

٢٦٤

الجزء الثالث

من

حاشية العالم العلامة البحر الحبر الفهامة

الشيخ سليمان البجيرمي

على شرح

منهج الطلاب

نعمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته آمين

وهامته مع الشرح نفائس ولطائف منتخبة من تقرير العالم العلامة
الشيخ الكبير محمد الرضوي على هذا الكتاب نفع الله به آمين

طبع بطبعة

مُصْطَفَى السَّابِقِ الْحَسَنِيِّ وَأَزْوَادِهِ بِمُصَنَّر

ربيع الاول سنة ١٣٤٥ هـ - ٨

(باب الصلح) والنزاع

على الحقوق المشتركة •

وهو لغة قطع نزاع وشرعا

عقد يحصل به ذلك وهو

أنواع صلح بين المسلمين

والمشركين وصلح بين

الامام والبيعة وصلح بين

الزوجين عند النفاق

وصلح في العالة والدين

وهو المراد • والأصل فيه

قبل الاجماع قوله تعالى

والصلح خير وجر الصلح

جائز بين المسلمين

(قوله فهو أعم من للمنى

الشري) لا يكون أعم إلا

لو كان للمنى الشري قطع

النزاع بمقتضى أنه عبر عن

المعنى الشري وعقد العقد

ليس فردا من أفراد القطع

فقال (قوله وعقدوا له باب

القسم والفتور) لكن

لا يخفى أن الصلح الجاري

بينهما لا عقد فيه فيجوز

قوله في التعريف عقد الخ

جرى على الغالب كذا

بما شرح الهجة وهل

يكن عود الصغير للصلح

الأعم من الشري

من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

(باب الصلح)

لوعبر بكتاب لكان أوضح لأنه لا يندرج تحت ما قبله وهو كتاب التعليل وأجيب بأن التعليل لما كان قد يخرج إلى الصلح جعل مندرجاته وهو بذكر ويؤتى فيقال الصلح جائز وجائز كالصالح قال تعالى وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وهو الصلح (قوله والنزاع على الحقوق المشتركة) أي وما يتبع ذلك كما لو تازعا جدرا بينهما ع (قوله وهو لغة قطع النزاع) جروا هنا على خلاف الغالب من أن المقول عنه أعم من المقول إليه أي فيكون الشري فردا من أفراد القنوى وذلك لأن العقد الذي يحصل به قطع النزاع ليس فردا من أفراد قطع النزاع فهما متباينان بحسب المفهوم وإن أعدا بحسب التحقق والوجود أي فالمكان الذي يتحقق فيه العقد يتحقق فيه قطع النزاع ولا عكس فينبغيهما عموم ومخصوص بحسب التحقق وتباين بحسب المفهوم وأجيب بأن قطع النزاع يكون بعقد أو غيره فهو أعم من المعنى الشري لما يبين له فيكون على القاعدة (قوله صلح بين المسلمين والمشركين) وعقدوا له باب الهدنة وقوله وصلح بين الامام والبيعة وعقدوا له باب البيعة وانظر لخص الامام وهلاهم كالاول فقال بين أهل العدل والبيعة سم على منهي • أقول ويجاب بأن القائم في الصلح عن أهل العدل نائب الامام فكأن الصلح واقع منه فالمراد الامام حقيقة أو حكما ع (قوله) وعلى مر وانما أضيف للإمام لأن البيعة بخالفونه (قوله وصلح بين الزوجين) وعقدوا له باب القسم والفتور (قوله والدين) بفتح الدال سواء كان بسبب ماملة أو لا فهو من عطف العام على الخاص (قوله والأصل فيه) أي في الصلح مطلقا قوله تعالى والصلح خير وفيه أن هذا الصلح هو الواقع بين الزوجين لأنه أعيدت فيه النكحة مرة والنكحة إذا أعيدت معرفة كانت عينا فكانه قبل والصلح الواقع بين الزوجين حل ولأن أصل الهدنة أي فلا يظهر منه الدليل ثم رأيت في شرح الجلال السيوطي على عقود الجمان في علمي المعاني والبيان في شرح قول المتن ثم من القواعد المشهورة • إذا أنت نكحة مكررة

تفارا وإن يعرف ثاني • توافقا كذا المرفان

وذكر هذا الاعتراض على هذه القاعدة ماضه جوابا عن هذا الاعتراض وكذا آية الصلح لمانع من

أن يكون المراد بها الصلح المذكور وهو الذي بين الزوجين واستحباب الصلح في سائر الأمور يكون مأخوذاً من السنة أو من الآية بطريق القياس بل لا يجوز القول بعموم الآية وإن كل صلح خير لان ما أحل حراما أو حرما حلالا ممنوع اهـ مجزؤه أو يقال هذه القاعدة أغلبية لا كنية وبدل عليه الدلول عن الغلبة الى الاسم الظاهر فهو دليل على أن المراد عموم اللفظ لا خصوص السبب كقوله عـش (قوله الاصلاح اهل حرما) كالمصلح على نحو الخراج أو حرما حلالا كأن لا يتصرف في المصلح عليه حل و حر فان قيل الصلح لم يحرم الحلال ولم يحل الحرام بل هو على ما كان عليه من التحليل والتحرير يجب بأن المصلح هو الملتزم لنا الاقدام على ذلك الظاهر عن أى فلو صححناه لسكان هو الملتزم والحرم في الظاهر (قوله ولفظه يتعدى للتروك الخ) أى غالباً ومن غير الغالب قد يكس كافي صورة الاعارة وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

بإء أو على يعدى الصلح • لما أخفته فهو • فما نصح ومن وعن أيضا لما قد تركا • في أغلب الأحوال ذا قد سلكتا (قوله بلفظه) أن الظاهر أن الباء بمعنى فيكون لفظه شرطاً أيضاً ليس منه صلحا والتقدير بشرطه سبق خوصمة مع نطقه لا يصح أن يقال بشرطه لانه اذا كان بلفظه لانه اذا كان بشير اقله بأن كان بلفظ الاء فقط فانه لا يقال صلح كما يؤخذ من كلام حل وعبارة سلطان قوله بلفظه بخلافه بلفظ ابراء أو انقطاع أى فلا يشترط فيه سبق خوصمة في فهم منه أن لفظه قيد في اشتراط سبق الخوصمة والتقدير بشرطه حال كونه جاريا بلفظه الخ فلا يقال اذا كان بغير لفظه لا يسمى صلحا حتى يجتزئ عنه لانا نقول دوصلح في المتن اهـ (قوله سبق خوصمة) أى دعوى وإن لم تكن عندما كـم أو محكم شو برى وهر ولو مع غير المصلح كإتافي آخر الباب أى على مجرى بين مدع وأجنى قال عـش يسهر بأنه لا بد لصحة المصلح من سبق وقوع الخصومة عند غير المتخاصمين فلا تكفي المناكحة بينهما وله غير مراد في جرى بينهما مانع ثم جرى الصلح صح لانه صدق عليه أنه بعد خوصمة ويمكن شمول قوله أولئك اهـ مجزؤه (قوله وهو) مجرى بين متداعيين) والثاني بين مدع وأجنى وكل منهما مصلح معارضة أو معاطلة أو لا ولا كالأعارة زى واعلم أن قوله بين متداعيين بحث أول وقوله فان كان على اقرار بحث ثان وقوله وجرى من عين بحث ثالث وقوله على غيرها بحث رابع ثم جمع هذه الاربعة على مسمى اللب والشر لا التوش فقابل الرابع بقوله أو على بعضها وقابل الثالث بقوله أو من دين على غير الخ وقابل الثاني بقوله أو كان على غير اقرارها وقابل الأول بقوله وجرى بين مدع وأجنى (قوله وفي معناه الحق) عبره بدون البينة ليشمل الشاهد والعين فانها حجة لا يبتعن من الحق علم القاضي والعين الردودة فلا حاجة لإبرادها (قوله من عين مدعاة) المراد بها مقابل الدين فيشمل المنفعة وبدل له قوله أو أجرة لها بغيرها شو برى و نسل كأن ادعى عليه منفعة دار مدة فصالحه منها على ثوب وهذا المذكور في قوله وأجرة لها بغيرها فهي دالة في كلامه حل وهذا أحسن من أن يرد الآتي (قوله أو منفعة) لها أو غيرها كسباني وقوله أو انتفاعا هذه عبارة فيقتنع بنفسه فقط وليس لأن يعبر غيره ولا يؤثره وأما صل الأشارع ذكر الفير نعمان صور لان قوله عين صورة وقوله أو دينة صور تان أى دينا ثابتا قبل أو منفعا وقوله أو منفعة في صور تان ذكرهما الشارح بقوله وأجرة لها بغيرها الخ وقوله أو انتفاعا فيه صور تان العار بغيره والجماعة وقوله أو طلاقا مدورة وأشار الى عدم حصر الغير في الثمانية بقوله وأغيرها تأمل (قوله أو طلاقا) أى الخلع (قوله أو غيرها) كالسلم (قوله فأقر لها) أى وأقام بينة عـش

فيل يكون المعنى أو منفعة لغير المدعى به فان كان على منفعتها والمدعى العين فالأولى ادخالها في العار به انتهى أشار لها بقوله أو انتفاعا تأمل حيث قدمناه انتهى كان المدعى منفعة مصالح منها على غيرها كان أجرة الا في الطلاق فيكون خلعا

أوعلى دين أوثوب موصوف
بصفات السبل (١) وهو
(بيع) للعادة من المدهى
لغيره (أجاره) لها
بغيرها منه لغيره أو لغيرها
بها من غير بيعه (أو غيرهما)
كجالة وأجارة وسبل وخام
كان حالته منها على أن
يطلقها ملقة (أو) جرى
على (بعتها) أى العين
للعدة (فهي للباقي) منها
فى البيع فبعض لفظ الصالح
كالحلك من الدار على
بعتها كايص بلفظ الهبة
لا يلفظ البيع لعدم الثمن
(فتبث أحكامها) أى البيع
والأجارة والهبة وغيرها مما
ذكر لا نوع الصلح (أو)
جرى (من دين) غيرتين
(على غيره) هو أولى من
قوله على عين (فقد سر)
حكمه فى باب البيع قبل
قبضه وهو أنهما ان انفقا
فى علة الرأب اشتراط قبض
العوض فى المجلس والافلا
لكن إن كان عوض ديننا
اشتراط قبضه فى المجلس
(أو) من دين (على بعه
فأراه عن باقية) كالحلك
عن الألف القولى عليك
على خبائه لصعد حد
الإرأه عليه ويسمى هو
والصلح على بعض العين
صلح حطية ربا عداها
غير على العادة على معاوضة

(قوله أو على دين) أى للمدهى عليه على التفسير أى أو أفتاء فذمة المدهى عليه حل **(قوله أو ثوب)**
موصوف بصفات السبل) كأن قال مالحك من الدار التى أدعيا عليك على ثوب فى ذمتك صفته كذا
وكذا ولم يذكر لفظ السلم وإنما احتيج لهذا لغير ما هنا وسأيت من صورة السلم فالقاعدة ذكر لفظ
السلم وعدم ذكره فإن لم يذكر فهو البيع كاتقدم تصويره وإن ذكر فهو السلم قال عى عطف
الثوب على العين إشارة إلى أنه لا فرق فى الدين بين أن يكون ثابتا قبض أو لا فائدة من قال إن عطف
الثوب على الدين غير صحيح اه **(قوله أو أجاره)** لها أى العين المدة بغيرها أى بغير العين المدة
متأى من المدهى لغيره وهو المدهى عليه للقرآن أى على دار فاصلحه منها على منصفته سنة بمشتر
دراهم حل وهذه من أفراد غير الغالب لكون المنفعة متروكة العين مأخوذة والاولى تصويرها
على الغالب كأن يقول مالحك من منفعة الدار التى أدعيا عليك على دينار بأن أدهى عليه منفعة داره
سنة مثلا **(قوله أو لغيرها)** كأن يقول المدهى للمدهى عليه مالحك من الدار التى أدعيا عليك
على سكي دارك سنة متلا فداره مؤجرة والعين المدة أجرة لها **(قوله كجالة)** كأن قال للمدهى
مالحك من العين اتى أدعيا عليك على رد عبيدى حل **(قوله وأجارة)** كأن كان مالحك على منفعة
العين المدة فان عين مذكورة على مؤقته والافطلة كأن قال للمدهى مالحك من الدار التى أدعيا
عليك على سكناها سنة فالمراد للمدهى والمستعمل للمدهى عليه اه حل واعترض بأن على تدخل على
المأخوذ وعن على المتروك وهما بالعكس وأجيب بأن القاعدة أغلبية لا كلية عى **(قوله)**
سبل) كأن قال للمدهى مالحك من العين التى أدعيا عليك على أن يكون فى ذمتك كذا سلما حل
وبعارة الثوبى قوله وسبل أى صورة أن يجعل المدهى بدرا من السلم وكلامهم هنا يدل على
جواز بلفظ الصلح فقولهم فى حده بلفظ السلم زاد عليه أو الصلح وقال شيخنا السلم حقيقة بشرط
فيه لفظ وحسب كما هنا يجوز بلفظ الصلح اه **(قوله)** كأن حالته منها على أن يطلقها طائفة
فيقبل بقوله مالحك لأن قائم مقام طائفة ولا حاجة إلى إنشاء عقد خلع خلافا لما وقع فى كلام بعض
أهل العصر عى على مر وفيه رد لقول حل ولا بد أن يقال طائفة أو أهلك **(قوله كايص)**
بلفظ الهبة) بأن يقول مدهيك نصفها ومالحك على نصفها وقوله لا بلفظ البيع كقوليل بملك نصفها
ومالحك على نصفها **(قوله لا بلفظ البيع)** قال الاستوى لأنه إذا باعها بنصفها فقد باع ملكه كله
أو باع الشيء ببعضه وهو محال شورى **(قوله فتبث أحكامها)** كالشفعة والرد بالبيع وخيار المجلس
والشرط واشتراط القطع فى بيع الزرع الأخضر وفساده بالفرر والشرط للعائد وجو بان التحالف
عدا الاختلاف وقوله والأجارة كثيوت الخيار بتهدام بعضها وانفاسها بتهدام كلها وقوله والهبة
أى من اشتراط القبض فزادوها **(قوله على غيره)** أى من عين أو من دين ولو منفعة حل **(قوله)**
هو أولى من قوله على عين) وجه الأول به أن التقيد بالعين يوم فسادها إذا جرى من دين على
منفعة أو على دين ينشئه الآن عى **(قوله إن انفقا)** أى الصلح عنه والمال على علة الرأب
كأن صلح عن ذهب بفضة واشتراط نداديهما إن كانا جنسا واحدا حل **(قوله اشتراط قبضه)**
فى المجلس) قال إن حجر والحق العين فى المجلس بالعين فى العقد يستثنى من قولهم مالى للعدة
لاثنين إلا قبض صحيح قال السبكي وكانهم أرادوا اللازم فى القيمة أى والعين المالح بها غير
لازم فيكفى تنيه فى المجلس عن القبض والكلام فى دين مختلف للدين المالح عليه جلى
أو نوعا لانه هذا فى اعتياض جرت فيه أحكام الرأب أمدين من جنسه ونوعه فهو اشتراط لا اعتياض لا
يجرى فيه ذلك كايص بما يأتى عى **(قوله فأراه عن باقية)** ولا يعود الدين إذا امتنع من أداء الدين
على الأرجح حل **(قوله على خبائه)** يوم له لو كانت الهدية بمعية لا يصح وهو ماله الذى

أسقطتها أو وضعها عنك
وصالحك على الإقولا
يشترط في ذلك القبول
بخلاف العقد بلفظ الصلح
ولا يصح هنا بلفظ البيع
كنظيره في الصلح عن العين
(أو) جرى (من حال) على
مؤجل مثله جنسا وقدرا
وصفة (أو عكس) أي من
مؤجل على حال مثله كذلك
(لنا) الصلح فلا يلزم الاجل
في الاول ولا الاسقاط في
الثاني لانهما وعدم الدائن
والدين (وصح نجيل)
لأنه لا يصح صدور الإبقاء
والاستيفاء من أهلها
(لان ظن صحة) الصلح
فلا يصح التجهيل فيسترد
مادفعه كإنه عليه ابن
الرفعة وغيره وإن وقع فيه
اضطراب وهذا من زيادتي
(أو) صالح (من عشرة
حالة على خمسة مؤجلة يرى
من خمسة بقيت خمسة
حالة لان الحاق الاجل
وعدلا يلزم بخلاف اسقاط
بعض الدين (أو عكس)
بان صالح من عشرة مؤجلة
على خمسة (لنا) الصلح
لانه ترك الخمسة في مقابلة
حلل الباقي وهو لا يحصل
فلا يصح الترك (أو كان)
الصلح (على غير إقرار)
من أنكار أو سكوت و ذكر
السود من زيادتي (لنا)

والام لا ينبغي يقتضى كونها عوضا فيصير بألف بخمسائة وهو لا يصح ومقتضى كلام
أصل الرضا الصحة وجرى عليه البغوى وغيره وهو المقتضى لان الصلح من الالف على بعضه إبراء
للبعض واستيفاء الباقي لافرق بين العين وكلامه من محته بمجرد نحو لفظ الإبراء ليس مراد حل قال
بلفظ صلح مع لفظ نحو إبراء فأبوهم كلامه من محته بمجرد نحو لفظ الإبراء ليس مراد حل قال
مر وعلم بما قرناه انقسام الصلح الى ستة أقسام بيع وإجارة وعارية وهبة وسلم وإبراء ويزاد على ذلك
أن يكون خلعا ومعاضة عن دم العبد كصالحك من كذا على ما تحقه على من قصاص وجعالة
وقد ذكر قوله لحرى صالحك من كذا على المطلق هذا الأسير وفسخا كان صالح من السلم فيه على
رأس مال السلم وزكها المصنف لاخذها ما ذكر (قوله وصالحك الخ) أتى بهذا ليكون صالحا
والإقتضاه بكفى في الإبراء لانه لا يقال له صلح شيئا وعبرة قل وصالحك راجع لجميع ألفاظ
الإبراء واحتيج إلى لفظ الصلح مع الإبراء وإن كان كافيا هو ما بعده في حصول الإبراء ليكون من أنواع
عقد الصلح فيشترط فيسبق الخصومة لا يحتاج لقبول نظر اللفظ الإبراء كإن كره (قوله بخلاف العقد
الخ) أي غير منضم إلى لفظ نحو إبراء حل فقوله بلفظ الصلح أي المحض (قوله من الدائن) أي في
الاولى وقوله والدين أي في الثانية وعبرة مر انه من الدائن وعقدى الاولى بالخاق الاجل وصفة
الحلول لا يصح الحاقها وفي الثانية وعد من الدينون باسقاط الاجل وهو لا يسقط والتكسب والصحة
كالحلول والتأجيل اه بحرفه وكتب الرشيدى على قوله وصفة الحلول صوابه أن يقول وصفة
التأجيل اه أي لان الكلام فيه (قوله لان ظن) أي لان ظن الدافع أن العقد يلزم للحلول
وقوله ولا يصح التجهيل اعتمد مر قال يذنب من هذا مسألة تم بها البلى وهي ما لو وقع بينهما
معاملة ثم صر بينهما تصادق مبنى على تلك المعاملة بان كلامهما لا يستحق على الآخر شيئا مع ظنهما صحة
المعاملة ثم بان فسادها تبين فساد التصادق وإن كان عند الحاكم اه وسئل مر عند تقرير ذلك
عما يقع عند تصادقهما على أن كلا لا يستحق على الآخر حقا ولا دعوى ثم بدى نسيان شيخ ويريد
أن يدعى فيه لم يقبل فقال الذى كان الولد يعتمد أنه ان تعرض في التصادق لثني الجهل والنسيان
بان قال لا يستحق عليه حقا ولا دعوى ولا يمين ولا عدا ولا سهوا ولا جهلا ثم ادعى السهو ونحوه لم يقبل
ولا يصح دعواه أخذان قولهم لو حلف لا يدخل لاسهوا ولا عدا ولا جهلا فدخل حدث وإن كان ناسيا
أوجاهه لانه غلط على نفسه وإن لم يترض بذلك قبل دعوى النسيان اه عرش (قوله فيسترد
مادفعه) فلأمراد به ذلك أن يجعله عن الدين من غير استرداد فهل يصح أم لا بد من رده واعادته يتأمل
ذلك مع منعه والظاهر الاول لانه بالتراضى كانه ملكه ذلك الدرهم بماله عليه من الدين فأنه
ما لو باع الدين للغصوبة للغاصب بماله عليه من الدين عرش على مر (قوله وأصلح من عشرة الخ)
معطوف على مدخول لوانظر حكمة تقدير صالح دون جرى مع انه بمنعاهو بمسكن أن يقال انه متين
(قوله أو عكس لنا) لا يقال لو حلف لغلمان هنا واكتفى بالذكورة بعد قوله أو كان على غير إقرار كان
أظهر اعطاه الاختصار ما مكن لانا نقول ذلك هو الصواب لانه من تحته صور قوله فان كان على إقرار الخ
وقوله أو كان على غير إقرار الخ قسبه لمر عرش (قوله أو كان على غير إقرار لنا) خلافا للأربعة الثلاثة
فلو اقر بعد الصلح لم يندقر اقره صحة الصلح لان شرط الصحة سبق الإقرار حل (قوله ثم تصالح عليا)
قال كان صالحك منها عليا وهذا الصور للتجاء الآتى أو قال صالحك منها على نصفها أو قال صالحك
منها أو بن بعضها على ثوب مثلا في هذه الصور الاربع الصلح باطل لانه على انكار كما أفاده شيخنا
وعبرة حل ثم تصالحا عليا أي كادوا بعضا قال عرش أي وكن ادعى جميعها (قوله أو على غير

ذلك سواء كان الصلح منها أو من بعضها كإبرئته إليه قوله لتحريم المدي، أو بضه شوبري (قوله كتب) أي كان صالح منها كلها بنوب أودين أو صالح عن بعضها بنوب أودين فلا يتناقض قوله الآتي أو بضه مع كون القسم أن المدي به جميع الدار وذلك لأن المدي به جميع الدار والصلح عنه أعم من الكل أو البعض عن (قوله لانه في الصلح) يتأمل فإن تحريم الحلال بقصد المعاوضة جائز وواقع كالبائع الأخرى أن البائع حرم على نفسه البيع بعقد البيع فليحرم شوبري ومن ذلك أن هذا الصلح على إقراره فإن المدي حرم على نفسه ما به يأخذ عوضا عنه وأجاب عن ش بأن كلاً من المتعاقدين في غير الصلح من المعاملات يتصرف في ملك نفسه بخلاف ما هنا فإن المدي يبيع ما لا يملكه أن كان غير صادق في دعواه المتري يشتري ما يملكه أن كان صادقا اه وبعبارة حل أي حرم عليه بصورة عقد مرغوم أي مقهور عليه لأن المدي عليه لما كان منكرا كان المدي مضطرا لمخالفة فلا يتأهل أن لا يقر أن ترك بضه أي أن على ذلك ما يمكن بصورة عقد مقهور عليه اه بحجوه (قوله محرم للحلال) أي لو قلنا صحته (قوله أو بضه) أي في ما أصله من بعض العين المدعاة على نوب مثلا لو صالح على البعض الآخر لأن النقص أن الصلح على غير المدي به (قوله ويلحق بذلك) أي بتجليل الحرام لابه وبما قبله الذي هو تحريم الحلال لانه لا يأتي في الصلح على المدي به حل والظاهر أن اسم الإشارة راجع لتحريم الحلال لأن المدي حرم للمدي به على نفسه حيث كان صادقا الآن بجواب عن المعنى بأن المدي حلل الحرام للمدي عليه بجعله له حيث كان المدي صادقا في دعواه وقال بعضهم اسم الإشارة راجع إلى الصلح على غير المدي به وهذا هو الظاهر وإنما قال ويلحق بذلك أي في البطلان لأن صور الانكسار بة وهي أن يصلح منها عليها أو بضها أو أوشها أو بعضها على غيرها والتعليل الذي ذكره لابدل الأواخرين وألحق الأولان بالأخيرين وإنما يجعل التعليل شاملا لأولين لانه لا يظهر في أولها وهي ما إذا صالح منها عليها لانه أن تركها المدي عليه فقد جرد تحريم الحلال فقط أن كان صادقا وإن أخذها لم يوجد تحريم الحلال فتم هو ظاهر في الثانية لانه أن كان صادقا قد حرم البعض المتروك عليه وأن كان كانا قد حلل البعض للمأخوذ مع أنه حرام ومن ثم قال قل الأولى حذف قوله أو بضه لانه لا حاجة لمخالفة (قوله الصلح على المدي به) بأن يجعله للمدي عليه (قوله فنقول للشيخ إن جرى) أي الصلح الخ هو تبرع على قوله ويلحق بذلك الخ أو على قوله ثم نضاه عليها وقوله صحيح أي تصور الأحكام لأن الحكم في كلامه البطلان أي جعله من صور الفساد الصلح على نفس المدي به صحيح أي فهو متقبل ومتصور والساد لما قاله الشارح لا لعدم تصوره وبعبارة النوع الثاني الصلح على أنكار فيبطل أن جرى على نفس المدي اه وتعبيره وإن كان صحيحا كإذ كره الشارح لكن التقيد بذلك غير مراد ولا حاجة إليه (قوله يدخلان على المأخوذ) أي في مقابلة متروك معنا مأخوذ لأن مقابلة متروك حل (قوله باعتبارين) فانه مأخوذ بالنسبة للمدي متروك بالذمة للمدي عليه فكان المدي أخذها وتركها للمدي عليه اه حل (قوله لو فساد الصيغة) انظر ههنا مع ما من الحكم بصفة التصور ودم الجواب عنه المتفتي أمضتها أيضا قل وأجيب أن فسادها بالنظر للظاهر قبل الجواب عنها (قوله بإعطاء العوضين) لانه جعل العين المدعاة متروكة لدخول من عليها ومأخوذة لدخول على عليها وقال حل قوله بإعطاء العوضين أي الصلح به وعليه والمدي الحقان وقع الصلح المذكور على عين المدي به التصرف فيه وإن وقع على غيره كان ظاهرا ولو اختلفا في جريه على أنكار أو إقرار صدق مدي الانكار لأن الغالب جريه كذلك (قوله وقولي) مبتدأ خبره قوله هو أعم وانظر حكمة الآتيان بضمير الفصل مع أن ما بعده يحسن الخبرية وقوله

ذلك كتب أودين لانه في الصلح على غير المدي به صلح محرم للحلال أن كان للمدي صادقة لتحريم المدي به أو بضه عليه أو محل للحرام أن كانا باخذ مالا بصفه ويلحق بذلك الصلح على المدي به أو بضه فنقول للشيخ إن جرى على نفس المدي صحيح وإن لم يكن في المحرم ولا غيره من كتب الشيخين والقول بانه لا يستقيم لأن على والبا يدخلان على للأخوذ ومن وعن على للمتروك محدود بأن ذلك جرى على الغالب وبأن للمدي المذكور مأخوذ ومتروك باعتبارين غاية أن الغاء الصلح في ذلك للانكار وفساد الصيغة بإعطاء العوضين وتبصير بما ذكر أعم من إقصاءه على الصلح على المدي به أو بضه (و) قولي (صالحني عماديه) هو أعم من قوله

من الدار التي تدعى ليس
 اقراراً لانه قد يريده قطع
 الخصومة (د) القسم الثاني
 من الصلح يجري بين مدعى
 وأجنبي فان صلح الاجنبي
 (عن عين دقال) له (وكنى
 الغريم) في الصلح ملك عنها
 (وهو مترك) (أو وحى
 لك) وصالحوه (صح)
 الصلح عن الموكل وصارت
 العين ملكاً لكان الاجنبي
 صادقاً في دعواه الوكالة والا
 فهو شراء فضولي يخرج
 باعين الدين فلا يصلح الصلح
 عنه بدون ثابت قبل ويصح
 بغيره ولو بلاذن ان قال
 الاجنبي ما أمر وأقول عند عدم
 الاذن وهو مبطل في عدم
 اقراره فصالحني عنه بكذا من
 مالي اذ لا يتعذر قضاء دين الغير
 بغير اذنه وبقوله وقال وكنى
 الغريم العين مع عدم قوله
 ذلك فلا يصلح لتعذر تملك
 الغير عنها بغير اذنه وبقولي
 وهو مترك أو وحى لك
 العين مع عدم قوله ذلك
 الصادق بقوله وهو مبطل في
 عدم اقراره فلا يصلح لما أمر
 في الصلح على غير اقرار (وان
 صلح) الاجنبي (عنها) أى
 عن العين (لنفسه) بعين ماله
 أو بدون في ذمته (صح)
 الصلح له وان لم يخرج معه
 خصومة لان الصلح يترتب
 على دعوى وجواب هذا
 (ان قال وهو مترك) لك أو
 وحى لك

صالحني مبتدأ لان المقصود لفظه وخبره ليس اقراراً شوري والجهة في محل نصب مقول القول ولو آخر قوله
 وأعم عنها السكان أولى عشي وفي نسخة قوله صالحني والضمير للدعى عليه وهذه النسخة أولى لان هذا
 ليس من زبادي وعلى هذه النسخة فيكون قوله مبتدأ وصالحني مقول القول وليس اقراراً خبره وقوله
 أعم جازماً اعتراضية بين المبتدأ والخبر (قوله ليس اقراراً) ولو قال بعني العين التي تدعى بها وهبتها أو زوجني
 الامانة أو أتي بمائة دية على اقراره لانه صريح في التماس التملك وأقال أعرفني أو أجزني فأقرار
 تلك المتفعة لا عين زى وحل (قوله فان صلح الاجنبي عن عين وقال الخ) اشتمل كلامه على قيود
 ثلاثة الاول هذا وان كان قوله وقال وكنى الغريم والثالث مجموع قوله وهو مترك أو وحى لك وذكر الشارح
 قدار ارباب بقوله وصالحوه وأخذهم من قول المصنف بعد وان صلح عنها لنفسه (قوله وكنى الغريم) هو
 للدعى عليه (قوله في الصلح ملك عنها) أى بعضها أو هذه العين أو بدنيار في ذمته أو في ذمته اه
 حل (قوله وهو مترك) أى في الظاهر أو فيها بيني وبينه حل (قوله أو وحى لك) أى ليكون
 معتقلاً تلك العين ودل المعنى أو وهو يقول وحى لك وهذا من كلام الاجنبي حل (قوله صح الصلح)
 أى وان كان الوكيل صالحاً على عين من مال نفسه أو على دين في ذمته ويكون ذلك قرضاً لاهية اه
 شوري قال حل صح الصلح ومحل كمال الامام والغزالي اذ لا يبعد الدعى عليه الانكار بعد الوكالة فاذا
 عاذه بغير فلا يصلح الصلح عنه اه ومثله في قول (قوله ان كان الاجنبي صادقاً) هل وان كان كاذباً
 في قوله وهو مترك شوري والظاهر أنه لا بد أن يكون صادقاً فيما يحتاج فيكون الصلح فيه على اقرار وهو وما
 قبله شرطان لصحة الصلح (قوله فهو شراء فضولي) المناسب للقبالة أن يقول فلا يصلح وأجيب بان
 التقابلية حاصلة باللازم لانه يلزم من كونه شراء فضولي عدم الصحة (قوله بدون ثابت) أى للدعى عليه
 على الاجنبي الوكيل أو على شخص آخر بأن يقول الاجنبي الوكيل للدعى صالحني من الدين الذي تدعى
 على غريمك بدني الذي على أو على فلان وقوله ويصح بغيره أى بغير دين ثابت قبل الصلح بأن لم يكن ديناً
 أصلاً كان يصلحه على عين من ماله أو على دين يشته من وقت الصلح في ذمته (قوله ولو بلاذن) أى
 للاجنبي في الصلح أى وان قال لم يأذن حل (قوله ان قال الاجنبي) أى في المسئلة بنسبها وقوله ما أمر أى
 وهو مترك أو وحى لك وان لم يقل وكنى الغريم قول الشارح وان لم يأذن وقوله أو قال عند عدم الاذن الخ
 فالخالف انه ان أذن له صلح ان قال وهو مترك أو وحى لك أو لم يأذن صح ان قال ذلك أو قال هو مبطل وهذا ظاهر
 جلي وقصود في بعض الادهام فهم هذا المقام على غير ذلك وهو في غاية التهافت فليحذر اه شوري
 (قوله وهو مبطل) أى والحال والاولى حذف الواو عشي (قوله اذ لا يتعذر) لعل هذا لتعليل قوله
 وهو مبطل في عدم اقراره لان ما قبله يقتضي اقراراً فيكون قضاء الدين بالاذن تأمل سم عشي
 (قوله وقوله وقال وكنى الغريم) أى يخرج بقوله الخ (قوله تعذر تملك الغير عنها بغير اذنه) كان
 للراد بهذا الكلام أن الدعى عليه محكوم بانكاره في هذه الحالة فاذا صلح الاجنبي على العين للمدعاة
 بعين من ماله ضمن ذلك بقاء العين المدعاة للدعى عليه ودخولها في ملكه فيلزم أنه ملك تلك العين
 بغير اذنه وشوري (قوله وان صلح عنها لنفسه) مفهوم قوله وصالحوه وملكه وحاصل ما ذكره ثلاثة أحوال
 لان الصلح ما صحب أولاً أو شراء مفضوب (قوله ان قال وهو مترك أو وحى لك) وظاهر كلامهم
 الاكتفاء بذلك في كونه شراء غير مفضوب وان كان الموكل غيره مترك في نفس الأمر ويوجهه بالاكتفاء
 باعتراف المصلح وان لم يكن له قدرة على انتزاعه وفيه نظر بل لا بد أن يكون قوله المذكور موافقاً

(والا) بان قال وهو عني
أولا أصح له أمد يرد على
ما حكي بكذا (لغا) أصح لعدم
الاعتراف بالمدعى بالملك وخرج
بالعين الدين فلا يصح العلم
عنه يدين ثابت بقوله يصح
بغيره ان قال وهو مقر له أو
وهو له أو هو مبطل بناء
على ما مر من صحة بيع الدين
لغير من هو عليه وتقيده
بالعين في الموضعين مع قول
أرويه لك من زيادتي

(فصل في أترام على الحقوق
للمشركة) (الطريق النافذ)
بجمعة وبغيرته بالشارع
وقبل بينه وبين الطريق
اجتماع وانفراق لانه يخص
بالبيان لا يكون الا نافذا
والطريق يكون ببيان
وحصر نافذا وبغير نافذ
وبذكروا بنف لا يشترط
فيه بالبناء القبول (بناء)
لمسطة وبغيرها (أو غرس)
لشجرة وان لم يضر ذلك لان
شغل المكان بذلك مانع من
الطريق وقود

(قوله يشترط ان لا يخلو)
ما ذكره بناء على عود
التفسير للطريق استنادا
لقوله والطريق في الخواص مانع
من عود الضمير للطريق
النافذ فهو مانع على الاوّل
والا فاسترقا وبينه وبين
الشارع ما ذكر على الثاني

لاختصاص الشارع بمذاكر
(قوله أي شأنه ذلك) انما احتاج لاشان للجه

لما في نفس الأمر حل (قوله) والافتراء منصوب) علمه أنه لا بد أن يكون بيد المدعى على بنحو
وديمة وأعرار به مما يجوز بينهما فلو كانت مسببة قبل القبض لم يصح حل وشرح حر (قوله) وهو
مبطل) وانظر لم يشترطوا في قوله وهو مبطل بالنسبة للدين القفزة على الانزعاء كافي العين والوجه
الاستواء سم (قوله) وخرج (العين) أي المعبر عنها بالضيمير (قوله) يدين ثابت) أي لا اجنبي على المدعى
وقوله بغيره أي معين أو يدين متشابهاً يصالحه من العشرة تأمير التي بدعيها على فلان بقدر من الرضا لا يتعلا
ويشترط قبض الموضعين في المجلس كاتقدم لانه يبيع دين لمن هو عليه (قوله) في الموضعين) مما قوله أو لا
عن عين الخ وقوله: نياوان صلح عنها أي عن العين عرض
(فصل في التزام على الحقوق المشتركة)

أي في منع ما يؤدى الى التزام لانه لو أبيع لكل منهم التصرف فيه بالبناء وغيره حصل التزامهم فالدفع
ما قبله للدين ليس فيه التزام وانما فيه منع ما يؤدى اليه أي وما يذكره معه من قوله والجدار بين مالكيين
(قوله) وبين الشرقي) أي من حيث هو لا يبعد كونه نافذا بادل ما بعده وحيثما فالقابلة غير ظاهرة
لان الطريق المرادة للشارع على الاوّل حتى غير النافذة والذي يبينها بين الشارع عموم وخصوص
مطلق أعظم تأمل والتعبير بالانفراق يقتضي أن لكل منهما انترافاق أن لا يترافق انما هو من
جانب واحد كذا قيل وهو مردود لان هذه صيغة افتعال لا صيغة مفاعلة قل (قوله) اجتماع وانترافاق
يشعر بأن الاوّل ليس كذلك وليس مرادافاة على كل من التقديرين بين الطريق والشارع عموم
وخصوص مطلق لكن مادة الاجتماع على الاوّل الطريق النافذ في بناء أو غيره وعلى الثاني الطريق
النافذ في بناء عاني (قوله) والطريق يكون ببيان وحصر) فالطريق أعظم من الشارع مطلقا وادعى
المجوزي أن بينهما عمومًا وخصوصًا ومن وجهه قال لاجتماعهما في نافذ في البيان وانفراق الشارع في نافذ
في البيان والطريق في نافذ في الصحراء وغير نافذ في البيان الا ان الصورة التي ذكرها لا اقتراد
الشارع هي صورة الاجتماع حل (قوله) ويؤثر) أي يعود الضمير اليه عرض (قوله) بناء المسطبة)
ولو بنائه داره ولا نظر لكونه في حريم ملكه لان ذلك بما أدى الى تلك الطريق المباحة حل ومن
ذلك المساطب التي تفعل تجاه المهاريج في شوارع مصر وتوشها ما يجعل الجدار المسمى بالعمامة الآن
اضطر اليه لخلل بنائه ولم يضر المارة لان المسافة تحجب التيسير كما ذكره عرض (قوله) أو غرس)
وان كانت الشجرة لعموم المسلمين حر خلا للخالص والزيادة وحاصل المعتمد في الدكة والشجرة
وحفر البئر أن الله كمنع منها ولو بنائه داره أو دعة لجداره سواء في المسجد أو الطريق وان اتسع
واتسق الضرر وأذن الامام وكانت لعموم المسلمين وان الشجرة في الطريق كذلك وتجوز في
المسجد ان تضر بالصليين وكانت لعموم المسلمين كما حكمهم من تحارها وأصرها في مصالحه وأن
حفر البئر جائز في المسجد والطريق بالشرطين المذكورين ههنا ما في شرح حر (قوله) مانع من (الطريق)
أي شأنه ذلك فلا ينافي قوله وان لم يضر الخ قال حر في شرحه نعم يقتضيه ضرر محتمل عادة كمن
طعن اذائق قسره للزور للناس والقاء الحجارة للعمارة فيه اذا ترك بقدر مسددة فتهلكوا وبها الهداب
فيه بقدر حاجة النزول والركوب أي ومع جواز ذلك فالأقرب أنه يضمن ما تنفبه لان الانزعاء في الشارع
مشروط بسلامة العاقبة ولا فرق في ذلك بين الضمير وغيره ويؤخذ من ذلك منع ما جرت به عادة
العلائين من ربط الهداب في الشوارع للسكراء فلا يجوز وعلى ولي الامر منهم لما في ذلك من

مزيد الضرر والرش الخفيف جاز. بخلاف القاء القمامات وإن قلت والتراب والحجارة والحفر التي يوجه الأرض والرش المفرط فإنها لا يجوز لأنها مظنة لضرر المارة. ومثلها إرسال الماء من الميازيب إلى الطريق في الفين سواء كان الزمن شتاء أو صيفا. قاله الزركشي. ولما أخرج جناح تحت جناح جاره ما لم يضر المارة عليه وفوقه وقابله وإن أطلقه وعطل مراده ما لم يطل انتفاعه به ولو أنه دهم جناحه فسيقه جاره إلى بناء جناح بمخاضاته جاز وإن قدره إعادة الأول ولم يعرض صاحبه شرح مر وقوله دواب العلافين قال شيخنا وكذا دواب المدرسين الواقعة على أبواب المدارس ونحوها مدة التدريس ونوزع فيه اه قل دوى (قوله) لا يخرج فيه مسل جناحا. وحيث امتنع الإخراج دهمه الحاك لا كل أحد كذا رحمه الطلب فيه من توقع الفتنة. لن لكل أحد مطالبة بأزالته لأنه من إزالة المنكر مر وقوله لا كل أحد يلج فلو عالج وهدم عزير ولا ضمان فيما يظهر لأنه مستحق الإزالة فاشبه الممر كذا في المحن إذا قبله غير الأمام فإنه يعزى لافتيانه على الأمام ولا ضمان عليه ع ش (قوله) جناحا من جنح يجمع فتح التون وضمانه الأمان أول من جناح الطائر في الغاموس أنه مثل التون شو برى (قوله) أي روشنا ولروش شرعا ينافيه صاحب الجدار في الشارع ولا يصل إلى الجدار المقابل له سواء كان خشبا أو حجرا وأما لغة في المختار روشن الكثرة وهي القبة في الجدار ع ش (قوله) أو ساباطا. حجه سوابط وساباطا وهواء البحر كالشارع ويمنع مطلقا فهو السجد والرباط والمقبرة المسبلة ونحو ذلك ويجوز المرور في تلك القبة بما جرت به العادة وإن منعه وأما أخذ التراب من أرض الشارع فيجوز ولو لم يضره وأما من الوقوف مثلا فإن لم يضر ورضى بأخذه واقفه ومستحقوه جاز قال شيخنا وكذا ما جرت العادة منه ونوزع فيه وكل ما يغفل من حرم البحر من الأشخاص بهم وجوب لأنه ممنوع وتلزم أجرته. ولكنه كل ما منع فعله عمله القرار (تنبيه) لم يعتبر الأمام أحد أن أذنه الإمام جاز والافلا قل وعدمه بل قال إن منعه شخص امتنع والا فلا قال الإمام أحد أن أذنه الإمام جاز والافلا قل (قوله) الوضع فاعل وزم عليه حذف الفاعل من المتن فالأولى جملة بدل من الضمير المستتر في ينظم المأمورين المقام يقال أنظم القوم إذا دخلوا في الظلام اه غنار والظاهر أنه يصح جعل الوضع مفعولا والفاعل ضمير يرجع للروشن والمعنى إذا لم ينظم الروشن الوضع والمراد لم ينظم ظلمة غير بيرة والا فلا يضر كافي حل وبعبارة قل أي لا ينظم الوضع إطلاقا مع الفاعل العادة (قوله) ورفع بحيث لا ينظر لورفعه ثم علل الطريق هل يهدم نظر الضرر المارة حيث نأظرا إلى وضعه بحيث شو برى وكذا لو لم يكن يمر فرسان من صار كذلك قال بعضهم أنه يلزمه رفعه حيث صار مضرا أو حفر الأرض بحيث ينقضي الضرر الحاصل به ويؤثر به ما ذكره في الجنائيات من أن لو بنى جداره مستقبيا ثم مال فإنه يطالب بهدمه أو إصلاحه مع أنه وضعه في الأصل بحق ولا يشك لمطالبته بالهدم بأنه لو أنهدم بنفسه فأنتف شيا فإنه لا يضمنه لأن له بانه وضع بحق لا ناقول لا يلزم من عدم الضمان عدم المطالبة لأن المطالبة لا دفع الضرر المتوقع ولو لم يكن يمر الفرسان والقوافل من صار كذلك كاف رفعه لأن الاتفاق في الشارع مشروط بسلامة العاقبة كما قرره الدرزي نقلا عن ع ش (قوله) مستتب أي من غير أي يطأ طي رأسه حل (قوله) حولة في المختار حولة بالضم الاحمال وأما الحمول بالضم بلاهه فهي الإبل التي عليها الهوداج سواء كان فيها نساء أو لم يكن ع ش على مر وفي المصباح والحولاة بالفتح البعير يحمل عليه وقد يستعمل في البهل والفرس والحمار (قوله) غالية هي بالضم للهجمة والموحدة وكذا غالية شيخنا عن سم فيفيد على هذا الغضب حكما وهو عدم تأثير ما جاز في علوه المادة الغالية وهو حسن شو برى ضبط أفعالها له والبالا التحنيت اه حل وهذا الضبط أولى لأن المعبرة بالرفعة ولو نادرة

تزدحم المارة فيصطكون به وتعمير يبناء أهم من تعبيرة ببناءه كذا ولا بما يضر مارا في مروره لأنه حقه (قوله) يخرج فيه مسل جناحا أي روشنا (أو ساباطا) أي سقيفة على حائطين أو الطريق بينهما (الاداء ينظم) الوضع (ورفعه بحيث يرتفع مستتب) (وعليه) أي على رأسه (حولة) يضم الحاء (غالبو) يرتفعه الطريق بكل الطرق أما لو أزال الطريق مكانها التي هي فيه فالنوع واقفي (قوله) لم يغتفر الإمام أبو حنيفة لعل المراد لم يكتف حرر (قوله) وبعبارة قل (الح) ولو أشرع إلى مسلكه ثم سبل ماتحت جناحه شارعا وهو يضر بالمارة أمر برفعه على ما بعته الزركشي اه مر (قوله) ولو لم يكن يمر (الح) هذه قد تقدمت أول العبارة فلا فائدة في إعادة التحليل

زى قال قل وهذا الضبط الاخير بعيد لانه يؤدى الى الجهل بقدرها **(قوله)** بفتح الميم الاولى
 أى أو بالعكس عى وفى الصباح والمحمل وزان مجلس المودع ويجوز عمل وزان مفود **(قوله)**
 بكنيسة أى مع كنيسة وهى أعواد توضع فوق الحمل ويظلم عليها بأسار وهذا هو المتقدم له فى المسج
(قوله) لان ذلك قد يتفق انظر هذا مع قتيبه بقوله ان كان مفرسان الخ ان براد ان كان ممر
 فمرسان ولونادر اكدل عليه قول مر لان ذلك قد يتفق ولونادر اه زى فلو فعليل لمخروف
 تقديره ولونادر لان ذلك قد يتفق الخ كما علمته **(قوله)** فيستع عليه اخراج ذلك أى ولواند له الامام
 قل وعبارة مر قل قوله نخرج ذلك أى الجناح والسابط بخلاف فتح باب له الى شارعنا لان له
 استطراف نبالا ولما بدله من الجزية فلا يجوز علينا فيه **(قوله)** مطلقا أى سواء اعظم الموضع
 أم لا فصد بحيث يترجمته متصبا أم لا **(قوله)** لانه كاعلا بناته يؤخذ منه أنه لا يمنع من الاضرار
 محله وشوارعهم المختصة بهم فى دار المسلمين كادفع البناء فله ان الرفعة انتهى شيخنا **(قوله)** أو باغ
 أى بل أبلغ لان المرور لازم لشارع ولا كذلك السكنى ليست لازمة لبناء ان قد بينه ولا يسكن فيه
 اه مر ول وعبارة قل أو أبلغ أى لكونه على رؤس المسلمين بمروهم تحته أو لأن شأنه الاشراف
 عليهم أو غير ذلك قل عى وفى ما تولى المسلم فى ملكه فاصدا به أن يسكن فيه الذى هل يجوز ذلك
 لانه قد لا يسكنه الذى أم لا فيه نظر والا قرب جواز البناء مع اسكان الذى فيه على تلك الحالة **(قوله)** عن
 نحو مسجد أى قديم وأما الحادث فلا بد من عدم الاضرار وان أذن الباقون حل **(قوله)** كر باط
 أى وكرب المسجد وفقتهم وحلوه الموقوف عليه للروية الذى ليس بمسجد كاشمله قول حج
 وكل مسجد فباد كر كل موقوف على جهة عامة كر باط وشرع **(قوله)** لئن عاكر أى من
 الجناح والسابط وسكن بناء والفراس وكتبنا أى لمن يجوز له الاخراج فى النافذ وهو المسلم
 بخلاف الكافر فلا يجوز له وان أذن كلهم أو باقوهم ويرشد اليه تعليمهم وهو قوله لانه كاعلا بناته الخ
 اه حل **(قوله)** بلاذن منهم أما بلاذن فيجوز وان أضربهم فلو وجد في درب منفسه أجنحة أو
 نحوها فبذرة ولهم كيفية وضعها حل ذلك على أنها وضعت بحق فلا يجوز هدمها ولا التعرض لاهلها
 ولو نهضت وأرادوا عاقبتها ليس لهم ذلك الا باذنهم لا تنفذ الحق الا بالبناء عليها وبني أن محل ذلك
 اذا أرادوا عاقبتها لآلة جديدة لا لأنها القديمة أخذ ما قالوه فيها لأن له فى غرس شجرة فى ملكه
 فاقلعت قاله اعادتها ان كانت حية وليس له غرس بدلها عى على مر **(قوله)** بلاذن منهم
 الاولى وللمتعدن المتبران من له الحق حل وعبارة زى قوله بلاذن منهم تبع فيه ابن المقرئ
 وهو ما يظهر فيمن له حق فى محل الاخراج دون من لاحق له فيه وما ذكره الشارع فيما لا ينال المقرئ
 مبنى على أن الشركة لكسك منهم فى جميع العرب اه أى فالتمتدأه لافرق فى المثلثين واشتراط
 اذن لدى به أبعد فقط والمأذى أى لان شركة كل خمسة بما بين داره ورأس غير النافذ كاسباني
 فيكون الخارجون عن الجناح لاحق لهم واذا كان فيهم محجور عليه اعتبر اذنه بعد ذلك الخرجه
 ويتبع الاخراج قبله اه مر **(قوله)** عن بابيه أبعد عن رأسه الراد برأسه أى لى فيه البراية
(قوله) فلأرادوا الرجوع بعد الاخراج هذا واضح فى الشرىك وأما غير الشرىك فله الرجوع
 مع غرضه فى الرجوع بعد الاخراج وضعه على أن لا يجرى الا فى الاجنبى الا ان يقال مجرد وضعه على
 لا يأتى بل يسمع كون المخرج شرىكاً قاله حل • والحاصل من مسئلة الرجوع على العمل عندته
 شيخنا الرى أنفق مسئلة فتح الباب يجوز الرجوع مطلقا ولا يلزم به متى وفى مسئلة الجناح لا يجوز
 الرجوع ان كان شرىكاً ويجوز ان كان غير شرىك مع غرامة أرض النقص فيأتمل قاله الشيخ اه

(راكب) ومحل بفتح الميم
 الاولى وسكران يفتح بكنيسة
 وقد تقدم بيان معنى المسج على
 بغير ان كان ممر فمرسان فى
 الراكب (دوقاقل) فى محل
 لان ذلك قد يتفق وقوى
 مسروداً يطرح قولى وعليه
 حوله غاية ومع التصريح
 برا كمن زياتى فخرج
 بالمسج غيره فيمنع عليه
 اخراج ذلك فى شارعنا مطلقا
 وان جاز له استطراف لانه
 كاعلا بناته على نائنا أو أبلغ
(وغيره) فذا الحالى عن نحو
 مسجد كر باط وشرىك موقوفين
 على جهة عامة (بحرم اخراج)
 لئن عاكر (البه) وان لم
 يضر (لغير اهل دوله) منهم بلا
 اذن منهم فى الاولى ومن
 بالقيم عن به أبعد عن رأسه
 من على المخرج أو مقابله فى
 الثانية فلأرادوا الرجوع
 بعد الاخراج بلاذن قالوا
 المطلب فيمنع قلله لانه
 وضع بحق ومنع اخذه بأجرة
(قوله) وان كان بهم (لئ)
 أى فيمن به أبعد أو عاذا
 لا الخراجين وان أوجته
 عبارة مر

لان الهواء لا أجزله ويعتبر
اذن المكسرى ان تضرب كما
في الكفاية وقولى بلان
أعم من قوله الا برضا
الباقين (كفتح باب أبعد
عن رأسه) من بابه القديم
سواء أنطرق من القديم
أم لا (أو) باب (أقرب)
الى رأسه (مع تطرق من
القديم) فيجرم بغير اذن
بأقرب من بابه أبعد من
القديم في الأولى وبمافتح
كقالبه في الثانية لتضربهم
وجه الضرر في الثانية
أن زيادة الباب تورث
زيادة زحمة الناس وقوف
الدواب فيتضررون به
بخلاف من بابه أقرب من
القديم أو مقابله في الأولى
على مافي الروضة أو أقرب
بمافتح في الثانية وبخلاف
ماذالم ينطرق من القديم
لانه نقص حقه ولو كان بابه
آخر الدرب فأراد تصديقه
وجعل الباقي دهليزا لمداره
جاز (وجاز صلح بحال على
فتحه) لانه انتفاع بالارض
ثم ان قدر وادعة فهو اجارة
وان أطلقوا أو شرطوا
التأيد فهو بيع جزء شائع
من الدرب ويخرج بزائد
الحالي عن نحو مسجد
مالو كان به ذلك فلا يجوز
الاخراج ولا الفتح

شورى قول الشارح فلأرادوا الخ محمله أنه لا يجوز لهم الرجوع ويبقى بالأجرة فيكون تفرعا
على الثاني وهو قوله وليضربهم كافر بغير شئنا (قوله لان الهواء لا أجزله) أى فيبقى بالامقابل عرض
(قوله ان تضرب) أى بالمكسرى وان لم يضر شورى (قوله أعم) وجه العموم ان عبارة الاصل قد
نقتضى أنه اذا كان مع الكسرة بالامتنع لا يجوز له الفتح وهو غير مراد عرض وأيضا كلام المصنف
شامل لان الجميع فيها اذا كان الفتح من غير أهله على طريقته (قوله كفتح باب أبعد عن رأسه) و
أقرب) أى الى رأسه ومن هذا القبيل ما لو كافى الدرب دار مشتركة فاقسمها أهلها لنقص واحد منهم
فعله لا يجرى له لكون عمر الدار يخرج في حصة غيره فليس لهذا الشخص فتح باب من الدرب بغير اذن
أهله فله نعم من الفتح لان احدا منه لا يجعل هذه الدار المروء من باين أحدهما الاصل الذى صار
حقا لشريكه والثاني الذى أراد احدا منه لغيره الآن عرض على م بالعمى (قوله وبمافتح)
معطوف على قوله من القديم أى أبعد ممافتح وقوله كقالبه أى مقابل مافتح • والحاصل أنه فى الأولى
يعتبران الأبعد من القديم ولا يعتبر مقابله وفى الثانية يعتبران الأبعد من المفتوح ومن يقابله أى
المفتوح (قوله) وجه التفسير أن زيادة الباب أى مع تميزه عن شركائه باب فلا يرد جواز جعل داره
نحو حياض مع أن الحمام كالحايطون يلزم عادة زحمة الناس عليه بالنسبة للدور وحاصل الفرق الذى
أشاره إلى أن في مسألة الدار زحمة على باين وفى الحمام على باب واحد (قوله) وبخلاف ما اذا لم ينطرق من
القديم الخ) أى فلا يجرم وظاهره وان ترتب على فتح ضرر لاهل الدرب لكون المثل الذى فتحه فيه
ضيقا بالاول ولقول انه يمتنع ذلك حيث ترتب عليه الضرر المذكور لم يبعد فليراجع عرض
على م (قوله لانه نقص حقه) ولا يسطح حقه من القديم بمافعله فلأراد الرجوع للاستطراق من
القديم وسد الحادث بمتنوع ولو باع الدار المشتملة على ما ذكرنا من مقامه فله الاستطراق من القديم
مع ما الحادث لان الدار انتقلت اليه بلك الصفة فلا تميز لان المرء مشترك فى الاصل وهو عين والمالك فى
العيان لا يزول الابهى بل وهو موجود هنا ولو كان فى آخر الدرب بابان متقابلان فأراد احدهما تأخير
بابه فلا يضره لان ما بعد ابهاما مشترك بينهما ولو كان له فى درب منفدة قطعة أرض تسبق عمارتها
فبنها دورا وفتح لكل واحد بابا جازان سبقت عمارتها لم يزد على أصلها (قوله فأراد تصديقه)
أى فيما يخص به م (قوله) وجاز صلح بحال الخ) انظر كيف يقسم المال للمصالح به هل هو باعتبار
الملك أو الاملاك من غير نظر لكبر وصغر أو باعتبار قيم الاملاك شورى وفى عرض و قل أنه
يوزع المال على الدور وما يخص كل دار يوزع على ملاكها بقدر حصصهم ويقوم باظر دارموقوفه مقام
مالك دار ويفرق ما يخصه على مصالح الموقوف عليه قال حل ولمم الرجوع ولا أرض وهو غير مسلم
لانه ايجاب اجارة وكل منهما لازم كذا ذكره الشورى وفرره ح (قوله فهو بيع جزء شائع)
هل هو معين أم مبيع عه كقبط مثلا أو مجهول وصح للضرورة أو كيف الحال فى ذلك فلتأمل وهل
العقد للمصالح مالك الدار وان كانت موجبة أو المستأجر أوهما كاهو قضية شرح الروض وعلى الاول
هل يجوز للمصالح الانتفاع قبل انقضاء مدة المستأجر أولا يتنعم الا ببدءها وعلى الاول كيف ساق للمالك
ادخال الضرر على المستأجر والتصرف فى حقه من المنفعة فليست حرر شورى وقد يجاب عن الاول
بأنه لا يجوز لانه لا يملك الصلة أى صحة العقد قياسا على وضع الجذوع الآتى وعن الثاني باختبار قضية
مافى شرح الروض الملك المستأجر المنفعة والمالك الرقبة ولا يجوز للمصالح الانتفاع الا بعد انقضاء مدة
الاجارة خصوصا اذا صلح علما بالحال وبعدم فتح قوله وعلى الاول الخ لانه اذا كان لا يتنعم الا بعد
انقضاء المدة لم يلحق المستأجر ضرر بتركه ا ط ف (قوله) ويخرج بزائد الخالى عن نحو مسجد

بقيد السابق عند الاضرار وان اذن الباقر ولا الملح جمال على اخراج وفتح باب لان الحق في الاستطراق لجميع المسلمين (لا) صلح
 اوسابط (ق) نافذ أو غير) وان صلح عليه الامام لم يضرب المار

(١٢)

جمال (على اخراج) لجانح

لان المراه لا يبرد بالعد
 وانما يجرى القرار ولا ينصر
 في الطريق يستحق
 الانسان فله بلا عوض
 كالمرور ذكر غير النافذ
 مع التقيد بالمالك في النافذ
 من زيادتي (واوله) أى
 غير النافذ (من نفعه به
 اليه) لان لافقه جداره
 من غير تودد باب اليه
 (وتخص شركة كل) منهم
 بما بين به ورأس غير
 النافذ) لانه محل زوده
 (وتعبر فتح باب اليه)
 أى غير النافذ لاستعانة
 وغيرها سواء أسمره أم لا
 لان لمرفع جميع الجدار
 فيمنه أولى وقيل يمتنع
 فتحه لان الباب يسمر
 بثبوت حق الاستطراق
 قال في الروضة وهو أقنع
 وتعبيرى بما ذكر أولى
 من قول الأصل وله فتحه
 اذا أسمره (لا) فتحه
 (تطرق) بغير اذنه
 لتزودهم بمرور الفاعل أو
 مرورهم عليه ولم يبد
 الفتح باذنه الرجوع متى
 شأوا ولا غرم عليهم
 (ولمالك فتح كوات) فتح
 الكاف أشهر من
 ضهاى لما قلنا لاستعانة
 وغيرها بل له إزالة بعض
 الجدار وجعل شاك (د)
 درب وشارع لانه تصرف
 قوله الله والحدار (الح)

فتح (باب يداريه) وان كانتا متحان الدير بين أو
 درب وشارع لانه تصرف مساوئ لذلك فهو كالإزالة للحائط بينهما وجعله جدارا واحدة وترك بايها بمجالها (والحدار) (درس)
 قوله الله والحدار (الح) يجمع على جدر بصتين ويقال فيه جدر بفتح فسكون فيجمع على جدر ان شئ

(قوله الكائن) بين به أن قول المصنف بين الخ متعلق بمحذوف صفة للجدار ودفع به توهم أن الجدار مشترك بينهما فيبقى قوله أن اخص به الخ عش (قوله لبنانين) دفع به توهم الملتصقي نفس الجدار فيبقى ما بعده وعبارة الحرج بين ملكين وهي أخصر والاولى فعدول المصنف عنها لوجه له تأمل قبل حقيقة الكلام والجدار الكائن بين ملكي مالكين فهو بين الملكين لا بين المالكين كما ينبغي (قوله ما يضر الجدار) أي بأن يؤدي الى خلل فيه عش (قوله كوضع خشب) بضم الخاء وسكون الشين وضماها وبفتحهما (قوله ويد) بكسر الهمزة وأصح من فتحها شو برى (قوله سلم) المراد به ملتزم أحكام الاسلام شو برى وقال عش هذا جرى على الغالب والا فلهي كذلك (رفع) للشخص نحو بول أغصان شجرة لغيره مالت الى هوا ملكه الخاص أو المشترك ان امتنع مالكان من تحويلها وله قتلها ولو بالاذن قاض ان لم يمكن تحويلها ولا يصح الصلح على بقاء الأغصان بماله اعتياض عن مجرد الهواء فان اعتمدت على الجدران صحت الصلح عنها بإسالة لا يثبتز يادتها وانتشار العروق وميل الجدار الى الهواء لك غيره كالأغصان فها تقرر وما ثبت من العروق المنتشرة لملكها لملك الأرض التي هي فيها شرح مر (قوله أو بناء عليه) تنبيهه بذلك قد يخرج فتح الكوة وغرز الوند وقوله أولا أو نتج كونه الخ بدخلها فليأتمل هل ذلك مجرد تصور يرقط أو أنه قد يخرج به فتح تحال الكوات فلا يثبت بإجرة لان معظم الارتفاع بها الضوء والهواء وهما لا يثبتان بإجرة ولعل هذا الثاني هو المراد فيكون مرادة تفصيل كلام اللحن وان فيه تفصيلا وهو أن كان العقد على زرع من الجدار ينفع به كالاتفاع برؤس الجدار ووضع الخشب كان حكمه حكمه والا فلا عش وانما يثبت بذلك لأجل جر بان الأجرة والبيع الآتية (قوله فأعارة) يستفيد بها التسعير ولو شرى كالوضع مرة واحدة حتى لو دفع جنونه أو سقطت بنفسها أو سقط الجدار فيناه صاحبه بتلك الآلة لم يكن له الوضع ثانيا بغير اذن لان الاذن إنما ينال مرة واحدة شرح مر (قوله راجع بعد وضع) الظهور لمات هل فعل وارنه ذلك أولا لانها انتهت بالموت شو برى والظاهر الاول (قوله أو رضمه بأرض) وهو ما بين قيمته قائما مستحق القلع ومقلوعا حل وصل (قوله وهي التملك بالقيمة) أي فلا تقول لأصاحب الجدار لك ان تختار تلك الخشب أو البناء تبعاً للجدار فحقها على صاحبه كافي المصلحين السابقين وان كان لأصاحبه يبعه لأصاحب الجدار كما يبيعه للأجنبي ح (قوله فاستنبح) أي طلب أن يبعه غيره فالصغير راجع للأصل لا للارض لانها مؤنة أي والجدار تابع فلا يستنبح حل (قوله فأجارة) أي فيها شوب بيع كما يؤخذ من صنع حج كغيره وان كان ظاهر صنع اللحن يقتضي أنها إجارة محضة مع أنه يناقها ما ذكره من كونها مؤدة شو برى بزيادة (قوله نصح بغير تقدير مرسة) أي وبغير تقدير أو جرة دفعة فيكني أن يقول أجرة تلك كل شهر بكذا وبغير التفرق في الأجرة كما يقتضيه المقعود عليه ويصير كالخراج المضروب ومن ذلك الأحكام الموجودة في مصر نايفتقر التفرق فيها عش أي لانها غير مؤنة بعد ما إذا قال له أجرة تلك ما تسنة بكذا مثلاً فأجارة حقيقة ويترتب عليها أنه اذا انتهت انفسخت بخلاف ما إذا لم تؤت فاتها لانفسخ وادامت مدد لما تسنة فترقت للدة فلا بد من إجارة ثانية قال الزركشي نعم لو كانت الدار وقفا عليه أو موصى له بمنفعة أو مستأجرة وأجرها فلا بد من بيان المدة قطعاً ذكره القاضي لامتناع ثابته البيع فيه حل ودر أي وبد انضمام المدد بخبر الاذن بين تيقنه بالإجرة والقلع مع غرامة أرض النقص أن أخرج من خالص ملكه أما اذا كان ما بدفعه من غلة الوقف فلا يجوز بل يضمن التبعة بالإجرة عش على مر (قوله

الكائن (بين مالكين)
لبنانين (ان اخصص به
أحدهما منع الآخر ما
يضر) الجدار (كوضع
خشب أو بناء عليه) أو نتج
كوة أو غرز وند فيه كغير
الجدار وتغير النار قطي
والحكم بأسناد صحيح
لا يعمل مال امري سلم
الاطيب نفس ومتويعيري
بما ذكر أعمر معاصر به
(فلو رضى المالك) بوضع
خشب أو بناء عليه (مجاناً)
أي بلا عوض (فأعارة) له
الرجوع فيها قبل الوضع
عليه بعده كسائر العوارى
(فان رجع بعد وضع) لذلك
(أبقاها جارة أو رضمه بأرض)
لنقصه كالوأعارة أرض البناء
قال الرافعي والتجني الخصلة
الثالثة فيمن أعار أرضاً للبناء
وهي التملك بالقيمة لان
الارض أصل فاستنبح (أو)
رضى بوضعه (يعوض
فان أجز العال) من الجدار
(لوضع) عليه (فأجارة)
نصح بغير تقدير ومدون تأيد

على منفعة تأييد (فذا)
 (وضع مستحق لوضع (د)
 رضى مالك الجدار (الاجارة)
 ولا مع إعطاء أرض لانه
 مستحق المولم وتعتبر
 فبذلك (وضع عام من
 تعتبر بالبناء (أولهم)
 الجدار قبل وضع المستحق
 أو بعده (فطاهه) ملكه
 (نفسه المستحق الوضع)
 بتلك الآلة وبنتها لانه
 استحقه وهذا اعم من
 قوله لمشتري على الجدار البناء
 فانه بعد من إعطاء بيت
 ثم ان يهدم بيتهم وطوب
 هادمه بقيمة حق الوضع
 للحيلولة مع الارش ان
 كان للمستحق وضع (رضى
 (وضع (بناء عليه)
 يعرض كونه مجزأ
 بين عمله) جهة وطوب
 وعرضه فيقولون ما يعر به
 (د) بيان (سكة) بفتح
 السين اى ارتفاعه
 (وصفه) كونه مجزأ
 أولابيا بمجر أو طوب
 (وصفه سقف) محمول
 (عليه) كونه خبأ أو
 أزجا أى عقدان للفرش
 يختلف بذلك ويظهر ان
 روة بالآلة نفي عن وصفها
 (أو) رضى بيناه (على
 أرض) (أو كنى (الأول)
 (قوله وعبارته شرح (د)
 وانظر حيث جاز تفسير
 للعدة هنا وفيها بيان فاعى

七

مثلا فهل يصح المقدم يجب العمل بذلك الشرط أو يبطل العقد مطلقا أو يصح المقدم ويلغو الشرط فيه
 فنقول ولعل الأقرب الثاني لأنه شرط يخالف مقتضى العقد فان مقتضى بيع الأرض أن تصرف فيها
 للتسرى بما أراد فشرط خلافه يبطله ويحتمل أن يقال بالأول وهو مقتضى قول المحلى وحجج ولم يجب
 ذكره كماله لان المتبادر من نفي الوجوب جوازها ولا معنى لجواز ذكره الا وجوب العمل به فلا نسأل ان
 ما ذكر بيع جزء من الأرض بل هذا اما اجارة أو بيع فيه شوب اجارة عـش على مر **(قوله)** أي
 بيان محل البناء أي جهة وطول وأعرضا كما مر في كلامه **(قوله)** لان الأرض تحمل كل شئ قال
 الشيخ يؤخذ من هذا التعليل ان لا مكان تحت الأرض عقود تتأثر بتقل البناء وجب بيان قدر
 الارتفاع ولما منع منه اه أقول بل قد يتدعى انها حينئذ من افراد السقف شورى ولا بد أن يبين له
 موضع الأساس وطوله وعمقه حل **(قوله)** منع كل منهما ما يضر الجدار الخ لو وضع أحد
 الشريكين وادعى أن شريكه أذن له في ذلك لم يقبل منه لان الأصل عدم الاذن فيطالب بالينة فان
 أظنها فذلك والاهدم ما بناه مجانا ومثل صاحب الجدار وارثه والفرض انه علم انه وضع في زمن
 المورث والا فالأصل انه وضع بحق فلهدم عـش على مر **(قوله)** وفتح كوة وإذا فتح الكوة
 بالذن فليس له سد الباب لأنه انصرف في ملك الغير شرح مر قال حجج وإذا سقطت أي الجذوع
 التي أذن أحد الشريكين للآخر في وضعها لا يبعدا بالذن جديد على الأوجه خلافا للفتال قول
(قوله) بالارض أمابرضا فيجوز لكن بشرط أن لا يكون بعوض في مسئلة الكوة والا كان صلحا
 على الضوء والحدوء الجرد ذكره ابن الرفعة قال وإذا فتح بالذن فليس له السد لانه أي السد تصرف في
 ملك الغير وإذا أذن أحد الشريكين للآخر في وضع البناء أو القف على الجدار المشترك فيجوز
 الرجوع عن الاذن قبل الوضع بعده ولكن في صورة العبدية فأئذ الرجوع أن يفرم الواضع أجرة
 الأبقا وليس له تكليفه القلم ويغرم له الأرض لان الواضع شريك ومالك لخصه من الجدار والسقف
 والبناء ملكه ولا معنى لتكليفه ازالة ملكه عن ملكه عـش على مر بنوع تصرف **(قوله)** مالا
 يضر أماباضر فلا يجوز فعله الا بالذن وعليه فلو أئسد جماعة أمتعة متعددة وكان كل واحد لا يضر
 وجمعتها أضر فإن وقع فعلهم معانعوا كلامه لانه لازمة لواحد منهم على غيره وان وقع مر تباع من
 حل بفعله للضرر دون غيره وماله يقال في الاستناد إلى أفعال الغير شع على مر **(قوله)** فان منع
 أحد الشريكين الآخر وكذا لو منع الاجنبي لم يمنع لان المنع منه عند محض لانه كالاتضاء بسراج
 غيره والاستقلال بجداره حل والظاهر أنه يحرم على المانع ذلك لان هذا مما يتساق به عادة فالنفع
 منه محض عند عـش على مر **(تنبيه)** السقف بين علو وسفل كالجدار المذكور وفي الروض
 يجوز لأصحاب العلو وضع الاقفال المعتادة على السقف المملوك للآخر أو المشترك بينهما ولا آخر تعليق
 العتابة كسواب ولو بتدبيره فيه ولا آخر منها أن يفعل ما يريد في ملكه وليس للأخر على غرضه تدبيره
 اذ لم يكن ملكا وحده بخلاف الأسفل كما مر نظرا للعادة في الارتفاع قل **(قوله)** ولا يلزم شريك
 عمارة لنبروا بمرأ وقاعة مشتركة واتخاذ ستره بين سطحيهما وكذا زراعة الارض المشتركة وسقي
 ذات مشترك وقال الجوزي يلزم أن يسقي الشجر وهو ضيف ما أخير لا ضرر ولا ضرار فخصص بغير
 هذا اذ لا يمنع بضرر بشكافه العمارة والضرر لا يزال بالضرر اه ولو هدم الجدار المشترك أحد
 الشريكين بغير إذن الآخر لمزمه أرض النقص لاعادة البناء لان الجدار ليس مليا وعليه نص الشافعي في
 البروجي وان نص في غيره على لزوم الاعادة خط على التهاج **(قوله)** لا تضربه بشكافها وحل
 عليهم جوب العمارة اذا كانت لغرض محجور عليهم والواجب الموافقة عليهما من وليه بطلب شريكه اذا

أي بيان محل البناء ولم
 يجب ذكره كماله وصفه
 السقف لان الأرض تحمل
 كل شئ (وان اشتركا فيه)
 أي في الجدار بينهما (منع
 كل منهما ما يضر)
 الجدار كخرق وزد وفتح
 كوة (بالارض) كسائر
 الاملاك المشتركة (فله)
 أي لملكهما (كأجنبي
 أن يستندو بسند البعلا
 يضر) لعدم المتابعة فيه
 فان منع أحد الشريكين
 الآخر منه لم يمنع على الاصح
 في الروضة (ولا يلزم شريكا
 عمارة) لا تضربه بشكافها
 (و يمنع اعادته منهم بنقصه)
 المشترك بكسر التون
 وضما

(قوله) ولعل الأقرب الثاني
 لعله نظر إلى أن المراد بالبيع
 بيع جزء من الأرض مع أنه
 ليس كذلك

يضر الاشتراك في الاس
فان له حقا في الجبل عليه
(والعماد) بآلة نفسه
(ملكه) يضع عليه مائتا
وله نفسه وان قال له الآخر
لا تنقصه وأعزم لك حتى
من النسيئة لم تفرم اجابته
كابتداء العارة (ولو أعادها
بنقطة ففتركت) كما كان
فولشرط زيادة لأحدهما
لم يرض لانه شرط عوض
من غير عوض (أو أعادها
(أحدهما) بنقطة أو بآلة
نفسه ليكون للآخر فيها
أعيد بها جزء (وشرط له
الآخر) الآذن له في ذلك
(زيادته) تكون في مقابلة
عمله في نصيب الآخر في
الاولى وفي مقابلة ذلك مع
جزء من آتاه في الثانية
(جاء) فان شرط له في الاولى
سدس النقص كان له ثلثا
أو سدس العروة فثلاثا
أو سدسها فثلاثا أو ثلثي
الثانية سدس العروة في
مقابلة عمله وثلث آتاه كان
له ثلثاها قال الامام في
الاولى هذا فما اذا شرط له
سدس النقص

(قوله فاذا قال الموقوف
الح) لم يظهر تفرقه على
ما قبله فكان الاولى ولو لم
(قوله فثبت الح) هذا
لا يظهر الا ان قال غرضا
فيعود ضميره للجدار
وأما قوله سقا فظاهر ان

المراذيل حقا في الجبل على الاس أي على البناء ووضع على الاس تأمل

كان فيها مصلحة لموليه ومجمله أيضا في غير الموقوف أما هو فوجب على الناظر الموافقة عليه بطلب
الشريك أي اذا كان فيها مصلحة دون العكس أي اذا طلب الناظر اولا للمحجور عليه العمارة من
الشريك فلا يجب عليه الموافقة انتهى زي واط فوعش على هر وشيخنا فاذا قال أحد
الموقوف عليهم لا أعمر وقال الآخر أعمر أجبر الممتنع عليها لما فيه من بقاء عين الوقت أي من ريع
الوقت حل وقال سم من هذا نعم أم لا لو أنهم السفل فليس لصاحب العلو اجبار على إعادة لبنى
عليه بل ولو كان هدس على هذا الشرط انتهى ومثله خط على النماذج واذا أشرف لاسفل على النقوط
فلا يكلف صاحبه شي الا على وان ازم على عدم شدة سقوطه عززى بما يناسب هذا ما لو كانت داره
منطرفة وانهدمت وقصر رجاءه بجنى الموصون منها لا يلزم مالكها هجرتها اه شيخنا (قوله لانه
تصرف في ملك غيره) الضمير اجمع على الاعادة ذكر باعتبار الحجب (قوله لاعادته بآلة نفسه)
أي حيث امتنع شريكه من اعادته بنقطة حل وقال عرش ظاهره أنه يجوز له ذلك وان لم يراجع
شريكه ولا امتنع من موافقته قال هر وهو ظاهر اطلاقهم اه سم (قوله فلا يمنع منها) أي سواء
كان عليه قبل الانهدام بناء أو جنيح أولا اه شرح هر (قوله لانه لا غرض في الوصول الى حقه)
بخلاف ما لو أنهم دست حيطان الدار المشتركة بين اثنين فأراد أحدهما إعادة بناءها بآلة ذاته بمنع من فعل ذلك
يؤذي الى الاختصاص وان صرح بعدم الاختصاص زي بالمعنى ويبنى أن مثل الدار المذكورة
ما لو كان بينهما حش مشترك وأراد أحدهما اعادته بآلة نفسه فلا يجوز كقبليه في الدار عرش (قوله
ولا يضر الخ) وجبت فبيع عليه الانتفاع بحصة في الأس لانه مقصر في عدم اذنه في البناء بنقطة
للمشرك خ وفي عرش على هر مانعه ظاهر اطلاقه أنه لا يلزمه اجرة الاس لشريكه ويحتمل
خلافه حيث كان الاس يقابل باجرة وهو الظاهر الذي ينبغي اعادته (قوله فان له حقا) فثبت
أنه اذا لم يكن له عليه بناء ولا جديع لا يكون له اعادته مع أن ظاهر كلامهم الاطلاق وهو المقتضى وان
كان مستكلا خط قال ابن حجر وقد قال كاجوز ثم له ذلك لغرض الجبل يجوز له لغرض آخر توقف
على البناء ككونه سائر الملاك اذ لا فرق بين غرض وغرض اه سل (قوله يمنع عليه مائتا) نعم
لو كان لآخر عليه جذوع قبل الهدم زعم المعبد تمكنه من اعادةها قل (قوله ليكون للآخر فيها
أعيد بها) وهو الجدار جزء أي في مقابلة الجزء من العروة وهي أي الجزء من العروة في مقابلة عمل
المعبد أيضا فهو في مقابلة شيتين وسوضح هذا بقوله وفي الثانية سدس العروة في مقابلة عمله وثلث آتاه
الح اه شيخنا وهو أي قوله ليكون الح علة لقوله أو بآلة نفسه (قوله وشرط له الآخر الآذن) أي
وبواقفه الآخر اذ لا بد من اتفاقهما ولو بأن يتلفظ بأحدهما ثم يسكت الآخر يظهر أنه لا بد من مقارنة
الشرط للآذن الصادر أو فلا يكفي الشرط بعد الآذن نعم يظهر أيضا أخذنا بما يأتي في الخلع الاكتفاء
بوقوعه في مجلس الآذن ويحتمل الفرق شورى والمراد شرط له بعقد بائنا اجارة أو جعالة وأشار
بقوله الآذن له في ذلك الى أنه لم يعاون المعبد لما سبق له انه لا يصح جعل زيادة معهما أي المعاونة فتأمل
قل (قوله زيادة) أي على حصته كدس شرح هر فيكون السدس الشروط من حصته الشارط
لا من المجموع بدليل قوله بعد فان شرط له في الاولى سدس النقص كان له ثلثا (قوله تكون في
مقابلة عمله الخ) وحيث قد هو عقد اجارة لانه جعل الجزء ما جعلا للعمل وقوله وفي مقابلة ذلك الجزء حيث
فهو عقد مشروب ببيع واجارة لانه جعل الجزء أجر العمل وثلث الآلة (قوله كان له ثلثا) أي
والعروة على الناصفة وقوله فثلاثا أي والنقص على حاله من الناصفة شورى (قوله وثلث آتاه)
أي التي يخص الشارط لانه ثلث العروة فقط (قوله كان له) أي الذي أعاده (قوله قال الامام هذا)

في الحال فان شرطه بعد البناء

لم يصح لان الأعيان لا تؤجل
ولان سدس الجدار قبل
شخصه معلوم وبأني مثله
في العروة وثلاث له (وله
صلح بحال على اجزاء ماء
غير غسالة في ملك غيره) رضا
أوسطحا (والقاء تلج في
أرضه) أي أرض غيره كأن
يصلحه على أن يجري ماء
المطر من سطحه الى سطح
جاره ليتزل الطريق أو أن
يجري ماء النهر في أرض غيره
ليصل الى أرضه أو أن يلقي
التلج من سطحه الى أرض
غيره وهذا الصلح في معنى
الاجارة يصح بلفظها ولا
يضر الجمل بقدره المطر لانه
لا يمكن معرفته سكن بشرط
بيان موضع الاجراء وطوله
وعرضه وعمقه ومعرفة قدر
السطح الذي ينحدر منه الماء
والسطح الذي ينحدر
اليه معرفة قوته وضعفه
وتقيدي بغير الصلح في الأولى
وبالأرض في الثانية من
زيادتي فخرج بهما الصلح
بحال على اجزاء ماء الغسالة
والقاء التلج على السطح فلا
يصح لان الحاجة لا تدعو
اليه في الثانية ضرر ظاهر
(ولو تنازعا جدارا أو سقفًا
بين ملكيهما فان عر أنه
يبي مع بناء أحدهما) كان
دخل نصف لبنات كل منهما
في الآخر أو كان السقف أربا

أي الجواز قال في الجوهر كالمطلوب وهذا ظاهر اذا كان بصيغة الاجارة فان كان بصيغة الجمالة صح وبقر
أن الاجارة يجب فيها إمكان الشروع في العمل عقب عقدتها بخلاف الجمالة وقرى بعضهم بان الجدل لا يملك
الاجرام العمل فلا يتصور في العين تأجيل لانه لا يملك لاستحقاق قبل تمام العمل فكيف يعقل تأجيل
شورى وبعبارة هر بعد قول الملتزم جاز وعلى هذا اذا جعل له الزيادة من النقص والعروة حالافان
شرطه بعد البناء لم يصح قاله الامام (قوله في الحال) أي وصفت الآلة ووصف الجدار والامام يصح
قل (قوله فان شرطه بعد البناء الخ) ولو للبعض وان قل كاشمله كلامهم شورى (قوله ولا سدس
الجدار) فيه أنهم بشرط سدس الجدار بل سدس النقص الآن يقال المراد سدس النقص المنشروط
بعد البناء سدس الجدار اه (قوله وبأني مثله) أي مثل ما قاله الامام أي بان شرط له ثلث الآلة في الحال
فقوله في العروة وثلاث الآلة أي بالنظر لثلاث الآلة فقط لان العروة مشتركة وقوله وثلاث الآلات آلة
نفسه قال عوض عن المضاف اليه شيئا والظاهر أنه يأتي في العروة أينما كان شرط له ما ذكر في الحال
فان شرط له ما ذكر بعد البناء لم يصح لان الأعيان لا تؤجل (قوله أن يجري ماء المطر من سطحه)
أي حيث كان لا يضره لانه لا يملك الاذن كما قاله الاستوى وأقره الشيخان حل (قوله في أرض غيره)
أي أو سطحه عر (قوله وهذا الصلح الخ) وحامله أنه في الموقوف والمؤجر لا بد من لفظ الاجارة
وتقدير للذة وأنه في غيره ما يجري فيه ما تقدم في عقد حق البناء فيصحب بلفظ البيع ولفظ الاجارة ولو
بتقدير يرد بلفظ العار بلفظ الصلح فيعقد بيعا وملك به محله وكذلك وقع بلفظ البيع وفارق حق
المرقباس بان العقد هنا توجه الى العين ولذلك شرط هنا بيان موضع الاجراء وطول وعرضا الى آخرها
ذكر المخرج قل (قوله لكن بشرط بيان موضع الاجراء) وفي القناعة التي يجري فيها الماء فيثبت قوله
والسطح الذي ينحدر منه الماء لاحاجة اليه لان معرفته عبارة عن معرفة طوله وعرضه ومعرفة عرضه
لا يتعلق بها غرض ومعرفة طوله مستغنى عنها بمعرفة طول القناعة سم بنوع ايصاح (قوله ومعرفة قدر
السطح) أي مسافة علوه وسعته الى الأرض وإلى السطح الآخر حل والظاهر أنه لاحاجة الى سعة لان الدار
على معرفة ارتفاعه على السطح الذي ينزل فيه الماء لانه اذا نظم ارتفاعه ينزل الماء بقوة فيحصل الخلل في
السطح الاسفل ثم ظهر أنه يحتاج الى ذكر سعة لمرف قدر ما يجرى به من المطر لانه اذا كانت سعة كثيرة
حوى ماء كثير وان كانت صغيرة حوى ماء قليلا (قوله الذي ينحدر منه) أي الى القناعة وبهذا يعلم أنه
غير موضع الاجراء وقوله ينحدر منه أي يجري فيه ينزل منه وقوله ينحدر اليه أي ينزل منه الى الطريق
(قوله لا تدعو اليه) نعم الامام البلقيني لان الحاجة الى ذلك أكثر من الحاجة الى البناء فليس كل الدس
يبنى وغسل الثياب والأواني لا بد من ذلك للناس أو الغالب وهو بلا شك يز بدعى حاجة البناء حل
وفيه أنه ليس هنا بناء والذي في شرح هر أنما الفسالة يجوز الصلح على اجزائه لصلح الغير بحال ان
بين قدر المال إمكان معرفة دون ما ان لم يبين قدره وهو جمع بين القولين فيكون في مفهوم كلام المصنف
تفصيل ويجوز الصلح على قضاء الحاجة المخصوصة في حش غيره وعلى جمع القمامات ولو زبلا في ملك
غيره ولو بحال وفي عقده ما مر في حق البناء قل (قوله ولو تنازعا جدارا) الاولى ذكر هذا عقب
الجدار بين ملكين بان يقدمه على البناء قل (قوله ولو تنازعا جدارا) الاولى ذكر هذا عقب
جدارا وقوله وكان السقف أربا راجع لقوله وأصفى وقوله كل منهما أي من الجدار المتنازع فيه وبناء الآخر
وفي قل قوله كان دخل الحبان دخل جميع أضاف لبنات طرف جدارا أحدهم في محاذها جميع أضاف
لبنات طرف جدارا الآخر من كل جهة ولا يكتفي ببعض لبنات في طرف أو أكثر لا سكان حدونه (قوله أربا) أي

(قوله الب) لظهور أمارة الملك
 بذلك فحلف وبجكم له
 بالجدار أو السقف الآن تقوم
 بينه بخلافه كما سيأتي وفي
 معنى العلم بذلك ما روي
 ما ذكر على خشبة فترها في
 بناء أحدهما أو كان على
 تريع بناء أحدهما سكا
 وطولا دون الآخر (والا)
 أي وإن لم يعد ذلك بان انفصل
 عن بناءهما أو انفصل به وإن لم
 يمكن لحدانه أو بينا أحدهما
 وإنما لحدانه عما وكان
 له على الجدار خشب (قوله ا)
 أي اليد لعمد المرحج (فان)
 أقام أحدهما بينة أنه أو
 حلف) ونسك الآخر (نفي)
 له) (والا) بان أقام كل منهما
 بينة أو حلف للآخر على
 النصف الذي يسلم إليه وإن
 كان ادعى الجميع أو نسك
 عن العيين (جعل بينهما)
 بظاهر اليد فينتفع كل بهما
 يلي على العادة ويبنى
 الخشب للوجود على الجدار
 بحاله لاختلافه وضعه على
 (قوله وسأني في آخر الشرح
 الخ) فقد يقال إن الآتي في كلام
 الشرح العيين المردودة فلما
 اقتضت إثبات ما في يده ملك
 ما في يده صاحب احتاجت
 لثبته صاحب لما في يده
 أي الحائز وإثبات ملكه
 أي الحائز لما في يده صاحب
 بخلاف هذه تأمل

غير مسقف بخشب مثلاً كالقبة وينصو كونه بينه مع بناء أحدهما في أربع متلافان كالأمن
 فيساكن فوق الآخر والسقف الذي بين الأعلى والأسفل يحكم به لا يسفل لأنه أشد اتصالاً بينهما لأن
 الفرض أنه أرفع أي عقد شينها (قوله الا أن تقوم بينة) كيف يحكم بهام دخول نصف لبنان في
 جميع نصف لبنات الآخر إلا أن يقال لا يلزم ذلك أن يكون السقف أو الجدار بل كانت في صورة الجدار
 بناءه وأدخل لبنانه في لبنات مسلكه (قوله باذكر) أي من السقف أو الجدار بل كانت في صورة الجدار
 أسفل (قوله وان لم يمكن لحدانه) ومورنه أن يكون هناك داران لمولكان لشخص واحد والجدار
 بينهما فباع أحدهما زيد والآخرى لعمرو وتنازع الجدار الذي بينهما فهدم صورة عدم إمكان احداثه
 شينها عزى (قوله وأمكن لحدانه) أي تأخره عن بناءهما (قوله) وكان له على الجدار خشب (له)
 معطوف على الفصل ببناء أحدهما والآخرى أو انفصل على بناء أحدهما وكان له خشب عليه لكن فيه حديث
 أنها دخلت في عموم قوله بأن انفصل عن بناءهما شوري وقد يقال إن وضع خشب عليه مرجح له فله اليد
 لأنها ومن ثم نقل عن شرح الروض أن الضمير في له لكل منهما موقوف على تقدير أي انفصل عن بناءهما ولم يكن
 له على الجدار خشب عطف على قوله انفصل عن بناءهما مع تقدير أي انفصل عن بناءهما ولم يكن له على الجدار خشب
 لاحدهما بارأه أو انفصل عن بناءهما وكان له أحدهما على الجدار خشب ولولم يقيد بذلك لصرح العطف
 بأولانه يكون مقابله صادقاً عليه ولأخذه الشارح غاية بعد قوله عن بناءهما لكان أظهر مما عطفه
 (قوله أي اليد) أشار بذكر اليد إلى أنه لا يحكم بملكهما بل يبق بيدهما لعدم المرجح فلو أقام
 أحدهما بينة بملكه وحكم له بكامله عليه قوله فأن أقام الخ عرش على هر (قوله لعدم المرجح)
 لأن وضع الخشب قد يكون بأجرة أو إجارة أو بيع أو قرض قاض يرى الجبار على الوضع فلا يترك
 المحقق بالتحصيل شرح هر وهذا الاحتجاج إليه إلا إذا قلنا الضمير في قوله أو كان له راجع لاحد فادع
 لكل فلا يحتاج إليه (قوله فأن أقام أحدهما بينة) هذا تفرع على ما قبله لا راجع لها كما أشار إليه
 بقوله فأن أقام أي وقوله أو حلف تفرع على ما بعد الاستينخال الذي يحلف فيها قبلها هو الذي علم
 بناء الجدار مع بناءه ويصح تفرعاً على ما قبلها ويكون المراد بالاحد حيثما خصوص صاحب اليد
 لأنه هو الذي قضى له الحلف كما تقدم في كلام الشارح ويصح أن يكون الحلف من غير صاحب اليد
 إذا نسك هو هذا وقول المتن أو حلف مع قول الشارح ونسك الآخر يحتمل أن المعنى ونسك الآخر بعد
 حلف خصمه وحيثما يحتاج خصمه إلى بينة أخرى وهي المردودة ويحتمل أن المعنى ونسك الآخر
 وهو من بدأ القاضي بتخليفه فعلى هذا هل يكفي الثاني بين أولاد من يمينين كما قال الشارح فلما
 كانت هذه العبارة بمنح احتاج إلى توضيحها بقوله وتضع الخ (قوله أو حلف) أي حلف كل على
 في استحقاق صاحبه للنصف الذي في يده وأنه يستحق للنصف الذي بيد صاحبه لأن كل واحد منهما
 مدعى عليه ويده على النصف فالقول قوله فيه كالمدين السكالة ولابد أن تضمن بينة النبي والأثبات كما
 فسرناه كلام المصنف شرح هر وصل لكن ظاهر كلام الشارح أن يحلف على النصف الذي بيد
 صاحبه فقط وسأني في آخر الشرح ما يوافق هر (قوله قضى له به) وتكون العزمة بما له اه
 هر (قوله ونسك عن العيين) أي كل معطوف على قوله حلف (قوله) بيني الخشب للوجود الخ
 ولما كان الجدار قلعاً للأرض أرفقاؤه بالأجرة قال شيخنا الأوبه أنه لا قلع لأجرة أخذ من الملائمة
 ابتداء بحاله حل (قوله) لاختلافه وضعه (بني) كإجارة أو بيع أو قرض قاض يراه والقرض
 عليه منها الأجرة لأنها أضعف الأسباب فلما كان قلع المذوق بالأرض والبقاء بالأجرة به الرجوع ولا
 أثر له لما قضى هذا وقالا لو وجدنا جداراً على جدار ولربما كيف وضعت فالظاهر أنها وضعت على

وتضع مسألة الحلف بما

ذكره في باب الدعوى
والبيئات أنه ان حلف من
بدأ القاضي بتحليفه
ونكل الآخر بعده حلف
الاول اليه - بين الردودة
ليقتضى له الجلب وان نكل
الاول ورغب الثاني في
اليمين فقد اجتمع عليه
يمين التي للصف الذي
ادعاه صاحبو بين الالابث
للتصف الذي ادعاه هو
فصل يكفيه الآن يمين
واحدة يجمع فيها التي
والاثبات اولاد من بين
للتنفي وأخرى للاثبات
وجهاث أصحابهما الاول
فيحلف أن الجلب له لاحق
لصاحبه فيه أو يقول لاحق
له في الصف الذي يدعيه
والصف الآخر

درس

(باب الحوالة)

هي بفتح الحاء أفصح من
كسرهما لغة التحول
والانتقال وشروعا عقد
يقتضى نقل دين من ذمة
الى ذمة وتطلق على انتقاله
من ذمة الى أخرى وهو اصل
فيها فيقول الاجماع خبر
الصحيحين مطل الغنى
ظلم وإذا أتبع أحدكم على
ملى فليتبع بلسان الله

(قوله نظير دين) فيه أن
النظير لم يكن متعلقا بذمة
المحلى حتى ينقل من ذمة
الى ذمة المحال عليه تأمل

فلانتهض ويقضى باستحقاقها دائما ولاجرة مطاعا وتعاد لهدم الجدار وأعيد فلم يحملهوا على الاعارة
كقديم وحاول شيخنا مر الفرق بان الشركاء يتسامحون في العادة فيحمل حقهم على الأقل ولا
كذلك الاجانب فيحمل استحقاقهم على الاقوى كالبيع واعتمد شيخنا زى أن الشركاء كلاجانب
فيحمل على الاقوى فيما على ما تقدم ويظهر أن بحاج بان الحل على الاقوى ما لم يدع المالك الاضعف
لانه يصدق في دعواه بذلك يجمع بين التناقص قبل (قوله) وتضع مسألة الحلف) أى الكائن
في قول المالك أو حلف مع قول الشارح ونكل الآخر وجه ذلك أن هذا يحمل لانه اذا حلف هل يحلف
بين اربعة أو يمينين والجواب التفسير الذى قاله الشارح وهو انه ان كان الحالف من بدأ القضى
بتحليفه حلف يمينين جزما الاولى والردودة بعد نكول الخصم وان كان الحالف هو الآخر بأن نكل
من بدأ القاضي به ففيه خلاف كقول الشارح واذا حلف بين اربعة يجمعهما كقول الشارح فصل
يقدم التي أولا لاثبات (قوله) للصف الذى ادعاه صاحبه) فيه أن صاحبه ايدع الصف بل ادعى
الكل فكل منهما يدعى الجميع لا النصف فقط الا أن يقال كل منهما يدعى النصف الذى ييد صاحبه
فقط بحسب ظاهر حال الابدالة بحكم له بالنصف الذى ييد فظاهر اليد يقتضى ادعاء النصف وان كان
هو يدعى الجميع

(باب الحوالة)

هي بيع بين دينين جوز الحاجة فهي رخصة ولا بد لصحتها من الايجاب والقبول ولا بد في الايجاب
أن لا يكون بلفظ البيع وقيل به أن لا يكون القبول بلفظ الشراء فلو قال اشتريت مائة من زبد من
اليمين بمائة عليك لم يصح وان نوى به الحوالة كقول ع ش على مر وذكرت عقب الصلح لما فيها
من قطع النزاع بين المحل والمحال واستحب على ملى ليس في ماله شبهة ولا بد فيها من الاستناد الى جهة
المخاطب فلتصح مع الاضافة الى جزءه وان لم يمش بدونه وقصد به الجلب قاله شيخنا وقد يخالف ما قاله
في البيع مع انها منه فليراجع ولا بدخلها الاقالة ولا بدخلها خيار قال المتولى الحوالة من العقود اللازمة
ولوفست لا تنسخ انتهى (قوله) والانتقال عطف تفسير (قوله) نقل دين) أى يحصل مثله أو
بانتقال مثله لانفسه اخذ من قوله الاقوى أى يصير نظيره الخ ع ش أو التقدير نقل نظير دين فهو على
قدر منافع والمناصب لما قبله أن يقال يقتضى انتقاله كقوله حل (قوله) وتطلق على انتقاله) أى
الذى هو ناشئ عن القصد ويقتضى يكون لها الطلاق شرعا تطلق على نفس القصد وعلى الأثر الناشئ عن
ذلك وهذا المعنى الثاني هو الذى رد عليه الفسخ والانفاس كقوله ع ش (قوله) مطل الغنى) من
اضافة المصدر الى فاعله فالغنى وصف للدين (قوله) ظلم) أى فسق والمطل اطالة المدافعة المرة الواحدة
معينة فالحكم عليه بالانظار أى النفس من اطال المدافعة ثلاثا لا من دافع مرة أو مرتين وان كان
عائيا راجع حج حل وبعبارة قول قوله مطل هو اطالة المدافعة وأقل ذلك ثلاث مرات فهو
حينئذ كبيرة فسق انتهى قال الشورى والسكلام فيمن رضى المالك ابتداء بذمة أمادين وجب
أداءه فوراً لكونه بدل جنابة تعدى بها مثلاً فظاهر أن المطلب له ولورمة كبيرة لانه يشبه الضرب
وقضية تنبيهه به أن يأتى هذا الخلاف ثم انه هل يشترط في المطالبة أن يكون ربع دينار أو قاله في
الاعباب (قوله) وإذا أتبع أحدكم على ملى فليتبع) وفي رواية وإذا أحبل أحدكم على ملى فليحتل
وأتم بضم المزة وسكون التاء وأما قوله فليتبع فقال بعض المحققين ان تاءه مشددة والصواب
المعروف كقوله النوى في شرح مسلم تخفيفها وقوله على ملى بالهمزة مأخوذ من الاستلاء وأمن الملاءة
يقال فلان رجل بضم اللام يظهر ضبط الفتى بمن عنده فاضل عما يترك للئس ما يوفى دينه اه اعباب

المحلل دين لم يحل على
المحال عليه (وصيفة)
وكما تؤخذ مما يأتي (وشرط
له) أى اللحوالة أى
لصحتها (رضا الأولين)
أى المحيل والمحتال بلفظ أو ما
في معناه مما يأتي في الضمان
لأنهما الماقدان فهى بيع
دين بدين يجوز للحاجة
لأرض المحتال عليه لأنه محل
(قول بوردوا بعد التوى)
أى قالوا مبرها بعد التوى
ترخيص لا إيجاب أه
قوبى وبعت سم فى
كلام الماردى بقولهم ما
بعد الاستناع واجب أه
الأن يجاب بالأغلبية
(قوله حوالة الولد) على
قنه كأن كان للأجنبي
دين على الولد ولولد بدين
على والده فيحيل الولد
الأجنبي على نفسه لأجل
الولاء لأجل دين الأجنبي
الذى على الولد فيكون
محيل ومحتال عليه
(قوله وتعلق بتركته أن
الح) ولا يشك بما يأتي
من أن من أمال بدين به
رهن انفسك الرهن لأن
ذاك في الرهن الجسلى
لا الشرعى كما لا يخفى إذ
التركة إنما جعلت رهنا
بدين لئلا ينظر المصلحة
فالحوالة عليه لا تنفيه أه
شرح مر (قوله أيضا)
وتعلق (الح) ولكن من
المحيل وولده والمحتال وولده

أه شوى وقوله فليحتل الأمر للاستحباب وصرفه عن الوجوب القياس على سائر المعاملات
ويعتبر لاستحباب قبولها كما يجتمع الأدب على أن يكون على من يلقى بالشيء فيه وبغيره قول وتنفى
الحديث وجوبها قال الإمام أحمد بن حنبل وقال الشافعى يندبها أو جوازها قياسا على سائر المعاملات
واعترض بأن جرحها عن المعاملات يقتضى عدم قيامها عليها ولله قال الماردى صرفها عن
الوجوب ورودها بعد التوى عن بيع الدين بالدين (قوله كالأرض هكذا) أى إذا أيسل أحدكم
على من فليحتل مر (قوله أركانها سنة) أى أركانها فى سنة تفصيلا من حيث أن الصيغة
إيجاب وقبول ولهذا قال حج وأركانها سنة (قوله يحيل) دخل في المحيل والمحتال حواله الله والى الله
قنه لولده وعلى ولده نفسه وهو صحيح مر سم ويشمل ذلك ما لو أحيل الولد لولده على أجنبي فانه
صحيح عى (قوله ومحال عليه) ولو مبتدأ وإن لم يكن له تركه حل وقوله الميت لأدله له أى بالنسبة
للا التزام لا للالزام أه شرح مر (قوله وصيفة) كالحق على فلان بكذا وإن لم يقل بالدين الذى لك
على ولم ينو فهو صريح حل (قوله وكما تؤخذ مما يأتي) فصرح بأربعة بقوله وشرط لمأرضا
لأولاد وبوت الدين بل خمسة لأن الصيغة تفهم من رضا الأولين وبغيره مر ومراده لرضا الصيغة
قال عى أى لا الرضا الباطنى وصرح بالمحال عليه بقوله ولم يرد من محتال محالا عليه (قوله وشرط
لمأرضا الأولين) أن قلت لأحاجة ذكر هذا لأن الإيجاب والقبول يتضمن رضاهما إيجاب بأنه
أنما ذكره توطئة لقوله لأرض المحتال عليه حل فأن دفع هذا الزوم التكرار في كلام المتن لأن الرضا
لا يحصل إلا بلفظه أو ما في معناه كما قاله الشارح وحيث يكون هذا مكررا مر قوله وصيفة وأيضا
يوهم أنها شرط مع أنها ركز حاصل الدفع أن هذا ليس مقصودا لأنه بل المقصود مفهومه فكانه
قائلا لا يشترط فيها رضا المحتال عليه (قوله أى المحيل والمحتال) لأن المحيل له إيفاء الحق من حيث
شأنه والمحتال حقه في ذمة المحيل فلا يتقبل لصيره بغير رضاه لتفاوت الدم شرح مر (قوله بلفظ)
متعلق بمحذوف حال من الرضا أى مدلولاً عليه بلفظ أو مصحوبا بلفظ الح ولا يتعين لفظ الحوالة
بل يكفي ما يؤيد معناها كنفذت حرك إلى فلان أو جعلت ما أستحقه على فلان لك أو ملكتك
الدين الذى عليه بمحسك ولا تنفذ بلفظ البيع أن نواها لفظ البيع ليس صريحا ولا كناية
خلافاً لأن عرجيت قالان بت كناية على الأوجه وهو موافق لما ظهر كلام شرح الروض حل
وقوله وإن نواها الح أى بأن قال بتك الدين الذى على فلان بمالك عى فلا تصح نظر اللفظ
وكيف لفظ التبتك عليه بمالك عى فقال أنبت كما قال في المطالب أنه ظاهر الحديث قال في الإيجاب
وظاهره أنه صريح وهو متجه شوى برى (قوله أو ما في معناه) كالكتابة ولومن الناطق وإشارة
الأخرى انتهى عى (قوله فهو بيع دين بدين) البائع هو المحيل والمشتري هو المحتال والغنم دين
المحال والبيع دين المحيل شيئا وهو معنى اللفظ لقوله رضا الأولين مع علمه أى لإنها بيع دين بدين وقيل
المتفرع على قوله ودبتان وإنما كانت بيع دين بدين لأن المحيل يبيع دينه الذى على المحال عليه بالدين
الذى عليه للمحتال قال قل والمحتال أن يحيل على المحال عليه والمحال عليه أن يحيل المحتال على
غيره وهكذا كفى شرح مر (قوله يجوز للحاجة) ولهذا يعتبر التقاضى في المجلس وإن كان الدينان
ربوين نظرا لكونها أخفا وإنما امتنع الزيادة والنقصان لأنها ليست عقد محكمة عى
على مر (قوله لأرض المحتال عليه) ولله نص الحوالة على الميت وتعلق بتركته أن كانت ونص
الحوالة على التركة وإن كانت ديوانهم نصح من الوارث على التركة كان كانت ديوانهم نصح عليه أن تصرف

المحيل وولده والمحتال وولده (قوله على الميت الدين على الميت (قوله على التركة وإن كانت الح))

الحق فاصحابنا يستوفيه
 بغيره (و شرط) ثبوت
 الدين) ولومتقويين فلا
 يصح عن لادين عليه ولا
 على من لادين عليه وان
 رضى لعدم الاعتراض اذ
 ليس على المحيل شيء يجعل
 عنه عوضا ولا على المحال
 عليه شيء يجعل عوضا عن
 حتى المحتال وتصريحي
 باشتراط ثبوت الدينين
 المفيد للورقين المذكورين
 اول من انتصاره على
 ان يتوان فهمها الاولى
 بالاولى (ومحة اعتراض
 عنهما) اللازم لهما ومهما
 ولو ما لا وهو ما اقتصر
 عليه الاصل (كشتم)
 بعد الزوم وقيله فتصح
 الحسالة به وعليه لا بما
 لا يعتاض عنه ولا عليه
 كدين السلم ودين الجعالة
 قبل الصراغ (وضيح)
 الحسالة (بنجم كتابة)
 لزومه من جهة السيد
 والمحال عليه مع محة
 الاعتراض عنه كما سأتى
 بخلاف الحسالة عليه لان
 للكاتب اسقاطه متى شاء
 أى وان لم قسم اه مر
 (قوله وكذا مايقع لمن له
 الخ) وهذا من الحسالة على
 من لادين عليه
 (قوله فهمى مستثناة من
 محة الخ) كان الاولى من
 عدم محة الاعتراض تأمل

في التركة لانها صارت ديناً عليه والصدى على الميت كالحالة عليه (قوله ثبوت الدينين) أى
 وجودها (قوله ولومتقويين) الغاية لئلا يرد ذلك كأن يكون له عليه عبد قرض مثلاً على آخر عبد
 قرض مثلاً فاحاله عليه ع (قوله فلا تصح) من لادين عليه) وهل تنعقد وكالة اعتباراً بالمعنى أو لا
 اعتمد مر عدم الاعتقاد اعتباراً باللفظ لان الغالب أنهم يرجحون اعتبار اللفظ سم ع على
 مر (قوله أيضاً فلا تصح) من لادين عليه الخ) ومنه مايقع كثيراً من الناظر الوقت حيث يحيل من له في
 جهة الوقت دين على من عليه دين لجهة الوقت لان الناظر لادين عليه وكذا مايقع لمن له دين على جهة
 الوقت حيث يحيل على الناظر من له عليه دين فالحاصل من التسويغ انما هو مجرد اذن فله منعه من
 قبض ما يسوغه نعم ان تعدى الناظر في مال الوقت بحيث صار ديناً بدينه فتصح الحسالة عليه ومنه ان
 كان له دين على المحال عليه اهل حل ولو انكر المحال عليه الدين بعده وث المحيل فأقام المحتال شاهداً
 بأنه يستحق عليه كذا بطل بقاء الحسالة من فلان وان دينه ثابت عليه وحلف معه على ذلك جاز واغتر
 الخلف على ثبوت دين الغير وهو المحيل لانه وسيلة الى ثبوت حق نفسه ولو انكر المحال عليه الحسالة صدق
 وراجع الدين فان صدق على عدم الحسالة امتنع عليه وعلى المحتال مطالبة المحال عليه نعم ان كان مع
 المحيل بدينه فدينه مطالب به وان انكر المحال الحسالة وأقر بها المحال عليه فهو مقر للمحال عليه بالدين
 وهو ينكره فأتى فيه ماسر في الاقرار (قوله لعدم الاعتراض) أى جعل دين عوض دين
 آخر بدليل ما بعده (قوله) وان فهم منها الاولى بالاولى) وجه الاولوية أن جانب المحال عليه ضعيف
 وشرط ثبوت الدين عليه مع أنه لا يشترط رضاه وجانب المحيل قوى ويشترط رضاه فاشتراط ثبوت
 الدين على أولى رى وحل وقول وجه الشورى الاولى بأن المحيل فيها عقد اه وفيه أنها
 حيث كانت مفهومه بالاولى لا اولوية (قوله اللازم لهما) اذ لا يصح الاعتراض عن غير
 اللازم وهذا جواب عما يقال بالاولى بشرط الزوم الذى ذكره الاصل (قوله بعد الزوم وقيله)
 ولا يشك على صحة الحسالة على الثمن في زمن الخيار بما اذا كان الخيار للبائع أو لهما لان الثمن لم
 ينتقل عن ملك المشتري فقد اجيب بأن البائع اذا أحال فقد أجاز فوقع الحسالة مقارنة للملك وذلك
 كما هو ما قبل من أن هذا مشكل بامتناع بيع البائع الثمن في زمن الخيار اذا كان الخيار له وبناتهم لما
 توسعوا في بيع الدين بالدين توسعوا في بيعه فبأن كشرح مر وقال سلم قوله أو قبله وبطل
 الخيار بالحسالة الثمن لراضى العاقدين وفي الحسالة عليه يبطل في حق البائع لافى حق المشتري اذ لم يرض
 فان رضى بها يبطل في حقه أيضاً فان لم يرض وفسخ للمشتري البيع بطلت لا يقال الحسالة على الثمن
 لا تبطل بالفسخ كما يأتى لانا قول هذا مستثنى لئلا زال العقد في زمن الخيار اه مر (قوله لا بما لا يعتاض
 عنه ولا عليه) أى لا تصح الحسالة بما لا يعتاض عنه ولا تصح الحسالة عليه كدين السلم أى لمصافيه
 ورأس مال كاصرح به المصنف في شرح الروض وان كان كلامه في هذا الكتاب في الكلام على
 الاستبدال يقتضى الصحة في رأس المال وتقدم في باب السلم عدم محة الحسالة برأس مال السلم لعدم
 القبض الحقيقي حل (قوله بنجم كتابة) بأن يحيل المكاتب سيدة على آخر وقوله لا لزومه أى مطلق
 الدين حل بدليل قوله والمحال عليه لا نيلس عليه بنجوما (قوله مع محة الاعتراض) الممتنع عدم
 محة الاعتراض وعليه تصح الحسالة في محة مستثناة من محة الاعتراض ويفرق بينه وبين دين السلم بأن
 الشارع مشتق للعتق وبأن السيد اذا احتال بالنجم لا ينطرق اليه أى النجم أن يصير لغيره لانه ان
 قبضه قبل التجيز فواضح والا فهو مال المكاتب وصار بالتجيز للسيد بخلاف دين السلم فدين قطع السلم
 فيه يؤدى الى أن لا يصل المحتال الى حقه حل وقيد بعدى أن المصنف أشار الى ذلك أى الاستثناء

بقوله وتصح بنجم كتابة حيث أعاد العامل معه ولم يجعله مطوقا فاعلى مقابلة مرة واحدة الاختصار فالمراد
تصح بنجم الكتابة مطلقا أى وإن قلنا بعدم صحة الاعتراض عنه ولا يضر في ذلك قوله في التصرع مع صحة
الاعتراض عنه لأن المراد على ما تبين وحديثه ووافق كلامه هنا جرى عليه في شرح الروض من
الصحة مطلقا شري وقد يقال أعاد العامل لأن هذا تصح الحوالة به عليه بخلاف الفتن فهاهنا تصح
الحوالة به وعليه (قوله لعدم نزوه من جهة) بخلاف دين العمالة فإنه لازم ويجرى على ذاته وتصح
الحوالة به وعليه ولا تفرق لجواز سقوطه بالتبعية لأن دين العمالة لازم في الجملة والتصح الحوالة في الزكاة
من المالك على غيره ولأن المستحق عليه وإن انحصر ما لم يمتنع من ثمانية العبادات باحتياجها للنية
وألحق بها الكفارة ونحوها فإنه يشترط مقتضى هذه الحوالة على النذور وأما شرط حل وحل
(قوله ونسأوهما) عطف على رضا الأتباع ولا يضر الفصل بقوله ونصح بنجم كتابة حل وحل
يفنى عنه قوله وعلم الدينين قدرا الخ والظاهر أنه لا يفتى عنه لأن المراد بالمع ما ينشأ غلبة الظن وهو
عش والنسأوى في الواقع وعند العاقدين أى في ظنهما كما قاله مر مغاير لعلها وأجيب أيضا بأنه
لا يزعم من العلم بها قدرا وصفة نسأوهما لأن العلم بذلك يوجع اختلاف قدرا كما يكون
لعدمها عشرة والأخرى (قوله في الواقع وعند العاقدين) وكان اعتبار ذلك هنا دون نحو البيع
الاحتياط للحالة وترويهما عن القياس حل (قوله ليست على حقيقة المعاوضات) أى على قواعد
المعاوضات بل هي غايية عنها ومختصة بذاتها من عدم صحة بيع الدين بالدين وهذا لتعيل لاشتراط كل
من العلم والنسأوى ولذلك قال قاعده فيها الخ لكن التعليل إنما ينتج الثاني فقط وأما الأول فهو معتبر في
كل المعاوضات فيخرج عن القواعد بخلاف الثاني فإن لنسأوى لا يشترط في المعاوضات الا في بعض
الصور وهو ما إذا كان الموضان ربويين وأخذ الجنس تأمل (قوله كجاني القرض) أى يجوز للقرض
مع كونه بيع درهم بدرهم من غير تقاضى شرح مر شري فالتشبيه إنما هو في خروج كل عن التواعد
مع جواز الحاجة أو التشبيع أن كلامه اعقد ارفاق والافيجوز أن رد ذاتي القرض من غير شرط
عش على مر وحل (قوله فلا تصح مع الجهل الخ) تفرع على قوله وعلم الدينين وقوله ولا مع
اختلافهما فترفع على نسأوهما في الواقع وقوله ولا مع الجهل بنسأوهما تفرع على نسأوهما
عند العاقدين (قوله لأبى الدين) كان قطع زبيد عمرو وقطع بكر بنز بدفلاصح أن يجعل زبيد عمرا
على بكر بنصف الدين انتهى قال ابن عبد الحق فان علت صحتها جازت الحوالة بها وعليها ومثله في قل
على الجلال قال عش على مر وفيه وثقة لأن العلم بالصفة لا يصيرها إلى حالة يتميز بها بحيث يرجع فيها
الى قول أهل الخبرة لأن غاية أن يعلم بالصفة أنها من نوع كذا وهو بمجرد لا يكفي لصحة السلم فيها
وذلك ليس الا لعدم انضباطها انتهى فعمل أنه ليس المراد بالصفة بيان سنه المذكور في الدين لأن هذا
معلوم (قوله فعمل أنه لو كان لسكر) أى من قوله ونسأوهما كذلك مع كون الضمير راجعا للدينين
الدينين فسرهما بقوله الدين المحال به والمحال عليه أى فلا يعتبر النسأوى بين دين الجبل ودين الخيال من
حيث هما بل المراد على النسأوى بين الدين المحال به وعليه ولو كان دين الجبل في حد ذاته أكثر من
المحال ولو كانت إنما آجال على بعض دينه لا على كله (قوله ولو كان بأحد الدينين الخ) أتى به دفع نوم
شمول الصفة لهذا حل وبعبارة عش أى دع لم أنه لو كان الخ (قوله لم يوزر) أى في صحة الحوالة
عش (قوله لم ينتقل الدين) اذ الحوالة كالقبض بدليل سقوط حبس البيع والزوج فيها إذا أخذ
المشترى بالخمن ولز وجع البنداق حل (قوله بل يسقط التوثق) أى حيثما ينص الجبل على التماس
فك انهم اذ شبعنا (قوله أن يرة زائد في القرض الخ) وأما الجبل فلا يرد الا قدر الدين أى الجبل

والإبسط التوثيق أن قال أحلتك على فلان وضامنه فلان كان للحتال مطالبتهم أو ما شرط بقاء
 الزهر فيقبل به الحوالة حل وحل ولو كان بالدين ضامن أو أكثر صحت الحوالة على كل منهم
 وعلى جميعهم ولو معا وبطلان الحوالة كذا منهم بجميع الدين أو ببعضه وإن شرط ذلك وإذا أحال على
 الأصل يرى الضامن بخلاف حكمه قاله شيخنا حر وقال غيره براءة الأصل أيضا لأن الحوالة كالتبضع
 وعلى الأول لو كان له أنف على شخص من ضامنه فأحال على الضامن بأنفسه هل أن يحيل على الأصل
 بأنفسه راجعه قل ولوتين كون الحال عليه رقيقا لغير المحيل كان كماله بان معسرا فلا خيار له بل
 يطالب بعد العتيق فان كان رقيقه لم تصح الحوالة له حل **(قوله)** ويلزم دين محال قال في المطلب
 لو قبل المحال الحوالة من غير اعتراف بالدين كان قوله مضمنا لاستجماع شرائط الصحة فلا ترتبين
 أن لا دين ثم له تحليف المحيل أنه لا يلزم راء الحال عليه في أوجه الوجهين وعليه فلا تسكل حاف المحال
 فبناظهر وبأن بطلان الحوالة لأنه حينئذ كرد المقرة الاقرار ومثل ذلك ما لو قامت بينة بان الحال عليه
 وفي المحيل فيقبل الحوالة اذا التخصيص حينئذ والتدليس جائز من جهة المحيل شرح حر ومذهب أبي حنيفة
 اذا أنكر المحال عليه الدين وحالف رجع المحال عس **(قوله)** أي به من نظيره في ثباني ذمته ومن ثم
 لو نذر أن لا يطالبه أي هو وموسر يرتقي بترك المطالبة لكساده وعرضه لانبغسه ولا يبركه كان له أن
 يحيل عليه للحتال أن يطالبه لانه ليس بوكيل عن المحيل حل **(قوله)** كسجد أي للحوالة أو للدين
 وإذا أنكر المحال عليه الدين كان للمحيل أن يشهد للحتال على المحال عليه أنه أي المحال يستحق عليه
 كذا بطل يرقى الحوالة الشرعية حيث لم يشرع لنفسه وكذا لا يصلح أن يشهد للضامن بوفاء الدين
 اذا أنكره الدائن حل **(قوله)** وان شرط يساره أفهم كلامه معهما مع شرط اليسار وان بطل الشرط
 وحده وعليه يفرق بينه وبين ما يأتي في قوله ولو شرط الرجوع إلح لان شرط الرجوع مناف صريح
 فأبطلها بخلاف شرط اليسار فيطل وحده شرح حر م **(قوله)** أوجهه استثنى الاذرع من
 ذلك ما لو احتال المحجور وحده ل الاعصار فانه يقبض بطلان الحوالة حل **(قوله)** ولو شرط الرجوع
 أي في صل العقد واللام يضر شيخنا **(قوله)** دثنى بما ذكر أي الفلس والمجد والموت **(قوله)** لا ارتفاع
 الخن بانفساخ البيع وهذا بناء على أن الحوالة استيفاء لا بيع دين بدين فبرد البايع ما قبضه من المحال عليه
 للمشتري ان يني والا فبدله فان لم يقبضه امتنع عليه قبضه حل فان قبضه ضمن فلا يقع قبضه عن المشتري
 لعدم الحوالة والوكالة شرح الروض في قل قوله بطلت أي بناء على أنها استيفاء واللام تبطل كقائه
 الاذنوى فعمل أنهم لم يجعلوه استيفاء مطلقا ولا بيعا مطلقا **(قوله)** ثم انفسخ النكاح أي قبل الدخول
 برزها أو بعيب أو بخلاف شرط فانه لا يهر لها حيث كان انفسخ منها أو يديها حل وكذا ان وجب لها
 نصف المهر بان كان النسخ لا بسببها ويرجع عليها أي الزوج نصف المهر ويرجع الزوج عليها في الأولى
 بالمحال به ان كانت قبضته **(قوله)** لا ثبت من غيره بدليل أنه اذا أعطها المهر وزاد زيدا به تعدله ثم نسخ
 النكاح بسببها فان الزوج لا يرجع فيها بغير رضاها وانما يرجع بمهر المثل واذا تلف المبيع قبل اقتبض
 انفسخ العقد ولا كذلك ونهاية بقرارد النكاح بخلاف ما لو زاد الخن زيادة تعدله فان المشتري يرجع
 فيه وفيه أنه يلزم في عدم بطلان الحوالة فبما ذكر أن تكون بغير دين للحتال الذي هو الزوجة وأوجب
 بأن حذاني الدوم فلا يضر ح **(قوله)** فلا تبطل الحوالة أي بنسخ البيع لكن يستثنى ما لا ينسخ
 المشتري بالخيار فيقبل كإعائه منه صاحب الرض وهر اه عس **(قوله)** ثالث أي غير العاقدين
 وهو المحال وقوله بخلافه في الأولى فان الحق تعلق فيها بأحد العاقدين وبالبائع شيخنا **(قوله)** بخلافه
 في الأولى وأخذنا من البائع في الباطن في الباطن في الأولى ولو أحال على من أحيل عليه لم تبطل لتعلق الحق بثالث

عن المحال عليه ويلزم دين
 محال محال عليه أي يصير
 نظيره في ذمته فان تعذر
 أخذه منه بفلس أو غيره
 كسجده وموت لم يرجع على
 المحيل كماله أخذ عوضا
 عن الدين وتلف في يده وان
 شرط يساره أي المحال
 عليه أوجهه فانه لا يرجع
 على المحيل كمن اشترى شيئا
 هو مغبون فيه ولا عبرة
 بالشرط المذكور لانه مقصر
 بترك الفحص ولو شرط
 الرجوع عند التعذر بشئ
 مما ذكر لم تصح الحوالة ولو
 فسخ ببيع بعيب أو غيره
 كاتالة وتحالف فهو أعمن
 قوله بعيب وقصد حال
 مشتري باعها بغير بطلت
 أي الحوالة لا ارتفاع الخن
 بانفساخ البيع وفرقوا بينه
 وبين ما لو أحالها بعد اقتباض
 انفسخ النكاح حيث لا
 تبطل الحوالة بأن الصداق
 أقيم من غيره لا إن أحال
 بالبائع على المشتري فلا
 تبطل الحوالة لتعلق الحق
 بثالث بخلافه في الأولى

سواء أقضى المحتال المال أم لا فإن كان قبضه رجع المشتري على البائع والافضل الرجوع عليه في الحال أو لا يرجع الا بعد القبض وجهان

بيده شهدت حصة أو ألقاها الرقيق أو من لم يصرح قبل عن ذكر ملكه (لم يصرح بالحوالة) لعدم صحة البيع فبردا المحتال ما أخذه على المشتري وبيع حقه كما كان وإن كذبها المحتال في الحرية (ولا يبيته) بها (فانكسر) منها (حلفه) بها على نفي العلق) بها (و ببيت) أي الحوالة فإذا خال المالك من المشتري ويرجع المشتري على البائع لحيل لأنه قضى دينه بأنّه الذي تضمنته الحوالة وإن قال ظلمي المحتال بما أخذه (ولو اختلفا) أي المدين والدائن في أنه (هل وكل أو أحوال) بأن قال المدين وكسرك لتقبض لي فقال الدائن بل أحتسب أوقال للدائن أردت بأحتسبك فوكالة فقال الدائن بل أردت الحوالة وقال أحتسبك فقال بل وكنتي أو قال الدائن أردت بأحتسبك الوكالة فقال بل أردت الحوالة (حلف منكر الحوالة) فيصدق للمدين في الأولين والدائن في الآخرين لأن الأصل بقاء المدين والأخيرة من الآخرين من زيادتي (لا مع اتفاق) منها (على

وهو كذلك على الأوجه مر وحل (قوله سواء) أقضى المحتال الخ) نعم في قوله لا تبطل الحوالة (قوله ولو أحوال) معتمد أي وعليه ولو كان براء الرجوع عليه يبيح عرش (قوله ولو أحوال) بآل الخ) هذه من فروع الثانية وهي منزلة الاستثناء منها كأنه قال إذا أحوال البائع ثم فسخ البيع لم تبطل الحوالة إلا في هذه الصورة فإنها تبطل على التفصيل الآتي وهذا بالنظر للظاهر وأما بالنظر لنفس الأمر فهذه غير قبلها لأن التي قبلها كانت الحوالة الصحيحة في الإبداء لثبوت الدين حقيقة في وقتها فاستصحب حكم الصحة بعد ارتفاع الدين الطارئ بسبب التسخن وأما الصورة الثانية فالحوالة تنضم فيها في نفس الأمر لأنه لم يكن فيها دين ابتداء لعدم صحة المتقدم أصله فلا دين في الإبداء ولا في الفسخ تأمل (قوله) فاتفق البيهقي أشار بالعلماء إلى ما غلبه في شرح الرضوي عن ابن الرقعة أن اتفاقها هو كالقول قبل البيع لم يصح اتفاقها من العبد ولا حصة لعدم الحاجة إليها حيث قدم (قوله تارة) أي أيا وأنه وقفه حل (قوله شهدت حصة) شهادة لصحة هي التي تكون بفرض سواء أسقطها دعوى أم لا وقوله وألقاها الرقيق أي ولم يصرح بالرق قبل ذلك لأنه انكسب قوله وظهر صنيعة قبول بيته مطلقا وقوله أو من لم يصرح أي شخص لم يصرح وقوله قبل أي قبل اتفاقها وقوله عن ذكر بيان من وإلى الذي ذكر هو البيهقي والمحتال أم لا فإنه أحدهم بعد تصريحه بكونه مملوكا لم تقبل بيته لمعارضة إقرارهما (قوله) فلكل منهما تخليفه) فالخلفه أحدهما لم يكن للثاني تخليفه في أوجه اختلافين وبه أتى والله شيئا لاتحاد خصوصتهما فإن نكل حلف المشتري على الحرية وبطلت أي تبين عدم انعقادها لأن البين الردودة كالأقرار حل ولا يتوقف طلب أحدهما الخلف على طلب الآخر قل (قوله) وإن قال ظلمي الخ) أي فلا نظرقوله ظلمي المحتال بما أخذه مني شرح مر وأخذه غاية لأن مقتضى قوله ذلك أنه لا يرجع للمشتري على البائع لأن المظالم لا يرجع على غير من ظلمه بل على من ظلمه (قوله ولو اختلفا) أي للمدين أي من عليه الدين والدائن وهو صاحب الدين قال مر وبظهور التراجع فيما ذكر عند انقراض الحال عليه (قوله هل وكل أو أحوال) أي هل وكل في نفس الأمر أو أحوال فيه يشتمل ما لو اتفقا على أحدهما واختلفا في البية شيئا (قوله أوقال الدائن أردت بأحتسبك الوكالة) بناء على الأصح وهو صحة الحوالة بلفظ الوكالة وفيها ما كان صريحا في بابه وجدنا ذاتي موضوعه لا يكون كناية في غيره اه حل وحاصل الجواب أنه لما كان الأصل بقاء الحقين احتجنا إلى المساعدة هنا بصرف الصريح إلى غيره قل رسم وقال مر وإنما خرج هذا من قاعدة ما كان صريحا الخ لا حجة لهذا ولم يحتمل صدق معنى الحوالة قطعا كما يأتي اه أي فالقاعدة مخصوصة بالصريح الذي لا يعمل غيره قل (قوله) منكر الحوالة أي منكر الاتيان بنظرها أو منكر إرادتها كما يدل عليه قوله سابقا أوقال الدائن أردت الخ (قوله) وحيث حلف أي في الأولين (قوله) ولو بانكار الدائن أي في الأولين (قوله) ووجب تسليمه للحالف) وهو للمدين وقد يقع النقاص حل وبعبارة شرح مر ويلزم تسليمه ما قبضه للحالف الآن توجد شروط النقاص أو الظاهر قال عرش وقوله شروط النقاص تأمل فيه فإن النقاص إنما يكون في دينين متوافقين جنسا وقدرًا وصفة واهناذين للحال على الحيل وما قبضه المحتال من المال عليه بتقدير كونه وكلاهما عن مملوك لا للحيل والعين والمدين

حلق الهائث اندفعت
الحوالة وأخذ حقه من
المدين ورجع به الدين
على الحال عليه كما اختاره
ابن كنج وغيره

درس

(باب الضمان)

هو لغة الالتزام وشرعا يقال
للاتزام بن ثابت في ذمة الغير
أو احضاره بن مضمونة أو

بدن من يستحق حضوره

ويقال للعد الذي يحل به

ذلك ويسمى المتردداً لذلك

ضامناً وزعياً وكفيلًا

وغير ذلك كايته في شرح

الروض وغيره. والأصل في

ذلك قبل الاجماع أخبار

تكبر الزعيم غارم رواه

الترمذي وحسنه وابن

حبان ومجروحهما الحاكم

بإسناد صحيح أنه عليه

السلم يحمل عن رجل عشرة

دنانير (أركانه) في ضمان

الذمة خمسة (مضمون

عنده) مضمون (له و)

مضمون (فيه وصيغة

وضمن بشرط فيه) أي

في الضامن (أهلية تبرع)

هو أدنى من تبرعه بالزبد

(واختيار) ممن زيان في

فيض الضمان من سكران

وسفيه لم يجز عليه معجور

كل من كثر أنه في الذمة

وان لم يطلب إلا بعد فك

المجر لا من سبي

(قوله فيفيد أنه ان ضمن

الحق فيه أنه خص الشرارة

لأفاسه. وأشرط الظفر أن يتعدى أخذ السحق ماله عند غيره كأن يكون منكراً ولا يثبت عليه وما
ها وإن كان فيه دين للحتال على الحيل ليس منكراً فلم توجد فيه شروط الظفر ويمكن أن يجاب
بحمل ما هنا على ما لو تلف المقبوض من الحال عليه بتقصير من المحتال فيضمن بدله والبدل يجوز أن
يكون من جنس دين الحال وصحته فينع في التلفاض وتقدير عدم تلفه فيجوز أن يتعدى أخذ دين
لحلال من الجبل بأن لا يكون به ينة فيترك أصل الدين فيجوز للحتال أخذه بطريق الظفر انتهى
ولو تلف المقبوض مع القابض بلا تقصير منه لم يطالبه الحالف لزمه الوكالة والوكيل أمين ولم يطالب هو
الحالف لزمه الاستيفاء أو تلف معه بتقصير طالبه لأنه صار ضامناً بطل حقه لزمه الاستيفاء. س
(قوله ويرجع به للمدين) المراد أنه يرجع بدنه الأصلي لا بما دفعه شيخنا ح ف وقال قل
قوله ويرجع به أي بعد أخذه

(باب الضمان)

ذكره عقب الحوالة لما فيه من تعلق الأحكام بالدين ومن تحول حق إلى ذمة أخرى ومن مطالبة من لا
يكون له مطالبة وغير ذلك وسمى بذلك لأن من التزم مال غيره قد جعله في ذمة وكل شيء جعلته في شيء
قد ضمنته إليه فهو من الضامن لأن المال المضمون في ذمة الضامن فيكون في ضمن ذاته لا من ضمن ذمة
الآخر كما يتوهم لأن أصالة التزم نك ذلك وهو عقد تبرع ولو قصد الرجوع خلافاً للرأفي وهو
مندوب لقادر واثني نفسه أمن غائته والأخبار قال العلماء أنه شهادة أي شدة حفاة وأوسطه نداهة
وأشده غرامة ولذلك قيل نظماً

ضاد الضمان بصاد الضمك. لمتعلق. فان ضمنته فاه الحبس في الوسط

ثم إن الالتزام لا في الذمة فقط وهو الأغلب والأكثر وأرى العين كذمت مالك عليه في ربة عبيدي هذا
أرى العين والذمة معا كذمت مالك عليه في ذمتي وفي ربة عبيدي هذا اه قل وقوله وقال للعقد
أي التمسك على الأركان الآتية وفي كونه عقداً ساحتاً لعدم احتياجه لقبول فاطلق السك على جزئه
وهو الإيجاب والالتزام المتقدم ناشئ عن العقد فالضمان مشترك بين العقدين أثره (قوله وغير ذلك)
كحيلة صيرها رقبيلاً لكن العرف خص الأول بالمال مطلقاً والزعم بل المال العظيم والكفيل بالنفس
والجبل بالدية والصبر يعم السك ومثله القبول حل ومرد وقول (قوله الزعيم غارم) لفظ الحديث
العاربة مؤداة أي مردودة والزعم غارم. الدين مقتضى أي موفى اه سم عني على مر (قوله)
تعمل عن رجل) وذلك دليل على صحة الضمان عني (قوله في ضمان الذمة) اعتماد به لا بل قوله
وشرط في المضمون فيه ثبوته إلى أن أراد بالضمون ما ينشأ من الدين لم ينشأ فهذا ذلك وهذا ظاهر جلي وقد
خفي على بعض تأملوا لافسكونها خمسة يجري في ضمان العين والدين أيضاً (قوله ومضمون فيه) وهو
العين ولعل الأولى حذف فيه لأنه مضمون لا مضمون فيه وأجاب عني بأنه تصديه التمييز بينه وبين
من عليه الدين فان المضمون يصدق على كل من الدين ومن هو عليه الدين اه وأقول من عليه الدين
بقاله مضمون عنه لا مضمون فالتمييز حاصل (قوله وشرط فيه أهلية تبرع الخ) لم يقل ذلك في الحوالة
لأنه لا حاجة لذكره فيها حل (قوله هو أدنى) أي لأنه يفرج السفيه بعمره شدة الذي لم
يجز عليه الحاكم قاله أهل تبرع مع أنه غير رشيد يصبح ضامناً (قوله من سكران) أي متعدي سكره
ولو ضمن حال سكره واختلف في الذمى وعدمه صدق مدعى عدم التعمد لأنه الأصل حل (قوله)
ومعجور (فلس) ظاهره أنه عطف على سكران فيكون مجروراً ولك رفعه على أنه مبتدأ خبره
كشأنه فيفيد أنه ان ضمن من أعيان ماله لا يصح عني (قوله لا من صبي

ويعتبرون ومجروح وسفه
ومريض مرض موت
عليه دين مستغرق ومكره
ولو باكره سيده (وصح
ضبان رقيق) مكاتب أو
غيره (بإذن سيده) لا يغبر
أذنه كشكاهه (الأ) من
زيانتي أي لأضائه لسيده
لان ما يؤدى منه ملكه
ويؤخذ منه محبة ضبان
المكاتب لسيده وكالرفيق
البعض إن لم تكن مهاباة
أو كانت وضمن في توبة
السيد (فان عين الارادة
بكونه في القصة فلا يفيد
الطمان في صورة ضبانه
في عين من أعيان ماله بل
ظاهرة على الرفع بل والمجر
أن ضبانه بصورته صحيح
ثم لو حذف قوله في القصة
ورفع أفاد ذلك فتأمل أو
يقال حذف في القصة من
الأول لانه لا يفي
منتفاه وهذا الإبرار بدعي
الجرأ أيضا لأن مجاب عن
هذا كنه بأنه حذف من
الأول لفظ في القصة لدلالة
الثاني عليه تأمل
(قوله أي فيقين محسنة)
وضبانه من رأس المال لا
عن مفسرا أو حيث لا رجوع
فمن التثا له مر (قوله
أضافتين محسنة) أي كأنه
يقين فاده لواقع بعد
الضبان بدين مستغرق إله
مر

وجنون) فلو ادعى الضامن الصبار الجنون وقت الضمان صدق حينئذ إن أمكن الصبار وعهد الجنون
وكذا لو ادعى أنه كان مجحورا عليه بالسنة وقت الضمان على الأوجه أي وقعه به ذلك قال شيخنا
ومحتمل أن يقال إن إقدامه على الضمان منتظم لدفعه الرشد فلا يصدق في دعواه أنه كان سفيا
بخلاف البسي فان قيل تقدم أنه ادعى ما ذكر في البيع لم يصدق أجيب بأن البيع معاوضة محض
فاحتبط له وكذا لو ادعى الولي ذلك عند الزوج لان الأضاع يحتاط لها فالظاهر أنها تقع بشروطها
حل (قوله ومجروح وسفه) وإن أذن له وليه زى وكذا في إيفاءه قبل (قوله) ومريض مرض
الموت) محرم محبة ضبان المريض إذا قضى الدين من ماله بخلاف ما إذا حدث له مال أو شيء فما
أطلقه الشارع محمول على هذا التفصيل كما قاله حج شوري أي فينتين محسنة مر (قوله ومكره)
أي ما لم يكن محسنة أما ما كان محسنة كان نذر إن يضمن فلا ناسخ فأكراهه الحاكم على الضمان فضمن
فانه يصح وكان الأولى للشارح إعادة حرف النبي بأن يقول ولا من مكره لانه محتمل قوله واختيار
واستطافه بما يؤهم أنه من أفراد محتمل قوله أهلية تبرع وإن كان بعيدا (قوله ولو باكره سيده)
أي لانه لا تنسلط له على ذنبه بخلاف بقية الاستخدامات شرح مر وبعبارة قول ولو باكره
سيده لا دلالة لك للسادة على ذم العبيد وفارق محبة بيع مال الغير باكره لانه الضمان يتعلق بذمته
فيعود ضرره عليه (قوله) وصح ضبان رقيق بإذن سيده) نعم إن ضمن سيده لغيره لم يحسب لأنه قاته
خط وخالفه شيخنا مر وزى واعتبرا أذن السيد لانه يتصرف في ماله فلا بد من أذنه ويصح أن
يضمن السيد بعيدا لاجني مطلقا ولو مكاتب أو ولي دين الماملة ولا رجوع له كما ذكره قول قارالملي
ولم يفرقه لان العبد بإذن سيده لا يقال له أهل تبرع على الإطلاق فهو مستثنى من مفهوم أهلية التبرع
كأنه قال ولكن صح ضبان رقيق الخ (قوله بإذن سيده) فانه أثبت مال في القصة بقصد التماسح خلع
أمة بمال في ذنبها بإذن لاهاته تحطأ له لنحو سوسو عشرة وإذا أدى بعد عتقه فله الرجوع لقبها أي
ولا بد من عمل السيد بقدر المال المأذون له في ضبانه حل ويشته اشتراط علمهما معا للضمان لا لان
كل منهما مطالب كفى حل (قوله أي لأضائه شخصا لسيده) بأن كان عليه دين لسيده نعم إن
ضمن سيده لغيره صح كاشبه كلامه أو لانه يؤدى من كسبه وهو لسيده ولا رجوع له على سيده وإن
أذاه بعد العتق بخلاف ما إذا أدى ضامنه عن الأجنبي بالإذن منه ومن سيده بعد التمسح فان حق
الرجوع له لا لسيده والفرق ان منفعة الرقيق في ضبان سيده وقعت للسيد فكأنه استوفاهها حاله
بخلافه في تلك فاتها وقعت للأجنبي فكان الرجوع عليه ولو ضمن السيد دينار على عبده بماملة
صح ولا رجوع له عليه فيما أذاه عنه ولو بعد عتقه اعتبار إجماله الضمان حل (قوله) ويؤخذ منه
أي من التعليل وهو قوله لان ما يؤدى منه الخ (قوله لسيده) أي حيث أذن له في ذلك حل (قوله)
البعض) ثم إن أذن السيد في توبته فهل يكون ما يؤديه من الكسب الواقع في توبة السيد دون
البعث أو من كسبه مطلقا سواء كان في توبته أو توبة السيد لا قرب الأول ولو ادعى البعض أن ضبانه
غير الأذن كان في توبة السيد في تصديقه عند الاحتمال كالوادي الضامن الصبار عند الضمان وأمكن
سم على حج ع على مر (قوله أو كانت الخ) قال ابن حجر ويقر بينه وبين محسنة شرائه
لنفسه حيث أن الضمان فيه التزام مال في القصة على وجه التبرع وهو ليس من أهله حيث أن قلت
ظاهر كلامهم محسنة حيث قلت يفرق بأن التزام القصة على وجه التبرع محتاط له لان فيه ضررا
فاشترط له عدم حجر بالكتابة ولا يكون ذلك الأول توبة له لا يغبر حل (قوله فان عين) أي وقت

(وما يبد مأذون) له في

تجارة كأي الهروان اعتبر

ثم كسبه بعد النكاح لا بعد

الاذن فيه والفرق أن مؤن

النكاح لا يحتاج بعد وما

يضمن ثابت قبل الضمان فلا

كان عليه ديون فان حصر

عليه القاضي لم يؤد بمأديه

والا فلا يؤد الاما فصل

عنه (د) شرط في المضمون

(له) وهو الدائن (معرفة)

أي معرفة الضامن عينه

لتفاوت الناس في استيفاء

الدين تشديدا وتسهيلا

وأقنى ابن السراح بأن

معرفة وكيله كحرفه وابن

عبد السلام وغيره بخلافه

وهو الارواء (لأن)

الضامن بعض التزام لم يوضع

على قواعد المعاقبات (ولا

رضا المضمون عنه) وهو

المدين (د) لا (معرفة)

لجواز التبضع بأداء دين

غيره بغير اذنه ومعرفة

فيصح ضمان ميت لم يعرفه

الضامن (د) شرط في

المضمون فيه) وهو الدين

ولو منفعة (ثبوت) ولو

باعتراف الضامن فلا يصح

الضامن قبل ثبوت كنفقة

الغدا ولا وثيقته فلا يسبقه

(قوله وما ذكره الخ) الظاهر

الفرع لان ظاهر كلامه

أن غير المأذون يتعلق بكسبه

الحاصل بغير التجارة

فأصل بالتجارة فأصل

الاذن أو بعده وقبل الضمان حج ع ش فان لم يفت ماعينه له بأن كان غير كسبه وما يبدعه اتبع
الريق باليقع بعد عفته لان التعيين قصر الطمع عن تعلقه بكسبه وما يبدعه من أموال التجارة
له حل (قوله فما يكسبه) ولو نادرا بعد اذن فلو استخدمه السيد في هذه الحالة هل يجب عليه
أجرة أم لا فيه نظر وقياس ماقى النكاح من أنه اذا تزوج باذنه واستخدمه من وجوب أجرته
عليه أنه هنا كذلك اه ع ش على مر (قوله وما يبدع مأذون) ربما ورأس مال حل
وع ش ولو اتفق التسكب والتجارة تعاق بدمه فقط فان حدث له كسب مثلا فينبغي التعلق به
ومثله التجارة ولو انتقل العبد للمأذون له عن ملك سيده ببيع أو غيره بقي التعلق بكسبه ولشترى
الخيار ان جهل قاه مر قل (قوله وان اعتبرتم كسبه) أي الحاصل بغير التجارة وما ذكره خاص
بغير المأذون له في التجارة وأما المأذون له فيها فينتاق مؤن النكاح بكسبه الحاصل قبل النكاح أيضا
خلاف الظاهر كلام الشارح حل (قوله بعد النكاح) أي وبعد الوجوب كما سيأتي في بابيه حل
وسأني في نكاح الرقيق ان هذا القيد انما هو في غير المأذون له في التجارة أما هو فيتعلق بأكسبه
ولو قبل النكاح كما يتعلق بأموال التجارة ولو حصلت في يده قبل النكاح وانظر هل هو هنا كذلك
فيقال حل هذا التقيد أي قوله بعد اذن في غير المأذون له أما هو فيتعلق بكسبه ولو قبل اذن في
الضمان واعتمد سم أنه هنا كذلك (قوله والفرق أن مؤن النكاح) عبر بها مع أن كلامه في المهر
فقط إشارة الى ان مثله باق المؤن من نفقة وكسوة وغيرها (قوله وما يضمن ثابت قبل الضمان) قد
يقال ان ثبوت قبل انما هو على العبد وانما يثبت على العبد بعد ضمانه وأجيب بان ثبوت قبل على غيره
صيره أقوى من مؤن النكاح لانها لا تكون ثابتة قبل على أحد اه ح ف (قوله فلو كان عليه ديون)
هنا فتقدير كونه يؤدى من كسبه وما يبدعه من مال التجارة بما اذ لم يكن عليه ديون حل (قوله)
فان حصر عليه القاضي أي بعد الضمان حل وقال ع ش مطلعا سواء قبل الضمان وبعده (قوله)
أي معرفة الضامن عينه) لا الاسم والفسب حل وكلامه يقتضى أنه شرط للضامن لا للمضمون له
الأن يقال ان المراد بالمعرفة كونه معروفا للضامن فكأنه قال وشرط في المضمون له كونه معروفا
للضامن وكذا بشرط معرفة السيد ان كان الضامن عبده باذنه فان المضمون له يطالب كلامن العبد
والسيد الاذان كذا في حج أي ليوذى عن عبده كإعالم من معاملة العبد وانما كفت معرفة عينه لان
الظاهر عنوان الباطن حل (قوله بأن معرفة وكيله) أي في المعاملات وان لم يكن وكيل في خصوص
هذا وهذا هو المعتمد وعليه بقولهم لان أحكام العقد تتعلق به ولان الشخص لا يוכל غالبا الا من
يشبهه وقضية ذلك ان كفاؤه به ولو بعد عزله ولو في قضية واحدة ولو واحدا من وكلاء فافطره قل
مع زيادة (قوله لارضاء) فلا يرتد بغير موافقه حج وواقعه شيئا ونقل عن شيخنا ح مر أنه يرتد
برده وسأني اعتاده فراجع قل (قوله ضمان ميت) أي ضمان ماعليه من الدين لان الكلام في
ضمان الدين لا في الكفالة (قوله ولو منفعة) كالمثل المتزعم في القصة بالاجارة أو المساقاة وشمل الدين
الزكاة فيصح ضمانها لمستحقين انحصروا لكن لا بد من الاذن في الاداء لاجل التيقن وكان كذا الكفارة
وفي شرح شيئا ما يقتضى صحة ضمان الزكاة عن الميت وفيه نظر فراجع قل (قوله ثبوت) أي
وجوده (قوله ولو باعتراف الضامن) بل الضامن متضمن لاعتراؤه بتوفر شرائطه حل فلو قال
شخص اريد على عمر ومائة وانما ضامن فله مطالبة القائل وان أنكر عمر مر حل (قوله كنفقة)
النفقة الذي خرج بنفقة العبد بنفقة اليوم وما قبله لوجوبه ولا يصح ضمان نفقة القرب مطلقا

ومفهومه أن كسب غير المأذون الحاصل بالتجارة لا يتعلق به ولا يضمن لكونه غير مأذون وله كسب بالتجارة فأصل

لأنها مجهولة ولنفوطها بمضى الزمان وهذا ما رجحه الأذرى وجزمه ابن القري زى **(قوله وصح**
ضان درك) وهو التيمنى المطالبةسمى بذلك لالتزامه الفرامة عند ادراك المشتق عين ما رده مطالبته
 به فيقول فى صيغته ضمنت عهدة الثمن أو أدركه أو نكحك منه حل وهذا مستثنى من قوله وثبوت
 واعتراض بأن كلامه فى الدين وضمان البرك ضمان عين وأجيب بأنه يؤخذ من الدين بثلث العين
 الضمونة لأنه يطالب ببطلها قبل سم على أن يشجع أصل البرك التبعضى المطالبة والمؤاخذه قاله
 الجوهري ومعلوم أن الضمون هو الثمن أو المبيع لنفس التبعة والبرك هنا بالمعنى الثمن والمبيع أو على
 حذف صناف أى نادرك وهو الحق الواجب للشترى والبائع عند ادراك المبيع أو الثمن مستحقا وهو الثمن
 أو المبيع ووجه تسميته بالبرك كونه مضمونا بتقدير البرك أى ادراك المشتق عين ما رده مطالبته
 ومؤاخذه به انتهى قال مر والضمون هنا حاصله أن كان الثمن معينا العقد فالضمون ضمان عين لا يجب
 قيمته عند التلف كضمان الاعيان الضمونة وان كان الثمن فى القدمة ثم بين فالضمون ضمان ذمة فطالب
 بعينه إن بقي وسهل رده وقيمته للحيلة أن تغدر رده والبدل الشرى أن تغدر كذا يقال فى المبيع ولو أطلق
 ضمان البرك أو الهمدة اختص بما خرج مستحقا انه هو المتبادر لما خرج فالبدل بغير الاستحقاق اه
 سل **(قوله بعد قبض ما يضمن)** خرج ما لو باع الحاكم غائب لمدعى بدنه فلا يصح أن يضمن لدركه
 لعدم القبض فى الثمن لأن الفرض انه دين فى ذمة الغائب لأن ضمان البرك لا يكون ذما فى الذمة حل
 والمراد بالقبض فى كلام الشارع القبض الحقيقى فلا تنفى الحوالة به كفى سل **(قوله أن كان يضمن**
لشتر) أو مستأجر **(قوله الثمن)** أى للمعين ابتداء أو الالى فى الذمة ثم عينه أى وقد حل قدره حل
(قوله أو لبائع) أولو جوفه رده ان كان بائيا وسهل رده وقيمته للحيلة ان عسر رده هذا ان كان معينا
 ابتداء فان عين عينا فى القدمة رده فان تغدر بدله من مثل أو قيمة وهو فى الأول من ضمان الاعيان وفى
 الثانى من ضمان الاموال أى البيوع حل وأوفى كلام المصنف ما نفعه خلو **(قوله ان خرج مقابله**
مستحقا) أى أو ما خوذنا بشفعة وصورة أن يشتري حصص من عقار ثم يبيعها الآخر ويقبض منها الثمن
 فيضمن لشترى الثانى رد الثمن ان أخذها الشريك القديم بالشفعة عرض على مر **(قوله أو ناقضا)**
 لو اختلف البائع والضامن فى نقض الصنعة صدق الضامن بيمينه لأن الأصل براءة ذمة أو البائع
 والمشتري صدق البائع بيمينه لأن ذمة المشتري كانت مشغولة بخلاف الضامن الا ان اعترف أو أقامت بينة
 ويصح ضمان العهدة للمستأجر وكذا عهدة المسرف بعد أدائه للسل ان استحق رأس المال للمعين
 وبقرق يمينه بين عدم صحة الحوالة به أنه هناك يطالب بدله وهو لا يصح الاستبدال عنه وهنا
 يطالب بنفسه سل **(قوله يفتح الصاد)** والسبب أفصح من الصاد كإي القاموس حج وى
 المختار صنعة الميزان معربة ولا تقل صنعة انتهى عرض على مر **(قوله أجيب عنه الخ)**
 محصل هذا الجواب منع الإيراد أى بل هو ضمان ماوجب لكن فى نفس الأمر فهو جواب آخر غير
 الجواب بأن هذا مستثنى فراد الثمن بقوله وصح الخ تحقيق قوله ثبوت أى ولو قبض الامر ليس
 مراده الاستثناء كما قيل لأنه لا يناسب كلامه فى الشرح شيخنا **(قوله تبين وجوب رد الضمون)**
 أى فاكفى بذلك وحيث علم أن الضمان المعين ابتداء من ضمان الاعيان والمعين عما فى الذمة من
 ضمان البيوع وسط ضمان البرك بين العين والدين حل وهذا لا يتأتى فى غير المشتق لأنه
 لا يتعين وجوب الرد فيه أى رد الضمون اه شورى لأن الواجب رد الضمون أو الارش **(قوله لا**
يصح قبل قبض الضمون) أى ولا موه واعلم أن ضمانه له بحسب صيغته صور فان قال ضمانته أن خرج

اشهاد فو بذلك علم شرط
 الضمون عن موه كونه مدينا
(وصح ضمان درك) أى يسي
 ضمان عهدة **(بعد قبض)**
 ما يضمن كأن يضمن لشتر
 الثمن أو لبائع المبيع **(ان خرج**
مقابله مستحقا أو معينا)
 ورد **(أو ناقضا لنقص صفة)**
 شرطت **(أو منجحة)** يفتح
 الصاد ورد وذلك لحاجة
 اليه وما وجبه القول بطلانه
 من أنه ضمان بالمعجب أجيب
 عنه بأنه ان خرج المقابل
 كما ذكر تبين وجوب رد
 الضمون ولا يصح قبل
 قبض الضمون لأنه انما
(قوله فى قص الصنعة الخ)
 أى الذى يزن بها الثمن **(قوله**
لا ان اعترف) موضع
 الاستثناء المطالبة بعد حلف
 البائع فانه لا يطالب الضامن
 الا **(قوله)** ويصح ضمان
 العهدة **(للمستأجر)** فاذلنجر
 للمؤجر مستحقا ضمن
 الاجرة أو أقر ابن الصلاح
 بأنه لو أجرها عليه بدنه
 وضمن ضمان دركه فإن
 بطلان الاجرة لم يلزم الضامن
 شيئا من الاجرة لبقاء الدين
 الذى هو اجرة بماله فسلم
 يغفر عليه شيئا اه مر

مقابلة مستحقا لم يضمنه ان خرج معياره كسره أو ضمنته تقصم ضمن عينه وهكذا فان أطلق حل على خروجه مستحقا قل على الجلال **(قوله)** مادخل في ضمان البائع أي فكان واجبا حال الضمان **(قوله)** ما لو ضمن بعض الثمن أو لا جزان خرج المأجور مستحقا **(قوله)** والمبيع ذكر قباسي أن مسألة المبيع من زيادة فكان الأولى أن يقتصر على الثمن حل **(قوله)** وشرط فية بضاروه قال العلامة حل كان للتب أن يؤخر ضمان العرك عن هذا الشرط وليس هذا بالقوى لأن ضمان الدرك مستثنى من اشتراط التوثيق بغير النظر عن الزموم وعدم مفاصنه الشيخ هو الأحسن والمراد بالزموم من السقوط بالفسخ أو الرقاسخ **(قوله)** فيسح ضمانه في مدة الخيار أي للشرى وحده لأنه حينئذ بذلك البائع الثمن فيصح ضمانه بخلاف ما إذا كان لها أو لا ياتم فانه لا يصح حل لأنه ليس مال الكالضمن حتى يضمنه **(قوله)** لأنه آيل للزم بنفسه اعترض بخيار المجلس بأن الثمن فيه لا يؤل إلى الزموم بنفسه بل اما بغيره فآل حدها لا آخره واختياره لزوم البيع وأوجب بأن الكلام هنا في ثبوت الخيار للشرى وحده وخيار المجلس لا يثبت له إنشاء وحده تأمل **(قوله)** وشرط قبوله الخ وهذا الشرط ذكره الغزالي وأورد على طرده حق القسم بأن لما أن تبرعه ولا يصح ضمانه لها على عكس أي مفهومه دين الله كذا قد ينزل على بعض مسمع عليه من مستغرق فانه يصح ضمانه ولا يصح الشترع بأي تبرع المرء بالدين الذي له وتلك أهله الشيخان حل وجب عن الأول بأن عدم ضمانه لكونه غير دين فهو خارج عن الموضوع فلا بد وعلى تسليم عدم خروجه فيجاء بأنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ويمكن الجواب عن الثاني بأن عدم ضمانه للتبرع به للمراض وبأنه على الغالب والأولى تأخير عن مفهوم المتن **(قوله)** لأن تبرعه أي ينقل الغير من هوله بغير عوض والقصاص ليس كذلك لأنه لا ينقل الغير من هوله وأما إسقاطه عن هوله بالمعفو فليس تبرعا حتى يشكل على ما قاله لماعت من المراد بالتبرع شيئا **(قوله)** فيخرج القود فية أنه ليس داخله لأنه ليس ديننا فيشذلا حاجة لهذا الشرط **(قوله)** ونحوهما حكى الشنف حل **(قوله)** كدين جملة أي قبل الفراغ من العمل لأنه وإن آل إلى الزموم لكن لا بنفسه بل بالفراغ من العمل وبد عليه خيار المجلس لأنه لا يكون للشرى وحده إلا بالعمل وهو مفارق البائع المجلس أو الزام القعد حل وفيه نظر لاقطاع خيارهما بالمفارقة المذكورة **(قوله)** وعلم للضامن أي وعلم سيدان كان الضامن عبدا فلا يصح ضمان أحد الدينين بهما شو برى قال حل قوله عينا وإن لم يعرف سم **(قوله)** وعينا فلا يصح ضمان أحد الدينين بهما شو برى قال حل قوله عينا وإن لم يعرف مال الكل كالوضمن شخص جماعة ديننا معلوم جملة به بما يخص كل واحد منهم فانه جائز كقوله **(قوله)** هو ما ليس معرزا لا نقضه بثلث المعقود عليه وغيره وهو المرص لذلك عمن وهذا تعميم للأزام فالأولى ذكره عقب اللزوم الذي في المتن **(قوله)** كدين السلم مثال للشرى ولا يقال لهذا استبدال السلم فيه لأنه من باب فاء دين الغير وهو جائز كقوله شيخنا العزبي وقال بعضهم مثال لغير المستقر وكونه غير مستقر لكونه معرزا للاقطاع انتهى **(قوله)** ونحن المبيع والمر قبل الدخول وهذا مثال لغير المستقر فاهم **(قوله)** قبل قبض المبيع انما ظهر في محل الأخبار للزومهم عود الضمير على الثمن وهو غير مستقيم لأنه إذا قبض المبيع فأنش حينئذ مستتر من أن مراده التخييل لغير المستقر وأيضا الفرض أن الثمن في الدفعة فهو غير مقبوض قطعا **(قوله)** (الاق ابل ردية) وشما الارش والحكومة وإذا أراد الرجوع ضامنا بالاذن اذا غرمها رجعتلها لا قبضتها كالتقراض حل وهو مستثنى من مفهوم الم **(قوله)** مع العلم بصفها كنوعها ولونها وطولها وقصرها اه

يضمن مادخل في ضمان البائع أو المشتري ومسئلة ضمان المبيع مع قصص الصفة من زيادته فقولنا كان أولى من قوله وهو أن لشموله ما لو ضمن بعض الثمن أو المبيع ان خرج بعض مقابله مستحقا أو موعيا أو ناقصا لنقص ما ذكر (و) شرطه أيضا (لزمومولوما لا كشن) بعد لزمومه وقوله فيصح ضمانه في مدة الخيار لأنه آيل إلى الزموم بنفسه وشرط قبوله لأن يتبرع به فيخرج القود وحدها القعد ونحوهما وخرج بالازم غيره كدين جملة ونحوه كقوله فلا يصح ضمانه (علم) للضامن (ب) جنسا وقدره وصفة وعينا فلا يصح ضمان مجهول شيء منها لأنه اثبات مألوف القيمة بعقد فأشبه البيع ونحوه سواء المستقر وغيره كدين السلم وثمن المبيع قبل قبض المبيع (الاق ابل ردية) فيصح ضمانها مع الجهل بصفتها لانها معاودة **(قوله)** حق القسم أي للزوجة المطلقة اه **(قوله)** حق الشفعة لأنه لا يصح إسقاطه لغيره في الشخص اه شيخنا **(قوله)** ولو أبرأه من معين أي دين معين

السن والمدلوله فقد انقضى
 ابل البلد (قوله كبراه) فإنه
 يشترط فيه العلم بالبراهنه فلا
 يصح من مجهول بناء على أنه
 تخليك للمدين ما في ذمته
 فيشترط علمه به الا في ابل
 البنية فيصح الإبراء منها مع
 الجبل بصفتها لما مر (ولو
 ضمن) كان قال ضمنته مالك
 على زيد (من درهم الى
 عشر مئ) لا تتقاء الفرر
 بذكر الغاية (في نسمة)
 ادخلا للطرف الاول فقط
 لانه مبدا الالتزام (كقرار
 ونحوه) كبراه ونذر فان
 كلالهما يصح في مثل ذلك
 في نسمة وقوله ونحوه من
 زباني وسنة الاقرار
 ذكرها الاصل في باب (نصح
 كفلة عين مضونة)
 بنصب أو غيره أي كفالة
 ردها الى مالكها وهذه
 من زيادتي (و بدن غائب)
 ولو عفاه ضر (د بدن
 من يستحق حضوره
 مجلس
 قوله من تركه مورثه) أي
 والخال أن التركة ديون
 فان كانت أعياناً لم يصح
 لان الإبراء والاستعفاء لا
 يصح في الأعيان وهذه
 تقع ككبراه فينبه اه
 قولي
 قوله لا يفي أحدهما عن
 الآخر انتهى (هذه الكفاية
 أحسن من كل ما سباني

اطف (قوله كبراه) هذا اذا كان الإبراء غير معاني بالوت أماله على بالوت كاذمات فانت بري،
 أوصية ولو أبرأه من معين معتق اعدم استحقاقه فبين خلاف ذلك بري حل وهر وهذا التنبه
 راجع لما قبل الاول وما بعدها كبراه وخمن كلامه بعد فتأمل (قوله يشترط فيه العلم بالبراه منه) فابده
 من علم المبري مطلقاً وأماليه فان كن الإبراء في معارضة كالعلم بأن أبرأته مما عليه في مقابلة
 التعلق فلا بد من علمه أيضاً لتصح البراءة ولا فلا يشترط ولو أبرأ ثم راعى المجهول قيل باطنا لا ظاهرا
 وطريق الإبراء من المجهول أن يبرئه مما عليه أنه لا يتنقص عن الدين كأن شكك له دينه بملكها ويتنقص
 عنها شرح مر (قوله بالبراه منه) أي اذا كان ديناً أمالا الإبراء من الدين فيأبى حلماً مر (قوله
 فلا يصح من مجهول) أي بالنسبة للدنيا أما بالنسبة للأخرة فيصح حج عرش وقوله فلا يصح من
 مجهول أي لا يمكن معرفته بخلاف ما يمكن معرفته كبراه من حصة من تركه مورثه لانه وان جهل
 قدر حصة لكن يعلم قدر التركة شرح مر فيشترط علمه بالتركة اه حرف (قوله بناء على أنه تخليك
 الدين الخ) أي فاشترط علمه به ولو بني على القول الآخر وهو أنه اسقط لم يشترط علمه بالبراه منه
 والتأمل يشترط قبول الدين نظر الثابتة الاسقاط (قوله فيشترط علمه به) ان وقع ضمن معارضة
 كالعلم فان وقع في غيره اشترط علم المبري بالكسر فقط كإفروه شيخنا وهذا تفصيل لقوله أولاً فيشترط
 العلم الخ ولو اقتصر على هذا لغي عن ذلك قال بعضهم وأتى به مع علمه من ذلك توطننا بعده (قوله
 ادخلا لطرف الاول) أي بخلاف الطرف الثاني فان قال من واحد ادخل ما ثلثه وأبى فالخارج واحد
 وان كان من جنس ما قبله لان قولهم انما فيه اذا كانت من جنس القضاة دخلت محمول على الأمور
 الاعتبارية وما نحن فيه من الأمور الالتزامية ولا يعارضه ما يأتي في الطلاق من أنه لو قال لزوجتي أنت
 طالق من واحد ادخل ثلاث طلقت ثلاثاً لان الطلاق محصور في العدد كما قاله كورفا قاله إسنه في خلاف
 الدين حل قول ثم قال قبل بعد ذلك بعنك الاشجار من هذه الى هذه دخلت الغاية
 أو بعنك من هذه الشجرة الى هذه الشجرة لم تدخل الغاية لان الاولى صيغة عموم بخلاف الثانية
 (قوله لانه مبدا الالتزام) أي فهو كالاصل للتي عليه وإخراج الغاية عن الأصل لانه الطرف المستحق
 عنه ورعاية اليقين أو انما القوي تقوى إخراجها اه إيجاب شوبري (قوله في نسمة) متعلق
 يصح وقوله في مثل ذلك متعلق بحال محذوفة أي حال كون الإبراء والبر كالتين في مثل ذلك حرف
 ويصح أن يكون في مثل ذلك متعلقاً يصح في حال اطلاقه وفي نسمة متعلقاً به بعد تقييده بالأول فاختلف
 العامل بالأطلاق والتفريق فيصيح تعلق حرف الجريه فتأمل (قوله بنصب أو غيره) دخل فيه ما هو
 مضمون ضمانه كالعلم والمستم وما هو مضمون ضمانه عقد أو غيره دخل فيه كالبيع في بد البائع
 والتمن المدين في بد المشتري اه عرش (قوله أي كفالة ردها الى مالكها) ان كان له قدرته
 انتزاعها أو أدن من تحت يده فان تعذر ردها نحو تلف لم يبرئه ثم حل (قوله وبدن غائب)
 أفرد به ذكر لجنه على الخلاف فيه ولان الفرض منه بيان المسافة التي يعتبر الاحتراز بها والفرض
 من ذكره يستحق حضوره بيان صفة المكفول وبملاحظة هذا لا يفي أحدهما عن الآخر اه عرش
 فيكون عطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص وعبرة الشورى الراد بالغائب من لا يستحق
 حضوره بان طالت المسافة بان كانت فوق مسافة العدوى أو كان ثم أي في محل غيبته كما هو أول الراد
 الغائب مطلقاً وكان يستحق حضوره وعلى هذا فالراد بمن يستحق حضوره القيم فقط اه بان كان
 فوق مسافة العدوى فيكون في كل منه وبابعد عموم (قوله وبدن من يستحق حضوره) حضوره في مجلس

حكم) عند الاستعداد
(لحق الله تعالى ما لم أدر)
لحق (أدعى) ولو عقوبة
للحاجة إلى ذلك بخلاف
عقوبة الله تعالى وذكر
الناظر من زيادتي وأما
صح كفاة بدن من ذكر
(بأذنه) ولو بذائبه والألفاظ
مقصودها من إحضاره لأنه
لا يلزم الحضور مع الكفيل
حيث (ولو) كان من ذكر
(مبدأ) (مجنونا) (بأن وليها)
لأنه قد يستحق إحضارها
لإقامة الشهادة على صورتها
في الأتلاف وغيره وبطال
الكفيل وليها بإحضارها
عند الحاجة إليه (ومحبوسا)
وإن تعذر تحصيل الغرض
في الحال كما يجوز للعسر
ضمان المال (وميتا) قبل
دفنه (لشهادة على
صورته) إذا تحصل
الشاهد عليه كذلك ولم
يعرف اسمه ونسبه قال في
المطلب ويظهر اشتراط اذن
الوارث إذا اشترطنا اذن
المكفول وظاهر أن عمله
فيه يعتبر بأذنه والألفاظ
أذن (فان كفيل) ففتح
القاء أفصح من كسرهما
(قوله أي ما لم ينزل الخ)
حله عليه حل الولي على
الولي الأذن فان حصل على
الولي حال الطلب لم يحتج
إليه وينبغي أيضا أن الولي
يطلب له حجر على الأذن

حكم) أي في محل الكفاة أشار القاعدة وهي كل حق لو ادعى به على شخص عندما حكم (لزمه الحضور
تصح الكفاة) يبين من عليه ذلك الحق ودخل فيه كفاة الكفيل فصح وأصح بدين من عنده
مال لتبره ولو بدعيًا منع من أدائها وفي كلام بعضهم من عنده اختصاصات تجب تبصير التكفيل بيده
كانهمه فوهم استحق حضوره و ربما يقتضي ضيقه أن الغائب لا يشترط فيه أن يستحق حضوره
من الجدل الذي هو فيه أي العين وليس كذلك بل لا بد أن يستحق حضوره لو استعدي عليه من محله
التي هو به كذا قيل لكن هذا مقتضى هو التمسك فتصح كفاة الغائب ولو لم يلزمه الحضور لو استعدي
عليه بان كان فوق مسافة القصر حل فيكون في كل منعه وما بعده عموم (قوله عند الاستعداد) أي
الطلب مطلق لا يفيده كونه من مسافة العدوى انتهى ع ش وعلم من كلامه عدم اشتراط رضا المكفول
له الكفيل كافي ضمان المال شرح مر (قوله وألحق أدعى) كاجبر وقف أن في كفاة له ولأولاده وأمرأة
لن يدعي نكاحها ليشته أن لم يثبت نكاحها إليه لها لشرح مر (قوله ولو عقوبة) كغصاص
وحد قذف وتزويج لازم حق لازم وقوله بخلاف عقوبة الله كدخرو زنا وسرقة وتجاوز ربه المتعلقة به
لأنما موردين بسرهما والدمي في إسقاطها ما مكن وإن تحتم استيفاءها كما اعتمدوا الله شيخنا خلافا
لبعض اه حل (قوله وذكر الضابط) هو قوله وبدن غائب ومن يستحق حضوره الخ وقوله
وأنما تصح كفاة بدن من ذكر أي الغائب ومن يستحق حضوره فلا بد من اذن كل منهما وصورة في
الغائب أن يأذن قبل غيبته أو يوكل من (بأذنه) قضيت أنها بدون الأذن
بالطه وقدر الكفيل على إحضار المكفول فقرار عليه وقياس ما تقدم من صحة كفاة العين إذا كان
قائما على انتزاعها المحقة هنا أيضا الآن بفرق بين العين وجوب إحضارها ممن قدر عليها لا يتوقف
الأعلى مجرد رضا مالها بإحضارها والبدن يتوقف على وجوب حضوره من عليه الحق ولا
يجب ذلك عليه إلا بعد طلب القاضي ومن مسافة العدوى فإدونها على أنه قد لا يجب الحضور مع
ذلك كإقامه مانع كرض واحتيج إلى أنه يجب عليه موافقة الطالب إذا أراد إحضاره ولو من
موضع لا يجب عليه الحضور منه لكونه فوق مسافة العدوى ع ش (قوله وليها) أي ما لم
ينزل أو يكمل المولى سم أي فان أنزل قام الثاني مقام الأول ع ش (قوله لأنه قد يستحق
إحضارها) هذار بما يقتضي الاكتفاء باسكان استحقاق الحضور وليس كذلك فكان الأولى أن
يقول لإقامة الشهادة على صورتها ممن يعرف اسمها ونسبها حل (قوله قبل دفنه) أي
وضعه في القبر وإن لم يهل عليه التراب لا بعده وإن لم يتغير ومحل قبل الدفن ما لم يتغير في مدة الإحضار
وظاهر كلامه أنه قد قبل موته فإن لم يكن له وارث خاص فنظر بيت المال ولو كان الوارث غير حاضر
فلا بد من اذن الناظر أي ناظر بيت المال أيضا ولو كان محجورا عليه عند موته اعتبر اذن الولي إن كان
من ذرئته والأفقر ومنه ولو أوارثه أصلا كذمت مات ولم يأذن في حياته فلا وجه عدم صحة كفاة
لأن متروكة في حل (قوله ليشهد على صورته) كأن كان على شخص دين وهناك شهود تشهد
على صورته ولم يعرف اسمه ونسبه ثم مات فأراد صاحب الدين أن يحضره القاضي ليشهد الشهود على
صورته خوفا من ضياع حقه في كفاة له شخص كما قرره شيخنا ويشهد بضم أوله وفتح تائه كما في شرح
مر (قوله اذن الوارث) أي كل وارث إن لم يأذن الميت في حياته وهذا إذا لم يكن فيهم ولي لبيت قبل
موته والأعتبر أنه فقط إن كان وارثا وإن لم يكن ولي فلا بد من اذن الجميع وأما لو كان الولي غير وارث
فلا عبرة بأذنه حل (قوله فان كفل ففتح القاء أفصح) وعداء بنفسه لأن معنى ضمن وعصم
مجنون مثلا تأمل ومع ذلك فالأولى تأخير هذه القولة عما يابدها لأنها في طلب الإحضار لا في الأذن في الكفاة كما لا يخفى عليك تأمل

استعمال أئمة اللغة به بغير اليا. إله لا واضح **(قوله شرط لزومه)** فلا تصح المكفلة ليدن مكاتب النجوم وهو وارد على الضابط لان السيد قد استحق احضاره لنحو امتناعه من الاداء واستلافهما في فسر النجوم مع معهما أي الكفالة اه حل **(قوله)** لمدن زومه لكفيل) هو وان لم يلزمه لكنه قد يحتاج الى توفيقه كقولك المكفول ولم يحضره الكفيل فانه يجب ان لا يتعذر احضاره أو يوفى المكفول قبل بانشرط عليه مخافة أن يحتاج الى التوفيق فيشتق عليه ما يذهب من المال لكفله عرش **(قوله)** والجزء الذي لا يبيع بدونه أي فيما إذا كان حيا فان كان ميتا في صورة الرأس لم يكسبه بذلك بسهولة احضاره كيد الخي حل **(قوله فذلك)** أي واضح تعيينه ومظهره وان كان صالحا لم يوفى في الوصول اليه وهذا يفيد أن عمل الكفالة لو كان غير صالح لا يشرط تعيينه بخلاف السلم وليس كذلك ولا بد من تعيين نحو المكفول فلا يصح كفتل بدن أحد هذين حل وبعبارة قل على خط والتعيين واجب ان كان عملها غير صالح التسليم والا جاز انتهى ونصه في حاشية الجلال تسعين ان صالحه والابطل الكفالة: اه **(قوله)** والافضل تسعين أي ان صالحه وان تسكن مؤنة والافضل مأمور في مكان المسلم في التسليم ونظر به منهم في اعتبار المؤنة هتالان مؤنة كل منهما في حال نفسه فاعلمه قل **(قوله)** كافي السل) يؤخذ من التشبيه انه اذا كان الحل صالحا أو كان له مؤنة فلا بد من بيانه ولو خرج عن الصلاحية بعدها عين أقرب محل إليه وبه صرح مر اه ا ط ف **(قوله)** ويبرأ الكفيل بـ تسليمه) وان لم يقل عن الكفالة كما اقتضاه نصه حيث أطلق في هذه وفصل في التي بعدها حل ويبرأ أيضا ببراء المكفول له ولو قال لاحق لي جهة المكفول أو عليه فوجهان أحدهما وهو الوجه يبرأ الاصيل والكفيل فضمن مائة سقوط الحق مطلقا لا تكرر في سياق التي فتم والثاني راجع فان فسر بنق الدين فذلك أو بنق ودية أو شركة أو نحوهما قبل قوله فان كسبه بناء على حل **(قوله)** بـ تسليمه) أي الى المكفول له أو لورثه فلو كان له ورثة وغرما وموصى له فلا بد من التسليم الى الجميع ويكفي التسليم الى الموصى له المحصور عن التسليم الى الموصى سل ويكفي تسليمه ولو محصورا كان يحق والا فلا ولو كفل به اثنان فسلمه أحدهما عن نفسه لم يبرأ الآخر أو عنهما وقوله الدائن أو بآذن صاحبه برئهما ونقل ابن قاسم عن شيخنا مر أنه لا يبرأ الثاني مطلقا ولو كفل واحدا لاثنين فسلمه لاحدهما لم يبرأ من حق الآخر ويبرأ بقول المكفول له أنك مر من حتى أو لاحق على الاصيل على الاصح قل **(قوله)** المذكور) أي في قوله ثم عين عمل التسليم الخ **(قوله)** بلائيل) ولوله الكفيل وادعى عدم الحل وادعى للمكفول له وجوده صدق الكفيل لان الاصيل عدم وجوده للمائل شورى **(قوله)** يمنع المكفول له منه) أي من التسليم **(قوله)** فمع وجود الحل لا يبرأ) ثم قيل مختارا برى شرح مر **(قوله)** فان أتى به في غير محل التسليم لم يلزم التسليم القبول) ويأتى هنا التفصيل فجاءوا حاضرة قبل زنه للمعين مر فان لم يعين إلا صار زنا محل على الحل فله المطالبة في أي وقت عرش **(قوله)** كـ تسليمه) أي البالغ الماقل كان بقول المكفول له سلمت نفسي عن جهة الكفيل ولو في غير محل التسليم وزنه للمعين حيث لا غرض وخرج بالبالغ الماقل العبي والمجنون فلا سلم كل نفسه لاجبة بـ تسليمه الا ان رضى به المكفول له وضمن له احضاره كما طلبه لم يلزم احضاره الا مرة واحدة لانه فيما بعدها حق للضمان على طلب المكفول له وتلقي الضمان بيطاله قاله الفقيهين وهو الاوجه وان نظرق به بان مقتضى اللفظ تعليق أصل الضمان على الطلب وتعليقه بمطلعه من أصله شرح مر بمجروته وحل وقوله كان يقول للمكفول له سلمت نفسي عن جهة الكفيل الخ أي في شرط الفقه هتالافيه ويرى بان مجرى هذا وسد لاقر بتعفيه على التسليم عن جهة الكفيل فلا شرط لنا

بدن من عليه مال بشرط لزومه لا غيره لعدم لزومه للكفيل وكما يدين الجز. التمتع كنه الجز الذي لا يبيع بدونه كراهه ثم ان عين عمل التسليم في الكفالة فذلك وان أي وان لم يعينه فحلها) تسعين كافي السلم فيما درس

(ويرأ الكفيل بـ تسليمه) أي المكفول فيه) أي في محل التسليم المذكور وان لم يطلب به بقيامه بما زنه بلائيل) كـ تسليمه) يمنع المكفول له منه فمع وجوده للمائل لا يبرأ الكفيل فان أتى به في غير محل التسليم لم يلزم التسليم القبول ان كان له غرض في الامتناع والا فالظاهر كما قال الشيخان لزوم القول فان امتنع رفعه الى حاكم يرض عنه فان قد أشهد شاهدين انه سلمه كـ تسليمه) فنه عن جهة كـ تسليمه) فان الكفيل يبرأ به حيث لا حائل كما يبرأ الضامن باء الاصيل فلا يكفي مجرد حضوره ولا تسليمه فمع وجوده للمائل والتفصيل في هذه بعدم الحائل من زيادتي

دولمه أجنبي عن جهة
الكفيل يرى أن كان باذنه
أوقبله الدائن (فان غلب
لزمه احضاره ان أمكن)
بان عرف محله وأمن
الطريق ولا حائل ولو كان
بمسافة النصف فان لم يكن
ذلك لم يلزمه احضاره للجزء
وتعيرى بان أمكن أولى
من تعيره بمذكره
(ويحل مدته) أى مدة
احضاره بان يهمل مدة
ذهابه وإياه على العادة
وظاهر أنه ان كان السفر
طويلاً يهمل مدة إقامة
المسافر وهي ثلاثة أيام غير
يوى الدخول والخروج
(ثم ان) مضت للمدائد كورة
(ولم يحضره حبس) الى
أن يتعذر احضار المكفول
بموت أو غيره أو توفي الدين
فان وفاهم حضر المكفول
قال السنوي فالتجعة أنه
الاسترداد (ولا يطالب
كفيل بمال) ولا عقوبة كما
فهم بالاوليان فالتسليم
بموت أو غيره لأنه لم يلزمه
وهذا أهم وأولى من قوله
اذا مات ودفن لا يطالب
الكفيل بالمال (ولو شرط
أنه يفرمه) أى الى الموضع
قوله ان فات التسليم
للمكفول (لم تصح) الكفالة
لان ذلك

بدل عليه بخلاف محكي الكفيل فلا يحتاج اللفظ حج (قوله عن جهة الكفيل) بخلاف مالورم
نفسه عن غيرها بأن سلم نفسه أو أطلق وبقى النظر فيها لورم نفسه عنها وعن الكفيل هل يبرأ
بذلك الكفيل أو لا والوجه عدم البراءة كما يعلم من الحكم فبالو تكفيل به رجلان فأحضره أحدهما
مع نظيره في كلامه يتخا شوري وعبرة شيخه ولو تكفيل به اثنان ما أوصرتا فله أحد مداهم
بجزء الآخرون قال سلمته عن صاحبي انتهى وقدم إصباح ذلك (قوله كلباً الضامن) فلا يمنع
من سلمه حيث نزع الأمر الى الحاكم فان تعذر أشهد أنه سلم نفسه عن كفالة فلان حل (قوله
مجرد حضوره) أى من غير أن يقول ما تقدم حل (قوله والتقييد في هذه بعدم الحائل من زيادتي)
أى باعتبار دخوله تحت كاف التشبيه وان لم تكن من زيادته صريحاً (قوله ان كان باذنه) أى الكفيل
اطاف (قوله أو قبله الدائن) أى من الحق يشمل مستحق القود مثلاً (قوله فان غلب لزمه احضاره
ان أمكن) وما يفرمه الكفيل من مؤنة السفر في هذه الحالة في مال نفسه وأما ما يحتاجه المكفول من
مؤنة السفر فهو في ماله لأنه لما كان في الكفالة قد التزم الحضور مع الكفيل ومن لازم الحضور رف
ما يحتاج إليه أى من شرح مر وعش عليه (قوله وأمن الطريق) أو كان بحراً غلبت فيه
السلامة حل (قوله فان لم يكن ذلك الخ) ولا يكلف السفر الى الناحية التي علم ذهابه اليها وجهل
خصوص القرية التي هو بها لبحث عن الوضع الذي هو به عش على مر (قوله يلزمه احضاره)
والقول قوله أنه لا يملك مكانه لاق خوف الطريق ولا في الحائل كما استظهره حج مر (قوله وظاهره
أنه ان كان السفر طويلاً) أى مسافة أقصر أو أكثر أهمل مدة إقامة المسافر للاستراحة والتجهيز ويهمل
لا انتظار رفيقاً بأن مهم وعند النظر الشديد والوحل الشديد الذي لا يملك معه عادة فلا يحبس مع هذه
الاعتناء اه شرح مر وحل (قوله احضار المكفول) هلا قال احضاره وما حكمه الاظهار وكذا
قوله الا أن محضر المكفول تأمل (قوله أو يوفى الدين) أى من تلقاء نفسه لأنه لا يطالب به (قوله
فالتجعة ان الاسترداد) أى من المكفول أنه ان كان باقياً أو بدله ان كان نالفاً خلافاً للفرز لأنه ليس
بشعير بالاداء وانما غمره للفرقة ويتجعه كما قاده والوالد رجه الله أن يلحق بتدومه فعلى حضوره بموت
أو جهل بموضع أو نحوه حتى يرجع به اه شرح مر وكتب عليه ع عش قوله ويتجعه الخ ولو
فعر رجوعه على المؤدى اليه فهل يرجع على المكفول لان أدا عنه يشبه القرض البدني أو لا لأنه
لم يرجع في الاداء جهة المكفول بل ملحة نفسه بتخليصه لها من الحبس كل محتمل والثاني أقرب
حج دوى وتقل عن والد مر واعتاده مر الاول سم وقوله غمره للفرقة أى الحيلة بينه وبين من
عليه الحق وزاد حج بعد قوله للفرقة أى والكلام حيث لم ينو الوفاء عنه والامر يرجع بشئ لثبته
بالدائن غيره بغير ادائه عش (قوله بموت أو غيره) كأن هرب ولم يدبر محله حج أو اقامته عند
من تعذر أو يمتنع مدة يحكم فيها بموته شوري (قوله لأنه لم يلزمه) بل التزم النفس وقد فاته شرح
مر (قوله وهذا أهم وأولى) وجه الاولوية ان عبارته توهم أنه اذالم يدفع يطالب بالمال وليس
كذلك وجه العموم عبارة المر بوجوه بخلاف عبارة أصله اه عش لكن ينافي هذا
عبارة مر وعبارته وانما ذكر الدفن لأنه قبله فديطالب باحضاره للاشهاد على صورته كما مر اه
بحروجه فعليه لايظهر وجه الاولوية فيه أن فرض المسئلة أنه لا يطالب الكفيل بالمال وهذا شامل لما
قبل الدفن وأما ما طلبت للاحضار ليشهد على صورته فحق آخر فتأمل (قوله ولو شرط أنه يفرمه)
صورة المسئلة كما قاله الاسنوي عن الماوردي أى يقول كفلت بدنه بشرط الفرم أو على أنى أغرم
أوغرمه فلا قال كفلت بدنه فان مات فعلى المال محنت الكفالة وبطل التزام المال لأنه وعدت فيلغو فان

لان الرضا لا يعرف الا به
وفي معناه الكتابة مع نية
واشارة أخرى مفهومة
(كشتمت دينك عليه)
أى على فلان (ودعته)
أو قلته أو نكثت بيده
أو أنا بالمال الموهود (أو
باحصار الشخص) الموهود
(ضامن أو كفيل) أو زعيم
وكلا صرايح بخلاف دين
فلان إلى نحو أنا مالا
بشرع بالقرآن نحو أؤدى
للال أو أحضر الشخص
وخلا عن قرينة فليس
بضمان

(قوله هو ظاهر ان أحد
الحج) الظاهر أن مرجع
الضمير جمع المال بإدعاء
أنه معلوم من المقام أى
محل كون ضمت دينك
عليه تقتضى ضمان
الديون أن توافقا عليه
فإن لم توافقا عليه نظران
لتعدد الدين أو اختاف الدين
ولا قرينة تحقق الضامن
فكذلك أى تقتضى ضمان
الجميع والإبان لاختلاف الدين
وهناك قرينة تصدق
الضامن فلا تقتضى ضمان
الجميع بل تقتضى ضمان
ما قرره الضامن وهذا
أولى مما كتبه المحققين
فأتمل وقول الظاهر المصريح
أى وليس مرجع الضمير
صراحة هذا اللفظ لانه

قال أردت به الشرطية بطلان واقفه المأخوذه والآن بطل تقدم المادى الصحة وفارق بطلها هنا
بالشرط عدم بطلان القرض بشرط رد مكرهين صحيح لانه هناك وصف تابع ففصر اللفظ عليه
بمعرفة هنا فتمل وأيضاً الكفالة كما قال الشافعى ضعيفة من حيث القياس لانها التزام ببدان الاقرار
فأثرت بالشرط الفاسدة كما ذكره قول على الجلال ولو قال كفلت لك نفسه على أنه ان مات فانا
ضامنة بطلت الكفالة والضمان لانه شرط بتأنيهاً أيضاً كما شرح مدر ولو قال كفلت بدنه وضمت
ما عليه فهو كفالة وضمان صحيحان اه عرف (قوله مقتضاها) وهو عدم التزم (قوله الضمان
والكفالة) عطف الكفالة على الضمان يوم أنها قسم الضمان وهو مخالف لما قدمه أول الباب من
إباحة قسم منه لأن يجب بأنه جرى هنا على القول بأن الكفالة فيه أنه وأنه من عطف الله خص على
الاعم دون كونه الإهتمام بهما لغير بيان الخلاف فيها وأصله قول أمانا الشافعى رضى الله عنه انها
ضعيفة أى من جهة القياس لان الحر لا يدخل اليد ع ش (قوله وفي معناه الكتابة) أى سواء
صدرت من ناطق أو أخرس وسواء كان للأخرس اشارة مفهومة أو لا فهو أى الكتابة كناية مطلقا
وان انتم لم تفرق اى ع ش على عر فان قلت لم ذكر الكتابة والاشارة في الضمان دون غيره
وأجل حكمهما في غيره عليه قلت فعل ذلك لانه لا يصحاح حيث ذكر اذ لك في الضمان دون غيره قاله
بعضهم (قوله وإشارة أخرى مفهومة) وهو صريحه ان فهمها كل أحد فان اخضع بفهمها الضمان
فكذلك والافقو قول (قوله ككشتمت دينك عليه) هو ظاهر ان أحد الدين وتوافقا عليه فلو كان
عليه دين قرض أو غن مبيع وطالبه رب الدين فقال الكفيل ضمت دينك عليه ثم قال بعد ذلك ضمت
شياً خاصاً كدين القرض مثلاً فهل يصدق في ذلك أم لا فيه نظروني في تصديق التكفل ان ذلك
على قرينة كما لو طالب دين القرض فقال ذلك فلو لم تقم قرينة على ذلك كان ضامناً لجميع الدين انى
عليه لان الدين مفرد مضاف الى معرفة فيم ع ش اطف وقوله عليه أى الكائن عليه فهو مقفله
(قوله أو قلته) أو ألزمته قال شيخنا وظاهر كلامهم انه بشرط لصراحة هذه الالفاظ ذكر المال
فنهوضت فلا من غير ذكر المال كناية فيما يظهر حل فان نوى به ضمان المال وعرف قدره
صح والا فلا وقال عجرة ما حمله أنه ان لم يرضان المال حل على كفاية البدين لانه لا بشرط لصحتها
معرفة قدر المال انتهى وقد يجعل كلام الشارع على أنه اذ لم ينو بمأذ كره التزاما كان لتواوان نوى
التزام المال أو البدين عمل بمأواه وان نوى به الالتزام لا يقيد المال أو البدين حمل على البدين اه ولو
قال كفلتك ان شئت فلا يصح لان الضمان لا يتوقف على مشيئة بخلاف بعتك ان شئت فانه يصح البيع
لانه يتوقف على مشيئة فهو تصرف يقتضاه فلو قدم قوله ان شئت عليها لم يصح (قوله أو أنا بالمال)
الباء فيه زائدة لتزيين اللفظ لان المال مفعول مقدم لضمين (قوله الموهود) ليس من لفظ الضامن
بل مراده الاشارة الى أن اللام عهدية لما يصح ضمانه وكفالة لا مطلق المال أو الشخص فلا بد أن
يقول المال الذى على فلان أو الشخص الذى هو فلان بدليل انها كلها صرايح كباقي قول على
الجلال وبعبارة حج مع المتن أو أنا بالمال الذى على زيد مثلاً أو باحصار الشخص الذى هو فلان
وإنما قيدت للمال والشخص بمأذ كره لانه واضح انه لا يأتى ذكر ما فى المتن وحده فان قلت يعمل
على ما اذ قال ذلك بسد ذكرها وتكون أو الله للهدى كرى بل وان لم يحده لمأذ كرا حلالها على
العهد الذى قلت لا يصح هذا الجلو وان أوجه قول الشارع الموهود بل الذى يتجه انه فيها كناية لما
من أول الباب انه لا أثر للقرينة في الصراحة اه بمعرفة (قوله بخلاف دين فلان إلى ونحوه)

كندی آدمی فی کتابة لانها تحت الالیمان والوكالة وقوله اماما لا بشرأى لاصريحا ولا كتابة لانه
 جعل للشعر شاملا فانه قوله وسلا عن قرينة أى تدل على الالتزام فان وجدت قرينة دالة على الالتزام
 كخاصة بين الدائن والمدين من جهة الدين وأراد حسيه فقال الضامن أى دى المال عنه فيكون كتابة
 ان توبى الضمان صح والافلا فالمراد به غير التوبة فيكون هذا ونحوه عند عدم القرينة لاصريحا ولا
 كتابة هكذا يفتى أن بينهم كلاما وما ملجأ القرينة فيه على الآية كفى مر فلا يناسب سابق كلامه لأن
 مقتضى التقييد حقيقته عند التوبة يكون كتابة وهو قد جعله خارجا عن الشعر الشامل للصرح والكتابة
 فلم يشر عليه استواء ما يشر بالالتزام وغيره حل بإيضاح **(قوله بل وعد)** أى ما يرد به الالتزام لانه
 غلط على نفسه سم وقل **(قوله بشرط رادة أصيل)** هو ظاهر فى الضمان ومعناه فى الكفالة بشرط
 رادة الكفيل بان يقول تكفلت بأخضار من عليه الدين على أن من تكفل به قبل يرى ع ش أى بان
 كان كفله انسان قبل دى كون هذا يسمى أصيلا نظرا لأن يقال أنه أصيل بالنسبة للثاني فتأمل وقال بعضهم
 الراد بالإصلي فى الكفالة المكفول **(قوله والتصریح بالثانية)** أى الكفالة من زىادى لانه لا يصح
 فى الكفالة الأولى فكأنها مذكورة فى كلام الاصل ولا يجوز شرط الخيار للضامن أو الكفيل أو أجبى
 لما فيه مقصودهم من غير حاجة اليه حل **(قوله ولا يتعلق)** أعاد الياء لدفع توهّم أنه عطف على
 برادة تشورى وقوله أو كفلت بفتح الفاء وكسرهما كاسر مر **(قوله فاذا مضى)** لاجابة لهذا لان
 الصيغة فاسدة بدونه **(قوله وهذه)** أى مثله توقيت الضمان وقوله بالنسبة الخ هذه قلم من عبارة
 الاصل بطريق الأولى لان الكفالة وسيلة ولم تصح وقت توقيت الضمان بمقصد ومن القواعد يضطر فى الوسائل
 ما لا يخفى فى المقاصد ومن ثم جزم بمنع توقيت الضمان وجرى فى الكفالة خلاف انتهى شورى **(قوله)**
مؤجلا ويقارن بالورهن بدین حال وشرط فى الرهن أجلا وعكسه حيث لم يصح مع أن كلا وثيقة
 بأل الرهن عين وهى لا تقبل تأجلا ولا حالا واللعان ضم ذمة الى ذمة والذمة قابلة للالتزام الحال مؤجلا
 وعكسه انتهى شرح مر **(قوله وعكسه)** أى وعكسه ان جر ونصبه على نزع تخلف ان نصب وان
 دفعه على أنه فاعل صح المقدراى صح عكسه أى على انه مبتدأ خبر محذوف أى وعكسه كذلك شورى
 وعبارة ع ش الاختلاف ظاهر فى الوضمن الحال مؤجلا أما عكسه فلا يظهر فيه ذلك لعدم لزوم التجهيل
 للضامن فالخلاف بينهما إنما هو فى مجرى التسمية **(قوله فيحتمل فيه اختلاف الدينين)** تسميتهما
 دينين باعتبار عملهما والافقودين واحد قال السبكي اعلم ان الدين الذى على الاصيل هو الذى على الضامن
 كترض الكفالة بالواجب على جماعة فهو واحد باعتبار ذاته ويتعدد بالإضافة الى هذا والى هذا فلذا
 حل على هذا دون هذا وأمكن ثبوت فى هذا مؤجلا وفى حق الآخر حالا سم فاندفع ما يقال ان الدين
 واحد لا دينين **(قوله فيجهيل للضمون)** فيلزم الاجل فى حقه وحق مورثه تبعاً وقاعدة كونه تبعاً انه
 لو ان الاصيل حل على الضامن أيضاً لا تنفاد التبعة وهذا قاعدة للضمون المؤجل حالا وأما اذا مات
 الضامن وحده قبل هذه الصورة فلا يعمل عليه كقائه مر لبقاء التبعة ع ش وحل ملخصا وعبارة حل
 ولذا لم ياصلي حل عليه ما وهذا يستثنى من كلامه الآتى **(قوله فهو كضمان الحال مؤجلا)** أى من
 حيث له صبح ويثبت الاجل فى حق الضامن استقلالاً لكن بعد مضى الاجل الاقصر وهو الشهر
 فهذا الحال وقوله أو عكسه أى بان ضمن مؤجلا الى شهرين مؤجلا الى شهر وقوله فكضمان المؤجل
 حالا أى أنه يصح بلازم الضامن تجهيل ولا يعمل بموت الاصيل فى الوضمن مؤجلا لشهرين مؤجلا

بل وعد (ولا يصح ان ي
 الضمان والكفالة) بشرط
 برادة أصيل) لخالفه مقتضاها
 والتصریح بالثانية من زىادى
 (ولا يتعلق) نحو اذا جاء الغد
 فقد ضمنت ماعلى فلان أو
 كفلت بدنه (ولا توقيت)
 نحو أنا ضامن ماعلى فلان
 أو كفيل بدنه الى شهر كذا
 فاذا مضى يرتفع وهذه بالنسبة
 للضامن من زىادى (ولو
 كدل) بدنه غيره (وأجل
 احضارا) (لا أجل) (معلوم
 صح) للحاجة نحو أنا
 كفيل فلان أحضره بعد شهر
 (كضمان حال مؤجلا) أى
 بأجل معلوم فانه يصح ويثبت
 الاجل فى حق الضامن
 (وعكسه) أى ضمان المؤجل
 حالا وذلك لان الضامن تبرع
 فيحصل فيه اختلاف الدينين
 فى الصفة للحاجة (ولا يلزم
 الضامن تجهيل) للضمون
 وان التزمه حالا كالتزمه
 الاصيل ولو ضمن المؤجل الى
 شهر مؤجلا الى شهرين فهو
 كضمان الحال مؤجلا وعكسه
 فكضمان المؤجل حالا
 (قوله أى ما لم يرد به الخ) أى
 وجدت قرينة دالة على
 الالتزام فلا ينافى ما تقدم (قوله
 لانه لا يصح الخ) توجهه للتصير
 بالتصریح دون جعلها من
 زىادته وكونها بالاولى ظاهر
 ان أوله بالاصيل المكفول

أكان هو المضمون له أم وارثه (مطالبة ضامن وأصيل) بالدين بأن يطالبهما جميعا أو يطالب أحدهما، بالبيع أو يطالب أحدهما ببعضه والآخر بباقي ما كان الضامن فله خبر الزعم غلام وأما الأصل فلان الدين باق عليه (ولو برى) أى الأصل من الدين بإداء أو إبراء أو غير ذلك فهو أعز من قوله ولو برى الأصل (برى) ضامن منه لسقوطه (ولا عكس في إبراء) أى لو برى الضامن بإبراء غيره لأصل لأنه إسقاط للوئبة فلا يسقط به الدين ككفكف الرحمن بخلافه لو برى بغير إبراء كإبراء (ولو مات أحدهما) والدين مؤجل (حل عليه) لأن ذمة من يتدون الحى فلا يحل عليه لأنه يرتق بالأجل فان كان الميث الأصل فلضامن أن يطالب للمستحق بأخذ الدين من تركته أو إبراءه ولو ان التركة قد تملك فلا يبعد مرجعا إذا غرم وان كان للدين الضامن وأخذ المستحق الدين من تركته لم يكن لورثته الرجوع على المضمون عنه الآن في الضمان قبل حلول الأجل (ولضامن بإذن مطالبة أصيل بتخليطه بإداء ان

الشهر الأبعد متى أقصر لان الأقصر ثبت مقصودا في حق الضامن فلا يعمل بموت الأصل ع ش (قوله ولستحق) هو أعز من تعبير المحرر بالمضمون له لشموله للورث لكنه قد يدخل فيه الحال مع أنه لا يطالب الضامن لان ذمته قد برئت بالموت اهـ س (قوله مطالبة ضامن وأصيل) ولا يخفى في مطالبة ضامن وأما المحذور في تعريف كل منهما كل الدين والتحقق أن الدين إنما اشتق بالدين واحد كالمدين يدين واحد فهو كفرض الكفاية يتعلق بالكل ويسقط بالبيع بالتعددية ليس بذاته بل بحسب ذاتهما ومن ثم حل على أحدهما فقط وتأجل في حق الآخر شرح هر ولو ضمن الضامن أكثر والآخر أكثر ومكذا طالب المستحق الجميع ولو أفلس كل منهما فقال الضامن للعا كم أع لوالا للمضمون عنه وقال المضمون له أريد بيع مال أيهما منت قال الشافعي ان كان الضمان بالإذن أجب الضامن والا فالمضمون له ولو كان برهن وضامن خبر بين بيع الرهن ومطالبة الضامن س قال حل وكذا يطالب سيد الضامن اذا كان عبدا بأنه ليؤدى عني بدالعبد كاتقدم أى وان كان برهن وان وله حيسهما أو حيس أحدهما كإتي بسط الانوار (قوله بالدين) أى يجميعه أو يبعث نعم ان لا ضمنا مالك على زيد فكل ضامن للنصف فقط على التمسد ولا يتعدد وقال الامام مالك لا يطالب الضامن الا اذا تجزأ الأصل ولو طالب المستحق الضامن فقال له اذهب لاجل فطالبه فقال لا حق في عنده فان جهل اسقاط حقه بذلك رضى عليه ولم يرد الاقرار ببقائه باقى ولا يسقط ولا مطالبة على أحدهما قل وحرف (قوله أو غير ذلك) كاعتياض أو حوالة حل (قوله ولا عكس في إبراء) تعليله بقوله لانه اسقاط للوئبة يدل على ان المراد إبراءه من الضمان أما اذا أبرأه من الدين في شرح هر أنه يبرأ الأصل أيضا ان قصد اسقاطه عنه والا فلا وفى كلام شيخنا شمل كلامه ما لو أبرأ الضامن من الدين فلا يبرأ الأصل لان قصد اسقاطه عن المضمون حل (قوله كفكف الرحمن) أى لو سقط المهر من حقه منه حل (قوله ولو مات أحدهما والدين مؤجل) أى ما لم يضمن المؤجل حالا أو ضمن المؤجل للشهرين مؤجلا الى شهر والافضل عليهما بموت الأصل لان الاجل انما ثبت في حق الضامن فيما للأصل وقد زالت التبعة بموته فرجع الضامن الى أصل التزامة كإتي شرح هر وكلام حل هنا خبر ظاهر لما فيه من التناهي تأمل ولا يحل المؤجل الى شهرين الا بعد مضي الشهر الذى التزمه كإتي س (قوله خربت) عبارة المختار خرب الموضع بالسكسرة أو خرب ودار خربة ع ش (قوله فلضامن أن يطالب) أى ان ضمن بالاذن على المرجع فان ضمن بغير اذن لم يكن له ذلك اذ لا رجوع له حينئذ كإتسرحه هر ويؤيد قول الشارح فلا يجد مرجعا الخ (قوله لان التركة الخ) هذا يرشد الى أن الكلام في الضامن بالاذن وأن الضامن بغير اذن ليس له ذلك لانه لا رجوع له وهو قياس ما مر في افلاس الأصل ولو قيل له ذلك فيها مطلقا حتى لا يفرم لم يبعد الا أن يجاب بأنه مقصر بعدم الاستبدال شرح هر (قوله قد تملك) بكسر اللام قال تعالى ليهلك من هلك (قوله ولضامن بإذن الخ) لعل الاولى تقديمه على قوله ولو مات أحدهما الخ (قوله بخلاف ما اذا لم يطالب) أى وبخلاف ما اذا ضمن بغير اذن فليس له مطالبة بأنه لم يسقط عليه شرح هر فان دفع له الأصل ذلك حيث شأى قبل الغرم والمطالبة لم يملكه وزعمه ورواه ان تلف كالقبض بشرط فلو قال له انقص بما ضمتنى كان ذلكا والمال في يده أمانة حل (قوله ولا يحبس الأصل الخ) أى لو ليس للضامن حبس الأصل لمطالبة حبه معه بان يقول للعا كم أحببته أى وان كان لا يجاب له به يوفى عند سماع ذلك كتب أيضا وله مطالبة الأصل وفائدة مطالبة حيثما احتضاره مجلس الحكم وتقسيمه اذا امتنع حيث كان مومرا

كأقيل بذلك في مطالبة الفرع لاصله بدينه حل (قوله ولا يرجع) بضم الياء وفتح الراء وتشديد
 السين المكسورة أى لا يلزمه حل (قوله من غيرهم الغارمين) بخلاف ما اذا غرم منه بأن يكون
 الضامن والاصيل معسرين شو برى أو أعرسرحده وضمن بلاذن (قوله رجوع عليه) وحيث ثبت
 الرجوع حكمه حكم القرض حتى يرد في المقوم مثله صورة كقائه القاضى حين شرح هر (قوله
 وان لم يأت في أداء) أى ولم يفته عنه فان نهاء فان كان بعد الضمان فلا يؤثر ورجع عليه وأقبله فان
 انفصل عن الاذن في الضمان بأن كان بين الاذن والضمان فهو رجوع عنه والابان قارن التنبى الاذن
 في الضمان فانه يفسد الاذن في الضمان فاذا ضمن كان ضماناً من غير اذن فلا يرجع سول بز يادونه
 شرح هر (قوله دون الضمان) وبالاولى ما ذالم بالاذن فيها ما لحاصل أنه ان ضمن بالاذن رجع مطلقاً
 وان ضمن بغير اذن لم يرجع مطلقاً أدى سوا أدى بالاذن أولاً (قوله نعم ان اذن له في الاداء) أى وهو
 ضمان بغير اذن وقوله رجع أى ان أى عن الاذن والابان أدى عن جهة الضمان بغير اذن فلا يرجع
 وينبى ان يكون صورة الاطلاق كصورة الاذن حل (قوله وغائب) ليس قيداً وقوله وهما متضمان
 حل للمنى والحال أنهما متضمان أو للمنى وادعى أنهما متضمان الظاهر الثاني وعبارة بعضهم وهما
 متضمان بالاذن أى كل منهما ضمان الآخر بمجمعة فيكون كل منهما مطالبا بالالف صالحة في النصف
 وضماناً للنصف لكن قوله متضمان ليس بقيد بل مثله ما لو كان زيد عليه حصة وضامن للغائب
 بمجمعة فقدر التصور على كون الحاضر مطالبا بالالف صالحة وضماناً لادعى له ضامه فقط وقوله فان لم
 يكذب أى الحاضر الذى هو زيد وقوله والابان كذب البيعة ومثله ما لو ادعى على الدائن أن أخذ
 حصة من الغائب لانه حينئذ معترف بأن أخذه ائنه أى من زيد ظلم (قوله بنصفها) أى الالف
 وأنت انظر ان تأمل الاتصاف بالهرام (قوله فلا يرجع على غير ظالمه) يؤخذ من ذلك أن دراهم الشكية
 لارجع المظالم بها على الشاكى خلافاً للآلة الثلاثة لان المباشرة مقدمة على السبب عندنا كما يصرح
 الشارح بذلك التعليل في باب الغصب (قوله ويقوم مقام الاذن الخ) الاولى تقديم هذا على قوله ولو
 ادعى على زيد وغائب لتعلقه بما قبله تأمل (قوله الالب والجسد) أى لان كلاهما يقدر على تحريك فرعه
 فاذا أدى بنية الرجوع فكانه أقرضه وأقبض ثم أداه عنه عش (قوله بنية الرجوع) أى ويصدق
 كل منهما في ذلك بيمينه لان البيعة لا تلزم الاثمة عش (قوله لم يرجع الالبما غرم) قضية هذا مع قول
 هر انه ثبت الرجوع حكمه حكم القرض حتى يرد في المقوم مثله صورة كقائه القاضى حين
 أنه يرجع بمثل الثوب لاقيمتها لكن قضية قوله فيما يأتى انه يرجع بها لبيعة الثوب خلافاً عش
 (قوله وان قلنا بالرجوع) للمتعدان الصلح على الخرباطل والدين باق كقائه عش وفي شرح الروض
 فلا يرأ السسلم كالودع الخرب بنفسه (قوله لتعلقها) أى الصالحة حل وعش (قوله ودحوالة
 الضمان الخ) وان أبرأ الدين الذى هو الحال لالحال عليه رجع الضامن لانه غرم ما فات عليه وهو
 ما كان في ذمة الحال عليه ولأعمال المضمون له على الضامن فأرأه المحتال يمكن للضامن الرجوع لانه
 لم يرم شيئاً خلافاً للجلال البلقينى حل قال ميم وظاهر جعل الحوالة كالاداء ثبوت الرجوع قبل
 دفع الحال عليه المحتال ويمكن توجيهه بأن الحوالة تقتضى انتقال الحق وفراغ ذمة المحيل وكان الاولى
 تقديم مسئة الحوالة على قوله ولو صالح (قوله في ثبوت الرجوع) ان ضمن بالاذن أو بلاذن وأدى
 بالاذن بشرط الرجوع والا فلا يرجع عش (قوله خرج لصالح) المناسب تقديمه على مسئة الحوالة
 لانه مفهوم المتن (قوله بمائة) أى من جملة المضمون وقوله فانه يرجع بهأى بالمائة لبيعة الثوب

أو بالبيعة المضمونة فانه يرجع بها لبيعة الثوب وتعييرى بمادونه أهم بماعبر (د) ومن أدى دين غريباً باذن

في قسم مضطر بلا اذن
فهر او وهو غمى عليه
حيث يرجع عليه لان عليه
استغناء مهجته (م انما
يرجع مؤد) ولو ضامنا (اذا
اشهد بأداء ولورجل ليحلف
مع) لان ذلك حجة وان
بان فسخ الشاهد ان اذ ادى
بعضه مدس (ولو مع
تكذيب الشاهد لعلم للمدين
بالاداء وهو مقصر بترك
الاشهاد (او) في غيبته بلا
لكن (صدقه دائي)
لسقوط الطلب باقراره
الذي هو اقوى من البينة
اما اذا ادى في غيبته بلا
اشهاد ولم يصدق الشاهد
فلا يرجع له وان صدقه
للمدين لانه لم ينتفع بأداءه
لبقاء طلب الحق وذكر
هذه والتي قايها بالقسبة
للؤدري بلا ضمان من زباني
ولو اذن للمدين للؤدري
ترك الاشهاد فترك صدقه
على الادراج

درس

كتاب الشركة

بكر الشين واسكان الراه
وبفتح الشين مع كسر
(قوله ولا زائدة) أي غير
عامة فسموها لعدم عملها
زائدة اسمها وان كانت
بمعنى غيره اه شيئا
(قوله هل ولو منه المضطر
الح) لا موضع هذا التردد

بعد قول الشارح فمر الانها فتدلى من المضطر وان وضع التلعام فمر ان اراد بالقر في كلام الشارح عدم
الاذن على بدعيه التردد لكن لا حاجة لهذا الجمل تأمل وانما يشبه هذا التردد في عبارة من لم يذكر لفظ القهر

ولو كانت كثر أو أقل انتهى اعني حلف (قوله ولا ضمان) أي موجود وقص قرائنه بالتقنين
أو بلا ضمان ولا زائدة كقوله ع ش وقال حل قوله ولا ضمان أي سابقا لانه تقدم في كلامه ولا
لاحتقاف ضمنه بل اذن بعد الاذن في الاداء فلا رجوع لان الضمان أي الاذن فهو يؤدي عن جهة
الضمان الذي يؤذن فيه الا ان قصد الاداء عن الاذن اه مر حل (قوله يرجع) كقولنا
اعلم دائي أو اتفق على زيجتي أو بعدي بخلاف ما قال لاجبي أو لبريكه عمر داري أو أودين
فلان فان شرط الرجوع رجوع والا فلا وانقر وجوب ذلك عليه في الاوّل فيسكني الاذن فيه
وان لم بشرط الرجوع وألحق به فداء الاسير لاهم اعتقوا في وجوب الهى في تحمليه مالم يعتوبه
في غيره ولو قال نفق على امرأتي محتاجة كل يوم على أني ضامن صح ضمان اليوم الاول وما بعده
اذ التبادر من ذلك ليس حقيقة الضمان بل ما يراد به بقوله على أن ترجع على فان أراد حقيقته
فلا وجه تحديه بجينه ولا يلزم شيء سوى اليوم الاول من حل (قوله وان لم بشرط الرجوع) وتدل
ذلك ما لو كان انسان محبوسا عند ظالم فأذن لآخر أن يؤدي عنه فدارمعا لما اذن ذلك الظالم فانه يرجع
وان لم بشرط الرجوع لعرف ع ش باختصار واعلم انه لا ينافي هذا أعني قوله وان لم بشرط الرجوع قوله
سابقا من أن اذله في الاداء بشرط الرجوع رجوع لان هناك ضمانا بلا اذن فلما وجد هناك سبب آخر
للاداء غير الاذن فيه وهو كون الاداء عن جهة الضمان الذي بلا اذن اعتبر بشرط الرجوع ومن ثم اشترط
في رجوعه أيضا الاداء عن جهة الاذن لاعتناء الضمان فتأمل (قوله في قسم مضطر قهرا) أي لا يمكن
المالقة معه حل ولو منه المضطر لان الشارع أوجب عليه انقضاء مهجته ولا عبرة بتمه لانه منعه من واجب
فلا مولى عليه أو بتمه عين أنه غير مضطر أو لا يخرج رجوع ذلك اه شوري ه أقول اقرب الاول
ان ثبت اضطراره والا فأتاني اه كاتبه اطف (قوله لان عليه استغناء مهجته) فان قلت هذا التعليل
ربما يتجعد الرجوع لا الرجوع قلت أجيب عنه بأنه لما أوجب عليه دفعه ما مر كرها لا شديرا
فحيث كان له الرجوع وعمله ان كان غيبين أو فغيرين أو الواضع فقهره للمضطر غنيا فان كان له المكس فلا
رجوع لوجوب اطعامه عليه (قوله ثم انما يرجع الح) قبيلة وله من ادى دين غيره الح واسكن الضامن
بالاذن يرجع أي محل رجوعهما اذا وجد واحد من الامور الثلاثة فان قصدت فلا رجوع مر (قوله
ليحلف مع) هذه الاله تخافه وهي المعبر عن لامها بلان العاقبة لا بعنة على الاشهاد فلا بشرط عزمه على
الحلف حين الاشهاد بل انه يحلف بعد الاشهاد شرح مر (قوله لان ذلك حجة) عبارة مر لانه كفى
اثبات الاداء وان كان حاكم البلد حنفيا كما اقتضاء اطلاقهم نعم لو كان كل الاقسام كذلك فلا وجه عدم
الاكتفاء به بمجرد ادى لان الحنفية لا يسكني عندهم شاهد وبينوني مر أيضا ولو ضمن صدق
زوجة ابنه بغير اذنه فبات وله تركه فلما أن نقرم الاب ونفوز بارثها أي تمام ارثها أي تمام نصيبها من
التركة لانه لا رجوع له لعدم الاذن في الضمان قال ع ش بعد قوله فلما أن نقرم الح فان امتنع أجبر ولما
الاخذ من عين التركة (قوله وان بان فسخ الشاهد) أي بعد الحكم بשהاده لانه لا اثر لذلك بعده لان
الحكم المترتب على أصل كاذب ينقض ظاهره كإثباتي (قوله لان ينتفع بأداءه) أي مع كون المدين غير
مقصر بترك الاشهاد لانه لا يمكنه الاشهاد على أدائه له عينه فقارفت ما قبلها (قوله رد كرهذه) أي
أو صدقه دائي والتي قبلها أي اذا كان بمضرة للمدين حل دزي

كتاب الشركة

وجه مناسبتها للضمان فبان أحد الشريكين في بعض الصور والاولى ذكرها عقب الوكالة لان كلامن
 الشريكين يدل عن الآخر ومكمل له وحى اسم مصدر لأشرك ومصدره الاشراك ويقال ابن أنبتها
 شرك وشريك اسكن العرف فمعنى الاشراك والمشارك بمن جعل لله شريكاً **(قوله لغة الاختلاط)**
 أى شيوعاً وبجواردة زى بعد أو بغيره فيكون المعنى الشرعى فردلهم أفراداً **(قوله والاولى)** أى
 لان التعريف الاول يشمل الموروث والخاص وليس مرادها لان المراد بالترجمة الشركة في الاموال
 الاختيارية وأيضاً المراد بالباب الشركة التى قيد التصرف للمعاقدين أولاً وعدمها وحى لان تكون الا بعد
 غلاف الشركة في الموروث فانها لا تنفذ التصرف بدون عقد وانما قال الشارع الاول لا الصواب لان
 الثبوت في الاول قدير اذ به ثبوت عقد فتأمل شيئا والمراد بالعقد فيها لفظ بشر بالاذن أو نفس الاذن
 في بعض الصور وكأى فى قسميتها عقدا فيه مساهمة لعدم اشتغالها على إيجاب وقبول وقوله يقتضى الخ
 فيه أن الثبوت حاصل قبل العقد فكيف يتضمه إلا أن يقال أنه يقتضيه أى يستلزمه وان كان حاصل قبله
(قوله السائب بن يزيد) عبارة الشارع في شرح الاعلام فعار عن السائب بن أبى السائب مكي بن
 عبد الحزى انه كان شريك الذى **(عليه السلام)** أى في التجارة قبل البيعة فجاء اليه يوم فتح
 مكة فقال له مرحبا بأخى وشريكى رواه أبو داود والحاكم وقال صحيح الاسناد وفيه جواز الشركة
 والافتخار بشاركة أهل الخير ثم قال وروى بعضهم في نسبة السائب فقال عن السائب بن يزيد وليس
 كذلك وانما هو ما ذكرناه انتهى بحرفه فغيره على كلامه هنا وقوله وفيه جواز الشركة والافتخار
 ظاهر من أن المتخبر هو الذى **(عليه السلام)** ولا يشعير أن نفا قاله الذى انتخارا بل يجوز أن ما قاله جبر
 السائب وطلعت به يجوز أن الافتخار وقع من السائب بلغظ لم يحكه في الحديث اه ع ش وقيل ان
 افتخاره لكونه وافق شرعه وفى قول على الجلال ماضه فى ذكره **(عليه السلام)** للشركة دليل
 على جواز لانه تقر برلمان وقع قبله فى ذكره أيضاً تعظيم السائب الله كور خصوصاً مع قرنها بالاخوة
 والترجيح وبس في ذلك افتخار منه **(عليه السلام)** بالشريك كانوا هم وان كان لمانع منه وقيل
 ان قائل ذلك السائب افتخار بشركته **(عليه السلام)** وفيه أى في افتخار السائب دليل أيضاً
 لافتراره **(عليه السلام)** عليها وكتب أيضاً قوله كان شريك الذى قبل البيعة ان قلت انه قبل البيعة
 لاسم كخلف لا لولا لافيه موجب بما ذكره الشارع بعد بقوله واقتخر بشركته بعد البعث ولذلك حل
 الافتخار على الافتخار منه **(عليه السلام)** ليسكون دليلاً على الشركة على أنه يدل عليها أيضاً بجعل
 الافتخار من السائب من حيث تقريره **(عليه السلام)** كفى ع ش **(قوله)** وخبره يقول الله الخ في
 ذكره بعد الاول اشارة الى أن تقريره بوجه وإن كان فعل ما أقر عليه وجد قبل البيعة انتهى وهذا يقال
 له حديث فسمى نسبة الى القدس وهو الطاهر فوسمت تلك الاحاديث بذلك لانه بها له جل وعلا حيث
 أنزل الفاظها كالتركان اسكن بخالفه من جهة كون ازالها ليس للأعجاز وأما غير القدسية فأوصى اليه
 معانيها وعبر عنها بالفاظ من عند نفسه ع ش على مر **(قوله)** أنما تالشريكين أى معهما بالحفظ
 ولأنه فاء تهما للمعارضة في أحوالها وأزال البركة في تجارتها وقوله خرجت الخ أى رفعت البركة والاعانة
 عنها حل قال الطيبي فشركة الله طه السمتارة كأنه جعل البركة بمنزلة المال المخلوط فسمى ذاته تالفاً
 لها وقوله خرجت ترشيح للاستعارة برامى لجعل البركة بمنزلة المال المخلوط فسمى ذاته تالفاً
 ثالث واستعار الثالث للمعين والقرينة اضافته تعالى للشريكين ويحتمل أن يكون مجازاً مرسل بأن
 يراد بالثالث لزومه وهو المعين والملافة للزمنية **(قوله)** مالم يمنح أى ولو بغير متمول وفيه اشعار بأن
 ما يترتب عادة بالسامعة به بين الشركاء كشرط طعام وخبز لا يترتب عليه ما ذكر من نزع البركة ع ش

الراء واسكانها وحى افنة
 الاختلاط وشرعا ثبوت
 الحق في شئ لاثنتين فأكثر
 على جهة الشيوع هذا
 والاولى أن يقال هي عقد
 يقتضى ثبوت ذلك والاصل
 فيها قبل الاجماع خبر السائب
 ابن يزيد انه كان شريك
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قبل الميث والتخسر
 بشركته بعد الميث وخبر
 يقول الله أنا ثالث
 الشريكين مالم يمنح أحدهما
 صاحبه فإذا خانه خرجت
 من بينهما رواها أبو داود
 والحاكم وصحح اسنادها
(قوله اشارة الى أن تقريره)
 الخ هذه الاشارة لا تؤخذ
 من ذكره بعد الاول وانما
 تؤخذ من الاستدلال
 بالاول بقطع النظر عن
 الثانى تأمل

على هر (قوله هـ) أى الشركة من حيث هي شرح هر (قوله شركة إبدان) جوزها أبوحنيفة
 طلقا ومالك وأحمد مع اتحاد الحرفة ثم على البطان فن انفرادى فهو له وبالشركة كسها بوزع عليهم
 بنسبة أجرة المال بحسب السكب كفى قل على التجر برود هر (قوله كسهما) أى كسوا بهما فهو
 مصرع عن اسم المفعول سم (قوله بينهما) أى سواء شرطا أن عليهما ما يمرض من غرم أم لا وعلى
 هذا فيهما وبين شركة المفاوضة هجوم وخصوص من وجه مجتمعت بها فإذا اشتركا بالبداهة ما ولا علينا
 ما يمرض وتنفرد شركة الإبدان فيها لا يولد ذلك وتنفرد شركة المفاوضة فيها إذا اشتركا بما لها من
 اتقوا في العمل قسم بينهم على عدد الرؤس وإن تفاوتوا فيه قسم بحسب ما كان اختلافه وأوقف الامران
 الصلح ع ش (قوله وشركة مفاوضة) جوزها أبوحنيفة قل (قوله وأماهما) أى من غير عطاء
 أو مع تفاوت شركتهما العنان بالشرط المذكور أيضا أو أمانة خلو فتش للمال والبدن قل على خط
 (قوله وعليهما ما يمرض) خرجت به شركة العنان وقوله ما يمرض أى من غير مال الشركة وقال حل
 أى بما يتعلق بالمال أو بغيره (قوله وشركة وجوه) من الوصاية أى العطفة والصدارة فلا الوجه
 قل (قوله بأن يشتركا الخ) أو أن يتباع وجبه في ذمته ويؤوض بيده لحال والراجح بينهما أو يشتركا
 وجبه لا مال له وغايله مال ليسكون المال من هذا والعمل من هذا من غير تسليم للمال والراجح بينهما
 والشكل باطل إذ ليس بينهما مال مشترك فكيف من اشتري شيئا فهو له عليه خسره وله ربحه والثالث
 فراض فاسد لا يستبداد أى استقلال المالك باليد شرح هر وصل إذا فهمت ماذا كر عت أن
 الشارح ذكر قسمان أقسام شركة الوجوه وأصل بقسمين (قوله ليسكون بينهما) أى ما يشتركة
 يشتركة كل واحد له ولصاحبه بغير توكيل حل أى بمن في ذمته مثلا أو مال أو كفاه يصح عبارة
 قل على خط قوله لما أى أن يتفقوا على أن ما يشتركة أحدهما لغيره يكون لها من قصد حاله فقد
 أنهما فهو من شركة العنان ويكون ما يخص الآخر من الخ من ذمته عليه لكن بشرط بيان قدر ما يخص
 كل واحد من الرجع أن لم يقدّر للمالين على ما يأتى ويكون قد دل كل منهما الآخر (قوله لبيعه) أى
 فإذا جاء كان الفاضل بعد الأثمان للبتاع بها أى للشترى بها بينهما كفى البتاع (قوله من عن الشئ
 ظهر) لظهورها فقول الشارح بكسر العين على الأشهر مع قوله من عن الشئ ظهريه فظن أن هذا
 لا يناسب إلا للفتح كما قاله عميرة ومهر (قوله أومن عنان الدابة) لاستوائهما في التصرف وغيره
 كاستواء طرفي العنان أولئك كل الآخر عما يريد كنعن العنان للدابة وقيل بفتح العين من عنان الدابة
 أى ما ظهر منها لأنها عت بصحتها وشهرتها له صل (قوله وهى الصحيحة) أى بالإجماع
 لسانتهما سائر أنواع الفرر حل (قوله فبالطاة) ومع ذلك أن كان فيهما مال وسلم لأحد الشركتين
 فهو أمانة لأن فاسد كل عقد كسبحه ع ش على هر وإذا حصل مال من اشتراكهما في شركة
 الإبدان وشركة المفاوضة فله يقسم بينهما على أجزء للثل كفى شرح الروض ولا يخفى أن هذا أغنى قوله
 فبالطاة لتصريح بماعل من قوله دون الثلاثة وأما ذكر تحقيقا لمفهوم الصحيحة والتعليل المذكور به
 كما قاله ع ش (قوله في غير مال) أى في الإبدان وبعض أقسام المفاوضة وقوله وليكثر العزوف أى
 في الأقسام الثلاثة وقوله لا يساير شركة المفاوضة أى إذا كان فيها مال أو مطلقا (قوله نعم أن تو بالمفاوضة)
 أى بالفظها ووجد خلط للمالين بشرطه فيصير لفظ المفاوضة كتابة عن شركة العنان أى بشرط
 أن لا يقر لا فيهما وعليهما غرم ما يمرض ولا كانت مفاوضة كما في شرح الروض فلو صدقوا به ولها وعليها

(قوله فيه نظر لأن الخ)

ما قاله عن هر خطأ ونص

عبارة من عنان الدابة

لاستوائهما في التصرف

وغيره كاستواء طرفي

العنان أو تسع كل الآخر

عما يريد كنعن العنان للدابة

أومن عن ظهر لظهورها بالإجماع عليها أومن عنان الدابة أى ما ظهر منها فهو على غير الأخير بكسر
 العين على الأشهر وعليه بفتحها تأمل

وما يكون سبب الشركة كالخسران لم يضر كما قاله ع ش على مو قال حل وفيه أنه ما يضر هذا الاستدراك وكان من حقه أن يذكره عند الكلام على الصيغة لأنه لم يذكره بعض لفظ الفارضة في شركة العنان حتى يستدرك عليه والقسم الثاني من شركة الفارضة ليس من شركة العنان انتهى وفيه شيء لان ظاهر كلام الشارح أنها لا صريحة ولا كتابية في شركة العنان فبين بالاستدراك أنها كتابية فيها قال شيخنا العزيز الأولي أن يقول نعم ان وجدت الشروط في شركة الفارضة صحت الثانية ليست كتابية **(قوله وفيها مال)** أي وجدت فيه الشروط ومفهوم قوله ان نواي أن الحلف بمجرد ما يكتب بذكر النية وإن وجدت بقية الشروط وفيه نظر فإنه مع وجود الشروط لا تعتبر النية اللهم إلا أن يقال ان من جملة ما تشتمل عليه شركة الفارضة أن عليها ما يضر من غرم وهو مفسد قل المراد أنها انما نواي بالفارضة شركة العنان اقتضى حل الغرم المشروط على غرم ينشأ من الشركة دون الصب مثلاً فائدة النية حل الفارضة فيها لوقال تفاوضنا مثلاً على شركة مستجمعة للشروط الصحيحة ع ش **(قوله حصة)** أي يجعل العاقبين اثنين بقرينة التعبير بصيغة التثنية **(قوله وعمل)** أي الاذن فيه كذا وفيه أنه هذا الركن أسقطه في الروضة وتبعه في الروض على ذلك وهو واضح لان العمل لا يوجد الا بعد الاذن فلا يحسن أن يكون ركناً حل وأجاب ع ش بأن العمل الذي يقع بعد العقد هو بإشارة العمل كالبيع والذي اعتبر ركناً هو تصور العمل وقيل المراد الاذن فيه وذكر من العقد على وجه العلم منة ما تعلق به العقد وقال البرماوى عدمه من الاركان غير مناسب لانه يترتب على الشركة لانه جزء من حقيقة تكون الاركان أربعة **(قوله واشترط فيها الخ)** يقال عليه حقيقة الصيغة لفظ بشر بالاذن في التصرف فكيف يقول واشترط فيها لفظ الخ ص ل فيلزم عليه كون الشيء شرطاً في نفسه واتحاد الشرط والشروط وأجيب بأن المعنى كونها لفظاً بشر بالاذن فالشرط هو الكون للذكر **(قوله يشعر بالذن)** فلو وجد مجرد الاذن مع بقية الشروط بدون صيغة الاشتراك ونحوها كفي وهو متجه سم على أي شجاع لكن نقل ع ش عنه التقييد حيث قال يشعر بالذن أي اذا كان هناك لفظ شركة سم **(قوله والمعنى بالذن)** انظر أي نكتة في إعادة التصريح بهذه مع الاستثناء عنها يقول المصنف يشعر بالذن الآن يجب بأن التصريح بما ذكر دفع نوعه لا كناية بالذن أحدهما ولو كان المتصرف كلاً منهما مع أنه غير مراد انتهى ع ش **(قوله)** أو من أحدهما فلا وزن أحدهما تصرف للأذن له في الشكل والأذان في نصه فقط فان شرطاً أن لا يتصرف في نصه لم تصح شرح حر و سل **(قوله فلا يكتب فيه)** أي في اللفظ المشعر بالاذن لاشتركتنا ومقتضاه أنه لا صريح ولا كتابية حل لكن في زى أنه كتابية فاذا نوايه أي بالاشتركتنا الاذن في التصرف صح بمثله شرح حر و سل وهو الذي يقتضيه قوله لا احتيال لان الكناية ما احتمل غير المعنى وبعبارة الشورى فلا يكتب فيه أي في الاذن اشتركنا أي ولم يشوبه الاذن في التصرف وقوله لتصور اللفظ عنه أي عن الاذن **(قوله لا احتيال أن يكون الخ)** لا يقال هذا الاحتياط جار في صيغ العقود من البيع وغيره وقد جعلوها في غير هذا المحل من الصرائح فاذا قال بعتك ذا بكذا فقبل انقصد فيما مع أن قوله بعتك ذا الخ تحتمل للاخبار عن بيع سابق لا تقول الشركة مشتركة شرعاً بين مجرد ثبوت الحق وبين العقد للبعد لذلك فاذا قال اشتركنا ولم يزد احتمل الشركة التي بمعنى ثبوت الحق ولو برب ونحوه فاحتجج فيها الى النية لا نضرانها الى العقد وأيضاً فالبيع ونحوه بشرط للاعتداده به كروض من البندى بل ما كان أوسطاً وموافقة الآخر عليه بالقبول أو الإيجاب فكان ذلك قرينة ظاهرة في إرادة الانشاء فحمل عليه ولا كذلك الشركة على أنه قد يقال وهو الاقرب لجل العملية

موضوعة للإخبار واستعمالها في غيره بحيث تكون حقيقة فيه يتوقف على نقل عن الخبر وقد ثبت
النقل في صيغ العقود فصار الانشاء منها إما عند الإطلاق وإلحيت النقل عن الخبر في اشتراكه في
على أصله اه عش **(قوله أولى من تعبيره بالتصرف)** لان التصرف يشمل غير التجارة من الهبة
وتحوها كالتقراض وأولان التصرف لا يشمل مقابله فالتصرف بالبيع لا يشمل الشراء وعكسه فتأمل
ا ط ف وفي الاستوى ما يفهم منه أن التجارة أعم من التصرف لأنها تشمل التصرف في أموال
التجارة وأعواضها أي أثمانها وأما التصرف فلا يشمل التصرف في الاعراض إلا بالنص عليه سول
وسج **(قوله أهلية توكيل وتوكيل)** أي أن كائناً تصرفاً بديل قوله كان أحدهما هو التصرف الخ
وفيه الأهلية على مجهول لا أن يدعى أن شروط الوكيل والموكل مشهورة **(قوله عن الآخر)** أي وموكله
ولعل الحكمة اقتضت على الأول تلازمهما ا ط ف **(قوله كونه أعم)** أنظار كيف يصح عقد الاعمى
على الصبي وهو المال الخلو وط يجب بأنه عقد توكيل وتوكيله جائز كإيماني وقضية ذلك صحة قراضه
سم على حج عش على مر وأما خلط المال وتسليمه للتركيب فيوكل فيه **(قوله كونه متجلى)**
ولويرافلا تختص الشركة بالنقد المضروب بخلاف القراض فإنه يختص بكائناً مشرح هر **(قوله)**
ولودرام) أي ولو كان النقد دراهم عش **(قوله استمر في البلد)** أي بالالتصريف فيها يظهر أي حيث
كانت بلد التصرف غير بلد العقد بأن نص عليها ولو طاق الإذن أحتمل أن العبرة ببلد العقد لأنها الأصل
عش على هر **(قوله في متقوم)** بكسر الواو أي لأنه اسم فاعل ولا يصح الفتح عنه أن يكون اسم فاعل
لأنه مأخوذ من تاق وهو قاصر واسم المفعول لا يبيئ الأمن متعده اه عش **(قوله غير ما يأتي)** وهو
قوله أو شاعا حل وقال عش أي في قوله أو باع أحدهما بعض عرضه ببعض عرض الآخر الخ **(قوله)**
خلط بضم الخ لوعبر باختلاط لكان أولى قبل وانظر وجهه وفي عش هلا قال اختلط لا يشمل
ما خلطه غيره أو عورج وحيث نخلط الاعمى لا يز يدعى ذلك فالوجه أنه يكتفي اه ويقال إن ما
ذكره للصف لا يتوجه عليه هذا الإبراد لجواز حل خلط على معنى قامه الخلط كما في حموز كم ونحوهما
(قوله بحيث لا يجرأ الخ) أي عند العاقدين وإن تميز عن تغييرهما اختلافاً لبعضهم عش هل هر قال حج
في الأمايب ما حاصله لو كان متميزاً عند العقد وغير متميز بعده فهل ينظر لعدم التمييز في المستقبل
أو لا يصح نظراً لحالة العقد فيه نظر اه ا فقول والأقرب الثاني لجواز أن يتصرف فيه قبل وصوله إلى
الحالة التي لا يتغير فيها في عكسه ويحتمل الصحة أيضاً ويحتمل عدم الصحة اعتباراً بما في نفس الأمر
وهو الأقرب ويكتفي بقصور ما قاله حج بأن يكون بكل من التقدين علامة تميزه عن الآخر لكن
عرض قبل العقد ما يمنع ذلك كطلاء أو عود أو نحوه يمنع من التمييز وقت العقد لكنه يعلم زواله بعده
ومن هذا يعلم بطلان ما جرت به عادة من لا يبريد الاشتراك في زراعة الصبح مثلاً من أن أحدهما يبدو بما
من مال نفسه والآخر يورما هكذا إلى تمام الزراعة لعدم الاختلاط فيختص كل بما يبدوه وعليه أجرة
الأرض فيما يقابلها ويترى في الصحة أن يخلط ما يبريد به ثم يبدو بذلك اه عش على هر فلو جمع
الزرع بعد الحصاد عند الدياسة كاهو الواقع فإنه يقسم ما حصل منه من قح وتبين وغيرهما على حسب
البسر **(قوله لا يثبت معنى الشركة)** تعليل للحجينة أي معناها الشرعي وهو ثبوت الحق في شئ على
جهة الشيوع أو العقد الذي يقتضي الثبوت المذكور والمعنى المذكور لا يثبت في الأداة وجدت الحجة
(قوله فلا يكتفى بالخلط بعد العقد) أي ولا يكتفى بالخلط بعد العقد وان تافى فيه المفهوم وان انتهى شرب ونقل
هذان عن زى وتوقف عش واستقرت الاكتفاً بالبيعة الخاطئة بالقبلي وعلماً بأن العقد انما يبرأ
حالة عدم التمييز وهو كاف اه ا ط ف **(قوله في عدم العقد)** أي إذا نفي التصرف بمراد

بالتجارة أولى من تعبيره
بالتصرف (د) شرط في
العاقدين أهلية توكيل وتوكيل
لان كلاهما وكيل عن
الآخر فان كان أحدهما هو
التصرف اشترط فيه أهلية
التوكيل وفي الآخر أهلية
التوكيل فقط حتى يجرؤ كونه
أعمى كقائه في الطلب (و) في
المعقود عليه كونه متجلى) قد ادأ
غيره ولودرام مفتونة
استمر في البلد رواها فلا
صح في متقوم غير ما يأتي
اذ لا ينطبق فيما ذكر بقول
(خلط) بضم بعض (قبل
عقد بحيث لا يجرؤ) لا يثبت
معنى الشركة فلا يكتفى بالخلط
بعد العقد ولو يجله في عدم
العقد

(قوله بأن يكون بكل من
التقدين الخ) إذا تأملت هذا
التصوير تجد تصويراً
للعكس لما قاله حج تأمل

(مشاعا) ولو مقوما كان

ورثاه أو أشرته أو باع

أحدهما بعض عرضه ببعض

عرض الآخر كصنف نصف

أو ثلثا بثلثين لأن المقصود

بالخلط حاصل بل ذلك لا يبلغ

من الخلط وظاهر أنه لا بد أن

يكون الأذن بعد القبض فيها

اشترى به والتفاضل فيها بعد

(لأنه) للالكين قدرافلا

يشترط أن لا عثور في

تفاوتها إذا رجع والخسر

على قدرهما (ولاعل بنسبة)

أي بقدرها بينهما هو النصف

أم غيره (عند عقد) إذا تمكن

معرفة بعد بمراجعة حساب

أو غيره فلها ما التصرف قبل

العلم لأن الحق لها لا بعدوها

فإن لم يكن معرفتها بعلم

يصح العقد فالشرط العلم

بالنسبة ولو بعد العقد فلو

جهل القدر وعلم النسبة

كان وضع أحدهما دراهم

في كفة ميزان ووضع الآخر

مقابلها مثلها وخطاها محتم

(و) شرط (في العمل مصلحة

بحال) وقد بدلت نظر العرف

(فلا يعنى بجن مثل

(قوله) كأن يكون لكل (الح)

وكان يخلط عشرة بعشرة

آلاف وهو لا يعلم النسبة إلا

أنها تعلم بمراجعة أهل

الحساب تأمل (قوله) وانظره

مع قول الشارع (الح) يمكن

البيع بعمل كإدراك الشارع

على ما إذا كان غير ممكن

معرفة من حيث العقد تأمل

(قوله) ولاخلط لايعني الغميز) وإن عسر فلو كان كل منهما يعرف ماله بعلامة لا يعرفها غيره مما لا يمكن
من الغميز فهل تصح الشركة فنظر الحال الناس أو لا نظر الحال ما أصبح عدم الصحة للتمييز أه زى
وبرماوى (قوله) نكاحا دراهم بدنانير) وأبيض بأحمر من نحو البر لا مكان الغميز وإن عسر شرح
مر (قوله) أو مكسرة بصالح) ومنه اختلاف نوع النقد ولا يضر اختلاف القيمة قد (قوله) أو
مشاعا) أفاد من أن الشارع لا يهدف من عقد الشركة لأجل صحة التصرف لاثبتت الشركة لثبوتها
قبل العقد والمراد بالعقد فيه الأذن في التصرف كأشار إليه الشارع بقوله بعد والظاهر أنه لا بد الخ
وعبرة شرح مر مع المتن وتصح في كل مثل دون التقوم بشرط خلط المالين ثم قال هذا أى
للكور من اشتراط خلطهما أن أخرج ما لى وعقدان ملكا مشتركا بينهما على جهة الشيوع متلبا
كلًا ومتقوما لرب أو شرًا أو غيرهما وأذن كل منهما لا يخفى التجارة فيه أو أذن أحدهما فقط نظير
ما مرحت الشركة لحصول المعنى المقصود بالخلط (قوله) لأن المقصود بالخلط) وهو عدم الغميز حاصل
(قوله) أنه لا بد أن يكون الأذن) أى فى التصرف (قوله) والتفاضل) أى كل منهما يقبض من الآخر
قوله فيأبده وهو قوله أو باع أحدهما بعض عرضه الخ وعبرة اط ف قوله والتفاضل أى بأن
يكون الأذن المذكور بعد التفاضل واحتياج خلط العرضين المذكورين لأن قبض بعض المشاع
يقبض كله (قوله) ولاعلى بنسبة عند عقد) أفادت هذه العبارة أن العلم بالنسبة لا بد منه أمام العقد أو
بعد كونه عليه بقوله فالشرط العلم الخ وأما العلم بقدر مال كل منهما فلا يشترط كأشار إليه بقوله فلو جهلا
القدر الخ (قوله) بمراجعة حساب أو غيره (الح) كمراجعة الوكيل كان يكون لكل من رجلين ألف
وصار كل منهما يصرف من ألفه ويكتب ماصرفه في ورقة ثم خلط ما بقى من الألفين ولم يعرف النسبة بين
المالين فلو لم يعلم أحدهما مثل الآخر لم يكن العلم بالنسبة بسبب مراجعة ماصرفه كل من
ماله ليعلم بذلك أن الباقي من كل المالين مساو لا خزاؤه مثلا أه (قوله) فإن لم يمكن معرفتها (الح)
انظر لو عذرت معرفتها بعد هل يثبت فسادها أو تنفس من حين التعذر أو تستمر صحيحة بظهور الثاني
ووافق عليه شيخنا زى والظاهر مع قول الشارع لم يصح العقد تأمل كاتبة اط ف (قوله) فالشرط
العلم) والمراد بالعلم ما يشمل الظن القوي لأن إخبار الوكيل انما يصدق الظن فلو طرأ ما يقتضى عدم العلم
بعد العقد فالظاهر بطلان الآن لفقد الشرط حل (قوله) فلو جهلا القدر) مفرع على محذوف
تقديره ولا يشترط العلم بالقدر (قوله) كان وضع أحدهما دراهم) إطلاقة الدراهم قد يشمل المقاصص
فبنيته الشركة عليها إذ عرفت الشريكان قيمتها أو وزنها من تعد البلد ووزن الرجب والخسر
على قسمة القيمة فإذا كانت قيمة الجيدة مثلى قيمة المقاصص مثلا وزن الرجب والخسر على الثلث
والثلثين لاعلى عددا المقاصص وعليه يفرق بين ما هنا وعدم صحة فرضه لأن الواجب فيه ردائل
المورى وهو معتذر في المقاصص انتهى اط ف (قوله) في كفة) بكسر الكاف وفتحها مختار
عش على مر وقال البرماوى بتثنية الكاف والفتح أفصح (قوله) مقابلها) أى فى مقابلها
وعبرة مر ووضع الآخر بوزنها أه وقوله ومثلها أى مثل الدراهم (قوله) بحال) أى بأن يبيع
بحال فهو متعلق بمحذوف عش وفي الشورى إن أراد بذلك بيان المصلحة فعبه نظر قصوره وإن
أراد اعتبار ذلك مع المصلحة وإن الباء بمعنى فتيه نظر أيضا لاقضاه أن البيع بذلك أى الحال وقد
البدليس من المصلحة (قوله) وقد بدلت) أى بدلت البيع سم (قوله) فلا يبيع بجن مثل) لا يحسن
ترجمه على حصرة المصلحة فى البيع بحال وبتعد البلد حل وهذا على كون الباقي قوله بحال

لتصور المصلحة وأما على أنها لا يبيعه صفة للمصلحة فيحسن التفرع (قوله) وتمراغب بأريد) بل
لو ظهر في زمن الخيار زمه النسخ حتى إذا لم ينسخ انسخ العقد بنفسه شرح مر والمراد زيادة
لا يباشر بمثلها لا كفلس لأن مثل ذلك لا ينظر إليه في رغبات الناس اه كاتبه ا ط ف (قوله) ولا
يبيع قبل البيع) أي لا يجوز بالعرض ولا بقدر غير البلد أي أن راج كل منهما مر عش وهو
مختلف الصراح بفي شرحه وبغير المراد يكون لشريك لا يبيع بغيره قد ابله أنه لا يبيع بتقد غير
البلد لأن الأثر بروج كصاح به ابن أبي عصرون انتهى بمر وفه ومثله في مم على التبع وعبرة قل
ولا يبيع قبل البيع وأن راج حل وإتماما لمدام القراض البيع به عن القصد من البايين الربح
لأن العمل في الشركة غير مقابل وتم مقابل بعوض وهو الربح فلونتمناه ان تصرف بغير نقد البلد
انصفنا عليه طرق الربح فيخلف (قوله) ولا يباشر به) حيث لم يعطه في السفر ولا اضطر إليه لنحو
خوف ولا كان من أهل النجدة ومجرد الاذن في السفر لا يباشر بركوب البحر بل لا بد من النص عليه
أي أو تقوم عليه قرينة حل وشرح مر ومثل المال المبالغ الاظهار العظيمة حيث خيف من السفر
فيما هو ذلك حيث لم يتعين البحر طريقا بأن لم يجد للبلد المأذون في طريقا غير البحر ويذكر ان
يلحق به ما لو كان للبلد طريق آخر لكن كثر فيه الخوف أو لم يكن لكن غلب سفرهم في البحر اه
عش على مر (قوله) وتمراغب) عبارة شرح مر ولو تمراغب لعدم رضاه بغير يده واقتصر كثير على
دفعه لمن يعمل فيه تمراغباً تماماً باعتبار تفسير البضاع لغة (قوله) ضمن) أي مع صحة البيع في السفر
حل وبعبارة عش على مر وظاهر صحة التصرف وهو ظاهر ان قلنا بصحة توكيل أحد الشريكين
وهو العتد والافلا (قوله) وأباع بشئ من البقية) خرج ببيع ما لو اشترى بألفين فان كان بعين المال
ليصبح أوفى القصة صح ففجع الشراء لا للشركة ويزعمه ابن مناه وحده قل (قوله) أولى من
قوله بلا ضرر) قد يقال ثبوت الزيادة ضرر حل بالمعنى (قوله) إذا التبعة الخ) وقد تعلق التبعة
على ما فيه مصلحة ويمكن حل عبارة الحرر عليه وأن يراد بالضرر ما ينشئ ثبوت النفع فلا تقارن
بين العبارات الثلاث عش (قوله) له بال) أي وقع عش (قوله) ولكل فسخها) فإذا فسختها
أحدهما انزلما رشدي (قوله) وينزلان بما ينزل به الوكيل) وعلى ورث الميت ان كان
رشداً أو ولي المجنون استبقاؤها ولو بلفظ التفرع عند التبعة فيها ولا تضل الولي القصة وإذا أفاق
المعنى عليه خير بين القصة واستبقاها الشركة ولو بلفظ التفرع لانه لا يولي عليه حل (قوله) بما
ينزل به الوكيل) فيه محالة على مجهول لأن ما ينزل به الوكيل غير معلوم الآن بدهي أنه معلوم من
خارج لتقرر أحكام الوكالة (قوله) بما يأتي في الوكالة) كضرب الرق على الوكيل والجر عليه
بسفاهة وفلس وقت فرض صلاة وهو ضيف وحل يعتبر أقل أوقات الفرض وإن كان غير موقوف في
لا يستغرق وقت فرض صلاة وهو ضيف وحل يعتبر أقل أوقات الفرض وإن كان غير موقوف في
الاعمال أو يعتبر موقوف فيه الاعمال فان استغرقه أو رولا فلا فيه نظر مم على حج والا قرب
الاول لأن المقصود مقدار يحمل به الزل من غير تفرقة بين شخص وشخص عش على مر
ومن الاعمال التفرغ المشهور سواء كان في الحرام أو لا قال بسنهم وكلاهما العكس ولو
متديدا وفي التمدد نظرا لتمامه ما قولهم وأفعاله قل على الحلال (قوله) فلا فسح به) للناسب
قوله وينزلان أن يقول فلا ينزل به (قوله) أعيد أدولى) وجه الاول بأن عبارة الاصل تقتضي أنها

بضم أوله وسكون ثانيه أي
بدفعه لمن يعمل فيه تمراغباً
(بلاذن) في الجميع فان
سافر به أو أباعه بلاذن
ضمن أو أباع بشئ من البقية
بلاذن صح في نصيبه فقط
وانفخت الشركة في البيع
وصار شريكا بين المشتري
والشريك وتعبير يبيحه
أولى من قوله بلا ضرر
لاقتضاه جواز البيع بغير
الثلل مع راض بزيادة
ومن قول الحرر بنبطه
لاقتضاه المنع من شراء
ما يتوقع رجوعه إذا التبعة
انما هي تصرف فيها فيه
ربح عاجل له بال (وكسل)
من الشريكين (فسخها)
أي الشركة بشئ ما كوكالة
(وينزلان) عن التصرف
(بما ينزل به الوكيل)
كوت أحدهما وينونه
وأفعاله وغيرها بما يأتي في
الوكالة واستثنى في البحر
اعمال لا يسقط به فرض صلاة
فلا فسح به لانه منسحب قاله
ابن الرفعة وتعبير يبيحه كسر
أعم وأولى

(قوله) استبقاؤها) حيث
انفسخت بالوت فاسمى
الاستبقاها الا أن يراد به
عدم القصة والا فالتفرغ
في هذه الحالة استثناف
لاستبقاها لنفسها وجهه
مر استبقاها كذا الكلام

لا

فالمعنى عليه تأمل (قوله) فان استغرقه أي) فإذا أغنى عليه بمشتمس فلا تنسخ الباقر وبأ وقت
غروب فلا تنسخ الا بغير وهكذا (قوله) من غير تفرقة بين شخص الخ) وأما كان هناك فقه لا اختلاف الا بهات

من قوله وينزلان

بفسخهما وتفسخ يموت

أحدهما ويجزئ بهما

(لا عزل) فلا ينزل (يعزله)

اللاسر) فيصرف في

نصيب العزول فان أراد

الأخر عزله فليزله (والرجع

والخسر بقدر المالين)

باعتبار القيمة لا الاجزاء

(وان تفاوت الشريكان

في العمل أو (شرطا خلافة)

بان شرطا التساوي فيها

مع التفاوت في المال أو

عكسه أو شرطا ما يقدر

العملين عملا بقضية الشركة

(وتنفذ أي الشركة به)

أي بشرط خلافة لخالقة

ذلك موضوعها (فلنكل)

منهما على الآخر جزء عمله

له كافي القراض القاسد

نعم لو تساوى المال والشرطا

الاقل لا كثر عملا يرجع

بأزيدانه عمل متبرعا (ونفذ

التصرف) منهما للاذن

(والشريك كودع) في أنه

أمين

(قوله ويذني أن مثل الاذن

الح) ولواذني أي أتمها اذن

أورضي على أنه يحج مثله

أو يتزوج لم يصدق له

شيخنا قوسبي

(قوله وهي أر بعة) وهل

يرجع من عمله أقل عليه

بالاثنين سور تأمل

٣ (قوله لتبرعه بالزائد)

الذي في نسخ الشرح التي

بأيدينا لأنه عمل متبرعا اه

لا ينزلان إلا بفسخهما وليس كذلك بل ينزلان بموت أحدهما وتوهم أن فسخ أحدهما لا يكفي وجه الإجماع أنهما ينزلان أيضا بغير رجوع وسفه وفس في كل تصرف لا ينفذهما حل (قوله) من قوله وينزلان) لان هذا في مقابلة قول المتن ولكل فسحها وقوله وتفسخ في مقابلة قوله وينزلان في الأول وفي الأول في العموم في الثاني (قوله والخسر) ومنه ما يدفع للرصد والمكاس ومنه ما يسرق المال واحتاج في رد المال على الأقرب لأنه كأنه نشأ عن الشركة فداوى ما يدفع للكاس ويحوى وليس مثل ذلك ما دفع كثيرا من سرقة الدواب المشتركة ثم إن أحد الشريكين يغم على عودهما من مال نفسه فلا يرجع بما غرمه على شريكه لأنه متبرع بما دفعه ولو استأذن القاضي في ذلك لم يجزه الاذن لان أخذ المال على ذلك ظلم والحاكم لا يأمر به ع ش على من الذاب القصد من شركة الدواب غرم ولا هو موافق فيها بخلاف الشركة التي الكلام فيها فيصرف منها ما يحتاج اليه (فروع) وقع السؤال عما يقع كثيرا ان الشخص يموت ويخلف شركة وأولادها يتصرفون بعد الموت في الشركة بالبيع والزرع والحج وغيرها ثم بعد ذلك يطالبون بالانقسام فهل لمن لم يحج ولم يتزوج منهم الرجوع بما يخصه اه ع ش على من تصرف بالزواج ويحوى أولا فيه نظر والجواب عنه أن أصل اذن من يعتد به أن كان بالغ عاقل رشيدا للتصرف فلا رجوع له ويذني أن مثل الاذن بالولد قرب بنية ظاهرة على الرضا بما ذكر فان لم يوجد اذن ولارضا وحصل الاذن من لا يمتد بانه لله الرجوع على المتصرف بما يخصه اه ع ش على من (قوله باعتبار القيمة) وهذا واضح في التتبع دون النقد المضروب للتساوي وزنا وسكة حل وبعبارة زى قوله باعتبار القيمة لا الاجزاء فلو قلنا قديرا بمائة بغير تخمين فهي اثلاث ويقوم غير نقد البلدي (قوله أو شرطا خلافة) فيكون الرجوع والخسران على قدر المالين وان كانت الشركة فاسدة بشرط خلافة (قوله) بان شرطا التساوي فيها) أي الرجع والخسران (قوله أو عكسه) أي شرطا التساوي في المالين مع التفاوت في الرجع والخسران (قوله عملا) على قوله بقدر المالين اه زى (قوله موضوعها) لان موضوعه أن الرجع والخسران بقدر المالين (قوله فلنكل منهما على الآخر جزء عمله) مع كون الرجع والخسر على قدر المالين كما يفهم من سابقه وصرح به من وعبارة حل فلنكل منهما على الآخر أجزء عمله فإذا كان أحدهما ألفان وللآخر ألف وأجزء عمله كل منهما مائة فثلثا عمل الأول في ماله وثلاثة في الثاني وعمل الثاني بالعكس فالأول عليه ثلث المائة وله على الأول ثلثاها فيقع التقاض بثلثها ويرجع على الأول بثلثها حل وزى وقد يتقاضان ان استويا في المال والعمل كافي شرح الابهة (قوله أجزء عمله) ظاهرة وان لم يحصل الرجوع وتقدم عن م م على حج ما يصح به بخلافه ما سألني له في الاشتراك مالك الارض والبئر وآلة الحرف الخ من أنه لا يرجع الا اذا حصل شيء ويمكن الفرق بينهما بان المتأجر عليه ما العمل وقد وجد فاستحق الاجرة مطلقا والزرع المعامل عليه جعل له من جز شركة فلا يستحق الاجرة الا اذا ظهر منه شيء فان لم يظهر منه شيء كأن كان العمل لم يوجد ع ش على من (قوله كافي القراض القاسد) قضية التشبيه أنه اذا علم بالفساد وأنه لأجزء أنه لا شيء له وهذا ضعيف والمتعمد استحقاق الاجرة أي هنا وفي القراض القاسد وان علم بالفساد زى (قوله) نعم لو تساوى المال) كأن كان مائة لكل خسون وقوله بشرط الاقل أي الجزء الاقل من الرجع كان شرطا في هذا المثال الرجع متافقة لاسد هائلت ولللاسر ثلثان وشرط الثلث الذي عمله أكثر من صاحبه فلما كانت أجزء عمله أكثر مما كانت أجزء الآخر أربعة فلا يرجع الا على بجزء عمله الزائد وهي أربعة اذا كان عمله قدر عمل الآخر مرتين (قوله لتبرعه بالزائد) ٣ وبعبارة حل لم يرجع بالزائد

أي باجرة العمل الزائد وكذا الواجب من أحدهما باصل التصرف لا يرجع نصف أجرة عمله لأنه عمل تبرعا ولا ينبغي أن هذا يخالف قوله فكل منهما على الآخر أجرة عمله الآن يقال لما عمل أحد الشريكين وعمل الآخر لم يقع عمله تبرعا بخلاف ما إذا عمل مع عدم عمل الآخر فليحذر (قوله) فيصدق بينه في الدار ولو لم يرجع إلى شريكه فيبرأ من جهته ولم يكن له رجوع بحسبه لأن الإيجار دافعة فلا تصاح أن تكون مثبتة حل وبعبارة عرض فيصدق بينه أي سواء كانت الشركة جمعية أو فائدة وحاصلة أرباحا عرف دون عموم أو أرباحا بلا بؤ بسبب خفي كسرة صدق بينه وإن عرف هو وعمومه ولم يهتم صدق بلايين سم (قوله وحلف) يضم الماء وتشدب الدام لكسورة مبنى للجھول وفتحها جمع فتح اللام مخففة مبنى للفاعل والشرار أي يأتي بأى لأنه يجرهم حذف الفاعل وأوابه إلا أن يقال أنه حل معنى لاجل اعراب (قوله) لشريكه (قوله) لشريكه ولو راجعا وقوله أو لشريكه ولو غائرا قال (قوله) أو لشريكه نعم لو اشترى شيئا فظهر عليه وأردد حسمه لم يقبل قوله على البائع أنه اشتراه للشركة لأن الظاهر أنه اشتراه لنفسه فليس له تفريق الصفقة عليه وظاهر هذا تعدد الصفقة لو صدق ورجع بأما قيل في البعض ووكيل في البعض الآخر فكانا بمنزلة عقدين بن حجر سم (قوله) وعلما باليه أي يقول ذى اليد أو علما باليد كلاهما يضافا يقال إذا ادعى أن ما يده للشركة لم يعمل باليد (قوله) الثانية بنفسها) وما قوله أو أن ما يده إلى أو لشريكه وكذلك الأولى فيباقيان ومن ثم وجد في بعض النسخ بنفسهما (فرع) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثير ما في مصر من ضمان دواب البين كالجاموس والبقر ما حكمه وما يجب فيه على الآخذ والمأخوذه والجواب عنه أن الظاهر أن يقال فيه أن البين مقبوض بالشراء القائم وذات البين مقبوض ضمني ولولاها بالاجرة القائمة وأن ما يده نفسه الآخذ لصاحب الدابة من الدراهم والعلف ومقابلة البين والاتفاق بالهبة في مقابلة الوصول إلى البين فاللين مضمون على الآخذ بمثل الهبة ولولاها ما تأن كثر الأعيان المتأجرة فان تلفت هي أو ولها بلا تقصير لم يضمن أو به ضمن عرض على هر وسئل ابن أبي شريف عن الدابة إذا كانت مشتركة بين اثنين وهي تحت يد أحدهما وتلفت بموت أو مسرة أو يد عادية أو بغرط هل يكون ضمانا لشريكه أو يده بدأمانة فأجاب بما عساه إذا تلفت الدابة تحت يد أحد الشريكين فان كانت تحت يد واحد من شريكه في الاستعمال فهي مضمونة ضمان العوارى وإن كان استعمالها بغير إذن من شريكه فهي مضمونة ضمان الغصب وكذلك إذا كانت تحت يد بغير إذن من شريكه ولم يستعملها وإن كانت تحت يد الشريك ذاته من غير إذن في الاستعمال ولم يستعملها فهي أمانة جوا فلا يضمن إن لم يقصر ولو كانت تحت يده وقال له اعلفها في نظير ركوبها فهي اجارة فائدة فلا ضمان عليه إذا تلفت بغير تقصير ولو كان بين الشريكين مهادنة واستعمل كل في نوبته فلا ضمان لأن هذه تشبه الاجارة ويغني أن مثل شرط علفها عليه ما جرت به العادة من أن أحد الشريكين إذا دفع الدابة المشتركة لشريكه لتكون تحت يده ولم يتعرض للعلف لا نباتا ولا نابتا فإذا تلفت تحت يده من هي عنده بلا تقصير لم يضمن ولا يرجع عليه بما علفه ولو لم ينتفع بالدابة كان مات صغيرة لأنه تبرع بالعلف وإن قال صدقت الرجوع لأنه كان من حقه مراجعة المالك إن يقصر ولا يرجع له المالك وأيضا إذا باع أحد الشريكين نصيبه وسلم لذلك للشركى من غير إذن الشريك صار ضمانين والقرار على من تلفت تحت يده وإن جهل كون النصف الآخر لم يبايعه كما قاله هر والله أعلم

(كتاب الوكالة)

هي اسم مصدر ولكل بالتشديد المصدر التوكيل وذو كوا عاقب الشركة لأن كلا من الشريكين ووكيل عن

فيصدق بينه في الدار إلى شريكه وفي الخسر والتلف وبأنى هنا في دعوى التلف ما يأتي من وسيأتي ثم بيانه وتعميره بما ذكر في عما عبر به (حلف) الشريك فيصدق (في) قوله (لشريكه) في أول الشركة (أو أن ما يدهى لي أو لشريكه) لأنه أعلم بقصده في الأولى وعمل باليد في الثانية بنفسها (لافي) قوله (انقضا وصار ما يدهى لي) مع قول الآخر لا بل هو مشترك فالصدق للشرك لأن الأصل عدم التقصير ذكر انجيل من مز يادى

درس

(كتاب الوكالة)

هو يفتح الواو وكسرهما

(قوله) وحاصلة أي حاصل التلف (قوله) ولم يهتم صدق الخ) فان انهم حلف فان لم يعرف الظاهر ولا عمومهم كلف يتنبه وحلف أي تأملت به تأمل (قوله) رجه الله لأن الأصل عدم القسمة وإنما قبل قوله في الدار مع أن الأصل عدمه لأن من شأن الوكيل قبول قوله كل نوسة عليه ولو ادعى كل منهما أنه ملك هذا الفريق مثلا لتقسموه حلفا أو نكلا جعل مشتركوا أو اقله حالف

مر

الآخر

الأخر (قوله لغة التوفيض) ومنه توكلت على الله (قوله والحفظ) في تفسيرها بالحفظ مسامحة فان الحفظ من فعل الوكيل والوكالة اسم مصدر من التوكيل وهو فعل للموكل لا لهم الآن يقال استعمل الحفظ بمعنى الاحتفاظ أو أن في السلام مضافا تقديره وطلب الحفظ وهو من عطف اللازم على المزمع ع ش قال السي بمعى الوكيل من قولنا حسبنا الله ونعم الوكيل أى القائم بأمورنا التكفل بها الحافظ لها سم (قوله وشرا تفويض الخ) عبارة شرح مر واصطلاحا تفويض الخ ومثله شرح حج قال ع ش على مر أقول قد فرقوا بين الحقيقة الاصطلاحية والشرعية بان مائلى من كلام الشارع فهو حقيقة شرعية وما كان باصطلاح أهل الفن يسمى اصطلاحية أو عرفية فان كان هذا المعنى مأخوذا من استعمال الفقهاء أشكل قول المنهج وشرا وان كان متافى من كلام الشارع أشكل قول الشارع أى مر وحج واصطلاحا ويمكن أن يجاب بمأقاله سم فى حواشى الهجة فى باب الزكاة من أن الفقهاء قد قطعوا الشرعى مجازا على ما وقع فى كلام الفقهاء وان لم يرد بخصوصه عن الشارع اه يعرفه (قوله تفويض الخ) هلا أطلقها على العقد أيضا كاسم فى الأبواب قبله وسيأتى فى أبواب أن خليفه فان الظاهر إطلاقها به شرا اه شوىرى (قوله أمره) أى جنس أمره أى لما يأتى من أنه اذا وكل فى كل أمور لم يصح فاندفع بقايد يقال ان أمره مفرد متضاف فى كل أموره ع ش (قوله فيما يقبل النيابة) فى معنى من النيابة لأمره كما عير بها مر وفيه دور لان النيابة هى الوكالة فندفع فى تعريفها ترأيت مر قال فيما يقبل النيابة أى شرا فلا دور قال ع ش الظاهر ان الدور الذى ان النيابة هى الوكالة وقد أغضت فى تعريف الوكالة وحينئذ فى اندفاعه بقوله شرا فظن لان النيابة شرعى الوكالة فان أجاب بان النيابة شرا أعم من الوكالة فلا دور وكان التعريف غير مانع ثم يمكن أن يجاب بأنه يمكن أن يتصور ما يقبل النيابة شرعا بوجه أنه ما ليس عبادة ونحوها وهذا الوجه لا يتوقف على الوكالة فلا دور اه سم على حج (قوله ليفعل فى حياته) خرج بهذا اتقيد الإيصاء فاما ما يفعله بعد الموت زى وبعبارة التحرر لا ليفعله بعد موته وهى أحسن اذهى صادقة بما اذا لم يقبدا أصلا كان قال وكنتك فى بيع كذا وماذا اتقيد بحال الحياة كوكنتك فى بيع كذا حال حياتى اه اه ع على خط (قوله فابتنوا حكام الخ) أى لان الحكمين كما سياتى وكيلان عنهما على الراجح حل ومقابلتهما كان أى ناظران عن الحكم (قوله والحاجة داعية اليها) يريد القياس فهى ثابتة بالكتاب والاجماع والسنة والقياس يقتضيان أيضا سم ع ش (قوله بل قال القاضى وغيره الخ) فان قلت ظاهرا الانتقال من الجواز أن الجواز ضعيف قلت بمنع لأن تفسيره بالجواز أوليان لما وقع فى كلام الأصحاب فالجواز شامل للباح والمكروه فترقى فى البيان ببيان المراد من الجواز فى كلام الأصحاب بان المراد به الندب اه ع ش وقال بعضهم المراد بالجواز هنا الإباحة بدليل قوله بل قال القاضى الخ (قوله لها) أى الوكالة إيجابا وقبولا وقوله مندوب اليها أى مدعى إليها لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الفيلول دون الإيجاب وقد يكون الإيجاب مندوبا وذلك فى توكيل من لا يضمن الدين فى الأصحية حل وبعبارة شرح مر ولهذا ندب قبولها لانها قيام بمصلحة الغير أما عقدها المتمثل على الإيجاب فلا يندب الآن يقال ما لا يندب الندوب الإبه فهو مندوب وهو ظاهر فلهذا المولى كغرض التصبر بعبارة البراموى قوله انها مندوب اليها غرض القاضى بما ذكره بيان ما لا دلالة الأصحاب من التصبر بالجواز الصادق بالندب وغيره وليس غرضه إبطال ما قبله فيكون المقصود من ذلك بيان أن الأصل فيها الندب وان ذلك كالتعيين لما رويهم التصبر بالجواز من التعميم وبدل عليه قول مر كإن حجر والحاجة ماسة اليها ولهذا ندب قبولها لانها اقيام بمصلحة الغير الخ وبدلها أيضا قول

لغة التفويض والحفظ
وشرا تفويض شخص
أمره إلى آخره فيما يقبل النيابة
ليفعل فى حياته • والأصل
فيما قبل الإجماع قوله تعالى
فابتنوا حكام من أهله الآية
وخبر الصحيحين أنه صلى
الله عليه وسلم بعث السعاة
لأنه لا زكاة والحاجة داعية
اليها فهى جائزة بل قال
القاضى وغيره انها

(قوله بوجه أنه ما ليس
عبادة الخ) فكأنه قال
تفويض فيها ليس عبادة
ولا ما يحقها اه شيخنا

الشارع فهي جائزة بعد قوله والحاجة داعية إليها لان ما كان أصل رصده الحاجة لا يكون الا مطلوبا
وقد تحرم ان كان فيها اعانة على حرام ونكره ان كان فيها اعانة على مكروه ويجب ان توقف عليها دفع
ضرورة الموكل كنوكيل المضطر غيره في شراء طعام يحجز عن شراءه وقد ينصرف في الإجابة أيضا بان يكن
للموكل حاجة في الوكالة وسأله الموكل لا لفرض (قوله مندوب اليها) أي مدعو اليها من الشارع والمراد
مندوب الى قبولها وكذا إيجابها ان كان الموكل قادرا للموكل عاجزا للموكل في طاعة (قوله
موكل ووكيل) لم يقل عاقد لاختلاف الشروط المتبعة في كل من الوكيل والموكل عرش (قوله صحة
مباشرة) الأصح ان المراد صحة مباشرة لطلب الجنس وان تمتعت عليه التصرف بنفسه في بعض
أفراد خبيثه يصح نوكيل شخص في نكاح أخت زوجته وكذا من يختار بيع في نكاح امرأة
ونوكيله في نكاح محرمة (قوله وفيه ان الموكل فيه المقدم عليه وهو يصح أن يبشره بنفسه بأن
يرتجع لغيره وليس المراد أن يرتجع لنفسه فلا حاجة لما ذكره (قوله غالبا) قال سم
لحاجة اليمين قوله وشرط الخ بالنسبة لما استثنى من الطرد لان الشرط لا يلزم من وجوده وجود للشرط
وإذا كان كذلك فلا يصح الاستثناء وانما يصح الاستثناء في كلام من عجز بقوله كل ما جاز للأستاذ أن
يتصرف فيه بنفسه جاز له أن يوكيل فيه غيره الآن يقال كلامه يؤخذ لذكر قوله الاستثناء من الطرد
أي في كلام غيره الذي ليس فيه غالبا هو النشاط التقدم في كلام غيره وهو أي غالبا متعلق بصحة (قوله
من الطرد) الطرد هو اللطوق وهو كل من صحت مباشرته تلك أولوية صح نوكيله والعكس هو
المفهوم وهو كل من لا تصح منه المباشرة لا يصح منه التوكيل (قوله فلا يوكيل في كسر
الباب) وان جاز عن المباشرة رى وحل (قوله قادر) أي لاقت به المباشرة والألف التوكيل
مول (قوله في نكاح) فيه في السفيه فقط لان غير النكاح من بيع وأشراء لا يصح من السفيه
ولأن فيه ماله بخلاف العبد فيصح إذن السيد له في النكاح وفي قوله كذا لان الأغنى قسما فم
لا يوكيل عرش (قوله كالأغني) لم يأت به نكرة كما سبق في قوله كذا لان الأغنى قسما فم
يصح نصرته كن رأى قبل عماء شيأ وقسم لا يصح نصرته فأشار الى تنقيده بالتعريف شورى قال
السبي الأغني عن مالك رشيد الا أن فيه خلافا من جهة الرؤية (قوله يوكيل في تصرف) أي من بيع
أشراء أو غيرها مما يتوقف على الرؤية كإجارة وأخذ شفعة شرح (قوله وكحرم يوكيل حالا
في النكاح) أي في إيجابه ان كان يرتجع موليته وفي قبوله ان كان يرتجع بنفسه وقوله بعد التحلل
أي الثاني وقوله في التوكيل فيه أي إيجابا أو قبولا أيضا كأن يقول المحرم وكذلك تنفذ لان الحلال
الذي يركن سوا قال بعد التحلل أو قال الآن أي في زمن الاحرام وأطلق ذلك لان الموكل الأمل
حلال وهذا التعيم محله اذا كان من يركه المحرم حلال فان وكل محرما أو فلا بد أن يقول له تنفذ
بعد التحلل أو يطلق فان قاله تنفذ حالة الاحرام لم يصح (قوله وكحرم يوكله حالا في التوكيل فيه)
أي الآن أي وقت الاحرام فهذا المحرم لا يصح أن يبشر النكاح ويصح نوكيله فيه وفيه ان هذا معلوم
مما قبله ولن الموكل فيه انما هو التوكيل في النكاح وهذا يصح أن يبشره الآن يقال مراد الشارع
التوكيل منه ليقدر التوكيل في حال الاحرام وهو لا يصح أن يبشره حل (قوله أو موليه) أي أو عنها
يجعل وامانة خلوا ويطلق فالصواب راعى في كل التوكيل في حق موليه وفائدة وكالته عن الولي لوعن
الطفل وأنها عزم انزله بلوغ الطفل رشيد اذا كان وكالته بخلاف ما اذا كان عن الولي
ولو كان وكالته معا فالظاهر أنه ينزل بالنسبة للولي لا بالنسبة للطفل الذي بلغ رشيدا شورى فينفذ

(قوله خبيثه يصح نوكيل

شخص ان كان المراد

بالنكاح في الذكورات

الاجاب فليس بمحتج

لان له المباشرة ايضا في هذه

الصور وان كان المراد به

القبول فلا يصح أن يوكيل

غيره في لان توكيل الغير

فرع عن كونه زوجا وهو

لا يكون زوجا للذكورات

فكان الاولى استثناء هذه

الامور من شرط الوكيل

وبراد بالنكاح القبول

فان القبول يمنع عليه

نفسه ونوكله فيه جائز اه تويني

ويعتدون وصفيه كآب وجد
في التزويج والمال ووصي
وقسم في المال فعلم أنه لا
يصح توكيل صبي ويعتدون
وصفيه عليه وأنه يصح
توكيل الصبي بما يستقبل
به من التصرف وأنه لا
يصح توكيل المرأة في
نكاح ولا المحرم في
غير ما لم يعدم صحة
مباشرة ما له ولو أذنت لوليها
بصفة التوكيل توكيلها
تزوجي صح كافي البيان
عن النص وصوبه في الروضة
ويعبري بمذاكرهم من
قوله توكيل الولي في حق
الطفل (الشرط في التوكيل
صحة مباشرته التصرف)
للاذن فيه (نفسه) والا
فلا يصح توكله لأنه لا يقدر
على التصرف لنفسه فليقره
أولي فلا يصح توكيل صبي
ويعتدون وصفيه عليه ولا
توكيل امرأة في نكاح ولا
محرم ليفقه في إمامه
وخرج بقولي (غالباً) ما
استثنى كالأمة فتوكل

(قوله أي لشموله الخ) الأولى
أي قول لشموله غير الطفل
فإن عبارة الأصل صالحها
قوله الشارع لأن التوكيل
من الولي على كل حال وهو
موكل في حق الولي على كل
حال فلا يفتل العموم
بما تقدم اه تقرير

(قوله ما وكل مسلم الخ) الأولى أن هذه مستثناة من الطرد كإشهاد التعليل

جانب الولي عليه فلا ينعزل ببلوغه رشيداً أو ما إذا أطلق فيصير إن الوكيل فيها وكيل عن الولي كافي
سم على حج فهي كالصورة الأولى وفي زى أنه يكون وكيلاً عن الولي عليه فهي كالثانية الأقرب
مأله سم لأن التصرف مطلوب، منه فيقع التوكيل عن نفسه وإن كانت منفعة عائدة على الولي عليه
لكن مأله زى هو قايص ما في خلق الأجنبي من أن وكيلها لو أطلق فلم ينصف العود له ولا لها وقع لها
لعود المنفعة إليها اه حل دعش (قوله في حق موليه) متعلق بكل منهما حل (قوله كآب وجد)
أي وإن لم يجز من مباشرة ذلك وإن لاقت بهما المباشرة وقوله ووصي وقم أي فبايجز اعنه أو لا يلق
بهما مباشرة بخلاف الأب والجد حل والخالص أن التوكيل من الأب والجد يصح مطلقاً ومن الوصي
والتم أن يجزا أولاً تلق بهما المباشرة ومثلها الوكيل كافي عشي على مر (قوله فعلى) أي من
قوله بشرط في الموكل صحة الخ أي فلم يحل به من كلام الأصل اطف (قوله لا يصح توكيل صبي)
مصدر مضاف لفاعله أي فلا يصح أن يوكل غيره في أن يملك له المباحات عشي (قوله بما يستقبل به
من التصرف) أي كالوصية والصلح عن فصول له ولوعلى أقل من الأدية أو عليه ولوعلى أكثر من
الدية غير ذلك مما تقدم في باب حجر السفه كالطلاق اطف (قوله وأنه لا يصح توكيل المرأة)
مصدر مضاف لفاعله أي لا يوكل المرأة جنياباً في نكاح أي في تزويجها وغيرها زى بخلاف ما لو كانها
التي يوكل عن غيرها في تزويجها فإنه يجوز نقله التولي عن الشافعي شوري (قوله ولا المحرم) بأن
يقول وكنت تقبل في عقد النكاح في حلقه إصراري (قوله ولو أذنت الخ) عبارة شرح مدر ولا توكيل
للا تفرق في النكاح لأنها لا تشره ولا يرد صحة أنها وليها بل يلفظ الوكالة لا تغا، كونه وكالة حقيقة وإنما
موتمنن للآذن اه بحروقه (قوله صح) أي الأذن لا التوكيل فيكون الولي حينئذ ما أذنه
لا كالأول يبنى على هذا أن الوجه لعل له أجرة لا يستحقها ولو صحت الوكالة لاستحقاقها بما أتى (قوله
أعمن قوله الخ) أي لشموله التوكيل عن نفسه عشي (قوله نفسه) قيد التصرف هنا بكونه
لنفسه وألفظ في جانب الموكل فمثل صحة تصرفه فيه بملكه أو ولاية عليه وذلك لأنه لو عجمه حال كان
التي صحة تصرفه فيه لنفسه أو عن غيره بأن يكون وكلاً أو ولياً فيصير الحاصل أنه بشرط فيمن يصح
كونه وكلاً إن يكون مالكا أو وكلاً أو ولياً أو كونه الذي يصح أن يكون وكلاً بشرط أن يكون وكلاً
أولياً لا معنى له عشي (قوله فلا يصح توكيل صبي) مصدر مضاف لفاعله وفي بعض النسخ فلا يصح
توكيل صبي وعليه فالإضافة للفعل شوري (قوله ولا توكيل امرأة) ولو أحتال كالخنيث وكان النكاح
الرصة واختيار الزوجات لمن أسلم شرح مدر وقوله في نكاح أي إيجاباً أو قبولاً وكذا ما بعده (قوله
وخرج بقولي) لعل حكمه الفاعلة بين هذا وبين ما مر حتى آخر قوله وخرج عن غالباً وقال وخرج بالخ
وقد خرج هنا عن غالباً كآثر أن غالباً كرت في المحلين للتبديد والأصل في الإخراج بالقبول أن
يتأخر ما يخرج بهما عن الجري ثم على الأصل ولما لم التقييد بغالباً ضمن قوله السابق هو ونظيره الآتي
أول كان التقيد به كانه مذكور هنا فاسب أن يقول فيه وخرج بقولي الخ لأنه صار الإخراج كانه بعد
ذكر التقييد عشي (قوله ما استثنى الخ) لم يقل هنا كسابقة من العكس مع أن هذه المستثنيات كلها
منه كمال سم وأما الطرد فقال السبكي لا يستثنى منه شيء وقال الأسنوي يستثنى منه ما ووكيل الولي فاسفا
في حق موليه فإن الفاسق يصح أن يتصرف لنفسه ولا يوكل عن غيره في هذه الحالة قال وما يستثنى
من العكس ما ووكيل مسلم كافراً في شراء مسلم أي لأنه يصح شراءه في الجلة كالأو حكمه متفق عليه وتوكل
المحرم في نكاح عماره كتوكيل الأخ في قبول نكاح أخته وتوكيل المورس في قبول نكاح الأمة

في طلاق غيرها والسفيه
والسيد وهو مذكور في
الاحسن فيتوكلان في
قول السكاح بغير إذن
الولي والسيد لاني إجماعه
والحي المأمون فيتوكل
في الأذن في دخول دار
وإصلاح هدية وإن أنصح
مباشرته له بلا إذن وهو
مذكور في الأصل (د) شرط
فيه (تعيينه) فتوكل لاثنتين
وكذا أحد كافي كما لم يصرح
وهذا من زباني ثم لو قل
وكتبتك بيع كذا مثل ذلك
سلم صح بظاهر عليه
العمل (د) شرط (في الموكل)
في أن يملك الموكل حين
التوكيل (فلا يصح)
التوكيل (في بيع ما يملكه
وطلاق من يملكها) لأنه
إذا مباشر ذلك بنفسه
فكتب بغير غيره (لا
تبعاً) من زباني

(قوله) فلو كتبها السيد (الخ)
أي والكلام أنهم لم يكتب
نفسها فإن كتبت فلا مهر
أي لا لها بنية ولو لم يصر
وعليه القديمة أيضاً ولكن
يلزمها الحد لافرارها بالزنا
اه قويني

(قوله) وأما لو أوقفها (الخ)
كان قال كنت أذن لك في
إصلاح نفسها لك هدية ثم
رجعت قبل وصولها لك
وهي لم تهرم رجوعي اه
شيخنا

أطاف وقد يقال عدم صحة توكيل الفاسق لما رُض لآله تأمل (قوله) في طلاق غيرها) وكذا في
طلاقها إن فوضه أي الطلاق إليها كما سيأتي وقد يقال فهو بمنه البهايس توكيلاً به بل عليك كما سيأتي
ومن ثم قال بعضهم وأما طلاقها فإن كان لفظ توكيل بفتح وان كان لفظ نفوض صح كما سيأتي (قوله)
لا في إجماعه) لأنه لا ولاية وليس هو من أهلها اه حل (قوله) والحي المأمون) ولوريقاً بأن لم يعرف
بكتب ولو مرة ولم تهرم فربته على كذبه ومنه في ذلك الفاسق والكافر ويجوز للحي أن يوكل في الأذن
والإصلا إذا عجز أو لم تلق به المباشرة فيكون موكلًا ووكيلًا القائمة على هذه زى وليس في معناها أيضاً
وهي المشهورة بالمرقة انقردها إذا حصل منهم الأذن لم يجز عليهم الكتب لأنهم ليسوا من أهل
الأذن أصلاً بخلاف الحي فإنه أهل في الجلبة ولا ينافي هذا ما تقدم من جعل البهايا كالحي لأن ذلك فيها
لواحتفت به فربته لعلها المولع عليها بخلاف ما هنا عرش (قوله) وإصلاح هدية) فيملكها المهدى إليه
بالقبض ويتصرف فيها بما شاء ولو أمست قالت له أهداني سيدي لك فيجوز له وطؤها مهر ولورجعت
وكذبت نفسها لانتمائها في إبطال حق غيرها فلو كتبها السيد صدق بيمينه ويكون الوطء وشبهة
ولا يجب عليه المهر لأن السيد يدهي زناها ولا مهر لبي ولا ح عليه أيضاً للشبهة يبقى أن لا ح عليها
أيضاً لعمها أن السيد أهداها له وأن الولد لو قلته أنها ملكه بقره، قيمته لتوثره رقة على السيد بجمعه
وأما لو أوقفها السيد على الشبهة فيبقى وجوب المهر عرش على مهر مثل ذلك طلبه لوليه فوجب
الاجابة إيجاباً ولجئ العرس بشرطها زى وكذا في بيع أجنبية وقرقة زكاة كما قلنا من مهر ولا يصح
توكيل حي أو سفيه ليتصرف بعد الكمال وفارق المحرم بوجود الأمانة فيهر يصح توكيل الكافر
تعدى وتوكل ولا يصح من المريد أن يوكل ولو قبل قبل الوقت ولا يصح أن يوكل عن غيره كذلك
ولو أريد التوكيل لم يتعزل كافي قل (قوله) وإن أتت بصحة مباشرته) أي لما ذكر من الأذن في الدخول
وإصلاح الهدية (قوله) تعيينه) قال حجج الأقا يحوم من حجج عني فله كذا أي لأن عامل الجمع هنا
وكيل يجعل محل (قوله) وكل مسلم) الظاهر تناول ما ذكر للسلمين الموجودين والحادئين وأنهم
لا ينفردون إذا عزل الوكيل الله كور لأنهم تبع في صحة الوكالة فقط شورى (قوله) وعليه العمل) أي
عمل القضاء وغيرهم وهو المتمد أي فيكون كل مسلم وكيلاً عنه بخلاف وكتك في هذا وكل أموري
لا يصح والفرق أن الإجماع في الأول في الفاعل وفي الثاني في الموكل فيه وبقدر الأول لا يفتقر في
اثني لأن الفرض الأعظم الاتيان بالأمون فيمكلام المصنف الذي يدل على الصحة في هذا البطلان
في قوله وكل أموري فلا يكون وكيلاً حيث يفتقر غير السلمين حل مع زيادة (قوله) وشرط في الموكل فيه)
قد فسره فيما مر بالتصرف وذكره هنا ثلاث شروط لكن لا يناسب التفسير إلا الثاني وأما الأول والاخير
فلا يناسب إلا أن يقال هو على تقدير مضاف بالنظر إليهما فيقال أن يملكه أي يملك متعلقه أو حله
والأولى أن يراد بملكه جواز التصرف فيه كأنه قال وأن يجوز له التصرف فيه بملك أو ولاية فيشمل الأب
والجد إذا وكل في مال موليها فادفع ما يملك الموكل فهو التصرف وهو بذلك وحاصل الدفع أن المراد
بملكه ذلك التصرف فيه أي جوازها وأما كان أولى ليشمل التوكيل في نحو الاصطيد والاحتطاب لأنه
ليس ماله كله ما هو المعين نفسها وكذا يقال في قول المتن الآتي وأن يكون معلوماً أي متعلقه (قوله)
فلا يصح في بيع ما يملكه) أي ولا في تزويج موليته إذا اقتضت عهدها كما في شرح مهر (قوله)
الاعتيا) حل بشرط مناسبتة لم يوجع كافي الأمثلة أم لا حتى لو وكل في بيع عبده وطلاق من يملكها
صح لا يبعد عدم اشتراط كفاؤه شيئاً وسم شورى ولو قال في كل حق دخل الوجود والحادث

أولى كل حق لم يدخل الحادث لقوة هذا بالإجماع فاختص بالوجود قاله شيخنا **مر** قبل **(قوله)** فصح
 التوكيل أي أنه التصرف في التابع في التوكيل وإن امتنع عليه التصرف في المتبوع بأن تصرف فيه
 للموكل أو غيره له عنه أو نحو ذلك فليحذر شوري **(قوله)** وقاس ذلك أي ما نقل عن الشيخ أبي حامد
 ومحمد المطلب وانظر وجه الاستثناء خصوصاً مع تصحيح المستثنى منه على قوله
 ولا يلحق بالمتأمل كاتبة ١ ط **(قوله)** ونقل ابن الصلاح **(الح)** هو في معنى الاستدراك على قوله
 أن تلك عين التوكيل هذا والتمتع عدم الصحة لانه توكيل ابتداءً في معدوم أي ليس بأبداً موجود
 تصرف في حل **(قوله)** وبوجه **(الح)** فيه نظر لانه يكون تابيلاً وكل فيه وهن ليس تابيلاً وكل
 فيه حل لانه لم يوكّل في بيع الأصل لأن الشرط ملكة التصرف في الموكّل فيه أو تبعته لما ذكر فيه
 كما شرح **مر** **(قوله)** كبيع وهدية وضمان وصيغة وحالة فيقول جعلت موكلتي ضامناً لك كذا
 أو موصياً لك كذا أو أهلكك بمالك على موكلتي من كذا بنظيره عماله على فلان حل وزى **(قوله)**
 وكل **(فسخ)** أي لا بد التأخير بالتوكيل فيه تقصيراً ولو أبدل الشارح لفظ الفسخ بالحل ليشمل الحلاق
 والعقير فكان أولى **(قوله)** وقض وإقباض **(الح)** حاصله أنه يصح التوكيل في العين قبضاً وإقباضاً
 وأما العين فيصح التوكيل فيها قبضاً مضمونة أولاً لا إقباضاً مضمونة أولاً سواء وكل أحد من عماله
 أولاً لأن إقباضاً مضمناً للرسول أن علم أنها ليست ملكاً للرسول والافاضاً من هو المرسل لانه المستدعي
 مع عذر الرسول كما قاله ع ش هنا **(قوله)** على ما جزم به في الأنوار ضعیف ومافاله المتولى هو
 للشئ **(قوله)** لكن إقباضاً أي العين التي يقدر على ردّها بنفسه زى وحل وجبت
 فليحذر ما فاده صحة التوكيل وما فاده فليحذر ذلك وما موقع هذا الخلاف اه شوري قال
 بينهم وقد يقال فائده جواز التسليم من المتبوع والتسليم من القابض والجواز لا ينافي الضمان
 حر **(قوله)** مضمناً أي ما لم فصل بحالها لمالكها شرح **مر** **(قوله)** والقرار على الثاني
 ينبغي أن يقال حيث علم أنها ليست ملكة للموكل والافاضاً على الموكّل لأن بدل الموكّل يد أمّا في الأول
 لا يضمن انتفاع المالك بما في في الضرب ع ش وصورة هذه المسئلة أن يكون له بد عند عمر ودابة
 مضمونة أو مبيعة أو مودعة فيوكّل عمر وشخصاً في إقباضها أو بدلياً هو مالها بغير إذن زيد فان
 القرار على هذا الشخص الموكّل أن علم أنها ليست ملكة عمره والافاضاً على عمره **(قوله)** لا يصح
 التوكيل في إقباضها أي عند القدرة على إقباضها بنفسه شرح **مر** ولو قال وكنتك في المطالبة بكل
 من هو في شمل الموجود فقط دون الحادث بخلاف ما لو قال وكنتك في المطالبة بكل حقوق فانه يشمل
 الموجود والحادث كما تقي به ابن الصلاح زى ويؤخذ من كلامه أن الخلاف انما هو في التوكيل في
 إقباضها وأما لو كان الموكّل في قبضها من تحت يده فلا خلاف فيه قال ١ ط ف ومفهوماً أنه إذا لم يقدر
 على إقباضها بنفسه صحة التوكيل فيه وهو كذلك **(قوله)** إذا لم يس له أي لمن هي تحت يده **(قوله)**
 الجوري قال في الباب بضم أوله وبالرأسة إلى جور بلد اللورد فانس وبالأزى نسبة إلى جوزة قرية
 بلوسل ثم قالو بالضم والفتح والراء نسبة إلى جور قرية بضمها ع ش **(قوله)** وكل أحد أي
 حيث كان رشيده **مر** وقال حل أي أمناً من عماله أي عيال الذي هي تحت يده كأولاده وعماليه
 وهو مضمّن **(قوله)** من دعوى وجواب قال القاضي ولو قال وكنتك لا يكون مخصصاً لا يكون وكلاً
 فسمع الدعوى والبيئة لا أن يقول جعلتك مخصصاً اه حواشي شرح الروض **(قوله)** رضی الخصم
 أم لا فهذا التعمير قد على مذهب أبي حنيفة حيث اشترط رضا الخصم بأبلى ١ ط ف **(قوله)** إذا
 قصد التوكيل بخلاف ما لو لم يقصد به أن قصد نفسه وأطلق فانه يقع للتوكيل وكذلك لو قصد واحداً

فصح التوكيل ببيع مالا
 بملكه تبعاً للمالك كما نقل عن
 الشيخ أبي حامد وبيع عين
 بملكها وأن يشتري له بثمنها
 كذا على الأشهر في المطلب
 وقاس ذلك صحة توكيله
 بطلاق من يملكها تبعاً
 لملكه وحته ونقل ابن الصلاح
 أنه يصح التوكيل ببيع ثمرة
 شجرة قبل أن تهاوي بوجه
 بأنه مالك لأصلها (وأن يقبل
 نيابة فصح) التوكيل (في)
 كل (عقد) كبيع وهدية (و)
 كل (فسخ) كقالة مودعة بعب
 (وقض وإقباض) فدين
 وعابه اقتصر الأصل وأول عين
 مضمونة وغير مضمونة على
 ما جزم به في الأنوار قال لكن
 إقباضها لغير مالها بغير إذنه
 مضمّن والقرار على الثاني
 وقال المتولى وغيره لا يصح
 التوكيل في إقباضها إذ ليس
 له دفعها لغير مالها وقضية
 كلام الجوري أنه يصح أن
 وكل أحد من عماله للعرف
 (وخضومة) من دعوى
 وجواب رضی الخصم أم لا
 (وتلك مباح) كاحياء
 واصطيد لأن ذلك أحد
 أسباب الملك كالشئ أه فملكه
 الموكّل إذا قصد التوكيل له
(قوله) وحيتئذ فليحذر ما فاده
(الح) قد يقال مفاداه عدم
 حرمة التوكيل تأمل

لابينه فلو قصد نفسه والموكل كان مشتركا بينهما وعلم مال يكن باجرة وعين له الموكل أمرا خاصا كأن
قال له احتطب لي هذه الخزمة الحطب مثلا بكذا فإنه يقع لوكيل وإن قصد نفسه فإن لم يعين له أمرا خاصا
كأن قال له احتطب لي خزمة حطب بكذا فاحتطبا وتصدق نفسه وقت لو كان عمل الأجرة باقيا فذمت
فيه احتطب غيرها عشا ط الماراد قدمه الوكيل واستمر قصد فلو أن قصد نفسه بعد قصد
موكله كان له ذلك وبذلك من حيث ذمت عشا على مرق **(قوله)** واستمرا عقوبة وقيل ثبوتها
شورى دور **(قوله)** لآدي بل يشين في قود طرف ودقق أمال التوكيد في إثبات عقوبة لله
تعالى فلا يصح لذاتها على الفرد ما يمكن حج قال سم فثبت على ماني خبرا غديا نيس ال
امر هذا فان اعترفت فخرجها فان قوله فان اعترفت توكل من الامام بان ثبت الرجم وفي استيفائه الا
ان يحاج بان المراد فاذا داس على الاعتراف بناء على أنها كانت اعترفت له **(قوله)** أو لله
اعترافا بطريق معتبر انتهى ومحل عدم صحة التوكيد في إثبات عقوبة لله تعالى يمكن تبعا بأن يقذف
آخو ويطلب بعد القذف فله أن يدركه عن نفسه بان ثبت زناه ولو بالوكلة فاذا ثبت فاقبائه تبع لان
القصد بالذات در حد القذف بخلاف الوكيل في إثبات عقوبة آدي فانه يصح زى حل وصل
(قوله) أئنه بأن يوكل فيها الامام أو السيد شرح مرق **(قوله)** ولو في غيبة الموكل بأن أذن نحو
السلطان صاحب الحق بالاستيفاء فله حيث أن يوكل وهذه الغاية للفرد بالنظر لاستيفاء عقوبة الآدي
لان الخلاف إنما هو فيه وبعبارة شرح مرق وقيل لا يجوز التوكيد في استيفائها أي عقوبة الآدي
الحضرة لموكل لا يحتال عقوبه ورد بان احتاله كاحتال رجوع الشهود اذا ثبت بيعة فليتم الاستيفاء
في غيبتها اتفاقا **(قوله)** على الأصح في الروضة أي فباذا أن يبنى فقط أموالا أو بها بلى فيكون
مقارضا كما أنه لا يكون مقرا جزا ما أن يبنى فقط شيئا وبعبارة قل على الجلال محل الخلاف
ان قال كرهك لتقرعي فلان بألف فان زادعي فهو اقرار قطعا وان قال أقرعي فلان بألف يمكن
اقرارا قطعا وكذلك ان حنف عن وعي لا يكون اقرارا قطعا بأن قال وكنتك لتقرعي فلان بألف بخلاف
حل في عني فقال أنه يكون مقرا لانها أولى من عني والحاصل أنه اذا أن يبنى وعي يكون اقرارا قطعا
وان حنفه لا يكون اقرارا قطعا وان أبا دهمها يكون اقرارا على الأصح كما يوحد من كلام حل
وعلى كلام قل وعش وزى لا يكون مقرا قطعا اذا أن يبنى **(قوله)** والنقاط محل اذا كان
في عام ما اذا كان في خاص كان رأى لفظة فقال لصاحبه هاتني فأخذها فأصبح وبهذا يجمع بين
كلاي الشيخين فكلهما بها محمول على العام كما تقرر وماني لفظة محمول على الخاص زى وعش
(قوله) كما في الاحتنام أي بان وكافي أخطأ يستحقه من الغنمية لانه لا يعرف مقدار ما يخصه منها كما
يعد ذلك من قوله الآتي وأن يكون الموكل فيه معلوما ولو بوجه ط **(قوله)** تطبيقا لثابتة
ان قلت فالفرق بينه وبين التوكيد في تلك المباح قلت الفرق ما أشار اليه الشارح بقوله تطبيقا لثابتة
الحا أي بخلاف تلك المباح فانه لا ولاية فيه شيئا **(قوله)** ولا في عبادة أي سواء توقفت على ثبة
كامل أو لا كالآذان الطغجي وخرج بالعبادة التوكيد في إزالة النجاسة فيصح لانه من باب الذك
ول ريشي أياض الماء على التوضي فانه يصح التوكيد فيه **(قوله)** ابتلاء أي اختبارا من
الله أي المقصود منها امتحان المكلف **(قوله)** ويندرج فيه توابه أي اللقطة والمتأخرة عشا
على مرق **(قوله)** كرهني الطواف هل مثل ركني الطواف الصوم الواجب بدل تحوم القرآن كما
يرشد اليه آياته بالكاف وألا يفرق بان يوجب بطريق المرض مع الجزع من عدم خلاف ركني
الطواف ولعل الفرق هو الابدج شورى **(قوله)** ولا في شهادة الخ فان قلت حلا جعل هذه السود

(واستيفاء عقوبة) لآدي
وعليه اقتصر الاصل أؤنه
كقودود حقتن حوزنا

وشرب ولو في غيبة الموكل
(لا) في (اقرار) أي لا يصح
التوكيد فيه بأن يقول لعبد
وكنتك لتقرعي فلان بكذا
فيقول الوكيل أقررت عنه
بكذا أو جعلته مقرا بكذا
لانه اخبار عن حق فلا يثبت
التوكيد كاشداه لكن

للكل يكون مقرا بالتوكيد
على الأصح في الروضة
لاصهار بثبوت الحق عليه

(د) لاق (النقاط) كما في
الاحتنام تطبيقا لثابتة الولاية
على ثابتة الاكتساب وهذا

من زيادتي (د) لاق (عبادة)
كصلاة وطهارة حدث لان
مباشرة ما مقصود بعبادة ابتلاء

(الآتي نك) من حج أو
عمرة ويندرج فيه توابه
كرهني الطواف وقطعه

(ودفع نحو ركاة) ككفارة
(ودفع نحو أصحية) كخيفة
لما ذكر في أبوابها ونعبر

بالنك أعم من تعبير بالحق
ونحو في الموضعين من زيادتي
(ولا في شهادة)

(قوله) أي بأن وكه في أخذ
(الح) قال شيئا الصواب
الصواب بكونه ما اذا وكه

لقتم له من بلاد الكفار

منه بقوله لا في اقرار ليسكن الذي في الجميع على وثيرة واحدة ويؤخر عن الجميع قوله لا في عبادة ثم
يبتنى منها النسك وما عطف عليه الا ان يحجب بان الشهادة وما عطف عليها لما كانت سالقة بالعبادة
لكنونها في معناها وشأن الملحق تأخير عن الملحق به آخرها عما استثنى من العبادة أو آخرها اطول
السلام عليها لانهم قد يؤخرون ما يطول الكلام عليه بايلي المفيحي **(قوله)** الحاقا بالعبادة
انظر وجه الحاق وبعبارة مخرج من ابتنا على التعبد واليقين الذي لا يمكن النيابة فيه **(قوله)** مع
عدم توقها على قبول خرج النكاح فانه وان اعتبر لفظه لكن اعتبر فيه القبول **(قوله)** باستعلاء أي
طلب الشهادة على شهادته **(قوله)** أو نحوه كما عاهد عندكم كم مثلا كما سيأتي في الشهادة على
الشهادة شوري أي لان المستعري ليس وكلا عن المؤدى عنه بل الحاجة جعلت الشاهد التحمل عنه
بقره لما كم المؤدى عنه عندما كم آخر مر بان حكمكم كم حكمكم على غائب وأنهى حكمكم الى ما كم بله
الغائب وبعبارة في الشهادات فصل تقبل الشهادة على شهادة مقبول في غير عقوبة لله تعالى واحسان
وتحملها بان شريعي أي يطلب منه سبطها ورعاها فيقول أنا شاهد بكذلول أو شاهدك أو شاهدك على شهادتي أو
بان سمعته يشهد عندكم كما ذكر بين سبطها كاشد ان فلان على فلان انفاق صالح **(قوله)** ولا في نحوظهار
الحاصل ان ما كان محرما بحسب الاصل كالظهار لا يصح التوكيل فيه وما كان مباحا ثم عرضه للتحريم
كبح حارلداد والبيع وقت نداء الجمعة وهو مباح فانه يصح شوري وزي **(قوله)** كقتل وقذف
كان يقول كقتل كقتل فلان على فلان انفاق صالح **(قوله)** ولا في نحوظهار
بغلاف ما اذا كان قد بعى فانه يصح التوكيل فيه **(قوله)** ولان الغلب في الظاهر الخ لكن سيأتي في
الظهار ان الغلب في معنى الطلاق والحاصل ان في بعض المسائل غلبوا فيه معنى اليمين وفي بعضها معنى
الطلاق مر شوري **(قوله)** وخصائص كالكمارة **(قوله)** كايلا لانه حلف وهو لا يدخله النيابة
واللعمري بين أو شهادته ولا يدخله النيابة فيما كما مخرج مر صورته أن يقول والله لا أطوك مدة
كذا ونوع فيه اه عبد البر وصورته شيئا من العزيرى أن يقول والله لا أطوك موكل خسة أشهر أو
جئت موكل موليتك فلا يكون الموكل موليا وصورة اللعان ان يقول ان موكل يشهد انه مل الصادقين
فباري به زوجته من الزنا **(قوله)** وتعلق طلاق وعقق ولو بقلعي كطالوع الشمس كافي حل
فدى قال الشوري والتبديهما الغالب فلا مفهوم له فقيرهما كذلك وقوله وفي معناها أي اليمين
البينة أما النذر فظاهر وأما تعليق ماذر فلان الغلب فيه معنى اليمين بل قد يكون عينا اذا تعلق به حث أو
منع أو تحقيق خبر وأما التدبير فالخفي يتعلق ماذر الملحق باليمين كما أفصح عنه في شرح الروض
شوري **(قوله)** الحاقا لليمين شامل للايلاء واللعان وقوله ان كانت بالله خرج بذلك ما اذا كانت
بالا خالبا عن الحلف كان موطنك قبل خسة أشهر فقيدى حرا وفتنة على كذا فاندفع ما يقال ان اليمين
لا تكون الا بالله فكيف يقول ان كانت بالله تأمل **(قوله)** وفي معناها البينة من البينة تعليل الطلاق
والحق فليست باللفظ الذي اقتضى الحاق حل **(قوله)** وأن يكون الموكل فيه هذا من جملة شروط
الوكلاء فهو موقوف على قوله وأن يقبل نيابة ولا يضر الفصل بينهما بذكر الخصم لانه ليس اجنبيا
الحاق **(قوله)** معلوما لا لحال خلاف لا بشرط في الموكل فيه أن يملكه الموكل وقابل النيابة ومعلوما لا
قول لولا ذلك لاحتاج ان يقول وخرج بالتبدي الا ذلك كذا والثاني كذا الخ بخلاف ما سلكه فانه
ذكر في عقب كل شرط ما خرج به وهو أخسر وأوضح عش **(قوله)** في بيع أموال وعقق أرقاني
أهول لا بد أن يكون له أموال الوارثاء والظاهر أن المراد جنس ذلك حل **(قوله)** لا في نحو حل أموري

الحاقا بالعبادة لاعتبار
لفظها مع عدم توقفها على
قبول وهذا غير محتمل الجائر
باستعلاء أو نحوه كما سيأتي
بيانه **(و)** لا في نحوظهار
كقتل وقذف لان حكمها
يخص بمرتكبها ولان
الغلب في الظاهر معنى اليمين
لنقله بألفاظ وخصائص
كالبين وصورته أن يقول
أنت على موكل كظهر أمه
أوجلت موكل مظهرا
مك **(و)** لا في نحو يمين
كايلا ولان ونذر وتبدير
وتعلق طلاق وعقق الحاقا
لليمين بالعبادة لتعلق حكمها
بتعظيم الله تعالى ان كانت
بالغة وفي معناها البينة ونحو
من زبادي **(و)** أن يكون
الموكل فيه معلوما ولو بوجه
كك وكنتك في **(بيع)** أموال
وعقق أرقاني وان لم تكن
أمواله وأرقاه معلومة قلته
الغري فيه **(لا)** في **(نحو)** حل
أموري كحل

(قوله) لا في اقرار

الاقرار للشهادة

(قوله) أو آخرها اطول الخ

فيما ان المثل بل الكلام

عليها ولا نظر لطلول بكلام

الشراح

قليل وكثير أو فوضب اليك كل شيء أو بيع بعض مال لان في ذلك غرر اعطيا لاضرورة الى احتاله بخلاف ما قاله ابري فلا نعلم شي من
 ماله فيصح ويرب عنه أقل شيء
 (٥٤)

أي فلا تصرف هنا مطلقا ولا يقال تصرف بمعوم الاذن كانه يتوهم بالطلان مـ شوري (قوله)
 أو بيع بعض مالى) نعم صحيح أوجب منه ما شئت أو من عبيدي من شئت أو طلق من نسائي من
 شئت لان ما هنا معرفة عامة مخصوصة ولا يهاجم فيها اختلاف البعض لكن لا يأتى بالجميع عملا بقضية
 من وانما يعمل بها طلق من نسائي من شئت لانه استندل بشبهة الى كل منهن وهي متعددة متعارفة
 فكان ذلكها قال أى امرأة شئت فطلقها ثم استندها اليه وهي واحدة فلا يمكن ظاهرة في الاستيعاب
 فعمل بقضية من احتياطا صحيح زى (قوله ويرب عنه أقل شيء) ظاهره ولو غير متوهم حل
 عـ ش أى بشرط أن يكون متمولا (قوله مازدته) أى من قوله الاتباع عـ ش (قوله فباصر) أى
 عقب قول المتن فيالصحح ببيع ما يملكه ولا طلاق من يملكها وقوله بأن التابع ثم معين أى من
 حيث البيع حل أى أو الطلاق كفى توكيله في طلاق من يملكها وقوله بأن التابع ثم معين أى من
 من المبيع والطلق غير معين وبعبارة زى قوله بأن التابع ثم معين أى من حيث الجنس اهـ (قوله)
 لكن الاتفاق الخ) لعدم عدم الصحة ويترك بان الجهل في الموكل فيه أشد منه في الوكيل شوري
 لان الموكل فيه للتصود (قوله وهو الظاهر) المتعمد عدم الصحة في التابع وأما للتبوع فيصح
 حل (قوله ويجب في شراء عبد) ولو ركه في شراء عبد فاشترى أمه أو فرعه معص وعق عليه قال
 حج مالم يكن معينا للموكل رده ولاعتق ومخالفة للقول في هذه مردودة وقرق بينه وبين عامل
 القراض حيث لا يشترى الاصل والافرع بان الفرض هناك الرجم ولا كذلك هنا اهـ سـ ل (قوله)
 بيان نوعه) ويلزمه بيان الجنس فلا يكتفى اشترا عبد كائنا ولا يكتفى زوجتي امرأة فلا بد من
 التعيين بخلاف زوجتي من شئت وطارق ما ذكر في العبد بان الاموال أضيق قل ويجب مع بيان
 النوع ذكر في المذكورة والا نوتة قليلا للفرق ولا يشترط استصاءه واصاف السلم ولا ما يقرب منها اتفاقا
 سـ ل (قوله بيان محله) بفتح الحاء وكسرهما كما يؤخذ من المختار عـ ش على مـ (قوله الرقاق)
 وهو ما تشتمل الحارة عليه وعلى مثله شرح مـ (قوله وفي الصيغة لفظ موكل الخ) يقتضى انه
 لا يكتفى اللفظ من الوكيل فقط وسيأتى في الودعة الا كشاف بلفظ أحدهما وقبول الآخر لانها توكيل
 وتوكل وتبايه برى بان ذلك هنا فاذا قال الوكيل وكنتى في كذا فدفعه له كان كافيا شوري فالشرط أن
 يوجد له لفظ من أحدهما واللفظ من الآخر حل وزى قوله لفظ موكل ليس بقيد (قوله فلا يشترط
 قبوله) وقد يشترط القبول لفظا كذا كان له عين معارضة أو مؤجرة أو موصوفة فهو الآخر وأذن له
 في قبضها فوكل من هي في يده في قبضها له فلا بد من قبوله لفظا لتزول يده عنها كفى شرح مـ وكذا
 يشترط القبول لفظا فيها اذا كانت الوكالة بعمل ان كان الايجاب بصيغة القيد لا الامر وكان عمل الوكيل
 منبوذا لانها لاجارة انتهى سلطان (قوله أو نحوه) كالكتابة وإشارة الاخر سـ ل (قوله ولا
 يشترط في القبول الخ) أى القبول بالرضا والامتنان اذ هو المعتبر فيها باللفظ كما قدمه شوري وقال
 عـ ش أى بمعنى عدم الرد بان يأتى بماوكل فيه أو يقال لا يشترط على القبول بشرط القبول هنا القبول
 أى لم تكن الوكالة بعمل فان كانت كذلك فلا بد من قبوله لفظا وفورا انتهى (قوله العرجب) انظر
 لو كان الوقت مجهولا اهـ حل وبعبارة شرح مـ ويصح توقيت الوكالة توكيها شيئا فاذا مضى

مالي فيصح ويرب عنه أقل شيء
 نحو كل أموري وان كان
 تابعا لمعين وقد يفرق بينه
 وبين مازدته فباصر بان
 التابع ثم معين بخلافه هنا
 لكن الاتفاق بما مر من
 الصحة في قوله وكنتك في
 بيع كذا وكل مثل محله
 ذلك وهو الظاهر (ويجب
 في) توكيله في (شراء عبد
 بيان نوعه) كترك
 وهندى ويسان صفهان
 اختلف النوع اختلاف
 ظاهرا (و) في شراء (دار
 بيان محله) أى الحارة
 (وكذا) بكسر السين أى
 الزرق تحليل للفرود بيان
 البلد يؤخذ من بيان المحله
 (لا) بيان (نعم) في
 الشئتين فلا يجب لان
 غرض الموكل قد يتعاق
 بواحد من ذلك نفيسا كان
 أو خبيسا ثم محل بيان
 ما ذكر اذالم يقصد التجارة
 والا فلا يجب بيان شي من
 ذلك بل يكتفى اشتري هذا ما
 شئت من العروض أو ما
 رأيته معلنة (و) شرط
 (في الصيغة لفظ موكل) ولو
 بانه (يشترى براءة) وفي
 معناها ماس في التصانيف
 (كوكلك) في كذا (أوجب)
 كذا كائن القبول والا لزم

اجباب والثاني قائم مقام الموكل فلا يشترط قوله لفظا ونحوه الحاقا لتوكيل الالباسة أما قوله معنى وهو
 عدم الوكالة فلا بد منه فلوردد قال لا قبل أولافل بطلت ولا يشترط في القبول هنا القبول والالجاب (وصح توقيتا) أى الوكالة بنحو
 وكنتك في كذا الى رجب وهذا من زيادتي

(د) صح (تعلق) تصرف

كذلك وان لم يتصرف به بحسب
لأنه إنما علق التصرف
فليس له بيعه قبل مجيء
(لا) تعلق (ط) نحو إذا
جاء رجب فقد وكلتك في
كذا فلا يصح كإثارة العقود
لكن بنفسه تصرفه بعد
وجود العلق عليه للأذن
فيه (ولا) تعلق (عزل) لفساده
كعتيق الوكالة (ولو قال وكلتك) في كذا
ومضى عزلتك فانت وكيلي
صححت) حالاً لأن الأذن قد
وجد بمنزلة (فان عزله لم
يصروك) لفساد التعلق
(ونفذ تصرفه) لما هم
وهنا من ز يادى
(فصل) فيما يجب على
الوكيل في الوكالة المطلقة
والقيدية بالبيع بأجل
وما يذكر مهمما •
(الوكيل بالبيع مطلقاً)
أي توكيلاً غير مقيد بشئ
(كالشريك) فيما مر (فلا
يبيع ثمن مثل ومن رغب
بأزيد) ولا يبيع نسيئة
ولا بغير نقد بل بالبيع
نعم أن سافر بما وكل في
يبيع إلى بلد بلا إذن
وباعه فيها اعتبر قد بلد
حقه أن يبيع فيها (د) لا
(يشترط فاش) بأن
لا يحتمل غالباً بخلاف
السير وهو ما يحتمل غالباً
فيفتقر

الشهر لا يمنع على الوكيل التصرف (قوله لتصرف) أشار به إلى أن قول المثل لهما معطوف على
منصرف (قوله لكن ينفذ تصرفه) هو كذلك ولكن فائدة البطلان سقوط الجعل المسمى إن كان
ووجوب إثارة المثل قال في المطلب وبجرم الإقدام على الفعل وإن استبعد ابن الصياغ وبحث الأذرى
استثناء الوكالة المطلقة الصادرة من ولي أو وكيل قال فلا يصح اعتبار عموم الأذن فيها اه واعتمد
شيخنا عدم الحرمة في الإقدام على التصرف بالوكالة الفاسدة جائز كإثارة ابن الصلاح إذ ليس من تعاطى
وعبارة شيخه مر والإقدام على التصرف بالوكالة الفاسدة جائز كإثارة ابن الصلاح إذ ليس من تعاطى
العقود الفاسدة لأنه إنما قدم على عقد صحيح بخلافه لا ينفع احتمالاً للإبضاع حل بخلاف إذنها لو أياها
فيه كانا انقضت عدة بنتي فقد وكلتك بنز وبجها فلا ينفذ احتمالاً للإبضاع حل بخلاف إذنها لو أياها
في تزويجها بعد انقضاء عدتها أو بعد طلاقها فانه يصح لأن الأذن أقوى من التوكيل كما في شرح مر
(قوله لفساده) هذا لتعلق الشئ بنفسه لأن معنى قوله ولا لزول أنه لا يصح تعلق العزل ونفي الصحة
هو الفساد الآن يقال المراد بالفساد الانقضاء فكأنه قال لفساده الوكالة (قوله ولو قال وكلتك
لم) أي نفي هذا التركيب عقدا وكالة الأول منجز فيصح والثاني معلق فلا يصح (قوله لما مر)
أي للأذن فيه

٦ درس

(فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة المطلقة) أي وما يتنوع عليه وما يجوز له فعله من حيث الوكالة
المطلقة اه قل (قوله وما يذكر مهمما) أي من قوله ولا يبيع نفسه وموله إلى آخر الفصل (قوله
أي توكيلاً) أشار بذلك إلى أن مطلقاً نعم لمصدر محذوف ويصح أن يكون حالاً من التوكيل
للقوم من الوكيل ويصح أن يكون حالاً من البيع والمراد التنبيه على أن مطلقاً بيان للواقع وليس من
لفظ الموكل ولو تلفظ بها الموكل فالظاهر أن الوكيل التصرف على ما يريد وإن خالف غرض الموكل
فراجعه قل على الجمل من زيادة (قوله غير مقيد بشئ) أي من أجل أو مشتر أو ثمن أو زمان أو مكان
أو غير ذلك كما سيأتي في الفصل الآتي (قوله ومن رغب بأزيد) محله كإثارة الأذرى إذا لم يكن الراغب
مطلقاً ولا ماله ولا كسبه حراماً اه عرش (قوله بأزيد) ولو ما يتباين بمثله اه سم عن شرح
الروض (قوله ولا يبيع نسيئة) وإن كان أكثر من ثمن المثل لكن إذا وكله وقت نهب جاز له البيع
نسيئة إذا حفظه عن النهب وكذا لو قال بعه ببلد كذا وعلم أن أهله لا يشتركون بالنسيئة اه سل
(قوله ولا يبيع نقد بل بالبيع) الآن قصد بالبيع التجارة فانه يجوز قياساً على القراض وهل كذلك
العرض الظاهر نعم اه حل وبجزم هذا مر في شرحه وعبارته وحمل الامتناع على العرض في غير
ما بعد لتجارة والاجاز كالقراض والمراد بنقد البسماء يتعامل به أهلها غالباً بقداً أو عرضاً لإزالة
الفرقة الدورية عليه اه قال عرش عليه قوله نقداً كان أو عرضاً تقدمي نظيره من الشركة عند قول
التاجر أن الأوجه امتناع البيع بالعرض مطلقاً فينظر الفرق بينهما بناء على ما اعتمد وقد يجب عليه
لغاغاب فلما رد بالنقد في باب الشركة ما ذكره هنا وهو ما يوجب التعامل به ولو عرضاً وعليه
فالعرض الذي يمتنع البيع به ثم ما لا يتعامل به أهلها مثلاً إذا كان أهل البلد يتعاملون بالفلوس فسي
تقدم ما يبيع الشريك به بدون نحو القماش اه شيخنا (قوله قد بلد الخ) وذلك بل بالبيع للمعين
وحمل التوكيل بقيد الإطلاق كما يؤخذ من كلامهم شو برى (قوله بخلاف اليسر) أي وإن كان
المالك لا يصح به كما انقضاء الخلاف شو برى (قوله وهو ما يحتمل غالباً فيفتقر) يعني أن المراد
حيث لا رغب تمام القيمة أو لا أكثر والأفلا يصح أخذاً مما سيأتي في النوعين له الثمن أنه لا يجوز له
الانصرار عليه إذا رجع رغباً وقد يفرق سم وقد يتوقف في الفرق بأن الوكيل يجب عليه رعاية

المصلحة وهي متتفة هتاع وجود راعب بكامل القيمة ع ش على م **(قوله ما يداوى عشرة)** أي من الدرهم **(قوله على أحد هذه الأنواع)** متعلق بمحذوف والتقدير بها شتملا على أحد ألعاب وقال البرماوى على معنى مع عبارة لطف أى باع بيعا شتملا على أحد هذه الأنواع لم يصح بيعه ولم يصرح بعدم الصحة لهالة الكلام عليه **(قوله ضمن)** أى الوكيل قيمته أى أقصى قيمة لانه مقبوض ببيع فاسد كبيع مخرج به والقيمة المفروضة للحيولة ويجوز للوكيل التصرف فيها أخذه من الوكيل لانه يملكه كملك القرض وبقى ما لو قبض الوكيل البذل من المشتري بعد التلّف وكان البذل مساويا للقيمة التى غرمها للوكيل للحيولة من كل وجه فهل له أن يأخذ بدلان للقيمة التى غرمها ويجوز له التصرف فيه بترافضها أم لا بغير نظر والقرب الأول ع ش **(قوله فيسترد)** أى الوكيل ولا يزول الضمان بالاسترداد بل ما بالبيع التالى أو استئمان من المالك ع ش **(قوله ان يتي)** أى وسهل رده والاقضية للحيولة س ل **(قوله وله يبيع بالاذن السابق)** بخلاف ما لو رد عليه يبيع أو دفع البيع أى الصحيح المشروط فيه الجار لا يبيعه الا بآذن جديد والفرق أن هناك خرج من ملك الموكل بخلاف هنا اه س ل وفى الخطيب على أى شجاع ولو رد للبيع عليه يبيع فى هذه الصورة عاد الضمان أى نأى اذا باع بالاذن السابق **(قوله ولا يضمن عنه)** أى فى اذا باع بالاذن السابق فهو راجع لهذه الصورة فقط كايغهم من م ر وعبارته وله يبيع حيث بالاذن السابق وقبض الثمن ويده امانة عليه **(قوله وان تصاليع)** مقابل قوله ان يتي **(قوله والقرار عليه)** أى على المشتري والمتعمد أن الوكيل يطالب بالقيمة مطلقا أى سواء كان ناقلا أو تافعا مثليا أو موقفا ولا يفرقه بالحيولة وأما المشتري فيطالب ببذله من مثل أوقية ان كان ناقلا أو عليه قرار الضمان فان كان باقيا رده ان سهل فان عسر طوب بالقيمة ولومثلا للحيولة زى وفى قل على الجلال وما يفرمه الوكيل للحيولة فهو القيمة ولوفى التلى وما يفرمه المشتري للقبضوله وهو البذل الشرعى وكذلك لو لم يتصرف من كل منهما القيمة ولومثلا لاتها للحيولة فيها فاذا رد رجع من غرم منهما القيمة بها والمفرد من جميع ما ذكر قيمته واحدة اما ان الوكيل أو المشتري لاقبضتا منهما كانهما موعلى ما ذكرى يعمل ما تى النهج نم يجوز أن يفرم كل منهما نصف القيمة مثلا فراجبه اه **(قوله ثم على ما فهم)** أى من قوله كالشريك وقوله ولا يفسر نقد البك **(قوله باغليهما)** ولو غيرا نفع ع ش **(قوله بأنعمهما)** هنا ظاهر أن يسر من يشترى بكل منهما فلو لم يجد الامن يشترى بغير الانفع فهل البيع منه أم لا فيه نظر وظاهر كلام الشارح التالى ولوقيل بالأول لم يكن بعيدا لان الانفع حيث قد كالمقدم ع ش على م **(قوله تخير بينهما)** أى بأن يبيع بهذا أو هذا وله البيع بهما أيضا ولو أبطل السلطان نقدا للبذل لم يبيع الوكيل وان كان عينه للموكل ولا يبيع بالمحدث الا بآذن جديد اه قل **(قوله وللذهب الجواز)** وان كان فى عقد واحد شوى ولعل وجه التردد فيها اذا باع بهما مع استوائهما من كل وجه فلقط الغرض بأحدهما فى الجلسة ولومع التساوى **(قوله ولو وكهالج)** مقابل قوله الوكيل بالبيع مطلقا **(قوله بين الناس)** هل المراد بالناس ناس بلد البيع وان تعارف ناس ببلد العاقدين خلاه أو المراد ناس بلد العاقدين أو اذا اختلف يجب التعيين كل محتمل فليحشر شوى **(قوله ويشترى الاشهاد)** أى فى البيع بمؤجل كاهو المفروض والاشهاد شرط للصحة فيها اذا شرط الموكل على الوكيل الاشهاد والتى اعتمده حج وحرف أنه شرط لنفى الضمان للصحة فان سكت للموكل عن الاشهاد أو قال مع واشهد فى صورتين أصبح البيع ولكن على الوكيل الضمان كما قررته شيخنا ح ف ويظهر اشتراط كون المشتري ثقة موسرا كائى س ل ولا يشترط الرهن لانه يؤدى لاستناع البيع لان الغالب

فبيع ما يداوى عشرة بشعة محتمل وبثمانية غير محتمل وقول كالشريك الى آخره أولى مما عير به (فولغا) فباع على أحد هذه الأنواع (وسلم) البيع (ضمن) قيمته يوم التسليم ولومثاليا لتعديه بنسائه ببيع فاسد فيسترد ان يتي وله يبيع بالاذن السابق ولا يضمن نفسه وان تصاليع غرم الموكل ببذله من شاء من الوكيل والمشتري والقرار عليه ثم على ما فهم من أنه يلزمه البيع بقدر البذل لو كان باعها فان استوى فى المعاملة باع بأقبحهما للوكيل فان استوى باع بغير بينهما فان باع بهما قال الامام فيه تردد للاصحاب والمذهب الجواز (ولو وكه لبيع مؤجل صحيح) وان أطلق الاجل (وحل مطلق أجل على عرف) فى المبيع بين الناس فان لم يكن عرف رأى الوكيل الانفع للوكيل ويشترط الاشهاد وحيث قدر الاجل اتبع الوكيل ما قدره الموكل

فان باع بحال أو نقص عن
الاجل كأن باع على شهر
ما قبل الموكل به على شهرين
صح البيع ان لم ينه الموكل
ولم يكن فيه ضرر عليه
كنقص عن أو خوف أو
مؤنة حفظ ويبنى كإقال
الاسنوى حله على ما إذا لم
يعين المشتري والافلا يصح
اظهار قصد الحماية كما
يؤخذ مما يأتي في تقدير
التمن (فرع) لو قال
لو كيله مع هذا بكم شئت
فله بيعه بغير فاش
لا يفيته ولا يغير تعدا البلد
أو بما شئت أو بما شاء فله
بيعه بغير تعدا البلد لا يفيته
ولا يفيته أو وكيف شئت
فله بيعه بغير فاش لا يفيته
فاحش ولا يغير تعدا البلد أو
بما عجزه وان فله بيعه بغير
وغيب لا يفيته (ولا يبيع)
الوكيل بالبيع (نفسه)
وموئيه) وان أذن له في
ذلك لانه منهم في ذلك
بخلاف غيرهما كايه

(قوله وعبارتهم الخ) هي
التي تحررت بدرس شيخنا
رضي الله عنه

عدم رضا المشتري به كاف عى على م (قوله فان باع بحال) مفرع على قوله ولو كانه لبيع
مؤجلا وقوله وأقص الخ مفرع على قوله وحيث قدر الاجل أتبع الخ (قوله ما قال الموكل) منقول
باع (قوله صح البيع) ولا يفيض الثمن في هذه الحالة لما سيأتي أنه لو أجل لا يفيض الثمن
الأجلان جديد وتزد فيه شيئا أه حل (قوله أو مؤنة حفظ) أى للتمن (قوله ولو يبنى كما
قال الاسنوى الخ) هذا قول المتني معطوف على قوله ان لم ينه الموكل الخ فهو شرط ثالث فمكانه قائم
بين له شتر يا (قوله حله) أى المذكور من الصحة (قوله اظهر قصد الحماية) يؤخذ منه أن
الكلام فيها اذا دلت قرينة على قصد الحماية والاجاز له النقص عن الاجل والزيادة على الثمن المبيع وان
عين المشتري عى (قوله فرع) هو مشتمل على مسائل أربع فمن غير غيره بفروع والغرض
منه تنبيه قول المتني الوكيل بالبيع مطلقا كشرى أى محل كونه كشرى بان لم يأت الموكل بصيغة
من هذه الصيغة المذكورة في الفرع (قوله لو قال لو كيله) وان كان كل من الموكل والوكيل غير عال
بالربية حل وبرماوى وفى عى خلافه ومثله الشورى وم وعبارتهم قال حج و يظهر
أن الكلام يمين يعلم مدلول تلك اللفاظ كما ذكره والا فان عرف وفيها عرف مطرد حلت عليه وان لم
يعلم ذلك لم يصح التوكيل للجهل بمراده منها وظاهر كلامهم أنه لا فرق في هذه الاحكام بين النحوى
وغيره وهو محتمل لان المدلول لا عرف فيا يفهم لفظه عليه وان جهله وليس كما يأتى في الطلاق فان
دخلت الفتح أى فتح الحزمة لان العرف في غير النحوى ثم لا يفرق بين ان المكسورة والمفتوحة
حج ا ط ف (قوله بكم شئت) وحسب ذلك ان كم للاعداد فيمثل القليل والكثير وما للاجناس
وكيف الاحوال فيمثل الحال والمؤجل وسواء كان المادى نحو أو لا خلافا لحج و لجمع بين اللفاظ
الثلاثة بآراء البيع بالامور الثلاثة قل (قوله فله بيعه بغير فاش) ولوم وجود راغب لان كم للعدد
فيمثل القليل والكثير حل وزى وخالف عى م ر وعبارته فله بيعه بغير فاش
ويبنى أن لا يفرط فيه بحيث بعد اضاعة له وأن لا يكون ثم راغب بالزيادة (قوله أو بما شئت)
أو بما يسر ولو قال تصرف فيه نصف الملاك يبنى أن تكون صيغة باطلة حل واستقر عى
الصحة ويعمل هذا اللفظ منه على المحقق وهو البيع لا المحتمل وهو الهبة والقرض وعلى الصحة فيجوز
بيعه بغير تعدا البلد والمعين الناحش والنسيئة المضيعة (قوله فله بيعه بغير تعدا البلد) لان ما لا يحسن
فيمثل المرض والغداى حيث كان يساوى نحن المثل وصرح جمع بجواره بالغير الفاحش حيث شئت
وأعتمد السبكي قال لانه العرف بالم ثم فرقة على خلافه حل (قوله ولا يبيع الوكيل بالبيع
لنفسه) وكذا وكيل الشراء لا يشتري من نفسه وعجوزه قل وكالبيع غيره من كل عقد فيه
إيجاب وقبول لا نحو إبراء فيصح توكيله في إبراء نفسه أو طفله أو عاتقهما ونحو ذلك ولو كان في إبراء
غيرهما وهو منهم لم يدخل الا بالنسب عايه (قوله لانه منهم في ذلك) عبارة م ر لثلا يلزم تولى
الطرفين أه أى لان الاب انما يتولى الطرفين في معاملته لنفسه مع موأيه وهما ليس كذلك لان
المادة للغير ولا يجوز أن يسأل بوكيل وكلا فى أحد الطرفين ويتولى هو الطرف الآخر ولا وكيلين فى
الطرفين أخذنا مما يأتى في النكاح أن من لا يتولى الطرفين ليس له أن يوكيل وكلا فى أحدهما أو وكيلين
فيهما لم وكل وكلا عن طفله وتولى الآخر لم بعد جوارزه اذ قد راعى ونهاه عن الزيادة اذ لانهما ولا
تولى الطرفين لان الوكيل حيثما نائب طفله لا نائبه كصاحب ذلك أيضا فيشتمل سم ويبنى أن مثل
توكيله على طفله مال أطلق فيكون وكلا عن اطفال عى عى م وهذا ينافى ما استقر به عن سم
من أنفق حالة الاطلاق يكون وكلا عن الولي نعم يوافق ما نقله عن زى عند قول المتني فيصح توكيل

وولد له الرشيد فغيري موليه
 أهم من غيره بولد الصبي
 (وله قبض بن) فبذره
 بقول (حان تم يسلم المبيع)
 للمين ان تسلمه لانه من
 مقتنيات البيع (فان
 سلم) البيع (فيه) أي قبل
 قبض الثمن (ضمن) فبسته
 وان كان الثمن أكرمها
 فاذا غرمها قبض الثمن
 فدفعه الى الموكل واسترد
 ما غرمه من الثمن للوجاهة
 فيه تسلم المبيع وليس له
 قبض الثمن اذا حل الا
 بالذن جديد (وليس لو كمل
 بشراء مبيع) انقضاء
 الاطلاق عرفا للبيع (فان
 اشتراه) ثمن في النعمة أو
 بغير مال الموكل فهو أهم
 من قوله فان اشتراه في
 النعمة (جاهلا) ببيع
 (دفع) الشراء (للموكل)
 وان لم يسلم المبيع الثمن
 كالمشتراء بنفسه جاهلا
 ولمحتمه من التدارك بالرد
 بلا ضرر عليه فيه مع أن
 الوكيل لا ينسب الى مخالفة
 لجهله (ولسكن) منها
 والشراء للعب ثمن في
 التمتع (بالبيع) بالموكل
 فسلته الملك والضرر
 لاحق به وأما الوكيل فانه
 لو لم يكن له رد فربما لا يرضى
 به الموكل فيستعذر لادائه
 فوري

ولي اه طب (قوله) وولد له (رشيد) أو السفيه بعد رشده اذا أقام عليه القاضى فابعد المهر عليه فباع له كما
 لو باع الجدي له وولد له الذي لا يورثه له لم ينعاد القابض والمقبض الذي هو المثل على التعليل
 شوري أي لانه يرد على علة الشارح أعني قوله لانه منهم في ذلك ما ذاعينه الثمن وذلك عن نفسه
 أو موليه مع أن البيع لا يصح حيث خلافا للعلي واعتمد زى وسم الصحة وأقره عش لكن عمله
 اذا وكل عن موليه أو أطلق لان الوكيل حيث نائب عن طه لا نائبه فلان طه لا يورث طرفين كما تقدم
 عن عش على حر (قوله) وله قبض بن (أي) وله تسلم المبيع أو لا يصح البيع وان كان ضمن كابدل
 عليه قوله فان سرقه ضمن (قوله) تم يسلم) منصوب بأن مضرة على حدة • وليس عبادة وتقر عني •
 والمراد أنه يسلمه مالم ينه الموكل عن التسليم كما قاله حر (قوله) فان سلم المبيع ضمن) هذا اذا سلمه
 مختارا فلو أزمه الحاكم بفسلم المبيع قبل قبض الثمن وكان الحاكم يرى ذلك منه باهليل أو نقلا فلا
 ضمان وان أزمه جهلا أو وعدا أو أكرهه المشتري أو غيره فيظهر أنه كسليم الوديعة كراهي ضمن على
 الاصح اطاف وحل ومضى حجب على عدم الضمان فهاذا أكرهه عالم على التسليم (قوله) واسترد
 ما غرمه فلوثف الثمن في يده ينيق أن يرجع بما غرمه فلو أن الحيلة التي الغرم لاجلها ووافق عليه
 شيخنا زى اه شوري (قوله) الا بذن جديد) وقامت قرينة على ذلك حل (قوله) وليس لو كمل
 أي لا ينيق لذلك وانما جاز شراء ذلك لعامل القراض لان القصد منه الرجوع ومن لم لو كان قصدنا
 الرجوع جاز له شراء ذلك حل وقوله أي لا ينيق أي لا حصة عليه الا أن علم العيب واشترى بالعين لفساد
 العقد حيث قل وبشارة شرح حر وليس لو كمل الخ أي لا ينيق له ذلك لما يأتي من الصحة
 للمستزمنة للحل غالبا أو أكثر الاقسام انتهى لانه يأتي أنها اذا اشتراه في الذمة جاهلا ببيع يقيم الشراء
 للموكل واحتج بقوله أو أكثر الاقسام عملا واشترى بالعين وكان عالما بالعيب فانه لا يقع لواحد منهما
 ويحرم لتعاطيه عقدا فاسدا اه زى (قوله) فان اشتراه) أي للعيب ومثله ما لو شرط العيب قبل القبض
 قاله شيخنا وفيه نظر فتأمله قل (قوله في الذمة) أي ذمة الوكيل ولم ينص له على التسليم اه حر
 (قوله) فهو أهم من قوله فان اشتراه الخ) قد يقال مالم يذكره الاصل معلوم معاذ كرهه المطرقي الاولى
 وأيضا قيد به لاجل أن يرب عليه قوله وسكركه ولما عزم المصنف في الاول قبل الثاني حيث قال
 ولسكن والشراء في التسعة (قوله) وقوع الشراء للموكل) سواء سواء أو نواه أو حل لكن في صورة
 الذمة وقوعه لم يرضى لتوقعه على رضاه كما يفيد تعليقه الآتي (قوله) كالواشترى) أي الموكل وقوله مع أن
 الوكيل الخ أي بهذه الثلاث صورة علم الوكيل بالعيب فان هذا التعليل يجري فيها مع عدم وقوع الشراء
 فيها للموكل (قوله) ولسكن) إنما) لكن محل رد الموكل على البائع ان وافق على أن العقدة أي للموكل
 والا فبعد على الوكيل قال شيخنا وليس له الرد على البائع وفيه نظروني شرح شيخنا خلافا فراجعه
 قل (قوله) رده بالعيب) أي على البائع ومحل كون الموكل يرد على البائع ان ساء الوكيل في العقد أو نواه
 وصحة البائع والا فلا رد الا على الوكيل لو وقع الشراء له وله أي الوكيل الدعي البائع حيث ذبح
 الوكيل على الفور ولا تفتقر صراحتة للموكل لانه مستقل حل (قوله) فانه لو لم يكن له رد الخ) أورد
 عليه أنه يستغنى عن لادائه لانه يكون أنبيا فتأخير الرد منه حيث لا أثر له قاله سم على حجب وقيد بجواب
 مجرد كونه أنبيا لا يقتضي عدم النظر اليها وتذيقا لعدم رضا الموكل به بعد الحكم بوقوع العقد
 لفوقه لا بعدة بغير رضاه ولا يقع بذلك للموكل اللهم الا أن يقال المراد بعدم رضاه أن يذكر سببا يقتضي
 عدم وقوع العقد كالتكاذب أو الكفاة بما اشترى به الوكيل أو انكار تسمية الوكيل اياه في العقد أو تنه
 فليتنع عش على حر (قوله) لانه فوري) أي واما ذلك يمكن فورا فلا يستعذر بالردان الوكيل براء

ويشع الشراء فيتضرر به (لان رضى) (موكل واشترى بعين ماله

(٥٩)

فلا يرد وكيل) بخلاف المكس في الاول

وهذا من زيادتي اخرج
بجهله العيب ماله عليه
فان اشتراه بعين مال الموكل
لم يصح الشراء اوفي الغنة
وقوله لا للموكل وان سادى
المبيع الفتن (لو وكيل توكل
بلاذن فيما لا يتأتى منه)
لكونه لا يلبق به او كونه
عاجز عنه عملا بالعرف لان
التفويض لمثل هذا
لا يقصد منه عينه فلا يوكل
العاجز الا في القدر الذي
يجزه عنه ولا يوكل الوكيل فيما
ذكر عن نفسه بل عن موكله
ولو وكه فيما يطيقه فيجز
عنه لمرض او غير ماله يوكل
فيه وقضية التعليل المذكور
لاعتناع التوكيل عند جهول
الموكل بماله وهو كما قال
الاستوى ظاهر اما ما يتأتى
منه فلا يصح التوكيل فيه
الالعياله على ما اقتضاه كلام
الجوزي (واذا وكل باذن
فالثاني وكيل الموكل فلا
يعزله الوكيل) وان فسق
لان للموكل اذن له في
التوكيل لاني العزل سواء
قال وكل عني أم أطلق (فان
قال وكل عنك) ففعل
(٥) الثاني (وكيل الوكيل)
لانه مقتضى الاذن
(دين عزل عزل) من أحد
الثلاثة (وان عزل) بما
ينعزل به الوكيل وسيأتي
بيان في فصل الوكالة جائزة

الموكل في أن يرد على البائع ولومع التراخي (قوله) ويقع الشراء له) أي للوكيل وفيه نظر لانه لا يتقارب
الشراء له حيث أنه ولعل هذا التعليل مبني على أنه يتقلب الشراء لمن حيث أنه حل (قوله) لان رضى
موكل الخ) قد يتراخي عدم صحة هذا الاستثناء بالنظر الصورة الثانية مع قوله ولكل والشراء في الغنة
وموجب بان الاستثناء بالنسبة للصورة الثانية منقطع فتأمل (قوله) فلا يرد (وكيل) بل يرد موكله ما سمي
لوكيل للموكل في العقد أو نواه وصده البائع والأفيدة على الوكيل كما صح في أصل الروضة من أي
ويقع الشراء للموكل كما قررته زى وانظر كيف هذا مع ان الوكيل لا يرد على البائع (قوله) أيضا فلا يرد
(وكيل) انظر وجهه في الثانية ثم رأيت مر عليها بقوله لتضرر اطلاق العقلة بخلاف الشراء في الغنة
(قوله) بخلاف المكس) وهو ما اذا رضى الوكيل فالموكل الرد (قوله) وهذا) أي قوله لان رضى الخ
(قوله) لم يصح الشراء) وحيث يجزم لتعاطيها فقد افساد أي والفرض انه سمي الموكل أو نواه كما تقدم
في حال الجهل بفرق بينه وبين ما تقدم في حال الجهل حيث يقع للموكل اذا ساء أو نواه لانه معذور بجهله
حل (قوله) اوفي الغنة) أي اذمة الوكيل (قوله) وقع له لا للموكل) وان ساء أو نواه وتلغو التسمية والنسبة
(قوله) ما جازعته) المراد بكونه عاجز عنه أنه لا يقوم به الا بكلفة عظيمة اه من حل (قوله) لا يقصد منه
عينه) أي فقط فهذا أن يتصرف لو كانت الشقة أو قدر على التصرف ولو بعد ان توكل فليحذر وكتب
أيضا فلو طرأ أنه القدره يبنى امتناع التوكيل اه حل (قوله) عن نفسه) ولومع موكله حل فان
وكل عن نفسه بطل على الاصح أو أطلق وقع عن موكله شو برى (قوله) بل عن موكله) أي فقط بشرط
علم الموكل بجزء حال التوكيل والا فلا يرد من اذنه وله المباشرة بنفسه مع علمه بجزءه ولو قصر العاجز فيه
المباشرة بالأولى لزال العجز بل ليس له التوكيل حيث أنه قد عرفه قل (قوله) وقضية التعليل الخ) أي
منه ومنه والصورة التي قبل هذا وهي قوله ولو وكه فيما الخ قضيت أيضا وذلك لان التفويض لمثل
هذا الخ يفهم أنه كان متصفا بالعجز عند التوكيل فيخرج ما لو طرأ العجز فكان على الشارع أن يذمه
على ان هذا من مقتضى التعليل أيضا (قوله) الالعياله) الذي يظهر أن المراد بهم أولاده وبما ليك
وزوجاهن حجر وهو متعين يذني أي يلحق بمن ذكر خدمه بآجارة ونحوها ع ش على مر (قوله)
أطلق) وهذا بخلاف ما قال الامام أو القاضي لثابته استنب وأطلق فانه نائب عنه لاعتنا مستنبه
وفرق بأن القاضي نائب في حق غير الموكل والوكيل ناظر في حق الموكل حل (قوله) من أحد الثلاثة)
هو الوكيل والموكل وانما كان للموكل عزل وكيل وكيله لان من ملك عزل الاصل ملك عزل فرعه
بالأولى كما قاله مر (قوله) أم من قوله بعزله) يمكن شمول قوله بعزله الثلاثة المذكورة بأن يكون التقدير
بمزاله عليه فيشمل نفسه (قوله) بعزله) أي الاذن اياه شرح مر (قوله) وحيث جازله التوكيل) أي
عنه أو عن موكله شرح مر (قوله) أمينا) أي وان عم الموكل كقوله وكل من شئت كما يؤخذ من
الاستثناء بعده وكذا لو عين له الفتن والمشتري لان المقصود حفظ مال الموكل وبذلك فارق جواز
الترويج بغير الكف اذا قالته وجني عن شئت وشمل ما ذكر ماله وكل أصله أو فرعه قل وبعبارة
الشورى قوله أمينا وانظر هل يشترط فيه أيضا أن يكون ممن يلبق به ما يوكل فيه أولا ويوكل هو أيضا
من يلبق بذلك الذي يظهر الثاني ووافق عليه شيخنا زى شو برى في من ماضه فليوكل أمينا
فلا يوكل غيره وان عين له الفتن أو المشتري أو قال للموكل من شئت وقال السبكي الاوجه خلافه كما قال
زجج من شئت يجوز ترجيحها من غير الكف وفرق الاذرى بان المقصود هنا حفظ المال وحسن
التصرف فيه وبغير الامين لا يتأتى من ذلك وتم وجود صفة كمال وهي الكفاءة وقد يتساع بتركها الحاجة
فيصير بذلك اهم من قوله بعزله وانعزله (وحيث) جاز (٥) أي لا يوكل (توكل فليوكل) بربو (أمينا) رعاية لمصلحة الموكل (الان

أى غير أمين فيبيع تعيينه
لان الحق له
(فصل) فيما يجب على الوكيل في
الوكالة المفيدة بغير أمين وما
ينبغيه الوكيل (أمره ببيع لعين من
الناس) (أوبه) أى تعيين
من الأموال والتصرح به
من يوافق (أوفيه) أى
في معين من زمان أو مكان
تصويح يزيد بالدينار
الذى يبيده في يوم كذا
في سوق كذا (تعيين) ذلك
وان لم يتعلق به غرض
عملا بالأذن فلا يباع لوكيل
المعين لم يصح كما في الروضة
عن البيان وفي غيره ما عن
الاحكام وقيل عدم
الصحة فيقال قال بيع من
وكيل زيد فباع من زيد
وأما تعيين المكان اذ لم
يقدر الثمن أو نهى عن غيره
والاجاز للبيع به في غيره كما
تفقه في الروضة عن جمع
وأقره

(قوله) ويبنى أن عمله الخ
هل هذا في اللزوم لا امتناع
تأمل وربما نافي هذا
التفصيل قول النارح وان لم
يتعلق به غرض
(قوله) وقد نافية قول
النارح الخ قد يقال
لا منافاة بمحمل كلام
النارح على ما اذا قصد
الشخص لانه يقال سول
كان هناك غرض أهلا
وأهلها فليس مقصوده ذات الشخص بل مقصوده الرجع فلزم تعيين الشخص تأمل
(قوله)

القول آخر غير بل قد يكون غير الكف أصلح (قوله) المالك يخرج من أولى فلا يجوز له تعيين غير الامين
(قوله) فيبيع تعيينه) أى ان علم الموكل بفسقه والامتنع توكيله ولو علم بفسقه فوكده فزاد فسقه امتنع توكيله
أضحا قال بعضهم الا ان كان لو عرض على الموكل لرضيه قول
(فصل) فيما يجب على الوكيل في الوكالة المفيدة بغير أمين (قوله) المفيدة بغير أمين) وأما المفيدة بأجل فقد
تقدمت في قوله ولو توكيله لبيع مؤجلا (قوله) وما يبيعها) أى من مخالفتها اذن فيه ويكون بدو أمارة
وتعلق أحكام المفيدة وكان الاظهر أن يقول وما يبيعه لانه معطوف على ما يجب (قوله) لعين من الناس
الخ ظاهر أنه يمنع البيع لغيره وان رغب بزيادة عن مثل الذى دفعه للمعين لانه لا عبرة بهذه زيادة
لاستناع البيع لها فمعها عى ولومات المعين بطلت الوكالة أو امتنع من الشراء لم يثبت لانه قد رغب كما
قول وقال عرض فلوا امتنع للمعين من الشراء لم يجر بيعه لغيره بل راجع الموكل ويبنى أن عمله لم يملك
على الظن أنه لم يرد بخصوصه بل لسهولة البيع منه بالنسبة لغيره (قوله) (أوبه) أوفيه وفيما بعد ما تعلق
فقد جاز البيع بدليل ائثال وفيه وفيما بعد استعمال لانه ذكر المعين أولا بهى وأعاد الضمان عليه ومان
أخره الضمان راجع للقد يدون قيد (قوله) من زمان) فلو قال بيع أو أعتق أو طلق يوم الجمعة لم يجز فيه
ولا بعده ويخصر يوم الجمعة كما قاله الاستوى في اليوم الذى يليه حتى لا يجوز ذلك في مثله من جهة
أخرى وقال الدارمى أنه في مسألة الطلاق يصح بعده لأقله لان المطلقة فيه مطلقة بعده ورد به غريب
مخالفة للتأثير وأقهر قوله يوم الجمعة أو الابدان يوم الجمعة أو عديد بخلافه فى لا يثبت ببيع الجمعة والعديد الذى
عليه وهو محتمل الا أن يقال الملاحظ فيها واحد وهو صدق المصوص عليه بأجل ما ياتاه فهو محقق
وما بعده مشكوك فيه فتعين الأول هنا أيضا وهذا اذا قال ذلك قبل دخول يوم الجمعة أو العید
ما وقته في يوم الجمعة أو العید فهل يعمل على يقته أو على أول الجمعة أو عديد ببقاء بعد ذلك اليوم فيه نظر
والاقرب الثاني لان عدوله عن اليوم الى يوم الجمعة أو العید قرينة على عدم ارادة بيقته اليوم انتهى ابن
عبدالحق (قوله) في سوق كذا) فلو نقل الموكل فيه الى غيره ضمن الثمن والثمن وان قبضه وعاد به
كشطره من القراض لمخالفة قاله في أصل الروضة بل لو أطلق التوكيل في البيع في بلد فباع فيه غل
ضمن سول (قوله) تعيين) وأما تعيين الشخص اذ لم يمتل قرينة على أن غرضه من تعيين الرج
لكون المعين يرغب في تلك السلعة دون غيره والامتنع وجاز البيع لغيره هر وقد نافية قول
النارح وان لم يتعلق به غرض حل (قوله) وان لم يتعلق به) أى بالمعين مما ذكر (قوله) فلو بلغ
لوكيل المعين) وكذا لبيده لانه قد ينعذر الثابت اذ به لبيده وتعلق العهدة بالبيد وحله كما قال الاذنى
اذا كان المعين يتعاطى مثله بخلاف ما لو كان نحو السلطان ممن لا يتعاطى الشراء بنفسه فانه يصح من
وكيله اعتبارا بالعرف شو برى (قوله) لم يصح) أى ان لم يكن وكيله مثله أو أرفق منه والاجاز عى
على هر (قوله) من وكيل زيد) وكان قصده وقوع البيع لنفس زيد لا لوكيله وبعبارة هر مع من
وكيل زيد أى زيد اه وهو ظاهر حيث كان الوكيل أسهل أو أرفق والا فالأذن في البيع من وكيله
اذن في البيع منه اه سول ولومات زيد بطلت الوكالة كما صرح به الماوردى بخلاف ما لو امتنع من
الشراء اذ يجوز رغبته فيه بعد ذلك اه شرح هر (قوله) (أوتاهم) أى أو قدره ونهاه (قوله) (والا)
بأن قدره الثمن ولم يجر شو برى (قوله) جاز للبيع به في غيره) أى ولو قبض المدة التى بناتى فيها
الوصول الى المكان المأذون فيه لان الزمان إنما اعتبره لكان لتوقفه عليه فاسقط اعتبار التجرع
سقط اعتبار التابع ومنى جاز النقل لغير المكان المأذون فيه لم يضمن الوكيل بالنقل إلى أى الغير عى

(فلو أمره) بالبيع (بماتة)

لم يبيع بأقل منها وان
 قبل (ولا بأزيد) منها
 (انتهاء) عن الزيادة
 للخالف (أو عين
 مشتريا) لانه ربما قصد
 ارفاقه والثانية من زباني
 فان لم يمتد ولم يعين للمشي
 فله البيع بأز بد منه لانه
 حصل غرضه وزاد خيرا
 ولا مانع بل ان كان ثم راغب
 بزيادة لم يجز البيع بدونها
 كما مر فلو جده في زمن
 الخبار لزمه الفسخ فان لم
 يفعل انقضى البيع (أو)
 أمره (بشراء شاة موصوفة)
 بـ (أو) في التوكيل بشراء
 عبيد (بدينار فاشى
 بـ) شاتين بالصفة
 وصارته احداهما (وان لم
 تراه الاخرى (وقع
 للتوكيل) لانه حصل غرضه
 وزاد خيرا فان لم تراه
 واحدة منهما لم يقع له وان
 زادت قيمتها على الدينار
 افوت ما وكل فيه وتعميرى
 بما ذكر اولى عما عبر به
 (ومضى خالفه في بيع ماله)
 كان أمره ببيع عبد فباع
 آخر (أو) في (بشراء بعينه)
 كان أمره بشراء ثوب
 بهذا الدينار فاشترى به
 أو أمره بالشراء في القصة
 فاشترى بالعين (لما أى
 انصرف لان الموكل لم
 يأذن فيه ولانه في الاخرى
 من الثانية قد قصد شراء ما وكل عليه وجهه سلم وان تلف العين (أو) خالف

(قوله فلو أمره) مفرع على قوله أو به لان هذا مأمور من حيث العدد (قوله لم يبيع بأقل منها) أى ولو
 بما يتفانى فيه سواء كانت الماتة قد غرق في المثل أولا علم بذلك قبل ما لا يفرق قاصرا من ان له البيع
 بعين بغير بان ما فيه الخافعة مريجا بخلاف ما عرف وذلك لان الناقص عن الماتة لا يسمى
 ماتة بخلاف الناقص عن عين المثل بما يتفانى فيه فانه يساه عرفا سل (قوله لانه ربما قصد
 ويرفق به وبين وكيل الزوج في الخلع حيث يجوز له الزيادة بأنه غالبا يقع عن شقاق فكان قرينة على
 عدم قصد الماتة اه سل ومثل في زى قال حل فان دلل قرينة على عدم ارفاقه بان كانت الماتة
 اكدر من المثل كان له الزيادة كما في شرح الروض ونقل عن شيخنا انه لا فرق على المتعد والذى في
 الشراح موافقة شرح الروض وأما القول اشتري عبدا فلان بماتة فله النقص (قوله والثانية من زباني)
 وهي قوله أو عين مشتريا كما علم من مراجعة عبارة الامل (قوله فله البيع بأزيد) ولو من غير جنسه لان
 المأمور من تقديرها عرفا امتناع النقص عنها فقط وليس له ابطال صفتها أو جنسها ككسرة بصحاح
 وفقه ذهب شرح مر (قوله لانه حصل غرضه الخ) فيه أن هذا التعليل يأتي في اذاتهاء عن الزيادة
 أو عين المشتري والجواب ما اشار اليه الشراح بقوله ولا مانع أى بخلاف صورة المتن فانها وان وجد فيها
 التعليل المذكور لكن هناك مانع وهو النهي عن الزيادة أو تعيين المشتري شيخنا (قوله فلو جده في
 زمن الخبار) أى وكان الخبار للبايع أو لمطاع كان للمشتري امتنع للزوم من جهة البايع عى
 ولم يدبر الرابع ثم علم به بعد الزوم هل يثبت بطلان البيع أم لا أجاب شيخنا بأنه يثبت البطلان سل
 (قوله وأمره بشراء شاة) ليس من جهة التفرع على ما قبله بل هو معطوف على قوله في أول الفصل
 لأمره ببيع الخ الخ ولوجه مستأنف من غير تنطف كاصنع الاصل لكان أظهر (قوله بما صرف
 التوكيل بشراء عبيد) الذى مر هناك النوع والصف وأما عقده لان التوكيل لا يصح بدون أى بدون
 ما أمره أو ما اعاده من الصفات فلا يتوقف صحة التوكيل عليه لكن ان ذكره الموكل وجب على الوكيل
 رغبته شرح مر بلعى (قوله فاشى) أى صفقة واحدة فقط والوقت المساوية فقط للتوكيل
 فان اشترى واحدة بنصف لم يكن له شراء الاخرى لانه غير ما أذن له في عقد آخر شورى وقول
 (قوله شاتين بالصفة الخ) قال شيخنا ما قيدان للخلاف فصيح جزا في شاة بالصفة تساوى دينار
 ومهما نوب في شاة بالصفة كذلك وأخرى بشراء سواء قديم في العقود ذات الصفة أو غيرها قل على
 الملل (قوله بالصفة) أى كل منها بالصفة أما إذا لم يكن ثابا بالصفة ففيه تفصيل وهو أنه اذا كانت
 احداهما بالصفة وساوته وقع شرائهما للتوكيل أيضا وان لم تكن واحدة منهما بالصفة لم يقع شرائهما
 للتوكيل بل ان كان الشراء بعين ماله بطل وان كان في القصة وقع للتوكيل وتلفو تسمية الموكل فلو قال المتن
 فاشترى شاتين احداهما بالصفة وتساوى لكان أوضح كما قال الشورى وشيخنا ح ف (قوله
 لم يقع) فان اشترى بعين مال الموكل بطل البيع وان اشترى في القصة وقع للتوكيل وتلفو تسمية الموكل
 حل وشرح مر (قوله أو في شراء بعينه) أى بان كان شرائه بالعين مخالفا لما أمره به الموكل
 فيتمثل المورد في سم (قوله فاشترى بأخر) أى وان تغير بين أن يشتري بعينه أو في القصة ثم
 بدله عما فيها كإتيان فاسق في الغرض منه التخيير لانه كور وما هنا الغرض منه بيان الخافعة
 بإقراره هنا اشتراه بدينار آخر من مال الموكل فالغرض مختلف فيه شورى (قوله في القصة) شامل
 لعمدة كل منها شورى (قوله ولانه) أى الموكل وقوله ما وكل فيه أى مبيع ما وكل فيه أى في شرائه وقوله
 بسله أى البيع تفصيل لوجه وقوله وان تلف العين أى هما في القصة يعني قبل القبض يعني ان الشراء اذا

من الثانية قد قصد شراء ما وكل عليه وجهه سلم وان تلف العين (أو) خالف

كان بمن في الدمة ثم عين وتلف قبل أن يقبضه البائع فالبيع لا يفسخ بل بأي الشترى بعده قبله
 البيع بخلاف مال وكان الشراء بمن معين في العقد وتلف قبل قبض البائع له فيفسخ البيع فلا يلزم المبيع
 لشترى بل يرجع لبايعه ويقال مثل هذا التوجيه في قوله ولائ في الثانية أمره **(قوله)** في ذمة
 هذا أولى من تعبيره بالدمة لتخصمه على أن المراد ذمة الوكيل لأنه لو اشترى في ذمة الموكل لم يصح
 العقد اه زى **(قوله)** كأن أمره بشراء ثوب في الدمة بخسة) لو اشترى قوله في الدمة عن قوله بخسة
 كان أوضح إذا المراد أن كلام من الخسة والعشرة في الدمة وأما الثوب المأمور بشرائه فلا فرق بين أن
 يكون معينا أو في الدمة **(قوله)** وإن سمي للوكيل أي وكتبه البائع أو كتبته تصديقه وتكذيبه
 ويختلف على نفي العلم بالوكالة أما أن صدقه فيبطل الشراء كما يعلم من مسألة الجارية الآتية صول وعبارة
 شرح م ر فضته عدم وجوب تسمية الموكل في العقد وهو كذلك نعم فتجب تسميته والافيق
 العقد للوكيل كأن وكله في قبول نحو حبة مما لا عوض فيه **(قوله)** للخالفه في (الأذن) تليل لقوله
 وقم للوكيل لكنه لا يمتنع خصوص وقوعه للوكيل وأما يمتنع ما تضمنه من عدم وقوعه لموكله كما
 لا يخفى وقال بعضهم هو لغة لقوله ولت التسمية للوكيل لا لقوله وقع الشراء للوكيل لأنه لا يمتنع
 وقوله بتلف المعين أي في العقد وتلفه أي للمعين لكن عما في الدمة في الكلام استبعاد
(قوله) ولو قال اشترى بهذا الدينار (الخ) بخلاف ما لو قال اشترى بهذا الدينار فإنه يمتنع الشراء
 بعينه ليق للوكيل فإن لم يشتر بعينه نظر ان اشترى بعين غيره من مال الموكل كان باطلا وان
 اشترى في الدمة وقع للوكيل حل **(قوله)** لم يتعين الشراء بعينه) والفرق بين هذا وبين قوله السابق
 أو أمره بالشراء بعين هذا الدينار فإنه لم يذكر لفظ العين وهي تستعمل في ما قابل الدمة تدعى الشراء
 به ولما عرفت بالإشارة حلت على ذات الدينار وذلك صادق بأن يشترى بالعين أو في الدمة ويصرف في
 الآتية هما عني فيها ع ش فلانما فاة بين المواضع الثلاثة وهي قوله فاشترى بها ثوبا وقوله اشترى بعين
 هذا الدينار فاشترى في الدمة وقع للوكيل وقوله ولو قال اشترى بهذا الدينار فإنه يقع للوكيل مع الشراء في
 الدمة **(قوله)** بل يشترى أي أن استوى في المصلحة والافيق رعاية لا غبط لموكله شورى وعبارة
 ع ش على م ر وقوله بل يشترى الخ وعلى كل يقع الشراء للوكيل فإن تعدد الوكيل دينار للوكيل فظاهر وإن
 تقدم من مال نفسه يرى الموكل من الخن ولا رجوع للوكيل عليه يلزمه رد ما أخذه من الموكل إليه وهنا
 يقع كثيرا أن يدفع شخص لأخر دراهم يشترى بهالة شيئا في دفع من ماله غيرها وهذا ظاهر أن تعديه
 مفارقة المجلس أم لو اشترى في الدمة لموكله ودفع الخن من ماله قبل مفارقة المجلس فهل الحكم كذلك أو
 يقع العقد للوكيل وكأنه سمي مادفعه في العقد لقولم الواقع في المجلس كالواقع في العقد الأقرب الأول
 لصحة العقد بمجرد الصيغة وحصول الملك للوكيل بذلك وقولم الواقع في المجلس كالواقع في العقد الأخير
 مطرد والفرض أن الشراء في الدمة فإن اشترى بعين ماله وقع الشراء له ح ف **(فرع)** لو أرسل
 إلى رجل يأخذ منه ثوبا وما تلف في الطريق ضمنه المرسل لا لرسول لأنه ليس بعاقدا ولا ساهما ويؤخذ
 منه جواب حادثة وقع الزوال عنها وهي أن رجلا أرسل إلى آخر ثوبا ليأخذ به فاعلا فلاها ودفعها
 للرسول ورجع بها فاتكسرت عنه في الطريق وهو أن الفان على المرسل وعمله في المشتكين كاهو
 واضح حيث تلف الثوب والجرة بلا تقصير من الرسول والافق را الفان عليه وينبغي أن يكون المرسل
 طرفا في الضمان ع ش على م ر **(قوله)** وفي الدمة) ويجب بذل الدينار عما في الدمة امتثال الأمر
 الموكل فلا ينافي قوله سابقا كأن أمره بشراء ثوب بهذا الدينار فاشترى بأخر لأنه حادفهم المبدل
 في الخن على كل حال وهناك دفع غيره من مال الموكل **(قوله)** ولا يصح لمحباب (الخ) وثله بمنزله

في (شراء في ذمته) كأن
 أمره بشراء ثوب في الدمة
 بخسة فاشترى بعشرة أو
 أمره بالشراء بعين هذا
 الدينار فاشترى في الدمة
(دفع) الشراء (للكوكيل
 وإن سمي الموكل) قبله أو
 لقطه ولت التسمية
 للخالفه في الأذن ولأنه
 في الثانية أمره بعقد
 يفسخ بتلف المعين فأنى
 يلا يفسخ بتلفه وطالب
 غيره ولو قال اشترى بهذا
 الدينار كذا لم يتعين الشراء
 بعينه بل يشترى بين الشراء
 بعينه وفي الدمة (ولا يصح
 محاب

(قوله) ويجب بذل الدينار
 عما في الدمة) وله أيضا بذله
 من مال نفسه كدفعه وأما
 المشتع منه من مال الموكل
 دينارا فغير ما أمره بالبراء به
 تأمل

فيده بلا تعدد ويصدق فيه
في دعوى التلف والرد على
الموكل لانه ائتمنه بخلاف
دعوى الرد على غير الموكل
كرسوله (فان تعدى) كان
ركب العادة أو ليس التوب
تعديا (ضمن) كسائر
الائتمار (ولا ينزل) بالتعدى
لان الوكالة اذن في التصرف
والأمانة حكم يرتب عليها
ولا يلزم من لرقاعه بطلان
الاذن بخلاف الوديعة لانها
محض ائتمان فان باع وسلم
المبيع زال الضمان عنه ولا
يضمن الثمن ولورد المبيع
بعب عليه عاد الضمان
(وأحكام عقده) أي الوكيل
(كروية) للمبيع (ومفارقة)
مجلس وتقاض فيه تتعلق
(به) لا بالموكل لانه العاقد
حقيقة حتى ان له الفسخ
بالخيار وان أجاز الموكل
(وبالبيع مطالبة) أي الوكيل
كالوكيل (ضمن ان فينه)
من الموكل سواء اشترى
بعبته أم في القيمة (والا)
بأن لم يقضه منه (فلا)
مطالبة (ان كان معينا)
لانه ليس بيده (والا) بأن
كان في القيمة (طالبة) به
(ان لم يعترف بوكالته) بأن
أنكرها أو قال لا أعرفها
(والا) بأن اعترف بها
(طالب كلا) منهما به
(والوكيل كضامن) والموكل

فقال اشترت له والظاهر انه لا يضر بملك الموكل وقيل لو كان كاصرح به هر في شره (قوله)
بعت موكل (وايضا كان ذكره متعينا في التسكاح لان الوكيل فيه سفير محض اذ لا يمكن وقوعه
بغير طرح هر (قوله) بين التباين) أي البائع والمشتري الذي هو الموكل الذي أوقع البائع البيع
له قوله للوكيل بعت موكل فقد استأمله البائع من غير تخاطب جرى بينه وبينه وتقديم البائع ان من
شروط البيعة ان يكون التبول عن صدر منه الخطاب (قوله والوكيل أمين) أي لانه نائب عن
للوكل في اليد والتصرف فكانت يده كيد ولان الوكالة عقد رافق ومعوته والضمان مناف لذلك سم
(قوله) لانه ائتمنه) وأنى البلىنى بقبول قول الوكيل في الرد وان ضمن كالأضمن لشخص مالا على آخر
فوكلى فيه من المضمون عنه فقبضه بيته أو اعترف به موكل أو ادعى رد له وليس هو مستطاع عن نفسه
لبن لما تقرر ان قبض ثابت وبه يرأى أن يكون موكله هو الذي سلطه على ذلك اه هر صول وقوله
وبه أي بثبوت القبض يرأى أي الوكيل الضامن ومن عليه العزم قال شيخنا العزيزي ودخل في
التعليل التعدى اصدقه عليه أي قوله لانه ائتمنه أي ولو تعديا (قوله) فان تعدى الخ) ومن التعدى ان
يبيع المال منه ولا يعرف كيف ضاع أو وضمه بمحل ثم نسيه وهل يضمن بتأخير ما وكل في بيعه وجهان
أوجهما معنهما ان لم يكن ميسر فساده وأخر مع علمه بالخلاف من غير عذر شرح هر (قوله) كان
ركب العادة أو ليس التوب تعديا) ومن ذلك ما يقع كثيرا بمصر نأمن ليس الدلائل الاثمة التي تدفع
لم رد كواب الواب أيضا التي تدفع اليه ليعلمه ما لم يأذن في ذلك المالك أو تعجز به العادة ويعلم الدفاع
بغير ان العادة بذلك فلا يكون تعديا لكن يكون عار به فان تلف بالاستعمال المأذون فيه حقيقة أو
حكا بأن جرت به العادة على ما مر فلا ضمان والا ضمن بقيته وقت التلف ع ش على هر (قوله)
ولا ينزل بالتعدى) ولو كان وكلا من ولى أو وصى أو مال محجور لكن يترع المال منه لعدم
وتصرف فيه وهو عند العدل وفارق عدم صحة توكيله ما سقا ابتداء لانه يقتصر في اليوم قل
(قوله) لانه محض ائتمان) غرضه الرد على التصفيع وبعبارة شرح هر والثاني ينزل كالودع ورد
بان الوديعة محض ائتمان (قوله) فان باع وسلم المبيع) أي الذي تعدى فيه (قوله) ولورد المبيع)
أي الذي تعدى فيه قال للمهد وتقدم انه لو تعدى بغيره بما وكل فيه وباعه فيه ضمن تحته وان سلمه أي
المبيع الذي وكل فيه وعاد من سفره فيكون مستثنى من عدم الضمان شرح هر (قوله) عليه) أي
على الوكيل (قوله) عاد الضمان) استشكل عود الضمان بانه مبنى على أن الفسخ يرفع العقد من أصله
لان جنس والعقد العكس وأوجب بانه وان رقبه من جنس لا من أصله لا يقطع النظر عن أصله بالسكينة
مول ومنه هر وفارق عدم عود الضمان في رد مبيع منسوب باعه الغاصب باذن مالكه بضعف يد
الغاصب اه قل (قوله) وأحكام عقده) أي وحله أيضا كالعتق والطلاق حج ع ش وسول
(قوله) حتى ان له الفسخ بالخيار) أي خيار المجلس أو بالشرط وان أجاز الموكل بخلاف خيار العيب لارد
لوكيل اذ اشترى به الموكل لانه لا يدفع الضرر عن المالك وليس منوطا باسم المتعاقدين بخلاف ما شرح
هر (قوله) كالوكيل) قال في شرح الروض الظاهر ان له ذلك أي مطالبة الموكل وان أمر الوكيل
بالبراءة بين مادفه اليه فانه يأخذ من الوكيل ويسلمه للبائع شوري (قوله) فلا يطالبه) هلاطابه
ليسمى تخليه اذا أنكر وكالته شوري وبعبارة سم في عدم المطالبة نظرت به أنكر وكالته بل
الوجه المطالب يستند (قوله) ان لم يعترف) أي البائع بوكالته (قوله) كضامن) أي باذن دليل قوله

(قوله) ولا يعرف كيف ضاع الخ) لان معرفته كيفية الضائع يدل على اهماله وعدم حفظه فكأنه قال ائتمنه وهو في هذه ضامن
فلان انما لو ادعى التلف صدق لانه هذا كيد باع ما في الحفظ اه شيخنا زيادة

هو ظاهر في القسم الثاني دون الأول ولولا لان الأصل عدم ما يدعي الوكيل لكان أولى وقد يقال هو شامل للأول أيضا لان الأصل عدم ذاته في أصل الوكالة **(قوله في الأولى بفسخها)** أي انكار أصل الوكالة أو فسختها بصورة المستثنى في المستثنى الأولى كما قاله القاري أن شخاضا بعد التصرف لما قبله فتمسك انكار الوكالة عزل فلا فائدة للمخاصمة ونسبت فيها موكلا لا للظن راع الوكيل اه من شرح

مر **(قوله في الثانية)** أي بفسخها فحق اكتفاء بخلاف من الثاني لهالة الأول وقيل اعلم بقيل في الثانية بفسخها للذكرها في المتن صريحا فلا حاجة للتنبية عليه شيخنا **(قوله وعدم التصرف في الثالثة)** أي وإذا حلف الموكل فيها لا يستحق الوكيل ما شرع له من الجعل على التصرف شرح به

(قوله لم يوف بالثمن) أي الثالثة **(قوله صدق الوكيل بيمينه)** فالأدلة بيمينه أنه يستحق الشرط له ان كان وعدا لم يراه ذمة الموكل من الدين بتعديدي ربه يوفيه له واما احتياج الوكيل لليمين مع اعتناق المستحق بوصول حقه اليه لجعل الذي ادعاه فان لم يدع جعله فلا فائدة لليمين عثر وظاهر كلام الشارع أنه يحلف مطلقا أي سواء كان جعله أو انتهى حل **(قوله أنه لو كان التسليم بيمين)** أي بدعوى الموكل **(قوله لم يأذن له)** أي لم يعترف به أدناه في التسليم قبل القبض **(قوله قبض الثمن)** أي قبض التسليم **(قوله وأنكر الموكل)** أي أنكر القبض من أصله وليس المراد أنه أنكر القبض قبل التسليم واعتزف به بسد لان الوكيل أمين على الثمن ولو قبضه بعد التسليم بغير إذن كما قرر شيخنا **(قوله لان الموكل يدعي خيانتة الخ)** أي التزاما وذلك لانه لما أنكر القبض من أصله مع كونه لم يأذن في التسليم كما هو الفرض لزم من هذا الانكار دعوى أن الوكيل قد خان بالتسليم قبل القبض فالحجة في المبيع لا في الثمن لانه لا يضمن وان قبض بعد تسليم المبيع كاذره الشوري عند قوله فان سلم قبضه ضمن **(قوله والأصل عدمها)** وحيث لا يبرأ المشتري من الثمن لان قبول قول الوكيل انما هو في حقه خلافا لابن حجر حيث قال يبرأ المشتري حيث ادعى اه حل وبعبارة الشوري قوله فالمصدق الوكيل والوكيل حيث ادعى الدعوى على المشتري بالثمن ليرهن أي يقيم البرهان أي الحجة على دفعه فالوكيل ولا يمنع منها تصديق الوكيل كما لا يخفى **(قوله ولو اشتري أمه الخ)** هذه من فروع تصديق الموكل فكان الأولى الاثبات فيها بالقاء ولعل وجه عدوله للوأنه ليس بالقصور وبذلك مجرد تصديق الموكل بل تفصيل ما يأتي من بطلان العقد ثارة وقوعه للوكيل أخرى وهذا لا يتفرع على ما سبق قاله عثر قال حل وخصت بالذكر لاستعانة الوطء على بعض التقادير قبل التلطف الآتي وتقل عن الشنبيري ما ضاع حاصله أن المورثة عشرة عشرة باطلة وعشرة صحيحة كما علم من كلامه منطوقا ومفهوما وبين ذلك أنه اما أن يشتري بالعين ويسمي في العقد أو بعده أو يشتري في الذم ويسمي في العقد أو بعده وعدة البائع في الثلاثة الأخيرة أو يقيم فيها الحجة وفي الأولى مطلقا فهذه أربع صور البيع فيها باطل وكذا ان نواه في العقد الشراء بالعين أو في الذمة وعدة البائع على ذلك فهي ما هنا ثمان صور ثمان باطلتان أيضا وقوله بعد بل نواه مطلقا أي سواء كان الشراء بالعين أو في الذمة تحت أربع صور باعتبار التكذيب والسكوت في الجانبين وقوله أو سمها فيه أي فها ذكر هو العقد بعده تحت أربع صور أيضا باعتبار ما ذكر وقوله أو بعد العقد الخ تحت صور ثمان فهذه عشرة يقع الشراء فيها للوكيل لان قوله وكذا البائع أو سكت راجع للخصم قبله **(قوله بعشرين دينارا)** أي دوى نساوبها فإذا التزمها فثبت أن يقال ان كان الشراء بمعين مال الموكل فالقيد باطل وان كان انشراء في الذمة وقع للوكيل ولا تخالف فلو تنازع الوكيل مع البائع عن أن الشراء بالعين أو بالذمة صدق مدعى الصحة عثر **(قوله مثلا)** رابع الثلاثة أي أمه وعشرين ودينارا **(قوله وحلف في**

في الأولى بفسخها بقاء حقه في الثانية وعدم التصرف في الثالثة لم يوف بالثمن فيها قضيت العين مثلا وصدقه المستحق صدق الوكيل بيمينه أما لو كان التسليم بيمين عثر بأن كان الثمن حالا ولم يأذن له في التسليم قبل قبضه وقال بعد التسليم قضيت الثمن وثبت وأنكر للوكيل فالصدق الوكيل لان الموكل يدعي خيانتة بتسليمه المبيع قبل القبض والأصل عدمها ولو اشتري أمه بعشرين ودينارا مثلا (وزعم أن الموكل أمره بذلك) أدت (بعشرة وحلف) على

ذلك (فان اشترا) ها بعين مال الموكل (وسماه في عقد) بان قال اشترى بئها لقفلان وال مال له (بطل) الشراء لانه شراء بمال الغير بغير اذنه (أو) سواه (بعده) بان قال ذلك (أو اشترا) ها (في الدقة وسواه كاسم) أي في العقد أو بعده (وددقة البائع) فيها سواه في صورتين (فكذلك) يبطل لانها تم على ان الشراء للسمي وقد ثبت جيبانه لم يأذن فيه بالتمن المذكور كالصديق الحجة (والا) بأن لم يسمه في ذلك (قوله) أي سواه، صدقة البائع (الح) أي قاله انك سميت مع كونه كلك أو لم يملك أو كسك (قوله) وفي شرح أو كسك (قوله) وفي شرح م م (الح) ما أخرجه وهو مسئلة التبة خروج عن موضوع كلام المتن وان كان في نفسه صحيحا تأمل قويني وأيضاً م ذكر ذلك في قوله أو سواه بعده كما يعلم برجسته (قوله) فأقام بيته (أي الموكل (قوله) وصدقة البائع (أي) أي قال له انك توبته بالشراء (قوله) والمشتري أي الذي هو الوكيل (قوله) والا فغن أن تطاع (الح) هذا لا يظهر الاقبا اذ سواه بعده المقاماً اذ سواه في العقد قد فوض شهادتها تأمل

لذلك أي على أنه إما اذن له في الشراء وهو يكفيه ذلك أو لابد من الجمع في بعينه بين التني والاثبات بأن يقول واقفاً أذنته بعشرين وانما أذنته بعشرة قياساً على التحالف في البيع والجماع أن ادعاء الاذن بعشرين أو عشرة كادعاء البيع بعشرين أو عشرة فيه نظر والا فرب الى كلامهم الاول ويقرق بينهما بأن الاختلاف هنا في صفة الاذن دون ما وقع العقد به ولا يلتزم فيه ذكر نفي ولا اثبات ثم فيها وقع العقد المستلزم أن لا يمتنع ودمي عليه وذلك يستلزم ذكر النفي والاثبات صريحاً بخلافه سم بالعمى اطف قال حل فلو نكل وحلف الوكيل كان كافاً البينة (قوله) فان اشتراها بعين مال الموكل أي سواه صدقة البائع أو كذبه أو كسك فهذه باقسامها الثلاث عدوها صورة في الحاصل الذي ذكره * والحاصل ان الوكيل ما أن يشتري بعين مال الموكل أو في التسعة وعلى كل لما أن يسميه في العقد أو بعده أو يثوبه في العقد فهذه ثلاثة مضروبة في الحالين فيكون المجموع ستة أو مال البائع إما أن يصدق أو يكذبه أو يكسك فهذه ثلاثة تضرب في الستة فالمجموع ثمانية عشر وقد اقتصر الشارع هنا على ستة عشر يجعل مالواً اشترى بالعين وسواه في العقد حالة واحدة فيستغنى من قضية القسم ثماناً فيقتطع من الجملة ولذا نظر لضم الحجة في مسائل التصديق زاد على الثمانية عشر ورمما يلتز أربعة وعشرين فيلحصر ذلك جميعاً كاتبه اه شوري ومحرره أن الحجة تأتي في ستة البطلان كما في نظم المنادى (قوله) بعين مال الموكل بأن وقع العقد عليه بان قال هذه الدنانير وهي لموكل وأما مجرد كون المال فلا يبعد التبعين كالأجنبي حل (قوله) وسواه في عقد أو أدوا في العقد وصدقة البائع (قوله) والمال له وهو مشكل لانه صرح باسمه في العقد وقد ثبت بحلف الموكل أنه لم يأذن له في لقفلان يحكم ببطلان وهو مشكل لانه صرح باسمه في العقد وقد ثبت بحلف الموكل أنه لم يأذن له في الشراء فيكون ضموها وتراؤه باطل فلا فرق في البطلان بين أن يقول والمال له أم لا وفي شرح م م كسبناهم وخرج بقوله والمال له في الثانية ما لو اقتصر على اشترى بئها لقفلان بأن نواه فلا يبطل البيع اذ من اشترى غيره بمال نفسه ولم يصرح باسم الغير أي في العقد بل نواه فيه يصح الشراء لنفسه وان أذنه في الغير الشراء ومفهوماً أنه لو صرح باسم الموكل لم يصح الشراء لاسمي وعليه ففهوم قوله والمال له فيه تضليل عش وبعبارة حل قوله والمال له قيد مشعر فلا بد من ذكر ذلك ان لم يكن البائع يعلمه والا فلا حاجة لذلك كما كسفاً يعلم البائع فان أقام الوكيل بيته أنه أمره بالشراء بعشرين ثبت الشراء للموكل فلو أقام بيته بدعواه لم تسمع لانها شهادة على نفي اه بحرفه (قوله) أو سواه بعده فضل الثلاثة الأخيرة بمحجوب ولم يجمع الجميع بمحجوب واحداً لاجل قوله بعد وصدقة البائع لانه خاص بالثلاثة الأخيرة (قوله) في صورتين هما لو اشترى بعين المال وسواه بعد أو اشترى في السنة وسواه مطلقاً شوري فهذه أربع صوراً في الصورة الاولى وهي قوله فان اشتراها الح باطلة ويضم لها صورتان وهما اذنا وفي العقد والشراء بالعين أو في السنة وصدقة البائع أيضاً كإفاده شيخنا قفلان عش وغيره (قوله) لانها تم (أي) أي البائع والمشتري وقوله على أن الشراء للسمي أي الموكل (قوله) وكالتصديق أي تصديق البائع للموكل في كونه اشترى للموكل وسواه وقوله الحجة أي اذا أقام الوكيل بيته على أنه اشترى للموكل وسواه في عقد أو بعده فأخذه كالصديق في إفادة البطلان شيخنا فالمراد الحجة على كونه سواه في العقد أو بعده وفي عش على م م مانعه ولعل مستند الحجة في الشهادة قرينة غلبت على ملها ذلك كله بان المال الذي اشترى به لا يرد وسعت تركيله والا فغن أن تطاع على أنه اشترى له مع احتمال أنه نوى نفسه (قوله) بان لم يسمه في ذلك (أي) أي في العقد أو بعده مع تصديق البائع بأن لم يسمه أصلاً بل نواه مطلقاً أو سواه في الح ولم يصدق البائع كاذره بقوله وكذبه أو كسك قوله لا وسواه في عين

قول الملتقى أو اشتراها في الذمة الخ وقوله أو بعده والشراء بعين مال المولى هي عين قول الملتقى أو بعده
 وذكرها لأجل قوله وكذبه البائع أو سكت فيكونان مفهوم قوله وصدقه البائع يجعل الملتقى متوجهها
 للمقدّم فتعنى رجوع قوله وكذبه البائع أو سكت للثلاثة الأخيرة التي بعد الاقتران دون النية وهذا
 يؤيد كلام الشوري وإن كان للمقول خلافه **(قوله بل نواه مطلقا)** أي سواء اشترى بالعين أو
 الذمة لم يقل في العقد أو بعده لأن النية لا تكون إلا في العقد وقوله أو ساه فيه أي فهاذا كذا أي
 العقد أو بعده وقال الشوري قوله بل نواه مطلقا أي سواء اشترى بالعين أو في الذمة صدقه البائع
 أو كذبه أو سكت كما هو ظاهر ولا يعمل قول الشارح وكذبه البائع أو سكت عابدا إلى هذا أيضا لما يلزم
 عليه من الكسوت في مسألة النية عن حكم التصديق بل هو خاص بما بعدها لتقدم التصديق قبله على
 هذا فكلام المصنف في ستة عشرة مسألة هنا اثنتا عشرة وتقدم أربعة باطنية فليأت ملشوري وقوله
 يعني الشوري لما يلزم عليه من الكسوت في مسألة النية عن حكم التصديق قلنا أنه خارج عن قول
 الشارح وكذبه أو سكت فإذا كان الشراء بالعين أو في الذمة ونواه حالة العقد وصدقه البائع في ذلك
 يكون البيع باطلا فيما فيضان إلى الأربعة الباطلة المذكورة في كلام المصنف كإقراره المتأخر عن
 متأخريه كالتبراهمسي والبايلي ويكون قوله وكذبه البائع أو سكت راجعا للجميع أي لجميع الصور التي
 بعدا فيكون تحت الأعراس صور وقبلها ستة باطلة كما قاله الشبيري وقرر مشيخنا العياشي وهذا
 أعنى قوله بل نواه مطلقا عن نية التسمية من حيث هي أي في العقد أو بعده وقوله أو ساه فيه أي في العقد
 أو بعده أي قوله وكذبه البائع أو سكت هذا محترز أو اشترى في الذمة الخ أي محترز القيد المذكور وهو
 قوله وصدقه البائع من حيث رجوعه إليها وقوله أو بعده العقد أي قوله وكذبه البائع أو سكت هذا محترز
 القيد أي قوله وصدقه البائع من حيث رجوعه لقوله أو بعده في كلامه لفسوئته مشق **(قوله)**
 أو بعده المقدم معطوف على معمول ساه **(قوله ظاهره)** أي وباطنا أيضا في بعض الصور كما يأتي
 في احتمال كذبه والشراء في الذمة **(قوله ولغت التسمية)** أي باللفظ في صورته وبالنسبة في أربعة
 وقوله وسأل الغن للعين أي في صور التسمية وهي أربعة اثنتان من صور النية واثنتان من صور التسمية
(قوله وحلف البائع على نفي العلم بالوكالة) أي إن ادعى الوكيل علمه بها وقادته حلفه وقوع الشراء
 للوكيل لأنه إن نكل وحلف الوكيل بطل الشراء قال العلامة الشوري هل قال حلف البائع على نفي علم
 هو عذته في رعاية الاختصار وكذا يقال في كل ما أتى به معرّفا انتهى **(قوله إن كذبه)** أي كذب
 البائع الوكيل بأن قال له اشترى لنفسك والمالك أو سكت عن المال هر وعبارة الشوري أن
 كذبهم مطلقا أي سواء اشترى بالعين أو في الذمة **(قوله أو سكت وقد اشترى الخ)** أي والحال أنه
 اشترى بالعين ومفهومه أنه لو سكت وقد اشترى في الذمة لا يحلف البائع ولينظر وجه مشوري الآن في
 هر ما يقتضيه أن البائع يحلف في هذه أيضا عن شرط ففوله وقد اشترى بالعين ليس بقابل له
 الذمة وقوله في الثانية وهو قوله أو سكت وقوله أو لم يسه أي بأن نواه **(قوله وسن لقاض)** المراد به من
 تقع الخصومة عنده ولوعكها رذا أمر مطاع وقوله رفق بالبائع أي لتطلف به أو رفق ولطافة وقوله
 مطلقا أي في مسألة حلفه وغيرها **(قوله أي في مسألة حلفه)** أي المثار إليه بقوله وحلف البائع والظاهر أنه
 لا يخص بهذه الصورة بل يأتي في جميع صور الوكيل وذلك إذا اشترى في الذمة وجهه في العقد أو بعده
 وكذبه أو سكت حل **(قوله مطلقا)** أي في هذه وغيرها أي في جميع صور وقوع الشراء للوكيل **(قوله)**
 إن لم يكن موكلك أمرك بشراء الأمة يعتبرين بأن كنت كاذبا في ذمه وإك أنه أمرك بمخالفة لأهنا

(رفع) الشراء (الوكيل)
 ظاهرا ولغت التسمية وسأل
 الغن المصنف للبائع وغيره
 بطله للوكيل (وحلف البائع
 على نفي العلم) بالوكالة
 ويكون المال للوكيل (إن
 كذبه أو سكت وقد اشترى
 بالعين وساه بعد العقد)
 وذكر حلف البائع في
 الثانية مع ذكر وقوع
 الشراء بالعين للوكيل فيما
 لو ساه بعد العقد مع كسوت
 البائع أو لم يسه من زباني
 (وسن لقاض حيثن) أي
 حين وقع الشراء للوكيل
 (رفق بالبائع في هذه) أي
 مسألة حلفه (د) رفق
 (بالمولى مطلقا ليبيها
 للوكيل ولو يتعلق) كأن
 يقول له البائع إن لم يكن
 موكلك أمرك بشراء الأمة
 يعتبرين فقد بعثتها بها
 ويقول المولى إن كنت
 أمرك بشراء الأمة

(قوله رجه أنه المصنف)
 للبائع) أي في أربعة من
 العشرة وهي ما إذا اشترى في
 العقد والشراء بالعين
 كذبه أو سكت وما إذا ساه
 بعد العقد كذلك أه
 فويستى **(قوله رجه أنه)**
 وساه بعد العقد في التسمية
 ليست قيدا أيضا كما قاله
 القويستي أي فيحلف في

الشراء التسمية أه **(قوله مع ذكر)** إذا تأملت هذه وجنتها هي التي عبر فيها بالثانية التي زاد الحلف فيها أه قويستي حيثن

الشره فيقبل هو لحدله بالثنا يتفر هذا التعليق في البيع بتقدير كذب

(٦٩)

الوكيل وصدة للضرورة

فان لم يجب من رفق
به الى ما ذكر اولم ياله
القاضي فان كان الوكيل
كاذبا لم يعمل له تصرف في
الامة بوطه ولا غيره ان
كان الشراء بعين مال
الموكل لبطانه بالثنا وان
كان في الدمة حله ذلك
لصحة بالثنا ايضا وان كان
صادقا ففى للموكل بالثنا
وعليه للوكيل الثمن وهو
لا يؤديه وقد ظفر الوكيل
بغير جنس حقه وهو الامة
فله بيعها وأخذ حقه من
ثمنها وذكر التسولي كافي
الروضة وأصلها أنه ذلك
أيضا فها اذا كان كاذبا
والشراء بعين مال الموكل
لتعذر رجوعه على البائع
بجعله وذكر سن الرفق
بالبائع من ز يادى (ولو قال
قضيت الدين فأنكر
مستحقه حلف) مستحقه
فيصدق لان الاصل عدم
قضائه ولان للموكل لو ادعى
القضاء لم يصدق ولا يصدق
الوكيل على الموكل في ذلك
الاجحجة لانه وكفه في الدفع
الى من لم يأتمنه فكان من
حقه الاشهاد عليه كاعلم
من قسولى فيما مر أوقال
أثبت بالتصرف الى آخره

(قوله وألغير الوكيل) وهو
الموكل أى في صورة التبع
التصديق وهذا على كلام
الشو برى وقصعلت ثمنه في هذه باطل تأمل

حيث تكون ملكا للبائع فيصح بيعه ما وقوله ان كنت أمرتك بشراء بعشرين بأن كنت
صادقا في دعواك المذكورة لانها حيث تكون ملكا للموكل فيصح بيعه • وإعلم ان صورة البطان
ان كان الوكيل مبدقا فتكون الامة للموكل فيبني أن يقال فيها لا تطف بالموكل ليعمها للبائع خصوصا
اذا كان البائع مبدقا فتكون الامة للموكل فيبني أن يقال فيها لا تطف بالموكل ليعمها للبائع خصوصا
هذه الصورة كما خرجت عن قاعدة البيع بالتعلق كذلك لا يثبت فيها خيار مجلس ولا شرط لاعتراف
البائع بأنها للوكيل قبل البيع أى الثاني أو لغير الوكيل وكذلك لا ترتد عليه باعيب كذا في حواشى شرح
الروض شو برى وهذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان من شروط صيغة البيع عدم التعليق كما تقدم
وقد وجدناه قلم بصحة فاجاب بما ذكر تأمل ولو نجز البائع صحيح جزا ولا يكون اقرارا بما قاله الوكيل
شرح حر (قوله بتقدير كذب الوكيل) أى بالنسبة للرفق بالبائع لانه لا يباح حيث يملكه وقوله وصدة
بالسنة للرفق بالموكل (قوله لم يعمل له تصرف في الامة بوطه ولا غيره) يعنى بغير طريق الظفر فلا ينافى
قوله بسدود كالتسولي الخ (قوله ان كان الشراء بعين مال الموكل) انطريف وقع الشراء للموكل
في هذه الصورة أم لا يعمل له تصرف في الامة بوطه ولا غيره وأى فائدة في وقوع الشراء ظاهرا
(قوله لبطانه بالثنا) أى لانه شراء بعين مال الغير بغير ذاته (قوله لصحته بالثنا أيضا) أى كاصح
ظاهر لان الفرض انه اشترى في الدمة شو برى وقوله فيما مر وقع الشراء للموكل ظاهرا أى وكذا بالثنا
في هذه الصورة (قوله وان كان صادقا ففى للموكل بالثنا) أى لان الشراء له على هذا الاحتمال وقوله
وعليه للوكيل الثمن أى الذى دفعه الوكيل للبائع لانه دفعه عن الموكل وهو أى للموكل لا يؤديه لدعاه أن
الشراء ليس له وقد دفعه للبائع وقوله بغير جنس حقه أى لان حقه الثمن وقوله انه ذلك أى بيع الامة
وأخذ حقه منها أى لان العقد باطل فيبيعها في هذه الصورة عن البائع لانها ملكه وقد أخذ الثمن من
الوكيل بتعذر رجوعه بعمله بحلفه فالبائع في هذه عن البائع وفى التي قبها عن الموكل كاقهره شيخنا (قوله
فهيها) أى وجوب لانه جواز بعدم منع فيصدق بالوجوب كما قالوه في مسائل الظفر أى ان أراد أخذ
حقه اطف (قوله وأخذ حقه من ثمنها) وأن يؤجرها وبأخذها من الاجرة ثم يرد لها للموكل ذكره
الشيخ نبجي اه حواشى شرح الروض وذكره عن أيضا وأفاد قوله من ثمنها أنها افضل شئ رده
للموكل ان كان الوكيل صادقا والارد البائع لان الملك له حيث سول (قوله لتعذر رجوعه الخ) في
هذه العبارة جمال بوضوح عبارة قل على الجلال حيث قال قال في الروضة نعم لم التصرف من حيث
الظفر لان البائع أخذ من الوكيل مال الموكل وغرم بدله للموكل وتعذر عوده عليه بحلفه وتعذر عوده على
البائع ليرد للموكل ماله فجاز التصرف في مال البائع لذلك (قوله حلف مستحقه) أى واذا حلف المستحق
طالب الموكل فقط بحقه وليس له مطالبة الوكيل واذا أخذ المستحق حقه من الموكل ضمن الوكيل المأخوذ
وان صدق في الأداء لتقصيره بترك الاشهاد زى (قوله ولان للموكل لو ادعى القضاء لم يصدق) أى
فالموكل الذى (قوله ولا يصدق الوكيل) أى لا يرجع الوكيل على الموكل فى الصدق بالاجحجة أرحال
كون الوكيل معصيا ومستعابا على الموكل أى اذ طلب منه الموكل المال الذى أمره بدفعه للدين (قوله
الدين لم يأتمنه) أى لان للموكل وكل الوكيل أن يدفع المال للشخص لم يأتمن الوكيل وهو العاقل لان
الامانة واجب على الموكل فى الدين الذى يدفعه حتى يصدق في دفعه بلا بينة وقوله فكان من حقه
والغير في قوله الى من لم يأتمنه بحمل رجوعه الى الموكل وإلى الوكيل وعلى كذا فليتأمل هذا التعليق

قال بعضهم تأملناه فوجدناه في غاية الصحة فان محمله أنه مفهوم القاعدة القائلة كل من ادعى الردعي من أنتم صدق. فبينه ومفهومها أن من ادعى الردعي من أنتم يصدق. فبينه بل لا بد من بينه وهو الوكيل بدعي دفع العين للمستحق الذي لم يأمن الوكيل **(قوله وعمله)** أي على عدم تصديق الوكيل للمشار إليه بقوله ولا يصدق الوكيل الخ وقوله بحضرته أي الموكل وقوله وهذا أي عدم التصديق أي في نفسه لا يصدق فيه الوكيل وهذه يصدق فيها فهم امتثالان **(قوله بتركه الاشهاد)** أي على أخذ المستحق منه **(قوله فانه يصدق على موكله)** ويراد المدين بتصديق الموكل له. وحينئذ يظهر أن الوكيل لا يطالب المدين شوري **(قوله وسيأتي في الوصية)** مراده بهذا الاعتذار عن ترك هذا هنا معذ كرفي الأصل ومراده أيضا التوطئة لقوله ولن لا يصدق الخ وقوله ان قيم اليتم ووصيه ليسا يقيد بل هما الأب والجد وعبارته في الوصية وصدق بينه ولي في اتفاق على وليه لأن في دفع المال وعبارته شرح مر والمراد بالقيم ما كان من جهة التامني اذ ذلك مرادهم بالقيم حالة الاطلاق ودعوى أن المراد به ما بين الأب والجد مرادهم بوقيان القيم لأبوه والجد والابن كالقيم في ذلك خلافاً للابن وألحقهما قاض عدل أمين ادعى ذلك زمن قضائه انتهى باختصار **(قوله بعد رشده)** أي الابنة لانه لم يأمنه مر **(قوله وغاصب)** استشكل جواز التأخير للغاصب بوجوب التوبة على الفور وهي متوقفة على الأداء وأجيب بان زعمه بغير فائقة لما يترتب عليه من المصلحة يرمي **(قوله كوكيل)** ولو جعل وشريك وعادل قراض زى **(قوله ولكن يجوز دفعه ان صدقه)** وكذا يجوز دفعه أيضا ان كذبه لانه يصدق في مال نفسه فلو حضر المستحق وأنكرها صدق بينه ثم ان كان المستحق عيناً أخذها من القابض ان كانت باقية وإن تلفت بغير قرض فله تقريم من شاء منهما ولا رجوع للثامر على الآخر لانه مظلوم يزعمه وإن تلفت بتفريط القابض فان غرمه المستحق فلا رجوع له وان غرم المانع فانه يرجع على القابض لان القابض وكيل عنه والوكيل ضمن بالتفريط والمستحق ظلمه بأخذ البديل وحقق فذمة القابض فيستوفيه منه وإن كان الحق ديناً فله مطالبة المانع بحقه ويستردع والدفع حل وهر وحرف **(قوله أو ادعى أنه محتال)** وإذا دفع إليه ثم أنكره المانع الحولة رحلف أخذ يدين عن كان عليه ولا يرجع للمؤدى على من دفع إليه لانه اعترفه بالملك شرح مر أي لانه مصدق القابض على ان ما قبضه حاربه بالحولة وأن المستحق ظلمه فيها أخذه منه محل **(قوله أو انه وارث)** أي لا مشارك له في ذلك فان كان له مشارك وصدقه لا يدفعه شيأ لان كل جزء مدفوع يكون مشتركاً حل قال مر وإذا سلمه ثم ظهر للمستحق حياؤه غرمه رجع التقريم على الوارث والوصي والموصى له بمادفعه اليهم لتبين كذبهم بخلاف صورة الوكالة لا رجوع فيها ببعض صورها كما مر لانه صدقة على الوكالة وانكار المستحق لها لا يدفع تصديقه لما كان كذبه وصدق الوكيل لاحتمال أنه كذب ثم نجد **(قوله أو موصى له منه)** انظر التصير راجع لما عالج زى وأمر جمع المستحق كل محتمل والأثر الثاني وقائلنا شيخنا زى شوري وقوله أو موصى له الخ بان قال مات فلان وله عندك كذا وأنا وصيه أو موصى لي به زى **(قوله لا اعترفه بانتقال المال اليه)** أي ولو على سبيل الولاية كالوصي بخلاف الوكيل اذ لا ولاية له **(قوله في غير مسألة المحتال)** لان الحولة خاصة بالعين **(قوله)** لكن لا يجوز له دفع العين والمعتد الجواز لكنه لا يجب شوري قوله لكن لا يجوز له دفع العين أي أو ان كان مقتضى التقية الجواز عند التصديق أي بين العين والدين فرق في الجواز وعدمه عنه

بمختلف ما لو كله بغير حقه من بدعي ادعى بد دفعه وصدقه الموكل وأنكره الوكيل فانه يصدق على موكله وصي في الوصية أن قيم اليتم ووصيه لا يقبل دعواهما دفع المال اليه بعد رشده **(ولن لا يصدق في أداء)** كاستنبر وغاصب ومدين **(تأخيره لاشهاديه)** أي بالأدلة لا يكتفي فيه بخلاف من يصدق فيه كوكيل ودومع **(ومن ادعى أنه وكيل بقبض ما على زى بد لم يجز دفعه)** لم لا يبينه بركانه لاحتمال انكار الموكل لها **(د)** لكن **(يجوز دفعه ان صدقه)** فدعواه لا تنحى عنه **(أو ادعى أنه محتال به أو أنه وارث له)** أو ادعى أو موصى له منه **(وصدقه وجب)** دفعه لا اعترفه بانتقال المال اليه ومثل ما على زى في غير مسألة المحتال ما عنده لكن لا يجوز له دفع العين لدعي الوكالة بلائيه وان صدقه لما قبض من التصرف في ذلك الغير

(قوله له مطالبة المانع الخ) بوجه أنه مطالبة القابض وعبارته شرح مر

الصدق

اودى بطالب المانع فقط لأن القابض قد شوري يزعمه ولم يأخذ عين حقه واذا غرم المانع فان دق المدفوع عند القابض استردعه ظفرا والافان فرط فيه غرم والا فلا تنته

بغير اذنه ولهذا التفصيل
حذت عند وعين من كلام
الاصل

(كتاب الاقرار)

هو لغة الاثبات من قرأ الشئ
ثبت وشرا على اخبار الشخص
بشئ عليه ويسمى اعترافا
أيضا والاصل فيه قبل الاجماع
آيات كقوله تعالى كونوا

درس

(كتاب الاقرار)

معد أثر يقرر اقرارا فهو مرقوم مأخوذ من قرأ بمعنى ثبت فيه يجوز وقوله من قرأ الشئ أى يقر
قرأ اذا ثبت وهو يشبه الوكالة من حيث ان المقر قبل اقراره متصرف فيما بيده وليس له وقصد عزل
بقرره فلذا ذكره المصنف عنها برامى فالقر له شبه بالموكل والمقر شبه بالوكيل والمقر يشبه بالموكل
فيه وفي المصباح قرأ الشئ من باب استقر بالمكان والاسم الاقرار (قوله وشرا) وبين المعنى اللغوى
والشرعى التبيين لان اخبار الشخص بحق الخ غير الاثبات وبينهما التناوب بحسب الاول ع ش (قوله
اخبار الشخص بحق عليه) لغيره وعكسه الدعوى ولغيره على غيره الشهادة وقيد ذلك ابن حجر بالامر
الخاص والابان كان اخبارا عن عام بأن اقتضى امر اعمال الكل أحد فان كان عن محسوس فردية أو
حكم بغيره الزام الحكم والاقتضى وفقره بان في الرواية اقرارا بمشيئة غيره عليه ودعوى المصاح على
غيره وفي الافتاء والحكم اخبار بحق لغيره وهو المالك بفتح اللام على غيره وهو المستغنى والمحكوم
عليه الا ان يقال هو اصطلاح قل على الجلال أو يقال ان ذلك حاصل غير مقصود (قوله ويسمى)
أى لغة وشرا وذكره نوطه قوله اغديا نيس الخ (قوله كونوا قوامين) أى موطنين على العدل
يخبر في اقامته شهادة بالحق أى يقيمون شهادتك لوجه الله وهو خبر ثان وأحوال ولوعلى أنفسكم
بأن قرأ عليها لان الشهادة تبين الحق سواء كان عليه أو على غيره اه عنائى (قوله اغد) أمر من
غدا وفي المصباح غدا غدا من باب فقد ذهب غدوة بالضم وهي ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس
وجمع الغدوة غدى مثل مديدة ومعنى هذا أصلهم كتحرجى استعمل في الذهاب والانطلاق أى وقت
كان منه قوله عليه الصلاة والسلام يا نيس أى انطلق (قوله والقياس) أى على الاشهاد بالاقرار
وهو نيس أولوى أخذنا ما بعده أى فالدليل عليه من الكتاب والسنة والقياس يقتضيه أيضا والمراد
بجواره دليل قوله لاننا قبلنا الخ وقال شيخنا العز برى المراد بالجواز ما قابل المنع وقيل المراد
بجواره محضه والعمل بمتنزه فلا ينافى وجوبه وقوله أولى أى لان الاقرار أبعد عن التهمة من
الشهادة قال بعضهم وقد اجتمعت الامتعة على المؤاخضة بالاقرار الصحيح ودل عليه القياس لان الاقرار
أبعد عن التهمة من الشهادة وهذا ابتداء لما حكم بالسؤال عنه قبل السؤال عن الشهادة (قوله بشرط
بناظرنا) أى كونها لفظا والافالفاظ المذكور هو ذات الصيغة فكيف يكون شرطا لها ع ش وقد
بناظرنا الشرط هو قوله يشتر بالزام اه وانما تقدم شروط الصيغة اهتماما بها لانها سابقة على وصفه
بالاقرار لان المقر من حيث كونه مقر والمقر بلا وجود ان الاصل الصيغة وأشهرها الاصل عنهما تقدم
كل منهما بالوجود عليها وعليه فهي متأخرة في الوجود ومتقدمة في الاعتبار ولكل وجهة هو مويلها
(قوله ما صرى الضمان) أى من أن الكتابة ككتابة مطلقا وإشارة الاخر صريحة ان ضمها كل

قوامين بالشهادة اه بقوله
على أنفسكم ففسرت شهادة
المرء على نفسه بالاقرار وأخبار
تكميلها بصحيفين اغديا نيس
الى امر هذا فان اعترفت
فارجهوا والقياس جواز لا نا
اذا قبلنا الشهادة بالاقرار
فلان يقبل الاقرار أولى
(أركانه) أثر بعق مقروء
له ومقر به صيغة وشرط فظيا
أى في الصيغة (لفظ يشتر
بالزام) بمعنى وفي معناه ما صرى
في الضمان (كقوله لا زيد
على أو عندى كذا) وخروج
يزيد على أو عندى مالى
حذته

(قوله بحسب الاول) أى

بحسب اللازم للاخبار لانه
يلزم الاثبات اه شيخنا
(قوله بالامر الخاص) أى
بالاخبار الخاص بالملك
أو الخائب

(قوله فان كان عن محسوس)

أى مدرك بحاسة سمع أو
بهر مثل رأيت النبی أو سمعته
يقول كذا اه شيخنا

المعوم من ذلك وهذا عند
الاطلاق لم يأتى أنه يقبل
التفسير على ياد وموتش
على قبي كالقالب وذهب
عليه الى الام (وسى اوعندى
العين) فلو ادعى أنها ودعة
وأنتقلت أو أهدرها مذب
يبيعو وتعيى بأوفى للموضعين
أوفى من تعيره بالواديهما
(وجوابى لى عليك ألف أو
أليس لى عليك ألف بلى أو
ثم أوصدت أو أنتا مقر به أو
نحوها) كما برأيتى منه

(قوله الا ان يقال صدق
عليها الخ) لم يرتد شيئا
أصله قال لا معنى له هنا
(قوله لا بل رد النقي الخ)
أى ولا يثبتان كان ما قبلها
اثباتا ولو لم يكن أى ليس فإن
الاستهزاء للنقي وليس للنقي
وفى النقي اثبات فكان قال
لى عليك اه قوينى
(قوله أو مرادها) ولو قال
لى عليك عشرة دنانير فثبت
صدق على عشرة قرار يث
لزمه كل منهما برهان القرار يث
مجهولة اه شرح
(قوله) ورد هذا الوجه بأن
الخ) والعرف يجعل على ان
كان ما قبلها نفي لانه وان
كان اثباتا ولو لم يكن كما تقدم
لنقر به ومنه لنقر بر ما
قبلها اثباتا أو نفي هذا
حاصل الفرق وانهم
اه قوينى

أحد فان خص بهما القطن كانت كناية اط (قوله فلا يكون اقرارا) أى ولو قال لها
أحسب وأظن بخلاف ما لو قال لها أعز أو أشدها فكون اقرارا شرع حر (قوله معينا) سواء كان
في يده أو غائبا وقوله كهذا التوب أو التوب الغنائى يرمو أى أو التوب التى سفته كذا شوى
(قوله وعلى اوفى ذمى) ولو أتى بلفظ بدل على العين وأصر على الدين كان قال على ومضى عشرة فالتباس
أنه يرجع اليه في تفسير بعض ذلك العين وبه يدين من دل دم قال الرشدى عليه كان المراد
أن هذه الصيغة عند الإطلاق تكون اقرارا بالعين والدين لكنه بهم يرجع اليه في تفسير مقدار العين
ومقدار الدين والألاول للدين والثاني للعين فلا يحتاج في انصرافه اليها الى إدجوع اليه وظاهره
لو فسرك بالعين فقط أنه يقبل أخذها مما أنه يقبل تفسير على بالعين بل نقل سم عن الشارح
أنه لو فسرك على وعندى بمضى السنة قبل لانه غلط على نفسه (قوله لانه المعوم من ذلك) أى من
على اوفى ذمى (قوله وهذا) أى كونه على اوفى ذمى للدين عند الإطلاق أى اذا لم يفسره بعين
فان فسر على بين مودعة عند قبل كجائى بخلاف في ذمى فانه لا يعمل غير الدين أخذان قوله
مسايب الخ (قوله بالودعة) أى بالنسبة التى لا يقتضى بالوقاله على شئ انتهى سم (قوله
ومثل على قبيل) لراجع أن قبلى للدين والعين شوى وزى (قوله فلو ادعى أنها ودعة) فان
غلط على نفسه كأن ادعى أنها موصو فأنفسره بالدين قبل من غير بين (قوله صدق بينه) كيف
هذام قوله موسى اوعندى وفى ماله التالف أو الرد لم تكن معه ولا عنه الآن يقال يصدق عليها أنها معه
أوعنده باعتبار ما كان تأمل والى صواب فهو بذلك بما اذا ادعى التالف أو الرد بعد الاقرار لا يفسره
كما لو ضمن كلام الشارح بعد وعبارته مع التفت فى الفصل الآتى وحلفه عرق قوله له على اوعندى
أوسى ألف وفسره بودعة فقال المقر له لى عليك ألف أخرى دينا وهو الذى أرفده ببارك وحلفنى
دعواه فتقارر له كاتنين بعده أى بعد الاقرار بخلافها قبله لان التالف والمردود لا يكونان عليه ولا
معه ولا عنه اه باختصار عبارة قل قوله بينه أى فى الرد والتلف لاقى أنها ودعة فيصدق بلا
بين (قوله وتعيى بأوفى للموضعين) أى وهما قوله وعلى اوفى ذمى ومضى اوعندى أولى من
تعيره أى لاجها م كلام الاصل اشتراط الجمع بينهما (قوله وجوابى لى عليك ألف) أو هل لى عليك ألف
أو أخيرى بأن لى عليك ألفا حل (قوله أو ليس لى عليك) فلو حذف الحزبة وقال ليس
عليك ألف فان قال بلى كان قران بلى الرد والنقي وفى النقي اثبات وان قال لم يكن اقرارا لان
النقي راننى (قوله أرفتم) أو مرادها كبر وأجل ولى زى وفى لم وجه أى أنها ليست باقرار
لانه فى اللغة تصديق للنقي لمستنهم عنه بخلاف بلى فاهار ذلك وفى النقي اثبات ولهذا جاء عن ابن عباس
رضى الله عنهما فى آية التستر بكم لو قالوا لم كفروا ورد هذا الوجه بأن الاقرار به ونحوها مبنية على
العرف المتبادر من اللفظ لا على دقائق العربية وعلمته عدم الفرق بين النحوى وغيره خلافا لفرز
ومن تبعه ويفرق بينه وبين نظيره فى الإطلاق من الفرق بينهما فى أفت طابق ان دخلت البار فخرج
الحزبة بأن المتبادر هنا عند النحوى بين هو عدم الفرق لخلافه على كثير من النحاة بخلافه ثم لا يأتى
ما غرر قول ابن عبد السلام لوقفت العرقى فقلت عريى لا يعرف عنها ما يؤخذها لانه لم يعرف
باللهاب يستحيل عليه فقصها لأن هذا اللفظ بينهم العامى أيضا وكلام ابن عبد السلام فى لفظ لا يعرف
العامى أيضا والأدجى ان العامى غير المتخاطب لا يقبل دعواه الجهل بعلومه كقوله لفظ القتها بخلاف
المتخاطب لا يقبل بل فى الحلقى الذى لا يخفى على مثله معناه شرح حر (قوله كما برأيتى منه أو قفنت)

خلاف قوله أنت أقرب بآنك أبرأني فليس بقرار حج شوري ولو حذف منه لم يكن اقرارا احتلال
 البراءة من الدعوى وهو لنو وكذا قوله للحاكم قد أقرأني أو أنه قد استوفى منى وهو حيلة
 بدعى البراءة مع السلامة من الالتزام شرح مر **(قوله أو قبضته)** أى الالف وفى نسخة أو قبضته
 وفى القليل بى على اللال قوله أو قبضته أى الالف فلو قال قبضته خصالته فهو اقرار بحدوث ما بقى
 من الالف وعليه بينة بالضاء ولولم يقل منه لم يكن اقرارا كالوقال قد أقرأني أو استوفى منى أو
 بسم الله كاس **(قوله اقرار)** ما يلزم الى واحد متناقض استهزاء كبراد كلامه بنحو خحك وهز
 رأسه ما يدل على التعجب والانتكار على الراجح شوري ومرو أى خلافا لاطاعة منهم حج وفى
 كلام شيخنا كائن حج أنه يتفرد دعوى الجهل من غير الحفاظ لعدم فهم كثير من هذه الالفاظ
 حل فلو قال اكتبوا على ثوبك درهم لم يكن اقرارا لأنه أمر بالكتابة وإذا قال اشدوا على أى
 رقت جميع أملاككم ذكر مصارفها ولما بعدوها صارت جميع أملاكه التى يصح وقفها وقفا ولا يضر
 جهل الشهود بمجرد هذا ولا سكونه عنها سل ومرو **(قوله كجواب الخ)** فان قلت هلاضه مع
 ما قبله يجعل اقراره متباعداعا مع أنه انحصرت المتنازع لوقوع الخلاف فيه كما صرح به الاصل
 وأيضا السؤل به غير المسئول به هناك لأنه ما قال اقص الالف هناك قال ليس لى عليك أى فأنمل
(قوله بسم الله) فلو قال بسم الله هو كذلك أو كتابة حل **(قوله أو أقصي غدا)** وان لم يذكر
 ضمير أو بشكل عليه استتراه فليقدم ومن ثم قال الاسوى لا بد من ضمير لا احتلال للكور وغيره
 على السواء ويجب بأن المفهوم من هذه الالفاظ عرفا ما ذكر فيها يؤيد ذلك أن الوعد بالفضاء
 بنياد منه الاعتراف بخلاف أبرأني لا يحتمل احتمالا قريبا أنه يخبر عن ابرائه من الدعوى عليه
 بالباطل سل **(قوله أو أملهني)** ظاهره وان لم يقل منه بخلاف قوله أبرأني لا بد منه من لفظ منه
 فليحرف فرق انتهى شوري **(قوله فانه اقرار لذلك)** أى حيث خلا عن قرينة استهزاء حل
 (فرع) لو قال ان شديعتى فلان فهو صادق كان اقرارا وبني فاقالمر أن الحكم كذلك وان كان
 فأن لا قبل شهادته كبدوى فليظن اه سم **(قوله أو واجهه فى كيك)** أو محام أو مكسرة
 أو كل فانه عندى حج شوري **(قوله أو وعد بالقرار به)** استشكل بأنه لو قال لا أنكر ما ندعيه
 كان اقرارا مع احتمال الوعد وأجيب بأن النكرة تم فى غير التى دون الالبات فالعمل المضارع وهو قوله
 لا أنكر ما ندعيه فى قوة النكرة فهم عموم ماشويا فى غير التى دون الالبات فكان اقرارا فيه دون
 قوله وأقر به واستشكل الجواب بأنه لا يبنى الاحتلال وقاعدة الباب الاخذ باليقين وأجيب بأن المفهوم
 من لا أنكر ما ندعيه أنه اقرار بخلاف أما أقر به سل **(قوله اطلاق نصرف)** بأن يكون مكلفا
 رشدا مر **(قوله فلا يصح اقرار من صبي ومجنون)** فلو ادعى صبا أو مكن وجنونا عهدوا كراهها عليه
 امره كليس ورسم أى ملازمة صدق بينه وهل مثل ذلك البيع ونحوه أولا لان الماوضة عتاط
 لما قبل مدعى الصحتوان مكن ما ذكر الظاهر اثنان حل لكن تؤخر بين الصبي بلوغه فما
 يظهر **(قوله ومكره)** بغير حق انظر ماصورة الاكراه بحق اه حج وفى العباب ومن أكره
 بحق عيش وفيه أنه الاكراه على التفسير لا على الاقرار وفى حاشيته على مر وظاهر أن الضرب
 وان كان الضرب أى سوء كان ضرب ليقرا لصدق خلافتين نوهم حله اذا ضرب لصدق وظاهره
 أن كونه مطمئن بالابيان جعل الاكراه مقتضا لحكم الكفر فى الاولى ما سواه كان ضرب ليقر

وقبضته (اقرار) لانه المفهوم
 من ذلك (كجواب اقص
 الالف الذى على عليك بسم أو)
 بقوله (أقصي غدا أو أملهني
 أو حتى أفتح الكيس أو
 أجد) أى للفتاح مثلا (أو
 نحوها) كابت من يأخذنه
 أو أفتدحني تأخذنه فانه اقرار
 لذلك (لا) جواب ذلك (بزه
 أوخذنا وأختم عليه وأجعله
 فى كيك أو أمانقرا أو أقر به
 أو نحوها) كهي صحاح أورومية
 فليس اقرارا بالالف بل صاعدا
 الخامس والسادس ليس
 اقرارا أصلا لانه يذكر
 للاستهزاء والخامس محتمل
 للاقرار بغير الالف كحادانية
 الله تعالى والسادس للوعد
 بالانذار به بعد بخلاف
 لا أنكر ما ندعيه فانه اقرار
 وقولى وجواب الخ أعم بما
 ذكره (و) شرط (فى) المقر
 اطلاق نصرف واختيار
 ولومن كافر أو فاسق (فلا
 يصح) اقرار (من صبي
 ومجنون) ومعنى عليه
 (ومكره) بغير حق كابر
 عقودهم

أما مكره على الصدق كأن ضرب ليدق في قضية أنهم فيها يصح حال الضرب وبعده يلزم ما قرره
 لأنه غير مكره إذا لم يكره من أكره على شيء واحد وهذا إنما ضرب ليدق أي يقول الصدق بأن
 يقول نعم عندي أو يقول ليس عندي ولم ينحصر الصدق في الإقرار لكن يكره الزامه حتى يراجع ويقر
 ثانيا واستشكل المصنف قبول إقرار حال الضرب بأنه قرره من المكره وإن لم يكن مكرها وعاله
 بما صمم ذلك وقبول إقراره بعد الضرب فيه نظر إن غلب على نفسه إعادة الضرب إن لم يقر وقال
 الأدهي الصواب قبل الضرب ليقرب بالحق ويراد بذلك الإقرار بمادعاء خصمه أنه أكره سواء أقر
 في حال ضربه أم بعده وعليه لو لم يقر بذلك لضرب ثانيا وما ذكره ظاهر على أنه محرف وقوله أو
 يقول ليس عندي الخ أي لأن الفرض أنه يقر بغيره لم يقل نعم عندي ولا ليس عندي بل سكت فضرر ليا في
 بآء الشيعين أي عندي أوليس عندي تأمل وقوله أيضا ما ذكره في حال ضربه الخ أي وسواء كان
 الضارب له ما كثر عيا أو سببا أو غيرها كشأن العرب اله ع ش وقال بعضهم قوله بغير حق أما
 إذا كان بمعنى صحيح فلم يوجد إلا أكره بمعنى مثال صحيح لأن ما قالوه في تصويره ما غير أكره أو
 أكره على غير الإقرار أو عليه لكن بالحق اه ويقبل قوله في الإقرار مع قرينة وتقدم بيته على
 بيته الاختيار إن لم تشهد بقتله أكره عليه ولا يجوز الشهادة على إقراره نحو محيوس وذو ريم
 لوجود إشارة الإقرار وتثبت الأمانة بالقرلة والبيته هاء بالعين المردودة ولوأقر بالطوعية في
 نحو بيع ثم ادعى الأكره عليه لم يقبل البيته أنه أكره على الطوعية والمكره التام والكرن
 غير التام وأما إذا رد فإقراره بقوله يتعلق بيته بمقبول وبالمل موقوف كقائه قول على الجلال
 وقال سم ولوشهدت البيته بأنه أقر طعا مختارا وشهدت أخرى بأنه مكره قدمت بيته لا أكره لأن
 معها زيادة علم الآن تشهد بيته الاختيار أنزال الأكره أقر لانها صارت نافذة والأخرى مستحبة
(قوله فان ادعى بلوغا) مراده بهذا تحقيق **(قوله المطلق تصرف)** أي ولو بدعواه فظهر إقراره بما قبله
 وهو أيضا متضمن لإقراره بالبلوغ فيكون ذكره هنا مناسباً لإقراره شيئا ولهذا كتب ع ش
 مانعه قوله فان ادعى بلوغا أي أصبح إقراره أو ليتصرف في ماله **(قوله هو أعم من أميره بالاحتلام)**
 قدم باب الحجر أن المراد به أي في كلام الفقهاء خروج التي في نوم أو يقظة بجماع أو غيره اه وعليه
 فلا أعية إلا بالنظر لعنادة له وأنه غير مسأل عن الأمانة عرفا وحيدنا لا يخفى مانته تأمل شوري أي
 لأن المار على العرف **(قوله بالاحتلام)** وكذا لو أطلق ولا يجب استيفاله ونقل عن شيخنا الرولى
 أنه يجوز أن يندب قل **(قوله تسع سنين)** تحسب بديهة في الأمانة وتقريبه في الحبض على
 المشد **(قوله ولا يحلف عليه)** لكن صحح الشيخان أن وله بعض المرتبة إذا ادعى البلوغ بالاحتلام
 وطاب أثبات اسمه في الدين أو أيا أخذ السهم كأن حضر الوقعة وادعى البلوغ بالاحتلام ليس له حلف
 ويقرق بأن مذهبهم يدرج حلفه غير حل مع زيادة **(قوله بطلان تصرفه)** أي بسبب دعوى بطلان
 تصرفه بأن اشترى شخص منه شيئا ثم ادعى بطلان بيته بصباه فادعى هو البلوغ بالامانة وقوله لان
 ذلك الخ قوله صدق وقوله ولأنه الخ لعله قوله ولا يحلف وقوله فلا حاجة الى بين فديال يحتاج
 اليه لانه مما يشكل فيحلف خصمه أو يمين تقوى صدقه **(قوله لانتها الخصومة)** أي قبول
 قولها ولا أي وقت الخصومة باليمين فلا تنتفع اه حر ويؤخذ من التعليل بقوله لانتها الخ أن الوقت
 للخصومة في زمن يقطع ببلوغه فيه فادعى أن تصرفه وقع في الصبا حلف ع ش **(قوله وكلاهما)**
 في ذلك الحبض) فلا دعت صدقت باليمين إلا أن عاق الزوج طلاقها على حبسها فاعتت وكذبها
 الزوج فلا بد من يمينها لوقوع الطلاق لتحقق العصمة وتعلق الحق بالزوج **(قوله أو ادعاء ابن)**

(فان ادعى الصبي بلوغا)
 بلوغا هو أعم من تعبيره
 بالاحتلام (ممكن) بأن
 استكمل تسع سنين كما مر
 في الحجر (صدق) في ذلك
 ولا يحلف) عليه وإن فرض
 ذلك في خصومة بطلان
 تصرفه فلا بد من ذلك لا يعرف
 الاستمالة أن كان صادقا فلا
 حاجة الى بين والافلا فائدة
 فيها لأن بين الصبي غير
 متعقد وتوالم يحلف فبلغ بطلان
 يقطع فيه بلوغه قال الأمام
 فالظاهر أيضا أنه لا يحلف
 لأنها الخصومة وكلاهما في
 ذلك الحبض (أو) ادعاء
 (بسن كلف بيته علب)
(قوله ما غير أكره) أي في
 الضرب ليدق أو أكره ادعى
 غير الإقرار في التسفير أو عليه
 بلا حق في الضرب ليقرب تأمل
(قوله على الطوعية) أي
 على الإقرار بالطوعية كما
 في حر

وان كان غريبا لامكانها

(والسفيه والفلس ص)

سكهما) أي حكم اقرارهما

في بابي الحجر والفلس (وقيل

اقرار رقيق - بموجب

عقوبة) بكسر الجيم قتل

وزن سرقة لبعده عن النعمة

فيه فان كل نفس مجبولة على

حب الحياة والاحتراز عن

الايام ويضمن مال السرقة

في ذمتها قال كان أو باقيا

يده أو يديده اذا لم يصدقه

فيها ولو أقر بموجب قود

وعني عنه على مال تعلق

برقبته ولو كذبه سيده (د)

قبل اقراره (بدن جنابة)

وان وجبت عقوبة بكتابة

خطا أو اتلف مال عمدا أو

خطا (ويتعلق بذمة فقط)

أي دون رقبته (ان لم يصدقه

سيده في ذلك بان كذبه أو

سكت فهو أعم من تعبيره

بكذبه فيجب به اذا عتق وان

صدقه تعلق برقبته

(قوله ما لو شهدت بالبلوغ)

فيؤخذ من هذا أنه عند

دعواه البلوغ بالنسب لا بد من

بينة تطلق البلوغ أو تقيده

بسن وتبين السن ان لم تكن

موافقة أو حنفية والحاكم

شافعي والافلا حاجة الى بيان

قدره ما شيخنا مع تلخيص

(قوله تسبح) لان الباقي

لا يقال في القيمة بل يده هو

الذي في الذمة (قوله بل

برقبته) وان كان موهونا

هو متعلق بشهر المدمر وهو المأه، فادعاء ولودعي بلوغا وأطلق حل على الاحتلام ولا يحتاج الى
استفسار خلافا لادري حيث قال يحتاج اليه وواقفه حج وقال فان تعذر استفساره بأن مات لها
اقراره لان الاصل الصياح (قوله وان كان غريبا) عبارة شرح مـ ولو غريباً غير معروف
لهولة تفتاني في الجلة ولا بدق بينة السن من بيان قدره للاختلاف فيه ثم لا يبعد الا كفاءه بالاطلاق
من رقبه موافق للحاكم في مذهبه كما في نظائره لان هذا ظاهر لاشتباه فيه ما لو شهدت بالبلوغ ولم
تعرض لسن فتقبل وهي رجلان ثم لو شهدت بأربع نسوة بولادته يوم كذا قبل ان يثبت بهن السن تبعاً
فيما يظهر وخرج بالنسب والاحتلام ما لو ادعاء وأطلق فيستفسر على ما رجحه الاذرعى يمكن حله على
الغيب اذا اوجه القول مطلقاً اهـ وقوله موافق للحاكم في مذهبه يثبتني أو حنفى والحاكم شافعى لان
النسب عند الحنفى أكثر منه عند الشافعى قال شاهد الفقيه الحنفى سواء أراد ان السن عنده أو عند الشافعى
يثبت المطلوب لان الحنفى ذهب الى أنه أكثر من خمسة عشر سم على حج (قوله لامكانها) أي في
الجهة فلا راداً عنها غير ممكنة في الغرب (قوله والسفيه الخ) مراد بهذا استثناء صور من مفهوم
هذا الشرط وقوله مسكهما أما الفلاس فيصح اقراره بعين أو جنابة ولو بعد الحجر أو بدن معاملة
أو اتلف أسند وجوبه لما قبل الحجر وأما السفيه فيصح اقراره بموجب عقوبة ووصية وتذير
ولا يقبل وقيل ان قوله وسفيه الخ تقييد لقوله اطلاق تصرف أي محلي غير مسمى من جهة اقرار السفيه
والفلس في بعض الامور دون غيرها حل بزيادة (قوله وقبل اقرار رقيق بموجب عقوبة)
أي يقطع ويقتل (قوله وسرقة) أي بالنسبة للقطع وأما المال فيثبت في ذمة كباقي وقد يشكل
ذلك بان شرط ثبوت القطع دعوى المالك للمال وأثبت أخذه والريق لاتصح الدعوى عليه اذا
تلف المال المسروق وصارت ذمته لانه مسروق ويجب بالنسبة للقطع فيها اذا كان المسروق باقيا
فادعيه للمالك وأثبت أخذه بينة عن وفيه أنه خروج عن الموضوع وهو اقراره (قوله على
حب الحياة) راجع للقتل والاحتراز عن الايام راجع لازا والسرقة وقوله عن الايام أي ايلام الصغير
له ضربا أو حبس أو غيرهما في نسخة الآلام أي اسبابها وهي ظاهرة (قوله قالها كان أو باقيا يده)
فيكونه حلفه مضمونا في ذمته تسبح وفي قل على الجلال قوله أو باقيا في يده أو يديده
أي لانه لا يترفع من يدها بالتصديق السيد فان صدقه وجب ردها ان كان باقيا ولا يتعلق بذمة
ان كان ناقلا بل برقبته وان كان موهونا أو جانيا لكن يقدم المرتهن والجحى عليه الاول فان ثبتت
الجنابة الثانية بينة اشتركت برقبته الجحى عليه ما (قوله اذا لم يصدقه فيها) أي السرقة فان
صدقه وكان باقيا رده المالك وان تلف في يد الرقيق تعلق برقبته أوفى بد السيد كان ضامنا
محل (قوله ولو أقر بموجب قود الخ) هذا داخل في عموم قوله السابق قتل التام للقطع
الطرف والمضى فكان الاولى أن يقول ولو عني على نحو القتل على مال الداخل في عموم قوله عقوبة
كاتب اط ف (قوله تعلق برقبته) لان هذا المال ثبت تبعاً اهـ حل (قوله وان أوجب
عقوبة) كما في اتلاف المال عمدا فانه يوجب التعزير شورى (قوله ويتعلق بذمة فقط)
لا يقال هذا واجب بشير رضا مستحقة فيتعاق بالرقبة على القاعدة المشهورة لانا نقول لعلها اذا
ثبتت بينة أو صدق السيد شورى (قوله أعم من تعبيره بكذبه) براديه عدم التصديق فيشمل
الشك ونحوه على هذا لا أهمية بل المساواة شورى (قوله وان صدقه تعلق برقبته) أي ان لم يكن جانيا
لاموهونا شرح مـ وكتبته انه لو كان جانيا أو موهونا لم يؤثر تصديق السيد فيقدم سن المرتهن

أي ان تلف في يده كما يؤخذ من القولة بعد

والجى عليه وعليه ولو انك الرهن أو عفا الجى عليه عن حقه أو بيع في الحباة أو ألدن ثم هذا لك السيد
 فيذنى أن يتعلق برقبته مؤاخذه للسيد بتدبيره عى عى حر **(قوله)** رقبته أى فقط بدليل
 قوله واذا بيع وبقى شئ الخ **(قوله)** لا يبيع به لأنه قد سدم أن جنابة الرقيق تتعلق برقبته فقط وظاهر أنه
 لا يؤخذ به إلا آخره حر **(قوله)** يؤدى من كسبه أى ماله به بنحو ما يجب لأفاد لان الأذن
 لا يتناوله شوى برى **(قوله)** أى من تعبيرة بمعاملة لصديق الماء، لأنه القرض مع أنه لا يقبل فيه لأنه إذا أذن
 له فى التجارة لا يكون ماذن له فى القرض للتجارة حل وقال عى وشه الاول به أنه لا يتعلق
 بالسيد عهد الدين ويقبل اقرار العبد به بالنسبة له إلا ان كانت المعاملة تجارة بخلاف مجرد الأذن فى شراء
 شئ مثلاً فليأمل **(قوله)** يخرج بها الخ حاصل المخرج صوراً مع الاول والثالثة مفهوم الاضافة الى
 التجارة والرابعة مفهوم الأذن فيها وأما الثانية فهى مفهوم قيد، لاحظ زاد على المتن أى وأقر قبل
 الخرج عليه فكان الانسب تأخيرها من بين مفاهيم المتن الى ما بعدها **(قوله)** كالقرض واستشكل
 بأنه ان القرض لفه فهو فاسد وللشجرة باذن سيده فينبى أن يؤدى منه مالاً بمال تجارة ويرد بان
 السيد منكر والقرض ليس من لوازم التجارة التى يضطر اليها التاجر فلم يقبل اقراره على السيد شرح
 حج مر وكالقرض الشراء، الفاسد لان الأذن لا يتناوله اه رشيدى **(قوله)** ولو أقر بعد حجر
 السيلج) ورفق بينه وبين الفللس بأن اقرار العبد يؤدى الى نوات حق السيد بخلاف غرام الفلاس
 فان ابق من الخفى يبقى بضمنة المقلل حل **(قوله)** لم يقبل اضافته أى ويقبل اقراره فيكون
 ذمته كذمته بعده **(قوله)** ليجزء عن الانشاء أى لان من ملك الانشاء، ملك الاقرار وهذا بالنسبة
 للظاهر وأما بالنسبة للباطن فالامر بالعكس أى ملك الانشاء، لا يملك الاقرار مثلاً من ملك شيئاً غيره
 أن ينشئ ملكه لغيره كيعله ولا يجوز أن يقره لغيره لمسايق أن شرط القبر به أن لا يكون ملكاً للقبر
 حين يقر واستثنى من طرد ذلك وعكس من طرد الركن بالتصرف بملك الانشاء، وبذلك الاقرار ومن
 العكس اقرار المرأة بالنكاح قائم بصح اقرارها ولا يملك الانشاء حل **(قوله)** فلا يطابق أى قبل
 الحجر لانه بعد الحجر لا فائدة له لانه مع التصريح بالثبوت اليه حل وهذا يحزر قوله بدين تجارة عى
(قوله) فيتعلق ما أقر به بضمنه الظاهر أن هذا راجع للصور الاربع التى أوتها قوله يخرج بها اقراره
 بما لا يتعلق الخ وقوله ما أقر به أى بدله **(قوله)** أما المكاتب غايره ولو فاسد الكتابة وقيداه عى
 بالصحيحة واقرار البعض بضمه كالفريق فى بعضه الرقيق وكالمر فى بعضه الحر ولا يكف دفع
 ما يتعلق بالرق من ماله وإن تمكن لانه بمثابة المؤجل خلافاً لحج والمصنف حل وبعبارة عى على
 مر أمامازمه بنصفه الحر فيطالب به حالا وقد يفرق بينه وبين ما تقدم فى معاملة الرقيق من أن الرقيق لو
 اشترى بغير اذن سيده تعلق الضمان بضمنه ولا يطالب به الا بعد التملك لكه بأن ما تقدمه كان ردقاً
 وقت الماء، واستصحب لسكان الحرية وما هنا ما كان بضمه أو دوى جانب تعلقه بحالاً لانه لا يمكن ثم
 مانع منصحب اه **(قوله)** فيصح اقراره مطلقاً أى أن له السيد مالاً عى وسواء كان بدين تجارة
 أولاً أى يؤيده بما فى يده فان عجز ولا مال معه فيدون معاملة يؤيدها بعد عقه وأرض جنابه فدرته
 تؤدى من ثمنه حل **(قوله)** وقبل اقراره مرضى أى مرض الموت وللوارث تخفيف القبر ولو أجنبياً
 على استحقاق ما أقر به فان نكل حلف الوارث وبطل الاقرار ويقال بثل ذلك بلى لو أقرت الزوجة
 للمريض قبض صدقتها من الزوج حل وشرح مر ولا تنقطع الجمين باسقاط الوارث حل
 وبحسب ما أقر به من رأس المال لا نحو عبته أو أرباء، أطلقه فيحمل على وقوعه فى المرض فيحسب من
 الثلث **(قوله)** ولو للوارث الغاية لرد على الثمن الثلاثة كفى قول على الجلال قال الحلى والاعتبار

فيقال فيه لأن يقبضه
 السيد على الآخرين من
 قبته وقد قدر الدين إذا بيع
 وبقى شئ من الدين لا يبيع
 به إذا عقر وتعبير بما ذكر
 أعسم من قوله لا تجب
 عقوبة (وقيل) الاقرار
 (عليه) أى على سيده
 (بدن) معاملة (تجارة)
 أذن له فيها) ويؤدى من
 كسبه وما يديه كما مر في باب
 وتعبير بشجرة أولى من
 تعبيرة بمعاملة وشرح بها
 اقراره بما لا يتعلق بها
 ككالقرض فلا يقبل على
 السيد ولو أقر بعد حجر
 السيد عليه بدين معاملة
 أضافه الى حال الأذن لم
 تقبل اضافته لجزء عن
 الانشاء فلو أطلق الاقرار
 بالدين نزل على دين التجارة
 وهو ظاهر ان تصدرت
 صراحته كمنه فى اقرار
 الفللس وإن لم يكن ماذن
 له فى التجارة لم يقبل اقراره
 على سيده فيتعلق ما أقر
 به بضمنه فيتبع به بعد
 عتقه صدقه السيد وكذب
 هنا كلفى غير المكاتب
 أما المكاتب فيصح اقراره
 مطلقاً كالحر (د) قبل
 (اقرار مرضى ولو للوارث)

بتحقيق (ولا يقدم) فيما
لواقر في محنته بدن وفي
مرضه لآخر ياخر أو أقر
في أحدهما بدن وأقر
وارنه ياخر (اقرار محنة)
على اقرار مرض (ولا)
اقرار (موت) على اقرار
وارث بل يتأيدان كالم
أقر بهما في الصحة أقر
المرض واقترار وارنه
كاقراره فكأنه أقر بالبدن
(د) شرط (في المقرره
أهلية استحقاق) للقر به
لان الاقرار بدونه كذب
(فلا يصح) اقرار (لدابة)
لانها ليست أهلا لذلك
(فان قال) على (بسيها
لفلان) كذا (صح) علا
على أنه جنى عليها أو
اكثرها واستعملها تعديا
وتعبيري بفلان أعم من
تعبيره بمالكها مع أنه لو لم
يذكر شيئا منها صح
وعمل ببيان (ك) صحة
الاقرار (لحل هند وان
أسنده لجهة لا يمكن في
حقه) كونه أقرضه أو
باعني به شيئا و يفسو
الاستناد لذلك كور وهذا
ما صححه الرافعي في شرحه
وفواه السبك وما وقع في
الاصل واستندرك به في
الروضة على الرافعي من أنه
لفسوفهم من قول المحرر
وان أسنده الى جهة لا

كونه وارثا بحال الموت وفي قوله بحال الاقرار وعليه فتأقر لزوجه ثم أبناها وما لم يعمل باقراره ولواقر
لا جنبه ثم تزوجها عمل باقراره (قوله لانه انتهى الى حاله الخ) غرضه بهذا الدعي الضعيف الغافل بأنه
لا يصح اقراره لبعض الورثة لانه منهم بحرمان باقهم وقال مير في شرحه واختار جمع عدم قبوله ان انهم
لنسا لان بل قد قطع القران بكذبه قال الانزهي فلا ينبغي لمن يحنى الله أن يقضى أو يقضى بالصحة
ولا ينك فيه ادعاء أن قصده الحرمان وقد صرح جمع بالحرمه حينئذونه لا يحل للقره أخذه ويجرى
المخالف في اقرار الزوجه قبض صداقها من زوجها الى آخر ما تقدم (قوله أو أقر في أحدهما بدن الخ)
فلو كان الاقراران بين كأن قال المورث هذا العبد ليد وقال الوارث بصدومه هذا العمر وقباض
ما يأتى من ان المقر اذا قال هذا زيد ثم قال هذا لعمر وجب تسليم المقر به لزيد ويغرم لعمر وقبضته
لانه حال بين عمر وبين حقه لا قرار به لزيد أنه هنا كذلك فيسلم المقر به لمن ساء المورث ويغرم
الوارث قيمته الثاني نفي زلا لقرار الوارث بمنزلة اقرار المورث وقد يفرق أنا انما غرنا المقر لعمر ولانه
حال فقره الا ذل بين حقه وبينه بخلاف ما هنا فان اقرار الوارث به لعمر ووقع في حالة كون المقر به ليس
بيد لان المورث أخرجه من يده باقراره الاول فأشبهه ما لو كان بيد المقر وبيعة مثلا وغصبت في حياة
المورث فانه لا يزم الوارث اعطاء بدل لمن التزكه ع ش على مير هذا الوجه عدم محنة اقرار وارنه
ولا غرم عليه لم أقر لانه حينئذ اجنبي لخروجها باقرار المورث الى من أقره ولم تكن في يده بمعنى أنها
ليست في ملك الوارث وان كانت في الحس في يده فهو كما لو قال للدار التي في تركه مورث لزيد ثم أقر بها
لعمر ولا يظهر من الطريقتين فيها أنه لا يغرم شو برى (قوله وأقر وارنه) أى بعد موته لا قبله (قوله
بل يتوابع) خلافا لابي حنيفة قل (قوله أهلية استحقاق) كسجد ورباط وقطرة ح ل
(قوله بدونه) ذكر الغبير لاكتساب الأهلية التذ كبر من المضاف اليه (قوله فلا يصح اقراره لدابة)
أى لم يملك فان كانت مسلمة صح الاقرار ويحمل على أنه من غلة وقت عليها أو وصية مير (قوله أعم
من تعبيره بمالكها) أى لشموله الموصى بمنفعته والموقوف عليه (قوله كحجة الاقرار لجل هذا الخ)
عبارة شرح مير ولو قال لحل هند كذا على أو عندى بارت من نحو آية أو وصية مقبولة لزم ذلك
لامكنا والخصم في ذلك وفى الحل اذا وضع موضع تحت يده قبل وضعه ع ش نعم ان انفصل لاكثر
من أربع سنين من حين الاستحقاق مطلقا أو لسته أشهر فأكثر دعى فرائش لم يستحق نظير ما يأتى في
الوصية ثم ان استحقاق بوصية فله الكل أو بارت من الاب وهو ذكر فكذلك وأتى فلها النصف
وان لم تذكر أو أتى فهو بينهما بالسوية ان أسنده الى وصية واثنان ان أسنده الى اثنان فان اقتضت
جهة ذلك النسبة كولدى أم سوى بينهما في الثلث وان أطلق الاثر سأناء عن الجهة وعملنا بمنفصاتها
فان عرفت مراجعة المقر في الروضة فينبى القطع بالنسبة قال الاسنوى وهو متوجه انتهى بحرفه
ولذا أطلق الاقرار للحمل وانقل ميتا فلاشك في الشك في حياته فيسأل القاضي المقرحبة عن جهة
اقراره من اربث أو وصية ليعمل الحق لمستحقه وان مات قبل البيان بطل والاقرار لرباط أو مودسة
لاقرار للحمل مير قال قل فان أطلق الاثر عن كونه من أب أو أم سئل وعمل بتفسيره فان تصدّر
جمل سوية كالوكان عن نحو وصية مطلقا (قوله وان أسنده لجهة الخ) هذه الغاية للرد للمتعدان
الأرباب بل لا سنادا للضمير في كلام الرافعي راجع للاقرار فالصواب ما فهمه النووى من رجوعه له كما
قرره شيخنا (قوله من انه) أى الاقرار لمير (قوله وهم) بفتحين في الصباح وهم في الحساب بهم
وهما نل غلظ غلظ غلظا و زاد معنى اه وأسودم بمعنى اعتقد اعتقاد امر جواهم فهم باب وعد في المختار

نمكن فهو لغو وهو كما قال صاحب التوار والانزهي وغيرهما هم

وهم في الشيء من ما يوعد اذا ذهب وهم اليه وهو بر بدغيره **(قوله)** بل الضمير في فهو للاسناد **(الح)** الصحيح ان الضمير عائد لالقرار وانه لقوى هذه الحالة **عش** **(قوله)** عدم تكذيبه **(مضاف لعاقل)** وهو المقرر ومفعوله محذوف كما اشار اليه بقوله للفرمته في اشتراط عدم التكذيب وانه كافي **عش** على مر **(قوله)** فلو كذبه في اقراره له **(بمال)** مثل المال الاختصاص ولو اقره بموجب عوفيه ورده لا تتوفي منه فالتنبيه بمال المال هو قوله ترك في بدل للقر والا في شرط لصحة الافرار عدم التكذيب مطلقا **كاسر** **عش** على مر **(قوله)** ترك في بدل للمز **(أى)** ان كان عينا ولا يطلب به ان كان دينيا حل **(قوله)** وسقط اقراره بممارسة الانكار **(وحيث)** يكون له التصرف فيه حتى يلو، حيث يظن أنه للقره وليس للقاضي زعم من يده الان قال لا عرف ماله **(و)** لم تتم قرينة على أنه لفظة حل **(قوله)** حتى لو رجح **(قال)** في شرح الروض وهذا الاجابة اليه لما مر أنه بالتكذيب يطل اقراره شورى **(قوله)** قبل رجوعه **(وفاضة)** قبول رجوعه أنه يحكم له به ظاهره او بطنا وقبل الرجوع ليس له الاظهار اقتدر **(قوله)** لم يتبل **(ظاهره)** وان بين لتكذيبه رجحا محتملا وقياس نظاره أن تسمع دعواه ويتنزه ان بين ذلك **عش** على م **(قوله)** الا بقرى جده **(الح)** مالم يكن فيض من معروضة كأن قاله ملقني على هذه العين فقال لم أطلق ثم اعترف بالطلاق للعين تعمواليه من غير لاحده ولا الثلاثة **أى** فلا حدهم الدعوى عليه فان حلفه ولكاني فهل يأخذ الثالث لعين الافرار له أولا واستظهر في التحفة لاول شورى بعبارة حل فلو قال واحد منهم أنا لعني بذلك صدق المقرر جبهه **أى** ان كذبه ولو قال عندي مال لا عرف ماله كزعمه منه ويكفي للمال لانه أقر بمال ضائع وهو ليت للمال الملبدع أو تتم قرينة على أنه لفظة **(قوله)** أن لا يكون **(الح)** **أى** أن لا يأتي بلفظ يقتضي أنه ملكه والا فلا بد أن يكون ملكه بحسب الظاهر حتى لو أخبر بما في بدغيره بأنه ملك زيد كان غيره وأخذه الآن **عش** ويتنزهن هذا الشرط أن يكون من شروط الصيغة **أى** من شروط صراحتها كما يشتره قول الشارع قال البغوى **(الح)** **(قوله)** حين يقر **(ظرف لاني)** أو ظرف للملك **أى** الشرط انتهاء ملكه في حالة الافرار **(قوله)** فقله داري أوديني **(الح)** مفرع على المفهوم **(قوله)** أوديني الذي عايك **(خطاب ليس قيدا بل مثله ما لو قال ديني الذي عزي بدلفان وهذا اختلاف ما لو قال الدين الذي على فلان لعمره فانه اقرار صحيح اذ ليس فيه الاضافة للقرائي تنافي الافرار سم **(قوله)** لان الاضافة اليه تقتضي الملك **(أى)** حيث يكن المضاف مستقولا في حكمه فان كان كذلك اقتضت الاختصاص بالنظر لمادل عليه مبدأ الاشتقاق فمن كان قوله داري أوديني لعمره ولو ان المضاف فيه غير مشتق فأضافه الاختصاص مطلقا ومن لازمه الملك بخلاف مسكني وملبوسى فان اضافته انما تقتيد الاختصاص من حيث السكنى واللباس لا مطلقا لانها تقتضي انتهى **عش** على مر وهذا التفصيل مأخوذ من قول الشارع ولو قال مسكني أو ملبوسى **عش** **(الح)** والحاصل أن المضاف الى القر نارة يكون جامدا ونارة يكون مشتقا فان كان جامدا كقاني مثله اقتضى عدم الصحة لانه يقتضي الاختصاص من جميع الوجوه وهو غير المالك وما اذا كان مشتقا كان اقرارا كسكني أو ملبوسى اذ هو يقتضي الاختصاص بما منه الاشتقاق وهو السكنى واللباس والاختصاص من بعض الوجوه لا يستلزم الملك فقله لان الاضافة **أى** اضافة الجوامد **(قوله)** فياني الافرار للصبر **(عش)** **أى** لا اقر لغيره ليس إزالة عن ملكه وانما هو اخبار عن كونه ملكا للقره فلا بد من تقديم الخبر عنه على الخبر **أى** ضمن ثبوت مدلوله في الخارج **عش** **(قوله)** ادعوا خبر **(أى)** لا تسئل ملك شخص لشخص آخر **(قوله)****

بقرينة كلام الشرحين وأما الافرار لصحيح **(د)** شرط فيه أيضا **(عدم تكذيبه)** للقر فلو كذبه في اقراره له **(بمال ترك في)** بدل للقر لا يده تشعير بالملك ظاهر او سقط اقراره بممارسة الانكار حتى لو رجح بعد التكذيب قبل رجوعه سواء أقال غلطت في الاقرار أم تمتدت التكذيب ولو رجح المقرر عن التكذيب لم يتبل فلا يعطى الا بقرار جده **عش** وشرط أيضا كون المقرر معينا متعينا يتوقع معه طاب كما شتر اليه كالحاصل بالتعريف عند فلو قال على مال لرجل من أهل البيلم يصح بخلاف ما لو قال على مال لاحده ولا الثلاثة مثلا **دوس**

(د) شرط **(في المقرر)** به أن لا يكون ملكا **(للقر)** حين يقر **(فقله)** داري أوديني الذي عليك **(لعمره ولفي)** لان الاضافة اليه تقتضي الملك له فينافي الافرار لغيره ادعوا خبر بحق سابق عليه ويجمل

(قوله) وفاضة قبول رجوع **(الح)** هذه الفاظة لا تعلق لها بالرجوع أنه لا يلزم منوطنة بكونه كاذبا في نفس الامر لا بالرجوع فتأمل شيخنا قو يتي

قال النبوي فان أراد الخ) عبارة شرح مر فلو أراد بالاضافة في داري لزيد اضافة سكنى صح كتابه
النبوي وبحث الاخرى استفادته عند اطلاق والاحل بقوله ولو قال الدين الذي كتب بسمه على
زيد لعمر وصح الاضافة أيضا والدين الذي على زيد لعمر لم يصح الا ان قال واسمى في الكتاب
طرية وكذا ان أراد الاقرار فيها يظهر أخذها من فلو كان بالدين القربه رهن أو كفيل انتقل الى المقر
لهذا كما في تنزي المنصف لكن الارجح ماضيه التاج السبكي وهو انه ان أقر بان الدين صار بديلا
بمثل رهن لان مبر وبه انه انما تكون بالحواله فهي تبطل الرهن وان أقر بان الدين كان له بقي
الرهن محله شرح مر (قوله) فان أراد به الاقرار (قيل) فهو كناية وهو المتمد وتعمل الاضافة
للكونه على أدنى ملابسة اه اطف وهو ظاهر في الدار وما في الدين بأن يراد به ديني الذي كتب
بسمي (قوله) فليس لنوا الخ) والحاصل انه انما يجمعتين احدهما نضره والاخرى تنفعه عمل بما
ضمنهما سواء تقدم أو تأخر وان أتى بجه واحد فيها ما يضره وما ينفعه لفت ان قدم النافع كقوله
داري لفلان وان قدم الضار عمل به نحو لفلان داري اه عتاني (قوله) اعتبارا بأوله) يعني ان قوله
هذا لفلان وكان ملكا لا يشمل في جملتين متناقضتين فعلى بأولهما والنية الاخرى يقول بعضهم
اي الى قربان أن أقرت بتقدير مضافين الى ومدخولها يراد به تصحيح الجلة الثانية لاصح لانها
حيث تكون صحيحة لا ملابسة مع ان المقصود الغاؤها وعبارة النجاج ولو قال هذا لفلان وكان ملكا
اي ان أقرت به فاقول كلامه اقرارا وآخره لو قال مر فيطرح آخره فقط وهي صريحة فيها قلنا وعلى
هناك كون الغاية اي قوله ان ان أقرت داخلان الجلة الثانية لانك ومن ما عاها الا حيث دخلت
بغيرها وقوله بعد انكاراي باللازم لان كونه ملكا لا يقتضي انه ليس ملكا لغيره اه عن (قوله)
غلت دار التي هي ملكي لفلان) اي فلا يكون اقرارا للناقص الصريح ولا حاجة له فذاع قوله
أراد لرياز بدلا عما حكم به ما وظهره وان أراد الاقرار به بصرح في شرح الروض وعليه فينرى
بين هذا اقرارا تقدم في قوله داري اؤدبني لعمر حيث صح مع ارادة الاقرار بان الاضافة فيها تقدم تأتي
لادنى ملابسة على كنهها باجواز ونحوها لصحة الاضافة مع ذلك فصح ارادة الاقرار نظرا لذلك بخلاف
هذه فصح فيها ملكك حمل عليه على انه لو قيل بالصحة هنا عند ارادة الاقرار بحمل الملك فيها
باعتبار ما كان ليربع ويكون ذلك من باب الجواز والقرينة عليه ارادة الاقرار غش على مر
وبعارة على التام وهو يذني انه اقرار حلال لقوله داري التي هي ملكي على الجواز يعني الدار التي كانت
ملكى قبل مرزبد الآن غايته انه اضافها لنفسه باعتبار ما كان (قوله) وأن يكون بيده) اي حيا
أو كاشف في الثاني نحو الممار والمؤجر حالة كونهما تحت بدلتهم والمكتسبة شرح مر وعش
قلتم ان متى كونه في يده انه في تصرفه فلا يرد نحو الغائب رشيدى وهذا الشرط انما هو في
الاقرار بالاعيان وأما الاقرار بالدين فلا يتأتى فيه هذا الشرط (قوله) حيث) اي حين كونه بيده
(قوله) بأن يراد للقرلة حيث) ومعنى كون المقر به يسلم للقرلة في المثال الذي ذكره مع ان القربه
للمر يفي لا يمكن نسلبها لاسم نفسه اليه بسبب الحكم بحرثه فكانه أعطى له الحرية ومعنى
صكون الحرية بيد المقر أي محلهما يده أو انها يده حكما بما جعلها (قوله) فلو أن مر بغيره شخص
تربيع على قوله وان يكون بيده ولوما لا عش (قوله) ثم اشتراء) اي انفسه فلو اشتراه لوكه لم يحكم
بغيره لان ذلك لا يقع بشراء الوكيل وفي هذا تصريح بصحة الشراء وفيه نظر حل وفي شرح مر
الصريح بالصحة وعبارة قول ثم اشتراء اي لنفسه لا لغيره بنحو وكالة قال شيخنا وظهر ذلك بجواز
التمدد وهو ظاهر بلر بما يجب ان تعين الخلاص به فليراجع اه ومثل شرائه لنفسه ملكه بوجه آخر

(قوله واسمى في الكتاب الخ) عبارة شرح مر ولو قال الدين الذي كتبتنه أو باسمي على زيد لعمر وصح ادلا نفاة أو الدين الذي على عمرو ولم يصح الا ان قال واسمى في الكتاب عبارة في فافظ الفرق بينهما انتهت (قوله) مع أن المقصود الغاؤها فانها لو كانت صحيحة بان لم تكن داخله لم يكن لقوله بأوله معنى لان آخره لا ينافيه فقام

كلامه: الى الوعد بالجهة قال النبوي فان أراد به الاقرار قبل منه ولو قال سكنى أو ملوسى زيد فهو اقرار لانه قد يسكن أو يلبس ملكه غيره (لا) قوله (هذا لفلان وكان) ملكا (اي) ان أقرت) به فليس له اعتبارا بأوله وكذا لو عكس فقال هذا ملكي هذا لفلان انما غايته انه اقرار بعد انكار صرح به الالام وغيره بخلاف داري التي هي ملكي لفلان (وان) يكون بيده ولوما لا) يسلم بالاقرار للقرلة حيث دخلت يمكن بيده حاله ما صر بها عمل يقتضى اقراره بأن يسلم للقرلة حيث دخلت (فلو أن) بغيره شخص) يديغيره (ثم اشتراء)

بحرينه المالة من شرك
(و يعاين جهة البائع فيه)
للاشتري (الخيار) أي
خيار المجلس وخيار الشرط
وخيار العيب فتعبر
بذلك أعسم من تعبيره
بالخيارين وسواء أقل في
صفة اقراره هو حوالا اصل
أمر عتقه هو أو غيره

(قوله اذا تعلق بآلت)
وهو حاله تعالى (قوله)
مادعاء الثالث وهو مدعى
الملك هنا وقوله الابينة
فلو أقيمت بطلت الوقفية
ولم يصح للشري له
تأمل ورجع على بانه
بالتن وردت الارض
لمستحقها اه قويني
(قوله ولا رجوع للشري)
أي الذي صدق على الملك
للاستحق (قوله ليس البائع)
أي ميراثه (قوله الذي أخذه)
منه البائع) والظاهر أن له
الظفر بمال البائع (قوله)
فالله له) أي في الباطن
وأما في الظاهر فحكمه
ما هو (قوله لا يعتق عليه)
أي في الظاهر يقتضي
دعواه الحسرية الأصلية
فانت ترى العتق حكم فيه
بالباطن وجعل المال لدى
الباطن وأما المانع من
جعله لدى الباطن بطريق
أنه كتب رقيقه لانه في

كيفية أو سوى له به وخض الشراء بالذكرة لانه الذي يترتب عليه الاحكام الآتية كأي شرح مر (قوله
حكمها) أي بعد انقضاء مدة خيار البائع كقوله مر وهذا ظاهر في كل من خيار المجلس وخيار
الشرط وأما في خيار العيب فغير ظاهر بل الظاهر أنه يحكم بها من حين البيع وإذا فسخ البائع بعيب
المطلوع عليه في الثمن المعين تبين بطلان الحكم بها وقض الاحكام التي ترتب عليها (قوله وكان اشتراؤه
اقتداء بالخ) قد يقال الاشتراء لا يأتي في جانب البائع فكان الاولى التعبير بالشراء الذي عبر به الاصل لانه
يعتق على البيع حل أي لأن كلامه يقتضي ان الاشتراء يكون يعاين جهة البائع وقوله اقتداء سخي
لربان فيه عيب فلا أرض أيضا كأي مر وفي شرح مر ولو أقر بأن ما في يدز بدعصوب صح شراؤه
منه لانه قد يقصد استنفاذه ولا يثبت الخيار للشري لانه انما يثبت لمن يطلب الشراء ملكا لنفسه أو
مستغيبه انتهى قال ع ش وقوله صح شراؤه أي حكم صحة شراؤه منه ويجوز رد لمن قاله ان مصوب
منه ان عرف والاقتراضه الحاكم منه ويضي ان يأتي مثل ذلك في كتب الأوقاف فإذا علم بوقفيها
وليس من العلم ما يكتب هو أمثله من لفظا وقفه ثم اشتراها كان شراؤها اقتداء فوجب عليه رد المال
له ولاية حفظها ان عرف والاسلمها لمن يعرف الصلحة فان عرفها هو أو ابتاعها في يده وجب عليه
حفظها والاعارة منها على ما جرت به العادة في كتب الأوقاف (قوله لا عتراه بغيره الخ) يؤخذ منه
أنه شراء صوري والصدقة منه لا اشتداء لان الاعتراف بالخبر به يوجب بطلان الشراء (قوله وخيار
العيب) أي عيب الثمن فيقال المطلع على عيب الثمن المعين فلو رد البائع الثمن المعين بعيب على الشري
جاز له استرداد العبد وإذا استرد العبد والحالة ما ذكر فلا كتاب الحاح ليقبل استرداده لا جاز أن
تكون للبائع لان الفسخ يرفع المقدم من حيث لا من أصله ولا جاز أن تكون للشري لدعواه الحرة
وأما كان اشتراؤه اقتداء ولا للبعد لانه لا يملك بدعوى البائع وعوده للبائع بالفسخ وعليه فليظن
ما فعل فيها لكن في فتاوى ابن حجر مائة وما كتب من البيع الى الفسخ لا يأخذه البائع بل يوقف
فان عتق فله وان مات فحكمه حكم النية كماله من رفق من الحريين ولو قيل بأن حكمه حكم الاموال
الصائفة لم يكن بعيدا فيصرف فيه الامام بالمصلحة اه ع ش على مر (فرع) قال الشافعي
لو اشتري أرضا ووقفها مسجدا أي مشلاخا آخر وادعاه وصدقه للشري لم تبطل الوقفية وعليه
قيمة ما هو ظاهره بل مأخوذ مما تقدم من أن الحق اذا تعلق بآلت لا التفات إلى قول البائع والمشتري
اذا اتفقا على بطلان البيع ولا يثبت مادعاء الثالث الابينة ولا رجوع للشري على البائع حتى انتهى
ع ش (قوله أعسم من تعبيره بالخيارين) لشذوله خيار العيب وهذا بناء على ما فهمه المحقق من أن الراد
بالخيارين في كلام الاصل خيار المجلس والشرط وانظر ما للمانع من جعلها على خيار النقص والتزوي
الذي سببه المجلس والشرط وحيث ذهب في عامة الآن يقال للمانع تبادل ما ذكر من المجلس والشرط مع
تدوير خيار العيب بالنسبة لهما شو برى (قوله وسواء أقل في صفة اقراره هو حوالا اصل) ومن
هذا الويات المدعى حرته بعد الشراء فغير له الوارثه الخاص فان لم يكن فليت المال وليس للشري أخذ
شئ منه لانه يزعمه حرته ليس البائع حتى يأخذ للشري منه الثمن الذي أخذه منه البائع وه. نأ اذا كان
صادقا دعوى الحرة فان كان كاذبا فالل له بطريق الولاء لانه يعتق عليه واعتراف المشتري بأنه
كان مملوكا ولكن اعتقه ماله قبل شراء البائع كما عتراه بغيره الأصلية لكن هنا بورث ولولا
شرطه وبأخذ للشري من تركت أهل الثمنين أي الثمن الذي اشتري به الثمن والثمن الذي اشتري به

البائع الذي أعنته فان كان الذي اشترى به المقرأقل فالامر ظاهر وان كان أكثر بأن اشتراه
 ثلاثين واشتراه البائع من معتقه بشترين لم يأخذ المقر من تركته الا عشرين لانها هي التي أخذها
 غريم غريمه وهو الملقى والباقي يأخذه من مال بالعه بطريق الظفر انتهى شرح هر وقوله واعتارف
 الشترى بالحق هذه الصورة هي التي ذكرها الشارح بقوله أو غيره وقوله أم أعنته هو أي البائع قال
 هر في شرحه وفي هذه الوقف ولاؤه لتعاهد اعتراف البائع بعنته والمشتري بعنته فان مات بلا وارث
 بغير الولاء ولم ترك له البائع ورد الحق للمشتري ان صدق البائع امشترى بعنته فان لم يصدق فالمشترى
 أخذ قدر الثمن من تركته ويرث الباقي ان كان لانه اما كاذب في حريته بجميع الكسبه أو صادق
 فلكل البائع الباقي بالولاء وقد ظلمه بأخذ الثمن منه وتعذر استرداده وقد ظفر بماله اذا كان له وارث
 بغير الولاء فان لم يكن مستغرقا له من ميراثه ما يخصه وفي الباقي ماصرة والا بجميع ميراثه وليس
 للمشتري أخذ شيء منه لانه يرغمه ليس البائع انتهى فهو يدعى ان البائع ظلمه بأخذ الثمن ولا يرجع
 الا عن من ظلمه اه **(قوله وان أوههم كالم الأصل الخ)** عبارة الأصل ثم ان كان قال هو فشرأفه
 افتداء وان قال أعنته البائع وهو يترقب ظمافا فقد انه من جهته ويبيع من جهة البائع على المذهب
 اه قول الشارح أم أعنته هو المذهب المفصل فيه عائد على البائع كاعتدلت من العبارة المذكورة
(قوله الثاني) وهو قوله أم أعنته هو **(قوله وصح الاقرار بمجهول)** أي اجابا ابتداء وكان
 أوههم بغيره ولوعندنا كانه اخبار عن حق سابق فيصح بمجلا ومفصلا وأراد بالمجهول ما ماعلم المهم
 كأحد البعدين اطف وقل **(قوله قبل تفسيره بغير عبادة الخ)** وله تحليفه أنه ليس عليه شيء غير
 هذا رسوا أقال على أو عسدى وكذا في ذمتي الا في نحو الكلب اه قل على الجلال **(قوله)**
 كثرير أي الذي يقبل على الأوجه وكذا الحرة غير المحترمة التي لم يتجاهر بظاهرها والمبينة
 فطر اه حل **(قوله سواء أكان)** أي غير العبادة ورد السلام والتجسس الذي لا يقتضى حل
(قوله وان لم يجز) أي يسد ما أي يقع موقعه على به جلب نفع أو دفع ضرر فكل ممنول مالى
 ولا عكس حل **(قوله كفلس)** مثال لما قبل الغاية وقوله وحبة مثال للغاية عش **(قوله وز بل)**
 بل وكلمة أي أو قابل للتعليم وقشرة نحو لوز اه **(قوله لصديق كل منها بالثمن)** في العبارة قلب
 والأصل لصديق الثمن بكل منها كاعبر به هر **(قوله مع كونه محترما)** فلا يرد التجسس الذي لا يقتضى فانه
 وان كان الثمن يصدق به الا أنه ليس بمحترم **(قوله في معرض)** المعرض وزان مسجد موضع عرض
 الثمن وقتل في معرض كذا أي في موضع ظهوره لان اسم الزمان والمكان من باب ضرب يأتي على
 وزن فعل ينتج الميم وكسر العين قاله في الصباح شوبرى وفي عش على هر انها بكسر الميم
 وفتح الزاء اه **(قوله اذا لامطالب بها)** تعليل للعلة والمضى اذا لا يطالب بها أحد مع ان شرط المقربة أن
 يكون بمجاوز المطالبة كفى شرح هر **(قوله نعم قبل تفسير الحق الخ)** استدراك صوري لعدم
 دخول الحق في الشيء وأجاب السككي عن استشكل الرافى الفرق بين الحق والشيء مع كون الشيء أعم
 فكيف يقبل في تفسير الاخص ما لا يقبل في تفسير الاعم بالان الشيء الاعم من الحق هو الشيء المطلق
 لا الشيء المقرب أي لانه صار خاصا بقربة على سول فهو جواب بالمتنع أي منع كون الشيء أعم من
 الحق بل هو أخص منه وهلا قال يخرج بشئ الحق فيقبل تفسيره باللازمين وبنى عندى فيقبل بالآخر
 مع أنه أخص **(قوله فيقبل تفسيره بنجس لا يقتضى)** قد قبل في قبول التفسير بما لا يقتضى نظر فان
 ما لا يقتضى لا يثبت عليه بدلا محذورا لجبرده على من أخذ منه كذا سم عن عميرة في أول كتاب
 الصب الا أن يقال كفتوا هنا في الاقرار بما يشهر به اللفظ ولو بحسب اللفظ عش أي لانه يكون

وان أوههم كلام الأصل
 تخصيص كون ذلك يعا
 من جهة البائع بالثمن
 الثاني (وصح) الاقرار
 (بمجهول) كثن وكذا
 فيطلب من المقر تفسيره
 (فولاق) له (على شيء أو
 كذا قبل تفسيره بغير عبادة)
 لمريض (ورد سلام ونجس
 لا يقتضى) كتحذير سواء
 أكان مالا وان لم يتحول
 كفلس وجبة برأى لا كقود
 وحق شفعة وحذق
 وزبل اصدق كل منها
 بالشيء مع كونه محترما
 فتصير بمذاكر أعم مما
 عبر به أم تفسيره بشئ من
 الثلاثة المذكورة فلا يقبل
 بعد فهمها في معرض
 الاقرار اذا لمطالبة بها ثم
 يقبل تفسير الحق باللازمين
 منها يخرج ببنى عندى
 فيقبل تفسيره بنجس
 لا يقتضى لاجبا قبله (ولو أقر
 بمال وان وصفه بنحو

عنده والواجب رفع يده عنه وكان الأصغر أن يقول قبل تفسيره الثالث فانظر حكمة العبد
عنه اه بايلي اطاف **(قوله)** كقول مال عظيم أي أيا أكثر من مال فلان أو ما يبيده أو ما
شهده اليهود عليه أو حكم به الحاكم على فلان شرح مر واستشكل تفسيرهذه بمقابل منمع
أنه يلزم عليه الفاء قوله أكثر **(قوله)** أصل ما بيني عليه الاقرار (هـ) ومن اضافة الموصوف للصفة
أي الأصل الذي أتى عليه الاقرار أي القاعدة التي ترفع عنها أحكام الاقرار أن أزم البقيني وقيل ان
الاضافة بيانية **(قوله)** ان أزم البقيني أي كسباني في الفصل الآتي اعني انقاله اعتدى سيفيق
طرفاً وخذ في شرف أو عدي عليه ثوب لم يلزمه الطرف والوب اخذ البلقيني وقوله أزم يفتن
المعزة المناسبة قوله وأطرح الشك ويجوز ضمها أيضاً مراده بالبقيني الظن القوي لما انتفى
عنه الاحتمالات العشرة كالأجتنح على من نظر في فروع الباب لاقتضائه أنه لا يوجد اقرار يعمل
به الا نادراً والاحتمالات العشرة هي عدم الاشتراك والمجاز والاضمار والنقل والتخصيص والتقديم
والتأخير والتاسخ وعدم المعارض العقل ونقل اللغة والنحو والصرف **(قوله)** وأطرح الشك
عطف لازم مثلاً لا نقال له على درهم في عشرة وأطلق فان الملتزم درهم واحتمال اللعبة مشكوك
فيه أي احتمال كون في معنى حتى يلزمه أحد عشر مشكوك فيه **(قوله)** ولا تستعمل التعلية
أي لا تقول على الغالب فالردا بغلبة ما غلب على الناس في عرفهم أي لا يبنى عليها الأحكام الشرعية
كما قاله الصاني كما نقال له عند مال عظيم فان الغالب أن ماله وقع فيقول تفسيره بمقابل فيه عدم
التعويل على الغالب **(قوله)** يستولوه لأنها تسمى مالاً لا يفتن بها عاقل الموقوف لأنه لا يسي
مالاً وهل مثل المستولوة مكتوبة أو يفرق حل وأشار بقوله لأنها تسمى مالاً لا إلى أن قوله لأنها
يفتن بها عاقل فتعوق هو المال وهو لانه تسمى مالاً لا يفرق الموقوف فانه يفتن به بوضوح مع أنه لا يصح
التعويل على مال لا يفرق عاقل وهو ما لا يفرق مالاً لا يفتن بها عاقل فافرق الموقوف لأنه لا يفتن به اه فاقلة
مرتبة من يشيئ قبل الشورى ولا تأخذ بالمال الا بتشاوره مع تركه الاحتياط الجاهل مع ما قلناه
لا يكتفي بالتفسير لئلا يأخذ به مالا من المستولوة ايست كماله لا خلاف في مثلها في الأيمان
وغيرها من أيمانها انتهى وقيل ويصح تفسير المال بالمستولوة أن لم يزل في فتنه للشك في المكتوبة
وغيرها لا يصح بالموقوف مطلقاً **(قوله)** وأكذا كذا الخ هي مرتبة من كلف التعقيب واسم الاشارة
ثم قلت فصار يكفي بها عن العدد وغيره وهي في مثال المصنف بمعنى شيء ولبست كناية عن العدد
• الحاصل من مسائل كذا انتاعرسة فمستألهامامه فردة أو بكثرة أو معطوفة والدرهم لما أن يرفع
أو يثبت أو يجزأ أو يسكن والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة أن انتاعرسة مسئلة والواجب في جميعها
درهم واحداً لا يفتن عطف كذا أو يثبت تيزها فيجب درهمان انتهى سم زى **(قوله)** لا يفتن (هـ) وإن زاد
في التكرير على مرتين من غير عطف كما هو الفرض وإن اختلف المجلس سواء أعددنا أو كذا كذا
مر عرض **(قوله)** لا الثاني أن كيد) فان نوى بالاستئناف لزم شيان قل **(قوله)** أو عطف
بيان) قال في شرح الرررض وأخبر ميتدا أعحفوف قاله الشيخ في واهيه أو مبتدأ مؤخر وخبر مقدم
وكذا حال وقال السيفيق شرح الحكاية في الأولى عندى أن يكون كذا مبتدأ ودرهم بدل منه أو عطف
بيان عليه وخبر وعندى طرفه شرح مر شوى **(قوله)** أو رخصنا) أي عند البصريين
وبجوز عند السكوفيين لا يثبت كذا يجب نصب عند البصريين ويجوز جزم عند السكوفيين حل

كان مبهما جنانا ونوعا لا قدر افلا يقبل بأقل من ذلك عدد الان المثلية لا يحتمل مامر لثبات الاستواء عدد
منها اشرح

الثالثة لا يصح للتبميز (أو

به) أي بالنصب بان قال كذا

وكذا درهم (فدرهمان)

يلزمه لان التبميز وصف

في المعنى فيعود الى الجمع

ومشكلة السكون من زيادتي

(أو) قال (ألف درهم

قبل تفسير الالف بغير

الدراهم) كأنه فلس لان

الطبع الزيادة للتفسير

نعم وقال ألف درهم فضة

كان الالف أيضا فضة للعادة

قاله القاضي بخلاف ما لو

قاله على ألف درهم فضة

فان الالف مهمة اذا يقال

ألف درهم ووقاله له على

ألف درهم برفعهما وثوبه

أو ننويز الاول فقط فيما

يظهر فله تفسير الالف بما

لا ينقص قيمته عن درهم

وكنه قال ألف مائة الالف

من درهم (أو) قال (خسة

عشر درهم) لاسر ان التبميز

وصرف (أو) قال (الدراهم

التي أقررت بها ناقصة

الوزن أو معشوشة فان

كانت دراهم البلد)

الذي أقره (كذلك)

أي ناقصة الوزن أو معشوشة

(أو) لم تكن كذلك بأن

كانت تامة أو خالصة (وصله)

أي قوله الله كور بالاقرار

(قبل) قوله فيها وان

(قوله فدرهم يلزمه) ودعوى أنه في النصب يلزمه عشرون درهما اذا كان نحو بانها أو عند مفرد

يلزمه مفرد منصوب بمذمومة لانه يلزم عليه مائة في الخبر لانها أقل عدد يميز بغير مجرور ولم يقل به أحد

وقول جمع يوجب درهم في الخبر اذا التقدير كذا من درهم مردود وان نسب لالاكثرين

بأن كذا انما يقع على الآحاد دون كورها شرح مر (قوله الدرهم في الثانية لا يصح للتبميز)

بل هو خبر عن الدرهم في الرفع أي مائة درهم أو بدل منها أو بيان لها وأما الجرف لانه وان كان

لا يظهر له معنى لكنه يفهم منه عرفا أنه تفسير لعله ماسبق وكذا يقال في السكون انتهى حل (قوله

فيعود الى الجمع) أي فهو تفسير لكل من الملائم للتبميز وصف في المعنى والعطف يمنع احتال التاكيد

حل (قوله قبل تفسير الالف بغير الدراهم) أي من المال وغيره اتحاد الجنس أو اختلف شرح مر

(قوله للعادة) لانه يقال ألف فضة قال شيخنا وهو ظاهر ان لم يجز فضة بضافة درهم اليها يبق تنوين

ألف الالف لوجه حيث يشاء والى على ايهاهما حل وانظر لم يعقل بأن التبميز وصف في المعنى فيجمع

جميع ما قبله كعالم فيما سبق ويمكن أن يقال على هذا كراجل الفرق بينه وبين ما بعده تأمل (قوله

برفعهما وثوبه) والظاهر أنه لو نصبهما أو خفضهما منونين أو رفع الاول منونا ونصب الدرهم

أوقفه أو سكته أو نصب الالف منونا ورفع الدرهم أو خفضه أو سكته كان الحكم كذلك وأنه لو رفع

الالف أو نصبه أو خفضه ولم ينونه ونصب الدرهم أو رفعه أو خفضه أو سكته يلزمه ألف درهم ولو سكت

الالف وأتى الدرهم بالاحوال المذكورة احتمل الامران وهو الى الاول أقرب شرح الروض وشو برى

(قوله أو ثوبين الاول فقط) أي وتسكتين الدرهم أو رفعه أو جره بلاثونين عش (قوله أو خسة

عشر درهم) فالرفع الدرهم أو خفضه يلزمه مائة الدرهم كور وقيمته درهم كما جئت الشرح

في شرح الروض وجرى عليه شيخنا كواله وابن حجر وشو برى (قوله ووصله) هذا رابع لقوله

ألم تكن كذلك وقوله أي قوله الله كور وهو قوله ناقصة الوزن أو معشوشة فلو مات عقب اقراره

لم يترحم ولو لم يترحمه فاضا قال ما ذكر يقبل الظاهر من حل بزيادة (قوله قبل قوله فيها) أي في

الستين وهما لو كانت ناقصة الوزن الخ أو لم تكن كذلك الخ اطاف (قوله وان فصله) أي قوله

الذكر وقوله عنه أي عن الاقرار وقوله في الاولى أي وهي ما لو كانت ناقصة الوزن كدراهم طرية

فانها أربعة دنانير وقيل يربع في النقص الى بيانه وقوله في الثانية أي وهي قوله أو لم تكن كذلك

وصله وحاصل ما أشار اليه أن دراهم البلدان كانت خالصة أو تامة وفسرها بالناقصة أو المعشوشة قبل

تفسيره بذلك ان ذكره متصلا بالاقرار وان كانت ناقصة الوزن أو معشوشة قبل تفسيره بذلك مطلقا

أي سواء ذكره متصلا بالاقرار أو متصلا عملا يعرف البلد اطاف (قوله أو يجنس ردي) أي

نوع وقوله قبل أي مطلقا شرح مر أي وصله بما قبله أولا ووافارق الناقص بأنه يرفع بعض ما أقرب به

بخلاف هذا مر (قوله فان أراد معية الخ) اعترض ذلك بعضهم بأنه لو قال على درهم مع درهم يلزم

درهم بجزا احتال مع درهمي وحديثه فنية معي مشكلة المثنى أولى وبتقدير لزوم أحد عشر ينبغي

أن يلزمه درهم ويرجع في تفسير العشرة اليه وأجاب بعمل كلام المثنى على ما إذا أراد المجمع عشرة

دراهم للقره وأجيب أيضا بان قصد المعية في قوله له درهم في عشرة بمثابة حرف العطف والتقدير له درهم

وعشر بدل تقدير درهم في جازم وهو محمول على معية محروم بخلاف قوله له درهم مع درهم فان مع فيه

لم يرد المعية والمصاحبة تصدق بمصاحبة درهم للدرهم غيره ولا يقدر فيها عطف برماوى وهو مخلص

فله عنه في الاولى على حالي فتدلى بلد فيها ولا يستثنى في الثانية ولو فسر الدراهم بغير سكة البلد أو يجنس ردي قبل وبخلاف البيع لان الغالب في العملة قصد ما يروج في البلد والاقرار لإخبار بحق سابق (أو) قاله على (دوم) في عشرة فان أراد معية) أي مصاحبا

بلحاح لانه التزمه لفي حصة خاصة بغير بقى كالتدرك في النسخ الصغير **مر (قوله لا يكون الاحبة)**
 أي الأربعة بل لا يتم كلامه أولا **(قوله لا مدرهم)** أي وان كرره الوفاي مجالس لاحتال التأكيد
 مع اقتضاء ما يصره فيه شرح **مر (قوله) أودرهم ودرهم قدرهمان** أي لأن العطف يقتضي المقابلة
 ثم كذا وواو ما لا فالنص فيها لزوم درهم مالم يرد العطف لمجيئها كثير التفرع وتزيين اللفظ ومقتضية
 مجزاة حذف شرطه أي فينتزع على ذلك درهم يلزمه في تعيين القصد فيها أي قصد المراكس
 للتزكات وانما وقع في نظير ذلك من الملاقاة لظن انشاء وهو أقوى مع تعلقه بالابتناء التي مبنياها
 على الاحتياط شرح **مر (قوله) قدرهمان يلزمه** ولوعطف في الثالث كقوله درهم ودرهم ثم
 درهم يلزم ثلاثة بكل حال لانه لا بد من اتفاق حرف العطف في المؤكد والمؤكد كشرح **مر (قوله)**
 لما سري كذا كذا أي من احتال التوكيد وقوله وكذا كذا أي من اقتضاء العطف المقابلة اطاف
 فهو راجع للصورتين **(قوله ثلاثة يلزمه الخ)** وكما كرر يلزمه بعدد ولو زاد على القصرة ويجري فيه
 التفصيل المذكور بقوله الاول نوى الخ فان قصد بكل واحد تأكيد ما يليه قبل وان قصد تأكيد
 ما يليه أو الاستئناف وأطلق تعدد عرض على **مر (قوله) تأكيد الثاني** أي بما عطفه كقوله **مر**
 وقصدته أو لم يرد ذلك بل أراد بالثالث تأكيد الثاني مجردا عن عطفه وجب ثلاثة وبوجه بأن المؤكد
 حينئذ اندعى للمؤكد فاشبهه تأكيد الاول بالثاني عرض فاندفع توقف بعضهم بقوله وانظر كيف
 صدق هذه التسمية مع أن الواو متحد من التأكيد لانهما يقتضي المقابلة فتأمل لان الواو جزء حينئذ من
 المؤكد كيدل عليه بقول **مر (قوله) تأكيد الثاني** أي وهو ثلاثة كذا قيل والثالث امران
 المستثنى عنه عند حذف والتقدير ثلاثة تلزمه في كل حال أي سواء نوى بالثاني أو بالثالث استئنافا الخ وذلك
 على ما قلناه قول الشارع فتأمل المستثنى منه ما نوى الخ لان هذه التسمية بعض الاحوال لابعض الثلاثة
 وقوله استئنافا المراد به عدم التأكد لان الاستئناف لا يكون إلا في الجمل وهذا مفرد والواو فيه عطفة
(قوله) أو تأكيد الاول أي نوى تأكيد الاول اما بالثاني أو بالثالث وقوله فيلزمه الثلاثة ويحصل
 منسج موراجعة من ضرب احوال الثاني والثالث في الاحوال الثلاثة وهي قصد الاستئناف وتأكيد
 الاول والاطلاق فهذه صور المستثنى منه والساكنة هي الصورة المستثناة بقوله لان نوى الخ شوري وهو
 غير متعين إذ يمكن أن تكون الصور سعا بأن تأخذ جميع احوال الثاني مع كل من احوال الثالث فيحصل
 نوع والصورة المستثناة عشرة **(قوله) فيلزمه الثلاثة** أي في مجموعها من المتن نوتقة للتعليل **(قوله في**
الاول) أي وهي ما لو نوى بالثاني أو بالثالث استئنافا وقوله في الثاني أي وهي ما لو أطلق وقوله في الثانية
 أي وهي ما لو نوى تأكيد الاول الخ وقوله في بادئ المؤكد بكسر الكاف وهو الدرهم الثاني والثالث على
 المؤكد بنسخ الكاف وهو الاول **(قوله) ولا منسج** أي كيد في الثانية آخر لتليل الثانية اطول السكلام
 عليه **(قوله في الثالث)** أي فيلزمه الثالث أي فيلزمه الثالث لانه فصل بينهما بالثاني وفيه أيضا
 لانه في العطف كافر مشرشنا **(قوله) وثنى أقرب بهم الخ)** الانسب تقديمه عند قوله وصح بمجهول لانه
 من تعلقه **(قوله) فاني حبس)** كلامه مشر مجواز الدعوى على المقر بالهم وهو كذلك على الصحيح
 كإثباتي في الدعوى زى وبعبارة شرح **مر** وسمعت الدعوى هنا بالمجهول والشهادة به للضرورة
 إذ لا يبرهن لمرفعه إلا بما ساعها انتهى وهلا قال عز حبس أو غيره ليشمل كل ما يحصل به التميز
 من ضرب أو غيره وقد يقال وجه الاقتصار على الحبس أنه محل الخلاف في كلامهم عرض **(قوله) طوب**
به الوارث الخ) وقضية اقتضاه على مطالبة الوارث أنه ان امتنع من البيان لم يحبس وقد يوجه بأنه
 لا يبرهن كونه وارثا له بمراد مورثه المقر له يمكنه الوصول الى حقه بأن يذ كر قدرا ويدعي به على

به اقرارا لانه أضاف الميراث
 الى نفسه ثم جعل لغيره جزءا
 منه وذلك لا يكون الاحبة
 بخلافه فباقيها **(أو قال)** له
(على) درهم درهم درهم
درهم (أو) درهم درهم
قدرهمان يلزمه ما صر
 في كذا كذا وكذا وكذا
(أو) درهم درهم
 ودرهم ثلاثة تلزمه (أو)
 ان نوى بالثالث تأكيد
 الثاني قدرهمان يلزمه
 فتأمل المستثنى منه ما لو
 نوى بالثاني أو الثالث
 استئنافا أو تأكيد الاول
 أو أطلق فيلزمه الثلاثة
 عملانية في الاولى وبظاهر
 اللفظ في الثانية ولا منسج
 التأكيد في الثانية زيادة
 المؤكد على المؤكد
 بالاعطف والفصل في التأكيد
 بالثالث (ومضى آخر بهمهم
 ككتاب) وثنى (وطوب
 ببيان) ولم تمكن معرفته
 بغير مر اجتمع (فاني حبس)
 حتى يبين لامتناع من
 أداء الواجب عليه فان مات
 قبل البيان طوب به الوارث

أمكن معرفته بعد مراجعته كقوله له على زنة هذه الصنعة أو قدر مبالغ به فلان ترسه لم يحس (ولو بين) بما يتبدل (وكذب المقر له) في أنه حق (فليبين) أي المقر له لحس حقه وقدره وصفته (وليدع) به (ويحلف المقر على نفيه) ثم إن سكان ما بين به من جاني للمدعي به كأن يبين بمائة درهم وادعى المقر له بمائتي درهم فان صدقه على الزادة المدة ثبت وحلف المقر على نفي الزادة وإن كذبه بان قل له بل أردت مائتين حلب على أنه لم يردوها وأنه لا يترسه إلا مائة وإن لم يكن من جنسه كأن يبين بمائة درهم فادعى بمخمين ديناراً فان صدقه على ارادة الماتة أو كذبته في ارادتها بان قال له إنما أردت الخمين وواقفه على أن الماتة عليه ثبت لا تصافيه عليها وإن لم يوافقها عليها بطل اقرارها وكن في الصور الأربع مستدعياً للمخمين فيجعل المقر على نفيها في الأربع دعى في ارادتها أيضاً في صوري التكذيب وذكر التحليف من زيادي (ولو أقر) له (بالب) مرة (وبالب) مرة أخرى (فالب) تلزمه فقط لان الاقرار اخبار

لوارث ويحلف عليه فان امتنع الوارث من الحلف على أنه لا بد له أنه ما دل المورث وتكمل عن الخمين ردت على المقر له فيحلف ويقتضى له بما ادعاه لكن ينقل سم عن شرح الرض آخر الباب قبل الاقرار بالذنب فيها أو قدر بمداير مائة ومائة من الوارث المار كالمورث عنها للمدعي فان أنكر الوارث ذلك وحلف أنها غير ما أراد مورثه فحينئذ وجب له ان امتنع منه حتى يبين وبقى ما لم يبين الوارث ولا المقر له لعدم علمه بما عاين أراد المقر فاذ يفعل في التركة ولعل الاقرب أن القاضى يحلف الوارث والمقر له على أن يعطيا على شيء لينفك التعلق بالتركة عرش (قوله) ووقف جميع التركة أي ولو فيما يقبل فيه التفسير بغير المال احتياطاً لحق الفتح شرح (قوله) لم يحس أي لبيان المقدار ولا فلا بد من بيان الجنس كذبته وقضه حل أي ويجبس لبيان قال عرش على مر وهو ظاهر مادام الحال عليه من نحو الصنعة باقية فلو نلت المنفعة أو مبالغ به فلان ترسه فهل يحس الى البيان أو لا يقره نظر والاقر بالاول لان اقراره صحيح وتصغرته مر فذا المقر به من غيره فيرجع في التفسير اليه لأنه الاصل (قوله) فليبين جواب لو يحسوف لأنه لا يقرن بالقاضى قد حلف بطل البيان فليبين الخ وقد تقدم التنبيه في باب الرهن على أن لو تأتى بمعنى ان فتم القاضى وجها عرش وهو جواب ثان وهو أن لو بمعنى ان فيكون قوله فليبين جوابها والاولى أن يقتدر عرش الجواب بقوله يكف البيان لان قوله بطل البيان لا يظهر الا في بعض الصور الآتية (قوله) ثم إن كان ما بين به أي المخرج يتصر فيه معان هذا زاد على ما مر وليس كذلك بل يقتضيه قوله ولو بين وكذبته الى آخر كلام المتن أي فتارة يكون البيان من جنس المدعى به وتارة لا وقوله على نفيه أي فتارة يحلف على نفي السك وتارة على نفي الزيادة وتارة على نفي الزادة فيبين هذا كله بقوله ثم إن كان الخ وحاصل ما ذكره ست صور ثنتان في الجنس وأربعة في غيره شيخنا (قوله) فان صدقه على ارادة الماتة كأن قاله نعم أردت الماتة لكنت غلطت في ابدت وانما الذي عليك مائتان (قوله) حلف على أنه لم يردوها فان نكل المقر حلف المقر له على استحقاق الماتتين لا على ارادة المقر لها لا الاطلاع على الارادة لانها أسرف على عرش اطاف (قوله) وأنه لا يلزمه الامانة ويكفيه لها بين واحد على الصحيح المنصوص فان نكل حلف المقر له على استحقاق الماتتين لا على ارادتهما اه زى (قوله) كأن يبين أي القرو قوله فادعى أي المقر له وقوله وواقفه أي المقر له وقوله على ان الماتة عليه أي في مسئلة التصديق والتكذيب لكن هل المار بالواقفة عدم الرديف تشمل السكوت أو المار بالواقفة صريحاً بقضية الباب ترجيح الاول شو برى (قوله) وواقفه على أن الماتة راجع أيضاً لقوله فان صدقه على ارادة الماتة الخ كأن قاله في حال التصديق نعم أردت الماتة لكن غلطت في ابدت وانما الذي عليك خسون ديناراً اه سم عرش (قوله) ان الماتة عليه أي زى يادعى على الخمين (قوله) وإن لم يوافقها عليها أي الماتة وقوله فيها أي في صوري التصديق والتكذيب (قوله) بطل الاقرار بها) ويطلب اقراره بالشيء اه حل (قوله) في الصور الأربع أي فيها اصدقه على ارادة الماتة أو كذبته في ارادتها وواقفه على ان الماتة عليه فها تان صور تان في الواقفة أو صدقه أو كذبته في ارادتها ولكن لم يوافقها على أنها عليه فها تان صور تان أيضاً في عدم الواقفة شيخنا (قوله) في صوري التكذيب وهما التكذيب في الارادة مع الواقفة وعدمها فيعرض في التامين في هاتين لنفي الخمين ونفي ارادتهما وفي صوري التصديق لنفي الخمين فقط فلي كل لا تلزمه الجبسون وتلزمه الماتة في صورتين دون صورتين شيخنا (قوله) فالب تلزمه فقط) ولوقوع ذلك في مجلس ولو كتب بكل منها حكمة أي ورقة أو شاهد عليه به ولو كرره ألف مرة اه زى وقوام الشكر فاذ أعيدت نكرته كانت غيراً أغلى لا كلى اه حجج اذ كثيراً ما دعى عين الأولى كافي نحو وهو الذي في السبا اه

وتنمده لا يخفى قصد القربة (ولو اختلف تقدير) كأن أقر بألف ثم غمسة أوهكس (فلا كثر) يلزمه فقط لجواز الأقرار
بعض الشيء بعد الأقرار بأكمله أو قبله (ولو تعدد جمع) بين الأقرارين (٨٧) كأن وصف القدرين بوصفين كصحاح
ومكسرة أو أسندهما إلى

في الأرض لا في عمل قضيتها وبفرض تسليم الميراثها فيصرف عن ذلك قاعدة الباب وهو الاخذ
بالنفي مع الاعتقاد بالاحل وهو راء القسمة مما زاد على الواحد شرح مر (قوله وتعدده) أي الأخبار
لا يخفى قصد القربة أي حتى لو اختلف الزمن وتعدد المكان مع بعد المكانين المقر بهما لا يكون ذلك
مقتضى تعدد كان قاله على ألف يوم السبت أو لم يفسر ثم أقره بألف أخرى في ذلك اليوم المذكور
بكم يلزمه الألف واحدا لا يتغير بالأقرار بمصر ومكة في يوم واحد فقط الاضافة اليهما لان الاضافة
إلى أحدهما ترجيح بالمرجح والنسبة اليهما مستحيلة اه ع ش (قوله فلا كثر يلزمه فقط) أي
لغير الألف في الألف كثر (قوله ولو تعدد جمع) مقابل لمخوف تقديره هذا اذا أمكن جمع وهذا غير
مغص بما اذا اختلف القدر بل يجري فياذا اتفق القدر كما يدل عليه قوله أو قال قبضت يوم السبت
إلى يكون راجعا لقوله ولو أقر بألف الخ (قوله كصحاح ومكسرة) أي كأن قال مرثله على ألف
جمع ثم قال تأخر لي على ألف مكسرة (قوله لزما أي القدران) أي في الصور الثلاث
تكون راجعا لما اذا اختلف الوصف في الأول بوجوب اختلاف الوصف واختلاف السبب في الثاني بوجوب
اختلاف السبب كذا قاله مر اه ط ف (قوله حل المطلق على المقيد) أي ولم يلزمه غيره اه مر
(قوله لا لث) وعليه ما ثبت القضاء ومثل ما لو قال كان له على ألف قضيت فأن لم يقل في هذه قضيت
كان قرا ولو شهد على نفسه أنه سرق ما ليس عليه ثم أقر بشي لزمه ولا ينفعه ذلك الشهاد اه قل
(قوله علا بآل كلامه) الذي هو جملة واحدة ويلغو آخره وان كان المقر كافرا أو عن معتدصة بيع
الكسب ثم ان رفع طعن كبرى ذلك فله الحكم ببقيدته قل (قوله من نعتن عبد لم أقبضه) أي العبد
والمال من نعتن مبيع الأعم من العبد وغيره ثم يدعى العموم كما دته (قوله لأنه لا يرفع ما قبله) بل
بعضه بجملة دون أخرى (قوله سواء أقاله) أي لم أقبضه (قوله أم منفصلا) أي وقد قال من نعتن عبد
شعلا ما إذا طام من فصلين فلا يقبل قوله أم أقبضه كالأقبل قوله من نعتن عبد (قوله لا يقبل) أي قوله
من نعتن عبد (قوله الأم من فصلين) أي بقوله على ألف وألحق بذلك فيما يظهر كل تقييد لمطلق وتخصيص لعام
كأصل الاستثناء كاهو ظاهر أي، وأنه لا بد من الاتصال والابطلة فائدة الأقرار اه تحفة شوري أمالو
ذكر منفصلا يقبل مع أن قوله من نعتن عبد لا يرفع ما قبله بل يخصه من حاله إلى الحالة أخرى وكان القياس
القبول فيه مطلقا كسابقه لأن يفرق بينهما بأن قوله هنا من نعتن عبد خصه بجملة معرضة فلو طوت بوجوب
العبد لم يقبل منه الاستثناء ووجب الألف اذا لم يذكره منفصلا لاحتلال وجوبها بسبب آخر بخلاف قوله لم
أنفعه لم يخصه بذلك الجملة المعرضة فلو طوت قبل مطلقا ع ش (قوله ونوى التعليق) ينبغي أن المراد
تعدلاتين بالسبقة ع من الاتيان بما بعد التعليق أو مع الإطلاق بخلاف قصد التبرك اه سم ع ش
(قوله لا نعتن عليه) لأن قصد التأجيل ولو باجل فاسد فيلزم ما أقر به اه شرح الروض والظاهر لزومه
لإبطل من وفاق من نعتن كسب بل دخول الشرط على الجملة يصيرها جزأ من جملة الشرط فلم تغير معنى أول
الكلام بخلاف من نعتن كسب لأنه لا غير مفيد بل بين جهة اللزوم بما هو باطل شرعا فلم يقبل اه شوري
(قوله وهو الذي أوردته) بفتح تاء الخطاب كاهو ظاهر (قوله فجلعت له ليس له عليه الخ) وقيل

ليقترب عني (ق) قوله (ع) أو عني أو مسمى أو موصوفه) ولو منفصلا (بوجهة فقال) المقر له (لي عليك ألف آخر) دينا وهو الذي أوردته
بقراره فجلعت له ليس له عليه ألف آخر وأنه لم يرد بالأهذ ولا ينافيه ذكره على التلويج

بصدق المقر له لان كماله على ظاهره في التيقن في القيمة والودعة لا تنته فيها مـ (قوله) لا احتيال ارادة الوجوب الخـ وجمعل انه تعالى فيها فصارت مضمونة عليه ضمن الاتيان فيها على وقد تستعمل على بمعنى عندى كقاي قوله تعالى ولم على ذنب شرح مـ (قوله) أي بعد تفسيره المذكور الوجه أن يقال أي بعد اقراره كالاتي شوى أى لانه تقبل دعواه التلف والارادة الاقرار ولوقبل تفسيره المذكور وكلامه يقتضى انها لا تقبل حيث ذبح وعبارة عـش قوله بعد تفسيره عبارة المناج بعد الاقرار ولعلها الوجه لانه لو ادعى ذلك حال التفسير كان قال أردت بالالف الذي أقرته به ألفا ودية وقد تلفت الآن فالوجه القبول سم ويمكن دماها الى المناج يجعل التفسير بمعنى التيقن وهو عبارة عن الاقرار وفي المختار الفسر البيان بوجه ضرب والتفسير مثله اه بحرؤه (قوله) لان ذلك أى حلفه في دعوى التلف والارادة مـ (قوله) وفسره بودية أى لا يقبل تفسيره المذكور ومجمله ان كان منفصلا عن الاقرار فان كان متصلا فالوجه قبوله شرح مـ وقد بينا هذا قوله في ذمى اذا العين لا تكون في القيمة الى الآن يقال ان قوله ذلك متصلا دل على انه لم يرد في ذمى ودينامعنا مايل أراد اني ذمى معنى جهتي وان دينامعنا كالدين في لزوم رد مال كاه عـش عليه (قوله) فقال أى المقر له (قوله) لان العين أى بوى الودعة للتفسير بها (قوله) وقبض فيها أى في الحصة إذ غنفت سكرها باعتبار اللزوم وعدمه بالنسبة للقبض بخلاف البيع برماوى فلو اقتص على مجرد الاقرار بالحصة فلا يكون مقرا بالقباض ومجمله حيث لا يمكن بصدالقره والا فهو اقرار بالقبض مـ اطاف (قوله) فادعى والذاتى يعلم من كلامه الاولى لانه اذا تقبل دعواه الفساد مع القورية فمع التراخي اولى بخلاف تعبير الأصل رى (قوله) هو اولى من قوله لانه يوم أنه اذا ادعى على المقر يقبل وليس مرادا (قوله) ثم ادعى فساد أى البيع أو الحصة لانه اذا كان العطف باو يرد الضمير لرجوعه للاحد (قوله) لم يقبل ولا نسمع بيته لتكذيبها لافرارها السابق اه شرح مـ (قوله) وان قال أقرت لظني الصحة الان كان مقطوعا بصدقه بمقتضى ظاهر الحال كيدوى جلف فالوجه قبوله شرح مـ (قوله) كالافرار أى من المقر له أى كأنه أقر بالفساد وقوله أو كالبينة أى من المقرأ كأنه أقام بيته على الفساد (قوله) اولى من قوله ويرى أى لان البراءة لا تكون الا من الدين مع أن النزاع هنا في عين وهي لا يصح الإبراء عنها لأنه أجيب عن الأصل بأنه وان كان النزاع في عين فقه يرتب عليه دين عند تلفها كالمقن فقبل أو يرى من التبعة أى الشاملة لها سم وأجاب الشهاب عنه أعيان قوله يرى أى من الدعوى فشمحل حيث الدين والدين فلا اعتراض حيث ذبح على الحلف والمراد بالبراءة من الدعوى الخروج من عهدتها اذا أصبح الإبراء من الدعوى اطاف (قوله) أو دل متصلا أو منفصلا ولو بعد طول الفصل حل (قوله) وغرم المقر بدله أى من مثل في المثل وقبضة في المقوم وجرى عليه ابن حجر والذي قاله والشيخنا في حوائى شرح الروض وجوب القيمة مطلقا وهو الراجح أى لان الغرم للمحولة اه شوى أخذنا من تعليقه فلو رجع المقر به ليدل المقر دفعه لمعرو واستدما غرمه وله حصة تحت يده حتى رد ما غرمه اه عـش (قوله) وكيل ثم الأولى أن يقمعه قوله لو غرمه حيث الخـ (قوله) وصرح استثناء أى من الجنس والدين بدليل قوله وصرح من يرجعه الخ وهو مأخوذ من التثنية بفتح فسكون أى الرجوع لرجوعه عما اقتضا لفظه (قوله) لو ردده الخ فن وردده في الكتاب فجدد الملاك كهم أجتمعون الابليس ومن السنة الجملة حتى واجب على كل محتمل الأثرية

ذلك شأن الودعة بخلافها
قوله لأن التائب والمردود
لا يكونان عليه ولا عند
ولامعه والتقييد بالبدنية
في عندى ومى مـ
ز يادى (د) حلف (مقره
في قوله) أى المقره على
في ذمى أودينا وفسره
بودية فقال لي عليك أن
أخرفي فلان عليه أنما
أستولن العين لا تكون
في القيمة ولا دينا (ولو أقر
بيع أو هبة وقبض) فيها
فادعى هو اولى من قوله
ثم ادعى فساد لم يقبل
في دعواه فساد وان
قال أقرت ظني الصحة
لان الاسم عند الإطلاق
يجعل على الصحيح (وله
تحليل للمقره) أنه يمكن
فسادا (فان نكل) عن
الحلف (حلف للمقر) أنه
كان فسادا (وبطل) أى
البيع أو الحصة لان العين
المردودة كالافرار أو
كالبينة وكل منهما يزيد
صدق المقر وقولى و يقال
أولى من قوله ويرى (د)
قال هذا لى بدليل لمعرو أو
غرضه من زيد بل من
محمروسلز بد وغرم المخر
بدله لمعرو) لانه حال بيته
وبينه بالإقرار الاول
وتعيرى بذلك أهم ما عير
به ولو قال غرضه من زيد
والملك فيه لمعرو وسلز بد لانه اعترف له بالمدى لا يقرم امر وشى لجواز أن يكون الملك فيه امرور
ويكون في يد زيد باجارة أو غيره هاو كليل ثم كلى الوسيط في باب الشك في الطلاق ومثاها (درس) (وصح استثناء) لودده

وبلدة ليس بها أنيس • إلا الجافير وإلا العيس

ولكلام العرب

(قوله ان نواه) أي نلفظ به برماوى أى وأسمع نفسه أيضاً ولو بالقوة وكذا من هو بقره كفى عش على بر قاله مـ ولكنونه ربما لبعض مشاطلة اللفظ احتاج الى نية (قوله قبل فراغ الاقرار) أى ولوج آخر منه أو عند أول حرف متلاوان عز بت النية قبل فراغ المصيبة ثم قضية قوله ان نواه الخ أنه لا بد من قصد الاخراج قبل الفراغ من المصيبة وقياس ما تقدم عن مـ في التعليق بان شاء الله في قوله يبنى أن المراد قصد الاثبات بالصيغة الخ أن يكفى هنا بقصد الاثبات بصيغة الاستثناء فقصده أو أطلق عش على مـ (قوله لان الكلام الخ) هذا تعليل لما تضمنه المتن فلكانه قال لا تجب في أوله ولا تنكح بعد الفراغ فلذلك فرع الدعوتين على التعليل واستتبعهما منه وقيل انه هالة للجملةتين بعده فلكان الأولى تأخيره عنها (قوله وهذا من زيادى) أى قوله نواه قبل فراغ الاقرار (قوله واصل) أى اجماعاً وما حكى عن ابن عباس من عدم اشتراط اتصاله قيل لم يثبت عنه ولكن ثبت فهو مؤول شرح مـ (قوله فلا يضر سكتة نفس) وهى لان سكون اليبيرة وعبرة شرح مـ ثم السكت البيرة بقدر سكتة نفس أى أو نذكر أو انقطاع صوت غيره مضر اهـ فقول الشارح بخلاف الفصل بسكون طويل مقابل للسبيل المفهوم من كلامه أو المقدريه قال الشورى انظر ما لو سكت وادعى واحداً مما ذكره قبل منه ذلك ويصح استثناءه أو لا يفرض أن لا يربى نية أماناً كانه قبل كما هو ظاهر فلحذر (قوله وهى) قال السيوطى هو بكسر العين لا بفتحها لان الهى بالكسر التبع من القول (قوله ونذكر) أى نذكر قديماً يستثنى أى ان كان بقدر سكتة النفس عن (قوله وانقطاع صوت) وسال ونحوه وانظر لوطا لزمه أو لظاهر كلامهم الأول فليأمل شوى (قوله وكلام أجنبي) نعم لوقاله على ألف أستغفر الله الاسمة فانه يصح كفى البيان والعدة زى (قوله ولا يسترى) ولو بحسب المعنى كى أى تحوله على ألف الاثواب بينه شوب قيمته ألف (قوله لم يصح) أى لما فى ذلك من المناقضة السريعة نعم ان أتبع المستغرق باستثناء آخر غير مستغرق مع فاذ قاله على عشرة الا عشرة الاثمانية لزمه ثمانية لان الثمانية مثبتة اذ هي مستثناة من متى كما يؤخذ بما فى نية عليه مـ (قوله فيلزمه عشرة) وهذا بخلاف الوصية فانه يصح فيها وفائدة الصحة أنه يكون رجوعاً عنها عـ عـ وبعبارة قل وشغل ما ذكر الوصية وقول بعضهم انه فيها صحيح لا بطله فله كالوكانه اثنان وأوصى زيد بنثل نصيب أحدهما الا نصف المال أجيب عنه بان البطلان من حيث اللفظ بقصد الرجوع عن الوصية لان من حيث صحة الاستثناء فتأمل (قوله ولا يجمع منفرد) هذا حكم من أحكامه وليس من الشروط وقوله فلو قال الخ ذكر أربعة أمثلة آخرها المفهوم كابدله فله وثلاثة للظنوق أولها لعدم الجمع في المستثنى منه وثانها وثالثها في المستثنى وذكره مثالين إشارة الى أنه لا فرق بين أن لا يجوز جمع أصلاً كالاول منهما أو يكون جمع جائز مع غير جائز كالثانى منها لان المرهين الاثنين يجوز جمعهما ولا يجوز جمع الثالث معهما وقوله في استغراق أى لاجل استغراق ففى معنى الادم كآبى مـ مـ أى لاجل دفعه اذا كان الجمع في المستثنى منه أو لاجل تحصيله اذا كان في المستثنى أولهما (قوله ولا يجمعها) كقول له على درهم ودرهم والادرمها ودرهما ودرهما فيلزم ثلاثة لان قوله لا درهم استغرق الاخير والثانى مستغرق للثانى والاخير لا لاول شيخنا لكن لا فائدة من حذف جمع المفرق لانه يلزمه ثلاثة على كل حال ففى قول الشارح ولا يجمعها نظر والاول ان يصور بان قوله له على درهم ودرهما والادرمها ودرهمين فيكون الدرهم مستثنى من الدرهمين قبله ويلتزم ما بعده الذى حمله الاستغراق فيلزمه درهمان ولوجه المفرق لزمه ثلاثة

(١٢ - بحيرى - ناك)

في الكتاب والسنة وكلام العربان (نواه قبل فراغ الاقرار) لان الكلام انما يعتبر بجماعه فلا يترتب من أوله ولا يكفى بعد الفراغ والازلامرفع الاقرار بعد لزومه وهذا من زيادى (واصل) بالمستثنى منه عرفاً فلا يضر سكتة نفس وهى وتذكر واقطاع صوت بخلاف الفصل بسكون طويل وكلام أجنبي ولو يسيراً (ولم يسترى) أى المستثنى المستثنى منه فان استغرق نحوه على عشرة الا عشرة لم يصح فيلزمه عشرة (ولا يجمع) مفرق (في استغراق) لافى المستثنى منه ولا فى المستثنى ولا يجمعها وهذا من زيادى فلو قاله على درهم ودرهم ودرهم الادرمها

(قوله لانه يلزمه ثلاثة الخ) وكذا يلزمه ثلاثة على كل حال لو قاله على درهمين ودرهما ودرهما فيلزمه ثلاثة لان المراد أنه لا يجمع بينهما لحصول الاستغراق الذى هو منقود عند عدم الجمع فتأمل

لزمه ثلاثة دراهم ولو قال ثلاثة الدرهمين ودرهما زمه درهم لان المشتى اذا لم يجمع مفرقه لم يابح بالاصلح به الاستفراق وهو درهم
فريق الدرهمان مستثنين ولو قال له (٩٠) على ثلاثة دراهم الادرها ودرهما زمه درهم لان الاستفراق يابح

(قوله لزمه ثلاثة دراهم) لان المشتى منه اذا لم يجمع مفرقه كان الدرهم مشتى من درهم فيستفرك
فيلغو عن (قوله مستثنين) أى فمكانه قال ثلاثة الدرهمين فيلزمه درهم (قوله ولو قال له على
ثلاثة الخ) انما أتى بمثالين في استفراق المشتى اشارة الى انه لا فرق بين أن يكون جميع أفرادها
مفرقة أو بعضها مفرق وبعضها مجموع كالمثال الاول (قوله انما يباح بالآخر) أى الاستثناء الآخر
فيلغو فمكانه مشتى اثنين من ثلاثة فيكون اللازم له واحدا وقوله لجواز الجمع أى جمع المشتى
فيكون الاثنان مستثنين من الثلاثة (قوله أى الاستثناء من اثباتنى) أى المشتى من مشت
منى وعكسه فالصادر الثلاثة يعنى اسم المفعول كإخذ من كلام الشارح وقال سم أى الاستثناء
من ذى الاثبات ذوقنى أى دال عليه (قوله كاذ كرها في الطلاق) أى هاتين القاعدتين وهذا
اعتذار عن عدم قوله وهذا من زيادنى أى فالاصل وان لم يذكرهما هنا لكنه ذكرهما في كتاب
الطلاق (قوله لزمه تسعة) محله اذا ذكر المشتيات من غير عطف لانه مع العطف يربع الجميع
للال وبلغونه ما حصل به الاستفراق سواء ذكر الامع العطف أو سكت عنها فلو قاله على عشرة الا
خنة والا ثلاثة فهما مستثنيان من العشرة اه زى ولو قاله على عشرة فيها أعلن بفلسا بقرار
أصلا قبل (قوله ومن طرق بيانه) أى بيان ما يلزم وقوله أيضا أى زيادة على قوله وهو من اثباتنى
وعكسه أو قال أيضا أى زيادة على قوله لان المشتى الخ إذ هو في قوة قوله الفاعلة إذ يخرج كل ما عليه مع
مرعاة قاعدة المتن وهذا الثانى أحسن والاول قاله شيخنا وليس بظاهر لان الاستثناء من التثنية اثبات
وعكسه أصل لكل القواعد المقررة هنا (قوله كل من التثنية) أى على حديثه وقوله والمثنى أى بيان
بجميع كل من التثنية كذلك وقوله ويسقط المثنى منه أى من التثنية اط ف ثم ان كان المذكور أوكلا
شعاعا لاشغاع مثنى أو وترافعه اه زى (قوله ولو قال ليس له على شئ) هذا عام وقوله الاخنة
خاص وقوله أو ليس له على عشرة هو خاص ويؤخف من قول الشارح ولو قال الخ ضابطه وحاصله أنه ان
كان المشتى منه عامرا بالاستثناء كقوله ليس له على شئ الاخنة وان كان خاصا ألقى الاستثناء كقوله
ليس له على عشرة الاخنة وهذا تقييد لقول المصنف وعكسه بما إذا لم يدخل التثنية على خاص أى محمل
كون الاستثناء من التثنية اثباتا اذا لم يدخل التثنية على خاص والا فلا يلزمه شئ يجعل التثنية متروجا لكل
من المشتى والمشتى منه ولا يختص بهذا المثال بل يجري فيما لو قال ليس له على ألف الامانة فلا يلزمه شئ
اه زى (قوله فمكانه قال ليس له على خنة) لان المعنى ليس له على عشرة متصفة بكونها انصفة خنة
(قوله وصح من غير جنسه) خلافا للإمام أحمد في بطلانه مطلقا للإمام أى خيفة في بطلانه في غير
المكيل والموزون قل على الجلال ودليلنا على الصحة قوله تعالى فاهم عدولى الارب المالمين وقوله
تعالى لا يسمعون فيها لقوا الاسلاما ما لهم به من علم الا اتباع الظن قال عرش على مر وبني أن
مثل الجنس النوع والصفة (قوله فالبين لقوا بيطال الاستثناء) أى للاستفراق (قوله بين
مأثره) أى بين التوب الذى أراده في الاستثناء بالانتماء يثوب قيمته ألف (قوله فمكانه ثلثة
به) أى بألف فيكون مستغرقا لان التقدير الاقمية ثوب (قوله من معين) وما تقدم كان على
القيمة ومنه هذا التوبة الا كنه هذا ولو أقر بتياب بدنه دخل جميع ملبوسه ولو فرد وخفا قل
(قوله أو مولاة المبيد) ولا اعتبار بالجهل بالمشتى مر (قوله وسلفى بيانه) ويجبر على البيان

ويبطل الاستثناء لانه بين ما أراده به فكانه تغلف به (د) صح الاستثناء (من معين) كغيره (كهذه) لتعلق
الدار له الاهداء البيت أو مولا العبيدة الواحدا وحلف في بيانه) أى الواحدا لانه أعرف برأده حتى لو مات أو بقتل أو بدينه الواحدا

وزعم أنه المستثنى صدق
بجانبه الذي أراد به الاستثناء
لا خيال ما دعاه

(فصل في الأقرار بالنسب •

لو (أقر) من يصح إقراره

(نسب فان أحقه بنفسه)

كان قال هذا (ابن) (شرط)

فيه (امكان) بأن لا يكذبه

الحس والشرع بأن يكون

دونه في السن زمن يمكن

فيه كونه ابنه وأن

لا يكون معروف النسب

بغيره (وتصدق مستلحق)

بفتح الحاء (أهل) أي

للتصدق بأن يكون حيا غير

صبي ويجنون لانه حقاقي

نسب فان لم يصدق به أن كذبه

وعليه اقتصر الأصل وأوسكت

لم يثبت نسبه الابنية فان لم

تكن ينتقله فان حلف

سقط دعواه وان نكل

حلف المدعى وثبت نسبه ولو

تصادفتم رجعا لم يسقط النسب

كما قاله الشيخ أبو حامد

ومعه جمع وقال ابن أبي

هريرة يسقط بشرط أيضا

أن لا يكون المستلحق

(قوله أي ذكر الخ) الأولى

حذف ذكر وغير محسوس

لان المراد من يصح إقراره

بالمال ومما غير شرط فيه

اه شيخنا

(قوله غير محسوس) هذا داخل

تحت الامكان والدكورة

بأنى فيها تمثيل يعلم بما يأتي

اه شيخنا

لتحق الفير بمو خلفه واربه في مولات شرح مر (قوله وزعم) أي ذكر
(فصل في الأقرار بالنسب) أي وما يتبعه من ثبوت الاستيلاء وإثبات المستلحق وهو مع الصدق
واجب ومع الكسب في ثبوته ونفيه حرام من الكبار بل صح في الحديث أنه كفر لكنه محمول على
المتحل أودعي كثران النعمة فان حصول الولد نعمة من الله فانكارها محذور لله تعالى ولا نظر
لما قد يعرض للولد من عقوق ونحوه زى مع زيادة من ع ش على مر (قوله ولو أقر من يصح
إقراره) أي ذكر في بالغ عاقل غير محسوس مختار ولو سفيها أو رقيقا أو كافرا قل (قوله هذا ابن)
وشأننا يومه الأول والأول في المقل هذا أي خلافا لابن حجر لانه من إلحاق بالغير وهو الجسد
وعبرة زى كأن قال هذا ابنه مثله أن يقول هذا أبي ويصدق وقوله أنشأ في أحسن من قوله أنا ابنك
وفول الأب أنت ابني أحسن من قوله أنا بورك إذا لاضافة فيه للفرشينا قول وعبرة مر كهذا
ابن أروأى لأي سهولة إقامة البينة بولادتها على ماله في الكفاية والاصح خلافا انتهى قال ع ش
عليه قوله والاصح خلافه أي فيصح إلحاق نسب الأم به اه (قوله وتصدق مستلحق) اقتضاه
منا على هذين الشرطين مع اشتراطه في إلحاق بالغير بما يأتي كون الملحق به رجلا يقتضي أن استلحاق
الرائع مع أنه يختلف سائبا في له في قوله بخلاف المرأة لان استلحاقها لا يقبل غثيخا كان عليه أن
يشترط هنا كون المستلحق رجلا كما علمت مما تقدم عن قل (قوله بأن يكون حيا غير صبي)
أخبر عنه أن يقول حيا مكفيا اللهم لأن يقال عدل عن ذلك لدخول السكران للمعدى فانه أهل
للتدوين وان غير مكف عند الحققين ومؤاخذته إنما هو من باب ربط الأحكام بالأسباب فتليظا
عليها انتهى بالي (قوله لانه حقاقي نسبه) أي ولانه أعرف به من غيره شرح مر (قوله وأوسكت)
الا اذ انما غلب الاستلحاق وقيل التمكن من التصديق فانه يثبت النسب في هذه الحالة وعليها يعمل
كلام التبيين رماوى وشرح مر وزى (قوله لم يثبت نسبه الابنية) فهم منه أنه لا يعرض لعمل
القائمين هذه ويمكن أن يفرق بين هذه وبين ما لو استلحقه اثنان فصدقهما أو لم يصدق واحدا منهما
بأن يعرفه على القائف ثم قطع المنازعة بين المستلحقين وهما المنازعة بين المستلحق والمجهول والحق
في النسبة فم: فنظر للقائف ثم رأيت في م على حجج ما وافقه حيث قال ولعل الفرق أن القائف
إنما يتبع عند المنازعة ونحوها ع ش على مر (قوله حلفه) أي حلف المستلحق بكسر الحاء
المستلحق بفتحها وقوله فان حلف أى المستلحق بفتح الحاء وقوله سقطت دعواه أى المدعى (قوله
ولو نادى) راجع لقول المتن وتصدق مستلحق على سبيل التعيم فيه فكأنه قال فنى صدقه ثبت
النسب سواء كذبه بعد ذلك أم لا فلا يضر التكذيب بعد التصديق (قوله بشرط أيضا أن لا يكون
الح) الأولى تأخير هذا عن قوله وخرج بالاهل غيره فيتم شرح المتن أولا ثم يذكر ما زاد عليه من
الشروط ومنه يقتضى أن هذا الشرط غير مستفاد من اشتراط الامكان الذى ذكره في المتن وصنع
مر يقتضى الاستفاد من عباره اشتراط أن لا يكذبه الحس ولا الشرع ثم قال فان كذبه أى الشرع
بأن يكون معروف النسب من غيره أو لدعى فرائش نكاح صحيح لم يصح استلحاقه وان صدقه
للمستلحق لان النسب لا يقبل النقل وعلم مما تقرر عدم صحة استلحاق منى بلعان ولدعى فرائش نكاح
صحيح لانه من إبطال حق النافى اذ له استلحاقه وأن هذا الولد لا يؤثر فيه قائف ولا انساب بخلاف
شبهه فرائش بل لا يثنى الا بالاهل اربعة أمتهما الشارع دفع الانساب الباطلة فان لدعى فرائش وطه
شبهه فرائش فاسد جاز للغير استلحاقه لانه لو نازعه قبل التي سمعت دعواه لم ينتج استلحاقه ولذا انا
مطلقا انتهت ونسبها لم يفهم قول الشارح عن فرائش: نكاح صحيح وأما قوله بلعان فلا مفهوم له وعبرة

عش وقضىه ان لو كان له ولد أمة منقبا بحلف السيد يصح استلحاقه لغير الثاني وليس مراد بل مثل
 الثاني بالعلمان ولدا لأمه المذكورة **(قوله فان كان كذلك)** أى منقبا بامان عن فراش نكاح صحيح
 الخ **(قوله لم يصح لغير الثاني استلحاقه)** لما فيه من ابطال حق الثاني اذ له استلحاقه اه زى **(قوله)**
 ولو كبير) لرده على من قال ان الميث الكبير لا يصح استلحاقه لاحتمال أنه لو كان حيا اكذبته **(قوله)** لا
 يشترط الخ وذلك لان الشارع قد اعثنى بأمر النكاح وأثبت بالامكان ولا أثر لثمة الميراث في الميث
 كالأول استلحاق قريصة زنا مال وان اتهم بإيجاب الفتنة عليه حتى لو قتلته ثم استلحقه صح وسقط القود
 ولا نظر لثمة سقوط القود وعبارة عش ثنى اشتراط التصديق ظاهر في العصى اذ بالغ والمجنون اذا
 أفاق وأما الميث فلا حاجة اليه فيه لانه لا يتأتى منه التصديق حتى ينقض اشتراطه الا ان يقال دفعه به اشتراط
 التصديق من وليه أو وارثه **(قوله بل لو بلغ العصى)** فكذب المستلحق لم يبطل نسبه وفارق ما وحكم
 بالسلام ليقط نكاح الدار ثم بلغ واختار الكفر حيث يفرغ عليه لان الخلق بها ضعيف قل وكذا لو أفاق
 المجنون بعد استلحاقه وكذبه فلا اعتبار بتكذيبه كافى مر **(قوله كما صرح به الأصل)** وليس له
 تحليفه أنه ليس ابنه لانه لو رجع عن اقراره الأول لم يسقط النسب فاعنى التحليف عش **(قوله)**
 وقضىه ثبوت نسبه) أى من الفقر وقوله بما ذكر أى بالاستلحاق من غير تصديق **(قوله هو)**
(أولى) لان البالغ يشمل المجنون عش **(قوله الخ من صدق)** ولا يحلف إلا آخر وهذا مستثنى من
 قاعدة أن كل اثنين ادعيا على شخص شيا فأقر لاحدهما أنه يحلف لا آخر مر شورى **(قوله فان)**
لم يصدق واحدا منهما) هذا يصدق بما إذا كذبهما مع أنه لا يرض على القاطع حيث يفصل كلامه
 على ما ذاك كفى مر وعبارته فلو لم يصدق واحدا منهما بان سكت عرض الخ **(قوله عرض على)**
 القاطع) نقي ما يصدق أحدهما وأقام الآخر بينة هل يعمل بالتصديق أو اليمين في نظر الأقرب الثاني
 عش **(قوله كما سيأتى فيبيل كتاب الاعتناق)** عبارة هناك فاذا ادعيا على اثنين وان لم يتفقا اسلما
 وسوية مجمل ولا أدرك موطن أنهما أو مكن كونه من كل منهما عرض عليه أى على القاطع فيلحق من
 ألحقه به منهما انتهت باختصار وقوله وسيأتى في اللقيط عبارة هناك ولو استلحق بمحوص صغير رجل لحقه
 أو اثنان قسم بينة فيسبى استلحاق فيقاف فان عدم أو عجز أو غاء عجزهما وألحقه بهما النسب بعد كراهة
 لمن يجيل طبعه اليه **(قوله فرع لو استلحق شخص الخ)** الظاهر أن حمل ذلك اذا كان حيا أما اذا
 كان ميتا فالمسألة الأولى وهي المبدى لحقه اذا لاضرر بخلافه المسألة الثانية شورى ويشير لهذا
 التقييد قول الشارح ان كان صغيرا أو مجنونا ولم يقل وميتا مع أن أقسام غير الراحل كالميت ثلاثة العصى
 والمجنون والميت ومراده بهذا الفرع شرط رابع في الاطلاق بالنفس وهو أن لا يكون المستلحق عبدا
 غيره أو عتيقه وهو صغير أو مجنون وعليه قوله ان كان صغيرا الخ راجع لكل من العبد والعتيق
 كما يؤخذ من شرح مر وصرح به حج ولو استلحق عبدا ولم يكن لحوقه كأن كان أسن منه
 لافان أن مكن لحوقه به لحقه الصغير والمجنون ومن صدقه وعقو الأثبات النسب من غيره ولا المكذبة
 فلا يلحقه فانه يعتقان عليه مؤاخذه له باعتراقه بحر بينهما ولا يرتان منه كالأثر منهما اه شرح
 الروض واعطى عليه كلام عش على مر **(قوله لم يلحقه)** أى الابنية زى **(قوله بمحاطفة على)**
 حق الولاء للسيد) أى على ثمرته وحى الأثر والا فالواله باق بتقدير لحوقه والمراد حق الولاء الثاني
 حالا أو ما لا كفى العبد بتقدير عتقه وقوله والالحقة له اعترض بان التعليل المذكور موجود فيه
 وأوجب بان فوات حق الولاء حصل هنام تصديق المستلحق بفتح الحاء وهو قوى بخلافه فيأمر
 فانه حصل من جانب المستلحق بكسرهما وهو ضعيف لعدم وجود التصديق من المستلحق بفتحها

منقبا بامان عن فراش نكاح صحيح فان كان كذلك لم يصح لغير الثاني استلحاقه وخرج بالأهل غيره كعصى وميت ولو كبيرا فلا يشترط تصديقه بل لو بلغ العصى بعد استلحاقه فكذب المستلحق لم يبطل نسبه كما صرح به الأصل لأن النسب يحاط له فلا يبطل بعد ثبوت وقضىه ثبوت نسبه منه بما ذكر أنه بره وان استلحقه ميتا وبه مرجع الأصل ولا نظر لثمة لأن الارث فرع النسب وقد ثبت (ولو استلحق اثنان أهلا) للتصديق هو أولى من قوله بالغ الخ من صدقه) منها فان لم يصدق واحدا منهما أو صدقهما عرض على القاطع كما سيأتى فيبيل كتاب الاعتناق وخرج بالأهل غيره وسيأتى في اللقيط (فرع) لو استلحق شخص عبدا غيره أو عتيقه لم يلحقه ان كان صغيرا أو مجنونا بمحاطفة على حق الولاء للسيد

واللغة ان صدق (وامت ان كانت فرشا) ولأول زوج (فولدها لصاحبه) أى الفرائش (٩٣) وأن لم يستلحقه لغيره المصححين

انه **قوله** قال الولد للفراش
(ولا فان قال هذا ولدى)
ولم يصر قوله ولدتى فى ملكى
(ثبت نسب) بشرطه
(لا يلاذ) منها لاحتلاله
أصلها بنكاح أو شبهة ثم
ملكها (أو) قال هذا
ولدى (وعلمت به فى
ملكى بنتا) أى النسب
والإلاذ لاحتلال
(دان ألقه) أى النسب
(غيره) بمن تعدى النسب
منه إليه (كهذا أخى
أوجعى شرط) فيه (مع
ما مرون للمحق به
رجلا) من زباني كلاب
والجذب بخلاف المرأة لأن
استلحاقها لا يقبل ككسائى
فبالولى استلحاق وارثها
وكونه (ميتا) بخلاف
الحى ولو مجنوننا لاستحالة
ثبوت نسب الأصل مع
وجوده باقرار غيره (دان
قام) الميت فيجوز لحاقه
به بعد نفيه كما لو استلحقه
(قوله لانه نادر)
الاولى
الجواب بأنه قول من
لا مولى عليه ولا فاعول
على النصوص أن
وطه الشبهة أيضا نادر
تأمل (قوله) وعدم كونه
منفيا) أى لغير للمحق به
كما يؤخذ من قول المتن
وان تقام تأمل (قوله) أيضا

(قوله الا لاهل الخ) وبقى العبد على رقه اذا انما فة بين الرق والنسب لكن لو عتق قدم عصبه
النسب على عصبه الولد فى الارث حل وولاؤه لعتقه فى الثانية **(قوله** وامته) أى أمة من يصح
اقراره الذى قدره الشارح فى قول المتن أقر بنسب عزى وأنى به نوطنة لقوله والا فان قال هذا
ولدى **(قوله** ان كانت فرشا) بان أقر بوطئها أو ثبت بيعة عى وقال قول لان الامة لا تصير
فرشا الا بذلك بخلاف الزوج لان المقصود فى الاما الاستخدام بالاصالة **(قوله** بشرطه) وهو الامكان
بان لا يكذب الحس الخ **(قوله** لاحتلال الخ) بالامام الاستخدام بالاصالة **(قوله** بشرطه) وهو الامكان
أو عتقته فى ملكى) أو استولدها به فى ملكى أو هذه ملكى وهذا ولدى منها وهى فى ملكى من
عشرين وكان الولد ابن سنة مثلا ولو قال هذا ولدى من أمتى من زمان لم يقبل قوله من زمان على المعتد
زى **(قوله** لا تقطاع الاحتمال) أى المالك كور فلا ينافى احتمال كونها رها وقد أحلها مع اعساره فبعت
فى الدين ثم اشتراها وقتنا الضعيفاتها لا تصير أم ولد لانه نادر وفى المسكانية لا بد من انتفاء احتمال كونها
عقبته فى زمن السكنة لان الحل فيها لا يثبت الاستلاد وبعبارة شيخنا لان الحل فيها لا يثبت حل
(قوله أى من الغير) وقوله الى المهر **(قوله** كهذا أخى) ومن أقر باخ ثم قال مثلا منفصلا
أثبت أمة رضاع أو اسلام لم يؤثر وقول الحارثى فى عتيق فلان ثبت عليه الولد الا ان عرفه أم حرة
لاصل زى **(قوله** شرط فيمع مامى) أى من الامكان وتعدى المستلحق ان كان أهلا وعدم كونه
سنيا بلان عن فراش نكاح صحيح وعدم كونه عبدا أو عتيقا لغير المستلحق به وهو أى العبد أو
البنق مغير أو مجنون فالخامس أن الذى مر أربعة شروط غاية الأمر أن الرابع هناك محمله أن
لا يكون المستلحق عبدا أو عتيقا لغير المستلحق وهنا يقال أن لا يكون عبدا أو عتيقا لغير المستلحق
به كما هو ظاهر **(قوله** رجلا) بان قال هذا أخى من أبى بخلاف ما اذا قال هذا أخى من أمى وهذا
ما تنوجهه الأسوى ونبعه ابن البان والحمد انه يصح أن يكون للمحق به امرأة أيضا وصورة
أن ثبوت امرأة وتخلها بنا وزوجا فيقول الابن لشخص هذا أخى من أمى فلا بد من موافقة الزوج
فهذا استلحاق بامرأة وهو يرد على ابن البان وغيره مر ا ط ف ومثله حل ثم قال قال شيخنا
وفى الولد بين استلحاق الوارث لها وبين عدم استلحاقها بان اقامة البيعة تسهل عليها بخلاف
الوارث لاسما اذا تراضى فى النسب انتهى **(قوله** كلاب) أى فيها اذا قال هذا أخى وقوله والجذب فيها
اذا قال هذا أخى وقوله والجذب أى وان كان الأب حيا حيث قام به مانع من الارث كما يأتى براموى **(قوله**
كسائى) أى فى كتاب القبط وبعبارة المتن هناك ولو استلحق بغير رجل لحقه قال فى النسخ أما
المرأة اذا استلحقته فلا يلحقها خلية كانت أولا إذ يمكنها اقامة البيعة على ولادتها بالمشاهدة
بخلاف الرجل ويؤخذ من التعليل بقوله لا يمكنها الخ أن محل امتناع استلحاقها النسب اذا استلحق
ابن أو المولى يمكنها البيعة على ولادته وأنها يصح أن تستلحق لها أباً كما تقدم استلحاق الأب
من الحلاق بالنسب لانها لا يمكنها اقامة البيعة على ولادته لها فلنخص ان المرأة يصح أن تلحق بالنسب
بنسبها ان كان برة ولا يصح ان كان برة **(قوله** فبالاولى استلحاق وارثها) فالذمات امر أو تخلقت
ابن أو المولى لا يخصص هذا أخى من أمى لم يقبل على كلامه والمتمدد صحة استلحاق وارث المرأة
وبغير بيتها وبين وارثها بأنها يمكنها اقامة البيعة على الولادة بخلافه حل وزى أى لسهولة ذلك
عليها **(قوله** ميتا) ويحل الميت المسوخ عى **(قوله** لاستحالة ثبوت نسب الأصل) الاضافة على معنى

وعدم كونه ميتا بلان (فعلت ما تقسم أن البان ليس بشيد (قوله) أو مجنون) أى وأعتيق ميت (قوله) فلنخص أن المرأة يصح الخ
وأما ولحقها يصح أن يلحقها بنفسه بأن يقول هذا أمى كما تقدمه عى

هو بعد أن نفاذ ما كان أو غيره (وكون المقر لا ولاه عليه) هذان زباني ولو أقر من عليه ولا بأب أو أخ لم يقبل لتضرر من له الولاء بذلك بخلاف ما لو ألقى النسب بنفسه كان أقرب لأن لا يمكن ثبوت نسبه منه لو لم يقر الأبينة ويحسب الأب والأخ يمكن ثبوت نسبهم من جهة أبيه (وكونه وارثا ولو علما بخلاف غيره كقائل وروقي حارثا) إنزكه للملاحق به واحدا كان أو أكثر كالتين أقرت بثلاث فثبت نسبه وبرث، ثم ما وبرثان منه (ولو أقرت أحد حازرين بثلاث دون الآخر) بأن استكر أو سكت (لم يشرك المقر) في حصة بقيد زونه بقولي (ظاهرا) لعدم ثبوت نسبه أمابا لم يشركه فيها فإن كان المقر صادقا فقبل أن يشركه فيها بثبوت أقوال الأصلان المتناحق لا يرث ولا يشرك المقر في حصة محمول على ما ذكرته

(قوله ولو علما فيصح) لكن مقتضى المسئلة الآتية آخر التبرج أن ثبت هنا النسب لا لا يرث للزوم الدور هنا هو قبيح (قوله أن يشركه هذا الخ) لعله أن يشرك بلا ضمير ثامل

للإمام أي نسب للأصل أي نسب غيره إليه (قوله بلمان) متعلق بكل من المهدر والقعل أي نفيه ونفيه وقوله أو غيره كالحلف في ولد الأمانة (قوله وكون المقر لا ولاه عليه الخ) هذا غير شرط في الإلحاق بالنفس كما هو مقتضى صنعه حيث قال بخلاف ما لو ألقى النسب بنفسه برماوى زيادة (قوله باب أو أخ) صورته أن يجهل أبوه ويعلم جده فيقول هذا أبي فيلحقه بجده فهو الإلحاق بالغير بخلاف الإلحاق بالمتقدم من أن قوله هذا أبي إلحاق بالنفس وفيه نظر وحاول بعضهم تصويرها بما إذا كان نسبه ثابتا لا به وأراد إلحاق أبيه بجده لكونه مجهول النسب له وفيه نظر أيضا لأنه ليس إقرارا بالأب وكلامه الصنف في الإقرار بالأب وقيل بل هو إقرار بالأب ضرورة أن إلحاقه بجده فرع كونه أباه وهو صريح بقوله هذا أبي فالصورة الأولى صحيح عرش (قوله لتضرر من له الولاء) أي أن عصبه النسب مقدمة على عصبه الولاء (قوله كان أقرب) أي أنه يقبل لأنه قادر على استجدائه بنسبها أو أمهات لم يقدر مولاه على منعه من وهذا اندفع ما قد يقال أن التعليل بتضرر من له الولاء جار في هذه أيضا

إطاف (قوله لأنه لا يمكن ثبوت نسبه) أي فلا نظار لتضرر صاحب الولاء حل وقال الشورى لعل المراد أنه مع حياته لا يمكن ثبوت نسبائه لو لم يقر الأبائية بخلاف نحو الأخ فإنه مع حياته يثبت بأقراره أبيه أو نحو ذلك كأنه أكثر فيلحقه (قوله من جهة أبيه) لأنه قلت كيف يمكن ثبوت نسب من جهة من مع ما أن الفرض أن الأب ميت الأنجاب بأن يكون الجسم موجودا فيلحقه وأما أن يكون للجد ولقد يستلحق ذلك المجهول بأن يقول هذا أخي انتهى عرش (قوله ولو علما) فيصح استلحاق الإمام لمن مات بلا وارث فيلحق حيثما يثبت النسب لأن الإمام نائب الوارث الذي هو جهة الإسلام قال الإمام هذا أبوه أو هذا أخوه حتى لو حكم الإمام بنبوت نسبه من الميت المذكور ثبت أيضا لأن له القضاء بعلمه من (قوله حارثا) ولو لا كجائني سئل أي في قوله فإن مات الأخر الخ وبعبارة حل قوله حارثا ولو بواسطة كان أقرب وهو حارثا لتركه جده الذي هو الملحق به فإن كان مات أبوه قبل جده فلا واسطة (قوله واحدا كان أو أكثر) فلو تعدت الورثة اشترط موافقة جميعهم حتى الزوج والزوج أو وارثهما والإمام عن بيت المال وينتظر كال ناقص وحضور الغائب فإن مات فورانه برماوى (قوله في حصة) أي التي ورثها من أبيه (قوله فإن كان المقر صادقا الخ) وكذلك يجب على غير المقر أن يشركه هذا الثالث يثبت ما أخذه أن كان يعلمه أخوه وإن كان في الظاهر لا يجب عليه أن يعطيه شيئا فكل من المقر والكذب حكمهما واحد وهما لا يجب على كل منهما مشاركة الثالث ظاهرا ويجب عليه بلنا وبما تناقض المتن لثبوت مشاركة الثالث للمقر ظاهرا لأنه بما يتوهم أنه لما أقر بأخوته أنه يجب عليه مشاركته في حصة حتى في الظاهر وهما قال أمابا لم يشركه فيها بثبوتها إن كان صادقا مع أنه أخضر (قوله بثبوتها) قال العلامة البرلسي رحمه أنه حقه الثابت بزعم المقر شائع في يده ويد صاحبه وقيل بالنصف لأن قضية الميراث أنه لا يسل لأحد الورثة شيء إلا بدليل لا أكثر نظيره قال شيخنا وفيه نظر إذا الكلام فيها يلزمه في الباطن وهو مع كذب المقر لا يثبت لهذا الثالث ومع صدقه انما يلزمه الثالث فقط برماوى لأنه الذي يخص من حصة التي في يده (قوله محمول على ما ذكرته) أي ظاهرا فإنما شارك المقر ظاهرا ولم يرث لما تقدم من عدم ثبوت نسبه لأن الإرث فرع النسب ولم يرث وبما تطالب من أقرب بكونه شائعا معروفي ألف بأن وإن لم يرث لألف على عمره ولو كذب الضامن لأنه لا ملازمة بين مطالبتهما فقد يطالب الضامن قط لأعسار الأصل أو ينفذ الضمون لأن لا بطلان له أموت الضامن والدين موجب وأما النسب والإرث فينبغي ملازمة من حيث أنه يلزم من ثبوت الإرث بالقرابة ثبوت النسب ولا عكس أي لا يلزم من ثبوت

اذلوا قرحاثر بائع ورت

وشاركة ظاهرا (فان مات

الآخر) الذي لم يقر (لم

يرثه الا انقرضت النسب)

(لان جميع الميراث صار له أو)

أقر (ان حائر بائع) مجهول

(فاكثر الأخ) المجهول

(نسبه) أي المقر (لم يؤثر)

فيه انكاره لانه لو أثر فيه

لبطل نسب المجهول الثابت

بقول المقر فانه لم يثبت بقول

المقر الا انكاره حائرا

ولو بطل نسب المجهول

لثبت نسب المقر وذلك دور

حكمي (ولو أقر ابن بحجة

كأنه أقرب ابن) لثبت

(ثبت النسب) للابن لان

الوراث الحائر في الظاهر قد

استلحقه (لا الارث)

له للدور الحكمي وهو أن

يلزم من اثبات الشيء فيه

وهنا يلزم من ارث الابن

عدم ارثه فانه لو ورت

لجب الأخ فيخرج عن

كونه وارثا فلا يصح اقراره

(كتاب العارية)

بتشديد الياء وقد تخفف

وهي اسم لما يعار ولمقدها

من عارذا ذهب وجاء بسرعة

وقيل من التعاور وهو

التناوب والاصل فياقل

الاجماع قوله تعالى ويمنعون

الماعون فسر جمهور

المفسرين بما يستعيره

الجيران بعضهم من

(٣) قول المحقق وجواب لو

محذوف الخ لعله كتب على

مصححه

النسب بالقرابة ثبت الارث كباقي ونظيره اقراره بالخلع فانه ثبت البنوثة ولا مال لوجودها قبل
 الدخول وعند استيفاء المدة من غير مال بخلاف وجوبه بالطلاق فانه يستلزمها ابن حجر ط ف
 (قوله اذلوا قرحا) علة لاجل أي الحكم في الشوكة في الظاهر فليكن الحكم في الشيء أنه أي قاصر على
 الظاهر والباطن قد يخالف الظاهر في الصورتين أي عند الكذب تأمل وقوله أيضا اذلوا قرحا فإذا
 كان حائرا كان ظاهره كونه حائرا لغيره أن لا يشاركه ظاهرا اذا كان غير حائر (قوله ثبت النسب) أي
 ثبت الثالث وهو المقر من الأخ لثبت لان المقر حائر لثبوت النسب لولا المقر به الذي هو الثالث شيخنا
 (قوله بائع) أي لابن وقوله فانكر بأن قال أنا ابن الميت وأنت لست ابنه كافي شرح ممر ولد اعمى
 المجهول على الأخ فشكل وحلف المجهول بثبت نسبه ولا رث ان قلنا العين المردودة كالقرار وهو
 المجهول على الأخ فشكل وحلف المجهول بثبت نسبه ولا رث ان قلنا العين المردودة كالقرار وهو
 الأصح بخلاف ما لو علمناها كالبنية ممر (قوله لم يؤثر فيه انكاره) ويرث معنى هذه لانه لم يحججه
 حرمانا كقوله شيخنا وفيه نظر بما مرخروجه عن الحيازة وعلى ثبوت نسب الثاني لو أقر ما بنات
 فانكرها الثالث نسب الثاني بطل نسب الثاني وهذه مسألة قولهم ادخلني أخرج قل وعبارة ممر
 لم يؤثر فيه انكاره أي بنوته واشتراكه لانه لو أثر الخ اه فثبت ان التركة بالنسبة بينهما شيخنا (قوله
 لا لاثرا الخ) أي بأن بطل نسب المقر وجواب محذوف ٣ تقديره بطل اقراره بدليل قوله ولو
 بالقرار بطل نسب المجهول تأمل (قوله ثبت نسب المقر) أي فأدى عدم ثبوت نسب المقر إلى
 ثبوت نسبه (قوله ولو بطل الخ) هذه الملازمة غير ظاهرة لان نسب المقر ثابت مشهور قبل ثبوت نسب
 المجهول وأجيب بأن التقدير ولو بطل نسب المجهول لم يؤثر انكاره واذا لم يؤثر انكاره ثبت نسب المقر
 (قوله وذلك دور حكمي) أي وهو باطل فأدى اليه من تأثير انكار المجهول في نسب المقر باطل أيضا
 ثبت بقول المقر لم يؤثر (قوله بمن يحججه) أي حجب حرمان فيخرج به ما لو أقرت بنت معتقة للاب
 بائع لم يثبت نسبه لكونه عاترة ورتنه أهلا لانه لا يحجبها حرمانا وانما يمنعها عصبية الولاء وهذا
 أصح وجهين في الروضة وأصلها بلازجيج وهو المعتمد برأوى واعتمده ممر (قوله في الظاهر) أي
 وفي الباطن يمكن أن يكون غير وارث اسكون الاخ صادقا في اقراره (قوله لا الارث) أي ظاهر او انما
 بالمعنان كان صادقا وجب عليه دفع المال كله شو برى (قوله للدور الحكمي) بان يوجب شيء
 حكمين شرعيين متنافيين فيثبت الدور بينهما وهذا يظهر وجه التسمية به بما ذكره والبور اللفظي أن
 يتألف من لفظ الالفاظ كافي مسألة الطلاق السريحية شو برى (قوله فلا يصح اقراره) واذا لم
 يصح اقراره فلم يثبت الابن لعدم ثبوت نسبه فأدى اليه عدم ارثه ممر

درس

(كتاب العارية)

ذكر ما عطف الاقرار لانه ثابت به من حيث ان كل اقراره هو تحت بدله لغيره (قوله بتشديد الياء)
 والمجمل هو الذي يشدد الياء وتخفيفها شو برى (قوله وهي اسم الخ) أي لغتو شرعا ولغة فمعا وألغة
 لما بار وضعا للعقد لكن في شرح الرض ما يفيد أن اطلاقها على كل من العقد وما يعار لغوى بدليل
 انه قلنا بعد ذلك وحقيقتها الشرعية اباحة متعقبا على الانتفاع به مع بقاء عينه فراجع عبارته و يقال
 فيجاءة كقائمه انتهى حل وكانت واجبة في صدور الاسلام للتعود عليها في الآية ثم نسخ وجوبها
 بالذهب فهو الاصل فيها برأوى (قوله وجاء بسرعة) لاسرعة عودها الى مالكها غالبا وقوله وهو
 التناوب لان المستعير ينوب عن المالك في الانتفاع بها (قوله جمهور المفسرين) وغير الجمهور فسر
 بالركا قال شيخنا العزيز والظاهر أن الوبعني الآية على مجموع ما فيها أو محمول على من يمنع الماعون

نسخة غير التي بأيدينا وهي التي الهامش والافجارة نسختنا هذه فيها جواب الشرط كجزي اه مصححه

اذ تصير عليه اعارته أو نظرا لعدم الاسلام لانها كانت واجبة حينئذ وقال البخاري الماعون كل معروف اه سم **(قوله)** وقد توجب كآخرة (توب) أي مع وجوب الآخرة زى وقوله لدفع حر أو برد أي مبيع التميم وكسحوسكين لدفع شاة ومع الوجوب لا يلزم للمالك البذل مجانا بل له طلب الآخرة ثم إن عقد بلا جارة ووجدت شرطها فهي اجارة صهيبة والا فهي اجارة لفظا الجارية معنى ولا ينافي وجوب الاعارة أن المالك لا يجب عليه تبنيها وإن كان فيه اصابة مال لانها بالتركز هنا وهو غير متنع لأن عدم الوجوب عليه لا ينافي اسعافه اذا أراد حفظ ماله عى عى مر وقول دسم على حج ولا يضمن العين حينئذ تعظيما للإجارة ولم يذكر وأنها قد تباح وقد ترقى بالإجارة كآخرة من الحاجة للمعاري بوجه اه عى **(قوله)** وقد تحرم ولا تصح واذا فعل ذلك وجبت عليه أجرة لتل على المتعمد سم **(قوله)** من أجنبى أي له واعارة الصيد للحرم والخيل والصلاح للحرى وقاطع الطريق والباغى اذا غلب على الظن عصيانهم بذلك اه زى **(قوله)** من كافر أي لكافر لكن لا يمكن من استخدامه وقد يقال اذا كان كذلك فافادته بحجة اعارته له وقد يقال فادته بتأجيرها لأن زى يبره لم يأن للمالك أن يستئيب مسلمانا في استخدامه فيا هو ومنفعة اليه عى عى حر **(قوله)** ويحتمل نزع أي نأجز ليخرج السفيه فانه يصح نزع ماله وصية وغيره في القرض بالحقية للبرع فقلوه هاتمة تبرع كناية لكلامه بالحق وقوله ومحبو رسنه ثم لو أعار محجو رسنه نفسه فقال المأوردى يجوز اذا كان عمله ليس بمشهودا في كسبه كأن لا يحتاج إلى الكسب لمؤنة لاستغنائه عنه بماله وإن كان عمله يقابل بأجرة وقوله وفلس نعم لو لم يكن في اعارته الفلوس العين لتطيل للتداء عليها كآخرة الدار يوما فالنتيجة كآخرة الاسنوى الجوار أى اذا لم يكن المنفعة تقابل بأجرة والا فيستنفع وهذا هو المتعمد برماوى وقوله أيضا ومحبو وفلس عمله اذا أعار شيأ من أعيان ماله وأما اعارته نفسه مدة لا تستغل عن الكسب فتصح وكذا يصح أن يعير شيأ من غير متقول لا يقابل بمال **(قوله)** من مكره أي يغير من أمأه كآخرة على اعارته واجبة فتصح ابن حجر **(قوله)** وملكه المنفعة أي بالعين الشامل للاختصاص ليشمل اعارته الا تحببة والمصلحة مع حو وجهها عن ملكه فيعبر موقوف عليه الموقوف بأن الناظر وموصى له بالمنفعة ولومدة ولا يبر من أوصى له ان يتفع أبدا أو مودة حياته لانه اباحة فيهما ومحج شيئا في الثانية محبة العارية وتصح اعارته ككل صيد ومحبوه واعارة تحببة وهدى ولو منذرين قل **(قوله)** فان أعار بأذن المالك صح ويخرج عن العارية ان عينه المستعير بمجرد الاذن والا فلا يقدر برماوى هذا غير ظاهر **(قوله)** وهو باقى على اعارته أي المستعير الأول وقوله على اعارته منافع الماعول فلا يبرأ الأول من الضمان ويحسد الا انتفاع مع الثاني وقرار الضمان على الثاني ان تلفت عنده والضمير في وهو راجع للمالك كابد عليه قوله ان لم يسم قوله على اعارته أى الأول وقبل ضمير وهو للمستعير وكذا ضمير اعارته فيكون معناه فاللفظ أى باقى على اعارته للمالك إياه لكن يلزم عليه تفتيت الفهار لأن ضمير يسمى للمالك فالأول أولى قال سول له الرجوع فيها وإن ردها الثاني على برماوى **(قوله)** ان لم يسم أي المالك الثاني أى المارلة ثانيا كان قال أدت لك في اعارته فان سبى الثاني كان قال لها أدت لك في اعارته لز بدلا فان اعارته الأول تبطل أى من حين الاذن لانه خرج بالاذن عن كونه مستعير لوصار وكذا برماوى وببرأ من الضمان شيئا **(قوله)** تعين سكت عن هذا في المذهب وقضية أنه لا يترط فيه التعيين كالدار فلو قال لاثنين ليبرى أحدكما كذا فدفعه له من غير لفظ صح وعليه فيمكن أن يفرق بينه وبين المستعير بان الدفع من واحد منهما ماضيا بالانفاق من متاعه محتمل أنه كالستعير فلا يصح والا قرب الأول عى **(قوله)** فلا يصح لمعيرين كمن قال أعرت أحداكم ولا يبيية

بعض وخبر الصحيحين أنه
عنه استعار فرسانا إلى
طلح فركبه والحاجة داعية
الجاره مستعير وقد تجب
كآخرة الثوب لدفع حر أو
برد وقد تحرم كآخرة الآلة
من أجنبى وقد تكرر كآخرة
العبد المسلم من كافر كما
سيأتيان (أركانها) أربعة
(مستعير ومعار وصيغة
ومعير وشرط فيه ماضى
مقرض) من اختيار وهو
من زى يادى ويحتمل نزع لان
الاعارة تبرع بالباحة للتمتع
فلا تصح من مكره وصى
ومجنون وكاتب يفرض
سيد ومحبو رسنه وفلس
(وملكه المنفعة) وإن لم يكن
مالكا للعين لان الاعارة
إنما ترد على المنفعة دون
العين (كسكت لا مستعير)
لانه غير مالك للنفعة وإنما
أبيع له الانتفاع فلا يملك
تقل الا باحة كما أن النصف
لا يبيع لغيره ما قدمه فان
أعار بأذن المالك صح وهو
باقى على اعارته ان لم يسم
الثاني (و) شرط (في المستعير
تعين وملاق تصرف)
وهما من زى يادى فلا يصح
لمعيرين كمن قال أعرت
أحداكم ولا يبيية

كأثر فرسي سريا وهذا خرج بقوله اطلاق تصرف ع ش قال شيخنا ولم يقع له اخراج البهيمة بهذا
 التقيد الا هنا (قوله وسنفه) الراجع حصصه قولها من السنفه قياسا على قبول الهبة حل (قوله الا بعد
 ولهم) المحصر بالنسبة للصبي والجنون صحيح بالنسبة للسنفه فيه نظر لما صرح به في شرح الروض عن
 الاسنوي من عتصمان السنفه نفسه فلا توقف على قبول وليه تأمل وجرى عليه الشهاب الرمي
 شوري (قوله اذ لم تكن الخ) أي فصح اذ لم تكن فهو ظرف لمحدوف يعلم من الاستثناء تأمل (قوله
 كان استعرا من متاجر) راجع للذي في أي من متاجر اجارة صحيحة والمضمة كان استعرا من متاجر
 اجارة قد اذن المالك تأمل حل (قوله من يتوفى الخ) أي حيث كان مثله أو دونه ولم تقم قرينة
 على تخصيصه بذلك دون غيره والظاهر أنه لا ضمان عليه حل وقوله على تخصيصه أي المستعير بذلك
 أي بأن يتوفى المنفعة بنفسه (قوله وشرط في المعاراة ارتفاع به) ولوما لا كبجش صغيران كانت
 المعاراة مطلقة ومؤقتة برز يمكن الارتفاع به فيه حل وزي ولا يتناقض ذلك اشتراط النفع في الاجارة
 بل التناقض بالنهاي موضوع بخلاف ما هنا انتهى واشتراط ابن حجر الارتفاع به حالة العقد والمعتمد خلافه
 كقوله قل عن در وخط (قوله ليأخذ درها ونسلها) قال ابن القري والحق أن البر والنسل
 ليسا بغير من المعاراة بل بالاجارة والاستعراهما الشاة لمنفعة وهي اصالك لما يبيع لك كالأول
 استعرا يجري في أرض غيرك لتوصل ماله الى أرضك زى (قوله فلا تصح اعارة ما يحرم
 الا تعاقبه) هذا من عند در في آلة اللهو وأما في السلاح والفرس جرى فيها في شرحه على جهة
 الا برفع الحرمة وجوع ع ش عليه بحمل كلامه على ما اذا يعلم ولم ينظر أن الحرب يستعين
 بهما على قتالها وبحمل كلام شرح النج على ما اذا علم أو ظن ذلك ثم نظري كلام در بعد حله
 على ما ذكر به لا وجه للحرمة حيثئذ اه والا فنبهي جزم بالحرمة حيثئذ وحمل عددها
 على ما اذا ظن عدم القتالية به (قوله كآلة هو) قضية التمثيل بما ذكر للحرم أن ما يباح
 استعماله الطويل ونحوه لا يسمى آلة هو وهو ظاهر وعليه فالشرط في بياح اعارته أي اعارة
 آتية بل وارجائه ع ش (قوله وكأمة مشتهاة) انظر ما وجبه اعادة الكاف وشهلا الامر
 الجبل ولول لم يعرف بالفجور أو عنده حليلة فيهما حل وقوله ولول لم يعرف بالفجور وظاهر المنع
 مطلقا لكن قيده حج بما اذا كانت الاعارة لخدمة تضمنت خلوة أو نظر محرما اه ع ش (قوله
 تخمير رجل) بخلاف ما لو استعراها الرجل المذكور لخدمة أولاده الصغار مثلا فيجوز ولو مرض
 رجل واستعراها لم يجد غير ما جازت اعارته له بالضرورة اه شيخنا اه شوري وفي ع ش على
 به ثم للمرأة لخدمة منقطع أي بأن لم يجد من يخدمه فله أن يستعيره لخدمة اه حج وشهلا عكه
 كآلة لذكر لخدمة امرأة منقطعة ويجوز لسك منها النظر بقدر الضرورة ان احتسج اليه أخذها
 مما لا يوق في نظر الطبيب للرأاة الأجنبية وعكه (قوله غير نحو محرم) كمسوح وكالكها اذا استعراها
 من الكسرى أو من الموصى له بالمنفعة وكالزوج اذا استعرا زوجته من سيدها فله ولا كهم داخلون في نحو
 الفرم فيجوز اعارته لهم كأيخذ من شرح در (قوله فصح في الروضة) هو المعتمد عند در
 وبجانبه ونحو اعارة صغيرة وقبيحة يؤمن من الاجبي على كل منهما لانتفاء خوف الفتنة كاذكره
 فالروضة وهو الاصح خلافا للاسنوي في الثانية انتهى بحروفه وأقره ع ش على الشارح وقوله
 أن يور لا لاسرأة الأجنبية ولا يستعرا امرأة أجنبية ولا رجلا أجنبيا ولا أسرد كافي حل (قوله أولى
 من قوله ويجوز اعارة جارية) هي أولى عموم لان كلام الاصل لا يشمل اعارته لزوجه أو مسوح

و يرمح أن اعارته الاجنبي لا يجوز مع الصحة وكان ينبغي أن يقول أعم وأولى تأمل **(قوله مع فائه)** ومنه اعارة المال للغسل والوضوء لأن ماذهب به كالأذهب بالحقائق وانحقاق الثوب أو لأزالة النجاسة وان زعم عليه تنجيح لا مكان طهره باليكارة وبحث بعضهم أنه اذا لم تنجيح به يمتنع اعارته حل وعبرة ع ش على هر ويجوز اعارة الورق للكتابة واعارة المال للوضوء مثلا وفصل متاع ونحوه لا ينحس بها كان يكون واردا والنجاسة حكمية وشمل هذه المذكورات اعارة الدولة للكتابة والمكحلة لا استحالة منها مم على حج وقوله لأن ماذهب كالأذهب بالحقائق وانحقاق والتحقاق الثوب الخ لا يقتضي ما فيه من التأمل اذا ذهب من القيس عين ومن القيس عليه قوته وخشوته **(قوله)** ونحوه أي كل شئ لا يوقود **(قوله)** فائتي للمنى المقصود من الاعارة أي وهو الانتفاع به مع بقاء عينها **(قوله)** بما ذكر أي من شروط المعار حيث اقتصر عليها ولا يذكر التعيين **(قوله)** من دواي أي واذا رد هاليس له أخذ غيرهما الا بالذن جديد لان الاول انتهى بالرد ع ش **(قوله)** نعم انتبيه وفارقت الاجارة لانها معاوضة والقر لا يعتمد فيها من **(قوله)** كرامة تنزيهه انظر وجه التنبيه بها في هذا المجل وما قصد شوى وقد يقال في به للتأكيذ **(قوله)** واعارة فرع أصله أي بأن ملك الفرع منفعة أصله بنحو اجارة فيكره أن يعيره قال زى وهذا مصور بما اذا كان الاصل رقيقا فيكره ملكه اعارة لفرعه وبكره لفرعه استعارته فلا ينافي قول الشارح بعد وكذا لا تكره الخ لانه مصور في الحرات انتهى والراجح أن الكرامة عن بالنسبة لفرع فقط وعبرة الرضى والكرامة في جانب الولد للمكان الولادة فلم تعد لغيره انتهى ه وحاصله أن الاصل أو أعار نفسه لفرعه كرامة فيه وان كان فيه اعارة على مكره وهي استعارتها اليها انتهى زى أي وكذا لو أعار مالك لفرعه اه اطف أي فيكون اضافة الاعارة لفرع من اضافة المصدر لمفعول الاول والفاعل محذوف والتقدير واعارة للمالك أي مالك الاصل الفرع أصله وصوره اج بأن يشتري المالك أصله لانه لا يفتق عليه لصف ملكه وتكره اعارته فانه دفع ما يملك كيف يتصور اعارة الفرع أصله مع أنه يعتق عليه بالشرء **(قوله)** لخدمة أي وإن لم توجد الخدمة كما قاله ع ش فاللام للتعليل أي من كان القصد بالاستعارة والاعارة الخدمة كاتاكروه وتين وجدت الخدمة أم لا وأخذ الشارح محتمزا هذا فان قصد بالاستعارة أصله الخ امكن المحترز غير واف بحكم الاعارة وحكمها كحكم الاستعارة كما في عبارة المحلى انتهى وفي قد وكذا يكره أن يستعير الولد والده الا لفرقه والاعارة كالاستعارة ولو من أصله نعم ان خدمه أصله غير طلبه لم يكره وان كان فيه اعارة على مكره وهذه هي التي في حاشية شيخنا يدل لها قول شيخنا الرضى انه لا يستعير عارية حقيقة وعليها يحمل ما في المنهج فتأمل **(قوله)** واستعارة واعارة كافر مسلما الظاهر من هذه العبارة أنهما مصدران متماثلان للفاعل فيقتضى أن كافر يكره لأن يعير باليد المسلم ولو لم وهو محل نظر وأجاب بعضهم بأنه بالنسبة للاستعارة مضاف للفاعل وبالنسبة للاعارة مضاف للمفعول وسما مفعول ثان وعليه فلا يقتضى ما ذكره شوى **(قوله)** للخدمة الاولى حذفت لان هذا مفهوم قوله سابقا للخدمة **(قوله)** فلا كرامة أي للاستعارة ولا للاعارة **(قوله)** وكذا لا تكره اعارة الاصل أي الخرو لا يكره للفرع أن يستعيره اذا اعاره نفسه **(قوله)** ولا استعارة فرعه في شرح الرضى هذه الكرامة والمتمد ما هنا شوى دهر موافق للشارح **(قوله)** انظر دهر الخ يستنى من اشتراط اللفظ ما اذا اشترى شيئا وسلمه للبائع في ظرف الظرف معارف في الاصح والمتمد أنه متبوض الا بارة قياسا على ظرف الهدية بعض فلا يؤخذ من آخر عبارة دهر وأما لو كل الهدية اليه الهدية في ظرفها فانه يجوز ان جرت العادة بأكلها من ككل الطعام في القصة المبعوث فيها

يكون الانتفاع به **(مع فائه)** فلا يمار الطعوم ونحوه لأن الانتفاع به إنما هو باستلها كدائتي الشئ المقصود من الاعارة وما ذكره إنما لا بشرط تعيين للمار فلو قال أعزني دابة فقال خذ ما شئت من دواي بحث **(وتكره)** كرامة تنزيهه **(استعارة واعارة)** فرع أصله لخدمة **(و)** استعارة واعارة كافر مسلما مبينة لما عن الاول والاولى مع ذكر كرامة الاستعارة في الثانية من زبادي فان قصد باستعارة أصله لخدمة ترفيه فلا كرامة بل يستحب كما قاله القاضي أبو الطيب وغيره وكذا لا تكره اعارة الاصل نفسه لفرعه ولا استعارة فرعه اليه منه **(و)** شرط في الصيغة لفظ بشرع الاذن في الانتفاع **(قوله)** بما اذا كان الاصل رقيقا للمالك أي أوسرا ملكه أجنبي منفعته فتأمل **(قوله)** وان كان فيه اعارة على مكره أي لو كان هناك طلب من جانب الفرع

فيما تضمنه بحكم العارية الا ان كان للهدية عوض وجرت العادة بالا كل منه فلا يضمنه بحكم الاجارة
 التاسعة فان لم يجر العادة بذلك ضمنه في صورتين بحكم الغصب انتهى من (قوله) كاعرنك
 أي هذا وأعرنك منعتة أو أخذته لتنتفع به أو أجبك منعتة وإن لم يضمنه للعين كظهير في الاجارة
 وكركب أو أركب ولو شاع أعرنى في القرض كأي الجاز كان صريحاً فيه قاله في الأنوار وعليه فيبقى
 يتوهم قولهم في الملاقاة لأثر الإلحاح في الصراحة لما أنه محتاط للإبضاع مالا يحاط لغيرها وظاهر
 كلامهم مراحه جميع هذه الألفاظ وأنه لا كناية للعارية فيه وقيل ظاهر شرح من قال ع
 يتلان حج ولو قيل أن نحو هذه وارتفع به كناية لم يبدلوا بغير صلاحية خذله للكتابة في غير
 ذلك تأمل (قوله) لفظ الآخر راجع لكل من قوله كاعرنك وأعرنى ولا يكتفى سكوت أحدهما
 من غير فصل ولا الفعل منهما إلا في محظوظ مبيع أو هدية جرت العادة به ولا يشترط الفور في القبول
 وللمتد أن المقد يرتد إذا ركدن العارية من الإباحة من حيث جواز الانتفاع ولذلك محت بلفظ
 الإباحة قل (قوله) إن تأخر أحدهما عن الآخر أي وظاهره وإن طال الزمن ويوجه بأنه حيث
 حلت الصيغة لا يضر التأخر ما لم يوجد من المبيع ما يدل على الرجوع ومن المستبعد ما يدل على الرد انتهى
 الط (قوله) ماسرى الضمان أي من الإشارة والكتابة (قوله) نظراً إلى المعنى وهو وجود
 العوض من (قوله) لجهة المدة أي في صورتين وقوله والعوض أي في الأولى فقط (قوله) ولا تضمن
 العين أي وأما العلف فضمنون على صاحب الدابة لعدم التبرع به انتهى برماوى لأنه انما علفها في
 مقابلة الانتفاع بها (قوله) وقضية التعليل فيه نظر لأنه شرط عليه العلف وهو فعل يقابل بأجرة وهي
 مجهولة فالعوض شيئ معلوم وهو قيمة العلف والمجهول وهو أجرة فعله والمجهول إذا انضم لمعلوم يصير
 مجهولاً إن جري وجوابه أنه وسيلة ويقتضي الوسائط مالا ينفرد في المقاصد قل وقال حل
 بعد نقله هذه العبارات وبان هذا ما يفتقر للحاجة ولا يحتاج إلى التصريح بالتبرع به انتهى أي كما غفر
 في اتحاد القاض والمقبض والحاجة وأجاب من أن الدرهم هو الأجرة وهو متبرع بالعلف (قوله)
 من (الآن) ليس يتبدل لو أوقفه صح وحل على اتصال الدابة بالعلف كما هو ظاهر شو برى (قوله) كان
 اجارة صحيحة يؤخذ منه أن لفظ الاعارة مع ذكر العوض يصح كون اجارة (قوله) ومؤنة رده على
 مستمير وهو باق على كونه عارية حتى بعد انتهاء الاستعمال المأذون فيه فلا يستعارة دابة لخل متاع
 معين فوضعه عنها وبطلان الخان مثلاً إلى أن يردّها إلى مالكها فماتت مثلاً ضمنها عـ على من
 فاق الروضة والرد للمبرى من الضمان أن يسر العين للمالك أو وكيله في ذلك فالورد الدابة للاستطيل
 أو الثوب ونحوه لبيت الذي أخذه منه لم يرد ولو لم يجد المبرع له ما زوجها أولاده فأرسلها إلى
 الرمي فضاء للمبرع إن شاء غرم المستمير والمستمير والغرام عليه انتهى زى (قوله) إن ارد
 عليه أي على نحو المكترى (قوله) عليه أي على المالك لأنه لو رد عليه للمكتري لزم
 المالك فكذا المستعير منه شيئا نحو عجب الردف أو راسي بطلت العارية فان أخرزمته الاجر مع مؤنة الرد
 وعليه الضمان إن قصره لركوب في الرد وإن لم يجر به عادة لازمه له ويرأيه أن وصلت إلى المالك أو
 وكيله أو علف أخذه من غير أن علمها المالك ولو غتفرقة قل بخلاف المستأجر لا يركب في الرد إلا بان لم
 وجوب الرد عليه من (قوله) فتلزم المالك فالعلفها المستعير يرجع إلا أن علف باذن حاكم أو
 له ولو شغل ذلك ما لو استأجر زوجته الأمة المسعة له ليلا ونهاراً من سيدها فماتت على السيد لان
 الزوج استحق منعتها بالاعارة ولو استأجر زوجته الحرة صح كالأول لأن لها في عارة نفسها لغيره كأي
 الاجارة فيما رتبته انها سقطت كالأول فارتفعها وحدها قاله شيخنا وفيه نظر لعدم خروجها

كاعرنك أو يطلبه كاعرنى
 مع لفظ الآخر وأفعله) وإن
 تأخر أحدهما عن الآخر
 كأي الإباحة وفي معنى اللفظ
 ماسرى الضمان (د) قوله
 (أعرنك) أي فرسى مثلاً
 (تعلفه) بلفظك (أو لتعبرني
 فرسك اجارة) لا اعارة نظراً
 إلى المعنى (فائدة) لجهة
 المدة والعوض فتجب فيها
 أجرة المثل بعد القبض
 ومضى زمن مثله أجرة
 ولا تضمن العين كما لم يذكر ذلك
 من كتاب الاجارة وقضية
 التعليل أنه لو قال أعرنك
 شهراً من الآن لتعلفه كل
 يوم بدرهم أو لتعبرني
 فرسك هذا شهراً من الآن
 كان اجارة صحيحة (ومؤنة
 رده) أي المار (على
 مستمير) من مالك أو من
 نحو مكتبران رد عليه فان رد
 على المالك فالؤنة عليه كما
 لو رد عليه المكترى وخرج
 بمؤنة رده مؤنة فتلزم
 المالك لانها من حقوق
 المالك وخالف القاضي فقال
 انها على المستعير (فان تفك)
 المستعير كره أو بضعه عند

هنا قل **(قوله بالاستعمال مأذون فيه)** كان سقط في بئر حلة السيرة قال الغزالي ومن تبعه وقيامه
 ان غشور حال الاستعمال كذلك وظاهره انه لا فرق بين ان يعرف ذلك من طبعها أو لا يظهر تقييده
 بما قاله يكن العنور ما اذن المالك في حله عليها ان جاعا اعترضوه بان التمتع يعتد كثيرا أي فلا
 قصبرته ونحوه ان لم يشو له من شدة ازعاجها والاضمن لتقصيره شرح هر بالحرف وقوله كان سقط
 هو مثال للتعبد بغير الاستعمال المأذون فيه كما يشرب به قوله بعد والوجه تقييد ذلك الخ وانما كان
 هذا من التلصق بالبرائة تعلق الاستعمال المأذون فيه لانه ومنه ما لو استعار ثوبا للاستعمال في ساقية
 فقط في بئر حلاله يضمنه لانه تعلق في حال الاستعمال المأذون فيه بغيره لانه ع ش على م
(فرع) قال المتولي اذا قال للشقاء اسقني فناوله الكوز فوقع من يده فانكسر قبل ان يشرب الماء
 فان كان قسطا لم يضمنه بغيره عوضا قاله غير مضمون عليه لانه حصل في يده بحكم الإباحة والكوز
 مضمون عليه لانه ع ل ر في يده وأما ان شرط عوضا قاله مضمون عليه ببراءه الفاسد والكوز غير
 مضمون لانه مقبوض بالإجارة الفاسدة وان أطلق قاله لا يطلق يقتضي الجدل لجره إلى العرفه فان
 انكسر الكوز بعد الشرب فان لم يكن قد شرط عوضا فالكوز مضمون والماء غير مضمون وان
 كان قد شرط عوضا لم يضمن الكوز لانه لا يضمنه الماء الفاضل في الكوز لان المأخوذ على سبيل عوض
 القدر الذي يشربه دون الباقي فيكون الباقي أمانة في يده انتهى ابن المعادي أحكام الأولي والظروف
 وما فيها من الظروف **(فرع)** لو دفع قارورة إلى من يبيعه ز بتاملا لبيعه نفسه فيها وضعتها في
 المزان ليؤن فاطلع الحبل وانكسرت ضمنها وان تلت قبل صبه لم يضمنها عياش يرى قال هر
 في شرحه ولو استأر دابة ومعه تابع أي وللم يضمنه لانه انما أخذه لصاحبه عن أمه وكذا لو تبعها
 ولها لم يضمن مالك له بنى ولا ثبات فهو أمانة قاله القاضي ولا يضمن ثياب الرقيق المستعارة لانه لم
 يأخذها لاستعمالها بخلاف كاف الدابة كما قاله البغوي شرح م ر وقال أيضا لا يشترط ضمان
 للمستعير كون العين في يده بل يضمن ولو كانت بيد المالك كاصحبه الاصحاب أي كان أرسل المشعر
 مالكها معاه في الروضة لوجل متاع غيره على دابته بسؤال الفركح مستعير الشكل الدابة ان لم يكن
 عليها شيء لغير المستعير ولا يفقد متاعه ولا يعارض ذلك قولهما تقلا عن أي حامد وغيره لو سخر رجلا
 ودابته فلتفت الدابة في بدصاحبها لم يضمنها المسخر لانها في بدصاحبها لان هذا من ضمان النصب ولا بد
 فيه من الاستيلاء وهو مفقود وكذا ما هنا في ضمان العارية ولا يشترط فيها ذلك لحصولها بدونه وهذا
 أولى بما أشار إليه القموني من ضمان أحد الموضعين انتهى بحروفه وقول م ر في أول العبارة كان
 سقطت في بئر الخ قال ع ش عليه حاصله أن يقال ان تلت بالاستعمال المأذون فيه لضمان ولو بالنعف
 من ثقل حل مأذون فيموت به واتمحقا نوب بيليه لانه مفعبه حيث لم تحر العادة بذلك بخلاف تعفنه
 بإزعاج أو غشوره في هذه أو برة أو تعفنه لاقى الاستعمال المأذون فيه فانه يضمن في هذه الأمور ومن
 عدم الضمان ترديد المرض التو لضمن الاستعمال المأذون فيه انتهى ولو اختلفا في كون التلف بالاستعمال
 المأذون فيه أو لا صدق المعبر كما قاله ابن حجر والمعتمد عندني المستعير يجنبه لصراقة البينة ولا الأصل
 براءة ذمته كما قال هر في شرحه وهذا به عكس ما لو أقام يمتين يرباوى في م ر أيضا وموت الدابة
 كالحاق الثوب وقرح ظهرها وعرجها بالاستعمال مأذون فيه وكسرسيفاً عره ليقابل به كالحاق
 كاله المعبر في الأضرة انتهى قال الرشدي عليه قوله وموت الدابة أي بالاستعمال كانه عليه م
 ولعل صورته أنه جلعها تقلا لا اذن فانت بسببه بخلاف ما اذا كان خفيفا لا يموت من مثله في العادة
 فائق موتها لما صرحوا به من الفرق بين ما اذا تلفت بالاستعمال وأما في التلف بالاستعمال انتهى **(قوله)**

(الاستعمال) مأذون فيه

(قوله قاله مضمون عليه)
(الخ) هل المراد قد مر ما يشربه
 منه عادة بدليل ما يأتي في
 المقابل فيكون الرأسمانة

مر

قوله وان تلفت قبل صبه
 لم يضمنها قال شيخنا لانها
 لا تكون عارية لا بعد
 وضع الزيت فيها وهي قبله
 أمانة وانظر وجهه

ولا يتصور (ضمنه) بدلا أو ارضا تلحق على اليد بأخذت حتى تؤديه رواد أو يردود والحاكم ومجده على شرط البخاري وضمن الثالث
 البتوان كان مثليا كتسبب حجر على ما جرمه في الأتوار واقتضاه (١٠١) كلام جرم وعصرون يضمن

التي - بالمثل وجرى عليه
 السبكي وهو الأوجه أما
 تلفه بالاستعمال المأذون
 فيه فلا ضمان للأذن فيه
 (لاستبر من نحو مكتن)
 كوصلي بتمتعة فلا ضمان
 عليه لأنه نائبه وهو لا يضمن
 فكذلك بخلاف المستبر
 من مستأجر جارة فاسدة
 لأن معبر ضامن كما جزمه
 البغوي وعمله بأنه فعل
 ما ليس له قال والقرار على
 المستبر ولا يقال حكم
 الفاسد حكم الصحيح في
 كل ما تقتضي بل في سقوط
 الضمان بما تناوله الأذن
 فقط ونحو من زائد في
 (كتالف في شغل مالك)
 تحت يد غيره كان نعم منه
 دابته لبروضه أو أليقضي
 له عليها حابة فإنه لا ضمان
 عليه لأنه نائبه (وله) أي
 للمستبر (انتفاع مأذون)
 فيه (ومثل) ودونه المفهوم
 الأولى (ضرر الآن نهام)
 المبر عن غير ماعينه فلا
 يغفل اتباعا نهية (والمستبر
 لزراعة بر) بلا نهى
 (بزرعه وشعبا وفولا) لا
 نحو ذرة لأن ضرره في
 الأرض دون ضرر البر
 وضرر نحو البقرة قوة (لا
 عكس) أي والمستبر زراعة
 (د) المستبر (لبناء) أو غرس بزرع (دعك) أي والمستبر لزراعة لابني ولا يفرس لأن ضررها أكثر
 (د) المستبر (لبناء) لا يفرس وعكس) أي والمستبر لفرس لابني لا يختلف جنس الضرر أو ضرر البناء في ظاهر الأرض أكثر وضرب

ولا يتصور كان تلفا بقاءة مساوية فانه يضمن (قوله ضمنه) فلو أضر بشرط عدم الضمان
 نعمت كما اعتد به هر وقيل بغير الشرط فقط كما قاله سول وعبارة قل ضمنه وإن شرط أنه
 لا يتلوه شرط فسد على الممتد بشرط رهن فيها أو ضمانه على بقدر معين بذلك وشرط أن لا ضمان
 فاسد لفسد ولو لم يمتد حال العارية فالولد أمانة شرعية يلزم مرده إن تمكن وضمن إن قصر (قوله
 وضمن الثالث بالقيمة) وإن كان مثليا لا بالو أخذنا مثله حيث نلزم ضمان مافات بالاستعمال ولعل
 كلام السبكي أنه يضمنه بالمثل وقت التلف حل (قوله لا يستبر) معطوف على الضمير المستتر في
 ضل وجود الفاسد وهو الحال (قوله من نحو مكتن) أي أكثره بحيث أخذنا من قوله بخلاف
 (قوله كوصلي بتمتعة) أي وهو وقوف عليه لم يشترط الوقت استيفاء بنفسه وأذن الناظر كافي
 هر قال البغوي والمنايط لذلك أن تكون المنفعة مستحقة لشخص استحقاقا لازما وليست الرقبة
 فأن أضر لا يضمن المستبر فدخل مال أو صدق زوجته منفعة أو صلح على منفعة أو جعل رأس المال
 منة سول زيادة (قوله فلا ضمان) للأذن فيه يستثنى من ذلك الهدى والأضحية للمذوران
 فالوقت الأجرة بعد دخول الوقت والتحكم من اللدع فنقصت بالاستعمال المأذون فيه ضمن المبر
 والشعر قال الركني وليس لشاعر بجزارة مع العلم بالحال يضمن المبر فيها الأهدى سول ومثله في
 شرح هر (قوله لأن معبره ضامن) أي من حيث تعديه بالماربة لأن الأذن لم يتناولها فلا يرد أن
 الأجرة المساعدة كالصحيحة في عدم الضمان شيخنا (قوله بأنه فعل ما ليس له) فلذلك صار طريقا
 في الضمان حل (قوله في كل ما تقتضي) أي حتى تصح الأجرة حل (قوله بل في سقوط الضمان
 بما تناوله الأذن) أي والأذن في الفاسدة لم يتناول الأجرة حل لأن المستأجر فيها لا يملك المنفعة
 شيخنا (قوله في شغل مالك) في الصباح شغل الأمر شغلان باب تقع فالأمر شاغل والاسم الشغل
 ضم التين وضم التين وتكن للتخفيف انتهى (قوله لبروضه) أي بعلمه المثل الذي يستريح
 به وأنها انتهى شرح هر (قوله وله انتفاع مأذون) نعم لوارعه دابة ليركبها لحل كذا ولم يتعرض
 لركوب وجوعه جاره الركوب فيه كما قتله وأقره بخلاف نظيره من الأجرة والفرق بينهما لزوم الرد
 على المستبر في تناول الأذن الركوب في عودته فالولد كذلك المستأجر فلا رد عليه ويؤخذ منه أن
 المستبر الذي لا يلزم مرده كالمتأجر وبمقتله خلفه ولو جاوز لحل المشروط لزمه أجرة للذهاب منه
 والعود إليه وله الرجوع منه كما صححه السبكي وغيره بناء على أن العارية لا تبطل بالمخالفة وهو ما صححه
 شرح هر وقوله جازله الركوب أي وجاهله الذهاب والعود في أي طريق أراد أن تعددت الطرق ولو
 اختلفت لأن سكوت المبر عن ذلك رضاه به بكلها عس (قوله وفولا) والأقرب أنه إذا استعار لشعب
 لا يزرع ولا يخلع عكس عس على هر (قوله لا عكس) وحيث زرع ما ليس له زرعه فلما ملك قلعه
 عكس أن منعه من شغلها يجوز أن أجرة المثل أي جميع أجرة المثل على الممتد هر وقيل ما بين زراعة
 المبر من لزوم زراعة البر وله جنيته أن يزرع ما أدله فيه ولا يكون هذا رجوعا عن ذلك من المبر وفي
 كلام شيخنا والمستبر لا يملك شيئا فهو بمسؤوله عن الجنس كالرأدا أبيع حل مع زيادة وعبارة
 السوركي لا تبطل العمل بالمخالفة كالمجموع الشبان (قوله لما علم) أي لأن ضرره فوق ضررها
 (قوله لا يبنى ولا يفرس) محل المنع من التراس ما يبراد للدولام أما ما يفرس للنقل في عامه يسمى الفصيل

الفراس في بلعها أكثر لا تشاعر رقة وإن أطلق الزراعة أي الأذن فيها أو عمه فيها (صح) عقد الاعارة (وزرع) المستعير (ماشاء) لاطلاق الفظة قال الشافعي في لادى (١٠٣) ولوقيل لا يزرع الأقل إلا بضرر لكان مذهبوا قال الأذنى

بالقار وهو صغار النخل فيصح سئل وهو ما غوذين قول الشارح لا تشاعر رقة (قوله وقال الأذنى) عبارة الأذنى بزروع ما به موسى واصفة حل أي لا الملتد لا يكون نادراً وقيل لا لانتفاضة (قوله ولو نادراً) ولوسرة على المتعد برماوى (قوله وصرح به) كأن يقال أعزتك هذه الأرض لزروع فيها أقل الأنواع ضرراً (قوله إلى التزاع) اعترض بأن العار به جاز من الجانبين والتزاع التماكب كون في العقود التازمة (قوله الأمرة) حيث تقيم فرب ينقله إلى الإطلاق بكذا الزرع برماوى (قوله لا يوقلغ) أي أو انهزم (قوله يمكن له اعادته) أي إذا كانت العارية مطابقة أما المقدمة بعد فله البناء والفرس مرهبة بعد أخرى إلى أن تنقضى المدة أو يرجع المير قاله في الرض شورى

(فصل في بيان أن العار به غير لازمة) (قوله وفي المير) أي قوله والامير غير بين فشكله إلى آخره كقوله ولم ير دخولها انتفاع بها الخ وقوله وعليه وإذا رجع قول ادراك زرع لم يستقله الخ كان الظاهر أن يقول وفي المير والمستعير وعليهما فإلى المستعير كقوله والمستعير دخولها لإصلاح ولدى عليه كقوله فان شرط قلص لمزمه كقوله ولو عين مدة ولم يدرك فيها لتعصم الخ وقوله وغير ذلك وهو قوله ولوقال من بيده عين أعزني الخ (قوله بعد الد) المراد بالرد الرجوع فيها وإن كانت بيد المستعير (قوله لسك رجوع في العارية) أي لأنها لمرة أي احسان من المير ورأى اتفاق من المستعير فالأزار غير لائق فيها مر واستعمل المستعار أو المباح له منافع بعد الرجوع جاهلاً فلا زرع عليه ولا ينافيه لو لم أن الضمان لا يختلف بالمل والمهل إذ جعله عند عدم سلب المالك ولم يقصر بترك اعلامه وقار نظيره في الوكالة بأنها عقد والأعارة إباحة وأذن شرح مر وقول مر ولم يقصر عطف على عدم عبارة الشورى إذ لم يسلطه المالك ولم يقصر بترك اعلامه وخرج ما لو استعمل العارية بعد جنون المير غير عالم به فعليه الإجابة لأنه بعد جنونه ليس أهلاً للاحتساب إلى نسب إليه تقصير بعدم الاعاظم ومثل الجنون الغماؤه أو موته فنلزمه الإجابة مطلقاً لبطان الأذن بالانغماء والموت مر وانظر لو استعمل الدين بعد انقضاء المدة في الأعارة المؤقتة جاهلاً بانقضائها هل هو كاستعماله بعد الرجوع في المطقة حتى لا يلزمه أجرة أولاً ويفرق وقد يقال الأقرب الفرق فإن الاستعمال في المؤقتة بعد فراغ المدة لم يقبوله الأذن أصلاً فاستعمالها محض تمت وجهه انما يفيد عدم الإثم كإلو استعماله ما لم يرعه جاهلاً بكونه مالا وينبئ أن مثل المستعير المستعمل بعد انقضاء المدة وارثه في وجوب الإجابة لأن الأذن لم يشله ثم انقضى من أن المنافع غير مضمونة حيث استوفاهما جاهلاً بالرجوع لتسليط المالك له يقتضى أن البالغ لو اطلع على عيب في الثمن المدين ففسخ ولم يدرك بذلك المشتري فاستعمل المبيع جاهلاً بضم من ما ستوفاه من المنافع بخلاف الأعيان كالبئز فاتها مضمونة عليه وكذا يقال في المشتري لو اطلع على عيب في المبيع ففسخ العقد ولم يدرك بالبيع واستعمل الثمن المدين واستوفى منه منافعه ويجري مثل ذلك في نظاره ع ع (قوله من موت أحدهما) وعلى وارث المستعير الردف ورثان فقدر عليه ردحا ضمت مع مؤنة الردف التركة وإن لم يندرسضتها الوارث في ماله مع الإجابة ومؤنة الردف قال في التفتة قال الشيخ وطاهر وإن لم يضرع بعده عليها وكان وجهه أنه خليفة المورث فيلزمه ما يلزمه انتهى شورى (قوله لكن شرطاً في بعض الخ) أشار به إلى أن العارية وإن كانت جائزة من الجانبين إلا أنه قد يوقف جواز الرجوع

درس

(فصل في بيان أن العار به غير لازمة وفي المير وعليه بعد الرد في عارية الأرض وغير ذلك) (لكل) على من للمير والمستعير (رجوع) في العارية به مطقة كانت أو مؤقتة فهي جائزة من الطرفين فتفسخ بماتفسخ به الوكالة من موت أحدهما وغيرهما لكن (شرطاً في بعض) من الأمور

على بعض الشروط والمراد جوازها أصالة والا فقد يعرض لها اللزوم من الجانبين أو أحدهما وقد ذكر
 في ذلك مصورا كثيرة **(قوله كدفن ميت)** أي يحتم وهو كل من وجب دفنه فيدخل فيه
 الزاني المحسن وترك الصلاة والذي عثر على مـ **(قوله قبل المواراة)** ويستثنى أيضا ما إذا أعار
 كذا كفن فيه ميتا ولو يدفن ولم يلف عليه فلا رجوع له لأن في أخذه إضراره باليت بعد الوضع ويتجه
 عدم الفرق في الاشتناع بين الثوب الواحد والثلاث والخمس بخلاف ما زاد ويستثنى أيضا ما لو كفن
 للثأبني فانه عارية لازمة فلا ينشئ على الميت سبع أو كله انتهت العارية ورجع للاجنبي لانه باقى على
 ملكه على الأصح وما قاله غير وإدراى بعده موتى شهر لم يكن للوارث الرجوع قبله أي أن خرجت
 أثره من الثاثر وما لو أعاره أبدا أو سلاحا للغزو فالتى الصفان فليس له الرجوع في ذلك حتى ينكشف
 القتال وما لو أعاره الصلاة فإذا استعدها لم يلى فيها الفرض وشرع فهي لازمة من جهتها وإذا
 استعارها لمطلق الصلاة فتكون لازمة من جهة المستعير فقط إن أحرم بفرض ولغير الرجوع وتزع
 القرب والعارية جائزة من جهتهما إن أحرم بنقل ويستثنى أيضا ما لو أعار دارا لى معتدة فهي لازمة
 من جهة المستعير وما لو أعار جديدا لم يستد اليه جديدا ما لا فيمتنع الرجوع والادجيه ثبوت الاجرة
 وكذا لو أعار بالدفن به على يجب الدفع عنه كاله لى يحترم أو ما يى نحو برد ملك أو ما ينقذه غر بيا
 وبناى ما مر ثبوت الاجرة أيضا **(قوله ولو بعد الوضع في القبر)** المتجه
 عدم الرجوع بمجرد أدائه أي وإن يوصل الى أرض القبر لأن في عودته من هواء القبر بعد الدال ما تضراره
 هـ طائلا سم على حج وقوله بمجرد أدائه أي أو أداله بعضه فها يظهر عثر على مـ **(قوله)**
 أو بعد الدراسى) ويعلم ذلك بحضى مدة يغلب على الظن الدراسه فيها كما فى عثر على مـ
 ويؤخذ من هذا أنه لا يرجع فيها إذا كان الميت نبيا أو شهيدا لانهم لا يندرسون وبه صرح مـ ولو
 أن العارية بمدة لا يلى الميت فيها عادة فسدت وإذا أعار أرضا للدفن لا يجب تعيين كون الميت صغيرا
 أو كبيرا إن كان عهدا ابنتى تعيينه لانه لا يلى وهل يجوز زيارته الميت بغير إذن المبرقر ر شيخنا أن
 للرجوع في ذلك المعتادة ولو أخرجه من القبر سيل أو سبع رد اليه ومؤنة الرد في التركة ان كانت لم تقسم
 ولا يثبت الدال ثم على المسلمين هكذا نص عليه حل وهو حسن واستفدتا من منع رجوع المبر
 قبل الدراس أنه لا أجرة له أيضا وقد صرح به الماوردى والبنوى وغيرهما لان العرف غير قاض به
 واليت لامل له شرح الروض **(قوله الاجابة القنب)** أي فلا يشترط لجواز الرجوع الدراسه لورود
 الاله بان يجب القنب لا ينى ولا مبر حتى شجرة المقبرة ان أمن ظهور شئ من الميت وضرره ولو ظهره
 السبل من فده وجب اعادته فيه فور ما لم يمكن حله الى موضع مباح يمكن دفنه فيه من غير تأخير فانه
 يجوز كاعتن ابن الرضة شرح مـ وجب القنب بفتح المهملة وسكون الجيم بعد عامودة ويقال له
 عجمها لم أيضا عواما عن الباء وهو عظم لطيف في أصل الصلب وهو رأس العصص وهو كامن رأس
 القنب من ذوات الاربع وفى حديث انه مثل حبة الخردل وفى حديث كل ابن آدم يأكله التراب
 الاجابة القنب منه خلق ومنه يركب قال ابن عقيل في هذا من لانه على احياء كل انسان بجوهره
 لا يعالج الى شئ يبنى عليه ويحتمل أن يكون ذلك جعل علامة لللائكة على احياء كل انسان بجوهره
 ولا يحصل العلم له لانه كذا بذلك الابقاء جزء من كل شئ لى لم أنريد بذلك اعادة الارواح الى تلك
 الاعيان التى هى جزءنا ولولا ابقائش منه لجوزت لللائكة الاعادة الى أمثال الاجساد لالى نفس
 الاجساد وقوله منه خلق يعنى انه أذل شئ يخلق من الأدنى ولا يعارضه حديث سلمان ان أزل ما خلق
 من ابن آدم رأسه لانه يجمع بينهما بأن هذا فى حق آدم وذلك فى حق بنيه أو المراد بقول سلمان نفع

(كدفن) ميت (ه) انه
 (انما يرجع) بعد الحفر
 قبل المواراة له ولو بعد
 الوضع في القبر وان قضى
 كلام الشرح الصغير خلاه
 (أو بعد الدراس) لآثره
 الاحجب القنب محافظة على
 حرمة وصورته في الثانية
 اذا أذن المدير في تكرار
 الدفن والا فقد انتهت

(قوله مصورا كثيرة) ذكر
 المحشى معناه فها بعد **(قوله)**
 وكفى فيه الخ) أي وضع
 بدليل ما بعده **(قوله)** لانه
 باقى على ملكه على الأصح
 يؤخذ مما تقدم في الجنازة
 ان محله ما لم يقعد الاجنبي
 ارفاقا لوقته به تأمل **(قوله)**
 فانه يجوز كما يحشمه ابن
 الرضة) وجدت في نسخة
 من شرح مـ فلا يجوز
 لخروا للنسخة الصحيحة
(قوله الاعادة الى أمثال الخ)
 أي اعادة الارواح

الروح في آدم لا خلق جسده انتهى شورى أي المراد بقول سلمان أول ما خلق من ابن آدم رأسه أنها أول ما نتخ فيه الروح فكأنها أول ما خلق منه **(قوله)** وإذا رج قبل المواراة (لم) هذا على كلامه **(قوله)** غرم لولي الميت (لم) أي إن كان المخر الوراث فإن كان هو الميت بأن استعار الأرض ليحفر له فيها قبراً أخرتم مات ورجع المصير لم يفرم أجره المخر لانه لاحق له فيها حفره في حال حياته يرشوى ومم وفي تصور الرجوع نظر لانتهاه العارية بموت المستعير ويمكن أن يقول بما إذا كان المستعير ولي الميت وأورانه **(قوله)** مؤنة حفره لانه المورط له وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين أن يعمل بنفسه أو يستأجر من يحفره وهو ظاهر وأخبره متبرع بقصد المستعير والمراد بالمؤنة ما يقابل المخر عادة لا ما صرفه المستعير عليه بالفعل ع ش وهذا يخالف ما أوراه أرضاً زراعية فخرتها ثم يرجع فانه لا يلزم مؤنة المخر لأن الدفن لا يمكن إلا بالمخر فهو مورط له فيه بخلاف زرع الأرض فانه يمكن بدون حرق شح لولم يمكن زرعها إلا بالحرث كأرض يابسة كان حكمها حكم الدفن انتهى زى **(قوله)** ولا يلزم للمستعير العلم أي يردم ما حفره للادفن فيه م **(قوله)** وكطرح مال أي وضعه وهو موقوف على قول المنصف كدنف الخ **(قوله)** فانه اختيار يرجع بعد أن فصل إلى الشط أي فيلزم الصبر إلى أقرب مامن ولو مبداً السبحى بجوزله الرجوع إليه أن كان أقرب سم على حج ويستحق الأجرة حينئذ وظاهر العبارات أنه كورة في هذا المقام أنه حيث قبل بموجب الأجرة لا يشترط وجودها على عقد بل حيث يرجع وجبه أجرة مثل كل مدة ولا يبعد أنه حيث وجبت الأجرة صارت الدين أمانة لها وان كانت في الأصل عارية صار لها حكم المتأجرة **(فائدة)** كل مسألة امتنع على المبر للرجوع فيها يجب له الأجرة إذا رجع إلا في ثلاث مسائل إذا أعار الدفن فيها فلا رجوع له قبل اندراس الميت ولا أجرة له إذا رجع ومنها إعادة الثوب للتكفين فيه لعدم جريان العادة بالمقابل وإذا أعار الثوب لملازمة الفرض فليس له الرجوع ببدل الأجر ولا أجرة له أيضاً وإذا أعار سيفاً للقتال فاذا التقي الصفان امتنع الرجوع ولا أجرة له لقلة زمنه عادة كأيدي ذلك كلام مم على المنهج وقيل اعتاد م م فيه أه ع ش على م **(قوله)** إلى الشط ويستحق الأجرة من حين الرجوع بالقول إلى أن فصل إلى الشط حل ومقتضى لزوم الأجرة أنه يصح رجوعه ومقتضى كلام الشارح أنه لا يرجع إلا بعد وصوله للشط لا أن يرد بالرجوع في كلامه تفرغ المال منها لا للرجوع بالقول بضعف س ك كلام الشارح وقال الصحيح أن الرجوع قبل الشط ويستحق الأجرة **(قوله)** أهم وأولى مما ذكره عبارة لكل منهما رجوع في العارية متى شاء إلا إذا أعار الدفن فلا يرجع حتى يندرس أو المراد فنون انتهى ووجه العموم أن عبارة الأصل لا تشمل طرح المال في السفينة ووجه الأولوية أن عبارة الأصل تقتضي أنه متى أعار الدفن لم يمت فلا رجوع له وإن كان للميت بوضع موته ولم ينقل منه ع ش **(قوله)** بعد أن بنى المستعير أو غرس) أمالو يرجع المير قبلهما فليس له فعلهما قال في الرض فان فعل عالماً بأوجه الرجوع قل ع ش **(قوله)** فانه شرط عليه قلته أي عند الرجوع وكذا للشرط تملكه بالقبية عند الرجوع بزمه كما قاله الصبري م شورى ولو اختلفا في وقوع شرط القام صدق للمير كما لو اختلفا في أصل العارية لأن من خلق في شيء صدق في صفته وإن ذهب بعضهم إلى تصديق المستعير لأن الأصل عدم الشرط واحتار ما له قاله م في شره وعليه فيمكن أن يفرق بين هذا وما تقدم فيه من اختلفا في حصول التلف بالاستعمال المأذون فيه أو لا حيث صدق المستعير م على التعمد بأن ما لدن المير هنا رجوع المقتد هو لو ادعى عدمه صدق بخلاف ما تقدم فان التلف ليس من صفات المقتد فخرج جانب المستعير بأن الأصل

العارية وإذا رجع قبل المواراة غرم لولي الميت مؤنة حفره ولا يلزم للمستعير العلم وكطرح مال في سفينة بالجهة فانه إنما يرجع بعد أن فصل إلى الشط وبذلك علم أن تعبى بما ذكره أهم وأولى مما ذكره (وإذا أعل لبناء أو غرس ولو إلى مدة ثم يرجع) بعد أن بنى المستعير أو غرس (فان شرط) عليه (قلته) أي

(قوله) هذا على كلام (لم) أي إضافة القبية إلى المواراة على كلامه والأصل التعمد لا يرجع الا قبل الادفن وهو القبر وبعد ذلك ففي هذه العبارة إيهام لولا هذا التأويل لا إيهام أنه لو رجع قبل الادلاء على التعمد لا يكون الحكم كذلك مع أنه منه في لزوم الأجرة وأما لو رجع بعد الادلاء ولو قبل المواراة على التعمد فلا تلزم الأجرة لأن هذا الرجوع باطل على التعمد تأمل **(قوله)** بجوزله الرجوع (الب) أي لما لك السفينة **(قوله)** كما لو اختلفا في أصل العارية) أي فيصدق في عدم عقد العارية كسباني آخر الدرس **(قوله)** وعليه فيسكن (لم) أي على تصديق المير

البناء أو الفراس هو أعم
من قوله شرط القلع مجانا
(لزمه) قلعه عملا بالشرط
كما في تسوية الأرض فإن
امتنع قلعه المبيع (والا)
أي وإن لم بشرط القلع (فإن
اختاره) المستعير (قلع
مجانا ولزمه تسوية الأرض)
لأنه قلعه باختياره ولو
امتنع منه لم يجبر عليه
فيلزمه إذا قلعه ردها إلى
ما كانت عليه وظاهر أن
محل إيجاب التسوية في
الحفر الحاصلة بالقلع دون
الحاصلة بالبناء أو الفراس
لحدوثها بالاستعمال فيه
عليه السبكي وغيره (والا)
أي وإن لم يختر قلعه (خير
معييرين) ثلاث خصال
من (تملكه) بعد (بقية)
مستحق القلع حين التملك
(وقلعه ب) ضمان (أرض)
لنفسه وهو قدر التفاوت
بين قيمته قائما وقيمه
مقلوبا (وتبقيته بأجرة)

(قوله) ومثله في التخبير
المذكور (أي مثل المستعير
فإن اختار القلع قلعه مجانا
والا خبر بالعميل بدل القول
الآتي اه قويسني

عديم ضمانه ويؤخذ هنا من قول مـر لأن من صدق في شيء الخ عـش (قوله) هو أعم وجه العموم
أن قوله قلعه شامل للموشرط مجانا أوسع غرامة أرض النقص عـش (قوله) كافي تسوية الأرض)
أي فأنما إن شرطت لزمت والافلا عـش (قوله) قلعه المبيع) أي وإذا احتاج القلع إلى مؤنة صرفها
المعير بان الحاكم فإن لم يجده صرف بنيت الرجوع وأشهد على ذلك انتهى عـش (قوله) ولزمه تسوية
الأرض) أي سواء شرطت أو لم شرطت ففرق بين لزوم التسوية عند القلع باختياره من غير شرط
حيث يلزم مطلقا وبينها عند شرط القلع لا يلزم إلا أن شرطت كما قرره شيخنا (قوله) ولو امتنع (الخ)
أي أنه لو امتنع القلع فلو علة ثانية أي بخلافها إذا اختار للمعير القلع فإنه يجبر عليه بل لزمه تسوية الحفر
حيث لم يلبس قوله ولو امتنع مفهوم قوله فإن اختار لأنه سبأ في قوله والا خبر معير تأمل (قوله) فيلزمه
(الخ) فترجع على قوله ولزمه تسوية الأرض فهو بيان له أشار به إلى أنه ليس المراد بالقسوية حقيقته
وعبرة الرشيدي قوله ولو امتنع منه لم يجبر عليه لا ينافيه قوله الآتي وإذا اختار ماله اختياره لم يلزم المستعير
موافقته فإن أبي كلف تقيع الأرض لأن ذلك في امتناعه بعد اختيار المعير وهذا في امتناعه قبل
الاختيار انتهى (قوله) ردها إلى ما كانت عليه) المراد عود التراب الذي أزيل بالقلع إلى مكانه
لا تحصيل تراب من غيره بل للمالك منعه منه قل (قوله) دون الحاصلة بالبناء) أي فالذي حفره
وغيره فيه أو بني إذا ظهر بعد ذلك لا يلزمه تسوية بخلاف ما لو اتسع عليه بسبب القلع رشيدي
(قوله) لا غير معير (الخ) لأن العارية مكرمة فلا يليق بهامنع المعير ولا تضيق مال المستعير وأثبتنا
الرجوع على الوجه المذكور وإنما خبرنا المعير لأنه المحسن ولأن الأرض أصل لما فيها اه شرح الرض
ويش في التخبير المذكور المشتري شراء فاعدا إذا بني أو غرس على المتمد ولا يقال هو كالغاصب لأنه
ضمن ضمانه لا نقول المالك هو الملسط على ذلك كالمعير هنا فبقية لذلك فكثيرا ما يغفل فيه تأمل
شوري مع زيادة (قوله) من تملكه بعد) أي مستقل مشتمل على إيجاب وقبول أخذنا من قوله
فذلك به مـر حـج مـر ولو لم يرض المستعير بذمة المعير أجبر المعير على التسليم أولا وعلى الوضع تحت
بـعـد قل زيادة (قوله) وقلعه) وأجرة القلع على المعير وأجرة نقل النقص على مالكه سـر ل
وكذا أجرة نقل الفروس وعبرة شرح مـر والظاهر كما قاله ابن الرفعة أن مؤنة القلع على صاحب البناء
والفراس كالأجرة حيث يجب فيها ذلك على المستأجر أما أجرة نقل النقص فعلى مالكه قطعا (قوله)
وهو قدر التفاوت) فلو كانت قيمته مستحق الأبقاء عشرة ومستحق القلع تسعة ومقلوبا ثمانية لزمه
واحد فإذا قلعه لزمه تسعة (قوله) بين قيمته قائما) أي مستحق القلع (قوله) وتبقيته بأجرة) أي
لله راستة بكل ذلك مع جهالة المدة قلنا قال الأسنوي وأقرب ما يمكن سلوكه ما مـر في بيع حق البناء
دائما على الأرض بموضع حال لم يظ بيع أو أجرة فينظر لما شغله من الأرض ثم يقال لأجرة هذا النحو
بناء على ما عمل كم يدرى فإذا قيل كذا أو جبنه وعليه فالأجرة أنه إبدال ما قلعه لأنه بذلك التقدير
ملك مستغنى الأرض على الدوام لأن المالك المرضى بالأجرة وأخذها كان كأنه أجره الآن أجرة مؤدة
شرح مـر وقال عـش نقلان سم قوله وتبقيته بأجرة وهل يتوقف ذلك على عقد إيجار من
إيجار ويقول أم لا يتوقف بمجرد اختيار المعير فيلزمه الأجرة بمجرد الاختيار الوجه الجاري على القواعد أنه
لا بد من عقد إيجار كما أفتى به حج واستدل له وقد يقال إن عقد فلا كلام والواجب أجرة تثل وفي
قل قوله بأجرة أي أي بعد مستقل على العمدة قاله الأسنوي وتعتبر أجرة في مـر في حق البناء وتبعه
حج ولزم عليه أنه لأن يفرس موضع مانع ولو غير جنسه وإن له أجرة ما بين الفروس وفي شرح
شيخنا الصريح بالأولى ومثله الثانية أن كانت الأجرة لجميع الأرض فإن كانت بمحل الفروس فقط فلا

(قوله كنظاره من الشعفة) أى فى الوارثى شتى شفا منوعا بنى فيه وأغرس ثم أخذ الشريك الشعفة
 فاشتري كل شعفة من الشفع كالمير وقوله غيرها كالاجارة فقالوا جرة أرضا لبناء. وأغرس وقيل ذلك ثم
 انقضت مدة الاجارة ومثل ذلك ما لو وهب لولد أو غرس فيها وأغرس ثم رجع الولد ومثله أيضا ما لو باع
 أرضا بيعا فسد فبني فيها المشتري وأغرس ثم أخذها البائع فإنه أى البائع يتخير بين الامور الثلاثة كما
 أفاده شيخنا وبعضه فى الشورى (قوله بالوليين) هما المالك والقطيع بالارض والاخيرين هما القطيع
 بالارض والتبقة بالاجرة قوله بعضهم على ما إذا كان البناء والفراس موقوفين أو عرش زيادة (قوله
 لزم المستعير موافقته) نعم لو اختار قلع بعض وتبقة بعض مثلا لم يلزم موافقته قل (قوله فان أى)
 أى المستعير كيف تفرغ الارض وانظر ما مضى فكيفه تفرغ الارض منه أنه هو الذى أراد المير
 بقلعه وغرامة أرض النقص فلعل المير كيف موافقته للمير على ما اختاره وهو القطع وغرامة أرض
 النقص اه عرش (قوله وعمل ما ذكر) أى تخيير المير بين الخصال الثلاث (قوله وكان المير
 غير شريك) أى فى الارض (قوله فى الاول) وهو ما لا يمكن فى القطع وقصم الثانى اذا كان المير
 شريكا الثالث اذا كان على الفراس ثم لم يسهل صلاحه (قوله والتبقة بأجرة الشل فى الثانى) أى
 فليس له القطع بارش النقص لانه يتضمن قلع بناء المالك وغراسه من ملكه ولأن تلك التبقة لانه
 للبانى والفراس فى الارض مثل حق المير لانه كل جزء مشترك بينهما شرح الروض (قوله وتأخير
 التخير) للمتمتع بنيت الخيار الآن ثم ان كانت الخيرة غير مؤثرة فملكها تبعا ان اختار المالك والا
 فبعضها الى وان الجواز كافى فظهر من الاجارة شورى ومثله شرح م (قوله الى بعد الجواز)
 فيه جو بدلى ولايجز بعد وقبل وعند الامن فى الكثير فكلام الشارح على ثقة شورى (قوله كما
 فى الزرع) مقتضاة ثبوت التخير فيه وليس كذلك بل يلزمه تيقنه الى أو ان الحصاد كإبائى فى قوله
 وادرجع قبل ادراك زرع الخ عبارة عرش قوله كافى الزرع أى كى يتمتع القطع حال فى الزرع فى
 التنبية مباحه اه أوجب بان التنبية فى مطلق التأخير بقطع النظر عن التخير أى التنبية من
 حيث ان فى كل تأخير وان كان المؤخر فى المشبه التخير وفى المشبه بالقطع اذ لا خيار فيه كما بينا فى
 المتن (قوله وفيالوقف) أى المستعير والمير فقله البناء أو الفراس بالنسبة للمستعير وقوله والارض
 بالنسبة للمير * والحاصل أن المستعير اذا وقف البناء أو الفراس امتنع التملك بالتبقة فقط لان الوقف
 لا يملك وأن المير لو وقف الارض لم يقع بالارض الا اذا كان أصله للوقف من الابقاء بالاجرة حل ولا
 يملكه بالقيمة الا ان تبرع بها أو كانت من الربيع واقتضاء شرط الواقف رى وقوله امتنع الخ لان
 الوقف لا يملك وقوله واقتضاء أى اقتضى المالك بالقيمة بأن يكون فى شرط الواقف جواز تحصيل مثل
 ذلك فخلخص أن الناظر يتخير بين الامور الثلاثة بالقياس الى المار اذا وقف المالك الارض (قوله تركا)
 قال الامام والظاهر لزوم الاجرة زمن التوقف وجزم فى البحر بعدم الاجرة وهو الوجه لان الظير فى
 ذلك البه خط (قوله حتى يختار أحدهما) فيه أن المستعير ليس له الاصله واحدة فليس فيه تخير
 ثم رأيتنى قل مانص والمضى أن للمستعير أن يعود يختار القطع وان للمير أن يختار أحد الامور
 الثلاثة (قوله زمن الترك) انظر حكم الدخول قبله أى بعد الرجوع والظاهر أنه لافرق شورى
 وانظر حكم الدخول قبل الرجوع والظاهر منه ان ترتب عليه ضرر لبناء أو الفراس م (قوله
 قوله بترسيم بناء) أى بغير آلة أجنبية أما اصلاحه بالآلة أجنبية فلا يمكن منه لان فيه ضرر للمير
 لانه قد يتعين له التملك أو النقص مع الترم فيزيد الترم عليه من غير حاجة اليه بخلاف اصلاحه بالآلة
 بترسيم بناء وسعى فغراس

وغيرهما مبالغة للملك عن الضمان ثم ان تعطل فقهها على مالها بدخوله

لم يمكن من دخوله الابجرة
أمدخوله لها البركة كتنزه
فمنع عليه (واكل)
منها مجتمين ومنفردين
(بيع ملكه) من شاء
كأثر أملا كه حتى لو باعا
ملكهما بجن واحد صح
للضرورة وزرع الثمن
عليهما ولا يؤثر في بيع
المستعير تمكن المير من
تملكه كتمكن النفع
من تلك النقص ولشترى
اختيارا جهل وله حكم
من باع من مير ومستعير
فبا مرسما (واذ ارجع
قبل ادراك زرع) بقيد
زده بقولي (لم يستعد
قلعه) قبل ادراكه وقص
(لزمه ببقية اليه) أي الى
قلعه لانه أمدا ينتظر
بخلاف البناء والغراس
(باجرة) لان الإباحة انقطعت
بالرجوع فان اعتيد قلعه
قبل ادراكه أو لم ينقص
أجبر على قلعه (ولو عين
مدقة لم يدرك فيها مستعير
من المستعير ما بدأ بغير
الزراعة وعليه اقتصر
الاصل أو بها كان علا
الارض سيل أو تلج أو نحو
مما لا يمكن معه الزرع ثم
زرع بعد زواله وهو
لا يدرك في المدة (قلع) أي
المير (بجنا) بخلاف ما
إذا تأخر ادراكه لا لتقصيره

انتهى شرحه قال ع ش لعل المراد بهذا القيد يعني قوله بغيره لأجنبية الاحتراز عما يمكن
اخذها بدونه كالخيد من الحب والآخر ما نحو الطين مما لا بد منه لاصلاح التميم فالظاهر أنه لا يعد
أجنبيا (قوله لم يمكن من دخوله الابجرة) هو واضح ان قلنا لأجرة لمدة الاعراض والافلامني
قلنا لان براد أجرة خوله زيادة على أجرة الأرض قل وفي ع ش على مر قوله الابجرة أي
لدخوله والافتقار الى على المستعير أجرة الأرض مدة التوقف (قوله كتنزه) هو ما عير به في الوسيط وله مراد أصله بالتفريج
الأوجه عدم لزوم الأجرة مدة التوقف (قوله كتنزه) هو ما عير به في الوسيط وله مراد أصله بالتفريج
لكن أهل اللغة يفسون التوزه بمعنى التفريج من لحن العامة لان التوزه البعد عن المياه والبلاد
والتفريج لفظة مولدة مأخوذة من انفراج الحسم وهو انكشافه انتهى زى ع ش (قوله
للضرورة) جواب عما يقال ان البيع على هذا الوجه غير صحيح لعدم العلم بما يخص كاد منهما حال العقد
كالتقدم في ترقى الصفقة وحاصل الجواب أنه اغتفرها أي في هذه الصورة للضرورة هذا مراده
ول يظهر وجود الضرورة هنا لتسكن كل منهما من بيع ملكه بجن مستقل فلا ضرورة داعية الى
أن يباعا بجن واحد انتهى ثم تصور الضرورة بما إذا لم يوجد من يشتري ما لعل على حدته
وأجاب بعضهم بأن المراد بالضرورة قطع النزاع (قوله وزع الثمن عليهما) وكيفية التوزيع ما قاله
البنوي أن يوزع الثمن على الارض مشغولة بالغراس أو البناء وعلى ما فيها وحده مستحق القلع
خسفت الارض لمير وحده ما فيها للمستعير وهذا هو المعتبر كما جزم به ابن المقرئ وصاحب الآثار
وغيرهما خلافا للقول زى فلو باع الجميع بثلاثين وقيمة الارض مشغولة وحدها عشرة وقيمة
ما فيها مستحق القلع خمسة كان للمير عشرون وللمستعير عشرة (قوله ولا يؤثر في بيع المستعير) أي
في تحميمه منفردا للمير والمير وغرض هذا الرد على الضعيف وصبره أصله وقيل ليس للمستعير يسه
قالك قال مر ادبهم غير مستقر لان المير ملكه ورد بأن غايته أنه كتنقص مشغوع انتهى يقول
شارحا كتمكن النفع الخ هذا هو الجواب عن قوله ولا يؤثر الخ وهذا القياس أولو لانه اذا جاز
لأحد الشريكين بيع فيه لم يضر بشر يكسب أن يأخذ ملكه لا يأخذ الارض المستعير لما تقدم من ان
ملكه للمير لان المير وإن تمكن من أخذه لكنه لا يأخذ الارض المستعير لما تقدم من ان
الملك لا بد من عقد ومن أن المستعير اذا امتنع من موافقة المير كلف تفرغ الأرض ولا يأخذ
المير منها عما انتهى (قوله كتمكن النفع) أي أنه لا يؤثر في صحة بيع صاحب النقص المشغوع
لمير النفع الذي هو الشريك وقد يقال ان الشريك إنما جوز له البيع لأجنبي لان لشريكه الأخذ
فهر لا يتفوتوا كذلك المير فهو قياس مع الفارق الا ان يقال ما كان المير مقصرا بترك لشريكه الأخذ
ينظر لتسكن من النفع لان عدم اختياره لواحد من الثلاثة يشترط به غير راض بالملك وأيضا فلو منع
المستعير من البيع ثبت التحجير على المالك في ملكه تأمل (قوله وله حكم من باع الخ) فإذا اشترى
من المير غير بين الثلاث خصال التقدم في قوله والاخير مير بين الثلاث خصال الخ وإذا اشترى
من المستعير بآني فيما تقدم فان شرط عليه قلعه لم يخل (قوله واذا ارجع) أي المير بعد أن أعار
أرض الزراعة وأطلق (قوله ونقص) أي بالقلع (قوله بخلاف البناء والغراس) أي فليس له مد ينتظر
في بطنه ببقية (قوله باجرة) أي أجرة مدة الإبقاء من وقت رجوعه الى حصاده لا لقطع الإباحة
عاشه ما لا بد منه من رجوع في أثناء الطريق فان عليه نقل متاعه الى ما من باجرة المثل ويظهر أن
ملكه لذلك نفسه اذا عجز عن الشئ أو نأف شرح مر (قوله أو بها) أي بالزراعة أي بسبب الزراعة
نفسا لا بسبب تأخره هو (قوله قلع أي المير بجنا) أي لتقصيره لانه كان من حقه حيف أن لا يزرع

وعليه يأنسوبة الأرض مر ا ط ف **(قوله بل لنحو حر أو برد أو مطر)** أو بأكل الجراد أو البود
الزرع ثم ثبت ثانياً فلا يقطع جحاً لعدم تقديره بل يبيح جارة أولتين العبرة مدعى أنه لا يدرك فيها وأما
لم يطل العار يفي هذه كاتقدم في دفن الميت لا مكان إبدال الزرع بغيره مما هو دونه ولا كذلك في الميت
فراجعه قل **(قوله بذرا)** البذر اسم لما يشمل الحب والنوى وأصله من مدرسى به البذر ولا تسمية
مبذور فيه مجاز من وجهين اطلاق المصدر على اسم الفعل وتسمية الشيء بما يشبهه **(قوله)** زى
فعله ما ألح فوجب على مالك الأرض رد ما ملكه ان حضروا وعلموا بالالحاق كما أنه مال خائن ع شر
هر **(قوله ولا اقتصد صار لك)** أى والابن أعرض عنه ما ملكه وهو ممن يصح اعراضه لا كفيه اه هر
(قوله فقد صار) أى ان قلنا نزول ملك ما ملكه من مجرد الاعراض شرح هر **(قوله ان قلع باختياره)**
مفهومة أنه لو أجرة المالك أو الحاقاً كما لا يزعمه ما ذكره سم ويوجه بأنه لو وجدته في الأصل تعد ع ش
(قوله نوبة الحفر) أى بالجزاء التي انفصلت منها قطع ع ش **(قوله قبل القلع)** مفهومه وجوبها
مدة القلع **(قوله لعدم الفعل منه)** قضية ذلك أنه لو كان بغيره ما ملكه في أرض الغير طناً أنها ملكه
فإن تغير ملكه لزمته الأجرة وهو متجه حج س ل **(قوله ولو قال من يدها)** تحصل من هنا صور
ثمانية شوبرى ولعل وجهه أن مالك العين أمان بدعى الاجارة أو القعب وفي كل أمان غشى مدة
لها أجرة أولاً وفي كل من هذه الاربعة أمان تكون العين باقية أو تلفت ولهذا زيادة تقاريع كما لم
من كلام الناح **(قوله فقال مالكها بل أجرتك ألح)** بئى مالو ادعى واضع اليد بعد تلف العين
الاجارة والمالك ادعى العارية عكس كلام المتن فالمدعى واضع اليد لا الأصل عدمه فإن
واضع اليد وعدم العارية ع ش على هر ولو انعكست السوى في الصورة الثانية بأن ادعى
المالك العارية ونزول اليد القعب صدق المالك بيمينه أضافاً أن تلفت العين ولم يرض زمن لشهارة فلا شى
سوى ردها وان مضى ذلك فذواليد مقرر باجرة لشكرها وان تلفت ولم يرض ذلك لزمن فان لم يرض
أقصى القم على قيمته يوم تلفت فهى للمالك وان زاد فهو اليد مقر به لشكرها وان مضى زمن لشهارة
فهو مقر به لشكرها أيضاً ولو ادعى المالك العارية وذواليد الودعية صدق للمالك بيمينه ان تلفت العين
أو استعمالها ذواليد والافعل قياس ما مر أنه يصدق بلايين اه قل على الجلال باختصار **(قوله)**
أوغضيتى قال في المختار تقول غصبه منه وغصب عليه وهو مشعر بأنه إنما يقال غصبته عنى لا غصبته
اه ع ش **(قوله فيحلف أنه ما عاره)** فيجمع في يمينه بين النفي والاثبات فان نكل المالك لا يعاف
مدعى الاعارة لأنه ليس بالزعم وقبل يحلف ليخلص من القرم س ل **(قوله فان تلفت في الاول)** أى
دعوى المالك الاجارة وهذا كالحفر لما يأتي في المتن أعى قوله فان تلفت في الثانية وقوله بغير استعمال
أى أمابه فهى غير ضموته سواء كانت اعارة وأجارة وقوله بدهى حال **(قوله بلايين)** أى لتوافيقها
عليها في ضمن القيمة فلذلك احتاج المالك الى الحلف فيها اذا زادت الاجرة ولذا قال فيحلف لزاماً
أى فيحلف بيمينها جميع نفيها وإثباتها مثل سابق لأجل اثبات الزائد والتوصل اليه **(قوله فيحلف للزائد)**
أى بيمينه أخرى كذا يقبدر وينظر ما وجه ذلك وهذا كتنى بالاولى اه س ل وقوله أى بينا أخرى
فيه نظر لان على حلف المالك اذا ثبتت العين وهي هنا تلفت وقوله أيضاً فيحلف للزائد أى للدة الملتب
فيقول والله ما عرتك بل أجرتك لأجل ثبوت الزائد وأما أصل الاجرة فقد اتفقا عليها في ضمن التين
التي أقر بها مدعى الاعارة فلها هذا لا يحلف لها **(قوله فيصدق من يدها العين)** وهو المستبرأ فأنشأها

بل لنحو حر أو برد أو مطر
(كل ما حمل نحو سيل)
كمواء (بنداء) مجمعة
الى أرضه فثبت فيها
فقلعه جحاً لأنه لم يأتين
فيه فعلم أنه باقى على ذلك
مالك وعمله اذا لم يرض
عنه والاقتصد صار ملكاً
لمالك الأرض ويلزم مالك
البذر ان قلع باختياره
نوبة الحفر الخاصة بالقلع
دون الاجرة للدة التي قبل
القلع كما يجوز به ان الرضة
لعدم الفعل منه ونحو من
زبانى (ولو قال من يده
عين) كدابة وأرض
(أعرتنى فقال) له
(مالكها) بل (أجرتك
أوغضيتى) بقيد زنده
يقول (ومتد مدتها
أجرة صدق) أى المالك
كلوا كل طعام غيره وقال
كنت أبحثه لى وأشكر
للمالك ولأنه إنما يؤذن في
الاتفاق غالباً بمقابل في
الاولى والأصل عدم
الاذن في الثانية والتصديق
يكون بيمينه ان ثبتت العين
فيحلف أنه ما عاره وأنه
أجرة وغصبه وله المثل
فان تلفت في الاول بغير
الاستعمال فمدى الاعارة
مقر باليمين لشكرها
مدعى الاجرة فيعطى الاجرة
بلايين الا ان زادت على
القيمة فيحلف للزائد

بجئته في الأولى ولا معنى
لهذا الاختلاف في الثانية
أو والعين تالفة في الأولى فهو
مقرباً لقيمة لنسكها
(فان تلفت العين قبل
ردها في الثانية) بغير
الاستعمال وان لم تفسد مدة
لها جرة (أخذ) منه
(قيمة وقت تلف بلايين)
لانه مقرباً لهما العار ضمن
بقيمة وقت تلفه والمصوب
بأقصى قيمته من وقت
غصبه الوقت تلفه كما
سيأتي في باب (فان كانت)
قيمه وقت تلفه (دون)
أقصى قيمة حلف وجوبا
(للزائد) أنه يستحقه لان
غريمه ينسكه ويحلف
للجرة مطلقاً ومدة
لها جرة

دوس

(كتاب الغصب)

الأصل في تحريمه قبل
الاجماع آيات كقوله تعالى
لأنكأكلوا أموالكم بينكم
بالباطل أي لا يأكل كل بعضكم
مال بعض بالباطل وأخبار
تكثيران مداهم وأموالكم
وأغراضكم عليكم حرام
رواه الشيخان (هو) لغة
أخذ الشيء ظمناً وقيل أخذه
ظلمها جواراً وشراً (الشيء)
(قوله أخذه بما قبله) أي
التي هو في تفسير الآية

صاحبها يلزم من يده العين أخذه بالجرة بمقتضى دعوى صاحبها (قوله بجئته) أي لاحتفال
أن ينسك فيحلف مدعى الجارة فثبت اهـ سول أي لا يتأخر عن الاستعمال للآذن فيه كإقديبه فهاصر
الأولى) أماني الثانية فداخلة في المتن الآتي أي والتلف بغير الاستعمال للآذن فيه كإقديبه فهاصر
فكان المتبادر كره هنا أيضاً (قوله فهو مقر بالقيمة لنسكها) أي ثبت في يده إلى أن يتصرف
الملك بها فيدفعها إليه بعد إقراره بها فبما سأل على ما أقر شخص يثبت لأخراً نسكه اطاف (قوله)
فان تلفت في الثانية الخ) فقدر أن في هذا صورتين أي سواء مضت مدة ثلثها جرة أو لا ذكر
الشارح مفهومهما سابقاً بقوله فان تلفت العين في الأولى الخ ويقول أو والعين تالفة الخ فهو مقابله لقول
الشارح فان تلفت العين في الأولى فيها اذ مضت مدة لها جرة ومقابل لقوله أيضاً أو والعين تالفة في
الأولى فيها اذ لم تفسد مدة لها جرة فاشار الشارح بذكر ما سبق إلى قوله فان تلفت الخ مقابل لحذوف
(قوله) لانه لم يضمن بقيمته) أي ولو مثلاً على الرجح خلافاً لما قدمه الشارح في الفصل الأول
وكذا السليم يضمن بقيمته وقت تلفه ولو مثلاً على الرجح • والحاصل أن التلغات أقسام ثلاثة ما ضمن
بالنظر مطلقاً هو القرض أو القيمة مطلقاً وهو ما ذكره والمثل ان كان مثلياً وأقصى القيم ان كان منقوماً
وهو المصوب والقبوض بالشراء القاسد شوري (قوله حلف للزائد) أي يحلف بيننا جميع نفا
والتبا كسبي لاجل إتيان التبا الذي يقول في حلفه والله ما عركك بل أجرتك وأما أصل الجرة فقد اتفقا
عليها من القيمة التي أقرها مدعى الاعارة فلا يحلف لها (قوله) ويحلف للجرة مطلقاً أي سواء
كانت زائدة على القيمة أو لا وأما تفسيره ببقاء العين وتلفها فلا يصح لان الفرض أن العين تلفت ويصح
تغيره أيضاً بما اذا كانت قيمته وقت التلف هي أقصى القيم أو أقل منه فيكون الاطلاق في مقابلة
قوله فان كانت دون أقصى قيمه الخ

(كتاب الغصب)

أي سبقت وسكبه من وجوب رده ان بقي ويده ان تلفت ذكره عقب العاربه لما فيه من التلف
والاقتلاف والضمان وهو كبيرة قبل ان يبلغ نصاباً أقر يع دينار وقيل لوجه وهو مع الاستحلال من
لا ينجي عليه كغيره مع عدم ذلك فمن كان حل وحله في غصب المال أماغب غيره كالسكبان
صغير شوري وعبارة حر وهو كبيرة قال نقتل عن الهروي ان بلغ نصاب السكن نقل ابن عبد السلام
الاجماع على ان غصب الجرة وسرقها كبيرة وتوقف فيه الهروي ان بلغ نصاب السكن نقل ابن عبد السلام
للاقتلاف لئلا وإن قل ولا اختصاصات ومالوا أقام انساناً من نحو مسجد أو سوق فيكون كبيرة وهو
ظاهر بل هو أدنى من غصب نحو حبة البران المنفعة به أكثر والأبداء الحاصل بذلك أشد (قوله)
الأصل في تحريمه) كانه قال ومعلوم أنه حرام والأصل في تحريمه الخ (قوله) لأنكأكلوا الخ) أي
لأنكأكلوا الخ فاطلق الخاص وهو الأكل وأراد العام وهو الأخذ ليشمل غير المأكول والآية شاملة
للسرقة وغيرها المدعى وزيادة (قوله ان دماكم) أي دماء بعضكم الخ وحرام على غيركم وترك
الشارح ذلك اكتفاء بمقابلة غش وقد يقال دم الشخص حرام عليه أيضاً فلا حاجة لتقدير مضاف
بالسببة إليه وهو على حذف مضاف أي ان فسك دماكم الخ (قوله وأموالكم) التعبير بالأموال
يؤيد على التاليل والاقتلاف الاختصاصات غش (قوله) وقيل أخذه ظمناً أشار به إلى القولين في
لعمري لغة فقوله ظمناً مدخل للسرقة وقوله جهاراً يخرج لما عطف اطاف (قوله ظمناً) ثم ان كان
من سرقة خفية سعى سرقة أو كبراً في سحر أو سعى عاربه أو مجاهر أو اعتمد الحرب سعى اختلاسا
فان جهاراً سعى عليه سعى خفية برماوى (قوله) وشراً استيلاء الخ المراد بالاستيلاء ما يشمل منع

الغير من حقه وإن لم يستول عليه بدليل قوله قريبا كآفة من قعد بمسجد شيخنا فهو استيلاء حكما ومداره على العرف كما ظهر بالأثلة الآتية فليس من منع المالك من حق زرعه أو بائنته حتى تلف فلا ضامن لا تنفاه الاستيلاء سواء قصمته عنه أم لا على الأصح وفارق هذا ما لو زرع شاة فهلك ولدها من أنه يضمنه بأنه تم تلف غذاء الولد المعلن له بالتلف أمه بخلافها مر وقوله فليس من منع المالك أي أو غيره منعا خاصا كتع المالك وأتباعه مثلا أم التمتع العام كأن منع جميع الناس من مقبى فيضمن بذلك إه ع ش على مر قال شيخنا وهذا المعنى الشرعي أعم من كل من التوفين وذلك لان الاستيلاء أعم من الأخذ لشموله المنافع ولان قوله بلا حق أعم من تلفا لأنه يمتد مالذا أخذ مال غيره بظنماله فهو أعم من جهتين وهذا على غير الغالب من قاعدة أن المني الشرعي شخص وأورد على التعريف أنه شامل للسرقة وأجاب مر بان الاستيلاء يشتر بالقر فهو فهو في قوة جهارا **(قوله)** من قعد بمسجد الخ وإن لم يستول على محله شيخنا **(قوله)** أو غير مال والحاصل أن المنصوب اما أن يكون مالا أو غير مال وكل منهما المأمن يكون فيه أم لا وكل منهما المأمن يجب رد أم لا فتحصل من ذلك ثمان صور أو بعق المال وأربعة في الاختصاص كاذ كره البرماوى وعبارة مر وقد أفادوا لوالدهم أنه أن الذي يحصل من كلام الأصحاب في تعريف النصب أنه حقيقة وأما رضاهما الاستيلاء على حق الغير عدوا رضاهما الاستيلاء على مال الغير بغير حق وأما الاستيلاء على حق الغير عدوا وكان ينبغي له التعيين بالتمويل بدل المال ليخرج محوجة برقانه مال ولا ضمان فيه **(قوله)** كسكب نانم خرج به المقور كالنوا ساق الخ فلا بد لتاعلها ولا يجب رد هاتين المقور لا تنفع فيه ولا ضرر وهو ظاهر لكن يشك على ماصري الأقرا لمال وقاله عندى شئ من قبول تفسيره بنجس لابقى فانه ظاهر في نبوت اليد عليه وأنه يسوغ له المطالبة به ع ش **(قوله)** بلا حق خرج به العارية والسوم ونحوهما برماوى **(قوله)** فدخل فيه الخ فنية هذا أن المقبوض بشراء فسد ونحوه يدخل في تعريف النصب وليس وجهه أن ذلك بغير حق في نفس الامر بخلاف العارية والمستام والامانات إذا خان فيها ضمن ضمان المنصوب سم **(قوله)** حكم النصب وهو وجوب الرد عند البقاء والضمان بالبدل عند التلف كاذ كره في المتن قوله وعلى الناصر رد الخ وقوله لاحقيقته وهي الاستيلاء على حق الغير عدوا وقوله وهو ناظر الخ ككالة لقوله ممنوع **(قوله)** مطلقا أي في كل صورة وقوله وإن كان أي اقتضاؤها الاثم **(قوله)** كركو به دابة غيره أي بغير اذنه وإن كان مالها حاضرا لوسيرها ولو نقل الدابة ومالكها راكب عليها بأن أخذ رأسها مع ذلك فيحتمل أن لا يكون غاصبا لانه لا يقد متوليا عليها مع استقلال مالها بالركوب بدليل أنها لو نازعها أو تلفت شيئا حكم بها للراكب واخص به الضمان انتهى سم ويصرح بعدم الضمان ما ذكره مر في باب العارية من أنه لو سخر رجلا ودابته فتلفت الدابة في بد صاحبها لم يضمنها المسخر لانها في بد صاحبه إه ع ش وقى دل نرج يركوب الدابة سوفها فليس غصبا وإن لم يكن مالها معها ولوركب مع مالها فهو غاصب لضمنها كما يأتي في الدار **(قوله)** وجاوسه خرج بالجلوس ضمنه الى بهضه بغير حل فليس غصبا أيضا والدابة والفراس غيرهما من المقولات فلا بد في غصبهما من الاستيلاء بالتلف فلوا استخدم عبد غيره ولو يسه في حاجته لم يضمنه وتقل عن شيخنا مر أنه يضمنه اذا بدته لا الاستيلاء ولم يوافق شيخنا عليه الا ان كان باذن سيده لانه عارية إه قل **(قوله)** وجاوسه على فرائه ولم يدل قرينة الحال على اباحة الجلوس عليه مطلقا أو لئلا ناس خصوص من هذه الجالس كافي حل كفرش صاحب البراذن المريد للنساء منهم ومثل الجلوس ما لو تحامل برجله أي اعتمد عليها وان تحامل معها على الرجل الأخرى

على حق غيره ولو منفعة كآفة من قعد بمسجد أو سوق أو غير مال كسكب نانم وزر بل **(بلا حق)** كما عبر به في الرضة بدل قوله كالراضي عمروا فادخل فيه ما لو أخذ مال غيره بظنه ماله فانه غصب وإن لم يكن فيه إثم وقول الراضي ان التائب في همدن حكم النصب لاحقيقته ممنوع وهو ناظر الى أن النصب يقتضى الاثم مطلقا وليس مرادا وان كان غالبا والنصب **(كركو به دابة)** غيره وجاوسه على فرائه

(قوله) وفارق هذا ما لو دفع الخ أو أزال ورق عتب فنسبت بالشمس عنانقيه **(قوله)** وهذا للمنى الشرعي أعم الخ قد يقال ان القوي أعم لشموله ما لو أخذ ماله المشتق للغير بإجارة أو ورعه فانه غصب لفة لا فرعا تأمل **(قوله)** وكل منهما الخ ولا ينافي أن يقال وكل ما آمن يضمن أو لالان المال مضمون مطلقا وغيره لا يضمن مطلقا تأمل

الخارجة عن الفرائض ومنه ما يقع كثيرا من اللبس على ما يقرش في محسن الجامع الأزهر من القراوى
والباب ونحوهما ينبغي أن عمل الضمان مالم تم القراوى ونحوها المسجد بأن كان صغيرا أو كثر
والألفاظان ولا حصة تعدى الواضح بذلك قاله مر وعش ولو جلس عليه ثم انتقل عنه ثم جلس
عليه آخر فكل منهما غاصب ولا يزول الغصب عن الأول بانتقاله عنه لأن الغاصب انما يبرأ بالملك
أول يوم مقامه فلو تلفت يميني أن يقال إن تلفت في يد الثاني فقرار الضمان عليه أو بعد انتقاله أيضا
عنه فعلى كل القرار لكن هل للسل أو للنتف فيه نظر ويظهر الأول سم على حج قال ع ش على مر
ومعنى كون الضمان على كل أن كلا لو غرم ليرجع على الآخر لأن المالك يفرم كلا القيمة وانظر لو كان
القراض كبيرا هل يضمن جبهه أو قدم ما استولى عليه ولو تعدد الغاصب على فرائض كبيرة فهل يضمن كل
منهم الجميع أو قدم ما عدستوليا عليه فقط الذى يظهر الثاني فيها يراوى والجلوس على فراش الفبر
من الكبار لأنه أشد ابتداء من الحجة كما ع ش على مر (قوله وإن لم ينقلهما) قال مر في شرحه وأفهم
كلام الضمان باعتبار النقل في كل منقول سوى الأمرين المذكورين وهو كذلك ومحل في منقول ليس
في يده فإن كان يده كوديعة أو غيرهما فنفس انكاره غصب لا يتوقف على نقل قاله الأصحاب وأفهم
الشرط النقل أن لو أخذ بيد من ولم يبره لم يضمنه اه قال ع ش عليه وتياه أنه لو أخذ بزم
دابة أو أسهما ولم يبرهما لم يكن غاصبا لما انتهى (قوله ولم يقصد استيلاء) قال شيخنا من كل ما يحصل
بالقبض في المبيع غصب سواء حصل قصد استيلاء أو لا الا في نحو جحد ودية انتهى قل وبعبارة
الباب وقل المنقول كالبيع وقضيته أن مجرد رفع المنقول الثقيل وإن وضعه مكانه لا يكون غصبا
بخلاف الخفيف الذى يتناول باليد وقضيته أيضا أن النقل إلى موضع مختص به المالك لا يكون غصبا
لكن مر في البيع قبل قبضه أن عدم حصة القبض بذلك انما هو في عدم جواز التصرف لا في عدم
القبض وتياه هنا أن يكون ضمانا في المشتري بمحصل الاستيلاء اه ع ش على مر (قوله بأن أخرجه
نفسا) أى أومنه من دخولها وإن لم يدخل هو قوله ولم يقصد الاستيلاء أى وإن لم يعد مستوليا عليها
ينفي ذلك هذه العبارة أخذنا بما بعده (قوله وإن لم يدخلها) فالراد بالازعاج الإخراج يراوى (قوله
وليس للمالك) أى لا لمن يخلفه من أهله كزوج أو أولاد أو خدم أو مستعبر أو مستاجر مر وأشار
بقوله وليس للمالك فيها إلى أن قول المتن فإن كان للمالك فيها مقابل لهذا القدر (قوله بقصد استيلاء
عليها) فإن منعه من نقل ما فيها فغاصب له أيضا أو لا فلا مال ينقله لا يقال كيف يتحقق الغصب في المنقول
من غير نقل وقد اعتبر في غصبه ذلك لا ناقول محل ذلك في غير التامع وكتب عليه هذه طريقة والعمد
أنه يبر غاصبا لما فيها مطلقا حتى عقد غاصبا لها شو يرى وقوله مطلقا أى سواء منعه من نقله أم لا وهو
ما مر به مر قال وفيه إشارة إلى أن المنقول لا يتوقف غصبه على نقله إذا كان تاما وهذا أعنى قوله
بقصد استيلاء فبقي هذه التي بعدها فقول الشارح وكذلك دخلها الخراج للسنتين * والحاصل أن
لم يكن للمالك فيها اشتراط قصد الاستيلاء فقط وإن كان فيها اشتراط هذا وأن يعد مستوليا شيئا
وإن كان أى الداخل ضعيفا وقوى المالك حتى لو أنه تمت حيث غصبها وقوة المالك انما هي باعتبار
سهولة التزعم من خلاف لا يمنع الضعف استيلاء (قوله فإن كان للمالك فيها) أى واحد فإن تعدد كان
الغاصب كاحدهم (قوله ولم يرجع) محترما تقدم في قوله وإزعاجه عن داره ولذا لم يتعرض له الشارح
(قوله فغاصب لنفسها) ولا فرق في الغاصب بين أن يكون معه أهل أو لا وكذلك يقال في المالك ولا بين
كون أهل الغاصب مساوين لأهل المالك أم لا حتى لو دخل الغاصب ومعه عشرة من أهله والمالك بمفرده
في الدار كان ضمانا للتصرف شرح مر وفي قل على الجلال ولو تعدد للمالك أو الغاصب فالغصب بعدد

وان لم ينقلهما ولم يقصد
استيلاء (وازعاجه) له (عن
داره) بأن أخرجه منها
وان لم يدخلها أو لم يقصد
الاستيلاء (ودخله لها)
وليس للمالك فيها (بقصد
استيلاء) عليها وإن كان
ضعيفا (فإن كان المالك
فيها ولم يرجع فغاصب
لنفسها) لاستيلائه مع
المالك عليها هذا (إن تعد
مستوليا) على مالكها فإن
لم يعد

هل تصلح له وليتخذ منها (ولو منع المالك بيتا منها) دون باقيها (غاصب له فقط) أي دون غيرها لغيره (ادعى الاستيلاء عليها (فدعى الغاصب) فغصوب وان لم يكن مستوليا سواها كان مالا كمنه يراهم لا كمنه ككسب نافع وزيل وخر عزيمة خسر على البسما خست حتى تؤيده (ضمان) مستول تلف) قد اختلف بخلاف غير المستول كغيره وكسب وزيل فلا ضمان فيه وكذا لو كان التالف غير محرم كرتد ومائل أو الغاصب غير أهل الضمان كحربي والتفدية بالمستول هنا وفيها يأتي من زيادتي واستطرادها مسائل تقع

(قوله ولو غصب المالك الخ) حقها ان تكتسب على قوله فان كان المالك الخ (قوله ويجزى من الضمان) وعليه يكون اليد حصة (قوله استباح المالك) وانظر لو تلف في بدل المالك حيث

(قوله لان الارتفاق بالشارع الخ) لتبيل الاول من المشتين وعلل الثانية عرض بخلافه العادة تأمل قال من ولو وضع العين لا بد لها من بدو المالك مع علمه يمكن من اخذها او فداها وعلم ولو باخبره

الروى ولا ينظر لأهل وعشيرة أحد همهمه (قوله فلا يكون غاصبا كمنها) ولو غصب المالك بحيث لا يعد مستوليا مع قوة الماخذ كان هذا خرا غاصبا لجميعها اذا قصد الاستيلاء عليها كذا قبل وللمتد أن المالك ولو غصبه قوة لا سقناها لذلك حل وزى (قوله وكذا لو دخلها لا يقصد استيلاء) لكن يلزمه أجرة مدة قفنه فيها (قوله وأليته خذتها) أودخل لا يقصد شي أو أما المقول اذا اخذ من يد المالك لينظر اليه وأليته خذته فقبل يضمنه لان يده عليه حصة فلا يحتاج إلى قصد استيلاء بخلاف الغار أي فان اليد عليه حكمية ويجزى من بالضمان حل وزى (قوله وعلى الغاصب) أي الأهل والضمان وقوله وضمان مستول أي محترما أخذ من كلامه بعدوان كافيه قصور لان ظاهره أن هذا التفيد متبر في الضمان دون الردع أنه متبر فيها فالخبر في ليس عليه رد للاضمان تأمل (قوله رد لغصوب) أي فوراعتد المحسن وان عظمت المؤنة في رده وله استباح المالك في رده كأي حل والتعبر بالرد ظاهر فيها اذا كان الغصب بطريق الأخذ وغير ظاهر فيها اذا كان بطريق الاستيلاء فقط كافية من قصد سجد ويمكن أن يراد بالرد ترك الاستيلاء ولو غصب حيوانا بغيره والله الذي من شأنه أن يديه أو هادي الغنم تبعه الغنم ليضمن التابع في الأصح لا تنفاه استيلائه عليه وكذا لو غصب أم التحمل فتبه التحمل لا يضمنه الا ان استولى عليه خلافا لابن الرقة ولو أوقد النار في ملكه فطارت شرارة الى ملكه غيره وأحرق شيئا فان كانت بحسب العادة فلا ضمان وان كانت خلاف ذلك ضمن ما تلفته من وبرماوى (فرع) ودخل على حداد يترك الحديد فطارت شرارة أوقدت ثوبه لم يضمنه الحداد ولو دخل بذاته (أقول) وكذا الاضمان عليه لو طارت شرارة من المكان وأوقدت شيئا حيث أوقد السكور على العادة وهذا بخلاف ما لو جلس بالشارع نفسه أو أوقد لاعي العادة وتولم منه ذلك فانه يضمنه لان الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة انتهى عرض على من ولو غصب من مودع واستأجر من من ثم رد اليهم برى وفي الرد الى المستعير اذا اخذته للمعار وجهان أرجحهما أنه يبرأ براد اليه ولو انزع من العبد البالغ نيا بامابوسة ومحو ذلك من الآلات المدفوعة اليه برى بالرد الى العبد اه

زى (قوله ككسب نافع) خرج به غيره وفيه تفصيل وهو انه ان كان عقور لا يجبر رده ولا وجب دليل مثل المغورم الا فقه ولا ضرر عرض (قوله وخر عزيمة) بخلاف غير المحترمة والخزير يرام يكن من ذي بر على كاي لم من كلامه الآتي حل (قوله وضمان مستول) بفتح الواو كايخذ من الصباح وقوله تلف أي مالم يكن التلف مستندا لعل المالك ففي عرض على من فرغ في ثاوى السيوطي مافه (مشقة) سيد قطع بدعيه ثم غصب غاصب فاستباحه ربه فاداه يلزم الغاصب (الجواب) مقتضى القواعد أنه لا يلزمه شيء لان هلاكه مستند ليد مقدم على النصب سم على حج أي ومالم يكن التلف بفعل المالك كحسيني في قول المتن فلو غصبه مال كذا فاسكه برى في قول الشارح هناك ولو كان المنصوب رقيقا الخ (قوله فلا ضمان) حتى لو كان صاحب اليد قد تكتف على نقل الجلود والسرجه أموالا كمنه لا يبرأ اذا غاصب بها برماوى (قوله كرتد) أي وزان محرم وقاطع طريق بقوله ترك مالا ثوبى (قوله ومائل) وصورة ذلك كاستوره سم أن يفسد حاله صياله والحال ان الغاصب من ضرورة الدفع وتلف حال صياله والافه ومشكل في الصور برانه اذا غصب ومائل على سيده وتلف ضمنه الغاصب فادامال على الاجنبي كان من باب أولى في الضمان وكذا يقال في المرتد بان يفسد حال الردة يموت فيها ولا افروض ردة لا يقطع حكم النصب شيخنا (قوله كحربي) لعل الكاف استقصائية (قوله وفيها يأتي) وهو الضمير في قوله كالأول يضمنه يدا لك (قوله واستطرادها مسائل)

الغن غير المكاتب اذا غصب
مال سيده وأتلفه مثل الحر في
في عدم الضمان وكذا باع أو
عادل غصب شيأ وأتلفه حال
القتال أو تلف فيه بسببه
اتته

[illegible]

(قوله) وإن جهل الغائب وكانت يده أمينة أي سواء تلف عنده أم عند الغائب فكان عليه التعميم بهذا أيضا لأن المراد بالغائب الطالبة وكل من وضع يده عليه بطالبه وإن تلف عنده كإقراره شيئا **(قوله)** مصلحة كرده على مال الغائب مثلا **(قوله)** إن كان الغائب حيا أو عبدا الخ أي لأغبرهما وإن كان معرضا للضياع خلافا لمسكي فبإذا كان معرضا للضياع كأي حل أي قال الأخشن غيرها ضمن كأي شرح مر قال ع ش عليه قوله وإن كان معرضا لتلف ثمنه ولو وجد متاعا مع سارق أو متنب وعلم أنه إذا لم يأخذه من ضاع على صاحبه لعدم معرفته لا أخذ فأخذه منه ليرده على صاحبه ولو بصورة شراء أنه يضمنه حتى لو تلف في يده بلاقص غرم بدله لمعاجبه ولا يرجع له بغرمه في استخلاصه على مال كعدم إدارته في ذلك وقد يتوقف فيه حيث غلب على الظن عدم معرفة مال الكلو بقي بدلا لسارق فان ما ذكره يرق لحظ مال المالك وهو لا يرضى بضياعه انتهى بحرفه **(قوله)** لا على من زوج النصفية الخ لأن الزوجة من حيث هي زوجة لا تدخل تحت بدال الزوج وإن كانت أمه والسكامة حيث تلفت بغيره ولادقوا لافضيتها كالأول أمه غيره بنسبة وماتت بالولد حيث ضمنها حل ومع ولعل صورة هذه المشتاق يكون مالها وكذا في تزويجها ففيها ثم زوجها فاقبال أن الزوج في هذه الحالة آخذ للنصوب من الغائب ومع ذلك لضمان عليه **(قوله)** والقرار عليه أي أن كان أهلا لضمان شرح مر **(قوله)** كغائب من غائب انظر هذا التنظير فإنه داخل في المتن حيث قال الشارح بعده وإن جهل الغائب أي سواء علمه أو جهله تأمل وقوله فيطالب الخ فرفع على المشتكين أي على قوله وضمن آخذه مضروب وقوله والقرار عليه فرفع على الأول قوله فيطالب بكل ما يطالب به الأول على الثاني قوله ولا يرجع على الأول إن غرم الخ **(قوله)** ويرجع عليه الأول لأنه كانتا من من تبرأ بأبراء المالك الثاني من غير عكس حل **(قوله)** إلا إذا كانت القيمة مستثنى من قوله بكل ما يطالب به الأول كأي شرح مر ومن قوله ويرجع عليه الأول إن غرم فكان على الشارح أن يقول فيطالب بالأثر الأول فقط ولا يرجع به على الثاني **(قوله)** فيطالب بالأثر الأول فقط وأما قيمة يوم التلف فيطالب بها كل منهما والقرار على الأخذ ع ش **(قوله)** إلا إن جهل الحال قال الماوردي ولو اختلفا في العريان قال الغائب قد قلت إنه مضروب فأكثر مسبق الغائب أو قل علفت الغائب من غيره صدق الأخذ قال الاستووي والوجه تصديق الأخذ مطلقا برماوى وزى **(قوله)** وبده أي والحال أن يده في أصلها أمينة وخروج المهر من يده وإن كانت أمينة لكنها ليست متأصلة في الأمانة لأن مقصودها التوفيق كإقراره شيئا أي فإذا كان الأخذ من الغائب مرتهنا أي أخذه على وجه الرهن وتلف عنده فإنه يفرم بدله ولا يرجع به على الغائب وإن كانت يده أمينة لأنها غير متأصلة في الأمانة وقبل معنى قوله في أصلها أي في غير هذه الصورة التي كان الأخذ فيها من الغائب أمينا اذ هو في الواقع غير أمين **(قوله)** أي فالقرار على الغائب أي ما لم يضر الأخذ منه في اتلافه والاكن كاتلافه فالقرار عليه حل **(قوله)** ومثله أي في كون القرار على الغائب لا المصول عليه لكن قضيته أن المصول عليه يطالب حيث تدليس مراد في عبارة الشارح فظهر ظاهره فليتأمل شوبرى ولعل وجه النظر أن المصول عليه معذور في الدفع لكونه أمورا باله عن نفسه كاتبه أ ط ف وعبارة حل قوله على شخص ولو المالك ومقتضى التشبي أنه عليه يكون طريقا للثبات وليس كذلك وعبارة ع ش قوله ومثله أي في عدم ضمان المصول عليه اه والتميز لأخذ للنصوب الجاهل الذي يده أمينة يتقدر مضاف أي مثل حكمه وهو عدم استقرار الثبات عليه وإن كان هذا لا يطالب **(قوله)** فالتلف أي تلف المصول عليه **(قوله)** التلب مقتضاه

فلا يضمنه التالف لأن ضياعه ليشتأ عن فله لأن دعاه به مكنه بشر باختياره **(وضمن آخذ نصوب)** من الغائب وإن جهل الغائب وكانت يده أمينة تبعلا صله والجعل وإن أسقط الأثر يسقط الثبات نعم لضمان على الحاكم بانه إذا أخذه لمصلحة ولا على من انتزعه ليرده على مالكه كان الغائب حيا أو عبدا لنصوب منه ولا على من زوج النصوب من الغائب أهلا بالحال **(والقرار عليه)** أي على آخذه **(إن تلف عنده)** كغائب من غائب فيطالب بكل ما يطالب به الأول ولا يرجع على الأول إن غرم ويرجع عليه الأول إن غرم إلا إذا كانت القيمة في يده الأول أكثر فيطالب بالأثر الأول فقط **(الان جهل)** الحال **(وبده)** في أصلها **(أمينة بلا تلباب كوديعة)** وقرأض **(فكك)** أي فالقرار على الغائب لا على يده نائية عن يد الغائب فان غرم الغائب ليرجع عليه وإن غرم هو رجع على الغائب ومثله ولو مال المضروب على شخص فالتلف يخرج بزيادتي بلا تلباب للتب

نَبَالَهَيْنِ وليس كذلك (قوله) لانه أخذته (لذلك) بخلاف الرهن والمستأجر وهو علة
قوله والقرار عليه (قوله) ومنى ألتف الآخذ الخ) فبيدقوله الا ان جهل الحال أى على هذا
الاستدلال يمكن الأخذ من التلّف كما أشار إليه الشارح بقوله وان كانت يده أمينة تأمل (قوله)
والقرار عليه) أى ان كان أهلا للضمان شرح حر (قوله) وغرم أى الغاصب المقدم وكذا
وغرم الآكل لا يرجع على الغاصب كفى حر (قوله) لاعترافه أى لاعتراف المقدم بقوله هو ملكى
وقوله ان ظله أى باعتبار دعواه أنه ملكه فكل من الاعتراف والظلم بحسب دعواه والافنى نفس الامر
لا اعتراف من الغاصب بما ذكر ولا ظلم من المالك فى تصرفه لانه حق تأمل (قوله) أن ظله غيره وهو
من غرم وهو المالك أى والمظالم لا يرجع على غيره ظله (قوله) ففعل جاهلا الخ) أمالو كان عالما فالقرار
عليه لا يذهب بصيرها نالفة فانتقل الحق الى القيمة والمراد قرار كل القيمة ان لم يأخذها مالكها مذبوحة
ليأخذها الغاصب ويرجع عليه الدّاع بضمها مذبوحة فان أخذها المالك مذبوحة كان على الدّاع ما بين
ينهاية ومذبوحة (قوله) فالقرار على الغاصب) أى ويضمن الدّاع والقاطع أرض الذبيح والقطع فقط
خلافا لوجه كلام المنهج وغيره قل على الجلال وقوله: ويضمن الدّاع الخ ومعنى الضمان المطالبة والا
قرار لارثه الذى يفرم الدّاع والقاطع على الغاصب فيرجع به عليه كفى الزبائى (قوله) فلو قدم الخ)
وكذا ان يضمنه وعلى ذلك يستخدمه له على هيئته والا ان غصب حيوانا فله حرمه فلا يبرأ لانه
لغيره كالنّاس انتقل الحق لقيمته وهى لا تقبض ببذل غيرها بدون رضاه مستحقها وهو لم يرض حل
وفى نقل الحق لقيمته أى ومع ذلك لا يجوز زلة التصرف فيه الا بعد دفع بدله للمالك ولا يجوز لغيره من
عام أصله مضروب تناول شئ منه كفى عش حر (قوله) فأكله أى جاهلا بأن له حل
(قوله) ولو كان المصوب رقيقا) هذا انظر لقوله فلو قدم الخ) بما عمن التلّف فى كل هو المالك (قوله)
فذا لئى) لوقال الغاصب للمالك أعتقه فعنته للمالك جاهلا عتق عن الغاصب على المعتمد خلافا لما
ذروته من أنه يعتق عن المالك ثم ان ذكر عوضا فيبيع ضمنى والا فهى أما اذا كان المالك عالما بالاحال
فالحكم كذلك اتفاقا زى

(فصل فى بيان حكم الغصب وما يضمن به المصوب وغيره) (قوله) حكم الغصب) الاول حذفه
والاعتبار على ما بعد لان حكم المصوب الذى هو الضمان تقدم كما قاله حل وأجاب عش بأن قوله
ويضمن به تصرف لحكم الغصب فالمراد بحكمه ما يضمن به والذي تقدم هو نفس الضمان (قوله)
وغيره) أى من يان ضمانا بعبءه ومنفعة ما يؤجر أى وما يتبع ذلك كعدم اراقة المسكر على الذى
دعى من غير أن يفرع بالرجوع على الغاصب أى فى حكم الغصب وحكم غيره ويصح قراءته بالرفع عطفا على
المصوب كفى زى وغيره (قوله) مستوفى) بكسر الواو لانه اسم فاعل أى قام به التقويم وبعضهم
قرؤه فلتع على أن يكون اسم مفعول أى وقع عليه التقويم من الغير وهو غير صحيح لانه مأخوذ من
بمّ كمن وموقاصر واسم المفعول لا يبنى الا من متعدّد (قوله) تلف) ومن تلفه مال أو منته فاذا أزم
عبدان به تمام قيمته كما اذا أزم من الحرم صيداته يلزمه تمام الجزء كما قاله الشو برى عن شرح البهجة
(قوله) الا أنه أو بدونه) أى كأن تلفها بغيره سببه لم يكن التلف بسبب متقدم على الغصب
كقطارته بسبب سرقة أو حادثة متقدمة على الغصب والا فلا ضمان على الغاصب عش (قوله) ولو مكاتبنا
أى كذا أو سنا فيدخل فى الرقيق المبعوض فيضمن جزء الرق منه بقيمته وجزء الحرية بما يقابل من الدية
كذا عش وانما أخذ المكاتب والمستولدة غلبة إشارة إلى أن تعلق العتق بهما لا يمتنع من كونهما

فالقرار على يوان كانت يده
أمينة لانه أخذته التلّف (ومن)
ألتف الآخذ من الغاصب
(فالقرار على يوان) كانت
يده أمينة أو (حله) الغاصب
عليه لا فرضه أى الغاصب
(كان) قدم له طعاما منصوبا
(فأكله) لان المباشرة
مقدمة على السبب لكن ان
قاله هو ملكى وغرم لم
يرجع على التلّف لاعترافه
ان ظلمه غيره وقول
لا فرضه أعم مما عبر به
ونحوه به مالو كان لفرضه
كان أمره به ذبح الناقه وقطع
الثوب ففعل جاهلا فالقرار
على الغاصب (فلو قدمه)
الغاصب (للكه) فأكله
برى) ولو كان المصوب
رقيقا فقال الغاصب للمالك
أعتقه فأعتقه جاهلا قد
العتق وبرى الغاصب

(فصل)

فى بيان حكم الغصب وما يضمن
بالمصوب وغيره (ضمن)
مضروب متقوم (تلف) بالتلف
أو بدونه حيوانا كان أو
غيره ولو مكاتبنا ومستولدة

مضمونين **(قوله بأقصى قيمة)** ما لم يصره ثلثا والا فبمن بمثل ما صار إليه كإسباني في قوله أو الشاة الحيا
 الخ أي إن ساءت قيمة للثلث قيمة المتقوم أو زادت **(قوله من حين غصب الخ)** وهذا في المتقوم لا
 بشكل بما يأتي في الثلث إذا تقدم من أن الأصح فيه يشترط بأقصى قيمة من وقت النصب إلى وقت العقد
 اه عرش **(قوله إلى حين ثقل)** واعتبار بزيادة ما له بعد ثقله زى **(قوله وإن زاد على دية الحر)**
 الفاية الرد على الخفية القاتنين بأن الأقصى إذا زاد على دية الحر لا يضمن من مازاد. قول **(قوله لتوجهه الرد)**
 عليه حال الزيادة أي مع قصد التعليل عليه التمهيد في الأغلب فقط ما يقابل كإثبات الرد متوجه عليه حال
 الزيادة كذلك هو متوجه عليه في حال النقص **(قوله بنقد مكان الثقل)** أي بالنقد العال في البلدان
 غلب قدان ونسوا عين القاضى واحد منهما اه زى **(قوله تعدا كثر الاسكنة)** أي أكثرها
 قيمة شوري فإن زادت قيمته في محل على غيره من الامكنة اعتبرت كذلك المحل عرش **(قوله الآتي)**
 بياها أي في قوله أي في مكان حل به للثالث فالمراد بها الامكنة التي حل بها للثالث **(قوله وقضمن إبعاضه)**
 أي أجزاءه بما تنقص منه أي بعد الاندخال فالمراد به ثمنه من كل جزء من كل جزء منه كروا فيناهية قد ك
 هو الغالب من عدم نقص القيمة فإن سقطا عن عينا وجب قيمتان كما في شرح حر **(قوله إلا أن اتلفت الخ)**
 فاقبوا ثلاثة خرج ما إذا ألفت بآ قسما به كان سقطت بدو قتها فضمن بما تنقص من الأص
 فكون داخل في حكم السنتين منه **(قوله بأن تلفها الخ)** ظاهر بأن نسبة لاصل الذهان أما بالنسبة
 للضمن فإن كان النصف الغاصب ضمن أكثر الأمرين وان كان أخيرا ضمن المقدور فقط وضمن
 الغاصب الزائد فقط ان كان كالمال كان الجاني هو المالك كما يأتي في (فرع) لو غصب جارية ناهدا أو
 عبدا شابا وأمره فقتل نديها أو شاة أو تلحق ضمن النقص غيبا شوري **(قوله لاجتماع السنين)**
 أي شبه الأدمى من حيث أنه حيوان ناطق وشبه الدابة مثلا من حيث جريان التصرف عليه أي فأوجبنا
 ما تنقص من قيمته شوري بزيادة **(قوله ثم ان قطعها المالك)** أو العبد المصوب أو الاجنبي تزيلا
 منزلة المالك حيث شأى فيضمن الاجنبي النصف والغاصب ما زاد عليه فقط وفعل العبد كفعل السيد
 فكأنه القاطع أي فلا يلزم الغاصب إلا الزائد على النصف على كلامه وعبارة البرماوى قوله ثم ان قطعها السيد
 المالك أي أجنبي وكذا لو قطع الرقيق بنفسه كما في شرح الروض وقيل قال الأقرب أنه ضمن في هذه
 أكثر الأمرين لأن جنايته على نفسه في يد الغاصب مضمونة على الغاصب كالنقص باقة والفرق بين
 جنايته على نفسه وجنايته السيد عليه في يد الغاصب أن السيد جنايته مضمونة على نفسه فقط ما يقابلها من
 الغاصب بخلاف جنايته العبد فلهام مضمونة على الغاصب ما دام في يده اه بالحرف ومثله عرش على حر
(قوله أيضا ان قطعها المالك) أي بغير حق والاضمن الغاصب الجميع **(قوله أو لم يغيره في الأول الخ)**
 أي لانه يصدق عليه وقت التلف مثلا وان كانت أقل وقوله في الثاني بالمقدور رأى لإيهامه أن الضمان به وان
 كان أقل مما تنقص **(قوله فان ألفت الإبعاض)** أي التي لها مقدار من الحر سم عرش **(قوله ويضمن)**
 منصوب بمثل مثله أي بشرط خسة الأول أن يكون له قيمة في محل المطالبة كما يأتي في قوله وانما
 يضمن للثالث يثله ان يفي له قيمة والثاني أن لا يكون ثقله من محل المطالبة إلى محل النقص مؤنة كما يأتي
 في قوله ولو تلفت الثلث فلم يطالبته الخ والثالث أن لا يترضا على القيمة كما صرح به في شرحه وبوخة
 من قوله ولو صار للثالث الخ شرط رابع وهو محل ضمان المثل يثله إذا لم يصر متوقفا أكثر قيمته
 أو ثلثا آخر زائدا والا فبمن بقيمة المتقوم وبالمثل الآخر ان كان أكثر قيمة كما يأتي ويؤخذ من قوله

(بأقصى قيمة من حين غصب الخ) من (ثقل)
 وان زاد على دية الحر توجه
 الرد على محل الزيادة فيضمن
 الزائد والرد جبري فذلك بقصد
 مكان التلف ان يرفعه وإذا
 فيه كما قال في الكفاية
 اعتبار تعدا كثر الاسكنة
 الآتي بياها (د) ضمن
 (إبعاضه بما تنقص منه) أي
 من الأص (الان اتلفت)
 بأن تلفها الغاصب أو غيره
 (من رقيق ولها) أرض
 (مقدم من) كيدورجل
 (د) ضمن (بأكثر
 الأمرين) بما تنقص والمقدور
 ففي يده أكثر الأمرين مما
 قص ونصف قيمته لاجتماع
 السنين فلو غصب قطعها
 ثلثا قيمته زناه النصف
 بالقطع والردس بالنقص ثم
 ان قطعها المالك ضمن
 الغاصب الزائد على النصف
 قطع وتعيير بأقصى قيمة في
 الحيوان أو أكثر الأمرين
 في الرقيق أو لم يغيره في
 الأول بالقيمة وفي الثاني
 بالمقدور ان ألفت الإبعاض
 من الرقيق وليس منصوبا
 وجب للمقدور كإسباني
 في آخر كتاب السيدات (د)
 يضمن منصوب (مثلى)

فإن نقد فأقصى قيم المكان لم شرط خامس وهو وجوب المثل ولا عدل القيمة فتأمل (قوله ماحصره كبر) بمعنى أن لو قدر شرعا قدر كبير أو وزن وليس المراد ما يمكن فيه ذلك فإن كل مال يمكن وزنه وإن لم يتدور يعرف به هذا أن الماء والقراب مثليان لأنهما لو قدر كانا تقديرهما بكيل أو وزن في ذهب الأمام أجدالي أن جميع الأشياء متقومة وتضمن بثلهما ولو في الرقيق قل (قوله كإ) أي مطلقا عليها أو لمعناها في أولاعى التعمدها وفي الباخر لا للشارح شورى ومن المثل (قوله الحلال مطلقا) كان فيها ما أم لا على التعمد خلافا لمن قيدها بآني لأماء فيها لأن الماء من ضرورياتها وبثلهما رد ثلثات سواء أغلبت أم لا على التعمد أيضا ع من مع زيادة (قوله وظن) أي وصف وإن قل عن الثاني ما يورهم توقفه في مثليته ومن المثل العنب وسائر الفواكه الرطبة وأما الحر والزبيب فثاني بخلاف ع (قوله أي يضمن بثله) أعاده لأجل قوله لا في الفوق وقسمه في قوله ويضمن من تأمل شورى أو لم يقد يورهم أنه يتلف بقوله وجاز سلمه مثلا (قوله ومعيب) لأن العيب لا ينضب (قوله وأورد على التعريف) أي تعريف المثل أي على منطوقه وصورة الإبراد أن يقال لتامثل لا يجوز السلم فيه ويجب فيه رد المثل والتعريف غير شامل له لعدم جواز السلم فيه فيكون غير جامع ويصح أن يكون وردا على مفهوم قوله وجاز سلمه وأوجب جوابي الأول بمنع كونه مثليا والثاني بتسليمه لكن بالنظر لجريان قبل الخطأ أي قوله وجاز سلمه أي ولو باعتبار ما كان وإن طرأ مانع من جواز السلم فهو داخل في التعريف كإقراره شبيخا (قوله مع أن الواجب فيه للتلف) فيقتضي أنه مثلي (قوله القدر المحقق) أي الشئ في راء القيمة أي الذي نراه بالقيمة يتيقن قال المرحوم على الخطيب وتصور ذلك بإخراج أكثر من الواجب كإلا كان المختلط أردبا وشك هل البرثك أنوص فيخرج الثلث من الشعر بتقدير كون البرثا والوصف من البرقال ع على ع مر ويصدق القاصب في قدر ذلك إذا اختلفا فيه لأنه العامر ومثل وهو الظاهر أن يقال يورق الأمر إلى الصلاح لأن محل تحديد التقاضي شئ واختلفا في الأمر ما تلبس كذلك (قوله وإيجاب) قضية هذا الجواب إلا كثرة رد المثل الصوري ولو كان متوقفا على الفرض وكلامهم كالصريح في خلافه (قوله بمحالها) أخرج المعاجين المركبة لاستهلاك أبرز الشورى (قوله ويضمن المثلي بثله) قدره أطول الفصل والاقوله في أي محل متعلق بقول للضم بغيره والمراد بالضمان الطلب أي يطلب في أي مكان وقوله في أي مكان أي إن لم يكن لتلفه مؤونة وأمن الطريق والأقصى قيم المكان فاعتراه فيها بآني دونه هتا يورهم خلاف المراد فلو نسبته على ذلك الشارح هنا وضمة هذه الصورة إلى الصورة الآتية لكان أولى كما نبه على ذلك حر في حل التهاج ومن ثم قال بعضهم قوله وإنما يضمن المثل الخ هذه العبارة معتزلة من وجهين الأول أن الكلام في المطالبة بالمثل في أي مكان حل به المثل والماء الذي تلفه بالمقارعة لم يحل عند النظر الذي اجتاع فيه الثاني أنه لا يحتاج لحاق ذلك المثل بالمال معلوم من قوله ولو تلف المثل في غير مكان التسليم إن لم يكن لتلفه مؤونة من الطريق كما بآني وإيضاحه العبارة تورهم أنه لو تلف الماء بالحق واجتمع هو معه بمصر وجب رد المثل وليس كذلك بل بمجرد قيمته بالمقارعة فكان الأول عدم كره هذه المسئلة بالكلية (قوله حل به المثل) أي فكأنه كان نقل القاصب المصوب المثل إليه فيطالب به فيه (قوله ولو تلف في مكان نقل إليه) غاية أي سواء نقل مكان التسليم الذي غصب فيه أو في محل آخر نقل إليه فلا تنقيد المطالبة بمحل الغصب بل ولو لمحل التسليم بالطلب في أي مكان حل به فإن لم يحل به بآن وجد القاصب في غير مكان حل به ففيه تفصيل بآني ولو باعتبار ما كان الخ) وبما ورد على قوله ولو باعتبار ما كان المعاجين التي لا يصح السلم فيها لأنه يجوز فيها السلم باعتبار

في قوله ولو تلف المثل فلا مطالبة الخ **(قوله اذاني له قيمة)** أي ولو تلفتة فالواجب فيه اللان للان الاصل فلا يدل عنه الا ان اثار المال يمتنع أصلها وهذا حيث لا مؤنة لتلفه والا غرم قيمته بمحل التلف كما يأتي شرحه من المراد بقوله اذاني له قيمة أي في محل المطالبة والا فغن المعلوم أن قيمته تنف بالكيفية كما يعبر عن المثل وعبارة الحلبي قوله اذاني له قيمة ولو تلفتة بخلاف ما ذهب إليه له قيمة أصلاً فإنه لا يضمن بمثل بل بقيته **(قوله فلو تلفت ما يتجاوز)** هذا لا يحتاج إليه لانه سيأتي أن المثل إذا تلف وكان ثمنه مؤنة فالواجب ضمانه بالقيمة لا بالمثل وأيضاً لا يختص ذلك بالمال رى **(قوله ان اجتماعه نهر)** أي بمحل لاقية للماء فيضلاً **(قوله وجبت قيمته بالمقارنة)** أي لمدم قيمته عند الاجتماع والمحصل ه في مسئلة الما المذكورة أنه حيث كان لتلفه مؤنة فالواجب القيمة مطلقاً بقيته عند الاجتماع قيمة أم لا حيث لم يكن لتلفه مؤنة فإن بقيته لقيمة ولو تلفتة فالواجب المثل والا فالقيمة سم وقيمتها أنه لا نظراً لاختلاف الاسعار وهو غير مراد وعبارة تار يادي والمراد بعونة النقل ما يشمل ارتفاع الاسعار بسبب التلف اه ومن ثم أتت الشهاب الرمي فلو نقل برام من مصر الى مكة ثم غصب آخر هناك لم يطالب به مالك بمصر أنه تازم قيمته بكة اه ع ش **(قوله كعمل الدقيق)** هذا على اللب والشر للرب **(قوله ضمن بمثله)** أي ضمن الدقيق في المال الاول والمسم أو الشريح في الثاني واللحم في الثالث فالمراد بالمثل بالنسبة للثاني جنس المثل الصادق بكل واحد منهما كما في شرح الروض وع ش كما يصرح به قوله بعد المال في الثاني الخ وعبارة ع ش على مر قوله ضمن بمثله هذا ظاهر في الاولى والثالثة بخلاف في الثانية فإن كلام من المسم والشريح مثل وليس أحدهما مسمودا حتى يحمل عليه فمل المراد ضمن المثل في غير الثانية وخصه بقوله كما يدل عليه قوله والمال في الثاني الخ اه باختصار **(قوله الا أن يكون الآخر)** أي أحد الثلثين والقيمة في الآخرين اه ع ش **(قوله والمال في الثاني)** ذكره هذا في شرح الروض قبل الاستثناء وموافق فالاولى ذكره قوله **(قوله تخير بين الثلثين)** أي اذا استوت قيمتهما فلا ينافي قوله قبل فيضمن به في الثاني ع ش وشوري **(قوله كأنه نحاس الخ)** المتعمدان الصنعة متقومة وذات الانا مثلية فيضمن الموزون بمثله والصنعة بنقد الزى وعبارة س ل كأنه نحاس يتأمل الجزم بأنه متقوم مع صدق حد المثل عليه ان يحصره الوزن ويجوز السلم فيه فليحمل على اناء نحاس يمتنع السلم فيه لعدم انضامه بخلاف ما لا يمنع كالاسطال المرية وما صب منها في قالب فتضمن ذاته بمثله وصنعت بقيته **(قوله كأن لم يوجد)** مثال للفقد الحسى وقوله او ويدأ أكثر مثال للفقد الشرعى **(قوله ولو لاحواله)** الى مساقه القصر شوري رسم وعبارة شرح الروض أي دون مساقه القصر واعتمده شيخنا **(قوله فيضمن)** أي المثل للثاني وقوله باقى قيم المثل أي قيم المثل للمكان وأما قلنا المضمون هو المثل لا المثل للثاني لاسلامهم تقوم التالف فلو غصب ز ثلثي رمضان تلف في شوال وقدمه في الحرم طوب بواقى قيمة المثل من رمضان الى الحرم فان كانت قيمته في الحجمة أكثر اعتبرت ولو كان التقوم المثل لم اعتبار قيمة التالف فزمن تلفه فان قلت هذا لا يزم في نعيم قيمة المضمون التالف اذ يجب رد قيمته تالفاً لثنا في بين تقويه ورد قيمته فتقويه منافع لخال وجوده والرد بعد التلف وعبارة ع ش قوله باقى قيم المثل أي قيم المثل انما اعتبر أقصى قيم المثل لا الفسوب لان الفسوب بعد تلفه لا تعتبر الزيادة الخاصة فيه قال قل واذا غرم القيمة فسمى للفيسولة ولا يعتبر وجود المثل بعد الغرم والابان لم يفره ما حتى وجد المثل طال به حتى يفتد لها وهكذا وسيأتي **(قوله لان وجود المثل الخ)** تعليل لقوله من غصب المثل أي فقد المثل أي فخرام المثل موجوداً فالتلى الذي هو المصوب كأنه تلف وكأنه مات تلف عند فقد المثل وإذا كان كذلك فيعتبر أقصى القيم من يوم الغصب الى يوم الفقد لا الى يوم التلف **(قوله فزمنه ذلك)** أي أقصى القيم وقوله كان

التقوم

برددى الى مكان محل بواثما يضمن المثل مثله اذاني له قيمة ولو تلفت ما يتجاوز مثلاً ثم اجتمعا عند نهر وجبت قيمته بالمقارنة ولو صار المثل متقوماً مثلاً ولو صار مثلاً كعمل الدقيق خبروا المسم شبرجوا التالف ثم نقص ضمن مثله الا أن يكون الآخر أكثر قيمة فيضمن به في الثاني وبقيمته في الآخرين وللمالك في الثاني غير بين الثلثين أما لو صار للتقوم متوقفاً كأنه نحاس صيغ منعمل فيجب فيه أقصى القيم كما يؤخذ من عمره فان فقد المثل صار شرعاً كأن لم يوجد بكان الصب ولا حواله او وجداً كقرن نغن مثله (فيضمن) باقى قيم المثل الذي حل به للثلث (من) حين (غصب ال) حين (فقد) للثلاث لوجود المثل كبقاء العين في لزوم تسليمه فزمن ذلك

ما كان قبل الخلط تأمل ولهذا قال شيخنا القوسى قوله بالاقدين بحالهما أي بلا استهلاك أي الا الذين يتأني نعيمهما ولو على بعد تفرقت الما حين قاله يصح السلب فيها باعتبار الاجزاء السكن لتبقى على حالها بل استهلك اه

كأنه المتقوم ولا نظر إلى ما بعد

الفقد كالنظر إلى ما بعد
تلف المتقوم بصورة المسئلة
اذ لم يكن المثل مقفودا
عند التلف كما صورته المحرر
والاضمن بالاكثر من
النصب إلى التلف وتعبري
في هذا بواقبله اعم ما عايد
به (ولو نقل المصوب)
ولو منقولاً لمكان آخر
(طوبل برده) إلى مكانه
(وبأقصى قيمه) من
النصب إلى المطالبة (للحيولة)
بينه وبين مالكه ان كان
بمساقفة بيدة والا فلا يطالب
الا بادل قال الماوردي قال
الاذري وهذا قد يظهر
فيها اذ لم يخف هرب
الغاصب أنواريه والا
فالوجه عدم الفرق بين
الماضين ومعنى كون
القيمة للحيولة أنه اذ ارد
اليه المصوب ردها ان بقيت
والا فبدلها لانه انما اخذها
للحيولة والصحيح أنه
ملكها ملك قرض وتعبري
بما ذكره من تعبيره بما
ذكره (ولو نقل المثل فله
مطالبته بثلثه غير المالك)
الذي حل به المثل (ان لم
يكن لنقله مؤنة) كنفقه
يسر (وأمن) الطريق
اذ لا ضرر على واحد منهما
حينئذ (والا) بأن كان لنقله
مؤنة أو خاف

التقوم إلى المصوب المتقوم اذ انقلب فانه يضمن بالأقصى (قوله وصورة المسئلة) أي كونه يضمن من
حين غيب الخ وقوله والاى بأن كان مقفودا عند التلف ضمن بالاكثر قال سم ظاهره وان وجد
المثل بعد ذلك (قوله والا) بأن كان مقفودا حين التلف بأن فقد قبله كان غيبه فربما ولا وقد
لعل في ضمان وتلف المصوب في سؤال فيكون المصوب مضمونا بأقصى قيمه من رجالي سؤال
(قوله ولو نقل) أي أو انتقل بنفسه أو بفعل أجنبي وهذا علم عاصي لانه من جلة أفراد ما تقدم في
قوله وعلى الغاصب رد المصوب وذكره هنا توطئة لما بعده حل وزى وفيه ان المطالبة بمجموع
الأضمن تقسم وأيضا الذي تقدم انما هو الواجب على الغاصب والذي هنا فيطالب به المالك
فأما وقد ذكرت هذه بين مسائل التلف فكان الأولى تقديمها عليها (قوله ولو منقولاً) أشار به
إلى أن قصر الأصل له على المثل ليس قيذا وإنما قصر الأصل على المثل لأنه هو الذي يترتب عليه
جميع التفرجات الآتية التي منها قوله طلبة بالمثل هر (قوله إلى مكانه) ولمطالبة الغاصب بأجرة
البيدة وضاعده عليها عرش (قوله وبأقصى قيمه) ظاهره أنه يطالب بالامرين ويعتمد أن الواو
يعني أولكن قول الشارح والا فلا يطالب الا بالرد يقتضى الأول وهو الذي يؤخذ من شرح هر
لان أخذ أقصى القيم للحيولة بينه وبين المصوب كإيأى فيطالبه بأقصى القيم حالا ورد المصوب إلى
مكان النصب وتكون القيمة كالرهن عنده (قوله بمساقفة بيدة) أي مساقفة قصر فاقول وهذا
هو ملول المساقفة البيدة مع أنه ليس قيذا بل ولو رتب المساقفة على ما سبأى ا ط ف (قوله قاله
للموردي) هذا رأي وللمعتد أنه يطالب بالقيمة مطلقا فرب المساقفة أم بعدت أمن تعززه أن تواريه
ألا اه هر (قوله والا فبدلها) لزوال الحيولة فليس له مع وجودها وديدها قهرا ولو توافقا على تركه
في المصوب في مقابلتها لم يكف بل لابد من البيع بشرطه حل أي بيع المصوب بالقيمة (قوله
والصحيح أنه ملكها الخ) أي فيجوز له التصرف فيها ولو حدث فيها زوائد حكمها حكم زوائد
القرض تكون ملكا له في تحت يده بأخذها انيسة دابة وقضية عدم جواز أخذ بدلها أمة لتحل له
كالا عمل اقرضها والوجه خلافه اذ القرض ورقة قد تدعوه إلى أخذها خشية من فوات حق والمالك
لا يضمن حل الوطء بدليل الحرم والثنية والمجوسية بخلاف القرض شرح هر فيجوز له أخذها
ويعر عليه الوطء ومع ذلك لو خالف ووطى لاحد عليه ولو حلت منه صارت مستولدة ولزمه قيمتها
زى وعش (قوله في غير المكان الذي حل به المثل) سواء كان المكان الذي حل به هو الذي تلف
فيه أو كان مكانا آخر شيئا ح ف وقوله والا فبأقصى قيم المكان الذي حل به المثل سواء كان مكان
التلف أو غيره كما يسل من شرح هر (قوله ان لم يكن لنقله مؤنة) أي أجرة كما يراد اليه التمثيل
وتلك ارتفاع السر حل فقول زى المراد بمؤنة النقل ارتفاع الاسعار بان كان سعره في
البلدة التي ظف به فيها أعلى من سعره في البلدة التي غيبه منها كانه عليه الزكشى غير ظاهر لان
أشترى بزيادة تأمل قاله سم وزاد في قيمته هناك مانعة من المطالبة أيضا وقوله أيضا ان لم يكن لنقله
مؤنة أي على المالك أو الغاصب والمراد ما يثل أجرة النقل وارتفاع السر وقوله وأمن أي كل من
المالك والغاصب وهذا في الحقيقة شرطان لا جبار المالك الغاصب على دفع المثل ولا جبار الغاصب
للمالك على أخذه وقوله فلا يطالب بالمثل أي لا يجبر الغاصب على دفع المثل ان كان على الغاصب مؤنة
في نقل المصوب إلى هذا المكان أو خاف الطريق كان غيب برابصر وتلف بهائم طلبة بمكة لا يجب
هناك دفع المثل وقوله ولا للغاصب الخ أي ان كان على المالك مؤنة في رد المثل إلى مكان النصب أو خاف
الطريق كما لو غيب برابصر وتلف بهائم لم يكن للمالك بمصر ليس له تكليفه بقول المثل (قوله أو خاف

بالثل ولا تعاقب تركه
قبول التلي لثانيه من
الضرر وقولي وأمن من
زيادتي وتعمير بناذ كر
أولي عباد كره وعني كون
القيمة للقبول لانه اذا غرمها
ثم اجتمع في المكان المذكور
ليس لثانيه ردها وطلب
المثل ولا لا ضرر استرداد
القيمة بذل المثل (ويضمن
متقوم أنف بلا غصب
بقيته وقت تلف لانه يده
معلوم وضمان لرائد في
المصوب بانما كان بالنصب
ولم يوجدها وان تلفت عبدا
مفاتيحه تمام قيمته أرونة
مفاتيحه بل يضمن اذ ادعى قيمتها
ببب الغناء على النص
الختار في الرضوخ لان استصاح
منها غرم عند خوف الفتنة
وفضيتها ان العبد الامر د
كذلك فان تلف بصره
جناية فيا لا يقضى من الجناية
الى التلف يضمن لان اذا
اعتبرا الاقضى في الغصب
ففي نفس الانلاف أولى (ولا
يراد كسر على ذي لم يظهره)
بصوره رب اربعه لانه
مقرر على الاتفاقيه فان
أظهره يضمن من ذلك ولو لولده
أر بن عليه لعديه والطلاق
أظهار موافق لما في الجربة
فتبين الامل كالأرضه
وأصلها بالشرع والبيع
جرى على الغالب (ورد
الكرا لا كور
على غلبه)
كيجب رد مسكر غرمه

ينه

لا فرار عايد من تاف فلا ضمان لهدم المالبه كإدم (مسكر) أي

كيجب رد مسكر غرمه (على مثل) اذا غصب منه لانه

لما كره لغيره خلاف غير المحترم وفسر الشيخان هنا الحرة المحترمة بماعصر لا بقصد الحرة وفي الرمن بماعصر بقصد الحلية
 وصبري فبذلك بالمرأة أنهم من تعبيرة بانظر (ولا يثنى في ابطال آسام (١٢١) والآلهو) كطهور لانها محترمة

بنته وبنته لاجوب الرد ومن ثم ذهب الى ذلك الشيخ الامام ومؤنة الرد على الغاصب ح (قوله)
 وفسر الشيخان هنا الحرة المحترمة (الح) قديم الحرة الى محترمة وغيره اعلمه اذا كانت يدمسلم
 فان كانت يدمكافهي محترمة عليه ولو عصرها بقصد الحرة ع ش على م (قوله) لا بقصد الحرة
 يدل فيه بماعصر بقصد الحلية ولا بقصد شرب عصيرها أو طبخه دبا أو عصرته لا بقصد شئ أو أتت
 أو أنزيت أو حدثت من ارث من جهل قصده أو من وصية أو عصرها للخمر من لا يصح قصده في
 الصربي ومجنون أو عصرها للخمر ثم مات أو عصرها كقوله الخمر وان أسلم م ر شوبري (قوله)
 وبغيري فبذاك (أى بناء على ما حكاه الشيخان عن الاكثرين في الاشارة من تغاير النحر والتبذير
 فانظر حقيقة هي المعصرة من العنبر والتبذير المعصرين غيره لكن في تهذيب الاصبا واللغات عن
 الثاني وما لك أو أحد أو أهل الأثرانها اسم لكل مكر وعلى هذا لا عموم في كلام المصنف في أصله
 شوبري ومن أظهر خرا ثم ادعى أنها محترمة لا يقبل منه كما قلناه الامام عن طوائف والاختلاف القساق
 فلتوسيلة الى اقتناء الخمر واطهارها ثم لو كان معلوم الورع مشهور التقوى قبل والتعبير بالاطهار بفهم
 أنها لو وجدت في يده من غير اظهار وادعى ما ذكره لآراق ع ش (قوله) لانها محترمة الاستعمال) أى
 ومن استعماله لا يقابل بئى مع وجوب ابطالها على القادر عيه شرح م ر (قوله) ابطالها كيف
 (يسر) والوجه تصديق كسر ادعى أنه لا يمكنه الكسر الانحواض وفارق تصديق المالك في أن
 ما رآه لم يتخبر بأن أراق شخص عصير لادعى تخمره بأنه لم يتحقق هنا المسوق مع أن الأصل عدم
 التخمر بخلافه ثم زى (قوله) لان رضاه) أى مكسرها (قوله) أوقفه) أى بغير الكفر فليس
 لكافر ذلك لاهم ليسوا من أهل الولاية الشرعية ومع ذلك يعاقبون على عدم الزالة في الآخرة كفى
 الصلاة عليهم ممنوعون من فعلها مع عقابهم عليها لتكتمهم من الأتيان بشرط ذلك الذى هو الاسلام
 وليس هذا مستثنى من التكليف بفروع الشريعة كما قيل فأنزل قول (قوله) كاتبا (البائع) أى في
 أصل التوابع انما يصيب كاتبا نواب المتدبى والبائع نواب الفرض ع ش (قوله) كدار) أى غصبها
 كذلك فلو غصب ارضا بنى فيها دار افان بناها من زواجره أجرة الدار والافاجرة العرصة فقط قل
 على الحلال (قوله) أو ركب الدابة) مثال للتفويت وقوله أو لم يفعل مثال للفوات (قوله)
 ضمت كل مدة بما يقابلها) ولا يثنى هنا أقصى لا انفصال واجب كل مدة باستقراره في التمة عما
 قبله وما بعده بخلاف القيمة ونوهم بعضهم استواهما في اعتبار الاقصى شرح م ر (قوله) الا
 (را) استثناء منقطع لانه لم يدخل في المصوب الا انه باكره على العمل أشبه المصوب (قوله)
 فلا يضربها) علم ما يمكن مستحق المنفعة لغيره كأن يوجعه سنة مثلا ثم أعفته قبل تمامها
 أو لم يمتنعها أبدا ثم أعفته الوراث فتجب أجرته في المورثين بالفوات للمالك المنفعة اذا جبه
 اتان وصورة أيضا بجر أجر نفسه مدة معينة بخلافه انسان قبل تمامها م ر (قوله) وكأن يشـخل
 السجدة) أى أن يبيع له وضما أو لم يعمل بها فتصيب على المصلين أو كان مهجورا لا يبيع فيه
 أصله بالانتفاء اطلاقهم وكذا الشوارع ومنى ومن دققة وعرفة وأرض وقفت لدفن الموتى كفى
 التوى والوجه تقييد ذكر في نحو المسجد بما اذا شغله بمتاع لا بعتاد وضعه فيه ولا مصلحة للسجدة

(١٦) - (بحر) - ثالث) لم يمكن جمعها والافاجرة اجميع تحيط وحراسة وتعليم قرآن (الاسرافيقوت) فمن منفعته بأن
 فهو على عمل من ان فخره عليه مرد افلا أجر له ان مات مرثدا أو فواتها كأن يحبس سوا فلا يضربها لان الحر لا يدخل تحت اليد (كيفية
 وكوسجد) كشأنه ور باط فيض من منفعته بالتفويت بأن يبطا البضع فيضن بمثل كسباني وكان يشغل المسجد ونحوه بأتمته

لا بالصوت كأن يحس
أمر أو يمنع الناس المسجد
وتحوي لا اشغال بأشعة
لان ذلك لا يدخل تحت
اليد وخرج بما يؤجر مالا
يؤجر أي لا تصح إيجاره
لكونه غير مالي كسكب
وخزير أو لكونه حرما
كالهوا أو لتفسير ذلك
كالحبوب فلا يضمن منفعة
إذا أجرة له وقول نحو
مسجد من زباني
(درس)
(فصل في اختلاف
لمالك والغائب وضمان
ما ينقص به المصوب وما
يذكر موهبا) (مخلف
غائب) فيمنع (في قلته)
أي للمصوب أن ادعاه
وأنكره المالك لأنه قد
يكون صادقا ويحرم عن
البينة فلا يضمن صدقة لتخلد
الحبس عليه فيهرم بسد
حلقه بدل من مثل أوقية
لأنه لا يجرع من الوصول
إليه عين الغائب (د) في
(قيل) بعد اتفاقهما على
تلفه أو بعد اتفاق الغائب
عليه (د) في (تأبيريق)
مضروب كأن قال هل لي
وقال المالك بل هو لي (د)
(في عيب خافي) به كأن قال
كان أعمى أو أخرج خلفه
وقال المالك بل حدث
عندك وذلك لان الأصل
برأه من أن يذنب إلى الأول

وضعه زمانه أجرة بخلاف متاع يحتاج نحو المولى أو المتكامل فوضعه في وقت محورفة بماداشفه
وقد استباح الناس إليه في ذلك متاع بالاحتياج إليه حتى يضيء على الناس وأضر بهم شرح م ر
(قوله بلا اشغال) القياس منغل بفتح السين وسكون النون قال تعالى شغلنا أمتنا وأشغلنا لفة رديته
أخرج بذلك ما لو غلب بأشعة فيضمن أجرة مثله أو شغل موضع متاعه فقط هر وذكر الأبي في تاريخ قزوين ما هو
الجميع فإن يمنع الناس منه ضمن أجرة موضع متاعه فقط هر وذكر الأبي في تاريخ قزوين ما هو
صرح بما يشتهر من أن يضيء جوارض مجاري الجامع الأزهر حتى أنهم في حق محتاجيها ألتكهم ولما
يضطرون لوضعه فيهم حيث الإقامة لتوقها عليه دون التي يحملونها لا تمنعهم التي يستغنون عنها
واطلاق بعض المتأخرين الجواز رده عليه ثم أيضا ويؤخذ بما ذكره عن الغزالي أنه لا أجرة عليه لما
جاء بوضعه وانهم يلزمهم الأجرة لما يجوز وضعه ويؤخذ من ذلك أن كل ما جاز وضعه لا أجرة فيه وكل ما لم
يجز وضعه فيه الأجرة وبه يتأيد ما ذكره حج زى وتسلم الأجرة للنظر بصرفها في مصالحه وتسلم
أجرة الشارع لإدام أوقايته بصرفها في المصلح ويؤخذ من قوله ولما يضطرون لوضعه فيها أنه لا يجوز
وضعها لأجارتها ولو لم يلزم احتياج إليها وان وقع ذلك لا يستحق الأجرة على الساكن لأنها موضوعة بغير
حق كالحق على م ر ر ديق الما وقت شخص قائما من الخزان على الما يورين ثم يخص
أحد الخزانة منه بقرار القاضي هل له أن يؤجرها للقيام لأبيه نظر والفرق الثاني بل ينفع بها مدام
مجاور فان ترك المجاورة المرة وجب عليه إخراجها من المسجد أو إعطاؤها لمن يمكن فيها بالمسجد من
غير مقابل وأما إذا كانت له المسألة ووضعها أو لاني المسجد على وجه جائز له بيعها لمن يتفجع بها عن
وهل له إيجارها فيختلف ينفع بها أكونها ما لم يكن لها قيمتها على الموقوفة بحركته لطف
(فصل في اختلاف مالك والغائب) أي في تلف المصوب وقيمه وغيرهما يأتي وقوله وضمان
ما ينقص به الم ر بدعيه أن هذا تقدم في قوله وتضمن إباحته بما ينقص من موقوفة يجب بأن ما هنا أعم مما
تقدم لشموله نقص العين كأحد فردى خبز نقص الدهن بإغلاؤه ونقص الصفة كنقص الثوب بلبسه
والفرقة الباقية بغير بقاها نقص الصبر بتخلله بعد تحميره ونقص الدابة بهزلها وقوله وما يذكر معها
أي من قوله ولورده ناقص قيمة الم ر من قوله ولو جنى مفسوب الم (قوله بخلف غائب) أي إذا لم
يذكر كسبا أو ذكر سببا خفيا فان ذكر سببا ظاهر أو لم يعرف حبس حتى يقيم بيئته به كالودع قول
الشارح لتخلد الحبس عليه أي في غيره هذه الصورة وعبرة البرماوى أخذ الركنى من قوله فلا يلزم
صدقة لتخلد الحبس عليه ان الكلام فيها إذا لم يبين سببا أو بين سببا خفيا فلا يلزم كسبها ظاهرا ولم
يعرف حبس إلى بيانه بيئته لا يلائم عليه تخليه في الحبس بخلاف السبب الخفي فيعسر بيانه
بالبينة فان عرفه وعمومه صدق بلا يمين وان عرفه دون عمومه صدق بيمين انتهى حل ولو اختلفا في
العين المصوبة فقال الغائب انما غصب هذا العبد وقال المالك انما غصب أمة صفها كذا صف
الغائب له لم يصب أمة وبطل حتى يملك من العبد لورده الاقر له به ابن حجر س ل فهو قريب
من ينكره فيقضي بالقر ويخلف أنه لم يأخذ سواء شرح م ر (قوله وفي بيت) أي وفي أنقص
قيمه لانه الواجب شرح م ر (قوله بعد اتفاقهما على تلفه) أو بعد حلف الغائب عليه ولأنهم
الملك بينة بقدر سمعت أو بزيادة على ما قدره الغائب سمعت أو بخلافه لا يملك ما قدره الغائب (قوله
في عيب خافي) ظاهره أنه لا فرق بين أن يكون بعد التلف أو قبل رده أو أخلافا لتبني الما حيث
يقدم بعد التلف وقد كان الشيخ فيدبه ثم ضرب عليه في نسخه حل (قوله خافي) أي يصعب
دعوى الغائب لان المالك لا يدعى حدوثه (قوله وقال المالك بل حدث عندك) فقد اتفقا على

من هذه الثلاثة وعدم ما يذعه المالك في الثالثة وثبت بدعي الثانية على العبد وما يعليه وخرج بالخلق الحادث كأن قال بعد تلف المصوب كان أقطع أوسارفاً وأنكر المالك فيصدق المالك بيمينه لأن الأصل السلامة من ذلك فان قال ذلك بعددته فالصدق الغائب لأن الأصل برأه من الزيادة (ولو رده ناقص قيمة) (لخص ثلاثين) عليه لبقائه بحاله (ولو غيب نو باقته عشرة فصار برخص درهما ثم بليس) مثلاً (نصفه) أي نصف درهم (رده) وأجره (مع خة) وهي قسط التالف من أقصى قيمه وهو العشرة (أو تلف) بأية أو تلف (أحد ختين) أي فردى خف (مضوباً) وحده أو مع الباقى (وقيمتها عشرة وقيمة الباقى درهمان لزمه ثمانية) خسة قيمة التالف وثلاثة أرض التفریق الحاصل بذلك (كأولاً تلفه) أي أحدهما (يبداله) والقيمة له والباقي ما ذكره فيلزمه ثمانية (ولو حدث) بالمصوب (نقص يسرى) تلف كان) هو أولى من قوله بأن (جسمل البر) هربة) أو الدقيق عسيده

وجوز الغيب بالمصوب (قوله) وعدم ما يذعه المالك في الثالثة) أي وهو الغيب الخلق وقدم دليلها على التاثير بآية للاختصار لأن الأصل سلط عليها بنا فالعاقبة في الأولى واحدة وهي أن الأصل عدم ما يذعه فيها (قوله) والوثب بدعي في الثانية) ومن ثم لو سرق حراً أرغضه لم تثبت بدعي عليه في ثبته فيصدق لولي أمه الولي ويوفى لاسر إلى بلوغه وحلفه زى (قوله) كأن قال بعد تلف المصوب) أي أرقبه وقبل الرصد فيصدق المالك فيها (قوله) فان قال ذلك بعددته) ليس بقيد أخذنا من العادة فنرى في صدق الغائب سواء رده أو لا لكن في كلامه من ما يوافق الشارح وجعله الشارح في شرح لروض قد اراد أن شيخنا زى يقول ليس بقيد حل ومثله من حل والمعتد أنه قيد وبعبارة شرح من قال رده الغائب معيباً وقال غيبته هكذا وادعى المالك حدوثه عنده صدق الغائب لأن الأصل برأه منه ما لم يدعى تلك الصفة وما قيل من عدم تقييد ذلك بردم المصوب انزلت فالحكم كذلك أخلفنا التعليل لذلك كورده بأن الغائب في التلف قد لزمه القرم فضعف جانبه بخلافه بعد الدلالة (قوله ثلاثين) عليه) أي من القيمة تلمزه الاجرة أن كانت برماوى (قوله) لبقائه بحاله) والغائت إنما مورغان الناس وهي غير متقومة زى وحل (قوله) ثم بليس نصفه) لو صارت قيمته بالرخص خسة ثم لبصارت قيمته درهمين لزمته ستة دراهم لأنها ثلاثة أخماس التالف من أقصى قيمه عرض على من أن التالف من الخسة ثلاثة أجزائها فتجب من الأقصى وهو عشرة (قوله) وأجره) لا توفى الاجرة على البليس حل (قوله) وهي قسط التالف من أقصى قيمه) لأن الناقص للبليس ضد التوب فيلزمه قيمته أكثر مما كانت من الغيب إلى التلف وهو في المثال المذكور خسة والتقصان الباقي هو أر بعوض نصيبه الرخص وهو غير مضمون شرح من وقوله والنقصان الباقي الخ لئلا تصيبه بيمينته درهم وصار بالاستعمال يبارى نصف درهم صار مثلاً نصف المصوب ونصفه الآخر في ضمن التوب لانه يبارى نصف درهم والمصوب مادام باقياً بحاله لا ينظر لما نقص منه برخص السعر (قوله) وهو العشرة) فان تلف ضمنه بالعشرة (قوله) أو تلف) هو متى في نسخة التالف وحيداً يكون معطوفاً على غيب حل (قوله) أي فردى خف) إذ كل واحد يسمى خفا وشملهما كل فردين لا يصلح أحدهما إلا بالآخر كزوجي نعل ومصرعي باب وطائر مع زوجته وهو يبارى معها أكثر حل زوى (قوله) لزمه ثمانية) يؤخذ منه جواب حادثة وقم السؤال عنها وهي ما روى شخص على فردة نعل غيره فجذبها صاحب النعل فاقطعت وذلك أن يقال تقوم النعل سليمة فهو رفيقنا ثم يشوبان مع العيب وما نقص بقسم على الماشي وصاحب النعل فيأخص صاحب النعل بقط لا نفع له في حق نفسه هدر وبأخص الآخر مضمون عليه عرض على من (قوله) كأولاً تلفه يبداله) أما إذا تلف في يد الغاصب فإنه لا يلزمه إلا درهمان وهما قيمته وحده أي إذا كان الغاصب أنف الأثر قبل ولا فيلزمه التلف ثمانية لأن التلف والتفریق حصل بفعله من (قوله) يسرى لتلف) فذا تخرج بموجمل قب العسل سكرًا لانه لا يسرى إلى التالف من مم أي فهو باق على ملك صاحب غيره مع أن أرضان نقص ومثله ما لو جعل اللحم قديداً عرض على من (قوله) بأن جعل البر) مثلاً بالثول ولا في ذلك في المتقوم كاصح به في الخادم فإذا جرح العبد بحيث يسرى إلى موته لا يملك ولا ينافى هذا قول الشارح الآتي ردده وأخذ المالك مع الأرض ولو تنجس زيته غريمه وله المالك أحق بزيته الأرض ولو نقص الطعام بنفسه أخذ المالك مع الأرض ولو تنجس زيته غريمه وله المالك أحق بزيته زى وشرح من وقال عرض قوله مع الأرض قال في شرح الروض ولم يجعله كالتالف نظير ما مر لأن النفس مناصلة بالأجانية بخلافه ثم وعلى هذا الوارد المصوب هربة بنفسه بواسطة وقوعه في قدر

على الترافعه ما لملك فهل يشارك أى باعتبار القيمة المالك بنسبة مائة القياس المشتركة اه (قوله فككنا) ومنه الكتابة فى الورق خلافا من جعله كالصنف حل وقوله فككنا أى فليس نالها حقيقة فيملكه الغاصب ملكا كما راعى فلا يجوز له التصرف فيه ولو بأكل حتى يردده وان خاف تلفه بالكلية خلافا لبعضه بدليل ما صرح به شيخنا حر وغيره من امتناع الأكل من الكوارع الطوخة وان جهلت أعيان ملاكها لانهم معلومون فهمى من الاموال المشتركة وما نقل عنه من أنها من الاموال الخاصة وأمر حاليتها للكل ثبت عنه بل هو باطل لانه يؤدى الى جواز أكل الظلمة أموال الناس بتحوطها ولا يقلل به وما نقل عن الحنفية من أنه اذا تصرف الغاصب فى المنسوب بما يزىل اسمه ملكه كطبخ الخطة وخبز البدقي أنكره أصحابنا أشد انكار ونقل عن بعض الحنفية أنكره أيضا فراجعه قل على الجلال وقرره حرف (قوله وهل يملك الغاصب انما) أى ربما يفهم منه أن المنسوب يصير ملكا للغاصب قبيل التلف وليس كذلك بل المراد أن ما قبله بفعل يسرى الى التلف هل يكون كالتلف بالفعل فطالب بالبدل أولا يكون كالتلف فطالب بالبدل حينئذ بل يشترى المالك بين أخذهم أو شترى قصور بين أخذهم بل حل وبعبارة عرض قوله وهل يملك الغاصب أى هل يزول ملك المالك عنه انما أى وانما ولنا بذلك لان التلف لا يستدعى ملك الغاصب لما تلف فيه وانما يقتضى وجوب البدل عليه عوضا عن المنسوب ثم لما زال ملك المالك عنه بنزوله بمزلة التلف فقد نادى خوله فى ملك الغاصب طر يفاوضه بالبدل عليه مع بقائه عنه ومن فوائد دخوله ملكه أن يولد فم البدل وتصرفه فيه وزاد عن المنسوب فاز به الغاصب (قوله انما يقتضى) فثبت أن المنسوب التالف يملكه الغاصب قبيل التلف وفيه نظر اذ لو كان كذلك لزمه مؤنة تجهيزه وليس كذلك بل هو على المالك اه حل وبعبارة شرح حر ومعنى ملك الغاصب لما ذكرناه ملكه ملكا كما راعى بمعنى أنه يتمتع عليه أن يتصرف فيه قبل غرم القيمة (قوله أو يبنى للمالك) أى يأخذه المالك مع أخذ شترى نفسه عرض بالمعنى (قوله لئلا يقطع الظالم حقه) وهو الغصب هنا (قوله يرجع) منهما ان يونس الاول وهو المتمد وعليه يملكه ملك مراعاة فيمتنع عليه التصرف فيه ولو بالاكل وان خاف تلفه حتى يعطى البدل حل فهو كالرهون لكونه حل أى أنه يتصرف فيه ان أشرف على التلف وقال عرض على حر فلو جاز عن البدل وأشرف على التلف فيبني أن يرفع الاموال القاضى لبيعه ويدفع قيمته من ثمنه للمالك فان فقد القاضى احتمل أن يتولى المالك بيعه بمحضرة الغاصب أو الغاصب بمحضرة المالك و يأخذ المالك قمر القيمة من ثمنه فان فضل شئ فلفظ الغاصب لانه يتقدم دخوله فى ملكه قبيل التلف فاز بآية انما حدثت فى ملكه وهذا يفرق ما بأتى فى الفصل الآتى فبالوكانت الآية تأويل أن لا شئ له لعدم ملكه فان فقد المالك تولى الغاصب بيعه وحفظ ثمنه لخسور المالك (قوله وان كان المختار عنه) أى عند السبكي وهذا يشبه أن يكون وجهنا تارك (قوله بين جعله كالتلف) أى ليأخذ القيمة (قوله ولو ببنى مقصوب) أى فيه الغاصب فقط فلو ببنى قبل غصبه بعده وبيع فى الجانبين واستغرقا قيمته لم يلزم الغاصب الارش الجانبية التى فيه فان تلف البدق يد الغاصب غرم للمالك أقصى القيم فان أخذ الجنى عليه عند المالك ارشه من الغاصب يرجع به الى المالك وان أخذ الجنى عليه عند الغاصب ارشه من المالك يرجع به الى الغاصب اه قل على الجلال (قوله فتملك بقرينة مال) أى ابتداء أو بالعرف عنه شرح حر (قوله فداء الغاصب) وبجب أيضا عليه ارش ما تصف به من العيب وهو كونه جانبيا شرح حر (قوله بالاقل من قيمته) أى قبلته

التلف فيه من بدله من مثل أوقية وهل يملك الغاصب انما للتدبير بالتالف أو يبنى للمالك لئلا يقطع الظلم وجهه وان وجب منها ان يونس الاول وهو مفتضى كلام الامام وصحة السبكي وان كان المختار عنه ما استحسنته فى الشرح الصغير ونسبه الى الامام الى النص من أن المالك يتخير بين جعله كالتلف وبين أخذهم ارش عيب سائر أى شأنه السراية وهو أكثر من ارش عيب واقف (ولو ببنى) رقيق (مقصور) فتملك بقرينة فداء الغاصب وجوبا لحصول الجانبين بده (بالاقل) من قيمته

(قوله ما للمالك الاول للغاصب)
(قوله فلا طالب بالبدل)
للتاسب لكلام النارج
فأخذه مع الارش كالى
للتقوم تأمل وانما كان
هذا هو المناسب لان ما ترجمه
هو القول الثالث الآتى فى
الشرح

(قوله قد نادى خوله) لكون
مفتضى كون الاز بآيته أنه
ملكه ملكا حقيقيا لا تقديريا
فالحن على ملك حقيقى
لكن مراد به معنى امتناع
التصرف الا بعد دفع البدل
تأمل (قوله لا يمتنع دخوله فى ملكه) أى دخول المنسوب للملك

يؤم الجناية وان كانت قبله أكثر شرح مر **(قوله)** والمالك الذي وجب الجناية لان الاقل ان كان
 القدية فهو الذي دخل في ضلائه أو المال فلا واجب غيره شرح مر **(قوله)** فان تلف أي قبل القضاء
(قوله) غزوه المالك أقصى قيمه وله أخذ بدل القيمة وهي للقبضه وقول شيخنا مر انه للحياضه
 ولكن أتمه حقه عليه وطوفاً غير مستقيم قل **(قوله)** بما أخذه المالك أي ان كان أكثر من حقه
 والأخذ جميعه حل **(قوله)** ثم يرجع فعل أن القرار على الغاصب وأنه يضمن قيمة الرقيق المصوب
 وأرش جنايته **(قوله)** لوطب منه المالك الارش المراد بالارش ما يفرقه الغاصب الذي هو أقل
 الاسرين من قيمة العبد وواجب الجناية **(قوله)** القيمة أي قيمة ما أنقذه بالجناية وهذا قال قيل أن
 يأخذ الجنى عليه ويكون الصير في أخذه راجع الارش وقوله لم يجب اليه أي الطلب وهذا هو المعتمد
(قوله) لاحتلال الاراء أي إراء الجنى عليه الغاصب وبعبارة شرح مر لاحتلال أنه أي الجنى عليه
 يرى الغاصب اه **(قوله)** نله أي المالك مطالته أي الغاصب أي ان طوبل **(قوله)** وبما تقرر
 أي من قوله نعم لم يطالبه بالإداء عرض والاولى أن يرد بما تقرر قوله وللجنى عليه الخ لكونه المقت
 من المالك من الاصل لان المقصود أن ماصرح به الاصل علم من المقت لان الشرح **(قوله)** لاسم
 أي من قوله لانه أخذ بجناية في يده عرض **(قوله)** ولو غصب أرضاً فان بني فيها ارامن ترابها لزمه
 أجرة الدار وان كان من غير ترابها لزمه أجرة العرصة فقط مر عرض **(قوله)** فنقل ترابها أي أو طيره
 ارج أخذ من قوله في تقديم تلف أو تلف لانه دخل في ضلائه بالغصب عرض **(قوله)** رده ان يتي وان
 غرضه أضعاف قيمته وان فرض ان لا قيمة له فلا حاجت الى تراب آخر انقص بها وجب عليه تحصيله
 لأن ذلك للمالك فيه فان نقل ذلك غرض أرض النقص وهو ما بين قيمتها بترابها وقيمتها بعد نقله عنها
 كاس عليه في الام ومحل ماسر مال يكن المأخوذ من القسامات والافاق المطلب أنه لا يتعلق بها ضامن عند
 قبحها لانه عثرة وتقضى كلامه وجوب ردها مادامت باقية وهو كذلك شرح مر **(قوله)** ان يتي
 فيه إشارة الى أن التلويح لا للتخيير **(قوله)** أو مثله أي ان كان ظاهراً وليس له رد المثل إلا بإذن
 ذلك لانه في القصة فلا بد من قبض المالك له حتى يرا منه شرح مر وبعبارة قل قوله أو مثله ان
 كانه مثل موجود الا لزمه أرض نقص الارض فقط كما في شرح الروض ويؤخذ منه أنه لا يضمن قيمة
 التراب لو كان له قيمة وهو ما أشعر به كلام الاسنوي اه **(قوله)** وان منعه المالك وهذا التعميم
 محتمل يمكن غرضه مجرد دفع الضمان بتعثر المارة بالحفرة وما لم يبرئه المالك من النقص فيها اذا كان
 العرض دفع النقص فان كان كذلك لم يثبت هذا التعميم بل متى منعه المالك والحالة هذه امتنع عليه
 العلم كسائي في قوله فالويل يكن لغرض الخ **(قوله)** كان دخل الارض نقص والعرض هنا عدم
 لزيم أرض النقص **(قوله)** يرتفع بالرد أي ولم يبرئه المالك منه اه شرح مر **(قوله)** أو نقل التراب
 أي أو أدخل الارض نقص بل نقل التراب الى مكان الخ وهذا هو ما سلكه بقبوله وما ذكره من أنه
 يرد التراب الخ **(قوله)** لانه تصرف في ملك الغير فالورده هل يكفه المالك الرد أم لا فيه نظر والاقر
 الاول أخذنا من قول التراح لانه تصرف الخ وصرحه مر في الشرح عرض **(قوله)** ولا غرض
 أي لو لم اذا كان الرد انرض فانه وان كان تصرفاً في ملك الغير بغير اذنه الا أنه لغرض **(قوله)** سوى
 دفع الضمان بتعثر كان حفر بئر مثلاً فراه دفع ضمان ما يحصل بسببها **(قوله)** فيها أي التضرر
 بالحفرة ونقص الارض في الثانية وهي قوله أو بنقص الخ وأما في الاولى فلا يصح لان الاراء من ضمان

بغيره غرض سوى دفع الضمان بتعثر بالحفرة أو بنقص الارض ومنعه المالك من العلم فيها وأبرأ من الضمان في الثانية امتنع
 عليه العلم

يرد الزراب إلى مكانه دالم
يدخل الأرض نفس محله
إذا تيسر نقله إلى الموت
وتحرقه في طريق الردفان
تيسر قال المالك لا يرد إلا
بأن (وعليه أجرة مدة
رد) فزراب إلى مكانه وإن
كان أياً بوابه كان له
أجرة ما قبله (مع أرض
نفس) في الأرض بعد الرد
إن كان (وليس دها)
كربت (وأغارة) ففقت
عينه دون قيمته (رده
وغير القاه) بأن يرد
مثله ولا يتجرده بزيادة
قيمه لأن له مقمراً وهو
الثل فأوجبه كالأوصى
عبداً فزلات قيمته فله
ضمن قيمته (أو) نفقت
(قيمه) دون عينه (أجرة
أرض أوها) أي أو نفقت
العين والغنيمه معا (أجرة
غير القاه) ورد الباقي
(مع أرض نفسه) أن نفقت
قيمه كالأوصى ما عدا يداي
درهما فرجع بأغلانه إلى
نصف صاع يسارى أقل
من نصف درهم فإن لم
تنتقص قيمة البقي فلا
أرض وإن لم ينقص واحد
منها فلا شيء. غير الرد ولو
نصب عبداً فلا نفقت
عينه دون قيمته لم يضمن
مثل القاه لأن الذاهب
منعائته لا فينتقل الذاهب
من الدهن دهن متقوم (ولا يجبر سمن) طار

التعريف لحدوله لا يصح وبعبارة عرض وأما الأولى فيصير المالك بمنعه من العلم كالأوصى فما لم يكن
ابتداء فلا يضمن ما تلف بها ومثل منعه من العلم ما لو قال رضيت باستدانة فلأوصى بها تلف فطلب من
القاه بدل الثالث فدعى القاه بأن المالك راض باستدانة البئر وأكسر المستحق فالظاهر تصديق
المستحق لأن الأصل بقاء الفضان وعدم رضا المالك بها عرض (قوله) وأنه دفع عنه (الفضان) أي بمنع المالك
من العلم في الصورتين مع إبراءه من الفضان في الثانية قال حل ولو اقصر على الإبراء فكان هو يبرأ في
الأولى يجرد التمتع أي لأنه صار معذراً وبعبارة شرح م ومن الغرض دفع ضمان التردى فإذا لم يكن
لغرض غيره وقاله المالك رضيت باستدانة البئر أو ألقى راضاً على العلم لا يدفع الضمان عنه بذلك
وقول الشارح وأنه دفع عنه الفضان الخ أي في الصورتين وأما في الثانية فظاهر وأما في الأولى فلا ينعديه
قد انقطع برد للمصوب وسع المالك من الإعادة فلا يضمن من تعذر الحفيرة وكذلك لا يضمن المالك
لأنه يحضر حر وبعبارة سول قوله وأبرأه من الفضان في الثانية يقتضي أن المنع من العلم في الأولى
كأنه في الإبراء من الضمان الحاصل بالتردى وفي حجر ما يصح بأهله لا يكتفي بالمنع من العلم بل لو سلمته
فيها لا يمتنع إلا أن أبرأه من الضمان حيث قال ولما كثر من بسطه وإن كان في الأصل بسطوا لأن
طرحه حرها وخشي تلف شيء فيها إلا أن أبرأه من ضمانها انتهى (قوله) في طريق الرد (ليس يقيد بل
مضى كان نحو الموات أقرب كان الحكم كذلك ولا يرد إلا بالاذن (قوله) لا يرد إلا بالاذن) فلو رده بدون
الاذن فلا مال كنفه تعلقها قل (قوله) كأن يرد أجرة ما قبله) أي ما قبل الرد اه حل (قوله)
دون قيمته) أي قيمة ما بقي منه يرد (قوله) وغير القاه) أي مثله (قوله) كالأوصى عبداً) فلو
مسحاه من قيمته اه حل (قوله) فانه يضمن قيمته) أي يضمن جميع قيمته لأن الاثنين قبساً
أثيمة ويلزمه رده لما كثر مع القيمة شيخنا العزبي والظاهر أن الرد قيمة قبل الخلاء اه
(قوله) إن نفقت قيمته) أي قيمة الباقي حل (قوله) يسارى أقل من نصف درهم) أي فيلزمه تمام
نصف درهم زى (قوله) نفقت عينه) أي وجدها فإن انضم إلى نقص عينه نقص القيمة ضمن
الثبوت ومثل الذاهب لأنه ما عدا ضمان القيمة حل وزى ويدل عليه التعليق لقوله لأن الذاهب الخ
وبعبارة شرح م ويؤخذ من التعليق بأن القاه مائة لقيمة لها أنه لو نقص من عينه وقيمه
ضمن القيمة أكن الأوجه أنه يضمن مثل الذاهب كالمهمن اه قال العلامة الرشيدى والظاهر أنه
يرجع في القاه وعدمه وفي مقدار الذاهب إلى أهل الخيرة وانظر ما المراد بالمثل الذي يضمنه ويحتل
أن يضمنه عبداً بول أهل الخيرة المشتغل على عبير خالص من المائة بمقدار الذاهب أو يكف
إغلاء عبير حتى تذهب مائته ويرغم منه بمقدار الذاهب (قوله) لأن الذاهب من مائة) قاتل أن
يقول قد كثر هذه المائة حتى تنقوم قطعاً كالوغب ألف صاع من الصبر قيمته مائة درهم وأغلاء
فصار مائة صاع تساوى مائة درهم فالذاهب تدمائة صاع ولا شبهة أن مائة قيمة لأنه ما عدا مائة يضمنه
أغراض لا تحصى اللهم إلا أن يلتزم في مثل هذا نقص العين لكن فيه إشكال لأنه لا يضمنه بصبر خالص
فليس مثله لأن الذاهب هنا مجرد مائة بخلاف الصبر الخاص وإن ضمنه بالقيمة فقد يقال ليس هذا
متقوماً سم وقد يوجه وجوب رد القيمة بأن هذا بئر مالوغب مثلاً وتلف ثم فقد التل حيث
وجب فيه رد القيمة وبه يعلم أن رد القيمة ليس خاصاً بالتقوم أو يقال إن ما انفصل من النار لا يجوز
الرجوع لعدم الضابط فيكون من المتقوم ومثل ذلك من الاشكال والجواب يقال في الباقي أن الذاهب
جيتا اه عرض على م (قوله) سمن طار) وهكذا في جميع النسخ والظاهر رسمه بالياء بصورة

(نقص هزال) حصل قبله

كان غيب بقرة مسهية

فهزلت ثم سمت عنده لان

السمن الاول غير الثاني

(ويجرب نسيان صنعة) عنده

(تذكرها) عنده قال ابن

الرفعة او عنده الملك لانه لا

يعدم متجددا عرفا (لا تمل)

صنعة (أخرى) فلا يجبر

نسيان ذلك لاختلاف

الاعراض (ولو غيب

عصيرا) فذكر ثم تخلل

(رده) لئلا يملك لانه عين ماله

(مع أورش) لتعنه بأن كانت

قيمة ناقصة من قيمة العصير

لحصوله في يده فان يفتقص

عن قيمته فلا يثنى عليه غير الرد

فان تخمر ولم يتخلل رده

من العصير وزم العاصب

الاراقة قال الشيخان ولو

جعلت المحترمة بيد الملك

محترمة بيد العاصب لكان

جائزا ومقالة متجه (أو)

غصب (خرا فتخلل أو

جلد ميتة فد بعه درهم)

للمصوب منه لانها فرع

ما اختص به فضمنها

لعاصب

درس

(فصل)

فيما يطرأ على المصوب من

زيادة وغيرها (لو زيادة

المصوب ان كانت أثارا

كقصاره) ثوب وطحن

لبن (فلا يثنى للعاصب) بسببها

للمتأخر اسم فاعل من طرأ وهو زاد على النسخ فله بدل من الميزة ياء ثم أعل كقصار ع ش
قال ابن عود الحسن كمود السمن لا كئذ كز الصنعة وكذا صوغ على انكسر اه (قوله
نقص هزال) أشبه به الى أنه لا أثر وال سمن مفرد لا ينقص زوال القيمة ولو انعكس الحال بأن
سنت في يده معتدلة سمن مفرد ناقص قيمته رد هالاشي عليه اعدم نقصا حقيقة وعرفا على ما نقله في
الكتاب في أثره والوجه كإثباته كالم الاضوي خلافة لمخالفة قاعدة الباب من تضمنين نقص القيمة
زى وشرحه مدر (قوله كان غيب بقرة مسهية الخ) فردها وأورش السمن الاول اذا الثاني غيره
وبتأمن فعل العاصب لا قيمة له حتى لو زال المتجدد غم أرشها يشرح مدر وقوله وما لنا الخ أي
لأننا لم نبي القاصب كما كتب الرشدي بخطه (قوله فهزلت) عبارة القاموس هزل كمن هزالا
وهزل كمن هزالا وهزالا وقد انضم الزاى وأعاد بقوله كمنصره يبي القاسم اه وعبارة ابن حجر
ببناء الجهور لا غير اه فخلص أن فيه لفتين فعمل من انقص على البناء للفعول كاي حجر لكونه
لا كثر وقضية كلام المختار ان محل بناء الفاعل اذا كان الفاعل مذكورا نحو قوله هزل الدابة
ما يجاب غلاف ما وقع على ذكر الفاعل فانه يقال هزلت مينا للفعول لا غير ع ش وقيل ان المبني
لفاعل مذج والمبني للفعول ضد سمن (قوله ثم سمت) في الصباح سمن بسمن من باب تعب يتعب
وقل سمن باب قرب اذا كثر طه وشبهه ولو تعدد الهزال والسمن ضمن نقص السكل قل شيخنا وفيه
نقلان فيه فتعاضف الغرم بوصف واحد اه قل (قوله عنده) ليس قيدا وانما ذكر لانه محل توهم
لغير قل (قوله لان السمن الثاني غير الاول) أي لان زيادة في الجسم محسوسة مغايرة لتلك الاجزاء
قاعدة شرح مدر (قوله تذكرها) خرج تعلما يعلم فان كان عند العاصب جبر والا فلا والكلاد
فمعتايزه ولا كنهنا فلا يحتاج الى جابر اه قل ومثل التذ كر عود الصحة كقن مرض وعود
شربة وعود سن سقط ولو بعد الدالك فانها أي حصة اللق وشعره غير متقومة بخلاف سقوط
موت الناة وورق الشجرة لا يجبر بعوده لان ذلك متقوم حل (قوله قال ابن الرفعة) أو عند
الدالك الخ) عنده موصوف قيل الجبر فيرجع عما كان دفعه الملك في مقاباتها قل (قوله ولو غيب
عصيرا الخ) ويجري ذلك في ولو غيب ايضا فخرج أو حاقبت زى (قوله لانه عين ماله) أي وانما
انقل من صفة الى صفة اه شرح مدر ولو ذكر المصنف هذه المسئلة عقب مسئلة الدهن وذكر مسئلة
ما لو غصب عصيرا فاغلاذ لخلل تلك المسئلة امكن أن نسب (قوله فلا يثنى عليه غير الرد) ظاهره وان
تضمن المثل دون قيمته انه لا يرد نقص العين حل (قوله وزم العاصب الاراقة) أي اذا كانت
غير محترمة خذا ما بعده (قوله محترمة بيد العاصب) أي فلا تراق وهل يجبر ذلك الملك في كلام
شيخنا مدر نعم وعليه لو تخلل في يد الملك رد ما غرمه العاصب حل ومقتضاه وجوب رده مع غرم
العصير ولم وجهانه غرمه لا لحيولة (قوله لكان جائزا) وعليه فلا يؤمر في المحترمة بالاراقة ع ش
(قوله درهم) أي حيث يعرض مالهما عنهما حل (قوله لانها فرع ما اختص به) هذا قيل
قمر لانه يثنى اختصاص هذا الحكم بالمرأة المحترمة والذي في شرح الهجنان غير المحترمة كذلك
وقال زى لان غير المحترمة لا يقال فيها اختصاص لانها واجبة الاراقة فوراً

(فصل فيما يطرأ على المصوب) (قوله وغيرها) وهو قوله ولو خط مضموا الى آخر الفصل (قوله
زيادة المصوب) المراد بالزيادة الاصل الطاري على المصوب وان حصل به نقص قيمته (قوله كقصاره)
بغير التلق صدر لغير الثوب وحكي كسرها والمعروف أن الذي بالكسر اسم الصناعة في المباح
القدر بالكسر الصناعة والفاعل قصار وفي القاموس القصار كشداد وحرقه القصار بالكسر انتهى

لنصديه بها وبهذا فارق
 للفلس حيث يشارك البائع
 كاسم (أزرا المالك) يمكن
 زوالها كان صاغ النقرة
 حليا أرضه من النحاس الماء
 (يطلب من المالك أو
 لفرسه) أي الغاصب كان
 يكون ضربه دراهم بغير
 اذن السلطان أو على غير
 عيله فيخاف التعزير
 وقول أو لفرسه من يداي
 (ولزمه) مع أجرة للثلث
 (أرض) قص لقيته قبل
 الزيادة سواء أحصل
 النقص بها أم بإزالتها
 وظهر أن لم يكن غرض
 في الإزالة سوى عدم لزوم
 الأرض ومنعه المالك منها
 وأبرأه منه امتنع عليه
 وسقط عنه الأرض وخرج
 بما ذكره ما لا يفي الطلب
 والغرض فينتع عليه
 الإزالة أن لا لزوم للأرض
 وما لو وجد أحدهما وكان
 النقص لما زاد على قيمته
 قبل الزيادة بديها فلا يلزمه
 أرض النقص (أو) كانت
 زبادة عينا كسما وغراس
 كانت القلع الحام من الأرض
 وأعادتها كانت (والأرض)
 لنقصها انقصت مع أجرة
 التلث وقول ولا الأرض من
 زبادة (وان صيغ)
 الغاصب (الثوب يصغه

برماوى والوارد بالقصارة وما بعدها كونه مقصورا ووطحونا حتى يصح جعلها مثلان للأرض أو بالقصارة
 والطحن فعلا لا يصلحان مثلان للأرض فالمراد بهما ما ينشأ عنهما وقال صاحب الاشارات القصارة
 بكسر القاف وكذا ما أشبهها من الصنائع مكسورة كلها قال الزجاج في معانيه في كسره على قوله تعالى
 وعلى أوصارهم غشاة كل ما كان مشتملا على الشيء فهو في كلام العرب منبى على فعله نحو الغشاة
 والصماء والقلادة والصماء قال كذلك أسماء الصنائع نحو الخيالة والقصارة والوكذلك كل من
 استولى على معنى فاسم المسئول عليه الفعل نحو الخيالة والادارة اه (قوله لنصديه بها) أي بحسب
 نفس الامر حتى لو تصرف غيره بظنه نوبه لم يمكن له شيء عس على امر (قوله وبهذا)
 أي بالتدعى فارق الخ أي لانه عمل في ذلك نفسه حل (قوله كاسم) أي قول المتن ولو طحنت أو
 قصره أو صبغه بصبغه وزادت قيمته فالنفس شريك بالزيادة الخ (قوله وأزراها هو) هو
 متأنف (قوله ان أمكن) فان لم يكن زوالها كالقصارة لم يكلف ذلك بل يرد به بحاله شرح امر (قوله
 النقرة) هي اسم لقطعة فضة خالصة عس (قوله يطلب من المالك) أي وان لم يكن له أي الغاصب
 غرض وقوله أو لفرسه أي وان لم يكن للمالك غرض بل ومنعه شيئا (قوله ولزمه مع أجرة التلث)
 أي ان منعت منه ثلثها أجرة حل (قوله سواء أحصل النقص بها أم بإزالتها) كان كان النقص
 قبل ضربه الماء يساوى عشرة ثم بعد ضربه صار يساوى خمسة عشر ثم رده كان فصار يساوى ثمانية
 فان أرض ما نقص من قيمته قبل الضرب وهو درهمان حصل بسبب الإزالة (قوله وظهر أن لزم
 يمكن له غرض الخ) فتبين له أنه لو غرضه فالحق ما لم يكن غرضه عدم لزوم الأرض ومنعه المالك من
 إزالة الأرض وأبرأه من الأرض • والحاصل أنه لا فائدة كما كان ان كان يطلب المالك أو لغرض الغاصب لزمه
 أرض النقص عما كان قبل الزيادة لا عما كان بعدها فان كان بغير طلب المالك وبلا غرض الغاصب
 لزمه أرض النقص حتى النقص عما كان بعد الزيادة كما أفاده البرماوى (قوله ومنعه المالك منها)
 أي الإزالة ليس بقيد فالدار على البراءة كافي عس وحل وعبرة قل ولا حاجة لمنع المالك مع
 الإبراء خلافا لما يرويه كلام المنهج ولا يكفي المنع هنا من غير إبراء بخلاف ما مر في الجفر لأن البراءة
 هناك غير محتمة اه (قوله لزمه الأرض) أي سواء كان النقص لقيته قبل الزيادة أو بعدها كما يدل
 عليه عدم تقييد الشارع وقال حل قوله لزمه الأرض أي ولو لما زاد بسبب الضعفة وقوله وكان النقص
 لما زاد مفهوم قوله لقيته قبل الزيادة (قوله وكان النقص الخ) كأن كانت قيمة المنصوب قبل
 الزيادة مائة وصارت بسبب الزيادة مائة وخمسين وعادت بسبب الإزالة مائة فلا يلزم الغاصب الخمسون
 الزائدة بسبب الزيادة (قوله للماراد) أي كذا لما زاد فهو خير بركان (قوله بديها) أي الإزالة ان
 جعل الجار والجور متعلقا بالنقص وان جعل متعلقا بزيادة الضمير راجعا للزيادة حل مع زيادة
 إضاح والظاهر الثاني ويكون المعنى عليه زادت قيمته بسبب الزيادة التي هي الاتر (قوله كلف
 القلع) سواء طلبه المالك أم لا كان للغاصب غرض أم لا كما يدل عليه إطلاقه هنا وتقيده هنا فيه
 قل الغاصب قلعها ما نهى على المالك ولا يلزمه إجابة المالك وطلب الإبقاء بالأجرة أو التملك بالقيمة وذلك
 قلعها ما نهى على الغاصب بالأرض للنقص لعدم احترامها عليه فلو قلها لم أجبي لزمه الأرض ولو كانا من
 مال المالك امتنع قلعها ما لم يطلب المالك فيجب مع أرض نفسها لزمه أرض نقص الأرض ولو كانا لأجنبي
 فله حكم مالك الأرض فيما س قل (قوله كما كانت) يفيد وجوب التسوية اه سم أي بزيادها
 الذي خرج منها لا بتراب آخر ما لم يأذن له المالك عس (قوله بصبغه) بكسر الصادعين ما به
 يوضحها الضعفة والكلام في الأول وان انضم إليه الثاني لا في الثاني وحده لأنه فعل الغاصب وهو

صدر قل **(قوله وأمكن فصله)** كصغ المذهب بخلاف غيره برماوى **(قوله كلفه)** وان لازم على
 ذلك الحاشية والشيء كإلى البرماوى فلما امتنع عنه عندا فيبقى رفع الامر للحاكم ليترجمه بذلك فان
 امتنع عليه جزأ من ذلك يكتفى به من فصل الصبغ فان قدما لالحاكم صرفه أى أجره الفصل للمالك
 بنية الرجوع وأشهد كاذكره ع ش **(قوله)** وظاهر أن المالك اذا رضى بالبقاء أى مجاناً والتقييد
 خلفه مجاناً لظهوره لأنه لا يكتفى بالرفع مطلقاً ومنه يعلم أن المالك لو أراد غلظه أو إبقائه بالأجرة لم يلزم
 الغصب إيجاباً لا مكان القلع من غير اشتراط بخلاف المستعير ح ل وهذا أى قوله وظاهر تقييد لقول
 الصنف كالفعل وقوله كلفه وقوله بخلاف المستعير أى فانه لو طلب المبيع منه التيقية بالأجرة أو تركه
 بالقيمة لزم المستعير موافقته لاسكان محله كما هي حيث لم يختر القلع أما عند اختياره له فلا يلزم موافقته
 للموطلب التيقية بالأجرة أو التملك بالقيمة كما أشار إليه سم الح ف **(قوله)** فى المشتلين أى البناء
 والفراس والصبغ ع ش **(قوله)** لا يكتفى بذلك أى القلع فى الأولى والفصل فى الثانية **(تقييده)**
 أنهم يميزونه بصبغه اعتباراً فله فلو طهرت ربحوا بما فى صبغ بصبغ اشتراكه ولو استأجره لصباغ يوب
 فبذم من فوقع فى اللبن بغير علمه فان صبغ زيادة عليه اشتراكه أيضاً قل **(قوله)** لزمه ارش أى
 أن كان النقص بصبغ أو الصنعة لا ياتخاف من سر الثياب كإسباني وان كان تأمله يتراءى منه
 القصور لتبادره فى كون النقص بسبب الصنعة **(قوله)** أوزادت اشتراكاً أى أن كانت الزيادة بسبب
 الصنع أو الصنعة لا يارتفع سعر الثياب كإسباني وان كان قوله بالصبغ فيه قصور اه **(قوله)** وان صبغه
 نحوها أى صبغ نفسه فان صبغه بصبغ غيره ضمنه وشارك صاحب الصبغ إن زادت قيمته بسبب
 الصنعة والأفلاش له حل وهذا مقابل لقوله وأمكن فصله كإلى الشورى وأولى من هذا أن يجعل
 قيد قوله والأفلاش للصنف كزم مقابل قوله وأمكن فصله بقوله والالاح تأمل والتقييد انما هو للشيء
 الثانى فمبدأ الادعوى قوله أوزادت اشتراكاً أو التأمل الأول وهو النقص فلا يتقيد بكون الصبغ غير نحو
 وبغير هذا القول الشارح فلاش لى حيث يثقل ولا عليه **(قوله)** فلاش لى وان زادت قيمته لأنه من
 قبيل الأثر وتقدم أنه لا شىء له فيه وان زادت القيمة بسببه ع ش **(قوله)** على جهة الشبوع أى بل
 هم شركة مجاورة كإدلى عليه قوله بل أحدهما الخ **(قوله)** والآخر بصبغه أى فتكون شركة جوار
 قل **(قوله)** ومن قوله أى فوائداً الخلاف من كونها شركة شيوخ أو شركة مجاورة **(قوله)** قال فى
 لزم الخ هذا تقييد لقول المتن والأفان نقصت كما يؤخذ من كلام زى **(قوله)** أطلق الجمهور
 المسئلة أى فى الزيادة والنقص أى للذكورين فى المتن كما يعلم من الذى ذكره زى أى أطلقوها
 عن التعميل بكون النقص حيث بسبب انخفاض سعر الثوب أو سعر الصبغ أو بسبب الصنعة وعن
 التقييد بكون الزيادة بسبب ارتفاع سعر أحدهما أو بسبب الصنعة مع أن أرض النقص لا يكون على
 الغاصب إلا إذا كان بسبب الصبغ أو الصنعة ولا يشتركان فى الزيادة إلا إذا كانت الزيادة بسبب الصنعة
 كما أشار إليه الشارح بقوله فيمكن تميز ذلك بالإطلاق عليه **(قوله)** فانه نقص على الثوب أى ولا يلزم
 الغاصب أرض النقص خلافاً لفتاوى كلامه السابق **(قوله)** ففى بينهما أى بنسبة قيمة الثوب
 والصبغ كما كانت قيمة الثوب وحده عشرة والصبغ وحده خمسة فصارت قيمة الثوب بسبب الصنعة
 ثمانية عشر فغاصب ثلث الزيادة ولعل الفرق بين الصنعة وبين الزيادة حيث جعلت بينهما وبين النقص
 بينهما حيث جعل على الغاصب وحده أن الثوب خلاف الزيادة بسببها بخلاف النقص فتأمل فلو أراد
 أحدهما الآخر لا يبيع لمكة لثالث يبيع لانه لا ينتفع به وحده فلو أراد المالك بيع الثوب لزم الغاصب
 بيع صبغه معه لانه متعدد فليس أن يضرب المالك بخلافه لو أراد الغاصب بيع صبغه لا يلزم مالك الثوب

يتم معه الثلاث حتى المتعدى بتعديده إزالة ملك غيره كاذكره **ح** **(قوله** تنزيل الإطلاق) أي إطلاق الاشتراك وقوله عليه أي على ما في التهمة ويمكن تنزيل كلام المتن على كلام صاحب الشامل والثمة بأن يقال فإن نقصت قيمته أي لا يخاف من سحر الثياب وقوله أوزادت قيمته بسبب الصنعة اشتراكا فان قلت - حيث كان كلام التهمة هو القول عليه فهل جاءه متنا قلت ما ذكره في المتن هو كلام الأصحاب والجمهور فأجاب أن يقدم فيه ع ش اطف **(قوله** فاطمكم كذلك) أي فان زادت قيمة الثوب بالصيغ المبيى اشتراكا أي ملك الثوب وملك الصيغ ولا يخفى الغالب وإن زادت القيمة بسبب الصنعة وأما الجواب فلا يخفى فيه فلا يخفى في ملك الصاحب بل يفوز به المالك وإن زادت القيمة بسبب الصنعة زى **(قوله** فلا يأتي إلخ) أي فالزيادة له لا للغالب لأنها أثر محض والنقص على الغالب فيقرم أثره عن وقوله فلا يأتي فيه الاشتراك أي فالزيادة كمال الملك والنقص على الغالب ويمتنع فصله بغير إذن المالك وله إيجاره عليه مع إرض النقص **(قوله** وبزيادة قيمته) أي وخرج بزيادة قيمته أي في قوله فان نقصت قيمته إلخ **(قوله** ما لم يزد قيمته ولم تنقص) أي والقرض أن الصيغ الغالب **ح** ل فان كان لا يخفى منه الغالب له وصاحب الثوب يفوز به اه **(قوله** ولو خلط) أراضا بغيره **ح** ل **(قوله** بغيره) سواء. بل الغالب بغيره من نقص أو غير من نقص أو غير قل **(قوله** وأمكن تميزه) أي كذا أو بعضه شرح م **(قوله** كرت زيت) وكلاهما كل من كالجوب والدرهم على التعداد بخلاف التقوم فلا يأتي فيه ذلك بدليل وجوب الاجتهاد في اشتباه شانه بشاة غيره وفي اختلاط حام البرجين قاله شيخنا م **ر** قل **(قوله** فكأنك) فيملكه ملك مراعاة كائنه فيحجر عليه حتى يؤدي مثله المالك كائنه مذكور **ح** ل هنا **و** أعلم أن السبي اعتراض القول بجملة ما أفاضت عليه وقال كيف يكون التعدى سببا للملك ساقى حادثة واختار أن ذلك شركة بينهما كالثوب الصبوغ قال وفتح هذا الباب فيه تسلط الظلمة على ملك الدوال يخطأ ففسرا على أربابها زى ومع ذلك فهو ضعيف كما في شرح م **ر** وعبارته ولهذا صوب الزكسنى قول المالك قال ويندفع المحذور يمنع الغالب من التصرف فيه وعدم نفوذه منه حتى يدفع البذل اه وقال قل قوله فكأنك أي من حيث اتفاقه بده بدنته ويمتنع عليه التصرف فيه للرد بده كما مر من لوميز من الخلو بطله قصر المصوب جازله التصرف في باقيه كذا قال شيخنا ولو تعدى ملكه للمصوب كتراب وقت خلطه بصرجين وجعله أجروا جبرده لا نظرا ورم مثل التراب لأن الصرجين يستهلكان بالتراب ولو خلط بمصوب بين باذن مالكهما أو اختلاط لا يغله فهو مشترك بين المالكين وليس لاحدهما أخذ شيء منه بلارضا الآخر وليس للغالب تقديم أحدهما بل ما يأخذ أحدهما باقي على الشركة وطماقتهم بنسبة الأجزاء **(تنبيه)** قال شيخنا الرمي لوجهل رباب الاموال بأن لم يزل لما ملك قال ضاع أمره ليل المال وأما عوالا كارع المأخوذة في المكوس الآن قالوه نحر بها ولو بطريقه وان لم يعلم عين مالها لانه معلوم كما مر اه قل **(قوله** فمالك غريم) أي بده وقوله وله أن يعطيه منه إلخ وله أن يعطيه من غيره ولو لم يرض لأن الحق انتقل إلى ذمة الغالب واقتطعت تلقى المالك بعين الخلو شرح م **ر** **(قوله** ولم ينفعن) من باب ضرب أوتقل أو علم محام وغتار فهو بنتن الفاء وكسرهما أوضها لكن قتل ع ش ن المختارته من باب طرب فليحذر **(قوله** ولم يخف من استخراجها لنقص مصوم) قيد في الضميمة فقط وأما في البناء فيقطع ولو لم يصب التلع أضعاف قيمته من مال الغالب لأن مال غيره ممل لكن قول الشارح الآتي ولم يخف نف

للمصوم

فيمكن تنزيل الإطلاق عليه اه وسكن ابن الرضا هذا التفتيح عن القاضي حين وأبى الطيب وغيره عن البديهي وسلم وخرج يصعب صيغ غيره فان كان صيغ ثالث فالحكم كذلك أوصيغ ملك الثوب فلا يأتي فيه الاشتراك وبزيادة قيمته وقصها مال لم يزد قيمته ولم تنقص فلا شيء للغالب عليه **(ولو)** خلط مصوب بغيره وأمكن تميزه من كرايمص بآخر أو يصير **(زيت)** تميزه وان شق عليه **(والا)** أي وان لم يمكن تميزه كرت زيت أو يبرج **(فكأنك)** سواء أخلط بطله أم بأجود لم ياروا للمالك نفع **(وله)** أي الغالب **(أن)** يعطيه منه أي من الخلو **(أن)** خلطه أي المصوب **(بمسلة)** أو بأجود دون لاردا إلا أن يرضى به ولا أرض له وقول له لاهل آخره من زياتي **(ولو)** غصب خشبة مثلا **(ويج)** عليها أو أودجها في سفينة **(ولم ينفع)** من استخراجها **(نقص مصوم)** من قس أموال أو غيرها

(كف خراجها) وأوردها
الى مالكها وأرض قصها
ان تقصت مع أجرة اللل
فان غفنت بحيث لو أخرجت
لم يكن لها قيمة فهي كالثقة
أو خيف من إخراجها
ما ذكر كان كانت أسفل
السفينة وهي في لجة البحر
فصير المالك الى أن يزول
الخوف كأن تصل السفينة
الى الشط وبأخذ القيمة
للاحوالة وخرج بالمصوم
غيره كالحر في دمه والقيده
بلم تقص في الصورتين و لم
يخف تلف مصوم في الاولى
من زيادتي (ولو وطئ)
الغاصبة أمة (مقصوبة بعد
زان منها) بان كان عالما
بالتحريم مختاراً أو مدعيها
جهل به بعد اسلامه ونشأ
قري يمان العلماء (ووجب
مهر) على الواطئ ولو زانيا
(ان لم تكن زانية) والا فلا
مهر اذ لم يرهبى وكلا زانية
مرعدة ماتت على ردها
ولو كانت بكر ازمه أرض
بكره مع مهر ثيب (ووطئ
مستتر منه) أى من الغاصب
(كوطئ) في الحد والمهر
وأرض البكره فيحد الزاني
لم تنكح زانية أو أرض البكره
(وان أحباها) أى الغاصب
أولئى منه (زنا قاله
رفيق) للسيد (غير نسيب)

المعروف الاولى من زيادتي صريح في أنه قيد في الاولى أيضاً وبعبارة شرح هر ولو غصب خشبة مثلاً
وبنى عليها ملكاً وغيره ولم يخف من إخراجها تلف مصوم أرضاً وأخرجت ولو تلفت من
المال الغاصب أضعاف قيمتها لتدبه انتهت بقوله ولم يخف من إخراجها الخ صريح في أنه قيد في الاثنين
ولا يظهر كلام مرل والتعميم الذي ذكره بقوله ولو تلف الخ لا ينافي كونه قيداً فيهما لان هر أتى
بالتعميم مع أن كلامه صريح في أنه قيد فيهما تامل (قوله تلف مصوم) أى ولو للغاصب أى غير البنية
المنوع ولو قال انه مهر قال ابن القتيب وبني أن يلحق به ما يبيع التيمم الا الاثنين أى في غير
أدى يردى والظاهر أن المراد بالتلف ما يمتلئ نفس الصفة كاشتلال التمتع حل (قوله كف
لزوجها) لبقائه ملكها وقال أبو حنيفة يملكها الغاصب ويغرم قيمتها بدل لتأخره على السيد
راحتن حتى تؤديه زى (قوله لم يكن لها قيمة) ولو تافهت وقوله فهي كالثقة أى فيغرم مثلها
لأنها مثلية حل أى لا متقومة خلافاً للشارح في بعض كتبه لان معايرها الوزن ويصح الرافق فيها
وإثبات هذا قولهم في السلم الواسم في خشبة عشرة أذرع لان المداخلة ما يحصل به الضبط لا المكيال
الامل زى (قوله الى الشط) المراد به أقرب شط يمكن الوصول اليه والأمن فيه كما هو ظاهر لاشط
نفس هر وقل (قوله كالحر في دمه) قال شيخنا الرملى ومثله الميرزا وتارك الصلاة بعد أمر
الابواب الى المحسن ولو رقيقاً كان التحق بدار الحرب بعذابه واسترق (قوله من زيادتي) ويمكن
جل قول الحاج الان يخاف تلف الخراجا للصورتين كما قاله هر فلا زيادة (قوله ولو وطئ) الغاصب
لأنه أى لم يكن أصلاً ملكها كما قاله حل أما إذا كان أصلاً للمالكها فلا يحد مالها في مال ولده من
شبهه أضعاف اطف (قوله ووجب مهر) ويشهد بتعدد الوطئ كما سيأتى في محله قل (قوله
لو زانيا) أى أنه استوفى منفعة البضع لكن في حالة الجهل بحب مهر واحد وان تكرر الوطئ وفي حالة
أنه يتعدون وطئاً ثم عاينوا أخرى جاهلاً فهران هر اطف (قوله فلا مهر) وأما أرض البكره
فبجلائه لا يسطع بطاوعته لانه في مقابلة بمن بدنها كالأؤذنت في قطع يدها ولو ادعت للوطوء
الكرامى لطلب المهر وانكر الزاني فالتمس بقول الزاني جمينه لان الأصل عدم الاكراه فيجب عليه
المهر ولا مهر كذا نقل عن زى تيمالشيخه هر ونقل الشهاب الرملى تصديقها وبوجه بان الأصل
منان أزواجها وبأن الأصل أيضاً ضمان المهر اه ع وش واعتمد الرملى الاول (قوله اذ لا مهر لربى)
ليصاغرة وهي أخذ الدعوى في الدليل لانه علل هذا بالحكم الذى ادعاه وهو أنه لا مهر لازية والجواب
عن هذا نظراً لأن الدليل عام فهو حكم بالكلية على الجزئى الذى هو الدعوى أى والكلى ثابت متقرر
ويصح أن يرد بقوله اذ لا مهر لربى الحديث الوارد فيكون دليلاً من السنة (قوله ماتت على ردها)
قاله المراد لأرض البكره لانها مهدورة حرة كانت أو أمة حل (قوله ولو كانت بكر) أى وأزال
بكرتها الا كالمهر فالواجب مهر بكر غروراء (قوله لزومه أرض بكره مع مهر ثيب) هذا هو المعتقد
وفيهما الذى عليه ويجب مهر بكر بلا أرض بكره في النكاح القاسد ومهر بكر أو أرض بكره في البيع
اقصد قل (قوله كوطئ في الحد والمهر) نعم تقبل دعواه هذا الجهل مطلقاً ما قبل علمت الغصب
فبغيره يقدغن محذور اسلامهم عدم مخالطتنا أو خالطوا مكن اشتباه ذلك عليه شرح هر
(قوله يجب على الواطئ المهر) أى المتقدم وهو مهر ثيب مع أرض البكره كفى شرح شيخنا وقد نقل
عن مذهب مهر بكره لمن البيع القاسد كاقدم واعتمد شيخنا الاول وخص ما فى البيع القاسد بغير
اللتزم من الغاصب اذ من المرجح أن ذكر الشئ في بابيه وهو ظاهر لان البكره المرتبة على الغاصب لها
حكم الغصب اه قل (قوله وان أحباها) الضمير للرفوع راجع للاحد وان لم يكن الحظف

لأنهم زنا (أو بغيره غريب) لاشبهة (١٣٣) (وعليه قيمته) لنفوسهم بقرنه بظنه (وقت انفصاله حيا) للسيد لان الخويم قبله غير

يمكن (دبرج) المشتري
 (على الغالب) لا ينقره
 بالبيع وخرج يراى في حيا
 ما لو فصل في فان فصل
 لإيجانية فلا قيمة عليه
 أو بجانية فعل الجاني مثله
 وللك تضمين الغالب
 والمشتري منه ويقال مثل
 ذلك في الرقيق للتفصيل
 فيه بجانية أو في ضمان
 الغالب بإيجانية أو بجانية
 أحدهما وهو الإرجاع
 لثبوت الجاني عليه تبعاً له
 ومنه المشتري منه ويضمنه
 قيمته وقت انقضاءه وكان
 حياً ويضمنه الجاني بمتر
 قيمة أمه كإيضمن الجنين
 الحرة فبعد أو أمه كإيضمن
 ذلك ما بقي في كتاب
 الجنابة تضمين الملك
 للغالب وللمشتري منه
 بذلك وسأيت ثم إن يدل
 الجنين الجني عليه تحمله
 العاقلة وتولى ولو وطئ
 آخر أو لم يعمه (د)
 يرجع عليه أيضاً (بأرض
 نفس بين وغرامة) إذا
 قلعهما الملك لاغرمه (ب)
 (لا يبرم متلف) عنده (أو
 تعيب) من للصبوب
 (عنده) أي المشتري فلا
 يرجع ما إذا غرمه الملك على
 الغالب لأن التراء عقد
 ضمان وأما يرجع عليه
 (أو) (بزم) (منفعة)
 استؤجره (أو) كالسكنى
 والركوب والوطانة استؤجره
 مقابل غلافه

تَعْرِيمٌ مِنْهُمْ لَمْ يَسْتَوْفِهَا لِأَنَّهُ لَمْ يَتْلَفْهَا وَلَا التَزِمَ ضَمَانَهَا (وَكُلُّ مَا لَوْ



غرمه) المشتري (رجع به)
 على الغاصب كقيمة الولد
 وأجر المنفعة القائمة تحت
 يده (لو غرمه الغاصب)
 ابتداء (رجع به) على
 المشتري (والمال يرجع) أي
 وكل مالو غرمه المشتري لا
 يرجع به على الغاصب كاجرة
 منفعة استوفاه لو غرمه
 الغاصب ابتداء يرجع به على
 المشتري نعم لو غرم قيمة
 العين وقت الغصب لكونها
 أكثر من يرجع بالزائد على
 الأكثر من قيمة وقت قبض
 المشتري إلى التلف لأنه لم
 يدخل في ضمان المشتري
 ولذلك لا يطالب به ابتداء
 كذا استثنى هذا لا يستثنى
 لأن المشتري لا يضر الزائد
 فلا يصدق به الضابط المذكور
 (د) كل (من أنبت) بنون
 فوحدة فنون (بده على يد
 غاصب كمشتري) في الضابط
 المذكور في الرجوع وعدمه
 درس
 (كتاب الشفعة)
 بإسكان الفاء وحكى ضمها وهي
 لغة القوم وشرا حتى تلك
 فقهرى ثبت للمالك القديم
 على الحادث فيها كبعوض
 • والاصل فيها خبر البخاري
 عن جابر رضي الله عنه قضى
 رسول الله ﷺ بالشفعة فيها
 لم يقسم فإذا وقت الحدود
 وصرفت الطرق

المكتسبة بصفة البطل إذا كانت طرفا فان لم تكن طرفا كتبت مفصلة كقاي لفظ الصنف • والحاصل ان
 كل مبتدأ ما موصولة أو موصولة شرطية بمعنى ان والجملة الأولى من الشرط والجزء صفة أو صلة والجملة
 الثانية خبر وقوله ولا يرجع مقتضى منفيه في كل أنه حذف المبتدأ وبعض الصلة أو الصفة وبعض الخبر
 وانظر له في جازع رية (قوله) نعم لو غرم قيمة العين استردك على قوله وما لا يرجع (قوله) لم يرجع
 لجزائه كما إذا كانت قيمته وقت الغصب مائة وباعه بخمسين وهو يساويها وبلفت قيمته عند المشتري
 سبعين فلا يرجع الغاصب بالثلاثين (قوله) ولا يستثنى أي ولا يصح استثناءه
 درس
 مأخوذة من شذعت كذا بكذا إذا ضاعته اليه سميت بذلك انضم نصيب الشريك إلى نصيبه أو من
 الشفع وهو الذي ترك مكان الشفع يجعل نصيبه شفعاً بضم نصيب شريكه اليه أو من الشفاعة لان
 الأخذ في الجملة كان أي أيا بالشفاعة ولكونها تؤخذ فخر اعلی للمشتري جعلت إثر الغصب إشارة إلى
 استثنائها منه والفقهاء أفضل ما لم يكن المشتري نادماً ومقبولاً برماوى وفي الاستثناء شيء لعدم دخولها
 في الصب على وجهها بقيد يفرض أو قيد عدوانا الآن براد كأنها مستثناة منه سم على حجج
 وقوله والفقهاء أفضل ظاهره وان اشترط اليها حاجة الشريك القديم وينبئ خلافه ويحتمل بقاؤه
 على ظاهره ويكون ذلك من باب الايثار وهو أولى حيث لم تدع اليه ضرورة كالاتياج للامام للظهور
 بدخول الوقت ومخالف ما لم يترتب على الترك معصية فان ترتب عليه ذلك كأن يكون المشتري
 مشهور بالقبول ويفتني أن يكون الأخذ مستحياً بل واجباً ان تعين طريقاً فدم ما ير بد المشتري من
 العجز عرش على مر (قوله حق ذلك) هو بمعنى الاستحقاق فمناشرا عواها الاستحقاق وان لم
 ير ذلك وقوله فقهرى بالرفع والجري أنه صفة لحق أو تلك (قوله الشريك القديم) ولو حكما
 لئلا يبايع أحد الشريكين حصة لشخص بشرط الخيار له وأولها ثم باع شريكه بيعت فلا يشتري
 جزء الخيار للشفعة على الثاني كما يأتي مع أنه غير شريك لعدم ملكه والشريك القديم شامل للذي
 له (قوله والاصل فيها) أي قبل الاجماع اه شرح البهجة ولعله أسقطه هنا مراعاة لن شذفع الأخذ
 بها فيها خلاف في الجملة وذكره هنا تزيلا للناظر منزلة لعدم عرش (قوله قضى) أي حكم رسول الله
 ﷺ عليه وسلم بالشفعة فان قلت الافعال وما تزلزلت لعموم فيها وما من صيغ العموم لانها من كلام
 الراوى اخبار عن فعله صلى الله عليه وسلم والعموم امتا هو من جهة اللفاظ ولم يعلم ما وقع منه صلى
 الله عليه وسلم لا خيال أن الواقع منه أن شخصا باع حصته من دار قضى لشريكه بالشفعة ويحتمل خلاف
 ذلك ما يصح الاستدلال بالعموم الذي في ما يمكن الجواب بأن الراوى فهم العموم بما وقع منه صلى الله
 عليه وسلم فغير عمامهم من حاله صلى الله عليه وسلم وأقر عليه فصار اجابعا على أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم أو يقال نزل القضاء منزلة لاقضاء أي أثنى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الخ عرش على مر (قوله فيما يقسم) هو ظاهر في أنه يقبل القسمة لأن الأصل في الذي يلزم ان
 يكون في المسكن تخلقه بلا واستعمال أحدهما عمل الآخر تجوزا أو اجبال اه زى وس وقوله تجوز
 أي مجازان وجدت قرينة ظاهرة على المراد كقاي قوله تعالى لم يدولم يولد واذ لم تكن قرينة معينة
 بخصوص المراد كان اللفظ باقيا على اجباله لم تنصح دلالة عرش (قوله) فإذا وقت الحدود معنى وقوع
 الحدود ونصر بض الطرق أي سلت القسمة بالفعل فصار كل منهما جارا للآخر بعد أن كان شريكاً ولا
 شفعة الجار عرش (قوله) ونصر في الخ هو بالتشديد أي ينت وقال سم بالتخفيف أي فرقت أي جعل

لكل طريق بأن فرقت الطريق المشركة وجعلت بين الشركاء فهو عطف مغاير اذ لا يلزم من وقوع الحدود بيان الطريق **(قوله وقد دله في أرض)** أي بعد قوله فيما يقسم فيكون بدلًا من ما عاده الجار وحيدًا فيواقي ما واه سلم في كل شركة لا تقسم بعه أو سائمة كإقاله مر وأنى به الان الأولى تشمل المنقول وغيره وإن كانت تخص بقوله فإذا زارت الحدود وهذه صامعة بغیر المنقول **(قوله والمعنى فيه)** أي في ثبوت الشفعة وأشار به إلى أنه معقول المعنى **(قوله واستحدثت)** عطف على مؤقاة أي وأما عشت الشفعة أي دافع التفعيع ضرر مؤقاة القصة وضرر استحدثت المرفق الذين يحصلان من الشترى لولم يأخذ التفعيع بالشفعة **(قوله الصائر قاله)** أي إلى التفعيع أي بانسبوت طلبها للشترى **(قوله أركانها)** أي التفعيع بمعنى الاستحقاق وإن لم يوجد التلك أن كان عند التلك محتاج إلى الصيغة فلذلك اعتسر عن عدم ذكر الصيغة فقال والصيغة إنما يجب في التلك أي لا في الاستحقاق لأنه ثبتت ببيع الشريك من غير تفت شيخنا **(قوله والصيغة إنما يجب له)** أي فلا حاجة إلى عدوها ركنًا بل لا يصح ع ش على مر وهو جواب عن سؤال تقديره هل جعلت الأركان أربعة **(قوله أن يكون أرضًا بتابعها)** خرج به بيع بناء وشجر في أرض بحسرة اذهو كالمنقول شرح مر قاله ع ش قوله في أرض مشتركة ومورثها على ما جرت به العادة لأن أن يؤذن في البناء في أرض موقوفة أو مملوكة بأجرة مقدر في كل سنة في مقابلة الأرض من غير تقدير مرسدة فهي كالخراج للضروب على الأرض كل سنة بكذا واغفر ذلك لقصوره اه بحر **(قوله بتابعها)** أي مع تابعها أن كان فلا يقال مفهومه أن الأرض الخالية عن التابع لا شفعة فيها ع ش والمراد بالتابع ما يتبعها في مطلق البيع **(قوله كشجر)** قال حل هل أن نص عليه مع الأرض أولاً لأنه إذا نص عليه صار مستقلاً انظر في ع ش على مر ما يقتضي أنها ثابتة فيه ولو نص على دخوله وإن التخصيص عليه لا يخرج عن الدعية عند الإطلاق **(قوله غير مؤر)** أي عند البيع فيؤخذ بالشفعة ولولم ينفق الأخذ حتى بر وبعبارة مر غير مؤر بر أي عند البيع وإن كان مؤر براعه الأخذ وكذا كل ما دخل في البيع ثم انقطعت تبعته فله يؤخذ بالشفعة حل وأما مؤر بر شرط دخوله فلا ثبت فيه الشفعة لانتفاء التبعة كأي ع ش ومثل غير المؤر أصول بقل بمجمدة بعد أخرى حل بجامع الدخول في البيع **(قوله وبناء وتوابع)** بدخول في التوابع مفتاح غلق مثبت كاتقدم في باب الأصول **(قوله من أبواب وغيرها)** أي من كل منفصل توقف عليه نفع متصل حل كفتح غلق والاعلى من بحرى ربما قل **(قوله في بيت على سقف)** ولو كان السفل مشتركين اثنين والعلو لاحدهما فباعه ونصيبه من السفل فالشفعة في نصيبه من السفل لافي العلو لأنه لا شركة فيه وكذا لو كانت الأرض مشتركة وفيها أشجار لاحدهما فباعه مع نصيبه منها فالشفعة في الأرض بحسرتها من الغن لافي الشجر اه مر **(قوله ولو مشترك)** أي ولو كان القف مشتركاً وأما البيت فالعرض أنه مشترك والغاية للرد على القائل بأن السقف كالارض **(قوله أفرده بالبيع)** ظاهره ولو بفصل الغن كأن قاله بملك الشجر بكذا والارض بكذا وهو ظاهر ونظيره ما صرح به مر في شمره من أنه لو كان على النخل غير مؤر بر وباعها وشرط دخول الغن فله لا شفعة فيه لانتفاء التبعة اه ع ش **(قوله مع مفرسه فقط)** أي فلا ثبت الشفعة في المفرس والشجر لأن المفرس غير مستمتع حل أي لأنه مع للشجرة فلا يكون متبوعاً وانظر هذا خرج بأي شئ كلامه ويمكن أن يقال خرج بقوله أرضاً بتابعها بأن يقال أراد بالارض الأرض المقصودة للشترى ع ش **(قوله ولا في شجر جاني)** فلأرد التفعيع الأخذ فثبتت الأرض مع الشجر ثم قوت بدونه وقسم الغن على ما ينص كلامه كما لو باع شقصاً مشفوعاً وسيفاً ع ش على مر **(قوله لا تتنا)**

التبعة

فلا شفعة وقد دله في أرض أو بر مع أوحاط والمضى فيه بضره مؤقاة القصة واستحدثت المرافق كالصعد والصور أو بعبارة في الحصة الصائرة إليه والبر مع القزل والحائط البستان (ركنهم) ثلاثة (أخذوا مأخوذه من مأخوذ) والصيغة إنما يجب في التلك كسبي (وشرط فيه) أي في الأخذ (أن يكون أرضاً بتابعها) كشجر وثر غير مؤر بر وبناء وتوابعه من أبواب وغيرها (غير نحو بحر) كبحر نهر (لا غنى عنه) فلا شفعة في بيت على سقف ولو مشتركاً في شجر أفرده بالبيع أو بيع مع مفرسه فقط ولا في شجر جاني شرط دخوله في أرض لا تتنا **(قوله من غير غلق)** أي فلا تنك من التفعيع **(قوله أو مملوكة بأجرة)** فاذ باع أحد المشتريين حصته من البناء أو الشجر لا ثبت الشفعة للمشتري الآخر



التي تفتت ثبوتها في الشجر الرطب وان نص على دخوله لانه لو سكت عنه دخل عند الاطلاق
عن **(قوله)** فلو باع داره أي التفتت به وكذا لو باع بستانه الخاص به ولا شريك في مجرى النهر الذي
التي عنه فلا شفعة فيه أما لو باع بميه من المدراسة في الروضة كأصلها أن للشرية الشفعة أن كان يقبل
هذه واستشكل بأن المرمن حرم الدار وهو لا يصح بيعه لانه يؤدي إلى بقاء الدار بلا عرق فهو كمن
يبيع الدار لا يشتري منها بل يفتت والاصح في زيادة الروضة بطلانه لعدم مره لأن يحمل على أن الدار متصلة
بذلك أو نزع كاسورها في المهمات اه زى **(قوله)** بأن كان الدار عمر آخر الخ أي أو اتسع المر
يجب يمكن أن يترك للشرية منه شيء عرفه ففتت الشفعة في الباقي حل وحل **(قوله)** أو أمكنه
أحد الخ ظاهر ولو بؤنة لم يوافق لكن قيد شيخنا كابن حجر بقوله ما يمكن لم يوافق حل **(قوله)**
كبيع مثال لأخوذ وقوله ومهرأى وشقص جعل مهر أو كذا ما بعده وأخذ فيه التفتت غير المثل
ولم ينع لم يبدى حل **(قوله)** كالجل قبل الفراغ من العمل كأن جالده بنصف داره اشتراكه على
ويعيد فانه لا يملكه إلا الفراغ من العمل وان جرى سبب ملكه وهو المعاوضة وبعده الفراغ من العمل
بأخذ بآخرة مثل الدار حل **(قوله)** وهو مضر لانه يقتضي عدم ثبوت الشفعة فيقال إذا كان الخيار
التي لم يمتها تفتت فهو مضر بالنسبة لذلك وقوله أو لأحاجة اليه وذلك فيقال إذا كان الخيار للمبايع أو لمبا
فذلك خرج بقوله يفتت لعدم ثبوت الشفعة حيث نزل لعدم الملك الطاري لا لعدم اللزوم كانه على ذلك
الشرح اه صف فقوله لثبوت الشفعة الخ أي فهو مضر وقوله لا لعدم اللزوم أي فهو غير محتاج اليه
فلقطوب **(قوله)** كإسياني أي في قوله أو ثبتت لمشتري الخ **(قوله)** وعدم ثبوتها جواب عما
يقل عليه إذا كان الخيار للمبايع أو لمبا فانه لا ثبت لعدم اللزوم فأجاب بما ذكره وقوله كإسياني أي
فقره فثبتت لياتح الخ **(قوله)** لعدم الملك الطاري هذا خبر عن قوله وعدم ثبوتها **(قوله)** وان لا
يطلقه أي النقص المأخوذ **(قوله)** بأن يكون بحيث يتنفع به ظاهره أن لو انتفع به من غير ذلك
ففيه كأن كان جعل الحمام دارين والطاحون كذلك عدم ثبوت الشفعة لأن تنفعهما في هذه الحالة
ليس من الوجه الذي كان قبل القسمة ولعل خبر مراد فالأقرب ثبوت الشفعة في هذه الحالة أخذ من العلة
وهي قولنا أن العلة في ثبوت الشفعة في التقسيم دفع ضرورة القسمة الخ ع ش على مر **(قوله)** يتنفع
بها أي القسم الصائري اه مرحوم والطاهر أن الضمير راجع للمأخوذ **(قوله)** كطاحون وهو
لأن الملك للطلحن وليس المراد بالجر والخشب فقط فانهم متقولان وإنما ثبتت الشفعة فيما تبعها
لكن زى وبعبارة ع ش قوله كطاحون وحمام وان عرضا عن مقامه على ذلك وقصد جعلهما
طريق وهو ظاهر ما دام على صورة الحمام والطاحون فلو غيرهما صورتهما عن ذلك فينبغي اعتبار ما غيرا
ليه اه وهو بخلاف ما تقدم عنه في حاشيته على مر فخر المصنف والطاهر أن الذي ذكره ع ش
لأنه لا يشرى بأن يكون بحيث يتنفع الخ **(قوله)** وذلك أي وجه اشتراط ان لا يبطل نفعه ظاهر
أن الخ أي الذي لا يبطل نفعه بالقسمة لا يقسم فلا ضرر فلا بد من هذه الضمنية للتعليل ليقبح المدعى وهو
المتزاد أن لا يبطل نفعه المقصود منه بالقسمة لأن التعليل إنما ينتج ثبوت الشفعة ولا ينتج هذا الاشتراط
(قوله) دفع ضرورة القسمة أي لو قسم **(قوله)** والحاجة بالجر عطف على مؤنة والمراد بالحاجة
الاحتياج **(قوله)** وهذا الضرر الخ عبارة شرح الروض قال الرافعي وهذا الضرر وان كان واقعا
قبل البيع أو تقسم الشريك كان كمن حق الراغب في البيع تخليص شريكه بيده منه فإذا لم
يصل إلى التنازع على أخذه منه فمقتضى أنها لا تثبت إلا فيما عدا الشريك فيه على القسمة إذ اطلبها شريكه

التبعة ولا في محمور داره
غنى عنه فلو باع داره وله
شريك في ممرها الذي لا غنى
عنه فلا شفعة فيه فحرام
الاضرار للبشرية بخلاف ما
لو كان له غنى بان كان للدار
عمر آخر أو أمكنه إحداث عمر
لهما في شارع أو نحو موه يبري
غير أن آخره أعم مما عبره
وان يفتت بعوض كبيع
ومهر وعوض خلع وصاح
دم فلا شفعة فيما يملك وان
جرى سبب ما يملك كالجعل
قبل الفراغ من العمل ولا يملك
ملك بغير عوض كارت روضة
وهية بلا ثواب وقيد لأصل
الملك أن زجره مضر أو لا
حاجة اليه لثبوت الشفعة في
مدة خيار المشتري كإسياني
وعدم ثبوتها في مدة خيار
المبايع وخيارهما كما إسياني
لعدم الملك الطاري لا لعدم
اللزوم وان لا يبطل نفعه
المقصود منه (لو قسم) بان
يكون بحيث يتنفع به بعد
القسمة من الوجه الذي كان
يقتضيه قبلها (كطاحون
وحمام) بقيد زده بقولي
(كبيرين) وذلك لأن علة
ثبوت الشفعة في المقسم
كضرورة ضرورة القسمة
والحاجة إلى أفراد الحاجة
الصائري للشرية بالمرافق
وهذا الضرر

(قوله حاصل) أي لو قسم حل **(قوله ومن حق الرابغ فيه)** أي في البيع أن يخلص صاحبه منه أي من الضرر وقصته أنه لو عرض عليه البيع فأبى لم يخل لا يخل ليس له أي للتركيب الاختصاص **(قوله)** بخلاف ما يبطل نعمه أي وليس كذلك وما ذكره محكمة فلا يلزم المرادها عرض على مر **(قوله)** بخلاف ما يبطل نعمه أي فالشرط أن يكون للأخوذ بالشفعة ثبوت الانتفاع من الوجه الذي كان يدفع به وفي كلام شيخنا ما يفيد أنه لا بد أن يكون كل من الأخوذ وغيره ثبات الانتفاع من الوجه الذي كان يتفهم به من ثباته من الجاه حاصلا **اه** حل وهو غير مسلم لأنه يقتضي أنها لا تثبت للمالك عشر دار صغيرة إذا باع شركة التمس الاعتراف وليس كذلك بل تثبت له كإص عليه مر والشرح بقوله وبذلك علم الخ **(قوله وبذلك علم)** أي بقوله وذلك لأن آلة الخ عرض **(قوله لا يمكنه)** أي بأن يملك العشر حصته فلا تثبت للشفعة لتركه لأنه من القسمة إذ لا فائدة فيها فلا يجاب بالطلب المقتضى بخلاف العكس قال عرض على مر مالم يكن مشترى العشر ملك ملائمه فثبت للشفعة حيث لا صاحب النعمة لأن مشترى العشر حيث يجاب بالطلب القسمة **اه** **(قوله)** يجبر على القسمة يعني إذا أراد شركه الحادث وهو المشتري للقسمة أعشار القسمة يجاب الباطل بجبر مالك العشر على القسمة فلذلك يثبت له الأخذ بالشفعة وفعلا للضرر **(قوله كونه شركا)** وعند الحنفية ثبت للجبار الملائم وكذا المقابل أن كان الطريق التي بينهما غير نافذة والحكم من الحنفية بشفعة الجوار ينفذ ظاهر أو بطلنا وكذا الحكم في سائر الفروع المختلف فيها **وم** **(فروع)** قال شيخنا كان حجر أرض مصر كاهلوف لها تاحت عنوة فلا شفعة فيها ونوزع فيه وتخل عن شيخنا مر خلافة وهو الذي جرى عليه الناس في الأعمار قال على الجلال وقررده شيخنا وتدل تثبت للتركيب لكن لعل أرض كوني غير أصل شرك لمولي باع قصص محجوره فلا يشفع لانه منهم بالمحاباة فمن وفارق ماله وكل شركه فباع فله يشفع بأن لو كل متأهل للاعتراض على الوكيل لو قصر من **(قوله ليرد)** أي بان يبعه أو اشتراه التناظر من ربع الوقت ولم يرد بخلاف ما إذا وقف على المالك بعد فليس للتناظر أن يأخذ الحصة الأخرى للسجد حل ولعل وجهه أن المسجد ليس شركا بحيث لا أن الموقوف عليه غير مملوك له والشفعة لا تكون إلا في المملوك تأمل **(قوله)** فلا شفعة لغير شرك **(بكر)** ولو قضى حتى يما للجبار ينقض حكمه وحله الأخذ بطلنا وان كان الأخذ شافعا شرح مر **(قوله)** فالشفعة لا تشرى إلا في الأثر أي بعد لزوم البيع أخذ من قوله بعد تثبت لا بعد لزوم لأنه في زمن خيار البائع ليس مملوكا لأن الملك لمن انفرد بالخيار فلا يثبت قوله سابقا وعدم ثبوته في مدة خيار البائع الخ والمراد بكون الشفعة ثبوت حق الاختصاص لا الاختصاص فعل كما يؤخذ من حل وفيه أن كلامه الآتي في الأخوذ وهو الشخص والكلام هنا في شرط الأخوذ منه فلا يطرأ قوله أخذا الخ ولا يثبت هذا قوله سابقا وعدم ثبوته في زمن خيار البائع الخ لأنه في الأخوذ **(قوله)** ان لم يشفع بانه أي ان لم يشفع البائع البيع ويأخذ بالشفعة أو يقول أخذت بالشفعة ويكون الأخذ بالشفعة فسخا للبيع كإقراره بشفعة العزى والظاهر أن هذا لإعتاج له الألفيا إذا كان الخيار لها لأن الشفعة حيث مذمومة فكأن شرح الروض أمالو كان لها البائع وحده فملك في المبيع له وحده فبأخذه بالشفعة وإعتاج لفسخ بيعه ولا يصير أخذه فسخا **(قوله)** لتقدم سبب ملكه أي الأول زى **(قوله)** وكذا لو باع مرتبا أي لاثنتين فان الشفعة للمشتري الأول لتقدم سبب ملكه وقوله لهما أي وحدهما أو مع المشتريين قوله وإن المشتري أي فقط وأل جنبه أما إذا كان للمشتري وحده فليس مما نحن فيه لأنه يكون قد تقدم ملكه لا سبب ملكه

حاصل قبل البيع ومن حق الرابغ فيه من التركيب أن يخلص صاحبه منه بالبيع له فباع لغيره لم يطلعه الشرع على أخذه منه بخلاف ما يبطل نعمه المقصود منه لو قسم كذا لو كان وحده صغيرين وبذلك علم أن الشفعة تثبت للمالك عشر دار صغيرة ان باع شركه بشفة لا يمكنه لأن الأول يجبر على القسمة دون الثاني **(د)** شرط في الأخذ كونه شركا ولو مكاتب أو غير مكاتب كسجله قصص لم يرد بشفة فباع شركه بأخذ له الناظر بالشفعة فلا شفعة لغير شركه **(بكر)** **(د)** شرط في الأخوذ منه تأخر سبب ملكه عن سبب ملك الأخذ فلو باع أحده شركين نصبه بشرط الخيار له فباع الآخر نصيبه في زمن الخيار مع بقاء الشفعة للمشتري الأول ان لم يشفع بانه لتقدم سبب ملكه على سبب ملك الثاني والثاني وإن تأخر عن ملكه ذلك الأول لتأخر سبب ملكه عن سبب ملك الأول وكذا لو باع مرتبا بشرط الخيار لم يملك المشتري سواء أجزأهما أم أحدهما قبل الآخر بخلاف ماله اشترى اثنتين دارا أو مضاعفا مافلا شفعه لاحدهما على الآخر لعدم السبق

ويعترض على ان تعبيره بسبب الملك أولى من تعبيره بكيفية الملك

(١٣٧)

(فلو ثبت) هو أعم من قوله شرط في

البيع (خيار) أى خيار
مجلس أو شرط (بائع)
ولوع المشتري (لم يثبت)
أى الشفعة (لا بعد لزوم)
للبيع لكلا ينقطع خيار
البائع ويحصل الملك (أو)
ثبت (اشترى قط) فى البيع
(ثبت) أى الشفعة اذا لاقى
لفظه فى الخيار (ولا يرد)
المشتري بالبيع (بعب) به
ان (رضى به الشفع) لان
حق الشفع سابق عليه
لثبوته بالبيع ولان غرض
المشتري وصوله الى الثمن
وهو حاصل بأخذ الشفع
(ولو كان مشترحة) فى
أرض كان كانت بين ثلاثة
أثلاث فباع أحدهم نصيبه
لأحد صاحبه (اشترى مع
الشفيع) فى البيع بقدر
حصته لاستوائهما فى
الشركة فبأخذ الشفع فى
المثال السدس لأجبع
البيع كالوكان المشتري
أجنبيا (ولا يشترط فى
ثبوته) أى الشفعة وهو
مراد الأصل كغيره بقوله
ولا يشترط فى التملك (حكم)
بما من حاكم لثبوته بالنص
(ولا ضرورته) كالبيع
(ولا حضور (مشتري)
ولارضاء كارد بعب (وشرط
فى تلك بما روية شفيع
النقص) وعلم بالثمن

(قوله بما تقر) أى من قوله فلو باع أحد شركتيك الخ (قوله فلو ثبت) مفرغ على قوله وان ذلك
بمعنى لا يصح أن يكون مفرغا على قوله وشرط فى المأخوذ لانه لا يبنى عليه بل يبنى على اشتراط
كيفية المأخوذ لان عدم ثبوت الشفعة قبل اللزوم فيها اذا كان الخيار للبائع لعدم الملك (قوله هو أعم) أى
لا يشمل خيار مجلس لانه لا يشترط لثبوته قهرا (قوله لم يثبت) أى لا يوجد الأخذ بها بالفعل الا بعد
لزوم فاقدم فى تقديم السبب فى ثبوت الحق بها أى حتى الأخذ حل أى لانفاضة بين قوله هناك ثبت
وبين قوله سابقا فالشفعة للمشتري الأول كامر (قوله ويحصل الملك) أى للمشتري ولان الملك فى زمن
خيار البائع للبائع وفى زمن خياره موقوف فلا يحصل للمشتري الا بعد اللزوم (قوله) أو اشترى فقط
يثبت أى الشفعة ولا ينتقل الخيار للشفيع خلافا للزركشى فينقطع خيار المشتري حل فزى (قوله
ولا يرد بعب) وكذلك وجد البائع بالثمن عيبا لا يرد به (قوله لان حق الشفع سابق عليه) أى على
لرد وورده المشتري قبل طلب الشفع فله رد الردو يشفع وجب بثبوت بطلانه كاحتماله السببى فالزائد
من الرد لرد المشتري وكذا رد العيب رده بالاقالة حج واعتمد شيخنا أن الزائد للبائع لان الصحيح
أن يأخذ بالشفعة يكون فاسخا لردائه بيقين به بطلان الرد كما هو وجهه حل (قوله أيضا) أى فى
الشفيع) فيقال وحق الرد ثابت أيضا بالبيع فليأمل سم وجوابه ما أشار اليه الشارح بان المردار
على ما يمكن فيه من الرد وهو انما يمكن بظهور العيب عى (قوله لثبوته بالبيع) وأما حق
المشتري فاعلم بانه لا يثبت بالاطلاع على العيب شرح مر فاندفع قول سم وقد يقال وحق الرد ثابت أيضا
بالبيع اه أى لان العيب موجود فى البيع قبل العقد ووجوده يثبت خيار المشتري فى نفس الأمر من
قبل العقد وحاصل الردع أن المردار على ما يمكن به من الرد وهو ظهور العيب عى على مر ملخصا
(قوله وهو حاصل بأخذ الشفع) وحديثه لردع قبل أخذ الشفع حل بيقين بأخذه بالشفعة بطلان الرد
أول بعد من نسخ الرد قبل أخذه بالشفعة فيقول بطلان الرد وأخذت بالشفعة متى على الأول الشارح
فى ضرب البعثة حل (قوله بقدر حصته) أى بقدر ما يخصها من الشفع فبوزع الشفع على
الحسينين السابقين وقوله كالوكان نظيره قول الملق ولو كان مشترحا أى لو كان الذى اشترى الثلث أجنبيا
لنترك المالكا الثلثين فى الثالث شيخنا (قوله ولا يشترط فى ثبوته) أى فى استحقاقها للشفيع حتى
بأخذه حل (قوله وهو مراد الأصل كغيره بقوله ولا يشترط فى التملك) أى فى استحقاق التملك بها
كقوله مر وهذا التقدير اندفع ما قد يقال ان ما هنا مناف لقوله الآتى وشرط فى تملك بها الخ أى من أنه
لابد من أحد هذه الأمور ووجه الدفع ان ما هنا فى ثبوت استحقاقه التملك وما يأتى انما هو فى
حول الملك بعد الاستحقاق كما أشار اليه مر (قوله كالبيع) بجماع ان فى كل تملك كايومض مر (قوله
كارد بعب) أى فانه لا يشترط حضور البائع وارضاء قال الشورى واعمل الجامع دفع الضرر (قوله
فإنه) أى بالشفعة أى فى تحقق الملك ووجوده بها حل أى تملك الشفع للشفيع وهو بعد
الأخذ لا قبل وبعب مر وشرط فى حصول الملك بها الخ فليس المراد بالملك قوله تملك بالشفعة
ولا كان حاجة لقوله الآتى ولفظ يشعر به فلهذا شروط حصول الملك لا لثبوته حقه لان حقه ثبت
بمعرفة قوله أى طالب بالشفعة أو أخذت بها وان لم ير النص ولا عرف الثمن تأمل (قوله روية شفيع
النقص) أما الأخذ منه فلا يشترط فيه ذلك ويتصور ذلك فى الشراء بالوكالة سهل (قوله عبا يأتى)
أقبل قوله ويثبت أخذ الشفع اه (قوله كتمسكت) قال فى الخادم ولا يشترط أن يقول بكذا مشورى

(١٨ - عجمي) - ثالث

كايومض عبا يأتى كالشترى وليس للشترى من يمنعه روية (و) شرط فيه
أيضا (لفظ يشعر به) أى بالملك وفى معناه ماصرف الضمان (كتمسكت

(قوله) وأخذت بالشفعة) أي وإن كان قال ذلك عند الطلب قبل وجود هذه الشروط فبيدها حصول الملك كما يؤخذ من الرضوع وعبارته ويستلزم في حصول الملك للشفيع بعدد رتبة النقص وعلمه بالثمن إن يقول تملكست بالشفعة أو أخذت بها أو نحوه كما خبرت الأخذ بها والا كان من باب الماطاة ولا يكتفي بأطالاب ولا عليك بمجرد اللفظ بل في قبض المشتري الموض أو يرضى بذمته (قوله بالشفعة) متعلق بكل من تملكست وأخذت كما يعلم من كلام حل في الفصل الآتي عند قوله ويمنع أخذ مجهول ثمن وسيأتي له هناك أن الشفع لو عدل عن لفظ الشفعة وقال للشري اشتريت منك كذا أو تملكست أو صالحتك عما اشترى به على كذا لم يكن هذا الأخذ بالشفعة بل يكون بيدها قبض على رضا المشتري وعلى إيجاب منه متصل بهذا الاستيجاب لأنه قائم مقام القبول (قوله م قبض) مشتري متعلق بقوله رؤية شفع النقص ولفظ يشر به وعلوه بالاولى لكان أظهر والمراد أنه يشترط أحد الأمرين ثلاثة إما قبض المشتري للثمن أو رضاه بذمة الشفع أو الحكم بها (قوله م قبض) المشتري أي من التفرق للمقول والتخلف والتفرغ بغيره وقال حل المراد بالمبيع النقص أي كما أنه لا بد في صحة الأخذ من قبض المشتري النقص أو الأخذ الشرع بك بالشفعة قبل قبض المشتري للنقص لكان أخذه شراء بالمقبض وهو لا يصح هذا هو المراد من العبارة في شرح هر خلافه وعبارته ولا شفع إيجاب المشتري على قبض لشفع حتى يأخذه منه وله أخذه من البائع ويقوم قبضه مقام قبض المشتري اه قال الرشدي عليه قوله ويقوم للشارع بالي دفع ما عمل به ابن حجر ما اختاره من تعيين إيجاب المشتري من قوله لأن أخذه من البائع ينفي إلى سقوط الشفعة لأن به يفوت حتى القليل المستحق للشري فيبطل البيع وتفسد الشفعة ويرويه الرد أن قبض الشفع قائم مقام قبض المشتري فلا يرد ما قاله اه (قوله) خلى الشفع بينهما) أي بحيث يتمكن من قبضه أي فلا أنكر للمشتري وضع الشفع الثمن بين يديه صدق المشتري بالنسبة لبقاء الثمن في جهة الشفع وصدق الشفع في الوضع حتى لا يفسد حقه من الشفعة لأنها كتبت بالبيع والمشتري يرد ما ساقطها بعدم مبادرة الشفع عرض على هر (قوله أوع رضاه) لو أبرأه من الثمن فهل يكون ذلك صحيحا لأن الإبراء يتضمن الرضا فيكون بمنزلة قال ابن الرفعة فيه احتمالات أقواهم انهم سم (أقول) فيه بحث لأن الرضا من غير لفظ لا يبيد والبال عليه هنا لفظ الإبراء وبه يحصل الملك فيكون مفاد هذا اللفظ الملك والإبراء معاً مع أن صحة الإبراء تنوقف على سبق الملك وقد يجاب بأن المراد الإبراء تقوم مقام الرضا لأنها صحيحة في نفسها كما ذكرت بخط شيخنا البرلي وفي شرح الإرشاد للشيخنا ما يوافق هذا الجواب حيث قال لو امتنع المشتري من قبضه أي لم الموض خلى الشفع بينهما أو دفع للقاضي لإلزامه التسليم أو يقبضه عنه ولم يخبره وهما نيب القبض والإبراء كثير من الذين لأن الإبراء إما يكون بعد ثبوت دين ولا بد من بدأي الآن لكن هل يكون إبراء بمنزلة الرضا بذمة قال ابن الرفعة فيه احتمالات أقواهم انهم سم (قوله أوع حكمها) أي يحصل الملك بها أي ولا ينافي الموض أيضا فقوله ولا رابع لقوله أيضاً بناء على أن القيد المتوسط يرجع لما بعده أيضاً وكان الأولى تأخير شفعنا (قوله أي الشفعة) أي ثبوت حتى الشفعة لا يملك قاله ابن الرفعة والأمام والغزالي قال الأسنوي وهو مقتضى كلام الرازي والنوري اه (أقول) حروف الحقيقة إصباح الكلام الأصحاب وأصاح عن مرادهم لأن تسمى الشفعة حتى التملك كما صرحه الشارح وغيره فمعنى قول الأصحاب أو القضاء بالشفعة القضاء بحق التملك وجهه من حيث المعنى ما قاله هؤلاء الأئمة القضاء إما يكون بين سابق والسابق حتى التملك لا التملك فإنه لا يحصل بمجرد اللفظ اه سم (قوله وطلبه) أي الحكم بالملك بالشفعة وإن امتنع المشتري من قبض الثمن أو من رضاه بذمة حل (قوله

أو أخذت بالشفعة مع قبض مشتري الثمن) كقبض للبيع حتى لو امتنع المشتري من قبضه خلى الشفع بينهما أو دفع الأمر إلى الحاكم (أو مع رضاه) بذمة أي يكون الثمن في ذمة (شفيع ولا ربا) مع (حكمها) أي بالشفعة إذا حضر مع نفسه وأثبت حقه فيها وطلبه وخرج بزيادته ولا ربا ما لو كان بالمبيع صفائح ذهب أو فضة

والغن من الآخر) أي من التمدد الآخر أي من غير جنس الذي فيها لو كان منه لكان من مدحوجة ودرهم
 (قوله) يدخل في الثلاثة هي قوله مع قبض مشترك في قوله أو مع رضائنا في قوله أو مع حكم حكم لها
 الخ ع (قوله فلا تلك به) أي ولو مع فقدنا الحكم قل (قوله لم يكن له أن ينقله) قد يشك
 في وجوب تسليم البائع وألقى البيع في التهمة لأن فرق بأنه هنا لم يحصل التملك فهو المناسب للتسليم
 فهو أيضا لا يجاف سم (قوله حتى يؤدي الغن) انظر وجهه إذا رضى بذمته وبعبارة حل قوله
 لم يكن له أن ينقله أي أن يستقل بالتسلم أي لأن الغرض أنه حال وفي الغن الحال ليس له أن يستقل
 بالقبض فلو قبض ليس له أن ينصرف فيه اه (قوله) وإذا لم يحضر الغن وقت التملك أي فبا إذا
 تملك غير الأول كما هو صريح عبارة هر وعبارته وإذا ملك النقص بغير تسليم لم ينقله حتى
 يؤيده فإن يؤده أمهل ثلاثة أيام إلى آخر ما قال الشارح (قوله أمهل) أي وجوبا ثلاثة أيام أي
 غير يوم العقد ع (قوله) فسخ القاضي تملكه و يعود للشرى بلا عقد ثان فبا يظهر تأمل

(فصل في أخذ قبضه النقص المشفوع) أي في بيان بدل النقص الذي يؤخذ به وبعبارة ابن حجر فصل
 في بيان بدل النقص الذي يؤخذ به والاختلاف في قدر الغن وكيفية أخذ الشركاء إذا تعدوا أو تعدد
 النقص وغير ذلك انتهى فقوله الشارح مع ما يأتي منهما أي من قوله وإذا استحق فإن كان معينا إلى
 آخر الفصل (قوله يأخذ) أي الشفع أي إذا أراد الأخذ بالشفعة فلما أخذ الخ والبيع المراد أنه يجب عليه
 الأخذ وليس ع (قوله في عوض) هي بمعنى الباء متعلقة بمحذوف تقديره النقص المملوك
 موصوف بظن سواء كان ملك بشر أو غيره ع (قوله كنفد) أي ولو غشوا شاحب راج والمراد
 بما كان مسبوكا على صورة خاصة يتعارفونها فيما بينهم سواء كان على صورة السراهم أو بالديار
 للثورة تأمل ع (قوله بمثل) أي وإن لم تكن له قيمة بل وإن أبطله السلطان كما يؤخذ من نظائره
 وعمل أخذه بمثل ما يرجع المثل للشفيع فإن وجد في ملك الشفع قبل الأخذ تعين الأخذ به شرح
 هر والمراد بمثل ولو زنا بأن قدر المثل بغير معياره الشرعي كقنطار برباخذ بمثل وزنا حل ولو كان
 الغن خرا كان كالباقي ذي الماشري كذلك ما إذا يلزم الشفع المثل برماوى والظاهر أن يقال فيه

بأخذ بملأه بأن يتقدر كونه مالا عندنا بأن يقدر الخ خلا لا عسيرا والخزير بقرة أو شاة أخذا معا
 فلو أن غرق في الصفه وقالوا كنجها بغير في الكفر ولم تقبضه ثم أسلمت من أنه يرجع لمهر المثل أو
 فخذ لا شفعة لأن المثل يرى أن لا يبيع حينئذ كل محتمل قال ع ش على هر والاقرع عندك في
 لذلك راجعه وظاهره ولو اختلفت قيمة المثل بأن اشترى نصف دار بمكة يجب غال للشفيع أخذه
 بغير بقدر ذلك الحب وإن رخص جدوا بوجه بأن ذلك القدر هو الذي لزم بالعقد هر وانظر في عكس
 المثل هل يرجع أقيمة بعد العقد كافي القرض والقبض سم على حج ه أقول لوجه للتردد في عكس
 للمثل من تسليم الشق الأول بل قد يشوب في كل منهما بأن قياس الغصب والقرض وغيرها أن العبرة
 بعمل العقد حيث كان لشفه مؤنة فتعتبر قيمته حيث ظهر به في غير محله ع ش على هر (قوله) أن
 يسر أي حال الأخذ هر لانه أقرب إلى حقه وضابط التسريمدون صحتين وقوله والأي وان لم
 يسر بأن قد قدسا أو شرعا كان جدبا أكثر من غن مثله والمراد بغن مثله ما يرغب به في ذلك الوقت
 فلا يأن أنه يكلف بحصول المثل حيث كان موجودا ولو زاد سره برماوى (قوله) والاقبى ع (قوله) أي

وقت العقد أخذا معا يأتي في التقوم ولو قبل بأقل القيمة من وقت العقد إلى وقت القبض لم يكن بعيدا
 نقل بغير عن الزيادة الأول لكن في حج فان انقطع المثل وقت الأخذ أخذ بقيمة حينئذ ع ش
 (قوله) يتقوم بقبضه المراد بهاها غير ما ذكر في الغصب بدليل أنه يأخذ في التسكاح والخلع بمهر المثل

والغن من الآخر لم يكف
 الرضا بكون الغن في القيمة
 بل بغير التقاض كما هو
 معلوم من باب البراءة
 بالثلاثة المذكورة للاشهاد
 بالأخذ بالشفعة فلا يملك
 به وإن لم يرجع فيه في
 الروض شيا وإذا تملك بغير
 الأول من الثلاثة لم يكن
 له أن ينقله حتى يؤدي
 الغن فإذا لم يحضر الغن
 وقت التملك أمهل ثلاثة أيام
 فان لم يحضره فيها فسخ
 القاضي تملكه

درس

(فصل) فبا يؤخذ به
 النقص المشفوع وفي
 الاختلاف في قدر الغن مع
 ما يأتي منهما (بأخذ) أي
 الشفع النقص (في) عوض
 (شلى) كنفد وحب
 (بمثل) أن يسر والاقبى ع
 (و) في (متقوم)

وفي الصلح عن الدم بالدية وكل سمعاً لا يقال له في العرف قيمة شرح مر **(قوله كعبد ونوب)** أي بأن اشترى الشخص عبداً ونوب أي وبيع في النكاح والمخلع وغيرها كأجرة وصلح دم مر ولوجهه رأس مال سلم أخذه بمثل السلم فيدان كان مثلاً بقبضته إن كان منقولاً ولو لحق عن المشتري بعض الثمن قبل الزوم اعطى عن الشئع أو كنه فلا شئع إذا بيع سلم **(قوله كما في الغيب)** راجع للشقين وعبرة شرح الرض وإعتبارهم للمثل والقيمة فيما ذكره مفسر على الغيب انتهت قال في شرح الإرشاد منه يؤخذ أنه يأتي هنا نظير ما مر فيالوظفر الشئع بالمشتري ببدل أخرى وأخذه فيه وهو أنه يأخذ بالثلث ويجبر المشتري على قبضه هناك إن لم يكن لثقله مؤنة والطريق آمن ولا يأخذ بالقيمة لحصول الضرر قبض المثل وإن القيمة حيث أخذت تكون للقيمة **(قوله لانه وقت ثبوت الشئع)** أي ثبوت سببها فلا يردان الشئع إنما ثبت بعد لزوم العقد من جهة البائع عرش **(قوله في ملك المأخوذ منه)** أي بطريق الأصالة وهو البائع ومن ثم وقع في بعض النسخ ولأن مازاد زاد في ملك البائع وفي الصادق إذا كان شخصاً الزوج وفي عوض المخلع الزوجة وليس المراد بالمأخوذ منه للمشتري كما هو المتبادر لانه يوهن أن المعتبر قيمة الشخص لا عوضه وليس كذلك حل وزى فلما رد بالمأخوذ منه ما يشتمل اليانم والزوج في النكاح والزوجة في المخلع لانه يقال في الصادق إذا كان شخصاً مشغوعاً وأخذه الشريك بغير مثلها وقت العقد مازاد بغير مثلها بعد العقدان مازاد زاد في ملك المأخوذ منه أصالة أي بطريق الأصالة وهو الزوج لانه ملك منفعة البضع وقت العقد وما زاد بعده زاد في ملكه فلا يعتبر ويقال أيضاً إذا كان الشخص عوض خلع إن مازاد زاد في ملك المأخوذ منه بطريق الأصالة وهو الزوجة لأنها ملكت منفعة بضعها برأوى فلما رد بالمأخوذ منه مالك الشخص أولاً والبضع منقول وقيمته مهر المثل وهو يكون للزوج في المخلع وللرأة في النكاح **(قوله وبذلك)** أي وباعتبار القيمة وقت العقد عرش أي بيان العقد بقوله من بيع ونكاح **(قوله مهر المثل)** ويشترط أن يكون معلوماً للزوج سم **(قوله ويجب في الشئع منة مثلها)** أي يوم الاتماع ويؤخذ في الأجرة بأجرة مثل منها في الجملة بعد العمل بأجرة مثله وفي الفرض بقيمته وقت العقد إن كان المفترض برد المثل صورة وفي صلح العبد بقيمة الأبل يوم الجنابة على الاعتماد عند شيخنا كما مر قل على الجلال **(قوله ولو اختلفا)** أي الشئع والمشتري في قدر القيمة التي بذلها أي بذل منقولها وفي عرش ولو اختلفا في قدر القيمة بعد التصالحين **(قوله صدق المأخوذ منه)** وهو المشتري لانه أعلم بما يشترى عرش وخولفت القاعدة من تصديق الغارم وهو هنا الشئع لانه منهم وأيضاً فحل القاعدة إذا كان الغرم في مقابلة شئ نقد وما عتد ليس كذلك **(قوله وخبرنا ج)** وهذا منثنى من كون طلب الشئع على الفور وقوله في المؤجل ولا يلزمه حينئذ إعلام المشتري بالطلب مر **(قوله وبين مبر إلى المجل)** لو اختار الصبر ثم عثر أنه أن يجبل ويأخذ كان له ذلك إن لم يكن الزمن زمن تهب بختى منه ضياع الثمن للمجل شرح مر **(قوله)** دفعاً للفر من الجانبين أي جانب المشتري وجانب الشئع ولا يسقط حق الشئع بتأخيره لغرضه اطاف **(قوله لانه)** عللة **(قوله أضر بالمأخوذ منه)** عبارة مر أضر بالمشتري وقال عرش قوله أضر بالمأخوذ منه وهو المشتري فيكون معنى قوله لا اختلاف الدم أي ذمة الشئع والمشتري أنه لا يلزم للمشتري الرضا بذمة الشئع كإرضى البائع بذمة لانه ربما كانت ذمة الشئع صعبة بخلاف للمشتري فان البائع يرضى بها لكونها سهلة وهذا هو الظاهر لأن الشئع في هذه الحالة يدفع المؤجل للمشتري والمشتري يدفع البائع شيخنا **(قوله بنظيره)** أي المؤجل أي قدره ومن في قوله من الحال بيانية أي التي هوأى الظاهر والمؤجل بنظيره حالاً واسقط من لكان أولى وأخصر تأمل **(قوله وهم بذلك)**

كميدونوب (بشئع) كان
الصلح وتعتبر قيمته (وقت
العقد) من بيع ونكاح
وصلح وغيرها لانه وقت
ثبوت الشئع ولان مازاد
زاد في ملك المأخوذ منه
وبذلك علم أن المأخوذ به
في النكاح بالمخلع مهر المثل
وجب في الشئع منة مثلها
لا مهر مثلها لانه لا راجية
بالتراق والشئع عوض
عنها ولو اختلفا في قدر
القيمة صدق المأخوذ منه
بقيمة الرواى (وخبر)
أي الشئع (في) عوض
(مؤجل بين تجبل) ه
(مع أخذنا لا) بين (مير
الى المجل) بكسر الحاء أي
الحلول (ثم أخذ) وإن حل
المؤجل بموت المأخوذ منه
دفعاً للضرر من الجانبين
لانه لو جوزه لا أخذ
بالمؤجل أضر بالمأخوذ منه
لا اختلاف القدم وإن أزم
بالاختلاف لا بنظيره من الحال
أضر بالشئع لان الأجل
يقاله قسط من الثمن وعلم
بذلك أن المأخوذ منه لو

رضى بدمعة الشفع لم يجز

وهو الاصح وتسمى بما

ذكر أعظم من اقتضاه على

التراء والتكاح والخلع

(ولو بيع) مثلا (شقص

وبغيره) كشوب (أخذه)

أى الشقص (بمشت) أى

بقدرها (من الثمن) باعتبار

القيمة وقت البيع وقول

الاصل من القيمة سبق

قوله فلا كان الثمن مائتين

وثمة الشقص مائتين

وقيمة النعمم اليعشرين

أخذ الشقص بربعه أخماس

الثمن ولأخبار للشرى

لشرى الصفة عليه له قوله

فيها علما بالمال وهذا فارق

ماصر في البيع من امتناع

أفراد المبيع بالرد (ويستع

أخذ الشقص ثمن) كأن اشترى

بجزاف وتلف الثمن أو كان

غائبا ولم يعلم قدره فيها

فتسمى بالجمل أعظم مما جبر

به (فإن ادعى علم مشتر

بقدره ولم يعينه لم ينع

دعواه لأنه لا بدع حقه

(وحلف مشتر في جهله)

أى بقدره وقد ادعى

الشفيع قدرا (د) في

(قدردو) في (عدم

الشركة) في عدم

(التراء) والتحليف في

غير الأولى من زيادتي

فيحلف في الأولى والثالثة

على نفى علمه بذلك كما يعلم

مما يأتي في الدعوى والبيات

لأن الأصل عدم علمه

أى قوله أنكر بالماخوذ منه الخ وقوله أن المأخوذ منه أى المشتري (قوله لم يجز) أى لم يجز على الأخذ
بلا أو يترك حقه من الشفعة ع (قوله وهو الاصح) رضاه بالضرر ولو كان الثمن منجما
فلم يكن فيه كالأجل فيجوز أو يصح على كذا وليس له كذا لم يجز أن يعطيه يأخذ بقدر ما فيه
من ثمن الصفة على الشرى زى وسأل (قوله) وتسمى بى بمأخر (أى بقوله وقت العقد
منه بانه من بيع وشك وخلف وقوله أعظم أى لشمله البيع والشفعة والصالح عن دم العمد وغير ذلك
(قوله ولو بيع مثلا) أى فثل البيع غيره من الصداق والخلع وعليه فهلا تسمى بعبارة شاملة للبيع
وبغيره وادعى العموم كداه كانه اطف (قوله) وقول الاصل) عبارته أخذ بمحضته من القيمة
وجابله على حذف معاني أى مثل نسبة محضته من القيمة أى بقدرها من الثمن وحيث كان كذلك
فلم يكن عليه ما نسب في علم لا يبنى اه بايلى (قوله) بربعه أخماس الثمن) وهو مائة وستون في هذا
قال ع (قوله) عالم الجاهل) هذا جاز على الغالب بل مثل العلم الجاهل الجاهل وحيث لا يحسن قوله
وهذا لم يحل فالأولى أن يعال بقوله لأنه المورط لنفسه كما علم به مر حيث لم يبحث عن الأخذ بالشفعة
(قوله وهذا) أى بقوله عالم الجاهل فارق أى ما هنا من أخذ شى وترك آخر وقوله من امتناع أفراد
للبيع لا رأى فليس له أخذ شى وترك آخر كما هنا وبعبارة زى وبهذا فارق أى إن اعتبر ما مفهوم قوله
بالم الجاهل أماد لم يعتبر مفهومه فلا فرق بين المائتين (قوله) ويشتع أخذ الخ) هذا شرع فى ذكر صور
ما يكون فيه منع الأخذ بالشفعة وإن كانت الحيلة في ذلك مكرهة قبل الثبوت وحرما بعده سلطان
(قوله بجزاف) الجراف بيع التبع وشراؤه لا كيل ولا وزن وهو يرجع إلى المساحة قال الجوهري هو
فرض سرب وهو مثل الحليم (قوله) وتلف الثمن) فإن لم يتلف الثمن ضبط وأخذ الشفع بقدره فإن كان
غائبا لم يكف البائع احتضاره ولا الأخبار بيقينه سم (قوله) أو كان غائبا) أى الثمن وقوله فيها أى فيها
لألفه فإذا كان غائبا فإن علم قدره فيها أخذ به وبعبارة حل قوله أو كان غائبا أى عن المجلس
ولا يكف الشرى احتضاره السكن في شرح الروض وتعذر ذلك في الغيبة (قوله) لم ينع) وسيله أن
يبين قدره بقدر وهكذا ويحلف عليه سم (قوله) لأنه لا بدع حقه) أى لأنه لا حق له في القدر
الغائب وفيه أنه سبب لثبوت حقه وهو الشفعة فكان الاظهر أن يقول لأن الدعوى غير معينة مع أن
اليمين شرط لما شئنا (قوله) وحلف مشتر في جهله) ومثله في الحكم ما لو قال نسبت القدر سم
وبعبارة سم قوله في جهله وحيث تيسر لقطع الشفعة وقال القاضي توقف واعنده السبى اه قال
للبي لا تقبل شهادة البائع للشرى ولا للشفيع لأنها شهادة على فعل نفسه (قوله) وقد ادعى الشفع
قدرا) أى وقال المشتري لم يكن الثمن معلوم القدر عندى أى لأعظم قدره وقوله وقدره وصورته ادعى
لثمن أن المشتري اشتراه بقدر معين كمشرة فادعى المشتري أنه اشتراه بقدر آخر أكثر منه كمشرة
عشرين قال مر في شرحه فإن نكل حلف الشفع وأخذ بما حلف عليه اه (قوله) وفي عدم
الشركة) عبارة للتأجيل أو أنكر كون الطالب شرى كما قال مر فيحلف على نفى العلم بشرى مظهره
ولأن كل شرى في نفس الامر وفي نظر فان نكل حلف الطالب بتأخذ (قوله) وفي عدم الشراء
عبارة للبيع شرح مر وكذا لو أنكر المشتري في زعم الشفع الشراء وإن كان الثمن في يده
(قوله) في غير الأولى) وغير الأولى هى قوله وقدره الخ وقوله في الأولى أى وهى قوله وحلفه مشتر في
جهله وفي قوله والثالثة وهى قوله وفي عدم الشركة وقوله على نفى علمه بذلك أى بأن يقول في الأولى والله
لا أعلم قدره فلا أقام الشفع بينة بقدر الثمن قالوا جوبوها واستحقاق الأخذ ويقول في الثالثة والله
لا أعلم كونك شرى كما سم (قوله) وحلف في الأولى) هى ما إذا ادعى الجهل بقدره والثالثة وهى عدم

بالقدر وعده الشركة ولا يحلف في الأولى أنه اشتراه فمن جهول لانه قديمه بعدالكراه وبحلف في الثانية ان هذا حق المشتري لانه لم يمتدح في الرابطة بالاشتراك لان الاصل عدمه (فان أقر البائع فيها (بالبيع) والشعوق يبدأ ببدل المشتري وقال انه وديعه لأوعار به أي أوعوها (ثبت) (١٤٢) الشفعة لان اقراره يتضمن ثبوت حق المشتري ودفع الشفعة فلا

يبطل حتى الشفع بالانكار
المشتري ككسكه (وسلم)
الثاني أي للبائع (ان لم
يترقبه) من المشتري
لانه تلقى الملك منه (ولا)
بأن أقر قبضه منه (ترك)
بيد الشفع) كظهوره فيها
مصر في الاقصرار (وانما)
استحق) أي أي شيء من
مستحقا بعد اخذ الشفعة
(فان كان معينا) كن
اشترى بهذه المائة (يبطل)
البيع (الشفعة) لعدم الملك
(ولا) ان اشتراه بمن في
الدفع وقد هما فيها فخرج
للدفع مستحقا (يبدل)
الدفع (ويشأن أي البيع
والشفعة ولو خرج رديها
تخير البائع بين الرضا به
والاستبدال فان رضى به لم
يلزم للمشتري الرضا بثلثه بل
بأخذ من الشفع الجيد
كذا قاله البغوي قال
النوري وفي احتمال ظاهر
قال البشتي ما قاله البغوي
جاء في قوله في اذا أظهر
العبد الذي باع به البائع
معيبا ورضي به ان على
الشفع قبضته سلبا لانه
الذي اقتضى العقد وقال

الامام غلط وانما عليه قبضته معيبا حكمه في الروعة قال فان غلط بالثاني أولى قال والصواب في كلتا
المشتريين ذكر وجهين والاصح منهما اعتبار ما ظهر وبهناجزم ابن القري في المعيب (وان دفع الشفع مستحقا (يبطل) خفت
(وان عجز) أنه مستحق لانه لم يقصر في الطلب والاخذ سواء أخذ بعين أم لا فان كان معينا في العقد احتاج حمله كجديده وكخرج
ما ذكره مستحقا ووجهه بخامسا (ولم تصرف في الشقص) لانه ملكه

الشركة ولا يحلف في الأولى أي لا يكفيه ذلك وبحلف في الثانية وهو حق له وقدره حيث سمعت
ندعوا فلا بد ان يقول واستحق عليك الاخذ بالشفعة لمسا في ان الدعي لابد ان تكون ملزمة
حل وزى (قوله) وبحلف في الثانية ان هذا قدر الثمن) ولا يقال القياس تصديق الشفع لانه غلام
لانا نقول ذلك عليه انما نأخذ في مقابلة الثمن وما هنا بخلافه لانه يغيرم لا يأخذ الشقص (قوله)
فان أقر البائع (ها) أي في الرابطة (هـ حل (قوله) أي ونحوه) كجورأي في هذا المقام ليست
تقديره بل لانه تكون بينا لما يقابلها فالظاهر انها مريدة لتغير ما قبلها عما بعد هابان يكونا تاما على قدر
تقديهما شوري (قوله) ككسكه) أي كما لا يبطل حتى المشتري بانكار الشفع زى (قوله) (وسلم) الثمن له
أي الجناح) فلو انتفع من قبضه من الشفع كان له طالبة المشتري به في أحد وجهين رحمه الشيخ رحمه
لله تعالى وهو الواجب وأقر به الوالد رحمه الله تعالى لان ماله قد يكون أبعد عن الشبهة شرح هر
وحيث يبق الثمن في يد الشفع حتى يطلبه البائع أو المشتري (قوله) (لانه) أي الشفع (انما) الملك منه
أي البائع لانه باقرا البائع له كانه تاقى الملك منه وان كان في الحقيقة انما تلقاه من المشتري (قوله)
(قوله) (واذكر) بيد الشفع) نعم لو عاد وصدة سلم اليه بغير اقرار جديده من البائع بالبيع وفارق ما صار
بان رهنه حارضة فتوى جانبه شرح هر هذا وكان الأولى للشارح أن يقول انه في ذمته لانه لا يتعين
الابتنض وهو لم يتبض كما قاله (س) الا ان يجاب بعمل كلام الشارع على ما اذا أخذ الشفع بقدر
معين بمساعدة كقوله سم أو عاذا الثمن من البائع الى الشفع بنحوه فانه يتعين الاخذ به وانظر
لشفع التصرف في الشقص مع بقاء الثمن في ذمته لعدم مستحق معينه ولا يفرق بينه وبين
ما صر من توكف تصرفه على أداء الثمن ويؤيد ذلك ما فرق به بعضهم بأن المشتري هناك مستمر
بالرأى وهذا بخلافه شرح هر (قوله) (فما صر في الاقرار) أي فيها اذا أقر يقضى الشخص وكذبه فانه
يترك في بدالفر (قوله) أي ظهر مستحقا) أي بينة أو تصديق البائع والمشتري والشفع كما قاله للقول
شرح هر (قوله) (معينا) أي في العقد أو في مجله كما يؤخذ من ع (قوله) (ودفع عما فيها) أي بعد
مفارقة المجلس أخذ من قولهم الواقع في المجلس كالواقع في جلب العقد أما لو دفعه في المجلس فتبين
بطلان البيع والشفعة ع (قوله) وفيه احتمال ظاهر) وهو أن يأخذ منه مثل ما دفع (قوله) (فبيت
سلبا) (ضعيف (قوله) (قال) أي البشتي (قوله) (فالتفريط بالمثل) أي اذا كان الاصل غلط البغوي في قوله
على الشفع قيمة العبد المبيع سلبا مع كون العبد مستقوما متفريطا في قوله على الشفع دفع الجيد بدلا
عن الردي مفهومه بالاولى ووجه الاول به ان العبد في التقويم يمكن زواله بخلاف الرادة في الشكل
شيخنا ح (قوله) (اعتبار ما ظهر) هو الردي في الاول والمبيع في الثاني ع (لكنه سلم في
الثاني دون الاول لما تقدم عن البغوي ان العبد ان له أن يأخذ الجيد عن الردي هـ قاله شيخنا
يمكن الفرق بينهما بأن ضرر الردي أكثر من ضرر المبيع اذ لا يلزم من العيب الرادة فانه يقول
قيمة المبيع دون الردي هـ شوري و يفرق أيضا ان الرادة وصف لازم للمبيع بطرأ ودل

س

(والشئ فسخه بإخذ) للشئ مواء كان فيه شفعة كبيع أم لا كوصية لأن حقه سابق على هذا التصرف (و) له (أخذ) بمائة شفعة) من التصرف كبيع لذلك ولأنه ربما كان الغرض (١٤٣) فيه أقل أو من جنس هو عليه أيسر (ولو استحقها) أى الشفعة (جمع أخذوا بغير المحص) لان الشفعة من مرفق ذلك فتتعدد بقدره كسب الرقيق وهكذا

صححه الشيخان ككثير وقيل يأخذون بعد الرأس وأتت به جمع من المتأخرين وقال السنوني أن الأول خلاف مذهب الشافعي (ولو باع أحد الشريكين بعض) هو أنعم من قوله نصف (حتى لم يزل باقيا) آخر فاشفعة في البعض (الأول للشريك القديم) لا تفراده بالحق (فان عفا) عنه (شاركه المشتري الأول في البعض الثاني) لأن صار شريكاً له قبل البيع الثاني فان لم يعف عنه لم يأخذه لم يشاركه فيه لزوال ملكه (ولو عفا أحد شفعين) عن حقه أو بعضه (سقط حقه) كالقول (وأخذ الآخر السكك أوتركه) فلا يقتصر على حصته لئلا يتعوض الصفقة على المشتري أو (حضر) أحدهما غاب الآخر (أخر) الأخذ (إلى حضور الغائب) لعذره في أن لا يأخذ، أي يؤخذ منه (أو أخذ السكك) فإذا حضر الغائب (شاركه) فيه لان

سأل (قوله) ولشئ فسخه بأخذ (الحال) هذا إذا أخذ من المشتري الأول وقوله وله أخذ بمائة شفعة أي من المشتري الثاني • والحاصل أنه يتخير بين الأخذ من الأول والثاني لكن أن أخذ من الأول يبطل هذا الأخذ تصرف ولا ينفذ بكونه فيه شفعة وان أخذ من الثاني لم يبطل التصرف الأول ويتقيد بالأخذ بكون التصرف الثاني فيه شفعة فتأمل وإذا كان التصرفجارة وأعطاهما الشئ ففلاجرة الشئ شرح م ر وقوله وأعطاهما الشئ أي بان طلب الأخذ بالشفعة الآن وأخر تلك إلى انقضاء مدة الاجارة ثم أخذها لاجرة للمشتري لمصطفى ملكه وعبارة العباب أي وتصرف المشتري بما لا يزال ملكه كرهن واجارة فان أخر الشئ الأخذ لزوالها بطل حقه وان شئ بطل الرهن لا الاجارة فان فسختها ذلك وان أقرها لاجرة للمشتري (قوله) بأخذ الشئ (قص) الباء سببه أو للتصوير كما يدل عليه عبارة م ر وصاحبها ليس المراد الفسخ ثم الأخذ بالشفعة بل المراد الأخذ بها وان لم يتقدمه لفظ فسخ يكون فسخاً كما تستنبطه في الطلب من كلامهم خلافاً لما يقتضيه كلام أصل الروضة (قوله) وله أخذ بمائة شفعة) أي الشئ أخذ تصرف فيه شفعة أي بعض تصرف فيه شفعة كبيع كأن باع أحد الشريكين حصة زبد مثلاً بمائة بحد لمعمر ومثلاً فليس برك الآخر الأخذ بالشفعة من المشتري الثاني الذي هو عمرو بالثمن الذي اشترى به عمر ولأنه ربما كان أقل من الثمن الذي اشترى به زبد أمماً لاشفعة فيه كان قد زبد يأخذ بالثمن الذي اشتراه به زبد كما قررته شيخنا رحمه الله (قوله) لذلك) أي لان حقه سابق على هذا التصرف زي عرش (قوله) ولواستحقه (جمع) أي على أجنبي أو على أحدكم بان كان الشئ منهم أو من غيرهم وليس هذا مكرراً من قوله قبل ولو كان مشتركاً مع الشئ مع الشئ إذ ليس في ذلك تعدد الشئ والمشتري هناك لا يأخذ مع الشئ بهما بل بشرائه الأصلي شيخنا (قوله) بعد (لرؤس) أي قيساً على سريان العتق وهو ضعيف وفرق الأول بان العتق من باب الاتفاق ولومات شيطان كل منهما عن ولدين ففما أحد الولدين اتفق لحقه لاختيه فله نصف المنفوع كالولدين الآخرين وقول بعضهم بكون المنفوع بينهم أثلاثاً لعله مبني على اعتبار الرؤس فراجعهم اهـ قل (قوله) ان الأول خلاف مذهب الامام الشافعي) لانه لما حكى القولين في الام قال والقول الثاني أنهم في الشفعة سواء وهذا القول أقول اهـ حل ولعله رجع عنه (قوله) ثم بائياً الآخر) خرج بمألو وأعطاهما الشفعة فيها لأول وحده حل وقول (قوله) فان عفا شاركه) أي ان كان العفو بعد البيع الثاني فان كان قبله اشتركا فيه جزاً ما شرح م ر (قوله) ولو عفا أحد شفعين (الح) ولو اختلف الشئ والمشتري في العفوع ان اخذ صدق الشئ لان الاصل بقاء حقه وعدم العفوع ع ع على م ر (قوله) أنرا الأخذ في حضور الغائب) ولا يلزمه اعلام المشتري بأنه طالب لها قل (قوله) لعذره) أي لعذره في أن لا يأخذ أي جزاً يؤخذ منه لو حضر الغائب وأخذ في العذر الحاضر في عدم مأخذة الشخص الذي يأخذه من الغائب ولو حضر وعبارة م ر ان ظهور عذره لان له عذراً في ترك ما يؤخذ منه (قوله) شاركه) أي قهر بالشفعة (قوله) فليس للحاضر الاقتصار (الح) فلو قال لا أخذ لاحتى سقط حقه حل وم ر ويذكر في تنقيده بما اذا كان عالماً بذلك ع ع على م ر وقال الهامان رضي الله عنهما والمشتري وان اقتضى التعليل المذكور خلافاً وغاية الامر أنه تعليل قاصر أو جرى على الغالب اهـ سم على حج ع ع على م ر (قوله) لثلاثين الصفقة على المشتري) وان رضي للمشتري فليس للحاضر الاقتصار على حصته لثلاثين الصفقة على الشركة ولو لم يأخذ الغائب واستوفاه الحاضر من المنافع كالاجرة وأجرة الأجره فيه الغائب

المشترى بذلك المالة ثم يرقى الصفة كما قاله حج وشيخنا في الشارح ونقل عن شيخنا في درسه أنه يجوز مع الرضا لأن المانع كان على المشتري وقدر الزرع حل **(قوله)** وتعدد الشفعة **(الح)** قاعدة العبرة في اتحاد المقدور بتعدد بالوكيل الاتي الشفعة والرهن فالعبرة فيهما بالموكل ع ش على م ر **(قوله)** بتعدد الصفة لتعدد ثلاث موردة كمنها اثنين وترك ثالثة وهي التعدد بتفصيل اثنين وقيل على الجلال قوله بتعدد البائع الح ولو اشترى اثنان من اثنين فاشفع أحدهما مع البيع لانه أربعة عقود ولو اشترى ب مع شفع ب كذا زور به بكذا فاشفع أحدهما لغيره وبين ولواع نص كل من دارين فماله الشريك في دار أحدهما مع مهادون الأخرى وإن ائتمد مالكها ولواع وكل عن مالكين حفيهما من دار فاشفع أحدهما نص كل من دارين فماله الشريك في دار أحدهما مع مهادون الأخرى وإن ائتمد مالكها ولواع وكل من اثنين الح الشال الأول لتعدد الصفة بتعدد المشتري والثاني لتعدد البائع والثالث لتعدد النقص **(قوله)** وطها كرد يعيب بان يأخذ في السب كبير لعل المشتري أولها كما يقول أنا طالب للشفعة وأخذت بالشفعة وإن كان لا يحصل الملك بمجرد ذلك بل حتى توجد الشروط المتقدمة في قوله وشرط في تلك الح إذا المراد بالملك حصول الملك كما ع به م ر **(فرع)** اتفاقا على الطلب لكن قال المشتري أنه لم يباذره فقط حقه وقال الشفع بل باذرت فيذني تصديق الشفع لأن الظاهر صحة الأخذ فلو أقام يثبتين فالوجه تقديم بينة الشفع لانهما مبتدئ ومعهما زيادة علم باللور اه شوري **(قوله)** وما يفتحه أي من الزرع لهما كم أو المشتري ومن الأشهاد من التوكيل وقد لا يجب الدور كان غاب أحد الشريكين أو أخر لا ذراك زرع أو يعلم قدر الثمن أو لجهله بأن له الشفعة أو بأنها على الفور وهو عن يمين عليه ذلك حل **(قوله)** لانهما حتى أثار إلى أن الفورية في الأخذ باللفظ وأما الحكم المتوقف على دفع الثمن أو غيره مما شرطه على التراضي على المتعدد قيل على الجلال **(قوله)** بعدهم ولو بالأخبار وخرج بالمعالم لم يعلم فلا يسطق حقه وإن طال الزمن يشهو وأوسين ولولي عليه الأخذ بعد كاله وإن عفا وليه قل **(قوله)** فلا يضر نحو صلاة الح ولو فلا يضر ما قلناه في الزيادة فيه إلى حد لا يضر به مقصرا ح ل وقيل **(قوله)** أقوى من تسلط الح وجه القوة أن الشفع فسخ تصرفات المشتري بالأخذ وليس للمشتري فسخ تصرفات البائع في الثمن بل يأخذ به إذا خرج عن ملك البائع كما فاده حل وس ل **(قوله)** فيلزمه لعذر توكيل نفعه على قوله كرد يعيب قال م ر ويجوز لقادر أيضا التوكيل وفرضهم ذلك عند الجواز كما هو لتعينه حيثنظروا لا لانتفاعه مع القدرة على الطلب بنفسه **(قوله)** وغيبة عن بل للمشتري أي بحيث أمد غيبته حالة بينه وبين مباشرة الطلب كاجزءه المبني شرح م ر **(قوله)** لزمه إتيان أي لرجلين أو رجل وامرأتين أو لرجل ليحلف معه على اليمين كالتأثر إلى ذلك بحذف التعلق زى قال ح ل وظاهره وإن كان قاضي البلد لا يرى ذلك وقال م ر وقيل لا يكتفي بالاختلاف من بعض القضاة لا يقبله فليستونق نفسه **(قوله)** لا تنتظر ادراك الزرع وعنه في هذا التأخير أنه لا يفتن بالأرض قبل الادراك والمصادق في جواز التأخير إلى أوان جذاذ الثمرة فيها أتا كان في النقص شجر عليه ثمرة لا تستحق بالشفعة وجهان أرجحهما كما قاله الزركشي المتع والفرق أن الثمرة لا تمنع من الانتفاع بالأخذ بخلاف الزرع ويحتمل حل الجواز على ما لو كانت للشفعة تنقص بها مع بقائه والتمنع على خلافه شرح م ر **(قوله)** ادراك الزرع أي كاله فلا ذرك بعضه دين بعض لا يكفأ أخذاً بذراك ما بينه من للشفعة عليه ع ش وله الاختلاف لكن يجب عليه تيقن الزرع ال ادراكه من غير أجرة اه ح ف **(قوله)** فإن ترك مقدوره الح فترفع على قوله فيلزمه لعذر

أشتراه واحد من اثنين
فلشفع أخذ نصيب
أحدهما وحده لا تناف
تبعيض الصفة على
المشتري أو واحد متضمن
من دارين فاشفع أحده
أحدهما لأنه لا يفتي إلى
تبعيض شيء واحد في صفة
واحدة (وطها) أي
الشفعة (كرد يعيب) في
أنه فوري وما يفتحه لأنها
حتى ثبت لدفع الضرر
فيبازر عا فلو بولوكيه بعد
عليه بالبيع مثلاً بالطلب أو
يرفع الأمر إلى الحاكم فلا
يضر نحو صلاة أو كل دخل
وقتها وتعيير بما ذكر
أولى مما ع به لاني
إشهاد على الطلب في
طره فلو حال (توكيل)
فلا يلزمه الأشهاد التصريح
بهذا من زيادتي وبغارق
نظيره في الرد يعيب بأن
تسلط الشفع على الأخذ
بالشفاعة أقوى من تسلط
المشتري على الرد بالبيع
وبأن الأشهاد تم على
الفسخ وهو المقصود وهنا
على الطلب وهو وسيلة
للمقصود بفتن في الوسائل
ما لا يفتن في المقاصد
(فيلزمه لعذر) كرض
وغيبة عن بلد المشتري
وقد يجوز عن ماله إليه
والرفع إلى الحاكم (توكيل)
فإن عجزه لزمه (إشهاد) وله تأخير الطلب لا انتظار ادراك الزرع وحده اه

أي من التوكيد والاشهاد (أو ترك كذبه قه) ولو عبدا أو امرأة (أخبره بالبيع) مثلا (أو باع حصته ولو جاهلا بالشفعة أو) باع
بعضها (أو بالشفعة) بطل حقه لتقصيره في الأولين والرابعة والاربعون (١٤٥) سبب الشفعة في الثالثة وخرج بالشفعة في

توكيد فاشها. وقوله أو ترك كذبه قه أخبره بالبيع تبرع على قوله وطلبها كرد بيع (قوله) أخبره
(البيع) بخلاف ما لو كذب في تعيين المشتري أو في جنس الثمن أو نوعه أو دأوله أو في قدر المبيع فلا
يبطل حقه حل (قوله) أو باع حصته أو وهبها قال الأذري هل الإصاء بحصته أو ببعضها كطلبه
لأنه لما حرر شوري (قوله) لتقصيره في الأولين) هو قوله فإن ترك مقدوره منها وقوله
أو ترك كذبه قه والثالثة هي قوله ما لو باع حصته ولو جاهلا والرابعة هي قوله أو باع بعضها علما
بالشفعة ع (قوله) الجاهل لعنره سواء كان جاهلا بالبيع أو ثبتت الشفعة مع علمه بالبيع قال الزركشي
والمصنف بالثانية شوري (قوله) فلم عليه أي وكان ممن يشرع عليه السلام أخذ من العلة
ولا كفاي بطل حقه إن علم بحاله نعم لو وجد المشتري بفضي حاجته أو بجماع فله تأخير الطلب إلى فراغه
فله شيئا حرر قل (قوله) أو بارك له في صفته أرسأله عن الثمن وإن كان علما به وسلم عليه وبارك
له رسله كالمهرج في حواشي شرح الروض خلافا لما يرويه ظاهر تعبير المصنف كقوله بأوشوري
ويكن أن تكون وفي كلامه مائة خاتمة تجوز الجمع فقتل ما ذكرتم رأيت قل على الجلال صرح
بذلك واقعا

(كتاب القراض)

درس

(قوله) سمي بذلك الضمير راجع للعين الشرعي الآتي فكان عليه أن يقدمه ثم يقول سمي الخ (قوله)
ويسمى أيضا مضاربة) لاختلافه على ما في الضرب في الأرض الذي هو السفر قال تعالى وإذا ضربتم في
الأرض فاسألوا من حل وهذه لغة أهل العراق والأولى لغة أهل الحجاز (قوله) والحاجة أي من
الملك والعامل لأن العامل قد لا يملك مالا والملك قد لا يحسن التصرف فيحتاج إلى مال والثاني
لأنه عمل عبارة حج وهو قايض المساقاة بجمع أن في كل العمل في شيء ببعض ثمنه مع جهالة العرض
ولا تعد إلى أكثر الأحكام وكان قضية ذلك تقديمها عليه وكان عكسهم لذلك انما هو لأنه أكثر
وأشهر أيضا هي قضية الاجارة في الزوم والثالثية فتوسط بينهما اشعارا بما فيها من التسهيل اه قال
سم عليه وبرجه تقديمه على المساقاة بأنها كالدليل عليه لأنه مقيس عليها والدليل يذكر بعد
للملوك فذكرها بعده كقائمة الدليل بعد ذكر الملوك (قوله) واحتج له الماورى بقوله الخ) أستاذ
الاحتجاج إلى الماورى لما في الآية من الخفاء لانها تحتمل المدعي وغيره فليست تصافي اقراض
عنى احتياج أن المراد بالفضل الرزق من غير عمل ولأنه ^{بطل} لم يكن مقارنا لأن خديجة
لم تدفع له مالا يستري به وإنما كان مأذونا له في التصرف عنها ببيع أمتهنا فهو كالوكيل يحمول
قل (قوله) أن يتقوا أي تطلبوا فضلا أي رزقا من ربكم وقال شيخنا المدائني أي
زائدة على مالككم أو مال غيركم وهي الربح فصيح الاحتجاج بالآية من حيث مجموعها فإن الربح
فضل اه (قوله) ضارب لخديجة أي قبل أن يتزوجها بنحو شهرين وسنة إذ ذاك نحو خمس
وهي سنة وتزوجها وهي بنت أربعين سنة وتوفيت بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين على الأصح
وهي بنت خمس وستين سنة اه برماوي وهو قبل النبوة فكان وجه الدليل فيه أنه صلى الله عليه
وسلم مكاه مقررا بعدها روى ورد عليه ما قالوه في السير من أنها استأجرته بقاوصين ويمكن
المرباب منه والواقعة أن من عبد بالاستعجار تسمح به فعبره عن الهبة اه عش على حر (قوله)

(١٩) - (عبري) - ثالث

ليس عليكم جناح أن يتفقوا فضلا منكم وبكم بانه
ضارب لخديجة بما للمال في الشام

عبدالمسيبة) بفتح السين وضما قال البيهقي لم أقف على رواية صحيحة عنه في الالبسة اه وقال بعضهم انه ذكر في الصحابة وظاهره انه مات قبل البسة لاسم وانما أرسلته معه ليكون معارضة له وليحصل عنه الشاف اه برأوى ملخصا **(قوله)** أي مع جعل أو بسبب جعل والاركان الآتية تؤخذ من الشعر بضيقه لجعل ماله اشارة الى العينة والمال وقوله ليجتر فيه اشارة الى العمل **(قوله)** وهذا أولى وجهه الأول بأنه يوم أن سعى القراض دفع المال ولومن غير عقد مع ماله ليس كذلك فلذلك حاول مر في عبارة لاصل فقال القراض أي موضوعه الشرعي هو العقد المشتمل على تركيل المالك لآخر وعلى أن يدفع الخ **(قوله)** وعمل ورج المراد من كون العمل والرج ركبتين أنه لا بد من ذكرهما لتجسيمه القراض فاندفع ما قبل العمل والرج أي ما يوجدان بعد عقد القراض بل قد يتقارض ولا يوجد مجمل من المامل أو يعمل ولا يوجد رج اه ع ش على مر **(قوله)** وصفة لعل سكة تأخيرها أن ما عداها ذاهبة مقدمة عليها ما عدا العمل والرج والعمل لما كان صفة قائمة بالعمل قدمه والرج لما كان ذكره موردا للصيغة كان متفعلا عليها ع ش **(قوله)** كونه قدما وان ابطه السلطان ولم يشمل بما دل ذلك لنا حية شوى أى لأن من شأنه الراج فلا يشك في قوله الآتي فاختص بما يرج لان ما بطله السلطان قبضه مضبوطة باعتبار أصله معلومة لكل أحد فكان من شأنها للتقيد بالآخر بطلق على ما قبل العرض والدين فيشمل غير المضروب كما تقدم في الزكاة **(قوله)** أو دنائير أو دنائير غلبة الخلاف فيه ع ش **(قوله)** وتبراه هو الذهب والفضة قبل الضرب عند الجوهري أي غير المضروب من الذهب خاصة اه حل والمراد الاعم كافي قل **(قوله)** ومنفعة كأن يجعل رأس مال القراض بأن يقوله قارضتك على منفة داري تؤجر هامة بعد أخرى ويكون الزائد على أجره للثل بينا شيئا **(قوله)** اغرارا بفتح الحز تشو برى **(قوله)** ولو رابحا ضيف **(قوله)** نعم ان كان غش متباكيا بفتح اللام اسم مفعول من استهلك وفي المختار أهلكه واستهلكه ومراده به أن يكون بحيث لا يتحصل منه شيء بالعرض على النار مر ومفهومه أنه ان تحصل منه شيء بالعرض على النار لم يصح وان لم يميز النحاس مثلا عن الفضة وعليه فالهراهم الموجودة بمصر الآن لا يصح القراض عليها لانه مجمل من الفس قدر يميز بالنار وفيه نظر والذي ينبغي المحض هو براد المستهلك عدم تميز النحاس عن الفضة مثلا في رأى العين ع ش على مر **(قوله)** ولا على مجهول ولعل الفرق بين هذا والشركة حيث سمحت مع الجهل بالمالين حيث كان يمكن عليهما بعد العقد أن المقصود من القراض الرج فاستمر العمل بقدر المال ليدل العالم باعنه من الرج بخلاف الشركة فيسكن في العلم بما يخص كل منهما عند الفس ع ش على مر وفيه يتناور ذلك ما عمت به البلوى من التعامل بالفضة المقصودة فلا يصح القراض عليها لان منة القرض وان علت الآن مقدار القرض يختلف فلا يمكن ضبط مثله عند التفصيل حتى لو قارضه على قدره ما علم القدر ونا فالظاهر عدم الصحة لانه حين الردوان أحضر قدره زوال لكن القرض يختلف بتفاوت القرض فلهذا كثرة **(قوله)** ولا على غير معين أي عند المالك كأن قارضه على ماله الدمة ولو غير دمة المامل من الاجنبي كأن قال قارضتك على ديني الذي على فلان أو عليك فلا يصح اه حل قال حج وان عين في المجلس لفساد العقد بكون المالك لا يقدر على تعيين ماله دمة غيره وانظر عدم ذكره في المتن محتمل المعين بخلاف بقية القيود فانه ذكر فيه محتملها **(قوله)** أو غيره أي غير الدين بأن يكون في دمة المالك ومعنى كونه في الدمة وهو غير دين أنه غير معين كأن قارضه المالك على أن

وأخفت معه عبدالمسيبة والقراض أخذ بما يأتي تركيل ماله مجمل ماله يد آخر ليجتر فيه والرج مشترك بينهما وهذا أولى من قول الاصل القراض أن يدفع اليه مالا لآخره (زكاته) سنة (مالك) وعمل ورج وصيغة قول بالشرطية أي في المال كونه قدما دراهم أو دنائير (خالصا معلوما) جنسا وقدر اصفة (معينا) يسد عمل فلا يصح على عرض (ولو قارضوا تبرأوا) وحليا ومنفعة لان في القراض أغرا اذا العمل فيه غير مضبوط والرج غير موقوف به وانما يجوز للحاجة فاختص بما يروج بكل حال وتسهيل التجار به (و) لا على قد (مغشوش) ولو وانما لا تغفأ خلاصه نعم ان كان غشمتسلكا جاز قاله الجرجاني (و) لا على (مجهول) جنسا أو قدرا أو منة ولا على غير معين كأن قارضه على ماله الدمة من دين أو غيره نعم لو قارضه على

تدنى ذمتهم عنه في المجلس
صح خلافا للنفوى وكان
قارضة على احدى صرتين
ولومنا بدتين نم لو علم في
المجلس عنه صح بخلاف
مالو علم فيه جنسه وقدره
وصفته لا يصح على الاشبه في
المطلب (لا) يصح (بشرط
كونه) أى المال (بدغيره)
أى غير العامل كالمالك ليوفى
من بمن اشتراه العامل لانه
قد لا يجده عند الحاجة
وتعيرى بغيره أعم من
تغيره بالمالك (د) شرط (في
المالك ما) شرط (في) وكل
وفي العامل ما) شرط (في
وكيل) لان القراض توكيل
وتوكيل فيجوز أن يكون
المالك أعمى دون العامل
ولا يجوز أن يكون أحدهما
سفها ولا صيا ولا مجونا
ولولهم أن يقارض لهم (وأن
يستقل) أى العامل بالعمل
ليتمكن من العمل متى شاء
فلا يصح شرط عمل غيره
معه لان انقسام العمل
يقضى انقسام اليد ويصح
شرط اعانة مملوك للمالك لفي
العمل ولا بد للملك لان مال
يجعل عمله تيعالال ولان
ذلك لا يمنع استقلال العامل
وشروطه أن يكون معلوما
برؤية وصفه وان شرطت
نفعته عليه جاز (د) شرط
(في العمل كونه تجاروتان
لا يضيقة) أى العمل (على

في ذمتهم عنه في المجلس هـ وقوله نم لو قارضة الخ استدراك على قوله أو غيره (قوله في ذمتهم) أى
المالك أى موصوفا بغيره مع حل ومفهوما انه اذا كان في ذمة غير المالك لا يجوز سواه عين في
المجلس وقضيه المالك أولا وفي كلام حج انه اذا قارضة على بن في ذمة العامل وعين وقضيه المالك
في المجلس صح أى فبرده للعامل بالاجتماع بد عقد وان قارضة على دين في ذمة أجنبي لم يصح وان عين في
المجلس وقضيه المالك فيحتاج الى تجديد عقد عليه بعد تعيينه وقضيه المالك له وقرق بين العامل وغيره
بان ما في ذمتهم للمالك من حو زعنه حال العقد بخلاف ما في ذمة العامل فانه قادر على تحصيله فصح العقد
عليه ع ش على هـ (قوله ولو منساو بدتين) أى في القدر والجنس والصفة وهذه الغاية للرد وبعبارة
أوله صرح هـ وقيل يجوز على احدى الصرتين ان علم ما فيها ونساويا جنسا وصفة وقدرها
ينصرف العامل في أي ما شاء فتعين القراض والاصح للمنع لانتفاء التمين كالبيع (قوله عنه) أى
الاوى وذكر التميم باعتبار كونها شيا أو موهبا أو مجهولا ويشترط في قوله بخلاف ما لو علم فيه جنسه
الخ وبعبارة تشرح هـ قوله صح أى حيث علم ما فيها ويفرق بين هذا وما يأتي في العلم بنحو القدر في
المجلس بان الايهام هنا أخفى لتعين الصرتين وانما الايهام في المراد منها اختلافه في العلم بنحو القدر اه
بعض تغير (قوله لان القراض توكيل) لكن ليس محضا بدليل اشتراط القبول لفظا كما سيأتي بل
موسوب بمعاوضة (قوله فيجوز أن يكون المالك أعمى) لكن ينبغي أن لا يجوز مقارضته على معين
كاكتع بعه للعين وأنه لا يجوز اقباضه معين فلا بد من توكيله فراجعه سم وكلامهم بآه لان هذا كما
لوركل بيع معين لان هذا توكيل وتوكيل الآن يقال ما هنا ليس توكيلا محضا بدليل اشتراط القبول
هنا لفظا ع ش (قوله سفها) وأما المجبور عليه بالقبول فلا يصح أن يقارض ويصح أن يكون عمالا
ويصح القراض من المريض ولا يحسب ما زاد على أجره لثلث من الثلث لان المحسوب منه ما يفوته من
ماله الى عايس يحصل حتى يفوته وانما هو شئ يتوقع حصوله بخلاف مساقاته فانه يحسب فيها ذلك من
الثالث لان الثمن اقرضه من عين المال اه سول (قوله ولولهم أن يقارض لهم) أى من يجوز ابداع
للمال عنه وله أن ينسب له لا كسكر من أجره لثلث ان لم يجده كافيا غيره سول وشرح هـ (قوله
ويصح شرط اعانة مملوك المالك) كما سفي قوله وأنفذت معه عبدا مسيرة والمملوك شامل للبهيمة
والخرادى يستحق منفعة كالعبد وتخرج بمملوكه مملوك غير المالك كأي سم (قوله وان شرطت
نفعته) أى المملوك على العامل خرج به الخرف لا يجوز فيه ذلك لان نفعته على نفسه والعبد المستأجر أيضا
والاربع شرائط تقدرها وكان العامل استأجره بها وقد اعتبر أبو حامد ذلك في نظيره من عامل المساقاة
والأغصان بالحج بالنفقة حيث جوزوا الاستئجار فيه بالنفقة لا تقدر لها الخرج وجهه عن القياس فكانت
المعاينة على التسوية في تحصيل تلك العادة الشقة شرح هـ والذي جزم به ابن القري عدم
التمتع بتقدير النفقة زى وقيل على الجلال ويجوز شرط النفقة ويقع فيها العرف ولا يشترط
تقديره على العدم وما في شرح شيخنا الرمي تبع فيه حج والمنقول عنه اعتياد خلافه انتهى (قوله
كونه تجارة) وهي الاثر باسح البايع والشراء دون الطحن والخبز اذ لا يسمى فاعلها تاجرا بل محترقا فشرح
هـ (قوله فلا يصح على شرابه) فالقول في ذلك العامل من غير شرط لم يفسد القراض وأجره على
المالك ان اذله ولو شرط على العامل استئجار ذلك من مال القراض جار قاله شيخنا عن شيخنا
هـ في شرحه خلافه فراجعه قيل على الجلال وبعبارة في الشرح ولو شرط أن يستأجر
العامل من يعمل ذلك من مال القراض وحظ العامل التصرف فقط قال في المطلب فالذي يظهر

العامل فلا يصح على شرابه بل يحسنه ويجزئه أو غزل

الجواز ونظيره الأذى بأن الرمح لا يشتاع تصرف العامل وهذا أوجه اه **(قوله)** (بشبهه) بله ضرب ع ش **(قوله)** لا تسمى بحجارة) بل حوتة **(قوله)** على جهالة الموضيخ) وهما العمل والرمح حل لكن كون العمل يسمى عوضا فيه نظر كما قاله سول **(قوله)** (للا حاجة) علة لمخوف أي واغتنرت الجهالة للا حاجة **(قوله)** (ولاعلى شراء متاع معين) وهذا يحترز قوله وأنت لا يضيفه والقارنه على أن يشتري الخطه ويحزمها مائة فإذا ارتفع سعرها بابه لم يصح قالة القاضى حينئذ لان الرمح غير حاصل من جهة التصرف وفي البحر نحوه وهو ظاهر بل لو قال على أن تشتري خنطه فتبيعها في الحال لم يصح شرح حر بحر ووجه أي تشييعه عليه بطلب القورية في الشراء والبيع وعليه فلو حذف قوله في الحال كان قرضا صحيحا ع ش وظاهر أنه لو قارنه لم يشترط عليه الحزن فاشتري هو وخزنه باختياره إلى ارتفاع السعر لم يضر لأنه إذا شرط لم يجعل التصرف الذي العامل بخلافه إذا لم يشترط سول **(قوله)** (ولا تشتري إلا الخليل البلق) هذا يفي عن المعين إلا أن يقول ضرورة للمعين أن يكون مستخفا كذا الثوب أو هذه الفرس بخلاف ما قال لا تشتري إلا الرقيق أولا الخليل فإنه يصح حل **(قوله)** (ولاعلى معاملة شخص معين) بخلاف منع معاملة وشرط البيع في حاتوت معين مسد بخلاف شرط سوق معين قالة المارودي والأذن المطلق يرجع في العلف والأذن البز يرى المصلحة يتناول كل جنس وفي الفاكهة لا يتناول القول إلا الفتا والخيار وفي الطعام يتناول الخطه لا لا يتيق والأذن في البحر لا يتناول البر وعكس اه ق ل **(قوله)** (أم الشراء) يحمل كلامه على ما إذا تراخي قوله ولا تشتري بعد قوله قارنتك سنة سم ع ش لان ذكره متراخيا يقوى جانب التأنيث فيطلب سول أي فلا يتيقن قوله فان منعه الشراء الخ وقد يقال لامتناعه لان الآتي مسطور بما إذا قال قارنتك ولا تشتري بعد سنة ولم يؤقت القراض فان منعهما الشراء متصلا صحت لف جانب التأنيث كما قاله ع ش **(قوله)** (فلا يتيقن من جهته ربح) فلو كانت العادة جارية بل ربح من منصف حل وفي ع ش على حر قوله أو معاملة شخص أي بعينه ظاهر وإن جرت العادة بمحصول الرمح يملكه وعليه فحل الفرق بينه وبين الأشخاص المعينين سهولة للمعاملة مع الأشخاص كتمنعها مع الواحد احتمال قيام مانعه بقوت المعاملة معه اه **(قوله)** (كقوله ولا تشتري) أي كقوله قارنتك ولا تشتري غيظ كزناقت **(قوله)** (بدليل احتماله) أي جوازه والجواز يصدق بالوجوب فلا يقال التأنيث شرط فيها ع ش والاولى أن يراد بالاحتمال الاعتقادي لا الغشائي وإن كان واجبا **(قوله)** (كونه لمها) ذكر الرمح ثلاثة شروط كونه لمها وكونه معلوما وكون العلم الجزئية بدليل كلامه بعد **(قوله)** (أو أن لغيرها منه شيئا) كأن قال قارنتك على أن يكون ثلثك وثلثي وثلثي أو لا يتيقن أو لا يتيقن إلا في الحل والشرط لمها أو أحدهما **(قوله)** (المشروط لمها أو أحدهما) خرج به المشروط لأحدهما الحران له بدا وملك بخلاف مملوكه فإنه لا ذلك له ع ش **(فرع)** (وقم السؤال في الفرس عما يقع كثير من شرط جزء لك وجزء للعامل وجزء للمالك أو الدابة التي يدهنها المالك للعامل ليحمل عليها مال القراض شلاله هو صحيح أم باطل والجواب أن الظاهر الصحة وكان المالك شرط نفسه جزأ والعامل جزأ وهو صحيح اه ع ش على حر **(قوله)** (كالشروط له) فاشترط له المضوم إلى الشرط لبيده زى **(قوله)** (فيصحه) أي المشروط في الثانية وهي قوله أو أن لغيرها منه شيئا دون الأولى

القراض عليها التمثل على جهالة الموضيخ للا حاجة (د) لاعلى (شراء) متاع (معين) كقوله ولا تشتري إلا الخليل البلق (د) لاعلى (شراء) نوع (نادر) وجوده كقوله ولا تشتري إلا الخليل البلق (د) لاعلى (معاملة شخص) معين كقوله ولا تشتري إلا الخليل البلق (د) لاعلى (ولا أن أتق) بمدة كنت سواء أشتريته أم منعه التصرف أم البيع بعدها أم الشراء لان المتاع والمدة المعينين قد لا يربح فيهما والنادر قد لا يجهده الشخص المعين قد لا يتيقن من جهته ربح في بيع أو شراء (فان) منعه الشراء فقط بعد سنة كقوله ولا تشتري بعد سنة (صح) لحصول الاستباح بالبيع الذي له قبله بعد هارم كقالة الامام أن تكون المدة يتيقن فيها الشراء لغرض الرمح بخلاف نحو ما ع ش من امتناع التأنيث امتناع التعليق لان التأنيث أسهل منه بدليل احتماله في الاجازة والمساواة يمتنع أيضا تعليق التصرف بغير وكالة لغناه غرض الرمح وتعبيرى بما ذكره أولى من تعبيرة بما ذكره (د) شرط في الرمح كونه لمها وكونه معلوما (محررة)

(عشرة أو ربع صنف)

لعدم العلم بالجزئية ولأنه قد

لا يربح غير العشرة أو غير

ربح ذلك النصف فيقوز

أحدهما بجميع الربح

(أو) على (أن للمالك)

النصف) مثلا لأن الربح

فاكثر من رأس المال فهو للمالك

الا ما ينسب منه للعامل ولم

ينسب له شيء منه بخلاف

ما قال على أن العامل

النصف متلف فيصح ويكوز

الباقى للمالك لأنه بين ما

للعامل والباقي للمالك بحكم

الأصل (وصح) في قوله

قارضتك (والربح بيننا

وكان نصفي) كالوقال هذه

الدار بين زيد وعمرو

(و) شرط (في الصنفين)

سرفها (في البيع) بجمع

أن كلا منهما عقدم معاوضة

(كقارضتك) أو علمتك

في كذا على أن الربح بيننا

فيقبل العامل لفظا وتعبري

بما ذكر أولى من قوله

يشرط إيجاب وقبول

(نصل) في أحكام القراض

لو قارض العامل آخر

ولو يان المالكة (إشراكه

في عمل دمج بوجه) لأن

القراض على خلاف

القباض وموضوعه أن

يقسمه للمالك والعامل فلا

يعدل إلى أن يقدره عاملان

وهي فلو على أن لاحدهما ميعنا أو ميعها الربح فلهذا شرط للمالك نصف الربح ولملوكه النصف الآخر
كان كالمشروط لكل الربح للمالك لأن شرط للعامل نصف الربح ولملوكه النصف الآخر كان كالمشروط بجمع
الربح للعامل حل وزى وهذا زاد على منطوق كلام المصنف فان صورته أن يجعل الربح كله لمالوك
أحدهما فأقول وقد يقال هو شامل لما ذكر أيضا (قوله والباقي للمالك) ولا يضر صدق ذلك بالاجنبي
فإنه لا يضر إلا أن شرط بالهنا حل (قوله أرعا ملك) أو صار بتك أو خذ هذه الدراهم واتجر فيها
أوبع وانتر على أن الربح بيننا فلو اقتصر على بيع واشتر قد شرح هر أى واشتر له كالمصرح به في الحقة
(قوله فيقبل العامل لفظا) فكيف في الشرع في الفعل مع السكوت (قوله أولى) لأن إطلاق الأصل
شامل للموجود الإيجاب والقبول مع انتفاء شيء من شروطهما ع وش يقتضى أيضا أن الصيغة شرط مع
التركيب وأن يجب عن مراده بالشرط ما لا بد منه انتهى

(صل في أحكام القراض) أي في شيء من أحكامه والافصرو بأني بعده من أحكامه أيضا ع وش
على هر (قوله بوجه) أي القراض الثاني وأما القراض الأول فهو باق على محته والربح جميعه
للمالك ولتأني عليه الاجرة اذا قارضه بذن المالكة لانه لم يعمل بمجانا ولا شيء للأول أي حيث لم يعمل
ولا استحق قطه ان شارك الثاني في العمل حل (قوله فلا يعادل إلى أن يقدره عاملان) قد ورد
على هذا التعليل ما ذكره بعد قوله فان قارضه بالاذن لا ينفرد بالعمل والربح صح فان العاقد هنا عاملان
بنا على أن الأول لا ينزل بتجره إذ ذن المالكة ولما ينزل بالعقد اللهم إلا أن يكون المراد إلى أن يقدره
عاملان مع استمرارهما عاملين وفيه بعد ذلك أنه خلاف موضوعه اذ ليس العاقد هنا للمالك والعامل
لأن يجب بالاذن ولا وكيل عن المالكة فالمراد أن يقدره للمالك ولو بناتبه والعامل اه مم (قوله
فإن قارضه بالاذن الخ) ولا ينزل إلا بالعقد وحيدته يكون كالوقارضة بنفسه والربح بين المالكة والعامل
الثاني وينزل الأول بمجرد الاذن لانه ابتداء للمالك كذا قيل والمعتمد انه لا ينزل إلا بالمعقد مطلقا
أي ابتداء للمالك أولا اه حل ومهر بأن سألته العامل في ذلك (قوله كالوقارضة للمالك بنفسه)
يؤمنه أنه لابد أن يكون بما يصح القراض عليه ابتداء بان يكون نقدا فلو كان عروضا لاصح
للقرضه عليها مطلقا وعبارة حل قوله صح ومحلها اذا كان المال مما يجوز عليه القراض فلو وقع
ذلك بعد تصرفه وبور وبه عرضا لم يجوز لا يجوز عند عدم التمين أن يقارض الا أمينا (قوله وتصرف
الثاني الخ) ليس بقيد بل ضمن بوضع اليد وان لم يتصرف ع وش (قوله لم يصح شرائه) أي سواء
تصد الشراء للعامل الأول أو لنفسه أو أطلق وقوله لانه فضولي وحيدته فالأول باق على محته وله أن يترج
للدين الثاني ويتصرف فيه اه (تنبيه) كالعامل فبأذكر الوصي اذا أراد أن يقيم غيره مقامه
وأشتر نفسه من الوصاية وكذا الناظر بشرط الواف قال شيخنا ولوعزل نفسه انزل وللغاضي أن
يوليه غيره فراجع قد على الجلال (قوله أو في ذمته) أي لا لاول أخدامن قوله بعد وظاهر أخذنا
مما يأتي الخ وعبارة حل قوله أو في ذمته أي للعامل الثاني أي اشتراه العامل الثاني في ذمته العامل
الأول قوله له متعلق باشتري للمقدر (قوله فالربح للأول) ظاهره وان نوى العامل الثاني نفسه وأشار
الشراخ الخارج بذلك بقوله وظاهر الخ وفيه أنه بعد تقيد الشراخ بقوله له لا يأتي ما ذكره وكان من
من الشراخ أن يقول وخرج بقوله له مال الخ حل وقرر شيخنا قوله فالربح للأول أي كله ولا شيء
للمالك بل لأن الشراء وقع للأول من العاملين اذ القرض أنه بغير مال المالكة وفي قوله فالربح

فإن قارضه بالاذن لا ينفرد بالربح والعامل صح كالوقارضة للمالك بنفسه أو بلا إذن فلا (وتصرف الثاني بغير إذن المالكة غصب) فيضمن
نصرف فيه (فإن اشترى بعين مال القراض لم يصح) شرطا لانه فضولي (أو في ذمته) له (فالربح للأول) من العاملين لأن

الثاني وكيل عنه (وعليه ملكي أجرته) لأنه يعمل بجائنا فان عمل بجائنا كأن قال له الأولى وكل الرعي فلا أجرته وظاهر أخذنا بما في أن الثاني إذا اشترى في المقتضى (١٥٠) فله أجره ولا أجرته على الأول (ومجوز تعدد كل من المالك والمعامل

فله ملك أن يقرض اثنين متفاضلا ونسأدا في الشروط لمساكن الرعي كأن يشترط أحدهما لك الرعي وللآخر الرعي أو يشترط لها التصف بالوبة سواء اشترط على كل منهما مراجعة الآخر أم لا ولما كان الثاني يقرض واحدا ويكون رعي بعد نصب العامل بينهما يجب للثالث فإذا شرط للمعامل نفسه الرعي ومال أحدهما مائة ومن الآخر مائة اقتضا التصف الآخر اثنا فان شرط غير ما تقتضيه النسبة فسد العقد كما علم من قولنا فيما مر كونه لما فيه من شرط الرعي لمن ليس بمالك ولا عامل (وإذا فسد قراض مع تصرف العامل) لا لأن فيه (الرعي) كماله (لأنه لا يملكه) (وعليه) (أن يقرض الرعي أجرته) أي أجرته مثله لأنه لم يعمل بجائنا فله المسمى وكذا أن عمل الفساد كأي خمن التعليل فان ذلك فلا شيء عليه لقرضه بالعمل بجائنا وظاهر أنه إذا اشترى في المقتضى نفسه فالرعي له لأنه إنما يملكه ولا أجرته على المالك (وتصرف) العامل (ولو بهرض) لأنه طريق الاستباحة (بمصلحة) لأن العامل في الحقيقة

يبيع

وكيل (لا يبيع فاشترى) أو شراء والتقييد بفاحش من زيادتي

للأول أن يبيع المال جميعه لا لشروط العامل الأول فقط اه (قوله وعليه ملكي أجرته) أي وان علم الثاني الفساد له عمل طامعا فوجب الشرع وهو أجره للثالث وكذا يقال في نظير ذلك من صور الفساد في هذا الباب وباب المساقاة م ر سم (قوله ونوى نفسه) أي قطة فلو أطلق كان الأول أو يرى نفسه العامل الأول يبي أن يكون مشتركاً في رعيه أو أن يكون العامل الثاني أيضاً فاساً على الوكيل إذا قصد نفسه والمالك حل أي فانه يقع للوكيل وقال ع ش قوله ونوى نفسه أي أو أطلق خلافاً للحال أي والفرض أن الشراء في الدمة قال ع ش على م ر بعده قل هذا أقول هذا قريب فيما لو أخذ في شراء شيء بعينه أم لا وأن في التجارة من غير تعرض لشيء مخصوصه فينبغي الصحتة يكون ما اشتراه مشتركاً بينهما أذا نوى نفسه والعامل الأول (قوله له) من شرط (الرعي) أي شرط الرعي زائد على نصبه فإذا اقتضا التصف الآخر نصفين في المثال المذكور كان م ر صاحب المساقاة سدس من الرعي زائد على ما يخضع من الرعي مع أي ليس بمالك ولا عامل بالنسبة شيخنا وقال المزني قوله ليس بمالك لأن صاحب الثلثين إذا جعل لمالك صاحب الثلث قدر ماله من أن صاحب الثلث ليس بمالك من الثلثين وليس عاملاً فيقتضيه هو أن يبيع بهذا الاعتبار اه ومثله شوي بمثل التوقف (قوله وإذا فسد قراض) أي بنحو فوات شرط ككونه غير متقدركان القراض مالكا أهلاً للتصرف بأن يكون مكلفاً شديداً أم لا فسد لمعلم أهلية العاقدة أو وانقارض ولي أو وكيل فلا ينفذ تصرفه حل وصل (قوله صح تصرف العامل) لبقاء الأذن وليس كالوفد البيع لا ينفذ تصرف المشتري لأنه إنما يتصرف بالملك ولا ملك في البيع الفاسد حل (قوله لأنه إنما يملكه) أي وانما يستحق به في العقد الصحيح سم (قوله أجرته) أي أجرته مثله وان لم يعمل رعي بل وان حصل خسران لأنه عمل طامعاً في المسمى وليس فريضة إلى الأجرة ع ش (قوله وكذا أن عمل الفساد) أي لأجرته كما يصرح به كلامه في شرح الروض فهو عطف على مقدر كانه قال فان عمل بجائنا بأن قال للمالك ما ذكر فلا أجرته وكذا أن عمل الفساد هو عطف على المفهوم قاله زي وفيه نظر ظاهر لأن المفهوم ذكره الشارع بعد حل وقوله كما يصرح به كلامه في شرح الروض الخ يمكن أنه جرى هنا على خلاف ما جرى عليه هناك ولعلهم ما ضمه قوله وكذا أن عمل الفساد أن عطف على المفهوم كما قاله زي كان ضعيفاً لأن معناه حيث لا أجرته وان عطف على قوله أن يقرض الرعي في كان مستمداً لأن معناه وكذا على المالك أجرته أن عمل الفساد وبدل على الثاني قوله كما يؤخذ من التعليل ولوجه غايه بأن يقول وان عمل الفساد كان أولى وعلى الأول بقدر مضاف فيه والتقدير كما يؤخذ من مفهوم التعليل ليناسب كلامه في شرح الروض كما قاله بعضهم (قوله كما يؤخذ من التعليل) وهو أنه لم يسم بجائنا إذ لا يلزم من العمل بالفساد العمل بجائنا لأنه حيث لم يقرض الرعي كحل لم يعمل بجائنا عمل الفساد ولو كان من حق أن يقول وان عمل الفساد حل والمعمد أن له الأجرة لأنه عمل طامعاً فوجب الشرع زي (قوله ولو بهرض) وينقد غير البلدان راج حل وزى وخالف الشيخ سلطان فقال بخلافه قد غير البلد وفرق بأن قد غيبرها لاروج فيها فيتمطل الرعي فتأمل (قوله لأنه طريق الاستباحة) وهذا ما فرق الوكيل (قوله بمصلحة) خرج ما لو اشترى شيئاً بغير مثله وهو لا يتوقف بمخافته أي فلا يصح (قوله لأن العامل في الحقيقة وكيل) أي يشبه الوكيل فليس وكلاً من كل وجه فلا ينافي ما سبق من أنه

بيع العرض حل **(قوله ولا نسبة في ذلك)** أى في بيع أو شراء بلا إذن ظاهر أنه يبيع بغبن غير
 فحش ولو كان ثم من أخذ بنجام القبيصة ولم له غير مراد أخذ ما تقدم في الوكالة ع **(قوله فيجوز)**
 أن يبيع موزة يفتي أن لا يبالغ في الغبن كبيع ما يسلو مائة بعشرة بل يبيع بمقابل الثمن يفتي أن ارتكبا
 يفتي في ذلك فان بالغ في الغبن لم يصح تصرفه ع **(قوله)** ويأتى في تقدير الاجل والمطالبة الخ
 أى فان قدر المالك مدة لا يزيد على العمل عليها ولا ينقص وإن أطلق الاجل حل على العرف **(قوله)** ويجب
 الاشهاد) وعلى إذن في التسليم قبل قبض الثمن لم يجب اشهاد لعدم حرج بان العادة بالاشهاد في البيع الخ
 والاشهاد واجب كما رجحنا من الرفعة أن لا يسلم حتى يشهد شاهدان على إقرارهما بمقد قال الحسن بن
 أرواح اه **وقضية** كلام ابن الرفعة أنه لا يلزمه الاشهاد على العقد بوجهه بأنه قد يتيسر له البيع مع
 دون شاهدين ولو أخر لحشو رهانات ذلك جازله العقد بدونهما وزمه الاشهاد عند التسليم شرح
 قال ع **عليه** وانصاره على وجوب الاشهاد يفيد أنه لا يجب بيان المشتري للمالك وهذا بخلاف ما مر في
 لو كان عليه فيمكن الفرق بأن المال هنا لما كان له حصه من الربح وكان مطالباً بقبض رأس المال
 أنى لم يكن بانه للمالك اه **ولونها** عن الاشهاد بمنع تركه **(قوله)** وجهه منع الشراء لا يقال هو
 ممكن من التجبيل لا نقول قد يمنع البائع من قبوله لغرض سم **(قوله)** واسكن من المالك والعامل الخ
 ظاهر بأنه ما ترقى حق العامل بأشوا ليس مراد ابل هو واجب عليه وجازئى حق المالك الآن يقال واسكن
 منها أى لم يوجبهما أو يقال هو جازع بعدم منع فصدق بالواجب ع **(قوله)** ان قدمت مصلحة الإبقاء
 مجتزأ على الربح **(قوله)** ولومع فقد مصلحة الرد) بأن استويا بأن كان الرد يحتاج الى مؤنة كسجرة حاله
 لمكان البائع أو كان البائع ماعطاً لما ترقى قال في شرح الروض بل القياس وجوبه أى الرد فيها إذا كانت
 للمصلحة على العامل كسجرة **(قوله)** امتنع الرد) أى لا يجوز ولا يفتى اه ع **عش** على م **(قوله)**
 له مراد) أما العموم فليس هو إذا لم يكن في الرد مصلحة ولا في الإبقاء وأيضاً عبارة الأصل ليست شاملة
 للمالك وإنما الأولى فلا نجله تقتضيه مصلحة في عبارة الأصل لا يصح كونها صفة للرد لانه معرفة الجائزة
 من السكر فلا كونها حال من الرد لانه مبتدأ والحال لا يجى ومن المبتدأ اعتد الجهور ولا حال من الضمير
 المبتدأ على الرد المستتر في الجار والمجرور والواقع خبراً لتقدمه على المبتدأ ولا يتحمل حينئذ ضمير اعتد
 سيور لكن أجيب عن الأول بجعل لام الرد للجنس فيكون في معنى السكر وقوع الثاني اما صحة ع **م**
 المعلن المتدا عند سيبويه بما يجعل الردفاعاً للجار والمجرور وان لم يعتمد كما ذهب اليه الاخفش وان
 ضميموه لم يعتمد صح **المخالفة** من وعبارة الأصل له أى العامل الرد الخ لان المتنازع يقتضى الرد
 للمؤمن للمصلحة فيه ما حل **(قوله)** عمل بالمصلحة) أى من جهة الحاكم زى **(قوله)** في الطلب يربح
 في العامل) فكذلك من شراء العيب بغيره فكان جانبه أقوى شرح م **(قوله)** ولا يعامل العامل المالك
 أى لا يجوز ولا يفتى ع **عش** على م **ولو كان له عاملان كل واحد منفرد بماله فهل لاحدهما معاملة الآخر**
أو لهما في البيان والمعتد به أن أثبت لكل الاستقلال جازله الشراء من الآخر وان شرط عليهما
 الاثبات استنع على أحد هما معاملة الآخر زى قال حل بعد نقل ذلك لكن في كلام شيخنا ما يفيد
 عدم الصحة مطلقاً حيث قال بعد ما كاية سابق لكن المعتد بمنع بيع أحدهما من الآخر **(قوله)** كان يبيعه
 الخ بخلاف شراء العامل المال من المالك بين أودين فإنه لا يحذر وفيه لتضمنه فسح الفراض فيه ومن
 لم يشتره منه بشرط بقا الفراض بطل س **(قوله)** لان المال له) مريجه امتناع معاملة وكيله
 وظاهره خلاف ما كاية ولو فاسدا وكذا امتناع معاملة أحد العاملين لا يخفى ماله وان أثبت لكل منها

(ولا نسبة) في ذلك (بلا
 انن) في الغبن والغش أما
 بلاذن فيجوز ويأتى في
 تقدير الاجل والمطالبة في
 ما مر في الوكيل ويجب
 الاشهاد في البيع نسبة فان
 تركه ضمن وجهه منع الشراء
 نسبة أنه كمال الراضى قد
 يتفق رأس المال فتبقى
 العهدة متعلقة بالمالك
 (واسكن) من المالك والعامل
 (رد) يعيب ان قدمت مصلحة
 الإبقاء) لومع تقدم مصلحة
 الرد أو رضى الآخر بالعيب
 لأن لكل منهما حق المال
 فان وجدت مصلحة الإبقاء
 امتنع الرد فيمضى بذلك
 أعمر وأولى من قوله رد يعيب
 تقتضيه مصلحة (فان اختلفا)
 فيه فإراد أحدهما وأياه الآخر
 (عمل بالمصلحة) في ذلك لان
 كلاهما له حق فان استوى
 الحال في الرد والإبقاء ففي
 المطلب يرجع الى العامل (ولا
 يعمل) العامل (المالك)
 كان يبيعه شيئاً من مال
 اقراض لان المال له
 (قوله) لا يزيد العامل عليها
 ولا ينقص خلاف ما تقدم
 في الوكالة فان الوكيل له
 لنفسه ما عهده له المالك
 ما يبيعه اه شيخنا مرمى

القرض) رأس مال ويرى بها
ولا يغير حصة لأن المال لم
يأذن فيه ويعتبر بذلك
أولى من تغيير رأس المال
(ولا) يشتري (زوج
المالك) ذكر كما كان لأش
ولان متفق عليه) لكونه
بضه أو أقره ويرى أنه أو
كان أم متسولة له ويبيع
لكونهما موهون (لا لأن)
متى في الثلاث ما إذا تميز فيجوز
(فان قل) تلك غير الزائدة (لم
يصح) التراف في غير الأولى
ولا في الزائدة فيها لأنه لم يأذن
في الزائد فيها ولتضرره
بإفصاح النكاح وتكون
المال في غير الأول (لا لأن) متى
في ذمة غيره (له) أي العامل وان
صح بالفاة فتمت إذا
اشترى به بين مال القرض
لا يصح خروج زوج المالك
ومن يعتق عليه زوج العامل
ومن يعتق عليه شرأهما
لقراض وان ظهر ربح ولا
ينسخ نكاحه ولا يعتق
عليه كسائر يشتري
زوجه ومن يعتق عليه لم يكره
(ولا يسافر بالمال بلا إذن)
لأنه من الخطر والتعريض
للتلف فلا سفر به ضمناً
بالإذن فيجوز لكن لا يجوز
في البحر إلا بئس عليه (ولا
يؤمن هو أو غيره من قوله ولا
يشتري منه) متفق حضروا ولا
سفر إلا أنه نصيبان من الربح

الاستقلال كالاعتد به شيئاً وصرح به شيئاً الرمي في شرحه وخرج بمالك المال كأن كان
وكيلاً عن غيره فتجوز معاملته اهـ قل (قوله) بأكثر من مال القرض) كأن كان مال القرض ألفين
واشتري بثلاثة آلاف وقد صوره حل بما يفتي به ذاعنه وعبارته وصورة الشراء بأكثر من مال
القرض أن يقع الشراء في عقد بين كان مال القرض مائة واشتري سلعة بمائة ما بين تلك المائة أوفى
الذمة ولم ينفذها فيما تم اشتري بخمسين من تلك المائة أو بها فان الشراء الثاني باطل لتعين المائة للعقد
الأول (قوله ولا يغير حصة) لعل الذي لا ابتداء حتى لو صار المال عروضا لجاز الشراء به على حرة سم
وقال مر فلو كان ذهباً وجد ما يباع بدينار ما يباع الذهب بدينارهم ثم اشتري ذلك ما يشرع مر (قوله) أولى
من تغيير رأس المال) أي لأن عبارته توهم أنه لو حصل ربح في مال القرض امتنع عليه أن يشتري بأكثر
من رأس المال اهـ عرش (قوله) ولا من يعتق عليه) وليس للمالك ولا العامل أن ينفرد بكتابة عند القرض
كأي الجواهر فان كاتباً صح والنجوم فراضاً عن عقد ومن ربح شارك العامل المالك في الارباء بقدره
من الربح سل (قوله) ولا من يعتق عليه) مفهومة أنه يشتري ذوى الارحام ويبيي خلافة إذا كان
هناك حاكم يرى عتقهم عليه لا احتال رفعة اليه فيعود اليه الضرر عرش على مر (قوله) ما إذا تميز فيجوز
وإذا اشتري من يعتق عليه بالاذن فان لم يكن في المال ربح عتق على المالك وما بقي هو رأس المال لو كان
فكذلك شرح مر (قوله) غير الأولى) أي من الثلاث ولو أعتق المالك عبداً من مال القرض
العقد تعدد والا فلا يصح في الجميع أي وهذا إذا اشتري في الزائد بعين مال القرض كأي حل
(قوله) بإفصاح النكاح) أي لو قلنا صحة الشراء وقوله بالسفارة بان قال اشتريت لك بثلثي ذهبي
وتلفو نسيئة المالك كاتقدم نظيره في الوكيل وقوله فعل أي من الاستثناء وانظر أي فائدة في النسيئة على
هذا (قوله) وان ظهر ربح) ولا يقال ان ظهر ربح بنفسه النكاح ويعتق عليه لثبوت المالك حيث
(قوله) ولا يعتق عليه) ظاهره سواء كان الشراء بالعين أو في الذمة وسواء أظهر ربح في الصورة أم لا
مر وعبارة الأرض فرع اشتري العامل للقراض أباه ولو في الذمة والربح ظاهر صرح ولم يعتق وهذا
يغني عدم التق في الشراء بالعين وفي الذمة ولوع وجود الربح بخلاف عبارة الشارع ونسيئة ذلك أنه
لو اشتري زوجته للقراض صح ولا ينسخ نكاحه وينتج أنه لو طه لبقاء الزوجية لعدم ملكة كل
منها واستحقاقه الوطه قبل الشراء فاستحب ولا يعارض ذلك أنه يعرج على العامل وطه أمنا للقراض
لأن ذلك في الوطه من حيث القراض والوطه هنا زوجية ثابتة (قوله) ولا يسافر بالمال) أي وإن
قربت المسافة وأمن الطريق وانتفت المؤنة حل (قوله) والتعريض للتلف) أي أنه مظنة تلفك
حل (قوله) فلا سفر به ضمناً) أي وأتم ولم ينسخ القرض سواء سافر بعين المال أو العرض
التي اشتراها به خلافاً لما وردى وقد قال الامام لو خلط مال القرض بماله ضمن وان لم يميز حل ما إذا لم يميز
سافر به وهو أكثر قيمة مما سافر عنه أو استوى يصح البيع للقراض أو أقل قيمة مما لا يفتان بالم
يصح شرح مر واذ قبض الثمن استمرت في ذمته إلى أن يعود إلى البلد التي سافر منها وانظر كيف
يجوز ترك التسديد الذي يتابع به إذا كان لو باع في البلد المأذون فيه لم يتركه سم على حج (قوله)
لكن لا يجوز في البحر) أي المانع وشله الانهيار إذا زاد خطر هاعلى خطر البر حل وقوله لا يبيع
عليه وعلى بلد لا يبيع له إلا لئلا يمتنع حل (قوله) ولا يبيع منه نفسه) يجوز ما لك التفتق منه على نفسه
والتسقق على العادة اهـ قل على الجلال (قوله) لا يبيع نصيبان من الربح) لعل شأن ذلك فيدخل

ملو ربح أو كان العقد فاسدا فراجعه قل وأيضاً قد تكون النفقة قدر الريح فينوز به العامل وقد تكون أكثر فيؤدي إلى أن يأخذ ضمان رأس المال سم **(قوله)** وعليه فعل ما يعتاد أى يعتاد عند التجار فعل التاجر به نفسه شرح **مر (قوله)** ووزن خفيف بالجرع عطف على قوله طى والجلال إلى نضح الأصل ضبطه بالرفع ومقتضاه وجوب ذلك وإن لم يعتد حل وعبرة شرح **مر** ووزن الخفيف وإن لم يعتد فمعتن كضبطه الشارح اه بحرفه ولكن قول الشارح عملاً بالعادة يدل على الجرع وعبرة عش قوله ووزن خفيف تعليله الآتى بقوله عملاً بالعادة أنه بالجرع عطف على طى **مر** أن شرح **مر** أنه بالرفع وأنه على العامل وإن لم يعتد يمكن حل كلام الشارح عليه بأن يقرأ ووزن بالرفع ويراد بقوله عملاً بالعادة العادة القديمة فلا يضر طرقة عادة بخلافها والحادثة هي المراد بقول **مر** وإن لم يعتد يعتد الآن اه بالحرف **(قوله)** عملاً بالعادة أى فلا بد أن يكون وزن الخفيف معتاداً أو يقال من شأنه ذلك أى العادة فيه الوزن حل **(قوله)** ولو فعله بنفسه فلا جرة له سبأى للشارح في المائة أن بالإقليم العامل ففعله إذا فعله باذن المالك استحق الاجرة كالقول افاض ديني وإن لم يسم المالك له أجرة فقيسه أن محل عدم استحقاقه هنا الاجرة حيث فعل بلاذن من المالك حرر عش على **مر (قوله)** لاجرة في ماله فلا بد فها من مال القراض ضنها قل **(قوله)** بقسمة أى للربح **(قوله)** لا يظهر لكن ثبت فيه حق مؤكد فيورث عنه ويقدم به على الغرماء وعلى مؤن تجهيز المالك كتفه بالعين ويصح اعراضه بغيره المالك بالتلافه للمال واسترداده شرح **مر (قوله)** محسوبا عليها أى على رأس المال والربح كاندل عليه عبارة **مر** بقوله حتى لو ملك منه شيء كان من المالكين **(قوله)** وليس كذلك أى لأنه يحسب على الربح لأنه يجبر به **(قوله)** لكنه إنما يستقر ملكه بالقسمة عبرة **مر** ومع ملكه بالقسمة لا يستقر ملكه إذا ذوقت بعد الفسخ والتوضو الآتى والاجرة به ضمان حدث بعدها **(قوله)** وللمالك ما حصل من مال القراض خرج بما حصل منه الظاهر في حديثه من ما اشترى جوا ناسا ما لا ويشعر عليه بمرغبه مؤرفلا لاجره أن الولد والتمر من مال القراض شرح **مر (قوله)** ومهر أى بشبهة أو بشكاح أو زنا وهي مكرهة أو مطاوعة وهي بمن لا تفسد مطاوعها بأن كانت عجمية تعتقد طاعة الأمر ويحرم على المالك تزويجها كما يحرم عليه وطؤها وظاهره أن لم يظهر ربح ويعد العامل حيث لا ربح اه حل وفي قل على الجلال نعم المهر المحاصل يوط العامل مال قراض لأنه حصل بفعله فأشبهه ربح التجارة وعليه الحدان علم والولد رقيق وهو مال فرض أيضاً والافلاحد والولد حرسب وعليه قيمته قال والده شيخنا **مر** وتكون مال قراض أيضاً وإنه وله فيها وقال أنها للمالك ومال شيخنا للأول وهو ظاهر اه **(قوله)** لأنه ليس من فوائد التجارة أى الحاصلة بتصرف العامل في مال التجارة بالبيع والشراء بل هو ثواب من عين المالك من غير فعل من العامل **(فروع)** لو استعمل العامل دواب القراض وجبت عليه الاجرة من ماله للمالك ولا يجوز للمالك استعمال دواب القراض إلا بذن العامل فإن خالف فلا شيء عليه سوى الاتم اه سم **(قوله)** ويجبر بالربح وما يأخذه الرصدي والخفراء يحسب من مال القراض وكذا ما أخذ فلا كأنه لكاسة كاقالة المارودي اه سول **(قوله)** نقص حصل سواء أحصل قبل الربح أم بعده سم **(قوله)** أو بتلف أئاد فيالباء دون ما قبلها إشارة إلى أن القيد الذى بعده خاص به **(قوله)** ونفسر أخذ بدله كان الانسب أن يقول ولربأخذ بدله لقوله في المفهوم فان أخذ بدله ذلك أو

قبله فلا يجبر به بل يحسب من رأس المال لأن العقد لم يتأكد

بما قلنا فأنه بدله ذلك استمر القراض فيه ولكل (٢٠) - (يجبر) - ثالث

يقول فيه فان نيسر أخذ البديل استمر القراض فيه ولو في ذمه الجاني كافي فليجوز من الجناية على المروهن
(قوله وبقي القراض) أي يحكم العقد الأول كما هو ظاهر عبارة الشارح وانظر هذا مع قوله فان
 القراض يرتفع إلخ لأن يقال لرفعنا في الرابطة الفلسفة للثبوت بالنسبة لبطلان عبارة هر وخرج به عنه
 نحو ذلك كما لم يتلفه أجني ويؤخذ به أو العمل ويقض المالك منه بطلان برده إليه كإحتواء وقال
 الامام يرتفع مطلقا وعليه يفرق الاجني إلخ اه **(قوله وبحت الشيخان)** اعتمدته زى **(قوله بعد)**
 قلها ما ذكر وهو ان القراض يرتفع **(قوله كلاجني)** أي فليقبض المالك منه البديل و برده
 إليه اه هر **(قوله وقرى الاوّل)** أي القائل بأنه يرتفع بالتلافيع دون الاجني وهو ضعيف
(قوله بخلاف الاجني) انظر على الاوّل هل الذي يبرقه العامل ماعدا قرحسته من الرجح يشبهه
 انتهى سم

(فصل في بيان أن القراض جائز إلخ) **(قوله مع ما يأتي منهما)** أي من أنه يلزم العامل استيفاء الدين
 ع من قول المتن ولو أخذ المالك بمهنة إلخ **(قوله لكل فسحة)** أي لأنه توكل في الابتداء
 وشركة في الانتهاء وهذا حكم كل منهما ولو قال للعامل لا تصرف فانسخ أيضا قاله الاستوى بخلاف ما لو
 قال لا قراض يشتأ باع واستأجره العامل وبحت في زوائد الرخصة الانزال بالانكار اه سم ومحل تقوده
 أي الفسخ من العامل حيث لم يترتب عليه استيلاء ظالم على المال أو ضياعه والامام ينفذ ببني أن لا ينفذ
 المالك أيضا ان ظهر رجوع الحالة ما ذكر أي حيث ترتب عليه استيلاء ظالم لما يمه من ضياع حصة العامل

ع من على هر **(قوله كوت أحدهما)** وللعامل الاستيفاء بعد موت المالك من غير أن وارثه ويتبع
 ذلك على وارث عامل مات الا بذن المالك ولا تفرق رورة المالك العامل على القراض كما لا يفرق المالك
 رورة العامل عليه لان ذلك ابتداء قراض وهو يتبع على العرض فان نض المال ولومن غير جنس المال
 جائز تقرير الجميع فيقول وارث المالك للعامل قرضك على ما كنت عليه مع قوله والمالك لو ارث العامل
 قرضك على ما كان مورثك عليه فيقبل وكالورثة ولهم شرح هر فيكون الاقرار قائما بام ايجاب
 انتهى **(قوله بخلاف استرجاع الموكل)** لانه يشترط ان يكون المال بيد العامل بخلاف لو كمل حل
(قوله ثم بعد الفسخ أو الانقضاء) قال ابن عبد السلام حقيقة الانقضاء انقلاب كل من الموضين الى

دافعه والفسخ قلب كل من الموضين الى دافعه فهذا قبل الفسخ والاول صفة الموضين شو برى **(قوله)**
 للدين أي لمن مال القراض وان لم يكن رجوع بصورة المثلة أن المالك أذن له في البيع بالدين وشل
 كلامه وجوب تعاطي جميع الدين بمحار رأس مال وبه صرح ابن أبي عصرون وابن الرفعة وتبعه السكي
 وفرق بينه وبين التضيض بان القراض مستلزم لشراء العروض والمالية فيها محققة فاكنتي بتضيض
 قدر رأس المال فقط شرح هر **(قوله ليس في قبضته)** أي وقد حصل بتصرفه وطابه المالك نظره

استيفاءه كأخذه فاندفع بما يقال للتعليل لا ينتج للمدعي **(قوله بان بضضه)** أي يبيعه بالناض وهو عقد
 البديل لوانق رأس المال ولو له المالك لتابع وتقسيم العروض بتقويم عدلين أو قال أعطيك نصيبك
 من الرجح أيضا أجيب وكذا لو رضى بأخذ العروض من العامل بالقيمة وليرد رغب كجزء مما كان المقرى
 فلو حدث بعد ذلك غلام لم يؤثر اه شرح هر وقال هر ونظار كلامهم أنه لا ينزل حتى يقض
 المال ويعلم به المالك اه **(قوله وان كان قد باعه بقند)** أي أو بعرض هذا هو المألوى تحت الفة
(قوله لانه في عهده رد رأس المال) في المباشرة قلب والتقدير لان رد رأس المال كأخذه في عهده أي
 علقه **(قوله هذا ان طلب المالك الاستيفاء أو التضيض والا فلا يلزمه)** ولو كان المالك ان يطلب

وطه فيه مخرج رأس المال الزائدا عليه فلا يلزمه تنقيضه كعرض اشتراك فيه اثبات لا يكلف وإلا منه ما يبيع وتغيير بمجاز كرم
 قوله بغيره (ولو أخذ المالك بعضه قبل ظهور مخرج وخسر رجح رأس المال للباقي) بعد المأخوذ لأنه

(١٥٥)

لم يترك في يده غيره فصار
 كالو اعطاه ابتداء (أو)
 أخذ بعضه (بعد) ظهور
 ربح فالمأخوذ مخرج رأس
 المال على النسبة الحاصلة
 من مجموعهما فلا يغير
 بالربح خسر بقدر بعده
 (بنته المال مائة والربح
 عشرون وأخذ عشرين
 فسدسها) وهو ثلاثة وثلاث
 (من الربح) لان الربح
 سدس المال (فيستقر
 للعامل الشرط) له (منه)
 وهو واحد وثلثان ان شرط
 له نصف الربح حتى لو عاد
 ما يديه الى ثمانين لم يسقط
 ما استقر له فعلم ان باقي
 المأخوذ وهو ستة عشر
 وثلثان من رأس المال
 فيعود الى ثلاثة وثمانين
 وثلث هذا ان أخذ بغير رضا
 العامل أو رضاه وصرحا
 بالاشاعة أو طلقا فان قصدا
 الاخذ من رأس المال
 اختص به أو من الربح
 فكذلك لكن بملك
 العامل عما يديه قدر حصته
 على الاشاعة به على ذلك
 في المطلب (أو) أخذ بعضه
 (بعد) ظهور (خسر)
 فالخسر موزع على المأخوذ
 والباقي (فلا يلزم

أحدهما التنقيض والآخر عدمه فهل يجب الاول أو الثاني فيه نظر وبطني أن يقسم المال عروضا
 فليخص من طلب العروض يسره وما يخص من طلب التنقيض يباع ويسلم له جنس رأس المال عرض
 على م (قوله وحظه) أي في المذكور من أحد الأمرين الاحتياض والتنقيض أي فيجب م
 (قوله مخرج رأس المال الخ) الا ان توقف عليه تنقيض رأس المال بان كان بيع بعضه بنفس قيمته
 كبد وقوله فلا يلزم أي بخلاف الاحتياض أي فلا بد أن يستوفي جميعه كما علمت حل وعبارة شرح م
 ثم لو كان بيع بعضه بنفس قيمته كالميلزمه تنقيض السكل كما يجب في المطلب لما في التنقيض من
 التنقيض (قوله وأخذ بعضه) أي بغير رضا العامل أو رضاه وصرحا بالاشاعة أو طلقا كما ساقى
 في الشرح (قوله الحاصلة) أي المأخوذ وقوله من مجموعهما أي المال والربح (قوله فلا يغير بالربح)
 أي المأخوذ المستقر وأما الربح الذي سيحدث فيجبر به خسر يقع بعده وأقبله شيخنا (قوله فيستقر
 للعامل الشرط له) وهو فرض في ذمة المالك للعامل أن يملك مما في يده قدر ذلك حل وهذا
 لا يظهر الا اذا أخذ بغير رضا العامل كما في شرح م دون ما اذا أخذ برضاه وصرحا بالاشاعة أو طلقا
 وبعبارة سم قوله فيستقر للعامل ثم ان كان الأخذ بغير إذن العامل لم ينفذ تصرف المالك في قدر
 حتم من المأخوذ سواء ملكا للعامل بالظهور أم لا (قوله حتى لو عاد ما يديه الى ثمانين الخ) أي وإذا
 حل بعد ذلك م بغيره ثلثة وثبت (قوله لم يسقط ما استقر له) بل يأخذها أي الثمانين درهما
 وبغيره وردا في أي ان حصل فسخ واستشكال الاستوى بها لا ينال الرفعة استقلاله بأخذ ذلك
 لأنه لو لم يبيع شيوعا لم يتردد بقاء حصته فيه ان بقي ذمة المالك فلا يتعلق للمال الانحور من
 ما يورده حتى لو قلنس المالك لم يتقدمه العامل بل يضارب مردود بان المالك لما تسلط باسترداد ما علم
 للعامل فيجزأ بغير رضاه مكن العامل من الاستقلال بأخذ ماله ليحصل التساوي بينهما اه شرح
 م (قوله هذا) أي محل كون المأخوذ مجازا رأس مال (قوله فان قصدا الاخذ من رأس المال) فان
 اخلف قصدهما بان قصد المالك الاخذ من رأس المال والعامل من الربح فالعبرة بقصد المالك كما في
 التورق (قوله لكن ذلك للعامل عما يديه) أي المالك قدر حصته الخ بمعنى أنه يملك بمقدار ما أخذ
 ذلك من غير تعيين لشيء مما يديه حتى لو تلف منه شيء لا يكون عليهما اه حل (قوله أو بعد ظهور
 خسر) ومنه وخصوع وبثقل باقية قل (قوله فلا يلزم جرح حصته المأخوذ) وهي في المثال المذكور
 خسر والباقي يبقى خسة عشر فيلزم جبرها كما يأتي في كلامه (قوله فكأنه أخذ خسة
 وعشرين) لان ربع الخسري ضمن العشرين المأخوذة (قوله الى خسة وسبعين) أي بضم العشرين
 للعشرة يعني أنه اذا حصل جبر جبر بالسنتين بخسة عشر فيصير رأس المال خسة وسبعين لأنه يخص
 كل عشرين خسة من الخسر ان فادفع ما ياتل ان رأس المال يعود ستين لأنه ما كان الخسر عشرين
 وأخذ عشرين صار الباقي ستين وحاصل الدفع أنه ما كان كل عشرين من الستين الباقية متحملة
 خسة من الخسر كان رأس المال خسة وسبعين بالوجه يعني أنه اذا حصل جرح حصته من خسة عشر رأس
 مال لان الخسر جبر بالربح فمائل (قوله وفي قدره) ولو أقر ربع قدر ثم ادعى غلطا في الحساب وكذبا
 لم يزل انظر حتى لم يبق له بقيل رجوع عنه نعم له تحليف المالك وان لم يذ كر شبهة وبقي قوله بعد

بجرحه المأخوذ م بعد (مثاله) المالد مائة والخسر عشرون وأخذ عشرين فخصها من الخسر (ربح الخسر) فكان مأخوذة
 وعشرين فيعود رأس المال الى خسة وسبعين حتى لو بلغ ثمانين لم يأخذ المالك الجميع بل تقسم الخمسة بينهما فخصين ان شرطا المتناففة
 (طحا على من عدم مخرج) في (قدره) فيصدق في ذلك موافقته فيما يغا للاصل

خسرت ان احتل كان عرض كساده كقوله القاضي حسين شرح حر (قوله في شراءه) هلج) عمله حيث وقع العقد في ماني الدمة أما لو كان الشراء ببيع مال القرض فانه يقع القرض وان نوى نفسه كقوله الامام والاجه كقوله جمع متقدمون عدم قبول المالك أنه اشتراه ببيع مال القرض لانه قد بشرى نفسه بمانا القرض عدوا لما صبح البيع شرح حر وقوله عدوانا بان فسح القرض لم يشترى كانه عليه حرج اه (قوله في قوله لم يشترى) كان اشترى سلعة فقال يشترى عن شرائها فقال العامل لم يشترى شرح حر وأما قول المالك لم آذن لك في شراءه كذا فقال العامل أذنت فالصدق المالك عرش وشرح حر (قوله في دعوى تلف) نعم لو أخذ مالا يمكنه القيام به فتلف بعتنه ضمنه كما نص عليه في البولي واعتمده جمع متقدمون لانه فرط بأخذه وتعين طرده في الوكيل والوديع والوصي وغيرهم من النساء كقوله الزكري كذا زكري شرح حر وقوله فلتسأى بعمله فيه كاهوض البولي وقوله ضمنه أي وان عز المالك حاله كقوله سمع عن شرح الارشاد لابن حجر وفي شرح المناري على متن عماد الرضا في آداب القضا الشيخ الاسلام مانصه وقيد الاذرى بما اذا ظن المالك قسره على جبهه أو جهل حاله اذا عجز عنه فلا ضمان اه بحرفه (قوله لانه مأمون) ومن ضمن من يماضيه من الأدين كان خطا مال القرض بما لا يجز به ومع ضاه لا ينزل كاهم فيقسم الرجع على قدر المالكين شرح حر (قوله فهو على التفصيل الآتي في الوديعة) عبارة هناك وحلف بردها على مؤتمنه وتلقا مطلقا أو بسبب كسرى كسرة أو ظاهر كسرى عرف دون همومه فان عرف عمومهم وانهم فكذا ذلك وان لم يترهم صدق بلاعين وان جهل طوب بيته ثم علف أنها تلفت به انتبه بزيادة لكن هل من السبب الخي مالاذرى موت الحيوان أم لا بل هو من الظاهر لا يمكن اقامة البينة عليه فيه نظر ولا يبعد انه ان غلب حصول العرجونه لاهل محله كسرة جبل في قرية أو جهل كان من الظاهر فلا يقبل قوله الا بينة والا كان كان يريه أو كان الحيوان صغير الا يعلمونه عادة كدجاجة قبل قوله لانه من الثاني عرش على حر (قوله فادعى المالك انه فرض) أي فيلزمه بدله والعامل أنه قرض أي فلا يلزمه بدله حل (قوله لان الاصل عدم الضمان) وخالفهما الزكري فرجع تصديق المالك لان العامل اعترف بوضع اليد وادعى عدم شغل الذمة والاصل خلافه وهذا هو الضمد بخلاف مالو كان المال بائرا رجع فيه لم يختلفا فقال المالك دفعته قرضا فاستحق حصتي من الرجوع وقال العامل قرضا فالرجع كله لى صدق العامل جبهه كآتي به الوالد شرح حر ومثله زى (قوله لان معها زيادة علم) أي لانها قيد شغل الذمة بخلاف بينه العامل فهي مستحبة لاصل البراءة وبينه المالك ناقلة قدمت على المستحبة شيخنا (قوله واتقاعه بالعمل) جوابهما يقال انه يتقاعهما لا يرجع فأجاب بأنه يتقاع بالعمل فيها لاجها وبعبارة شرح حر واتقاعه هو بالعمل فيها لاجها (قوله بالعمل) أي اتقاعه هو بالعمل عرش وهو يتقاع الى أن اتقاعه مبتدأ خبره بالعمل وصرح به البرموى (قوله محالفا) ولا ينسخ العقد بالتعالح شرح حر بل ينسخه أو أحدهما أو الحاكم ارشيدى ونتجه البداية بالمالك نعم لو كان المال لمحصول على ومدى العامل أقل من أجره للث فلا تخالف اه قل على الجلال (قوله ولا أجره على العامل) لانه ان كان يدعى الوكالة فلا مظهر لان القول قوله وان كان يدعى القرض فالعامل يدعى الوكالة والوكيل لا أجره له تأمل

(كتاب المساقاة)

ولما خففت شيها من القراض من جهة العمل في شئ ببعض ثمنها وجهه العوض وشيها من الاجرة من راس المال صدق العامل جبهه أو نى انه وكيل أو مقارض صدق المالك جبهه ولا أجره على العامل درس (كتاب المساقاة) مأخوذة من السقي

خيبرو في رواية دفع إلى يهود خيبر نخلة وأرضها بشطر ما يخرج منها من تمر وأوزع والمضى فيها أن مالك الأشجار قد لا يحسن تمهدها أولا ويتفرغ ومن يحسن ويتفرغ قد لا يملك أشجارا فيحتاج ذلك إلى الاستعمال وهذا إلى العمل ولو كثرت المالك لزمت الأجرة إلى الحد وقد لا يحصل له شيء من الثمار ويتناول العامل فدعت الحاجة إلى تجويزها وهي أخذها مما يأتي معاملة الشخص غيره على شجر ليشهده بسقي وغيره والتمرة لها (أركانها) ستة (عائدان) مالك وعامل (وعمل وتمر وصيغة ومورد وشرط) فيه) أي في المورد (كونه نخلا أو عنباً صريحا) معينا بيد عامل مفروصا لم يبدل صلاح تمره سواء أظهر أم لا فلا تصح على غير نخل وعنب استقلالاً كمين وتفتح ومشمش وصنوبر ويطبخ له نخل بغير تمهده أو يخلو عن العوض مع أنه ليس في معنى النخل ولا على غير مرق في ولاعي مهم كاحد البستانين كما في سائر عقود المعاوضة ولا على كونه بيد غير العامل كأن جعل بيده ويد المالك كما في القراض

من جهة الزود والثابت جعلت بينهما مخرج مر (قوله المحتاج إليه فيها غابا) هذا في معنى العلة لا أخذها من اللين دون غيره كالتمر والشعرش وقوله لأنه أنفع الخاء لعله مأخوذة من السقي والمراد أن عمل العامل ليس قاصرا على السقي لكنه لما كان أنفع أعمالها أخذت منه عش (قوله والاصل فيها الخ) يجوزها مالك وأجد قسما على القراض المجمع عليه ومنها أبو حنيفة وأجاب عن الخبرين بما في معاملة الكثر فيحتمل فيها الجهالة وخالفه أصحابه ولأجل هذا الخلاف قدم القراض عليها وقيل إنها أصل القراض لأن الحاجة لما دعت إليها تكون المالك قد لا يحسن التمهيد من يحسنه قد لا يملك أشجارا بل يرتب هذا المعنى موجود في القراض لجوز أيضا اهـ قل (قوله قبل الإجماع) هو صريح في أنها مجم عليها من أبا حنيفة منها وإن خالفه أصحابه كما علمت قل (قوله عامل أهل خيبر) أي لأنه فتحها عنوة أي قهر اضطرارها فيمنها من الأرض والشجر وغير ذلك ملكا له شيئا قال في الروض المعاملة تنال الزراعة والمساواة اهـ (قوله وفي رواية دفع الخ) هذا محمول على الزراعة تبع المساواة كسبائي شيئا (قوله ولو كثرت المالك) أي على فرض أن تكون أعمالها مضبوطة وهذا من جهة التخليل (قوله فدعت الحاجة إلى تجويزها) فهي مما يجوز الحاجة رخصة ح ل (قوله معاملة الشخص) أي بصيغة معاملة فيؤخذ منه جميع أركانها (قوله على شجر) أي مخصوص ليخرج غيره (قوله كونه نخلا) ولو ذكر كرام مر فالشرط ستة ذكر أهل الخبرة أن ذكر كرام النخل قد يجر ح ل قل مر وقد ينزع فيه بأنه ليس بمعنى الشخص عليه اهـ وأفضل الأشجار النخل ثم العنب ثم الزيتون وأفضل النخل لأنه من فضلة طينة آدم ولأنه ورد الحديث بأكرامه ولأنه الشجرة الطيبة والقرن وليس في الأشجار ما فيه ذكر وأبني غيره كذا قيل وفيه نظر وبعبارة خط وليس في الشجر ما يحتاج إليه أن ذكر كرمه غيره (فائدة) النخل والعنب يتغالغان في الأشجار في أربعة أمور الزكاة والحرس وبيع الثمر والمساواة يرمو (قوله مرثيا) أي فلو كان المالك أعمى وكل من يعقله عش على مر وفارق صحة شركته لأنها لو كبل قل (قوله استقلالاً) فيه تصريح بجواز المساواة على غير الأشجار كالطبخ تبعها هو ظاهر خلافا لظاهر كلام الحلال المحلى وهل محمل ذلك إذا عسر أفراد ذلك أفرادا كلامه لا فرق ونقله حجج من بعضهم واعتمد شيئا أنه لا بد أن يسرقه الأفراد ح ل وبعبارة شرح م ر وتضع على أشجار تبعها للنخل والعنب إذا كانت بينهما وإن كثرت وإن قبدها للوردي بالقبلة وشرط الزكشي بخلافه إذا فرادها بالسقي نظير الزراعة وعليه فيأتي هنا جميع ما يأتي من اتخاذ العامل وما بعده اهـ قال عش عليه قوله فيأتي هنا جميع ما يأتي منه كسبائي أن لا تقدم الزراعة بأن يأتي بها عقب المساواة فيشترط هنا أن تتأخر المساواة على تلك الأشجار عن المساواة على النخل والعنب فالاشتغال بالبستان الذي فيه النخل والعنب على غيرهما فقال سابقتك على أشجار هذا البستان ليصبح القنطرة وعلم التأخر فلما رجع سم على حج (قوله وصنوبر) في المختار من ركن كسري وهو شجر يخرج منه القطران وقوله لأنه نخل بغير تمهده كالتين والتفاح وقوله أو يخلو عن العوض بأن لا يكون له ثمرة وذلك كالكهـ سنو بالذ ك ح ل وقال عش أشار بقوله أو يخلو عن العوض لأن السنو بزرسمان قسم بقوله ثمرة وقسم بالتمو أصلا إليه يرجع ما قاله (قوله ولا على مهم) أي غير مهمين أي أي القعدولايك في التبيين في المجلس لأن القعدولايك والريح متأخر وهذا فارق من القراض على إحدى الصريتين إذا عيئت في المجلس لأنه عقد جائز فاعتبر فيه قل (قوله ولا على كونه بغير العامل) أي ولا على شجر يكون تحت يد غيره العامل في العبارة مساعدا إذا لم يكون ليس

(ولساق في خدمته أن يساق)

غيره) بخلاف الساق على عينه كما في الجبر وهذا من زيادتي (و) شرط (في الصيغة ما) مر فيها (في البيع) غير عدم التأنيت بقر بنماص آقا وهذا من زيادتي (كساقيتك) أو علمتك على هذا على أن الفقرة بيننا فيقبيل العامل وقوله كساقيتك أعم مما عر به (لا تفصيل أعمال بائحة بها عرف غالب) في العمل بقدرته بقولي (عرفاه) أي العاقدان فلا يشترط أن لا يمكن فيها عرف غالب أو كان ولم يعرفه اشترط (ويحمل المطلق عليه) أي على العرف الغالب الذي عرفاه في ناحيته (وعلى العامل) عند الإطلاق (باحتاجه الفخر) لصلاحه وتحتيته (بما يشكر) من العمل (كل سنة كفي ونفقة نهر) أي يجري الماء من طين ونحوه (وإصلاح أباجين) يقف فيها الماء حول الشجر ليشر به منه بآبانات الغسيل جمع آبانة (وتلقيح) للتخل (وتشعبة) حشيش وخبثان مضرة بالشجر (ونع يش) للنب (جرت به عادة) وهو أن ينصب أعودا ويظللها ويرفقه عليها (وحفظ الفخر) على الشجر

للمرء والكفران فلا يكون مشتركا بينهما بل يخص به المالك فان شرطه العامل لنفسه أو يباع على نفسه معلومة لم يصح وأما الشجار فمشاركة بينهما وكذا القن وهو جمع الشجار وهو العرجون الذي هو الساعد للمالك لا يجوز كون العوض غير الفخر فان ساقه على ذلك لم تنقد مساقاة ولا اجارة الا ان اضل الأعمال وكانت معلومة حل وزى (قوله ولساق في خدمته) مفتوح الغاف سنوا ادم مفعول من ياقا كان قال أئمت ذلك حتى هذه الأشجار وتعهدها (قوله بخلاف الساق على عينه) قال في روضة ولعل انسخت المساقاة بتركه العمل وكانت الفخار كما للمالك ولاشيء للعامل الا ولأما الثاني فان علم القصاد فلاشيء له الا في استحفاة أجره للشل الخلاف في خروج الفخر مستحقة سم (قوله ما) آقا أي قوله وان بقدر زمن الخ (قوله على أن الفقرة بيننا) علمه أنه لا بد من ذكر العوض ولوكت عنه فسعت وله الاجرة ولا بد من ذكر المدة في العقد أيضا ولا يصح بلفظ الاجارة كما مر وكذا لفك وليست كتابة اشترطها أن لا يجد تفاذ في موضوعها وان يقبل العقد المتوى قاله شيخنا مر زل على الجدل (قوله فيقبيل العامل) أي لفظا لا كفي الفعل من أحد الجانبين وفي الكتابة وإشارة (الزمن ما) في الفان وجميع ما ذكر هو من صور المساقاة على العين ومن صورها على الدمة أئمت ذلك كذا بكذا ونحو ذلك قل (قوله أعم مما عر به) لتناوله سلمته اليك لتعهده بكذا أو تعهده بكذا أي عمل فيه بكذا وهذه الثلاثة من السراج عرض (قوله وعلى العامل) وكل ما وجب على العامل لا اشتجار المالك عليه وما وجب على المالك لوفعه العامل باذن المالك استحق الاجرة يتزايلا منزلة قوله الفخر ديني وفارق اغسل نو في شرح مر ولوترك العامل بعض ما عليه نقص من حصته فقدره وبحث غير احدثان العامل لوترك ما عليه حتى فدت الاشجار ضمن وأبو زرعة أعمها لواختلاف اثناء التدقيق ان العامل يماز به فان من أعمالها شي يمكن تداركه صدق المالك وألزم العامل بالعمل لان الأصل عدمه ويمكن إقامة البينة وان يبق شي ولا يمكن تداركه صدق العامل لتضمن دعوى المالك لاحتياها والاصل عدمه صحيح مل هذا وقوله على العامل الحبان ليعلم لقوله ويحمل المطلق عليه فلا يذ ان فيه تكرارا (قوله عند الإطلاق) ليس المراد بقوله عند الإطلاق الاحتراز عما اذا قيد فيجوز كونه على المالك لانهم مرحو بان ما على أحدهما والشرط كونه على الآخر فدت المساقاة وانما المراد بان هذه الامور على العامل حتى عند الإطلاق هكذا يظهر أنه المراد قال مر والمعتد أن الذي كعبه فلو شرط على المالك لم يصح سم ملخصا (قوله باحتاجه) قال مر أي عمل باحتاجه الخ لم قال بعد دلم من تبيين ما عليه بالعمل عدم وجوب عين عليه أصلا فنحو طلع بلقيع وقوصرة تحفظ النقص ودعن الطيرة على المالك انتهى بحرف قوله لم يضام قول الشارح من العمل (قوله كفي) ان لم يشرب برقوقه مر (قوله جمع آبانة) وهو الخفر التي حول الشجر (قوله وتلقيح) وهو وضع بعض طلع ذ كر على طلع آخر فدم يستفي عنه لكونها تحترق الله كور فيحمل الهواء به الله كور اليها يشرح مر قال عرض دغنيان من ذلك ما جرت به العادة من الزبل ونحوه فيكون على المالك اه (قوله ونفقة نهر) أي يجري الماء على كرايس أو رطب قدما شتر الحشيش في اليابس من الكلادوقيل هو خاص بالرطب منه وبعبارة الصالح الحشيش اليابس من الكلادولا قال لورطيا حشيش انتهى حل (قوله جرت به عادة) راجع لغير شي كما قاله مر ورجع الجميع عند الشارح قاله حل وبدل عليه قوله بعدوان لم يجر عادة (قوله وانما يظنها) أي ينصب عليها مظلة وهو البوص الذي يصوبونه على الأعداد (قوله وحفظ الفخر) على الشجر (وقد نسخة وحفظ الفخر) وهو الظاهر بما في الاصل لانها الملازمة لقوله فان كلام من الثلاثة الخ وما في

والنمس والطيور بان يجعل كل عقود في دعاء جهنم المالك كقصوره (وقوله) أي قطعه (وتحقيقه) فان كلامن الثلاثة على العامل وان لم يجر به عذوة تقييد الرخصة كأصلها فصحيح وجوب التحجيف على العامل بغير بيان العادة به أو شرطه لبس بجسد اذ الثاني لوجوبه لا نسبه مخالفة العادة والشروط فحل التصحيح إنما هو عند انتفاء مظاهره لوجوب عادة بان شيأ من ذلك على المالك اثبت (على المالك) ما يقصده حفظ الأصل) أي أصل الثروة والتجبر (ولا يشكرا كل سنة كبناء حيطان) بستان (بضم نهره) واصلاح ماله بامر التبر لاقتناء العرف ذلك وعليه أيضا الاعيان وان تكررت كل سنة كقطع التقيص (وبذلك العامل حصة من الثمر بالظهور) لان عقود قبل ظهوره هذا من زيادته وبقا القراض حيث لا يملك فيه الربح الا بالتقسيم وما لم يكن بها كاسم بان الربح وقاية لرأس المال والثمر ليس وقاية للتجبر إنما لاعتقده بظهوره فيملكها بالقد

(أصل)
في بيان أن المساقاة لازمة وحكم الرب العامل والزراعة والخارجة (هي) أي المساقاة (لازمة) كالأجرة (فالعمل

الأصل صرح قرأته بالرفع عطفا على ما بالجر عطفا على مذهب الكاف عرش قال مر فان لم ينفذت به أجرة السراق أو كبر البستان فالأمر عليه كاقضاء المالكهم بحث الأجرة عدم لزوم ذلك في ماله بل على المالك (قوله) وفي البدر أي الجرن (قوله) كقصوره أي قوطه (قوله) وجداده) بفتح الجيم وكسرها وإعمال الدالين كافي الصالح وفيه أيضا يجوز إجماعهما وإعمال أحدهما قل (قوله) اذ الثاني لوجوبه (البحر) عبارة شرح مر لان قابل الأصل لا يتأني الا عند انتفاء العادة والشروط اذ لانه مخالفتها (قوله) عند انتفاءها أي العادة والشروط (قوله) وظاهر أنه لوجوب عدا (الخ) عبارة شرح مر وظاهر أن ما ضوعا على كونه على العامل أو المالك لا يلتفت فيه إلى عدا مخالفة كما هو ظاهر هل أن العرف الطارىء لا يعمل به اذ انقلب عرفا سابقا وقول الشيخ في شرح منبهه وظاهر أنه لوجوب عدا بان شيأ من ذلك على المالك اثبت بتمين جله على المالك لا يصح فيه نص بأنه على أحدهما أو بان العرف فيه يقتضى كذا أو الا فهو غير صحيح اه بحروجه قال الرشيدى قوله يتعين الخ الظاهر أن هذا الجلي غير متأني في عبارة المنهج ولهذا اقتصر حجج على الراد اه بحروجه وقوله غير متأني لان قول التلحيز بان شيأ من ذلك أي من الثلاثة المذكورة الثاني نص عليها الاصحاب لانهم نصوا عليها فكيف يتأني الحل الذي كور نعم ان رجوع اسم الإشارة في قوله بان شيأ من ذلك لغبر الثلاثة كقوله حل ظهر الحل المذكور (قوله) بان شيأ من ذلك أي من الثلاثة المذكورة قبل وقال حل قوله بان شيأ من ذلك أي غير حفظ الثروة وجداده وتحجيفه قوله وان لم يجر العادة الخ وقوله قوله الخ الظاهر أنه لا يدل على ما دعاه وذلك لان قوله وان لم يجر به عدا معناه وان لم يجر عدا به أي المالك كور من الثلاثة أي بوجوده وحصوله بل كانت العادة أهمله عن الحفظ وعن القطع وعن التحجيف وحديثه هذا التعميم لا يتأني في التقييد بقوله وظاهر أنه لوجوب عدا الخ وهذا لا يظهر بل الظاهر أن معنى قوله وان لم يجر به عدا أي وان لم يجر عدا بكون كل من الثلاثة على العامل أي سواء كانت العادة جارية بها أم لا أو بكونها على المالك لان المدار على عرف الشرع لكن الشارح أخرج الصورة الثانية بقوله وظاهر أنه لوجوب الخ وضعفه عرش كاسم ولا يكون ضعيفا الا اذا جعل اسم الإشارة لرجع الثلاثة فان جعل رجعا لم يعبر عما تقدم كقوله حل فلا يكون ضعيفا تأمل وقوله لكن الشارح أخرج الصورة الثانية فيكون كلامه الأول غير شامل لما أخذ من كلامه هنا (قوله) كبناء حيطان) ونصب نحو باب أو دولا وبأفاس أو منجل ومعلول وبقر عثرت أو تدور له ولا بشرح مر (قوله) واصلاح ماله بامر (قوله) أي انهم (قوله) حيث لا يملك فيه الربح (قوله) أي لا بالظهور ولا يستقر الا بالتضيض والفسخ حل (قوله) وما الخ (قوله) وهو الفسخ والتضيض عرش (قوله) وقاية لرأس المال) أي يقيه من النص الذي يجعل لا يغير به كاسم

(فصل في بيان أن المساقاة لازمة) (قوله) وحكم الرب العامل) أي وما يتبعه من قوله ولومات المالك فذمه إلى قوله ولا تصح مخارة (قوله) هي لازمة) أي عقدها لازم من الجانبين أي قبل العمل وبعده لان عمله في أعيان باقية بملكها غابست الأجرة دون القراض فيلزمه اتمام الإهمال وان تلف الثمرة كالمال أو تخو غصب كالمال فمالم القراض التضيض مع عدم الربح وجب رد ماله ظاهر كما أفاده قوله ومما عداه مصلحة كل منهما أي المالك والعامل اذ لو تمكن العامل من فسخه قبل تمام العمل فصر المالك بفوات الثمرة أو بعضها لعدم العمل لكونه لا يحسنه ولا يترفع له ولو تمكن المالك من فسخه فصر العامل بثوات نصيبه من الثمرة لان الغالب كونه أكثر من أجرة مثله شرح مر (قوله) فالعرب

العدل) أو يحجز بمرض ويحجوه قبل الفراغ من العمل ولو قبيل (١٦١) الشروع فيه (وتبرع بحجره) من مالك أو غيره

(العدل) أي أو امتنع من العمل وقوله أو يحجوه أي كالحبس اه قل (قوله وتبرع بغيره بالعمل) أي أو يرفضه
 المال به وكذا أن أطلق يكون كالوصف للمالك حل ومثله الاطوار الغنية عن السقي والمراد بالتبرع
 هو الذي عليه فيه بغير استعجار أخذ من قوله والا أكثرى عليه الحكم ع (قوله من مالك أو غيره)
 أنهم لم يولوا عمل المالك في ماله لا على وجه التبرع عن العامل أو تبرع به أجنبي عن المالك لا يستحق العامل
 ما أجرى عليه حج تبعاً للسبكي وخالفه م في شرحه فقال فيه المصحح العامل فيها يظهر ع (قوله)
 شرح م في قوله في ماله نفسه غير متبرع عن العامل أو عمل الأجنبي عن المالك لا العامل استحق العامل
 فيها يظهر خلاف نظيره من الجملة لا لزوم ما هنا وإن بحث السبكي القسوية بينهما في عدم استحقاق
 له (قوله في حق العامل) قال الامام وهو مشكل لأنه استحقاق بغير عمل اه والاصحاب نزولوا ذلك
 بملة التبرع بقضاء الدين قال السبكي ومن قولهم هنا وفي الجملة لو تبرع بالعمل استحق العامل
 ذلك فبقا مشله في امام المسجد ويحجوه من ولاية الوظائف إذا امتنع وإن كان المصنف وابن
 عبد السلام أنقيا بعدم استحقاق النائب والمستنيب مع • قلت قد يفرق بأن غرض الواقف مباشرة من
 عين أوعيه الناظر بخلافه هنا فإن كان غرضه مباشرة أيضاً إذا وردت المساقاة على العين لكن
 الحاجة في مسئلة الوظائف أقوى اه سم (قوله بصرح الفسخ) أي حيث لم يكن ثم ما يقتضيه ع (قوله)
 (قوله أكثرى الحكم عليه من يعمل) أي ولو للمالك أخذ من قوله بدم عمل المالك ولو امتنع وهو
 لم يتركه فكذلك وقوله من ماله أي لو لم ينسبه إذا كان بعد بدو الصلاح حل (قوله من ماله) متعلق
 فيها لا أكثرى (قوله نعم إن كانت المساقاة فالح) يعلم منه أن كلام المصنف مفيد بكون المساقاة على القيمة
 (قوله والنشأ) بكسر النون والمدة نسبة لبيع النشاء برماوى (قوله لتسكن المالك من الفسخ)
 وانفتح بعد ظهور الفقرة فلا يبعد استحقاق العامل منها حصة ما عمل والقياس أنه يستحق أجرة
 لكل لأن فسخه الفسخ زاد الموضعين فيرجع لبدل عمله وهو أجرة المثل وفقاً للرمل سم على حج
 ع على م (قوله نعم إن تعذر) أي إذا كانت المساقاة في القيمة حل (قوله اقترض) وأكسى ع ما
 يقترض ويستمر يقترض على ظهور الفقرة فإذا ظهرت أكثرى منها كافى قل على الجلال قال ق
 شرح الرض وقولهم اقترض وأكثرى يفهم أنه ليس له أن يساق عنه وهو كذلك سم على حج
 ع على م (قوله نعم إن تعذر اقتراضه الح) أي لعدم اقتراضه أو عدم إجابته أو توقفه على أخذ ماله
 دفع أو بعد فوق مساقاة العدوى ومثله محجز المالك عن إثبات هرب العامل اه قل على الجلال
 (قوله عمل المالك بنفسه) أي يرجع بالاجرة ع على م وقوله بإنشاء بذلك أي بالاتفاق أو العمل
 ومضى للمالك في قدر ما تنفع على الرابع سم ويبنى أن لا يكفي الشهادة مع القدرة على استئذان
 الحاكم كقوله سم ويبنى أيضاً الاكتفاء بواحد وبحلف معه أنه أراد الرجوع ع (قوله)
 فخرجوا لوان لم يكن له الشهادة ظاهره عدم الرجوع ظاهره أو بطلان ولو قبيل بأن له الرجوع بطلان
 يكون بجوابه ومنه سائر الصور التي قيل فيها بعدم الرجوع فقد الشهود فإن الشهود إنما تعتبر لاثبات
 الحق ظاهره والأفلاطون في الاستحقاق وعدمه على ما في نفس الامر اه ع على م (قوله)
 لعل يتركه (قوله) فيه أن العمل لم يقع معاه ولم يظهر أثره على الحل حل أي وقد صرحوا في باب
 الجملة حينئذ بعدم الأجرة (قوله الأولى من قوله إن أراد الح) وجه الأول أنه أن قوله إن أراد الرجوع
 بمنع الأول أن من غير شرط ثم أراد الرجوع ولو بعد مدة ع (قوله وخلف تركه) شامل للثمرة

(٢١) - (يعبري) - ثالث) الفقرة فله الفسخ والعامل أجرة عمله وإن ظهرت فلا فسخ وهو لم يظهر وقول
 شرط فيه يرجعوا أو لم يظهره إن أراد الرجوع (ولو لم يأت المدعي في ذمته) قبل تمام عمله (وخالف تركه)

(بالعمل) بنفسه أو بحاله
 فتعبري بذلك أعم من
 قوله وأتمه المالك مشجعاً
 (بقي حق العامل) لأن
 العقد لا يفسخ بذلك
 كما لا يفسخ بصرح
 الفسخ (والأى وان لم
 تبرع غيره ورفع الامر
 إلى الحاكم (كأكثرى
 الحكم عليه من يعمل) بعد
 ثبوت المساقاة وهرب
 العامل مثلاً وتعذر احضاره
 من ماله إن كان له مال والا
 أكثرى فيؤجل إن تأنى
 نعم إن كانت المساقاة على
 العين فالذي حزمه صاحب
 المعين الجبسي والنسائي
 واستظهره غيرهما أنه
 لا يكثرى عليه لتسكن
 المالك من الفسخ (ثم)
 إن تعذر اقتراضه (اقترض)
 عليه من المالك أو غيره
 ويرى من نصيبه من الخمر
 (ثم) إن تعذر اقتراضه
 (عمل المالك) بنفسه وهذا
 مع ثم اقترض والأشهاد
 الآتي على العمل من
 زيادتي (أو اتفق بإنشاء)
 بذلك (شرط فيرجعوا)
 بأجرة عمله أو بما أحققان
 لم يشهدا ذكر فلا يرجع
 له وإن لم يكن له الأشهاد لأنه
 عدو نادر فإن يحجز عن
 العمل والاتفاق ولم يظهر

للعامل عليها اذ مات بعد ظهورها بواقعه مامر الشارع في حرب العامل من قوله واستجاره من ماله
 لفرجه ولومن حصة اذا كان بعد بدو الصلاح أو رضى بأجرة أو جلة ع ش على هر (قوله عمل وارثة)
 وبغيره الحاكم ان امتنع من الانتماء بواحد مما ذكر أو يستأجر عليه من التركة من ثم قل على الجلال
 (قوله ولا يلزمه) أي فلا يجبر عليه واذ لم يعمل فلما كان الفسخ قل (قوله فتنفس بموته) أي ولو ارثه
 أجرة مثل ما مضى ان لم تظهر الأجرة فان ظهرت أخذ جزأ منها وهل يوزع الجزء باعتبار المدين وان تفاوتوا
 أو باعتبار العمل لانه قد يختلف في المدة فهو أكثره فيه فظروا القرب الثاني ع ش على هر (قوله
 كلاجير) قال في شرح الرض قال السبكي وغيره ينبغي أن يكون عمله اذ مات في أثناء العمل الذي هو
 عمده للمساواة فان مات بعد بدو الصلاح أو الجذل أو سبق الائتلاف فبقى العمل المتبقي لا ينفسخ
 المساواة بموت المالك) نعم ان كان العامل هو الوارث أو كان البطن الثاني في الوقت انفسخت اه قل
 على الجلال (قوله وبخانة عامل) أي بظهورها بان ثبتت بالاقراء أو البينة أو بأمين المردودة بخلاف
 خوفه فان أجرة على المالك أي والمساواة في النعمة بدليل الاستدراك ونقل عن شيخنا أن الاستدراك
 خاص بقوله فان لم يتحفظ حل (قوله فعامل) أي يستقل بالعمل حل (قوله يكتري على الخائن)
 يقتضي حصة الاكتراء على عمل المساواة مع أنه غيره مضبوط الآن بقال ما كان الذي على العامل معلوما
 كان كأنه مضبوط وتقدم عن حل ما ينافي ذلك (قوله نعم لـ) قد تقتضي هذه العبارة أن هذا
 الاستثناء راجع لكل من اكتراه المشرفوا كتره العامل وماله هر لا يختصه بالثاني وأنه لا فرق
 في الأول بين المساواة على العيين وفي القيمة وحل كلام الشارع على ذلك فليجرحه اه سم (قوله
 فظاهر أنه لا يكتري عليه بل يثبت الخيار) أي فله الفسخ وللعامل أجرة عمل فوقه أنه لم يقع العمل لملا
 ولم يظهر أثره على الحل حل (قوله وهو قياس مامر) أي في قوله فان عجز عن العمل والافتاق لم يظهر
 الأجرة فله الفسخ وكان الأول أن يقول والفسخ على قياس مامر وبعبارة شرح هر هذا اذا كان
 العمل في القيمة والاخبار للمالك فيها يظهر كما صنفه (قوله حيث جهل الحال) فان علم الحال فلا شيء
 لانه لم يعمل طامعا يفرق بين ما هنا وما في القراض فيها اذا قال للعامل والرجع كدلى حيث يستحق الأجرة
 مطلقا ع الفساد لم لا على الراجح بأنه هناك عمل طامعا فيها أوجب الشرع كماله مامر اه سول قل
 العلامة زى ان قوله حيث جهل الحال ليس بشيء فيستحق الأجرة مطلقا قل قوله حيث جهل
 الحال أي بالافتقار له قطعا وهو الذي في شرح هر وما نقل عن زى ليس بظاهر وهو ليس في ثابته
 وفارقت هذه الصورة غيرها من صور الفساد حيث يستحق فيها الأجرة وان علم به بعد ذلك المالك هنا
 ولو باع المالك الشجر فالعامل مع المشتري كما كان مع البائع شيخنا (قوله ولا تصح غفارة) وفاة
 للأمة الثلاثة وهي مأخوذة من الخبر أي الزراع وضمن العامل أجرة الارض اذا أخرجنى فأت الزرع
 وعليه حل افتاء النووي بالضمان في المزارعة قل على الجلال قال الرافعي القياس يقتضي أن المزارعة
 والمزارعة كالمساواة ولكن السنة منعت من ذلك قالوا المعنى فيها أن تحصل منفعة الارض تمكن بالاجارة
 فبجر العمل فيها ببعض ما يخرج منها كالواشي بخلاف الشجر فانه لا يمكن عقد الاجارة عليه اه سم
 (قوله للثمن) صفة الثمن الواردة في المزارعة كالثمن المسمى بقتل من سقى أي دارد من لم يضر المزارعة
 فلو ذن بحرب من افترس له ع ش على هر (قوله أول من تمير بالاصل) وجه الاولوه أن العمل
 يكون بعد القبول ليس هو وهو الفساد أو الموصوف به انما هو عقدها ع ش (قوله ولا مزارعة) خلا
 للام أجود لا يضمن العامل فيها أجرة الارض اذا أخرجنى فأت الزرع لانه أمين واذ وقع منه ذلك
 بالاصل (ولا مزارعة على كذا) أي معاملة على أرض يبيع

ياخرج منها **(ولكن)** (البذر من المالك) انتهى عنها خبر مسلم (فلو كان بين الشجر) تخلا كان أو عتافه وأولى من قوله بين النخل
 (باض) أي أرض لا زرع فيها ولا شجر وأن كثر البياض (صحت) المزارعة عليه (مع المساقاة) على الشجر تبعاً للحاجة إلى ذلك
 وبه يعمل خبر الصحيحين السابق أول الباب هذا (إن اعتقدت) (١٦٣) أحمد (عامل) بأن يكون عامل المزارعة
 هو عامل المساقاة وإن تعدد

هذه كما يأتي ضمن أن عليه حيث دللنا على الجلال **(قوله)** ولكن البذر من المالك
 لم يثبت كون الأفعلى المالك أو العامل وكلامه الآتي بما يفيد أنها على العامل حل **(قوله)** بين الشجر
 وكذا يجنبه لأن المدعى على غيره الأفراد قل وبعبارة زى فلو كان بين الشجر أى بان تتخلل الحقيقة
 له وإن لم يحط به الشجر اه **(قوله)** أى أرض هو تفسير حقيقة البياض والمراد هنا الإجماع فيشمل
 الأرض التى لم يبدصلاحه ومنه البليط وقصب السكر ونحوهما قل **(قوله)** صحة المزارعة) ويشترط
 بيان ما يزرع وما يترك المالك هنا شرك قل **(قوله)** وعليه يعمل خبر الصحيحين (الح)
 رب أنه يجهى في شئ من الطرق أنه صلى الله عليه وسلم دفع له بذراً حل أى بل الظاهر أنهم
 كانوا يزرعون من مالهم أى فهم بخارجه اه اعماد وأجيب بأنه يمكن أنه كان فيها زرع لم يبدصلاحه
 فإن المزارعة حيث تصح كما يأتى والاولى الجواب أن يقال انها لما ملكت عنوة صار لى **(قوله)**
 مالكها وإياها من الحب وغيره فلا اشكال لو سكت عن البياض في المساقاة لم يجر زرع وجوز به الإمام
 مالك إذا كان قليلاً ولو شرط في المزارعة البقر على العامل صح وكان المالك أكثره وبقره اه قل
(قوله) بأن يكون (الح) فالمراد بالاعتماد استقلال المزارعة بعامل والمساقاة بعامل لا عدم تعدده كما يؤخذ
 من كلامه بصيغة حل فليس المراد بتعداد العامل كونه واحداً اه **(قوله)** وقدمت المساقاة) فلو
 أنزلنا المزارعة لكن فصلنا مقابل في القبول وقدمها كقبولت المزارعة والمساقاة لم يبعد البطلان **(قوله)**
 ويمكن شمول المتن لذلك بأن يقال إن المراد أن لا يقدم ما يدل على المزارعة لا في الإعجاب ولا في القبول
 وإن ما وقعها المالك وأجابه العامل كقوله في قبليتها بعد قول المالك سقيتك وزارعتك والظاهر فيه
 الصحة لأن الضمير حكاية الظاهر قبله فكأنه قال قبلت المساقاة والمزارعة فهى مقدمة كما في كلامه
 وظاهره لو قال عاملت على هذين شرا النخل والبياض لم يصح لأن المقارنة تنافي التبعية سم على حج
 عن على مر **(قوله)** وإن تفاوت الجزآن للشروطان) فلو لم يعمل له شيأ من الزرع وجعل الجزأ الذى
 من آخرهما في الظاهر كما قاله العبادى عدم الصحة وعكسه كذلك قل **(قوله)** مطلقاً) أى تبعاً أولاً
(قوله) والأحاديث) أى الدالة على النهى **(قوله)** على ما إذا شرط (الح) فخرج ذلك عن موضوع المزارعة
 والظاهر وهو الاشتراك حل وقال زى وجه التهي حيث نفاها فقد قطع هذه دون هذه **(قوله)**
 لو ادعى اما العمل أو المالك وقوله زرع قطعة الظاهر أن المراد بزراعها ما يخرج منها لا الفعل أعنى الزرع
 بلنى المسمى **(قوله)** عمله في المزارعة) خص هذا الحل بالمزارعة ولو رد ما يدل على التبعية فيها كفى
 وانضم خبر خلاف الخبر المذكور من رد ما يدل على جوازها سم **(قوله)** من الشركة الفاسدة)
 أى إنما اشترك اثنان شركة فاسدة فإنه يرجع كل منهما على الآخر بأجرة عمله فإن تلف المال المشترك فيه
 يرجع أحدهما على الآخر بأجرة عمله فقياسه هنا أنه لا شئ للعامل اه والمقبس ضعيف وإن كان القيس
 عليه من حيثنا **(قوله)** وبقرق) قال حج والقرق أن الشريك يعمل في ملك نفسه فاحتجبت

الآفة وقيل المزارعة على جوازها بالطريق الآتى وكالبياض فيأخذ كزرع لم يبدصلاحه كما اقتضاه كلام الروضة كأصلها (فان أقررت
 المزارعة فاعمل للمالك) لأنه المالك للبذر (وعليه للعامل أجرة عمله وآلانه) الشاملة لدوابه لبطان العقد وعمله لا يحيط بسواه أسلم
 لكونه لم يبدصلاحه أو غيرها أخذ من نظيره في القراض الفاسد وإن كان المنقول من المتولى في نظيره من الشركة الفاسدة فيها إذا تلف
 الزرع بأنه لا شئ للعامل لأنه لم يحصل للمالك شئ وصوبه النوى ويفرق بأن العامل هنا أشبهه في القراض من الشريك على

(ولا أجرة كان يكثر به) أي للمالك العامل (بمضى البذر ومنفعة الأرض) شامعين (أو نصفه) أي البذر (وبمصره نصف الأرض) شامعين (البذر) له (باقية) أي البذر (في باقي) أي الأرض فيكون لكل منهما نصف المثلث مثلثان المثل استحق من منفعتها بقدر نصيبه من الزرع والمالك من منفعة بقدر نصيبه من ذلك وأثبت زيادتي كيف كان أي طرق ذلك لا تنحصر فيها ذكرتها أن يقرض المالك العامل نصف البذر ويؤجره نصف الأرض بنصف المثل ونصف منفعة الآلة ومنها أن يعيره نصف الأرض والبر منهما أكن البذر في هذا ليس كله من المالك وإن أفردت المازعة قلل العامل وعليه

المالك الأرض أجرة مثلها

وطريق جعل الفعلة لها ولا

أجرة كان يكثر العامل

نصف الأرض بنصف البذر

وأعطى عمله ومنفعة الآلة

أو نصف البذر ويتبع

بالعمل والنافع

درس

(كتاب الأجرة)

بكر المازعة أشهر من

ضمها وقسمها من أجر ماله يؤجره

أجر ماله يؤجره

أجر ماله يؤجره

وجوب أجره إلى وجود نفع شره بخلاف الأصل في القراض بالساقاة أه من عبادة شرح هر ورد بأن قياسه على القراض القاسد أقرب لمعاد البايين في أكثر الأحكام فالعامل هنا أشبهه في القراض من الشريك أه وقوله أشبهه في القراض من الشريك أي أشبهه بالعامل في باب القراض من الشريك لأن العاملين ليس من عند أنفسهم مال بخلاف الشريك (قوله) عدوله عن القياس الظاهر) أي على عامل القراض أه عز بزي (قوله) كأن يكثر به) ويشترط في هذه الأجرة وجود جميع شروطها الآتية (قوله) أو بنصفه بعيره نصف الأرض) الفرق بين هذه الأجرة وأن أخذ الأجرة وفي الأولى لا يمكن وأصله أقصد ثبت الأرض أي صيرها لا تثبت في الملتزم قيمة نصفها في هذه في الأولى لأن المازعة مضمونة شرح هر زي (قوله) بعيره (الح) الأولى إسقاطه لحريتها عن المازعة (قوله) المالك (الح) أي استحق من منفعة العامل كما عبر به هر وقوله من ذلك أي الزرع وقوله لكن (الح) لا موقع لهذا الاستدراك (قوله) وعليه للمالك الأرض أجرة مثلها) قضيتها أنه لا يؤمر بفتح الزرع قبل أن يأن الحصاد ووجهه أنه المازعة بالأذن مخصوص المازعة وإن يطلق في عموم الأذن وهو نظير ما مر عن القوي فيها وغرس في الأرض المقبوضة بالشراء القاسد أي بني من أنه لا يقع مجابيل بخبر المالك بين ملكه بالقيمة وبين فله وغرامة أرض القصص بين النقيبة بأجرة المثل لكونه انما فصل بالأذن الذي تضمنه البيع القاسد لكن تقدم الشارح أن المعتد دخلا فعليه فانظر الفرق بين هذا وبين المقبوض بالشراء القاسد ولعله أنه لما أذن له هنا في الزرع على أن الفعلة بينهما كان ذنا بالانتفاع بالأرض مع قيامها على ملك صاحبها وهو يقتضي أن يكون الأذن مقصودا بالذات فإذا بطلت الفعلة من حيث خصوص المازعة بقي مطلق الأذن فأشبهه جواز تصرف الوكيل بعموم الأذن وإن بطل خصوص الوكالة لا يقصد بالبيع ثقل ذلك في الأرض للشترى فإذا بطل بطل ثوابه لأن انتفاع المشتري به ليس متبعا إلا على انتقال ملك الأرض مع انتقال منفعتها فإذا بطل لا يبق لانتفاعه بالأرض جهة مجوزة عرض على هر (قوله) كأن يكثر به العامل نصف الأرض (الح) ولو كان البذر لها فالعلة لها ولكل على الآخر أجرة مازعة من منافع على حصة صاحبه أه شرح هر

(كتاب الأجرة)

(قوله) يضم الجنب وكسرها) فالأول من باب قتل والثاني من باب ضرب كافي الصباح (قوله) اسم الأجرة) ثم اشتهرت في العقد على وجه الجواز بدليل قوله وشرعا (الح) شرح هر وعرض عليه (قوله) وشرعا تخليك منفعة) ولو عبر بدل التخليك بالقتل كان أولى كأفاده قل على الجلال أي عقد على منفعة وأجيب بأن مراد التخليك بعقد أه (قوله) تخليك منفعة (الح) خرج عقد النكاح لأنه لا تملك به للنفقة وإنما يملك به الانتفاع وكذا يخرج المار به وهي خارجة أيضا بقوله يعوض وقوله يشترط تأتي خرج به المساقاة على ثمر وجود لم يبدع صلاحه لأن من الشروط علم العوض وأورد على التعريف الجملة يعوض معلوماً واجب بأن التقدير تخليك منفعة معلومة كما يؤخذ من قوله يشترط فخرجت الجملة فبأن الحالة ليس فيها تخليك من جهة الماعل فهي خارجة إلا أن يقال فيها تخليك من جهة الماعل فكأنه ذلك للنفقة للماعل وكذا يقال في المساقاة تأمل (قوله) والأصل فيها قبل الإجماع أي أن أرض من (الح) قال هر في شرحه ومنزعة الاستدلال في الاستدلال بما مرودودة انفرادها وعرض

الأرض

أجر ماله يؤجره بغيره يضم الجنب وكسرها أجر ماله يؤجره بغيره يضم الجنب وكسرها أجر ماله يؤجره بغيره

أجر ماله يؤجره بغيره يضم الجنب وكسرها أجر ماله يؤجره بغيره يضم الجنب وكسرها أجر ماله يؤجره بغيره

بلا عقد يرح لا يوجب
أجرة وإنما يوجبها ظاهرا
العقد فبعد حين وخبر
البحاري أن النبي ﷺ
والصديق رضي الله عنه
استأجرا جلا من بني الدليل
يقال لعبد الله بن الاربط
وخبر مسلم أنه ﷺ
نهي عن الزراعة وأمر
بالمواجة والعين فيها أن
الحاجة داعية اليها ادلس
لكل أحد مركوب
وسكن وخادم لجوزت
لذلك كاجوز بيع الاعيان
(اركانها) أربعة (صيفة)
وأجرة ومنفعة وعقد من
مكر وسكن (وشرط فيه)
أي في العاقبة (ما) مر فيه
(في البيع) وتقدم بيانه ثم
اكتن لا يشترط هنا اسلام
المكترى لمسلم كافتدته ثم
مع زيادة وتصح اجارة
السفة نفسه لما لا يقصد
من عمله كالملج قاله
الماوردي والروائي لان
له أن يشترع به ولا يصح
اكتراء العبد نفسه من
سيده وإن صح شرائه
نفسه منه كما أفقاه النووي
(د) شرط (في الصفة ما)
مر فيها (فيه) أي في البيع
(غير عدم التاقية
كأتركك) أو أكرى بك
هذا أو منافعها أو ملكتها
سنة بكذا) فيقول المكترى

الارض للآب وهو يستلزم الاذن لمن فيه بعض والا كان تبرعا هذا الاذن بالعوض هو العقد اه
بحرورة (وأقول) ان كانت متازمة من حيث انها لا تدل على الإيجاب فردودة لان الاذن في الارض
موضوع إجبار وان كانت من حيث انها لا تدل على القبول فصحيحة وما ذكر لاردها كمال حجة
(قوله وجه الدلالة) بين ان الرقعة أن وجه الدلالة في قوله لكم بأن الارض لا يكون للزواج الا اذا
عقدوا عليه والافتقار للعقد غير هو يمكن من الدقة أنه سمع شخا شيخنا العزري والاجارة
وارد على النصف وهي الارض فالتين ليس معقودا عليه بل مأخوذ بطريق الباحة (قوله ظاهرا) قيد
بلافتين لعدم وجودها كذا ذكر به الدال المكتراة قبل منى مدة على أجرة شيخنا العزري وقال
سم ظاهرا يعني غايابا واحتز به على التفت العين فانه يبين أن الاجرة لم تجب وروى بأنها وجبت بالعقد
والفتى يبين عدم الاستقرار وتوقف شيخنا وقال لا مفهوم له قال الشيخ سلطان وقرر شيخنا مانه
قوله ظاهرا أي أما بالمتافلا يوجبها لامضى المدة لانها قبله فإبالة انفساخ بأحد أمور تأتي فلا يجب
الاجرة اه (قوله استأجرا جلا) أي استأجراه ليدل على طريق المدينة من الهجرة والمسايرة
أوبكر وأقره الذي ﷺ فنبهة الاجارة اليه يجوز اه قل على الجلال (قوله الدليل) ضبطه
النوري وعش بكسر الدال واسكان المثانة التحتية وتقل عن ع ش على مر أنه قيل بضم
أوه وكسر ثانيه هموزا (قوله ابن الاربط) بضم الهززة وفتح الراء وسكون الياء وكسر اختلف
شوري (قوله وأمر بالمواجة) هو بالهززة يقال كافي القاموس أجرا بجار أو مواجة اه ويجوز
لدال الهززة والواو كونه مفتوحة بعد ضمة اه ع ش على مر (قوله كاجوز بيع الاعيان)
أي لا يحتاج الناس اليها وفيه أن يبيع الاعيان ليس جاريا على خلاف القياس حتى يعمل بالحاجة
قائل (قوله ما مر فيه في البيع) علم منه أن الاعيان لا يكون مؤجرا وان جازله اجارة نفسه كالعبد
لاعيان ينشئ نفسه كقوله ع ش على مر (قوله اسلام المكترى) أي اجارة عين أو ذمة وان
كان اجارة العين مكرهة دون اجارة الذمة ع ش على مر (قوله لمسلم) أي ونحوه من مصحف
وأقول حل (قوله) كافتدته ثم مع زيادة عبارة ثم يصح بكراةا كتراء لدى مسالما على
عمله بفسه لكنه يؤمر بالانكشاف عن منافع بأن يؤجره لمسلم والزيادة هي قوله لكن يؤمر بالح
سم (قوله وتصح اجارة السفينة) عطف على لا يشترط فهو من جهة الاستدراك (قوله) لما لا يقصد
من عمله أي لا يكتب به عادة ككونه أجيرا في الحج أو الوكالة بخلاف الحرف والصانع فالحا
منفردة من عمله إذ يكتب بها وليس المراد بما لا يقصد من عمله كونه تافها كما يتوهم س ل زيادة
(قوله) لأن (أن يتبع) أي حيث كان غيبا اه حل (قوله) ولا يصح ا كتراء العبد نفسه) هذا
مطوف على المكترى فهو مقتضى فيه أن هذا لا يناسب استثناءه من قوله وشرط فيه ما في البيع لان
المراد هنا للاتفاق التصرف وكذا في البيع وصورة العبد استثنيت هناك من مفهوم الشرط لغرض
التميز لأن قال كلامه يؤل الضابط كل من يصح بيعه وشرائطه أن يؤجره يستأجره فحينئذ
بحسن استثناء العبد لانه يصح شرائه نفسه لا كترائه اياه والفرق بينه وبين شرائه نفسه أن الاجارة
تقتضي أن يتم بخلاف شراء نفسه فيفنى اليه فاغتفر فيه ما لا يغتفر في غيره كافي مر (قوله)
فيقول المكترى) وما ذكره من الكتابة جعلت لك منفعة سنة بكذا أو اسكن دارى
نورا بكذا ومنها الكتابة بالوقت في إشارة الاخرس ما صرى الضمان وتخصص الاجارة الذمة بنحو الزمت
لنكك أو أملت اليك هذه البراهم في خياطة هذا الثوب أو في دابة صفقتها كذا أو في حلى المسكة كافي

(لا يمتكها) أي منافعها سنة بكذا لان لفظ البيع وضع لتمليك العين فلا يستعمل في المنفعة

كلا يستعمل لفظ الاجارة
في البيع لكن ينبغي أن
يكون كتابة وكلفظ البيع
لفظ الشراء وهو ظاهر
ومنه يهاتر كليس مفعولا
فيه لأجر مثلا لانه انشاء
وزنه يسير بل المقدر أن
أجره كان يقع في سنة
كأن قيل في قوله تعالى فأنشأه
العمارة عام ان التدبير
والإحصاء عامون تعبيري بما
ذكره كذا في غايه (ورد)
الاجارة (على عين كاجارة
معين) من عقار ورفيق
ونحوهما (كاكثر نيك
لكذا) سنة واجارة العقار
لا تكون الاعلى العين
(وعلى سنة كاجارة
موسوف) من دابة
ونحوها حل مثلا (والزام
ذته محلا) بكلمة وبناء
ومورد الاجارة المنفعة
للعين على الاصح سواء
أوردت على العين أم على
الذمة قال الشيخان
والخلاف لفظي وأورد
الاسنوي له فوائد (د)
شرط (في الاجرة) مر
(في الفتن) في شرط كونها
معلومة جنسا وقدر ومدة
الآن نذكر من مبدء
فستفي رؤيتها (فلا تحسب)
اجارة تارة أوداية (بإدارة)
وعلى يكون الام
فقط وهو الفتح ما يقبل
به العمل في ذلك فان
ذكر معلوما وأذن له
خارج القيد في صرفه في

شرح هر وقوله أجزمت ذمتك أي كذا وكان الأولى أن يذكر مخرج به ما يقال أجزمتك فانه اجارة
عين كقوله سم (قوله كناية) العزم أنه لا يخرج ولا كتابة لان آخر القيد يبقى أثره لان قوله
بعتك يقتضي التأيد وقوله سنة يقتضي التأخير فتنبأنا (قوله وكلفظ البيع لفظ الشراء) أي من
المتاجر (قوله بل المقدر الخ) لا يقال يصح جملة طرف المناقصة المذكورة في المتن فلا يحتاج لتدبير
وليس كالأية كاهو واضح لا نقول للمنافع أمر وهو المأمور الآن والطريقة تقتضي خلاف ذلك لكان
قد مر ما ذكرنا أولي أو متعينا شرح هر أي بل متعين وقال عرش قوله والطريقة تقتضي الخ ينظر
وجه هذا الاقتضاء وعليه فيرد على ما قدره أن الانتفاع أمر وهو المأمور الآن مع أن معنى انتفع استوف
منافعه وبالجملة فدعوى هذا الاقتضاء على الاستدلال بالاجرة التجديد اه وبعبارة سم على حج
قوله بل المقدر هذا لا يتعين بل يصح جملة طرف المناقصة المذكورة وإن كانت موهومة الآن وما قدره أهنا
موهوم الآن لان معناه استوف منافعه وهذا كقوله تعالى أن أصوم هذه السنة أو أن أعسكف
هذا اليوم فان كلا من الصوم والاعتكاف أمر موهوم مع أن ظرفه السنة واليوم لمبالغة في
صحتها لحد اه (قوله فأنشأه) أي لان الموت أحوال الروح وزمنه يسير اه عبد الله (قوله
ورد الاجارة على عين) أي على منفعة من ثبوتها بالعين فلا ينافي أن مورد الاجارة المنفعة ولو أن
أجر العين لغيره في العمل بآية فعمل كأن أجره ليخيط نو به مثلا فأذن لغيره في خياطته فلا جارة
للاول مطلقا ولا ثاني إن عدل الفساد لافله آية المثل على الاول الآن كاهو ظاهر حج هر
وبعبارة حل قوله عين المراد بها ما قبل الذمة أي على منفعة متعلقة بالعين وفي هذا تزيل من عدم
التي هي المنفعة منزلة الموجود فأوردوا العقد عليها اه (قوله كاكثر نيك لكذا) أي لحد
كذا فهو مال لقوله ونحوهما لانه شامل للأدنى أي الحر كأي خذ من هر (قوله واجارة العقار)
دفع به ما قد يشوه من المتن انها قد تكون اجارة عين وقد تكون اجارة ذمة عرش قال حل مثل
العقار السنية فانه لا يصح الدخول فيها ولا تبيت في الذمة فلا تكون اجارة الاعلى العين وأما اجارة بعت
أي العقار حيث كان النصف فاقبل فيجوز أن تكون في الذمة لانه يجوز قرضه اه ومثله قل
(قوله ومورد الاجارة) أي المستحق بها (قوله سواء) أوردت على العين) فعمل لأنه منافعة في تقسيمها
الى واردة على العين واردة على الذمة وبين تصحيحهم أن موردها المنفعة للعين لان المراد بالعين
الاول ما يقابل الذمة وفي الثاني ما يقابل المنفعة قاله في شرح الروض سم (قوله فوائد) منها اجارة
ما استأجره قبل قبضه واجارة الكلب للمبيدان قلنا العقود عليه المنفعة منح أو العين فلا يعرف بهذا
أن الخلاف ليس لفظي زى وهذا بخلاف قول المتن بعد ذلك ولا كلب تأمل وقال بعضهم المذمة
الشيخان أنه لفظي وأن مثله اجارة من استأجره قبل قبضه واجارة الكلب للمبيد لاصح مطلقا
سواء أفتانان العقود عليه المنفعة والعين خلافا للاستوى في التفصيل المذكور الذي جمعه من فوائد
الخلاف (قوله كونها معلومة جنسا) أي كاهم فظاهره في الفتن ويؤخذ من تشبيهه بالعين أنها لو حلت
وقد تغير القيد وجب من تقديم العقد لا يوم تمام العمل ولو في الجملة لاذ البعرة في الاجرة حيث كانت
تقدر بتقدير العقد فأن كانت بداية اعتبر أقرب البلاد اليها كما يحتمل لاذ به والعين على آية المثل
في السادسة بوضع التلاف المنفعة فقد أوردت شرح هر بحرفه قال الشيخ سلطان بالقبال بشكل
على اشتراط العقد للاستئجار لا على البيع بالثقة وهي مجعولة كاجرة به في الرزمة لا ناقول ذلك ليس
باجارة بل نوع جملة يتغير فيها الجهل بالجهل اه (قوله خارج الصدق) فان كان في حله فلا يصح
كاجرة نكاحا بدنيا على أن تصرف في عمارتها أو علفها للجهل بالصرف فتصير الاجرة مجعولة فان

لثاة (مجلة) لما (د) لا
 (لحن) لبرملا (بعض
 دقيق) منه ككثله لجهل
 بشخاته الجلد وبغير
 الدقيق ولعدم القدرة
 على الاجرة حالا وفي معنى
 الدقيق النخالة (وتصح)
 اجارة امرأة مثلا (بعض
 رقيق حالا لارضاع باقية)
 للعمل بالجرة والعمل
 المكترى له انما وقع في
 ملك غير المكترى نجا
 بخلاف مالواكثرها
 ببعضه بعد القطام لارضاع
 باقية للجهل بالجرة اذ ذلك
 وبخلاف مالواكثرها
 لارضاع كله ببعضه حالا أو
 بعد القطام لوقوع العمل
 في ملك غير المكترى قصدا
 فيها ولجهل بالجرة في
 الثاني هكذا أنفسهم هذا
 المقام وقد بسطت الكلام
 عليه في شرح الروض
 وتفسيره بارضاع باقيه
 رقيقه (وهي) أى الاجرة
 (في اجارة ذمة كرا من مال
 سلم) لانها سلم في المنافع
 فيجب قبضها في المجلس
 ولا يرا منها ولا يتبدل
 عنها ولا يحال بها ولا عليها
 ولا تؤجل وان عقدت بغير
 لفظ السلم فتعبر بذلك
 أعم من قوله ويستتر في
 اجارة الذمة تسليم الاجرة
 في المجلس (د) هي (في

مرئيه الرجوع بمرجع والا فلا والوجه ان التعاليل بالجهل جرى على الغالب فلو كان عالما
 بالمرئيه فالحكم ككذلك شرح (د) قوله سمحت ولو اختلفا في القدر المنق صفق المنق فيمنه ان
 ادى قدرا محتملا سل (قوله على اتحاد القاض والقبض) قال (د) بعد ما ذكر على أنه في الحقيقة
 لا اتحاد بين القاض من المستأجر وان لم يكن معينا منزلة الوكيل على المؤجر وكذا تضمنه وبؤخذ من
 ذلك خصما جرت به العادة في زماننا من تسويع الناظر المستحق باستحقاقه على ساكن الوقت فيما يظهر
 من شرح (د) قوله لوقوعه أى الاتحاد ضمنا ولا يكتفى بشهادة المتعale أنه صرف على أيديهم
 كذا لم يشهدوا على فعل أي قبضهم بخلاف ما لو شهدوا بأنه صرف كذا فاعلمنا قبل الان عمل الحاكم
 ثم يضمن أنفسهم كافي شرح (د) وقوله بأنه صرف على أيديهم كذا أى انفسهم أم لو شهدوا بأنه
 لشئ الآلة التي يتي بها بكندا وكانوا عدولا وشهد بعضهم لغيره بأنه دفع له كذا عن أجرته ليجتمع قاله
 عن على (د) قوله ولا يلخ (شاة) السابط أن يجعل الاجرة شيأ يعمل بعمل الاجير اه سل
 (قوله بجلد) اعلم قبل بجلدها بعنف الام مع أنه انصهر لان المتن منون ولو حذف الام بقى المتن
 غير منون وشروط الفرج أن لا يغير للثان ومثله يقال فيما قبله فافهم عبد البر (قوله ببعض دقيق منه)
 ركنا من غيره اذ لم يلحن بخلاف ما اذا ملحن فيصح حل (قوله وفي معنى الدقيق النخالة)
 أي ذكره في عنها فلا يحتاج لذكرها معه كاصنع الاصل (قوله اجارة امرأة مثلا) أى أو رجل
 وضع للمرأة ونحوها استجارا شاة لارضاع طفل قال البلقيني أوسخلة فلا يصح لعدم الحاجة مع
 عدم فترة المؤجر على تسليم المنفعة كالاستجار لفراب الفعل بخلاف المرأة لارضاع سخية
 قولنا تخرج مثلا لادخال الرجل والخش لالثاة ونحوها لعدم القدرة على تسليم اللان عى
 ونرى (قوله والعدل المكترى الخ) جواب عن سؤال حاصله أن عمل الاجير يجب كونه في
 ملك ملك المستأجر وهنافية وفي غيره فاجاب بان الغير وقع تبعا لافسد تأمل وبعبارة أخرى
 جواب سؤال تقديره كيف يصح استجار المرأة لارضاعه ببعضه مع أن الارضاع للسلك فليزم عليه
 استجارها لارضاع ملكها والجواب أن الاكتراء انما هو لارضاع ملكه فقط وارضاعها للملكها انما
 وقع تبعا للملك اه باي والمراد بغير المكترى المرأة المكترة والمكترى هو مالك الرقيق (قوله ببعضه
 ما) ضيفوا الضم فيه الصحة وهو وان كان نص على ارضاع كذا لكن المقصود بالاجارة ملك المؤجر
 والحاصل ان اجارة المرأة لارضاع الرقيق ببعضه حال صحيحة مطلقا سواء كان لارضاع كله أو باقيه
 واجرتها ببعضه بعد القطام بالامة مطلقا سواء كان لارضاع كله أو باقيه وقوله فيها غير ظاهر في الثانية
 لانها لانك لا بعد القطام أى لا يستقر ملكها لبعضه الا بعد القطام وأجيب عنه بأنه وان اكترها
 لارضاع كذا لكن المقصود ملكه فقط فخصيها منه تابع وان نص عليه (قوله أولى من تعبيره بارضاع
 رقيقه) وجه الاول به ما تقدم من عدم الصحة في الاستجار لارضاع الشكل عى وهذا على
 طريقته على المتقدم فلا فرق وبينه فلا أولوية عبد البر (قوله فيجب قبضها الخ) وانما اشترطوا
 ذلك لئلا يلفظ بالجره ويستترطوفى العقد على ما في الذمة بافظ البيع مع كونه سلم في المعنى أيضا
 لعدم الاجرة حيث وردت على مقدم وتعدا استيفاء ذمته ولا كذلك بيع ما في الذمة فيها لم يجزوا
 منها بشرط قبض أي قبض في المجلس شرح (د) قوله ولا يبرأ منها) أى لانه يفوت القبض في
 المجلس الذي جعل شرط للصحة عى (قوله وان عقدت بغير لفظ السلم) راجع لقوله فيجب قبضها
 في المجلس (قوله مطلقا) أى سواء كانت الاجرة في الذمة أم لا والحال أنه أجبر عين هذه الدابة مثلا

الجرة عين كمنه) فلا يجب قبضها في المجلس مطلقا يجوز ان كانت في الذمة ابرأ منها والاستبدال

شيتها والحالة بها وعليها
 وتأجلها وتعدل ان كانت
 كذلك وأخلقت وتك
 بالعقد مطلقا (لكن
 ملكها) يكون ملكا
 (مرجعي) بمعنى أي كمال
 مفيد من على السلبين
 أن المزوج استقر ملكه
 من الاجرة على ما قبل
 ذلك ان قبض المكنى
 العين أو عرض عليه
 فاستقر (فلان استقر بها
 الإغنى الدية) سواء استقر
 للمكنى أو لآلئها المنفعة
 تحت بدو قول كمن إلى
 آخره أولى مما عبر به
 (ويستقر في) اجرة
 (فائدة) اجرة مثل ما
 يستقر به مسمى في
 صحبة) سواء كانت
 مثل المسمى أم أقل أم
 أكثر وخرج يزيدني
 (غالب) التخليق في القرار
 والوضع بين يدي المكنى
 والعرض عليه واستناعه
 من القبض إلى اقتضاء
 المدة فلا تستقر بها الاجرة
 في العادة ويستقر بها
 للمسمى في الصحبة (و)
 شرط (في المنفعة كونها
 متقوتة) أي لما فيه
 (معلومة) عينا ومقدرا
 وصفة (قدرة
 التبر) حاشيا (واقعة
 للمكنى لا تضمن استيفاء
 عين فدا) بأن لا يضمن
 العقد (لا يبيع) اكتمال
 شخص لللايتب) ككلمة بيع وأن عرجت السمة لا يفيقه

عليق النطق يؤخذ منه صحة الاجارة على ابطال السحر لان فاعله يحصل له شقة بالكتابة ونحوها من استعمال السحر وتلاوة الاقسام التي جرت عاداتهم باستعمالها ومنه ازاله ما يحصل لزوم من الاعتلال الذي عند العادة بالرباط والاجارة على من الزم العوض ولو اجابا حتى لو كان المانع بالزوم والزممت الزمها عليها العوض لزم الاجارة من الزمها وكذا عكسه ولا يلزم من قام به المانع الاستحجار لانه من قبل الدواة وهي غير لازمة للرخص من الزومين ثم ان وقع ايجار بعقد صحيح لزم المسمى والافجارة اقل عيش على هر وبشارة شرح هر ككلمة بيع الخ فلو استأجر عليها مع انقضاء الثمن بتردد أو كلام بلائيه والافجارة التمثل وباعته الاذرى من أن الفرض أنه استأجره على مالا تعب فيه فيعبر معقود عليه فلا يكون متبرعا به مردوبانه لا ينعاده الا بذلك فكان كالمقود عليه انتهى وفيه مع انقضاء الثمن متعلق بمحذوف تقديره فان أتى بها مع انتفاء الثمن الخ **(قوله ولا كراهة في)** أي التي زين به أو لضرب على سكتة هر ومحله اذالم يكن النقد عرا يعلق بها لانه حيثئذ كراه واستحجار الحلى جائز صحيح **(قوله لان منافعهما لا تقابل بمال)** لو أجز تمليل ما قبل حذبن الى هنا قال اذا قبض على الثلاثة أي لنفسها لكان أخصر وأنسب للمثل اه **(قوله ولا آتق ولا منسوب)** كانه لحصى وكذا الهي الحصى المذكور والارض المذكور رتوقها بحجر شرعي أيضا لان كل حصى شرعي كماله مل وقد يقال ان المنسوب فيه مجز حصى لا شرعي **(قوله عقب المقد)** أي قبل مضى مدة للثلاثة أجز أخذها ما يأتي في التفرغ من نحو الامتعة ونحو ذلك كيدهما يؤخذ من قدره للزوم على الاتراح كذلك كافي وألقى الجلال البلقني بالآتي والمنسوب ما لو تبين أن الدار سكن الجن وأهم بؤذين الساكن برجم أو نحوه وهو ظاهر ان تعذر منعهم وعليه فطر ذلك بعد الاجارة كطر والسبب بعد ما شرح هر أي فلا تنسخ بل يخبر المستأجر انتهى ع ش **(قوله ما يحتج الى نظر)** وفيه خبر قارى لتعليم القراءة وان اتسع الزمن بقدر أن يتعلم ويعمل لان المنفعة المتعلقة بالعين لا تأخر **(قوله دام)** أي يحصى دائما عندما لا يحتاج اليه بان يكون النيل يروى بها كل سنة **(قوله ولا غالب يكفها)** لوقال المكرى أنا أخصر براء أسوق منها الماء أو أسوقه من مكان آخر صح قاله الر واني وان لزمه انتهى عبد البر ولو استأجر أرضا لزرع فطر وانقصت الاجارة فلوروى بعضها انقصت فطر وروى غيره في الروى وكذا اذالم ينحسر الماء عنها وقت الزرع **(قوله ولا تقلع سن)** هو وبابعد مثال لشرى **(قوله ولا حاض)** وبطر ونحو الحوض ينسخ العقد كما يأتي فلورخلصه ويكثت صحت دام تستحق أجرة وان أنت بما استوجرت له لانقصاخ الاجارة بطر ونحو الحوض فان ما أنت به بعد الانقضاء كالمعمل بلا استحجار وفي معنى الحاض المستحاض ومن به سلس بول أو جراحة فانه غنى منها التاويل شرح هر وكتب عليه ع ش مانعه قوله وبطر ونحو الحوض ينسخ العقد هذا قد يشكك على جواز ابدال المستوفى به اذ قايه عدم الانقضاء وابدال خدمة السجد بخدمته بيت مثلهذا المسجد نظير الصبي المعين للارضاع والثوب المعين للخياطة والخدمة نظير الارض والمطبخة سم على حج انتهى بحرويه **(قوله ولا حرة)** بغير اذن زوجها أي لا يشرع أو وقتها لحقه ويؤخذ من التمليل ما بعته الاذرى أنه لو كان غالبا أو طفلا فاجرت نفسها لعمل بقوى قبل نفقه أو ازاله لا تمتنع جاز فلو حضر قبل فراغ المدقة فينبى الانقضاء في الباقي واعتراض لزمه بل انما تنافس حقه بعد الكساح ممنوع بأنه لا يستحقها بل يستحق أن ينتفع وهو متعذر منصرف هر مع زيادة من ع ش فقوله بغير اذن زوجها أي الحاضر غير المطلق **(قوله ولا حرة)** جيبتيهما أمارة بالنسبة فقص ولو أنت بالعمل بنفسها في هذه الحالة بأن كنت المسجد بنفسها

(د) لا كراهة (نقد) أي
دراهم أو دنانير ولو للزمن
(و) لا (كلى) ولو لم يبدل
منافعهما لا تقابل بمال
وبذلك في مقابلتهما تدير
(و) لا يجوز كآخذ
البعدين وكتب (د) لا
(آتي) لا (منسوب) لغير
من هو يده ولا يقدري
زعم عقب المقد (د) لا عني
لحفظ أي حفظ ما يحتج
الى نظر والاجارة على عينه
(د) لا أرض زراعية لاما
لهادام ولا غالب يكفها
كطر معتاد وما تلج مجتمع
يقلب حصوله (د) لا شخص
لقام من صحبة لغير قود
(د) لا حاض أو قضاء
لمستخدمة مسجد لا
(حرة) منكوبة (بغير
اذن زوجها) والاجارة عينية
فيها وذلك لعدم القدرة
على نسل

في حال الحبس في أي أن تستحق الاجرة وإن تمت بالكت في حصول المقصود مع ذلك و بذلك
 بغلق ما لو استأنوه لقراءة القرآن عند قدر متلاقره جثا فإن الظاهر عدم استحقاته الاجرة وذلك
 لعدم حصول المقصود لأنه إذا أتى بالقرآن على وجه محرم بأن قصد القراءة على وجه غير محرم يصرفه
 عن حكم القراءة كأن أطلق اتنى المقصود أو تنص وهو الثواب وتزول الرجة انتهى مر وعش
 (قوله حسا وشرا) في الآتي والمصوب والذين بعدهما (قوله وأحدهما) أي الشرعي فقط أي في
 الثلاثة الأخيرة أي التي بعد الأربعة المتقدمة وبالقول والحسب أيضا لا نقول كل حسي شرعي من سول (فرع)
 ذكر منهم أنه يجوز نقل وجه استئجار وجهه ولو لمات منه من الاستئجار لكن نسط فتقيد وهو واضح
 وافق عليه مر ولعل المراد أن له من وقت العمل لا مطلقا مع وفي دعوى السقوط والحالة ما ذكر
 نظر لانها تمت حقا وجب عليها بل هو باعجار نفسه فوفا التمتع على نفسه فكان المانع منه لا منها
 فالتباس عدم سقوط النفقة عش قال مر في شرحه وليس لاستأجر المنكحة ولو لا الرضا مع
 زوجها من وطئها خوف الحبس واقطاع اللبن كافي في الرقة والفرق بينه وبين منع الرهن من وطئ
 المروثة أنه هو الذي حجر على نفسه فتعلق الرهن بخلاف الزوج وأذنه ليس كمتاعى العقد
 كالإعني اه بحر وفه (قوله القلع من وجهه) ولو استأجر وقلع من وجهه فبرئت انفسخ الاجرة
 لتعذر القلع أي أن قلنا المستوفى لا يبدل والأمره بقلع وجعته غيرها فإن لم يترأ ومنعه من قلعه لا يحجر
 عليه ويستحق الاجرة بتسلم نفسه ومضى مدة يمكن فيها العمل لكنها تكون غير مستقرة حتى لو
 سقطت رد الاجرة سول وفي قل على الجلال قوله وجعته أي أو ما عتبه بحيث يقول أهل الخبرة
 بزوال الأثر بقلعها ويستحق الاجرة بتسلمه نفسه وهي زمن إمكان القلع وان منعته منه أو سقطت
 لا يمكن الإبدال وقول بعضهم بسقوط الاجرة وردها لو أخذها مني على عدم جواز إبدال المستوفى منه
 وهو مرجوح كإسباني انتهى (قوله) واكتراه حاض ذب بقدمة مسجد) حتر زلفه أي أنه
 يجوز استئجارها ووجه بأنها لا تمنع من المسجد بناء على الأصح من عدم منع الكافر الحنيف من
 السكنى في المسجد ولو قيل بعدم صحة الاجارة وان قلنا بعدم المنع ليعبد لان في صحة الاجارة تسليطها
 على دخول المسجد ومطابقتها بالخدمة تفرق بين هذا وبين مجرد عدم المنع وبؤ ذلك ما صرحوا
 به من حرم بيع الطعام للكافر في نهار رمضان مع أنها لا تعرض له اذا وجدناه مأكل أو يشرب على
 ما مر في عش مر (قوله) واكتراه أمة) أي غير المسكنة لانها كالحرمة قل لانتاء
 سلطنة السيد عليها والعقبة للموصى بمنافعها أبدا لا يعتراذن الزوج في اجارتها كما قال الركني شرح
 مر (قوله) لوجود الاذن) فلو اختلفا في الاذن وعدمه صدق الزوج بيمينه لان الاصل عدم الاذن انتهى
 عش على مر (قوله) أو تمتعها) كالامانة فان التبة وإن تجب فيها فهي واجبة في متعلقها وهو
 الصلاة قال حل ولا يبعد أن تكون الخطبة كالامانة انتهى وما يقع من أن انسان يستحب من
 على عنه اما ما يعرض فذلك من قبيل الجماله (قوله) كالامانة وامانها) فلا استئجار لامانة للمسيح
 لا يصح لو من واقفه وأمان شرط له شيء في مقابل الامانة فانه جملة فاذا استأجر المشروط له من يقوم
 مقامه فيها فإنه يصح لان نفعه حيث شاء على المستأجر اه حل وهو غير نائب عنه في الامانة حيث
 المثل كان ثواب الاجير للمستأجر وانما هو نائب عنه في القيام في عمله فحق أن يافيه صح واستحق المثل
 كافر رخصتنا ح (قوله) لان المنفعة تقع المثل) ولا يستحق الاجير شيئا وإن عمل طامعا فلم
 كل ما يصح الاستئجار له لأجرة لقاءه وإن عمل طامعا سول (قوله) للكرى) أي الذي قاله مل
 على مثالا أنه اكتراه كافر رخصتنا (قوله) بل للكرى) أي الذي أكرى نفسه للصلاة مثلا
 ولا

المنفعة حاشرا أو أحدهما
 بخلافه اكتراه أعني لغير
 ما ذكر واكتراه أرض
 لزراعة لها ما دائم أو غالب
 يكلفها واكتراه شخص
 لقلع من وجعته أو صبيحة
 لقودوا كترامه من ذب
 خلع مسجد ان امت
 التلويشوا كترامه أمثلوا
 منسكوحة بغير اذن وزوج
 أجرة ولو منسكوحة بانه
 وجود الاذن في هذه لعدم
 اشتغال الامنة وزوجها في جيع
 الليل والنهار في التي قبلها
 والتعبد للسكنى بالحرمة
 من زبادي (لا) اكتراه
 (لعبادة تجب فيها نية) لها
 أو لتعلقها (ولقبيل نية)
 كاصول وامانها لا
 المنفعة تقع في ذلك للكرى
 بل للكرى

والدرس والاعادة الاق
مسائل معينة لتعذر ضبط
ذلك ولانه في الجهاد اذا حضر
الصف معين عليه بخلاف
عبادة لا يجب فيها نيابة وليست
نحو جهاد كأذان وتجهيز
ميت وتعليم قرآن فيصح
الاكترأه لما نم لا يصح
الاكترأه لزيارة قبر النبي
عليه السلام قاله الماوردي ومثله
زيارة سارمانس لزيارته
وبخلاف عبادته بتجب فيها نيابة
وتقبل النيابة كحج وعمره
وزكاة وكغفارة فيصح
الاكترأه لما كاعلم من
أبراهيم وقولي فيها نيابة أولى
من قوله لهانية وقولي ولم
تقبل نيابة أولى من قوله
الاحم وتفرقة كانه ونحو
من زيادتي (ولا) اكترأه
(ليست لغيره) لان الاعيان
لا تلزم بعقد الاجارة قصدا
بخلافها كما في الاكترأه
للارضاء وسياقي وهذا خرج
بقولي لا تضمن استيفاء
عين قصدا والتصريح بكل
منها من زيادتي (روح)
تأجيلها) أي للنسفة (في)
اجارة ذمة) كأزمت ذمتك
حل كذا في مكة غرضه
كذا كالمسؤول (لا)
في اجارة (عين) فلا يصح
الاكترأه لنسفة تأجيله كاجارة
دارسة أو لمعان الصد كبيع
العين على أن يسلمها غدا
(ر) لكن (صح) كراؤما
لما لم تنضمها منعتي

ولا ينبغي أن هذا التعديل ظاهر في الامامة وفي الصلاة إذا أطلق في الية أي لم يقل نويت الظهر مثلا
فان ما كان كذلك لم يقع لان المكترأه ولا عن المكترأه فالتعديل بالنسبة لهذه غير ظاهر تأمل شيخنا
(قوله) ولا اكترأه مسلم لنحو جهاد) ولو صلبا وخرج بالمسلم الكافر فتصح اجارته لكن للإمام
لا لا حد فلو لم في اثناء الصلاة لم تنسخ الاجارة حل كالموطأ الحيز على المسألة المكترأه لخدمة
السجود بمثل الفرق زي (قوله) مما لا يضبط) فهو خارج بقوله معلومة وكان المناسب تقديمه
(قوله) والاعادة) أي اعادة الدرس اه (قوله) الا في مسائل معينة) راجع للقضاء وما بعده كافي شرح
لروح حل ولا بد أن يكون المتعلم متعبا اه (قوله) كأذان) ويدخل في الاجارة لاقامة ولا
يغوز الاجارة لما حدها كذا قاله الرافعي ولا يتخلو عن وقفة وينبغي أن يدخل في معنى الاذان اذا
لغيره ما جرت به العادة من الصلاة والسلام بعد الاذان في غير المغرب لانهما وان لم يكونا من مباح
شرعاً لانهما بحسب العرف كافي عرش على مر (قوله) وتجهيز ميت) وان تعين عليه لوجوب
مؤن ذلك في ماله الاصلية ثم في مال غيره ثم في مال غيره بقصد الاجرة نفسه حتى يقع عنه ولا يضر عرض
تجب عليه كالغفران فيتعين اعلانه مع تفرغه البذل اه (قوله) وتعليم قرآن) وان تعين على
للم ولزورك الاجرة بعض آيات مما استؤجره لزمه اعادتها لا الاستئناف قل (قوله) لزيارة قبر النبي
عليه السلام عند زيارة قبره المكرم لانه تدخله النيابة وبخلاف السلام عليه عليه فتدخله
للاجارة والجماعة سل وعبارة عرش وخرج به الاستئجار للدعاء عند ذلك فانه صحيح حيث عين
لم يدعو به فان لم يكن لذلك فتصح الاجارة أما الجمالة على الدعاء فتصح مطلقا لصحتها على الجمهور
ولم الفرق بينهما أن لزيارة أرباعها مقصور على الزائر بخلاف الدعاء ثم رأيت اه في شرحه فرق بين
لزيارة والجماعة على الدعاء بدخل النيابة في الدعاء وان جهل عرش (قوله) سارمانس لزيارته
أول من نسن الآن يقال انه عونه أشيعه الماعول أو يقال ما وقعة على القبر انتهى (قوله) وقولي
في نيابة الخ) وجه الاولية أن التعبير فيها ظاهر في الركبة بخلافها فانه يقتضي أنها ليست ركنا
وأما ليشمل الامامة وقال حل قوله أولى من قوله لهانية لانه يومه أن ما يحتاج متعلقه الى نيابة
لتصرف النيابة فيه اه (قوله) الاحم وتفرقة كانه) بالجر لانه بدل من عبادته الواقع في كلامه محرورا
كأص عليه عرش على مر وعبارة أي الاصل فصل لا تقع اجارة مسلم لجهاد ولا عبادة تجب لهانية
الاحم وتفرقة زكاة اه (قوله) لان الاعيان لا تلزم بعقد الاجارة) ومن ذلك استئجار الشاة لبنيها
وركة لسمكها وشتمتوقدها وهذا معاهم به البلوى ويقع كثيرا زي وحل (قوله) كافي الاكترأه
للارضاء) فان الذين يقع تبعها (قوله) والتصريح بكل منها) أي المخرج والمخرج به وعبارة الشورى
قوله بكل منهما أي قوله لا تضمن استيفاء عين قصدا وقوله ولا يستأن لغيره (قوله) فلا يصح الاكترأه
لنسفة قال اه ويستثنى من المنع في المستقبل صور كالموت لئلا يعلل نهارا أو أطلق نظير
مما في اجارة أرض زراعة قبل ربحها الخ (قوله) وللمكن صح الخ) عبارة الشاه فلو أجز السنة
التانية لشارب الاولى قبل انقضائها جاز في الاصح قال اه واحتراز قبل انقضائها عمال وقال
أبو بكر كاشفناذا انقضت قصداً آخرتكها هسة أخرى فلا يصح التقدي الثاني كالمعلق بجى الشهر فترد
على المالك انتهى معروفه (قوله) للمالك منعها) ظاهر أن المراد مالك جميع المنفعة فلو لم يكن بعضها فقول
فيما جازة للمالك المستقبلية وبذلك جميع المنفعة لاتصال الدين في الجملة أو لاتصح الاجارة أو تصح بقدر
بالمصنف المنفعة في المدة الاولى كل محتمل ولعل هذا الاخير هو الاقرب وان كان الاول غير بعيد

فلا يجمع شوري ولو آتوه حاتوا أو نحوه يتقدم به الأيام دون الليالي أو عكس لم يصح لعدم اتصال الزمن
 الانتفاع بعضه ببعض بخلاف الصواب المأذون فيصحب اجتماعه عند الاختلاف لاجتماعه في الزمان أو غير
 على المادة لعدم مخالفتها العمل دائما فشرح حر **(قوله اتصال المدين)** أي مع اتحاد المتأخر كالو
 آتونه المدين في عقد واحد ولا نظر إلى احتمال انقضاء العقد الأول لان الأصل عدمه فان وجد ذلك
 لم يفسد في الثاني كاصح به العز بن زبيد انتهى حر أي لانه ينتظر في المدام ما لا ينتظر في الاندما
 عش **(قوله لا من زيد)** أي لانه غير متحقق للنفقة حر **(قوله وصح كراء العقب)** أي ولكن
 صح الخ فهو من جهة الاستدراك أي بالنظر للصورة الثانية ولوجهها أول الدرس قوله وصح تأجيلها
 لكن أولى لانه أول الكلام **(قوله العقب)** جمع عقبية أي نو به لان كلاد منها يقب صاحبها ويرك
 موضعه وأما خبر البيهقي من مشي عن راحلته عقبية فكأنما عتق رقبة وفسرها بسة أميال فلهذا
 وضها لفة لا يتقدم ما هنا بذلك شرح حر **(قوله بأن يؤخر دابة)** والقن كالدابة أو المراد بالدابة
 المعنى القوي وهو ما يدب على الأرض فتشبهه وانغفرها ذلك دون نظيره في تحوذا أو نوب لعدم
 الحظ مادام العمل اه حر قال عث المتأخر من قوله بأن يؤخر دابة الخ أنها لاجرة عين لكن
 الحكم لا يتقدم بذلك كاصح به حر **(قوله بعض الطريق)** أي أو زمانا قوله بديل مركب كل منها
 زمانا أي أو بعض الطريق في كلامه احتياكا والمراد ببعض هنا وقبها بعد زمن مقدر تحمله الدابة
 بلا مشقة قل **(قوله المؤخر بركبها البعض)** أي أو يزل عنها البعض الآخر كما في شرح التحرير
 شوري **(قوله وبين البعثن)** أي من الطريق في الأول والزمن في الثاني والمراد ببعض البعض بالبعث
 الزمن مقداره لان المصنف لم يصر ولا ببعض في جانب الزمن فلهذا غالب البعض في الأول على الزمن في
 الثاني فسمى الزمن بعضا وفيه تنبيه لفظ بعض والفرق في العربية ان شرط الشيء أن لا يكون لفظ بعض
 ولا لفظ كل كأي حل وزى وأجيب بأنه لما كان البعض، معناه صحت تنقيته وأيضاه إدخاله عليه
 وقدمت أيضا قل وقوله ثم يقسم أي عند استيفاء النفقة فليس مكررا مع قوله وبين البعثن لان
 التبيين عند العقد **(قوله والمكرى في الأولى)** فتم شرط الصحة في الأولى فقدم ركوب المتأخر
 والأبطلت لعلها حيثه زمن مستقبل حر قال عث عليه ظاهره اعتبار ركوبه بالفعل والتج
 خلافة كاقيدل عليه التعليل بل للوجه أما اذا شرط في العقد ركوب المتأخر أولا واقتضا العقد
 وجعلانو به المتأخر أولا فإفساح كل الآخر بنو به جاز فلي تأمل **(قوله كفسر الخ)** وقدره بل زمان
 اثنتان وعشرون درجة ونصف وذلك لان مسافة القصير يومين معدلين أو يوم وليلة وقدرته
 ثلثا وستون درجة وهي اذا قسمت على الفراسخ خرج لكل فرسخ اثنتان وعشرون درجة
 ونصف والفرسخ ثلاثة أميال انتهى عث على حر والفرسخ راجع للصورة الأولى وقوله أو يوم
 راجع للثانية **(قوله وليس لاحدهما لمبالغ)** أي لا عجب لذلك ولا صلح وقع عث **(قوله ثلاثة)**
 أي من الأيام كما في حر **(قوله للشفقة)** فان انتفت جازو المتمدع عند شيخنا أن المار على وجود للشفقة
 وعدمها للدابة والمشي ولأول من ثلاثة حل **(قوله ولو آتوها)** مفهوم قوله ليركب كل منها زمانا
(قوله ان احتمل ركوبهما جميعا) الأولى أن يقول صح ثم ان احتمل ركوبهما جميعا فظاهر
 والافترج للمهاياة لان كلامه يومهم أن الصحة مفيدة باحتمالها ركوبهما معاً أي أصبح مطلقا حل
 زيادة والمراد احتملت بلا مشقة لا احتمل عادة كما في عث **(قوله فان تنازعا)** راجع لماله وقوله
 الثانية في المتن دون الأولى لانه تجب البداية فيها بالمأخر فلان تنازع فيها **(قوله أفرع بينها)** ولما
 اقتضا عجب الزمان لم يحجب زمن القول نحو سراحة أو عطفه الركوب من توبة الآخر فخره

فدخل في ذلك ولو آتوها
 زبد مسدة فأخرها زيد
 فسر ذلك الله فيصح
 إجماعا من تليها من عمرو
 لانه المالك لمنهنا لامن
 زيد خلافا لقول وكلام
 الأصل بواقعه فيعتبر
 بمالك المنفعة أولى من تغييره
 بالمأخر

(درس)

(د) صح (كراء العقب)
 أي السوب (بأن يؤخر دابة)
 رجل ليركبها بعض الطريق)
 أي والمؤخر بركبها البعض
 الآخر تناوبا (أو) يؤخرها
 (رجلين ليركب كل) منها
 (زما) تناوبا (وبين
 البعثن) في الصورتين ان
 لم تكن عادة ثم يقسم
 المكثري والمكرى في
 الأولى أو المكثريان في
 الثانية لركوب على الوجه
 المبين أو المعتاد كفسر
 وفسر أو يوم يوم وليس
 لاحدهما طلب الركوب
 ثلاثة والمشي ثلاثة للشفقة
 وصح ذلك مع لاشاله على
 إجماع زمن مستقبل لان
 التأخير الواقع فيه من
 ضرورة القسمة فان بين
 البعثن ولعادة كان قال
 المكثري أو ركبا تناوبا بركبها
 المكثري زمانا لم يصح
 ولو آتوها لاثنتين وسكت
 عن العاقب صح ان
 احتملت ركوبهما جميعا ولا يفرع لهما بأقواله للتولي فان تنازعا عين بركب أو أفرع بينهما

في شيخنا ولومات الاكب لم يلزم المكروى حمله على الدابة لان الميث اتمل من الحي وليس للآخر ركوب
 فمكة كانت له أي لبيت قل وقال عى على مر والظاهر أن المرض مثل الموت **(قوله)** وكذا
 بجمع إجماع الشخص أي فهو مستثنى أيضا **(قوله)** قبل وقت الحج أي أشهره حل **(قوله)** وإجماع
 دار أي وكذا يصح إجماع دار الحج **(قوله)** بامتنع أي للوجز أو غيره عى **(قوله)** لا يقابل بأجرة
 مفهومه أنه اذا كان الزمن يقابل بأجرة عدم الصحة وقياس ما نقل عن افتاء النورى فيمن أجردا
 يبرعل العقدا بما يصل إليها بعد مدة طويلة كسنة من الصحة وإن المدة انما تحسب بعد الوصول إليها
 ولكن من منتهى الاجارة هنا وحسبان المدة من وقت التفرغ إلا أن يفرض بأنه لا حاجة هنا إلى الصحة
 قبل التفرغ لسهولة تأخير الاجارة الى ما بعدة بخلاف مسألة الدار فإن الاجارة ربما تعذر اذا اعتبر
 تأخيرها الى زمن الوصول عى ومثل الدار أرض مزروعة يتأقى تفرغها قبل مضي مدة لها أجرة
 شرح مر **(قوله)** وتقدير المنفعة بزمن وضابطه كل ما لا ينضب بالعمل وحينئذ فيشترط علمه كضام
 هذا من انتهى شرح م ر ويستثنى اجارة الامام للاذان ومثله الخطبة من بيت المال لا يحتاج
 الى بيان للمدة بخلاف ما اذا استأجره من ماله أو كان المستأجر من الأعداء فيشترط بيان المدة على الصحيح
 له زى أي أنه يتوسع في بيت المال ما لا يتوسع في غيره نعم دخول الحمام بأجرة جائز بالاجماع مع
 الجبل بشرط المكث وغيره لكن الاجارة في مقابلة الآلات الماء ما هو فقبوض الاباحة فعليه ما يفرق به
 للامانة غيره من بقية الآلات غير مضمون على الداخل وثابه غيره مضمونة على الحامى ان لم يستغفله
 عليه ويجبى الى ذلك ولو بالاشارة برأسه اه شرح م ر بزيادة وكتب عليه الرشيدى ماضه قوله
 انما يستغفله عليها فان استغفله عليها صارت ودعية بضمها بالتصغير كما يأتي في محله اما اذا لم يستغفله
 عليها لم يضمنها أملا وان قصر ومضى حاشية الشيخ من قيد الضمان بما اذا دفع اليه أجرة في حفظها
 لم يضمنه انتهى وبعبارة الشيخ قوله أو يجبى الى ذلك أى أو يأخذ منه الاجرة مع صيغة استغفاله
 انتهى وقول مر جائز مع الجهل أى ومع ذلك يمنع من المكث بادة على ما جرت به العادة من نوعه
 ومن الزيادة في استعمال الماء على ما جرت به العادة أيضا انتهى عى **(قوله)** ككفى لدار مثلا بان
 قال لكنتها فان قال على أن سكنها أو لكنتها وحدك لم يصح لما فيه من الجرح على المستأجر فيما لم يملكه
 بالاجارة اه زى **(قوله)** وتعليم لقرآن مثلا بأن قال علمه قرآنا ولا نظر لاختلاف صعوبته
 وهو أنه لانه ليس عليه قسم معين حتى شعب نفسه في تحصيله هذا ان لم يرد القرآن جميعه بل ما يسهل
 قرآنان أراد جميعه كان من الجرح بين التقدير بالعمل والزم من وكذا ان أطلق وإذا قال لتعلمه القرآن
 كما لا ريبه الجميع اقول التامنى ان القرآن بأل لا يطلق الاعلى الشكل أى غالبا ولا لا يقتضى إطلاق ويراد به
 الجنس الشامل للبعض مر زى وأفهم كلام الشارح أنه لا يشترط تعيين للموضع الذى يقرؤه فيه قال
 الركنى ويبنى حينئذ اشترطه كالارضاع بين فيه مكان الارضاع مر **(قوله)** سنة راجع للاربعين
(قوله) وبمحل عمل كالمسافة والواو بمعنى أو بدليل قوله لاسها **(قوله)** كركوب دابة فالركوب عمل
 والركوب النية بمكة محل عمل وإذا استأجر دابة لركبها الى موضع معين لم يكن له رد هانها الا بالاذن للمالك
 بل سلمها للقائى ذلك الموضع أو الى أمين فان تعذر استصحبها معه حيث ذهب ولا يركبها الا ان
 تكون جوسا كالوديسة سئل قال قل بعد نقل ماد كركوب لاجوز أن يركبها لانه لا يلزمه الرد
 وبذلك علق جواز رد المستعير را كنهها وليس له اذا استأجر للركوب في العود أن يقيم في مقصده
 أو يقيم في مكان آخر ثم يترك على الدابة مثلا كان في ذلك الزمن كالودع فلا تحسب عليه تلك المدة
(قوله) وتعلم معين من قرآن فالقرآن محل العمل الذى هو التلميم **(قوله)** وخياطة فهى محل

وصكدا يصح إجماع
 الشخص نفسه لصح عن
 غيره اجارة عين قبل وقت
 الحج ان لم يتأت الاثنان به
 من بعد العقد الا بالسرياقه
 وكان بحيث يتنبأ للخروج
 عقبه وإجماع دار مشحونة
 بأشعة يمكن قتلها في زمن
 يسيرا يقابل بأجرة (وتقدر)
 المنفعة (بزمن ككفى)
 لدار مثلا (وتعليم) لقرآن
 مثلا (سنة) وبمحل عمل
 وهو السراد بقوله بعمل
 (ركوب) لدابة (الى)
 مكة (وتعليم معين) من
 قرآن أو غيره كسورة طه
 (وخياطة ذا الثوب) فلو
 قال لتخيط لى ثوبا لم يصح

بل بشرط أن يبين ما يريد من الثوب من قبض أو غيره وأن يبين نوع الخياطة أي رومبة أو فارسية الان تطرد عادة بنوع فيحمل
الطابق عليه (الهام) أي الزمن (١٧٤) وحمل العمل (كما ذكرنا) تنخيطه (الهام) لان العمل قد تقدم وقبضنا

من أن قصد التقدير بالحل
وذكر الهام لتسهيل فينبى
أن يصح ويصح أيضا فيها
إذا كان الثوب مغيرا عما
يفرغ عادة في ذنر الهام
كأن ذكر السبك وغيره
بل نص عليه الشافعي
في البولي وقاله أفضل
من عدم ذكر الزمن (وبين
في بناء) أي في كثره
شخص لبناء على عمل
أرضا كان أو غيرها (عنه)
وقدره طول وعرضا
ولرعا (صنف من كونه
منفدا أو مجعولا أو سونا
بجبر أولين أو آخر وغيره
(أن قدر يعمل) للهمل
لاختلاف العرض بذلك
فان قدر زمن لم يجمع الى
بيان غير العفة وذكر
بعضهم ما خالف ذلك
فاحسنه ولو أنكرى خلا
البناء عليه اشترط بيان
الامور المذكورة أيضا ان
كان غير أرض كسقف
والافتقار الارتفاع والصفة
لان الأرض تحمل كل شئ
بخلاف غيرها وتعتبر
بالصفة أهم من تعبده بما
يقضى به وطاهر أن عمل ذلك
فيأين به اذ لا يترك حاضرا
والافتقار منه كافي عن
وصفه (د) بين (في
أرض صالحة لبناء وزراعة
وغراس أحدها) أي لكثرة ما فيها من ضررها (الاسق للارض مختلف) (ولو بدون) بيان (أفراد)

من
كان يقول أجزكتها للزراعة فيصح

وزرع ما يشاء لان ضرر اختلاف الزرع يسير ونعيرى بمذاك كرسالم عما وجمه كلامه من اشتراط بيان افراد البناء والغراس (ولوقال
تفتتح بهما شئت أو أن شئت فزارع أو أغرس صح) ويصنع فى الأولى (١٧٥) ماشاء وفى الثانية ماشاء من زرع أو غرس
لرضا المؤجر به (وشرط فى
اجارة دابة (ركوب) اجارة
عين أو ذمة (معرفة الراكب
وما يركب عليه) من نحو
محل وقتب وسرج (و
الحالة أنه (لم يطرده) فيه
(عصر) وغش تقاربه
(وهو) أى ما يركب عليه
(له) أى للراكب (و
معركة (معاليق) كسفرة
وقدر ويصحن وإبريق (شرط
حملها برؤية) الثلاثة (أو
وصف تام) لها (مع وزن
الاخيرين) فان اطرد فيها
يركب عليه عرف أولم يكن
للراكب فلا حاجة الى
معرفة ويحمل فى الأولى
على العرف ويركبه المؤجر
فى الثانية على ما يلزمه مما
يأتى وقولى ولم يطرده عرف
مع اعتبار الوزن فى الاخيرين
من زيادى (فان لم يطرده)
حمل المعاليق (لم يستحق)
يبتاعه مع بشرط للفعول
أى حملها لاختلاف الناس
فيه (د) شرط (فى) اجارة
دابة اجارة (عين) لركوب
أو حمل مع قدرتها على ذلك
(رؤية الدابة) كفى البيع
(و) شرط (فى) اجارتها
اجارة (ذمة لركوب ذكر
جنس) لها كابل أو خيل
(نوع) كخنيق أو عراب
فى الثالثة أن الله ذكر أقوى

من زراعة ألا لانه عين والعيان لذلك بعقد الاجارة وتقره الاجرة التى وقع بها العقد لانها يجب
قبض العين عى على مر (قوله) ويزرع ما يشاء أى ما جرت به العادة أى ولومن أنواع
مختلفة وفى مرآت مختلفة عى على مر (قوله) لرضا المؤجر به) وله أن يزرع البض ويغرس
أى فى الآخر فان حذف لفظ المشتقة بان قال أجزتها لزرع أو أقرس أو فزارع وأغرس ولم يبين
مفهوم ما يزرع لم يصح وكذلك قال زرع نفسا وأغرس نفسا أن لم يخص كل نصف بنوع للايهام لانه فى
الأولى جعل له أحد ما يشاء حتى لو قال ذلك على معنى أن تفعل أىهما شئت صح وفى الثانية لم يبين كم
يزرع ويغرس وفى الثالث لم يبين المفروض والمزروع زى ملخصا (قوله) وشرط فى اجارة دابة (الخ)
و حاصل ما ذكره من مسائل الدابة ستة هذه والثانية قوله فى اجارة عين الخ والثالثة قوله فى ذمة لركوب
الخ والرابعة قوله فى دابة الخ والخامسة قوله وحمل الخ والسادسة قوله فى ذمة حمل بخور جاج الخ والأولى
وراءه والخامسة عامة فى اجارة العين والدابة والثانية خاصة باجارة العين والثالثة والسادسة خاصة
باجارة الدابة وذكرنا على هذا الوجه فيه تفتت لفظهم فكان المناسب ضم المسائل العامة بعضها لبعض
وتم الخاصة بعضها لبعض فلا ذكر للشرط الذى فى الرابعة مع شروط الأولى لاستغنى عن ذكرها
(قوله) وقتب وهو الرحل (قوله) وغش تقاربه) أى ما يركب عليه وبعبارة مر أن غش تقاربه ولم
يكن ذكره عرف (قوله) وهو له) أى الحال لقبود الشرط الثانى وهو معرفة ما يركب عليه ثلاثة انتهى
(قوله) معاليق جمع معلق أو معلاق وهو ما يعلق حل وزى وبعبارة شرح مر جمع معلاق
ضم للهم وقيل معلاق وهو ما يعلق على البعير اه ومنه يعلم وجه تسميتها بالمعاليق ولا يشترط تقدير
بأكثر من الحصول كل يوم أى فيما كل على العادة لانه لو اتفق له عدم الاكل لزيادة أو نقصان
فبئزى أنه لا يجبر على التصرف فيما كان يملكه فى تلك المدة لان ذلك يقع كبرائمه لو ظهر منه فصد ذلك
كان انتهى من السوق ما أسكه وقصد ادخار ما معه من الزاد ليبيعه اذا ارتفع السعر فكيف نقص ما كان
بأكثر من تلك المدة عامة فلا يستلزمه أجرة مثل حله عى على مر (قوله) الثلاثة) أى الراكب
وما يركب عليه والمعاليق (قوله) أو وصف تام لها) أى الثلاثة ثم قيل لصف الراكب بالوزن وقيل بالاضخامة
والنحافة ليعرف وزنه تخميناً ولم يرجح الشيخان شيئاً كذا فى تصحيح ابن عجلون قال مر والمعمد
أبهمه بالاضخامة والنحافة ولا يجب بالوزن ولو وصف به صح وكان معتبراً انتهى سم (قوله) مع
وزن الاخيرين) أى ما يركب عليه والمعاليق قال الشوبرى هو قيل فى الوصف فقط كما صرح به فى
الكتاب (قوله) فلا حاجة الى معرفة) عبارة شرح مر واحترق بقوله ان كان عال وكان الراكب
معمداً ليس له ما يركب عليه فلا حاجة الى ذكر ما يركب عليه ويركبه المؤجر على ما يشاء (قوله) ويحمل
فى الأولى) أى قوله فان اطرد فما يركب عليه عرف وقوله فى الثانية عى قوله أولم يكن للراكب (قوله) على
ما يلزم مما يأتى) كأنه إشارة الى ما يأتى فى قوله ويبيع بخور جاج انتهى سم أى كبره وكل
والأولى أن يرد بما يلزمه قوله الأتى وعلى تكرار دابة لركوب اجارة عين أو ذمة اكلف وبرذعة (قوله) على
يصنع) وان جرت العادة بذلك عن (قوله) مع قدرتها على ذلك) قال قل ولا بد من قدرة
هامة على ما ستأجره مطلقاً فى اجارة العين أو الدابة اه (قوله) مهة لجة) أى ضم للمهم وفتح الهاء
واسكان الميم كركب للام ذلك السبر السريع زى والقطوف بطيئته والبحر ما ينهما فلذا وسطاها وهى
(د) كوزن أو أمانة وصفه (س) ما لم يكن كونها مهة ملجة أو بحر أو قوافل لان الاغراض تختلف بذلك وجهه
والأولى أسهل والاخيرة من زيادى (و) شرط (فيهما)

أُثِي في إجازة العين والقدمه (4) إلى المراكب (ذكر قدوسرى) وهو اليرب للإيهام من يادق (أو) قدر (تأويب) وهو اليربتهلرا (جيت) بظرف عرف) فان المراكب عرف على ذلك على ان شرط خلاه اتبع (و) شرط في إجازة العين والقدمه (المراد بظرف محمول) ان حضر بظرف (أو) محمول أو قلعة تخميناً لوزنه (أو) قدوسرى) حضر أو غاب كميل في (أو) ما حمله (يد) كذلك كأن كان (١٧٦)

في كلام الشارع منقولة (قوله) اجارة العين والخدمة) ان الخصم فيما كاتى قبله (قوله) رؤية محمول
على اى فبايكال ولا يوزن عادة وقوله) ان يقره اى فبايكال او يوزن عادة حل والظاهر ان الرؤية تنكفي
حتى فبايكال او يوزن وكذا الاستحسان (قوله) ان حضر) عبارة عن ان كان حاضرا في المجلس ظاهرا
والعين او امتحانه يبدان ليظهر ان كان في خلفه او طرف قال قل وأصل الحكم ان الشاهدة ليس
هو المدخل في الاستحسان هو المعتبر فكان هو المدخل عليه لاجل الحاجة للشاهدة معه وان امكن
المعرفة بها كفت فلاجل ذلك انكفي باحدهما تأمل (قوله) وأحضر) بمجاهمة اى اضبط (قوله)
في عشرة عشرة أنقرة) القفوز ميكال مع اثني عشر صاعا والصاع اربعة أمداد والمد المطل وثلاث امداد فمقدورك
ان لا تفوق ميكال قل (قوله) الصواب قول السرخسي) مستند (قوله) يجوز جاز) يتثبت اوله من كل
الوجهين بخلاف ثلثه بغير الدابة كالمنز والرس (قوله) ومنهنا) ومنهنا في سيرها وبدله كلام حج وغيره
وقول الرافعي لم يتعرضوا لصفة الدابة في سائر المحمول لا يتحمل على غير ما ذكر كقائه ان الرخصة وغيره
قال فلما دافعه ما تقدم من اجارة النعمة لكونه بين النوع وغيره لانها اذا اشترطت لركوب
الحمل محمول الزجاج بمخافة اوله وعلى هذا فكيف كان لا يجع هذه مع الثالثة بان يعطف قوله
لحمل يجوز جاز على الركوب كبايكون ضمن حل حيث قال فلا يجوز جاز جاز محمول جاز لاجل الركوب
(قوله) ولا في ذلك) اى حل يجوز جاز وغيره وقد ان يكون المحل اى يشترط ذكر جنس الدابة ومنهنا اذا
ان في الطر يوصل اوله ولو كان المحمول غير محمول جاز ولو ان الشارح هذا بقوله املأ غير
الاطر لا يشترط بان يقول بعده الا ان يكون الطر يوصل لركوب لكان اول (قوله) بخلاف ماهر) اى فيمنه يذهب
بترك جنس الدابة وصفها واعمالها بشرط ان المحمول التعرض لسير الدابة مع اختلاف الغرض
سرعة واطمان عن القافلة لان المنازل مجتمعه للعادة تبين والضعف في الدابة عيب شرح مر (قوله)
ان المقصود تفصيل المتاع) منه يؤخذ انه لو استأجر لركوب احمالي البحر من السو يس الى الجنة
ولا يشترط تعيين السفينة التي يحمل فيها لعله المذكورة لكونه ينفى ان يحمله في سفينة تليق عرفا
محمل ذلك انتهى ع ش على مر (قوله) ونصح الاجارة لخاصة) من الحاضن بكسر الحاء وهو
الابطال الى الكسح لان الخاصة قصده اليه شرح مر قال سم وجه صحة الاجارة على الخاصة
انما هو خدمة واما الارضاع فذليله الآية الشريفة (قوله) ولا يقدر ذلك) اى المذكور من الارضاع
الخاصة وقوله بالحل وهو الرضيع والمحمول وهو مشكل لان الرضيع يجب تعيينه كما في النسخ
لان يقال مني قوله ولا يقدر ذلك بالحل اى انه لا يكتفي في الخاصة والارضاع بالحل فقط اى بتعيين
الرضيع بل لابد من تعيينه والزمن كما تركت لارضاع هذا الطفل سنة تأمل شيخنا وقال بعضهم انظر
الى الدابة هل ان كان هو الرضيع فقصص على وجوب تعيينه او اوبت الذي يرضع فيه فكذلك
ايجاب بعضهم بان الدابة الرضيع والعنى لا يكتفي بان يقدر الرضيع فقط بل لابد من التقدير بان
يتناولوه أنه يلزم الجمع بين الزمن وعمل العمل وهو مفسد لا اقل بقاء بستانه سنة المدة تأمل
قوله) ويجب تعيين الرضيع بالرؤية) وكذا بالوفاء على المتعبد به اى كان آدميا او غيره ولو كان

بالر بوجله أوطين أوائل غربه فلا يشترط ذلك بخلاف ما في اجارة اللمة للركوب
لان المقصود هنا تحصيل النافع في الموضع الشروط فلا يتخلل العرض بحال حامله (وضح) الاجارة (لحضانة ولا رضاء ولا بيع أحداهما
الأخر) في الاجارة لا افراد كل منهما بالعد (و) انصح (لها) معا ولا يفسد ذلك بالحل بل بالزمن ويجب تعين الموضع بالزوة لا اختلاف

بينها أسهل عليها وبيت
أشد وثوباً (فإن أقطع
الابن) في الاجارة لها
(انفسخ) العقد (في
الارضاع) دون الحضانة
عملاً بتقرير الصفقة ولأن
كلما منهما مقصود فيسقط
قسط الارضاع من الاجرة
(والحضانة) الكبرى (ربية
صبي) أي جنه الصادق
بالد كزوجته (بما صلحه)
كتمهده بفصل جسده
وثيابه ودهنه وكهله ووربطه
في المهد ومحركه لينام
ونحوهما بما يحتاجه الارضاع
ويسمى الحضانة المقررة ان
تلقه بعد وضعه في حجرها
مثلا الثدي وتغصره عند
الحاجة والمستحق بالاجارة
المنفعة والابن نعيم
درس

(فصل في ما يجب بالمعنى الآتي)
على المكسرى والمكسرى
لعقار أودابه • (عليه)
أي على المكسرى (تسليم)
مفتاح دار) معها (المكسرة
وعمارتها) كبناء وتقليم
سطح ووضع باب ويزاب
واصلاح (تكسر) (وكس)
تلج سطحا) ليتسكن من
الانتفاع جارسوا فوجب
تسليم مفتاح الابتناء
والدوام حتى لو اضع من
للمكسرى وجب على
المكسرى تجديده والمراد

عندما سوا في الارضاع البيا وغيره وسواء في المرضة الصغيرة ولو دون نسع أو الكبيرة والاشي
والخشي والله كروا المسلمة والكافرة والحرة والأمة وسوا وقع الاستحجار منها أو من زوجها أي باذنها
أو بسببها ولو أضرعت ابن غيرها بكاربها أو أجنبية فإن كان في اجارة الدمة استحققت الاجرة والعين
ولا نكف المرضة تناول ما يزيد الابن أو يصالحه وترك ما يضره ولو وط حليها وإذا استعت أو
تعتب له أو عتقت الخبار للسجس قبل على الجلال ومثله شرح مر قال عث عليه وقوله
ترك ما يضره كوط حليل وهل نصيرنا شره بذلك فسقط نفقتها وإن أذن لها في ذلك قياساً على ما لو أذن
لها في السفر لحاجة واحدة أو حاجتها جني لغرضها أم لا نصيرنا شره بذلك فيه نظر والاقرب الأول وبغايته
أن لاذن لها في ذلك أمسقط عنها الأثم فقط وإذا حرم عليه الوط هل تمنعه منه وإن خاف العنت عليه
من الاضرار بالولد المزدى إلى قتله فيجوز له نكاح الأمة حينئذ أم لا فيه نظر والاقرب الأول وبغايته
بين حرم الوط هناك خوف العنت وجوارزه في الحيف لتلك بان الحرمة في الحيف لحق الله وهما
لحق آدمي فلا يجوز قوته على صاحبه لأن الضرر لا يزال بالضرر اه (قوله) فيسقط قسط الارضاع
وطريق التقبيل أن تعتبر نسبة الاجرة مثل الارضاع لمجموع أجرى الارضاع والحضانة ويؤخذ مثل
أجرة نسبة الارضاع لمجموع الاجرين من المسمى عث ولو أنت بالابن من محل آخر ولم ينضر الولد
بغير خط سول (قوله) والحضانة الكبرى ذكرناها استطراداً ومحلها باب الحضانة الآتي (قوله)
زينة صبي) لبس جامعا لعدم شموله للجنون واجب بأنه انما اقتصر على الصبي جريا على الغالب
(قوله) أي جنسه) ظاهر صنيعه هنا أن هذا التأويل متعين لصدقه بالاشي وقدم في باب الصلاة تفسير
الصبي بهمان غير تأويله بالجنس وهو ما صرح به الاستوى وقال الشوري أنه من أسرار اللغة (قوله)
ودنه وكلمه) بفتح أولهما وغير بالصادر في ذلك اشارة إلى أن المراد الاضال وأما الاعيان كالدهن
والكحل يضم أوله فيها فاعل الولي وإن جرت العادة بخلافه قال خط تعتبر العادة كافي خبر التامسوخ
له قول على الجلال ينبغي أن مثل الدهن في كونه على الأب اجرة القابلة لفعلمها المتعاق باصلاح الولد
كفعل مرتدون ما يتعاق باصلاح الام بما جرت به العادة من نحو ملازمتها قبل الولادة وغسل بدنها
وثيابها فاعلمها كصرفها ما يحتاج اليه الفرض عث على مر (قوله) وتغصره) من باب ضرب
قال تعالى وفيه يصمرون مختار عث

(٢٢ - (بجري) - ثالث)

بالمفتاح مفتاح الخلق الميث أما غيره فلا يجب تسليمه بل ولاضله
كسائر المنقولات قال ابن الرضوي ما فوق تلج السطح لمحل في دار لا يتبع

سأكتبها) هدايتي قوله السابق ليستمكن من الانتفاع بها فانظر الجمع بينهما ويمكن الجواب بأن ما تقدم
 قيل لما قالوه بناء على مقتضى اختلافهم الفرض من نقل كلام ابن الرفعة انه تنبيه لسكادهم المطلق
 وعليه فلا يتأتى التعليق بالتمكن من الانتفاع أو أن الضمير في قوله ليستمكن من الانتفاع بها راجع
 للمين بالنظر لغير كس النج من السطح أي لزالته ع ش واجيب أيضا بأن قوله لا ينفع بها أي
 انتفاعا تاما فلا يتأتى قوله أو لا يستمكن من الانتفاع بها وهذا أولى **(قوله جلوات)** أي عقدا وكما
 لو كان السطح لامر قوله **(قوله والا)** أي وإن كان ينتفع ساكنا ببطحها كما لو كان مسطحا فيظهر
 أنه كالمروسة أي فيجب على المالكين بالعمى الآتي انتهى شيخنا **(قوله وليس الزوال)** هذا
 ما أنزله التارخ في الترجمة بقوله بالعمى الآتي وعلى عدم وجوب العمارة في حق من يؤثر مال نفسه
 أما لو فوجئ على الناظر العمارة حيث كان فيه ربيع وفي معناه التصرف بالاحتياط كولي المحجور
 عليه بحيث لو لم يصر فسخ المتأجر الاجارة وتضرر المحجور عليه ولا يلزم المؤجر أن يدفع عن
 المين المؤجرة الحريق والنهب وغيرها وإنما عليه تسليم المين ورود الاجارة أن تمتد الاحتباء وإذا
 سقطت الدار على مناع المتأجر ليلزم المؤجر ضاها ولا أجرة تخليصه ولو غصبت المين المؤجرة قبل
 التسليم أو بعد وقدر على انتزاعها من غير كلفة لزمه انتهى سمل **(قوله وألا يعبر عليه)** هذا سلم
 في اصلاح يحتاج المين أما اصلاح لا يحتاج اليها كقائمة جدار مائل أو اصراع غلق تصرفه فالتى
 قطع به الغزال أنه يعبر عليه وحكي فيه الامام وجهين اه سم **(قوله الخيارات)** والخيارات على
 التراخي مر **(قوله ثم إن كان الخلل مقارنا الخ)** أي وإن علم أن من وظيفة المالكى لتقصير بمقتضى
 مع عنه به كذا قال شيخنا وفيه أنه قد يقال هو موطن نفسه على أن المؤجر يزيل ذلك الخلل وأيضا
 الضرر يتجدد يتجدد الزمان المستقبل ويستثنى من الخلل انقارن امتلاء الحش والبالة فيثبت
 الخيار بذلك مطلقا لوقت تمام التسليم على فقر بينهما مر وحل ويلزم أيضا المؤجر انتزاع المين من
 غصبها حيث قدر على ذلك ابتداء ودواما إن أراد دوام الاجارة والأدلة لكثير الخيارات كدفع نحو حريق
 ونهبها فان قدر عليه المتأجر من غير خطر لزمه كالوديع ويؤخذ منه أنه لو قصر ضمن شرح مر
(قوله) وعليه تنظيف عرضتها هي البقعة بين بناء الدار وجهها عراص وعمرات وينع مستأجدا
 لكى من طرح الرماء والزباب في أصل حائط الدار ومن ربط الدابة فيها إلا أن اعتيد ربطها فيها فانه
 لا يمنع خط وسمل **(قوله وكناسة)** ولو اقتضت المدة فيجبر عليها بخلاف الخلاه بعد انتفاء المدة
 فلا يجبر عليه ويقر بين الكناسة والخلاه إن الكناسة تزال شيئا فشيئا فهو مقصر بتركها
 فاجبر على إزالتها ولو اقتضت المدة بخلاف الخلاه فان العادة لم تجبر بأنه يزال شيئا فشيئا فلا تقصر في تركها انتهى
 زى وعبارة مر وعليه بالعمى المارتر بغير البوعة وحش يفتح الحاضمة مما حصل فيها بفسه ولا
 يعبر على ذلك بما اقتضاه المدة وطارفا! كناسة بانها من أعمال اليد منه بخلافها وبأن العرف فيها رعاها
 أولا فأولا بخلافها ويلزم 'فوجئ' بينهما عند العقد بأن يسلمها فارغبين والاثبت الخيار للسكنى
 ولو علم بامتناعها ورفارقي ماس من عدم خياره بالبيع المقارن بان استيفاء منفعة السكنى تنوب
 على فقر بينهما بخلاف نفع الكناسة ونحوها للتمكن من الانتفاع مع وجودها اه بحرودة ولو تعدد
 الحش هل يلزمه تبرع الجميع أم يفرغ بما يفتقره فقط والمظاهر الثاني وعليه فلو كان ما زاد نشوش
 راعته على الساكن وأولاده هل يثبت له الخيار أم لا يدفعه هل على المتأجر أو المؤجر المظاهر أن يدل
 فلا خيار له ولا يثبت له الخيار ولو انسخ الثوب المؤجر أو بدعاه هل على المتأجر أو المؤجر المظاهر أن يدل
 بأن فيه جميع ما قبل في الكناسة ويحتمل وهو الأقرب أن يأتي فيه ماقى الحش فلا يجب غشله لأجل

سأكتبها بطحها كما
 لو كانت جلوات ولا
 فيظهر أنه كالمروسة بآتي
 حكمها وليس المراد بكون
 ما ذكر واجبا على المالكى
 أنه يأثم بتركه أو أنه يعبر عليه
 بل إنه إن تركه ثبت للسكنى
 الخيار كما يثبت بقول (فان
 بادر) وتعللنا غشله فذلك
 (والا فليسكن خيار) ان
 نقصت للنفعة لتضرره
 بنفسها ثم إن كان الخلل
 مقارنا للمقدور عليه فلا خيار
 له كما جزم به في أصل الروضة
 وذكر الخيار في غير العمارة
 من زيادتي (وعليه) أي
 على المالكين (تنظيف
 عرضتها) أي الدار (من تلج
 وكناسة) أما الكناسة وهي
 يسقط من القصور والعمام

وكذا القربان المجمع محبوب الراجح لا يلزم واحداهما

(١٧٩)

وهو ما قلناه من قبله

عين أو ذمة عند الاطلاق

(الكاف) وهو ما حلت

الذمة كما مر مع ضبطه

في خيار العيب (و رذعة)

بفتح الباء والقال محجمة

ومسلة (وحزم) وتحر

بثنية (وبرة) بضم الباء

وتخفيف الراء حلقة تجعل

في آف البعير (وخطام)

بكر الحاء المحجمة أي زمام

يجعل في الحلقة وذلك

لانه لا يتمكن من الركوب

بدونها (وعلى مكر تجعل)

وتقدم في الصلح ضبطه

(ومظلة) يظلل بها على

الحمل (ووطاء وغطاء)

ببكر أولها والوطاء

ما يفرش في الحمل يجلس

عليه (وتوابها) كالحبل

الذي يشبه الحبل على

الجل أو أحد الحبلين إلى

الآخر وهما على الأرض

(و يبيع في محومرج وجبر

وكل) كقبت وخبط

وصبغ وطلع (عرف

مطرد) في محل الاجارة لانه

لا سابط له في الشرع ولا في

اللفظ في المطرد في حق من

العاقدين شي من ذلك فهو

عليه فان لم يكن عرف أو

اختلف الصرف في محل

الاجارة وجب البيان ولا

بخلاف ما ذكر في السراج

لمن الرذعة من انها على المكسرى لان

العرف أطرد فيها فوجدناها عليه فان اضطرب

العرف وجب البيان وتعبى بما ذكره

عليه من ان

عليه من ان

عليه من ان

عليه من ان

عليه من ان

عليه من ان

عليه من ان

عليه من ان

عليه من ان

عليه من ان

فرغ المدة ولا يبعد ما لانه ضرورة عادة في الاستعمال ع ش على مر (قوله) ولصمها بفتح (له) والماض أن الزالة الكناية كالزاد وترفع نحو الحاش كالبالوعة إلى المؤجر مطلقا لا ما حصل منها بفعل المتأخر فله في المولوم وكذا بعد الفراغ في نحو الكناية لجريان العادة لعلها شيئا فشيئا وليس المراد يكون شي من ذلك على المتأخر بمعنى نقله إلى بل المراد جمعه في محل من الدار معادله فيها ويقع في ضبط الدواب العادة قل قال مر وبه انقضاء المدة بجبر المكسرى على نقل الكناية (قوله) ولا يلزم واحداهما (نهما) لا في المدة ولا يبعد ما ظاهرها وان تعذر الانتفاع بها لانه لا فصل فيه من المكسرى والمكسرى يتمكن من زائده ومثله يقدل في الكناية بل عدم الخيار فيها أولى لان الكناية من فصله ولو اختلفا هل الزايب من الكناية أو عماحيث به الراجح يحدق المكسرى أو المكسرى لان الاصل رادته فيه نظر والاقرب الثاني للالة المذكورة ع ش (قوله) عند الاطلاق خرج بالاطلاق ما لو شريط ما هو على المكسرى على المكسرى أو بالعكس فيبيع الشرط حل (قوله) وبه (قوله) باناء الثلثة ما يجعل تحت ذبا الهية سمي بذلك مجاورته نقر الهابة يكون الغاء وهو حيها زى (قوله) حنقة تجعل في آف البعير تكون من محاس وغيره وقوله يجعل في الحلقة أي التي في آف البعير وعبارته شرح مر وخطام خيط يشد في الرثم يشد بطرف للقود بكسر الهمزة (قوله) لانه لا يتمكن راجع للثة (قوله) وعلى مكره أي إلى التمدد وهو أنها لا تلزم المؤجر (قوله) محمل كسجد ومذهب كما في الشورى قال قل ولا يبتغي حله كما قال شيخنا الاشربة والغطاء وما معناه (قوله) وتوابها (قوله) ومن ذلك الآلة التي تسانح بها الهابة ع ش على مر (قوله) ويبيع في محومرج أي في اجارة العين أو الذمة أخذنا من الملاقى والصف ومن قول الشارح السابق اجارة عين أو ذمة وهذا هو المتعين وان نقل عن زى بعض المراسن تخصيص ذلك باجارة الذمة ع ش (قوله) كقبت هورحل البعير (قوله) وخبط وصبغ وطلع والتخل وبرزة الخياط ومرد الكحل والذروره وصرهم الجراح وصاوبن الغسال ومائه وحطب الخياط قل قال حل وأما القول وردوا البرزة في الكتاب والكحل والخياط واذا غاط السابغ في كناية غاطا فاشا لا جرت له ويفرم أرض النقص اه زى أي بان يقوم الورق أيضا ثم يكتبوا فانقص الحاصل بينهما يلزم الناسخ واذا أوجبنا الخيط والصبغ على الاجرة فالوجه لك المتأخر لهما فيصرف فيما كاتوب لان الاجرة انقصهما على ذلك نفسه وظهور في إلحاق الحد بالخيط والصبغ ولم يفرق بينهما رأيت صاحب العباب جزمه ويقرب من ذلك ما في الأرض المتأخر للزرع والذي يظهر في كتابه السبك أنه ياق على ذلك ما كاتوب المتأخر لنفسه ع ش (قوله) فان اضطرب العرف أي في هذا الذي نضوا على أنه على المكسرى وجب البيان فالدار في كل على العرف من غير فرق وهذا ربما يخالفنا متقدمين حجج في المساقاة لانه لا ينظر للعرف الا في البيع بصو على أي أحدهما ثم رأيت شيخنا قال هنا ولو اطرد عرف بخلاف ما نضوا عليه عمل به فيها بظاهر بناء على أن الاصطلاح الخاص يرفع الاصطلاح العام كما اقتضا كلامهم وان اقتضى في مواضع أخر عدمه لان العرف هنا منع اختلافه لاختلاف الحال كثيرا هو المستقل بالحكم فوجب انطباقه مطلقا وبه يفرق بينه وبين ما مر في المساقاة حل (قوله) وعلى مكر في اجارة ذمة (الح) ومنه ما يقع في مصرنا من قوله أو صلتى للحل فلا يكتد غايته ان اشتدل ذلك على صيغة جمعية لزم فيها المسمى والافاجرة المثل ع ش (قوله) واحا قراكب

لمن الرذعة من انها على المكسرى لان العرف أطرد فيها فوجدناها عليه فان اضطرب العرف وجب البيان وتعبى بما ذكره عليه من ان

عليه من ان

عليه من ان

عليه من ان

عليه من ان

عليه من ان

عليه من ان

عليه من ان

عليه من ان

فلو قصر فيها بفعل مع الزاكب ما أدى ذلك إلى تعلقه أو تعلق شيء منه فهل يضمن أولاً فيه نظرو الأقراب
 الضمان ع ش على حر وله النوم على الدابة وقت العادة دون غيره فإن التأم بشغل أو قازم الرجل
 القوي الزول المعتاد للأراحتى العقبات جمع عقبة أى الحال العالمة وجهان قال النووي ينبغي أن
 يكون الأصح وجوبه في العقبة فقط ولا يجب الزول على المرأة والمرأى والشيخ العاجز قال النووي
 وينبغي أن يلحق بهم من له جافة ظاهرة وشبهة بخل للشيء برأيه عادة محل وحل (فرع)
 لو أكرى موصفاً ينع فيه شيئاً كبح معين فوضع أكرمه فإن كان أرفاضاً شيئاً عليه لعدم الضرر
 والا كفرة فطريقان أحدهما أنه يضمن أجرة المثل للسكك والثاني التخيير بين السمي وأجرة المثل
 له والقياس الأول قال (قوله فينبخ البعير الخ) أى ولا يبرئه أئاحة البعير لقوى قال الماوردي فإن كان
 على البعير ما يتعلق به لركوبه ينعق به وركب ولا شيك الجال بين أصابعه ليرقى عليها ولا اعتبار بالقوة
 والضعف بحالة الركوب لا بحالة العقد انتهى محل (قوله وعليه رفع حل الخ) وأجرة دليل وخفيرو سائق
 وقاد وحفظ متاع عند الزول وإيقاف الدابة لينزل الراكب لما يمكن فعله عليها كحلازة فرض اه
 حل (قوله لا تقتضاء العرف ذلك) فلو طرأ عرف بخلافه لم يرد فيكون عليه المصروف لأن اضطرب
 وجب البيان حل (قوله فليس عليه شيء من ذلك) بل عليه التخلية بين المكترى والدابة شرح
 حر فان صحها ما سلكها لزمه حفظها وإن سلمها للمكترى وجب عليه حفظها محل قال مرقى شرحه
 ولو ذهب مستأجر الدابة بها والطريقين آمن بحث خوف فريخ بها ضمن أم وكه هناك فانتظر الأمن
 لم يحجب عليه مدته وله حيث شاء حكم الوديع في حفظها وإن قارن الخوف القدر فرفع فيه لم يضمن إن
 عرفه المؤجر وإن ظن الأمن فوجهان أحدهما عدم تضمينه أيضاً اه
 (فصل في بيان غايه الزمن)
 (قوله مع ما يذكر معها) أى من قوله وجاز أبدال مستوفى إلى آخر الفصل
 (قوله تصح الاجارة بمدة الخ) ولا يشترط تعيين ابتداء مدة الاجارة فلو قال أجرتك شهراً أو سنة لم يقل
 من الآن صح وحل على ما ينص للعقد أما انتهاء المدة فيشترط حتى لو قال أكرى نكلاً كل شهر بدرهم لم يصح
 زى له لم العلم بأخر المدة به نعم إن غالب الاجارات الواقعة الآن فاسدة ففطن له ولو شرط الوفاء
 لا يؤجر كثر من ثلاث سنين فاجرتنى فعدين لم يصح العقد الثاني وفاقالين الصلاح لأن المقضى
 للصحة في اجارة مدة تلى مدة للمستأجر اتصال المدينين لكونهما في معنى العقد الواحد وهذا المعنى يقتضى
 للتعق الوقت عملاً بشرط الوقت وخالفوا بين الأستاذ فقال بالصحة نظراً إلى مطابقة العقد للحقيقة
 والعتمد الأول اه حر انتهى زى (قوله غالباً) فلو أجر مدة لا تنق فيها غالباً فهل يبطل في الزائد
 فقط سم على حج (أقول) القياس نعم وتنفرد الصنفه ثم رأيت في العباب مرص بذلك وعبارته
 فإذا زاد على الجائر بطلت في الزائد فقط اه وعليه فلو أخلب ذلك وقبضت على حالها بعد الدالة التي اعتبرت
 لبقائها على صورتها قاللى يظهر صحة الاجارة في الجميع لأن الإعلان في الزيادة إنما كان لفان تبين
 شطوه ع ش على حر (قوله فيؤجر الرقيق) أى إذا بلغ العمر الغالب والافسنة بنة حل فالذل
 والثلاثون في العبد من حين ولادته والعشرة في الدابة كذلك كذا قالوا وفيه نظر بل لا يستقيم
 والوجه اعتبار العمر الغالب في العبد بأن تكون الثلاثون سنة فيه والعشرة في الدابة بقية ما يلب
 باؤها إليه ولذلك اعتمد شيخنا أنه لا تقدير بل المعتبر ما يلب على الظن بقاها العبد فيه ومنه لا
 انطبخ اه (قوله على ما يلبق به) رابع لجيع ما قبله ع ش وكان الانسب تقديمه على قوله
 فيؤجر الرقيق الخ بأن يقول فيؤجر كل شيء على ما يلبق به حرف (قوله اتبع) بخلاف شرط عدم
 ابدال المستوفى فانه يبطل العقد كما في حر وإن شرط عدم ابدال المستوفى فاتبع أيضاً وانظر الفرق

العرف في كيفية الاعالة
 فينبخ البعير المرأة والضعيف
 يمرض أو شيخوخة
 ويقرب الدابة من مرتفع
 ليسهل عليه الركوب (د)
 عليه (رفع حل وحمل وحشد
 محل) ولو بان يند أحد
 الحاصلين إلى الآخر وهما على
 الأرض (وحله) لاقتضاء
 العرف ذلك أما في اجارة
 العين فليس عليه شيء من
 ذلك

(فصل)

في بيان غايه الزمن الذى
 قدر للتعق به تقريباً مع
 ما يذكر معها (نصح
 الاجارة بمدة تنق فيها العين)
 للؤجرة (غالباً) فيؤجر
 الرقيق والذر ثلاثين سنة
 والدابة عشرين سنين والحبوب
 ستة أو سبعة على ما يلبق
 به والأرض مائة سنة أو
 أكثر (جواز ابدال المستوفى
 ومستوفى به كحصول)
 من طعام وغيره فان شرط
 عدم ابدال المصروف اتبع
 (د) مستوفى (أي) كان
 أكثر دابة لركوب
 في طريق إلى قرية (بئلهما)
 أى بطل المستوفى

للتوقيف والمستوفى فيه أو بدون مثله المعلوم بالاولى أم الاول فكذا أكرى ما أكثره لغيره وأما الثاني والثالث فلأنهما طرقتان
لاستيفاء كل واحد لامتداد عليهما والتعقيب بالمثل في الثانية مع ذكر الثالثة من (١٨١)

زياتي فلا يمكن شي من ذلك
بما فوق فلا يمكن غير حداد
وقصر حداد أو قصر الزيادة
الضرر بدفعها والاستيفاء
يكون بالمعروف فيليس
الثوب نهارا وليلالي النوم
ولا يتم فيه ليل أو يجوز
النوم فيه نهارا وقت القبولة

نعم عليه نزع الاعلى في غير
وقت التحمل (لا ابدال
(مستوفى منه) كدابة فلا
يجوز لانه امام مقود عليه
أوتعين بالقبض (الا في
اجارة ذمة فيجب) ابداله
(تلف أو نيب) ويجوز مع
سلامة) منها (رضاء مكر)
لان الحق له والتصريح
بوجوب ابدال في الثالث
وجواز في السالم تعقيد
رضا المكري من زيادتي
(المكري أمين) على
العين المكري لانه لا يمكن
استيفاء حقه الا بوضع اليد
عليها وهذا أهم من قوله
وبد المكري على الدابة
والثوب بدأمانة (ولو بعد
المدة) أي مدة الاجارة ان
قمرت بزم من أودة امكان
الاستيفاء ان قمرت بجعل
عمل استحبابا لما كان
كالوديع (كأجير) فانه أمين
ولو بعد المدة (فلا ضمان)
على أحد منهما فلما كترى
دابة ولم يتفق بها تلتفت أو

له حل ودفق بأن في الاول حجر اعليه من جهة ان لا يؤجر لغيره فأشبه منع بيع المبيع انتهى
قال ولو استأجره حل حطب الى داره وأطلق لم يلزمه اطلاع في السطح وهل يلزمه ادخاله الدار والباب
من أوتعد الاجارة قولان أحدهما أولهما شرح هر (قوله أم الاول) أي جواز ابدال المستوفى
وقوله فكذا أكرى أي قياسا على ما لو أكرى الخ (قوله فلا يمكن غير حداد الخ) أي أن وجهه
في التفتة كقولهم لتسكن من شئت الا بالنص عليهما وفي شرح شيخنا ما يصرح بجواز اسكانهما في
هذه الصورة وعبارته قال فجعل ولو قال لتسكن من شئت جاز اسكان الحداد والقصار كازرع ماشئت
ملا لا اذرى قل (قوله ازيادة الضرر بدفعها) وهل لاحداهما اسكان الآخر في كلام شيخنا
كجعله لا يجوز حل (قوله الى النوم) ظاهر كلام المصنف انه لو مشى طول الليل لحاجة ولزمه
إيجازه ولم يظهر خلافه فان الليل مظنة للنوم اه هر شوري (قوله ولا يتم فيه ليل)
بين اعتد ذلك بذلك المثل واللام يجب نزع مطلقا حل (قوله عليه نزع الاعلى) أي نزع الذي
ليس أعلى بالخوخة (قوله لانه امام مقود عليه) أي ان كانت اجارة عين وقوله وأوتعين بالقبض أي
ان كانت اجارة ذمة ع ش والراجح ان المتعين بالقبض يجوز ابداله ولكن الشارع عزم لثاني له
الاستاء اه شوري وقد يقال الصورة المستأنة أن يقول أكرمت ذمتك حتى الى مكة مثلا وقول
الشارح أوتعين بالقبض معصوما إذا أجرة دابة في ذمته موصوفة تأمل (قوله فيجب ابداله)
فان يخرج عن ابداله فالظاهر كما قال اذرى ثبوت الخيار حل (قوله والمكري أمين) أي فعله
دفع محرمين ونهب قدر عليه من غير خطر حل (قوله لانه لا يمكن استيفاء حقه الا بوضع اليد)
وهذا كانت بداهة بدفعها على طرف مبيع قبضه فيه شرح هر (قوله كأجير) أي على ما استأجر
لخدمته والعمل فيه كالمرعى والخياط والصباغ شوري (قوله فانه أمين) ولو اختلفا في التعدي فاقول
قوله الاجير وحيث ضمن الاجير فان كان بعد قبض قيمه من وقت القبض الى وقت التلف وان
كان غيره فبقية وقت الخط وعن (قوله فلا ضمان على واحد منهما) ومنه يعلم ان الخلفاء
الذين هم عن اسواق الليل لاضمان عليهم حيث لم يقصروا حل وزى وكذا خبر الجرن والقيط
وذلك الحاي اذا استخفظه على الامانة والتم ذلك وان لم يعرف الحاي أفراد الامانة ومعام
أنها اذا اختلفا في مقدار الضامن صدق الخلفاء لانه الفارم وان الكلام كله اذا وقت اجارة صحيحة والا
فلا ضمان عليهم وظاهره وان قصروا في حاشية شيخنا زى خلافه في التقصير اه ع ش على هر
قال هر في شرحه بعد كلام ولا يحري هذه الاقوال في الاجير لحفظ حاوت مثلا اذا أخذ غيره ما فيها
لا ضمان فلما قال اقتال لانه لم يسل اليه اللعاق وانما هو بمنزلة حارس سكة سرق بعض بيوتها قال
لرخصتي ان الخلفاء لاضمان عليهم وهي مسألة يعز النقل فيها اه وظاهره وان قصروا لعدم التسليم
(قوله أوتعين) قال في الصباح وصفت الثوب صبغا من باقي نفع وقتل وقلة من باب ضرب اه
ع ش على هر (قوله كان ترك الانتفاع الخ) الضمان هنا ضمان جنابة لاضمان بدقائه في شرح
لغرضه على هر وقوله وكان ضربها أو نضحها فوق عادة الخ والضمان هنا ضمان بدقائه هر
عن مثل عنه على الفور وقوله أو أركبها أي قوله بدل شعر الضمان فيه ضمان جنابة فلا يضمن الا ان
تلفت منك الب وكذا كلما كان التعدى به من جنس المتأجر له بخلاف غير الجنس كأن
أكرهه عليه ثوب أوتصفه تلفت ليرضمن سواء انقرد الاجير باليد ام لا كأن قصد المكري معه حتى بعد أو أخره من قبله ليعمل
كلما التراض (الا بتعصير كان ترك الانتفاع بالدابة تلفت بسبب) كأنه داهم مصفا اصطليها

استأجر للركوب حمل أو بالعكس فضيان بدسم وقال ع ش الضيان في الكل ضيان بدال في مسئلة
الاصطبل فضيان جناية **(قوله)** في وقت لواتنع بها فيه عادة أي جرت العادة بالاتفاق بما فيه
فيضمها ضيان جناية لا ضيان بدول كان عدم الاتباع بها العذر كرض له أو لم أو خوف عليها من غلب
وبحث في شرح الروض عدم الضيان حينئذ حل وبارة م فيضمها ضيان جناية لتقصيره حينئذ
الرض انتفاء عذر وقوله لا ضيان بدأي ولا يضمها إلا أن تلفت بهذا السبب فإذا غصبها غاصب أو تلفها
في زمن الترك أو بعده فلا يكون طريق الضيان على المعتد وكذا إذا تلفت بأفة ساوية في زمن
الترك فلا يضمها حل ويؤخف منه أن ضيان الجناية معناه أنها لا تضمن إلا أن تلفت بهذا السبب
وضيان البد معناه أنها تضمن مطلقا وهذا التفصيل المذكور في الدابة بدني جروانه في غيرها كتب
استأجره لبسه وتلف أو غصب في وقت لبسه فيه لمن ذلك كافي ع ش على مر **(قوله)** سلت
أي من هذا السبب **(قوله)** فوق عادة أي بالنسبة لذلك الدابة أمامها عودة فلا يضم به وانما ضم
بضرب زوجته لا يمكن تأديها باللفظ وظن توقف اصلاحها على الضرب بما يوجب الافعال عليه خاصة
ومثل ضرب الزوجة ضرب المتعلم فانه يضمن ولو ضرب باعتدال لا تأديب تمكن باللفظ كافي ع ن ومن
أركب أقل منه استأجر الضيان على الثاني أن عمه أو أفاضل قال في المهمات ومجمل هذا كانت بدالتان
لا تقتضي ضيانا كما استأجر فان اقتضت كالتصريح بالقرار عليه مطلقا كافي في شرح مر وقباسا لمالهما
والقرار **(قوله)** أو قرار أي فيضمها ضيان المضروب ع ش على مر لانه ضيان بدسم ولو تلفت
بسبب آخر اه مر **(قوله)** أو جعلها مائة رطل شعر بدل مائة رطل برأعكس أي فيضمن لاجتماع
مائة البر بسبب تلفها في محل واحد والشعر ثلثته يأخذ من ظهر الدابة أكثر فصرهما مختلف شرح
مر وهذا يدفع ما قال ان الشعر أخف من البر وتقدم أنه يجوز إبدال المستوفى به مثله أو دونه
والحاصل أنه يضرب إبدال الموزن بثلثه وبدونه أو بأقل منه والمكبل يضرب إبداله بأقل منه فقط كما
أفاده شيخنا وقوله يضرب إبدال الموزن بثلثه أي مثله في الوزن مع اختلافهما في الحجم فلا ينافي ما قدم
من أنه يجوز إبدال المستوفى به مثله لأن محله عند استوائهما في الحجم فقوله فيما تقدم بثلثه أي وزن واحد
تأمل **(قوله)** عشرة أفقرة جمع قفيز ميكال يسع اثني عشر صاعا مر **(قوله)** مع استوائهما في الحجم
أي اتحاد كليهما فلا يرد ما إذا جعلها مائة رطل شعر بدل مائة رطل بحيث ضمن مع خفة الشعر لانهما
لم يتوفا في الحجم قال ع ش على مر بقى ما لو ابتل المحمول وتقل بسبب ذلك فهل يثبت للسكرى الخيار
أم لا فيه نظرا لأقرب الأول لما فيه من الأضرار به وبدائيه أخذها المومات المستأجر قبل وصوله إلى
المحل المعين حيث قالوا فيه لا يلزم المؤجر قبله إليه لنقل الميت اه **(قوله)** وكان أسرف معطوف على
كان ترك والوقود ضنع الزاوي وقديه قال تعالى وقودها الناس وأجارية وبالضم الفعل **(قوله)** وإن
عرف بذلك أي بعدم الشرط والعمل نائب الفاعل أي وإن عرف العمل بعدم الشرط شيخنا وبارة
أصله تقتضي أن نائب الفاعل ضمير يعود على العامل المفهوم من العمل وأن العمل بدل من اسم الأثارة
وإن جاستعلق بالعمل أي وإن عرف العامل بأن يعمل ذلك العمل بالأجرة ونصها وقيل إن كان معرفة
بذلك العمل بالأجرة فلا أجره مثله اه وفي سم قوله وإن عرف بذلك العمل لكن أقي الروايات بالزمن
في المعروف بذلك وقال ابن عبد السلام هو الأصح وأني به خلق من التأخيرين وعليه عمل الناس الآن
ويعلم منها أن العاية للرد **(قوله)** لعدم التزامها فلوعرض بذكرها كاعمل أنا أريك أو ما روي في
الامام سرك استحق أجرة للثلث سل **(قوله)** مع صرف العامل أي الذي هو أهل للتعيم وهو المراد
المكلف المطلق الصرف فلو كان عبدا أو سفيها استحقها لانهم ليسوا من أهل التبع يتابعهم القاية

عليها **(في وقت لواتنع بها)**
في معادة **(سلت)** وكان
ضربها أو تلفها باللعاب
(فوق عادة) فيها **(أو)**
أركبها أقل منه أو سلكه
أي ما أكثره **(حدادا)**
أو قرارا **(دق وليس هو)**
ذلك **(أو جعلها)** أي الدابة
ماتر رطل شعر بمائة
رطل **(برأعكس)** أي
جعلها عشرة أفقرة **(يريد)**
عشرة أفقرة **(شعر)**
فيضمن العين أي يصير
ضامنا للتعدي **(لا تسك)**
بأن جعلها عشرة أفقرة
شعر بدل عشرة أفقرة **(بر)**
ثلاثة الصبر مع استوائهما
في الحجم وكان أسرف الخيار
في الوقود حتى احترق الخبز
(ولا أجرة لعل) كلفني
رأس وخيلة **(نوب)** بلا
شرطا أي الأجرة وإن
صرف بذلك العمل بها
لعدم التزامها مع صرف
العامل منفعة

فلا بد داخل الحمام بلاذن فانه استوفى منفعة الحمام بكونه وبخلاف عامل المساقاة اذا عمل ما ليس عليه ، باذن المالك فانه يستحق
 الاجرة بلان في أصل العمل المقابل بموض (ولو اكترى) دابة (لحل قدر) كاترط (لحمل زائد) لا يباع به كاتة وعشرة
 (ربما غرت منه) أي الزائد لتعديبه بذلك وتعبيره في هذه والتي قبلها بما ذكر أعلاه مع ما به (وان تلفت) بذلك أو بغيره فهو أولى من قوله
 (فذلك) (بمعنى ان لم يكن صاحبها) لانه صار غاصبا لها بتحصيل الزائد (١٨٣) (والا) بان كان معها (ضمن قسط

الزائد ان تلفت بالحل)
 مؤخذة له بقدر الجناية
 (كالموسم) المكترى (ذلك)
 لا كرى له جله (بالزائد)
 بان أخيره بانه مائة كاذبا
 فلتفت الدابة به فانه ضمن
 مع أجر الزائد بقسطه لانه
 ملجأ الى الحل شرعا فلو
 جهاه علما بالزائد وقاله
 المكترى اجل هذا الزائد
 قال لتلوى فكستعير له
 وان لم يقل له شيئا فحكمه كما
 في نولي (ولو وزن المكترى
 وحل فلا أجره الزائد) لعدم
 الاذن في نقله (ولا ضمان)
 للدابة ان تلفت بذلك سواء
 أغط المكترى أم لا وسواء
 أجهل المكترى الزائد أم
 علمه وسكت لانه لم يتعد ولا
 يده ولو تلف الزائد ضمنه
 المكترى (ولو قطع نوبا
 وخاطه قباه) وقال بدأ أمرتي
 فقل للمالك (بل) أمرتك
 بقاه (في حال تلف المالك)
 فيصدق كالأختلاف في أصل
 الاذن فيحذف أنه ما أدنله
 في قطعه قباه (ولا أجره)
 عليه اذا حلف (وله) على

بالاوضاع اه حل وقوله استحقها أي أجرة المثل كأي قبل (قوله بخلاف داخل الحمام) ومثله
 داخل السفينة أي يفرق بان العادة جارية بعد دخول الحمام والسفينة بغير ان يدخل بها ومثله
 ان كان بغير ان المالك فان كان بآذنه فلا أجره اه مر ومنه ما يقع من المقدار من قوله انزل أو يحمله
 وبه فيها كأي عرش على مر وهذا أعني قوله بخلاف داخل الحمام محترق قوله مع صرف العامل
 له وقوله وبخلاف عامل المساقاة محترق قوله لعدم التزامها وعبارة تشرح مر ولا يستثنى وجوبها على
 داخل الحمام وراك السفينة مثلان بغير ان لا يستيفاه المنفعة من غير ان يصرها صاحبها اليه
 بلا ضمان اه (قوله كاتة وعشرة) تحمله بالضرورة لا فائدة اغتفر نحو الاثنى مما يقع به التفاوت بين
 فكيف لا يشرح مر (قوله وان تلف ضمنها) أي ضمان المصوب أخذ من العلة وهي قول الشارع
 ان صار غاصبا لها بتحصيل الزائد (قوله لانه صار غاصبا لها) فيضمنها كلها بأقصى القيم وحيث
 بينا تلفت بغير هذا السبب اه حل لانه ضمان يده قاله مر (قوله قسط الزائد) ولهذا لو سخر
 رجلا وادب فانت في يد صاحبه فلا ضمان على المسخر لقله في يد مالكها تشرح مر (قوله وان تلفت
 الحل) فان تلفت بغيره فلا ضمان اه حل (قوله فانه ضمن مع أجره الزائد) أي اذا كان المالك
 حاربا لضمها كلها حل ومم (قوله فكستعير له) أي للزائد فيضمن القسط من الدابة ان تلفت
 بغير المحل دون منفعتها حل وعرش والمعنى ان المكترى كالستعير له أي للزائد أي كأنه استعار
 له لئلا يحل الزائد أي بالنسبة (قوله فلا أجره) ولو كان المؤجر وحل المستأجر فكذا لو كان بغيره
 وحل سواء كان عالما بالزائد أم لا ولو وضع المستأجر المائة والعشرة على الدابة فبغيرها المؤجر فكذا لو جعلها
 المؤجر ولو وجد المملوك على الدابة فأنصاع للمشروط بقضاؤثر وقدره كالمؤجر - ط قطعه من الاجرة
 ان كانت الاجرة في القعدة وكذا ان كانت اجرة عين ولم يعمل المستأجر النقص فان ع - لم يحط شئ من
 الاجرة لان التوكيد من الاستيفاء حصل وهو كاف في تقرير الاجرة انتهى حل (قوله قباه) القبا
 محرد وجع أقيسة (قوله وقال بدأ أمرتي) فمالك الاجرة وقال المالك بل أمرتك بقطعه قباه أي
 تلك الارض لو أحضر الحياط ثوبا فقل رب الثوب ليست هذه ثوبي وقال الحياط بل هي ثوبي
 من الحياط حل لا يمين أي وصار الحياط مقرا بما لم ينكره فلا يستحقها الا بالقرار جديد انتهى
 مر سم (قوله ولا أجره عليه اذا حلف) اذا حلف الاعم الاذن وقد ثبت انتفاؤه بيمينه مر وحيث
 فلا أجره للحياط فله ان يدي بها على المالك فان تسلك في تحجيد يمين عليه وجهان قال في زيادة
 الرضوخين أن يكون أصحابها التجديد ولو قال المالك الحياط ان كان هذا الثوب يكفيني قباه فاقطعه
 قطعه فبفكته ضمن الارض لان ان شرط لم يحصل بخلاف ما لو قال هل يكفيني فقال ما فقال اقطع لان
 الاذن ساقط اه مر (قوله لانه أدب الخ) لا يتجمل للمدعي لان نفي الخاص لا يستلزم نفي العام ومن ثم
 كلفنا (قوله والثاني ما بين قيمته) قطوعا قباه الخ وللحياط زرع خيطه وعلى هذا لو لم يكن بينهما تفاوت أو من قطوعا قباه

للملك (أرض) نفس الثوب لان القطع
 فيه يجرها ويقطوعا ويحجمه
 وضوا قباه واستأجره السبكي
 اكفوية فلا شئ عليه

ان حصل أى القسط فى القميص نفسه كأن نقصت فيه ثم بزع الخطيئة من قيمته فاشافغفلا بلا خطيئة ولو اختلف فى الاجرة أو المنفعة أو المدة أو قدر المتأجر تحالفا وفشت الاجارة ووجب على المتأجر اجرة للثلث لئلا استفاد شرح مر وعش

(فصل فيما ينقض الانقضاء) وذكر له تلف العين وحسبها وقوله والخبير وذكره بقوله وغيره اجارة عين يبيع وقوله ومالا ينقضها وذكر له سبع صور بقوله لا يبعوث عاقد الخ أى ما يذكر معها كقوله ولو أكرى جالا الخ ويصح أن تكون هذه الصورة أيضا دالة فيما ينقضها بديل قول الشارح فلا انقضاء ولا خيار **(قوله)** بثلث مستوفى منه أى لو فعل المتأجر فان قيل أولئك المستوفى المبيع استقر عليه الثمن ولا ينسخ البيع فهل الانقضاء كذلك أجيب بأن البيع ورد على العين فإذا أنقضاء صار قابضها والاجارة وردت على النافع ومما فى الزمن المستقبل معدومة فلا ينشأ زور الانقضاء عليها عن **(قوله)** كدابة) مثال للعين والمناسب أن يقول كدابة وانهدم دار معين وحض امرأة كثر الخ كابدل عليه سباق الكلام فامل **(قوله)** ودار انهدمت) سواء انهدمها المؤجر أو المتأجر أو اجنى أو انهدمت بنفسها حل فان انهدم بعضها ثبت للمكسرى الخيار ان يبادر للمكسرى بالاصلاح قبل مضي مدة لا تجزى ماضى مدة لا تجزى ماضى ماله لاجرة كقوله الشارح وقال أيضا قوله ثبت للمكسرى الخيار ان كان المنهدم ماضيا لا ينفذ كيت من الدار المتكررة انفسخت فيه كاصح به المسمى وهو مأخوذ مما ساقى فى الشارح فهاذا غرق بعض الارض بما لا يتوقع احصاؤه وحيثما يقع التخيير فهاهنا من الدار وان كان المنهدم بما لا ينفذ بالعقد كسقوط حائط ثبت الخيار للجميع ان يبادر للمكسرى بالاصلاح وهذه هي محل كلام الشارح بديل تقييده المذكور اه بحروفه **(قوله)** كدابة) أى مسلفة عن **(قوله)** خدمة مسجدة فحاشفت فيها) قياس ما يأتى فى نصب الدابة ونحوه تخصيص الانقضاء بمدة الحظ دون ما بعدها وثبت الخيار للمتأجر لكن ظاهر الخلافه كسج ومرة الانقضاء للجميع فلو خالفت وخدمت بنفسها استحققت الاجرة ان كانت اجارة دمة ولا تستحق فى اجارة العين كافى ع ش على مر **(قوله)** لاستقراره أى الماضى أى استقرار اجرة وقوله بما فى القسط أى قبض المنفعة أى استيفائها شوى **(قوله)** فيستقر قسطه من المسمى) أى حيث وقع العمل مسلما وظهر أثره على المحل ووقوع العمل مسلما اذا كان محضه المالك أو يتي وظهر الأثر كالتخايط والبناء بخلاف الجبل اذا تفقده قال الشيخان لو احترق الثوب بعد خطايط بعضه محضه المالك أو يتي ملكه استحق القسط لوقوع العمل مسلما مع ظهور أثره ولو أكرهه لجل جرة فانكسرت فى الطريق لا يتيه وإن كان يصحبه المالك حل لعدم ظهور أثره وبشارة مر فيستقر قسطه من المسمى بان تقوم منفعة المدة الماضية والباقية وبرز على نسبة قيمتها وقت العقد دون ما بعده لاعلى نسبة المدين لاختلافهما لا قد تزيد اجرة شهر على شهر اه وقضية قوله لا قد تزيد الى آخره أنه لو قسط الاجرة على عدد الشهور كان قال أجركها سنة كل شهر منها بكذا اعتبر ما هما موزعا على الشهور ولم ينظر لاجرة مثل المدة الماضية ولا لتسوية العمل ما وقع عليه العقد ع **(قوله)** عامر) انظر صورة التسوية فيقولها اذا حملت أطرقى خوف يمنع البرفيا **(قوله)** مدحسبه) قضية قوله مدحسبه أنه اذا ظلمه من الجس تعود الاجارة من غير تحديد عقد وهو غرر بغير حرج الا أن يقال لما كان متعلقا بالاجارة للنفعة وبغيره بالزمان شهر انقضاء العقد بالنسبة للزمان الماضى بخلاف المستقبل لانما باقية لم تنفذت بغير مستحقها تدبر **(قوله)** سواء أجبته المكسرى) أى وإن كان قبض الاجرة م ع ش **(قوله)**

درس

(فصل فيما ينقض الانقضاء والخيار فى الاجارة) ومالا ينقضها (تنسخ) الاجارة (بثلث مستوفى منه معين) فى العقد حاشا كان التلف كدابة وأجبر معين مانا ودار انهدمت او شرعا كمرأة اذا كثر لخدمة مسجدة فحاشفت فيها (فى زمان مستقبل) لوقوع العمل المنفعة لاقى فى ماض بعد القبض اذا كان لئله اجرة لاستقراره به فيستقر قسطه من المسمى باعتبار اجرة الثلث فلو كانت مدة الاجارة سنة ومضى نصفها وأجر مثله مثلاً لاجرة نصف الباقي وجب من المسمى ثلثا م وان كان بالعكس ثلثه وخروج بالتسوية منه غيره مما مر والمعين فى العقد العين مما فى السنة فان تلفها لا يوجب انقضاء بل يبدل ان كسر (و) تنسخ (يعنى غير مكته) أى للعين (مدحسبه ان قدرت بمن) سواء أجبته المكسرى أم غيره

القبض وذكر حكم غير
المكسرى من زيادتي
وقولي بثلث مستوفى
منه معين مع قولي له
مدة حبسه أعم مما عبر به
في الثلث والحبس ومن
تقييده الحبس بفضي مدة
الاجارة وخرج بالتقدير
بالدقة التقدير بالمعنى كأن
أجره دابة لكونها إلى مكان
وحبس مدة إمكان السير
إليه فلا تنسخ أدل بتقدير
استيفاء المنفعة (لا يموت
عاقدهم من حيث أنه عاقد)
لزوجها كالمبيع سواء كانت
اجارة عين أم ذممة تعبرى
بالمبينة أولى مما عبر به
وخرج بها لومات نحو
البطن الاول أو الموصى له
بمنفعة متى مدة حياته بعد
إيجاره والنظر في الاولى
لكل بطن في حصته مدة
استحقاقه فتنسخ بموته
الاجارة لا لكونه موت
عاقد بل لفوات شرط
الواقف أو الموصى حيث
فأعلم بشئ له الحق الابعة
حياته وكذا لو أجره الناظر
ولوحا كالبطن الثاني فبات
البطن الاول لا يتناقل المنافع
اليوم الشخص لا يستحق
لنفسه في نفسه شيئا وكذا
لو أجبر من يعتق بموته
كسوته من مات لفساقه
العتق قبل اجارته (ولا يلغى

كفاية) أى سواء كان النصب من المالك أو المستأجر (قوله قبل القبض) أى قبل استيفاء
للمنفعة وليس المراد قبض العين لان كلام المتن شامل لما بعد قبض العين (قوله فلا تنسخ) أى
والاجارة انتهى سم (قوله لا يموت عاقد) شامل للزوج والمستأجر وبخلافه وإرنه (قوله
ودرج بها لومات نحو البطن الاول) ومرورها أن يقول وقفت هذه الدار على أولادى ثم على
أولاد أولادى وهكذا ثم أنه أجرها البطن الاول ثلاثين شهرا فبات بعد عشرين مثلا فاتها تنسخ
بموتها المنفعة الباقية وقوله أو الموصى أن يوصيه أن يقول أوصيت زيدا بمنفعة دارى مدة حياته
ثم مات وقبل زيدا لوصيته ثم أجبر الدار عشرين سنة مثلا ثم مات وقدمت منها عشرة مثلا فتنسخ
الاجارة فبات (قوله لكل بطن) أى لكل فرد من أفراد البطن (قوله مدة استحقاقه) أى
حياته وخرج بما ذكره مالمو كان النظر مطلقا أو على جميع الوقت أو لم يقيد بمدة حياته أو كان الناظر
غيره فلا تنسخ سواء كان المستأجر بعضهم أو من بعدهم أو أجنبيا كذا قرره شيخنا بما
لشيخنا من انتهى قل على الجلال (قوله فأنه ثبت له الحق) وتقدم أنه يجوز للناظر صرف
الاجارة للجهة لاهل البطن الاول ولا ضمان عليه لومات الأخذ قبل انقضاء المدة وانتقل الاستحقاق
لغيره لا ضمان على المستأجر بل يرجع أهل البطن الثاني على تركه الفاضل من وقت موته كما أفق به
إليه رحمه تعالى فيما لا ينال الرقة شرح مر وهذا في غير مسألة الشارح الآتية لان هذه فاتها اذا
أجره الناظر لغير البطن الثاني بدليل قوله ولا ضمان على المستأجر الخ (قوله وكذا لو أجره الناظر) أى
ومرور غير البطن الاول هذا وللمتد عدم الانقضاء اه مر وانظر ما فائدة بقاء الاجارة وقال
شيخنا العزى تنقل العين المؤجرة للبطن الثاني مساوية للمنفعة والرجوع لهم على تركه البطن
الاول بقسط ما بقي من الاجارة وما يحصل لهم من المنافع بعدم موت البطن الاول الى انقضاء مدة الاجارة في
مناقب الاجارة فيكون ذلك الثاني للمنفعة بطر في اجارة الناظر لهم ولا يرجع البطن الثاني على الناظر أيضا
لانظرهم هذا المحط عليه كلام شيخنا بعد التردد وقال انه القياس والفرق بين هذه المسئلة والتي
تليها النظر للشرط للبطن الاول مقيد بمدة حياتهم وأما الحكم فنظره علم ببقاء بطن دون بطن قال
سم في أن البطن الثاني هل يرجع على تركه البطن الاول بما يحصيه بعد الموت من الاجارة اذا كان
البطن الاول قبض جميع الاجارة أو لان قلنا يرجع أشكل بعدم انقضاء الاجارة ولزم أن تبقى الاجارة
بأن يزوجنا قلنا يرجع أشكل ببيان عدم استحقاق البطن الاول لما بعد موته فكيف تبقى له الاجارة
مع بقاء عدم استحقاق المنفعة ولوصح هذا امتنع الرجوع على البطن الاول فباص عن ابن الرقة
والغرض بالالتزام الانقضاء أو التزم أنه قد تبقى الاجارة مع سقوط الاجارة لعارض فليحضر وقد يجاب
بأن شرط الثاني الاول ولا إشكال اذ رجوعه لجهة تبين كونها ديناعليه ولا يلزم عليه ما ذكره بل الاجارة
للمشترى المستحق له لكن لا بوصفها عليه اه طب وهذا أعنى قوله وكذا لو أجره الناظر نظير
للعن فيه وليس منه لان الكلام في موت العاقد والبطن الاول هنا ليس بعاقد (قوله والشخص
لا يستحق بنفسه الخ) الذى المستحق هو قسط الاجارة على فرض عدم الانقضاء فيستحق من حيث
انتقال المنافع اليه على نفسه من حيث كونه مكتريا (قوله ولا يلوغ بفيرس) أى وقد أجبره مدة لا تزيد
على ما لو غلبت فان كانت تزيد بطر في الزائد من أول الامر ومنه فهم قوله بفيرس أنها بالنسبة تنسخ
وكأنه أراد بالانقضاء ما يشمل عدم الانقضاء ومثل بلوغه بالاحتلام افاقة بمنحون ورشد سفينة ومثل
البلوغ بالاحتلام الحبس في الاتي كما قاله مر (قوله كأن أجبره مدة) أى أجبره المولى عليه وحكم

لان ولاية بني نصر فنه على المصلحة فلو كانت المدة يبلغ فيها بالنس لم تصح الاجارة فيها بعد البلوغ فنه نعم ان بلغ فيها صحت فيه وقسمي بما ذكره أعم عامر به (ولا يزيد)

لجرها بها بالبطق في وقتها
كأول بيع مال مولى ثم
زادت القيمة أو ظهر طالب
بإزيادة عليها وهاتان
ذكرهما الاصل في كتاب
الوفاء بالوصو وهما لاجارة
الموقوف (ولا باعنا رقيق)
كألي البلوغ بغير الن (ولا
يرجع على سيده (اجارة)
لمابعد العتق لانه تصرف
فيه حالة ملكه فاشبهه ماله
زوجه أخته واستقر مهرها
بالخول ثم اعتقها لا يرجع
عليه بشئ وخرج باعتاقه
عتقه كان علق عتقه بصفة
ثم أجره فوجدت الصفة
فتفسخ الاجارة لاستحقاقه
العتق قبلها (ولا خيار)
لأحد هذه النيات لان
ما ذكر فيها لا يؤثر في المنفعة
ولاقى العقد نعم ان مات
المكترى في اجارة فمات
مخلصه فوافق واستقر وارثه من
الاغناء فله مكترى الخيار
وذكره هاني غير الاعتاق
من زباني (ولا تنسخ
بيع العين (المؤجرة)
للمكترى وغيره ولو بشئ
انك للمكترى ولا يؤثر
طرق ملك الرقة وان تبعت
المنافع ولا ملكها أو لا كما
لوكك ثمرة غير مؤجرة ثم
اشترى الشجرة لا يؤثر وطرق ملكها ثمرة (وان دخلت في الشراء ولا ملكها أو لا)
غير الموقوف (لا كمنع وقود حله) على مكتر به فتح الاروايو قد به. ضمها المصدر (وسفر) لكنت دار امثلا (ومرض) المكترية
ليسافر عليها

الخروج
المكتر دار امثلا (ومرض) المكترية

(وهلاك زرع) ولو بجائحة

كندة حراً أو برد أو سيل
لان كلا منها لا يؤثر في
المقود عليه ولهذا لا يحيط
للبجائحة شيء من الاجرة
كما صرح به الاصل (وخبر)
المكسرى (في الاجارة عين
ببيع) يؤثر في المنفعة
ناثراً يظهر به تفاوت
الاجرة (كقطع ماء
أرض اكثرت لزراعة
وعبدية) يؤثر (وعقب
واباق) للشيء المكسرى فان
بادر المكسرى الى الزيادة
كقوى ماء الى الارض
وانتزع للمصوب ورد الاين
قبل مضي مدة ثلثها اجرة
سقط خيار المكسرى
ونفسخ الاجارة شيئاً
في الاخيرتين ان قدرت بزمن
والا فلا تنسخ وقولي بيع
مع جعل المذكورات أمثلة
لهأولى من اقتصاره عليها
وخرج بالتقييد باجارة
العين وهو من زيادتي في
الاخيرتين اجارة الدمة فلا
خيار فيها بذلك بل على
المكسرى الابدال كما مر
فان امتنع اكثري الحاكم
عليه بقطع ماء الارض
نحو غرقها بما ولم يتوقع
انحصاره عنها مدة الاجارة
فتنسخ كنه كهدام الدار
الخيار فياذ كر على التراخي
لان سببه تصدق قبض
المفعول ذلك بتكرار بتكرار
(موتها القاضي

المخرج منها كافي شرح مر (قوله وهلاك زرع) أي في الارض المستأجرة له (قوله لا يحيط
للبجائحة) أي لا يجب ولا يستحب حل (قوله وخبر في اجارة عين بيع) وبزمن الشيطان بان خشونة
منها ليست عياداً كزمن الرفعة انما يعيب وحل الاول على خشونة لا يخفى منها السقوط والثاني على
خلاف ذلك حل ودله من حل ثم قال حيث كان الخيار أي في المقصوب والآن في واجار ولم يرد أي المؤجر
حتى انقضت المدة انفسخت الاجارة فيسترقط ما استوفاه من المسمى أي قبل الغيب والابق فلو لم
يبدل البيع حتى مضت المدة فالتحليل وله الارض وان علم به في الانتهاء ففسخ فله الارض وان لم يفسخ فلا
أرض لتقبل ويجب المسمى (قوله كقطع ماء) أي لبقاء اسم الاجارة مع إمكان سقيها بما آخر ومنه
يؤخذ انه لم يكن سقيها بما أصلاً ففسخت اه حل ومثله ماء بئر الرعي والجام ولم ينحسر الماء عن
الارض أو بعضها انفسخت فيا لم ينحسر عنه وله الخيار في البعض الباقي فوراً اه قل (قوله وعيب
دائم) أي حدث بيد المكسرى سواء كان ظهوره أو حدوثه قبل مضي مدة الاجرة أو لا حل قال مر
أو نكافئنا للعقد حيث كان جاهلاً به وليس من العيب ما لو وجد بالبيت المؤجر بقا وان كثر كذا
بهاش ولا مانع من أن قال بقبوت الخيار اذا كانت كثرته خارجة عن العادة في أمثاله عش (قوله
وعيب) أي من غير تفریط المستأجر أمّا بشرطه فيسقط خياره وبزمن المسمى سلطان قال قل
وليس المستأجر محاصصة القاصب الا ان تعدت محاصصة المالك أو خاصم لدعوى استحقاق المنفعة
انتهى وانظر الفرق بين الغيب والحبس حيث تنفسخ بالحبس ويخبر في الغيب مع أن الحبس غيب
أما وقول الشراح بعدو تنفسخ شيئاً بشراى الاتحاد ما لكانه بنافي التخيير الا أن قال هذا مبني على
كلا من كون الخيار على التراخي فاذا لم يختر فوراً وفي بعض زمن انفسخت فيه (قوله قبل مضي
مدته اجرة الخ) فان استغرق الغيب جميع المدة انفسخت في الجميع فان زال الغيب بقي من المدة
نائب الخيار للمستأجر بتفريق الصفقة عش على مر (قوله في الاخيرتين) هما الغيب والابق
عش (قوله ولم يتوقع) فان توقع انحصاره في المدة انفسخت الاجارة فيها مضي وبشتا الخيار على الفور
كأن في به الشهاب الاولى سول (قوله فتفسخ به كنه دام الدار) ومنه يعلم ان ما يقع في أرض مصرنا
من أمثالها قبل أن وان الزرع وهو مما تروى غالباً فينفق لها عدم الرى في تلك السنة فيوجب
الانحسار ان لم يرد منها شيء أصلاً وبقيت فيها الخيار اذا روى بعضها أو كلها لكن على خلاف المعتاد من
كالرعى وهذا ظاهر ان كان العقد وقع على سنة فان وقع على ثلاث سنين مثلاً انفسخت السنة
الاولى التي لم يزلها الرى وبخبر للمستأجر فوراً في الباقي فان فسخ فذلك والاسقط عنه اجرة السنة
الاولى وانتفع بما بقية السنة ان شملها الرى بما بقا لها من الاجرة والمدة عليه في عقد الاجارة الاولى
اننى عش على مر (قوله والخيار فياذ كر) يدخل فيه الغيب والابق لكن الخيار فيه ما فوري
على العتد لا من خيار يربى الصفقة وهو فوري عش على مر (قوله لان سببه تصدق قبض المنفعة)
أي اذا اجزأ التقدير بالعمل استوفاه بعد عود العين وزمه جميع الاجرة أو بالزمان انفسخت فيها مضي
بفسط من المسمى واستعمل العين فبأنى منه ان كان والانفسخت الاجارة وقسط المسمى ان لم يكن
ينظر من للمستأجر فله الما وردى فراجع ذلك وحذر اه قل على الجلال (قوله وذلك بتكرار
للمنفعة) أي بتكرار الاباق والغيب حل (قوله ولو في الدمة) ويصور بمالو قال آتوك جبالا منفسخت
كندة منها بما في الدمة أو أزمة حل شيء فاحضر جبالا عليه انتهى عش ولو كانت الاجارة في
السنين أو كمن الحكا بها كالموت عام العمل من ثم الزمه ذلك قاله الاذرى لانه من التصرف الغائب
لن (لو أكرى جبالا) ولو في الدمة (وسلمها وهرب) فلا انفساح ولا خيار بل ان شاء تبرع بموتها أو (موتها القاضي

من مال كثرتم) ان يجعله
مالا لا فضل فيها (اقترض)
عليه القاضى ودفع ما اقترضه
لثقة من المكترى أو غيره
(ثم) ان تعذر الاقتراض أدل
بره القاضى (يا عمنها قدر
موتها وله أن يأذن لمكتر
في موتها) من ماله (ليرجع)
لفرضه وصدق يمينه في
فقرها عادة وبدخل في
موتها مؤنة من يتعهد بها
ولو هرب مكترها بها فان
كانت الاجارة في الذمة
اكثرى القاضى عليه من
ماله فان يجعله مالا لا اقترض
عليه القاضى واكثرى فان
تعذر الاكتراء عليه للمكترى
الصحيح وان كانت اجارة
عين فله الفسخ كالموت
الذابة وتعييرى ثم الثانية
هو للوفاء لما في الروضة
وأصلها بخلاف تعبيره بالولو
درس

(كتاب احياء الموات)

وما يذكر منه والاصل فيه
قبل الاجماع اخبار كثير
من عمر أرضا صليت لأحد
فهو أحق بهارواه البخارى
وخبر من أحيأ أرضا ميتة
فله فيها أجر وما أكسكت
العراق أى طلاب الزرق
منها فهو صدقة زرواه السائى
وغیره ومحمد بن حبان

بالمصلحة قل (قوله ثم ان يجعله مالا) عبارة شريفة
فيما يادة على حاجة المكترى والاياع الزائد ولا اقتراض (قوله ولا فضل فيها)
والاياع ذلك البعض الذى لا يحتاج اليه وامتنع القرض وظاهر كلامهم أنه يبيع ما غير مسلوب المنفعة
وصار ذلك كأنه غير مؤجر حل أو يقال لا فضل فيها أى لا يادة فيها من نحو ان يأتاج أو صوف مثلا
وقال بعضهم ويصور الفضل فيها اذا قدرت الاجارة بالحل وقال عن صورة بعضهم بما اذا اكترى
جليل حل أو دين مثلا وكان أحدهما يعملها وتصور بعضهم بما اذا اكترىها وكان لا يحتاج
الا لأحدهما فباع الآخر مشكلا ذيرم عليه فوات منفعة الجلل الآخر المستحقة بعد الاجارة اه (قوله
باع منها) أفهم أنه لا يبيع جميعها وهو كذلك الا ان خشي أن تأكل جميعها واذ تعذر البيع في البعض
فهو كعذر الكل قل قال الشيخ سلطان وبعد البيع تبقى في يد المئتنجر الى قضاء المدة كذا
جزموا به وهو صريح في أن الاجارة لا تنفس بالبيع فلو لم يجمعت رايها مسلوب المنفعة مدة الاجارة
فسخها كالمهر بولم يترك جلا لا محل كونه يبيع منها قدر موتها الا لا يمكن اجارة مدة ما كانت ورأى
للمصلحة في بيعها والا اكتراء المئتنجر ببعض أثمانها فانه يجوز له ذلك جزما حيث جاز له بيع مال الغالب
بالمصلحة (قوله وله أن يأذن لمكتر) الظاهر أنه مستقل ليس مترابعا في ثم الثانية هجرة اه شورى
وأفهم كلامه أنه لا يرجع عما أتفق به غير اذن الحاكم ومحلها ان وجدوا مكن اثبات الواقعة عنده والا شهد
على أنه أتفق بشرط الرجوع ثم رجع فان تعذر الاشهاد فلا رجوع وان نواه لانه نادر عن رجل
(قوله ولو هرب مكترها بها) مفهوم قوله وسلمها كإيجام من شرح مر (قوله فان تعذر الاكتراء
عليه) لم يذكر ارباع القاضى حينئذ ولو قبل به اذا كان في محل ولا يتنوع باعقار على ارتفاعه لم يمد
فيحير مر اه حل واقعة أعلم

(كتاب احياء الموات)

أى عمارة الارض التى لم تعمر شئت عمارتها باحياء الموات أى بَدْخال الروح في جسد خال منها واستعير
لفظ الاحياء للعمارة على طر يق الاستعارة التصريحية والجامع النفع في كل أوشبه الارض للموات بيت
على طر يق الاستعارة السكنية وانبات الاحياء تحييل والجامع عدم النفع في كل أى بيان حكمه وحصول
الملكية بلان الحديث الاول يدل عليه قال بعضهم الارض ملكة ثم ملكها للشارع ثم ردها للشارع على
أتم المسلمين وقال الزركشى الارض اما ملوكة أو محبوسة على حقوق عامة أو خاصة أو منفكة عن ذلك
وهو للموات اه قل (قوله وما يذكر منه) أى من قوله فضل منفعة الشارع مرور آخر الباب
(قوله من عمر أرضا) بتخفيف الميم وهولفة القرآن قال الله تعالى انما يعمر مساجد الله ويجوز فيه
التشديد وهذا كله اذا تم الرواية عن روى المصالح انهم باب قتل (قوله فهو أحق بها) ليس على
بأيه (قوله وخبر من أحيأ أرضا ميتة الخ) أتى بهذا الاول ليدل على النية التى يبيد عنها وقوله نيات
في احيائها وقوله نيات أى يخرج منها من زرعها (قوله وما أكسكت العراق) جمع عافية أو عافى
وأصرفة على المعانى احيائها فهو صدقة أى ثاب عليه كنواب الصدقة وان كان في مقابلة علم
ولا يتوقف ذلك على نية بل ثاب على ذلك ولو لم ينو وكان ذلك لغرض نفسه لان الاجارة وما كان
واجبا أو سنة لا يتوقف حصول الثواب فيه على نية بقوله منها أى حقيقة كان من نفس ما يبيت فيها
أومن أجلها كالاجرة للذكورة والترب كالاكل وهما لا لا بل اه قل (قوله أى طلاب الزرق)
أى من السان أو هيئة أو طير وفيه دليل على ان الذى ليس له الاحياء لان الاجرا لا يكون الا لاهل اه
اسعد زى (أقول) وقد غفلت دلالة على منع احياء الموات وقوله فهو صدقة لا يؤخذ من النفع

بالمسلم الكافر الصدقة و يتابع عليها أمان الدنيا فكثرة المال والبنين وأمان الآخرة فينتخف
 الغضب أي غداه غير الكفر كقاف القربا إلى الانتوق على نية بخلاف ما يتوقف عليه فإنه لا يصح
 ورد عليه أيضا قول المتن وكان بلاد كفار ملكه كافر به ع ش على مر **(قوله)** لذلك أي للحدث
 الثاني **(قوله)** ما يعرف في الإسلام أي يقينا وهو بضم الياء وتخفيف الميم أي ما لم يتيقن عمارته في
 الإسلام من مدلوله وليس من حقوق عامر ولا من حقوق المسلمين كما في شرح مر وقوله ما يتيقن
 عمارته يخرج عمارته في الإسلام وهو ظاهر وما شاك فيه وسأني عدم جواز حياته ع ش
 على مر **(قوله)** أن كان يبلدا قال خط والمراد ببلاد الإسلام كل بلد بناها المسلمون كعمدة والبصرة
 وأيام أهلها عليها كالبنية واليمن أوقحت عنوة تكبير مصر وسواد العراق وأصلحو الأرض لنا
 والكفار ما كنون فيها يدفعون الجزية وفي هذه عمارتها في ومواتها متحجر لاهل التي وحفظه
 على الام وان ملتحاهم على ان الأرض لهم فواتها متحجر لهم ومعموراهم لك لهم ولوغلب الكفار
 على هذه يمكنها المسلمون كطرسوس لاصبر دارحرب س ول **(قوله)** ولوغرب مكلف ولورقفا
 ويكون لبيده سم وهذا غير البعض أما هو فان كان بينه وبين سيده مهايأة فهو لن وقع الاياه في
 ثوبه وان يكن مهايأة فهو مشترك بينهما ولا يتوقف ملك واحد منهما على قصدته بخصوصه كما في ع ش
 على مر وبعبارة زى قوله ولوغرب مكلف أي بشرط تميزه اه وهذا واضح فباجرت العادة بملكه كالغور
 ونحوها أما مثل بر خذرها بموات الارفاق فلا يشترط فيه التمييز كما يؤخذ من حل **(قوله)** بخلاف
 الكفر ولواحد أي أرضا زعت منه ولاجرة عليه مدة احيائه لانها ليست ملكا لاحد فلزعتها منه
 سلم وأصحابها كما هو ان ياذن له الامام كافي بادة الروضة اذ لا أثر لفعل الذي خلا في حقيقته فان
 في فباعين قلها ولوزعها الذي وحفظها أي تركها صرف الامام الثالثة في المصالح ولا يحل لاحد ملك
 الله انتهى س ول **(قوله)** والذي بخلاف الحر في يمنع من ذلك كما قاله التتوي س ول وقوله
 الاحتطاب والاحتشاش قال م أي لان المساحة تقل في ذلك انتهى **(قوله)** لاجه اشتراط
 التكليف أي ان المحي لابد ان يكون مكلفا لان التملك لا يكون الا بكون الامنه وبهم أيضا اشتراط الصيغة
 شيخنا في حل ماله لان التملك يتوقف على الصيغة بخلاف حصول الملك وظاهر كلامهم اشتراط
 التيقن الاحتطاب والاحتشاش **(قوله)** وليس مرادا أي لانه يصح احياء الصي المميز والمجنون الذي
 نوع تميز ع ش على مر **(قوله)** لا عرفة مستثنى من الحرم وفيه ان عرفة من الحل وقال عن
 هو موزع على ما قبل الغاية وما بعداه فان عرفة ليست من الحرم ومن دقة ومنى منه فتكون مستثناة
 من قوله ببلادنا **(قوله)** لتعلق حق الوقوف الم كالحقوق العامة من الطرق كمل في العبد في الصحراء
 وسور الدماء وقدمت البلوى بالعمارة على شاطئ النيل والخلجان فيجب على ولي الامر ومن له قدرة
 منع من يتعطل ذلك اه شرح م ر وع ش **(قوله)** وينبغي الخ المتعمد عدم الخلق لانه ليس
 من الناس كبرملوى **(قوله)** أو ببلاد كفار أي أهل ذمة أما بدار الحرب فيملك بالاحياء مطلقا لانه
 يجوز ذلك عامر حافوا انها أولى ولولغير قادر على الاقامة بها اه س ول **(قوله)** ملكه كافر به ولو
 حريا حل **(قوله)** بكسر اللجعة وضما اقتصر في الصباح والختار على الضم فله الاصح وان
 أشرك كلام الشيخ بخلافه ع ش على مر **(قوله)** بخلاف ما يذوبونا كذا في النسخ والا في يذوبونا
 بالثبوت في الرفع لكسب فقد تخففنا لغير جزم **(قوله)** وقد صولوا فان لم يصلحوا فهي دارحرب
 بملك السلم بالاحياء وان ذوبوا عنه حل **(قوله)** وان كان الآن شرابا وليرجع هل هي جاهلية أو
 لامة قال بعض شرح الحاروي في غنى أنه لا يدخلها الاحياء شرح مر وما ظنه هذا البعض جزم

وهو سنة لذلك والموات
 أخذها ما في أرض لم تعمور
 في الاسلام ولم تكن حريم
 عامر (مالم يعمور ان فان
 ببلادنا ملكه مسلم) ولو غير
 مكلف (باحياء) ولو يحرم
 اذن فيه الامام أم لا بخلاف
 الكفار وان اذن في الامام
 لانه كاستعلاء وهو محتج
 عليه بدارنا كاسبابي
 والسلم والسلم
 الاحتطاب والاحتشاش
 والاصطيد بدارنا وقولي
 ملكه أولى من قوله
 تمسكه لاجه اشتراط
 التكليف وليس مرادا
 لا عرفة ومن دقة ومنى
 لتعلق حق الوقوف الاول
 والميت بالخيرين قال
 الزركشي وينبغي الخلق
 المحب بذلك لانه يسن
 للجميع الميت به (أو)
 كان (بلاد كفار ملكه
 كافر به) أي الاحياء لانه
 من حقوقهم ولا ضرر علينا
 فيه (وكذا) بملكه (مسلم)
 باحيائه (ان لم يذوبونا) بكسر
 اللجعة وضما أي يدفعونا
 (عنه) بخلاف ما يذوبونا ناعنه
 أي وقد صولوا على أن
 الارض لهم (ويعمر) (ان)
 كان الآن شرابا فهو
 (ملكه) (مسلم) (مسلم)

به في الأثر ورواه الشارح ووالده في تصحيح العباب وفي ابن حجر لوشك في كونها جاهلية فسكالمات انتهى مرسل (قوله أوكافرا) إلا أن أعرض عنه الكفار قبل القدرة عليه فذلك بالأحياء مرسل
 (قوله الأصفية إلى رأى الإمام) ولو انحصر ما ألغى عن جانب من أرضه وصارت مكتسوقة لم يخرج عما كانت عليه من كونها من حقوق الأئمة مستنقعة لعموم المسلمين وليس للسلطان بما فيها الأحكام الباردة
 تلك شي من الأهر أوسر به وإن انكشف عنه لانه لا يخرج عما كان عليه بانكشف الماء عنه لانه
 يصد أن يعود الماء إليه نعم له دفعه إلى يرتفع بها حيث لا يضر بالمسلمين ولو تصدى إنسان وزرعها
 ضمن أرضها لمصالح المسلمين ولا يسلط عنه من الأجرة ما يخصه من المصالح كذلك مع مر في درسه
 بالباخرة في ذلك وهو ظاهر بالغ في انكار ما نقله عن بعضهم من أن البحر وانحصر عن أرض بجانب
 قرية استحقها أهل القرية اه سم وفي قل على الجلال أنه يسقط عنه قدر حصته إن كان له حصه
 في مال المصالح وعبارة مر في شرحه وحريم الأهر كالليل مانس الحاجة له لتنام الانتفاع به وما يحتاج
 لاقام ما يخرج منه فيه لأمر بدتنظيفه فيمنع البناء فيه ولو سجدوا بهم ما يبين فيه كآل عن اجاب
 الأئمة لأمر به ولقد عتت السوى بذلك في عصرنا حتى ألب العلماء في ذلك لينزج الناس فلم ينزجوا ولا
 يغير هذا الحكم كأفاده والده رحمه الله اه بحرفه قال ع ش ومع رجوب حدهم أصبح فيه الجلفة
 لانه يشترط لجواز القصر مجوزة محله أي إذا كان متصلا بالتيان فهو كساحة بين الدور حافظه فانه مهم
 ولا يحرم الصلاة فيه لان غاية أمره أنها صلاة في حريم التهور هي جائزة بتقدير عدم البناء فع وجوده
 كذلك لانه مأذون فيه من واضع معلوم أن وقف البناء غير صحيح لاستحقاقه الإزالة اه في ثم
 لا يصح الاعتكاف فيه ولا تحية المسجد لانقاء المسجد بالشرطة فيه البطلان الوقت كما لم يتوانا
 تحت فيه الجلفة لعدم اشتراط المسجدة في محبتها (قوله إلى ظهره مالكة) أي أن يرجى والا كان ملكا
 لبيت المال فله إقطاعه لغيره كافي بالبحر جري عليه في شرح المهذب في الزكاة فقال الإمام إقطاع أرض
 بيت المال وتخليها إذا رأى مصلحة سواء أقطع رقبته أم منفعها لكنه في الشئ الأخير يستحق
 الانتفاع به مدة الإقطاع خاصة شرح مر وع ش فإذا عمره ذلك القبر ظهر مالكة في حكم البناء حكم
 بناء المسجور وبني أن لا يستحق عليه أجر فلهما في لأن إقطاع الإمام ليس بمنفعة حفظه لو يؤخذ
 منه حكم ما عتبه البلوى من أخذ الطامة المكوس وجلود البهائم ونحوها التي تذهب وتؤخذ من مالاها
 فهو أو تغدور ذلك لم الجهل بأعيانهم وهو صيرورتها لبيت المال في فعل بيعها أو كمالها كما أفتى به والده
 اه مر قال ع ش قوله فيحل بيعها أي بعد دخولها في يد وكيل بيت المال قال قل على الجلال
 بعد نقل ذلك وفيه نظر فدمر ح هو كوالده وشيخنا زى في باب الغصب بحرمه الكوارع وغيرها
 كما مر لأن أربابا معروفون موجودون حاضرون عندها فهي من المال المشترك أن لم يعرف كل من
 أعيانها ماله ومثل قل سم ونقله عنه الأجهري وأقره وما قاله مر مبني على تغدور دها لا رباها
 ولا تغدور حينئذ قاله سم متعقبا به شيخه الشهاب ومر (قوله أوجاهلية) أي شيئا أو أختلافا
 جعلنا دخوله في أيدينا أمال وجهلنا هل جاهلية أو لا تلك بالأحياء قل (قوله حريم عامر) سم
 بذلك لتحرر التصرف فيه لغير صاحب الدار مثلا سم (قوله ما يحتاج إليه لتنام الانتفاع) أي أن
 لا يكون ثم ما يقوم مقامه أمال أو انس الحرم واعتد بطرح الرمان موضع منه ثم احتج إلى عمار ذلك
 للموضع مع بقا ما زاد عليه فتجوز عمارته لعدم تقويت ما يحتاجون إليه وأمالا أو يد عمارته ذلك
 للموضع بانه وتكليفه طرح الرمان في غير مجاوره ولو فر بامنه فلا يجوز بغير ضامه لانه باعتداهم
 الرمي فيه صار من الحقوق المشتركة وهذا يقع ببلادنا كثيرا على غنظن له ع ش على مر (قوله لتنام

أوكافرا (فان جهل) مالكة
 (واله عارة اسلامية فبال
 ضائع) الأصفية إلى رأى
 الإمام في حفظه أو بيعه
 وحفظه أو اقتراضه على
 بيت المال إلى ظهور مالكة
 (أوجاهلية فيملك باجابه)
 كركز فم إذا كان يلازمهم
 وذو نفعه وقصودوا
 على أنه لم يظهر أنالا
 تلكه أحياء (ولا تلك به)
 أي بالأحياء (حريم عامر)
 لانه ثلوك الملك العامر
 تبعاله (وهو) أي حريم
 العامر (ما يحتاج إليه لتنام

الفتح (١) الحريم (٢) بحياة (ناد) وهو مجتمع القوم
 أي وان حصل أصل الانتفاع بدونه شرح (قوله وسر تكض) بفتح الكاف
 وآرماد مجتمعة على سوق التحليل لنحو السابق وان لم يكونوا خيالة خلافا لإمام ومن تبعه فقد عدت
 لم التحليل أو يسكن القرية بعدهم من ذلك (قوله ومنناخ ابل) وان لم يكن له ابل على قياس
 ما في (قوله ونحوها) من الحرين المدلبةاسة الحب فيمنع التصرف فيه بما يعطل منفعة على
 أهل القرية أو ينقصها فلا يجوز زرعه في غير وقت الاحتياج اليه ان ترتب على زرعه نقص الانتفاع به
 وقت الاحتياج اليه كأن حصل في الأرض خلل من أثر الزرع يمنع كمال الانتفاع المتأخر من الأجرة
 على ما في (قوله كسراج غنم وملعب مبيان) وكذا المرعى والمقطب وفيه الأذى بالقربيين
 قال أبو البندان فان لحش بعدهما بحيث لا يبعدان من مرافقها فظاهر والافتقار للقربيين انتهى قول
 (قوله بحياة) ليس قيدا أو تأكيد بل لأن الكلام في الأحياء (قوله موضع نازح) وهو الشخص
 ظاهر بأنه لا يصير قدره من سائر الجوانب بل من أحدها فقط والذي يستجبه اعتبار العادة في مثل ذلك
 شرح (قوله ومتعدد الهابة) وهو المسمى بالدار (قوله لئلا قناة) الإضافة بيانية كما قاله الشرنبلالي
 وقال بعضهم بترافق حفرة في الأرض ينبع منها عين وتسيل في القناة وقال العناني بأن كان الماء يأتي في
 قناة القناة التي تملك البئر فيجتمع فيها ثم يعلو ويطلع انتهى وقال عرش وهذه الأبيار توجد في القوم
 ولا نراها ببلدانها وفي قول بئر القناة هي المفقورة من غربي ليجتمع الماء فيها ويؤخذ لنحو
 الزرع وبئر الاستقاء السابقة ما كانت مطوية وينبع الماء منها يظهر أن الطي ليس قيدا اه وقوله
 ما خرج اه يعتبر ذلك في بئر الاستقاء أيضا كافي قول (قوله ولا يحتاج الى موضع نازح ولا غيره
 لم) أي لأن الدار على حفظها وحفظ ماؤها لا يغيب ولهذا بحث الزركشي جواز البناء في حرمها بخلاف
 حرم البئر فيجتمع من حرم بئر بملكه بنقص ماء بئر جاره تصرفه في ملكه بخلاف ذلك فإنه ابتداء
 منه شرح (قوله والحريم لدارم) أي حيث أحييت في موات وأما ما بين الأربعة فلا يختص بدار
 دون أخرى فهو مشترك كالشارع كقوله شريخنا العز يرى (قوله ممر) ويقدر بالحاجة وما ورد من
 قدره بسعة أذرع عند الاختلاف محمول على عرف المدينة الشريفة قول (قوله وقناة لجدرانها)
 وهو ما نولي الجدران شرح (قوله ولا حرم لدارم حفرة بدور) أي لا حرم لها مختص بها
 والفتاوى حرم مشترك شيخنا (قوله بأن أحييت كلها ما) أي أوجهل الحال (قوله) ويتصرف
 كالحل والحاصل أنه يمنع مما يضر بالملك دون الملك كتأذي به رائحة الدبغة ودخان الحمام ونحوهما
 وانظر لولي في الجميع أن الحاكم يجتهد وينع مما ظهر فيه قصد التعنت ومنه طاعة البناء ومنع
 الناس والقوم وهو حسن واختار ابن الصلاح وابن رزين منعه من كل مؤذ لم يجز به عادة زى
 وفول زى مما يضر بالملك أي إذا كان التصرف غير متادأ ما لو كان متادأ فإنه لا يمنع مطلقا سواء
 أنزل الملك والملك كالجو فممن قول الشارع سابقا وإن أدى الى ضرر جاره أو أنلاف ماله عرش على
 به عبارة قول فالخلاص أن له فعل ما وافق العادة وإن ضرر الملك والمالك وأن له فعل ما خالفها إن لم
 يضر الملك وضرر المالك وكذلك الضرر الاجنبي بالاولى ويكفي في جريان العادة كون جسده يفعل بين
 الأبناء وإن لم يعجز بغير عينه ومنه حصاد بين بزاز بن نجر نحو معمل النشادر فيضمن فاعله بين
 الأبناء ما لم يمتد منه ومثله معمل البارود ثم ما جرت العادة بالتنبه على فعله بالنشادر كيبوت الاخيلة
 فيضمن ماقت به من نفس أو مال أو أذى لم يمتد عليها (تنبيه) شمل ما ذكر من جواز التصرف المعتاد
 كقوله من نولي كالأصل (والحريم لدارم حفرة بدور) بأن أحييت كلها ما لا يمنع حرمها ليس بالاولى من جعله حرمها
 لا نولي (و) تصرف كل) من الملك (في ملكه بعدة)

مألوأ سرح في ملكه مرأجلولو بنحس وزم عليه تسويد جدارجراره (قوله وان أدى الى ضرره) ولا يتأني أن من فتح سربا بدون اعلام الجيران ضمن ما تلقى براحتة من نفس أو مال الجيران المادة بالاعلام قبل الفتح من فتح بدون اعلام لم تصرف في ملكه على العادة فلذا ضمن ومن قل أو سوى في ملكه ما يؤثر في اجباض الماعل ان لم تأكل من وجب عليه دفع ما يدفع الاجباض عنها فان ضرر ضمن لكن لا يجب دفعه بغير عوض كما في المضطر اه سم على حج فيجب عليه الدفع متى علمها وان لم يطلب لكن يقول لها لا أدفع لك الا بالئن فان امتنت من بذله لم يضره الدفع ولا ضمان عليه ويضمن جنبها على اقلتها كما في حج وقضية قوله فان امتنت من بذل الثمن أتته لم تقدر عليه حالاً وطالب منه مئة فان كانت فقيرة وجب عليه الدفع بلا عوض لاضطراره وان لم تكن كذلك ولم يرض بذمتها وامتنع من الدفع ضمن اه ع ش على حر (قوله أو شح) هو بيت الاخلاء وهو يفتح لها وضما ع ش (قوله فاختل به جدارجراره) الظاهر انه راجع الى قوله وان أدى الى ضرر جاره وقوله أو تغير بمافي الحش ما به اثره أي الجار راجع لقوله أو ألتاف ماله لان تغيره الى بالنحس صيره متحدا فهو نائب (قوله ضمن) أي ما تولى لمنه قطعاً أو تلقائياً كان شاهده خيران لتغيره ولهذا أتى الولد بضمان من جعل داره بين الناس معمل نثار وشبه أطفال وما توجب ذلك لثلاثة العادة شرح حر وقد يشكل على قوله وله أن يتخذ حمالاً إل أن يجب بالفرق بين ما يتعد فعله بين الناس كاذن كورات في كلام المصنف وإن لم يتعد فعلها في ذلك المحل بخصوصه وبين ما لم يتعد بين الناس مطلقاً كما في هذه الفتوى اه سم على حج ع ش على حر (قوله فانتشرت النداءة) ظاهره سواء كان السريان حالاً أو مآلاً لكن قال حر في شرحه أن زباب الصلح مائه ولا منع من غرس وحفر يؤدي في المال الى انتشار العروق أو الاغصان وسريان النداءة الى ملك غيره انتهى بحرفه والمراد أنه لا يمنع من الحال ثم أن أدى بعد ذلك الى انتشار العروق أو النداءة كتب از القضاة ع ش على حر (قوله وله أن يتخذ الخ) وله أن يتخذ مسجداً أو خاناً الا ان كان في سكة مسندة فليس له أن يجعل ذلك حمالاً ولا مسجداً ولا خاناً الا باذن الشركا. وشرح الارشاد لحج خلافة وهو العتمد حل (قوله لان ذلك لا يضر الملك) مفهوماً أنه لو ضر الملك منع منه وهذا يناق قوله قبل وان أدى الى ضرر جاره وطريق الجمع بين المقامين أن ذلك مفروض فيها جزئياً العادة وهذا فيما لم يجز به عادة وبعبارة حر التصرف في خالص ملكه ولما في منعه من الاضرار به (قوله بحسب الفرض) أي المقصود منه لان الشارع أطلقه وليس لحد في اللغة فوجب أن يرجع فيه الى العرف كالحرز والقبض وضابطه أن يهياً كل شئ لما يقصده غالباً شرح حر ولو حفر قناتاً أو قناتاً لظاهرة اجبا. قاله الزركشي قال بخلاف ما لو حفر في أرض مسجلة مقبرة فإنه لا يختص به من سبق بالدفن فيه فهو أحق به صرح بالتأنيص المصادق بونس في فتاويه ونقل ذلك في شرح الروض سم على منج ع ش على حر (قوله نحويط للبقعة) قضية كلامهما الا كفا. بالتحويل لذلك من غير بناء لكن نص في الام على اشتراط البناء وهو العتمد والوجه الرجوع الى جميع ذلك الى المادون ثم قال التولى وأقره ابن الرفعة والأدري وغيرهما لاعتدائهم بالواصحراء بتنظيف الموضع عن نحو شوك وحجروا وسو يتلف بغير خيتم بناء معمل للدواب ففعلوا ذلك بقصد ان تلك البقعة وان ارتحلوا عنها أو بقصد الارتفاق فهم أولى بها الى الرحلة اه شرح حر (قوله بالجر) أي مع البناء بدليل قوله ولا يكتفى الخ (قوله بحسب العادة) وهو أن يجعل له أربع حيطان حل وقل وقد يؤخذ من اعتبار العادة أنه لو جرت عادة ناحية بترك باب الدواب لم يتوقف احياؤها على باب ولا ناع

وان أدى الى ضرر جاره أو ألتاف ماله كمن حفر بئر ماء أو حش فاختل به جدار جاره أو تغير بمافي الحش ما به اثره (فان جاوزها) أي العادة فيأذكر (ضمن) بما جاوز فيه كان دق دقا غنياً أزعج الابنية أو حبس الماء في ملكه فانتشرت النداءة الى جدار جاره (وله أن يتخذ) أي ملكه ولو بمحوائت بئر بين (حما واصطبل) وطاحونة (وحاوت حداد) أن أحكم جداره) أي كل منها بما يليق بقصوده لان ذلك لا يضر الملك وان ضر الملك بنحو راحته كرهية (ويختلف الاجبا بحسب الفرض) منه (١) يعتبر في سكن نحويط للبقعة بالجر أو بين أو بين أو ألواح خشب أو فطب بحسب العادة (ونصب باب وسقف بعض من البقعة

لتبانيكي (وفي ذرية) للدواب وغيرها كثير وغلال (الاولان) أي التحويط ونصب الباب لالسقف عملا بالمعادولا يعني التحويط
يتمسك أو يحار من غير بناء والخلق الزرية أولى من تقييده لها بالواب (وفي مزرعة) ينتع الراء أنصح من ضمها وكسرها (جمع
عزائب) كقصير حجر شوك (حوط) لينفصل الحيوان عن غيره ويحوم (١٩٣) زيادي (وتسويها) بطن متخفف

وقال المولى سم (قوله لتبانيكي) أي ويقع عليها اسم المكان ثم قد يهيا موضع للزعة في زمن
ميف والمادة فيه عدم السقف فلا يشترط حينئذ شرح مر ولحوط بقعة لاجل جعلها مسجدا
مات مسجدا وإن لم يتلف به أو لم يكن فيه أول السقف ومثله على العيد واعتبر السبكي في السجد
السف كان قل (قوله ولا يكتفي) راجع للزربة فقط كافي مر (قوله بدفع) هو جرد النخل
فكان عليه خوص فان لم يكن عليه خوص فهو جرد فقط اه (قوله أو أجاز الخ) أي ما لم يجز
يلتهم إلا كغناء بذلك والافيك في في الاحياء عش (قوله وكس مستعل) أي أزالته (قوله فان
اليسر) أي الحرف وقوله فلا بد منه أي من سوقه بالفعل حينئذ لا يشكر هذا مع قول المتن تهيشه
ما لم يفهم من تعبده بالتهيشه عدم اشتراط الخ بالفعل فاذ حفر طريقه ولم يبق الا جازؤه كفي
(قوله تهيشه ما لم) أو بمنع عنها كأي الطاع بالعراق لانها دأبت على ما لم اه قل (قوله
نهي) أي التحويط والتهيشه (قوله والوجه اعتبار غرس) فلا يكتفي شجرة وشجران في المكان
لواحد مر (قوله ومن شرع الخ) أي ولم يجز وهو شامل لما ذابني بعض فظاهر أنه لو أحياه آخر في
هذا المكان لم يكن كاشمه قوله الثاني ولكن لو أحياه الخ وهو بعيد اللهم إلا أن يخص الشروع بغير البناء
كأنه لا يمكن له مر حرره رأيت في سم على ابن حجر ما صه قوله ولو أحياه آخر لم يكن كاشمه انظر
فأتم لا يترامعه الا الأول الذي شرع فيه وهو لم يملكه بذلك مر ظاهر كلامهم أنه يملكه
(أقول) وتعبيرات الأول المبينة معصية من الثاني فلا قول أن يطلب نزعها واذ نزع لا تنقض
لما كان التيمم لغير حر (قوله أي على أحيائه) أي بقدرته على عمارته حالا ما يقدر عليه عمالا
لأن فيه محل وشرح مر (قوله وأقطع له امام) أي لا تملك رقبته أمال وأقطع له تملك
رقتة يملكه ذكره النووي زي (قوله فتحجر) أي مانع لغيره منه بما فعله شرح مر (قوله
وهو أخيه) أي لما كان الملاق الاحقية تقتضي الملك للمستلزم لعدم ملك الغير له استدرك عليه بقوله
ولكن لو أحياه الخ من شرح مر (قوله أي مستحق له دون غيره) أي فأفضل التفصيل ليس على
له رقل مر أي مستحق له اختصاصا بالملك (قوله لا يصح يمه) لانه غير مالك وحق الخلاك لا يباع
كوالثمة مر ولشرح في الاحياء النوع فأحياء نوع آخر كان قصد احياءه للزراعة بعد أن قصده
لكي يملكه اعتبارا بالقد الطاري وبخلاف ما إذا قصد نوعا أو بما يقصده نوع آخر كان حوط البقعة
يجب على زرية بقصد السكنى لم يملكها خلافا للإمام شرح مر (قوله أما ما يقدر على أحيائه
الخ) فيقول عن المراد بكفايته وقد ظهر وقاما لما ظهر للرمل أن المراد بما يفي بفرضه من ذلك الاحياء
فإن أراد احياءه فلم يكن كافيا فيه ما يليق بمكته وعياله وإن أراد احياءه دور متعددة أو قرية كاملة
ليست لها في مؤانته فكفايته مات فيه غلته في مؤانته ولو قرية كاملة وهكذا اه سم (قوله أوزاد على
كفايته) أي عادة عصب ما يليق به حل (قوله فغيره أن يحيي الزائد) أي على ما يقدر على أحيائه
أوزاده على كفايته حل ودفع بذلك ما يقال في الاولى أن يقول الشارع فغيره أن يحيي ما لا يقدر

(٢٥ - عجمي - ثالث) فعبير بالامامة أولى من قوله أو على بقعة بنصب أحياء أو غرس زشب (أو أقطع
للملأ) أو استولى عليه من موات بلا دلالة (فتحجر) لذلك القدر (وهو أخيه) أي مستحق له دون غيره لغيره في داد من سبق
للملأ يسبق إليه سم قوله أي اختصاصا بالملك (د) لكن (لو أحياء آخر لم يملكه) وإن كان ظلاله حقا للملك كالأشجار على سوم
تبرهن أن الأول لا يصح له أما لا يقدر على أحيائه أوزاد على كفايته فغيره أن يحيي الزائد قاله التولي وقال غيره

القدر غير معين قال
الروضة قول النول أقوى
(ولو طالت) عرفاً (مدة
تحجر) بلا عنده بل يحى
(قاله الامام ابي ابراهيم)
ما جرحه لان ترك احياه
اضراراً للمسلمين فان
استعمل بمنزلة (أهل مدنة
قريبة) ليست دفع المصاهرة
فدفعها الامام بأربعة فاذ امتنع
ولم يشتغل بالمعارة بطل
حقه (ولامام) ولو نبأته
(أن يحى لمحوتم جزية)
كضالة وتم صدقة وفي
وضيف عن الشيعة أى
الاباء في الشهاب (موافا)
لربما فيه وذلك بان يتنع
الناس من رعيها ولم يضر
هم لأنه **قوله** حتى التبع
بالتون لجيل المسلمين رواه
ابن حبان وخرج بالامام
الأحد وبنحوه ثم جزية
وهو أعظم ما عبر به ماله حتى
لنفسه فلا يجوز لان ذلك
من خصائصه **قوله** وإن لم
يتنع عليه عمل خبر البخارى
لاحي الألف ورسوله ولو وقع
كل لصالح للمسلمين أيضاً لان
ما كان مصلحة له كان
مصلحة لهم وليس للامام أن
يخصى الماء بالشر بغير نحو
نحو الجزية (و) لأن (يقتض)
حاجه لمصلحة أى عندنا بان
ظهرت للمصلحة فيه بعد
ظهورها في المالى وله حق
حتى غيرها أيضاً لمصلحة الاحي
النبي **قوله** فلا يغبر بحال درس (فصل) في بيان حكم المنافع المشتركة (منفعة الشارع)

على احيائه وأن يحى الزائد اذا أراد غيره احياء ما راد على يجوز له الاقدام عليه من أى محل شاء وأولاد
من النسبة بينه وبين الأولاد ليس حتى الأول عن غيره أو يتغير الأولاد لغيره احياء فيه نظر قال
الخدم يفتى أن يراجع الأول ويقول له اختر لك جهة اه وراده يفتى الوجوب وذلك لعدم تميز
زائد عن غيره فلو امتنع من الاختيار يفتى أن الحاكم يمين جهة لم يرد الاحياء اه **عش** **قوله**
لا يصح تحجره ضيف وقوله لان ذلك القدر أى الزائد على كفايته وقوله غيبته من وما سواها بان
تحجره فيه ولو شاءها **مر** **قوله** قاله الامام أى وجوباً ويجوز للأحد حل وعقارة قول
قاله الامام أى وجوباً وكذا الأحكام لأن من الامر بالمعروف قاله ابن حجر اه وهو يفتى أنه وجوباً
في حق الأولاد لا جواراً كاهو قضية العطف وحينئذ يخالفه ما في حل خرد ذلك **قوله** فان استعمل
بغيره (الخ) فان لم يذكر عذراً لم يمول حل **قوله** ولا مام (الخ) ومعنى خبر البخارى لاجى الله
ورسوله لاجى الاشتغال ما جاء **قوله** بأن يكون لما ذكر شرح **مر** وعش **قوله** أن يحى
يفتح أوله أى يمتنع ويضيقه يجعل حتى شرح **مر** وفي المصباح حيث للمكان من الناس حياً من باب
رى وجبته بالكسر منعهم عنه والحالية اسم منه وأوجبته بالالف جعله حتى لا يقرب اه **قوله**
لنحوتم جزية) التلم لست قيدا وعقارة **مر** وذكر التمس فيها بعد الصدقة للعالم والمراة مطلق
للشبهة وبحرم على الامام أن يخضع عن رضى حتى أوموت اه بحرقه وانظر كيف مذهب
أن الواجب في الجزية بالنابز ويمكن أن يصور بما إذا أخذ الامام نعماً بدلا عن الجزية أو أشتري بها
بذات الجزية وصور أيضاً ما إذا أخلف الجزية باسم الزكاة **قوله** وضيف عن النجعة) بضم النون
وعقارة **مر** ونعم انسان ضيف الخ **قوله** (إن يتنع) تصور بلحوى **قوله** (ولم يضرهم) أى بحيث
يكنى المسلمين ما يلقى فلو عرض بعد حى الامام ضيق المرمى لجذب أمهاتهم أو لمرض كثره مواهبهم
هل يطل الملى بذلك وأولا يغتفر في الدوام مالا يغتفر في الابتداء فيه نظر والافراب الأول لان فعله
انما هو بالصلحة وقد بطلت بلحق الضرر بالمسلمين بدوام الملى عـش على **مر** **قوله** حتى التبع
بالتون) كقوله الشارع وفيه لفة ضعيفة بالياء أما بضم الز بة بالمدينة فهو بالياء لا غير بالاتفاق كان
شرح الايضاح لشيخنا اه شورى والتبع بالتون يقرب وادى العقب على عشر بن جيلان
المدينة اه **مر** **قوله** ماله حتى لنفسه) وليس للامام أن يدخل ماله في شئ ما جاء للمسلمين لأنه أقوى
ولوى الملى غير أهله فلا غرم عليه قال أبو حامد ولا تمزير اه **مر** **قوله** (لان ذلك) أى جولو
الملى لنفسه وقوله وعليه أى على كونه من خصائصه وان لم يقع **قوله** (يعمل) انما قال بعمل لان الظاهر
أنه لاجى لغيره أصلاً حتى للامام وأشار الى أن الحصر اضافى أى لاجى لغيره من الأئمة بأن يحمو
لا نفهم فلا ينافى أنه يجوز أن يحمو الغيرهم انتهى شيخنا **قوله** (الماء العد) أى الكثير الذى لا ينفع
وهو بكسر العين وتشديد الدال بأن يكون له مادة أى عين ينفع منها وفي شرح الروض الضرب بل
العدوثة الماء الباقي من التليل كالخمر فلا يجوز حمله لأنه لعامة الناس انتهى عز رضى **قوله** (أن يتنع)
جاء الملى مقصور ويجوز زده وجمعاً جاء فيها اه **مر** **قوله** (أى عندها) انظر ما وجبه المصنف
بهذه الراجها للعامة **قوله** (حتى غيره) أى من الأئمة قبله ولو اختلفوا الراشد بن رضى الله عنهم أجمعين شرح
مر **قوله** (الاجى الذى يفتى) أى وان استغنى عنه لأنه لنفسه قدم على الاجتماع ولو غرس فيه أو لم يفتح
قال السبكي ويكفر من ينفعه للاجتماع عليه حل وزى **قوله** (قوله) منفعة الشارع) ومنه حرى الدار وأهليها وأعتابها
(فصل) في بيان حكم المنافع المشتركة (منفعة الشارع)

بجواز المرور منها والجلوس فيها وعليها ولولنحو بيع ولا يجوز أخذ عوض منهم على ذلك كاسرارنا قلنا
 للبدن ان الحرم ملك قل على الجلال **(قوله الاصلي)** أي الغالبية احتراماً عن الفرعية
 كجلوس فلذا بقية بعدم التضييق **(قوله مرروفي)** لانه وضع لذلك وهذا معاملة في الصالح وذكره
 نقطة لما بعد شرح م **(قوله)** وكذا جلوس لتحو حرفة عبارة م ر أمنا بـ الاصلي فأشاره
 فيه بجواز الجلوس فيه ولو بوسطة لاستراحة ومعاملة ونحوها كانتظار رفيق وسؤال اه فيكون
 فيه وكذا جلوس معناه وكذا من نفع الشارع بجلوس الخ كقال ع ش أي لا يقيد كون المنفعة
 أصليه اه وله وضع سريرا عتيد وضعه فيه فيا يظهر ويختص الجلوس بمحله ومحل أمتعه ومعامله
 وليس لغيره أن يضيّق عليه فيجب تضرره في السكيل أو الوزن وله منع واقف بقر به ان منع
 رؤية أو وصول معاملة اليه لا من قعد بيع مثل متاعه ولم يزاحه فيا يختص به من المرافق المذكورة
 م ر وقاس ما تقدم أن من استحق الجلوس في المسجد مكان مخصوص لتعليم علم ونحوه كتعليم
 طلبة ونحوها ثم جلس آخر بالقرب منه بحيث يضيّق عليه أو يرفع صوته بحيث يتشوّش عليه في تعليمه
 مع من ذلك وهو الظاهر اه سم قال قل على الجلال وسواء في ذلك المسلم والكافر إلا في التظليل
 عند شيخنا الزايد فيمنع منه الكافر **(قوله)** ولا يؤخذ على ذلك عوض عبارة شرح م ر
 وليس للإمام ولا غيره من الولاة أخذ عوض ممن يرتفق بالجلوس فيه سواء كان بيع أم لا وان فعله
 وكلا بيت المال زاعين أنه فاضل عن حاجة المسلمين لاستدعاء البيع تقدم الملك وهو منتف اه
 ولا يؤخذ بخلاف بيع الموات ولا قائل به قاله السبكي **(قوله)** وفي ارتفاق الذي سواء كان لبيع أو غيره
 عن **(قوله ثيوته)** معتمد لك أن تقول قولهم انه يضطر إلى أضيق الطرق في الزحام يقتضي أن المسلم
 لا يباع هناك اه ويمكن الفرق بان الاحتياج إلى المرور أشد سم **(قوله)** وله أي للجالس فيه تظليل
 أو بناء على قياس ما تقدم من السبكي ونقل عن شيخنا اختصاص ذلك بالمسلم حل وهو المعتمد
 كحكم من قل ويمنع الكافر أيضا من انفساله في الماطس المشهورة بالمسلمين ولو خارجة عن
 السجد إلا بذن مكلف وكذا من قضاء حاجته في سقاية مسجد المسلمين على الجلال وقال ع ش
 على م ر ان ذلك جائز فان مثل هذا جاز بين الناس من غير تمييز فيجعل ذلك أي المنع على أنه كان
 لزم الواسع وعلمه ولم يشترط في وقفه ما يخالفه اه **(قوله)** مما ينقل معه فان كان مبيعا مع من ذلك
 حل وظاهر أنه لا يجوز له بناء ذك وان لم يضرك كاسر حوايه **(قوله)** لخبر أبي داود السابق وهو من سبق
 إلى يسبق إليه مسلم فهو له أي اختصاصا لا ملكا **(قوله)** نعم ان كان أحدهما الخ مأخوذ من العلة
 لأنه مزية على الكافر حل **(قوله)** فهو أحق أي لان انتفاع الذي يدارنا انما هو بطريق الشيع
 للنشر م ر وقوله أحق أي مستحق دون الذي شوري فأفضل التفضيل ليس على باب **(قوله)** ومن
 من أجل محل الخ) ويجري هذا التفضيل في السوق الذي يقام في كل شهر أو سنة مرة مثلا شرح
 م **(قوله)** لحرفة الذي اعتمد م ر أن الاحتراف في المسجد ان أدى إلى الازراء به وانتهاه حرم
 وطب يعمل قولهم عزم اذا اتخذ حائرا أو افلاته أي ثم قال ينبغي أن يكون من صور الحرفة سالذا اتخذ
 لكاتبه بلا سرة وكثرة الناس اليه واجتماعهم عنده لاستجاره ومعاملة على وجه يري اه سم
 حل **(قوله)** وفارقه ليعود ليس بقيد بل مثله ما إذا لم يقصد عودا ولا عدمه كإتيان في قوله والظاهر أن
 غلظه الخ قال ع ش على م ر وصدق في ذلك بيجه مالم يندل قرينة على خلافه **(قوله)** بحيث
 انقطع تصوير لما لو لم يقطع بما اذا لم تطل أصلا أو طالت لاهذه الحلية قال سم ينبغي أن
 يكون المراد ان تضي مدة من شأنها أن تنقطع آلاف فيها وان لم تنقطعوا بالنسبة **(قوله)** آلاف جمع

الاصلية (مرور) فيه
 (وكذا جلوس) ووقوف
 ولو بغير إذن الامام (لصو
 حرفة) كاستراحة وانتظار
 رفيق (ان لم يضيّق) على
 المارة فيه عملا بمعاملة
 الناس بلا انكار ولا يؤخذ
 على ذلك عوض وفي ارتفاق
 الذي بالشارع بجلوس
 ونحوه وجهان وجب منها
 السبكي وغيره ثيوته (وله)
 أي للجالس فيه (تظليل)
 لقعد (بما لا يضرك) المارة
 مما ينقل معه من نحو ثوب
 وبارية بالشديد وهي
 منسوج قصب كالخصير
 لجريان العادة به (وقدم
 سابق) إلى مقدم خبر أبي
 داود السابق (ثم) ان لم
 يكن سابق كان جاء
 إليه معا (أقرع) بينهما
 اذ لا مزية لاحدهما على
 الآخر نعم ان كان أحدهما
 مسلما فهو أحق به (ومن
 سبق إلى محل منه حرفة
 وفارقه ليعود) اليه (دلم)
 نطل مفارقة بحيث انقطع
 عنده (آلاف) لمعاملة ونحوها

(ختمه بقی) خبر مسلم من قدام من مجاهد ثم رجع اليه فهو احق به ولان الفرض من تعيين الموضع أن يعرف فيه ما يعمل فان فارق له لا يعود بل تركه المارة أو المجل أو فارق له يعود (١٩٦) وذلك فارقته بحيث تقطعت ألافه بطل حقه لا عراضه عند ان ترك

أف كعدال جمع عاذل وكما رجم كافر (قوله ختمه بقی) أي فحرم على غيره العالیه الجلوس أي عند حضوره بغير اذنه ومن رضاء كما هو ظاهر شرح م (قوله وان ترك) غايه (قوله باطاع الامام) أي لان للامام اقطاع الشوارع اقطاع ارقاق لا اقطاع عليك حل (قوله والظاهر أن مفارقة حل) هذا واضح ان اشد ذلك للمكان ونعوده وقصد بول بحيث فيه أن لا يفارقه وقت المعاملة وأما اذا جاء مرة لم يقصد ماذكر فارقته لا يقصد عود ولا عمنه بقاء حقه بعيد قاله جاع اقطاع حقه م (قوله) ولو جلس لاستراحة) محذور قوله سوفه (قوله أو نحوها) كاتظار رفيق وسؤال م (قوله كقراءة قرآن) وقلمه ولو لم يجز القراءات السبع أو لحفظ الاوراع ومنهم من يتعلم منه ويخرج بذلك من يقرأ ما يحفظه أو يقرأ في مصحف وقف أو قراءة نحو سبع فيقطع حقه بمفارقته وشمله من جلس فذكر نحو وردا وصلاة على النبي ﷺ ولو في نحو لينة جمعة مع جماعة قد ومحل ماذكر فيمن يقرأ الاسماع مالم يكن الشرط لمحل بعينه الوقت للسجدة كافي ع ش على م ر (قوله) بين يدي مدرس) ان فاد واستغاد لالساغ حديث أو وعظ والافلا حقه حل (قوله فكسحرف) بل أولى لانه غرض في ملازمة ذلك الموضع ليألفه الناس وحديث النبي عن اتخاذ المساجد وطنا يستحق خصوص بما عدا ذلك أي ماعدا نحو الاقامة وأهم كلام الصنف عدم اشتراط لذن الامام ولو لسجد كبير أو لجمع اعتياد الجلوس فيه اذنه في أوجه الوجهين لقوله تعالى وأن المساجد فلا تدعوا مع الله أحدا اه شرح م (قوله فباس من التفصيل) وليس من الغيبة ترك الجلوس فيه في الايام التي حرت العادة بطلانها ولأشهرها كما هو العادة في قراءة الفقه في الجامع الازهر ومما لا يقطع بحقه أيضا ما لو اعتاد المدرس قراءة الكتاب في حنين وتعلق غرض بعض الطلبة بحضور الغف الاوّل سنة فلا يقطع حقه بغيبة في الثاني انتهى ع ش على م وقرره ح (قوله لمسلة) ومثلها أيضا كل عبادة قاصر قطعها عليه كقراءة أو ذكر م (قوله) وشمل الجلوس للصلاة من لم يكن أهلا لذلك المجل لعدم صحه استخلافه وهو كذلك ومالمو جلس قبل دخول وقتها وهو كذلك ان عد منتظر لها عرفا لا نحو بعد صبح لا تتظار ظهر وهو ظاهر الا ان استمر جالسا قل (قوله) وفارقه بغير (قوله) ولوجب دخول الوقت أي وقرب دخول وقته بحيث يعد منتظرا للصلاة حل (قوله) لمود اليه (قوله) وصدق في ذلك بينه مالم يدل فرقة على خلافه ع ش على م (قوله) خلف باقي) فيحرم على العالیه الجلوس فيه بغير اذنه ووطن رضاء واستثناء الزكوى من حق السنن وهو انه لو قد خلف الامام وليس أهلا للاستخلاف وكان ثم من هو احق منه بالامامة فيؤخر ويقسم الا حق بموضعه لخبر يلبس منكم أولوا الاحلام والنهي مردود اذ الاستخلاف نادر ولا يختص بمن هو خلفه وكيف يترك حتى ثابت لشوهم على أن عموم كلامهم صريح في ردده ولا شاهد له في الخبر شرح م أي لان الخبر اعتمادا على تصديق الرجال البالغين العقلاء على غيرهم من غير تفصيل في الرجال (قوله) فالوجه سد السلف) وان علم حضوره فيها لانه لا يجبر الخلل الواقع فيه فان كان له فيه نحو سجدة دفها بنحو رجله أو عود لا يرفعهما للتدخل في ضابطه ومثله فرشها في غير وقت الصلاة أو في مكة فقلع القام أو في الرتبة الشريفة وعمر فرشها في ذلك لم يفي من التحجر أو المنع من الصلاة بل يمنع المجلس خلف القائم من الجلوس فيه ماذكر اه قل وخروج الصلاة لا اعتكاف فان فيه تفصيلا وهو انه ان لم ينو

فيه شاعة أو كان جلوسه فيه باطاع الامام أو فارقه بغيره كغير أو مرض والظاهر أن مفارقة لا يقصد عود ولا عدمه كمنافسه يقصد عود ولو جلس لاستراحة ونحوها بطل حقه بمفارقته ولو بطل حقه قلغيره الا قصود في سدة غيبته ولو لمعالمه (أو) سبق في محل (من مسجد لسجدة) كقراءة قرآن أو حديث أو علم يتعلق بالشرع أو ما عدا ذلك من غير مدرس (فكسحرف) في غير من التفصيل وتعيدي بنحو افتاد أمع ما عدا (أو) سبق إلى محلته (صلاة) وفارقه (بغير) قضاء حاجة أو تجدد وضوء أو واجبه داع (ليعود) اليه (ختمه بقی) تلك الصلاة وان لم يترك شاعفه في غير سلك سابق نعم ان أقيمت الصلاة في غيبته واتصلت الصفوف فالوجه سد المنع كانه حاجة تمام الصفوف ذكر ما لا يدعي وغيره ما لم ينسب اليه غير تلك الصلاة لاحاق له في خروج بمذاكر ما وفارقه بلا عذر أو به لا يعود

(قوله لا لساج حديث أو

وعظ) المراد بالحدث التحديث المعروف في الحديث غير التحديث الحرام ما هو فيجب ان لا تأمل

فيبطل حقه مطلقا وما لولم
يفارق المحل فهو أحق به
حتى لو استمر الى وقت
صلاة أخرى حقه باق بغير
أني داود السابق وانما لم
يستمر حقه مع المفارقة
كمقاعد التوارع لان غرض
المعاملة يختلف باختلاف
القاعد بخلاف الصلاة
بقاع المسجد (أو) سبق
الى محل (من محور باط)
مسبل كتحاقه وفيه شرط
من يدخله (وخرج) منه
(لحاجة) ولم يطل غيبته كشرطه
طعام ودخول حمام (خفه)
باق) وان لم يترك فيه متاعه
أولم ياذن له الامام لم يمسلم
السابق بخلاف ما لو خرج
لغير حاجة أو لحاجة وطالت
غيبته فيبطل حقه

(فصل في بيان حكم
الاعيان المشتركة المستفادة
من الارض *

(المعدن) بمعنى ما يستخرج
منها نوعان ظاهر وباطن
فالمدن (الظاهر ما خرج
بالعلاج) وانما العلاج في
تحصيله (كقط) بكسر
الدون أضغ من فتحها
ما يرى به (وكبريت) بكسر
أوله (وقال) أي زفت
(وموما) بضم أوله يد
ويقتصر وهو شئ يلقيه

منه بطل حقه بخروجه ولوحاجة والام يبطل حقه بخروجه للحاجة حل وهر (قوله) فيبطل
حقه مطلقا) أي طالت غيبته أو لا عر و يصبح أن يسر الاطلاق بأن يقال مطلقا أي في تلك الصلاة
وبغيرها بل هذا هو المتبادر من سياق العبارة (قوله) وانما لم يستمر حقه) هذا راجع لقوله أما بالنسبة
الى غير تلك الصلاة فلا شئ له فيه فهو مريب به كافي شرح هر (قوله) ببقاع المسجد) واعتزله الرافي
بان الصلاة في الصف الأول أفضل ورد بان هذا امتحاء بالنسبة للامام حل وبعبارة هر واعتراض
الراي بان ثواب الصلاة في الصف الأول أكثر رد بان له لوترك لموضع منه وأقيم لزم عدم اتصال
الصف المستلزم لتقصها فان تسوية من تمامها وبجيش في أثنا لا يجبر الخلل الواقع في أولها وبان
الصف الأول لا يتعين له محل من المسجد بل هو ما يلي الامام في أي محل كان منه قوله غير مختلف
بختلاف بقاعه بخلاف مقاعد الاسواق فانها مختلفة في ذاتها من حيث اختصاص بعضها بكثرة
الواردين فيه وبالقوة من محور وورد هذا أولى من الجواب الأول لانه يلزم قائله التفرقة بين بجيش
قبل يتي حقه وبين أن يتأخر عن الإقامة فيبطل حقه وهم لم يقولوا بذلك شرح هر (قوله) أو من
محور باط) وهو ما بيني للحنابين والخانقا وما بيني للصوفية فهو أخص وأبهر لمدارس ما اعتنيت
فيها من محور ما يظهر وشرب من ما لها بالنقص الماء عن حاجة أهلها فيما يظهر شرح هر وهل
لغير ذلك ان منعه أهلها وهل لهم المنع وان لم يحصل لهم ضرر بحر شربى والذي يؤخذ من عرض على
هر أن ان لم يشرط الوقت الاختصاص جاز دخول غيرهم بغير اذنتهم وان شرط لم يجز بغير اذنتهم فان صرح
بمع دخول غيرهم لم يطره خلاف قطعا أي لا يجوز ولو باذنتهم تأمل ذكره في كتاب الوقت (قوله)
وخرج منه حاجة) وقيد ابن الرفعة بما لا يمكن لذلك ناظرأوا أسأذته والافلاح هو بواقف اعتبار
الصف كان الصلاح اذنه في سكنى بيوت المدرسة ولم يتغير التولى اذنه في ذلك ويمكن حله على ما اذا
اعتد عدم اعتباره ويعمل بالعتاد المطرد في مثله حالة الوقت فلان العادة المطردة في زمن الواقف اذا علم
بأنه لم يشرطه فخرج فيه ترك التعلم وصوفي ترك التعبد شرح هر وأما ما يقع الآن من بطالة
الدرسين في المدارس فيمنع استحقاق معاونهما عن شيخ لم يدرس ومتعل لم يحضر لان زمن بطالتهم
غير متعاد فيساق في زمن الواقف فيحرم عليهم أخذ المعلوم كله أو بعضه حيث لم يرا عوا ما كان في زمن
الواقف وان كان من بيت المال وخرج بقولهم في التمثل اذا حضر المدرس ما اذا لم يحضر المدرس فلا
ينقطع المعلوم للتعلم شرح هر مع زيادة من قال وقول المصنف وخرج منه حاجة انظر لم يقل هنا
ليود كقول في الذين قبله ولعل هذا يفهم من التعبير بالحاجة لان شأن من خرج لحاجة العود انتهى
(قوله) وطل غيبته) أي بحيث يعد معرضا حل

(فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة) كالمعدن والماء أي وما يقع ذلك كقسمه ماء القننة المشتركة
عنى (قوله) المعدن (الظاهر) من المعدن وهو الإقامة ومنه جنات عدن وبعبارة هر وهو حقيقة
الجنة التي أودعها الله تعالى جواهر ظاهرا وباطنا سميت بذلك لمعدون أي إقامة ما أثبتته الله فيها والمراد
بما بين هر فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم المحل على الحال وقيل هو حقيقة فيهما كما تقدم وهذا أعنى
قوله المعدن الظاهر الخ ليس هو الحكم بل نوطنة والحكم من قوله ولا يملك ظاهر علمه (قوله) بلا
علاج) أي بمساو الوصول اليه بنحو حفر اه سم (قوله) ما يرى به) وهو السمس الآن بالارد (قوله)
وكبريت وهو عني تجري فاذا جدمها صارك كبريتا أبيض وأصفر وأكدر وأحر وأزهر الأجر ومعدنه
خلف ولدى الخلل الذي يسمى بسيليان عليه السلام ويضئ في معدنه فاذا فارق معدنه زال ضوءه اه
انوار لابن اللثني (قوله) وهو شئ يلقيه) يؤخذ منه ان المعدن كذلك لان الأصح أنه ينبت في قاع

البحر الى الساحل فيجمعو به بحر كثر (و) برام بكسر اؤه بحر تعدل منه القدر (و) المدن (الباطن غلظه) أي غلظان الظاهر فلو ما لا يخرج الا علاج (١٩٨) (كذهب وفضة وذهب) وطلعه ذهب فلا يظهر هال بل حكم للمدن الظاهر

البحر ثم ينفذ الماء نحوجه الى البر اه قل (قوله فيجعد) بابه امر ودخل عتار (قوله) وبغير كلفار و يؤخذ من عظام الموتى الكفار شي يسمى بذلك وهو نجس أومتجس اه شرح
 مر عش (قوله بكسر اؤه) جمع رومة بينهما قل (قوله حكم المدن الظاهر) وهوانها لانك
 بالاحياء (قوله ولا تلك ظاهر الخ) وكذا باطن لايتك باحياء سل وقوله ولايت في ظاهره أي
 وكذا باطن كافي حج اه سل (قوله باحياء) بان نصب عليه علامات لان احياء كل شيء يحسبه
 حل ومقتضى هذه العبارة أن المراد بالاحياء في المتن احياء المدن نفسه والاولى أن يراد به احياء
 البقية نفسها (قوله كاعليه السلف والخلف) المراد من هذه العبارة المتقدمون والمتأخرون عش
 (قوله ولا باطن يحفر) أي تجرده بل انما يملكه بالاستيلاء عليه بعد استخراج حل قال سم
 واضطر لخص الباطن بذلك فان الظاهر كالباطن في ذلك لانه كالمحفر فليحفر اه وعبارة
 أصله مع شرح مر والمدن الباطن لايتك محله بالمحفر والعمل مطلقا ولا بالاحياء في موات على
 ما يأتي في الاظهر كظاهر والثاني بلك بذلك اذا قصد التملك كالوات وفرق الاول بان الموات ملك
 بالعمارة وحفر المدن تحريب (قوله كالما) وكذا المالح المائي والجبلي ثم لو حفر بجانب الساحل
 وساق الماء اليه فانفذ لمحاكاة احيائه واقطاعه ولو تملك كذا الواحتاج الجبلي الى حفر قال سم وهذا
 التشبيه يدل على أن هذه الثلاثة لايت فيها اختصاص بتحجر وكذا في الباطن على المعتقد (قوله)
 ولايت فيه قطع) ولولا لرافق على المعتقد كافي زى (قوله بركة) بكسر الباء وحكى ضمها
 عش وظاهره أن السمك والحشيش والحطب من المدن الظاهر (قوله فيثبت فيه ما ذكر) أي
 من الاقطاع فقط لا الاختصاص خلا لما يوجهه كلام المصنف والمراد بالاقطاع فيه اقطاع الارفاق
 لا التملك عش (قوله فان ضا) أي بخلاف ما إذا اتسع فكل يأخذ من جانبه ولو ضيا قل (قوله)
 قديم سابق) ولو ضيا ونقل عن شيخنا زى ما يوافق عش على مر (قوله أي وان لم يعل) بان
 جاء أوجاهل الحال (قوله أفرع بينهما) لاتنفاذ المرجح فان وسعهما اجتماعا وليس لاحدا أخذ أكثر
 من الآخر الا برضاه قاله في الجواهر وهو محمول على أخذنا أكثر من البقية لا التليل الله أخذنا أكثر منه ثم
 لو كان مسلما الآخر ذي انقدم المسل كما يحتمل الأذرى نظير ما في مقاعد الاسواق شرح مر وعبارة
 قل نعم ان كان أحدهما مسلما قديم ولا اقراع (قوله بقدر حاجته) هل المراد حاجته يومه أو أسبوعه
 أو شهره أو سنته أو عمره الغالب أو عادة الناس من ذلك سم على حج (أقول) الأقرب اعتبار
 العمر الغالب كافي أخذنا أكثره وقديقال بل الأقرب اعتبار عادة الناس ولوللجارو يفرق بين الزكاة
 بأن الناس مشتركون في المدن بالأصالة بخلاف الزكاة فان يتناها على الحاجة ومن ثم امتنع على
 التني بمال أو كسب بخلاف المدن من عدم أخذها من قبل عش على مر (قوله أفرع) فلو أخذ شي قبل الارزاع حل ملكه
 أم لا فيه نظر والأقرب الأول لأنه حين أخذها كان مبسا عش على مر (قوله ومن أحياءونا
 فظهر) التقبب المستفاد من القام ليس فينا وليس مكرامع ماسبق لان هذا في حالة الجبل وما
 في حالة العلم (قوله وخرج بظهوره) أي المشرع بعدم علمه حال احيائه شرح مر (قوله دون
 الظاهر) المعتقد أنه لا فرق بين المدن الباطن والظاهر في حالة العلم والجبل فان علمهما لم يعل بمال

(ولا تلك ظاهر) بقية زنه
 يقول (علمه) أي من
 يحيى (باحياء) كما عليه
 السلف والخلف (ولا باطن
 يحفر) لأنه يشبه الموات
 وهو إنما يملك بالعمارة
 وحفر المدن تحريب (ولا
 يثبت في ظاهر اختصاص
 بتحجر) بل هو مشترك
 بين الناس كالما الجارى
 والسكك والمط (ولا)
 يثبت فيه (اقطاع) خذ
 ورد فيه فليس للإمام
 اقطاع سدك بركة ولا
 حشيش أرض ولا ما بها
 بخلاف الباطن فيثبت فيه
 ما ذكر لا يحتاجه الى علاج
 (فان ضا) أي المعدان
 عن اثنين ملأجا (قسم
 سابق) الى بقيةهما (ان
 علم والا) أي وان لم يعلم
 السابق (أفرع) بينهما
 فيقدم من خرجت فرقة
 وتقدم من ذكر يكون
 (بغير حاجت) بان يأخذ
 ما تقتضيه عادة أمثاله فان
 طلب زياة عليه أفرع لأن
 عكوفه عليه كالصغير وذكر
 عدم الملك بالاحياء وعدم
 الاختصاص بالصغير وحكم
 النسيب من زياد في
 الباطن وقولي والأدع من
 قوله فلو جاءنا (ومن

أحياءوا فظهر به أحد مملكتك لأنه من أجزاء الأرض وقسمتها بالاحياء وخرج بظهوره ما لو علمه قبل احياءه فانه إنما يملك المدن الباطن دون الظاهر كما رجحه ان الرقة وغيره مؤثر النوى عليه صاحب التنبها ما يقتضيه ماله لا يملكه بالاحياء علمه به الفساد قصد لأن المدن لا يتخذ دار ولا يستأجر ولا من رقة

بقيةها

بفتحها وإن جهل ما ملكتهم أو بفتحها زي وصل وشورى (قوله وبعضهم) هو الجلال الجلى
والشند مافره من التسوية بين الظاهر والباطن فقوله فاحذره ضيف (فائدة غريبة)
ذكر الجلال السوطي كعبه أن الرصد من بيت اللال لخر خلعجان أقبل مصر ورعه وبحوره
ونسوبه جوسره مائه وعشرون ألف قطع بالطوراي والاغلاق منهم سبعون ألفا لخصوص الصيد
والإي لينة الأقليم اه (قوله والماء البياض) ومنه ما سبق في الحفر على رؤس الفيطان فهو مياه
يسرى فيه الناس حف (قوله يسرى الناس فيه) أي فلا يملك قطع ولا يثبت فيها شجر وكذا
كم حافى النهر فلا يجوز للامام بيع شئ منها ولا قطعاه وقد عمت البلوى بالبناء على حافى النهر كما
عمت بالبناء في القرافة وهي مسيلة بدر سم (قوله بأن يأخذ كل منهم ما يشاء) وعندنا لا زحام مع
شئ الماء أو مشرعه يقدم الأسبق فالأسبق والأفقر بينهما وليس للقارع تقديم دولة على الأدنى
الغالب مقدم على غيره وطالب الشرب على طالب السقي وما جهل أصله وهنحت بدواحد أوجاعة
لا يحكم عليه بالإحالة إلى دليل الملك وعمله كإقاله الأذرى إذا كان منيعه من مملوك لم يخلف
ما يبيع بوات يخرج من نهر عام كجدله فانه باق على إباحته شرح هر (قوله في الماء) قال
الأذرى أراد الماء ماء السماء وماء العيون التي لا مال لك لها وأراد بالسكاسمى الأرض التي لا مال لك
لها وأراد بالنار إذا أضرمت في حطب غير مملوك أمال المملوك فلا يجوز للأخذه بغير الإذن وأما
لغيره لغيره فالوجه عدم منع من يقتبس منه وضوا كالاستقاء لجدار الغير سم وصل (قوله سقى
الأن) أي في الأحياء ولوترتب على ذلك هلاك زرع من دونه قبل وصول الماء إليه قال في شرح
الوجه فان احتاج من أحياء أو إلى السقي مرة أخرى ممكن منه وظاهره ولو بعد شروع من بعده في
السقي والتزم هر لكن أنظر أن ألعاب مخرج بخلافه اه سم (قوله إلى الكعبين) والمراد بها
ذكر كعبته الأذرى جانب الكعب الأسفل ومخالفة غيره له محتجا بآية الوضوء مردودة بان الدال
على دخول الغاية في تلك التبرجى وجد ثم لانها والتدبير بهما هو ما عليه الجمهور شرح هر قال حج
والغرض بأن الوجه أنه يرجع في قدر السقي للعادة والحاجة لاختلافها زمانا ومكانا فاعتبر في حق أهل
عمل بما هو المتعارف عندهم والخبر جار على عادة أهل الحجاز قبل النخل إن أفرد كل بحوض فالعادة ملوثة
والإيت عادة تلك الأرض ولا حاجة لهذا التفصيل لأن كلامن قسمه لم يخرج عن العادة في مثله
فكلهم شامل له انتهى بحرفه ومراده بالخبر قول الشارع هنالاه (قوله سقى) قضى بذلك لأنه أي
بوقل أن المعتد اعتبار عادة الزرع والأرض والوقت اه (قوله وبفرد كل من مرتفع
الح) كان يكون وصول الماء إلى الكعبين في المستعملة لا يحصل إلا ببلوغه إلى الركبتين متلاقي
للتخفف سم (قوله أولى من تعبده بالأعلى) مراده بالأعلى الأول أو جرى على الغالب كإيائه الشارع
لتأخير الأقر بقليل سم أي فلا أول بقليل لكن المراد لا يدفع الإيراد ويؤخذ منه أن المراد بالأعلى
الأقرب للماء (قوله يحصر) بكسر الزاء من باب ضرب قال تعالى إن تعرض على هدهم وقال تعالى
وأما كذا الناس ولورست يؤمنون (قوله من هنا) وهو الغالب إن من أحياء بقعة يحصر على قربها
من الماء أمكن وهذا شروع في بيان مفهوم قوله سقى الأول وقوله ولا يبعد الإقراع ضعيف فالشند
قديم الأقر بسقى في صورة الجهل (قوله يبدأ أو ظرف) ومنه كيزان الدواب كالساقية فيملكه بمجرد
منه فيها ومثله نحو الواض والمسايد (قوله في أناه ملك) ظاهره ولو كان الآخذ له غير محيز وعليه
قائل الله في بين هدار ما تقدم في الأحياء من اختراط التمييز في المني بناء على ما تقدم من شيخنا زي

(وما أخذته) أي من الماء المباح يبدأ أو ظرف كانا أو حوض مسدود فهو أعظم من قوله في أناه (ملك)

والجواب أما ولا يحميحتل أن الشارع لا يرى ذلك العيب بدليل تخيله ثم يأمانيه وأما ثانيا فيجوز أن يقال هذا لما كان الانتفاع به بأعداهه والقصد منه النفع به حتى للدواب التي لا تصد لها لا نشور توسوا فيه بغير شرط في تلكه غير ولا غيره يؤيد ذلك أني أنهم يجوزوا الذي أخذ الخطاب ونحوه من دارنا قالوا لأن الساحة تغلب في ذلك وعلى هذا فيأبى من إرسال الصبيان للأنبان بماء أو طيب للكلبها أنوابه لم يزل حيث كان له ولاية عليهم لجواز استعماله لهم في مثل ذلك والأول أن لم يرسل أحد أو أرسله غير وليه المذ كورفالك فيله فيخرج على غيره ولو والده أخذ الا اذا رأى المصلحة في أخذ وصرفه أو بدله على الصبي انتهى عى على مر **(قوله)** لم يصر شرىكا لانه كالتلف والاربعه عدم سوء نية مع عليه والفرق بينه وبين رى المال فيظاهر شرح مر وهو أن ذلك بعد ضاعه بخلاف الماء فإنه يمكن من أخذه منه وأن لم يكن عين ماردة عى وفيه على مر بخلاف السمك فإنه يحرم القاذو بعد أخذه والفرق بينهما أن رد السمك اليه بعد نفيه له لعدم تيسر أخذه كل وقت بخلاف الماء اه **(قوله)** لكن مالك النهر أحق به ومع ذلك فظهيره السبق منه والاخذ منه بنحو دل واستعماله ثم إن مند على مسلكنا قد تمسكه وان كثر اه قل على الجلال **(قوله)** لارتفاعه أى سواء تلفظ بذلك وأقول **(قوله)** حتى يرشحل المدار على الاعراض لا لارتفاعه كإنى الخادم شورى **(قوله)** لم يصر شرىكا السابق أى المذ كور بعد قول المتن ومن سبق الى محل من طرفة وقارده الخ لفظه من قام من محله ثم رجع اليه فهو أحق به وفيه أنه لا بدل على ما ذكره لأن يكون أراد على بعد القياس على ما فيه أو يكون الشارع اختصره فيأمر فلا يستدل بغيره أى داود السابق لكن أظهر تأمل **(قوله)** فإذا ارتحل هذا ظاهر ان ارتحل مرضا أمال كان حاجة عازما على العود فلا أن تطول غيبته وسيتد فليس الغاظ الا لارتفاع بل الاعراض حتى لو أعرض ولم يرتحل كان الحكم كذلك وهو قضية كلام الرواى اه خادم شورى **(قوله)** ان عاد إليها ومعه كما قاله الأذرى لما يرتحل بية العود ولم تطول غيبته شرح مر **(قوله)** كالسفرها بقصد ارتفاع المارة) ويمنع عليه سدها وان حفرها نفسه لتعاقى حق الناس بها فلا يملك إبطاله شرح مر **(قوله)** لملك مفهوم قوله لارتفاعه وقوله أو يملكه مفهوم قوله بوان فهو على التلف والنشر المشوش **(قوله)** عن حاجته أى الناجزة فلو احتاج اليه في ثمانى الحال وجب بذله ان كان ما يستخلف بكفيه لما يطرأ من حاجته شرح مر **(قوله)** لم يجد صاحبه ما جأ) الظاهر ان المباح هنا فيها بعده ليس بقيد فليراجع رشيدى على مر وعبارة حل وتم كلابها على هذا فقيد فلا يجب بذل ما ذكره الحيوان بعلف مخلوك ولعله لانه مقصر حيث لم يعد الماء كالملف اه بحرفة **(قوله)** لا الاستقالة) حيث وجب البذل لم يجز أخذه عوض عليه ولا يجب على من وجب عليه البذل اعارة آلة الاستقاء شرح مر وسكتوا عن البذل ان نحو آلة طهارة وغيره وينبى أن يجب أيضا ولكن هل تقدم عليه ما شئت وزرعه اه سم على حنج **(أقول)** نعم وينبى أن تقدم الماشية وبذل لها صحرابه في التيسر من أن من أسباب التيسر احتياجها لعطش حيوان محترم ولو ما لا يفرج عى على مر **(قوله)** وزرعه) مثله مر فقضاءه تقدم حتى زرعه على الحيوان المحترم المذكور وليس كذلك اه **(قوله)** كالزرع) أى لو كان ليقيم اه عى **(قوله)** بقم ماؤها) لا يبنى صراحة الكلام في انما القناعة بمخلوك فاصورنه فانه ان دخل القناعة من هربها فموجبها على اباحتها فدل من صوره ان يخرج من شرى لم يصر شرى عى **(قوله)** أو بنسب الخ) ولكن هذه الطرقة فيغير عليها بخلاف الهابا اه

فانه باق على ما شئت لكن مالك النهر أحق به كالسبل بدخل في ملكه (وحافر بئر بمسوات لارتفاعه) بها (أول) بنائها حتى يرتحل عليه سلم السابق فإذا ارتحل صار كغيره وان عاد إليها كغيرها بقصد ارتفاع المارة أو لا بقصد شيء فانه فيها كغيره كإنهم ذلك يزاد في ضمير لارتفاعه (و) حافرها بوانا لارتفاعه بملك مالك لها) لانه ناء ملكه كالنهر والين (وعليه) بذل ما مضى عنه أى عن حاجته مجانا وان ملكه (حيوان محترم) لم يجد صاحبه ما جأ حاتم كلاً مباح يرمى ولم يجر الفاضل في اناء لحرمه الروح والمراد بالبذل تمكين صاحب الحيوان لا الاستقاء له ودخل في حاجته حاجته لما شئت وزرعه ثم لا يشترط في وجوب بذل الفاضل لعطش آدمي محترم كونه فاضلا عنها وخرج بالحيوان غيره كالزرع فلا يجب سبقه (والقناة المشتركة) بين جماعة (قسم ماؤها) عند ضيق بينهم (وما ياء) كان يلقى كل منهم وماوا بعضهم يوماء بعضهم أكثر بحسب حصة ولكن منهم يرجع عن الهابا فنى شاء (أو) يخب (خشبة بعرضه) أى الماء (مضبة بقدر حجمهم) من القناة

سم (قوله فان جهل) أى قدر الحصص من القناعة ولو زاد ما يخص أحد الشركاء على سفيه لم يلزم منه بله
 ذنبهم بله التصرف فيه لما شاء فان أكرهه غيره عليه رجح باجرة عمله فى الزائد قل ودر (قوله
 ويجوز) مقابل لقوله بقدر حصصهم فيكون المراد بقوله بقدر حصصهم أى سعة وضيقا لا بعدا بدليل
 وقوله ويجوز الخ (قوله متداوية) أى فى الضيق أو السعة أى لافى العدد اه عبد البر رأى فتكون صورة
 الخ أن توسع نفقة صاحب الثلثين بحيث يكون ماؤها بقدر ما نفقة صاحب الثلث من ثمن تأمل

(كتاب الوقف)

من وقف كذا حبسه وأوقف ثمة رديئة وعليها العامة عكس حبس وأحبس وجعه وقوف وأوقف
 وذكروا عقب أحياه الموات لأن فى كل منهما تجديد استحقاق أولان الأول فيه تجديد ملك والثانى فيه
 إزاله (قوله حبس مال) أى معين ماله قبل النقل كإبائى والوقف ليس من خصائص هذه الألة
 كما يشرح حر وعبارته بعد قول المصنف وان وقف على جهة مصيبة الخ نعم ما فعله ذى لا بطله إلا ان
 زافوا إلينا إلى قوله لا ما وقفوه قبل المبعث على كتمانهم الخ فانه صريح فى مشروعية الوقف قبل
 البعث عن وقوله يقطع التصرف الباء سببية متعلقة بحبس وكذا قوله على مصرف (قوله على
 مصرف) أى موجود يخرج منقطع الأول (قوله إذا مات ابن آدم الخ) عبارة حر وحيث إذا مات
 السلام قطع الخ فلهما ما رواه ابن وقوله لا قطع عمله أى ثوبه وأما العمل فقد انقطع بفرأغه (قوله أوله)
 أو يمين لو اراد المراد بالمال السلم وقوله يدعوله حقيقة أو مجازا فيشمل الدعاء له بسببه ومن يكون
 لوقف بسى صدقة جارية يؤخذ عدم صحته على الأنبياء لحكمة الصدقة عليهم فرضها وتعلقها كفى حل
 (قوله عمولة عند العلماء الخ) مالا مانع من حل الصدقة الجارية على بقية العشرة التى ذكرها أنها
 لا تنقطع بموت ابن آدم وما لم التارح نبأ من جعلها على الوقف بخصوصه بقوله عمولة عند العلماء إشارة
 لأنه يمكن جعلها على جميعها وقد نقلها الحلال السبوطى بقوله

إذا مات ابن آدم ليس يجزى • عليه من خصال غير عشر
 علوم بها ودعاء بحسب • وغرس النخل والصدقات بحجى
 رواة • مصحف ورباط نهر • وحفر البئر أو إجراء نهر
 وبيت للفرس بناء بأوى • إليه أو بناء محل ذكر
 • وتعليم لقرآن ككريم • فخذها من أحاديث بحصر

فلمصر فى الخبر لذكر أوصاف أى بالنسبة لما ذكر فيه وتعلم لقرآن ولو باجرة (قوله على الوقف)
 لئلا الربح بالنافع مؤبدة يصدق عليها ذلك لكنها نادرة فحمل الصدقة الجارية فى الحديث على
 لقرآن من مال (قوله أهل تبرع) عبارة شرح حر أهل تبرع فى الحياة ثم قال فلا يصح من محجور
 عليه بدية وصحة خصوصية ولو بوقف داره لارتفاع الحجر عنه بموته (قوله فيصح من كافر) ولو وقف
 نفع على أولاده إلا من أسلم منهم قال السبكي رفعت إلى فى الحيا كان فاقبقت الوقف والوقف الشرط ومال
 حر إلى بطلان الوقف سم على حج • أقول • ولعل وجه ما مال إليه حر أنه قد يعلم على البقاء على
 الكفر وقد يعرفهم الغاء الشرط لفظه مشعر بقصد المصيبة اه عرش على حر (قوله ولو لم يجد)
 ولم ينتقد قرينة اعتبار الاعتقاد أى وكوقف مصحفو يتصور ملكه لبيان كنهه أو روى من أبيه
 ومثل المصحف الكتاب العبدية كفى عرش حر (قوله لا من كره) أى بشر حتى أماله كان نذر وقف
 نفع من أمواله واستمتع من وقته بعد التذرفا كرهه عليه الحاكم فيصح وقته حينئذ فان امتنع من ذلك
 وأما ما علم على ما يرى فيه المصلحة عرش (قوله ومحجور عليه غلس) أى وإن زاد ماله على دينه كان

فان جهل فيقتصره من
 الأرض لان الظاهر أن
 الشركة يجب للملك
 ويجوز أن تكون الثقب
 متساوية مع تفاوت الحصص
 بأن يأخذ صاحب الثلث
 مثلاً نفقة والآخر ثنتين
 ويسوق كل واحد نصيبه
 إلى أرضه

(كتاب الوقف)

هو لعل الحبس شرعاً حبس
 مال يمكن الانتفاع به مع
 بقاء عينه يقطع التصرف
 فى رقبته على مصرف مباح
 • والأصل فيه خبر مسلم إذا
 مات ابن آدم انقطع عمله
 إلا من ثلاث صدقة جارية
 أو عمل ينتفع به أو ولد صالح
 يدعوله بعده وأنه والصدقة
 الجارية بحمولة عند العلماء
 على الوقف (أركانه) أربعة
 (موقوف وموقوف عليه
 وصيغة وواقف وشرط فيه)
 أى فى الواقف (كونه
 مختاراً) والتصریح بمن
 زبائنى (أهل تبرع) فيصح
 من كافر ولو لمجد ومن
 مبيع لا من مكر ومكاتب
 أو محجور عليه غلس
 غيره

طريقه بل بعد الجراؤار تقع سمره الله الذي حجر عليه فيه عرش على حر (قوله وفي الموقف) حاصل
 ما ذكره ثمانية شروط (قوله ولو مضوبه) أي ولو كانت العين التي يوقها المالك مضوبه عند
 غيره فلا ينافي قوله الآتي بملوكه قال حر ولومن عاجز عن انتزاعها (قوله أو غير مريئة) بأن ليرها
 الواقف يؤخذ من عدم اشتراط الرؤية بحدوث الاغمي وبه صرح حر في شرحه (قوله) نعم يصح
 وقف الامام الخ) عبارة حر نعم يصح وقف الامام أراضى بيت المال على جهة ومعين على المنقول
 المعمول به بشرط ظهور المصلحة في ذلك اذ صرفه فيه منوط بالمصلحة كولي القيم ومن ثم لو رأى
 تملك ذلك لم يجز انتهى بحرقه قال عرش عليه وحيث صح وقفه لا يجوز تغييره وأما ما عت به
 البلوى بما يقع الآن كثيرا من الرزق المصدرة على أماكن أو على طائفة مخصوصة حيث تغير ويجعل
 على غيرها كانت موقوفة عليه أو لافاته باطل ولا يجوز التصرف فيه لغیر من عين عليه من جهة الواقف
 الاول فلينبه له فانه يقع كثيرا ومن هنا يفرق بين ما هنا وبين عدم صحة عتق عبد بيت المال بأن
 الوقوف عليه هنا من جهة المستحقين فيه كما صرح به قوله بشرط ظهور المصلحة وقوله كما يصل الحق
 المستحق ولا كذلك العتق نفسه فانه ثوب لئلا ونقل عن عبد الملك بن مروان أنه ملك مصر
 فأرسل لأهلها وزراريك كنصف عن أحوالهم فكتب الوزير إليه ان الرب في بيت المال ما تاتاه
 ويسمون ألف دينار وهذا خلل في خزائن الملك فكتب تحت خطه الفقر من المداق والحاجة تذل
 الاعناق والمال الله وهو الزاقي أجز الناس على عوائدهم في الاستحقاق ما عندكم ينفدوا
 عند لفتقها فالتأجب أن ينسب اليها النفع والى غيرها الاطلاق واستمرار الحسنة من مكارم الاخلاق
 والبكم هذا الحديث باقي (قوله لا يوقها) أي لا يذهب عنها (قوله أم منقولة) أي حيوانا
 كان أو غيره ثم إذا أشرف الحيوان على الموت ذبح ان كان ما كولا يبيعني أن تأتي في فله ما ذكره
 في البنا والفرس في الارض المستأجرة أو المارة اذا قلعا من أنه يكون مملوكا لواقف أو الوقوف
 عليه الخ ومحلها حيث لم يأت بشرائها حيوان أو جزؤه من الحيوان المذبح على ما يأتي عرش على
 حر (قوله كساع) ولا يسرى وان جهل قدر حسنة أو صفتها حر (قوله ولو مسجدا) وحيث يذبح
 على الجنب المكث في جميع الارض ولا يصح الاعتساف فيه ولا الانتفاع فيه مع التباعد بأكثر
 من ثلثاة ذراع وتصح النجبة فيه اذ في تركها انتهاك لمحة المسجد ومحج القصة فورا اذا كانت
 قسمة افراز ولا يمتنع لانها بيع كاستناع بيع المسجد حول وبعضهم جوز قسمة غير الافراز
 للضرورة فتكون مستحقة قول (قوله ويعتقان بوجود الصفة) الصادة بالموت لانه استحق عليه
 حقان متجانسان قد سدنا أوها مع سبق مقتضيه وبه فرق ما لو اولد الواقف الموقوف حيث
 لم تصر أمه له شرح حر (قوله بناء على أن الملك في الوقف لله تعالى) علة لقوله ويعتقان مع
 قوله ويبيطل الوقف بعقهما فان قلنا انه للوقوف عليه فلا يعتقان لخروجهما إلى ملك آدمي آخر فلم
 توجد الصفة في ملك المالك ولا يبيطل الوقف (قوله يعني) عبارة حر في أرض مستأجرة لمارة
 صحيحة أو فاسدة أو مستعارة مثلا ثم قال أيضا فلو قطع ذلك وتقي متعاقبه فهو وقف كما كان وان لم يبق
 كذلك فهل يصح ملك الوقف عليه أو يرجع لواقف وجهان أحدهما أولهما قول الجلال الاستوى
 الصحيح غيرهما وهو شراء عقار أو جزؤه عقار أو يوقف مكانه وهو قياس النظائر في آخر الباب ونقل
 نحوه الأذرى محمول على اسكان الشراء المذكور وكلام الشيخين الأول محمول على عدمه بلزم القلم
 أرض تصعب بصرف على الحكم المذكور يخرج بنحو المستأجرة للنضوب فلا يصح وقف ما في العلم
 دوامه مع بقاء عينه وهذا مستحق الازالة كما في باله الله انتهى وقوله فلو قطع ذلك الخ يجوز باقائه جزء

ولو يجازى قوله (و) شرط
 (ل) الوقوف كونه عينا
 معينة ولو مضوبه أو غير
 مريئة (ملوكه) الواقف
 نعم يصح وقف الامام من
 بيت المال (تسقل) أي
 تقبل الثقل من ملك
 شخص الى ملك آخر
 (وتدبلا بوقها) نفعها بما
 مقصودا مما من زائد
 وسواء أكل النفع في الحال
 أم لا كوقف عبد وجهش
 صغبرين وسواء أكان
 عقارا أم منقولا (كساع)
 ولو مسجدا وكذا يروى عن
 عتقه بصفة قال في الرضة
 كاملها ويعتقان بوجود
 الصفة ويطل الوقف
 بعقهما بناء على أن الملك
 في الوقف لله تعالى أو لواقف
 (و بناء وغراس) وضعا
 (أرض يعني) فلا يصح وقف



منفعة لأهل البيت وبين ولا مافي الدمة ولا أحد عبيده لعدم تعينهما ولا مالا يملك (٢٠٣) لواقف كثرى وموسى بنشعة

لهرجوكاب ولومسلا ولا
مستولة ومكاتب لانها
لا يقبلان النقل ولا ألتغو
ولا درهم الزينة لأن آلة
الهمى محرمة والزينة غير
مقصودة ولا مالا يفيد نفعا
كزبن لاربى ولا مالا يفيد
الا فونه كطعام وربحان
غير مزروع لأن نفعه في
فونه ومقصود الوقت
الدوام بخلاف ما يودوم
كسك وعنب وربحان
مزروع (د) شرط (ن)
لوقوف عليه ان يرتعين
بان كان جهة (عدم كونه
معبية فيصح) الوقت
(على قفراء) على (الغنياء)
وان لم تظهر فيه ربح من نظرا
الى أن الوقت تملك كالوصية
(لا على) (معبية كعمارة
كنيسة) للتعبد ولوربحها
لأنه اعالة على معية وان
أفروا على الترميم بخلاف
كنيسة تزنها المارة أو
موقوفة على قوم يسكنونها
ويستنى من جهة الوقت
على الجهة المذكورة ما مرص
به المتولى من أنه لا يصح
الوقت على الوحوش
والطيور الباشاة وأقره
الشيخان وقال الغزالي
يصح الوقف على حمام مكة
(د) شرط فيه (ان تعين)
ولو جماعة (مع ماسر) أى
الوقت (على ذى) الا أن

من ربه ولا يحى هنا الحصة الناتية عن ملكه شئتم لأن الموقوف لا يباع (قوله) لاهل البيت (يعين)
في القليل الذى ينفه وكذا قوله لعدم تعينها الا أن يؤلف الماذكر بفقد الشرط (قوله) ولا مافي الدمة
نامل الدمة غير الوقت كان كان يستحق عبيدا على آخر قرضا أو مسلا (قوله) دس) عبارة المنافع ولا
وقف نفسه قال مر لان رقبته غير مملو كله (قوله) ومكاتب) أى كتابة صحيحة على الوجه بخلاف
الكتابة الفاحدة اذا الغلب فيها التعليق ومر في المعلق عتقه بصفة صحة وقفه شرح مر (قوله) لاهلها
لا يغلبان النقل) مثله مافي ذلك الحيل فلا يصح وقفه منفردا وان صح عتقه نعم ان وقف حامله صح فيه
نما لأنه صرح به في شرح الروض (قوله) ولا درهم لازينة) أولتجارة فيها صرف ربحها للقراء
وكذا الوصية بها كذلك اه سول وكذا وقف الجائكة لأن شرط الموقوف أن يكون مملوكا للواقف
ور غير مملوك لمن تحت يده وما يقع من استئذان الحاكم في الفراغ عن شئ من الجائكة ليكون
لبس من يقرأ القرآن مثلا في وقت معين ليس من وقفها بل بفراغ من ملى بيده سقط حقه منها وصار
الار فيها لى رأى الامام فيصح تعينه على شأء حيث رأى فيه مصلحة عش على مر (قوله) ومقصود
الوقف الدوام) قال مر والمراد بالدوام بقاؤه مدة يصح استئجاره فيها بان تقابل باجره وحينئذ لا رد
الربا حيل المغلوعة لأن استئجارها نادر سول (قوله) كسك) بخلاف عود البخور فإنه لا يتنفع به الا
بشراكه سول (قوله) وربحان مزروع الخ) أى فانه يصح وقفه للشم وفيه نفع آخر وهو التزده
سول (قوله) على قفراء) والمراد بهم مافي الزكاة الا المكتسب لما يكتفي به هو ثمنهم اه قل قال
عش على مر ويبنى أن يكتفى بالصفحة ثلاثة لكن لا يتبع هذا اذا فضل الربيع عن كتابتهم لاجبا
ما يحتاج فيهم اه سم على حج اه عش ولوقوف على الفقراء ثم صار فقيرا جاز له الاخذ منه
وكذا وان كان فقيرا حال الوقف كافى السكنى اه وهذا من الحيل في الوقف على نفسه ومنها أن شرط
الوقف النظر لنفسه بجزء من ريع الوقف وقبدها ابن الصلاح بجزء للثلث ومنها ما لو وقف على الفقير من
أولاد أبيه ليس فيهم فقيه غيره اه زى ما خصا (قوله) وعلى أغنياء) والفقير هنا من يحرم عليه
زكاة ويقتل دعوى الفقير من لا يعرف له مال ولا تقبل دعوى الغنى الا ببينة قل ويصح على جهود أو
ضارى أو فساق أو قطاع طريق على المتصدق وفيه ما لا يخفى لأنه اعالة على معية انتهى حل والظاهر
أن محل الصحة اذا لم يكن الوصف القائم بهم باعنا على الوقف بان أراد ذواتهم بخلاف ما اذا قال وقت
فأعلى من يرضى أو يقطع الطريق فلا يصح قال مر بعد كلام ومن ثم استحسننا بطلانه على أهل
الغنى الفاسق لأن اعالة على معية وهو مردود وتلاومنى اه بحروفه (قوله) عليك) أى للغة كما
بسرجه (قوله) تزنها المارة) أى ولومن أهل الدمة زى (قوله) فيصح الوقف على ذى) وكذا
على أهل الدمة للمعاهد والمساكين كالذى ان دخل بدار ناماد فيها فان رجع صرف الى من يهدو وكذا
الذى لا يلقى بدار الحرب سول ثم محل الصحة فيها يجوز تملكه للذى فلا يصح وقف مصحف أو عبيد
مسرى على كافر وهذا يقتضى أى يصح وقف أصله أو فرع الممل عليه لأنه يملكه وقد يتوقف فيه والفرق
ظاهر قل (قوله) كان كان خادم كنيسة) انظر فيه بأنه اذا قال وقت على زيد الفاسق أو قاطع الطريق
صح الوقف وهناكما بخلاف ما لو قال على قاطع الطريق أو خادم الكنيسة وظهر كلام الشارح أنه
يتبع وأن لم يخل ذلك الا أن يقال حيث كان الحامل على الوقف على الفاسق وقاطع الطريق وخادم
الكنيسة للبنيان اصابهم هذه الصفة يلزم عدم الصحة تأمل وعبارة شرح مر كالوقف على خادم

من عدم كونه معية وهو من ز يادى (اسكان تملكه) للوقوف من الوقف لأن الوقف تملك للنفقة (فيصح) الوقف (على ذى) الا أن
يظهر بنفس المعية كان كان خادم كنيسة للتعبد

(لا) على (جنين وبهية) ثم صرح الورق على عليها وعليها ان تصدبه مالكمها لان وقت عليه (د) لا على (قه) أي الوقت لتعذر تملك الانسان ملكه لانه حاصل ويتبع حصول الحاصل ومن الوقت على نفسه أن شرط أن يأكل من ثماره أو ينفع به وأما قول عثمان رضي الله عنه فوقه بئر رومة دلوى فيها كدلا لمسلمين فليس على سبيل الشرط بل اخبار بين الوقت أن يتبع بوقته العام كالصلاة بمسجد وقته والشراب من بئرها (د) لا على (عبد لنفسه) أي نفس العبد لتعذر تملكه (فإن أطلق) الوقت عليه (هـ) هو وقت (على سببه) أي محل عليه لصح أولا يصح وإعلم انه يصح الوقت على الذرة الوقتين على خدمة الكعبة ونحوها لان قصد الجهة فهو كالوقت على علف الدواب في سبيل الله (د) لا على (مرئ وسرى) لانهما

(قوله ولصاحبها يومها) له يومهم أو يوم عثمان الذي جعله للمسلمين تأمل

كتبة لتعبد انتهى فقضاء ما أتى بالوصف المذكور في الصيغة تأمل وفي حل مانصه قوله كان كان خادم كنيسة للتعبدان قال على فلان خادم الكنيسة أو كان في نفس الأمر كذلك وقد علم من يحتاج للفرق بين يومين اليهود ونحوه اهـ (قوله لا على جنين) أي لأن الوقت تليط في الحال بخلاف الوصية ولا يدخل أيضا في الوقت على أولاده إلا يسمى ولدان أو كان بابا لغيره فمن ان انفصل استحق معهم قطعا إلا أن يكون الوقت قد سمي الموجودين أو ذكر عدهم فلا يدخل كأشارائيه الأخرى وهو ظاهر ويدخل الحال الحادث ولو قه بعد الوقت فإن انفصل استحق من غلة ما بعده انصافه شرح مر بحرورة (قوله وبهية) أي علوكه غفرت الهبة في ثمر أو نحوه فيصح بخلاف غير الهبة ومن ثم نقل عن التولي عدم صحة على لوحوش والطيور الباحثة شرح مر وعلى الجلال عدم صحة الوقت عليها كونها ليست أهلا لأنك بحال قل عليه ومنه يعلم عدم صحة الوقت على الميت وعلى الدار ولو على عمارتها إلا أن قال على طارقيها أو كانت وقفا اهـ (قوله ان قصد به مالكمها) راجع للسنتين سل (قوله) لان وقت عليه) قضيت أنه لو ماتت الدابة أو باعها وانه يموت يكون منقطع الآخر وأنه لا يتبع مرفه في علفها قل على الجلال (قوله لتعذر الخ) هذا يناسب القول بالضعيف القائل بأن مالك في الوقت للوقت أو للوقوف عليه لأنه عين الوقت ولا يناسب المعتد وهو كون الملك تقي حنفي (قوله وقت بئر رومة) وذلك لما حاجر المسلمون استكروا ما للدنيا فلم يكن فيها بئر عذب أكثر روميا وكانت يهودي واسم رومة وكان يبيع القرية منها بئر فقال **عليه** من يشتري بئر رومة فيجعلها للمسلمين فاشترى عثمان رضي الله تعالى عنه نصفها باني عشر ألف درهم فجعله للمسلمين وجعل لهم يوما ولصاحبها يوما فكان إذا كان يومه استقى المسلمون ما يكفيهم يومين فلما رأى اليهودي ذلك قال لعثمان أنست على ملكي فباعه النصف الثاني بمائة ألف درهم وهي بأسفل وأدى العقيق قرب مجتمع الاسيال وكانت قد حرت ونقضت تجارتها فأحياها وجدها قاضي مكة الشهاب محمد بن محمد الحب الطبري في حدود الخمسين وسبع مائة اهـ من تاريخ المدينة للمهودي (قوله فليس على سبيل الشرط) هذا الكلام يدل على أن التصريح بنفسه على سبيل الشرط في وقت نحو البئر والمسجد يضر قائمه وراجعهم سم وهو ظاهر لأنه شرطه ذلك منع غيره من الاتفاع به في الوقت الذي يرده فاشبهه الوقت على نفسه اهـ ع ش (قوله وعبد لنفسه) لتعذر تملكه قال مر لأنه غير أهل لذلك نعم ان وقت على جهة قرية تكتمه مسجد أو رباط صح الوقت عليه لأن قصد تلك الجهة مال البعض فالظاهر كما أفاده الشيخ أنه ان كانت مهابة أو صدر الوقت يوم نو يتفك الخ أو يوم نو بقسده فكالعبد وان لم يكن مهابة أو نوع على الرق والحرية قال الزركشي فلأراد مالكم البعض أن يقف نصفه الرقيق على منفاه فالظاهر الصحة كالأوصى بد نصفه الحر ويؤخذ من العلة أن الأوجه صحة على مكاتب غيره كتابة صحيحة لأنه يملك كاخذه في الروضة عن المتولي ثم ان لم يقيد بالكتابة مرفه به بعد العتيق أيضا والأفوه منقطع الآخر فيبطل استحقاقه وينتقل الوقت الى من بعده هذا ان لم يجهز والإبان بطلانه لكونه منقطع الأول فراجع عليه بما أخذه من غلته أما مكاتب نفسه فلا يصح وقفه عليه شرح مر (قوله) فإن أطلق الخ) بخلاف ما لو أطلق الوقت على الهبة ولم يقصد مالكمها فإنه لا يصح والفرق بينهما بين العبدان العبد قابل لأن يملك بخلافها كافي مر (قوله فهو وقت على سببه) والقول من العبد وهل للعبد اجبار على القول لانه ككتاب انظره حل الظاهر أنه له ذلك (قوله ليس) أي فإذا كان السيد يصح الوقت عليه ولا يصح فإذا كان السيد لا يصح الوقت عليه كالأرند والحر في الجنين حل (قوله واعلم الخ) وفي المعنى مستثنى من قوله ولا عبد لنفسه ع ش (قوله وحر) أما المأهول من

وفي معناه ما في الضمان
(صريحه كوقفت وسبيلت
وحسبت) كذا على
كذا (وصدق) بكذا
على كذا (صدقة محرمه)
أومؤبد (أومؤقوفة أولا
تباع أولاتوب وجعله)
أي هذا المكان (مسجدا)
لكثرة استعمال بعضها
واشتهار فيه وانصراف
بعضها عن التملك المحض
الذي اشتهر استعماله
فيه وقوله كغيره ولا توب
بالوا محمول على التأكد
والافادة الوصفية كاف
كأرجحه الروياني وغيره
وجزمه ابن الرفعة ولهذا
عبّر بـ (وكتابه)
كحرم وأبديت هذا
للفقهاء لان كلامهما
لا يستعمل مستقلا وإنما
يؤكد به كأم فلم يكن
صريحا بل كناية لاحتماله
(وكتصدقت) به (مع)
أضافه لجهة عامة
كالفقهاء بخلاف الخاف
الى معين ولوجاعة فانه
صريح في التملك المحض
فلا ينصرف الى الوقت
بنية فلا يكون كناية فيه
والحق الماوردي باللفظ
أيضاً ما لبني مسجداً بنيت
بموات قال الأصموي
وقياسه اجزاءه في نحو
المسجد كدسرة ورباط

يلعبها بالمر في على ما جزمه الميمري ورجح الغزي الخافهما بالمر وهو الوجه ان حصل بدارنا
مادامها فان رجعا صرف بل بعد ما شرح مر فلحارب ذي موقوف عليه صار الوقت كمنقطع
الوجه الآخر كما عرفت بعض الشراح وهو ظاهر وعليه فالفرق بين المكاتب اذ فرق ظاهر شرح
مر (قوله مع كبرها) بخلاف الثاني المحسن ومن تحتم قطعه في قطع الطريق لانهما لادامها
مع عدم كبرها أي وبخلاف الذي أضافه وان كان كافرا الا ان له دوا ما لانه لا يقتل فالحال مركبة من
الامرين المذكورين زي وحل (قوله بل أولى) لعل وجه الاولوية تنسوف الشارع للعقود الوقت
فان لا يصح ما تنسوف اليه بلا صيغة كالنية فكيف بغيره تأمل دعبارة سول قوله بل أولى وجهه أن
التمتع بالملك فيه وانقضى الى الصيغة وهذا فيه تمليك للتمتع في الوقت على معين أو لعين على الضعيف
المتكامل بالملك للوقوف عليه وبان التمتع لا يتوقف على القبول وهذا يتوقف على القبول في الجلة
(قوله أومؤقوفة أولا تنافع) أي موقوفة تنافعا ولا يباع متعلقها ولا يباع الصدقة بالمعنى المصدري وهو
التمتع لا تصرف بالوقف ولا البيع وعدمه هذا ان جعلت صدقة مفعولا مطلقا فان جعلت حالا اندفع
الاشكال لانهما جئنا اسم لعين تأمل أي حال كونها متصدقا بها (قوله وجعله مسجدا) فلو قال جعلته
مسجداً أو لا عتشاف أو التبعة صار قفا ولا يمتثل حكم المسجدة الابلغة كذا قاله شيخنا مر
والوجه الوجه الاكتفاء في المسجد يجعله الاكتشاف أو التبعة تنسوفها عليه فراجعه قل على
المبال (قوله لكثرة استعمال بعضها) وهو ما عدا الاخير وقوله وانصراف بعضها وهو الاخير فيما يظهر
فما انصرف الاخير عن التملك المحض واشتهر في الوقت كان صريحاً فيه وقوله الذي اشتهر صفة
لبعض وقوله استعماله أي استعمال البعض في الوقت وقوله أي الاصل (قوله كأم) أي في قوله
مدة محرمه أومؤبد (قوله لاحتماله) أي لغير الوقت (قوله وكتصدقت) التصديق مع هذه
التران لا يعمل سوى الوقت ومن ثم كان هذا صريحاً فيه مر فانه صريح في التملك واعتراض
بالجهة العامة أيضا تقبل التملك كافي الوصية للفقهاء فانهم يملكونها من غير احتياج الى قول اه
سم (قوله فلا يكون كناية) اختار السبكي تبعا لغيره فيه أنه كناية فيه وهذا في الظاهر أما في الباطن
فيمر قفا صرح به المرعي واصل الرزاي والمنوي وغيرهم كافي شرح الروض (قوله ما لبني مسجداً
بنيت) أي فكتفي البنية عن اللفظ لانه ليس فيه اخراج الارض المقصودة بالبناء عن ملكه لاحقيقة
واقدر احتاجي يحتاج الى افظ قوي يخرج عنه كقوله في الكفاية تبعا لما وردى ويؤول ملكه عن الآلة
لمستأثر في محلها من البناء لا قبله الا أن يقول في السجدة كره الماوردي شرح مر (قوله
وبينه اجزاءه في نحو المسجد) أي في البراءة المحفورة للسبيل والبقعة المحيطة مقبرة قال الشيخ أبو حامد
وكذا لو أخذ من الناس شيئا لبنيت به زاوية أو رباطا فيصير كذلك بمجرد بنائه شرح مر وأما آلات
بنائك فهي لا يؤول ملك ملاكها عنها الأبو ضة في محلها من البناء مع تصدحو المسجد ويقول هي
لمسجد بنوعهم قولنا نظرنا وقبضها والانهي عار به لكن قد صرح في باب النصب عن الماوردي
ما يصح زوال ملك مالها بوضعها في البناء من غير احتياج الى ما ذكر فراجعه فانه الوجه اه
نذل على المبال (قوله وشرط لالح) لما تم الكلام على أركانه الاربعة شرع في ذكر شروطه وهي
ثلاثة والتعجيل وبيان المنصرف والازام شرح مر وهي شروط في الحقيقة لصيغته كابدل عليه
قوله لا يصح توقيته والنظر للم يجعل ما ذكر شروطا في الصيغة كافتعل في البيع وغيره بان يقول وشرط
أن يصيغ تأييد لالح اه (قوله تأييد) معنى أن تأييد أن يقف على ما لا ينقض عادة كالفقهاء أو المساجد
وكلام الرافعي في اسباب الموات في مسئلة حفر البئر فيه بدله (وشرط له) أي الوقت (تأييد) فلا يصح توقيته كوقته على زيد سنة

داري بمنقول على الفقراء
 قال الشيخان وكله وصية
 تقول الفقهاء له لو عرضها
 للبيع كان رجوعا قال ابن
 القمي ياتي حتمنا انا
 ضاهي الشعرير كملته
 مسجدا اذا جاء رمضان
 (والزائم) فلا يصح بشرط
 خيري بعد الوقت والرجوع
 فيه بيع وغيره ولا يشترط
 غير شي من شروطه نظرا
 الى انه قربة كالعتق وعمل
 من جلي الموقوف على كذا
 ماضر به الاصل من ان
 الوقت لا يصح بتجديده
 وقت كعتق العبد بين
 المصروف فهو بيع كذا من
 غيره كمنزول ولا يقال
 وقت على جاعته لم يصح
 جهة المصروف كذا اذا لم
 يذكره او لم يفرق
 ماؤه او صحت بثلث ما
 فانه صحيح صرف للفقراء
 بان غالب اوصيا للفقراء
 فيجعل الاطلاق عليه
 بخلاف الوقت (الاقبول)
 فلا يشترط (دوس معين)
 نظرا الى انه قربة وماذا كونه
 في المعين هو القول عن
 الاكثرين واختاره في
 الروضة في السرقه وحمله
 في شرح الوسيط عن نص
 الشافعي وقال الاذري وغيره
 انه لعب وقيل يشترط
 من المعين نظرا الى انه تعليق
 وهو مارجح الاصل (فان رد العين بطل حقه) سواء اشترطنا قبوله ام لا فمن ولو وقع على وارثه
 وقت

أول من ينقض ثم على من لا ينقض من قال ع ش لوقت الوقت بشل السنة فينبى
 الصفة واعتدله من وعن بعضهم خلافه سم وقوله بثلث السنة قال من في شرحه
 عما بعد بقا الدنيا الى ان القصد منه التأيدون الوقت كاقدم وكذا ان قال جعلته مسجدا سنة
 فيصح ويعلق ذكر السنة ويكون مؤيدا اه قل وحمل البطلان أيضا اذا لم يعقب الوقت
 بصرف آخر غير وقت والا فيصح كالموقف على زيد سنة ثم على الفقراء فيصح انتهى من (قوله)
 فلا يصح تعليق قل الزكشي عن القاضي ان لو تجزء وعلق اطاء الموقوف عليه بالوقت جائز وعليه
 فهو كوصية أى في الرجوع من روى (قوله) وكله وصية مثله في شرح من قال العلامة الرشدي
 قال الشارح في شرح البهجة والمخاض انه يصح ويكون حكمه حكم الوصايا في اعتباره من الثالث وفي
 جواز الرجوع عنه وفي عدم صفة لوارث وحكم الاوقاف في تأييده وعدم بيعه وهبه وارثه أى بعد
 موت اوقاف اه بحرفه (قوله) وينبغي حتمنا (الح) وكذا لا يضر التأنيث كقوله الامام بل يتأيد
 ذكره الزكشي واعتدله من عبارة شرح الروض اما ما يضا فيه أى التحريم كقوله جعلته
 مسجدا سنة فيصح مؤيدا كالزكشي شرطافدا اه سم (قوله) اذا ضاهي الشعرير (ي) أى ضاهي
 في انفسا كنه عن اختصاص الآدميين من بخلاف ما اذا لم يضاء التحريم كذا جاء شعبان فقد
 وقت دارى على يد فلا يصح وبعبارة حل قوله اذا ضاهي الشعرير بان يكون فيه مقربة أى نظير
 فيه القربة والا فلا وقت قربة وقوله اذا جاء رمضان وهل يصح مسجدا من الآن او لا بد من وجود العفة
 أخذ من التنبية قرر شيخنا زى الثاني نظرا الى انه قربة وان لم تظهر فيه القربة فعدم ظهور القربة
 لا ينافي كونه قربة اه (قوله) فلا يصح أى ان لم يصح من براه والا فيصح جزمنا من
 (قوله) لا يصح بمجرد قوله وقت كذا) أى وان أضافته تعالى على العتد كقوله وقت لله أو فلما
 شاء الله ولو قال وقتته على من شئت أو فلما شئت فان كان عينه قبل ذلك صح والا فلا قل (قوله) فهو
 بيع كذا من غيره كمن شرط قد يقال بظهور الفرق بينهما فان الانسان ينفرده بخلاف البيع
 (قوله) أو أولى أى بل أولى (قوله) بان غالب الوصايا للفقراء أى ولاها أوسع لصحتها بالجهول
 والنسب ومبايعه الاذرى من أن لو تولى المصروف واعترف به صح مردود كما قاله القزى بأنه لو قال
 طلق ونوى زوجته لم يصح لان النية انما تزعم لفظ بحتمنا ولا لفظ تناهيد على المصروف شرح من
 (قوله) لا قبول ولو وقف على مسجد لم يشترط قبول ناظره بخلاف ما لو هب له شرح من (قوله)
 وقيل يشترط أى فوراً وهو العتد وعليه لا يشترط قبول من بعد البطل الاول بل الشرط عدم الرد
 وان كان الاصح أنهم يتفقون عن الواقف فان ردوا فخطع الوسط فان ردوا الاول بطل الوقت ولو ردج
 بعد الرد بعد له وعلمه أنه لو رد بعد قبوله لم يؤثر ولو وقف على ولد فلان ومن بحث له من الاولاد
 ولم يقبل الولد لم يصح الوقت بخلاف ما لبعضهم شرح من (قوله) وهو مارجح الاصل عبارة من شرح
 من والاصح أن الوقت على معين واحداً أو أكثر بشرط قبوله ان كان املا ولا قبول ولعقب
 الاجاب أو بلوغ الخبر كالمكة والوصية اذا دخل عين أو منقعة في ملكه فقرارها الارتبيد انتهى قل
 ع ش لو وقف على جمع قبل بعضهم دون البعض بطل فيما يخص من لم يقبل وصح فيما يخص من قبل
 عملا بشرط العفة انتهى وقول من والا في قبوله أى فلو لم يقبل ولي بطل الوقت سواء كان
 الوقت أو غيره ومن لا لى له ناص فولي القاضى فيقبل له عند بلوغ الخبر أو يقيم على العصى من يقبل له
 الوقت كفى ع ش اه (قوله) لو وقف على وارثه (الح) عبارة شرح من ولا يشترط قبول ورثته من
 وهو مارجح الاصل (فان رد العين بطل حقه) سواء اشترطنا قبوله ام لا فمن ولو وقع على وارثه

لما لا يخرج من الثلث ولم يطل حقه رده كما قاله الشيخان في باب الوصايا عن الامام (ولا يحسب منقطع أول كوفته على من
يريد) ثم انفردوا بقطع أوله وخروج الأول منقطع الوسط كوفته

وقد علمهم مورثهم ما فيه الثلث على قدر أصابعهم فيصح ويلزم من جهنهم بمجرد اللفظ قهرا عليهم
لان التصد من الوقت دوام الوفاق فلا يملك الوارث رده اذا ضرر عليه فيه ولا يملك اخراج
ذلك من الوارث بالسكية وقفه عليها أولى انتهى بحروفه واشترط سم وسمل الفبول وقوله ولم يطل
خبره ويبنى أن يكون هذا الزد بعد الموت (قوله ولا يصح منقطع أول) أي لان الدرجة الأولى
بطله وما به هاتر فاقبسه ذلك تسيب السوابب التي هي أوقاف الجاهلية اه سم ومن أفراد
منقطع الأول والوقاف وقفت على من يقرأ في قبري وأقربني وأبوي بخلاف وقفته الآن أو بعد موتي
على من يقرأ في قبري بعد موتي فانه وصية فان خرج من الثلث أو أجزأ الزاد وعرف قبره صح والا فلا
مر (قوله لا تقطع أوله) فيه تحليل الشيخ بنفسه ورد بأن المعلن عدم الصحة ثم في شبهه مصادر لانه
جل الليل مطلق الدعوى لنفسها تامل (قوله خصرة الفقير) صرح في الانوار بعدم اختصاصه
بقراء بلد الوقت بخلاف الزكاة شرح مر وفي عرش نقلا عن الزركشي لو وقف على الاقارب
انتمى الفقير منهم أيضا خلافا للوقف على الجيران اه سم والا قرب جل الجيران على ما في الوصية
لأنه لم يأت في الشروع كما في عرش (قوله الأقرب رجلا لارا) ومن ثم لا يرجع عم على حال بل هما
سنتويان ولا يفضل الذكر على غيره انتهى شرح مر واستشكل ذلك بالزكاة وسائر المصارف
الوجبة على الشخص حيث لم ينعين صرحها للاقارب وعدم تعيينهم أيضا في الوقف على المسكين ثم
قد يخرج بأنهم مباحات الشرع عليهم في جنس الوقف لقوله (قوله) لأن طلبة أرى أن يجعلها
في الآخرين فجعلها في أقاربه ربي سم اه سم قال الشيخ سمل ولو كان الفقير الأقرب متعديدا
فدرجة فهل يجب التسوية الظاهر نعم وهو أحد احتمالين لوالد الرواي وثانها الامر الى رأى
الحاكم اه (قوله لما فيه من صلة الرسم) عبارة شرح مر لان الصدقة على الأقارب أفضل
لقربها فان تعذر ذلك للوقاف تعين اقربهم اليه لان الاقارب مباحات الشرع عليهم في جنس الوقف
اه (قوله فان فقدت أقاربه الفقراء) أي وكانوا أغنياء (قوله أو كان الوقاف) هذه زائدة على
التعميم (قوله الى مصالح المسلمين) أي ان كان ذلك أهم من غيره وقوله ان الفقراء أي ان لم يكن
هناك أهم منهم (قوله خصرة كذلك) أي الفقير الأقرب رجلا الى الوقاف (قوله لا يعرف أحد
انقطاعه) خلاف ما اذا كان يعرف أمدا تقطعه كالعبد والدة فانه يصرف للفقير الاقرب رجلا كان
ينزل على أولاد ثم عبيد زيد وأراد نفس المبدع على الفقراء فيصرف للفقير الأقرب رجلا مدة حياة
المبدع كوقف ثم يندمونه ينتقل للفقراء (قوله في المثال السابق فيه) أي في منقطع الوسط (قوله
من ذكر) وهو الفقراء (قوله فخصه بالآخر) ومحلها ما يفعله والابان قال وقفت على كل منهما نصفه
لها دفنان كذا ذكره السبكي فلا يكون نصيب الميت منها للآخر بل الأقرب انتقله للفقراء ان قال ثم
على الفقراء قال فمن بعدهما على الفقراء فالاقرب انتقله للاقرب رجلا لوقف ولو وقف عليها
وسكت عن مصرفه بعدهما فهل نصيبه للآخر أو لا قرب بالوقف وجهان وأوجهها كما فاده الشيخ
الأول وصحة الأثر في ولورده أحدهما أو بان متناقلا قياس على الاصح صرف للآخر اه شرح مر
(قوله أن اختصاص نحو مسجد) في فتاوى السبكي المسجد الوقوف على معينين حل يجوز لغيرهم
بضم الصلاة والاعتكاف بالذن الموقوف عليهم نقل الاسنوي في الاغاثر ان كادام القفال في فتاويه

الواقف (شيئا) به صد كسر ان لا يؤجر أو أن يفضل
أحدا أو يسوي أو اختصاص نحو مسجد كدروسه وابطاطة

بهم المنع ثم قال الاستوى القياس جواز (وأول) الذى يترجح التمييز فان كان وقوعا على أشخاص معينة كى بدوعمره و بكم مثلا أو ذرية فلا نجاز الدخول باذنه من كان على أجناس معينة كالنكاحية والحنفية والصوفية يجوز لغير هذا الجنس الدخول ولو أذن الموقوف عليهم فإن صرح الوافق بتدخل غيرهم لم يطردهم بخلاف آية وإذا قلنا يجوز الدخول بالأذن في القسم الأول في المسجد ولو بالمرسة كان لهم الانتفاع على ما شرط الواقف المعين لانهم تبع لهم وهم مقتدون بما شرطه الواقف اه ع ش على مر (قوله كشافية) أى فلا يصح ولا يعتكف غيرهم رعاية لغرضه وان كان معدا للشرط ولو شغل شخص بمتاعه زمت أجرته وهل تكون لهم الاقرب لانهم ملكوا الانتفاع به لانتفعة ولو انقضى من ذكرهم وليد ذكر أحد ابعدهم فالوجه كاحتاج الاستوى انتفاع سائر المسلمين به لان الواقف لا يريد تعطيل وقفه وليس احدم من المسلمين أولى به من الآخر شرح مر مر مخصصا قوله الاقرب لا استوجه ابن حجر صرفها لمصلحة الموقوف كإثباته بخط الرشيدى (قوله انبع شرطه) أى في غير حاجة للضرورة كاستشرطه الذى لا تخالف الشرع وخرج بغيره الفاضل والضرر ومما لو لم يرد من يرغب به الاعلى وجه مخالفته ذلك أى لما شرطه فانه يجوز لان الظاهر انه لا يريد تعطيل وقفه وكذا لو انبست الدار للشرط عدم اجارتها لا المقدار كذا لم يكن عمارتها بالاجازة أى كتمسك ذلك أوجب بغير ما بين بالمعارة فقط مراعاة لمصلحة الواقف لالمصلحة المستحق شرح مر

(فصل في أحكام الوقف القفطية) أى المتعلقة بلفظ الواقف وبعبارة ع ش قوله القفطية أى التى هي مدلول اللفظ كالواو (قوله للتسوية) أى فى أصل الاعطاء وقدر المعطى سواء الذكر والانثى والحق لان الواو المطلق الجع (قوله وان زاد) الغاية للتعميم بالنسبة لقوله ماتنا سوا والرد بالنسبة لقوله ماتنا بعد يطن ويطنى كلامه منصوب على المفعول تزايد فى كلام الواقف على الحال قبل وقوله للتعميم ان بعد تأتى بمعنى كفى قوله تعالى والارض بعد ذلك دحاها على قول وأبشاه تأتى للاستمرار وعدم الانقطاع حج (قوله اذ لم يرد) أى به وله ماتنا سوا الخ ع ش كأنه قال وان سفلوا (قوله للترتيب) أى فلا يأخذ من الوقف بطن وهناك من البطن الأول ومن يطن أقرب منه أحد شرحه الروض لان كل به وضعت لتأخير الثاني عن الأول وهو معنى الترتيب حل أى فالمعنى عليه حال كون أولاد الأولاد بطنان بعد وقت على أولادى وأولادهم الأعلى فالأعلى أو الأول فالأول كاصرح به أمه له ولواختلف أهل البطن الاول والثاني متلانى أنه وقت ترتيب أو تتركب أو فى المقادير خلفوا ثم ان كان فى أيديهم أو يد غيرهم قسم بينهم بالسوية أو فى يد بعضهم فالقول قوله بالنظر لهذه الصورة وكذا الناظر ان كان فيده شرح مر وقوله فالقول قوله أى بلا يمين على الاقرب انتهى ع ش والمراد من قوله فالأعلى ومن قوله فالأول الطبقة الثانية وبعبارة بالاعلى والأول بالنظر لما بعد من الطبقات ع ش على مر (قوله ثم ان ذكره) أى مع ثم الأعلى فالأعلى اه ع ش وهذا صريح فى أنه اذا قال على أولادى ثم أولادى أو ماتنا سوا كان للترتيب بين البطن الثاني والثالث وهكذا سائر البطون وقد يشكل بأن من أى ما بين البطن الأول وما بعده حافظ وليس بعدهما صرف مرتب و يجب ان الترتيب فى المذكور أو لأقل يشعل الترتيب فيما يناله ماتنا سوا أو نحوه اه سم (قوله أو نحوه) أى ماتوا ولو (قوله ويدخل أولاد بنات في ذرية) دليله قوله تعالى إبراهيم عليه السلام ومن ذر بنه داود وسليمان إلى قوله ويعيسى واتحاهم واليهبث والنسل والغيبى معنى القرية اه سم (قوله في ذرية ونسل وقع الخ) وان بعدوا في غير الأخيرة لصدق كل من هذه الاربع عليهم شرح مر (قوله وعقب) وهو ولد الرجل الذى تأتى بعده

كشافية (انبع شرطه رعاية لغرضه ومما بشرطه وتبصر بذلك أعمر مما عبر به

(فصل في أحكام الوقف القفطية)

(الوارث العائقة للتسوية) بين المتعاقبات (كوقت) هذا (على أولادى وأولاد أولادى وان زاد) على ذلك (ماتنا سوا أو بطننا بعد اذ لم يرد لتعميم فى النسب قبل المير بغيره بطننا بعد بطن الترتيب ونقل عن الاكثريين وصححه السبكي تبعا لابن يونس قال عليه هو للترتيب بين البطنين قط فينتقل باقتراض الثاني لصراف آخر ان ذكره الواقف وان خضع الآخر (وهم والأعلى والأعلى والأول فالأول والاقرب فالاقرب كل منها (الترتيب) ثم ان ذكره مع فى البطنين ماتنا سوا أو نحوه لم يختص الترتيب بهما والا اختص وينتقل الوقف باقتراض الثاني لصراف آخر ان ذكره والا فخطم الآخر (ويدخل أولاد بنات في ذرية ونسل وعقب أولاد أولاد) لصدق الاسمهم (الان قال على

(والصفة والاستثناء بالحقائق المتماثلات) أي كل منها (ب) حرف (مشارك) كالواو والقاف، وتم يقيده بقرينة بقوله (لم يتخلها كلاه) طوبى لان الأصل اشتراكها (٢١٠) في جميع المتماثلات سواء أ تقدمت عليها أم تأخرت أم توسعا كقوله هذا على

الصفة (قوله والصفة) ليس المراد بها هنا التحوية بل ما يفيد قيداً في غيره ع (قوله والاستثناء) الأصل في هذا أن يفاجئهم ثم يبين جملته إلى أن قال الذين تابوا جعله الشافعي رضى الله تعالى عنه راجعاً لقبول الشهادة والفقن وضماً، ويحتمل فرضي الله به بالنسبة لتأخر جملته وأما جملته المجلدة لم يرد دليل اه سم (قوله) بالحقائق المتماثلات (تنبيه) لا يتبع دعوى الاستثناء إلى الجمل بالخط فقد نقل الرافعي في الأيمان أنه يعود إليها بلا عطف حيث قال القاضي أبو الطيب لو قال إن شاء الله أنت طالق عبدي سم يطلاق ولم يفتق اه شرح البيهقي اه شوري (قوله لم يتخلها) حال من المتماثلات وهذا قد اشرحه ان كادته تأمل (قوله وأخفاذي) ولو وقع على زوجته وأمهات أولاده وبناته سالم يزوجن فترجعت واحدة منهن خرجت ولا تمرد إذا طلق أو فورقت بفسخ أو وفاة فان قيل لو وقع على بناته الأرامل فزوجت واحدة منهن ثم طلقت عاد استحقاقها فلا هنا كذلك أجيب بأنه في البتة أثبت استحقاقاً للبنت الأرامل وبالطلاق صارت أرملة وهذا جعلها مستحقة لأن تزوج وبالطلاق لا يخرج عن كونها زوجت انتهى خط ص (قوله) فان تحلل المتماثلات ما ذكر اه كلام طويل فقال الاستثناء للتعظيم وقت هذا على غير الفاسق من أولادى وأخفاذي وأخوتى ومثال المتوسط كقوله حسنا على أولادى الأمن يفتق منهم وأخفاذي وأخوتى والذي يظهر من المراد بالنسبة هنا ارتكاب كبيرة أو اضرار على صغيرة أو صغار ولم تلب طاعته على ما صوب بالعدالة إن شاء الله وان ردت شهادة ظلم مرمراً أو قتل أو نحوهما شرح م قال عرش فلو تاب الفاسق هل يستحق من حين التوبة أو لا فيه نظر والذي يظهر الاستحقاق اه (قوله) اختص ذلك بالمعطوف (الخبر) وهو الأخوة وسباً ومطوفاً من جهة المعنى لان جهة اللفظ (قوله) أعظم من تفسيره (بالجمل) لشموله القردة ومثل الأمام للجليل يوقفت على أولادى دارى وحسبت على أقربي ضيعتى وسلبت بيتى على خدمي المحتاجين وألا أن يفتق أحدهم منى وإن احتاجوا والفرح م (قوله) بغيرها اه أى المتقدمة والمتأخرة (قوله) وجود عاطف جامع كالواو والقاف ابن الجباز حروف العطف أربعة أقسام قسم يشترك بين الألف والثاني في الأعراب والحكم وهو الواو والقاف، وتم وحشى وقسم يجعل الحكم للألف فقط وهو لا قسم يجعل الحكم للثاني فقط وهو بل ولكن وقسم يجعل الحكم لاحدهما لا بغيره وهو اما أو أم وشورى (قوله) بخلاف بل ولكن أى فلا يرجع ما بهما من الصفة والاستثناء لما قبلهما وكلامه يفتنى اه لو قال وقت على أولادى بل على أولادى المحتاجين لم يبطال الوقف للألف فتسقط بل للانتقال للألف لا لاضراب التقضى لبطال الوقف عن الأول ويؤيد ان الانشاء لا يبطل بصدوقه بخلاف الخبر فيحتمل فيه الانتقال والابطال هذا ما ظهر لشيخنا ح بصد اطلاعه على عبارة قول المذكور فيها انتفاء الشرح للحكم المذكور ثم توقف في الحكم اه وقوله للانتقال مقتضاه اشتراك ما بعدهما وقبلها في الوقف

(فصل في أحكام الوقف المعنوية) أى التي تتعلق بعبارة الواقف (قوله) الموقوف ملكته) فيه بان الانتفاء كاه الله تعالى سواء كانت موقوفة أم لا والجواب ما أشر اليه الشارح بقوله أى يترك المحتسب قال م وانما ثبت الوقف بشاهد معين دون يقيقه حق تعالى لان المقصود به موقوف كدى اه

الجميع وان كان الصنف منهم فقد قلعه الزكشى ثم قال والخيار لا يتقيد بالواو بل الضابط وجود عاطف جامع بلوضه كالواو والفاء، وبخلاف بل ولكن وغيرها وقد صرح بذلك ابن القشيري في الأصول وقال السبكي الظاهر أنه لا فرق بين اللفظ والواو (فصل في أحكام الوقف المعنوية) (الموقوف) كاه الله تعالى أى يترك عن اختصاص قوله

(قوله) فلا يكون للواقف خلافا للامام مالك وللوقوف عليه خلافا للامام أحمد ومؤنة الموقوف وعبارته من فوائده فالقن مؤنة من كسبه فان لم ينفذ ذلك في بيت المال في أغنياء المسلمين والعقار عبارة فيخلع حل وعبارته شرح هر فلا يكون للواقف وللوقوف عليه أي كائين بينهما المذهب وحل الخلاف فيها بقصد به تمليك بيعه بخلاف ما هو مثل النحر يرضا كالسجد والمقبرة وكذا الربط والدرس اه أي مالك لله تعالى بالفاق **(قوله)** ونمرة أي حدثت بعد الوقف قال هر ونمرة الموجودة حال الوقف للواقف كانت مؤبرة والاقولان أرجمهما أيهما موقوفة كالجلل المقارن اه وقال قل كشمرة أي حدثت بعد الوقف والادهي للواقف ان كانت مؤبرة والانهى وقت فتياع ويشترى بقدر ثمنها من جنس أصلها فان تعذر دفعه فان تعذر عادات ملكا للوقوف عليه فان تعذر لأقرب الناس إلى الواقف ثم الفقراء أخذوا ميسراتي وكذا يقال في الصوف ونحوه اه **(قوله)** وأغصان خلاف بوزن كتاب شجرة معروف الواحدة خلافة ونصوا على تخفيف اللام وتشديد بها من لحن العوام كقائه في التصاح وفي قل وأغصان خلاف وهو نوع من الضمائف أو ثقه وكذا نحوه مما يتأخر قطعه أو شرط الواقف قطعه ثم قال الامام ان شرط قطع الأغصان التي لا يتأخر قطعها مع ثمارها كانت كذا في خط فراجعه وتأمله اه **(قوله)** ومهر بوطه عبارة مر اذا لو طشت من غير الموقوف عليه شبهة منها كان كانت مكروه أو طاعة لا يمتد بفعالها لصغر أو اعتقاد حل وعذرت وخرج بالهر أرض الككرة فهو كأرض طرفها ولا يحل للواقف ولا للوقوف عليه وطؤها ويجادل به كالحكي عن الأصحاب وكذا الثاني كارجحها هنا وهو المتمدن والقياس عدم حدها شبهة الملك على القول به والحدود غريب الشبهات وسأني في لوصية الفرق بينه وبين الموصي له بالمنفعة حيث لا يحد شرح هر أي وهو أن ملك الموصي له أتم من ملك الموقوف عليه بدليل أنه له الاجارة والاعارة من غير اذن مالك الرقبة ونورث عنه للنافع بخلاف الموقوف عليه لا بد من اذن الناظر ولا نورث عنه للنافع انتهى هر وزى وقع على هر وقوله فهو كأرض طرفها أي فيشترى الحاكم به عبدا صغيرا أو شقصا يقفه انتهى وإذا وطأ الموقوف عليه لا يلزم للمهر والقيمة ولدها الحادث بتلقه أو بانقصا مسا لان المهر وولد الموقوفة الحادث لا يلزم للمدح حيث لا شبهة كالواقف ولا أثر للملك المنفعة انتهى هر **(قوله)** فيستوفى منافعها (بفس) ولوحصل من استيفاء المنفعة نقص في عين الموقوف كصاحب الحمام واستوفى الموقوف عليه الاجرة له قيمة مأذنته النازر من الرصاص بما قبض من الاجرة وصرفه في مثله هر **(قوله)** واجارة من نظره أو تأبته سواء كان الواقف أو من شرط له الواقف النظر فان لم يكن أحدهما فمن يوليه الحاكم فان لم يوجد لم تصح اجارة المستحق بنفسه فتنبه لانه يقع كثيرا وكتب عليه ميم قوله من ناظره اعتمد هر نوبت صحت كل من الاجارة والاعارة على الناظر كما هو ظاهر هذه العبارة اه ع ش **(قوله)** وقد يوقف أي بالوقوف عليه ليسكنه ع ش والمتمدد جوازها هو واضح ان لم يقل تسكنها وحدها وفي كلام شيخنا ما يفيد عدم الجواز اه حل وهو الذي صرح به ع ش **(قوله)** باذن الموقوف عليه أي لثاني أهله فان كان جهة فينبغي أن يستقل الحاكم بالترجيح حل وقال البرماوى يزوجها للغير فيستوفى وقوله ولا يزوجها له وللا لواقف أي مراعاة للقولين الضعيفين أي انها ملك لها حل **(قوله)** ويغنى الموقوف عليه الخ وعلى هذا ليس له أن يتقلد به عن هذا الاختصاص بموض حيث يجوزنا نقل اليد عن الاختصاصات ببعض وصيفة اه حل **(قوله)** بجلد هيمه ماتت ولو لم يموت الموقوفة المأكولة جاز ذبحها للضرورة وبيع اللحم ويشترى بقيمتها دابة من جدها ولو تصد قبل ليقبل الحاكم به ما يراه مصاحبة ولا يجوز بيعها حية وان لم يقطع بموتها لا يجوز

الآدى كالمقت فلا يكون للواقف ولا للوقوف عليه (وقوله) أي الحادثة بعد الوقف (كأجرة ونمرة) وأغصان خلاف (دوله) ومهر) بوطه أو نكاح (ملك للوقوف عليه) يتصرف فيها تصرف المالك لان ذلك هو المقصود من الوقف فيستوفى منافعها بنفسه وبغيره باعارة واجارة من ناظره فان وقف عليه ليكن له ليكنه غيره وقد يتوقف فيمنع اعارة ومعلوم أن ملكه للوادة على غير الحرمان الحرف له قيمته على الواطئ ولا يطأ الموقوفة الأزواج والمزوج لها الحاكم باذن الموقوف عليه ولا يزوجها له ولا للواقف (ويختص) للوقوف عليه (بجلد هيمه) موقوفة (ماتت) لانه أولى به من غيره (فان اندبغ عاد وقتا) هذا من زيادتي (ولا يملك قيمة رفيق)

ذبحها وان خرجت عن الانتفاع كالإيجور اعتاق العبد الموقوف **قول**ه ماتت فلا تمت وأشرفت على الموت ففعل الحاكم ما فيه المصلحة من بيعها قبل ذبحها أو ذبحها وبفعل بلحها ما يراه مصلحة من بيعه أو بوعه فان لم يدر ذلك عادت ملكا للموقوف عليه **قول**ه **أجاب** أي بالتألف أجنبي أو الواقف أو الموقوف عليه تعديا أما بغير تعدي فلا ضمان ولو جنى للموقوف جناية أو جنى قصاصا اقتض منه وفات الوقت كالومات ولو وجب مال أو عني عليه فداء الواقف ان كان حيا بأقل الاخيرين وجباية كواحدة وان كان ميتا فدى من بيت المال ولا يفدى من تركه الواقف لانها انتقلت الى الوارث **قول**ه وبعبارة **مر** **قوله** أنف أي من واقف أو أجنبي وكذا موقوف عليه تعديا كان استعماله في غير ما وقفه أو تلف تحت بدو ضمانته له اما إذا لم يتعد ببلاته الموقوف فلا يكون ضمانا كالو وقعه منه كوز سبل على حوض فان كسر من غير تقصير قال العلامة الرشيدى **قوله** وكذا موقوف عليه لم يقبض هذا الصنع ان الواقف والاجنبي ضمانان مطلقا وظاهره ان ضمانا عليهما اذا أنفعا بغير تمكن استعماله **قوله** باجارة مثلا فلأوسط لفظ كذا الرجوع القيد وهو **قوله** تعدي للجميع **اه** بحروده **قوله** بل يشترى الحاكم أي وان كان للموقف ناظر خاص **مر** كجائى في **قوله** وقدم ذلك على الناظر لم **قوله** **مر** في شرحه أما ما استراه الناظر من ماله أو من ربع الوقف أو بغيره منها أو من أحد أهل البيت أو من غيره فالتشريع لوقفه هو الناظر كما أنفى به الوالمرجعه الله تعالى والفرق بينهما بين بدل الموقوف واضح وما ذكره في شرح التلج انهما هو في بدل الرقيق الموقوف وهو المستثنى **اه** بحروده **قوله** **مثله** أي ذكورة وأتوته وسائرهما وغيرهما حل وزى **قوله** **وقفه** مكانه ولو حدث فيه أكاب قبل صدور الوقفية فلم تكن ويكون ينبغي أن يأتى فيه ماسيا في نظيره من الوصي به **اه** بحيرة سم وبعبارة **قل** **قوله** وقفه مكانه أي بصفة من ألفاظ الوقت السابقة لان القيمة ليست ملكا لاحد وبذلك فارق بدل الانحية **قوله** وجها **قوله** أي قبله لا لأول وقيل انه للثاني شيئا **قوله** **والناظر** شراء نقص فان لم يدر رجوع للموقوف عليه ع **قوله** **لتمنر الرقبة** علة **قوله** ولا يرد الى **قوله** وقدم في ذلك أي الشراء **قوله** **لان الوقف ملك لله** أي الحاكم كآباء التسرع **قوله** **كشجرة** فان لم يمكن الانتفاع بها الا باسرافها ونحوه صارت ملكا للموقوف عليه لكنها لا تبايع ولا توجب بل تنفع بعينها كأموالهم ولهم الانحية وهذا ما استوجبه **خط** **قول**ه ولو أخلقت الشجرة بدلا كالوزن فله حكمها وكذا لو فرخت من جوانبها ولومع بقائها ولا يحتاج الى انشاء وقف ومثله ولد ما وقف في سبيل الله انتهى **قل** **قوله** **وسجد انهدم** ولو خيف على نقصه نقص وحفظ ليعمر بمسجد آخر ان رآه الحاكم والاقرب اليه أولى لا نحو برور باط انتهى **مر** وحج **قال** ع **وهو** يستحق أرباب الشائر للعلم أمه لا الظاهر أن يقال ان من تمكنه المباشرة مع انهدم كقراءة حق باستحق العلم ان يشرى من لا تمكنه المباشرة كبواب المسجد وفرائه لم يستحق كمن أكره على عدم المباشرة وهذا كله حيث لم يكن عوده والواجب على الناظر القطع عن المستحقين وعوده ان أمكن والاقتل لأقرب للساجد اليه وبعبارة **قل** **قوله** وتعدرت اعادته أي بنقته ثم ان رجعى عوده حفظه حفظه وجوبا ولو ينقل الى محل آخر ان خيف عليه لو في ولا حاكم هدمه ونقل نقته الى محل أمين ان خيف على أخيه لو لم يدر فان لم يرجع عوده بنى به مسجدا آخر لا نحو مدرسة وكونه بقر به أولى فان لم يدر للسجدة بنى به غيره وأما غنائه التي ليست لأرباب الوظائف بان كانت لعمارة وحصره وقناده فكففته والأففى لأربابها وان تعدرت أي الوظائف لعدم تقصيرهم كمدرس لم تحضر طلبه بخلاف امام لم يحضر من يصل معه فلا يستحق إلا ان صلى في القيمة وحده لان عليه فعل الصلاة فيكونه اماما فاذا تعدر أحداهما

شلا موقوف (أنف بل يشترى الحاكم بمثله ثم ان تعدر اشترى بعضه ويقفه مكانه) رعاية لغرض الوقت من استمرار الثواب ولو اشترى بعضه فبينة رقيقا فني كون التعامل للواقف أو الموقوف عليه وجها **قال** في الرقبة هما ضعيفان والناظر شراء نقص ورجعه البتة لا يرد عليه ما لو وصى أن يشترى شيئا ثالث رقاب فوجد نابه رقبين وفصل ما لا يمكن شراء رقبه به فان الأصح صرف للوارث تمنع الرقبة للصرح به انم تغلف ما هنا وذكر الحاكم من زبادى وقدم في ذلك على الناظر والموقوف عليه لان لان الوقف ملك لله تعالى كاسم وتعيير بمثله الخ أولى مما عير به (ولا يبايع موقوف ولو شرب كشجرة جفت ومسجد انهم وتعدرت اعادته

في الآخر وهذا في مسجد يمكن فيه تلك الوظائف والا كجد بجانب البحر مثلا وصار أي المسجد داخل اللجة فينبى نقل وظائفه أي مع فاعثها لاربابها لما ينقل اليه نفسه اه **(قوله)** وحصره الموقوفة (الباقية) أي بان صرح بوقفها ولا يكتفى بالشراء لجهته وحيث قد اوجود الآن بالمساجد يباع عند الحاجة لانه لا يصحون فيه بوقفية اه سم كاسياني في قوله أما الحصر الموهوب الخ **(قوله)** وجذوعه) يعني الخلفاء ما بين أسلافها الذي في الأرض ورأسها كافي تفسير الخطيب وكذا جذوع عقارها الموقوفة على أربابها وبمثل انكارها لو اشترفت على الانكسار أو ألهمه أو كانت في أرض مستأجرة ولم يزد ربحها على أربابها فان له قطعها **(قوله)** ولانه يمكن الانتفاع به) وبه فارق ما لو وقف فرساعلى الغزو فكبر وأصلح حيث جاز بيعه شرح مر **(قوله)** وما ذكرته فيها) أي في الحصر والجذوع وقوله بصفتها في في الحصر كونها بالية وفي الجذوع كونها منكسرة **(قوله)** وصحح الشيخان) معتمد أي ببيعها لما كان كان ثم ناظر خاص قياسا على سابق ويحتل الفرق بين هذا وما تقدم حل **(قوله)** انه يجوز بيعهما للابيض) أي في تحصيل يسير من ثمنهما يعود على الوقف أولى من ضياعهما واستتباب من مع الوقف لصبر ورثتها كالعدم و يصرف لمصلحة ثمنهما ان لم يصح شراء حصر أو جذوعه وبغير اختلاف المذكور في دار نهضة أو مشرقه على الانهدام ولم تصلح للسكنى و فرق بعضهم بين الموقوفة في المسجد والموقوفة على غيره وأقوى الالدرجاة الله تعالى بان الرجوع منع بيعها سواء أوقفت على المسجد أو على غيره وقال السبكي وغيره ان منع بيعها والحق ويمكن حل كلام القائل بالجواز على البدانة كما أشار إليه ابن المقرئ في روضه بقوله وجدار داره للتمدد وهذا الحل أسهل من تضعيفه شرح مر **(قوله)** مملو) أي ان أمكن والا فيصرف في مصالح المسجد وكالحصر تجارة الخشب وأسائر الكعبة إذا لم يبق فيها نفع سل **(قوله)** والقبول به) أي يجوز البيع وهذا ردمن الشارح على الشيخين اه **(قوله)** يؤدى الخ) ان أراد التادية مطلقا فممنوع وان أراد التادية في هذه الحالة فلا مانع من ذلك لانها بالضرورة سم **(قوله)** أو المشتراة للمسجد) ولومن ربحه ولا بد من وقفه وأما ما يشترى بطلبه فلا بد أن يقفه الحاكم حل **(قوله)** عند تعذر اعادته) أي حالا وقوله قال الماوردى الخ وجمع بين هذه الأقوال بحمل أولها على ما إذا لم يمكن عوده أصلا وقعدت أقارب الملبت أي الواقف ولم ينجح الباقرب المساجد وحل ثانيا على ما إذا احتاج اليه أقرب المساجد وقعدت أقارب الملبت أي لواق وحل ثانيا على ما اذا جرد أقارب الملبت ولم يمكن عوده ورابعها على ما إذا أمكن عوده حل ردى وهذا لا يظهر بعد قوله عند تعذر اعادته وقد يجاب بان المعنى عند تعذر اعادته حالا فلا ينافى توقعها في المستقبل تأمل وقال قل على الجلال تنبيه علم هاذ كراهه يقدم حفظ غلته لرجاء عوده فان تعذر صرفت إلى أقرب المساجد ان احتيج اليها ولا تصرفت لأقرب الناس إلى الواقف ان وجدوا والا فلفقراء وذلك بحمل على كلامهم من التناقض اه

وحصره الموقوفة الباقية
وجذوعه المنكسرة ادامة
الوقف في عينه ولا يمكن
الانتفاع به كمالا واعتكاف
في أرض المسجد وطبخ
جس أو آخر له بحصره
وجذوعه وما ذكرته فيها
بصفها المذكورة هو
ما اقتضاه كلام الجمهور
وصرح به الجرجاني والبقوى
والروايات وغيرهم وبه أقيمت
وصحح الشيخان بطلان كلام
أن يجوز بيعهما للابيض
ويشترى ثمنهما مملو
واقول أنه يؤدى إلى موافقة
القائلين بالاستبدال أما
الحصر الموهوب أو المشتراة
للمسجد من غير وقفها
فتساق للحاجة وغلة وقمعه عند
تعذر اعادته قال الماوردى
تصرف للفقراء والمساكين
والتولى لأقرب المساجد إليه
والروايات هي كمنقطع الآخر
والامام تحفظ لتوقع عوده
وتعيرى بما ذكره أولى مما
عبر به

فصل

في بيان النظر على الوقف
وشرط الناظر وظيفته
(ان شرط واقف النظر)
لنفسه أو غيره (اتب) شرطه

(أصل في بيان النظر على الوقف) أي وما ينبع ذلك من قوله ولواقف الخ **(قوله)** أو غيره) قال شيخنا بقوله كالوكيل اه قل **(قوله)** اتبع شرطه) أي في استحقاق النظر وكذا فباشر له مخرج الوقف وهو أجرة التل في الوقف وفي غيره مطلقا فان لم يشترط له شيء فهو مخرج الا أن فرض للمالك أن يتركه لغيره فأن أخذ شيئا من مال الوقف قبل ذلك أو بعده بغير ما قرره ضمنه ولا يبرأ الأبرء للفقاضى وخرج بذلك ما يؤخذ ضيقة أرحلوا ان فقال شيخنا الزمى بجوازه نظرا لعمدة وضعه شيخنا زى ويظهر أنه ان بذله دافعه عن طيب نفس بلا اكراه وبلا خوف وذلك الوقت عنه وبلا نقص أجرة وقفه جاز والا فلا وهذا يجمع بين كلامهما اه قل **(قوله)**

المسلمون عدد شروطهم
(والا) بأن لا يشترط لأحد
(٥) فهو (لقاضي) بناء على
أن الملك في الموقوف لله تعالى
(وشرط الناظر عدالة
وكفاية) أي قوة هداية
للتصرف فيها من نظريته
لان نظره ولا يعنى التبر
فاعتبر فيه ذلك كالوصي
والقيم ولوفس الناظر عماد
عدلا على ولايتان كانت
له بشرط الواقف والا فلا
كأني به التوى وان اقتضى
كلام الامام عدم عودها
وذلك لقوة اذ ليس لأحد
عزله ولا الاستبدال به
والعارض مانع من تصرفه
لأساب لولائه (وظيفته
عمارة وإلزامه وحفظ أصل
وغنيهما وقسمتها) على
مستحقها وذكر حفظ
الأصل والغلة من زيادتي
وهذا اذا أُلحق النظر له أو
فوض له جميع هذه الأمور
(فان فوض له بعضها لم يمتنع)
كالوكيل وفوض لآئين
لم يستقل أحدهما بالتصرف
مالم ينص عليه (ولو اوقف
ناظره من ولاد) النظر
هنا (ونصب غيره) كأنه كان
في الوكيل بخلاف ما إذا لم
يكن ناظرا كان شرط
النظر لتبره حل الوقت
فليس لذلك لانه لا نظره
حيث لو لمول هذا الغير
نفسه لم ينسب بده إلا لما لم

مما) أي من قوله ولو شرط الواقف شيئا بقصد اتباع حل (قوله) بأن لم يشترط لأحد) أي
بأن لم يشترط لأحد سواء علم عدم شرطه أو جهل الحال اه مر على مر (قوله) للقاضي
أي قاضي بلد الوقت من حيث اجارته وحفظه ونحوهما وقاضي بلد الموقوف عليه من حيث التصرف
وقسم الغلة ونحوهما كقاضي مال التيم وليس لأحد القاضيين فعل ما ليس له قاله شيخنا اه قل
على الجلال وس (قوله) بناء على ان الملك في الموقوف (الم) أي وأما على القول بأن الملك فيه الواقف
فيكون النظر له وعلى القول بأن الملك للموقوف عليه يكون النظر له أيضا (قوله) بشرط الناظر) وان كان
هو الواقف كقاضي شرح شيخنا وشمل الاعمي والحق قل (قوله) عدالة) ويشترط في منصوب الحاكم
العدالة الباطنة وفي منصوب الواقف العدالة الظاهرة وتعتبر الأذرى الباطنة فيه أيضا اه مر على شرح
مر وفي سم ماض وعتمد مر اعتبار العدالة الباطنة في الجميع حتى الواقف اذا شرط النظر لنفسه اه
(قوله) كالوصي) يؤخذ من قوله كالوصي أنه لا يشترط فيه البصر شورى (قوله) ولو فوض الناظر (الم)
قال مر وعند زوال الاهلية يكون النظر للحاكم كارجحه السبكي لانه بعده من الادل بشرط الواقف
خلافا لآئين الرقة لانه لم يجعل للتأخر نظرا لا بعد تقدم التقديم فلا سبب لنظره غير تقدمه بهذا في انتقال
ولاية السكاح للأبعد يسبق الأقرب لوجود السبب فيه وهو القرابة اه مجروفة (قوله) ان كانت له
بشرط الواقف) أي بصيغته كما نقل عن الفتاوى المذكورة فليراجع اه حل (قوله) وان اقتضى (الم)
غاية في قوله عدالت ولايته اه حل (قوله) وذلك) أي عودها اليه فهو لتعليل لاؤل (قوله) اذ ليس لأحد
عزله) أي لا عزل نفسا أيضا مر (قوله) وقسمتها على مستحقين) ويراجع من غايته فلا يجوز له ولا غيره
أخذ معلوم قبل وقت استحقاقه وجعل المال تحت يده من حيث الولاية لا لاستحقاق يأخذوه وغيره
منه قدر معلومه في وقت من شهر أو سنة وغيرها ولا يجوز مثل ذلك للجباني ولا للعامل ولا غيرها الا
بإذنه ومعه توليه فيه وله التولية والعزل وتنزيل الطلبة وقدر جواسمهم للدرس بلا نظر ولوجه الناظر
مراتب الطلبة زلم للدرس بإذنه وله اقراض مال الواقف كقاضي مال التيم وله الاقتراض على الوقت ولومن
ماله عند الحاجة ان شرطه واقفا وأذن فيه الحاكم ويجوز الاستنابة في الوظائف قال شيخنا مر بما
السبكي ولا ينسب الامته أو أعلى منه كاسر وأجرة النائب على من استأجره لاعلى الوقت وسواء في ذلك
الوقت من بيت المال أو من غيره خلافا لما ذكره الجلال السيوطي حيث قال بعده ما في الثاني اه (قوله)
لم يستقل أحدهما بالتصرف) كقاضي الوصية لآئين (تنبيه) لو شرط الناظر للارشد فالارشد من أولاده
دخل أولاد البنات ومتى بنت ورشد واحدا لم ينتقل عنه برشد غيره مالم يتغير حاله ولو تعارض بيتان برشد
آئين فلا اشتراك حيث وجدت الاهلية وسقط الرشد للعارض فيه ولو طال الزمن بين البنتين قسمت
النافذة اه قل (قوله) ولو اوقف ناظر) أي شرط الناظر لنفسه عزل من ولا يخرج غيره من أرباب
الوظائف والدرس والامام والطلبة ونحوهم فليس له ولا للناظر ولا للامام الاعظم عزله بغير سبب ولا ينقض
عزله ويسقط عظمه وبطال بسببه الا ان علت سيئاته وديانته وأمانته وعلمه اه قل (قوله) كما
في الوكيل لعل الانسب أن يقول كقاضي الموكل (قوله) لم ينسب بده إلا لما لم) الذي أفتى به والشيخنا
لا يجوز لو لم يكن الحاكم مقيم من تصرفه اه حل ونولية الحاكم غيره ليس لازما لبل لانتهاه
فإذا عاد الناظر كقاضي سم (فرع) لو ضاق الوقت عن مستحقه لم يقدم بعضهم على بعض بل
يقسم بينهم بالمحالة لانه لا يجوز تخصيص بعضهم على بعض وليس للناظر أحداث وظيفة لم تكن في شرط
الوقت ولا يجوز له صرف شيء من الوقت فيها ولا يجوز ان يقر فيها أخذ شيء من المعلوم فيها ولا يجوز

بالولاية مما شرطه الواقف ويقتضي فاعل ذلك وينعزله ولا يجوز للناظر تقديم بعض المستحقين على بعض في الاعطاء. ولاندرست قبيرة موقوفة ولم يبق لها أثر يجوز للناظر اجارتها للزراعة مثلاً وان قصده من آخرتها لتجود مصالح الوقف والمجد ولو لادرس شرط الواقف وجعل الترتيب بين أرباب الوقف ومقدار حصصهم قسمت الغلة بينهم بالسوية فان اختلفوا لولاينة عمل يقول الواقف بلايين ان كان جوالاً لافوارته والا فناظر من جهته ويقدم على الوارث ولو اختلفوا فالقول بالبدنهم فان كانت اليد لكل قسم بينهم ولا يعتبر بقول الناظر الحاكم فتنفق الموقوف ومؤنة تجهيزه وعمارته من حيث ما شرطه الواقف والا فبنافع الموقوف ككسب العبد فان لم يرجد في بيت المال ماعدا العماره اه قل

(كتاب الهبة)

درس

(كتاب الهبة)

منه بمعنى مرورها من يد إلى أخرى أو بمعنى استيقظ ليقظ فاعلها الاحسان فهي مندوبة وقد خرج من الذنب إلى غيره كإسبا في ذكرها عقب الوقف لمشاركته في مطلق ازالة الملك وان كان ذلك لها الملك وفي الوقف للمالك قل وزى مع زيادة (قوله) نقال أي لغة وشرعاً فاجتمع الآية فإذا قل إنه شيء أكراماً قصد ثواب الآخرة وأتى بإيجاب وقبول قال في شرح الهبة ويعتبر في التملك في الثلاثة أهلية التبرع وفي التملك أهلية الملك اه خضر على التحرير (قوله) ولما يبايعا بهما) وهذا ان كان هو المراد اعتماداً للعلاق (قوله) نفساً) تمييزاً عن الفاعل أي فان طابت نفسهن لكم عن شيء من الصدقات والآية الثانية أهم من هذه ان تشمل الصدقات وغيره الآيات ان تشملان لهبة الصدقة والهبة شيخنا عزى وقوله على حبه أي المال وعلى معنى مع أو اضمنه تعالى فعل ظلية وأما ردتهاد واحتماراً بالثبديد من الهبة وقيل تحابوا بالتخفيف من الهبة وهي الاكرام وقوله تبادر اذ اقبل الدال مثل تعالوا وأصله تبادر واحذف ضمة الياء لتقاربا ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين (قوله) لا تحقرن جارة) بابه ضرب مختار وكرم قاموس أي لا تستغفرن هدي تجارتها الخ عن فصول محدث قال الكرمانى بمحتمل أن يكون النهى للعطية ومحتمل أن يكون للمهدي إليها (قوله) ولا يمتنع حله على العنيين اه فتح الباري شوري وعبارة سل فيه نهى اسكن شهما (قوله) ولو فرسن) بكسر الفاء وسكون الزاء كالمسحاح والقاموس وفتح السين كافى المشكاة ع ش (قوله) أي ظلفها) أي المشوى لظلفها (هـ) أي الهبة بالمعنى الأول (تخليك) أي الأعم وهذا علم من قوله أولاً وقد استعمل الأول في نزعها ع ش (قوله) تخليك تطلق عبارة شرح حر والتخليك لعين أودين بنفسه الآتي أو منفعة على ما يأتي بلا عوض هبة اه ثم قال بعد ذلك وخرج الوقف قال ع ش في لزوم التملك كقول الوقف على هذا الوجه نظر فان الشارع جعله شاملاً لتخليك الدين والعين والمنفعة فهو ظاهر على أنه لا تخليك فيه أماً من جهة الواقف بل من جهة الشارع اه بحروفه يؤخذ من قوله تخليك تطلق استناع الهبة للحمل لانه لا يمكن تملكه ولا تملك الولي لعدم تحققه اه ع ش على حر (قوله) يخرج) اعتراض بان هذا يدخل حتى يخرج لانها ليس فيها تخليك حتى تدخل وعبارة حر خرج العارية لانها باحة والمالك يحصل بعدها اه (قوله) والضياقة) فهي وان كان فيها ملك لكن لا تخليك والمعتد ان للملك يحصل بالوضع في التهم يرتب على ذلك ما لو حلف أن لا يأكل كل زيد طعاماً فأكده شيئاً فانه لا يباحث لانه ملكه بمجرد وضعه في فقه أي ملكاً مراعى ولا يستقر ملكه عليه الا بالزرداد أي الربح فصدق عليه أنه لا يأكل كل الاطعام نفسه اه اج وع ش (قوله) والوقف) فانه لا تخليك فيه وان كان الموقوف عليه ملك المنفعة من جهة تملك الواقف حل وقبه أنه اذا كان لا تخليك

والوقف

فيه الحاجة للاحتراز عنه لانه لم يدخل في جنس التعريف حتى يخرج وبعبارة هر وخرج الوقت فانه
 تخليك منفعة لا عين على ما قبل والاوجه أنه لا تخليك فيه وانما هو بمنزلة الاباحة كما صرح بذلك السبكي
 فقال لا وجه للاحتراز عن الوقت فان النافع لم يخلو عن الوقت فالتعريف عليه تخليك الوقت بل ينسبه من جهة
 الله تعالى اه **(قوله)** وبالطع غير كالتبع والزكاة والتصدق والكفارة قال هر ويمنع التخليك فيها
 أي الثلاثة بل هي كوفاء الدين اه قال عس وفيه نظر لان كونها كوفاء الدين لا يمنع ان فيها تخليكا اه
 حج وكتب عليه سم والنظر قوي جدا اه ويجاب عن النظر بان المستحقين في الزكاة ملكوا
 قبل اداء المالك فاعطاؤه تفريع لما في ذمتك لا تخليك مبتدأ وكذا يقال في التصدق والكفارة وعما يدل
 على ان المستحقين ملكوا انهم ولان الحول لا يجوز للمالك بيع قدر الزكاة فانه لو نقص الصاب بسببه
 لا يبيع على المالك زكاة فيما بعد العالم الاول وان مضى على ذلك اعلم اه بحرفه **(قوله)** فتعبري به
 أي بالطع أولى لان كلام الاصل يشهد الزكاة وما بعد ما فيكون التعريف غير مانع وقد تمت الاولوية
 بان كلام الزكاة والتصدق والكفارة شبيه قضاء الدين فهي تفريع لقسمه الدفاع عما اشتملت به وملك
 الاخذ كما كان سابق على الدفع له فدمه له كانه عوض عما يشتهل في ذمت اه عس **(قوله)** لا احتياج
 أي لا احتياج الاخذ **(قوله)** أولى أي لاهاجم كلام الاصل ان اجتمعها بشرط عس **(قوله)** عتبا
 هو معقول ملك لخال من ضربه واللام في قوله لتواب التعليل **(قوله)** اكراما ليس بقيد كقوله السبكي
 وانما ذكر لانه يلزم غالبا من النقل وقد يقال كقوله الزكشي احترازه عن الرشوة اه هر واعطاء نحو
 شاعر خوف ان يهجو اه قل **(قوله)** فهدية ايضا فلا دخل لها في الاطلاق ولا يعارضه تحت نذر اهدائه
 لان الهدى اصطلاحا غير الهدية وان زعم بعضهم زادها شرح هر وقال قل ومنها خلق للوك
 المعروفة وكسوة نحو الخواص اذا قصد انفسها عدم الرجوع فيها **(قوله)** ولا عكس أي بالعضي للهوى وليس
 كل هبة صدقة وهدية وتظهر فائدته في الخلف في حلف لا يتصدق لم بحث هبة ولا هدية ايضا ارحلت
 لا يهدى لم بحث هبة ولا صدقة ايضا اولا يهب حث بهما وعق عبده واربامدين من الصدقة كما يأتي
 في الايمان قل **(قوله)** وفضلها الصدقة نعم يحرم على من علم أنه يصر في هبة قل ولو قال خذ
 هذا واشترك به كذا تعين ما يرد التبسط أي او تدل قرينة حاله عليه كما مر لان القرينة على حكمه عليه
 ومن ثم قالوا لو اعطى فقيرا درهما يفتن أن يضل به ثوبه أي وقد دل قرينة على ما ذكر تعين اه عس
(قوله) وشرط فيها ما في البيع ومنه أن يكون القبول مطابقا للإيجاب خلافا لمن زعم عدم اشتراطها
 ومنه ايضا اعتبار الفورية وانه لا يضر الفصل الاباحي والأوجه اغتفار قوله بعد هبتهك وسلطتك
 على قبضه فلا يكون فاصلا مضرا لتلقه بالمقدم في الاكتفاء بالاذن قبل القبول ونظر وقاس ما مر
 من الرجوع الاكتفاء به وقد لا يشترط صفة كما لو كانت ضمنية كأعنت عبيدك عني فاعنته شرح
 هر وخرج بالصيغة التي هي الإيجاب والقبول لئلا يسل حليا متلاحقا بحجوره أو الزوج زوجته فليس هبة
 على التعمد وهو باق على ملكهما ويصدق ان أنه ليس هبة بالعين اه هر وعس **(قوله)** في البيع
 ومنه ما طابق القبول للإيجاب كما تقدم فلو وجب له بشيئين فقبل أحدهما وأبى فقبل بعض لم يمس كقوله
 شيئا عن والده خلافا للتخليب وان ينسبه عن شيئا المذكور ولو وجب على أن يرجع فيهما اذا احتاج
 اليه لم يمس ولو في الحصة للولد وما ورد أنه **(قوله)** أهدى اليه سمن وأطاف زكاة فرد اليه سكاة وقبل
 الآخر فذلك من الهدية لا الهبة اه قل ولو أهدى له شيئا على أن يقضي له حاجة لم يفعل له
 ردان بقي والبدله كقوله الاصطخري اه شرح هر **(قوله)** لكن تصح استدراك على من
 قاعدة فهمت من قوله وشرط فيها ما في البيع ومن هنا إلى قوله وتصح بعمرى ورقتي مسائلها

وبالطع غير كالتبع
 والزكاة والتصدق والكفارة
 فتعبري به أولى من قوله
 بلا عوض وبزبادي في
 حياة الوصية لان التخليك
 فيها انما يتم بالقبول وهو
 بعد الموت (فان ملك
 لا يحتاج إلى انواب آخره)
 هو أولى من قوله عتبا
 لتواب الآخرة (فصدقة)
 ايضا (أو تلهف لطلب اكراما)
 (فهبة) ايضا فكل من
 الصدقة والهدية هبة ولا
 عكس وكلها منقولة
 وأفضلها الصدقة والهدية
 المرادة عند الاطلاق مقابل
 الصدقة والهدية ومنها
 قول (واركها) أي الهبة
 بالعضي الثاني المراد عند
 الاطلاق ثلاثة (صبيبة)
 وعقد وموهوب وشرط
 فيها أي في هذه الثلاثة
 (ما) مر في نظيرها في
 البيع ومنه علم التلخيص
 والتأنيث فتصكره من
 زيادتي (لكن تصح

هبة نحو حنجر (ر) ولا يصح
بيعه كاسر (لا) هبة
(موصوف) في القصة كما
أشار إليه الزاوي في الصلح
ويصح بيعه وهذا من
زيادتي وخرج بهذه الهبة
الهبة وصرح بها الأصل
والصدقة فلا يعتبر فيها
صفة بل يكفي فيها ما يت
وقض (د) شرط (في)
الواهب أهلية تبرع) هذا
من زيادتي فلا تصح من
مكاتب بغير إذن سيده ولا
من زولي (وهبة الدين)
المستقر (لدين إيراد) فلا
يحتاج إلى قبول اعتبارا
بالمهي (ولغيره) هبة
(صحيفة) كما صحه جمع
بما للنص وهو نظيره (ر)
في بيعه

(قوله بخلاف صدقة
واهدائه) ولو حق إنشئه
واخذ دعوة وأهدى له
هدايا ولم تسم أصحابه الأب
ولا ابن فهل تكون للأب
أولاً وابن وجهان أفشى
التأني حين بأنه لا ابن
وأنت يجب على أبيه القبول
وإن لم يكن يقال الشرازي
تكون ملكاً للأب لا لهم
بقدر حق التقرب إليه
تأمل وثله الوهي والقيم
في ذلك وهذا أقوى اه
روض

مستأنة من قوله وشرط فيها ما البيع لكن بعضها استثنى من العقود عليه وهو الأولان وبهذه
شرط القاعد وهو قوله وفي العاقد أهلية تبرع وبهذه الصيغة وهو قوله وهبة الدين للدين إيراد
وبهذه شرط الصيغة وهو قوله وتصح بعمري ورفي الخ قولوا الواهب أهلية تبرع وقوله وهبة
الدين للدين إيراد وقوله وتصح بعمري ورفي الخ كل من هذه الأربعة مطروح على مدلول لكن
وكأنه قال ولكن شرط في الواهب الخ (قوله هبة نحو حنجر) بما لا يجوز ولا يخفى أن معنى الهبة فيه
قليل يستعمله كالتعليك لعدم تجزؤ كذا قاله حنجر والمتمندان معنى الهبة فيه التعليل لا نقل اليد حل
(قوله لا هبة موصوف) وإن عنيته في المجلس وقينه شرح مر ومنه يؤخذ عدم صحة هبة الأعمى فلا
يكون واهباً ولا موهوباً حل والمراد عدم صحته بماله أي الأخص بخلاف صدقته واهدائه فيصحبان
منه كل على مر (قوله بهت) أي في الهدية وقوله وقض أي في الصدقة ومقتضاه أن تلك الهدية
يجزأ بالتمسك إليه وإن لم يقبضها فله التصرف فيها حينئذ وفي شرح الهبة لا بد من ملكها من القبض
والمن في عبارة الشارح أن قوله وقض رابع لكل من الهدية والصدقة شيئا (قوله وفي الواهب
أهلية تبرع) أي في التملك أهلية التملك أي التملك وهذا قد يفهم منه أنه لا يشترط في المنهبل الرد بل
يفتق حصة قبول الطفل للهبة وفي حاشية سم على حج فرع مثل شيئا مر عن شخص بالغ
فتحقق له وله غير فهل يملكها الولد بقرعة ما يده كالواستعاب أو اصطاد أم لا يملكها لأن القبض بالغ
صح فاجاب بأنه لا يملك الشيء ما صدق عليه إلا قبض وليه اه ولا يجزم الدفع له ولا يحمل ذلك من
البيع على الإباحة وحمل الجواز حيث لم يدل قرينة على عدم رضاه الولي بالدفع سيما إذا كان ذلك يعود
على دأبه لنفسه والرد لا يفتحرم حينئذ ع ش على مر ولا يصح عقد الأعمى ولا قبضه ما صدق به عليه
أزهد له أو وهبه ولا اقراضه ما صدق به أو أهداه لغيره أو أخذ ما يقتضي ما ذكر وخالفه بعض مشايخنا
فوجب ذلك لأطابق الناس على فعله وهو الواجب إلى الهبة الخاصة وسياً في قسم الصدقات ما بدله
وضع لم يجوز ولكن يقبله الحاكم إن لم يكن له ولي أو كان فاسقاً والاقبيل له ولي ولو وصياً أو قتيلاً فإن
لغيره لفضل إلا أن كانت أباً أو جد أو ولياً لم يجز له قبوله كالمحجور عليه الحاكم إن كان الولي غير أب أو جد
والأب والمجد ينزول الطرفين والهبة المهدد والدابة كالوقت عليهما فلا يصح إن قصدوا أو أطلق في الدابة
ونصح في غير ذلك ويقبل مالك الدابة ما ربح لها وقبله الهدية ما وهبه وهو لبيده التي المكاتب
قوله وإن كان الواهب سيده اه قل (قوله وهبة الدين الخ) تنقيده قوله وشرط فيها ما في البيع
ومقتضاه أنه لا بد من قول أي إلى هذا الصورة (قوله المستقر) خرج به مجموع الكتابة لتعرضها
لشروط حل وعبارة ع ش على مر قوله المستقر المراد به ما يصح الاعتياض عنه ليخرج مجموع
الكتابة كذا لم يدر بخط بعض الفضلاء (أقول) والظاهر أن التقييد بالمستقر لما ذكره من الخلاف
في هبة الدين لغيره موهوب عليه بخلاف غير ما تفرقناه لا تصح هبة لغيره من هوه عليه قطعاً والافتحور
الكتابة يصح الإبراء منها فيبقى حصة بنتها المكاتب اه بحررته فيكون التقييد لدلائل قوله ولغيره هبة
صحبت (قوله إيراد) أي صريح بلفظ الهبة أو الصدقة وكتابة بلفظ ذلك قل (قوله ولغيره هبة
صحبت) هذه طريقة للشارح والاعتماد الطلان مر (قوله وهو نظيره ما مر في بيته) المتمندي
للمستقر الطلان لأنه غير مدور على تسلمه لأن ما قبض من المدين عين لادين والمتمندي للقبض عليه
لصحة وبقوى بين حصة جميعه وعدم صحته بان بيع ماني القصة التزام بتحصيل المبيع في مقابلة الثمن
فإن استعفه والالتزام فيه صحيح بخلاف هبة فانها لا تضمن الالتزام إذا تعاقب فيها فكانت بالعدد
الذي تم تسو وتأمل هذا بنه دفع ماني شرح النهج والإسعاد وغيرهما من يخرج هذا على ذلك والمحكم

بصحته بناء على ما مر من صحة بيعه اه شرح مر (قوله بل أولى) لانه اذا صح بيعه مع كونه مقابلا بموضع فبنيته أولى اذا عوض فيها سل (قوله وما تقرر) أي من قوله هي تخليك تلوع الخ وقوله بناء على الخ انظر ماوجه البناء في هذا الذي بعده (قوله ليست بجليك) أي فلا تصح فيها (قوله عارية) أي فاذانفت ضمنها المذهب بخلاف القول الثاني (قوله والثاني أنها بجليك) أي فتصح فيها وهذا هو المذهب والمتمسك وعليه فلا تلزم الاقباض وهو الاستثناء لا يبيح العين ثم قال مر وقارفت الاجارة بالاحتياج فيها لتقرر الاجارة بالتصرف في المنفعة اه وقوله وهو بالاستيغناء يؤخذ منه أنه لا يجوز ولا يبيع اه سم على ابن حجر (أقول) ويؤخذ، نعم أيضا أن للمالك الرجوع متى شاء لعدم قبض المنفعة قبل استيفائها وقوله وقارفت الاجارة أي حيث جعل فيها قبض المنفعة قبض العين حتى يجوز التصرف فيها بالاجارة وغيرها اه ع (قوله وتصح بعمري الخ) هذا في قوة الاستثناء من قوله وشرط فيها ما في البيع اذ كان قضاءه الفساد لا شأنا على التأقيت (قوله أي جعلته كعمرك) أو وجبته كعمرك أو ما عشت بفتح التاء لا إن قال عمرى أو عمر فلان أو ما عشت بضم التاء أو عاشت فلان أو سعة حل ويشترط معرفة معنى هذه الالفاظ كما في شرح مر (قوله ولو لا الشرط) وان ظن لزومه أو صحته قالوا ليس لنا، وضع يصح فيه التقدم وجود الشرط فلما صدقنا في قضاءه الا هذا حل (قوله العسرى بمرات) المراد بها الشيء العمر (قوله أي لا تعمرو ولا ترقبوا) منه يعلم أن عمر وأقرب مبينان لما يسمى فاعله وأصرح منه في ذلك قوله (قوله) كما في مر أعمار رجل أعمار عمرى فانه لا بد أن يعطى الرجوع الى الذي أعطاهارواه مسلم اه ع (قوله يرقب موت الآخر) من باب دخل يختار اه ع ش على مر (قوله وشرط في ذلك، وهو ب) أي ولو لم أأبوا له الصبر مر أي لا بد من نقل الذي وهب له من مكان الى مكان آخر بقصد القبض شيئا وعمل هذا الشرط في غير الحبة الضمنية كأن قال اعتق عبدك عني لانه كأن قاله وهبى وأعتقه عني (قوله بالهبة للطلق) أي الشاملة للهدية والصدقة قال مر والحبة الفاسدة للقبوضة كالصحيحة في عدم الضمان لا لا (قوله قبض باذن) فلو قبضه بغير اذنه ضمنه ولو أذنه ورجع عن الاذن أو جن أو أغنى عليه أو حجر عليه كما عتد الزركشى أو مات أحدهما قبل القبض بطل الاذن ولو قبضه لقتل الواهب رجعت عن الاذن قبله وقال المذهب بعد صدق المذهب لأن الاصل عدم الرجوع قبله خلافا لما استظهره الاندلس من صدق بين الواهب ولو أقبضه وقال قصدت به الابداع أو العارية وأنكر المذهب صدق الواهب كما في الاستعفاء مر (قوله أو كان للوهوب بيد المذهب) غايته في قوله باذن فيه من واهب كما بينهم من شرح مر ويشترط مضي مدة يمكن فيها القبض بعد الاذن كمنظرة (قوله الا أنه لا يكتفى هنا بالاتلاف) أي اذا كان الاتلاف بغير الاكل أو العتق وأذن فيه الواهب فيكون قبضه بقدر انتقاله اليه قبل الاضرار والعتق اه زى (أقول) قياس ما هو للمتمسك في الضيافة من أن المالك بالوضع في التمسك بغير اقباضه من قبيل الوضع في الم والم والنفقة بالخسفة أي في العتق ع ش على مر (قوله ولا الوضع بين يديه بل اذن) أي اذن من الواهب للمذهب في القبض أماله في كني حيث كان الموضوع بين يديه من أهل القبض بخلاف البسي فلا يملك بالوضع بين يديه بل ولا يقبضه وانما يملك قبض وليه ع (قوله فلو مات أحدهما) أي الواهب والمذهب بالمعنى الاعمال الشاملة للهدية والصدقة فيها يظهر شرح مر قال قال أو جن أو أغنى عليه أو حجر عليه ولو بفسل بين الحبة والقبض أي بين تمسكهما اه (قوله خالفه واراه)

أنها ليست بجليك بناء على ان ما وجبت منافعه عارية وهو ما يوجب له المادردى وغيره ووجهه الزركشى والثاني أنها بجليك بناء على ان ما وجبت منافعه أمانة وهو ما يوجب له ابن الزنعة والسكوت وغيرهما (وتصح بعمري ورقي) فالعمري (كما عتدك هذا) أي جعلته كعمرك (وان زاد فاذانفت عادي) ولغا للشرط تجر الصبيح بن العمري ميراثا لاهلها (د) الزرقى كذا برأيه كونه جعلته كعمرى (أي ان من قبل عادي وان من قبله استترك ولغا الشرط تجر بآري دادو لا تصمرو ولا ترقبوا فن أقرب شيئا أو حجره فهو لورثته أي لا تصمرو ولا ترقبوا لمعا في أن يعود اليكم فان سبيله للبراث والزرقى ممن الزقوب فكل منهما يرقب موت الآخر (وشرط في ملك موهوب) بالهبة للطلق (قبض باذن) فيمن واهب (أو اقباض) منه وان تراضى القبض عن الصفا وكان الموهوب يبد المذهب وقسم بان القبض الا أنه لا يكتفى هنا بالاتلاف وان أذن فيه الواهب ولا

الوضع بين يديه بل اذن لانه غير مستحق القبض كقبض او اقباضه فاعتبر بحقه خلاف البيع (هلوا مت) شل
أحدهما قبله أي قبل القبض (خلفه واراه) فلا يفسخ العقد بموت أحدهما لانه لا يؤول الى الزوم بخلاف الشركة والوكالة والتمتع

شمل ذلك الرجوع فله بعد موت مورثه الرجوع في الهبة كأن يقول رجعت في الهبة وله الامتناع من
التفويض الاذن في الاقباض ويكون ملكه كاقتره شيخنا العزى وعبارة قول قام وارثه
في الموت وشه ولي الجنون والسفيه دون المقتضى عليه الا ان أيس من زواله فكالجنون ويقض
محجور النفس بنفسه لملكه اه **(قوله)** لتلغى ذلك الى العقوق راجع الى الفرع والشحناء
راجع للاصل والشحناء المحقود العداوة اه شيخنا وهذه العلة تقتضي ان هذا لا يخص بالعطية بل
مثلا للتودد في الكلام محجور ومن ثم قال الدميري لا خلاف أن القسوة بينهم أي الاولاد مطلوبة حتى
في التبريل قاله حج **(قوله)** عند الاستواء في الحاجة أي والعالم والورع أي ولم يكن أحدهما عاقا
أو يصر في ما دفعه له في المعاصي حل **(تنبيه)** يسن لوالد العدل بين أولاده تخيرا تنقوا الله
واعبدوا بين أولادكم فيكره تركه وكذلك الاخوة في الحديث - في كبر الاخوة على صغيرهم حتى لو ولد
ولده لا يكره من الاخوة بمنزلة الاب ونسب القسوة في الاصول فان فضل فالام أولى ونفضله في
الارث للفظ العصب وبهنا الرجم وهو أقوى فيها لاحتياجها وتردد شيخنا في تقديم زيارة قبرها
والعقوق من الكبار وهو ايدأها أو أحدها ابداء ليس بالهين مالم يكن ما آذاه به مطلوبا شرعا
كترك عبادة أو فعل حرام أو تركه اذا تركه الأصل وآذاه الفرع بسببه وليس من العقوق مخالفة
الاصل في طلاق زوجة يجبها أو بيع ماله أو مطالبة بحق عليه وهو غير محتاج له بل يحرم على الأصل ذلك
الاطلاق واستمع قدرته فان قلت حلة الاقارب سنة وهي فلا ينافيها وصلا وتحصل بحال قضاء
حاجته بزيارة مكانه وارسال سلام ومخالفة السنة لا تحرم وهذا قطع هذه السنة من الكبار قل تكون
ذلك كبرية ليس مخالفة السنة فقط بل لسمع ما يترتب على ذلك من الاذية التي لا تحتمل فيحصل على
ما اذا عزم من يتي من قطعه وتضرر وبذلك رجائي على التحريم **(قوله)** ولاصل رجوع فيها أعطاه
ولم يجمع له لبقته أو دينه وهو مندوب ان كان الفرع عاصيا بحيث يصر في ما يعطيه له في العصبية
فان عين الرجوع طريقا فله الى كفه عن العصبية كان واجبا حل وعبارة شرح هر ولاصل
رجوع الخ ويكره له الرجوع من غير عذر فان وجد لكون الولد عاقا أو يصر في معصية نذره فان
أمر لم يكره كما قاله وباحت الاسنوي نذره في المعاصي وكرهته في العاق ان زاد عقوقه ونذره ان أزه
والله ان لم ينفذ أي الرجوع شيئا ولا ذرعه عدم كراهته ان احتاج الاب لنفقة أو دين بل نذره حيث
كان له غير محتاج له ووجوده في المعاصي ان غلب على الظن تعيينه طريقا الى كفه عن العصبية شرح
هر ومنه الخفية عكس مذهبه واهو الرجوع فله وحب لأخيه دون ما هو به الأصل لفرعه **(قوله)**
رجوع ولا يمتنع القبول بل لذلك متى شاء وان لم يحكم به كما شرح هر **(قوله)** فيها أعطاه بهية
أو صدقة أو هدية اه شيخنا وجه والمراد اذا كان عينا كما في شرح هر ثم قال فلو أراه
من دين كان عليه امتنع الرجوع جزا سوا قلنا انه عليك أماسطة أو اذيقاء للدين فأشبه ما لوجه
شأنه اه بمجرد وفيه أيضا يتي غراس متب وبناؤه أو يقلع بالارض أو يملك بالقيمة وزرعه
الى الحد لا يمتنع بوضعه له حال ملكه الارض ولو عمل في نحو قصارة أو صغى فان زادت به قيمته
شارك بالزائد والا فلا شيء له اه بمجردوه **(قوله)** الا والوالد بدل من النذر المستتر في يرجع أو يستثنى
ت **(قوله)** وقيل بالوالد الخ واختص الوالد بذلك لانقضاء التهمة فيه اذا طبع عليه من ايثاره ولو له
على نفسه يقتضي انه انما يرجع حاجته أو مصلحة ولو وجه وأقبض ومات فادى الوارث صدوره في
الرض والتب كونه في الصحة صدق الثاني جيبه ولو أقام يتيين قدمت بينة الوارث لان معاهز يادع علم
عمل ما تقرر ان كان الولد احق ان كان رقيقا فالهبة لبيده كما علم بمراسم شرح هر مفرقا **(قوله)** وتعلم

بالا قباض من زيادتي
(وكره) لمط (تفضيل في
عطية بضعة من فرع أو
أصل وان بعد سواه الذي ذكر
وبغيره لتلغى ذلك الى
العقوق والشحناء وللمسبي
عنه ولا امر بتركه في الفرع
كافي الصحيحين قال في
الروضة قال الدارمي فان
فضل في الاصل فيفضل
الامر محل كراهة التفضيل
عند الاستواء في الحاجة
أو عديمها كما قاله ابن الرفعة
والتصرح بذكر الكراهة
مع افاضة حكم التفضيل
في الاصل من زيادتي
(ولاصل رجوع فيها أعطاه)
لفرعه غير لايحل لرجل أن
يسطي عطية أو بهية
فيرجع فيها الا لوالده فيها
يعطي ولده رواه الترمذي
والحاكم ومصححاه وقيل
بالوالد كل من له ولادة
(زيادته المتصلة) كسكن
وتعلم

(صفحة) أي من غير معالجة للسيد في كان بمعالجة أو بأجرة فلا يمنع ذلك الرجوع بل يرجع ويكون السيد شريكاً حج حل (قوله) قارن العينة عبارة مر وليس منها أي الانفصلة حل عند القبض وان انفصل في يده اه وعليه فالمراد بالعينة هنا بمنشئ العقد والقبض وما بينهما اه عش (قوله) بخلاف الانفصلة كوله) أي حدث عنده (قوله) وكذا حل حادث) أي بعد القبض كما فهم من قوله لم يثبت له عش قال التوربي وفصله بكذا لأنه غير منفصل اه قال مر وللاواب الرجوع قبل انفصاله للامتداد فان انفصل أخذه التيب (قوله) من غير ابرارش النقص وانظر لو كان النقص المذكور بمجانبة من الفرع والوجه أنه لا يجب فيه شيء لا حينئذ كان على ملك الفرع سم (قوله) سلطته أي استيلائه ليشمل ما يأتي في التخرم ثم التخلل شرح مر (قوله) فيثبت الرجوع بزوالها) أي فيثبت الرجوع بعبه كده أو بعبه بالنسبة لما جاءه نعم لو كان في زمن خياله بقتل الله عنه بأن كان الخيار له أي للفرع وأولها انجبه الرجوع وشمل كلامه ما لو كان البيع للأصل والواب فيثبت الرجوع شرح الرمل ولوزرع الحب الموهوب أو تفرخ البيض امتنع الرجوع كما جزم به ابن القري في روضه وبقر ينفذ بين نظيره في النصب حيث يرجع الملك وان تفرخ ونبت لان استهلاك الموهوب ينفذ به عن الواهب بالسكينة واستهلاك النصب ونحوه لا ينفذ به عن مالكه اه من شرح مر (قوله) سواء زالت زوال ملكه) وزوال السلطنة بمجرد تعلق الارش ويجوز الحجر بالنقص قد يشوق في الا أن يقال السلطنة عبارة عن التصرف وهو لا ينصرف حينئذ حل حل فالحجر وتعلق الارش يزول السلطنة بمعنى - وانما التصرف ولا يزول الملك لانه باق (قوله) كأن حجر عليه بفلس) أي على الفرع عش (قوله) أو تعلق أرض جباية الخ) أي لأن ينفذ به الرابع مر (قوله) وأما (قوله) أي كتابة صحته ما يجوز شرح مر (قوله) وسواء أعاد الملك اليه) نظم بعضهم ذلك فقال

وعائد كثر اللم بعد • في فلس مع هبة للولد

في البيع والقرض وفي الصداق • بكس ذلك الحكم بانفاق

(قوله) أعاد الملك اليه) تعبيره بالملك يفيد أنه لو جنى ثم فداء السيد أو عنى عن ارضها لا يمنع العود على الأصل لان الملك لم يزول وان زالت السلطنة ثم عادت عش (قوله) بخلاف ما لو كانت العينة الخ) محذوف ما فهم من قول النصف يزوالها لان تخمر العمبر لم يزول سلطته عنه عش (قوله) وبذلك عرف) أي بما ذكر مع قوله كأن حجر عليه الخ (قوله) دون بقاء الملك) لانه يرد على منطوقه ما إذا حجر عليه فان الملك باق مع أنه لا رجوع وعلى مفهومه تخمر العمبر ثم تخلله فان الملك زال بالتخمر مع أنه لا رجوع شيئاً (قوله) والوصية) انما عرفه بالان ما قبله وقم مرفعا بالاضافة وفي اضافة الوصية انها خلاف المراد شورى بالعتى (قوله) واجارته) أي لبقاء العين بمجالها ومورد الاجارة للنفعة فيستوفى المتأجر اه شرح مر وقال عش قوله فيستوفى المتأجر أي من غير رجوع للواب بشئ على المؤجر له حج وعليه فلا تنسخ الاجارة بقياس ما مر في الاجارة لان المشتري أنها تاتى بالان من أن الملك أو الباعث انما يملكها ثم انسخ الاجارة عادت النعمة للبايع لا للمشتري أنها تاتى بالان من أن المشتري أو الباعث انما يملكها ثم انسخ الاجارة ولو لم يملك به عن الفرع حل (قوله) أو يحصل بنحو رجعت الخ) ولا يصح تليفه وليس تناقض الحق وتناظرا لرجوعا فلا تنسخهما قال (قوله) ووطء) أي لم يحصل من عباة باستيلائها فيها ولو طهر مثلها وهو حرام وان قصد به الرجوع شرح مر ولا حد لشيء الخلاف عش وفي قوله لم يحصل منه مفهومه انها اذا حلت منه كان رجوعا وعليه فيشكل قوله عليه استيلائها فيها لانه غير

صفحة وحمل قارن
العينة وان انفصل بناء
على أن الحل يعل بخلاف
للانفصلة كوله وكعب
وكذا حل حادث لحدونه
رجع ملك ذره ولو نقص
رجع فيه من غير أرض
النقص وانما يرجع فيها
أعطاه لفرعه (إن بقي في
سلطته فيثبت) الرجوع
(يزوالها) سواء أزال
بزوال ملكه أم لا كان حجر
عليه بفلس أو تعلق أرض
جباية من أعطيه بريقه أو
كتابة أو استولد الا من سواه
أعاد الملك اليه أم لا لأن
ملكه الآن غير مستفاد منه
حتى يزول بالرجوع فيه
بخلاف ما لو كانت العينة
عبراً فخرتم ثم تخلل فان
له الرجوع لبقاء سلطته
وبذلك عرف حكمه التعبير
ببقاء السلطنة دون بقاء
الملك لا بنحوه وهو هبة
قبل قبض) فيها كتحليل
عقده وتبديده والوصية به
وتزوجه ووزارته واجارته
لبقاء سلطته بخلافها بعد
القبض وخروج بالأصل
غيره كالأخ والم فالرجوع
لها فيها أعطاء لظاهر الخبر
الباقي (ومحمل الرجوع
بنحو رجعت فيه أو رده
الى ملكه) كمنع الحجة
وأبطالها وفسخها (لا بنحو
بيع واعتاق ووطء) كمنع
وقد شكك مالك الفرع

دخولها في ملكه قبيل المألوق فهي انما حلت بدمودها للملك اللهم الآن يقال مراد ما ذاك المألوق
 وأقبل انتقلت إلى ملكه ويأزمه قيمتها لغرضه وعليه فليس الوطء ربيعاً وان حلت فأنته أن لها لم
 تحل لزمه المهر وهي باينة على ملك الفرع وان حلت انتقلت إلى ملكه كالمألوق أمة الفرع التي ملكها
 من غير مئة الاصل فانه يقدّر دخولها في ملك المألوق قبيل المألوق وما هنا كذلك وتقال في الدرس من
 ان قاسم معنى ذلك اه ع وش والتى انحط عليه كلام شيخنا في التصديق على الصغار والمجانين وغيرها
 مما لا يتعدى مئة سرام لانه فيه ضياع ما له وهو لم يخرج عن ملكه الا قبض صحيح الاذا كان التصديق
 عالماً كقول فانه يجوز لانه لا يتناقض عن المعام بخورة وهو جائز لان بل يربى الاباة فاذا أراد
 الشخص أن يتخلص من الحرمة بسبب التصديق على من ذكر يدفع الصدقة لاوليائهم فان لم يكن لهم
 ولي خاص فليدفعها لخصص صالح بعدم صرفها عليهم في مصالحهم لانه بمنزلة ولهم وكذا لا يجوز دفع زكاة
 الصدقة اه مر **(قوله بان تقيد شواب)** أي عوض **(قوله فلا نواب فيها)** أي عوض **(قوله وان)**
 كانت لأعلى من الواهب **(قوله بان لا يفتني)** أي بالغنى الا مع فيشمل الهدية
 لان اللفظ لا يقتضي (أو) قيدت شواب بمحمول
 كقول (فباطلة) لتعذر
 تصحيحها فيما لجهة
 عوض وهبة ذكر الثواب
 بناء على أنها لا تقتضي
 (أو) قيدت بمعلوم فيع
 نظراً إلى المعنى (وغير الهبة
 ان لم يعتد رده كقصوره
 نمر) بتقدير الزا وعاقبه
 الذي يكفر فيمن خوص
 (هبة) أيضاً (والأفلا)
 يكون هبة مملالة العادة (و)
 اذا لم يكن هبة (حرم استعماله)
 لانه انتفاع بملك غيره بغير
 اذنه وهو حيث أمانة (الافى
 أكلها) أي الهبة (منه ان
 اعتيد) فيجوزاً ككلامه
 حيثش ويكون عارية
 ونميرى بالهبة أهم من
 تعبيرة بالمدينة

درس

﴿كتاب القطة﴾

هي بضم اللام وفتح القاف
 واسكانها لفة الثمن المنقوط

دخولها في ملكه قبيل المألوق فهي انما حلت بدمودها للملك اللهم الآن يقال مراد ما ذاك المألوق
 وأقبل انتقلت إلى ملكه ويأزمه قيمتها لغرضه وعليه فليس الوطء ربيعاً وان حلت فأنته أن لها لم
 تحل لزمه المهر وهي باينة على ملك الفرع وان حلت انتقلت إلى ملكه كالمألوق أمة الفرع التي ملكها
 من غير مئة الاصل فانه يقدّر دخولها في ملك المألوق قبيل المألوق وما هنا كذلك وتقال في الدرس من
 ان قاسم معنى ذلك اه ع وش والتى انحط عليه كلام شيخنا في التصديق على الصغار والمجانين وغيرها
 مما لا يتعدى مئة سرام لانه فيه ضياع ما له وهو لم يخرج عن ملكه الا قبض صحيح الاذا كان التصديق
 عالماً كقول فانه يجوز لانه لا يتناقض عن المعام بخورة وهو جائز لان بل يربى الاباة فاذا أراد
 الشخص أن يتخلص من الحرمة بسبب التصديق على من ذكر يدفع الصدقة لاوليائهم فان لم يكن لهم
 ولي خاص فليدفعها لخصص صالح بعدم صرفها عليهم في مصالحهم لانه بمنزلة ولهم وكذا لا يجوز دفع زكاة
 الصدقة اه مر **(قوله بان تقيد شواب)** أي عوض **(قوله فلا نواب فيها)** أي عوض **(قوله وان)**
 كانت لأعلى من الواهب **(قوله بان لا يفتني)** أي بالغنى الا مع فيشمل الهدية
 لان اللفظ لا يقتضي (أو) قيدت شواب بمحمول
 كقول (فباطلة) لتعذر
 تصحيحها فيما لجهة
 عوض وهبة ذكر الثواب
 بناء على أنها لا تقتضي
 (أو) قيدت بمعلوم فيع
 نظراً إلى المعنى (وغير الهبة
 ان لم يعتد رده كقصوره
 نمر) بتقدير الزا وعاقبه
 الذي يكفر فيمن خوص
 (هبة) أيضاً (والأفلا)
 يكون هبة مملالة العادة (و)
 اذا لم يكن هبة (حرم استعماله)
 لانه انتفاع بملك غيره بغير
 اذنه وهو حيث أمانة (الافى
 أكلها) أي الهبة (منه ان
 اعتيد) فيجوزاً ككلامه
 حيثش ويكون عارية
 ونميرى بالهبة أهم من
 تعبيرة بالمدينة

﴿كتاب القطة﴾

لما ذكرها عقب الملبان كالتعليك بلا عوض وعقبها غيره لحياء الموات لان كلامها بتعليك من
 الشارع ويصح تغليبها للقرض لان تملكها اقراض من الشارع اه شرح مر قال زى ولوعبها
 للقرض لكان نسب لما ذكر اه **(قوله وفتح القاف)** هو الاضمح **(قوله الكنى المنقوط)** أي فتمت
 بمنقول كتمسكه بمعنى المحذور عليه وقوله ما وجد تعبيرة بما لا يشمل ما اذا كانت عاقلاً كارتق

الآن يقال غلب غير العاقل على العاقل **(قوله يحتمر)** كالحر في دخول دارنا للتجارة بأمان فان لم يكن
لأمان فالأخذ منه غشبية لا لفظه وخرج بقوله غير محرز ما ألفتك الرجح في ملكك انسان أو الفاء هاربي
حجزه ولم يعلم ملكه أو وجد بعد موت وورثه من الودائع المجهولة ولم تعرف ملكها فأمره ليت الملك
بصرف فيه الامام نعم ان كان جائراً فأمره ان هو في يده فان عرف الملك في شيء من ذلك ولو بعد
زمان طويل فهو باق على ملكه ولا رجوع لأخذه على ملكه بما أفقته عليه ولوجوبها ولو أعيى اجل
أو أقبله اجل فتركه ملكه في البرية مثلاً فقلعه بغيره حتى عاد ملكه لم يملكه ولا رجوع له بشئ مما أفقته
عليه الا ان استأذن الحاكم في الانماق أو أشهد عند فقده أن ينفق عليه بغير الرجوع وعند الامام أحد
والثب بملكه من أخذه وعند الامام مالك لا يملكه ولكن يرجع على ملكه بما صرفه عليه اهـ قل
ومر **(قوله أو الورق)** أو التوبيع وقوله اعرف غاصها أي ندبا والغاص طرفها وقوله ثم عرفها
أي وجوباً **(قوله فاستنقها)** أي استنقها بعد أن تخلكها حل وقوله ولكن ودعيت عندك أي ان لم
تستنقها ولم تخلكها زى لان كونها ودعيت مع استنقها شكل وقال عرض أي ولكن كالودعة
عندك في وجوب رد بدلها ملكها اهـ لكن ربما ينافيه قوله فان جاء صاحبها الى قوله الا فتأنيك
بهو التأويل فيه بعد فتأنيك **(قوله والافتأنيك بها)** بالنصب على الاغراء أي الزم شأنك وهو تأنيكها
كما يأتي عن **(قوله سألها)** أي زيد بالذكور ومفارقة السلوب تشعر بان السائل أو لا غير زيد لكن
في رواية في الأولى سأل النبي **(قوله)** الخ فدل على أن السائل زيد وأتى به لاستيفاء الحديث والا فلا
شاهد فيه لان فيه أمر بترك الالتقاط بقوله دعها وحل الامر بترك التقطها ان التقاطها للتك
من مفارقة أمانة كسبائي ولعل النبي **(قوله)** فهم من السائل أن قصده الالتقاط للتك وقوله دعها فغير
لقوله سألها لأنها كسبيله وهو تفسير مراد لان التصد من الاستفهام ثم يبيح الملقط وهو يستنم
تركها **(قوله مالك ولها)** ما يبدأ ذلك متعلق بمحذوف خبر أي شيء ثبت لك ولها وهو استفهام
انكارى والمضى لا يجوز ذلك أخذها لذلك لانها متعلقة بنفسها قادرة على عيشها **(قوله)** هذاها
بكسر الحاء المهملة والمدة أي خفيها الذي تنشى عليه وقوله وسقاهها أي يطبخها وقوله ترد لنا ما جلة يابنة
لا عمل لها من الاعراب أو محلها الرفع خبر ليسدا محذوف أي من رد المأذون ترسب من غير عاقبة
فشيها **(قوله)** من كانه معسفاً في سفره والمراد بهذا النبي عن التعرض لها لان الاخذ انما هو للحفظ
على صاحبها وهذه لاحتاج الى حفظ لما خاف الله فيها من القوة واللمعة وما يدرها من الاكل والشرب
اهـ قسطاني **(قوله لك)** أي أن أخذتها ولم تملكها ولم يظهر ملكها وقوله أو لاخيك أي من الاطمين
أو المالك ان تأخذها وقوله أو للذهب أي سألها ان لم تأخذها أنت ولا غيرك فهو إذن في أخذها دون
الابل ثم اذا كانت ابل في القرى والامصار فلتلتقط لانها تكون حينئذ معرصة للقتل **(قوله)** من حيث
ان التلتقط أمين أشار به الى ان الامانة والولاية في الابتداء وقوله من حيث ان له التملك بعد التعريف
أشار به الى أن الاكتساب في الانتهاء زى **(قوله والغلب منهما الثاني)** معتمد وينبئ على تحليه
جواز تملكها وحصة الالتقاط من الفاسق وتاليه كسبائي **(قوله)** من لفظ لائق باماته بغشى
أنه لا يجب وان خاف عليها الصياع كالأبيح قول الودعة واختار السبكي الوجوب على الائق عند
خوف الصياع كافي التنبه وهو متجه وثبوت النقل الصريح بخلافه بعد كفاؤه السبكي بل قد يجب
قبول الودعة لمقتضى عليها كسبائي اهـ اسعد زى وبعبارة سم تغلق هر يجب الالتقاط اذا
غلب على ظنه ضايعها لو لم تؤخذ وتعين لاخذها كالودعة وقوله لا تحب وان غلب على ظنه ضايعها
يجعل على ما اذا لم يتعين ولا جرة لها من الغنمة فهدأ وحزوه بخلاف نظيره من الودعة لانها يملكها

وشرعاً لو وجد من حق محترم
غير محرز لا يعرف الواجد
مستحقه والأصل فيها قبل
الاجماع خبر الصحيحين
عن زيد بن خالد الجهني ان
النبي **(قوله)** سئل عن
لقطة الذهب أو الورق فقال
اعرف غاصها ورواها ثم
عرفها سنة فان لا تعرف
فاستنقها ولكن ودعيت
عندك فان جاء صاحبها بما
من مذهب أو ذهابه والا
فتأنيك بها سألها عن ضالة
الابل فقال مالك ولها دعها
فان معها هذاها وسقاهها
ترد لنا ما جلة يابنة
يلقها بمارأه عن النصارى
فقال خذها فاعلم أي لك أو
لاخيك وللذهب واركانها
لقط ولقطوط ولاقط وهي
تجمعاً يأتي وفي القط معنى
الامانة والولاية من حيث
ان التلتقط أمين في لقطه
والشرع ولا حفظه كالولي
في حال الطفل وفيه معنى
الاكتساب من حيث ان
له التملك بعد التعريف
والغلب منهما الثاني **(من)**
قسط لائق باماته لم يلقه

أي عند التسليم فلا يجب على غيره اتلافه مما جازا بخلافه كما لو مات رقيقه وخاف على أمتعته يجب عليه إيماناً **(قوله وسنشهد به)** أي بالاتفاق أي ولو كان الملتقط عدلاً وبني الاكتفاء في إتيانها بالمستور قياساً على النكاح وقد يقال بعدم الاكتفاء بالمستور وهو الظاهر مع الفرق بين هذا والنكاح بان النكاح يشترط غالباً بين الناس فاكثري فيه بالمستور والغرض من الأشهاد هنا من الحماية لها وبحمد الوارث لها لم يكتف بالمستور كما ذكره ع ش على م ر قال حل وحل سن الأشهاد ما يلزم عليها من متطلب إذا علم بها أخذها والامتنع الأشهاد والتعريف كسباً في أي كلامه **(قوله مع تعريف شئ)** أي للشيء وهو القدر الذي يذكر عند تعريفها **(قوله فلا يجب)** أي به توقف ما بعده والرعد على القاتل بالوجوب صريحاً **(قوله ولا في خبر أبي بن كعب)** لم يتقدمه ذكر كلامه وليس أيضاً كلام م ر وحج فرضه فليراجع ع ش **(قوله ولا يكتم الخ)** أي لا يكتمها إن لا يعرفها أولاً بل يهديها ولا يبيها عن الناس وكلاهما نأ كيد لما قبله والثاني تأ كيد للاول وثمة الإشارة إلى أن حكمة الأشهاد أن فيه الامن من كتمه لان نفسه ر بمسؤولته كتمها فإذا إتيان من نفسه وبغرض أنه لا يخون فيها ر بمأناه الموت فجاءت قصير من جملة تركته فتوقف على ما كتمها لا يجتمع معه اه شرح الشككة ع ش **(قوله وقد يقال)** هذان طرف القاتل بوجوب الأشهاد على اللقطة حيث تمسك بهذا الدليل وان كان فيعز زيادة وهي الامر بالأشهاد على بقية الاخبار ليس فيها أمر بل ان زيادة الثقة مقبولة والاصل في الامر بالوجوب فيتم دليله ولا منافاة بين هذه زيادة وبين بقية الاخبار التي ليس فيها أمر ويرد بان قياس اللقطة على الودعة أوجب حمله على التنبؤ وأما الخبر بين العدل والمدلين يقتضي عدم الوجوب والام بكف العدل ذكر معنى ذلك م ر في نثره **(قوله في هذا الخبر)** وهو من التقاط الخ **(قوله زيادة ثقة)** أي وز زيادة الثقة مقبولة وقوله فيؤخذ به أي فيكون الأشهاد واجباً على هذا الحديث كما هو قول في المذهب **(قوله فلا ينسب له لقط)** أي بل يكتمها بل من نفسه الحثية والا فيحرم عليه كافي شرح م ر **(قوله وكذا لفاسق)** ولو بنحو ترك مسلة وان علمت أمانته في الاموال كما شمله الخلاف اه حج وظاهره انه لو تاب لا يكره له وان لم ينسب مدق الاستبراء وهو ظاهر لا تنفاه ما يحمله على الحثية حال الاخذ ع ش على م ر **(قوله أي كاصح من مرئد)** هذان شكل في المرئد بل ينبغي توقف تمسكه على عوده للإسلام فليراجع مم ع ش حج وقد يقال الكلام في صحة النفاطة وأما توقف تمسكه على عوده للإسلام فتشأ ع ش **(قوله لا بدار حروب)** راجع لما تعلق بالسنه وبالكراهة فهو راجع لاصل اللقطة فهو موقوف على منعه والتقدير وبصح الاتفاق بدار الاسلام لا بدار الحرب تأمل وليس راجعاً لما قبله فقط كما يرويه كلامه لان الحكم اه أي فان كان بدار الحرب المذكورة فانه غنيمه خسرانها له والحق للقط اه حل أي ان دخلها للالاف بغير أمان ولا لقطة كافي شرح م ر قال الرشدي عليه وهذا التصيل فإذا كان الأخذ مسلماً وانظر حكم الذي يتخوه وراجع باب قسم التي والغنيمه اه وقد راجعنا الجليله كور فوجدنا أن ما أخذته الذي من الحربين يتأهل بؤدونه كاختلاس والتقاط كله لا لاخذ والاعس **(قوله لا سلم بها)** عبارة شرح م ر ثم ما وجد بدار الحرب ليس به سلم وقد دخلها بغير أمان غنيمه أو به فقط اه أي في قيد كلام الشارح بما إذا دخلها بغير أمان اه ع ش تأمل **(قوله كما يظهر الخ)** الانسب تقديمه على قوله لا بدار حروب لرجوعه لما قبله **(قوله وتزعم اللقطة منهم)** والى التزعم والوضع عند عدل الحاكم كما هو ظاهر ومحل نزاعها من الكافر ما لم يكن عدلاً في دينه والام تزعمه كما قاله الاذرى شرح م ر **(قوله ويضم لهم مشرف)** أي فلا يمتد بغيرهم بدونه

من اللبر بالبركة تركه (و)
سن (الشهادة) مع تعريف
شئ من اللقطة كافي الودعة
فلا يجب ادله بؤمره في خبر
زيد ولا في خبر أبي بن كعب
وجاء الامر بالأشهاد في
خبر أبي دارود من النقط
لقطة فليشده دأعدل وذنو
عدل ولا يكتم ولا يغييب على
الندب جعابن الاخبار وقد
يقال الامر به في هذا الخبر
زيادة ثقة فيؤخذ به وخرج
بالوفاق بما نته غيره فلا ينسب
له لقط والتصریح بسن
الأشهاد من زباني (وكره)
اللقط (لفاسق) لثلاث دعوه
نفسه الى الحثية (فيصح)
اللقط (منه كرمند) أي كما
يصح من مرئد (وكافر)
معصوم لا بدار حروب لا سلم
بها كاختطابهم وأعطاهم
(وتزعم اللقطة) منهم ونسلم
(لعدل) لانهم ليسوا من
أهل الحفظ لعدم أمانتهم
(ويضم لهم مشرف في
التعريف) فان تم التعريف
تمسكوا وذكر محبة لقط

شرح مر وأبونه عليهم أن غلوكوا والأفعل المالك (قوله) وبصح من صبي ومجنون (عطف على الضمير منه وأعاد الجار على مذهب جمهور النحاة وبحله حيث كان لما نزع تميز كاحته بعضهم) الثاني وهو ظاهر لأن الملقب فيها لا اكتساب بالأمانة والولاية شرح مر (قوله) وبزعمها وإلها) وجعلها لها) أن رأه (حيث يقتض) أي يجوز (الافتراض (لها) لأن الملك في معنى الافتراض فإن لم يره حفظها أولها للقاضي (فإن قصر في زعمها) منها (فقلت) ولو بإلهاها (ضمن) ثم يعرف الثالث (فإن لم يقصر فلا ضمان) ذكر المجنون من زياد في كالمص والمجنون الضيف الأمانة يصح ترميمه (لأنه لا ريق) بقيد زنه بقول (لا إذن) أي لا يصح اللقب منه بغير إذن سيده وإن التقط له أنه ليس أهلاً لذلك ولا للولاية ولأنه يعرض سيده للطاعة بدل القطة لوقوع الملك له فم لم لا يعتد بتعريفه (فلما أخذت من كان) لا أخذ (لقطاً) لا أخذها بيداً كان أو أجنبياً فهو أعظم من تعبيره بأخذ السيد ولو أقرها في يده سيده واستحفظ عليها لعرفها وهو أمين جاز فإن لم يكن أميناً فهو منعد بالافتراض فكأنه أخذها منه وردها إليه (ويصح) القطة (من مكاتب كنية صحبة) لأنه مستقل بالملك والعرف بخلاف المكاتب كنية قاصرة (ومن مبعض) لأنه كافر في الملك والعرف والقدرة (وقطعه ولبيده) في غير مهاباة فعرها أو بما كانها بحسب الرق والحرة كشمعين التقط (في مهاباة) أي نوبة هي نوبة

لا يتده سم فان كانت يدها أو لا يبدأ أحد خلف كل وقسمت بينهما برماوى (قوله) فلا كساب
 حلت الخ) مقتضى هذا أن النظر في المتن راجع بصورة المباشرة فقط مع أن رجوعها لما قبلها أيضا
 يؤيد تأمل (قوله) والمؤمن على من وجد سببها الخ) ضيف قال مر في شرحه والوجه أن العبرة في
 الكتب والمؤمن بوقت الاحتياج للؤمن وان وجد سببها في نوبة الآخر وان كان ظاهر كلام بعض
 النحاة أن العبرة في الكتب بوقت وجوده وفي المؤمن بوقت وجود سببها كالمرض اه وبعبارة سم
 فله على من وجد سببها هل المراد بسببها مجرد المرض أو الاحتياج إليها فان المرض له أحوال يحتاج
 لبعضها إلى الدواء دون بعض يتجه الثاني فليراجع اه (قوله) الأرض جناية منه) قد بدله لكونه
 كلام الأصحاب بخلاف الجناية عليه فانها بحث للزركشى كما يأتي ع ش (قوله) فليس على من وجد
 الخ) قال الزركشى ولا فيها إذا جنى عليه اه قال ويحذف الاستثناء من المؤمن والا كساب لان المؤمن
 قد عدا له (قوله) بل يشتركان فيه) فيكون عليهما عيب الرق والحرية فإذا كان نصفه رقيقا
 ونصفها عاقب نصف الأرض الجناية بنصفه الرقيق فيباع فيها أو يهديه السيد والنصف الآخر يتعلق
 بهذه النصف لكن قول الشارح لانه يتعلق بالرقبة الخ يفهم أنه يتعلق ما يقابل النصف الحر بالرقبة مع
 أن معنى لعلقها بها لان معنى التعلق بالرقبة أي تباع فيه والنصف الحر لا يباع فلعلى مراده التعلق
 برقبة ياشد التعلق بالنسبة لبعده الحر تأمل (قوله) يشملها) أي الجناية عليه بأن يقال جناية
 ما أو على الخ ع ش

(فصل في بيان حكم لفظ الحيوان) • وحاصل ما سيذكره أن المتن يقتضي قسما من مال وغيره والمال
 زيان حيوان وجماد والحيوان ضربان أي رقيق وغيره وغير الأدي صنفان يمنع من صفار
 السباع وغيره وغير المتن صنفان ما كول وغيره ما كول وهذا كما معلوم من كلامه اه زى (قوله)
 مع بيان نهرينهما) أي وما يقع ذلك كدفعه للقاضي ع ش (قوله) المملوك) ويعرف ذلك بكونه
 موصرا أو موقرا شرح مر أي أن أدنه قوط وهي الحلقة شـ يخنا وخرج به نحو كابتقتي فيحصل
 قطسطقا وبعدهم ينفذ شخص به ويتفرقه ونحو بعرفيه فلاة مثلا يماهو قرينة على أنه هدى
 بغيره واجده ويدعه وقت النحر ينجى ويرق له باذن الخا كهدبا وان ظهر صاحبه وأنكر كونه
 صاحبم يمينه وعلى الذابح ما بين قيمته حيوانا مذبوحا وعلى الأكل غرم اللحم والذابح طر يق فيه
 والاربعون جاز تلك منتهى موقوفه أو موصى بها بعد نهرينهما قول (قوله) الممتنع من صفار السباع)
 أي لا يعمل ولوم على ظهره مثلا فان أكله الحبل أو كان به نحو كسر رجل فكيف الممتنع وإذا قطعه
 فهو لا يملكه لماعليه من الحبل اه قل وأعمال يعتبروا الامتناع من كبارها لانه لكون الكبار أقل فموتوا
 على الكبار لا على هؤلاء وأشار الشارح في التعليل بقوله لانه مصون بالامتناع من أكثر السباع (قوله)
 كذا) مثال الصفار بالنسبة لانه هو الاسود قبل المراد صفار الذكور اه قل وبعبارة شرح مر
 وأنزعه من كون هذه من كبارها واجب عنه بحملها على صفارها أي الصفار منها أخذ من كلام
 ابن القفط مشهود بأن الصفرة من الامور النسبية فهذه وان كبرت في نفسها هي صغيرة بالنسبة إلى الاسد
 ونحو اه (قوله) بقوة) راجع لقول المتن كعب وقوله أوعد وراجع للظي وقوله أو طيران راجع للحمام
 علا على ما في السورى (قوله) كبير) ظاهره ولو كان معقولا وهل يجوز له فكعقاله إذا لم يأخذ ما يد
 النار الشجر فينظر والا قرب الجواز ولا ضمان عليه اه ع ش على مر (قوله) وحام) اسم للذكر
 والآن زى قال حل وهو ما ع وهدركيام وقوى (قوله) وتلك) فالصور ثمانية استثنى منها صورة
 (قوله) وهي المملوك) أي ما هذا ذلك فلا ينافي قوله آمنة (قوله) سميت) أي المملوك بذلك أي بالمغارة

كذلك الا كساب) كوصية
 وهيبة وركاز (والمؤمن)
 كاسرة طيب وحجام ومن
 دواء فلا كساب لمن حصلت
 في نوبة والمؤمن على من
 وجد سببها في نوبة (الأرض
 جناية) منه فليس على من
 وجدت الجناية في نوبة
 وحده بل يشتركان فيه لانه
 يتعلق بالرقبة وهي مشتركة
 والجناية عليه كالجناية منه كما
 يحسن الزركشى وكلامه
 كالحاصل يشملها
 (فصل في بيان حكم لفظ
 الحيوان وغيره مع بيان
 نهرينهما) (الحيوان المملوك
 الممتنع من صفار السباع)
 كذا ونحوه قد بقوة أو
 عدو أو طيران (كبير
 وظي وحام يجوز قطعه) من
 مغارة وعمران زمن أمن أو
 نهب لحفظ أو تلك مثلا
 يأخذها شـ فيضع (الامن)
 مغارة وهي المملوك سميت
 بذلك

على القلب تغاير لا يجوز (أمانة) فلا يجوز قطعه (تلك) لأنه ممنون بالامتناع من أكثر السباع مستغن بالرمي إلى أن يجد صاحبه لطلبه
له ولا يفرط الناس فيها لا يبرح من أخذه لتلك شدة ويرى من الضبان بدفعه إلى القاضى ليرد له موضعه ويخرج من يادى آتته مالولطه
من مفازة زمن نهب فيجوز لقطعه لتلك كاشته له للستى متناهية حيث يضيع بامتداد الدلالة الخائفة له وتصير يما كرا على معابر به
(وما لا يمتنع منها) أى من صغار (٢٢٦) السباع (كشاة) ويجعل (يجوز لقطعه مطلقا) أى من

على القلب وذكر بعضهم أنها من أسما الاضداد يقال فاز اذا عجب أو ذلك قل (قوله) ويرى من الضبان بدفعه إلى القاضى هو ظاهر ان كان الملتقط غير الحالك فان كان الحالك فبني في ذوال الضبان عنه جعل يده للحفظ من الآن أو يجب عليه رده إلى القاضى ولونائه فيه نظر والاقرب الاول قياسا على ما تقدم من البدن أنه اذا عتق جاز له تلك كما ان بطل الالتقاط والا فلو كسب قته عش على مر (قوله) صيانه عن الخونة) بفتح الخاء المجمة وفتح الواو جمع خأن اه قل قال الشورى ولا تخفى ما على الصبرها بالجمع وفيها بالافراد من الحسن (قوله فان لقطه) أى يمتنع وما لا يمتنع حل (قوله ثم تلك) أى اللفظ لا بالنية شرح مر (قوله ان وجدته) فان لم يجد به باعه استقلاله اه على ولا يمتنع من الاشهاد وقضيت أنه لا يجب ويوجه بأنه مؤمن وأن القلب في اللقطة من حيث هي الكسب ولكن يفتى استحبابه عش على مر (قوله أو كسبه) أى ان شاول لا يجوز له كسبه قبل تلكه وقوله وغير قيمته أى يوم تلك لا الاكل ولا يجب افواز القيمة المقرومة من ماله نعم لا بد من افوزها عند تلكها بعد التعريف لان تلك العين لا يصح قاله القاضى اه شرح مر ولولم كسبه حتى خسر به إلى العمران استعنى فيا يظهر ويحتمل خلافه اه برلى اه سم (قوله على الظاهر عند الامام) أى ادام في الصحراء كسباً أى أنه مراد بالامام أنه للعند زى (قوله والخصلة الاولى) هي قوله عرفت ثم تلكه والثانية قوله أو باعه وحفظ عنه والثالثة قوله أو تلك المقطوع من مفازة عش (قوله في الاحظية) أى لئالك (قوله والثانية أولى من الثالثة) أى لان النسخ قد يكون أكثر من القيمة بل هو الغالب حل (قوله خصة رابعة) أى في المفازة وقوله لبتقيقه مقابل قوله أو كسبه حل ومقتضى تعليله ان هذه الخصلة مخصوصة بالمقطوع من المفازة وانظر هل هو كذلك أو لا الفرق بينه وبين الاولى من الثلاثة ان تلك فيها حالاً وفي الاولى بعد التعريف (قوله لدر أو نسل) فان ظهر مالك فاز بهما الملتقط عش على مر (قوله وفيه الخسلتان الاوليان) وهل تأتى الخصلة الرابعة فيه فيسبقه للنسل أو لا يكون قوله ولا يجوز تلك في الحال أى ولا سبقه للنسل اه حل وبعبارة زى فلو كان المقطوع مجتنباً فيها الخصلة الرابعة أو أن يسبقها للنسل (قوله فان لم يجد أهشده) فان لم يجد الشهود لا يرجع وأت نوى وظاهر كلامهم رولو في المفازة حل لكن خالفه عش في المفازة (قوله أو عجز) ان قلت كيف يمشون ان يعرف ملتقطه أنه عجز مع أن الاصل في الناس الحرية قال الشيخ حرج صوره بعضهم بان يفرجهم وبلق بأنه قن علك ولا يعين المالك فله التقاطه حيث ذوال يظهر أنه يجوز له أن يشتد وضد يده عليه بالعلامات والقرائن التي يظن بهارقه يرى كعلامة الحشنة والرجح وصوره بعضهم بما اذا عرفه أو لا وجه مالته ثم وجده ضالا مر (قوله ومجرم) بان عرف أنها خسته مثلاً بمى وتداول عليها الأولى ولا يعرف سيدها اه عبد البر (قوله من كسبه) أى ان كان وحلاذ كرا

أن يسبق تلك مع استنفاده ولو كان الحيوان غيراً كقول كالجش فيه الخسلتان الاوليان ذلك ولا يجوز تلك في الحال وإذا أسك اللفظ الحيوان وتبعه لا اتفاق عليه فذلك وان أراد الرجوع فلينفق بان الحالك فان لم يجد أهش (وله لفظ رقيق) عدا كان أوامة (غير عيزل) عيز (زمن نهب) بخلافه من الامن لأنه يستد في عيه فيصل اليه ولها الخسلتان الاوليان وعلى ذلك في الامتداد لقطعه لا يحفظ أو لا تلك ولم يحل له كجوسية ومجرم بخلاف من يحل له لان تلك الملقطة لا اقتراض كما هو يتفق على الرقيق مدة الحفظ من سبه فان لم يكن له كسب



فلم يأتنا غير الرقيق وإذا بيع ثم ظهر المالك وقال كنت أعتقه قبل قوله حكم بفساد البيع وتبى الرقيق أعم من تبعية العبد
 وإن ثبت الأمة بماسم (وله لفظ غير مال) ككسب (لاختصاص) (٢٢٧) وأوقف وقولاً أوزن إلى آخره من زيادى (و) له لفظ (غير

ذلك الحيوان أيضاً بأن يجر وينفق عليه من أجرته اه ابن قاسم على حج (أقول) يمكن أنهم
 أنما ركوه لأن الغالب في الحيوان الذى يلتقط عدم تأنى إيجاره فلو فرض إمكان إيجاره كان كالعبد
 عن على مر (قوله فعل ماسراً) أى في غير الرقيق وهو قوله وإذا أسك اللفظ الحيوان
 وبيع الخ ع (قوله وأبنايع ثم ظهر المالك) قال حل وانظر حكم الثقة اه (أقول) نظرت
 فوجدت في ع على مر مانسور بقى ما لو كانت القطعة عبداً وأنفق عليه اللفظ على اعتقاده
 بعدين أنه حمله الرجوع بما أنفق أم لا فيه نظروا القرب الثانى لأنه أنفق ليرجع على السيد وتبين
 أنه لا يملكه عليه والعبد نفسه لم يقصد بالاتفاق عليه حتى يرجع عليه بما أنفق ومثل ذلك في عدم
 الرجوع ما إذا ظهر المالك وقال كنت أعتقه للعدة المذكورة اه (قوله قبل قوله الخ) ثم لو كذب
 فهو أقرب إلى الرق لا يأخذ المثلن فهل يقبل أو لا وجهان اه ابن قاسم على المنهج (أقول) الأقرب
 عدم القبول فليطلب عليه ولشوق الشارع للعتق ولأن الرجوع عما أقربه من الحقوق اللازمة لا يقبل
 نه اه ع على مر (قوله وإن قيدت الأمة بماسم) المعنى أن الاحتياج للتقيد بمن لا يحل
 ليس عندنا في ترك التعرض لها ع (قوله الأخيرتان) أى من الثلاثة التى فى المتن (قوله) إذا كان
 المالك (ووجهه) أى لو لم ينفذ عليه منه كما هو ظاهر والاستقلال به فيها يظهر اه تحقشوى برى (قوله)
 وإن وجهه بصمران الخ) أشار بهذه القاية إلى الفرق بين الحيوان وغيره وهو أن الحيوان لا يجوز أن يملكه
 إلا إذا كان مملوفاً من المفارقة وأن غيره يجوز أن يملكه مطلقاً تأمل (قوله أنه يجب أيضاً) أى فى المفارقة
 وهذا ظاهر أن كان فيها أحد بيع التعريف والألفاظ معنى لا يجب له وقوله أنه لا يعرف بالصحراء وهى
 البرية سابقاً بالمفارقة أى بل يعرف فى العمران وقوله لا مطلقاً أى فى الصحراء والمراد بترجيح هذا
 الجمع بين أن فرض الخلاف إنما هو فى المفارقة ولا يقول أحد بعدم الوجوب مطلقاً إذ ليس اللفظ
 مشمولاً ليجب تعريفها تأمل (قوله وإن بقى بعلاج) وظاهر كلامه أنه يمتنع عليه أنه يملكه الآن
 وبغير قيمة لأن الفهم قد يكون أكثر من القيمة اه حل وبعبارة سم لم يجوز وأما تلك
 فلا كذا لا يلقى بعلاج والفرق إمكان بقاء هذا الملاج دون ذلك تأمل (قوله والاباع بعنه بعلاج
 بق) ظاهره أنه ليس له الاتفاق على التجفيف ليرجع بشرطه فليراجع اه ابن قاسم على حج
 (أقول) ولا مانع من الاتفاق المذكور لحصول المقصود به الآن يقال الزام ذمة الغير لا يكون الاعتد
 الضرورة وهى منتفية حيث أمكن بيع جزء منه اه ع على مر (قوله والمساجد ونحوها)
 أى للقسمة والمدرسة والرباط وينبى أن مثل ذلك ما كان مظنة لاجتماع الناس كالحمام والقهوة
 والراكب اه ع على مر (قوله محال القطعة) وأما ما يجده فى الأرض المملوكة فاذى البدان
 ادعاء فإن لم يدعه فليس قبله إلى أن ينتهى الأمر للحى فإن لم يدعه فلفظة أى حيث ليرجع ماله كراجع
 بحال كذا اه حل (قوله واختصاص) هذا مع قوله وأما ما ضمن يقتضى أنه ضمن الاختصاصات
 وليس يصح اه (أقول) أجاب بعض المتأخرين بأن المراد بالضم فى الاختصاص وجوب الرداد لم
 بالياً اه سم ع (قوله والفسالة الأخيرة) وهى قوله أو تلك أو اختصاص الخ يجعل تلك
 والاختصاص أمراً واحداً لأن أول التوزيع فالصور أربع (قوله أو يختص) بأن يقصد الاختصاص بها
 والسائد ونحوها لانهام الموات محال للقطعة وقولاً لم يترفع به من زيادى فى استواء الأمرين والطلاق التبرع أولى من تقيده له
 لمراد (ومن أشد لفظه لا تخيانه) بأن لفظه لحفظ أو تلك أو اختصاص أول يقصد خيانه ولا غيرها أو قصد أحدها ونسبوا الثلاثة الأخيرة
 من زيادى (فأما من يملك) أو يختص بعد التعريف

لأن الشارع لم يلف ذلك (وان قصدنا) أي الخيانة بما أخذناه فانه أمين كالودع وهذه من زبادى في لفظها التبرع حفظ (وجوب تعريفها وان لفظها لحفظ) لئلا يكون كتماننا موقفا للحق على صاحبه وما ذكرته من وجوب تعريف مائط للحفظ هو ما اختاره في الروضة ومحجة في شرح مسلم واقتصر في (٢٢٨) الأصل على نقل عدم وجوبه عن الأكثر قالوا لأن التعريف بما لا يجب التحقق

لكونها ليست مالا عرش (قوله) لأن الشارع لم يلف ذلك) أي الانتفاض (قوله) وان قصدنا أي الخيانة لأنه يقتضي الدوام مالا يقتصر في الابتداء (قوله) قالوا لأن التعريف صفة تبرع وجهته أنه قد تمت ذلك ويقال بل وجوب إظهار المالك ولا يكون للمنفذ كائنًا قد سدره النهي عن التكتان اه عمارة زى (قوله) لتحقق شرط التملك أي ولا تملك هنا إذا الفرض أنه لا لفظ للحفظ (قوله) فان بدله أن يملكها) تقييد محل الخلاف أي فحقه مالم يطرأ له قصد التملك أو الاختصاص والافلاخلاف في وجوب التعريف وبعبارة مر ولو بدله قصد التملك أو الاختصاص عرفها سنة من حيثئذ ولا يستبعد معرفة قبل وقوله عرفها سنة من حيثئذ أي وعلمه مؤنة التعريف من الآن ثم إن كان القرض على المال مؤنة تعريف ماضى فهل يرجع بذلك عليه لأنه انما اقترض لعرض المالك أو لالرجوعه اليه آخره نظر والا قرب الأول لأنهم لم يفتدوا بتعريفه السابق ولم يرتبوا الحكم عليه مع قصد التملك بل أوجبوا استئناف التعريف فابتدأ تعريف آخر للتملك من الآن ولا نظر لما قبله عرش (قوله) بل يكون أمارة يديه) أي ولا يملكها بعد السنة ولو أيس من مالها كما هو ظاهر هذه العبارة وظاهر مولا كانت حيوانا لم يملكها فعمل في مؤنة هل تكون عليه أم لا يملكها نظروا يعني أن يقال هو في هذه الحالة كمال النافع فيأتي فيه ما قبل في المال النافع من أن أمره ليبت المال فيدفعه له ليحفظه إن رجع لمرة صاحبو يصرفه مصارف أموال بيت المال إن ترجع وهذا إن ترجع وهذا إن كان تملك بيت المال أمينا والادفئة تملك يصرفه مصارف أموال بيت المال إن لم يعرف الملتقط مصارفة والا صرفه بنفسه اه عرش على مر (قوله) أو أخذها لها) مقابل قوله لا لخيانة (قوله) أي لا لخيانة) وان أطلع عن الخيانة ثم أراد التعريف والتملك ليس له ذلك بخلاف ما لو قصد الخيانة في الانتا، ثم أطلع عنها قاله التملك وظاهر هذا أنه مالم قاصدا للخيانة في الابتداء لا يملك حل (قوله) أو اختصاص) أي مالم يرب زى (قوله) لقاض) ومعلوم عدم جواز دفعها لقاض غير أمين وأنه لا يلزمه القبول وأن الدافع له يضمنها كما صرح به الفقهاء شرح مر (قوله) لا يملكها) أي مالم يملكها للخيانة والإلزام عليه القبول لأن الملتقط حيثئذ ضامن اه حل (قوله) وجوب باعلى ما قاله ابن الرفعة) ضعيف والذي يحط عليه كلام مر في شرحه ان هذه المعرفة مندوبة لأن التعريف الآتي واجب وبعبارة شرح مر وهذا الخلاف انما هو في المعرفة عقب الأخذ أما عند التملك فالأوجه وجوب معرفة ذلك ليعلم ما يرد له مالها لو ظهر اه (قوله) وصفها) شامل للنوع كأشار إليه الشارع (قوله) أهروية) راجع للشباب والمهروية نسبة إلى الهرة مدينة بخراسان ومروية نسبة إلى مرو قرية بالهمج شيخنا عز بوى (قوله) ويعرف) أي الملتقط عطف على الخبر وقوله صدق واصفها أي كونه صادقا أو كاذبا لأنه إذا لم يعرف ما ذكره جاله شخص ووصفها لم يعرف صدق من كذبه (قوله) ثم يعرفها) أي بنفسه أو نائبه وإن يكن عدلا مر وأقهر قوله ثم عدمه وجوب فورية التعريف وهو ما صححه أكن ذهب القاضي أبو الطيب إلى وجوب الفورية واعتمده الغزالي قيل ومقتضى كلام الشيخين جواز التعريف بعد زمن طويل بل كعشرين سنة وهو في غاية البعد والظاهر أن مراده بذلك علم الفورية المتصلة بالانقطاع اه والوجه ما توسطه الاندري

شرط التملك فان بدله أن يملكها أو يختص بها أو لفظها لئلا يختص وجب تعريفها جزاء ما يمنع التعريف على من غلب على ظنه أن سلطانا يأخذها بل تكون أمارة يديه أبدا كما في سكت التزوى وغيرها وفيها أنه يمنع الاشهاد عليها أيضا حيثئذ (أو) أخذها لها) أي الخيانة (ضامن) كما في الوديعة (وليس له) بعد ذلك (تعريفها لملك) أو اختصاص لحياة (ولو دفع) لقطعة (لقاض) لزمه قبولها) وان لفظها لملك - فظا لها على مالها بخلاف الوديعة لا يلزمه قبولها لتعديدها على ردها على مالها وقد اتهم الحفظ له وهذا من زبادى في لفظها لم يحفظ (ويعرف) يمنع الباء اللطاف وجوبا على ما قاله ابن الرفعة ونجا على ما قاله الاندري وغيره (جنسها) أذهب هي أم فنة أم ثياب (وصفتها) أهروية أم مروية (وقد رها) برزنا أو عتد أو كبل أو ذرع (وصفاها) أو رعاها من ملأ أو شقة أو غيرها (ووكاما) أي خيطها المشدودة بهذا كغيره بد السابق وقيل بمافيه غيره ويعرف صدق واصفها) ثم يعرفها) بالتشديد (في نحو سوق) كابواب المساجد عند خروج الناس من المجامع في بلد التل أو قربت فان كان بصحراء ففي مقدمه

وهو

بما فيه غيره ويعرف صدق واصفها) ثم يعرفها) بالتشديد (في نحو سوق) كابواب المساجد عند خروج الناس من المجامع في بلد التل أو قربت فان كان بصحراء ففي مقدمه

المسجد قال الشيخ الا في
المسجد الحرام (سنة) ولو
متفرقة على العادة) ان
كانت ذرية خيرة ولو من
الاختصاصات تميز زي
وفس بمافيه غيره فيعرفها
(أولا كل يوم) مرتين
(طرفة) أسبوعا (ثم) كل
يوم مرة (طرفة) أسبوعا
أو أسبوعين (ثم) كل
أسبوع) مرة أو مرتين
(ثم كل شهر) كذلك
بحيث لا ينسى أنه تكرر
لما مضى وشرط الامام في
الاكتفاء بالسنة المتفرقة
أن يبين في التعريف زمن
وجدان القطة (ويذكر)
نوبا للقطة ولو تباين (بعض
أوصافها) في التعريف
فلا يستوعبها للاستيعاب
الكاتب فان استوعبها
ضمن لانه قد رفعه الى
من يلزم الدفع بالصفات
(ويعرف حقير) بيقيد
زنده بقولي (لا يعرض عنه
غالبيا) منه ولا كان أو مختصا
ولا يقتصر بشئ بل هو
ما يلب على الظن أن فاقده
لا يكتأسفه عليه ولا يطول
طلبه غالبيا (الى أن يظن
اعراض فاقده عنه غالبيا)
هو أولى ما يجب به ويختلف
ذلك باختلاف المال ما
ما يعرض عنه غالبيا كبرة

ومع عدم جواز تأخير عن زمن تطلب فيه عادة ويختلف بقتلها وكثرتها ووافق الباقين فقال يجوز
التأخير بما يوجب على ظنه فوات معرفة المالك به ولم يتعرض له وقد تعرض له في النهاية اه شرح مر
(قوله لا يكتف العبدول) أى عن مقصده صورة المسئلة فيمن لم يقصد غير الصحراء بخلاف المقيم
فيها المقصد أقرب البلاد يعرف في الأقرب سم **(قوله وان جازت به فاقالة تبهما)** يبنى كما وافق عليه
مر أنه ليس المراد أنه يجب عليه أن يقع القافة اذ انهم العبدول عن مقصده أو ترك محل اقامته من الصحراء
والمال الذي يعرف في القافة مادامت هناك أو قرية منه فاذا ذهبت لم يجب الذهاب معها ويكتفى
بالعرف في أقرب البلاد الى سم قوله تبعه أى ان كانت في جهة مقصده برماوى **(قوله الا في المسجد
الحرام)** أى في جوار التعريف يفتى على الاصح قال في المهمات وظاهره نحر عنه غيره وليس كذلك فان
النقل للكرامة كاجزى بها في المجموع وردد جمع متأخرون واعتمدوا التحريم ودخل في عموم
الشيئ من مسجد المدينة والافقى في فكره التعريف فيها كغيرهما على المتمد اه زى **(قوله سنة)**
أهم وقت التعريف هو تحديده مر وقد يجب التعريف على واحدتين بأن يعرف سنة قاصدا
مخطئا بما على أن التعريف يجب من واجب مر بد المملك فيلزم من حيث ذنبة أخرى شرح مر **(قوله)**
على العادة) أى بحيث لا ينسى التعريف في الأول كفى مر والشرح **(قوله ولومن الاختصاصات)** أى
بأن كان اختصاصا عظيم المنفعة يكتأسف فاقده عليه سنة مر **(قوله طرفيه)** المراد بالطرف وقت
لباع الناس سواء كان في أوله أو وسطه عز بزي **(قوله تم كل أسبوع مرة أو مرتين)** أى الى أن يتم
سنة أسابيع اه شرح مر قال الرشدى التمييز بين ظاهره بأنه يجب من السبعة الأسبوعان
الأول اه **(قوله تم كل شهر كذلك)** أى الى آخر السنة فاقلة المذكورة تفر بينوا لاختصاص ما ذكر
وهو يجب لا ينسى أنه تكرر لما مضى حتى لو فرض أن المرة في الاسابيع التي بعد التمر في كل يوم
لادوم التنبه وان وجب مر من كل أسبوع مرة كل أسبوع وزيد في الأول لأن تطلب المالك فيه
أكثر من غيره الوارث على تعريف مورده على المتمد شرح الارشاد لابن حجر زى دمر قال مر
والأقرب أن هذا التحديد كله للاستحباب لا للوجوب لما تقدم أنه يكتفى منه مفرقة اه **(قوله فلا
يشترطها)** وبارق جواز استيعابها في الاشهاد بحصر الشهود وعدم تهمتهم مر **(قوله فان استوعبها
ضمن)** وهل هو ضامن بد حتى لو تلفت باقة بعد الاستيعاب ضمن وينبى أنها كاولد على الوديعة سم
(قوله لا) أى الكاتب قد يرفع على الاطلاق الى من أى قاض يلزم الدفع بالصفات أى الى قاض يلزم
الاطاعة أن يدفع القطة لشخص وصفه من غير اقامة حجة على أنه اه شيخنا **(قوله)** يعرف حقير
الوجه أنه في غير قطعة الحرم أما هي فتعرف على الدوام وان كانت شيئا حقيرا أخذ من الملاق فوهم
للتعريف لفتك للملك فليست أملا وظن مر وافق على ذلك اه سم **(قوله بل هو ما يلب على الظن)**
أى باعتبار الغالب من أحوال الناس فلا يرد أن صاحبه قد يكون شديد البخل فيقوم أسفه على
النتج عمن على مر **(قوله ولا يطول طلبه)** عطف لازم **(قوله أما ما يعرض عنه غالبيا)** لعل عمله
لا يظهر للمالك حيث ظهر وقال لم أعرض عنه وجب دفعه اليه مادام أيقا وكذا بدله نال ان كان
منعولا مكملا يظهر ووافق عليه مر اه سم **(قوله بل يبتد)** أى يستقل به واجده وينبى أن
لا يحتاج الى تلك لانه ما يعرض عنه وما يعرض عنه أطلقوا أنه يملك بالاخذ اه سم على حج **(قوله)**
لوجوب التعريف عليه) أى مع عود الحظ للاطلاع لئلا يملك فلا يرد أن التعريف يجب عليه أيضا اذا

ورفعه بل يدبر فلا يعرف بل يستدبر واجده (وعليه) مؤنة تعرفان قصد تملكها ولو بعد القطة للحفظ أو مطلقا فهو أعم من
فرد أن أخذ تلك (وان لم يملك) لوجوب التعريف عليه وهذا مطلق التصرف فيه من رأى وليه تملك التبعة له لم يصرف مؤنة تعرفها

من ماله بل ربح الامر لمحاكم ابيع - زامن - كالتملك الاختصاص وكتمده لقطه للخيانة (والا) أي أن لم يقصد التملك كان لفظ لقطا وعليه اقتصر الاصل أو أطلق ولا يقصد تملكها أو اختصاصا (هـ) مؤنة التعريف (على بيت مال أو) على (مالك) بأن ربتها الحاكم في بيت المال أو يقتصرها على المالك من اللافظ (٢٣٠) أو غيره أو بأمره بصرها ليرجع على المالك أو يبيع بعضها إن شاء كان

حرب الجبال والاخبران من زياتي وانما نعلم اللافظ لان الخط فيه لثالث فقط (واذا عرفها) ولو لم يعرف تملك (يملكها الا لفظ) أوماي معناه (كشكست) لانه تملك مال يدل فانقرى ذلك التملك بشره وبحت ابن الرقة في لقطه لا تملك تكسر وكبانه لا بد فيها ما يدل على نقل الاختصاص والخلق تمر بها ينسل ما يعرف مستويا يعرف دونها بخلاف تعيد الاصل له بالنسبة (فان تملكها) فظهر المالك (لا يرض يدها) ولا تعلق بها حق لازم يمنع بيعها (لزمه ردها) لما لم يخبر السابق (يزاد بها التملك) وكذا التملك ان حدث قبل التملك تبع لقطه هذه من زياتي (وبارش) (نقص) ليعبى حديث بعد التملك كايضا تملكها بثلثها وثلثها الرجوع الى بدلها سليقوا لو أراد اللفظ ارد بالارش وأراد للمالك الرجوع الى البديل أوجب اللفظ (فان تملك) حسا أوشرا بعد التملك (نظم

اللفظ المحفوظ مع ان المؤنة ليست عليه وقال سم وانظر هذا التعليق مع أنه يجب التعريف على من لم يقصد التملك وأوجب بان التقدير لجوب التعريف عليه مع عود الخ (قوله) وكتمده أي التملك لقطه للخيانة أي فؤنة التعريف عليه وكيف هذا مع أنه تقدم أن التملك للخيانة لا يعرف الا ان تصور بما اذا تاب تأمل وقد يجب بان الذي مر أنه لا يعرف للتملك أو الاختصاص فلا ينافي في يعرف لظهور ماله (قوله) على بيت مال أي فرضا كما قاله ابن الرقة لكن مقتضى كلامهما أنه تبرع واعتمد الاذرى ويدل عليه قوله أو يقتصرها على المالك شرح حر فلو لم يظهر المالك كانت من الاموال الضائعة فيدها وكيل بيت المال واللفظ الرجوع على بيت المال بما اخذ منه عرش على حر (قوله) بأن ربتها الخ رابع لقوله على بيت مال وما بعده رابع لقوله أو على ماله (قوله) والاخبران من زياتي لانها داخلان في قوله أو على ماله (قوله) ولو لم يعرف تملك الخ الاولى ولولته لا تملك اختلاف كما قاله زى (قوله) فظهر المالك) أو لانه فان لم يظهر المالك ولولته لا مطالبة عليه الآخرة لانه من كسبه كما في شرح حر وبني أن يكون محمدا اذا عزم على ردها أو يرد بدلها اذا ظهر مالها اه زى قال عرش على حر وقضية كلام الشارح أنه لا فرق وقد يوجهه حيث أتى بما وجب عليه من التعريف وتلك صارت من جملة كسبه وعدم بتم ردها لما لكان لا يزل ملكها وان أتم به وعل ما قاله شيخنا زى فيقضي أن يلحق به ما لو لم يقصد ردوا ل عدمه اه (قوله) ولا تعلق بها حق لازم ولو زال الملك عنها لم عاد لنتجته أنه كالجزل حر عرش (قوله) حق لازم بأن يعلق بها حق أصلا أو تعلق بها حق جائز كالعمارة أو حق لازم لا يمنع بيعها كالأجارة والحق اللازم الذي يمنع بيعها كالرهن وانظر هل ردها اذا كانت مبيعة مساوية المنفعة مدة الأجارة أو التأمل وقياس ما تقدم في القرض من انه اذا رجع في الشيء القرض ورأه موجرا يأخذه مساوي المنفعة من المالك هنا يأخذ الموقوف مساوي المنفعة ولا جرة له بل هي للافظ لوقوع الأجارة منه حال ملكه للموقوف (قوله) بأرض نقص) وهو مانع من قبضتها لكن هل العبرة بقبضتها أو الالتقاط أو وقت التملك أو وقت طرقة العبد ولو بد التملك فيه نظر والاقرب الاخير لانه لو ظهر مالها قبل طرقة العبد لوجب ردها اه عرش على حر (قوله) يجب حديث بعد التملك لانها الآن مضمونة عليه القيمة وقبل ذلك أمانة حل (قوله) وأشريا بان تعلق بها حق لازم كالرهن وكالوقف اه (قوله) ولا تدفع القفظة) يعني أن يكون المراد لا يجوز أن تدفع أخذا من قوله ما اذا لم يظن صدقه الخ ثم ان ظن صدق دعواه فيقضي أن يجوز الدفع اه سم (قوله) ثم ان تعدد الواصف ولو سقطت القفظة من ملقطها فالقفظة آخره الاول أولى به بالسبق ولو لم آخر باللفظ شيء رأه فأخذ فهو لا آخر ان قصده الأخذ فان قصد الأمر ونفسه فاما لو أنانيه ما مر من عدم تحته التوكيل في الالتقاط لان ذلك في عمومهم وهذا في خصوص لقطه وان رأها مطروحة على الارض فدفعها برجله وتركها حتى ضاعت لم يضمنها شرح حر (قوله) لم تدفع لاحد) أي يجوز عرش (قوله) ولم تدفع له) أي لانه بان أنه أخذه لك غيره وخبر بدفع القفظة ما تالت عنه ثم غرم لواء

مثله ان كانت شية (أوقيتها) ان كانت شقوة (وقت تملك) لانه وقت دخولها في ضماها (ولان دفع) القفظة (للمع) لها (بلا وصف ولا جهة) الا ان يدل اللفظ أنها له فيزعم دفعها له (وان وصفها) له (فان صدق جاز) دفعها له على ما قيل من نعم ان تعدد الواصف لم يدفع لاحد الابحجة (فان دفعه) به بالوصف (ثبتت لآخر) بحجة (حوت له) عملا بالجهة (فان تملك) عنه الواصف (فله) أي لملك (تدعيه كل) من اللفظ والدفع له (والقرار على المدفوع له) لحصول التملك عنده فيرجع اللفظ بالمقر



عليه ان يقره بالملك فان اقر لم يرجع مؤاخذته باقراره اما اذا لم يظن (٢٣١) صدقة فلا يجوز دفعه وعمل تضمنين

اللاقط اذا دفع بنفسه لان
الزينة له الحاكم ولا يحل لقط
حرم مكة (اللقط) فلا
يجوز ان لقط تلك أو اطاق
والثانية من زيادتي (ويجب
تعريف) باللقط فيه
للحفظ لخبرين هذا البلد
حرمه لانه لا ينقط لقطته
الامن عرفها وفي رواية
البحاري لا يحل لقطته الا
لمنشد أي لمعرف والمعنى
على الدوام ولا فائز البلاد
كذلك فلا تظهر فائدة
التخصيص وتنظم الالفاظ
الاقامة للتعريف وأدفعها
الى الحاكم والسر في ذلك
أن الله تعالى جعل الحرم
مأبى للناس يهودون اليه
فرح به وما الكهان أو تائبه
وخرج زيادتي مكة حرم
للمدينة فهو كائر البلاد
حكم اللقطه
(كتاب اللقط)

بناظر ليس الملك نغريه لأن مأخذ مال الملقط لا للذي شرح مر وقوله فليس الملك نغريه
أي وانما يجرم الملقط بدله ويرجع به على الواصف اه عني على مر (قوله فان اقر لم يرجع)
وأنى ما لو اعترف المشتري بالبيع بالملك ثم استحق البيع فانه يرجع عليه بالثمن لأنه انما اعترف له بالملك
فانما له بان الدليل ل الملك شرعا فمذمور بالاعتراف المستند بالتحالف الوصف فكان مقصرا
بالاعتراف المستند بالشرح مر (قوله واخذة لا باقراره) عبارة مر لأنه حينئذ يزعم أن الظالم
مؤذ للينة اه (فرع) من اللقطة أن تبدل نعله بغيرها فيأخذها ولا يحل له استعمالها الا بعد
تغيرها بشرطه وهو ان تلك أو تنقض اعراض الملك عنها فان كان صاحبها نعتدا أخذ نعله جاز له بيع
بذلك بشرطه وهو ان وصوله الى حقه ثم ان وفي بقدر حقه فذلك والا ضاع عليه ما بقي كغير ذلك
من بقية الدين اه عني (قوله ولا يحل لقط حرم مكة) والخبر به بضمنهم عرفة ومعنى ابراهيم
لهما وان كاسن اجل الانها مجتمع الحاج جميعهم حل (قوله الا لقط) أي ولا يحل تحملك ولو
بصدق كجاء له قوله فيها ياتي والمراد التعريف على الدوام اذ اللقطة انما تحملك بعد التعريف وتعرف
مذمومة لانه تامل (قوله) ويجب تعريف الملقط فيه) فان ايس من معرفته مالكة فينبغي أن يكون
بالاضافة امره بليت المال عني (قوله والا) أي والا يكن المراد على الدوام فلا تبدل على ما ذكر
أن سائر البلاد كذلك تخفف الشرط وجوابه وأقام دليل الجواب مقامه

(كتاب اللقط)

فرض على معنى مفعول أي الملقط أي بيان حقيقته وما يفعل به و بما جمعه وغير ذلك ومعنى لقطا
وشروطا باعتبار أنه باقط ومنبذ اذ باعتبار أنه يذبح وتسميته بذئلك أي اللقط والملقط قبل أخذه وان
كاسن عجز الأول لكنه صارت حقيقة شرعية وكذا تسميته ومنبذ اذ بعد أخذه بناء على زوال الحقيقة
بزال المعنى المنتق منه شرح مر وقوله منبذ اذ بعد أخذه أي فهو محال لكن باعتبار ما كان عني
(قوله ودعيا) سمى دعيا لانه ترك أي مجهول النسب اه عني وبعبارة العرواوى قوله ودعيا
بكره لاني لان غيره بدعي وهذا باعتبار آخر اه ومنبذ اذ باعتبار أن لقطه ملقوطا باعتبار وسطه اه
عني (قوله مع ما ياتي) أي من قوله تعالى ومن احياها فكا كما يحيى احيا الناس جميعا (قوله وأركان
لقط الشرعي) دفع بهذا لما يلزم على كلامه من كون الشيء ركنان لنفسه لانه جعل اللقط من أركان
اللقطه وجعل دفعه من أركانها الذي جعل ركنها هو اللقط الذي بمعنى مطلق الاخذ والأول هو اللقط الشرعي
وهو الذي والجنون الذي لا كافله معلوم (قوله فرض كفارة) أي حيث عابه أكثر من واحد
والفرض عين اه زى قال عني على مر أي ولوعلى فسقة علموه فيجب عليهم الاذنات
والنكث واللاية لهم عني أن كثيرا تراعى منهم وامل سكوتهم عن هذا علمه من كلامهم (قوله لقوله
نظروا أحياها) الأصل في الاحياء ادخال الروح في الجسد وليس المراد هذا ذلك وانما المراد نسب
للقط الى الحياة وهو وقع الضرر عنها المؤدى الى الهلاك وقوله فكا كما يحيى احيا الناس جميعا أي بدفع الانم
شبهت في الاحياء الأول غير معنى الاحياء الثاني اه عني فذلك الآية على كونه فرض كفارة
بالإذن (قوله كالنكاح والوطء) أي لم يوجبوا الوطء في النكاح لان النفس تميل اليه فاستغنى بذلك
عن الزوج أو يقال لما كان المقلب في النكاح معنى الوطء والنفس تميل اليه لم يوجبوا النكاح أي
فقد استغنى عنه تميل النفس اليه اه زى (قوله) ويجب لشهاد عليه) أي لرجلين ولو مستورين
حفظ كذا على طريقتين غيرهما وشارك في اللقطة حيث لا يجب انماها بان الفاعل فم الاكتساب والنفس تميل اليه فاستغنى بذلك عن الجواب

لكل

ظاهر العدالة خوفاً من أن يسرقه وذوق الشهادة عليه الأشهاد في لغة القطة بأن الغرض منها المال والإهداء في التصرف المالي مستحب ومن اللقب حقا في ربه ونسبه فوجب الأشهاد كإتيان النكاح وبأن القطة يشع أمرها بالتحريف ولا يعرف في القطة جَذْمَكَ فلو ترك الأشهاد لم يثبت له ولا بالحضنة وجاز تزعمه قاته في الوسيط (وغل مامع القطة) تبعاً له (٢٣٢)

لأنه يصير عليه إقامة المدينين ظاهر وأما أنه ع ش على هر (قوله ظاهر العدالة) أي أتيت بها
ثبت المزين واشتهر خلافه على فرد الكمال فقير مستور العدالة من باب أولى ع ش (قوله
وعلى مباح القطب) قياسا من القطب من امتناع الأشهاد إذا كان عليها ظاهرا أمهنا كذا ك
ع ش (قوله نيمه) أي والمعارض الأشهاد على مباحه بطريق التبعية فلا ينافيه ما من القطب
من نيمه الأشهاد عليها ولأنك أن مباحه من جهة القطب ع ش هر (قوله ثبت لولاية الخاصة)
أي الانتاب وأشهد فيكون التقاطع جديدا من حيث جدي كاعتباره السبكي مصرا على ترك الأشهاد فنى
شرح هر وه لا قال التراح لم يصح لقطه مع أمهنا صر (قوله وبارز زعمه) أي بل وجب على
القاضي تركه فهو جواز بعد امتناع قصدك بالجواب ع ش وحل (قوله والقطب الخ) كان الأولى
أن يقدمه على قوله لقطه فرض كفاية لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره وأوجب بأنه أثر قوله
واللاطف سأل (قوله نيمه) ليس بقيد أمتهله ما إذا كان ماثبا وليس مع أحد شيئا (قوله
ولميرزا) أي أن شيف شياعه شرح هر ومفهوما أنه لم يخف شياعه لم يجب التقاطع بل يجوز ونقل
سم على حج عن شرحه ما يوجب الجواب طافا (قوله وعلى مباح) أي إلى قوله لا كمال
له (قوله واللاطف حريشيد) ظاهره وأومحى أو عظم كآخذه وأبرص وبعث الأذرى أنه لا يخفى
لهما الخاصة واللازمي عظمه شيئا كخاضته أه حل وعبار شرح هر والأوجه كآخذه
الأذرى اعتبار البصر وعدم نحو برص إذا كان الملتقط يتعمد بنفسه إلى الخاصة (قوله وللقطه
غيره) أي غير من اجتمعت فيه الشروط للمذكورة ع ش (قوله أوسفه) أي أوسهت عدك
ع ش (قوله فينزع القطب) والنارعه الحاكم هر (قوله امكن لكافر) أي عدل في دينه التقاطع
الكافر وان اختلاف دينه لم ينافي للقطه سأل في انعكسه قل (قوله فان أذن لريقه) هذان قيد
قوله لم يصح من حيث تعلقه بالريق قال كآخذه وإن لم يقل فيما يظهر خلافا لما هو كلام التراح
شورى (قوله أوافره عليه) أي ولريق عدل رشيد حل (قوله كاعلم عاصم) أي من امتناع
سوى بالافظ أو من قوله ولو مكاتب (قوله كالفاسيو الاظف) وليس كالفراغاة لالتصاح للوكافيه حل
(قوله والبعض كالريق) عبارة هر ولو أن البعض لا يهايمها فأوكافيات والقطف نوبه السيد كالقن
أوفى نوبه البعض باطل في أوجه الوجهين أه (قوله ولو أوزم اعلان) فلو كان أحدهما غير أهل
فهو كالمعذور يستقل بالأهل به ع ش (قوله نواه) قضيته أنه ليس له جملته كآخذه ما له لا قد يردى
الضرر للطفل ثوبا كلفها في شأنه ع ش على هر (قوله أي بعد أخذهم) أي أخذ أحداهما بدليل
باصده (قوله وان لقطاهما الخ) أسقط المقتربين ذكرهما حل بقوله وإن لقطاه معانته
مقيم محل وجده على من يفر به ولولى بلد كان كالمسافر من قديم بلدى ع ش فرى لانا لى لى
أرقى فان استوفى أقسم على غنى الركا فنان تفاوتانى الفتى لى يقدم الاغنى و يقدم لجواد على البخل
حل (قوله نيمه) أي لم يتجمل على قبر ولو سعى هر أي حيث ساسنو إلى العدالة فقله وعدل
على مستوراى ان ساسنو إلى الفتى الأوفر للابتكر (قوله لانه قد يواسيه بماله) عبارة شرح

مر

لا مرجح لأحد مما على
الآخر ولو ترك أحدهما حقه
قبل القرعة أغربده الآخر
وليس لمن خرجت القرعة
له ترك حقه للآخر كاليس
للفرد نقل حقه إلى غيره
ولا يقدم مسلم على كافر
في كافر ولا رجل على امرأة
(وله) أي الألفاظ (تقله من)
بأية تقر بتو (تقله منها)
أي من بادية وقرية أي من
كل منهما (البلد) لأنه أرفق
به (لأعك) أي لا تقله
من قرية لبادية أو من بلد
لقرية أو بادية لخشونة
عيشهما وقوات العلم بالدين
والصنعة فبما لم تقله من
بلد أو من قرية بادية قريبة
يسهل المراء منها على
النص و قول الجمهور (و)
له نقله (من كل) من بادية
و قرية (بلد) لثقله انتفاء
ذلك لآلادونه و ذكر حكم
الفرقة جواز أو منع جواز
نقل البلدية لمن بادية كلها
من زياتي ومحل جواز
نقله إذا أمن الطريق
والتصدي وتوصلت الأخبار
واختبرت أمانة الألفاظ
(ومؤنه) هو أعم من قوله
ووقفته (في مال العام) كوقف
على القضاة أو الوصية لهم
(أو الخاص) وهو ما اختص
به كتاب عليه ملقوفة
عليه أو لم يوص له أو مخطي

به لأنه أرفق به غالباً وقد يواسيه بماله و بقوله غالباً اندفع مال الأذى هنا لا عبرة بتفاوتها في القتي
لأن تيزاً مذهباً بنحو سخاء وحسن خالق كايحه بعضهم اه بحرفه (قوله بالنا) ولو فقيراً على
مستور ولو غنياً زى ومثله في سم ع م ر أولاً ثم قال ثم اعتمد م في مرة أخرى تقديم القتي
للمستور على الفقير العدل بالنا وهو الظاهر في شرح الهجة ع ش وفي حاشيته على م ر على مستور
ولو غنياً وهو لا يخرج لأن مصلحة العدالة بالنا أرجح من مصلحة القتي مع التزامنا بالستور قد لا يكون
غداً في الباطن ويسترق لعدم اليقظة الممانعة له سم على حج بحرفه (قوله وليس لمن خرجت
القرعة له الخ) أي قيام وهل يسقط حقه أم لا فيه نظر والظاهر الثاني فيلزم به القاضي لأنه بالنقاط
ينبغي عليه وبيته اه ع ش على م ر (قوله) ولا يقدم مسلم على كافر) هلا كان المسلم بالنسبة للكافر
كالمسلم بالنسبة للمستور بل بدمية عدالة المسلم كز بدمية العدل بالنا اه ابن قاسم على ابن حجر
(أنزل) وقد يقال المستور قد يكون فاسقاً بالنا فلا يكون أهلاً للانتقاط بخلاف الكافر العدل في دينه
فإن أعلنه للانتقاط محقق فكان مع المسلم كسليمين تفاوتاً في العدالة المحققة أو التي اه ع ش على
م ر (قوله) ولا رجل على امرأة) أي الامراضة في رضيع فتقدم على الرجل كايحه الأذى والاختية
تقدم على المتزوجة كايحه الزركشي شرح م ر ع ش قال بعضهم وهذا الاستثناء متقطع لأن
التي من رجل وامرأة (قوله) وله نقله من بادية) أي ولا فرق في النقل بين كونه للسكنى أو غيرها
كفناء حاجة اه وبارة م ر في شرحه وسواء كان السفر به للغة أو غيرها كإقاله للتولي وأقره اه
والإية خلاف الحاضرة وهي العمارة فإن قلت قرية أو كبرت ولم تعظم فبلداً وعظمت فمدينة أو كانت
لتنزع وخب غر يفسر م ر وقيل أن البلد ما فيه حاكم شرعي أو شرطى أو سوق العامة وإن
جاء الكل فمرو مدينة أو حلت عن الشكل قرية وعلم كلامه أن البلد أي أخص من الحضر اه
فإن (قوله) لخشونة عيشهما) هذا بالنسبة للقيط وأما الزوجة فيجب عليها مطاوعته ولو كان المتولي إليه
من البش اه عز زى لأن نفقتها مأمدة ويكفيها إبدالها (قوله) كوقف على القضاة) وانما صرح الوقت
عليه مع عدم تحقق وجودهم لأن الجهة لا يشترط فيها تحقق الوجود بل يكفي إمكانه كإدله عليه كلامهم
ونه عليه الزركشي وإضافة المال العام إليه لاستحقاقه الصرف عليه منه والافه ونحو زاده حقيقة
لجنة العامة وليس بملاكه وأفاد السبكي عدم صرفه من وقف الفقراء لأن وصفه بالفقر غير محقق
لكن خافه الأذى اكتفاء بظاهر الحال من كونه فقيراً وهو أوجه اه شرح م ر (قوله) أو
الحص) فتنه كلامه التخيير بين العام والخاص والأوجه كأفاده بعض المتأخرين تقديم الثاني على
الأول فإن حلت أوفى كلامه على التنوع لم يرد ذلك اه شرح م ر والمعي أن مؤنه إناقي ماله العام
أولاً له الخاص قال الرشيدى لأنه لا يعزأهما التقديم اه الآن يقال هذا معلوم من خارج وهو أن
الخاص مقدم على زى اه واعتمدت هنا أنه ينفع من العام إن لم يكن مقبضاً بالحاجة كوقفت
على القضاة المتأخرين والأقدم الخاص عليه كافى س ل (قوله) ككتاب عليه) والمراد كتابه عليه
الزركشي يكون ما ذكره صلاحيته للتصرف فيه ودفع المنازعة لآله طريق الحكم بصحة ما سكه
إبداء فلا يسوغ لأحد أن يعجز ذلك أن يقول ثبت عندي أنه ملكه شرح م ر وقائدة ذلك أنه لو
أعطاه أحد بنية لم لا يعز ع ش على م ر (قوله) أو لم يوص له) ودابة زمانه ما يسهل أو مرسوطة
بنحو رسوطة أو راكب عليها وما عليها نابع لها قل (قوله) ودار هو فيها حده) أي لا تنم لغيره وأو
عائراً ونسبة أو بستان كذلك زى وبارة شرح م ر وإيجكه له بيتان يوجد فيه أو أوجه

الوجهين كل رجة بعض التأخير بخلاف الدار لان سكانها تصرفوا للحصول في البستان ليس تصرفا ولا سكتي وقضية التعليل انه لو كان يسكن عادة فهو كالدار وهو كذلك اه ع ش وبعبارة قيل قوله وداره وفيها وكذا في قرية لاني باهم ما ولا في بستان لم يجر العادة بالسكني فيه والافكار دار وما في الدار والبستان تابع لهما ما لم يكو عديمه **(قوله ان كان معه فيها غيره)** فله حسنة بعده بحسب الرؤس قيل **(قوله لالام مدفون)** ثم بحث الاذري انه لو اصل خيط بالدين و ربط بنحو ثوبه فقتله به لسا بان انتمت الرقعة اليه اه مر وقوله بخلاف الموضوع بقرب المكلف يؤخذ من هذا ان لو اتى هذا المكلف غيره فالقول قول المكلف تقدم بينته لان اليد له انتهى **(قوله ولو عكوما بكفره)** أي لان فيه مصلحة للمسلمين اذ بالغ بالجزية اه شرح حر **(قوله في بيتك)** أي جماعة ع ش وقيل **(قوله يقتض عليه)** أي على الطفل لاعلى بيت المال كما صرح به الحطيب على اللهاج حيث قال أو حال الظامة دونه افترض له الامام من المسلمين في ذمة القبط كالخيط لى الطعام فان تغفر الاقراض قام المسلمون بكفائته فرضا الخ ع ش **(قوله على موسرينا)** أي موسرى بلده زى والوجه مضيقهم بمن باتى في نفقة الزوجه وقيل من تلك سنة فلا تضر قدرته بالسكس واذل منهم وزعها والامام على ما يبر بلده فان شق فعل من راء الامام منهم فان استوفى نظره تخير وهذا ان لم يبلغ القبط فان بلغ فنهم الفقراء أو المساكين فان ظهر له سيد أو قريب رجع عليه وان ضعفه في الروضة وما توزعه من سقوط نفقة القرى بوجوه بعض الزمن يرد عيائى انها تصير ذبا لا اقراض شرح م ر أي بان الحاكم فان لم يظهر له مال ولا قريب ولا سيد ولا كسب فالرجوع على بيت المال من سهم الفقراء أو الفارين بحسب ما راء الامام س ل **(قوله ينزع الخافض)** كان الانسب بمجايله أن يقول على الخبز **(قوله وللأقطه استقلال بحفظ ماله)** أي ان كان عدلا بحيث يجوز ابداع مال اليتيم عنده اه مع و لم يخف عليه عنده من استيلاء ظالم حل وزى **(قوله باذن حاكم)** في المرة الاولى على الوجه وشه الاشهاد فلا يجيب الا في المرة الاولى كقوله حل فان تغفر مراجعت أشهد ويصدق في قدر الاثاق ان كان لاقابه ع ش على حر **(قوله ان لم يرجعه)** أي في ساقفة قرية وهي مادون ساقفة العدوى على العتد اه ع ش

(فصل في الحكم بسلام القبط) أي وما يتبع ذلك كالحكم بكفره بعد كماله ع ش حر **(قوله أو بكفرهما كذلك)** أي ببيعة الصور أربع **(قوله وما ألحق بها)** وهي دار الكفر التي بها مسلم ككاتب حل **(قوله وان استلحقه كافر)** ولا يلزم من كفر أبيه كفره لاحتمال ان يكون من شبهة بوطه مسلمة فيكون مسلمًا تبعًا لاله للقاعدة المشهورة حل وبعبارة شرح حر أي ولو قطفه في اللب لا تسكتا بسلامه فلا يتغيره بمجرد دعوى كافر اه والغاية لرد وقيد المادوري الخلاف بما اذا لم يصدره ملانة أو صوم والأفضل قطعاً بربطه أن يحال بينه وبين من ادعاه **(قوله ولو بدار كفر)** أي أصلها دار اسلام بأن كانت دار الاسلام أو لا أو فرقناهم عليها بالجزية أو الصلح حل فالمراد بها المستولى الكفار عليها من ديارنا **(قوله به مسلم)** أي رجل وامرأة وكلامه يقتضى ان القبط اذا ذوب بمحل اسلام خراب لا يحكم بسلامه الا اذا كان به مسلم لان المحل في كلامه شامل لذلك وهو بعيد فاجرح **(قوله أو عجزا)** هادع قوله ولكن لا يكتفي بجزيته بدار كفره فينتاقيان لان الاول يدل على الاكتفاء بالاجتناب والى ان يدل على عدم الاكتفاء بذلك قال حر فتحمل دار الكفر في الاول على أصلها دار اسلام اه

بكفرهما كذلك **(القبط مسلم)** نعم للدار وما ألحق بها **(وان استلحقه كافر)** هو أولى من قوله ذى **(بلا)** **(واقول)** **(ينته)** بنسبه هذا **(ان وجد بمحل)** ولو بدار كفر **(به مسلم)** يمكن كونه متولوا عبرة من شر أو ناجرا أو عجزا ان القبط لا اسلام لانه قد حكم

غيرها وقول وحده من زباني **(لالام مدفون)** ولو تحته أو كان فيه أومع القبط رخصة مكتوب فيها انه له كالسكنى من ان حكم بان المكان له فهو مع المكان **(والالام موضوع بقربه)** كالعبد عنه بخلاف الموضوع بقرب المكلف لان له رعاية **(م)** ان لم يهرق مال عام ولا خاص ولو عكوما بكفره بان وجد ببلد كغريس بهامس فؤته **(في بيت مال)** من سهم المالح **(م)** ان لم يكن فيه مال أو كان م ما هو أهم **(يقتض عليه حاكم)** وهذا من زباني **(م)** ان صرر الاقراض **(يتم)** على موسرينا أي المسلمين **(قرضا)** بالفاق عليه ان كان سرا والاصل سيد والمضى على جهة القرض فالتب بزع الحافض والتقييد باليسار من زباني **(واللاقطه استقلال بحفظ ماله)** كحفظه **(وانما)** بونه متبذنان حاكم لان ولاية المال لا تختص لغير اب وجنين الاقارب والاجنبى أولى **(م)** ان لم يوجد ماله **(اشهاد)** وهذا من زباني فان ماله بدون ذلك ضمن **(فصل في الحكم بسلام القبط وغيره ببيعة أو)** بكفرهما كذلك

بسلامة ولا يغير بمجرد دعوى الاستلحاق (د) لكن (لا يكتفى اجتياز به بدار كفر) بخلاف بدارنا لحرمتهما ولو تغافل المسلم قبل في نفي شبه
ان في اسلامه اما اذا استلحقه الكافر بيعة او وجد القبط (٢٣٥) بمحل منسوب للكفار ليس به مسلم فهو

كافر (و بحكم بسلام غير
قبط صي أو مجنون فيما
لاحد اصوله) بأن يكون
أحد اصوله ولو من قبل
الام مسلمات العلوق به
أو بعده قبل بلوغ أواقته
وان كان ميتا والا فرب
منه حيا كافرا تقليبا
للاسلام (د) نجا (لأبيه
المسلم) ولو غير مكلف (ان لم
يكن) معه في السي
(أحدهم) أي أحد اصوله
لانه صار تحت ولايته فان
كان معه فيه أحدهم لم ينج
السابق لان تبعه أحدهم
أقوى ومعنى كون أحدهم
مع كافي الروضة أن يكونا
في جيش واحد ونجته
واحدة لأنهما في مك
رجل وخرج بالمسلم الكافر
فلا يحكم بسلام مديه
وان كان بدارنا لان الدار
لأنوثر فيه ولأن أولاده
فكيف أنوثر في مديته
هو على دين سابه كقوله
المارودي وغيره ولو سابه
مسلم وكافر فهو مسلم
وخرج بالتبعية اسلامه
استقلال فلا يصح كافر
عقوده وشاركه بمداينه
بأنها ينفصل بها فقتعه
فلا بخلاف الاسلام وانما

أهل من هذا ان الاول عام مخصوص بالثاني اه سم كما هو شأن الاستدراك لان
قوله مجتزأ شامل لاجتياز بدار الاسلام التي يسكتها الكفار ودار الكفر والاستدراك بخمسة بالاول
عزري (قوله لا يكتفى اجتياز) بل لابد من الكنى والمراد بالكنى هنا ما يقطع حكمه وهو أربعة
أربعة غير بوي السؤل والخروج قاله الأذري عثاقا بل يبنى الا كنفاء بلبث يكن فيه الواقع وان
ذلك الوجه قاله قاضي الطائفة أنه لو كان مسلم واحد بمصر عظيم بدار حروب ووجد فيه كل يوم ألف
قبط مسلحهم بسلامهم وهذا ان كان لاجل تبعية الاسلام كالسابق فذلك أو لا مكان كونهم منسولين على
بيدهم وانما ظهر فيه نظر ولا سيما اذا كان المسلم الموجود امرأة شرح مر (قوله بدار كفر) أي
أما بدار كفر فلا يخالف ما قبله اه اذ ذلك مفروض في دار كفر أصلها دار اسلام والمراد بدار الكفر
ما سؤلوا عليه من غير جزية ولا صلح ولا أمهات دار اسلام وما عدا ذلك دار اسلام شيخنا (قوله اما اذا
للتبعية الكافر بيعة) مثل كلامه ما لو تمحضت البيعة لسوة وهو الاوجه من وجهين والاقرب اعتبار
للمن الثالث لانه حكم فهو كالبينة بل أقوى شرح مر (قوله وان كان ميتا والا فرب منه حيا) أي
بترابته اليه نسبة تقتضي التوارث ولو بالرحم فلا يراد آدم أبو البشر عليه السلام اه شرح مر
لأنه لو كان كل الناس مسلمين بالتبعية لكان كل شخص منسوب اليه لكن نسبة لا تقتضي
الكون ولكن ضابط النسبة التي تقتضي التوارث لم يظهر ولم يعلم من كلامه ولعله ما أتى في الوصية بأن
يقالها لدار بالاصل ما يوجب الشخص اليه من جهة الأب أو الأجداد وبعد قبيلة كما يقال بنو فلان
فمن فوق الجد الذي حصلت الشهرة به والنسبة لا يعتبر (قوله لان تبعية أحدهم) وهذا إشارة للمسلم
بكل التبعية ولا يكون الا لاحد الاصول بخلاف تبعية الاسلام تكون له والسابق (قوله في جيش
واحد ونجته واحدة) هو عطف تفسير لان المقصود اجتماعهما في النسبة قل (قوله فلا يحكم
بلمديته) أي وان أسلم السابق بعده سبه حل (قوله لان الدار لأنوثر فيه) أي في السابق (قوله
لا يصح كافر عقوده) أي بالنسبة لاحكام الدنيا ومع ذلك تستحب الخيلولة بينه وبين أبو بكر لا يفتناه
وثل تحبونه له الامام عن اجاع الاصحاب أما بالنسبة لاحكام الآخرة فيصح ويكون من الفاضلين
انما لا لازم بين الاحكامين كافي من لم ينفه الدعوة وكما فعل الشركين شرح مر ولو تعدد بعبادة
كأن غير صحيحة كائن عليه لكن لا يمنع منها غير ما ولا يؤمر بها المدمم ومهتوا وشاركه بمصنعا من المسلم المدين
الاصل لا يتغافل بها لانها تقوم له فلا قل (قوله وان كان على) يميز بين أسلم) فقد قيل كان سنة ثمان سنين
وثل تسعة وثل أربع عشرة سنة اه حل (قوله فربما يندلس الخ) أي فلا تنقض احكام الاسلام الجارية
عند الرد زى وشرح مر واحكام الاسلام مثل ارثه من قري به المسلم وجواز اعتناقه عن الكفارة
(قوله ان المسلم بسلامه) أي لا ينقطع برده حل (قوله في تبعية الدار) أي المتقدمة في القبط اه
هو الذي يحكم بسلامه تبعا لدار كالتقدم (قوله فانه كافر أصلي) أي فبقوله كفره وينقض ما مضى
من أحكام الاسلام من ارثه من قري به المسلم ومنع ارثه من قري به الكافر وجواز اعتناقه عن الكفارة
وما يضر على الخلاف في أنه مرتد بكفره أو كافر أصلي بمجهوده والصلاة عليه ودفعه بقمار للمدين اذا
لم يندلج بلوغ وقيل الكفر ذكره الرازي ورأى الامام انه يتشامل فيقوم فيه شعار الاسلام قال

مسألة على رضى الله عنه في صفره لان الاحكام كآل البيه اعتمدت بالبرغ بعد الهجرة في عام الحنفى أم قبلها فهي منوطه بالتبعية
نكاح على ميماسين أسلم (فان كفر بعد كاله) بالبرغ والأواقته (فيها) أي في هاتين البيعتين (فرب) لسبق الحكم بسلامه وخرج
بمسلم كوفي تبعية الدار وكفر فانه كافر أصلي لانه لم يندلج على ظاهرها فاذا اهر ب عن نفسه بالكفر

بيننا خلاف ما ظننا وهذا من قولهم تبعية الدارضة بقية نعم ان تحضن المسلمون بالدار لم يقر على كفره قلعها قاله الماوردي وأقره ابن الرقة
وذ كر حكم الجيوش مقلداهم (٢٣٦) ذ كر حكم الصبي في الكفر بعد بلوغه بالنسبة لتبعية الدار من ز يادى وتعبيره

بأد صولة أولى من تعبيرة
بأحد أرويه

(فصل في بيان حربة
اللقيط ورقة واستلحاقه

(اللقيط ح) وان ادعى
رقة لاقط وغيره لان غالب

الناس أنوار (الا ان تمام
برق بينه منعرضه لاسب

(الك) كثر وشراء فلا
يكفى مطلق الملك لان لا تأمن

ان يعتد الناحد ظاهر
اليه وفارق غيره ككوب

ودار بان أمر الرق خطر
فاحتيط فيه وبان المال

علاؤه فلا تغير دعواه وصفه
بجلاف اللقيط لانه مظهرها

(أو يقر به) بعد كاله (د)
يكذبه القوله هـ أو أولى من

قوله فصدقه (د) سبق
اقراره بعد كاله (حربة)

فيحكم برقه في الصورتين
وان سبق منه تصرف

بقتنبا كبيع ونكاح فلم
ان يوجد بدار حرب لاسب

فيها ولاذى فريقي كائ
معيانهم وناسمهم قاله

اللقيني ولاهمم يقتنيه
أما اذا أقر به لمكذبه أو

سبق اقراره بالحرية فلا
يقبل اقراره بالرق وان عاد

للكذب وصدقه لانه
لما كذبه حكم بحربه

النزوي وهو المختار أو الصواب لان هذه الامور مبنية على الظاهر وظاهر الاسلام اه زى وقول زى
اذما صالح فان قلنا انه كافر أصل لم يجز ولربس عليه وان قلنا انه مرتد بكفره جهز وصلى عليه بالحكم

بإسلامه قيل ذلك وقوله تمام فيه أى في الميت المذكور وقوله شمار الاسلام أى علامته وحى تبعيته للدار
في الاسلام أى فيجهز ويصلى عليه سواء حكمنا برده أم بكفره وقوله هذه الامور أى التجهيز وما بعده

(قوله) تبيننا خلاف (الح) أى تبين لنا خلاف (الح) أى فنقتض أحكام الاسلام الجارية عليه قبل ذلك
(فصل في بيان حرية اللقيط) أى ما حصل به حرية ع ش وقوله واستلحاقه أى وما يتبعها فبيح

الأول وقوله ولا يقبل اقراره به الى قوله قضى منو يتبع الثاني قوله فان عدم ادعاء (قوله) لا يقبل
قال الثاني رضى الله تعالى عنه ولو قذفه قاذف لم يحده حتى أسأله أمر أم لا سم (قوله) فلا يكفى أى

من البيعة (قوله) وفارق غيره) أى حيث تسكني الشهادة بالملك المطلق عن السبب (قوله) فلا تغير دعواه
أى دعوى أحد للمال ع ش وقوله وصفه أى بكونه مملوكا اه (قوله) بخلاف اللقيط لانه مظهرها) أى

فدعواه تغير وصفه فاشتراط التعرض لسبب الملك حل (قوله) بعد كاله) أى ببلوغه وعقل (قوله) هو وأولى
من قوله فصدقه) أى لشموله حالة السكوت عن التصديق والتكذيب ع ش (قوله) ولا يقبل اقراره

أى اللقيط وصح عود الضمير على كل من ومن المقر له اذ لو أقر انسان بحربه وأقر اللقيط له بأقيل
وان صدقه وهو ظاهر شرح مر اسكن قول الشارح بعد كاله يمين الاحتمال الأول (قوله) فلم يوجد بدار

حرب (الح) هذا استدراك على قول المتن اللقيط حرق كان الأولى تقديمه على الاستثناء (قوله) فريقي
وحينئذ لا يكون لقيطاً وقوله كائ صبيانهم أى للعروف نسبهم حل فالدفع ما يقال ان اللقيط المذكور

من صبيانهم هـ وحاصل الدفع تسليم انه منهم لكنه غير معروف النسب والميراد صبيانهم بعد أسرهم لانهم
قبل أسرهم محكوم بحرب بينهم (قوله) قاله الباقي) رده الشارح في غير هذا الكتاب بان دار الحرب إنما

تقتضى استرقاق من ذكر بالاسر ومجرد اللفظ لا يقتضيه أى لانه ليس أسرا بان تصدان ربه به لله تعالى
وهذا اردوه للعتد حل وزى وقول الباقي ضعيف وفي سم والاوجه ان مجرد كونه بدار الحرب

لا يقتضى رقة فاذا أخذ على جهة الالتقاط حكم بحربه لانه أخذ بهذا القصد صارف عن الاسترقاق
(قوله) أما اذا أقر به لمكذبه) المناسب أن يقول أما اذا كذبه القوله (قوله) في تصرف ماض) أى

حكم تصرف والحكم في المال الآتى هو عدم قضاء الدين من المال الذى في يده فان قضاء الدين بشر
بالقره وقوله مضرب فيه هـ وحاصل الصور ست لان التصرف اماما وض مستقبل وعلى كل امان بشر

بغيره أوبه أولا بشر بأحد فتقوله بخلاف في المستقبل فيه ثلاث وقوله وماض (الح) فيه ثنتان فتقوله أما
التصرف لماضى (الح) هذه مكررة مع قوله وماض لا بشر بغيره لكن أعادها لونه لقتله وقوله لا يقبل (الح)

وذ كر هـ في ضمن العام أولا كان من جهة عدم القبول بالنسبة لغيره (قوله) بخلافه في مستقبل) فلا
يصح منه البيع والشراء (قوله) أما التصرف لماضى (الح) صورته أن يقتل اللقيط رقيقا ثم يرق فيقوله

قبل اقراره غير مكافى له فلا يقبل فيموه بعد الاقرار مكافى له فيقتل فيه س ول وشله الرض وصوته
بعضهم بماذا أوصى له بنى نفسه فيلزم من دعواه الرق بطلان الوصية وفي اضرار وهذا التصديق

أول لان القتل ليس تصرفا (قوله) ولو كان اللقيط اسرا (الح) هذا ينفع على قوله ولا يقبل اقراره (الح)
بالاحل فلا يورد رقيقا (ولا يقبل اقراره به) أى بالرق (في تصرف ماض مضرب فيه) بخلافه في مستقبل وان

أضر بغيره وماض لا بشر بغيره (فلا لزوم من فآق ربق ويده مال قضى منه) ولا يجمل للقره بالرق الا ما فضل عن الدين فان بقى من الدين
شئ اسبق به بعد مقتضا التصرف لماضى المضرب به فيقبل اقراره بالنسبة اليه ولو كان اللقيط اسرا أمتمت وجه ولو عمن لا يجمل له: كساح الالة

بدل
شئ اسبق به بعد مقتضا التصرف لماضى المضرب به فيقبل اقراره بالنسبة اليه ولو كان اللقيط اسرا أمتمت وجه ولو عمن لا يجمل له: كساح الالة

أثرت بالرق لم ينفسخ نكاحها وتسل زوجها لادونها و يسافر بها زوجها بشراذن سيدها وولدها قبل اقرارها هو وبعدم رقيق وتعد
بلائة أقراره بالطلاق وشهرين وخبة أيا لم يوث وحذف من الأصل هناك ما لو ادعى رقيق صغير بيده جهل لفظه كرهه في الدعوى والبيانات
من قوله ولو استلحق نحو صغير هو أعظم (٢٣٧) من قوله ولو استلحق القبط (رجل) ولو
كافرا أو عبدا أو غيبا فلا

بل عليه شرح الروض فكان الأولى أن يقدمه على قوله أما التصرف الخ شيخنا وقد يقال آخره لاجل
قوله وبعدم رقيق لانه مستقبل لكنه لا يغالبه تصرف تأمل ه وحاصل ما ذكره هنا مسائل الأربعة
الاولى مفرقة على المنطوق والاثنتان الاخيراتان على المفهوم اه (قوله لم ينفسخ نكاحها) أي لانه
اقتضاه بغير الزوج شرح الروض أي وتقدم انه لا يقبل اقراره بالرق في تصرف ماض بغيره وفي
شرح الروض لم ينفسخ أي لان النكاح كالقبوض المستوفى انتهى وحينئذ يتخير الزوج بين بقاء
النكاح وفسخه حيث شرط حر بها فان فسخ بعد الدخول بها لزمه لقرله الاقل من مهر المثل والمسمى
فان جاز لزمه المسمى وان كان قد سلمه اليها اجزاء فلو طلقها قبل الدخول لم يقط المسمى كما في شرح مر
(قوله) وتسل زوجها لادونها اه أي وان تضرر السيد بذلك فلا يتضرر الزوج اه زى (قوله) وولدها
قبل اقرارها اه أي لظن محض منها ومن لم يلزمه قيمته أي لانه يضره لزوم القيمة (قوله) وتعد ثلاثة
أزواج بالطلاق لان عدة الطلاق حق الزوج فلا يؤثر اقرارها فيه (قوله) وشهرين الخ قال سم بعد كلام
طويل بل يظهر بطلان الحرية ويستمر ظنه الى الموت فان وقع ذلك اعتدت باربعة أشهر وعشرة أيام
عش وقوله وشهرين الخ لان عدة الوفاة حقته تعالى ولهذا وجبت قبل الدخول فلا يتضرر بنقصان
العدة زى قال شيخنا وفيه أن العدة مستقبلية عن اقرارها بالرق فكان المناسب قبول اقرارها بالنسبة
لما كان تعدد شهرين الآن يقال ان العدة وقت تابعة لا مقصودة أو يقال الكلام في التصرف والعدة
ليست منه (قوله) (رجل) سواء كان سفيها أو رشيدا مر (قوله) (لحقة) ولا يلحق بزوجته الابنية كما
يتم بما يأتي واستحبوا القاضي أن يقول للفقهاء من أين هو ولدك من زوجتك أو من أمك أو شبهة لانه قد
يقول ان الالتقاط يفيد النسب وبحت الزكوى وجوبه اذا كان ممن يحمله ذلك احتياطا للنسب
شرح مر (قوله) (ولا تنفقه عليه) بل نفقته من بيت المال مر (قوله) (وتعارضت بينتان) قال النووي
ليس تام موضع سقط فيه الاحوال الثلاثة في أعمال البيتين اهذا الموضع اه زى ومثله الثلث
في النجاسة أي لو تعارضت بينتان في النجاسة يلغى قولها ويعمل بالأصل وهو الطهارة عش اه
زى (قوله) مؤرخين بتاريخين مختلفين فلا ترجيح وهذا مستثنى من كون الحكم السابقة تاريخا
كأهل النوى وقال الخطيبان القاعدة المذكورة خاصة بالاموال اه (قوله) (فلا ترجيح) وهذا بخلاف
للأفان يعمل بقصة التاريخ عش (قوله) (بقده السابق) هو قوله مع مدع غير لفظ عش (قوله)
فان وجد فليحج من الحق به لا يقبل منه بعد الحاقه بواحد الحاقه بما تآخذا الاجتهاد لا ينقص
الادعاء ومن لم يوافقا كان الحكم السابق وتقدم عليه البينة ولو تأخرت كما يقدم هو على مجرد
الادعاء بلا يميزه الحكم فكان أقوى شرح مر (قوله) (فاذا انتسب إلى أحدهما) فلو لم يثبت لواحد
منها لم يثبت لغيرهما أو لم يثبت نسب لهما ولا لغيرهما فهل يرجع للمنفق على من ثبت نسبته من أو على القبط
تسليمه والافتاق عليه فيه نظر والأقرب عدم الرجوع فيها لانه لم يقصد واحد منهما بالاتفاق عش
عل مر (قوله) ان كان باذن الحكم أي ثم باذنه اذ نية الرجوع ثم بيته ان تقرر الاشهاد وفي كلام
عقلمن فلا ترجيح وقولي يسبق الخ من يادى (ه) ان لم يكن سبق بقده السابق قسم (ثالث) وجوه سيأتي بيانه آخر كتاب الدعوى (فان)
علم أي القاضى أى لم يوجد بدون ساقطة قصر (أو) وجد ولكن (تحريرا) ونفاه عنها أو ألقه بهما انتسب بعد كماله من قبل طبعه (اي)
منها أو من تلك بحكم الجبلة لا بمجرد التهميش فان امتنع من الانتساب عند ادحس وعليها المؤنة مدة لا تطارفاذا انتسب إلى أحدهما
رجح الآخر عليه بل مان ان مان باذن الحكم

(لحقة) بشرطه السابقة
في الاقرار لانه قوله بحق
تأسيه ما لو أقره بطل لا مكالن
حصوله منه بنكاح أو وطء
شبهة لكن لا يسلم للعبد
لاشتاقه بخدمة سيده ولا
تفقده عليه اذا مال له أم المرأة
اذا استلحقته فلا يلحقها
خليفة كانت أولاد يملكها
اقامة البينة على ولادتها
بالمشاهدة بخلاف الرجل
(أو) استلحقه (شأن قدم
بينة) لا بسلام وحس بوقلا
يقدم أحد بئى منهما لان كل
من اتصف ببئى منهما ومن
ضدهم أهل لاولفرد لا ولد
من مرجح (ه) ان لم تكن
بينة أو تعارضت بينتان قدم
(سبق استلحاق) من
أحدهما (مع بد) له (عن
غير لفظ) لثبوت النسب منه
مع تضاد باليد فالرد عاضدة
لامرجحة لانها لا تثبت
النسب بخلاف الملك أما يد
اللفظ فلا عية بها حتى لو
استلحق اللفظ القبط ثم
ادعاه آخر عرض على القائب
كيسلم بما يأتي ولو أقام انان
بيتين مؤرخين بتاريخين

شيخنا إمامنا محمد الأشهاد ونوى الرجوع لإبرع حل **(قوله)** وإن انشبه إلى ثالث وصدق لحقه (الح)
أى ورجع إليه بما أنشأه من حل وثقة أعلم

(كتاب الجمالة)

درس

ذكرها بعض الأصحاب عقب الاجارة لانها تعد على عمل وأوردوها الجمهور هنا لانها تلحق بالجمالة
الغالية اه شرح مر أى متلاويفية أن المقصود طابردوها لما كتبها لأطباء التقاطها لان القطعة هى التى
لا يبرع مالكتها وهذه مالكتها. عالم الآن براد بالانقاص معناه اللغوى وهو مطلق الاختصاص **(قوله)**
بثبنت الجليم) ولم يبينوا الأوضح ولعله الكسر لاختصار الجهرى عليه اه عرش واقصر عليه الحقلى
وجمعها جعائل **(قوله)** اسم لما يعمل) وهو الموضع **(قوله)** وشرا الترام الخ) ظاهره أن هذا رابع الثلاثة
كاللغوى وليس كذلك بل هو رابع للجمالة فقط كما يدل عليه عبارة مر ونصها وهى أى الجمالة لغة اسم
لما عمله الإنسان لغيره على شئ فغله وكذا الجمل والجعية وشرا الترام عوض الخ اه قد جعل قوله
وشرا فى مقابلة قوله لغة لتعلق بالجمالة لكن عبارة بن حجر كبار الترام سواء بسواء **(قوله)** على
عمل معين) أى أو مجهول عسر عمله **(قوله)** خبر الذى رماه الصحابى) وكان المرقى ليدفع عرش عى
مر قال وكان رئيس العرب وذلك أن أبى سعيد الخدرى كان مع جماعة فرعى محل فبصر فاستخافوا على
فرضيهم فى أرواى الوادى فلدغ رئيس العرب فأتى بكل دواء فلم ينفع أى لم يشفى فقال أسألو
هذا الحى الذى نزل عندكم فسالوهم فقالوا نعم لكن لا يكون ذلك الاجارة فجعلوا لهم قطعة من الفم
فقرأ أبو سعيد الفاتحة ثلاث مرات وصار يغفل ففقط كأنما نشط من عقال فتوقفوا فى قسم ذلك
القطع حتى جازا للنبي **(عليه السلام)** فأخبروه فقال إن أحق وفى رواية إن أسنن ما أخذتم عليه
أجرا كتاب لغة تعالى فيكون الدليل قول النبي وتقرره فاندفع ما يقال إن فعل الصحابى ليس بمجة
قال الزركشى ويستنبط منه جواز الجمالة على ما يستفهمه المرء من دواء أو ريق أو نأى لم يزد كرو وهو
متجهان حصل به تعب ولا فلا أخذ ما يأتى شرح مر قال عرش ولعل قصة أى سعيد محل فيها تعب
كذهابه لموضع المرض فلا يقال قراءة الفاتحة لانه فيها فلا تصح الجمالة عليها أو أنه قرأها سبع
مرات متشلا وينبغى أن المراد بالتعب بالنسبة للفاعل لا تعب فيها فلا تصح الجمالة عليها أو أنه قرأها سبع
كتدوا بنى إلى الشفاء أو لترقى إلى الشفاء فان فعل ووجد الشفاء استحق الجعل وإن فعل ولم يعمل
الشفاء لم يستحق شيئا لعدم وجود الجاعل عليه وهو المداواة والرقية إلى الشفاء وإن لم يعمل الشفاء غلبة
لذلك كتنقرا على على الفاتحة سبع مرات استحق بقرائها سبعا لأنه لم يزد بالشفاء ولو قال لترقى ولم يزد
أوزاد من علة كذا فهل ينقد الاستحقاق بالشفاء فيه نظر وقد يؤخفن قوله فى مسئلة المداواة الآتية
قبيل قوله ولو اشترك الثمان الخ فساد الجمالة هنا وجوب أجرة للشل فليحرم سم على ابن حجر
(قاعدة) ما يقع من كون الشخص يقبض بشيء العصابة والطاقي مثلا فهو حرام لأنه من السحر
والاخبار المصيبة اه عرش على مر قال شيخنا والمخلص من هذا انه يقبض ويكتب ما يناسب
ما ظهره من شئ أن يقول هذا من الله أو من الأرض اه وهو ظاهر كما يؤخذ من العلة **(قوله)** والقطع
ثلاثون رأسا من الفم) هو بيان لما اتفق وقوعه والافلقى اللغوى لا ينبغي بعدد كما يدل عليه عبارة
التخارقاله لم يقيد بعدد مخصوص اه **(قوله)** وأيضا الحاجة قد تدعو إليها) أى فى رداة وأتى وعمل
لا يشرع عليه ولا يجزى من بطوع به ولا تصح الاجارة عليه للجمالة شرح مر **(قوله)** فآزرت كالغلبة
والاجارة) ولم يستغن عنها بالاجارة لانه قد تقع على عمل مجهول حل **(قوله)** عمل) فى عدم من
الذكران مساعدا لانه لا يوجد الا بعد تمام المقد الآن وقال المراد بعده منها ذكره فقط فى المقد والآخر

وإن انشبه إلى ثالث وصدق
لحقه ولو لم يعمل طبعه إلى أحد
وقتا الاصل إلى انشابه ثم
بعد انشابه إلى الحققة التائب
بغيره أبطل الانتساب لان
الحاقه بجنات وحكم وتغيرى
بما ذكر أولى مما عاين به
(كتاب الجمالة)
بثبنت الجليم واقصر رجاعة
على كسرهما وآخرون على
كسرهما ونحوهما وهى كالجعل
والجمالة لغة اسم لما يعمل
للإنسان على شئ وشرا الترام
عوض معلوم على عمل معين
والاصل فيها قبل الاجماع
خير للذى رماه الصحابى
بالفاتحة على قطع من الفم
كأنى الصحيحين عن أبى
سعيد الخدرى وهو الرأى كما
رواه الحاكم وقال صحيح على
شرط مسلم والقطع ثلاثون
رأسا من الفم وأيضا الحاجة
قد تدعو إليها فآزرت
كالغلبة والاجارة
(أركانها) أربعة (عمل)
وجعل وصيغته فاقدر شرط
فيها اختيار والمطلق تصرف

اقتضادات العمل عـش على هر **(قوله ولو غير المالك)** أى حيث أذن المالك لمن شاء فى الردفاد
 التزم الاجنبى الجعل صحـ حيثئذ ساع للراد وضع يده على الردفاد التزم الاجنبى لانه مستند لاذن
 المالك حل وفى شرح هر واستشكله كيف يستحق الاجرة وأجيب بأنه لا يجوز لاحد وضع يده على مال غيره بقول
 الاجنبى بل يضمنه وكيف يستحق الاجرة وأجيب بأنه لا حاجة الى الاذن فى ذلك لان المالك راض به
 قطعا أو بان صورة ذلك أن يأذن المالك لمن شاء فى الردفاد التزم الاجنبى الجعل أو يكون للاجنبى ولاية
 على المالك وقد صرح أيضا بما إذا ظنه لامل المالك أو عرفه وظن رضاه وظاهر كلام المصنف أنه يلزم
 غير المالك العوض وإن لم يقل على بان قال من رد عبيد فلان فله دينار ولم يقل على وبه صرح
 الخوارزمى وغيره اهـ هر ملخصا **(قوله فلا يصح التزام مكره)** مقتضى اقتضاده على هذا أن قول المتن
 اختيار خاص بالتزام فيكون مضافا لامتنوا وهو ظاهر لان الكلام هنا فى القدوا كراه العامل انما
 هو على العمل وهو بعد القصد لا يتأتى كراهه على المقدلانه لا يشترط قبوله كاسيأتى شيئا **(قوله)** علم
 عامل ولو بهما الخ فالجاءلة تفارق الاجارة من أوجه جوازها على عمل مجبول ومحتما غير معين وعدم
 انفراد قبول العامل وكونها جائزة لازمة وعدم استحقاق العامل الجعل الا بالفراغ من العمل ولو شرط
 تجهيل الجعل فسد العقد واستحق أجرة التل فان سلمه بالشرط امتنع تصرفه فيه قبل الفراغ من
 العمل لظاهره ويفرق بينه وبين الاجارة بأنه ثم ملكه بالعقد وهنا لا يملكه الا بالعمل ولو قال من رد
 عبيد فله درهم بطل العقد قاله الغزالي اهـ من كتاب الدرر اهـ شرح هر وتعارفها أيضا
 انفراد عدم التأثيت **(قوله وأهلية عمل عامل)** أى قدرته على العمل ويشير له قول الشارح بخلاف
 الخ وهو مسمى من غير المعين لا يشترط أهليته للعمل ولعل صورته أن يكون حال النداء غير أهل كصغير
 لا نضرم صير أهلا ويرد لكونه معن حين النداء أو بلغه النداء حين صيرورة قادرا شوى يرى قال
 شيئا ولعل فى العبارة قلبا أى وأهلية عامل معين لعمل وقوله معين أى وقت النداء والعمل وخرجه
 اليهم فيشترط أهليته وقت الرد وإن لم يكن أهلا وقت النداء فتلخص أنه لا بد من الاهلية وقت الرد
 للمعين واليهما هر وللعين أن يستتيب غيره فيما يجهز عنه وعلمه القائل أولا يلحق به اهـ **(قوله)** فصح
 لى هو وأهل) أتى به وإن كان هو عين كلام المصنف توطئة لقوله ولو عبدا الخ والافكان الاولى أن يقول
 فلا تنصح من غير أهل كصغير لا يقدر على العمل الخ تأمل وفيه أن الصغير المذكور لا يأتى منه العمل فلا
 معنى للاحتراز عنه وأجيب بأنه لا تصلح المعالجة معه وإن قدر على العمل بعد مدة ورد الفالة أى اذا كانت
 المعالجة على عينه **(قوله وصبياء وجنونا)** أى لهم انواع تميز وليس لنا عقد يصح مع الصبي المميز أو الجنون
 لى نوع تميز الا هذا عازى **(قوله ولو بلاذن)** أى من وليهم أو الوالد وهذا راجع لجميع ما قبله
 عـش **(قوله)** بخلاف صغير لا يقدر على العمل أى فاذا اتفق أنه حصل العمل لم يستحق شيئا قال عـش
 على هر لكن فيه أنه حيث أتى به بانت قدرته الا أن يقال المراد بالقدرة كونه قادرا بحسب العادة
 تأملا وهذا لا ينافى لوجود العمل مع المجزء على خلاف الغالب اهـ **(قوله)** وتعين عليه الرد لى عـش
 الخ بخلاف ما ورد من هو فى يده أمالة كأن طيرت الرمح نوب الى داره وأد خلت دابة لراه فانه يستحق
 الرد لان الواجب عليه التخلية لا الرد اهـ عـش على هر **(قوله)** وما تعين عليه شرعا الخ فقيته أنه
 وكان الراد غير مكلف استحق وجوب بان الخطاب متعلق بوليته ثمز تعلقه به فلا يستحق شيئا اهـ هر
 ولو لميس ظلمنا فهو مسمى أنه اذا حبس بحق لا يستحق ما جعل له ولو لا يجوز له ذلك ويذنى أن يقال فيه
 نصيب له وأن المحبوس ان جاعل العامل على أن يتكلم مع من يطلقه على وجه جائز كأن يتكلم معه على أن
 نظره لئلا الى بيع غلته متلاجل وذلك واستحق ما جعل له والا فلا اهـ عـش **(قوله)** لمن يتكلم

ملتزم ولو غير المالك
 فلا يصح التزام مكره وصي
 ورجنون ومجربون
 عامل ولو بهما (بالإتزام)
 فلو قال ان رد من يده كذا
 فرد غير عالم بذلك أو من
 رد أتقى فله كذا فارد من
 لم يعمل ذلك لم يستحق شيئا
 (وأهلية عمل عامل معين)
 فتصح عن هو وأهل لذلك ولو
 عبدا وصبياء ورجنون ومجربون
 صفة ولو بلا إذن بخلاف
 صغير لا يقدر على العمل لان
 نفعته معدومة كاستحجار
 أعجى الحفظ (و) شرط
 (فى العمل كقوة وعدم تعينه)
 فلا جعل فيها الا كقوة فيه كان
 قال من دلى على مالى فله كذا
 فله والمال بيد غيره
 ولا كقوة ولا نجا تعين عليه
 كان قال من رد مالى فله كذا
 فرد من هو بيده وتعين
 عليه الرد لى عـش وان
 كان فيه كقوة لان المالك
 فيه وما تعين عليه شرعا
 لا يقال بنعوض ومالا
 يتعين شامل للواجب على
 الكفاية كمن حبس ظلمنا
 فبدل مالا لمن يتكلم

في خلاصه بواجهه أو غيره دانه جائز كانه التوري في فتاويه (و) عدم (تأقيته) لان تأقيته قد يفوت الفرض فيفسد سواء أمكن العمل الذي يصح العقد عليه .. معلوما (٢٤٠) أو يجهو لا عسر عليه لاحاجة كافي عمل الفراض بل أولى فان لم يصر عليه

في خلاصه) فثبت أنه اذا انكسر في خلاصه يستحق الجهر. وان لم يتفق إطلاق الميوس بكلامه لكن في كلامه مع على صحيح فبالوجاهة على الرقيا ومداونه أنه ان جعل الشفاء غاية للرقيا والموافاة يستحق اذا حصل الشفاء والاستحقاق للجعل مطلقا اه فقباههنا أنه ان جعل خروج من الجبس غاية لتسليم الواسطة ليستحق الا اذا خرج منه عيش على مر (قوله فانه جائز) وان تعين عليه لكن بشرط أن يكون فيه كلفة تقابل بأجرة كاعلم من سول وزي (قوله فيفسد) أي فيفسد التأقيت العقد وقوله وسواء كان العمل الخفي أن العمل الذي وقع العقد عليه هو الردهو لا يكون الاعمال والجعل انما هو في محل العمل كالساقفة في محل العمل ولا بالنظر لجعل عمله تأمل (قوله بل أولى) أي لانه اذا اغتفر الجعل في الفراض مطلقا فلا يغتفر الجعل الذي عسر عليه بطريق الأولى حل وبعبارة شرح مر لان الجمل الاحتمل في الفراض لحصول زيادة متوقعة فاحتاج الى رد الماحصل أولى اه (قوله) أو أكثر ما ذكر (أي من أول الباب الى هنا من زيادتي كاي علم من مراجعة عبارة الاصل (قوله) وبشرط في الجعل الخ) لوجعل له جزأ معلوما من الرقيق فقبية كلام الرافعي البطان حيث حاول فيه إجراء خلاف نظيره في الموضة التي تستأجر بجزء من الرقيق بعد النظام وما نزع في المطلب وقرن بالاجرة هنا لا تستحق الا بعد تمام العمل بخلاف الاجارة سم عيش (قوله أو غيرهما) كالجزء عن تسلمه وعدم الولاية عليه عيش (قوله بخلافه) أي الجعل في العمل والمعامل وقوله ويستثنى من ذلك أي من المفهوم وهو قوله فاما لا يصح تخالفه وقوله مسئله العلي بكسر المعين وسكون الادم وهو في الاصل الكافر القليل والرد له هنا مطابقا فان قال الامام ان دللتني على فتح قلعة كذا فلك مناهية (قوله وما لو وصف الجعل) أي وكان معينا كأن قال من رد عبدي فله الثوب الذي صفته كذا وكذا فيصح حادون البيع لا يقع فيعوض المعين مقام التعيين (قوله وان لم يصر كونه ثمن) أي لان وصف الثمن المعين لا يفتي عن رزبه وقوله بخلاف الجاهلية أي فانه عقد جائز دخله التخفيف حل (قوله من طرف المتبرع) بل قبل من المتبرع ايشمل وكيفية ذلك بأن قال من رد عبدي فلان موكل به عليه كذا (قوله بخلاف طرف العامل) أي بل يكفي العمل وظاهر كلامه لا سلم أنها لا ترد بالرد مر وقال قبل ذلك في محل آخر ومن ثم ردها أي القبول ثم عمل ليستحق الا باذن جديد وهذا هو المعنى (قوله لا يشترط له صفة) أي قبوله لا يشترط المطابقة فلو قال ان رددت اتني فلك دينار فقال اردده بنصف دينار استحق الدينار لان القبول لا أثر له كما في شرح مر فالراد يقول الشارع لا يشترط له صفة أي قبول وظاهره ولو معينا فبأنه اذا لم يعين العامل لا يتصور فيه صفة أي قبوله العقد فكيف يفتي الشارع بالاشتراط مع أنه يوم أنه متصور في غير المعين وأجيب بان هذه سالية تصديق يفتي الموضوع أي فتصدق بعدم الامكان ثم رأيت في مر ماله وفي الرضة وأصلها اذالم يعين العامل لا يتصور قبول العقد وظاهره ينال التيقن بحجاب بان معنى علم تصور ذلك بصدقه بالنظر للخطابات العادية بمعنى تصوره الذي أفهمه الكتاب أن من حيث دلالة النفا على كل سامع مطابقة لمعمومه صار كل سامع كأنه مخاطب فتصور قبوله اه بمجرد عبارة من التلحاح ولا يشترط قبول العامل وان عينه (قوله فلا يشترط له) ولا تقل شهادة الاجنبي على زيد بذلك لانهم في تزويج قوله اه من سول (قوله ان كان الخيرة) أو وقع في قلبه صدقه حل وبعبارة عيش قوله فتا

معارضة فافتقرت الى صفة تدل على المطالب كاجارة بخلاف طرف العامل لا يشترط له صفة (فالو) لا (قوله) أحد (قوله) اجنبي قال زيد من رد عبدي فله كذا وكان كذا بخلافه) لعدم الالتزام بان كان صادقا فله على زيد بالانتمه ان كان الخيرة توفاه وهو كالمردود بعد زبد غير عالم بانه والزامه في ذلك اشكلا ذكره مع جوابه في شرح الروض (ولن رده من أقرب) من

والأهم من قولهم أن قصد العمل المالك (٢٤٢) المعين (قطعه) وهو في المثال نصف الجمل في الصور الثلاث الأولى والاخيرة وثلاثة أرباع في الرابعة والخامسة وثلاثة في السادسة (ولاشئ للآخر) حيث لا لعدم التزامه (وقيل فراغ) من العمل الصادق ذلك بما قبل الشروع فيه (للتزم تبير) بزيادة أو نقص (٢٤٢) في الجمل أو العمل كما في البيع في زمن الخيار وتبيري هنا وفيها أي بالتزم أهم

من تبيره بالمالك وحكم التبير في العمل من زبادي (فان كان) التبير (بعد شروع) في العمل (أو قبله) (عمل) العامل (جاهلا) بذلك (فله أجره) أي أجره منه لأن الداء الثاني فسخ للأول والفسخ من اللزوم في أثناء العمل يتغى الرجوع إلى أجره المثل وأخفى به فسخه بالتبير قبل العمل المذكور فان عمل في هذه عالم بذلك فله المسمى الثاني ويستثنى من الأولى ما لو علم المسمى الثاني قط فله منه قسط ماله بعد عمله فيا يظهر وإن أفهم كلام بعضهم أنه بذلك كل المسمى (أي لان الضرر تحصيله وقد حله ورده مامران العمل قبل العلم تبرع لاشئ فيه حل (قوله ولكل فسخ) معطوف على قوله للتزم تبيره فهو مقيد بقيد وهو الظرف أي قوله قبل فراغ (قوله والعمل أجرة) أي لما مضى وإن لم يتم العمل كما في حل (قوله ولو باعتاق الرقيق) للتمتع أنه اذا أغتق الرقيق لاشئ له حل أي لخروجه عن قبضة المالك فلم يقع العمل ماله (قوله ويجب القسط) أي حيث رد العامل للوارث حل ويجب القسط أيضا في أموال مات العامل وتم وارتبه العمل والافتاتق (قوله والعمل لم) أي في الموت يتم العمل أي فلا بد أن يتم العمل للوارث والافتاتق له ولا شئ فيه فله بعد موته للتزم بخلافه هنا يستحق الأجر لما مضى وإن لم يتم العمل لان اللزوم منه حل أيضا ومنه تم أن عمل محط الفرق أنما هو تبير اللزوم في إسقاط المسمى وعدمه ومنعه من إتمام العمل وعدمه وأما كون العامل يتم العمل أولا فلا مدخل له في الفرق لانه يصبح أن يتم في صورتين وإن كان إتمامه في صورة الانقضاء شرطيا واستحقاقه قسط المسمى لما عمله قبل الموت وإتمامه في صورة الفسخ ليس شرطيا استحقاقه قسط الأجرة لما مضى قبل الفسخ وفي كل من صورتين أي الفسخ والانقضاء لا يستحق شيئا لما عمله بعدهما (قوله والافتاتق له) أي ولو عمل جاهلا بفسخ المالك كما يؤخذ من شرح (قوله) وعبارته ولو عمل العامل بعد فسخ المالك شيئا عالما به فلا شئ له وأجاهلا به فذلك في الأصح (قوله) أو العامل بعده ولو فسخ العامل والملازم معا لم يذكره وينبغي عدم الاستحقاق لاجتماع المنع

للمسمى وأي فرق بين الفسخ والانقضاء ويجاب بأن اللزوم لم ينسب في إسقاط المسمى والعامل لم يتم العمل بعد الانقضاء ولم يتمعه اللزوم منه بخلافه هنا (والا) بأن فسخ أحدهما قبل الشروع أو العمل بعده (فلا شئ) له

وان وقع العمل مسلما كان شرط له جعلا في مقابلة بناء حائط فبني بضمه بغيره لانه لم يعمل شيئا في الاولى وفسخ ولم يحصل غرض للترزم في الثانية ثم ان فسخ فيها زاد للترزم في العمل فله الاجرة (كما لو تلف مردوده) (٢٤٣) هو اعظم من قوله مات الآبق (أو)

والمانع قاله خط اه شورى (قوله وان وقع العمل مسلما) بأن يكون بحضرة المالك أو نائبه أو بينه عن (قوله ولم يحصل) بضم الباء وكسر الصاد مع التشديد كافي الشورى (قوله) زاد للترزم في العمل أي أو نقص في الجمل (قوله) كالوتلف مردوده أي بغير قتل المالك أما إذا قتل المالك فينتحق العامل القسط عن ويرد عليه اعتاقه كما مر إلا أن يجب أن الاعتاق كان قبل تمام العمل وهذا بعد تمامه (قوله) لانه لم يردده والاستحقاق ملحق بالرد ومخالفة موت أجبر المالج في أثناء العمل فانه يستحق من الاجرة بقدر ما عمله في الاصح لان التصدي بالمج التواب وقد حصل للمجوج عن التواب بالبعض والتصدق هذا الرد لم يوجد اه شرح هر (قوله) وكذا تلف سائر أعمال الاعمال كان غرت السبينة بمافيها أو انه تمت الحائط التي بناها قبل تسليمها للمالك بخلاف ما لو ماتت الجبال بلا أو انكسرت السبينة مع سلامة المحول كما أنفي به الولد اه شرح هر (قوله) ثم ان وقع العمل مسلما كان مات مي في أثناء التعلم لوقوعه مسلما بالتعلم ومجله ان كان حرا كما يفيد به في الكفاية أن التلميذ ينشترط تسليمه للسيد أو وقوع التعليم بحضرة أو في ملكه وحيث أنه أجره ما عمل بقطعه من السور كذا في الاجارة عن وعبرة هر ان وقع العمل مسلما كأن خاط بعض يوب بحضرة والمالك أو بينه ثم تلف استحق القسط (قوله) استحق الاجرة فيأته بتأني قوله فلا شيء له وان وقع العمل مسلما وجب بانه لا ينافيه لانه فيان تقدم فسخ العامل وهذا لا يفسخ كافر ره شيخنا وعبرة عن لان التصبر بالفسخ جاء من جهة مع تمكنه من تمام العمل فيه بخلافه هنا وهذا يفيد أن وقوع العمل مسلما لا يزيله إذا فسخ العامل وله أن أراد أن يفسخ وحصل نحو موت فادخا ط نصف التوب أو بني نصف الحائط بحضرة المالك ثم احترق التوب أو انه تمت الحائط استحق القسط لانه لا تقصير منه بخلاف ما لو ترك العمل حل رسم (قوله) ولا لؤنة) كالأنتق باذن المالك أو إلحا كما قال هر ونفتحه على ما لكه فان أنفي عليه مدلة الرد فترجع الان أن إلحا كما يفيد وأشهد عند فقدته يرجع اه بحروفه فان تصدرا ذن إلحا كما لو الأشهاد لم يرجع وان قصد الرجوع اه قل على خط (قوله) وحلف ملتزم أنكر) كان قال ما شرطت الجعل أو شرطته في عيدين آخر وقوله أوردا كأن قال لم يردده وانما رده غيرك أورجعه بنفسه لان العمل عدم الرد والشرط وبراءة ذمت فلو اختلفا في بلوغه النداء فالقول قول الرادعيه كالواختلاف في سماع خاتمه اه شرح هر (قوله) أو قدر مردود) كان قال شرطت مائة على رد عبيدين فقال العامل بل عذر هذا فقط شرح هر واقعه أعلم

(كتاب الفرائض)

أمر من العبادات والمعاملات لا يضطرر الانسان اليها من حين ولادته دائما أو غالبا لمونه ولا نهما فنعان باداة الحيات السابقة على الموت ولانه نصف العلم فتناسب ذكره في نصف الكتاب قل على الجلال (قوله) أي مسائل قسمة الموارث أي المسائل التي تقسم فيها الموارث كالسئلة التي تكون من ثمانية مثلا كزوجين بنتين ومكالي تكون من ستة فليس المراد بالفرائض الانصاء شيخنا ونفاه في مسائل بيان للرادعه وقوله جمع فرضه بيان للاصل أي المعنى القوي وتعرف هذا العلم هو العمل للوصل لمعركة قد راجع لكل ذي حق من التركة شرح هر (قوله) الموارث أي التركة

لهج في قول المتن وبغضائل اجتمع فعاله • وشبهه ذاتا او مزاله لانه مشابه لفعالة في كونه رابعا بعد وقبل آخره فيتمثل ابن خلدون في كتابه صحيحة وحواشي وان يوم بعض من كتب بهامش شرح البهجة ان جمعها مناف للبيت بقطع النظر عما شرطه الاشعري

(قوله) فليس المراد بالفرائض (الح) وله لانه اذا كان شرط جمع ففعله على فاعلان لان تكون ففعله بمعنى مفعولة كاهنا فعد من الشواذ ذابح جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة ولولها الشرط

(كتاب الفرائض)

أي مسائل قسمة الموارث جمع فريضة بمعنى مفروضة أي مقدرة

فيه قبل الاجماع كالتقديرات والاختيار كغيره
الصحيحين اختلفوا
الفرض بأهلها فاني
فلاؤى رجل ذكر وعمل
الفرض يحتاج كائنه
القاضي عن الاحباب الى
ثلاثة علوم علم الفتوى وعلم
النسب وعلم الحساب
(يبدأ من تركته) وجوبا
(بما) أى يحق (تعلق)
بين منها بعجز والعين
التي تعلق بها حق

(قوله) وعند تحققة ينتقل
(للك) تحديد الانتقال
للولر شرط الموت الذى
لا ينفذ الا بجملة
معارض كفى قوله تعالى
فقال لهم الله موتوا ثم
أحياهم وقوله فأما الله
مات عام ثم بعث الله سم
على الصفة

(قوله) أى عند ضيق (التركة)
وكذلك عند سبها ان غن
عند البداية بالمؤخر القوات
على المقسم أولم تأخيرها
وقع على التقديم عليه
أفاده سم على التحفة
وعبرة التحفة ولودفع
الوصى مستلزمات الدائن
وماة للوصى وماة للوارث
معاملته الا الصحة أى
والحلل ووجوبه حيث
لم يقارن الدفع مانع ونظيره

(قوله لمن فيها) أى وسيت بالفرائض لمن فيها الخ (قوله فنلت) انظر هذا التفرع. ويمكن أن الفاء
للاختلاف أو يقال أنه مفرغ على قوله أى مسائل قسمة الموارث فها شاملة للنسب وهذا هو
الظاهر كما يؤخذ من قول على الجلال حيث قال قوله أى مسائل الخ إشارة الى التغليب الآتى حيث فسر
الفرائض بما يشمل النصب (قوله فنلت) أى الفرائض على التعصيب لفضلها بتقدير الشارع لها
فائدة ما يقال الأولى أن يقول كتاب الفرائض والتعصيب (قوله والفرض لغة التقدير) فى معنى العلة
قوله لمن فيها فهو علة لامة فكان الأولى ذكر عقبها (قوله نصيب مقدر) خرج به التعصيب وقوله شرعا
خرج به الوصية وقوله للوارث خرج به بيع العسر مثلا فى الزكاة فانه ليس للوارث اه شيخنا (قوله)
والاصل فيه) أى فى الكتاب أى فى مسأله (قوله فلاؤى) أى أقرب والمراد بالاقرب ما يشمل الأقوى
عش وفائدة ذكره الاشارة الى أن المراد بالرجل ما قبل المرأة لا ما قبل العصى حل (قوله وعلم الفرائض)
بمعنى قسمة التركات فانه هو الذى يحتاج الى هذه الثلاثة وأما الفرائض التى فى الترجمة الفسرة بمسائل
قسمة الموارث فانها تحتاج لشئين فقط المسائل الحسابية وفقه الموارث كالسبل بأن للزوجة كذا
شيخنا (قوله علم الفتوى) بأن يعلم نصيب كل وارث من التركة وقوله وعن النسب بأن يعلم كيفية انساب
الوارث البت وقوله وعلم الحساب بأن يعلم من أى عدد يخرج منه المسألة حل (قوله يبدأ) هدمقدمة
للمرجه وهو قوله فضل فى الفروض المقدرة (قوله من تركته) وهى ما يخلص من حق كجار وحده
ونقضا واختصاص وأمال كمر تحلل بعدموته ودية أخنت من قاته لدخولها فى ملكه تقدير لو كذا
ما وقع بشبكة نصهائى حياته على ما قاله الزركشى وما نظروا من انقائها بعد الموت للورثة فلو وقع فيها
من زواله التركة وهى ملكهم رد بأن سبب الملك نصب للشبكة لاهى وإذا استند الملك لغيره
كان تركه ووقع السؤال عن عائى بعدموته مبرجة لبي وأجاب بعضهم بتبين بقاى ملكه تركه
وهو محمول على أنه بالاحياء تبين غنموه لكنه خلاف الفرض فى السؤال اذ لا يوجد للجهة الابد
تحقق الموت وعند تحققة ينتقل الملك للورثة بالاجماع فاذا وجد الاحياء كانت هذه حياة جديدة مبتدئة
بلا يقين عود ملك ويلزم أن نساء ولو تزوجن أن يعدن له وليس كذلك بل يبقى نكاحهن • والحاصل
ان زوال الملك والصحة محقق وعود ملكه فيه فيستعجب زواله حتى ثبت ما يدل على العود
ولم يثبت فيه شئ فوجب البقاء مع الأصل شرح مر وكأول المسخ للحجرية (قوله وجوبا) أى
عند ضيق التركة والافتداف صورة الزكاة فى حالة الضيق التى يكون التقديم فيها واجبا لان تحلف
الا لتصاب وتسكون مؤن التجهيز مستقرة فلا يصرف فيها كله بل يخرج منه قدر الزكاة وما زاد
يصرف فيها بصورة الجاني أن لا يتخلف غيره يكون بحيث لو بيع للتجهيز انشاع على الجاني عليه وبعنه
فبيع الجانية فان فضل عن دينها شئ صرف فى التجهيز • وصورة الزهن أن لا يتخلف غير المهر فبال
فيمثل ما تقدم فى الجاني وصورة المبيع الذى مات مشتر به فمسا أن المشتى هو المبيع ولا يتخلف غيره
ولو بيع للتجهيز شاع بمن البائهم وبعنه فيقدمه البائع تأمل (قوله منها) حال من عين ومن نعيمين
أى حال كون الدين بعضها بخلاف ما اذا تعلق الحق بكل التركة كالزهن الشرعى كمن مات عليه دين فانه
يتعلق بتركته ولا يقدم على مؤن التجهيز كما تقدم آخر الزهن (قوله لا يحجر) أى لا يصب حجر الحاكم
بالفلس أى فى الحياة حل (قوله والعين التى الخ) أشار بهذا الى أن قوله تركه كذا مثال العين لا العين
التي تعلق بها حق من أول الشارع قوله تركه أى كمال ليناسب ما بعده وقدمت لا بجامع هذه

من على حجة الاسلام وغيرها فانهم صرحوا بوجوب الترتيب بينهما قالوا والمراد به ان لا يتقدم على
حجة الاسلام غيرهما لان لا يترانها غيرها انتهت قال سم قضية ذلك انه لو عكس فدفع للوارث أولا مشلا ليرصع بل ولا يحل وتبين

الاور بعضهم إذا اشترى عبدا للتجارة ثم رهنه بدين ثم جنى ثم مات المشتري مفلا بالثمن وفيه مساححة لان الزكاة حينئذ تعلقت بقيمته لا بعينه (قوله كزكاة) في كون الزكاة من التركة نظر لان المستحقين لما كانوا بانها الحول لانها تتعلق بالمال تعلق شركة وأجيب بأنها شركة غير حقيقية بدليل جواز انزاجها من غير المال وأجيب أيضا بأن المطلق التركة عليها تغليب للمال عليها عن زوى ملخصا وقوله كزكاة الخ وإذا اجتمعت هذه الامور الاربعة قدمت الزكاة ثم الجناية ثم الرهن سرل وقد نظم بعضهم الحقوق المتعلقة بالتركة فقال

يقدم في البرات نذر وسكن • زكاة ودمهون مبيع للمفلس
وجان قراض ثم قرض كتابة • ورد بعيب فاحفظ العلم ترأس

له زوى ضرورة التفراد انفر شيأ معيناً لو احدى يقدم به على مؤن التجهيز وصورة المسكن في العدة عن وفاة فانها تقدم بأجرة المسكن في العدة على مؤن التجهيز وصورة القرض مات المقرض ولم يخلف غير الشيء المقرض فان المقرض يقدم به اذا كان باقيا وانظر صورة القراض فان صور بما اذامات المثل من مال القراض ولم يخلف غيره ورد عليه أن هذا ليس شركة للعامل اذ ليس له فيه الانصبة من الزمجر وان صور بما اذا اتمت القراض بتقصير ورد عليه أنه دين مرسل في القصة فيؤخر عن مؤن التجهيز ويمكن تصور براه اذامات المالك بعد رجوع المال وقبل القصة فان العامل يقدم بنصيبه من الرجوع وصورة الكتابة أن يؤدي الكاتب نجوم الكتابة ويموت سيده قبل الايتاء والمال أو بعضه باق كباقي في الجاشرح البهجة فيقدم المسكاتب بالواجب في الايتاء وصورة الرد بالبيع أن يبيع شخص شيأ ثم يرد بعيب بدموت البايع فيقدم المشتري بتمنه على مؤن التجهيز (قوله أي كمال وجبت فيه) أي قبل موته ولو كانت الزكاة من غير الخفس وقد رد ذلك لتكون الامثلة كلها على وتيرة من جعلها أمثلة لعين التي تعلق بها حق ويمكن أن يقرر في الموهون وبما بعده لتكون كلها أمثلة للحق المتعلق بالعين فيقال دون الموهون وأرض جناية الجاني ويبع المبيع اذامات المشتري مفلا سرل لكن فيه طول وقوله وبيع المبيع أي وفسخ بيع المبيع لانه الحق وفي كون الفسخ من التركة مساححة لانه معنى اكنه لما كان سببا في اخذ المبيع عدمها وتقدير عن ثمن مبيع فيه نظر لان الثمن لا يبدأ به لفرض اعصار المشتري والمطلق الزكاة على المال الواجبة فيه من اطلاق الجزء على السكل ومحل البداءة بالزكاة اذا كان النصاب موجودا فلو تالف النصاب بعد التحكك الاقدر الزكاة كشاة من الاربعين مات عنها فعلم يقدم المستحقون الاربع عشرها كما استظهره الاذرى ووجهه أن حق الفقراء مثلا من التالف دين في القصة مرسل فيؤخر عن مؤن التجهيز لما تقرض من فرض السكلام في زكاته متعلقة بعين موجودة له شرح مر (قوله وجان) باذن السيد أو غيره باقيا لأمري من الارض وقية الجاني على مؤن التجهيز فانما يخلف غيره فان كان المتعلق بقرته قصاصا أو كان المال متعلقا بدمته كالأوراق مثلا لا يغير اذ السيد وأقدم يقدم الجاني عليه والمقرض على غيرها والوارث التصرف في رقبته بالبيع شرح مر (قوله وبيع) واذانفسخ لم يخرج ذلك المبيع عن كونه تركة لان الفسخ يرفع المقدم من حيث لا من أصله حل (قوله مات مشتري مفلا) وفي معنى دونه مفلا ما لو ثبت البايع حتى الفسخ لغيره مال المشتري وعدم مر البايع ثم مات المشتري حيث لا يوجد البايع سوى المبيع فانه يقدم به على مؤن التجهيز شرح مر وقوله وما مات مشتريه بأن بايع رجلا لأشياء بتمنه فذمت ثم مات المشتري وهو مصر بتمنه فان البايع فسخ وأخلف البايع فالحق الذي تعلق بهذا العين فسخ البيع (قوله حتى لازم) فان تعلق به حتى لازم

(كزكاة أي كمال وجبت فيه لانه كالمهون بها (وجان) لتعلق أرض الجناية برقبته (دمهون) لتعلق دين المرتهن به (وما) أي وبيع (مات مشتري مفلا) بتمنه ولم يتعلق به حتى لازم ككتابة تعلق

اطلاق ذلك وبشبه الحل حيث لم يظن عند البداءة بالتأخير الفوات على التقديم والالزام تأخير له وقع على التام مع طلبه التفويض حيث بان وصول كل الحق فليتأمل فليس هذا نظير مسألة الحج انتهى

قدم مؤن التجهيز **مر (قوله حق فسح)** الاشارة بيانية أو الحق بمعنى الاستحقاق **(قوله أما نفل حق الفراء)** مفهوم قوله لا يحجر قال الزكشي انظر ما بين حق المهر من وغيره اه وقد يفرق بالاستصحاب لما كان في الحياة لان النفس يترك له دستوب في حياته فأولى بعد موته

يقدم مؤن التجهيز كما قاله عن **(قوله أم لا)** أي فالمراد بالنفل المسر بالنفل لا المجهز عليه بالنفل شيخنا **(قوله باجر)** أي يسبه **(قوله في مؤن تجهيز مؤنه)** ولولا كراهة كفن وأجر غسل وجل وضوط ولواجتماع مؤنه وإن ثبت تركته لا بالأحدهما فالوجه تقديم نفسه لتبين عجزه عن تجهيز غيره أو اجتماع جمع من مؤنه وما لو ادفعه قدم من يخشى تغيره ثم الأب لشدة حرمته ثم الامتنان لما رجا من الاقرب فالأقرب ويقدم الأب كبريا من أخوين مثلا فان استوى بانيه قدم الأفاضل ويقرب عن زوجته اذا لم يزد على من حيث الزوجية وإن كانت احدهما أفضل بنحوه وقفه والوجه تقديم الزوجة على جيع الاقارب ثم للملك الخادم لما لان العلاقة بهما أتم شرح **مر** فان رتبوا قدم السابق وإن كان التأخر أفضل حيث أمن تغيره حل وقول الحنفى ولو كافرا أي غير حر في وسر تدلانه لا يطلب تجهيزها عن

الحاصل أنه قدم من يخشى تغيره ثم الزوجة ثم الملك الخادم لما ثم الأب ثم الأم ثم الأقرب فالأقرب وقدم أب على ابن وإن كان أفضل منه وابن على أمه لفصلية الكوة ورجل على صبي وهو على ختنى حل **مر** ولخصا قوله ثم الأقرب أي اذا تعين عليه تجهيزه والا فبالأب والأم والابن لاقترابه مؤنه ولا تجهيزه **(قوله وغيره)** أي اذا مات قبله بخلاف ما اذا مات بعده أو معه حل وقوله وغيره كزوجة غير النازلة وإن كان موسرا وإن كان لها تركه شرح **مر (قوله المطلق)** أي التي لم ينطق بعين من التركة **(قوله فتتغير وصيته الخ)** وانما قدمت الوصية في الآية على الدين ذكرها لكونها مقدمة وتساوي للارث من حيث أخذها بالاعوض ومقتضاها على الورثة وتوقعهم مبطنة على أدائه قدمت عليه بنا على وجوب استخراجها والساعة اليه شرح **مر (قوله وما ألحق بها الخ)** والمراد بتغيير ما ألحق بالوصية عدم نسل الوارث عليه والافه وناقد بغير الملوث **(قوله من ثلث باق)** أي بعد الدين **مر (قوله كافي الحياة)** فانه يقدم نفسه في الفطرة على غيره اذا أيسر ببعض الصيغان **(قوله من حيث النسل)** عليه والافدين لا يمنع الارث ومن ثم فازوا بزوائد التركة كافي شرح **مر** فقوله من حيث النسل أي لامن حيث الملك لانهم يملكونها بالمولد وإن كان عليه دين **(قوله على ما يأتي)** من بيان الانصباء من كون البنات النصف والبنين فأكثرهما الثلثان والزوج له الربع والنصف والأم لها النصف أو الثلث **(قوله قرابة)** نعم لو اشترى بعضه مرض مؤنه عتق عليه ولا يرث لانه يؤدي ارثه له عدمه كما يعلم من الدور الحكمي الآتي في الزوجة شرح **مر (قوله خاصة)** أي المجمع على ارثهم من أهله كود والامات تخرج ذوات الارحام **(قوله أو نكاح)** نعم لو أعتق أمه تخرج من ثلثه في مرض مؤنه وتزوج بها لم يرث له الدور اذ لو ورث لكان عتقا وصية لوارث فيتوقف على اجازة الورثة وهي منهم واجازتها تنوقف على سبق حريتها وهي متوقفة على سبق اجازتها فأدى ارثها الى عدم ارثها وبه يعلم أن الكلام في غير المستولدة لان عتقا ولو في مرض الموت لا يتوقف على اجازة أحدلان الاجازة انما تعتبر بعد الموت وهي بعده تنفق من رأس المال وقوله ولا وقديتوارثان أي للعتق والعتيق بأن يفتيه حر في فسولته على سيده ثم يفتيه أو ذني يفرق فيستر به ويعتقه أو يشترى بأه معتقه ثم يعتقه لله على معتقه ولا الانحرار ولا يرث لانه يرثه من حيث كونه عتقا قبل من حيث كونه معتقا شرح **مر** وكلام **مر** في الدور يقتضي أن الوصية للوارث تنوقف على اجازته **(قوله أي جهته)** اعانفسر الاسلام بالمصلحة للابن عليه استيعاب جميع المسلمين بالارث لو كان الاسلام هو الملب

حق فسح البائع به سواء أجز عليه قبل موته أم لا أما نفل حق الفراء بالاموال باجر فلا يدايه بمعتق بل يؤن التجهيز كما نقله في الزوجة عن الاصحاب في الفلوس (في مؤن تجهيز مؤنه) من نفسه وغيره فهو أعم من قوله يؤنه تجهيزه (بمعروف) بحسب يساره واعشاره ولا عبرة بما كان عليه في حياته من امرائه وقبته وهذا من زياد (في قضاء دينه) للمطلق الذي ارثه لوجوبه على (في تنفيذ وصيته) وما ألحق بها كعتق علق بالموت وتوقع تحريق مرض الموت (من ثلث باق) وقدمت على الارث لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين وتقدمنا لمصلحة الميت كافي الحياتين من الارتداد فتدخل الوصايا بالثالث وبعينه (والباقى) من تركته من حيث النسل بالتصرف (لورثة) على ما يأتي بيانه وللاثر أربعة أسباب لانه لما (بقرابة) خاصة أو نكاح أو ولاء أو اسلام) أي جهته

تصرف التركة أوابقها كسما في بيت المال ارنال المسلمين عموما بخلاف داود وغيره أنوار من لاوارثه أهقل عنه وأرنه وهو لايرث شيئا لنفسه بل يصرفه للمسلمين ولانهم يقولون (٢٤٧) عن البيت كالمصبة من

القرباة ويجوز تخصيص طائفة منهم بذلك وصرفه لمن ولد أو أسلم أو عتق بعد موته أو لمن أوصى له لقنانه وقد أوضح ذلك في شرح روضه وللارث أيضا شروط ذكرها ابن الهائم في فصوله

(عشرة) وبالبطخة
عشر (ابن وابنه وان

ولاب في الثلاثة وان بعدوا

الاختصار (سبع) وبالسطر
نشر (بنت و بنت ابن
المنزل) أعماله (أ)

زوجة وذات ولاء)
میری بذولاء وذات ولاء

یٰۤاَیُّهَا الَّذِیْنَ اٰمَنُوْا لَا تَتَّبِعُوْا فِیْ سَبَیْحِ النَّوَاسِیْطِ غَیْرَہُمْ مَّحْجُوْبٌ بِغَیْرِہِمْ
یٰۤاَیُّهَا الَّذِیْنَ اٰمَنُوْا لَا تَتَّبِعُوْا فِیْ مَآءِیْمِ النَّوَاسِیْطِ غَیْرَہُمْ مَّحْجُوْبٌ بِغَیْرِہِمْ

(أبوان) أي أبوام

ليوردهم وللا يلزم عليه أخذ المسلمين له مع ان الامام هو الذي يأخذ ماله ويضمه في بيت المال
(قوله بيت المال) أي لتوليته (قوله ارثا للمسلمين) أي مراعى فيه الصلحة كإيدل عليه قوله
ويجوز تخصيص طائفة منهم بذلك ويمكن اجتماع الأسباب الأربعة في الامام كأن يملك بعت عم
يحتاجهم بنزوحهم غوث ولوارثه لما عبر فهو زوجها وابن عمها ومعته وامام المسلمين ومعلوم أنها
مؤثرة في وان لم يرث جميعها أي هل يرث بكونه زوجا وابن عم عرش وأن الوارث جهة
سلامه هي حاصلة فيه شرح هر أي فيكون السبب الرابع موجودا فيه (قوله يعقلون عن الميت)
أي من حيث كونهم جهة اسلام فتخرج النية من بيت المال فان لم يكن شئ فعلى القاتل والا فلا شئ على
أئمن المسلمين عرش على هر فلما كان لهم حق في بيت المال كانوا كأنهم يقاتلون ولا يقاتلون
بأنهم مال أنفسهم (قوله ولأنهم يعقلون عنه) عبارة هر لأنهم يعقلون عنه (قوله) ويجوز
تخصيص طائفة منهم بذلك لانه استحقاق بصفة وهي أخوة الاسلام فصار كالوصية لقوم موصوفين
غير محصورين فانه لا يجب استيعابهم كالزكاة فان للامام أن يأخذ زكاة شخصين ويدفعها إلى واحد لانه
مأنه كان يفعل ماله مصلحة شرح الرضوي (قوله أولن أوصى له) عبارة هر وألوى أوصى لرجل بشئ
من الزكاة جاز اعطاه مهنما من الارث فيجمع بينهما بخلاف الوارث الميت لا يعطى من الوصية من غير
إلزام (قوله لاقائه) ولأن فيه رق ولومكاتبه والسكران كافي هر (قوله شروط) أي أربعة
أدعائهم موت المورث أو الحاقه بالوحي تقديرا لجكين انفصل ميتا بجانية توجب الفدية أو حكما
فكرد حكم القاتل في موته اجتهدا وإثباتها تحقق وجود المولى إلى الميت بإحدى الأسباب حين عايناه الموت
تحققا كان الوجود أو تقديرا كحلم انفصل حيالوت بعد وجوده عند الموت ولوظيفة ثالثة تحقق
انقراض حياة المولى بعد الموت ورابعها العلم بالجهة التقصية للارث تفضيلا وهذا مختص بالقاضي
فلا يشاهد الارث المطلقة بل بالبدون في هذا من بيان الجهة التي اقتضت الارث منه زى (قوله
عزى) الثامن من أسفل الميت واثان من أعلاه وأربع من الحواشي واثان من غيرا السبب (قوله
لأولائه) قسمها على الأب والجد ولحقها لان كلان من الأب والجد مع أحدهما المدس وله الباقي
وليس بأخته بخلاف الأب والجد (قوله) وابنه وان نزل) ليقبل ابن وان نزل ثلاثه يوم دخول
لأولاد بخلاف قوله وابنه فانه لا يشمله لان ضمير يرجع للأب (قوله) وأبوه وان علا) لم يقبل أب
وأخواته لا يسأل بالام (قوله وان بدوا) بعدالم بما يكونون عم الأب أو الجد (قوله) أعام من صغيره)
فقبل أولاد العتيق وعقما لان نبوت الولاء عليهم إنما هو بطريق السراية لا بطريق البشارة زى
ولسوف يصيها ومعتقهما (قوله بالاخت) لان صفة الذب تنحجب بصفة الولاء حل (قوله
لكن اجتماعه) إذ لا يتصور اجتماع زوج وزوجة وصور بعضهم اجتماعهما ظاهرا بما اذبح
يتركون في كفنه جابر رجل ومعه أولاد وادعى ان هذا الميت زوجته وهؤلاء أولادها وجاءت
لمرأتها أولاد وادعت أن الميت زوجها وهؤلاء أولادها منه فكشفت عنه فاذا هو خفي وصرر
أولادها كسم بوجع غاب وجابر رجل وامرأة كذلك وأقام كل منها بينة تشهد بما ادعى والراجح
قصة من الرجل ثبت للميت أبواه والرجل وأولاده ونعم المرأة وعن النصوص ثوبت الجميع اه

(وَابْنُ وَهْبٍ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ) أَيْ هَذَا كَانَ مِنَ الْبُلْبُلِيِّاتِ وَالْأُتْرَاقِ أَيْ كَانَ الْبُلْبُلِيُّ ذَكَرًا وَالْمُتَلَقِّ الْوَلَدُ الْأَوَّلِيُّ صَلَاحُهُمْ أَيْ عَشْرٌ وَصَحَّفَ مِنْهُ سِتَّةً وَثَلَاثِينَ وَالثَّانِي مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعَشْرِينَ وَصَحَّفَ مِنْ اثْنَيْ وَسَبْعِينَ (فَلَوْلَا بَرْتَقُورُ) أَيْ الْوَرَقَةُ مِنَ الصَّفِيرِ الْتَرَكَةُ (حَصْرَتُ كَلَامَهُ) إِنْ هُوَ نَوْعُ فَرْسٍ لَيْتَ الْمَالِ) أَرَادَ أَنْ يَنْتَظِمَ (أَمْرُهُ) بِأَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ عَدَلًا وَقَدْ نَوَّضَهُمْ (أَوْ بَالِيَا) أَرْجُو بَعْضُهُمْ (٢٤٨)

(قوله) أي وإدام بنظم
(رد ماضل) عن الورثة
على ذوى فروض غير
زوجين (بنسبتا) أي
فروض من يرده عليه في
تأدية أبيه بعد إخراج
فرضيهما سهمان من ستة
للأم وبهما نصف سهم
فصح للسنة من اثني
عشر أن اعتبر خرج
والسهمون أربعة
وعشرين إن اعتبر خرج
الربع وهو الموافق للقاعدة
وترجع بالاختصار على
التدبير إلى أربعة بعقائلي
ثلاثة للأم وأحد وفي
بنت وأم زوج يبقى به
إخراج فروضهم سهم من
أربع عشر ثلاثة أرباع للبنت
ورب للأم فصح للسنة
من ثمانية وأربعين وترجع
بالاختصار إلى ستة عشر
للزوج وأربع للبنت ثمة
للأم ثلاثون في بنت
وزوجة في بعد إخراج
فروضهن خمسة من أربعة
وعشرين للأم وبها سهم
ورب فصح للسنة من
سبعة وعشرين وترجع
بالاختصار إلى اثنين
وثلاثين للزوجة أربعة

واحد كسبت فالباقى بينهم بالسوية والرضد العول الآتى لانه زيادة في قدر السهام نقص من عددها والعول نقص من قهرها وزاجه في عددها (م) انكم يوجد احد من ذوى الفروض الذين يرده عليهم وورث

﴿نور ارحم﴾ وهم بقية الأتارب (وهم) أحد عشر صنفا (جدود سافطان) كافي أم أم أي أم وان عليها هذان صنف (وأولاد بنت) لعل أول ابن من ذكر واناث (وبنات أخوة) لأبوين أولاد أولادهم (وأولاد أخوات) كذلك (وبنواخوة لأم وعم لأم) أي أخوال الأب لأمه (وبنات إمام) لأبوين أولاد أولادهم (وهما) بالرفع (وأحوال) (٢٤٩) وحالات ومدلول بهم) أي مباعدة

لما فيه فيؤخذ من الزوجة أربعة وهي ثلث الاثني عشر ومن البنت احدى وعشرون وهي ثلث الثلاثة والسبعين ومن الام سبعة وهي ثلث الاحدى والعشرين ومجموع ذلك اثنان وثلاثون وبذلك قاله الورع الخ حل **(قوله)** وذو ارماء أى عسوبة فيأخذ جميعه من انفرادهم ولو انثى بنتها لمخالها وارت من لادوارته وانما قدم الرء عليهم لان القرابة المفيدة لاستحقاق الفروض

أقول شرح مر **(قوله)** وأم أى أم) ليهل وأمه للايضاح **(قوله)** وان عليا الانسب وان علوا لأن علواؤى ثم رأيت في شرح الحمزة لحن ان الباء لغة عى مر **(قوله)** كذلك أى ذكرنا اولئنا كما يشربه تعبيره بالاولاد زى **(قوله)** وبناوخواؤلام) أى بناتهم **كانهم** بالاولى شرح مر **(قوله)** وعمات بالزعم أى لا بالأبجرعاعطلى اعمام القضى لارادة بناتهن لأنه يسكرمع مابعد ولأنه يلزم عليه السكون عنثن **(قوله)** وملون بهم) أى بالانصاف الشرة حل **(قوله)** ان لم يبق الأول من علي) لأنه يشمل جميع الاجداد والجدات لأن الشرح قال ثم وان عليا **(قوله)** وهوان (بزل) أى كونه بأخضا كان يأخذه من الجانب فلو خلفت زوجة وبنت بنت كان للزوجة الربع لأنه لعجبها من الرابع الى الثمن الا ان العر الوارث بالقرابة الخاصة كإسماوى وقوله لاقى الجانب أى عجب الوارث لخاصة والا لا عجب معهم بعضا كمن أخ شقيقو بنت أخ لأب فتعجب الأولى الثانية كما عجبأبوها أها **(قوله)** منزلة من يبدى) أى الى الميت فيجعل والاب والبنت الأخت كأهموا بنتا الأخ والام كأبيهما مالخال والخاللة كالأأم والام للام والعمه كالأب واذا نزلت كلا كاذكر قدم الاسبق للوارث

الاب قال- سنوا فدر كان الميت خلف من يبدلون به ثم يجعل نصب كل لمن أدلى به على حسب ارته منكون هو الميت الاولاد والأولاد والأخوال والحالات منها فيالسوية شرح مر **(قوله)** أرباما) أى فزاروا زى ووجهه ان بنت الميت تنزل منزلة البنت فلها النصف وبنت الابن تنزل منزلة بنت الابن فلها النصف فالتسمة من سبعة ببعد فرضها اثنان يردان عليها باعتبار نصبها أربا عالى بنت الابن ربهما وهو نصف لان نسبة نصبها وهو واحد للار بعتر مع لبنت البنت واحد ونصف خصل الكسر

لأنه يخرج النصف فيضرب فى أصل المسئلة وهوسة بمحصل اثنا عشر لبنت تسعة فرضا ورداوى ثلثة أرباع والاخرى ثلاثة فزارودا وهرى مر وتزعم بالاختصار الى أربعة الخ **(قوله)** وصرفه (ب) قال قس وينبى أن يجوز أنه يأخذ لنفسه وعيالها محتاجة وهل يأخذ مقدار حاجته ستأوى

أقول انما قاله الشافعى

• وذوہبہ

(الفروض) بمعنى الأنباء
المقدرة (في كتاب الله)
تعالى للورثة ستة يعول
وبدونهم يعبر عنها بعبارات
أخصرها الربع والثلث

مائة فيؤخذ من الزوجة أربعة وهى ثلث الاثني عشر ومن البنت احدى وعشرون وهى ثلث
 الثلاثة والستين ومن الام سعة وهى ثلث الاحدى والعشرين ويجمع ذلك اثنان وثلاثون
 يقال كالزوج خرج الى حل **(قوله)** وذو ارحام أى عصبه فيأخذ جميعه من انفرادهم ولواثني
 وغنيابته بالخلاف نزلت من لاوارثه وانما قدم الرده عليهم لان القرابة المقيدة لا يستحقاق القروض
 أقوى شرح مر **(قوله)** وأما أيامه لم يقل وأمه للإيضاح **(قوله)** وان عليا الانسب وان علوا
 لان علواؤى ثم رأت في شرح الهزيمة طبع ان الياء لغة عش مر **(قوله)** كذلك أى
 ذكرنا أوامنا كاشيرته تغييره الاولاد زى **(قوله)** وذو اخوة لام أى بناتهم كأنهم بالاولى شرح
 مر **(قوله)** وعلمت بالزحف أى لايجز عطفها على اعمام المتقضى لارادة ناهيها لانه يتكررمع مابعد
 ولأنه يلزم عليه الكسوة غنى **(قوله)** ومعلوم بهم أى بالانصاف النشرة حل **(قوله)** انهم يبقون
 الاول من يدليه) لانه يشمل جميع الاجساد والجنات لان الشارح قال ثم وان عليا **(قوله)** وهو ان
 ينزل أى كونه بأخينا كان يأخذه لاني احبب فانوا خلف زوجة وبنت بنت كان الزوجة اربع لانه
 لعجبها من اربع الى الثمن الا لاالفرع الوارث بالقرابة الخاصة كإسائتي وقوله لاني احبب أى عجب
 الوارث الخاص بالافحجب بعضهم بعضا كبت أخ شقيق وبنت أخ لأب فتحجب الأولى الثانية كما
 عجبوا بربهاها **(قوله)** منزلة من يدليه أى الى الميت فيجعل له والبنت والأخت كأنهما بنتا الأخ
 والم كما يماها والخال والخالة كالألم والم للام والعمة كالأب واذا نزلنا كالأب كزقدم الاسبق للوارث
 الميت فان استورا قدر كان الميت خلف من يدليه ثم يجعل نصيب كل من أدليه على حسب ارثه
 متاوان هو الميت الاولاد والألم والأخوال والحالات منها فبالسوية شرح مر **(قوله)** أربعا أى
 فزاودا وزى وهو مان بنت الميت نزل منزلة الميت فلها النصف وبنت الابن نزل منزلة بنت الابن
 فلهما نصفان فلهن من بيتي بعد فرضهما اثنان يردان عليهما باعتبار نصيبهما أربعا للبنت بنت الابن
 ربعها وهو نصفان لنسبة نصيبها وهو واحد للار بعقرع ولبنات الميت واحد نصف فحل الكسر
 على خرج النصف في ضرب في أصل المسئلة وهو ستة يحصل اثناعشر لبنت الميت خمسة فرضا ورواى
 ثلاثة أرباع والآخرى ثلثة فزاودا وهو ربع وترجع بالاختار الى أربعة لى **(قوله)** وصرفه
 فيها قال سم وبني أن يجوز له أن يأخذ نفسه وهو باعيا بخلافه وهل يأخذ مقدار حاجته ستأو
 أقل أو الميراثا لبالنظر فيه هذا القدير فراجع اه وبني أن يأخذ ما يملكه بقية الميراث العاجل بحيث
 لا يكتفى من هو أسوة من أجل القدر فراجع اه لعل الله يعفو عنه الامام العادل عرض على مر

(۳۲ - (بحیری) ثالث)

للولد الابن وان نزل كالولد اجماعاً أو افظ الولد بشبهه بناءً

على إجمال اللفظ في حقيقته ومجازه وعدم فرعها المذكور بأن لا يكون لها فرع أو لها فرع غير وارث كقبي أو وارث بعموم القرابة
 لخصوصها كخبر بنت وقول وارث هنا وفي باقي فإلجاب من زيادتي (وليس بنت ابن وأخت لعبران) أي لا يورث أولاد
 (منفردات) عن باقي قال تعالى في البنت وإن كانت واحدة فلها النصف يأتي في بنت الابن مام في ذلك الابن وقال في الأخت وله أخت
 فلها نصف مارك وللمراد لأخت لا يورث أولاد بدون الأخت لأن لها السدس للمآلة الآتية وخبر بمنفردات والمواضع مع مضمين
 أو أخوتهم أو أجمع مضمين مع بعض كإسائي بيانه (و) تانيها (ر) مع (وهو) لاثنتين (الزوج) لزوجته فرع وارث بالقرابة الخاصة ذكر كان أو
 غيره سواء كان متناهما أو لا قال (٢٥٠) تعالى فإن كان لمن ولد فلكم الربع مما تركن وبجل له في حالتيه ضعف ما للزوجة

في حالتها لأن فيه ذكرورة

وهي تقتضي التعصيب
 فكان معها كالابن مع
 البنت (ولزوجة) فأكثر
 (ليس زوجها ذلك) أي
 فرع وارث بالقرابة الخاصة
 قال تعالى ولئن لم يكن
 تركتم لم يكن لكم ولد
 (و) تانيها (ثمن) وهو
 (لها) أي لزوجته فأكثر
 (مع) أي مع فرع زوجها
 الوارث سواء كان متناهما أو
 أم لا قال تعالى فإن كان لهما
 ولد فالن والفرز والزوجان
 يتوارثان ولو في عدة
 طلاق رجعي (و) رابعها
 (ثلاث) وهو لا ربع
 (لصف تعدد عن فرض
 نصف) أي لثنتين فأكثر
 من البنات أو بنات الابن
 أو الأخوات لأبوين أو
 لأب إذا انفردن عن
 يصعبن أو يحجبجن حرما
 أو نقصانا قال تعالى في

هو الراجح (قوله) بأن لا يكون (الح) لأن النفي إذا دخل على مفيد بقدين يسقط ثلاث صورتي
 الجيم ونفي القيد الأول والثاني (قوله مام) أي من أنها بقية عليها أو لفظها شامل لمناها على
 إجمال اللفظ في حقيقته ومجازه (قوله ذكر) كان أو غير (صرح بالعمم المذكور ههنا من ماتهم
 لأنه هنا نكرة في سياق الإثبات فماتهم عدم عمومها بخلاف مام في قوله ليس لزوجته فرع وارث
 فإنه نكرة في سياق النفي فتفيد العموم نسا (قوله تقتضي التعصيب) أي القوتوليس المراد التعصيب
 الاصطلاحي لأنه لا يكون عصب (قوله فكان معها) أي بالنسبة إليها والأهله لا يجتمع معها في الإرث
 (قوله أي لزوجته فأكثر) ولما تزد في القرآن اللفظ الجمع بخلاف البنات والأخوات فانهن وردن
 نارة لفظ الواحد فتارة بلفظ الجمع وقوله فأكثر أي إلى أربع بل وإن زدن على أربع حق بحسب
 اه ذى (قوله والزوجان يتوارثان ولو في عدة طلاق رجعي) أي أفرادها ما يشمل الزوجة حكما وهي
 الزوجة (قوله إذا انفردن عن مصيبن) وهو أخوتهم وقوله أو يحجبجن حرمانا أي اعتبار المجموع
 والأقليات لا يحجبجن حرمانا أو يحجبجن نقصانا إذا وجد العول كزوجة أبوين وبنتين المشتهلة بسبعة
 وعشرين وثلاثا بالعول ثمانية عشر وفي كون هذا عجبا مساعفه بنات الابن يحجبجن حرمانا لابن
 ونقصانا إذا كان معهن بنت أو بنت ابن أو بنتي حل (قوله البنات) وبنات الابن (الح) لما
 كانت الآية إنما تدل على الجمع من البنات بناء على أن فوق أصلية احتاج قياس البنين وبنات الابن
 على الأخنتين لوجود النص فيهما (قوله في الأخنتين) فأكثر كيف هذا مع التصريح بالثنتين في الآية
 إلا أن يقال سبب نزولها المذكور دل على أن المراد فثقتان فأكثر (قوله ليس لزوجته فرع وارث)
 أي ولا أبسعه أحد زوجين أخذاهما باني ولم يقيد الوارث بالقرابة الخاصة ههنا لأن الوارث بالقرابة العامة
 لا يأتي هنا لمكان الرأى لوجوده وفيما صم باني إذ لا رد على الزوجين فاحترزتم شوبرى (قوله يستوى
 فيه الذكر (الح) إنما أعطوا الثلث والسدس لأنهم يدلون بالأمومة فرضا هو سوى بينهم لأنه لا تعصب
 فيمن أدلوا به بخلاف الانشاء رى وبعبارة مد لان أرثهم بالرحم كالأبوين مع الولد وارث غيرهم
 بالصورة وهي مقتضية لتفضيل الذكر وهذا أحد ما تنازوا به من الأحكام الخمسة وبأقبحا استواء
 ذكرهم المنفرد وأنثاهم المنفردة وانهم يرتون مع من يدلون بعوائهم يحجبجن عجب نقصان وإن
 ذكرهم بدلي باني وهي الأم ويرث (قوله رجل) اسم كان وبورث صفته وكلا فخر بها كإلى الجلالين

البنات فإن كن نسا فوق الثنتين فأكثر فإلجاب مارك وبنات الابن كالبنات كأمرو البنات وبنات الابن
 مقبستان على الأخنتين وقال في الأخنتين فأكثر فإن كانتا اثنتين فلها الثلثان مارك تركت في سبع أخوات لجارحين مرض وسأل
 عن أرثهن منه فدل على أن المراد منها الأختان فأكثر (د) خاصها (ثلاث) وهو لاثنتين (لأم ليس لزوجته فرع وارث ولا يصعدن
 أخوتها) قال تعالى فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له أخوة فلأمه السدس والمراد بهم إثنان فأكثر إجمالا
 قبل اظهار إجماع الخلاف وسأني أنه إذا كان مع الأم أب واحد الزوجين ففرضها ثلث الباقي (ولسدد) اثنتين فأكثر (من ولها)
 أي الأم يستوى فيه الذكر وغيره تعالى وإن كان رجل يورث كالأمة وأمه أو أخته أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر
 من ذلك ففهم شركاء في الثلث والمراد أولاد الأم بدليل قراءة ابن مسعود وغيره قوله أخت وأخت من أم

البراءة الشاذة كاجعل على الصحيح (وقد يفرض) اى الثالث (لجمع اخوة) على ماسأئى بيانه في فقهه وبه يكون الثالث ثلاثة وان
 يكن الثالث كتاب الله (و) سادسها (سدس) وهولسعة (لا يوجد بينهما فرع وارث) قال تعالى ولا يورث لكل واحد منهما
 الصدق مما ترك ان كان له ولوالجد كما لا يلحقه من اولاد الجد بل يدلل بانى والا فلا يورث خصوص القرابة لانه من ذوى الارحام كاسر
 (ولام ينها ذلك) اى فرع وارث (او ععدد من اخوة واخوات) اثنان فأكثر لاسر (ولجدة) فأكثر لام أولاب لانه عليه السلام
 اعطى الجدة السدس رواه ابو داود وغيره وقضى الجدين من المرات بالسدس بينهما رواه الحاكم وقال صحيح على شرط الشيخين هذا ان
 (يقتل بذكرى بين اثنين) فان أدلت به كالم اى أم لم ترخص خصوص القرابة لانها من ذوى الارحام كاسر فالوارث من الجدات كل جسد
 أدلت بمحض الاناث أو الذكور والاناث الى الذكور كالم ام الام وأم أبى (٢٥١)
 الاب وأم أم الاب (وليت ابن فأكثر

(قوله) والفرادة (الشاذة كالغير) عبارة الإيعاب للمعتمد من اضطراب طول بعده لأصوليين والفقهاء أنه يجوز الاحتجاج بالفرادة الشاذة إذا صح سندها لأنها بمنزلة خبر الآحاد اه شوري (قوله) وقد يرضى (لجد) أثاره المصنف لثبوته بالاحتجاج وكلامه فيثبت بالنص (قوله لجمع أخوة) أنه إن نقص صفه بالمقاسمة عن الثلث بأن زادوا عن مثله كالإكثار معه ثلاث أخوة زى (قوله) وإن لم يكن الثالث في كتابه (الح) بل ثبت بجتهاد الصحابة ح ل (قوله لأبالح) فإن قيل لأنك أن حق الولدين أعظم من حق الولد لأن الله تعالى قرن طاعته بطاعتهما فقال تعالى وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا فإذا كان كذلك فما الحكمة في أنه جعل نصب الأولاد أكثر وأجيب عنه الإمام الرازي حيث قال الحكمة أن الولدين ما بقي من عمرهما الأقل قيل أي غلبا فكان احتياجهما إلى المال قليلا وأما الأولاد فهم في زمن النصارى فكان احتياجهم إلى المال كثيرا فظهر الفرق (قوله كاسر) أي من قبضه عليه أو شمله له (قوله) إثنان فأكثر) وإن لم يردنا جميعهما بالشخص دون الوصف كإيعاب عياني كأنه لأب مع شقيق وكأخوين لأب مع جدلول كانا متصفيين ولكل رأس ويدرجان وخرج اذحكهما حكم الاثنين فصار الأحكام كالفرع ابن القبطان فإذا اجتمع معاهله وأخوان فالجانب لها الولدان لا أقوى شرح هر وانظره لتخصيص الجلب بالولد دون الآخرين فائدة ع ش (قوله لمارس) أي من قوله تعالى فإن كان له أخوة فلاه الدس (قوله وعلم ما هنا) أي من عقالات ولجد من أصحاب الدس (قوله وإن كان يرث) أي كالأب والجد (درس)

نقمة سيد الارث البكليه أو من أوفر حظيه ويسى الاول جب حرمان وهو قسبان جب بالشخص أو بالانتراف وجب بالوصف
والى الثاني جب بقضان وقدر (ايحجب أبوان وزوجان وولد) ذكرى كان أو غيره عن الارث (بأحد) اجاعوا بأشياء كل من أدلى
للبت بنفسه الا لثقة والثقة (بل) يحجب عنهم بهم فحجب (ابن ابن) سوا كان أبامهم (أو ابن ابن أختهم) كل من أدلى
بهم) أبوان أو علان (عوسط بين وبين البت) كالأب أو أليه (يحجب أخ لابن بابوان وابنه وان تزول اجاعوا) (محجب
أخ (الابؤلاد) الثلاثة (أخ لابون) وبأخت لابون بمنهات أو بنتان كإبنتي (د) محجب أخ (الأم بابوجوموع وارث
والزائد ذكرى كان أو غيره (د) محجب (ابن أخ لابون بابوجود) أبيه وعلان (وابن وابنه) وان تزول (أخ لابون) (أخ (الاب
لله أقرب منه (د) محجب ابن أخ (الابؤلاد) الست (وابن أخ لابون) لانه اقرب منه ومحبت ابن ابن أخ لابون بابن أخ لابنه

[illegible]

بنات الابن مع البنات فان كان معهن أخ معهن ككيساوى ويحببن أيضا بنت لابن معها بنت أو ذوو
 بنتان ككيساوى (د) محجب (عقبه) بن محجب (باعتراق ذوى فروض) للترك كزوج وأم وأخنها وعم قائم محجب
 (باعتراق) (د) محجب (عقبه) ذكر ما كان أو غيره (بعصبه نسب) لأنه أقوى منه (والعصبه) ويسمى بها الواحد وأب
 وللذكر والمؤنث كقائه المظنرى وغيره (لا يقدر منه الورثة) ويدخل فيه من يرث بالفرض والتعصيب كالأب والأم من جهة
 التعصيب وتعيير بالورثة أع من تعصير بالمعصية على غيرهم (فبترك الذكر) أن يكن معه ذوى فروض ولم ينظم في صورة ذوى الأرحام
 بنت المال (أو ما قل من العرض) أن كان معه ذوى فروض لم ينظم في المال بصورة بنت ذوى فروض فيها أحد الزوجين أو بنتا
 هذا اشتراك الإناث اختلف أهل الفرض كالنصف في المثلث ككيساوى ويصدق على ذوات الترك التي العصبه نفسه

ويعبر غير معا وما بعده بذلك وبالعبارة مع غير تعبري هنا وفيها يأتي بالتركاة أع من تعبره بالمال (فصل) في كيفية اراث الأولاد ولاد
 ابن اثنان واجتماع (لأن في كثرة التركة) اجاعا • (وليت فأكثرا من) في الفروض من ان للفت الصنف ولاد كثر الثلثين وذو كثرنا
 تبالا نام وتوطئة لقولي (ولو اجتمع) أي البنون والبنات (في التركة) كالم (لذ كر مثل حظ الاثنيين) قال تعالى برصصكم الله في أولادكم
 الاثنى من الجهاد وغيره (ولاد) (٢٥٣)

نود الارحام لان الرد مقدم عليهم كما في (قوله) وبفسو وغيره معا) يردهما لأن الابن مع أخيه يرثان جميع
 المال فيصديق ان العبة بنفسه وبغيره معا أخذ جميع المال زى (درس)
 (فصل) في كيفية اراث الأولاد (قوله) في كيفية اراث الأولاد (الح) ينظم لهم خمس عشرة صورة لانهم
 لا كور فقط أو أواب فقط أو كور واث وملكها في أولاد الابن فهذه ست صور عند الانفراد وعند
 (الخ) تقرب الثلاثة الأولى في الثلاثة الأخيرة فهذه تسع صور مع الستة السابقة وكلها في المثنى (قوله)
 (الزاد) قدم على الأصول لانهم أقوى منهم كافي مر ودليل فقههم أنه قد فرض للاب السدس مع
 الابن أعطي الواليق ولانه يصعب أخه بخلاف الاب عش واثما فضل الفروع على الأصول قلعة عمر
 لامل وطول عمر الفروع غالباً فاحتج بهم أكثر كما قاله الفخر الرازي (قوله) ولاد الابن) لم يقل
 ولاد الأولاد لانه يشمل نبات النبات مع أنهم من ذوي الارحام (قوله) انفراد واجتماع) يصح
 أن يكون حالاً وان يكون تميزاً أي من جهة الانفراد والاجتماع (قوله) مالا يلزم الاثنى (الح) عبارة مر
 وصل الذكر لا خصامه بنحو النصرة وتحمل العقل والجهاد وصلاحيته للإمامة والقضاء وغير ذلك
 وصله مثلاً لان له حاجتين حاجته لنفسه وحاجته لزوجته وهي لها الأولى بل قد تنسخي بالزوج لم ينظر
 لانه من شأنها الاحتياج لانه قد لا يرغب فيها غالباً اذالم يكن لها مال فابطل الله تعالى حومان أهل
 لعلها لها شرح مر (قوله) فله) أي ولاد الابن وللمرأه الجنس الشامل لتعدد كابدل عليه قوله
 لا كور اذ لا (قوله) ان كانوا) أي أولاد الابن (قوله) بقرينة (الح) أي هذا التقييد
 بقرينة ما يأتي أي قوله فان كان اثنى فان مفهومه أن الأول شامل للذكور والاناث والذكور منفردين
 تأمل (قوله) لم يكن له السدس) كيتبتين وبشأن ابن ابن ابن لان بنت الابن لما حمة لكان كان من
 أنها أوبت عم أي مان كان من ابن معا اه حل (قوله) تكملة الثلثين) أشار به الى أنه ليس فرضاً
 مستقلاً ولا المسقط عند وجود البنين

(فصل) في كيفية اراث الاب والجد (قوله) في حالة) يرجع للام بدليل إعادة العامل وهو اراث وتلك
 اللغة في رثتها في إحدى الفروض كما يؤخذ مما يأتي (قوله) كثرته) بان فضل قدره أو أقل منه أول
 يثلثين وقوله اذالم يفضل أكثر منه أي محل كونه يرث بالفضل اذالم يفضل أكثر من فرضه فان
 قل أكثر منه ورث الباقي بالتعصيب (قوله) كان يكون معه (الح) هذا دليل هنا لان الكلام في أنه
 ما فرغ ذكر كوراث فلاولى ذكر قوله ومعلوم (الح) بعد قوله ويرثهما (الح) ويكون جواباً عن سؤال
 فقير مستغنى عنه بالتعصيب سقوطه بالاستسراق وبإعلاؤه • وحاصل الجواب أنه أعيل نظر الأثره
 بفرض (قوله) بستان) مثال لعدم العول (قوله) أو بستان (الح) مثال للعول (قوله) بعد فرضهما
 أن فرض فرض الفروع الوارث (قوله) كما مر) وذكره هنا تقييماً للأقسام وتوطئة لما بعده (قوله) مثل
 تأخذ) وجعله مثلاً لان كل أثنى مع ذكر من جنسه ههنا مثلاً أي الأصل ذلك والافتقار يكون له

لغيره في العول وعنه اذالم يفضل أكثر منه كان يكون معه بستان وأم أو بستان وأم وزوج (د) يرث (بصحيح) فقد فرغ وارث
 من كثرته وارث أكثر زوج أخذ الباقي بعده والأخذ الجميع (د) يرث (بما) أي بالفرض والتعصيب (مع فرع أثنى وارث) فله
 ليس فرضاً والباقي بعد فرضهما يأخذه بالتعصيب (ولام) ثلث أو سدس كما في الفروض وهما (مع أب وأحد زوجين ثلث الباقي)
 بل وزوج وأربعة لثالث الجميع يأخذ الباقي مثلاً ما تأخذه الأم واستبقوا

(الابن) وان نزل (كأوله)
 فبادر اجاعا فلو اجتمعا
 وأوله ذكر) أو ذكر معه
 أثنى كافهم بالاولى (حجب
 وله الابن) اجاعا (أو أثنى)
 وان تعددت (فله) أي أولاد
 الابن (ما زاد على فرضها)
 من نصف أو ثلثين ان كانوا
 ذكورا أو ذكورا وانما
 بقرينة ما يأتي (ويعصب
 الذكر) في الثانية (من في
 درجته) كأخته وبنت عمه
 (وكذا من فوقه) كعمته
 وبنت عمه أي (ان لم يكن
 له السدس) والأفلا يعصبها
 (فان كان) ولاد الابن (أثنى)
 وان تعددت (فله) مع بنت
 سدس) كما سكرتة الثلثين
 (ولاثنى لهما مع أكثر منها)
 كما مر بالاجاع (وكذا كل
 طبقين منهم) أي من وله
 الابن فولد ابن الابن مع ولد
 الابن كولد الابن مع الولد في
 تقرر وهكذا

(فصل) في كيفية اراث الاب
 والجد وارث الأم في حالة •
 (الاب يرث فرض مع
 وجود (فرع ذكر وارث)
 وفرض السدس كما مر
 ومعلوم أنه كثره عن له

فهياللفظ الثالث محاطة على الربي . ووافقه قوله تعالى وورثه أبوه فلامه الثالث الا فتأخذه الأم في الأولى سد من وفي الثاني تبع مع الأولى من ستة والثانيتم من أربعة وتنفرد بالرابون لشهر من اثنيهما بالكوكب الاغرو بالعدر بين قضاء هر مرضى لقعته فيما بينا كز وبانتر بين راجعها

الستين لانه لا يساوي جاني
الترية بخلاف الأب ولا
يسقط ولغيرهم (أي
أبون أو أب بل عتسه كا
سباني بخلاف الأب فانه
يسقط كمر (ولا يسقط
أبأب) لأنها لم تعد به
بخلافه في الأبنان تساوي
فإن كلا منهما يسقط أم
نفسه
(فصل في إرث الحواشي
وله أبون) ذكرنا كان
أو أختي بنت (كقوله)
فقد ذكرنا واحد فأكثر
جميع الذكر ياتي نصف
ونصفين فأكثر الثتان
ولقد ذكرنا مثل حظ الأثنين
عند اجتماع ذكر واولات
(قوله أب كوله أبون)
في أحكامه قال تعالى فيما
ان امرؤ هلك ليس له ولد
وله أخت الأخت (لا في الشركة)
يقطع الزاء المشددة وقد
تكرر ونسب الحارية
والحرية والجمية والنجارية
(وهي زوج وأم وولدا أم
وأخت أبون فيشارك الأخت)
لأبون ولزوج من يساويه
من الأخوة والأخوات
(ولدى الأم) في فرضهما
لاخترا كهمما في ولادة

الأم لهم وأصل المسئلة من متفاد لم يكن مع الأخ من يساويه فثانها تنسكس عليهم ولوا في يضرب
عدد هم في التفتق من ثمانية عشر والجدة فيها كالأخ مسكا (ولو كان) الأخأنا (لأب سقط) امد ولد من الأم التفتق للثارة
ولسقط من معصن أخواله وولاهه ويسمى الأخ الشؤم ولو كان بدل الأخ أخت لأبون أو لأب فرض لها النصف أو أكثر فالثان
وأعلنت السلطة ولو كان بدله غنى حصت للثاة

على
عندهم في التفتق من ثمانية عشر والجدة فيها كالأخ مسكا (ولو كان) الأخأنا (لأب سقط) امد ولد من الأم التفتق للثارة
ولسقط من معصن أخواله وولاهه ويسمى الأخ الشؤم ولو كان بدل الأخ أخت لأبون أو لأب فرض لها النصف أو أكثر فالثان
وأعلنت السلطة ولو كان بدله غنى حصت للثاة

عندهم في التفتق من ثمانية عشر والجدة فيها كالأخ مسكا (ولو كان) الأخأنا (لأب سقط) امد ولد من الأم التفتق للثارة
ولسقط من معصن أخواله وولاهه ويسمى الأخ الشؤم ولو كان بدل الأخ أخت لأبون أو لأب فرض لها النصف أو أكثر فالثان
وأعلنت السلطة ولو كان بدله غنى حصت للثاة

عندهم في التفتق من ثمانية عشر والجدة فيها كالأخ مسكا (ولو كان) الأخأنا (لأب سقط) امد ولد من الأم التفتق للثارة
ولسقط من معصن أخواله وولاهه ويسمى الأخ الشؤم ولو كان بدل الأخ أخت لأبون أو لأب فرض لها النصف أو أكثر فالثان
وأعلنت السلطة ولو كان بدله غنى حصت للثاة

عندهم في التفتق من ثمانية عشر والجدة فيها كالأخ مسكا (ولو كان) الأخأنا (لأب سقط) امد ولد من الأم التفتق للثارة
ولسقط من معصن أخواله وولاهه ويسمى الأخ الشؤم ولو كان بدل الأخ أخت لأبون أو لأب فرض لها النصف أو أكثر فالثان
وأعلنت السلطة ولو كان بدله غنى حصت للثاة

من ثمانية عشر نظير مائة سنة للزوج واثنان للام وأربعة لولدى الام واثنان للختى وتوقف أربعة فان كان ذكر اربع على الزوج ثلاثة على الام واحد أو اثني أخذها (واجتماع الصنفين) أى ولد الابوين وولد الاب (كاجتماع الولد والولد) فان كان ولد الابوين ذكر أو بكر له أى حجب الولد لأثني وان تعددت فلم يزد على فرضها فان كان أنثى فلها مع شقيقة سدس ولا شيء لهما مع أكثر (الان بنت لا يصعب الاخوانها) أى فلا يصعب ابن أخها بخلاف بنت الابن يصعبها من في درجتها ومن هو أنزل منها كامر فلترك شخص اثنين لابوين وأخت لابوين أخ لاب لاب فلا خنتين الاثنان والباقي (٢٥٥) لابن الاخ ولا يصعب الاخت (وأخت لغير ام)

أى لابوين أولاب (مع بنت أو بنت ابن فأكثر عصبه) كالاخ (فقط أخت لابوين) اجتمعت (مع بنت) أو بنت ابن (ولداً) روى البخارى أن ابن مسعود سئل عن بنت وبنت ابن وأخت فقال لا ضمير فيها بقضاء رسول الله ﷺ للابنة نصف ولابنة الابن السدس وما بقى فلاخت وتعبيرى بولد الاب أهم من تعبيرة بالاخت (وابن أخ لغير أم كايه) اجتماعاً وانفراداً فى الانفراد يستغرق التركة فى الاجتماع يسقط ابن الاخ لاب باين الاخ لابوين (لكن) يخالفه فى أنه (لا يرث الام) من الثلث (للسدس ولا يرث مع الجد ولا يصعب اخته) بخلاف أبيه فى الجمع كامر (ويسقط للمشركة) بخلاف أبيه الشقيق كامر (وعنه ليراث ام لابوين وأولاب) كايه كذلك أى

عليه (قوله من ثمانية عشر) فينفرد كورته هي المشتركة وتصح من ثمانية عشر ان كان ولد الابنين وينفرد أئوته تعمل الى لغة وبينهما داخل فيصحبان من ثمانية عشر فيعامل بالاضرف في حق غيره والاضرف في حق الزوج والام أئوته ويستوى في حق ولدى الام الا ان كان قد مات فضل اربعة موقوفه بينه وبين الزوج والام فان كان أنثى أخذها أو ذكرها أخذ الزوج ثلاثة والام واحدا وهذا شرح ما قاله الشارع كايه هو في غير هذا التصرح وانما أخذ الزوج ثلاثة في مسألة الاثوة ثلاثة فليست الاثوة ثلث فيأخذ ثلث الثمانية عشر وانما أخذت الام اثنتين لان طائفة مسألة الاثوة واحدا ونسبة الثلثة تسع فأخذت تسع الثمانية عشر زى وهناك ضابط آخر وهو ان تقدم مسألة الذكورة وهي الجامعة على مسألة الاثوة فيخرج فاجعله جزء السهم واضرب فيصيب كل وارث من مسألة الاثوة يحصل نصيبه من الجامعة وهي مسألة الذكورة (قوله واثنان لختي الاثوة لولدى الام الثلث وهو ستة فيخص كل واحد اثنتان (قوله واجتماع الصنفين) لم يذكر لاجتماع الثلاثة للحكم أن للاخ للام السدس والباقي للختى ويسقط الآخر فى الابنات للشقيقة نصف ولاخت للاب السدس تسعة الاثنتين ويفرض لى للام السدس زى (قوله أى فلا يصعبها ابن أنثى) بل يسقط لانه لا يصعب أخت نفسه اذى من ذوى الارحام فكيف يصعب عنه بخلاف ولد الولد فترة زى (قوله وبنت ابن) أو مائة خلو فتزوجوا لجمع كابدل عليه قوله روى البخارى الخ (قوله عصبه) أى مع الصبر وقوله كالأخ أى كأن الاخ عصبه حل (قوله اجتماعاً وانفراداً) منصوبان بجمع الخاصص والغير اذى من جهة الاجتماع والانفراد زى (إسرى الارث للولاء) (قوله لعنته) أى الذى استقر ولاؤه عليه نخرج عتيق حرقى وأعتقه من الله تعالى ربه على النص شرح حر (قوله فان فقد المقت) أى حاساً أو شرعاً حر بان قام به مانع من الارث قال حر وعلمنا قمرماً وأورد البلقيني وغيره عليه من أن كلامه صريح فى أن الولاء لا يثبت لعنة فى حياة المقت بل بعد موته وليس كذلك بل هو ثابت لهم فى حياته حتى لو كان مسلماً وأعتق فمراثيهم ما نال لعنته أولاد نصارى وروءه مع حياتهم أيهم (قوله فهو) أى ما ذكر من التركة أو الفاضل (قوله كنت) مثال للعصبه بالغبر وقوله وكأنته مثال للعصبه مع الغبر (قوله لانها ايسا عصبه بنسبها) هذه معاداة على المطلوب وهي أخذ الدعوى فى الدليل وقوله لانها لیساعصبة بنفسها قائم سريع وذلك لان الولاء أضعف من النسب المتراخي وإذا تراخي النسب ورث الذكور دون الان كى الاخ بنى العلم وأخوانهم فان لم يرث به فبالولاء أولى زى (قوله ثم جده) الاولى حذف لانه يقتضى ان الجد مقدم على الاخ مع ان الاخ مقدم كما قال لكن يقدم الخ ويمكن أن يجاب بان مراده لجد امها وانما عدا فى انفرادهم أخذ كل التركة وإذا اجتمع اسقط الميراث لابوين (وكذا باقى عصبه نسب) كى العور بنى بيه لى بنى الامورة (فصل فى الارث بالولاء) ٥ (من لا عصبه له ينسب فنكرته أو الفاضل) منها عن الفرض (لعنته) باجتماع (٥) ان فضل المقت هو (العصب بنسبه) فى النسب كايه وأخيه بخلاف عصبته بغيره أو مع غيره كبنته وأخته مع معصهما وكأنته مع بنته لانها ليسا عصبه نفسها وتعتبر أقرب عصبات المقت وقت موت العتيق فلو مات المقت عن ابنين ثم مات أحدهما عن ابن ثم مات العتيق فولاً لابن ثم دون ابنين وتورثهم (كترتيبهم فى نسب) أى فيقدم ابن المقت ثم ابن ابنته وان زل ثم أبوه ثم جدولان علوهذا (لكن يقدم

أثومعق وابن أخيه على جده) بخلافه في النسب فان الجد يشارك الاخ ويسقط ابن الاخ كأم ولو كان للمعق ابنتاهم أحدهما أنعم
قدمه من المتحصن الاخوة للرجوع وكذا يقسم الم وإنه على أبي الجد هنا بخلافه في النسب (٢٥٦) أي كأي عمة للمعق ثم معق للمعق وهكذا ثم بيت المال فلا
للمعق المعق نصيبه كذلك

شرح قوله كتر بينهم في النسب بحسب ظاهره بقطع النظر عن الاستدراك الذي بعده (قوله قدمه)
وفي النسب يستويان فيأتي بعد فرض أخوة الأم لأنه لما أخذ فرضها لم يصح التوبة وهذا لا يرضى
لها من محض الترجيح صحيح (قوله ثم بيت المال) ينبغي أن يقسم على بيت المال معق الأب ثم معق
أبي معق معق الأب ثم معق الجد ثم معقته وهكذا ثم بيت المال حل (قوله فمعق عليها) وهي
عق عليها لا يخرجها عن كونها معقته شرعا لأن قولها بنحو شرهاه مؤثر في قولها وهو في ملكها
أنه حر فلا يعترض بذلك على الصنف شرح مدر (قوله ثم اشترى الأب عبدًا وأعتقه) فثبت لها عليه
الولاء بطريق السراية

(فصل في ميراث الجد والأخوة) (قوله الجد) أي وإن علا كأي مدر • وحاصل أحوال الجد بدون ذوي
فرض تسعة لانه أمان يكون معه أخ شقيق أولاب أو هماعا وعلى كل أمان يكون الاحتال له المقاسة
أو ثلث جميع المال أو يستويان وثلاثة في ثلثة تسعة وإذا كان معه ذو فرض فأمان يكون الاحتال له
السدس أو ثلث الباقي والمقاسة أو يستوي له السدس وثلث الباقي أو السدس والمقاسة وثلث الباقي
والمقاسة أو الثلثة فهذه سبعة أحوال وعلى كل أمان يكون معه أخ شقيق أولاب أو هماعا ثلاثة في
سبعة بأحد وعشرين نصبر في عدد أصحاب الفروض الممكن اجتماعهم مع الجد وهم ستة البنات
وبنت الابن والأم والجددة وأحد الزوجين وستة في إحدى وعشرين وبمئة وستة وعشرين فأقل
(قوله غالب) كأم وجد ومن غير الغالب مثله الفراوين إذا كان فيهما بدل الأب بدفان الأمر
الثلث كمالا (قوله عن مثله) وهو الثلث (قوله في أدلته بالاب) أي في انقسابه لبيت بالاب كالأخ
(قوله لانه قد اجتمع فيه جهتا الفرض والتعصيب) فيه نظرم وجود ثلاثة الأول على أن يجتمع
الجهتين فيه إذا كانت هناك فرع أتى وارث وليس موجودا هنا كما هو فرض المثلة الثاني أن من
اجتمع فيه الجهتان يرث بهما كإسباني لا بأكثرهما الثالث أن فرضه الذي يرث به اتماهوا السدس
أذهو الذي يجامع التعصب ويجاب عن الثاني بأن محل الإرث بالجهتين إذا كان كل منهما سببا مستقلا
كزوجية وبنة الم كإسباني نصبرهما بالسبيين في قول للمعق ومن جمع جهتي فرض وتعصب أي
سبي فرض وتعصب كإسباني من تعليل الشارع هناك بقوله لانه سببان مختلفان الخ ومن قول مدر
هناك وخرج جهتي الفرض والتعصب ليرث بالاب بالفرض والتعصب فانه بجبهة واحدة وهي الأبو
(قوله فالثالث أكثر) أي مما يحصل له بالمقاسة لانه في المقاسة يأخذ سبعين وثلث المال أكثر من
السبعين بثلث سبع حل فأصلها ثلاثة للجد وأحد واثان على خمسة لا تنقسم وتبان نصبر الخمسة
ثلاثة خمسة عشر ووجه كون الثلث أكثر من السبعين أن نصبر عجز الثلث في عجز السبع
يكون الحاصل إحدى وعشرين ثلثا سبعة وسبع مائة (قوله وضابطه) أي ما يكون الحكمين
أحواله إذا لم يكن معذور فرض (قوله فالمقاسة أكثر) أي من ثلث المال لانه في المقاسة يأخذ سبعين
لأن الرؤس خمسة وفي عدم المقاسة يأخذ واحدا وثلثين اه حل وضابطه مرفة الاكثر من المقاسة

اشترت بنت أبيها فحق
عليها ثم اشترى الأب عبدا
وأعتقه ثم مات الأب عنها
وعن ابن ثم مات عتيقه
عنها فبأنه لزوج دون
البنات عمة معق من
انصب بنفسه البنت معق
للمعق والأول أقوى
ونسي هذه مسألة القضاة
لما قيل انه أخطأ فيها
أو بمائة فاض غير المتفق
حيث جعلوا الميراث لبيت
(ولازت امرأة بولاء
الاعتيقها أو متبها إليه
بنسب) كإسباني وإن نزل
(أو ولا) كعتيقه فانها
ترثه بولاء وبشرها فيه
الرجل ويزيد عليها بكونه
عصبة معق من نسب بنفسه
كإسباني أكثر ذلك مما مر
وسأني بيان انحرار الولاء
في فصله درس

(فصل في بيان ميراث
الجد والأخوة) (قوله) اجتمع
(مع وله أبو بن أو) وله
(أب بلاذني فرض الأكثر
من ثلث ومقاسة كإسباني)
أما الثلث فللأنه مع الأم
مثل ما هنا غالب والأخوة
لا ينصونهما عن السدس

فلا ينصونه عن مثله وأما المقاسة فلانه لا يخفى في أدلته بالاب وإنما أخذ لاكثر لانه قد اجتمع فيه
جهتا الفرض والتعصب فأخذ بأكثرهما فإذا كان معه أخوان وأخت فالثالث أكثر وأخت فالمقاسة أكثر وضابطه أن الأخوة
والأخوات ان كانوا مثليه وذلك ثلاث صور أخوان أو مع أخوات أو أخوات استوى له الثلث والمقاسة وبغير الفرضين فهو بثلث
لانه سهل وإن كانوا دون مثليه وذلك خمس صور أخ أو أختان ثلاث أخوات أو أخت فالمقاسة أكثر وأخوة أو فالثالث أكثر

ولا تحصر موره (و) للمعم من ذكر (هـ) أي يذى فرض (الاكثر من سلس وثلاث) بعد الفرض ومقاسمه بعده فبنين وجله
وأخوين وأخت السلس أكثر وفي زوجة وأم وجد وأخوين وأخت ثلاث الباقي أكثر وفي بنت وجد وأخ وأخت المقاسمة أكثر
ولفرقة الأكثر من الثلاثة ضابط ذكرته في شرح الروض (٢٥٧) وغيره هذا ان يقي أكثر من السلس

فان لم يبق أكثر من
سلس) بأن لم يبق شئ
كبنين وأم وزوج مع جد
واخوة أو بقي سلس
كبنين وأم مع جد واخوة
أو بقي دونه كبنين وزوج
مع جد واخوة (أخذه)
أي السلس (ولو عاتلا)
كبه أو بعنه كإم لأنه ذو
فرض فيرجع اليه عند
الضرورة (وسقطت الاخوة)
لاستفراق ذوى الفروض
التركة (وكذا) للجد
ما ذكر (معها) أي مع
ولد الابوين وولد الاب
(وبعد) حيثئذ يحب
(ولد الابوين عليه ولد
الاب) في القسمة فان كان
ولد الابوين ذكر أ أي
أؤ ذكرا أو أنثى أو أنثى معها
بنت أو بنت ابن كاعلا
(سقط ولد الاب) لانهم
يقولون للجد كلالا اليك
سواء فترجك باخوتنا
ونأخذ حصتهم كما يأخذ
الاب ما تنص اخوة الأم منها
مثالجد وأخ لابوين وأخ
وأخت لاب (والا) أي
وان لم يكن ولد الابوين
من ذكر (فتأخذ الواحدة)
منهن مع ما خصها بالقسمة

والث أنك تضرب مخرج الثلث في مخرج السهم الذي يخرج له بالمقاسمة فاذ ضربت في مثلثنا
ثلاثة في خمسة حصل خمسة عشر فمساهاة وثلاثا خمسة شيخنا (قوله به) أي معه (قوله يذى فرض)
والمكنه بنت وبناين وأم ووجدة وأحد الزوجين انتهت عبارته زى (قوله السلس أكثر)
لان المسئلة من ثلاثة للبنين اثنتان يبق واحد على سبعة ان قاسم أخذ سبي واحد وان أخذت الباقي
أخذت واحد وان أخذ سلس جميع المال أخذ نصف واحد فأصل المسئلة من ستة مخرج السلس
يبتين الثلاثان أربعة وللجد السلس واحد ونصف واحد على خمسة عدد رؤس الاخوين والاخت
لا ينقسم وبناين فاضرب عدد الرؤس وهو خمسة في أصل المسئلة وهو ستة يحصل ثلاثون حل (قوله)
ثلاث الباقي أكثر) لان سهمان وثلاث سهم السلس سهان كالمقاسمة فاصلها اثنا عشر ينكسر فرض
الجد في مخرج الثلث فيضرب فيه فيبلغ ستة وثلاثين ثم نصيب الاخوة منها بينهم فيضرب عددهم
وهو خمسة فيها فيبلغ مائة وثمانين هذا على طريقة المتقدمين وأما على طريقة المتأخرين في الاصلين
الزائدتين في باب الجدل والاخوة فأصلها ستون ثلاثون وتصح بما تقدم قل على الحلال (قوله) ولمعرفة
الأكثر من الثلاثة ضابط ذكرته في شرح الروض) وعبارته وضابط معرفة الأكثر من الثلاثة أنه ان
كان الفرض نصف أو أقل فالمقاسمة أعطب ان كانت الاخوة دون مثليه وان زادوا على مثليه فثلث الباقي
أعط وان كانا مثليه استويا وقد تنوى الثلاثة فان كان الفرض ثلثين فالمقاسمة أعطب ان كان معه
أخت والا فلا السلس (قوله هذا ان يقي) أي محل كونه يأخذ الاكثر من الامور الثلاثة (قوله)
أوصه) أي في الاخيرة حل (قوله ما ذكر) أي الاكثر من ثلث المال والمقاسمة ان لم يكن
هناك ذفرض والاكثر من الامور الثلاثة ان كان هناك صاحب فرض (قوله أي يحب) بابه
نصر وكتب يقال حسبت المال حسبا أي أحصيته عددا وحسبانا أينا بالكسر وحسبانا بالنص
والعدد محسوب اه مختار (قوله كاعلا) أي من باب الجلب (قوله كلالا اليك) أي معك (قوله)
فترجك) يقال زجه بزجه بفتح الحاء فيمارة وأزجه أيضا وأزدم القوم على كذا وتزاحوا
عليه اه مختار (قوله مثلهجد وأخ لابوين الخ) فلجد الثلث لان الاخوة أكثر من مثليه
حل (قوله فتأخذ الواحدة منهن الى النصف) أي شأنتها الى النصف فيفيد ذلك أنها قد تنقص
عن ذلك فيما اذا كان معها صاحب فرض كزوج وجد وأخت لابوين وأخت لاب فلزوج النصف
والصديق واحد والاخت النصف للمقاسمة فله خمس واحد فاضرب خمسة في اثنين بعشرة لزوج النصف
خمس وللجد اثنتان وللأخت ثلاثة وهي أقل من النصف كالابن (قوله الى النصف) أي فنسكمله
مثلهد وشقيقه وأخت لاب هي من خمسة على عدد الرؤس للجد سهمان وللأخت سهم وللأخ
سهمان يردنهما على الأخت تمام النصف وهوسهم ونصف يبق في يده نصف سهم فيضرب مخرجي
أصل المسئلة تبلغ عشرة ومنها تصح قاله في الكفاية وقس عليه زى للجد أربعة وللأخت خمسة
ولالأخت لاب واحد (قوله ان يوجد ذلك) أي النصف أو الثلثان حل (قوله من ثلاثة) أي يخرج
الثلث الذي يأخذه ان اختبرناه أوسته عدد الرؤس ان اعتبرنا المقاسمة حل (قوله لان المسئلة

(٢٢٣ - بجبري) - ثالث (الى النصف) وتأخذ (من فوقها) مع ما خصن بالقسمة
(الابنتين) ان وجد ذلك في جد وشقيقتين وأخت لاب المسئلة من ثلاثة أو من ستة للجد الثلث والباقي وهو الثلثان للشقيقتين وسقط
الاب لاب وفي جد وشقيقتين وأخت لاب المسئلة

من خمسة لجداتان بنيتي التثنيث ثلاثة وهي دون التثنيث فيقتصران عليها (ولا يغفل عنهما) أي عن التثنيث (شيء) لأن للجد الثالث
 فأكثر كإعرافنا (ويفضل عن النصف) شيء (فيكون ولداً الأب) بجدواخت لابوين وأخ وأختين لالجد الثالث وللأخت
 النصف والباقي لأولاد الأب وهو (٢٥٨) وأحد من ستة على أربعة فتضرب الأربعة في الستة فتصح المسألة من أربعة

وعشرين (ولا يفرض
 لا تخ مع جد الآ في
 الأكسرية وهي زوج
 وأم وجد وأخت لغير أم)
 أي الابوين أو الأب (فلزوج
 نصف للأم ثلث وللجد
 سدس وللأخت نصف
 فتعول) المثلثين ستالي
 تسعة (ثم يقسم الجيد
 والأخت نصيباً) وهما
 أربعة (أثلاثاً) له الثلثان
 ولما لثالث فيضرب بحججه
 في التسعة فتصح المسألة
 من سبعة وعشرين للأم
 ستة ولزوج تسعة وللجد
 ثمانية وللأخت أربعة
 وإنما يفرض لها معه
 ولم يعصها فيها في لقمه
 بتعصيفه عن السدس
 فرضه ولو كان بدل الأخت
 أخ سقط أو أختان فلام
 السدس ولها الباقي
 وسميت أكسرية
 لتكديرها في زيمده
 لخلفتها القواعد وقيل
 لتكسر أقوال الصحابة
 فيها وقيل لأن سائلها
 أكسر وقيل غير ذلك
 كما ذكر في شرح الأصول
 درس

من خمسة) أي عدد الرؤس (قوله ثلاثة) أي وهي لا تنقسم عليهما فتضرب اثنتان في خمسة بعشرة
 للجد أربعة وللأختين ستة وهي أقل من التثنيث (قوله ولا يفرض) أي في غير مسائل العادة اه
 شيخنا (قوله من سبعة وعشرين) ويلف بها فيقال أربعة بين أربعة أخذ بعضهم ثلث الكل
 وأخذ بعضهم ثلث الباقي وأخذ بعضهم ثلث الباقي وأخذ بعضهم الباقي فلزوج تسعة وهي ثلث الكل
 وللام ستة وهي ثلث الباقي وللأخت أربعة وهو ثلث باقي الباقي وللجد الباقي اه ز يادى ويقال أيضاً
 فريضة نر صة أخذ أحدهم جزءاً من المال والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف الجزأين والرابع
 نصف الأجزاء إذا لجد أخذ ثمانية والأخت أربعة نصفها والام ستة نصف ما أخذاه اه شرح الرض
 (قوله وإنما يفرض لها) أي ابتداء والأفوه يعصها انتهاء بدليل قوله ثم يقسم الجيد (قوله ولم يعصها)
 لأنها لم يعصها ابتداء لكان الفاضل لها واحداً فيكون له ثلثان ولها ثلثه (قوله لتصحها) أي فلما أزم
 ذلك رجع إلى أصل فرضه وهو السدس وكذلك هي رجعت إلى أصل فرضها وهو النصف لكان للزوجة
 نصفها عليه لو استقلت بما فرض لها قسم بينهما بالتعصيب مراعاة للجهتين زى (قوله فلام
 السدس) لأن الأختين عجباه من الثلث للسدس وقوله ولها السدس الباقي هو مشكل لأن الأختين
 لغير أم هما الثلثان فهما فرض لهما الثلثان وتعول المسألة ثم ظهر أن الجدي يعصها فيبقى بعد سهم الأم
 اثنتان للجد واحد ولها واحد فقوله ولها السدس الباقي أي تعصبا وإن كان التعصير بالسدس يوم
 الفريضة تأمل (قوله وسبباً كدرة الحج) قياس التسمية أن يقال كدرة لا أكسرية لأمه
 زى (قوله لتكديرها الحج) لأنه لا يفرض للأخوات مع الجد ولا يعيل وقادغرض فيها وأعيل شرح
 الرض وقول المحشي ولا يعيل أي لا يعيل مسائل الجد والأخوه

(فصل في فوائده الأثر) لأنه ذكر الموانع ضماً كأنه قال موانع الأثر اختلاف الدين واختلاف
 العهد والحراية واستنباط تاريخ الموت والورثة والرق والقتل تأمل (قوله وما يذكركمها) أي من قوله
 ولو خلف جلازير الحج (قوله الكافران) هو ما يذكركمها وذكره توطئة لقوله لآخر في غيره
 (قوله كيهودى ونصراني) وتصور ارت اليهودى من النصراني وعكسهم أن المنتقل من ملة إلى الأخر
 ظاهر في الولاء والنكاح وكذا النسب فيمن أحد أبوي يهودى والأخر نصراني فإنه غير بينهما بعد
 البلوغ وكذا أولاده فيلعبهم اختيار اليهودية وبعض اختيار النصرانية اه حج (قوله لكديركم
 ولديين) أي به بعد الأول لأنه ما صرح في الدلالة (قوله لآخر في غيره) وإن لم يكن الذي يدارنا خلافاً
 المصيرى حيث قيد عدم الأثر بما إذا كان يدارنا ويتوارثدى ومعاهد ومؤمن شرح هر وهذا
 معتز فيدسلحوظ أي الكافران يتوارثان إن لم يختلفا بالحراية وغيرها (قوله ولا مسلم وكافر) وإنما جاز
 نكاح المسلم الكافرة لأن الأثر مشى على الموالاة والنصرة وأما النكاح فنوع من الاستخدام اه
 هر وقوله وإن أسلم غايه للرد على القاتل بأنه يرتب سنذ (قوله ولا تنوارثان) التعبير بصيغة التفاعل
 جرى على الغالب فلا يرتد نحو عمة وابن أخيهما لما إذا لعمه الأثر هر وقوله ولا تنوارثان في ذكره

(فصل في موانع الأثر وما يذكركمها) (الكافران يتوارثان) وإن اختلفت ملتتهما كيهودى ونصراني هذه
 أو مجموعى لأن الملل في البطان كالأمة الواحدة قال تعالى فإذا باعقوا الإللال وقال لكديركم ولدى ديني (لآخر في غيره)
 كدى ومعاهد لا تقاطع الموالاة بينهما وقول وغير ما عمن قوله ودى (ولاسلم وكافر) وإن أسلم قبل قسمة التركة كذلك ولغير الصبيح
 لا يرت المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (ولا تنوارثان ما يابنحو غرق)



كلم وحريق (ولم يعل اسبقهما) موتا سواء أعلم سبق أم لا لأن من شرط الارث تحقق حياة الوارث بعد موت المورث وهو هنا متفق فلو علم اسبقهما ونسبوا الميراث الى البيان أو الصلح وتعميري ونحو غرق أع من ثم تعيريه بفرق أو هدم أو غربة (ولا يرث نحو مرنه) يهودي تنصر أحدا اذ ليس بينه وبين أحد موالاة في الدين لانه ترك (٢٥٩) ديناً يرث عليه ولا يرث على دينه الذي انتقل

اليه (ولا يورث) لذلك لكن لو قطع شخص طرف مسلم فارتد المقطوع ومات سراً به وجب قود الطرف ويستوفيه من كان وارثه لولا الردة ومثله حد القنف ونحو من زباني وكذا (كرنديق) وهو من لا يشدين بدين فلا يرث ولا يورث لذلك (ومن بقرق) ولم يدبر أو مكاتباً فلا يرث ولا يورث لنقصه ولانه لورث للملك واللازم باطل (الامصنا فيورث) مامله كبحر بنه لتمام ملكه عليه ولا يشي لسيده منه لاستيفاء حقه مما كتبه بالرقية واستثنى أيضاً كافر له أمان جني عليه مال حرته وأمانه ثم نقض الامان فسي واسترق وحصل الموت بالسراية حال رقه فان قدر البنية لورثه (ولا يرث قاتل) من مقتوله (وان لم يضمن) بقتله غير الترمذي وغيره بسند صحيح ليس للقاتل شيء أي من الميراث وألتمه استجبال مقتله في بعض الصور وسدا للباب في الباقي لأن الارث

هذه المسائل اشارة الى اعتبار قود فها ذكره أولاً اذ لوحظت كانت هذه خارجة بها كأن يقال الكافران الذين لم يتخلفا في العهد يتوارثان كالمسلمين حيث علم تحقق حياة الوارث بعد موت المورث قوله لآخر في غيره عمنز قولنا القاتل لم يتخلفا الخ وقوله ولا مسلم وكافر عمنز تخصيص الارث بالكافرين والمسلمين وقوله ولا متوارثان عمنز قولنا حيث علم تحقق حياة الوارث الخ ع (قوله كليم) هو يفتح أوله ونائبه المهذوم وبسكون ثانيه الانهال ولو بغير فعل وبكسر أوله وسكون ثانيه التوب البالي قل على الجلال ويصح كونه هنا بسكون البالي اسما للمدرو براديه هنا أثره وهو المهذوم (قوله ويستوفيه الخ) ولو على مال كان فياً اه زى (قوله وكذا كرنديق) أي من زباني حل (قوله للملك) أي ملكاً تاماً فلا يرث للمكاتب كافي حل وأيضاً للورث لكان لسيده وهو أجني من البت (قوله واللازم باطل) وانما لم يقولوا بأنه ثم يتلقاه سيده بحق الملك كما قالوا في قبول قته لنحو وصية أو هبة لان هذه عقود اختيارية تصح للسيد فإيقاعها قته إيقاعه ولا كذلك الارث اه شرح مر (قوله واستثنى) قال مر ويمكن منع الاستثناء بأن أقاربه انما وروه نظر الحرية السابقة لاستقرار جنايته قبل الرق لكن وجه الاستثناء هو النظر لكونهم حال الموت أحراراً وهو حق (قوله قدر البنية) أي دية المرح لادية النفس والطلاق الدية عليها من باب التوسع عزيزى وع ن عبارة خط فان قدر الارث من قيمته لورثته اه فعمل ان الجاني يضمنه بالقيمة ثم ان كانت الجناية عليه أروى مقدر قطع يده فهو الواجب للوارث من تلك القيمة الواجبة على الجاني والباقي منها لسرقه فان كانت القيمة أقل من مقدر الارث أو مساوية له فاز بها الوارث ولا شيء لسرقه وان كانت الجاية على غير ماله أروى مقدر فعل الجاني القيمة وللوارث أقل الامر من القيمة ودية النفس الواجبة بالسراية فان كانت القيمة أقل فاز بها الوارث وان كانت دية النفس أقل فاز ان ضمن القيمة على الدية لسرقه لانه مات بالجناية في ملكه وانما وجب على الجاني القيمة مطلقاً لقاعدة أن ما كان مضموناً في الحالين حال الجناية وحال الموت فالعبرة فيه بالانتهاء وهو رقه هنا اه شيخنا مداني (قوله وان لم يضمن) لرد على القول بالضعف القاتل بأنه يرث اذ لم يضمن كان قتله بحق لحو قوداً ودفع سائل سواء كان بسبب أم بشرط أم مباشرة وان كان مكرهاً أو كما أشاهد أو مكرهاً فالقاتل مستعمل في حقيقته ومجازة اذ لو رث لاستجبال الورثة قتل مورثهم فيؤدى الى خراب العالم نهرت المفتى ولو في معنى رواوى خبر موضوعه أي القتل لان قتله لا ينسب اليهما بوجه اذ قد لا يعمل به بخلاف الحاكم ونحوه مما مر شرح مر ومثل المفتى ورواوى الخبر القاتل بالعين والقاتل بالخال كما قاله ع ش على مر وقول مر موضوع به أي أو يصبح أحسن بالاولى ع ش ومثال الشرط حفر بئرعدوانا بغير ملكه بخلاف ما اذا فرها بملكه وقع فيها مورثه فانه يرثه (قوله وألتمه استجبال قتله) أي باعتبار السبب فلا يثبت كونه ماتاً بجله كما هو مذهب أهل السنة شرح مر (قوله المذكور) أي في قوله ولا متوارثان ما ينسحق (قوله لما ياتي) أي قوله قريباً لان انتفاء الارث سمع لانه مانع بل لانتفاء الشرط

لردة والقاتل قطعاً وأما المقتول فقد رث القاتل بأن يجرحه ويضربه ويموت قبله ومن الموانع المحسكية وهو أن يلزم من ثبوت شخص عدم ثبوته كما ذكر ابن ليليت فيثبت نسب كافر في الاقرار وأما استنباط تاريخ الموت المذكور فمهم من عند ما ناهيهم من منع لما ياتي وقد قال ابن الهائم في شرح كتابه الموانع الحقيقية أر بعة القتل والرق واختلاف الدين والصور المحسكية وما زاد عليها فتسبته ما ناهي

لجاء الإجابة ما قال في غير انباسة هذه الاربعة والاردة واختلاف العهد وأن مازاد عليها مجاز لان انتفاء الارث معه لالانه مانع بل
 لانتهاء الشرط كما في جهل التاريخ أو السبب كما في انتفاء النسب (ومن فقد) بان انقطع خبره (وقف ماله حتى تقوم بيته بموته أو بحكم قاضيه
 بمضى مدة) من ولادته (لا يعيش) (٢٦٠) فوقها هنا فيعطى ماله من يرثه حينئذ أي حين قيام البيته أو الحكم فان مات

قبل ذلك ولو لم يخطب لثبوت
 منه شيئاً لجواز موته فيها
 وهذا عند اطلاقها الموت
 فان استأنه الموت سابق
 لكونه سبق بمدة فينبى
 أن يعطى من يرثه ذلك
 الوقت وان سبقها ولعله
 مرادهم منه على ذلك
 السبكي في الحكم ومثله
 البيه بل أولى وتفسيرى
 بحيث أنعم من تعير الاصل
 بوقت الحكم (ولو مات من
 يرثه) المقفود قبل قيام
 البيته والحكم بموته (وقت
 حث) حتى يبين حاله
 (ومحرف) حق الحاضر
 بالاسوة) فن يسقط منهم
 بحياة المفقود أو موته لا
 يعطى شيئاً حتى يبين حاله
 ومن ينقص حقهم بذلك
 بقدر حقه في ذلك ومن
 لا يغتلف نصيبهما بسواء
 ففي زوج وعم وأخ لأب
 مفقود يعطى الزوج نصفه
 ويؤثر الم وقى جد وأخ
 لأبوين وأخ لأب مفقود
 يقدري حق الجد حياته
 فيأخذ الثلث وحق وقي
 الاخ لأبوين موته فيأخذ
 النصف وبقى الدس ان

(قوله مجاز) لعدم صدق حدالمانع عليه وهو الوصف الوجودي الظاهر المنضبط المعروف تقبض
 الحكم شرح مر فهو مجاز بالاستعارة فنبه انتفاء الشرط بالمانع بجماع منافاة لكل للحكم وأطلق
 الثاني على الأول (قوله واختلاف العهد) فيه أن الحرفي لا يعمله إلا ان يقال ان القضية في المعنى
 سالية فكانه قال وعدم مساواتهما في العهد وهذا صادق بعدم العهد (قوله كما في انتفاء النسب)
 كالنكاح بلعان (قوله ومن فقد الخ) لما فرغ من موانع الارث شرع في أسباب موانع صرف الميراث
 حالا وهي ثلاثة أحدها الشك في الوجود وأشار إليه بقوله ومن فقد الخ الثاني الشك في الحل وإليه أشار
 بقوله ولو خلف جلا الثالث الشك في الذكورة وإليه أشار بقوله والمشكل الخ وقول زى في أسباب
 موانع الخ لاحاجة إلى قوله أسباب بل الأولى حذف (قوله حتى تقوم بيته) ولابد من الثبوت عند
 القاضي ولا يشترط الحكم بها سم (قوله بمضى مدة) أي بسبب مضي مدة وعبرة المنهاج أو
 مضي مدة يغلب أنه لا يعيش فوقها فيجند القاضي وبحكم بموته ولا تقدر المدة بشئ على الصحيح
 شرح مر (قوله قبل ذلك) أي قبل البيته أو الحكم (قوله لجواز موته) أي المقفود فيها أي
 اللحظة التي مات فيها الوارث أي فيكون ان تقارن في الموت (قوله وهذا) أي قوله فيعطى الخ وقوله
 عند اطلاقها أي البيته والحكم كما صرح به مر (قوله وان سبقها) أي سبق الوقت البيته
 والحكم والوالوالحال وقوله ولعله أي هذا التفصيل (قوله وقت حثه الخ) فلو مات عن آخرين
 أحدهما مفقود وجب وقف نصيبه إلى الحكم بموته ثم اذالم تظهر حياته فمدة الوقف يعود كل مال
 الميت الأول إلى الحاضر وليس لورثه المقفود منه شئ اذ لا رث بالثك لاحتال موته قبل موته
 ذكره الغزالي وغيره وهو ظاهر اه شرح مر وقوله يعود أي بعد الحكم بموته كما يؤخذ من قوله
 قبل وجب وقف نصيبه إلى الحكم بموته لكن ذكر في شرح الترتيب أن الحكم بموته ينزل منزلة وقت
 موته فيعطى نصيبه الموقوف لورثته لانه كان حيا كما قبل الحكم بموته وبواقفه قول البرماوى وان من
 شروط الارث تحقق حياة الوارث حياة مستقرة بدموت المورث أو الحاقه بالأحياء حكما كالحل
 والمفقود ولو تلف المال للموقوف للغائب كان على الشكل فاذا حضر استرد ما دفع له وقسم بحسب راث
 الشكل كما صرحوا به في اذابات حياة الحل وذكورة الخ حتى فيما يأتي شرح مر (قوله أو موته) انظر
 صورته ويمكن تصويره بما اذا مات شخص عن أختين شقيقتين وأخت وأخ لأب مفقود فتتغير
 حياته بسبب الاختلالاب وتقدر بموته تسقط فالأسواق حقها بموته كالأه سم وينصّر أيضا فبنتين
 وبنتان وابن ابن مفقود اه (قوله بعد انصافه) ظاهره أنه لا يرث الابعد انصافه مع أنه يرث وهو
 في بطن أمه عقب موت المورث الآن يقال المعنى بتحقيق ارثه ويسقط بعد انصافه (قوله بأن كان من)
 ولو بواسطة كأن مات عن زوجة ابن حامل وقوله كحل أخيه لايه احتراز من جل أخيه لانه لا يرث
 مطلقا والا فلا فرق بين جل أخيه لايه وحل شقيقه شيئا (قوله أو كان من من) أي وأورث كآخ لغير أم
 مع حل الميت فانه كان ذكرا أحبب الاخ وان كان أنثى لم يحجب (قوله ولانه لاحصر للحلل) فقد

بين موته فليجد أرحامه فلا يخ (ولو خلف جلا يرث) لاحالة بعد انصافه بان كان منه (أو قد يرث) وجد
 بان كان من غيره كحل أخيه لايه فانه ان كان ذكرا ورث وأنتى فلا (عمل باليقين فيه وفي غيره) قبل انصافه (فان لم يكن وارثا لم)
 فالحال (أو كان) ثم (من) أي وأورث (قد يحجب) الحل (أو) كان من من لا يحجب (ولا تقدره كورثه لوقف الفروع) إلى انصافه
 احتياطا ولانه لاحصر للحمل (أوله مقرر أعطيته عاتلا ان لم يكن عول كزوجته حامل وبوين) لها من ولها مسان عاتلا لاحتال

الحل بنان فتقول المسئلة من أربعة وعشرين إلى سبعة وعشرين وتسمى التبرية لان عيارضى الله عنه كان غطب على منبر الكوفة
 وقال المسئلة أى يحكى بالحق قطعاً ويجزى كل نفس بماتسى واليه المآب والرجى فمثل حينئذ من هذه المسئلة فقال ابن حنبل صارعين
 إنا نضامضى فى خطبته (والمبارث) الحل (ان انفصل حيا) حياة مستقرة (٢٦١) (وعمر وجوده عند الموت) بان ولده لاقل من

يولد فى بطن خنة وسبعة وثلاثين وأربعون على ما حكاه ابن الرفعة ان كلا منهما كان كالأصبع وأنها
 بنو ابرو كوا الحل مع أيهم فى بغداد وكان ملكها شرح مر وكانت امرأته تلدا لثلاث فماتت مرة
 وقيل ان ولدت أنثى لا تقتل فلقا رب ولادتها فزعت ونضرت الى الله تعالى فولدت ماذكر اه
 بن (قوله الى سبعة وعشرين) للزوجة ثلاثة وللأبوين ثمانية وبوقت الباقي فان كان بنتين فلهما مع
 الول ثلاثة والا كالفن والسدسان شرح مر (قوله ويجزى) بفتح أوله قال تعالى وجزاهم بما
 مبروا به لالجز بهم الله أحسن ما عملوا (قوله فمثل الخ) الظاهر أنه حين السؤال كانت البنتان
 به موجودتين بالفعل وتكون الاشارة بقوله عن هذه لمافية العول المذكور كإيدل عليه كلامه بعد
 (قوله الرخا) أى من غيبرى إعمال روية كما يعلم من اغتار (قوله والمبارث) أى يتحقق ارثه
 ان انفصل أى انفصل كله حيا خرج بكه موته قبل تمام انفصاله فانه كالميت هنا فى سائر الاحكام الا فى
 فلتا عليه اذا استهل ثم مات قبل تمام انفصاله وقيل اذا حرانسان رقبته قبل انفصاله فانه يقتل به شرح مر
 (قوله حياة مستقرة) وهى التى يبقى معها إصار ونطق وحركة اختيارية عى على مر (قوله
 بن موجود) ولو بمادة كالنار اه سم (قوله لاقل من أكثر منة الحل) صادق بنة أشهر فاق
 وأكثر منة الى دون أربع سنين (قوله فان كانت حلية) بان كان الميت أخر قيق متزوج بموت وكانت
 مملان أخيه وانما قلنا قيق لان لو كان حرا كان هو الوارث لا الحل (قوله الا ان اعترف الورثة الخ) أى
 انما ان انفصل لثقة ستة أشهر ودون فوق أربع سنين وكانت فراشا واعترف الورثة الخ عى على
 مر (قوله والمشكل الخ) ومادام مشكلا يستحيل كونه أباً أو جدأ أو أمأ أو زوجاً أو زوجة شرح مر
 (قوله خي شين) ولو بقوله ولواتهم شرح مر (قوله أو يقع الصلح) ولابد من لفظ صلح أو تواهب
 وانفزع المجهل للضرورة ولا يصلح ولى محجور عن أقل من حقه بفرض ارثه شرح مر (قوله
 وبوقت الباقي) وهو واحد لان المسئلة من اثني عشر فان بان ذكراً أخذه أو أنثى أخذه الأب (قوله
 بن فرض) المراد بالجهة السبب كما يشير اليه تعليقه بقوله لانهما سببان مختلفان أى ومن جمع سببين
 سبب الارث بالفرض وسبب الارث بالتصبي فالزوجة سبب الارث بالفرض وبنوة الم سبب الارث
 بالتصبي لا يقال هذا مكرر مع ما يأتي فى الأب من انه يرث بهما لان قولك ذلك بجهة واحدة وهى الابوة
 وكلام هاتى جهتين عن (قوله وتصيب) أى بنفسه بدليل قوله لا كنت هى أخت لأب فان
 الاختلاف عصبة مع الغير لا النفس (قوله وتموت) أى الكبرى عنها أى عن بنتها التى هى أختها
 لايا ولوات الصغرى أو لا فالكبرى أمها وأختها لا يها فلها الثلث الامومة وتسقط الاخوة جزأ زى
 قرة: لأن أمها لا تحجب حرمانا (قوله باقواها) أى فقط كأن الفرق بينه وبين ماسبق فى جهتى
 الفرض والتصبي أن هاتين القرايتين لا يجتمعان فى الاسلام قصد بخلاف نيك ورأيت بعضهم فرق
 بين الفرض والتصبي عهد الارث بهما فى الشرع فى الاب والجد بخلاف الفرضين اه سم وعبرة
 (قوله بان تحجب احداها) أى يحجب حرمان أو نقصان بصورة حجب النقصان أن ينكح بحجوسى بنة

بهما بالفرض فيورث باقواها مجتمعين لانهما كلاخت لأبوين لارث النصف باخوة لأب والدرس باخوة لأب
 مع الصريح بالتصوير من زى (أو) جمع (جهتى فرض) بئر (باقواها) فقط والقوة (بان تحجب احداها الاخرى كبت
 مران لا م بان بيا) من ذكر (أمة فتلد بنتا) فترث منه بالنوة دون الاخوة (أو) بأن (لا تحجب) احداها دون الاخرى (كلم
 فى انضاب بان بيا) من ذكر (بنة

فُتدبنا (فترت بينهما منها بالامومة دون الاخوة لان الأم لا تحجب بخلاف الاخت (أو) بأن (تكون) احداهما (أقل حجيا) من
الآخرى (كلام أم هي أخت) لاب (بأن بيطا) من ذكر (بنت الثانية فتدولها) فالأولى أمه وأختها لا يفرق بينهما بالجدود دون الأخوة
لأن الجدة الأم لا تمنع عنها الأم والأخت بحجبها مع كمال (ولو زاد أحد عاصين) في درجة (بقوله أخرى كإني عم أحدهما أم لأم
بأن يعاقب أخوان على أمرأة فتدل لكل منهما ابنا ولا أحدهما ابن من غيرها فإبناهما بنانعم الابن الآخر وأحدهما أخوة لأمه (أيقدم) على
الآخر (ولو حجب بنت عن فرضه) لأن أخوة الأم إن لم تحجب فلها فرض والاصرات بالمجب كأنهما تسكن فليرجع بها على التقديرين
(فصل في أصول المسائل وبیان (٢٦٢) ما يعول منها (إن كانت الورثة عصيات قسم التركة) هو أهمهن قوله قسم

فتدبنا ويموت عنهما فهما الثلثان ولا عبرة بالزوجية لان البنت تحجب الزوجة من الربع الى النصف زى
(قوله فتدبنا) وتوت تلك البنت (قوله لأن الأم لا تحجب) أى حرمانا أصلا زى (قوله وأخت
لا يفرق) أى بصמות الأم (قوله بالجدود دون الاخوة الخ) نعم إن حجت القوية ورثة الضعيفة
كأولادها عن الأم وأما أقوى المجتهين العليا وهي الجدود محجوبة بالأم فترت بالاخوة فالأم
الثلث ولا تنقصها أخوة نفسها مع الأخرى عن الثلث الى السدس وللإبنا نصف من الاخوة ويلغز بها يقال
قدرت الجدة أم الإيعام الأم ويكون للجددة النصف وللأم الثلث قال الشيخان ولا يورث هاترا لزوجية
ليطالها وفيه نظر بناء على صحة نكاحهم كإبني زى وهر (قوله لم يقدم على الآخر) فله السدس
فرضا والباقي بينهما بالصوبة وإذا حجبته بنت عن فرضه فلها نصف والباقي بينهما بالصوبة وسقط
أخوتهما ليزى فقوله لم يقدم أى من جهة التصيب (قوله ولو حجب) للرد على القول الآخر القائل
بأنه إن حجبته بنت عن فرضه الذى يأخذه بأخوة الأم يقدم لأن أخوة الأم ما حجت تحتخت للقبوة
والصوبة فعمل هاشيخنا (قوله على التقديرين) أى على تقدير المحجب وعدمه فأمثل درس
(فصل في أصول المسائل) أى فيها تتأصل من المسئلة ويصير أصلا برأيه (قوله إن تمحضوا) أى
لورثة وادخل محض الاناث في ضمير المذكور صحيح نظرا لعموم أو الكلام برأوى ولا ينحصر
الاناث عصيات الانى الولاء كإني شرح مر (قوله بالصوبة يبين) قيد بذلك ليطابق قوله قبل
بالصوبة (قوله من نسب) خرج الولاء فإنه لا تقدر فيه وأصل المسئلة يخرج الاجزاء كثلث ونصف
وسدس فاصلها ستة وإن كانوا أبوا بقولوا حدال ربع وآخر الى ربع وآخر السدس وآخر الثلث فاصلها اثنا
عشر (قوله وإن كان فيها) أى الورثة لا العصيات وإن دل عليه السياق لفساد معناه شرح مر (قوله
كصنفين) كزوج وأخت لغيرهم (قوله فاصلها ستة) من بيانية أى أصلها هو أى المخرج (قوله يصح
الكسر) كالنصف والربع الخ فإن أقل عدد يصح من النصفان وان وهكذا (قوله بأن فنى) بالكسر
عشار عرش (قوله متوافقان) أى مشتركان في جزء من الاجزاء حل وانظر أى فائدة له كذا هذا أن
المتوافقين هاترا للمعنى الامم وهو غير مرادها وقوله متوافقان أى يصدق عليهما متوافقان للمعنى الامم
(قوله ولا عكس) أى للمعنى القوي وقد ينكس عكسا منطقيا وهو بعض المتوافقين متداخلان (قوله
من غير تداخل) لان شرط التداخل أن لا يزيد الاقل على نصف الاكثر زى (قوله والمراد
بالتوافقها) أى فى قوله والمتداخلان متوافقان وأراد بذلك دفع سؤال المقدر تقديره قد تقدم أن ين

الحال بينهما بالصوبة (إن
تمحضوا ذكورا) كثلثة
بين (أو انثا) كثلث
نسوة عتقن قريبا للصوبة
يبين (فإن اجتمعا) أى
الصنفان من نسب (قوله
الذكر اثني عشر) ففى ابن
وبنت يقسم التركة على
ثلاثة لأن اثنين والثلث
واحد (وأصل المسئلة عدد
رؤسهم) بعد تقدير الذكر
برأسين إذا كان معه اثني
(وإن كان فيها خوف فرض)
كصنف (أو فرضين متناهي
المخرج) كصنفين (فأصلها
منه) أى من المخرج والمخرج
أقل عدد يصح من الكسر
(فخرج النصف اثنين
والثلث والثلثين ثلاثة
والربع أربعة فاصلها ستة
والنصف ثمانية) لان أقل
عدده نصف صحيح اثنان
وكذا البقية وكلها مأخوذة
من أسباع الأعداد لا النصف
فأله من التامم فكان

المتقسمين نصفها وانقسم بالصوبة وأخذ من اسم العدد قليله لى بالضم كإني غيره من ثلث ربع
وغيرها (أو عتقني) أى المخرج (فإن تداخلت مخرجاها بان فى الاكثر بالاقلم مرتين فاكثر فاصلها) أى المسئلة (أو كثرها كدس
وثلث) فى مسئلة أم وولها وأخ لغيرهم فى مئة ستة (أو توافقا بان لم يقسمها العددا تلك فاصلها حاصل ضرب وفق أحدهما فى الآخر
كدس وثلث) فى مسئلة أم وزوجة وابن فاصلها أربعة وعشرون حاصل ضرب وفق أحدهما وهو نصف الستة أو الثانية فى الآخر
(والتداخلان متوافقان ولا عكس) أى ليس كل متوافقين متداخلين فالثلاثة والستة متداخلان ومتوافقان بالثلث والاربعة والستة
متوافقان من غير تداخل والمراد بالتوافق هنا مطلق التوافق الصادق بالمتشاكل والتداخل والتوافق لا التوافق الذى هو قسب التداخله

كما أخته وشرى الفصول وغيرها (أوتابينا بان لم يقضها الواحد) ولا ينسى في علم الحساب عددا (فأصلها حاصل ضرب أحدهما بالآخر كل دور بج) فمستة (أمر وسوق) لغير أم فأصلها الانعاش (٢٦٢) حاصل ضرب ثلاثة في أربعة (فالأصول)

عند المتقدمين وهي حجاز
 الفروض سبعة (انسان وثلاثة
 وأربع عشرة وثمانية وأنا
 عشر وأربع عشرة وعشرون)
 وزاد بعض المتأخرين عليها
 أصليين آخرين في مسائل
 الجد والاخوة ثمانية عشر
 وستة وثلاثين فأولها كأم
 وجد وخه اخوة لغير أم
 وأما كانت من ثمانية

عشر أقل عدله سلس
صحح وثلاث مائتي هو هذا
العدد والثاني كروية وأتم
وبدوسعة أخوة لتأمر وأنا
كانت من ستة وثلاثين لأن
أقل عدله أربع وسدس
صححان وثلاث مائتي هو
هذا العدد والمثمنون
يحصلون ذلك تصحيحا
لأن أصلا قال في الروضة
وبطريق المتأخرين هو
التخار الأصح الجارى على
القاعدة وقد بطل

الكلام على ذلك فيمنهج
الوصول الى تحرير الفصول
(ونقول منها) ثلاثة (السة
لعشر قورًا وشعًا) فتقول
أربع مرات الى سبعة
كزوج وأختين لغبرام
لزوج ثلاثة ولكل أخت
ثلاث فحالت بفسدها
تقص من كل واحد سبع
مائة له وهـ، ثمانية

فما مضى فيها عمر بذلك خالفه
قال فان شاء الله تعالى

المتداخلين والمتوافقين بآبائنا فكيف حلت أحدهما على الآخر ۝ وحاصل الدفع أن المتوافقين ههنا
 المتوافقان في أي جزء من الأجزاء وذلك يصدق على المتباينين والمتداخلين والمتوافقين بمعنى التسليم
 للمتوافقين الذي هو قسم التداخل الخ لأنه لا يصح حينئذ أن يصدق عليه أنهما ينال به حل ألا ترى
 أن الثلاثة لأنوافق السقيمة لأن شرطهما أن لا يفتقرا إلا لثلاثين اعداد ثلث والثلاثة تفني السمة زى
(قوله) فالاصول سبعة ۝ إنما انحصرت في سبعة مع أن الفروض ستة لأن للفروض حالة اجتماع وانفراد
 الانفراد يحتاج لحسة لأن الثلث يفني عن الثلثين وفي حالة الاجتماع يحتاج لمخرجين آخرين لأن
 التركيب لايده من احتمال أو التداخل أو البائين أو المتوافق في الأولين يكتفي بأحد المتباينين أو الأكبر
 وفي الآخرين يحتاج إلى الضرب فيجمع نتائجهم وأرى بقوتهم عشرين زى وقوله فالاصول الخ فرعه
 على ما قبله معلوم من ذكر ما خارج الحق وزيادة الأصليين الآخرين شرح هر **(قوله)** اثنتان الاخصر
 أن يقال اثنتان وضعفها وضعف ضعفها وثلاثة وضعفها وضعف ضعفها وضعف ضعفها بمرأوى
(قوله) في مسائل الجد والاختوة ۝ أي حيث كان ثلث الباقي بعد الفرض خير له شرح هر **(قوله)**
 ضجحا ۝ بيانه أن أصل الأولى من ستة فاحتجنا إلى الثلث ما بقي ففرض بثلاثة ستة وأصل الثانية
 من اثني عشر لأن فيها ربعا وسدسا فاحتجنا إلى الثلث ما بقي ففرض بثلاثة اثني عشر وقوله تصحيحا
 أي لرفع الخلاف في ثلث الباقي والاصول إنما هي للجمع عليها شرح هر نقلا عن الامام **(قوله)** هو
 المختار ۝ وجهان لثلاث ما في فرض مضمون إلى الدس وألى الدس والربع فقلتم الفرض من مخرجها
 وأخرجنا المثلث بأنهم اتفقوا في زوج وأبوين على أن المسئلة من ستة ولولا إقامته الفريضة من النصف
 ونشأنا في قائلها من اثني الزوج واحد يتي واحد ليس له ثلث صحيح ففرض ثلاثة في اثني بمرأوى
 وقوله الجارى على القاعدة ۝ لأن ضرب مخرج أحد الكسرين في مخرج الكسر الآخر وهذا هو
 فعلنا التاممين لا التصحيح اذ يفرض التام هو الذي تساويه أجزاءه الصحيحة أوتر بدعيه والنقص
 لأن الأصل قبل انقسام تام ونقص فالتام هو الذي تساويه أجزاءه الصحيحة أوتر بدعيه والنقص
 بعداها فالتة أجزاءها تساويها والعشرون والاربع والعشرون أجزاءها بدعيه عليها بخلاف
 الخارج الاربع الباقية فان أجزاء كل نقص عنه فهذا ضابط الذي يجوز والذى لا يجوز زى فالتام
 هو الذى يمول والنقص هو الذى لا يمول قال البرماوى والاصلان المراد بان لا يعول فيها لأن الدس
 ونشأنا في ليعترقان ثمانية عشر والدس والربع وثلث الباقي لا تستغرق ستة ولثلاثين **(قوله)**
 السة ۝ ضابط المعال السة وضعفها وضعف ضعفها **(قوله)** الزوج ثلاثة ۝ فنقص منه ثلاثة أسباع
(قوله) ولكل أخت اثنتان ۝ فنقص من كل منهما سباعا حل **(قوله)** فعالت بدسها الخ ۝ وذلك
 أنه ان نسبها زى على السة إليها حصل اسم الكسر الذى هو مقدار الزيادة ومتى نسب للجموع
 حصل اسم مقدار الكسر الذى نقص من كل وارث في العول للبعة اذ نسب الواحد للسة كان
 نسبها فيقال عالت بدسها واذ نسب للبعة كان سباعا فيقال نقص من حصة كل وارث سبع
 ما ظفر به قد على الجلال **(قوله)** من كل واحد سبع ۝ هذا اذا نظر للسة بعد العول ووجهانه
 يؤخذ من الزوج ثلاثة أسباع وكذا من الاختين ويجعل جمع المأخوذ وهو ستة أسباع سهماسها
 فيكون كل سهم من السبعة ناقصا **(قوله)** من البهل ۝ بفتح الباء وضما بمرأوى **(قوله)**

أبوهم وأمهم السدس واحد فعات بثلتها وكروج وأخت لغير أمهم وتسمى المباهلة من البهل وهو اللعن وال
 أبو عباس بعد موته فجعل لأزواج النصف وللأم الثلث والاخت مائة ولا عول فقيل له الناس على خلاف رأيك

أحد هاتين في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه تصح • ست بنات وثلاثة أخوة لغيرهم برعدد البنات الى ثلاثة ويضرب احدى الثلاثين في ثلاثة تبلغ تسعة ومنه تصح (و) (ع) (أر بعة) كزوجتين وأربع جدات وثلاثة أخوة لام وعمين أصلها اثنا عشر وتصح من اثنين وسبعين (لا يزيد) الانكسار في غير الولاء بالاستقراء على أر بعة لأن الورثة في (٣٦٥) القرينة لا يزيدون على خمسة أصناف

في غير الولاء) بخلاف الولاء فقد تشترك جماعة في منه وجماعة في سده وجماعة في ربه وجماعة في ثلثه وجماعة في نصف ثلثه وجماعة أخرى في نصف ثلثه أيضا شيخنا وفيه ان هذا ليس في مسألة وقع الانكسار في أنصافها بل أرهم انما هو الملك ولا يمكن فيه تصحيح المسئلة بل في هذا التصوير يأخذ كل فريق ما مضى الملك وليس فيه تصحيح المسئلة تقسم على جميع الفرق (قوله أصناف) مراد بالانكسار ما يشمل الواحد (قوله في اجتماع الخ) لأنه تقدم أن الوارث حيث ذنخه الابن والبنات والأبوان وأحد الزوجين وقوله ولا تعد فيهم وأما الابن فيتعذر وكذا البنات فيكونان صنفين وفيه أن هذا يدل على أن الانكسار يكون على أر بعة بل ربما يدل على أنه لا يزيد على صنفين وأجيب بأن المسئلة الحقة وفيها التعدد والزوج تحققة للزوجة وفيها التعدد فهذان صنفان فيصان للصنفين السابقين وأما الأب فلا يمكن فيه التعدد فلم أن الانكسار لا يزيد على أر بعة لأنه لا يزيد عليها في صورة اجتماع من يرث من الله كور والبنات فيكون غير زائد في غيرها بالطريق الأولى اه شيخنا وقوله وأما الابن الخ فيه أن البنين والبنات صنف واحد لانصافان لانهما يرثان عند اجتماعهما بالبنوة إلا أن يصور البنات مع بنى البنين لانهم قد تخلفون البنين (قوله في اضرب فيها) والذي ضرب فيها يسمى جزء السهم أى حظ كل سهم من سهام المسئلة الأصلية أى قبل التصحيح وبعبارة الشنقوري فذاك أى ما حصله في النسب الاربع وهو أحد المتباينين وأكبر المتداخلين ومسطلح وفق أحد المتوافقين وكامل الآخر ومسطلح المتباينين جزء أى حظ السهم الواحد من أصل المسئلة أو مبلغها بالمولود ان عالت من التصحيح ووجه تسميته بذلك كقوله ان الماتم أنه اذا قسم المصحح على الأول تاما أو عالا خرج هو لأن المخلص من الضرب اذ قسم على أحد المزدوين خرج المضروب الآخر والمطلوب بالقسمة وهو نصيب الواحد من المقسوم عليه وهو الأصل والمنتهى اليه بالمولود يسمى سهما والحظ يسمى جزءا فذلك قيل جزء السهم أى حظ الواحد من الأصل أو المنتهى اليه اه بحرفه (فرع في المناسخت) وهى نوع فلذا حسن ترجيحها بفرع كذا قيلها شرح مر (قوله مفاعلة) أى على وزنها وليس هي معناها لغة بل معناها ما بعدها (قوله وهو الازالة) كذا في نسخة النسخ الظل اذا أزالته والنقل كنسخة الكتاب اذا نقلت ما فيه (قوله ان يموت) أى ما يترتب على ذلك من الأعمال الآتية من اطلاق السبب على الميب والمغنى للموتى موجود فيه لان المسئلة الأولى ذهبت وصار الحكم للثانية مثلا ومعلوم أن هذا بحسب الغالب والا فقد يصحان بمحضته من الأولى وأيضا المال قد تناسخته الأبدى شرح مر وبعبارة البرماوى سعى بها على المراد لما فيها من ازالة أو تغيير ما محضته من الأولى أو انتقال المال من وارث الى وارث وبذلك علم أن المفاعلة ليست على بابها اذ ليس هنا لاناسخة أو منسوخة قال شيخنا وقد يقال هي محيية في غير الأولى والاخرى لا كل ما بينهما ناسخة ومنسوخة (قوله كأخوة الخ) أو بنين وبنات مات بعضهم عن الباقيين وأخرى لأخوة لان أرهم من الأول والثاني بالأخوة بخلاف البنين فاله من الأول بالبنوة وفي الثاني

(٣٤ - بحيرى - ثالث) (وارثهم منه ك) أرهم (من الأول جعل) الحال بالنظر الى الحساب) كأن الذى لم يكن من ورثة الأول وقسم المترك بين الباقيين (كأخوة وأخوات) لغيرهم (مات بعضهم عن الباقيين) منهم (والا) أي لو كان غير الباقيين كان شركهم غيرهم أو ورثة الباقيين ولم يكن أرهم منه كآرهم من الأول بان اختلف قدر استحقاقهم (صحيح مسئلة كل) منها (فانقسم نصيب الباقي) من مسئلة الأول (على مسئلة) فذاك ظاهر كزوج واختين لغيرهم ماتت احدهما عن الآخرى وعن بنت

المسئلة الأولى من ستة وتعمل الى سبعة والثاني عشر اثنين ونصف منها من الأولى اثنان منقسم عليها (والا) أى وان لم ينقسم نصيب الثاني من الأولى على مسئلة (فان توافقا شرب في الأولى وفق مسئلة (ولا) بان تباينا (فكسها) فبالغ بحسنه (ومن له شئ من) المسئلة الأولى أخذهم مضروبا) فيها شرب فيها من وفق الثانية أو كهلها من له شئ من الثانية أخذهم مضروبا (في نصيب الثاني) من الأولى (أو في (وقفه) ان كان بين مسئلة ونصيبه وفق مثال الوفق جدتان وثلاث أخوات متفرقات ماتت الأخت اللام عن أخت لأم وهي الأخت لأبوين في الأولى وعن أختين (٣٦٦) لأبوين وعن أمهم وهي إحدى الجدتين في الأولى المسئلة الأولى من ستة ونصف

من اثني عشر والثانية من ستة ونصف بينهما من الأولى اثنان يوافقان مسئلة بالصف في ضرب نصفها في الأولى يبلغ ستة وثلاثين للسكجة من الأولى سهم في ثلاثة ثلاثون للورثة في الثانية سهم منها في واحد وواحد وللأخت للأبوين في الأولى ستة منها في ثلاثة ثمانية عشر وللمن الثانية سهم فواحد وواحد وللأخت للأب في الأولى سهمان في ثلاثة ستة وللأختين للأبوين في الثانية سهم منها في واحد بأربعة ومثال عدم الوفق زوجة وثلاث بنين وبنات ماتت البنت عن أم وثلاثة أخوة وهم الباقون من الأولى المسئلة الأولى من ثمانية والثانية تسع من ثمانية عشر ونصف منها من الأولى سهم لا يوافق مسئلة فتضرب في الأولى تبلغ مائة وأربعون بعين للزوج من الأولى سهمي

بالخوة كفى شرح هر (قوله) بان تباينا هو حصص لموم التي قبله لا يأتى بها التماثل والتداخل لانها مع التماثل منقسمة وكذلك داخل المتشقق السهام وفي عكسه ترجع الى الوفق لأنه أخصر زى (قوله) وعن أختين لأبوين) والتماثل يأتى في الأولى مع أنهما أختان لأم فيهما عالم قام بهما كافى البرامى وشرح هر أولهم وجودهما حل (قوله) تبلغ مائة وأربعة وأربعين) فإذا قسمتها على أربعة وعشرين بان تقسمها على ضلعها أى على الثلاثة أولا ثم أقسم الخارج على الثانية يخرج قيراطها وهو ستة فيكون كل ستة من الأسهم بقيراط فلكل ابن ستة قيراط وخمسة أمداس قيراط وللزوجة ثلاثة قيراط ونصف قيراط

(كتاب الوصية)

درس

أنزها عن الفرائض لأن قبولها ورد هو معرفة قدر ثلث المال ومن يكون وارثا متأخر عن الموت فسط القول بان الأنسب تقديمها على ما قبلها لأن الانسان يومى ثم يموت ثم ينقسم تركته شرح هر (قوله) الشاملة للإيصاء) أى فلا يقال ان الترجة قاصرة عن الإيصاء زى (قوله) وصل خير دنياه بخير عقده) يحتمل أن المراد بخير دنياه الخير الذي حصل له قبل الموت بأعمال الطاعات وبخير عقده الخير الذي يحصل بعد موته بسبب حصول الموصى به للوصى له فهو بإيصاته حصل له بعد موته خير وقصد منه في حياته خير فقد وصل أحدهما بالآخر ويحتمل أن معناه أنه وصل خير دنياه أى تمتعه في دنياه بمال بخير عقده أى انتفاعه بالثواب الحاصل بالوصية بمال سم الأول أظهر وعبرة حل قوله وصل خير دنياه أى الخير الواقع منه في دنياه وهو تصرفه الشاملة على الخير المنجز في حال حياته وصحته وقوله بخير عقده أى الخير الواقع منه في عقده أى آخروته أى وهو في الدار الآخرة أى وصل القربان النجزة الواقعة منه في دنياه وهي حالة الحياة بالقرب المعلقة بموته التي تكون بعد موته وفيما ن هذا لا يأتى في الإيصاء الشاملة للوصية والأنسب أن يقال وصل خير عقده بخير دنياه لان القصد بالوصية اتصال ما بها الى ما قدمه في حياته والأصل اتصال المتأخر بالمتقدم وأجيب بأن العبارة مقولة قال السمرى رأيت بخط ابن الصلاح أبى عمرو أن من مات بغير وصية لا ينكلم في مدة البرزخ وأن الأموات يتزاورون سواء فيقول بعضهم لبعض مال هذا فيقال مات عن غير وصية ويمكن حل ذلك على ما ذكارت عن غير وصية واجبة أخرج مخرج الزبر اعرض (قوله) وشرعا لا بمعنى الإيصاء) وأما بمعنى الإيصاء فهي اثبات حق منافع لم يعد الموت كلبأنى (قوله) ولو تقديرا) كأوصيته بكذا دون أن يقول بعد موتى سم لان الوصية صريحة وإن لم يذكر بعدها لفظ الموت بخلاف غيرها كأعطوا له كذا لا يكون صريحا إلا ان قال بعد موتى حل (قوله) وإن التحق بها حكما) عبارة في كتاب التدبير متناوشرها والمدير يعنى بالموت محو باسم الثالث بعد

ثمانية عشر ثمانية عشر ومن الثانية ثلاثة في واحد ثلاثة ولكل ابن من الأولى سهمان في ثمانية عشر ستة وثلاثين ومن الثانية خمسة في واحد خمسة وما حتمت المثلثان صار كسبعة أولى فإذا مات ثالث عمل في مسئلة ما عمل في ستة الثاني وهكذا (كتاب الوصية) الشاملة للإيصاء هي لفظة الإيصال من وصى الشيء بكذا وصليه لان الموصى وصل خير دنياه بخير عقده وشرعا لا بمعنى الإيصاء تبرع بحق منافع ولو تقديرا لم يعد الموت ليس بتدبير ولا تعليق عتق وإن التحق بها حكما كالبرع المنجز في مهبط الموت .

الدين

أولالحق به والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أدين وأخبار تكثير الصحبة ما حق امرئ مسلم شي
يوصي فيه بيت ليلتين الأوصية مكتوبة عنده (أركانها) لا يعني (٢٦٧) الإيصاء (وصية له و) موسى (به وصية
وموص وشروط فيه تكليف

وحرة واختيار) ولو كافرا
حر يا أو غيره أو محجور
سنة وفلس لصحة اعتبارهم
واحتياجهم للتوابع (فلا
تصح) الوصية (بدونها)
أي الصفات المذكورة فلا
تصح من صبي ومجنون
ومغنى عنه وورثي ولو
مكاتب ومكره كالأقود
والعدم ملك الرقيق وأوصفه
والكران كالشكف وقيد
الاختيار من زباني (و)
شرط (في الوصية) له حالة
كونه (مطلقا) أي سواء
أكان جهة أو غيرها (عدم
معصية) في الوصية له (و)
حالة كونه (غير جهة) كونه
معلوما أهلا للكل واشتراط
الأوليين في غير الجهة من
زباني (فلا تصح) لكافر
بجمل كونه معصية ولا
(لحل سيحدث) لعدم
وجوده (ولالأحد هذين
الرجلين) للجهل به نعم إن
قال أعطوا هذا لأحد هذين
صح كإفادته لوكيله بعد لأحد

(قوله له أي بأذنه له) (سیده)
أي ولم يعنى قبل الموت
كإيمته الزركشي وخالف
حج في شرح الإرشاد
فقال بطلت عند عدم الأذن

بين وإن وقع التدبير في الصحة كفتى على صحة قيدت بالمرض أي مرض الموت كان دخلت العار
في مرض موتي فأنت حر ثم وجدت الصحة أول يقيد به ووجدت فيه باختياره أي السيد فانه يحجب من
الثالث فان وجدت فيه باختياره فمن رأس المال اعتبارا بوقت التعليق لأنه لم يكن منهما باطل حق
الورثة (قوله أول للحق به) أي بمرض الموت كتقديده للقتل ونحوه مما سيأتي (قوله ما حق امرئ)
قال الطبيب والكرمانى ما نافية وله شي صفة مسلم ويوصي فيه صفة شي وبيت ليلتين صفة أيضا مسلم
والمشني خير واعتراض بأن البايع لا يقترب بالواو وقال الزركشي بيت هو الخبر وكأنه على حذف أن
ومفعول بيت محذوف أي مرضا أو شورى وهذا الأولى أن يجعل بيت خبرا والمستثنى حالا أي
ما لازم والأولى حق أن بيت الالف هذه الحالة لأن الإنسان لا يدري متى يفجؤه الموت أي لا ينبغي له أن
يبت ليلتين إلا في هذه الحالة والبيتان ليسا للتقيد والمراد أنه لا يضي عليه زمن من ملك الثلث الموصى
فيه إلا ووصيته مكتوبة عنده أي مشهد عليها لكن سوغ له في الليلتين وقول المحشي مفعول بيت
موايه خبر بيت وقوله مرضا ليس بقيد لأن الوصية مطلوبة بالاولى جعل بيت تامة والمراد
بالكتابة الأشهاد (قوله أركانها لا يعني الإيصاء) أما يعني الإيصاء فهي أربعة أيضا لكن يبدل الموصى
بالموصي فيه والموصي له بالوصي (قوله موصي له) قضية جعله من الأركان أنه يشترط ذكره والمعتد
خلافه فلا تقتصر على قوله أو صبت ثلث مالي صح وصرف في وجوه البرسب ط ب وأجيب بأن
الراد موصي له ولو ضما وهو هانذا كورضنا لأن الغالب صرف الوصية للفقراء ووجوه البر (قوله
وحرة) أي كالأو أيضا حر (قوله واختيار) لا يعني عنه التكليف لأن المكره مكف على
الصحيح خلافا لما في جمع الجوامع ولو سكت المصنف عن القيد المذكور اقتضى صحة وصية المكره
لكونه مكفأ وليس كذلك اه عن مخلصا (قوله ولو كافرا) وفارق عدم انعقاد نفيه بقرينة
محنة بخلافها برماوى (قوله ولو مكاتباً) لم يأذنه سيده شرح حر (قوله وشرط في الموصي له
الخ) ولا يرد على المصنف محتجاً به مع عدم ذكر جهة ولا شخص كأوصيت بثلثي مالي وبصرف للفقراء
والساكنين أو بثلثه تعالى فيصرف في وجوه البر لأن من شأن الوصية أن يقصد بها أولئك فكان
الملاحقة بمنزلة ذكرهم فنفذ ذكر جهة ضمنا وبهذا فارتقت الوقت فانه لا بد فيه من ذكر الموصف
شرح حر (قوله معلوما) أي موجودا أخذنا من قوله ولا لحل سيحدث الخ (قوله أهلا للكل)
أي من الوصية حر (قوله فلا تصح لكافر) جلة ما ذكر من القيود ثلاثة فرع على كل من الثاني
والثالث نفي معين وكذا على الأول لكنه فصل بينهما فذكر أحدهما بقوله فلا تصح لكافر بجم الخ
وأنهما بقوله ولا تصح لمارة كنيسة فعلل الأنسب ذكر الثاني ملاصقا للأول (قوله بجم) ومنه
المصنف ظاهره وإن كان يعنى عليه وعليه فالفرق بينه وبين البايع فليراجع والظاهر أنه كالبايع
فصح الوصية إذا كان يعنى عليه (قوله لعدم وجوده) ولأنها تملك وتعليك المعدم متنع نعم إن جعل
المعدم ناعا للوجود كأن أوصى لأولاد بالموجودين ومن سيحدث له من الأولاد سمحت لهم تعاقبا
على الوقت هانذا هو المعتد والفرق بأن من شأن الوصية أن يقصد بها معين موجود بخلاف الوقت
لأنه للعدم المتقضى لشو له لعدم ابتداء مرجوح برماوى (قوله صح) لأنه نفوذ لغيره وهو

وإن مات حر اه وبخات الزركشي الصحة من المبعض لأن مملكته ببعضه الحر يورث عنه قال بعضهم في غير الاعتقاد لأنه ليس من
أصله اه عمرة وقال حر لا فرق لأنه ان عتق قبل الموت فذاك والأفارق يزول بالموت فهو أهل وقت حصول العتق بكل حال اه سم
قوله ولأنها تملك الخ) الاظهر انها تملك للالة فالاولى حذف الواو تأمل انظر ما وجه هذا الاستظهار

أما يسطر معينا شرح مـ ولأنه إصاء بالتحريك والتحريك من الموصى إليه لا يكون الالمعين منها
 بخلاف أو صبت لأحدهما لأنه تحريك لغريمين اهـ **(قوله)** ولايت) الا ان أوصى بماء لأولى الناس
 وهناك ميت فيقدمه على المتنجس والمحدث الحي والمراد في فعل الموصى أو عمل الماء وقال الرافعي
 بسكت هذه وصية بل لوليه لأنه الذي يتولى أمره برأوى وتأمل قوله الا ان أوصى بماء لأولى الخ فان
 ذلك لا يرد على الشارح لانه انما اشترط أهلية الملك في غير الجهة والوصية بماء لأولى الناس به وصية
 لجهة **(قوله)** ولا لداية) عبارة شرح مـ وان أوصى لداية وقصد تحريكها أو أطلق فباطلة لأن مطلق
 اللفظ للتحريك وهي لا تملك ولا رقت العبد حال الاطلاق بأنه غائب ويتأتى قوله وقديمتي قبل موت
 الموصى بخلافها وقياس ماسر من جهة الوقف على الخليل المسبلة كقائه الزركشي صحة الوصية بل الأولى
 أي عند الاطلاق عن التفسير بعلفها اهـ بحروفه **(قوله)** ان فسر بعلفها) ولومات الموصى قبل بيان
 مراده رجع الى ورائه فان قال أراد العلف صحه والاحلف وبطلت وان قال لا أدري ما أراد بطلت كما
 تقولق البيان عن العدة وفي الشافعي للرجائي لو قال مالك الدابة أراد تملكك وقال الوارث أراد تملكها
 صدق الوارث لانه غارم شرح مـ **(قوله)** يكون للام) كيف هذا مع أن الساكن اسم للفعل الا
 أن يراد به المألوف أيضا أو يراد به الصرف لمن يتعاطى علفها فيكون معناه على الأول واحد وهو
 خلاف المشهور كما يؤخذ من البرماوى **(قوله)** فصنع) وبهذا الأثر عى بطلان الوصية فيما لو كانت
 الدابة بعصى عليها كفرس قطع الطريق والحرق والحارب لاهل العبد شرح مـ **(قوله)** وتعين
 (الصرف الخ) فان قلت قرينة ظاهرة على أنه انما قصد مالكها وانما ذكرها مجتلا أو بساطة ملك
 مطلقا كالوديع ردها لآخر وقاله لشرحه عملة متلا مثل ذلك ماومات الدابة أي فيكون
 للمالكها فلو باعها مالكها انتقلت الوصية للشترى كفى العبد قاله المصنف وقال الرافعي وصحة ابن
 الرقعة هي البائع قال السبكي وهو الحق ان انتقلت بعد الموت والا فالحق أنها للشترى وهو قياس العبد
 في التقديرين فعليه قول البائع ثم باع الدابة فظاهر أنه يترجمه صرف ذلك لعلفها وان صارت ملك غيره
 شرح مـ **(قوله)** ولا يسلم) أي لا يجبر الوارث على ذلك **(قوله)** يصرفه (وصى) أي وصى الموصى
(قوله) للتعبد) أي جمولة للتعبد حل **(قوله)** ومصلحه) عطف عام ويشترط قبول الناظر برأوى
(قوله) محنتها) معتمد **(قوله)** بأن للسجد ملكا) أي ان اشتملت صيغة الموصى على لفظة للسجد
 كان قال هذا للسجد يكون ملكا له وقوله وعليه وقفا أي ان اشتملت صيغة على لفظة على كان قال هذا
 على السجد يكون وقفا عليه فالتصير باللام يفيد الملك ويلى يفيد الوقف اهـ بابل فعليه يكون قوله
 ملكا ووقفا خبرين ليكون مقفورة والظاهر أن هذا لا يتعين بل يجوز أن يكون للسجد خبرا مقفرا
 وملكاً اسم ان مؤثرا وكذا قوله وعليه وقفا والباء سببية والمعنى أن السجد ملكا وعليه وقف **(قوله)**
 وتصح لكافر) أي بغير نحو مصحف مـ وهذا لا يخالف ماسر من شرط عدم المعصية لأن القصد هنا
 الشخص وانزال الوصف فليظهر قصد الوصف فيه الذي هو المعصية قل على الجلال فتكون صورته
 أن يوصى لشخص وهو في الواقع كافر **(قوله)** ولو حر يا ومرتدا) أي في الواقع كقوله أو صبت زباد
 لهذا وفي الواقع انه حر أو مرتد أو مالو قال زيد الحرق أو المرتد فلا تصح لأن تعليق الحكم بمشقي
 يؤذن بعلمه مامته الاشتقاق قاله عرش خلافا للقبوري على التحرير **(قوله)** ومرتدا) فان مات مرتدا
 تبين بطلان الوصية برأوى وانما خالف الوقف الوصية لانه صدق بغيره في فاعتبر في الموقف عليه اللوام
 والحرق والمرتد لا دوام لها **(قوله)** أن يوصى لرجل فيقتله) فهو قاتل بآتيار الأول وخبر ليس للقاتل
 وصية ضعيف ساقط مـ ولو صح حل على الوصيلتين يقتله **(قوله)** ومنه) أي بما ذكر وهو الوصية للقاتل

هذين (ولايت) لا تلبس
 أهلا للملك (ولا لداية) لذلك
 (لان فسر) الوصية
 (بعلفها) يكون اللام
 وقصحا أي بالصرف فيه
 فصح لان علفها على
 مالكها فهو المقصود بالوصية
 فيشترط قوله وتعين
 الصرف الى جهة الدابة
 رعاية لفرض الموصى ولا
 يعم علفها لملك بل يصرفه
 الموصى فان لم يكن فالتقاضى
 ولو بانيه (ولا) تصح
 (لهارة كنية) من كافر
 أو غيره كالتعبد فيها ولو كانت
 الهارة ترسيا بخلاف
 كنية تنزلها الهارة ولو
 كفرا أو موقوفة على قوم
 يكونها ولا تصح لاهل
 الحرب ولا لأهل الردة
 (وتصح لهارة مسجد
 ومصلحه ومطلقا وتحمل)
 عند الاطلاق (عليها)
 عملا بالعرف فان قال أردت
 تحريكه قبل بطل الوصية
 وبعت الرافعي محنتها بان
 للسجد ملكا وعليه وقفا
 قال النووي هذا هو الاصح
 (الرجح (د) تصح (لكافر)
 ولو حر يا ومرتدا (وقال)
 بحق أو بغيره كالصدقة
 عليها والهبة لها صورتها
 في القاتل أن يوصى لرجل
 فيقتله ومنه قتل سيد

حل **(قوله لمن يرثه أو يحارب)** أو للرفيقين أو لأهل بيته قل **(قوله لانهما وصية)** يؤخذ منه صحة وصية حتى لمن يقتله وهو ظاهر ومثله من أوصى لمن يقتله بحق حر **(قوله ولحل الخ)** ويقبل له الولي ولو صاب بعد الانفصال فلو قبل قبله بكف كإجرائي عليه ابن المقرئ وقال سم اعتمد حر أن الولي قبل له الوصية ولو قبل انفصله عن **(قوله أولا كثرته)** أى من الدون **(قوله لان الظاهر وجوده عندها)** لانه يمكن أنما أوصى له عقب العلقوق إذا انفصل لاربع سنين فالأمر بمصلحة بمادونها كإتاهه حر **(قوله لانه لم يرد وطه الشبهة)** أى من غير ضرورة تدعو الى ذلك فلا يرد ما إذا ولدته لدون ستة أشهر ولم تكن فراشا فيعين حله على وطه الشبهة أو الزنا **(قوله نم لو لم تكن فراشا)** هذا الاستدراك خرج التقييد لمسبق كأنه قال هذا إذا عرف لها فراشا سابق ثم انتفع فان لم يكن لها فراش أصلا لم تصح الوصية في الثانية لان تنافه الظهور واتحصار الطريق في وطه الشبهة أو الزنا حل **(قوله فان كانت فراشا)** المراد بالفراش وجود وطه يمكن كون الحمل منه بعد وقت الوصية وإن لم يكن من زوج أو سيد بل الوطه ليس قيذا إذا ائتمار على ما يحال عليه وجود الحمل قل على الجلال **(قوله مطلقا)** أى من صفة الوصية وعندها **(قوله وأما إذا كان الخ)** أى في قوله أولا كثرته ولا ربع سنين فإنه يصدق بالثبوت وقوله من الحاق السلة بما فوقها أى في التفصيل بين كونها فراشا أولا **(قوله هو ما في الأصل)** معتد **(قوله الحاقها بمادونها)** أى فلا تفصيل فيها **(قوله من تقدير لحظة للوطه)** أى فيكون أقل مدتا حل على كلامه ستة أشهر لحظة للوطه فتكون السلة ملحقة بمادونها لان أقل مدتا الحل ناقصة لحظة للوطه شيخنا **(قوله في محال آخر)** كالعدم والطلاق حل أى فيها إذا طلقها حاملا وضعت لسته أشهر من أمكان العلقوق فان العدة تنقضه به وكذا إن قال ان كنت حاملا فأنت طالق فوالت لسته أشهر من الطلاق فأنت طالق فالسلة ملحقة بمادونها وقد يقال أى فائدة في الحاقها بمادونها في العدد مع أنها إذا طلق لا ربع سنين ولم تكن فراشا تنقض به العدة أيضا نعم يظهر له فائدة فيها إذا وطئت بشبهة غيب الطلاق وطا يمكن كون الحمل منه تأمل اه **(قوله جريا على الغالب)** أى فمن نظر الغالب قال لابد من تقدير لحظة للوطه زائدة على السلة فتكون السلة ملحقة بمادونها ومن لم ينظر للغالب قال لا يشترط تقدير تلك اللحظة وحينئذ فتلحق بما فوقها شيخنا **(قوله من أن العلقوق)** أى سبه وهو الأزال وقوله لا يقارن أول المدة أى بل يتأخر عنها وأول المدة هو الوطه **(قوله والوا)** أى وإن لم يجز على الغالب فالعدة بالمقارنة أى بإمكان مقارنة العلقوق لأول المدة أى مدتا الحل **(قوله علم أن كلا صحيح)** أى من حيث ما بناءه علمه لان حيث الحكم لان المعتمد أنها ملحقة بما فوقها شيخنا فان قلت إذا كان كلام الاستوى جريا على الغالب فيضعفوه واعتمدوا كلام الأصل مع أنه على خلاف الغالب قلت اعتمدوه احتياطاً للأموال لانه لما كان الأزال يمكن مقارنته للوطه وانفصل الحمل لسته أشهر من الوطه كان مقارنا للوصية فلا يتحقق شياً أى إذا كانت فراشا فالاحتياط عدم تقدير لحظة قبل الوصية يوجبها الأزال وإنما اعتبروا هذه اللحظة في العدد فيما لو أتت بولد بعد الفراق بستة أشهر حفظاً للنسب لانه ثبتت الأمكان وإنما اعتبروها إضافي الطلاق فيما لو قال لها إن لم تكني حاملا فأنت طالق فوالت لسته أشهر من التعليق حيث لا تطلق الأمكان بوجوده قبل التعليق بل لحظة لان العصة حقيقة فلا تزول بالشك وهو احتمال مقارنة العلقوق للتعليق لكن يرد على التعليل ما إذا قال ان كنت حاملا فأنت طالق فوالت لسته أشهر فأنها تطلق اعتباراً للحظة الوطه السابقة مع ان الاحتياط للعصة عدم وقوع الطلاق لاحتياط مقارنة العلقوق للتعليق فلا يكون الحمل موجوداً عند التعليق إلا أن يقال قاسوا عليها بما فوقها كإلهاها وعلى الأول بمادونها كما قاله في المحال الآخر وبذلك علان كلامهم وهو (ووارث) خاص

صالح لأوصية لورث إلا أن يجز الورثة أما إذا لم يجزوا فلا تنفذ الوصية فإن أوصى لورث علم كان مكان ورثته بيت المال فالوصية بالثلث فأقل صحيحة دون مازاد ككسباني مع زيادة (والعبرة بأرثهم وقت الموت) لجواز موتهم قبل موت الموصي فلا يكونون ورثة (ودرهم وإجازتهم بعده) لعدم تحقق استحقاقهم قبل موته (ولا تصح) الوصية (لورث بقدر حصة) لأنه يستحق بلا وصية وانما تحت يعين هي قدر حصة كاسم لا اختلاف الاغراض في الاعيان (والوصية لريق وصية لسيده) أي تحمل عليها لتصح ويثله الرقيق دون السيد لان الخطاب معه ولا ينتقل الى اذن السيد وتعبير بالريق أغمر من تعبيرة بالبعد (فإن عتق قبل موته) أي الموصي (فله) الوصية لأنه وقت القبول حر درس

(قوله والوضع آخر السنة) قال سم قد يقال اذا قرن الوضع آخر السنة فمئة الجل دون سنة أشهر والانتمال لما دونها فم يخرق هذا قوله السابق بان افضل لدون سنة وأى فرق بين دون ودون تأمله

الاثبات على النفي في اعتبار اللحظة السابقة ليجري الباب على وثيرة واحدة ولم ينظروا لكون العصمة محقة فلازول بالثبوت أو يقال في وقوع الطلاق احتياط للاصناف في عمرهما وعبارته العتاق قوله ويرد الخ فرق بان المحظوظ من الاحتياط للاصناف وهو انما يحصل بتقدير لحظة العتاق أو مع الوضع نظر الغالب من أنه لا بد منها فتقصوها من السنة فصارت في حكم مادونها وأما هنا فالاصل عدم الوجود وعدم الاستحقاق ولاداعي للاحتياط وذلك الغالب يمكن أن لا يقع بأن يقرن الانزال للعلاق ولو وضع آخر السنة فنظروا لهذا الامكان وألحقوا السنة هنا بما فوقها حاج (قوله قدر حصة) كأن ترك ابنتين ودارين قيمتهما سواء نخص كلاهما واحدة هر فيؤخذ من تمثله أن قول الشارع حتى يعين الخ أوصى لكل وارث يعين هي قدر حصة كما صرح به الاصل بقوله والوصية لكل وارث بقدر حصة لغو ويعين هي قدر حصة صحيحة وانما جعلها الشارع غاية لأنه ر بما يتوهم أن العين اذا كانت قدر حصة لا تنتقل الى اجازة كما هو قول عندنا كاسمك هر أمالو أوصى لواحد من المسلمين يعين هي قدر حصة فيصح أيضا ان أجاز باقي الورثة لكن بشرطهم في الباقي (قوله ان أجاز) أي وتنفذ ان أجاز فهو قيد مخدوف كابدل عليه قوله اما إذا لم يجز ولا تنفذ الوصية (قوله وسواء أتراد الخ) والحيلة في الوصية للورث أن يقول أوصيتك بدينار ألفين بربع لورثي بخمسائة فانه يصح لا يتوقف على اجازة لان الحاصل لم يغير الميراث الموصى اه سم (قوله صالح) أي ليس بضعيف ولم يرتق الى درجة الصحيح بر (قوله لورث علم) أي لغو من أفرادها بأن أوصى لواحد من المسلمين معين وليس المراد أن يوصى لبيت المال بشئ كابدل عليه قوله كأن كان لورثته بيت المال والاقبال بان كان ورثته الموصى له حل وبعبارة شرح هر وقيد بعض الشراح الورث بالخاص احترازًا عن العام كوصية من لا يرثه الا بيت المال بالثلث فأقل فتصح قطعًا ولا يحتاج لاجازة الامام ورد بان الورث جهة الاصل لخصوص الموصى له فلا يحتاج للاحتراز عنه اه (قوله كأن كان لورثته بيت المال) الكاف بمعنى الباء يرمو في استقصائية (قوله دون مازاد) لتوقفه على الاجازة وإجازة جميع المسلمين متغيرة (قوله ككسباني) أي في أول فصل يبنى أن لا يوصى الخ (قوله والعبرة بأرثهم الخ) فلا أوصى لانيه خذته ابن قبل موته فوصية لاجني أو له ابن ثم مات الابن قبله أومعه فوصية لورث شرح هر (قوله ولا تصح لورث بقدر حصة) أي لجميع الورثة لكل بقدر حصة أمالو أوصى لبعض الورثة بقدر حصة فتصح كأي الروض فيستقل بذلك ان أجاز باقي ويشترك في إزاد وحينئذ لا وجه لاسقاط كل من كلام الاصل وكأنه فهم أنه لا مفهوم له وليس كذلك حل (قوله لريق) ولو مكاتب هر (قوله وصية لسيده) ومحل صحة الوصية للعبد اذ الرقصة تملكه فان قصد له تصح كمنظر في الوقت قاله ابن الرفعة هر واعتدال زبادى الصحة (قوله ولا ينتقل الى اذن السيد) بل لونهاء ليرض تملكه مع نهي السيد عنه ولو كان الرقيق قاصرا قبلها السيد كولى الحر مخرج (قوله فان عتق الخ) ولوعتق بعضه فقبض قولهم في الوصية لبعض ولما هيأة يقسم بينهما أنه يستحق هنا بقدر حصة وبالقاب السيد له الزكشى وعليه فلا فرق هنا بين وجودها بآدم وعصما ويفرق بان وجودها لير عند الوصية اقتضى ذلك التفصيل بخلاف طروها بعدها والعبرة بالوصية لبعض ومنهم ما هيأة بذى التوبة بيوم الموت ويوم القبض في الهبة ولو بيع قبل موت الموصى فلم يشرى والا فلا يبيع ومحل ذلك كله في فن عند الوصية فلا أوصى لخرق فلو لم تكن لسيده بله ان عتق والا فمضى في وضع لفته برقته شرح هر (قوله قبل موته) أومعه (قوله لأنه وقت القبول حر) هذا التعليل ر بما يتوهم انه لو عتق بعد موت الموصى

وقيل

(و) شرط (في الوصي به

كونه مباحا ينقل) أى
 ينقل النقل من شخص
 إلى آخر (فتصح الوصية
 بعمل ان نقل جيا أو)
 ميتا (مضمونا) بأن كان
 ولد أمة وجبى عليه (وعلم
 وجوده عندها) أى الوصية
 ونخرج بزيادى أن مضمونا
 وألا يهيمه إذا انفصل ميتا
 بتجانية فان الوصية بطل
 وما يفهمه الجاني للوارث
 لأن ماوجب في ولدها بدل
 مانقص منها وما وجب
 في ولد الأمة بدله ويصح
 القول هنا وفيما مر قبل
 الوضع بناء على أن الحمل
 يعلم (ونحوه وحل ولو) كان
 الحمل والحر (معدومين)
 كما في الاجارة والمساقة
 (وبهم) هو أعم من قوله
 وأخذ عبديه لأن الوصية
 تحتل الجهالة ويعينه
 الوارث (و ينسج يقتى
 ككل قابل للتعليم) هو
 أولى من قوله معر أو وصي به
 لمن يحل له اقتناؤه (وزيل
 ونحوه محترمة) لثبوت
 الاختصاص فيها بخلاف
 الكلب الذى لا يقبل
 التعليم والحزير والخرق غير
 المحترمة ونحوه المباح نحو
 مزارع وصنم ويزيدى
 ينقل مالا ينقل كقول دود
 قد ف نم أن أو وصي بها
 لمن هما عليه تحت (ولو
 أو وصي من له كلاب) تقتى
 (بكل) منها (أو) أو وصي

وقيل القول تكونه لأنه وقت القبول جرم انما السيد في هذه الصورة كما في شرح هر ووجه
 إلى الاصح أنها تلك بالوت بشرط القبول بعده والعبد في هذه الصورة كان وقت الموت رقيقا ليس
 أهلا لذلك اه وبعبارة البرماوى نصها قال شيخنا الوجه وقت الموت ليطابق المدلول الذى هو
 الغير (قوله) وشرط في الوصية به كونه مباحا عبارة هر والوصي به شروط منها كونه قابلا
 ينقل الاختيار فلا تصح بنحو قول دود وحذف لغير من هو عليه وتصح به لمن هو عليه ويصح العفو عنه
 في المرض كاصح به البلقنى والحق تأمل لك تكبار وشقة لغير من هي عليه لا يبطله التاخير لنحو
 تأجيل للتمن وكونه مقصودا بأن يحل الانتفاع به شرعا (قوله) ينقل النقل) أى تلك أو اختصاص
 بدليل قوله وينسج الخ والمراد يقبل النقل ولوما لا فدخل الحمل (قوله) ان انفصل جيا) أى لو تمت
 بطر وجوده عند الوصية أماني الآدى قياتى فيه ماسر في الوصية له وأما في غيره فيرجع لأهل الخبرة في
 مذله شرح هر وظاهر كلام المصنف صحة الوصية بالحمل وإن حصل هناك تفرق بين محرم بأن مات
 الوصي قبل تمييز الوصية وهذا ما في زى وتبعه عليه حل وهو الموافق لقول المصنف في البيوع
 وعن تفرق إلى بنحو وصية ونقل سم عن هر أنه يبين بطلان الوصية أخذها بمال أو كان بالألم
 جنون مطبق ليس من زواله فيع الوالد لمز الجنون قبل سن التمييز حيث يبين بطلان البيع وفيما
 لأوصى بعمل معين كهذا الحمل فلا بد أن ينقل له من ستة أشهر منها أولا كثر منها ولاز بعشرين
 فأقل ولو تكن قرأنا قال هر وتصيرهم بالحى الغالب انذرو تحت الوصى يعملها فوجد يبطنها جين
 أمك كاتها وعلم وجوده عند الوصية ملكه الموصل كاهو ظاهر اه وقوله بدل مانقص منها
 فلا ينقص لم يزم الجاني شئ (قوله) ونحو (ولو احتاج الثمرة أو أصلها للسقي لم يزم واحدا منها هر
 (قوله) وحل) ليس مكررا مع قوله فتصح بعمل لأن ذلك خاص بالموجود كإقيد هر ويدل عليه
 التيد الذى بعده وهذا عام شامل للوجود والمعدوم كإيدل عليه قوله ولومعدومين فاندفع تروقف
 التورى وبعبارة التناج وكذا ثمرة أو حل سيحدثان في الأصح نقص الثاني بالمعدوم وجعل فيه خلافا
 فكان الأولى حذف قوله ولو لاخ لأنه معناه يقتضى عن الآزل ولو أوصى بما يحدث هذا العام أو كل عام عمل به
 وإن أطلق فقال أوصيت بما يحدث فهل يعم كل سنة أو يختص بالأولى قال ابن الرفعة الظاهر العموم اه
 خط واعنده هر عن (قوله) كما في الاجارة والمساقة) فان المنفعة في الاجارة والثمره في المساقة
 معدومان (قوله) تحتل الجهالة) أى فالأهم أولى وأعمال تصح لأحد الرجلين لأنه يحتمل في الوصية به
 لكونه تابعا لما يحتمل في الوصية له ومن ثم تحت بعمل سيحدث لالحل سيحدث شرح هر وتصح
 بيق في الضرع والصوف على ظهر الغنم صرح به البغوى وقال يجوز الصوف على العادة فكان موجودا
 على الوصية للوصي له وما حدث للوارث فان اختلفا في قدره فالقول قول الوارث يجنيه اه خط وصورة
 للسنة أوصى بالصوف الموجود على ظهرها وكذا تصح بما لا يقدر على تسليمه كطائر في الهواء وعبد
 أن لا يقدر على تسليمه برماوى (قوله) أوصى بالخ) من كلام الشارح وليس من كلام الأصل (قوله)
 لمن يحل له اقتناؤه) ليس قيداً وبعبارة البرماوى هذا التقيد يضعف لأنه لا يزم من القبول الاقتناء لجواز
 أن ينقل الاختصاص لمن يحل له اقتناؤه والفرق بينه وبين بطلان الوصية للحر في السلاح مع تمكنه
 من قتله لغيره أن السلاح للحر في فيه خطر ظاهر ولا كذلك الكلب أو يقال انما تمتع في الحر في مع
 جواز دفعه لمن يجوز له ذلك تأمل العداوة في الحر ولا كذلك في الوصية بالكلب والذى يحل له اقتناؤه
 بأن كان محتاجاً لزراع أو ماشية غيرهما أو يد الأصباء به بخلاف غير ذلك فلا يحل له اقتناؤه (قوله)
 (قوله) ولو من مطلق (قوله) تحت) وكانت اسقاطا لها (قوله) بلك منها) ولا يدخل في اسم الكلب

بها (وله متمول) ليرى بصلته (بعت) الوصية وان قل المتمول في الثانية لانه خير منها اذ لاقية لها أما اذا أوصى من لا كسبه يقتى بكتب فلا تصح الوصية لان الكتب (٢٧٢) يتغير شرأؤه ولا يلزم الوارث انتباهه ولا وصى بكتابه وليس له غيرها أو أوصى

الاننى حل (قوله لم يوص بصلته) صادق بما اذا لم يوص بشئ منه أو أوصى بمدون الثلث برأوى (قوله بعت) قال الجلال الحلبي ويعطى أحدھا بتعيين الوارث قال شيخنا قضية إطلاقه كغيره أن يكون الوصية له يعانى الزرع مثلا دون الصيد لا يتعين كجب الزرع لكن جزم الداروى بخلافه قال الزركشى وهو الأقوى لان ذلك قرينة على إرادة الوصية له ومال السبكي الى الأول اه سم أى فلا يلزم الوارث أن يعطى الوصية من الكلاب ما يناسبه على المعتمد عن (قوله وان قل المتمول) اذا اشترط بقاء ضعف الوصية به وقيل المال خير من كثير الكلاب شرح هر (قوله من لا كسبه) أى عند الموت (قوله وان الكتب يتغير شرأؤه) فيه بحث لانه يبنى أن يجوز له بذل المال في مقابلة التزول عن الاختصاص فلهما تصح الوصية اذا قل من مالى لا يمكن تحصيله بالمال بهذا الطريق سم (قوله انتباهه) أى قوله والاقلية لا تكون الا فيما يكافئها من القبول حل (قوله غيرها) أى من متمول وقوله أو أوصى أى أو لم تتمول غيرها أوصى بصلته (قوله دفع ثلثا بعدا) هذا اذا كانت مفردة عن اختصاص آخر مالم كانت مختلفة الاجناس فيعتبر الثلث بفرض القيمة عن غيرى هاقية اه حج وقوله دفع ثلثا بعدا فان انكسرت كأربعة فلهوا حصن الثلاثة وثلث الرابع شاعا كما ولم يكن له غيره حل على الجلال (قوله وسطعتين) سياتى أن هذا يسمى بالبركة وسياتى أيضا في كتاب الشهادات أن الطول كها حال الابر بركة وأن المار بركة كها حرام الا للتغير (قوله حل على الثاني) بخلاف من له عود لم يوص غيره وأوصى يعود فانه يحمل على عود اللهو فتبطل الوصية لان العود لا يتبادر منه الا ذلك بخلاف الطبل حل (قوله وتنفوا الوصية بالاول) أى اذا صرح به كأن قال أوصيت بطل اللهو فهى مسئة مستأنفة كما يصرح به كلام الاصل حيث قال ولو أوصى بطل اللهو لغت اه وعمل الغالب ان كان الموصى له ادعاء مينا فان كان جهة عامة كالفقراء أو غير ادى كالمسجد فان كان رضاه مالا صرح والا فلا حل (قوله أوصع تغيير يقي معه اسم الطبل) أى طبل الحل وظاهره وان كان التغير كثيرا ولعله انما أضيف اليه لانه أول من أنشأه وقيل سمي بذلك لانه يبيع الباز أى الصقر على الصيد كبيع الفقراء على الذكر (قوله أو أعطوه) بقطع الهزمة وصلها غلط زى (قوله في الثلاثة) وأما في الاولى وهى أوصيت له بكذا فصرحة وان لم يذكر فيها لفظ الموت حل ولم يبال بإيهام رجوعه الى الاولى لما عرف من سباقه أن أوصيت وما شئت منه موضوعة لذلك شرح هر ولو قال كل من ادعى على بعد موتى فأعطوه ما يدعيه ولا تطلبوا منه حجة كان كالوصية فيعتبر من الثلث ولا يترقب على حجة وهذا هو المعتمد برأوى (قوله وعلوم أن الكتابة الخ) وهل يكتب في النية باقتراحه بجزء من اللفظ أو لا بد من اقتراحها بجميع اللفظ كإتي البيع الأقرب الاول ويفرق بينهما بان البيع لما كان في مقابلة عوض احتيط له عش وكل ما احتاج الى انما ولم تعزل نية بطل ولا بد من الاعتراف بانها فلتا منه أو من ورنه وان قال هذا خطي وما فيه وصيتي فلا يسوغ للشاهد التحمل حتى يقرأ عليه الكتاب أو يقول أنا عا بم حاق به وقفا وصيته به وأشار منه اعتقل لسانه بجري فيها تفصيل الاخرس فيها يظهر شرح هر (قوله مع قبول) ولو للبعض لفظا أو فعلا كالاحتساب حل ومثله عش وقال هر في شره الاوجه لا بد من القبول لفظا كاتقله عنه البرماوى وقوله بعده خرج لقبول قارن الموت كاتقله

كلامه

له (معين) وان تعدد فلا يصح القبول قبل الموت لان الموصى أن يرجع في وصيته (وتنزل) أى الوصية (يموت) لكن (مع قبول بعده ولو بتاريخ) موصى

بثالث المتمول دفع ثلثها عددا لاقية اذ لاقية لها وتعتبر بتمتول أعمرن تعبيرة يقال (أو) أوصى (من لم يطل طو) وهو ما يضرب به الخنثون وسفه ضيق وطرفه واسعا (وطبل حل) كليل حرب يضرب به للزوبيل وطبل حجاج يضرب به للاعلام بالزول والارتحال (طبل حل على الثاني) لان الموصى بقصد التواب وهو لا يحصل بفراغ (وتنفو) الوصية (بالاول) أى بطل اللهو (الا ان صلح لثاني) أى طبل الحل بصلته أوصع تغيير يقي معه اسم الطبل وقول لثاني أعمرن قوله لم يربأ وحجج لتناوله طبل الباز ونحوه (شرط في الصيغة لفظ بصر بها) أى بالوصية وفي معناه مامر في الضمان (صرح به) إعجابا كما وصيت له بكذا أو أعطوه له أو هو له أو وهبه له (بعد موتى) في الثلاثة وقول كاتقله الى آخره ما عجز به (وكتابتها) كوله من مالى وان أشعر كلام الاصل بأنه صريح ومعلوم أن الكتابة تنفتر الى الأمانة قوله هو له فقد!

فاقرار الوصية كاعلم من باب (وتنزل) أى الوصية (يموت) لكن (مع قبول بعده ولو بتاريخ) موصى

ولا يشترط القبول في غير معين كالقراءة ويجوز الاقتصاء على ثلاثة منهم ولا يجب التسوية بينهم وإعمال يشترط الفور في القبول لانه انما يشترط في العقود التي يشترط فيها الرباط القبول

(٢٧٣)

بالإيجاب وظاهر أنه لا حاجة للقبول

في الوكان الموصى به اعتقافا كأن قال اعتقافوا عني فلانا بعدموتي بخلاف ما لو وصى له بقرته فانه يحتاج الى ذلك لاقتضاء الصفقة (والرد) للوصية (بعدموت) لاقبلة ولامعة كالقبول (فان مات) الموصى له (لا بعد موت الموصى) بان مات قبله أو معه (بطلت) وصيته لانها ليست بلازمة ولا آية الى الزوم (أو بعده) قبل القبول (والرد خلفه ورثه) فيه افا ان كان الوارث ييت المال فاقابل والرد هو الامام بقولي لا بعده وخلفه أهم من تعبيره بماد كره (وذلك الموصى له) للمعين للموصى به الذي ليس باعتاق

بعد موت الموصى وقبل القبول (موقوف) ان قبل بان أنه ملكه بالوث (وان رد بان أنه للوارث (وقبضه) في الوقت (القبول) الحاصلة من الموصى به كمنزلة وكب (والثبوت) ولو فطرة (ويطلب موصى له) أي بطلبه الوارث أو الرقيق للموصى به أو اقام مقامهما من دوى وصى (بها) أي بالثبوت (ان توقف في قبول (ورد) فان أراد الخلاص

بإعلامه الآتي حل (قوله) ولا يشترط القبول في غير معين كالقراءة) لتعذرهم منه ومن ثم لو قال لفقراء على كذا انهم صروا بان سهل عاذة عنهم معين القبول شرح مر (قوله) ولا يجب التسوية بينهم) منه ما وقع الدلالة على الوصية لجأوري الجامع الأزهر فلا يجب التسوية بينهم على الأقرب لانه يشق عاذاة عليهم ويحتمل وجوب التسوية لانحصارهم بسهولة عدهم عيش ودم ما يخصوا ولا يجوز اقتصاء في فقرار ورتة الموصى كما في شرح مر (قوله) (والرد والم) والقبول بعد الدار لا اعتبار به كالرد بالقبول سواء قبض أم لا على العتمد ومن صرح بالرد وددتها أو لا اقباهما أو بطلتها أو اقباهما ومن كتبه بحول الحاجة في هذا ما يغني عنها هذه لالتيق في فيها يظهر والاوجه هذه اقتضاه على قبول البعض فيا ترى الحجة ان اشتراط المطابقة بين الإيجاب والقبول انما هو في نحو البيع شرح مر (قوله) ولا آية الى الزوم) أي نفسها فلا يرد آية الى الزوم بالقبول وأما البيع في زمن الخيار فانه آيل للزوم بنفسه (قوله) خلفه (ورثه) فان كان طفلا وجب على وليه القبول ويقضى الوارث منه دين مورثه لانه كورثه ولو قبل بعض الورثة ملك بقدر حصته من الموصى به برماوى (قوله) الذي ليس باعتاق) لا حاجة لاستثناء هذه لأنها لم تدخل في قوله وملك الموصى له لانه ليس فيها موصى له بل فيها وصية باعتاق اللهم الا أن يقول ان الرقيق موصى له فمستأنكاه أوصى له بقرته شيئا (قوله) موقوف) معنى الوقف هنا عدم الحكم عليه بقبول الموت يشي شرح مر (قوله) ان توقف في قبول (ورد) فان لم يقبل ولم يرد خيره الحاكم بينهما فانما حكم عليه بالاطلال كمنحجر انتنع من الاحياء شرح مر (قوله) باعتاق رقيق) أي وتأخر عنقه بعد عدموت الموصى (قوله) فالملك فيه للوارث) فبدل لو قل له لم كسبه له لا للوارث كما صحه زالحر لغير استحقاقه للثمن وهو المعتمد مر و بدل عليه قول الشارع فالثبوت عليه وسكت عن القول باله (درس)

(فصل في الوصية بزيادة على الثلث وفي تبرعات مخصوصة بكونها منجزة أو معلقة بالوث) (قوله) يبنى أي يندب على الراجح أو يجب على قول القاضي قل على الجلال (قوله) على الثلث) أي للورث والوصية كابدل عليه الحديث المذكور وان كان للغير أصالة له عند الموت برماوى (قوله) والاحسن الخ) هو كالأستدراك على المضموم ان مفهومه أنه يوصى بالثلث فأقل وهو يومه استواءهما فالحسن دفعه بقوله والاحسن الخ قال زى قوله والاحسن هذا ما رجحه في الروضة لكن قال في لأم فآرك ورثته أغنياء اخترت أن يتسوع الثلث واذا لم يدعهم أغنياء كرهت له أن يتسوع الثلث وقوله في شرح مسلم عن اصحاب اله اسعاد (قوله) الثلث والثلث كثير) ينبع الأول على الأفراد أو يتبدل على أي أعطى الثلث ورفعه على أنه فاعل فعل محذوف أي يكفيك الثلث أو مبتدأ خبره محذوف أي كافيك عيش وتعام الحديث كافي البخاري انك أن تذر ذر يترك أغنياء غير من أن تذرهم على يشكفون الناس قال الكرماني وأن تذر بفتح الحزرة والمالة جمع عائل وهو الفقير ويشكفون أي يحسون الناس أ كهمهم للذوال وقال الزركشي أن تذر أي أن تذر عيش على مر وأن تذر مبتدأ خبره خبر والجملة خبران أي ترك ذر يترك الخ فالصبر مأخوذ من معنى تذر واللام لارتداد وأصل الحديث أنه عليه السلام قال لا سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه وهو ثالث ثلاثة في

(٣٥) - (بحري) - (ثالث)

دنى القوائد والمؤنة أعم من تعبيره بماد كره (فصل) في الوصية بزيادة على الثلث وفي حكم اجتماع تبرعات مخصوصة (بشيء) للموصى بزيادة على الثلث) والاحسن أن ينقص منه شيئا خبر الصحيحين الثلث والثلث كثير والزيادة عليه

بما لم يعمرو بخمسين وليكر بخمسين ولم يربأ واجتمع العتق وغيره كأن أوصى بعتق سالم وقبض مائة ولم يد بمائة ولم يربأ بثلث مائة فيها مائة (قسط الثلث) على الجميع باعتبار القيمة أو المقدار في الأولى وعلى العتق وغيره باعتبارها فقط أو مع المقدار في الثانية ففي مثال الأولى يعطى بدخمين وكل من عمرو بكر خمسة وعشرين وفي مثال (٢٧٥) الثانية يعق من سالم نصف مائة وخمسون ثم لو ربح عبد مائة قيمته مائة

أوصى له بمائة يقدم فيه العتق على الوصية كما تقدم (قوله ولم يربأ) أي بتم أوقافه وذكره أيضا والابتساق عنه بقوله هذا إذا لم يربأ الخ (قوله باعتبار القيمة) أي في اللقومات كأن أوصى زيد بثوب قيمته مائة ولعمرو بثوب قيمته خمسون وليكر بثوب كذلك وثلث مائة فتنفذ الوصية في شغل الثياب لا يقال مائة في المقدار فكيف قال باعتبار القيمة لا يقول الشارح مثل بقوله كأن أوصى الخ فمثل ما أوصى زيد بعين وكذا البقية يراوى وكان الأولى أن يقال لا يلتزم أيضا ولكن شمول الماتة في كلامه للتعق كذا في الأصول (قوله باعتبارها فقط) أي أن كان غير العتق أيما فقط وقوله أو مع المقدار أي أن كان غير العتق مقدارا أو في مقدار يراوى كأن أوصى بعتق غلام وقيمته مائة وأوصى لزيد بمائة فثلث مائة يعقني نصفه يعطى زيد نصف الماتة (قوله أو المقدار) أي في الثلث كان أوصى بمائة دينار لعمرو وخمسين ليكر (قوله لم لو دبر الخ) استراح على قوله فقط الثلث وكان مقتضى التقسيط في هذه الصورة أن لا يعق النصف ويستحق عند الماتة (قوله نعم عتق الدبر) لتسوف الشارع للعتق (قوله قسط الثلث) نعم لو تعدد العتق أخرج فباخصه من (قوله وأعتق الخ) يعلم منه أن الترتيب في المنجزة معناه تقدم بعضها على بعض في الخارج لا الترتيب بتم ونحوها • والحاصل أن التبرعات إما أن تتخص عتقا أو تتخص غيرها أو يكون البعض عتقا والبعض الآخر غيره فهذه ثلاث صور وعلى كل إما أن تكون غيرها مرتبة وغير مرتبة أو البعض مرتب والبعض غير مرتب فهذه تسع وعلى كل إما أن تكون معلقة أو منجزة أو البعض معلقا والبعض منجز أو الجلة سعة وعشرون وحكمها أنها إن كان البعض معلقا والبعض منجز أقدم المنجز مطلقا أي تقدم أو تأخر عتقا كان أو غيره لأفادته الملك حالاً وإن كانت مرتبة ثم أزل فأول إلى تمام الثلث مطلقا أي سواء كان عتقا أو غيره وإن كانت دفعة فالتخصصة عتقا سواء للغة والمنجزة يقرع فيها بين الجميع وإن كانت غير عتق أو أجمع عتق وغيره وزع الثلث على الجميع (قوله لا تسلط الخ) بهذا التعليل اندفع ما يقال في منعه من التسلط على ثلث الحاضر نظراً لما ثبت له على كل حال تسلط الغائب أو سلم (قوله لا احتمال سلامة الغائب) علم من أن محل ذلك إذا كانت القيمة تمنع التصرف فيه لتسقط الوصول إليه بخوف أو نحوه أو الإلاحكم للقيمة يسلم للصوى له الموصى به وينفذ تصرفه وتصرفهم في المال الغائب شرح مر فلو تصرفوا في باقيها وإن تلف الغائب فكمن باع ماله بأية طائفة كانه فإن يتفاحص وإن بان سالما وعاد إليهم تبين بطلان تصرفهم ولو تصرف الموصى له في الثلث صح مطلقا وكذلك التصرف في السكك وإن سلامة الغائب اه زى لكن هذا ينفيه قول للشيخ تسلط موسى له الخ إلا أن يجاب بأن معناه لم يحجز للصوى له أن يتسلط على شيء وكلام زى في قول التصرف في الثاني بين عدم الجواز والنفوذ اه وقول زى باقيها أي التركة والمراد منه ثلثا الحاضر وكان الأولى أن يقول باقيه أي الحاضر يعني الباقي بعد الثلث (فائدة) كل مال مات عنه البنان كان ديناً على الناس ولم يقضه الوارث فتوا به لليت ولا يتنايه جواز مطالبة الورثة به لأن الحق له فليكن لا يملك إلا إذا قبضه وهي فائدة عظيمة يراوى

(ثالث) ولا فرار لاحتمال أن يخرج الترتع بالبرية لسلام فيلزم إراق غلام فيفوت شرط عتق سالم فإن لم يخرج من الثلث عتق بقطعه أو يخرج سالم أو بعض منه عتق في الأول وعتاقه أو بعض سالم في الثاني (ولو أوصى بمحضه هو ثلث ماله) وباقي غائب (لما تسلط موسى له على ثلثه) لأن تسلطه متوقف على تسلط الوارث على مثل ما تسلط عليه والوارث لا يتسلط على ثلثي الحاضر لاحتمال سلامة الغائب

(فرع) لو أوصى بالثلث وله عين ودين: دفع للوصي له ثلث العين وكلما انقضى من الدين شيء دفع له منه (درس) (فصل) في بيان المرض الخوف والمالحق به المتقضي (١٧٦) كل منها الجبر في الربع الزائد على الثلث لو (تربع في مرض مخوف)

ينفرد بطول البدين (أو) غير متتابع كامل يوم أو يومين (د) لكن (خرج الطعام غيره) (سجّل) بأن يتخرق البطن فلا يمكنه
الأساك (أو) خرج (يوسع) ويسمى الزحير (أو) خرج (يدم) من (٢٧٧) فضوضير يكسبه بخلاف دم البواسير
واعتبار الاسهال في الثلاثة

حل وينفعه أكل الكزبرة الحمضة على الريق وأكل السفرجل والكمك الشبي وقوله فلا يمكنه
الأساك وينفعه أكل قراميط السمك برماوى (قوله) ويسمى الزحير (فتح الزاي وينفعه أكل
الزبان الحامض برماوى (قوله) وابتداء (فالج) وهو سبعة أيام عش وينفعه أكل الثوم وعسل النحل
والقليل يفتح التورمع الفلفل ويخلط في العسل ويستعمل صباحا ومساء. قل على الجلال (قوله) فاذا
حاج أى سببه وقوله بخلاف دواءه أى فهو مخوف ابتداء لا دوما حل (قوله) وهو استرخاء أى عند
الآباء وقوله ويطلق أى عند الفقهاء برماوى (قوله) وهو المراد هنا إذا كان مردها فإفكان المناسب
قدبه (قوله) وحى مطبقة) وهى المسماة بالسهو وبشيخنا عزيزى وقوله أى لازمة بأن تتجاوز يومين
أنفها بعده برماوى فان لم تتجاوزها فغير مطبقة (قوله) وهى التى تأتى كل يوم) أى ولا تستغرق ولا
تتبدل بغيره زمن قل على الجلال (قوله) وهى التى تأتى يوما) أى وان استغرقت وقوله وتقطع يومين
فلا تأتى جزء من أجزاءه ويقال مثل ذلك فيما بعده قل على الجلال (قوله) الا الرابع وهى التى تأتى
يوما (الج) وجه نسبتها بذلك أن عجيبها تأتى بالنسبة للأولى فى الرابع شرح مر (قوله) فليست مخوفة
على أن ينصل بها الموت والا قد مر فيها تفصيل بين أن يكون التصرف قبل العرق أو بعده مر فان
كان قبل العرق فلا ينغمز ادوان كان بعده نفذ ما زاد لانه صحح حيث ذكره كاصرح به فيما مر (قوله
البيرة) كسمى يوم أو يومين حل وهى المسماة بالمواء عزيزى (قوله) ومنه أسمر من اعتاد القتل
من إلقاء المصراع فاعطه وفسله مع أنه مطوف على قولنج لينه على أن هذه ملحقه بالخوف لكن
كلها بالمصنف يقتضى أنها من الخوف وكذا قول الشارع ومنه لأن الضمير راجع للخوف وعبارة
التهاج والمنه سببه بلحق بالخوف أسركفار الخ فالأولى أن يقول ويلحق به أسر الخ قال مر فى
شرحه ويلحق بالخوف أشياء كالو باء الطاعون أى يزمنها فتصرف الناس كلهم فيه محسوب من
ذلك لكن قبه السكاقي بماذا وقع أماله وهو حسن كما قاله الأذرى (قوله) وتقدم لقتل ظاهر
تغيرهم بالتقدم أن ما قبله ولو بعد الخروج من المجلس إليه لا يعتبر وهو ظاهر لبعده الجب حيث نوانه
بعد التقدم لومات بهدم مثالا كنز بعه بعد التقدم محسوب من ذلك كالموت أيام الطعن بغير الطاعون
شرح مر (قوله) فى حق راكب سفينة) وان أحسن السباحة وقرب من البرحيت لم ينجب على ظنه
النجاة منه مر (قوله) وطلوق) هذا أن مات فان سلفه نفذ جزيا كرى برماوى (قائمة) روى
التعليق تفسير آخر سورة الاحقاف عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال اذا عسر على المرأة ولادتها
فليكتب حققة ثم يغسله ويسقى وهو بسم الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله الحليم الكريم سبحانه
رب السموات ورب الارض ورب العرش العظيم كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا الا غصية أو جمعها كأنهم
يرون ما يعون لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ فهل يهلك الا القوم الفاسقون اه خط (قوله)
بسبب ولادة) وان تكررت ولادتها وموت الولد فى البطن مخوف وخرج بالولادة إلقاء الملقحة والمنفعة
قلبي بمخوف سدل وخض الزركشى كرون الطلق مخوف بالابكار والنساء الصغار وقال وهو حسن
(قوله) تستحب الهلاك) أى تطلبه عنها أو تستنزه

سليكن أن كافرين أو مسلما وكافرا (وتقدم لقتل) هو أعم من قوله لقصاص أو رجم (واضطراب وحق) حق (راكب سفينة)
فيعر أو غير عظيم (وطلق) بسبب ولادة (وبقاء المشيمة) وهى التى تسببها النساء لخللاص لأن هذه الأحوال تستعجب الهلاك
فلبان أن تصلى المشيمة فلا خوف أن لم يحصل بالولادة جراحة أو ضرر بأن يد

(فصل في أحكام لفظة الموصى به والوصى له) (يتناول شاة وبير) من جنسهما (غير سخة) في الأول (و) غير (فصل في الثاني) فيقول كل منهما صغيراً

(٢٧٨)

(فصل في أحكام لفظة الموصى به والوصى له) ذكر من الأولى سبعة عشر حكماً ومن الثانية ثلاثة عشر أملاً قوله أو وصى له (قوله لفظة) فيجعل اللفظ على معناه القوي ثم يعرف العام ثم الخاص بباد الموصى ثم بابتداء الموصى ثم الحاكم فلا وصى بتمام حل على عرف الموصى لا عرف الشارع الذي في البا قول على الجلال (قوله من جنسهما) خرج الظاهر إذا أوصى بشاة من شياءه وليس له إلا الظاهر فتدخل بخلاف ما أوصى بشاة من غنمه وليس له إلا الظاهر فلا تدخل لأنه يقال لمشايع البر لا غنمه وقوله غير سخة أي أن كان له غير السخال والأدخلت شرح حر (قوله ضاً أومر) وإن كان عرف الموصى اختصاص الشاة بالضأن لأنه عرف خاص فلا يمرض اللغة ولا عرف العام شرح حر (قوله والمذا في الشاة للوحدة) كان الأولى التفرع به لما لا ذلك علم من صدق الشاة بالذكر والأش حل فهو جواب عما يقال كيف تصدق الشاة بالذكر مع وجود التام (قوله أفاضل غنما) أي لم يبلغ سنة والاسمي إن غنض أو بنتا غش (قوله أولى من تعبده لتناول الشاة) لعل وجه الأولية أن عبارة الأصل توهم اختصاصه بالكثرة فلا يتناول نحو الحقة وبت اللبون غش وتقتضي أيضاً أنه لا يتناول غير الشاة فكان الأولى أن يقول ولي وأعم (قوله جل) هو عرف الفقهاء ما لم سنة وعند أهل اللغة ما دخل في السابعة وقبل ذلك يقال به بكونه قد كان غش عن حش وقوله بخا واحده غش وخي بخيعة حر (قوله أي لا يتناول الخ) دفعه به توهم عود الضمير إلى الخ والعرب يرملون (قوله ولا يتناول بقرة ثورا) أي ولا بحلة حر (قوله لأن البقرة للأنثى) أي من العرب والجواميس حل أي إذا بلغت سنة ودونها بحلة يرملون وقوله ولله ذكر أي من العرب والجواميس حل أي إذا بلغ سنة ودونها حل يرملون ويتناول البقرة جاموساً مذكراً بحلته بديل تكميل نصاب أحدهما بالآخر وعدهما في الراجح واحد اختلاف بقول الشاة فلا يتناول البقرة من قال من بقري ولا بقره سواء دخلت كاحته الزركشي وانما حش من حلف لا يأكل لحم بقرياً كل لحم بقري وحش لان ما هنا مبني على اللغة حيث لا عرف عام بخلافها وم لا يبنى على اللغة إذا اشتبهت والراجع للعرف العام أو الخاص شرح حر (قوله لم يشتر عرفاً) أي في عرف الفقهاء وعلى الرجوع للغة في هذا الباب ما لم يوجد عرف بخلافها والاقسم عليها كما يؤخذ من شرح حر (قوله وإن أوقها) أي أبقاها غيره. شتر اه (قوله في العرف) أي عرف الفقهاء فلا ينافي أنها في العرف العام كل ذات أربع فان قلت حل الدابة على عرف الفقهاء فيه تقدم العرف الخاص على غيره مع أنه مؤخر قلت يمنع كون عرف الفقهاء خاصاً لأن المراد بالخاص الخاص ببلد الموصى وعرف الفقهاء الذي كور عام لكل بلدة فالمراد بالعرف العام بالاختصاص ببلد الموصى فيشمل عرف الفقهاء الذي كور كما يؤخذ من قول على الجلال (قوله فرض الخ) فان لم يكن له واحد من الثلاثة وكان له دابة غير ما حل عليها لا الحقيقة إذا تضرع ترجع للجواز كالوقوف عليه ولم يكن له الأول حل عليه (قوله للسكر) أي على العدو والفرقة وهل يشترط أن تكون صالحة للسكر والفرحال الوصية أو لا يشترط كونها صالحة لذلك حال الوصية بل الشرط صلاحها لذلك ولو للمستقبل الذي مال إليه الشيخ زى أنه لا يشترط صلاحها لذلك حال الوصية فلو لارت دفعه فرض صغير وإن لم يصلح لما ذكر لأنها تصلح له في المستقبل عن (قوله بان اعتد الجلل) أي في بلد الموصى زى بان تكرره ذلك واشترى بينهم بحيث لا ينكر على فاعله غش على حر (قوله وقواه النووي) معتمد (قوله وإن اعتد

وبخا وعرباً في الثانية لصدق اسمها بذلك والمذا في الشاة للوحدة أما السخة وهو الذكر والأش من الضأن والمز ما يبلغ سنة والمصيل وهو ولد الشاة إذا فصل عنها فلا يتألفها الشاة والبعير لصغر سنهما ولو وصف الشاة والبعير بما يميز الكبيرة أو الأناثي أو غيرها اعتبر وتعتبر بما ذكر في البعير أو من تميزه فتأوله الدقة (و) يتناول (جل) وثقة بخا في شتر بدالباء وتخيئها وعرباً لما لم (لأحدهما الآخر) أي لا يتناول الجبل الشاة والعكس لأن الجبل للذكر والثقة للأنثى (ولا) يتناول (بقرة ثورا) وتكس لأن البقرة للأنثى والثور للذكر ولا يخالفه قول النووي في تحريمه أن البقرة تقع على الذكر والأنثى باتفاق أهل اللغة لان وقوعها عليه لم يشتر عرفاً وإن أوقها عليه لا محذور في الزكاة (وتناول دابة) في العرف (فرساً وبسلاً وحماراً) لا شترها فيها عرفاً فلو قال دابة للكر والفر ولقتل اختصت الفرس أو للجمال فيأبطل الحمار فان اعتد الجلل على البراذن دخلت قال النووي فان اعتد الجلل على الجبل أو البقر أعطى منها وقواه النووي وضفه الرافعي وإن اعتد

اقتل

اقتل

التقال على الفيلة وقد دأب القتل دخلت فيا ينظر (و) يتناول (رقيق صغيرا) ويأكله ويصير صغيرا وكافرا (و) أي كيراوذ كراوشني
 ولباومس الصدق اسمه بذلك (ولوأوسى شاة من غنمه ولا غنمه) عند موته (تفت) وصيته إذا غنمه (أو) شاة (من ماله) ولا غنمه
 غنموه (أشتر بته) شاة ولا موعة فان كان له غنم في الصورة الأولى أعطى شاة منها وفي الثانية جاز أن يعطى شاة في غير صفة غنمه
 (تنبه) لوالا اشتره ولا شاة مثلا لا يشتره. حية كالقوال والوكيلة اشترى شاة (أو) أوصى (بأحد أو قائم فأنه أو) حيا أو شرا بقتل أو
 (أو) موت بطلات) وصيته وإن كان القتل ضمنًا لا ذلارة له (٢٧٩) (وان في واحدتين) للوصية

(القال) أي في بلد الموصى حل (قوله ولو مبيع) مضاف مبيعاً إلى قري يصارع في الفرق بين كون الأمر
 بالتصاير مراعياً وكونه لازماً اهـ حل (قوله أعطى ثمنها) وأبى الوارث أن يعطيه من غيرهما وان
 رضاه لمصلحة حل بمجول ولو لم يكن له سوى واحدة تفتى أي أن خرجت من الثلث شرح مر (قوله
 أن كان الفحل ضمناً) ويرفق به وبما في الجمل والذين أدت ثمنها لمصلحة بعد الوارث فان الوصية
 في بطلان الوصية ثم يمين شخصي فيقتول بدله وهما يمين وهو لا بد له فاشترط وجود ما يصدق
 عليه عند الموت وحينه يكون بدله مثله ليتحقق شمول الوصية حينئذ بخلاف التلف قبله فإنه لم
 يتحقق شموله اهـ شرح مر وقوله ثلثاً ضمناً بعد الموت فالتصدق مع الإراد من أصله فإنه في مثله
 الرقيق إذا قتل بعد الموت بطل الوصية فيكون حكمه كالتيه والجمل إذا تلفت عن شيء على مر ملخصاً
 بالتصاير (قوله تعين) ولا تدخل ثبابة جزأ وبعضه أجرى، بخلاف البيع والراجح عدم دخولها
 اهـ حل (قوله بعض) فإن كان غير ضمن وقبل الوصية عين الوارث وأحداً من تجزئه حل
 (قوله صرف الوارث في ثمن ثمنها) ولزم الوصية له تجزئه لكن إن كان في الورثة طفل أو نحوه
 تعين إعطاءه قيمته وعليه جمل ما في التامل وغيره حل (قوله وصورتها) راجع لقول المتقون
 بل الخ وقوله أن يوصي الخ بان صرح بذلك وقوله فلا ووصي الخ أي ولا يصرح بالوجودين كاذكره
 حل (قوله ثلاث) فلا يجوز نقص عنها ويجوز الزيادة عليها بل هي أفضل كقَالَ الشافعي رضي الله
 تعالى عنه الاستكثار مع الاسترخاء أولى من الاستقلال مع الاستغناء عكس الضحية ولو صرفه أي
 التنازلين مع إمكان التنازل ضمناً باقلم ما يجد بقرعة شرح مر (قوله يضمن) بالبناء للجهول
 لباس قوله اعتاق الأبدان من اعتق الظاهر مر (قوله لم يترشع) وإن كان باقياً اهـ حل
 (قوله كالوهم يوجد الأمان بترشع منقص) ظاهره وإن كان ذلك النقص باقياً شرح مر (قوله سواء
 فصر على التكميل) أي من ثلث مال الموصى والمعتق مداه لا يجوز شراء ذلك الاعتدال على العمل
 فهو عاقيس اهـ حل (قوله أو وصي لها) أعاد المال فيمدون سابقه لأن هذا شروع في
 أو وصي له وما به من أحكام الموصى به (قوله في الأولى) وهي أن كان حلك ذكراً أو أنثى
 أن كان حلك أنثى وانظر لولدت في الحالين خنثين مل يوصف الحال ظاهرهم اهـ حل (قوله قسم
 بينهما) بخلاف الوفا قال أن كان حلك أنثى بنتاً أو بنتاً فأتى بنتاً أو بنتين فاتها لتقولا كل من الله والاشي
 اسم جنس يقسم على القليل والكثير بخلاف الابن والبنت حل وهر (قوله أعطاه الوارث)
 أي إذا لم يكن وصي وقوله من شاء منهما أي فلا يقسم بينهما والفرق بين هذين في قوله أن كان حلك
 ذكراً أم كذا فولدت ذكرين حيث يقسم بينهما أن حلك مفرد صاف فيمحل الذكره فاتها

أولاً لأن التكليف أولى وفقاً للسبب (أو أولى لجلبها) بكذا (أو هو) (لأن انقضاء منها (حياً) فلو أتت عين فلو ماتك بالسوء وبأول
 يغفل عن كمال الأثر لا يخلق جلباً عليها أو أن تعجب ويبتدئ في ذلك سببه لأن الميت كالميت (ولو قل أن كل حشد كراؤ) قال
 (نكاح) أنتي أنه كذا فلو (منها) أي ولدت كراؤ أنثى (فت) وصية لأن جلبها جسيمه يذ كر ولا يثي فان ولدت في الأولى ذ كر ين
 والى الثانية ذ كر ين قسم بينهم (أو) قال أن كان (سقطك ذ كر) فله كذا (فولدتها) أي ولدت كراؤ أنثى (فلذ كر) لأنه وجد بعبثها
 فله ذ كر لأنثى لا لضر (أو) ولدت (ذ كر) ين أعطاه أي الموصى به (لوارث من شاء منها)

كالأهم الموصى به يرجع فيه إلى بيانه (٢٨٠) ولوقال ان ولدت ذكر اقله ماتان أو أني فلها مائة فولت شتى دفع إليه الاقل كان

للتوحيد كذا في مر وقديقال التنكرة في قوله ان كان يبطك ذكر واقعة في سياق الشرط قسم
أيضاً بجانب الحق أن مجموعها حشيد بدلي كذا في الحق على جمع الجوامع وبعبارة صح ولا يشرك
بينها لاقتضاء التنكيرها التوحيد بعلائه فيأمر في ان كان - ثلاثان قرية جعل صفة المذكورة
مثلاً لخالج الحق يقتضي عدم الوحدة فعمل في كل ما يناسبه (قوله كالأهم الموصى به) كأن أوصى بشئ
(قوله دفع إليه الاقل) ووقف مراد كائنه الزركشي عن صاحب الفنا شرح حل (قوله لجبرانه) أو
لجبران المسجد حل (قوله فلاز بين دار الخ) فهي مائة وستون داراً غالباً لا تقدر تكون دار
الموصى كبيرة في الربع فيسأتم من كل جانب أكثر من دار لسفر المسامت ولورد بعض الجيران يرد
على بقينهم مر قال في التحفة ويجب استيعاب المائة والستين ان وفيهم بان يحصل لكل أقل
منقول والا قدم الاقرب (قوله من كل جانب الخ) فلونقص جانب من الاربعين وزاد الجانب الآخر
لم يكمل النقص من الزائد كما جزمه زى وقوله الاربعة أي ان كانت الدار مربعة كما هو الغالب فان
كانت ممتعة أو ممتدة أو ممتدة اعتبر من كل جانب أربعين و بصورة للشئ أن يكون في كل جانب دار
ويصل بهادور اه برماوى ومن الدور الوسط المسجد فيصرف ما يحضه لمساخه ومنها اربع فيصرف
ما يحضه لكانه ولولم تتلاصق الدور الا من جانب من الدار فهل يصر لاربعين منها فقط أو لمائة
وستين لتعناستيفاء العدد من بقية الجوانب الثلاثة استقر بيضنا الازل اه حل وفي عرض
على مر والوجه أن اربع بعدد دار واحدة من الاربعين ويصرف لخمسة دار واحدة ثم يقسم على
بيوته وان كان في نفسه دوراً ممتدة هذا اذا كان الموصى ساكناً خارجاً أما ان كان في نفسه كل بيت
من بيوتهم داراً فان كان ما فيه من البيوت يورق بالعدد المذكور فذاك والا تم على بيوته من خارجه
اه ومثله الرشيدى والوكالة كالربع كقائه عرض وقال عن وفي بعض بيوت مصر لى فوقه
بيوت وتحت بيوت الاقرب أنه يصر لجمع الملاصق للدار وما فوقها وما تحتها وان زاد على مائة وستين
فان فصل من العدد فيكمل من الجوانب الاربع لان الملاصق أولى باسم الجار وأقرب لفرض الموصى
من البعيد الغير الملاصق (قوله على عدد الدور) فلو كان باحد الدور مسافر هل يحفظ ما يحضه إلى
عومده من السفر أم لا فيه نظر والا قرب الاقل ولوقل الموصى به جد بحيث لا تتأني قسمته على العدد
الوجود دفع اليهم شركة كالمات انسان عن تركه فليطه وورثته كثيرة عرض على مر وهذا يخالف
ما تقدم عن التحفة من أنه يقدم الاقرب فالاقرب لم يظهر أنه لا يدخل أحد من ورثته وان أجزيت
وصيته أى الاحداً أخذاً بما يأتي أنه لا يوصى لمعادة وكذا يقال في كل ما يأتي من العلماء ومن بعدهم
وما خسر الفن لسيده والبعض بينهما بنسبة الرق والطر فبحث لامها بالة والا فلفل وقع الموت في نوبه
اه سرل (قوله على عدد سكانها) ولو كانوا في دولة رجل واحد أى الساكنون بحق وأما الساكن
تعدا فليس بجار والعبرة بالسكنى حال موت الموصى ولو كان كافراً أو كافراً أو كافراً حل (قوله قال
جيرانهم) أى ان مات خارجاً عن مات في أحدهما فلفل كان فيها حال الموت ولو ثبت فان كان
فواحدة الموت وأخرى حالة الوصية فلفل كان فيها حالة الموت سرل (قوله فيصرف لأصحاب
علام الشرع الخ) علاماً بالعرف المطرد المحمود عليه غالب الوصايا فانه حيث أطلق المال لا يتبادر من
الاحد مع ولاه وتكنى ثلاثة من أصحاب العلم الثلاثة وبعضها ولو أوصى لأعز الناس اخص بالفناء
لتعلق الفقه بأكثر العلوم ولو عين علماء بلد أو قراء مثلاً ولا يلا فغير ما هارت الموت بطل الوصية

كالأهم الموصى به يرجع فيه إلى بيانه (٢٨٠) ولوقال ان ولدت ذكر اقله ماتان أو أني فلها مائة فولت شتى دفع إليه الاقل كان
الروضة كادها (أو)
أوصى بشئ (لجبرانه)
فأصرف ذلك الشئ
(لاربعين داراً من كل
جانب) من جوانب داره
الاربعين في ذلك رواه
البيهقي وغيره ويقسم
الموصى به على عدد الدور
لاعلى عدد سكانها قال
السكى وينبغي أن تقسم
حصة كل دار على عدد
سكانها ولو كان للموصى
دار ان صرف إلى جيران
أكثرهم سكنى فان
استوى أقال جيرانها
(أو) أوصى (للعلماء)
(ف) يصر (لأصحاب العلم
الشرع من تقبيل)

(قوله فلو كان باحد الدور
الخ) قال السكوكي
لا اعتبار بدار لساكن
بها اه وهل العبرة في
الجوار بملك الدار أو
بالسكنى في وجهان كما
الجلبى وظاهر فائدة ذلك
في دار لخص سكنها وغيره
بجارية أو لعارضة للتبصر في
الجوار حال الموت اه
بها شرح الروض
(قوله فان مات في أحدهما
الخ) لعل سرل جمع بين
الكلامين فيمنها كلاما
واحد وبعبارة الروض بعد
قوله قال جيرانهم ما قبله
الاذنعي عن القاضي أبي العلياب الزركشي عن
جيران من كان فيها حال الوصية والموت واقتصر الثاني على حالة الموت انتهت وهي ظاهرة في أن كلاً رأى الاعراض عما قبله إلى ما قبله

٢٨٠
جيران من كان فيها حال الوصية والموت واقتصر الثاني على حالة الموت انتهت وهي ظاهرة في أن كلاً رأى الاعراض عما قبله إلى ما قبله

١٠ وعلمه لم يوجد في تلك البدع بل بغير العلوم الثلاثة والاحل عليه كمن أوصى شاة ولا شاة له وعنده
 طبا، فعمل الوصية عليها سم حل حج عس على مر (قوله) معرفة معاني الحج عبارة مر
 وهو معرفة معاني كلامه وما أرى بدعها بتفاني التوفيق واستنباط في غيره ومن قال الفارق لا يعرف
 لم يعلم تفسير القرآن دون أحكامه لانه كمن نقل الحديث وبعبارة حل تلافى التوفيق أي فما لا يعرف
 الا بالتوفيق واستنباط في غيره أي ما يدرك من دلالة اللفظ بواسطة علوم آخر (قوله) وما أرى بدع أي
 من الأحكام فهو عطف خاص على عام عزري وفي الشرح المسمى على مر قوله وما أرى بدع أي وان لم
 يكن ملوا للفظ بأن صرف عن ارادة المعنى الحقيقي صارف (قوله) وجميعه عطف خاص على عام
 (قوله) يوتقه بأن يعرف من كل باب طرفا ما لا يمتد به الى معرفة بآية مدركا واستنباطا وان لم يكن
 يجد ما شرع مر وهو المراد هنا وأما التفرع فما تقدم وهو العلم بالأحكام الشرعية الخ فليس مراد
 هنا له خاص بالمتن كما تقدم ولوجعت العلوم الثلاثة في واحد أخذ بعدها زى (قوله) كقرى
 أي كالم بالقرات (قوله) ومتكلم استترك السبك عليه بأنه أن أرى بدع العالم بالله وصفاته
 وما يستعمل عليه ليرد على المتدعة ولغير بين الاعتقاد الصحيح والناقد فذاك من أجل العلوم
 الشرعية وبعمله في كتاب السبعين ففرض الكفايات أي فينبغي ادخال المتكلم في أصحاب علوم
 الشرع وان أرى بدع التغول في شبه والخوض فيه على طريق الفلسفة فلا ولعله مراد الشافعي ولهذا
 قال الأباقي العبد ربه بكل ذلك باخلا الشك خبره من أن يلقاه بعلم الكلام شرح الرض فهذا
 محمول على المحقق بالاعتزال (قوله) ومعه الاصح عارلان ما ضربه عبر بتخفيف الباء وبه نصر قال
 خالي أن كتب الرزق يا معبرون وحكي في المختار غير تعبيراً فكلام الشارح مبني على هذه اللغة لكن الأولى
 أصح منها (قوله) دخل المالكين أي من المسلمين اه زى والمراد بهما هنا ما يأتي في قسم
 الصدقات ويجوز النقل هنا الى غير فقراء بالمال لان الأطعم الى الاعتماد كما تمدها في الزكاة شرح
 مر (قوله) فانه يسم على عددهم لأن ذواتهم مقصودة بخلاف الفقراء فان المقصود الجهة اه شيخنا
 عزري ولو أوصى لأكثر الناس وأعقابهم فلزهد وأجمل الناس مانع الزكاة أومن لا يقري الضيف
 وأحق الناس السفهاء أومن يقول بالتثليث وسيد الناس الخليفة وسادة الناس الاشراف وأجهل
 الناس عبدة الأوثان فان قيد بالمسلمين فساب الصحابة (قوله) غير منحصر بأن يشق استيعابهم
 منقذ شديد تعرفا اه حل (قوله) وهم المنسوبون لعلي رضي الله تعالى عنه ظاهره وان لم يكونوا
 من أولاد الحسن والحسين اه حل وقوله رضي الله تعالى عنه الاحسن أن يقال في حقه كرم الله
 وجهه لانه لم يسجد لهم قط مع اسلامه صغيرا فلا يرد أبو بكر رضي الله تعالى عنه مع أنه لم يسجد لهم
 أبداً يقال في رضي الله عنه لانه أسلم كثيراً وقيل انما قيل فيه ذلك لانه لم يعروره قط (فائدة)
 جهلوا لدعي من المذكور أحد وعشرون والذي أعقب منهم خمسة الحسن والحسين ابنا فاطمة والعباس
 ابن الكلاية ومحمد بن الحنفية نسبة اليه حتى خفيقوا عمرو بن المغيرة نسبة لقيلة يقال له انساب ومن
 لان ثمان عشرة والتي أعقب منهم واحدة فقط زيب أخت السجيين من فاطمة بمرأى فانه
 تزوجها ابن عمها عبد الله بن جعفر وولده منها علي الاكبر وعباس ومحمد وأم كلثوم اه (قوله) ويكنى
 ثمانية من كل أي حسب لم يقيد وأجمل أو قيدوا وهم غير محصورين شرح حج (قوله) ولا تقرب بها
 أي عند الموت (قوله) في الاضافة أي في ضمها اليهم فالمراد بالاضافة التوقية عس (قوله) للنص

عليه) علة لعدم حرمانه (قوله) وان كان غنيا) ولو وصف زيدا بصفتهم فقال زيد الفقير والفقراء
 ذكرهم كذلك ان كان فقيرا والافلاشي له وحسنه علم لا الورثة الموصى أو بغير صفتهم كالكتاب
 أو قرينه محصورين كزيد وأولاد فلان فله النصف ولو أوصى زيد بدinar والفقراء ثلث ماله لم
 يصر فله غير الدينار وان كان فقيرا لانه اجتهد الموصى بالتقدير ولو أوصى زيد لولده أو غير بل
 أو وصفا مما لا يوصف بالملك وهو مفرد كالبيعة والجدار يطل منها النصف الذي لعنير زيد
 ويصح النصف الآخر الذي زيد بخلاف ما اذا كان جمعا كالقول أوصيت زيدا بالرياح أو باللائحة
 أو بالهائم أو الحيطان فلا يتعين النصف لليطان بل حكم ذلك كالووصى زيد والفقراء حتى يجوز
 أن يعطى زيدا أقل متوّل وتبطل الوصية فما زاد ولو أوصى زيد وقته تعالى فزيد النصف
 والنصف المضافه تعالى يصر في وجوه اقرب على ما صححه في أصل الروضة اه زى (قوله)
 فهو لكل قريب) فيجب استيعابهم والتسوية بينهم وان كثروا وشق استيعابهم كاشمله كلامهم
 ولو لم يكن له الاقرب حرفة الشكل ولم ينظروا لكون ذلك اللفظ جمعا واستوى الأبعد مع غيره
 مع كون الاقارب جمع اقرب وهو أفضل تفضيل شرح مر ماضا (قوله) أو غيره) ولو رقتا
 ويكون ماضيه لسيد مر مالم يكن مكاتبا والافه براموى (قوله) اقرب جد) ولا يدخل الجد
 المذكور ولا من فوقه وأما قول الشارح بعده وتدخل الاجداد الجفالفارادهم من تحت الجد المجدد كوروم
 من بينه وبين زيد فاذا اشتهر زيد بنيت الى الجد الخامس لم يدخل الخامس ويدخل من تحته (قوله)
 ويدفعه) عبارة المتأخر وتعداؤه أى ذلك الجد قبله اه وأما الجد قبله فبقية ويمكن أن عجب
 بتقدير مضاف أى يعدل الجد قبله تأمل (قوله) حسنى) المراد به رجل ينسب الى سيدنا الحسن كان
 يكون من ذريته فيكون الحسن جـ ما اقرب فلا يدخل أولاد سيدنا على كمحدرين الحنفية (قوله)
 لا يسومن اقرب عرفا) أى بالنسبة للوصية فلا يتناقى اقرب في غير ذلك شرح مر (قوله)
 والاحفاد) مثاهم الاساط فيدخلون كاتى حل (قوله) أولى من تغييره بالاصل والفرع) لان الاصل
 يشمل الجواهر التي يشمل الحفيدة مع انها بدخلان في الاقارب عش (قوله) في وصية العرب) أى
 فيما لو أوصى عربي لاقارب بدخلا حل فهو مصدر مضاف للفاعل ونه على هذا لما فيه من الخلاف
 وقوله كاتى وصية الجهم أى باتفاق وقوله وقد شمله المستثنى منه وهو قوله لكل قريب الخ (قوله) الاقرب
 اقاربه) أى زيد مر (قوله) فهو لفرته فأبوت) استشكل بان الأيون والولد لا يدخلان في الاقارب
 فكيف يدخلان في اقرب الاقارب لذنن المعلوم أن اقرب أفضل تفضيل ولا يوجد الا بعد وجود أصل
 الفعل فلا يحصل الاقرية الا بعد حصول القرب وأجاب عنه في الخادم بما معناه انه لا شك في حصول
 القرب ولكن نحن إنما نصرف اللفظ الى ما يفهمه أهل العرف والعرف مطرد في عدم استعمال لفظ
 القرابة في الأصل والفرع فانك لو قلت هذا قريب فلان يتبادر ذهن الى غير الأصل والفرع لغة
 استعمال لفظ القرب فيها اه سل وبعبارة المتأخر ويدخل في اقرب اقاربه بالاصل والفرع قال
 مر رعايها لوصف الاقرية المثبتة لزيادة القرب أو قوتها لجهة (قوله) فاختوة) ولومن أم وليس لتأكل
 تقدم فيه الاختوة للام على الجد الا هذا الموضع ومثله الوقت على الاقرب وفي وقتها تنقطع معرفة أدم
 يعرف ولا يقدم أخ الأيون أو لأولاد لانه على الجد لاهنا وفي الولاء عن ويستوى الأخ للاب مع
 الأخ للام حل مر (قوله) وعصو بها في الجلة) أشار بذلك الى دخول أولاد البنات وان كانوا
 لارث فيهم ولا عصو به بهذا بدفع ما أورده الشيخ عميرة حيث قال أولاد البنات لارث فيهم ولا
 قوتها وعصو بها في الجلة وفي الاختوة

في قوة البتة فيها في الجملة وتقدم اخوة لأبوين على أخوة الأب ثم بعد من ذكر العمومة واخوة لهم بنوتها لكن قال في الكفاية يقدم
 المرءة على أبي الجد والجد والجدد على جد الأم وجدتها اه
 وكالم في ذلك ابنه كافي الوالد
 (٢٨٣)

صوب مع دخولهم عن (قوله في الجملة) دخل الاخوة لادم (قوله في قوة البتة) أي للأب لا يزيد
 لأن الفرض أنهم اخوة تامل (قوله في العمومة والخطوة) فلا ترتيب بينهما بل يستويان ويكفيا بنوها كما
 في مدر (قوله لكن قال في الكفاية) ضيف وهذا استدراك على قوله ثم بعد من ذكر العمومة
 والخطوة عن (قوله وكالم) أي في كلام الكفاية أي يقدم على أبي الجد على كلامه (قوله أعم من
 تعبيرة بالوجود) لأن الاخ لا يشمل الاخت والجد لا يشمل الجدة (قوله ووارنه) نعم الشقيق مقدم
 على غيره شرح مدر

(صل في أحكام معنوية الخ) (قوله تصح بمنافع) فملك الموصي له منفعة نحو العبد الموصي له
 بمنفعة فليت اباحة ولا عارية للزوجه بالقبول ومن ثم جاز له أن يؤجر ويعير ويوصي بهوا يسافر بها
 عند الأمن ويده عليها بأمانة وتورث عنه وعمل ذلك في غير مؤقتة بنحو حياته والا كانت اباحة فقط
 كالوصي له بان يتفق أو يسكن أو يركبه أو يخدمه فلا يملك شيئا مما هي وبأنى لأنه لماعبر بالفضل
 وأستد الى الخطاب اقتضى قصره على مباشرة بخلاف منفعة أو سكنها أو ركبها خلافا
 لابن الزفة اه حجج فلو أنه تمت الدار الموصي بمنفعتيها وأعادها الوارث بألتها عاد حق الموصي له
 بتناقصه شرح مدر ومنه فهمه أنه لو أعادها بغيرها لم يملكه عاد حق الموصي له بالمنفعة وأنه لو أعادها
 بألتها وبغيرها لا تكون المنفعة للموصي له وهو كذلك ولكن يحتمل أن تقسم المنفعة بينهما بالمعاملة في
 هذه على مدر ولو قتل الموصي بمنفعته فوجب مال وجب شراء مثله به رعاية لفرض الموصي
 فان غاب بكمال شخص والمشتري الوارث ويفرق بينه وبين الوقت فان المشتري فيه الحاكم بان
 اقرارنا هناك للاصل فكذلك يده والموقوف عليه ليس مالكا له فلم يكن له نظر في البديل فتعين
 المالك ببيع في الجانية اذ اجب وحديثه بطل حق الموصي له بخلاف ما إذا أدى شرح حج مدر (قوله
 بخلاف النادر) أي فهو للورثة (قوله ومهر) أما أرض البكارة فلو ارثت اه زى لأنه في مقابلة الجزء
 للمهر من الرتبة المملوكة حل ويزوجها الوارث باذن الموصي له ولا يزوجه الموصي له بمرأى
 ومهر ومنها العبد الموصي بمنفعته مدر أي لامرأة قاله لا يزوجها (قوله لأنه من نماء الرتبة) من ذلك

لأن الأم فهو للموصي له فلم يمنع الأم من سقي ولدها الموصي به لآخر لغيرها لأنها موهوبه فوجب عليه تمكينها
 من سقي الولد ع ش على مدر (قوله وهي لا يوصي بها) ويجرم عليه وطء الموصي له بمنفعتها فلو
 وطئها فأولدها فالولد حر نسب ولا حد ولا استيلاء اه متى الرض شو برى ويفرق بينه وبين
 للوقوف عليه حيث بعد بان ملك الموصي له أم من ملك الموقوف عليه بديل أنها تورث عنه ويؤجر
 ويبيع من غير إذن بخلاف الموقوف عليه زى (قوله وهو الاشبه) أي من حيث المدرك وإن كان
 منفي من حيث الحكم كيجاب عن توجيهه بالمعنى وهي لا يوصي بها استقلالاً وهي هنا تابعة تامل ولو
 أولاد الوارث فالولد حر نسب وعليه قيمته ويشتري بها مثله لتكون رقبته للوارث ومنفعته للموصي
 فالولد منه وقفاً وضبر أنه أمه أولاد للوارث فتعقبه بمسألة المنفعة ويلزمه المهر للموصي له الواحد
 على مدر وعبر عليه بالوطء ان كانت من تحبل بخلاف ما إذا كانت من لا تحبل والفرق بينها وبين المهرومة
 حيث حر وطؤها مطلقاً ان الرهن قد جرح على نفسه تمكث من رفع العاقبة بإداء الدين بخلاف
 اقراره فيها ولو أسلمها الموصي له لم يثبت استيلاءه لأنه لا يملكها وعابه قيمة الولد لا نقاد مدر الاشبه
 قبله ملك للورثة لأنه بذل منفعة البيع وهي لا يوصي بها فلا يستحق بدلها بالوصية قال في الروضة كما صاها وهو الاشبه (والولد)
 فري استل الموصي بمنفعتها

(فصل في أحكام
 معنوية للموصي به مع بيان
 ما يفتل عن الميت وما يفتل
 (تصح الوصية بمنافع)
 كما تصح بالاعيان مؤبدة
 ومؤقتة ومطلقة والاطلاق
 يقتضى التأيد (في دخل)
 فيها (كسب معتاد)
 كاحتطاب واحتشاش
 واصطياد وأجرة حرقه
 بخلاف النادر كهيئة لقطه
 لأنه لا يقصد بالوصية (ومهر)
 بشكاح أو غيره لأنه من نماء
 الرتبة كالكسب وهذا
 ما صححه الاصل ونقله في
 الروضة كأصلها عن
 العراقيين والبيهقي قال
 الاسنوي وهو الراجح فلا

أنة كانت أو غيرها وكانت حاملا به عند الوصية أو حلت به بعد موت الموصي (كأمة) فإن منتهى الوصية له ورثته للمالك لأنه جزء منها (وعل مالك) للزوجة (مؤنة موصى بمنفعة) ولو قطرة أو أكانت الوصية مؤبدة لأنه ملكه وهو متين من دفع الضرر عنه باعتق أو غيره وتعتبر بالمالك أهم من تغييره (٢٨٤) بالوارث لشموله مال الوصية بمنفعة الشخص وورثته لأخرون فإن تعدى الآخر

وتعتبر بالزوجة أهم من تغييره بالنفقة (د) له (اعتاق) لأنه مالك لزوجته لكن لا يجمع من الكفارة ولا يكاتب لمجزة عن الكسب وإذا اعتقه تقي الوصية بحال (د) (د) يمينه موصى له مطلقا وكذا لفقره ان أقت الموصى للنفقة (ب) بمدة معلومة كإقديسها من الزمة وغيره بخلاف ما إذا أبدعها صريحا أو ضمنا أو قيدها بمدة مجبولة لأصح يمينه لغير الموصى فإذا قيدت فيه ظاهرة ثم ان اجتمعا على البيع من ثالث قابض الصعة وقولي بمعلومة من زبادى (وتعتبر قيمته كلها) أى قيمته بمنفعته (من الثلث ان أبدا) المنفعة لأنه مال بين الوارث وبينها فإذا كانت قيمته بمنفعته مائة وبدونها عشرة اعترى من الثلث مائة (والا) بان أفضها بمدة معلومة (حسبه) أى من الثلث (ما نقص) منها في تقويمه صلب المنفعة تلك المدة فإذا كانت قيمته بمنفعته مائة وبدونها تلك المدة

شرح مر (قوله أنة) أى والحال أنه من زوج أو زنا بخلافه من الموصى لأه والوارث فانه حر اه ع (قوله عند الوصية) وأما وحلت بعد الوصية وقبل الموت فانه يكون للوارث مع منفعته لحده فانه يستحقه الموصى له إلى الآن من وران لم ينفسد الإبدع موت الموصى اه شيخنا (قوله كأمة) وأما ملكه الموقوف عليه لأن حقه أقوى لانتفاء ملك الوارث بخلاف الموصى أو ورثته اه شيخنا (قوله مؤنة موصى بمنفعة) وأما سقى الأشجار للموصى بغيرها فان راضيا عليه أو تبرع به أحدهما فظاهر وليس للأخوة منه وان تنازعا لم يجبر واحد منهما بخلاف النفقة لحرمة الزوج اه شرح مر (قوله) عن الكفارة) فلو فعل ذلك عتق عانا ومؤنة حيثن في بيت المال فان لم يكن فلي سائر ميسير المصنف مر ع (قوله لمجزة عن الكسب) أى فاشبه الزمن برمولى وهو علة للمصنف ويؤخذ منه عدم صحة وقفه ع (قوله لو أقت بزمان قريب لا يحتاج فيه لشفقة أو بى من المدد لا يحتاج فيه لذلك صح اعتاقه عنها وكتابه لعدم مجزئه حيثن س (قوله وإذا اعتقه تقي الوصية بحال) وكذا لو أعتق الموصى له بعد ملكه كأخى به مر خلافا لبعضهم ولو وصى بولاد أعتقها الوارث فالوصية بحالها والأولاد أرقاء ولا يجوز للحر أن يتزوجها إلا بشرط الإمة * ويلزم بها فيقال للنازق بين حرين ولناصرة لا يجوز للحر أن يتزوج بها إلا بشرط الإمة اه ع (قوله مطلقا) أى سواء أقت الموصى المنفعة بمدة معلومة أولا فشمولها لو كانت المدد مجهولة وطريق الصحة حيثن لم تكرر اختلاط حام البرجين مع الجهل مر أى من أنهما يبيعانه لثالث رشيد ولو أراد صاحب المنفعة بيعها فالظاهر بحسبه من غير الوارث شرح مر (قوله ان أقت الموصى المنفعة بمدة معلومة) فان أفضها بمجهولة كمدد حياته كانت الإحبة لا تورث عنه برماوى (قوله أوصمنا) كأن أطلق (قوله بمدة مجهولة) كأن أفضها بمسمى زيد من سفره أو بحياته (قوله ظاهرة) والا فقيه الأكتاب النادرة وهي فائدة في الجلة ع (قوله فالتقياس) أى على اختلاط حام البرجين س (قوله الصحة) وبوزع الثمن على الرقبة والمنفعة أى على قيمتهما فإذا كانت قيمته بمئتمائة مائة وبدونها عشرين فصلا لك الرقبة خمس الثمن والمالك للمنفعة أربعة أجاهم ع (قوله لأنه مال بين الوارث وبينها) ولتقوم المنفعة لتعذر الوقوف على آخرها فيتمتع بقرية مع منفعتها شرح مر (قوله اعتبر من الثلث مائة) لأنه مال بينه وبين العشرة دائما حل فان وفى بها فواضع وإن كان لم يبالا بنصفها صار نصف المنفعة للوارث والأوجه في كيفية استيفائها إنها بينهما شرح مر (قوله فالوصية بعشرين) فان وفى بها الثلث فظاهر والا كان وفى بنصفها فكم فى المؤبدة مر وكيف ذلك مع أنه مالك لرقبة الرقيق وهي تساوى ثمانين بدون المنفعة فالعشرون تخرج من الثلث قطعاً وبجواب بأنه يصور كلام مر بما اذا كان عليه دين فانه مقم على الوصية تأمل (قوله الثانية فيه) أى في النفل (قوله وحله اذا وصه الثلث) فلو لم يبع الثلث الا الحجب من دون الثلث هل يبطل الإصاء في حجب النفل فيه نظر يظهر الصحة فتأمل ثم رأيت في شرح شيخنا كلج بلان الوصية قطعاً ويعود للمال لا ورثة لان الحجب لا يفيض وفيه وقفة لان الاحرام من الميثاق ليس من الحجب

ثمانين فالوصية بعشرين (وتصح) الوصية (بحج) ولو نفل بناء على دخول الثانية فيه (وبحج) عنه (من ميثاق) عملا بتقييده ان قيد وحلا على اليهود شرعا ان أطلق (الا ان قيد بأبعد) منه هو أولى من تغييره ببله (فيصح) (عملا بتقييده) وحله اذا وصه الثلث

فإنه أنه واجب فيه فلا يأتي هذا التعليل ثم رأيت شيخنا يرجع عنه ومضى على الصحة خلافاً لحج
(قوله فن حيث أمكن) محله إذا أمكن من المقات أي بمقات الميت والأبطل الوصية لأن الحج
لا ينعض قاله القاضي حين محله في النفل أما الفرض فإنه يكمل من رأس المال تأمل سرل ومثله
مر قوله من المقات ليس قيدا للصحيح أنه يحج عنه ولومن فوق المقات أو من مكة ولا ينطل الوصية
سم ومثله قل على الحلال **(قوله من رأس المال)** سواء أوصى بها أم لا **(قوله)** وفائدته
مزاغة الوصايا وصورة أن يوصى لزبد بمائة ويوصى بمائة للاسلام وأجزتها مائة أيضا
وركن ثلثة فالتعريض عن الوفاء بمائة للاسلام للزوجة بوصية زيد فتكمل بيت من رأس المال
كأنه مستحق للغير فمصر التركة ثلثة الأشياء وثلثها مائة الثلث شيء يقسم بين زيد وصحبة الاسلام
فيخمسها خسون الأندس شيء ويضم لها الشيء الذي من رأس المال فيصير الشيء يخصها شيئا وخمسين
الأندس شيء تعمل ما تها أي الحجة فأجبر بزيادة المستحق على كل من الطرفين أي طرف الشيء والخمسين
الأندس شيء والطرف الآخر المائة فمصر شيئا وخمسين تعدل مائة سدس شيء ثم يقابل بطرح الخمسين
وسدس الشيء من الجانبين لوقوع الاشتراك فيهما فمصر خمسين تعدل خمسة أمداس شيء لانتناحذا
من الشيء سدسه لا شرا كهما فيه فاقسم الخمسين على خمسة أمداس الشيء لأن المسئلة من الضرب
السادس بان تضرب أي الخمسين في الفخرج وهو ستة وتقسم الحاصل على البسط وهو خمسة فخرج
سزون وهو قدر الشيء الفخرج من رأس المال وسدسه عشرة فثلث الباقي بعده ثمانون تقسم بين زيد
وحجة الاسلام فيخصه أربعون ويخصها أربعون فخصه إلى الستين التي هي من رأس المال والمجموع
ثلثمائة فقد ظهر بذلك نقص من حصة زيد بمزاغة فتأمل اهـ خليف قال في اليا سمينية

وكل ما استنتيت في السائل • صبره لإيجاب مع المعادل

وبعد ما تجبره فالتقابل • بطرح ما نظيره بمقابل

واقسم على الأموال ان وجدت • واقسم على الأشياء ان عدتها

وقوله صبره إيجاب أي موجباً يعني مثبناً وقوله مع المعادل أي مع كل معادل لأن المستثنى ثبت في الطرفين
وقوله نظيره مفقود تقدم لقوله بمقابل أي لأن التقابل يحصل بطرح العدد الذي اشترك فيه الطرفان
وهو خسون وسدس شيء والقاعدة أنك تقسم بعد الطرح المعلوم الباقي على المجهول وهو ثمانية
أساس شيء فالخرج من القسمة هو القدر المجهول وإنما احتجنا إلى طريق الجبر والمقابلة في هذه
السئلة للمروءة ذلك لأن معرفة القدر الذي تم به الحجة متوقفة على معرفة المقدار الذي يخصها من الثلث
ومعرفة ما يخصها منه متوقفة على معرفة القدر الذي تم به الحجة ليخرج من رأس المال كافي قل
على الحلال وقوله وفائدته أي فائدة التقيد بالثلث مع أنه ان لم يوف كمل من رأس المال مزاغة الحج
لوما فيكون قصده الرقي بورته كما قاله **(قوله ما يخصه)** أي ما يخص الحج من الثلث قال **(قوله)**
فإن يكن له وصايا فلا فائدة في نسه على الثلث **(قوله)** وكحجة الاسلام كل واجب الحج أي في كونه
معوياً من رأس المال ع **(قوله)** فإن كان أي الواجب لا يبعد كونه بأصل الشرع وبه يتدفع
التعريض شو يرى **(قوله)** ولغيره أن يحج عنه فرضاً ولو حجة الاسلام وإن لم يستطعها الميت في
حياته على العمل لانا لا تقع عنه الواجبة فألحقت بالواجب شرح **(قوله)** لكن قول الشارح كقضاء
الدين ينقض وجوبها عليه الآن يقال لما كانت تقع واجبة صارت كأنها واجبة عليه **(قوله)** لا يفعل
عنه أي من غير التركة حل **(قوله)** وكحج الفرض الحج عبارة في سابق وكحجة الاسلام كل واجب
بأصل الشرع كعمرة وزكاة ولا يخفى أن ذلك في كونه معسواً من رأس المال وهذا في كون الغيرة فعله

والا فمن حيث أمكن وهذا
من زيادتي في حج الفرض
(وحجة الاسلام) من رأس
المال (كغيرها) من الديون
(الان قيد بالثقة) فنه
عمل بتيقده وفائدته
مزاغة الوصايا فان لم ينف
بالحج من المقات ما يخصه
كل من رأس المال وكحجة
الاسلام كل واجب بأصل
الشرع كعمرة وزكاة
فإن كان نذر افان وقع في
الصحة فكذلك أوفى
المرض في الثلث (ولغيره)
من ورث وغيره (أن يحج
عنه فرضاً) من غير التركة
(بغير اذنه) كقضاء الدين
يختلف حج النفل لا يفعل
عنه بغير اذنه لعدم وجوبه
وقيل للوارث فعله بغير اذنه
ولغيره فعله بأن الوارث
وكحج الفرض

فهاذا كسيرة الفرض وأداءه ركاه الدين وقول ولغيره أهم من قوله ولا جنبي وقول فرضاً من زياتي (و يؤدى وارث عنه) من التركة وجواب من أنه جواز لأن تائه

(٢٨٦)

من غير التركة بغير إرادته كاهو واضح حل أى فليس تنكرارا (قوله فهاذا كر) أى في كونه من رأس المال وصحة فعل الاجنبى له من غير إذن عش (قوله والدين) مكرهم قوله السابق كقضاء الدين حل وأضاحه أنه أولامقيد اعليه وثانياً مقبلاً بينهما تناف (قوله كفارة مالية) وكذا بدنية إذا كانت صوماً اه حل وفيه ان الكفارة البدنية لا تكون الا صوماً ولعل التقييد بالصوم سرى له من عبارة شيخنا المحلى ونصهاو يؤدى الوارث عنه الواجب للمالى فغيره بالواجب ولم يعبه بالكفارة (قوله باعتاق) والولا، ليلت مطلقاً أى سواء أ كان من التركة أم من ماله كما يؤخذ من قوله الآتى وبعد الولاء، ليلت وبعبارة هر ويكون الولاء، في العتق ليلت (قوله لأنه تائه شرعاً) أى فاعتاقه كاعتاق برماوى (قوله وبعد الولاء، ليلت) لا يخفى أن هذا ما وجود في اعتاق الوارث فيما إذا اعتق من ماله لاسن التركة فينبغى أن يزاد مع أنه ليس تائه شرعاً اه حل (قوله من تصحيح الوقوع عنه) أى وقوع اعتاق غير الوارث عن الميت في المرتبة حل (قوله لانها ببناء الخ) أى وهو تعليل ضعيف لوجود ذلك في اعتاق الوارث في الخيرة مع أنه صحيح حل وقوله في الخيرة أم فى المرتبة فانه لا سهل التكفير بغير اعتاق لانه الواجب أولاً شئنا (قوله وينفعه صدقة) ومنها وقف مصحف ونحوه وحفر بئر وغرس شجره من حياته أو من غيره عنه بعد موته هر و سل ومعنى نفعه بالصدقة نزيه منزلة للتصدق قال الشافى ووسع فضله تعالى أن يشيب التصديق أيضاً ومعنى نفعه بالصداء حصول المدعو به اذا استجب أما نفس الدعاء ونوابه فله داعى لانه شفاعته جوارها للنافع ومقصودها للنفوع لشرح هر ملخصاً (قوله بالأجاع وغيره) عبارة هر اجاعاً وقصص خبران اربع لرفع درجة العبدى الجنة باستغفار ولده وهوى المذكور من الاجاع والخبر تخصص وقيل ناسخ لقوله تعالى وان ليس للانسان الاناسى ان اريد بظا هره والاقتداء كثر العلماء في تأويله ومنه أنه محمول على الكافر أو أن معناه لاسى له الانبساطى وأما ما فعل عنه فهو محض فضل الله تعالى لاحق له فيه (قوله فعام الخ) العموم في مفهومه وهو أنه ليس لشئ في غير سعيه فخص بغير الصدقة والدعاء وقوله مخصوص بذلك أى بما ذكر من الاجاع وغيره (قوله أما للقراءة) قال هر يصل ثواب القراءة ليلت اذا وجد واحد من ثلاثة أمور القراءة عند قبره والدعاء عقبها وثبته حصول الثواب له وهو قضية ما استنبطه السبكي من الخبر وان كان ظاهر كلام شيخ الاسلام هنا خلافاً في الاخير أى حيث قال أو نوابه لم يدع سم عش فانه يفيد أنه لا بد من الجمع بين التنية والدعاء ولو سقط ثواب القارئ لم يقط كأن غلب الباعث الدينى كقراءته بآخرة فينبغى أن لا يسقط مثله بالنسبة ليلت ولو استقر حرج للقراءة ليلت ولم يهوه جازلاً دعاه بصدقه لاقرأ عند قبره لم يبرأ من واجب الاجارة وهل يكفى نية القراءة في أجزائها وان تخطل فيها سكوت ينبغى نعم اذا ما بعد الاذن من نوابه سم على حج عش على هر (قوله أنه لا يصل نواباً) ضعيف وقوله وقال بعض أصحابنا يصل مستند وقوله الى أنه يصل ثواب جميع العبادات كان صلى الله انسان أوصام وقال اللهم أوصل نواب هذا لفلان فانه يصل اليه نواب ما فعله من الصلاة أو الصوم على هذا القول وهو ضعيف

(فصل في الرجوع عن الوصية) وينبغى أن يأتي فيه ما تقدم في الوصية وهو أنه ان غلب على ظنه أن

الاعتاق في الحرية لانه تائه شرعاً (وكذا) يؤيدها (غيره) أى غير الوارث (من ماله بغير اعتاق) من طعام وكسوة كقضاء الدين بخلاف الاعتاق لا يجتمع بعد العبادة عن التباية وبعد الولاء ليلت ولا ينافى ذلك ما في الروضة كأماها في الأيمان من تصحيح الوقوع عنه في المرتبة لانها ببناء على تعليل للمع في الخيرة بسهولة التكفير بغير الاعتاق (وينفعه) أى الميت من وارثه وغيره صدقة ودعاء بالأجاع وغيره وأما قوله تعالى وأن ليس للانسان الاماسى فعام مخصوص بذلك وقبل منسوخ وكما ينتفع ليلت بذلك ينتفع به للتصدق ولدى أى للقراءة فقال النسوى في شرح سلم المشهور من منهج الشافى أنه لا يصل نواباً الى الميت قال بعض أصحابنا يصل وذهب جماعة من العلماء الى أنه يصل اليه ثواب جميع العبادات من صلاة وصوم وقراءة وغيره وأما قوله من مشهور الذهب محمول على ما اذا قرأ

لا يحضره ليلت ولم يبن نواب قرأه أنه أو نوابه لم يدع بل قال السبكي لذي دل عليه الخبر الاستنباط أن بعض القرآن اذا تصدع نعيم الميت فعمد بين ذلك وقد كونه في شرح الروض وصيوع من بعضها (بعض نفعها) كما جلتها ورجعت فيها ورفعتها ورددتها (ر) بنحو قوله

الموصى

(ه) أى الموصى (رجوع) عن

(هذا الوارث) مشيرا الى الوصية لانه لا يكون لوارثه الا اذا اقطع تعلق الوصية له عنه (و) بنحو (يعرر ومن كتابة) لما وصى به (ولو
 بدينار) لظهوره وصرفه بذلك عن جهة الوصية وتعمير بنحو الاعم مما عرر به (٢٨٧) (و بوصية بذلك) أي بنحو ما ذكر

(و) تركيل به وعرض
 عليه) لان كلامه توسل
 الى ما عصل به الرجوع
 وذكر التوكيل والعرض
 في غير البيع من زيادتي
 (دخله) بـ "معنا وصى
 به يبرم مثله أو جوداً وأراد
 منه لانه أخرجه بذلك عن
 امكان التام دخله (وصية
 وصى بصاع منها بأجود)
 منها لانه أحدث زيادته
 فتناول الوصية بخلاف
 ما لو دخلها بمثلها لانه
 لازيادة أو بأجوداً لانه
 كالتميع (وطحنه برا)
 وصى به (وبذره) له (وبجته
 دقيقاً) وصى به (وغزله
 قطناً) وصى به (ونججه
 غزلاً) وصى به (وقطعه
 ثوباً) وصى به (فقداه) بنائه
 وغرسه) بارض وصى بها
 لظهور كل منها في الصرف
 عن جهة الوصية بخلاف
 زرعه بها وخارج باضافتي
 ما ذكر الى ضمير الوصية
 ما حصل ذلك بغير اذنه
 فليس رجوعاً (فروع)
 انكار الوصية الوصية ليس

الوصية لم يصرفه في مكرهه كرهت أو بحرم حوت فيقال هنا بعد حصول الوصية اذا عرض للوصية له
 ما يقتضي أنه يصرفها في محرم وجب الرجوع أو في مكرهه نذب الرجوع أو في طاعة كره الرجوع اه
 عى على مر (قوله هذا الوارث) و فرقه بينه وبين ما ساقى آخر الفصل من أملا أو وصى لزيد معين
 أم وصى له عمرو حيث يكون شركا لاحتمال نسيانه الوصية الأولى مع انبان ذلك هناك بان الوصية له
 الثاني من صار للأول في الاستحقاق الطارئ فلم يكن ضمه اليه صريحاً في رفعه فأن فيه احتمال النسيان
 وشركا بينهما اذا مرجح بخلاف الوارث فانه ما غير لان استحقاقه أصلي فكان ضمه اليه صريحاً
 في رفعه فلم يؤثر فيه احتمال النسيان لقوته حل وزى (قوله) بنحو بيع) كالمطه ولو فاسده مر
 وان حصل بعده فسح ولو بخيار المجلس شرح مر (قوله ولو بلا قبول) راجع لثلاثة واعتراض بانها
 لا تسمى بذلك الا اذا وجد القبول وبجوابها تطلق على الفاسد أيضا فهي تسمى عقودا فاسدة بدون
 ذلك مر (قوله بنحو ما ذكر) أي البيع وما عطف عليه (قوله) وعرض عليه) أي على نحو
 ما ذكر والتوكيل (قوله) دخله) أي خلطاً لا يمكن ١٠٠ التمييز مر (قوله بأجود) ظاهر الماتن
 أنه عاقد في المشتري قبله مع أنه قيد في الثانية فقط كما أشار إليه الشارح فكان عليه أن يذكر العامل
 في الثانية ليفيد ما ذكر (قوله) لنتناول الوصية) أي ولا يمكنه القلم بدونها (قوله) بخلاف ما لو
 دخلها بمثلها) لانه لا يخاف به غرض (قوله) لانه كالتميع) أي وهو لا يؤثر (قوله) وطحنه برا)
 هو البقي التام لرجله ١٠٠ والحاصل ان كل ما زاله الملك أو زال به الاسم وكان بفعله أو أشعر
 بالاعراض اشعاراً أو يكون رجوعاً والا فلا قل على خط (قوله) لظهور كل منها في الصرف الخ)
 وان كلام البناء والعرض يراد به اللوام بخلاف زرعه لانه ليس للدوام فأشبهه ليس الثوب زى (قوله)
 ما حصل ذلك بغير اذنه) شمل ما لو وصى بمحطة وطحنها غيره بغير اذنه فلا يكون رجوعاً وعبارة
 شرح مر واعلم أن الحاصل أن ما أشعر بالاعراض اشعاراً أو يكون رجوعاً وان لم يزل به الاسم
 حيث كان. نعم أي من الوصية أو من ما ذونه وما يزل به الاسم يحصل معه الرجوع وان كان بفعل أجنبي
 من غير اذنه بناء على انها عاتقان مستقلتان وهو المعتد اه وهو مخالف لما ذكره والمتن الاول
 (قوله) فليس رجوعاً) ما لم يزل به الاسم (قوله) فروع) أي ثلاثة (قوله) انكار الوصية) ظاهره
 وان لم يكن الانكار جواب سؤال وهو ظاهر لان الوصية قد يكون له غرض في انكارها مطلقاً ولكن
 فيه مر وسج في شرحه ما بذلك وله ذكر امفهو ١٠٠ اه عى (قوله) يكون بينهما ضفين)
 (لذا) كان عالماً بالوصية الاولى أو قال أوصيت بكذا وأوصيت به لعمرو فيكون رجوعاً عن قوله
 ضفين فان ارد أحدهما أخذ الآخر الجيع بخلاف ما اذا وصى به لهما ابتداء ورد أحدهما فان نصفه
 لم يزل لآخر لا يتحول لموص له الا بالانصف اه حرف
 (أعزق في الإباء) أي وما يتبع ذلك كتنديد الولى عى على مر (قوله) وهو) أي شرعا
 ومما تارة يرجع لمر في الوصية كما قاله مر لان معناه المالة واحد وهو الاتصال (قوله) مضافنا
 مطلوبت) أي ولو تقديراً كان قال جعلت فلاناً وصياً على أولادى تقديره جعلته كذلك بمدمنى
 عن (قوله) وأوصيت اليه) أشار به الى أنه يتعدى باللام وإلى ويتهدى بنفسه أيضاً كقول المتن

وصى بثلثه لم تصرف في جميعه بما زيل الملك لم يكن رجوعاً لان المعتبر ثلثه عند الموت لا عند الوصية ولو وصى لزيد معين ثم وصى
 لعمرو فليس رجوعاً بل يكون بينهما ضفين ولو وصى به لثلاث كان بينهم ثلاثاً وهكذا (فصل في الإباء) وهو اثبات تصرف مضاف
 اليه بالثلاث يقال أوصيت فلاناً بكذا وأوصيت اليه بوصيته اذا جعله وصياً

وقد أوصى ابن مسعود فكتب وصيته إلى الله تعالى وإلى آل بيرواته عبد الله ورواه البيهقي باسناد حسن (أركانه) أربعة (موصى ووصى وموصى فيه وصيغة شرط في الموصى (٢٨٨) بقضاء حق) كدين وتنفيذ وصية ورؤود يستوعبها ومظلة (مأمور) في

الموصى بآل والباب وقد مر بيان هذا أولى من قوله ويصح الإيصاء في قضاء الدين وتنفيذ الوصية من كل وجه مكلف (و) شرط في الموصى (بإسقاطه) كجنون ومجنون وسفه (مع) أي مع مأمور (ولابنة) له عليه ابتداء من الشرع لا بتفويض فلا يصح الإيصاء بمن قد شبأ من ذلك كسي ومجنون وسفه ومن به رق وأم وعم ووصى لم يؤذن له فيه وتصح ابتداء من زباني (و) شرط في الوصي عه الموت عدالة ولو ظاهرة (وكفائية) في التصرف الموصى به (و) وصية وإسلام في صل وعدم عدالة منه للولي عليه (و) عدم (جهالة) فلا يصح الإيصاء إلى من فقد شيئاً من ذلك كسي ومجنون أو فاسق ومجهول ومن به رق أو عداوة وكافر على مسلم ومن لا يكتفي في التصرف لسفه أو هجره أو غيره لعدم الأهلية في بعضهم والتمتع في الباقي ويصح الإيصاء إلى كافر موصوم عدل في دينه على كافر وقولي عند الموت مع ذكر عدم العداوة والمجاهمة من

الآتي ولو أوصى اثنين إلخ وقال تعالى بوصيكم أنه في أولادكم (قوله) وقد أوصى ابن مسعود) ولم يترك عليه ضارباً عاماً كوصية (قوله) وصيته إلى الله) أي أفوضها إلى الله عيش وهو على سبيل التبرك (قوله) ومظلة) كصعب (قوله) مأمور) أي من كونه مكلفاً باعتباره وقوله وهذا أولى إلخ لا يهمل عبارة الأصل صحة إيصاء المكسب عيش (قوله) فلا يصح الإيصاء بمن قد شبأ من ذلك) وكذا الأب والجد إذا نسبها إلحاً كم في مال من طرأسفه لأن وليه إلحاً كم دونهما خط (قوله) لم يؤذن له فيه) بأن أوصى عن نفسه أو أطلق بخلاف ما لو أذن له الولي أن يوصي عنه وهذا التصوير الغلط ما يقال مفهوم قوله لم يؤذن له فيها مع الإذن بأن يوصي عن نفسه وهو مخالف للقول قول المتن ابتداء. عيش وبعبارة حل وزى فان أذن له فيه بأن قال له أوص عني كان له أن يوصي عنه لا عن نفسه وكذلك أطلق بأن قال أوص بتركي إلى من شئت فان حذف بتركي بأن قال أوص لم يكن إذا (قوله) عند الموت) وكذا عند القبول على الوجه أخذ من التحليل الآتي ولأن الفسق والمجنون واختلال النظر يتعزله دوماً فابتداء أولى برمولى (قوله) عدالة) قضية لا كسفاً بالعدالة أنه لا يشترط فيه سلامة من غم المروءة والظاهر خلافه وأن المراد بالعدل في عبارتهم من تعذر شهادته فليراجع عيش على مر (قوله) ولو ظاهرة) للمتعذر أنه لا بد من العدالة الباطنة مطلقاً زى أى سواء وقع في عدالة التزام أولاً والعدالة الباطنة التي تثبت عند القاضي بقول المالكين عيش على مر (قوله) وصية) أى كاملة ولو لا كدبر ومستواة مر (قوله) وإسلام في سلم) قال حج و ذكر الإسلام بعد العدالة لأن الكافر قد يكون عدلاً في دينه وبغرض علمه من العدالة ليكون بوقته لما بعد عيش (قوله) وعدم عداوة) أى دنوية ظاهرة أما الدينية فلا تنظر كالبيهودى للصراعى وبعبارة حل قال مر فأخذنا السوى من عدم صحة وصاية نصراني أبويدي وبعبارة مر دود اه ونصور وقوع العداوة بينه وبين الطفل والمجنون يكون للموصى عدو للموصى أو الأصل كبراهمة لمعلم غير سبب شرح مر فليزمن كون الوصي عدو للموصى أن يكون عدو لابنه غالباً فادفع قول حج كون والعدو عداً ممنوع وقال أيضاً اشتراط العدالة يعني عن اشتراط اتقاء العداوة اه قال سلم قد يصور حصول العداوة في المجنون فيسل جنونه فتستحب لأن الأصل والظاهر بقاؤها (قوله) كسي ومجنون) هما خارجان بالعدالة إذا العدالة يلزمها البلوغ والعقل (قوله) ومجهول) معناه أن يكون مجهول الحال لا تعرف سره ولا ذوقه ولا عداله ولا نسقه لأنه يوصى لأحد جليلين عيش وظاهره أنه لو أوصى لأحد جليلين كان صحيحاً وليس كذلك فالأولى أن يراد بالمجهول ما يشتمل مجهول العين والصفة فيصدق بمآذ كر اه (قوله) في الباقي) كالعدو (قوله) إلى كافر معصوم) ولو كان الموصى مسلماً بان أسلم شخص وإلخ إلخ عاقل كافر لكنه سفيه فإنه لا يتبعه في الإسلام فلاب حيثئذ أن يوصى عليه كافر شرع الرض والراجع أنه لا يصح أن يوصى عليه كافر كافي شرع مر فيكون مستثنى من كلامه وقضية قوله معصوم استلزم إيصاء الحر إلى حر في سلم (قوله) عدل في دينه) أى شواهد ذلك من المعارف يدينه أو بأبصار عين وشهادتهم بذلك مر عن (قوله) لا يوقت القسط على القبول) فلا بد من استمرار ذلك من اللواتي القبول حل (قوله) استكملها عند الموت) ويكتفي في الفاسق إذا تاب كونه عدلاً عند الموت وإن لم يمتد الاستبراء فإلى عيش على مر (قوله) ولا يضر عي) أى ولا خسر نفهم إشارته بخلاف ما لا

زباني واعتبرت الشروط عند الموت لا عند الأوصاء ولا بينهما لا وقت القسط على القبول حتى لو أوصى إشارته إلى من خلا عن الشروط أو بعضها كسي ورقيق ثم استكملها عند الموت صبح (ولا يضر عي) لأن الاعي منه يمكن من التوكيد

أشارته من ولده (قوله إلى حفصة) هي بنته وزوجة النبي ﷺ برأوى (قوله والام ولي) وزوجها لا يطل وصايتها إلا أن نص عليه الوصي (قوله إذا حصلت الشروط فيها عند الموت) هذا بالنظر للصححة أما بالنظر للارولية فتعتبر الشروط فيها عند الإيصاء ع ش وبعبارة مر وأم الاطفال المستحقة للشروط حال الوصية لحال الموت وان جرى عليه جمع لأن الأولوية انما يخاطب بها الوصي وهو لا بد له بما يكون عند الموت فتبين أن يكون المراد إصاها ان جعلت الشروط فيها حال الوصية فالولي ان يوصي لها. والافلااد عوى أنه لا فائدة لذلك لانها قد تصلح عند الوصية لا عند الموت مردودة لان الأصل بقاها على (قوله وينزل ولي الخ) قال البرماوى وكل من فسق وتاب لا تعود ولان الاولوية جديدة الأثر بعة الأب والجد والناظر بشرط الواقع والحاضنة زاد بهنهم والام الوصي لها برأوى وزاد بعضهم ولي النكاح (قوله تصرفا ماليا) شامل للإيصاء على أمر الاطفال فان معناه التصرف في الملم وحفظه يشمل أيضا تدبيره نحو الوصية فليس التصرف خاصا بالبيع والشراء كما هو ظاهر زى (قوله مباحا) المراد به عدم المعصية بدليل قوله ولا في معصية فيشمل الواجب (قوله لان غير الأب والجد لا تزوج الصغير والصغيرة) يرد عليه الغيبة ففتناه ان غيرها يزوجه لانه غير صغير فالولي التعليل بان غير الأب والجد لا يعتد بدفع العار كاعتنائها شورى بإصاح (قوله كبتنا كبت) أي التبعد ولوم زول المارة (قوله لا يجاب بلفظ) الباء للتصوير وفيه ان الإيجاب جزء من الصيغة فكيف يجعل شرطها إلا أن قال الشرط كون اللفظ يشتر بالإيصاء فصب الشرطية على الموصوف مع صفة (قوله كأوصيت اليك) ويظهر أن وكنتك بعد موصى في أسراط على كتابة من (قوله وأجبتك وصيا) أي كذا لقوله الآتي مع بيان ما يوصى فيه (قوله الى بلوغ ابني) هذا تأنيث وقوله فاذا بلغ الخ تعليل فهو مثال واحد اجتماع فيه التأنيث والتعليل كنهما مستحيان ومثال تأنيث الصريح أوصيت اليك سنة ومثال التعليل الصريح اذا كنت أوصياتا وصي فقد أوصيت اليك شرح مر (قوله فهو) أي الابن أوزيد وأفرد الصغير لان المطلق بأولو بلغ الابن أو لم بلغ زيد غير أهل فالأقرب اتقال الولاية لاحكام لانه جعلها مغبية بذلك شرح مر (قوله مع بيان) متعلق بأوصيت وما بعده و يشير والاول أولى فكان الاولى تعديبه (قوله لنا) أي كالأوقال وكنتك ولعدم عرفه جعل عليه ومنازعة السبي فيه بان العرف يقتضى أنه يثبت له جميع التصرفات مردودة اذ ذلك غير مطرد فلا يعول عليه وان قال الزركشي يؤيده قول البيهقي ان حذف المعمول يؤذن بالعدم شرح مر باختصار (قوله ومن إصاء برأوى طفل) أي ان لم يخش ضياعه (قوله وبقضاء حق) أي شق تعالى أو لأدى (قوله لا يجزعه) بفتح الجيم وكسر هاء الكسر أفصح من باب ضرب أو تعب وإنما كان مستحيلا لانه يمكنه الاستخفاف عنه بالوفاة برأوى (قوله أو عجز) أي حالوا كان يقدر عليه ما لا يمكن تخويله من مؤجل أو ريع وقت فأنه في ما يقال اذ عجز عنه فكيف يوصى به (قوله به شهود) ولرواها ظاهر العدالة والأوجه الاكتفاء بحظه ان كان في البلد من يثبت ولا مانع منه كما اكتفوا بالبراءة مع أنه وان انضم اليه عيين غير عجة عند بعض المذاهب نظر لمن يراه عجة فكذلك الحظ نظرا لذلك نعم من يقيم يتعذر فيه من يثبت الحظ أو يقبل الشاهد واليمين فالوجه عدم الاكتفاء بهما شرح مر والتي يثبت بالحظ القاضي للمالك لان الامام مالكا يثبت الحق بحظ الشاهد اذا شهد اثنان بان هذا شرطه (قوله استيفاء الخيرات) أي استحبالها وفي بعض النسخ استيفاء وما هنا

(٣٧ - بحيرى) - ثالث (وسن إصاء برأوى طفل) كيجنون (و بقضاء حق) ان لم يجزعه حالا أو عجز (بشهود) استيفاء للخيرات فان عجز عنه حالا وشهده به وجب الإصاء مساعاة جارة ذمت وإطلاق الأصل من الإصاء بما ذكره منزل

الشروط فيها عند الموت وفور شقتها وخروجها من خلاف الاضطخري فانه يرى انها بعد الأب والجد (وينزل ولي) من أب وجد ووصى وقاض وقبضه (ينسق لامام) لتعلق المصالح الكلية بولايته وتعبير بالولي أعم ما عبر به (د) شرط (في الوصى فيه كونه تصرفا ماليا) بقيد زونه بقول (مباحا) فلا يصح الإيصاء في تزويج لان غير الأب والجد لا يزوج الصغير والصغيرة (د) لاق (معصية) كبتنا كبتة لما فاتها له كونه قريبة (د) شرط (في الصيغة إيجاب بلفظ بشر به) أي بالإيصاء وفي معناه مامرى الضمان (كأوصيت) اليك أو فوضت اليك (أو جعلتك وصيا ولو) كان الإيجاب مؤثقا ومعلقا كأوصيت اليك الى بلوغ ابني أو قدوم زيد فاذا بلغ أو قدوم فهو الوصى لانه يحصل الجاهلان والاضطرار (وقبول كوكلة) فيسكن بالعمل وقول كوكلة من زياذى ويكون القبول (بعد الموت) متى شاء كافي الوصية بمال (مع بيان ما يوصى فيه) فلا اقتصر على أوصيت اليك مثلالفا

أولى لواقفته قوله تعالى فاستبقوا الخيرات برأوى **(قوله على هذا التفصيل)** أن أيا لم يجزؤ به شهود
(قوله فان لم يوص) أى بأمر الطافل وأمر الجنون وقضاء الدين **(قوله نصب القاضى)** أى نديا
 ولا يبعد الجواب برأوى **(قوله والجديصة الولاية)** أى حال الموت أى لا يعتد بمنصوبه اذا وجدت
 ولاية الجدلان ولا يثبتاثة بالنسبة كولاية الزوج أمالو وجدت حال الإصاء نزلت عند الموت فيعتد
 بمنصوبه كما يعتد بالقبضى لما مر أن العبرة بالشروط عند الموت شرح **هر (قوله ولو أوصى اثنين إلى)**
 عبارة **هر** ولو أوصى اثنين بشرط عليهما الاجتناع وأطلق بان قال أوصيت السكا الأولى فلان نزل
 ولو بعد مدة أوصيت إلى فلان **(قوله لم ينفرد واحد منهما)** فلا بد من اجتناعهما فيه أى يصدر عن رأيهما
 فيه وليس المراد أن تلتظا بالمقد معا محل ذلك فباعتل بالطف والمال ونفقة وصية غير معينة وقضاء
 دين ليس في التركة جنبه بخلاف ردودية ومضوب وعارية وقضاء دين في التركة جنبه فلكل
 الإفرادية لان صاحبه الاستقلال بأخذه وقضية الاعتداده ووقوعه موقفة باحالة الاقدام عليه وهو
 الوجه وان بحثا خلافه شرح **هر (قوله لم ينفرد)** فإذا أوصى له ما عاين أحدهما أو لم ينفرد
 الآخر بالتصرف بل ينصب الحاكم من يقوم مقام الميت والراد بخلاف ما إذا أوصى له ما مر بها وما
 أحدهما أورد فلا يختر التصرف لان التبرك ليس مأخوذا من نصريح الموصى شرح البهجة ومن
(قوله الا يثبت) أى الموصى في الانفراد بان قال أوصيت لسكا وأذنت لزيد مثلا في الانفراد **(قوله)**
 لكن تنازع الشيخان ضعيف **(قوله فليس له الرجوع)** أى يحرم عليه ولو عزل نفسه لم ينزل عن
 لكن لا يلزمه ذلك بجنا بل بالاجرة والوجه أنه يلزمه في هذه الحالة القبول لو أنه يمتنع عزل الموصى له
 حيث نزل فيه من ضياع نحو ردودية ومال وأولاده ويمتنع عزل نفسه أيضا اذا كانت اجرة بعض فان
 كانت بعض من غير عقد فهي جملة قاله الماوردى شرح **هر (قوله دلى بينه)** الاحكام كيمصدق
 بلايين وان عزل حل وحج واعتمد **هر** أنه لابد من بينه قبل العزل وبعده اه **سم (قوله)**
 في اتفاق أى في تلف المال كما في الرضوخ وإليه على التفصيل الآتى في ردودية وما صرفه الى من مال
 نفسه ولو دفع ظالم من مال الولد لا يرجع به الا ان كان باذن حاكم أو شاهدان بنية الرجوع الى الاب والجد
 وكذا غيرها عندته فمزالها كالأشهاد قل على الجلال **(قوله لائق)** أمّا غير الاتفاق فيصدق
 فيه الولد بينه قطعا ولو اختلفا في شيء أو هولا تى أو لا يثبت صدق الوصى لان الاصل عدم خيائه أول
 تاريخ موت الأب وأول ملكه للمال المتفق عليه منه صدق الولد بينه وكلاصى فبذلك وانه شرح
هر ولو تنازعا في التصرف هل وقع بالمصاحبة أو لا صدق الأب والجد وكذا الأم دون غيرهم والمتن من
 كل منهم مثله قل على الجلال **(فرع)** لا يطالب أمين كوصى ومقارض وشريك ووكيل بحساب
 بل ان ادعى خيائه حلف ذكره ابن الصلاح في الوصى والمروى في أثناء القاضى ومثلهم بقية الأئمة
 وأهم كلام القاضى أن الأمر في ذلك كله راجع الى رأى الحاكم بحسب ما يراه من المصلحة وهو ظاهر
 شرح **هر (قوله لا ينفذ المال)** ولا يبيع له مصلحة وأغية الا لأب والجد والأم ولو فور شققتم حل
(كتاب الردية)
 ومعتنسة ذكرها عقب الإصاء أن الودم جعل الوديع وصيا على الردية من جهة حفظها ونهها
 وان كان في حال حياته ذكرها بينهم عقب المقتلة لان القلة أمانة أضافى من حيث وجوب المقتلة
(قوله فقال) أى لفتو شرعا عن عتبة شرح **هر** هي لفتا موصوع عن غير الكه حفظه وشرع الله
 المنقضى للاستحفاظ أو المين المستحفظ حقيقة فيما تصح إرادتهما وإرادة كل منهما في الترتيب

(كتاب الردية)

قال على الإيداع على العين المودعة

الوديع ومرامه والاصل فيها قبل الإبداع قوله تعالى ان الله يأمرك أن تودوا الامانات الى أهلها وخبراً ذلك الامانة الى من أئتمنتك ولا تخن من خائنك رواه الترمذي وقال حسن غريب والحاكم وقال على شرط مسلم ولأن بالناس حاجة بل ضرورة اليها (أركانها) أي الوديع بمعنى الإبداع أو بعة (وديعه) بمعنى العين المودعة (وصيفة) ومودع ووديع وشرط فيها) أي في المودع والوديع (ما) مر (في موكل ووكيل) لان الإبداع استنباط في الحفظ (فلو أودعه نحو صبي) كجنون ومحجور سفة (ضمن) ما أخذه منه لانه وضع يده عليه بغير إذن معتبر ولا يزول الضمان بالاراد الى ولي أمره نعم إن أخذه منه حبة خوفاً على أخذ منه حبة بغير إذن تلقى يده أو تلقى مودعه لم يضمنه (وفي عكسه) بأن أودع شخص نحو صبي (أنما يضمن بالتلف) منه لانه لم يسلطه على اتلافه فلا يضمنه بالتلف عنده اذ لا يلزمه الحفظ وظاهر أن ضمان التلف إنما يكون في متمول (د) شرط (في) الوديع كونها محترمة (في الصغما) مر (في وكلة)

وقال زى وشرا توكل من المالك أو ثابته لآخر يحفظ ماله وأختصاصه بغير تحويل القطعة والامانات السرعة لان الامتحان فيهما من جهة الشرع وينفع على كونه توكلًا أن الإبداع عقد اه وقيل هو إذن يبنى على ذلك أن الوديع لغزول نفسه انزعول على الأول دون الثاني وإن ولد الوديع الحادث ودعة على الأول دون الثاني كما قاله عن (قوله من ودع الشيء) بفتح الدال وضمها (قوله ومرامه) تفسر حل (قوله ان الله يأمرك) الآية وإن زلت في رد مفتاح الكعبة الى عثمان بن طلحة فهي باقية جيع الامانات بقدر ما يقع قال الواحدى أجمعوا على أنها زلت بسبب مفتاح الكعبة ولم ينزل في جوف الكعبة آية سواها شرح مر وعبارة الجلالين زلت لما أخذ على مفتاح الكعبة من عثمان بن طلحة سادتها أي خادمها فمر الماقدّم الذي عليه مكة عام الفتح ومنعته من إعطاء المفتاح وقال ولعلنا أن رسول الله لم يمتعه فاراد على أن يعطى المفتاح لعمه العباس فامرء الذي عليه يرد الى عثمان وقال خذها أي السادة خالده فحب من ذلك فقرأه على الآية فاسلم وأعطاه عند موته لشيء يفنى في أولاده اه وفيه أن المفتاح ليس أمانة لانه أخذ فقهر أو أوجب بانه لما رجب عليه وكان كالأمانة (قوله ولا تخن من خائنك) سهاهانية مشاكلة وفيه انه معارض لآية فمن اعتدى عليك فاعتدوا عليه الآن يقال لا تخن من خائنك ز يادع على ما خائنك به أو لا تخن فبالا يجوز كان زى بزوجك وعليها فلا مشاكلة وأن الحديث بين ان الأولى العفو أى لا تخن من خائنك بل عفوك عنه أولى بالأمانة للجواز وإن كان الأولى العفو كما يشير اليه تسمية الثاني اعتداء وبعثهم خص الحديث بالامة أى من خائنك في أمانتك لا تخن في أمانته التي استأمنتك عليها (قوله غريب) أي انقرب برأيه وهو ينافى الحسن عرش (قوله بمعنى الإبداع) أي العسقلاب يعنى العين المودعة والازم كون الشيء ركائفه وان الصيغة وما بعدها أركان للعين المودعة ولا معنى له وإذا جلت الوديع في الترجة على العين المودعة كان في كلام المصنف استخدام كالأبغنى (قوله لان الإبداع استنباط في الحفظ) فمن مع توكله صرح ابداعه ومن صرح توكله صرح دفع الوديع له ونحوه لانه ليس فيه تسلط فيحمل ما هنا على كذا هو ائنا وفي متن البهجة صرح ابداع الكافر المسلم ونحوه لانه ليس فيه تسلط فيحمل ما هنا على وضع اليد وما هنا على العقد ويجعل هند مسلم زى (قوله فلو أودعه) أي شخصاً ولو غير كامل شورى (قوله ضمن ما أخذه) أي بأقصى القيم ومقتضاه أن الذي يضمن بأقصى القيم أيضاً لان تعريف القصب شامل لأخذه من مثله لانه يصدق عليه أنه استيلاء على حق الغير بغير حق مر (قوله بغير إذن معتبر) فاندفع به ما يقال فاسد الوديع كصحبها في عدم الضمان مر لا يقال هذه البلغة فاسدة لاننا نقول القاصد والباطل مترادفان عندنا الا في مواضع ليس هذا منها (قوله حبة) أي من غير طيب ادخال لثواب الآخرة قال في المختار احقب الاجر على الله أي ادخره عنده لارجو ثواب الدنيا والاسم منه الحسبة (قوله لم يضمن) مالم يسلطه على اتلافه مر فان سلطه الوديع على اتلافه ضمن ان كان الذي غير غير لان فعله حينئذ كفعل مسلطه اه شورى (قوله بأن أودع شخص) أي كمل أمالاً وأودع نحو صبي فانه يضمن فرط أم لا تلف أو ألتلف قبل ويرمى ومثله ما في شرح مر لا نقول ولوأودع نحو صبي مثله ضمن بالاستيلاء وقد يقال هذه الصورة داخلية في قول المتن وأودع نحو صبي لان الضمير يشمل غير الكامل كما قاله الشورى * والحاصل ان كلام من المودع والوديع اما كامل أو صبي أو جنون أو محجور عليه بنفسه أو مكره أو عبيد والحاصل من قولنا كسب ينفق ونحوه حجة بر خلاف غير المحترمة ككسب لا ينفق وآله وهو هذا من زيادتي (شرط) (في الصغما) مر (في وكلة) بشرط اللفظ من جانب المودع وعدم الردم من جانب الوديع فيك في قبضه ولا يكتفي بالوضع بين يديه

ضرب سبعة في سبعة تسعة وأربعون وعلى كل إيمان تأتف لوديعه بنفسها أو يتلفها للوديع أو الوديع والحاصل من ضرب ثلاثة في تسعة وأربعين مائة وسبعة وأربعون **(قوله مع السكوت)** أي منها أخذها ميسراتي فلا ضهان على صاحب الجاهل إذا وضع إنسان نيابة الجاهل ولم يستحفظه عليها كجاهل الواقع الآن حل أي وإن فرط في حفظها بخلاف ماذا استحفظه وقبل منه أو أعطاه أجرة لحفظها فبضمان فرط كأن نام أو غاب ولم يستحفظ من هو مشله وإن فسدت الأجرة ومثل ذلك الدواب الخان فلا يضمنها الخاني إلا أن قبل الاستحفاظ أو أخذ الأجرة وليس من التفریط في مائتي الجاهل والخان ما لو كان يلاحظ على العادة فتغفله سارق أو خرجت البقرة بعض غفلة له لعدم قصره في الحفظ المعتاد والظاهر أنه يقبل قوله فيه عيبه لأن الأصل عدم التصريح **هر** **(قوله ثم لوقال الوديع)** هو استدراك على قوله بشرط اللفظ الخ لا على قوله فيكفي الوضع الخ لقوله في الاستدراك فدفعه ولم يقل فوضعه بين يديه **(قوله فالشرط للفظ من أحدهما)** الذي اعتمد شيخنا **هر** اعتبار اللفظ من أحدهما الجاهل مع اللفظ من الآخر وألغى منه ولو تراءى كافي الوكالة والإيصاء ولا يكتفي بالسكوت، خلافا لخط فان حل على ما يقع بعده فعل فظاهر فلو قال احفظ متاعى هذا فسكت لم يكن وديعا وبغنى عن القبول أخذ الأجرة ولم يرض هذا شيخنا زى قل على الجلال **(قوله ولا يكبره)** قال بعضهم ونكون بائنة في هذه سم وتاريخ فيه زى وقال عرش وتصور الإبادة هنا بأن شك في أمانة نفسه اه أي مع علم المالك بحاله أمام وجهه لم يفكره كإفالة سول حيث أدخل الشك والرم في قوله أو يثبت بأمانة نفسه فان غلب على ظنه عدم الوثوق حرم عليه أخذها فتعثر بها الأحكام الخفية وكما في الشرح على كلام سم **(قوله والوديع بأمانة)** لكن لو كان المودع وكبلا أو يوثق بغيره حيث لا يجوز له الإبداع فهي مضمونة بمجرد الأخذ قطعاً خط سول **(قوله وأثر التحريم)** مقصور على الإثم هنا جواب سؤال مقدر تقديره كيف تكون أمانته مع القول بالتحريم مع مقتضى التحريم الضمان فأجاب بأن أثر التحريم مقصور على الإثم أي فلا يمتداه إلى الضمان **(قوله والشرع يعون العبد)** انظر معنى هذه الظرفية وقال بعضهم إن في زائدة وعون بمعنى معين والإضافة بمعنى الإلام والتقدير والله معين للعبد مادام العبد مينا لآخره **(قوله بأن لم يكن ثم غيره)** أي وكان بحيث لو امتنع من القبول ضاع على السكها عرش **هر** **(قوله لكن لا يجبر على الاتلاف)** منفعته الخ أي أنه أخذ الأجرة على ذلك لأن الواجب العيني قد توثق عليه الأجرة كسقي البيا حل **(قوله وترفع الخ)** فائدة تارة نفعها أنها لا تغير أمانة شرعية فطيه الرد لما كها أو يولي إن عرفه أو أعلمها أو لم يحمله فورا عند تمكنه وإن لم يطلبها كذالة وجدها وعرف مال كها فان غلب رد مالها كالمؤمن والأضمن شرح **هر** ويقوم وارث كل وولي مقامه **(قوله أي ينتهي حكمها)** وهو عدم الضمان **(قوله بموت أحدهما)** وبموت الوديع الرد إلى الولي في مسألة الجنون وإلى الوارث في مسألة الموت والإيضاح لزوال الاختصاص سول **(قوله وأعماله)** ومن ثم لم أن الإنسان إذا فرغ من الجاهل صار ضمانا للوديع وهذا أمر يقع للناس كثيرا اه سم عرش وقوله عليه أي على أحدهما وقوله واسترداد أي طلب الرد **(قوله كالزهر)** فان الفرض الأصلي منه التوثق والامانة تتبع حل **(قوله في الجلة)** أي فإذا لم يأخذ جعل الرد سول أي فإذا أذعن له القول أو وجب عبارة الشيخ عبد البر قوله في الجلة أي في بعض أحواله وهو ما إذا كان يفرج لعل ولم تكن محرمة ولا مكروهة ولم يحصل منه تعدد هذا المظهر **(قوله)** وتضمن بموارض نظمته في قوله

كان ينقلها من محلة أودار لاخرى دونها حوزا) وان لم ينه المودع عن نقلها لانه عرضها للتلف تم ان نقلها بغير ائتمانك ولم ينفع بها لم
 زين وخرج عاذر ما نقلها اليه من ذلك حوزا أو الى حوزا أو نقلها من بيت الآخر في دار واحدة وخان

(٢٩٣)

واحد ولم ينه المودع فانه
 لاضان وان كان البيت
 الاول حوزا (وكان يودعها)
 غيره ولو قابض (بلا ان)
 من المودع (ولا عذر) له
 لان المودع لم يرض بذلك
 بخلاف ما لو أودعها غيره
 لعرض كرض وسفر (وله)
 استعانة بمن يعمل الخرز
 أو يعقلها أو يستقي القوم
 ذلك بالاولى لان العادة
 جرت بذلك (وعليه لعرض)

كإرادة سفر ومرض
 وخوف وحرق في البقعة
 واشراف الخرز على الخراب
 ولم يجعده (ردها للمالكها
 أو وكيله فان فقدتها
 ردها (قاضي) وعليه
 أخذها (فان فقدته ردها
 لامين) ولا يكلف تأخير
 السفر وتعبى بالعنراهم
 معاير به وعطى الامين في
 المرض القوف بالقاء اولى
 من عطفه له بأو (و يفسى
 عن الآخرين وصية) بها
 (اليما) فهو خير عند فقد
 الاولين بين ردها للقاضي
 والوصية بها اليه والمراد
 بالوصية بها الاعلام بها
 والامر بدعاهم وصفا بها
 تميز به والاشارة لعينها ومع
 ذلك يجب الاشهاد كافي

عوارض التضمن عشرودها • وسفر ونقلها وحجها •
 وترك ايصال ودفع مهك • ومنع ردها وتضييع حكي
 والانتفاع وكذا الخافضة • في حفظها ان لم يضمن خالفه
 أي الذي خالفه كان قال لا تقبل عهدة فقل لا أقبله (قوله كان ينقلها) أي لغير ضرورة وقدر عينه المودع
 مكان الحوزا ان لم ينه عن غيره كافي شرح الرض (قوله دونها حوزا) ظاهره وان كان حوزتها حوزي
 عليه حج واعتمد مر عدم الضمان حيث وجب على مالذ الميعين له موضعا فلا مخالفة (قوله يودعها
 غيره) ولو لولده وزوجه وقته (قوله لان للمودع الخ) عبارة مر لان المالك لم يرض بأمانة غيره
 ولأيه أي يكون طريقا في ضمانها والقرار على من تلفت عنده وللمالك تضمين من شاء فان شاء
 ضمن الثاني ويرجع بمأجره على الاول ان كان جاهلا أمال العالم فلا لانه غاصب والاول رجع على
 الثاني ان عمل الاثنى جهل اه بحرفه (قوله وله استعانة بمن يعملها) ولو خشيعة أسكنه حلها
 بلانقة فيا يظهر شرح مر وهل يشترط كونه ثقة الذي يظهر ان غاب عنه لان لا يضمن كالعادة
 ويؤيده ما يأتي أنه لو أرسلم مع من يستأجر وهو غير ثقة ضمنها حج محل وعبارة م ر وله
 استعانة بمن يعملها لخرز أي اذا لم يزل يده عنها قال عرض بأن يعد حافظا لماعرفا (قوله القهوم)
 معة للاستعانة المقدره لان التقدير واستعانة بمن يعلفها الخ وقوله بالاولى لان الحاجة للعلف والحق
 بما يتكرر بخلاف الخ فالأجوز أن لا يكرر فليجوز ما فيه تكرر بالاولى وأيضا الجمل فيه
 استيلاء بخلافه فاذا جاز ما فيه استيلاء تام فليجوز ما ليس فيه استيلاء تام بالاولى مر (قوله
 كإدائهم) ولو بصري رازي وقيد مر بالطويل (قوله فان قدما) أي بمسافة القصير مر وقوله
 ردها لقاض جعل الشارع قوله لقاض متعلقا بفعل ماض جوابا لشرط مقدمه انه في كلامه
 شغل بالمصدر وهو ردها لانه مطوف على قوله للمالكها في تقدير الشارع تغيير للعامل والاعراب
 لأن قال له لمعنى لاحل اعراب (قوله لقاض) أي غير خائن وقوله فلا أمين ومتى ترك هذا الترتيب
 ضمن حيث قدر عليه قال الفارق الا في زماننا فلا يضمن بالابداع لثقة مع وجود القاضي قطعا لما ظهر
 من فساد الحكم شرح مر (قوله في المرض الخوف) أي الداخل في هجوم العنبر شيئا (قوله وصية
 بها اليها) للتمتع باختصاص هذا بالاشراف على المرتدون السفر فلا تنفي الوصية اليها فيه عن ردها
 اليها بل رسم وعش (قوله الاعلام بها) أي اعلام القاضي أو الامين (قوله ردها) أي من محله
 للمالكها (قوله أو الاشارة) عبارة م ر أو يشير لعينها من غير أن يخرجها من يده وأمر بالردان
 ما لا يسمع ذلك من الاشادة فان لم يوجد في تركته ما أشار اليه أو وصفه فلا ضمان (قوله يجب
 الاشهاد) أي على الاعلام والوصف أو الاشارة واعتمد عرض وم في غير الشرح وضعفه زى
 حل واعتمد اعتمد وجوب الاشهاد وعز يله لم في الترح وتبينهما البرماوى (قوله لمن ذكر)
 أي لقاضي أو الامين وقوله كاذر أي على الترتيب الذي ذكر (قوله أو سافر بها) ولو حدث له في
 الطريق خوف أقام بها فان هجم عليه القطاع فطر حها بجمعة ليحفظها فاعتصم وكذا لو دفنها
 خوفها عند اقبالهم عليه ثم أفل موضعها اذا كان من حق ان يصير حتى تؤخذ منه قصير مضمونة على

الرض عن النزول (فان لم يفعل) أي لم يرددها ولم يوص بها لمن ذكر كاذر (ضمن ان يمكن) من ردها أو الاصل ما سافر بها أم لا
 لانه عرضها للوفاء اذا لوارث بعدت ظاهر اليسو بدعيها لنفسه وحز السفر دون حوز الحضر بخلاف ما اذا لم يمكن كان مات فجأة أو
 نزل غيلة أو سافر بها لجزء عن ذلك

أخضعها شرح مر (قوله وحمل ذلك) أي حمل قوله فان لم يفعل ضمن (قوله فلا يضمنه) لانه ودية
عنده (قوله بخلاف سائر الاسماء) فان الواحد منهم يضمن بالموثأ والسفاد المربوس بهما في كلام
حج ان أحد الاسماء اذا ترك الواجب عليه بصرفه ما من مجرد نحو المرض حتى لو تلفت باقة في صرته
أو بصحته ضمن زى وحمل واعتمد مر عدم الضمان وعبارته ومحل الضمان بغير اداء وإبداء
اذا تلفت الودية بعد الموت لانه لان الموت كالسفر فلا يتحقق الضمان الا به وهذا المعتد (قوله
أمنيا) أي في نفس الامر فظن الامانة لا يكتفي لو تبين خلافه حل (قوله بخلاف ما اذا أعلمها أميناً) أي
وكان الموضوع حرز التلها كما قاله للماوردي والاضمن حل وقوله براقبها وان لم يره اياها مر برماوى
(قوله فشرطه) أي شرط اعلمه (قوله وكان لا يدفع متلفاتها) بكسر اللام أي القادر على دفعها بلا
ضرر عليه ولا مشقة لا تحتمل عادة لثله ويستثنى من ما وقع في خزنة الوديع حتى يرق فيادر لنقل أسنفة
فاخرقت الودية لم يضمن لان أسكنه اسخراج الكل دفعة أي من غير مشقة لا تحتمل عادة لثله أو كانت
فوق فنهاها وأخرج ماله الذي تحتها وتلفت بسبب النجاسة كما استوجبه حج كما يكره فيها الودائع
فيادر لنقل بعضها فاخرق ما نأخر قوله حل أي وكان يمكنه نقل الجميع مرة واحدة قال قول على
الجلال ولا يصدق في دعوى عدم التحكك الابينة (قوله أوترك لبها) قال في الكافي لو أودعه بهيمة
وأذن لفركوها أو ثوباً أو ذناً لم يفي لبها فهو ابداء فاسد لانه شرط به ما يخالف مقتضاه فان تلفت قبل
الركوب والاستعمال لم يضمن أو بعده ضمن لانها عارية فاسدة دميري فهم اعقدان فاسدان وفي كون
الاذن شرطاً نظراً وعبارته مر وكذا عليه لبها بنفسه ان لا يقبض عند ما يجتبا بأن تعين طريقاً لدفع
الحدود بسبب عيوب ربح الأذى بها ثم ان لم يلق به لبها أو لبسها يلق به بهذا القصد بقدر الحاجة مع
ملاحظته كما قال الاذمعي فان ترك ذلك ضمن ما لم يره نعم لو كان بمن لا يجوز له لبها كتب سريروم
يجد من يلبس بمن يجوز له لبه أو وجدته ولم يرض الا بالاجرة فالوجه ان له رفع الامر لهما كما ليرض
له اجرة في مقابلة لبها اذ لا يلزم ان يبذل منفعة مما لا يلزم له اجرة كالخزاه وقوله بأن تعين طريقاً لدفع
ولا يضمن نية نحو اللبس لأجل ذلك والاضمن به وبوجه في حالة الاطلاق بأن الأصل الضمان حتى
يوجد صارف عرش (قوله لذلك) أي للتهوية أو اللبس (قوله وقدر عليها) فان لم يعلم بها كأن كانت في
صندوق فلا ضمان ان لم يعطه المفتاح والا فيضمن مع العلم فان لم يعطه المفتاح جاز له الفتح حيث علم ولا
يجب حل وعبارته مر والوجه أنه ان أعطاه المفتاح لزمه الفتح والاجاز مر واضاعة المال انما يحرم
اذا كان سببها فعلاً لا تركاً زى ولو لم يدفع نحو الحدود لا يلبس بنقص به قيمتها ناقصاً فاحتاج لرفع
مع ذلك كما هو مقتضى اطلاقهم أو تعين بيعها ولو قيل تعين الاصطلاح لم يبعد ولو خاف من نحو التشرأو
اللبس ظالمها عليها ولم يتسددفها للمالكها تعين البيع بالذات الحاكم فان لم يجده تولى بيعه وأشهد ولو لم يجزم
ووقع فيه السوس لزمه الدفع عنه فان تعذر باعه بالذات الحاكم فان لم يجده تولى بيعه وأشهد ولو لم يجزم
يفعل ذلك الاجرة راجع القاضى ليقترض على المالك (قوله أوترك بلفظ دابة) أي مدة يموت منها
فيها قال يقول أهل الحيرة وان ماتت بهذا القول لم يضمنها بذلك في شبهة بخلاف مومنها قبل ذلك للدة مالم
يكن بها جوع سابق وعلمه فلو كان بها جوع سابق علمه ضمنها وقيل يضمن السقط ومثل ذلك ما اذا
ترك تسيرها فقدرت دفع به زمانتها حل فان لم يعلم بالجوع السابق فلا ضمان هنا أصلاً بخلاف ما يأتي
في الجانيات في اذا كان انسان جوع سابق ومنعه الطعام فانه يضمن نصف الدية اذا كان جاهلاً بالجوع
السابق ويعرف حيث مات بالدين ويبرق بينهما بأن الوديع أمين والجاني متقدم أول الامر زى

وحمل ذلك في غير القاضى
اما القاضى اذا مات ولم
يوجد مال اليتيم في تركته
فلا يضمنه وان لم يوص به
لانه أمين الشرع بخلاف
سائر الاسماء ولعموم ولانه
قاله ابن الصلاح قال وانما
يضمن اذا فرط قال السبكي
وهذا صريح منه بان عدم
إيصاله ليس تفريطاً وان
مات من مرض وهو الوجه
وقد أوجبه في شرح
الروض (وكان بدنها
يوضع) لو سافر ولم يعلم بها
أثبتا رتبها لانه عرضها
للتباعد بخلاف ما اذا أعلم
بها أثبتا رتبها وان لم يكن
الموضع لان اعلمه بمنزلة
إبداءه فشرطه فقد القاضى
وكلام الأصل يقتضى
اشتراط السكى وليس مراداً
(وكان لا يدفع متلفاتها)
كثر كتهوية ثياب صوف
(أو) ترك (لبسها) عند
حاجتها فذلك وقد علمها
لان الحدود يدفعها وكل
من الهواء وعبق رائحة
الادى به يدفعه (أو)
ترك (عقد دابة) بكون
اللام لانه واجب عليه لانه
من الحفظ

(الإنهاء) عن التوبة واليبس والعاف فلا يضمن كالأول قال أنف الكسب أو الدية لكنه يصح في مسألة الدية حرمة الروح والصريح بقوله لا إنهاء من زبادي في الأولين (فان أعطاه) المالك (علفا) بفتح اللام (علفها) من الدراجه أو وكيله ليعقلها أو يبردها (فان فقد ما راجع) (القاضي) ليقترض على المالك (٢٩٥)

أو يبيع جزأها كما في علف القطة (وكان تلفت بخالفة) حفظ (مأمور به كثره لا ترفع على الصدوق) الذي فيه الوديعة (فرقد وانكسره) أي يتقله (وتلف ما فيه به) أي بانكساره تخالفة المؤدية للتلف (لا) أن تلف (بشره) كسرة فلا يضمن لان رقاد عليه زيادة في الحفظ والاحتياط ثم ان كان الصدوق في صهره فسرت من جانيه ضمن ان سرت من جانب لوم يرقد على الصدوق لرقد فيه (ولان) نهام عن قفلين) كان قال له لا تنقل عليه الا قفلا واحدا (فأفقدناه) أونها عن قفل فأفقد فلا يضمن لذلك (ولو أعطاه دراهم بسوق وقال احفظها في البيت فأخذ بلا عنز أو) قال (اربطها) بكسر الباء أشهر من ضمها (في كك) أول بين كيفية حفظ فأسكها يده بلا بط فيه) أي في كك ضاعت بنحو غفلة) كنوم (ضمن) لتفريطه (لا بأغفاب) لان لا يحرز بالنسبة إليه

(قوله لا إنهاء) ويجب عليه أن يأتي الخ كمن يجر ما له ان حضراً أو أياً بذله في الاتفاق ليرجع عليه ان غاب شرح (قوله والابن) ويجوز لبسه عند النهي عنه الحاجة اليه ع ش قال هر ولو ترك الوديع شيئاً مما لم يجره يوجب به عليه وعثر لنحو بعده من العلاء في تضمينه وقتلكه أي الضمان مخفى الملاقهم (قوله) ليقترض على المالك الخ) فان عجز القاضي بان لم يتيسر له اقتراض ولا اجرة يبيع بها أركه بالمصلحة والذي يفتقه على المالك هو الذي يحفظها من التعيب لا الذي يضمنها ولو كانت مينة عند الإبداع فالوجه أنه يجب عليه علفها بما يحفظ تصها عن عيب ينقص قيمتها ولو فقد المالك أنفق بنفسه ثم ان أراد الرجوع أشهد على ذلك فان لم يفعل فلا رجوع في الواجهة نعم لو كانت راحة فظاهر وجوب تسريحها معه فلو أنفق عليها لم يرجع ان لم يتعذر عليه من يسرها معه والا يرجع وعن أبي اسحق أنه يجوز له أي الوديع نحو البيع أو الإيجار أو الاقتراض كالخاكم وينبغي ترجيحه عند تعذر الاتفاق عليها مطلقاً بالذلك شرح (قوله أو يؤجرها الخ) أو لتتوي لا للتخيير فلا يخالف ما في (قوله على الصدوق) يضم الصادوق فتعجج حج (قوله وتلف) منهوم عدم الضمان اذا لم يتلف غرر سم (قوله في صهره) المراد به صهر الحرز (قوله فيه) أي في الجانب ان كان في محوط من ثلاث جهات كالخرباب (قوله لا تنقل) من أقل ويصح أن يكون من قل رماوى (قوله فأفقدناه) فلو لم ينقل عليه أصلاً هل يضمن لان مقتضى اللفظ أن يكون القفل مأثوراً له أو لا فيه نظر والا فرب عدم الضمان رماوى لان المعنى ان وجدته قفل عليه لا يكون الا واحداً وهو نظير ما دلح أنه لا يتسكى فلانا لا لا لكاشف فلا بحث اذا لم يتسكه كذا كروه (قوله فلا يضمن لذلك) ولا نظر في وهم كونه أغرى السارق الذي علل به القائل بالضمان كافي شرح (قوله بلا عنز) المراد به هنا ما كان ضرورياً أو قار به اذ ليس منه ما لو جرت عادته أن لا يذهب من حاتوته مثلاً الا آخر الثمار وان كان حاتوته حرزها رماوى وبعبارة هر لو قاله وهو في حاتوته ما جعلها الى بيتك زمة أن تقوم في الحال ويحملها إليه فلو تركها في حاتوته ولم يحملها الى البيت مع الامكان ضمن وهو الوجه ولا اعتبار بانه لا يورط نفسه بقبولها سواء كانت خبيثة أم لا (قوله فأسكها بيده) راجع لقوله اربطها في كك وما بعده دليل قوله بلا بط فيه (قوله كنوم) ولو نام معه الوديعة فضاقت فان كان بحضرة من حفظها أو في محل حرزها لم يضمن والا ضمن شرح (قوله بالنسبة إليه) أي الى العاصب (قوله ولا يحملها بيده) بشرط أن يكون مغطى شوب فوقه والمراد به ما يمشى ماني الصدر وما في الخنب من السبالة شيخنا عن هر واطلاق الجيب على الذي في فتحة القميص والذي في جانبه من تحت اصطلاح الفقهاء والفتنسي ماني الفتان الجيب هو نفس طوق القميص في الصباح جيب القميص ما ينفتح على التحر (قوله لا ان كان الجيب واسعاً) وكذا لو كان مغطى بالويل به فقطت أو حصلت بين يني يوم لم يشعر بانفتل ضمنها سر (قوله أما اذا أسكها الخ) مفهوم قوله بلا بط فيه (قوله فان جعل الخيط طر الجالم) هذا ان كان له ثوب فقط أو جعلها في الأعلى أم لو كانت في الثوب الأسفل فلا فرق في المشتكين له بش عبارة زى هذا كذا اذا لم يكن عليه الأثوب واحداً ما اذا كان عليه ثوبان وجعلها في الأسفل

(اربعها عيب) بدلا عن الربط في كك لأنه أحرز الان كان الجيب واسعاً غير ضروري فيضمن لسهولة تناوله باليد منه (أو) قال اجعلها (عيبك ضمن وربطها) في كك لتركه لا احراز أما اذا أسكها مع الربط في كك فلا يضمن لانه بالغ في الحفظ أو امتثل قوله اربطها في كك فنحمل الخيط خارجاً فضاقت بأخذ

طرار ضمن أو باسترال
فلان بجهه داخلنا المكس
الحكر وهذا إذا لم يرجع
إلى بته والأفيل حزره فافيه
(وكان يضمنه كان) هو
أولى من قوله بان (ضمنها
في غسر حرز منها) أو
بناها (أو بدل عليها)
معناها (طال) هو
أعم من قوله سارقا أو من
بصادر المالك (أو سلمها
له) أي لظالم ولو (مكرها
ويرجع) هو إذا غسر
(عليه) أي على الظالم لأن
قرار الضمان عليه لأنه
المتولى على المال عدوانا
ولو أخذها الظالم فها فلا
ضمان على الوديع (وكان
يتبع بها كس وكرب
لا لعنر) بخلاف ما إذا
كان لعنركيه لم يدفع دود
وركوبه بل جاح (وكان
بأخذها) من محلها ليتنع
بها) وإن لم يتنع لم يصبه
بذلك ثم إن أخذها فذلك
ظانها لمسلكه لم يتنع بها
لم يضمنها للعنر مع عدم
الانتفاع ولو أخذ بعضها
ليتنع به ثم رده أو بدله
ضمنه فقط (لا أن توى
الأخذ) لذلك ولم يأخذ
لأنه لم يحدث فعلا بخلاف
ما لو نواه ابتداء فانه يضمن
(وكان يخطئه) بمال ولم
تجبر بسهولة عنه بنصوكه

فلا ضمان مطلقا (قوله طرار) أي شرطى من الطر وهو القطع (قوله ضمن) لأن في الربط تارجا
أغراء الطرار عليها سهولة القطع وأصل عليه حيث أخذ واستشكله الرافى بأن المأمور به مطلق الربط
وأوجب منع أن المأمور به مطلق الربط بل الربط المتضمن للحفظ وهو في كل شيء يحبه فيختلف
بالنظر للطرار وغيره أم هر ملخصا (قوله أو باسترال فلا) أي إذا احتاط في الربط سرى أى
وكانت تقيلة يحس بها أي شأنها ذلك إذا وقعت والأضمن لأن وقوعها يدل على عدم أحكام الربط بخلاف
التقيلة حل (قوله بان الخ) لأن أنواع الضياع كثيرة منها أن تقع دالة في ملكه كوضع راع أو دود
فيترك تخليصها مع تمكنه منه بلا كبر متقنة أو يترك دمجها مع تعذر تخليصها فموت فيضنها ولا
يصدر في ذبحها لذلك لا يثبت كفى دعواه خوفا لجأه إلى إبداء غيره والذي يشبه أنه إن كان ثم من
ينهد على سبب الذبح وركبه ضمن والأفلا لعنره لأن قوله ذبحها لذلك لا يقبل ومنها أن ينم عنها لأن
كانت برحله ورفقته حوله أي مسبقا فإن إذا تفسير بالنوم حيث شرح هر دوش (قوله أو بدل
عليها) قال حزر وقضية المتضمنه بمجرد الدلالة وإن تلفت بغيرها وبه صرح جع لكن المتضمنه
الشيخين وغيرهما أنه لا يضمن إلا إن أخذها الظالم حل و يفرق بينه وبين ماصر في ترك العنر تأخير
لأنه لا يثبت عدوانا بان كلام من ذينك سبب لأذهاب عنها الكلي بخلاف الدلالة لا تدخلها
في ضمانه سرى (قوله معنا محلها) بخلاف ما إذا لم يبين كقولها عندى ودية فلا يضمن بهذه الدلالة
مالم ينه المالك عن الدلالة على الأضمن مطلقا كفى حل (قوله أو من يصادر المالك) أي بإرضه
ويطمع في الأضمن ماله هو من كلام الأصل (قوله أو سلمها) ولودفع له مفتاح نحو بينه دفعه
لآخر فتح وأخذ المتاع لم يضمنه لأنه إنما التزم حفظ المفتاح لا المتاع ومن لم يلو التزمه ضمنه شرح هر
وقوله من لم يلو التزمه ضمنه أي حفظ الامتعة كأن استخفظه على المفتاح وما إلى البيت من الامتعة فالنم
ذلك وظاهره وإن لم يبرأ الامتعة ولم يسلمها وقد يشكل عليه ما قاله الشارح في الخفاء إذا استخفظه
على الكس حيث لم يضمنوا الامتعة لعدم تسليمها لهم وعدم رؤيتهم إليها عرض على هر وعقب
الزبيدي بقوله قلت لا أشكال لأن الصورة أنه تسلل المفتاح كيدل عليه قوله أيضا وإذا تسلل المفتاح مع التزم
حفظ المتاع فهو متسلل للمتاع معنى بل حسا فتمكن من الدخول إلى محله أم وهو غير ظاهر ويجرى مثل
ذلك فيألى أعطى ساكن الحاصل بوكالة مفتاحه للبواب عرض (قوله ولو مكرها) إذا لا يؤثر ذلك
ضمان الباشرة هر وقال شيخنا العزى لأن ذلك من باب خطاب الوضع ويفرق بين هذا وبين
عدم فطر المكروه كما مر بان ذلك حتى أنه ومن باب خطاب التكليف فآثر فيه الإكراه وهذا حتى أدى
ومن باب خطاب الوضع سرى (قوله لم يدفع دود) أي مثلا يصدق في إرادته حينه برماوى (قوله ضمنه
فقط) أي إذا تمزج البديل والأضمن الجميع إذا رضعه على المودع بخلاف ما إذا رده بعينه لم يضمن إلا لأخوه
فقط سواء تمزج أم لا بش وبعبارة سرى وإن رده له إلى مالك المالك إلا بالدفع إلى يولى برماوى
ضامه ثم إن يجهزها ضمن الجميع بخلاف الدويعه بمال نفوسان يميز عنها فالباقى غير مضمون وقوله
أي مالم يرض خنا أو يكسر قفلا ولا يفيض الجميع وهذا بخلاف حل خيط شبيهه فم الكس أرزق
القاش لأن القصصم الربط منع الانتشار لأن يكون مكفوقا عن المودع ومن لم يجعل المودع علان
على الربط على ما هو عليه كان كالنم مثل فض الحنم بنش نحو دراهم مدفونة أو دعه إلى حرك
الحرز زى ملخصا (قوله لا أن توى الأخذ) أي في الانثاء أخذها بعدد (قوله أو يأتد) فإن أخذ
صار ضامنا من حين التية هر وبرماوى وقيل من حين الأخذ وبنى على ذلك أنه إذا كانت قبض
حين التية كفرضها (قوله ابتداء) أي حين أخذها من مالكها (قوله وكان يخطئه) أي عما

(ولو خلطها بمال الوعد) بخلاف اذا تميزت بسهولة ولم تنقص بالخلط (وكان يجدها أو يؤخر تخليتها) أي التخلية بينها وبين مالها
 (بلا عنر بمطلب مالها) لما اختلف مالو مجدها أو أخر تخليتها بلا طلب من مالها وان كان المجدد أخر التخلية بحضرة لان اخفاها
 انفق حفظها وبخلاف مالو مجدها بعنر من دفع ظالم عن مالها (٢٩٧) ومالو أخر التخلية بعنر كسلاة وخرج
 بتخليتها حلها اليه فلا يلزمه والتشديد بعدم العنر

(قوله ولم تنقص بالخلط) بخلاف ما اذا كانت تنقص بالخلط كان خلط ذهابا بقصة فان الذهب ينقص بذلك **(قوله بلا عنر بمطلب)** راجع للجدد وتأخير التخلية **(قوله بلا طلب من مالها)** أي وكان هناك طلب من اجني لاجل قوله آخر لانه لا يقال آخر الا ان كان هناك طلب شيخنا **(قوله كسلاة)** عبارة مر بخلافه لنحو طهر وسلاة وأكل دخل وقتها وهي أي الوديعة بغير محله وملازمة غريم ولو طهر زمن العنر كنفرا عتسكاف شهر متتابع واسلم بطول زمنه فالوجه انه يلزمه تركيل أي بين يدها ان وجد مالها لا يثبت للحاكم لجددها فان ترك أسدهذين مع القدرة عليه ضمن **(قوله فيصدق في دعوى)** ردّها وأقضى ابن الصلاح بتصديق جاب ادعى تسليم ما جابه لتسأجره على الجباية كوكيل ادعى تسليم الجني لو كنه شرح مر بخلاف جاب وقضاة غيرنا ظره كواقفه ادعى تسليم ما جابه لانه لا يصدق لانه لم يأت به مر قال الجلال البقيني قدومه انه لو ادعى التخلية لا يقبل وليس كذلك بل دعواه التخلية مقبولة قال خليل بينها وبين المالك فأخذها فانه يقبل قوله ولا فرق بين أن يوردها على المالك بنفسه أو يوكله ووصلت اليه أو خلعت بينها وبين المالك فأخذها الكل سواء في قبول قوله ولم أر من ينقض ذلك كذا في حواشي الجلال البكري عن الرضوي **(قوله على وارثه مؤنث)** أي بعد موته **(قوله أو ادعى وارثه)** أمالو ادعى وارث الوعد ان مورثه ردّها على الموعد أو أنها تلفت في يد مورثه أو يد قبل التحكمن من الردم غير نفيط فيصدق بيه لان الاصل عدم حصول ما في يد الوارث وعدم النفيط حج مل وقسئل مر عن دفع لأخر مالها بحضرة جماعة ولم ينعزل هل هو قرض أو دية ثم انه دفع ذلك المبلغ لسا حبه بغير بينة فهل يقبل قوله فأجاب بان القول قول المالك انه قرض بينه وبينه فيصدق في عدم ردده عليه **(قوله مطلقا)** أي من غير تشديد بسبب ولا يلزمه بيان السبب ثم يلزمه الحلف أنه تلفت بغير نفيط منه ولو نكل عن العيّن على السبب انقضى حلف المالك أنه لا يلزمه وغرمه البذل شرح مر **(قوله كسرة)** أي وغصب نم يظهر حله كأفاده الاذرى على ما اذا ادعى وقوعه في خلوة والاوطاب بينة عليه شرح مر **(قوله فان عرف عمومه)** أي ولم يحتمل سلامة الوديعة **(قوله ابن المقرئ)** شرح مر والظاهر أن هذا معنى قول المصنف ولم يهتم **(قوله مالوا نهم)** بان احتمل سلامتها شرح مر **(قوله بخلاف نظيره من الزكاة)** أي فيما لو طلب من المالك دفع الزكاة فادعى تلف المال بسبب ظاهر كحرق ونهب وانهم فانه يحلف نديا شيخنا **(قوله فانه علق نديا)** ليس خاصا بهذه الصورة بل عام في جميع صور التلف وعبارة في الزكاة ولو ادعى المالك تلف المال فكوديع لكن العيّن هانسة **(قوله عملا بالاصل في الباين)** أي لان الاصل هنا بقاء العيّن وفي الزكاة عدم شغل الدمة حل **(قوله فان جهل السبب)** أي لم يعرف هل وجد سرق مثلا أو لا **(قوله فان نكل عن العيّن الخ)** راجع لجميع الصور من قوله وحلف الوعد الى هنا **(قوله والصديق المذكور)** فانه ثابت ان قال كل من ادعى التلف صدق ولو غابا ومن ادعى الرد فانه كاشبهه بضمان كاستلام لا يقبل قوله الا بينة وان كان أميناً فان ادعى الرد على غير من اتهمه فكذلك

(٢٨ - (يجزى) - ثلث) فيحلف رجوا بخلاف نظيره من الزكاة فانه يحلف نديا كاسرتم عملا بالاصل في الباين (فان جهل) السبب الظاهر (طوب بينة) يوجد (ثم يحلف أنها تلفت به) لا احتيال أنها تلفت به فان نكل عن العيّن حلف المالك على العلم بالتلف واستحق والتصديق المذكور يجزى في كل أمين كوكيل وشريك الا المهرن والمتأجر فيصدقان في التلف لافي الرد بل الصديق في التلف يجزى

أوعلى من اتقى صدق بحجة الاممكتري والمرهين عى على مر (قوله في غير الامين) كالغاصب مر
(كتاب قسم النبي)

ذكر هذا الكتاب عقب الودية لان ما تحت أيدي الكفار من الاموال ليس بطريق الحقيقة بل
للمؤمن فهو كوديه سبيلها الرادى بالكها زى لمخصوصا عبارة شرح مر وذكر هذا الكتاب هنا
كأنه المصنف نسب من ذكره عقب السير لانه قد عد ان ما تحت أيدي الكفار من الاموال ليس لهم
بطريق الحقيقة فهم كوديه تحت يد ماله لغيره سبيلها الرادى به ولهذا ذكره عقب الودية لما
لا يقال بل هم كالغاصب فيكون الانبذ ذكره عقب الغصب لان التشبيه بالغاصب وان صرح من وجهه
لكن فيه تكلف (قوله) ثم استعمل في المبالغة عبارة مر سعى بالمال الاقرب لرجوعه اليها من
استعمال المصدر في اسم الفاعل لانه راجع أو اسم المفعول لانه مردود وسعى بذلك لان الله تعالى

خلق له نيار ما فيها للمؤمنين للاستعانة على طاعة فمن خلفه فقد عساه وسبيلها سبيل ماله الرادى من
بطيحه اه وقوله وسعى بذلك الى آخر ما ذكره ليس وجه التسمية واتجاهه بيان معنى الرجوع اليها
التي تقدم انه وجه التسمية أي لان وجه التسمية تقدم في قوله سعى بالمال الخ كما قاله الرشدي (قوله)
والغنية فمئة) والناهنا واجبة الذكر لا يقال فعيل يستوي فيه الذكر والمؤنث لا نقول ذلك لانه اذا
جرى على موصوفه نحو رجل قتل وأما اذا لم يجر على موصوفه فالتأنيث واجب لدفع الالتباس نحو
مردت بجر ع بني فلان بجر عته بني فلان قلت وهذا باعتبار الاصل والافغنية الآن اسم للمال فهي
بهذا الوضع مجبذ كالتاء لان اللفظ وضع هكذا شورى (قوله وهو الراج) لرجع للسبيل مال
الكفار يرادى (قوله) يطلق على الغنية أي لانها راجعة اليها مر وقوله دون العكس أي فهي
أخص وخائف قل على الجلال فقال وقيل عكس هذا أي تطلق الغنية على التي مدون عكس كأي

قولهم لم نحمل الغنم لاحد قيل الاسلام فان المراد به ما يملك النبي (قوله ولم نحمل الغنم) فهي من
خصائص هذه الامة لقوله عليه الصلاة والسلام احدث لي الغنم ولم يحمل لاحد قيل يرادى ويجوز في
العمل الواقع في الحديث ضم التاء وفتح الحاء على البناء للمفعول وقصحتها وكسر الحاء على البناء للمفعول
وهو أكثر شورى (قوله) اذا غنموا مالا أي غير الحيوان حل وأما الحيوان فكان للغنايم
عش أي دون الانبياء كأي حل في السيرة (قوله) تأخذ أي تحرقه في موضعه يرادى (قوله)

لانه كالقاتلين) أي كقاتله القاتل وحده فالدفع ما يقال ان تعليه يقتضي أي نهاركم لانها خاصة
فأما (قوله) لنا) خرج بها اذا اخذته فانه يملكه بقر شيوخنا ومن (قوله من كفار)
خرج به ما أخذ من دارهم ولم يستولو عليه كصيد دارهم وحشيها فانه كصيد دارنا وكالكفار خارجي
الغنية من لم ينفه الدعوة شورى (قوله) مما هو لهم) بدل احترز به عن مال المسلمين الذي يأبىهم
أولئك الذين فان عرف صاحبه أعطاه والا فبالضام شورى بجملة ما ذكره من القيد وأمر بمقتضى
المسئ وان كان في الشرح (قوله) أو نحوها) كالنفس (قوله) وركاب) بكسر الراء وتخفيف الكاف
أي الاكل كافر في قوله تعالى من خيل ولراكب أي مركوب من الاكل شيوخنا وهو اعم جمع لواحده
من لفظه بل من معناه وهو راحلة (قوله فهو أولى) أي واعم فتقوله لما عرف أي من التعميم عمة
لعموم وقوله ولدفع الخ على اللادولية (قوله) فتأمل) قد فرق بين تأمل وفتأمل بل ان الأول لما
كان بردي عليه نبي أو كان يعضف وأما اذا كان قويا ظاهره فانه يبرعه فليأتمل عى على جردنا
أمر بالتأمل لان هذا البراد يرادى المستفاد ايضا لان قوله بلا ايعاف شامل للأخوة ذمرا فتأمل فليقطع عنها

غنية فكلما المصنف أيضا يقتضي أنه في الآن يقل هذا المأخوذ فيه بجاف حكما يتناول مخاطبته
بنفسه ودخوله دار المسرة أو مشبه بجوارهم للفظه منزلة الانجاف الحقيقي فيكون غنية شيخنا
وشبه في شرحه و قيل لا يرد على المصنف لانه جعل الانجاف شاملا لانجاف الرجال فيكون شاملا
لذكر وانما أمرنا بالتأمل لا مكان الجواب عنه بان الاصل اقتصر على الجبل والركاب اقتداء بآية
الحجر **(قوله)** لكن قد يرد استدل على قوله أولى وهو وارد على الحق والاصل وفي تعبيره بقدر
التارة الى عدم إيراد له ولعل وجهه أن المتبادر من السياق أن المراد بالحقول لنا الحصول فهدا أو ما
حكمه والمهدي المذكور بالاختيار منهم حقيقة أو حكما هو يرى وأجيب أيضا بان المراد ما حصل لنا لا
مورد عقده والهدية بصورة فلا يصدق نعره إلى الله عليها فلا تكون نيا ولا غنية كالذي شرح
به **(قوله)** فإنه ليس بنبي صالح بل هو من أهدى إليه اه **(قوله)** في غير الحرب وأما ما أهدوه
والحرب قائمه فهو غنية لانه في معنى القتال صل وسياق **(قوله)** وما جاولعنه أي قبل تقابل
الجيش أماما جاولعنه بعد التقابل فغنية لانه لا يحصل التقابل كان منزلة حصول القتال فلم يرد حج
(قوله) ولو لم يرد خوف كان تعبدوا بهم صل **(قوله)** كضرا بهم ولومن كفرا آخرين **(قوله)**
مؤمنين قوله وذى الشموه للمعاذ والمستأن **(قوله)** وكذا الفاضل الخ بان كان الوارث ليرد
عليه كأحد الزوجين فان كان ممن يرد عليه رد عليه الفاضل على الوجه كالمسلم شرح للقول عبارة
سم وهل شرط هذا انتظام بيت المال حتى لو لم ينتظم رد الفاضل على الوارث كأي المسلم فيه نظر ثم رأيت
في شرح الفصول الشارح مناسه وإطلاق الأصحاب القول بالرد وبارت ذوى الارحام يقتضى أنه لا فرق
بين الكفار والكفار وهو ظاهر واعتمد صل أن الرد خاص بالمسلمين **(قوله)** في خمس خلافا
لأنه الثلاث في قوله يصرف جيمه لصالح المسلمين شرح به وانظر بماذا يبيحون عن الآية
وأجاب بعض علماء المالكية بان الدفع المذكورين في الآية من جهة لصالح وقدا أخذوا بظاهر الآية فان
ظاهرها ان جميع التي يصرف للدكورين في آيته وبدلنا القياس على الغنية بجامع ان كل رابع
البان الكفار واختلاف السبب بالقتال وعدمه لا يؤثر عن **(قوله)** وأن لم يكن فيها تخميس أي
ذكر **(قوله)** يقسم له أي لنفسه أربعة أخماسه لكن لم يأخذها بل كان يتركها مع استحقاقها لها
عبدالبر وبرمادى فالمراد انه كان يجوز له أن يأخذ ذلك **(قوله)** وخمس خمسة كان ينفق منه على نفسه
وعيله ويدخره مؤنة سنة ويصرف الباقي في لصالح كذا قاله لا كثرون قالوا وكان له الاربعة
الاخماس الآية فجعلها ما كان يأخذ **(قوله)** أحد وعشرون من خمسة وعشرين قال الروياني
وكان يصرف العشرين في لصالح قبل وجوبه وقيل ندبا وقال الغزالي بل كان النبي صلى الله عليه وآله في حياته وانما
خمس بعد موته وقال الماوردي وغيره كان له في أول حياته ثم نسخ في آخرها شرح به **(قوله)** أي
سعدا أي شحتها بالفرزة وآلة الحرب والتفوق مواضع الحوف من اطراف بلاد المسلمين التي تبليها
بلاد التركين **(قوله)** وقضاه وقضاه وقدر المعطى لكل منوط برأى الامام صل **(قوله)** وعلماء ولو
أقضا والمراد بالعلماء المتفوقين بالعلم ولومبتدئين حل فالمراد بالعلماء في هذا الباب الااعم من العلماء
أدب الوصية عمر بن زب **(قوله)** الاهم فالاهم وأهمها سدا الثغور لان فيه حفظا للمسلمين صل
(قوله) لاقتصاره ولاهم لم يبق قوله جاهلية ولا سلما فلما تبعت نصره وذبحوا عنه بخلاف بني الآخرين
بأنهم يؤذونه والتفئة الأولى اشقاء ونوفل أخوهم لا يهيم وعبد شمس هو جد عثمان بن عفان صل اه
الح (الطلب) وهم المرادون بذى القربى في الآية لاقتصاره **(قوله)** في القسم عليهم مع سؤال غيرهم من بني عجم نوفل
وغيرهم له

(قوله) وقلوه أمانبواهم و بنواطلب) هذا لايتج للمدى وهو أنهم للاردون بنوى القربى في الآية (قوله ولو أغنياء) يصح جوعه للقضاء والملاءم أضافوا في التعمدشوى برى (قوله كالآثر) ويؤخذ منه أنهم لو أعرضوا عن سهمهم لم يسقط وسيأتى في السبر ومن الخلق الآية استواء صغيرهم وعالمهم وضدها وجوب تمعجهم ولا يقدم حاضر بموضع التي على غائب عنه وبحث الانزهي اعطاء الخنى سكانتي وانه لا يورقه شئ لكن مقتضى التشبيه بالآثر وقب تمام نصيب ذكر وهو الاوجه شرح هر (قوله لانه عطية الخ) أى كالآثر من هذه الحبيبة لامن سائر الحبيبات والافها بأخذ الجسد مع الاب وابن الابن مع الابن مع الابن حل وبعبارة هر بعد قوله لانه عطية ولإيتى ذلك أخذ الجسد مع الاب وابن الابن مع الابن مع الابن واستواء مدلل بجهتين ومدل بوجهة لان التشبيه بالآثر من حيث الجدة لا بالنسبة لكل على انفراد (قوله كانت هاشمية) أما لى ير فامه صفة عمه رسول الله صلى الله عليه وآله كفى هر وأما عيان فامه كفى جامع الاصول أروى بنت كزير بضم الكاف وفتح الراء وسكون اليا، وبلزاي ابن ربيعة بن حبيب بن عبد شمس ألفت اه فام عيان ليست من بني حاتم في كلام الشارح مساعة اه عى باختصار وقال زى وهر ولارد على كلام الشارح ان من خاصه أن أولاد بناته ينسبون اليه في الكفاءة وغيرها كان به رقيقة عثمان وأمانة بنت بنت زيب من أنى العاص لان هذين مائة غير من أى فلو فرض اماعاشا كايستحقان فلا فائدة لذكرهما وانما أعقب أولاد فاطمة من على وهم هاشميون أبى (قوله واليتامى) فائدة ذكرهم هنام شمول المالكين لم علم حوائهم وأفرادهم خمس كامل شرح هر واستشكل جمع اليتيم على بناتى مع ان اليتيم فعل والفعل يجمع على فعل كريض ومرضى وقيل وقلى قال صاحب الكشاف فيوجهان أحدهما أن يقال ان جمع اليتيم على بناتى كاسير وأسرى وأسارى فيكون بناتى جمع الجمع والثاني ان جمع بناتى لان بناتها جمرى الاسم نحو صاحب فارس ثم قلب اليتام بناتى كندم وتداى ويجوز أيضا بناتى وأبنام كشرى وأشراف كذافي المنتخب اه من تفسير الرازى شوى برى (قوله ما) وكذا بشرط الاسلام في ذوى القربى والمالكين وابن البيل لاذكر من التعليق فلو أسرقوه مناعن الجميع لكان أولى (قوله لأبى) أى موجود وهو شامل لولداتها والقطب والنقبي بلعان لكن اللقط نفقته في بيت المال وشرط الاتفاق هنا الحاجة وبعبارة بعضهم هوأى اليتيم ولسمات أبوه والأولى أولى عند شيخنا حل وبعبارة سول يندرج في تفسيرهم البتة وله الزنا والقطب والنقبي بالمان ولا يسمون أبنا مالان ولذا نال الأب له شرعا فلا يوصف بالتم والقطب قد يهر أبوه والنقبي بالمان قد يسلحه نأبيه ولكن القياس أنهم يعطون من سهم البناتى ويرجع على أبى اللقط والنقبي بالمان اذا ظهر لمأبى وكان بحيث تلزمه نفقتهما وبعبارة حج ويدخل فيه ولذا نال والنقبي لا للقط على الاوجه لانام تحقق فقد أيسره على أنه غني بنفقه في بيت المال (قوله وان كان له أمه) أى لم يحب نفقته عليه لفره أمالو وجبت نفقته عليه فليس يتأبراموى وبعبارة الرشيدى على هر هذا غلبة في تسميته يتأبراموى ليس الامعولم أنه لا يعطى اذا كان الجسد غنيا وبه صرح زى أيضا (قوله واليتيمى الطيور من فقتأ بأوماء) له بالنسبة لنحو الحامى بخلاف نحو السبع والازدهان المشاهدان فرخما لا يقتدر الا لام رشيدى وقوله فان المشاهد الخ فيان المشاهد علم احتياج الارز والسباع اليهما اه (قوله ومن فقتأه فقط) الانسب تقديمه على قوله واليتيم في البهائم (قوله ولما كين) ويصدق مدعى المسكنة والفقير بلاينة ولا يمين كفى حج وان امه هو كذا ابن البيل ولا يصح مدعى اليتيم أو الفقرة الابينة خط وكذا لا بدق ثبوت الاسلام والغزو من البينة (قوله

وقوله أمانبواهم و بنواطلب) وبنو المطلب فثنى واحد وشبك بين أمانبواهم وأمانبواهم فيغارى فيطون (ولو أغنياء) للخيرين السابقين ولانه أعطى الناس وكان غنيا (ويفضل ذكر على الآثر) كالآثر) فله سهمان ولما سهم لانه عطية من الله تعالى تستحق بقرابة الاب كالآثر سواء الصغير والكبير والبررة بالانتساب الى الآباء فلا يسلق أولاد البنات من بني حاتم والمطلب شئ لانه يسلق الزى ويرعيان مع أن أم كل منهما كانت هاشمية (واليتامى) للآية (الفرار) لان لفظ اليتيم يشرع بالحاجة (ما) لانه مال أو نحوه أخذ من الكفار فاخص بنا كهم المالح (واليتيم صغير) ولو أوى تخبر لانه بعد احتلام روله أبو داود وحسنه النبوى لكن ضعه غيره (الأبى) وان كان له أمه وجد اليتيم في البهائم من فقتأه وفي الطيور من فقتأه وأمه ومن فقتأه فقط من الآدميين يقاله منقطع (ولما كين) الصادقين بالفرار (والبن السبيل) أى الطريق (الغنى) مناذ كورا كانوا أو أمنا للآية

بهم أمّا وسيأتي بيان الصنفين وبيان الفقر في الباب الآتي ويجوز أن يجمع لساكن بين الكسرة وسهمهم من الزكاة والخمس
يكون لهم ثلاثة أموال وإن اجتمع في أحدهم سهم ومكة أعطى بالثمن فقط لأنه وصف لازم للمسكنة زائلا للإمام السوية والتفصيل
بهم بحسب الحاجة وقولي منافع الفقير من يادى (ويعلم بالإمام ولو (٣٠٩) بانه الأصناف (الأربعة الأخيرة)

بالاعطاء وجوبا لعدم
الآية فلا يخص الحاضر
بوضع حصول الثمن ولا
من في كل ناحية منهم
بالحاصل فيها ثم لو كان
الحاصل لا يسد مسدا
بالتمتع قدم الاموج ولا
يعم للضرورة ومن فقد من
الاربعة صرف نصيبه
للباقين منهم (والاخص
الاربعة للمرتزة) وهم
للمردون للجهاد بتعين
الامام لمعمل الاذلين به
مختلف المتعلقه فلا يعطون
من الثمن بل من الزكاة
عكس المرتزة كما سيأتي
ويشارك المرتزة في ذلك
فصلتهم كما هو وأمنهم
ومؤذونهم وعلمهم (فيعطى)
الامام وجوبا (كلا) من
المرتزة وهو لازم بقدر حاجته
بموته من نفسه وغيرها
كزوجاته لينفخ للجهاد
ويراعى في الحاجة الزمان
والمكان والرخس والغلاء
وعادة الشخص مرموة
وضعا وبراد ان زادت
حاجته بزيادة ولد أو
حوت زوجة فاحسب
ومن لا عياله يعطى

مع ماضى) أى من قوله لأنه مال انعموه حل (قوله أعطى بالثمن فقط) وعبارة مر أعطى من سهم
الباقين لأن سهم المساكين وهو أظهر (قوله لأنه وصف لازم) أى لأنه في وقته وزمنه يتحيز
انفكاكه وقوله والمسكنة زائلة أى يمكن زوالها في زمنها ووقتها وفيه ان المسكنة شرط للمنفعة فكيف
ينصواعطاء البقي بدونها حل ويجب بان المسكنة وان كانت شرطا له الان للملاظ في الاعطاء
جهة البقي فقط وان كانت المسكنة لازمة لانها لم تلاحظ شيئا وعبارة الشورى قوله لأنه وصف لازم
أى للمطابق لانفسكا كفي زمنه وقبول البايغ بخلاف المسكنة تدفع بالثمن أى زمن وقته هذا
الفرق ان الغازي اذا كان من ذوي القربى لا يأخذ بالزور بل بالقرابة فقط لكن ذكر الرافعي قسم
المدقات أنه يأخذ بهما واتضح كلامه أنه لا خلاف فيه وهو ظاهر وسيأتي في الشارح قبيل فصل
يجب استيعاب الأصناف والفرق بين الغزو والمسكنة أن الاخذ بالغزو والحاجتناو بالمسكنة حاجتنا صاحبها
قال حنبل ومنه يؤخذ أن نحو العلم كالغزو اهـ سـ لولا واجتمع فيه بيم وقرابة أعطى بالقرابة فقط
لان البقي عارض ولو اجتمع فيه مسكنة وكونه ابن سبيل أعطى بأحدهما اهـ (قوله الأصناف
الاربعة) أى جميع أحدهم اهـ (قوله فلا يخص الحاضر) بل الغائب كذلك حيث كان من أهل
ذلك الاقليم الذى وقع فيه البقي فيقسم ما في كل اقليم على مكانه وليس المراد أن ينقل ما في كل اقليم
الى كل الاقليم حل (قوله والاخص الاربعة الخ) لولم يتفهم وهم فقراء جز اعطاهم من سهم
رسول الله ﷺ عميرة وقوله المرتزة سموا بذلك لطلب أرزاقهم من الامام من مال الله تعالى
يرادى وقوله وهم المرصون سموا بذلك لانهم أرصدوا أنفسهم للذب عن دين الله تعالى وطلبوا للفرق
من ماله شرح اهـ (قوله كزوجاته) ولو كانت الزوجة ذميمة على المتمدن شورى ولو أر بها (قوله ان
كان بمن ينضم) لعل المراد الا أن لا يبتأيه لوضوح الفرق بين ما هنا وما يأتى في النفقات شورى
(قوله مطلقا) أى احتاجهن أولا (قوله لانحصارهن في أر بع يؤخذ منه ما يحسنه الأذرى لعل لو كانت
عند أمهات أولا لم يسطر الا الواحدة عميرة ٥ قلت وينبى أن يعطى على قدر حاجته من سهم وعبارة
اهـ ويسمى لامهات ولأده وان كثرن كافتضاء اطلاقهم خلافا لابن الرفعة لان جلهن لا اختيار فيه
(قوله وقيل يملكه) هو المتمدن وفائدة الخلاف أن له أن ينصرف فيه على هذا دون الاول وأيضا اذا قلنا
لله لسان جهته تسقط عند النفقة فان قلنا الملك لها ابتداء فلا تسقط عنه النفقة بعد الرقاع
شورى والوجه أنها تسقط على الاول أيضا لأنه المقصود اهـ نظير ما اذا ضيفها شخص لاجله وفائدة
الخلاف أيضا أنه يورث عنها على الاول (قوله أصوله) أى المسلمين وقوله وزوجاته ومستولاه
أى المسلمات كما هو الاقرب في شرح الروض ولا ينافى ما تقدم في قوله كزوجاته من أنه يعطى للزوجة
التي على المتمدن ذلك في حياته وذا بعد موته ويقرق بان الاعطاء لمن في حال حياته انما هو له
لان غياله بعد موته كما في سهم فان استلمت الزوجة بعد موته فظاهر اعطاها لانتفاء علة المنع
في الكفر شرح اهـ (قوله بواته) أى المسلمات (قوله الى أن يستنفوا) يقتضى أن الزوجة

من ليس لها حاجة للقتال معه أو تخدعت ان كان من يخدم يعطى مؤنته ومن يقال فارسلوا فرس له يعطى من الخيل ما يحتاجه
لقتال يعطى مؤنته بخلاف الزوجات يعطى لمن مطلقا لانحصارهن في أر بع ثم ما يدفع اليه زوجته وولده الملك فيه لما حصل من
القتل وقيل يملكه هو ويصير اليها من جهته (فان مات أعطى) الامام (أصوله وزوجاته وبناته الى أن يستنفوا) بنحو نسكح
ورث (وبنيه)

الى أن ينقلوا) بكسر أو قدر: على الغزو في أحد اثبات اسمه في الديوان أئمت والاقطعوه كرسك الاصول من زيادته. يرى زويان
والاستغناء فينزل في الثالث (٣٠٢) أولى من تغييره بالزوجة وبالكساح فيها وبالاستقلال في النبات كالينين

لوكات من لا يرغب في نكاحها أي ولم تستغن بما ذكر أنها على ألى الموت وهو ظاهر ويقضي أيضا
أنها لو استغنت من الزوج مع رغبة لا كفها فيها أنها تعطى وهو ظاهر أيضا وأن نظريه خط سول
(قوله) أن ينقلوا) ثلاثا موضوع الجهاد الى الكسب لنا في علم واستنبط السك من هذا أن
القبض أو المتعبد أو المدرس إذا مات يعطى بموته مما كان يأخذه ما يقوم به ترغيبا في طلب العلم فإن فضل
شيء صرف لمن يقوم بالوظيفة ولا نظر لاختلال شرط الوافق فيها لأنه تم لأبيهم المتصفية فنتهم
معترة في جنب ما مضى كرم البطالة والمنتم اعماهو من لا يصلح إبداء أي فيقررون الآن اه
وخالف حجج وفرق بين هذا والمرزق بان المرزق يحب للنفس لا يصيد الناس عنتمني فيوكال الناس
فيه الى العلم اليه والجهاد مكره للنفس فيحتاج الناس في ارصاد أنفسهم اليه الى تألف اه زى
واعتمد هذا الفرق هر (قوله) وسن أن صنع ديوانا) العتمة الجواب عى لكن رجح هر في
شرحه الدب قال عى عليه ويمكن الجمع بمعمل التدب على ما لو أكن الضبط بغيره والوجوب على
ما إذا لم يكن (قوله) بكسر الدال الخ) وهو فارسي معرب وقيل عى شرح هر وهو في الأصل اسم
شيطان يراوى وأصله دزان بدليل جمه على دواوين قنيت الوالاولى (قوله) لشفتهم) أخذنا من
القرش لى هو الحيوان البحرى لانه لقوته يأكل حيتان البحر أو من القرش وهو التفتيش لانه
كان يفتش على ذوى الحماض فيكفهم حل (قوله) وهم ولد النضر الخ) ققر يش اسم أو لقب للنضر
الذى هو جسد فهر أبوايه والحدقون على ان قرشا هو فهر الذى هو ولد ولد النضر ومن قال الزين
العراقى في نظم البيرة

أما قريش فالاصح فهر • جاعها والا كثرون النضر

وقيل انه قصي قيل وهو قول رافضى توصله الى أن الرافض الى أن كامن في بكر وعمر ليس قرشا لانها
انما يجتمعان معه (قوله) بدقصي فكون امامتها بالطله حل (قوله) أخذ أجداده) وهو الثاني عشر
من أجداده زى وقد نظمها بعضهم بقوله

محمد عبدالله مطلب هاشم • مناف قصي مع كلاب فصرة

فكعب لوى غالب فهر مالك • كذا النضر يحمل كنانة بن خزعة

فدركة الياس مع مضر كذا • نزار معد بن لعدنان أئمت

(قوله) جده الثاني) بدل من هاشم وقوله عبدالله مطلب وقوله عبد مناف جده الثالث وهو أبو الاربعة
الذكور بن وقصي جده الرابع يرمادى (قوله) وبني مطلب) ما ذكره بعضهم من انه أشار بالوب
الى عدم الترتيب بينهم وبين بني هاشم على نظراء الاربعة خلافة لان كلامه في الاولوية ومعلوم

أن تقديم بني هاشم أولى شرح هر فكان الأولى أن يعر بالفاء (قوله) شقيق هاشم) وكانوا بنين
وكانت رجل هاشم ملتصقة بجدة عبد شمس ولم يكن زعها الابدن وكانوا يقولون سيكون بين ولديها
دم فكان كذلك حل (قوله) لتسوية (قوله) هذا لا يتج تقديمهم على غيرهم وينداهي
مرتبة واحدة فكان الأولى أن يعر بقوله لاقصاره (قوله) في القسم عليهم من خس الحسن كا
تقدم (قوله) فبني عبد شمس) اعطاهم هنا من جلة التي لقيام وصف بهم يستحقون من

من بني عبد المطلب أفاده حج وقوله لانه سئل أي عاصي أي من تقدم الاقرب
فالاقرب لان الخ (قوله) هذا لا يتج تقديم الخ) بما تقدم من كون الحديث جوابا لسؤالهم فند التوبة تقديمهم على غيرهم لكن
لا يخفى أن ذلك بموتة تأمل

(وسن أن صنع ديوانا)
بكسر الدال أشهر من
فتحها وهو دفتر الذى
يثبت فيه أسماء المرتزة

وأول من وضعه هر رضى
الله عنه (د) أن (بصب
الكل جم) منهم (عربيا)
يجمعهم عند الحاجة اليهم
والصرف فيعمل يحيى فاعل
وهو الذى يعرف مناقب
القوم (د) أن (قدم) منهم
(الباب) للاسم (واعطاء)
لدى أو نحوه (قرشا)
لنصفهم بالنى (قوله) وغير
فمما قرى لا يقدموها
رواه الثاني بلنا وابن أبى
ثينة بإسناد صحيح وسوا

قريشا لنصفهم وهو
تجمعهم وقيل لشدهم وهم
ولد النضر بن كنانة أحد
أجداده (د) أن
(قدم) منهم بنى هاشم) جده
الثاني (د) بنى (المطلب)
شقيق هاشم لتسوية
(قوله) فيماني القسم كسر
(م) بنى (عبد شمس) شقيق
هاشم أيضا

(قوله) لان كلامه في
الاولوية) أى فلا يحمل
كلامه الأعلى الاربعة وانما
عبر بالاولوية ليعلم ان بنى
هاشم أقرب له عليه السلام

من بني عبد المطلب أفاده حج
فالاقرب لان الخ (قوله) هذا لا يتج تقديم الخ)

أصهاره عبد العزى فان زوجته

خديجة بنت خويلد بن

أسد بن عبد العزى (فانتر

البطون) أى بابها

(الأقرب) فالأقرب (الى

النبي ع) فيقدم

منهم بعد بنى عبد العزى بنى

عبد الدار بن قصي ثم بنى

زهره بن كلاب ثم بنى

وهكذا بعد قرىش الأنصار

الأسوس والخزرج لأنهم

الجينة في الإسلام فانتر

العرب أى بابهم قال

الرافعي كذا رتبوه وحله

السرخسي على من هم

أبعد من الأنصار أمامن

هو أقرب منهم الى النبي

ع فيقدم وفي الحادى

يقدم بعد الأنصار مضر

فريضة فولد عدنان

فقططان (فالحجيم) لان

العرب أقرب منهم الى النبي

ع وفيها زيادة تطلب

من شرح الرضوي وذكر

الن في المسائل المذكورة

من زيادتي (ولايتي في

الديوان من لا يصلح لغزو

كسحي وزمن وقاعد يدوانا

يشت الرجل المسلم المكلف

الحر العير البالغ للغزو

فيجوز اثبات الأخرس

والامم والعرج ان كان

فارسا (ومن مرض

كلا يرغب الناس عن الجهاد

لكنهم من المرتزة فلان في سوانهم فافسقى لان ذلك من خمس الجنس (قوله عبد العزى) هو

أن عبد مناف يراوى (قوله عبد الدار) وهو أخو عبد مناف أيضا فولد الثلاثة ولأقصى يراوى

(قوله ثم بنى زهره) لانهم أشوال النبي ع وقوله ثم بنى كلاب لان أب بكر وعائشة منهم يراوى

(قوله وهكذا) أى ثم بعد بنى كلاب بنى عبد بنى جحج ثم بنى عبد بنى عامر ثم بنى الحارث

يماوى (قوله الأنصار) جمع ناصرك أصحاب وصاحب أوجع نصير كاشراف وشريف وهو جمع قلة

والتشكيل بان جمع القلة لا يكون فوق العشرة وهم ألوف وأجيب بان القلة والكثرة انما يتغيران

في نكرات الجوع أما في المعارف فلا فرق بينهما يماوى (قوله الأسوس والخزرج) وينبى كآفاده

التيخ تقديم الأسوس لان منهم أشوال النبي ع شرح مر (قوله كذا رتبوه) فجعلوا

سائر العرب مؤخرين عن الأنصار وجعلوهم مرتبة واحدة فأشار الى خلاف الأول بقوله وحله الخ والى

خلاف الثاني بقوله وفي الحادى الخ الجوع عبارة شرح مر وظاهره تقديم الأنصار على من عدا قرىش وان

ثم أقرب له ع واستواء جمع العرب لكن خالف السرخسي في الأول والمالودى في

الثاني (قوله وحله السرخسي) أى حل قولهم فانتر العرب على من أى على عرباً بعد الخ وقوله أمامن

أى أمامي هو أقرب منهم أى من الأنصار فيقدم أى على الأنصار فاذا كان من العرب الذين ليسوا

أمناء من ينسب الى كنانة وكان من الأنصار من ينسب الى خزيمه الذى هو فوق كنانة فان المنسوب

الى كنانة يقدم على المنسوب الى خزيمه وان كان من الأنصار فكلما للمتن الذى ظاهره تأخير سائر

العرب أى غير قرىش عن الأنصار يحول على العرب المؤخرين في القرب عنه على الأنصار (قوله وفى

الحادى) هو معتمد أيضاً وان كان مقتضى كلامه التوسيع بين سائر العرب اه سم (قوله فالحجيم)

ويشم في العرب والحجيم بعد القرب بسبق الإسلام ثم الدين ثم السن ثم الهجرة ثم الشجاعة ثم اختيار

الام وقدم السن هنا عكس امامة الصلاة نظر الاختياره نابرماوى وهذه هى الزيادة التى في شرح

الروض وقوله نظر للافتخار عبارة تشرح مر لان المدار هنا على ما به الافتخار بين القبائل وفى على

ما يزيد به المشوع (قوله لان العرب أقرب منهم) يقتضى ان في الحجيم قربا للنبي ع وهو

كذلك لان بنى اسرائيل وهم الحجيم من يعقوب بن اسحق بن ابراهيم والعرب من اسمعيل والنبي من

نسله فالعرب أولادهم الحجيم شيخنا (قوله وفيها) أى العرب والحجيم زيادة وقد قدمت (قوله

ولايتي) أى ندبا وقبل وجوب ما شرح مر والذى اعتمده زى تبعاً للروضة وجوب ذلك (قوله

بغير حاجة الخ) أى لا القدرة التى كان يأخذها لاجل فرسه وقتله وما أشبه ذلك سمل (قوله حيا

وبيا) تعين للمؤمن وحاجته بعد موته تجهيزه (قوله وتفصيله السابق) وهو قوله وبراى في الحاجة

أزنان للمكان الخ عبد الله (قوله وان لم يرج برؤه) ولا تشترط المسكنه يماوى (قوله ولا يرغب

الناس الخ) وبذلك فارق عدم وجوب اعطاء أولاد العالم وظانقه بعد موته لرغبة الناس في العلم وهذا في

الأوقاف وأما أموال المصلح فالأولاد اماما بعده يعطون كما هنا قال هل على الجلال (قوله وبمجي

أى وجوب سمل وقال حل ندبا وهو مبنى للجهول بدليل كتابته بالياء آخره لانه لو كان مبنيا

للقائل لكتب بالواو لانه من محاميق قال تعالى بمحو الله ما يشاء وقال تعالى فمحونا آية الليل لكن قال

للمصاح محاموسه بمحوه محووا بمحيه محيا فاعليه تصح قرأته بكسر الحاء مع فتح الباء بالياء للقائل

(ثم) يجوز أن يؤخره (فكسحج) فيعطى بقدر حاجة محوته حيواته بتفصيله السابق (وان لم يرج برؤه)

ويشتغل بالكسب وقولى فكسحج أعوم وأولى مما ذكره (وبمجي) ندبا امم (من لم يرج) برؤه

وان اعطى الاغلافي اقله وهذا من يادى (وماضل عنهم) أى عن المرتزة أى عن حاجتهم (وزرع عليهم بقدر مؤتمهم) لانهم فلو كان لواحد منهم نصف لا تخرت (٣٠٤) أعطاهم من الفاضل بهذه النسبة (وله) أى اللام (صرف بعضه) أى الفاضل

(في شور وسلاح وشيل) ونحوها لانه معونة لهم والفرس من هذا أن الامام لا يبق في بيت المال شيئا من االى ما وجدته مصر فان لم يجد استاء بغير باطات وساجد على حسب رايه (وله) وقت عفار قى أو يسمو قسم غلته) في الوقت (أؤنه) في البيع يحب ما يراه (كذلك) أى قسم الثول أربعة أخسها للمرتزة وخسها للملح والاصناف الاربعة سواء وله أيضا قسمه كالقول كا شله الكلام السابق أول الباب لكن خاس الخس القى للملح لاسبيل الى قسمته وما ذكرته من التخير هو ماقى الروضة كالمها واقتصر الاصل على الوقت

(فصل في الفتيمة وما

يتبعها)

(الفتيمة نحو مال) هو أعم من قوله مال (حمل) ل (من الحربين) ماعولم (بالجفاف) أى اسراع لئى عماس حتى يحصل بركة أو انقلاط كاس ركذا ما تهرمواعنه عند التقاء الضيق ولوقبل شهر السلاح

أو أهدها الكفار ولان الحرب قائمة بخلاف التروك بسبب حوالا في دارهم وضرب معسكر نافعهم وتعتبرى بالحرين فانوا باي أولى من تعبيرة بالكفار (فيقدم) منها (السلب ان رك غررا) بقيد زده بقولى (منا) حوا كان أو جعلها أو بالغذا كرا أو تى أؤختى (بازالتمسقرى) بفتح النون أشهر من اسكانها أى قوته (في الحرب) كان يقتله أو يعميه أو يقطع يده

وهو المناسب لقوله ولا يثبت (قوله وان اعطى) الذى يعطاه كفاية عونى اللاتفة به الآن هر قال البرماوى ويفرق الامام أو نايته أرزافهم من شاة سانية أى سنة ستة أو شاة أى شهر أو شهر أو غيرهما بحسب ما راء أى وليجعل وقت العطاء معلوما ليجتنب الأولى مرتقى كسرة وظاهر الكلام ان القدى أنه لا يشترط مسكنه وسرى عليه السبى وقال ان النص يقتضى (قوله اذ اغلافي في اقباشه) فى قتال فيه فاشد وهى نذ كره ليعطى (قوله وزرع عليهم) أى على المرتزة أى الرجال الباقين دون غيرهم من التروارى ومن يحتاجون اليه من نحو القضاة حل (قوله فلو كان لواحد منهم نصف الخ) مثل خط بغير هذا فقال مثال ذلك كفاية واحدا ف وكفاية الثانى ألفان وكفاية الثالث ثلاثة آلاف وكفاية الرابع أربعة آلاف فجمعهم ذلك عشرة آلاف فيجعل الفاضل عن ذلك عشرة أجزا فيعطى الأول عشرةا والثانى خسها والثالث ثلاثة أعشارها والرابع خسها وكذا يفعل ان زاد اه عن (قوله وقسم غلته) أى أجرته وهو مستأف لامتطوف على ما قبله لان القسم واجب وهو مبتدأ خبره وكذلك (قوله يحب ما يراه) رابع الوقت والبيع فقط فكان الانسب تقديمه على قوله وقسم غلته (قوله والاصناف الاربعة) أى ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل وقوله وسلاح أى مال كون المصالح وكل من الاصناف الاربعة مستوية فيه لان لكل خسه (قوله السابق أول الباب) أى فى قوله ما حصل ثامن كعفار في خمس الخ فانه شامل للمعاروكان الأولى أى يقول أول الكتاب لانه الذى ترجم به (قوله لاسبيل الى قسمته) أى لان المصالح غير محصورة فوقفه وصرف غلته أولى من يسه وصرف منه برماوى وبعبارة شرح هر بل يباع أو يوقف وهى أولى ويقسم منه غلته اه

(فصل في الفتيمة وما يتبعها) أى من الرضى والنفل (قوله حصل لنا) خرج ماحصله أهل القسمن أهل الحرب فليس بفتيمة ولا يزرع منهم سول (قوله والحرب قائمة) لان القتال لا قرب وصار كافتى الموجود صار كأنه موجود بطريق القوة المثلة منزلة الفعل شرح هر (قوله بخلاف التروك بسبب حوالا في دارهم) أى فليس بفتيمة بل فى لانهم جلاوا عنه زى وحل لانه لما يقع تلاقم تنوهم شأنه القتال فيه شرح هر (قوله وضرب معسكرا) أى خيامنا فلا يكون غلبة بل فى عى وبرماوى والظاهر أن مفعول المصدر محذوف أى ضرب معسكرا خيامهم والمرد بالمسكر العسكرة من المطلق اسم المجل على الحال لان المسكر اسم الموضع المسكر (قوله فيقدم منها السلب) ولو أعرض عنه مستحقه لم يقطع حقه لانه متعين له حيج (قوله غررا) هو ما انطوت عن اعاقته والمرد هنا للوقوف أو عظيم قل على التحرير (قوله منا) خرج الكافر فلا سلب له ولذبا أذن له الامام برماوى (قوله وعبد) أى لسلو وقوله شيئا أى بشرط أن يكون يقاتل ومثله المرأاة والخنثى اه برماوى (قوله أو يعميه) هذه العبارة أحسن من قول المباح أو يفا عيبيه اصدقه بما لو كان له عين واحدة (قوله أو يقطع يده) فلو قطع يده فى مجلس ثم قطع الأخرى غيره قبل انقضاء الحرب فالقياس ان السلب يكون للثاني لانه هو الذى أزال الممانعة فلو قطع ما اشتركا ولو اشترك جع فى قتل أو اغتال فالسلب لم

أو أهدها الكفار ولان الحرب قائمة بخلاف التروك بسبب حوالا في دارهم وضرب معسكر نافعهم وتعتبرى بالحرين فانوا باي أولى من تعبيرة بالكفار (فيقدم) منها (السلب ان رك غررا) بقيد زده بقولى (منا) حوا كان أو جعلها أو بالغذا كرا أو تى أؤختى (بازالتمسقرى) بفتح النون أشهر من اسكانها أى قوته (في الحرب) كان يقتله أو يعميه أو يقطع يده

أورجلية أو يده ورجله أو بأسره وان من عليه الامام أو أرقه أو فداه بخلاف ما لوراء من حصن أو صف أو قتله غفلا أو أسعيا لنجيه أو بعد ان هزم الحار بين فلا سلبه لا تنافه ركوب الفرار المذكور في الاصل (٣٠٥)

سليم واما الشيطان (وهو) أي السلب (مامنه) أي الحسري الذي أزيلت منته (من ثياب كنف) وطيلسان (وران) براه ونون وهو خف بلا قسم (ومن سوار) وطوق (ومنطقة) وهي ما يشد بها الوسط (وخاتم وثقفة) معه بكيسها لا الخلفه في رحله (وجنبية) قناد (معه) ولو بين يديه لانها انما قناد معه ليركبها عند الحاجة بخلاف التي يحمل عليها أو قتاله فلو تعددت الجنايا اختار واحدة منها لان كل منها جنيته من أزال منته (وآله) حوب كدع ومركوب (وآلة) كرسج وجام ومقود ومهاز وقول وآلة (لاحقية) المشدودة على الفرس بما فيها من نقد وغيره لانها ليست من لباسه ولا من حليه ولا مشدودة على يده واختار السبكى أنه بأخنها بما فيها (م) بعد السلب (تخرج للزئ) أي مؤن نحو الحفظ ونقل المال

ولأخفته واحده فقتله آخر فالسلب الاول برماوى (قوله) أو بأسره بكسر السين من باب ضرب قال تعالى وتأسرون فريقا (قوله) وان من عليه الامام) ثم لاحق القتال في رقبته وفداؤه لان اسم السلب لا يقع عليهما شرح مر (قوله) أو أسيرا لغيره) لانه أي الغير كقبي شره بالامر سول (قوله) أو بعد ابرز الحار بين) أي قتله بعد ان هزمهم والحار يون غير متجيزين للقتال أو الى ثمة ما اذا تعجزوا قتال أو فتغلبكم القتال باقى حقيهم قاله الامام بخلاف ما لو قتل واحدا بعد ان هزم مع بقاء غيره فانه ينتهي سلبه عن (قوله) خبر من قتل هذا ليس من كلامه **عليه السلام** بل هو من كلام أبي بكر رضي الله عنه بحضرته **عليه السلام** شيخنا وقال سول هو من كلام النبي **عليه السلام** ولا ينافيه ان أبا بكر قاله لان النبي قاله في غزو حنين اه وصرح بذلك الجلال الجلي فقال قال **عليه السلام** من قتل الحار والقتل يستعمل في حقيقته وبجازه فيشمل من أزيلت قوته وفي قوله قتلا مجاز الاول والمراد قتلا يحمل قتله نزع النساء والصبيان كما قاله البرماوى (قوله) وهو خف) أي طويل يلبس بالناقي شرح مر (قوله) من سوار) وهو ما يجعل في اليد كالنبالة بدليل عطف الطوق عليه (قوله) فدره) أي منزلة الذي يسكن فيه وبعبارة المختار رحل الشخص مأواه في الحضر ثم قل لأمنته السافر (قوله) ولو بين يديه) الاولى ولم تكن بين يديه عرش بان كانت خلفه أو مجبته لانه التوهم بعبارة شرح مر نقاد أمامه أو خلفه أو مجبته فقول في الروضة كأصلها بين يديه مثال لا قيد فكان الاولى أن يفي بما يذكر اه (قوله) اختار واحدة منها) بخلاف ما لو كان معه أسلحة متعددة فانه بأخذ جميعها لانها كلها كالقتال بها ولان الحاجة الى السلاح أتم لانه قد يحتاج للواحد بعد الواحد لضياع الاول أو انكساره وأيضا لا يتم الحرب بدون سلاح بخلاف الفرس سم قتلا عن مر خلافا لعل لانه قالها على الجنايا لكن عبارة شرح مر ولو زاد سلاحه على العادة بقياس ما بأن في الجنيته لا يعطى الا سلاحا واحدا وهو الأصح وقوله على العادة أي بحيث لا يحتاج له عرش وفي ذلك أنه اذا كان معه آلات الحرب من أنواع متعددة كسيف وبنعيقه وخنجر ودبوس أن الجميع سلب بخلاف ما زاد على العادة فان كان معه سيفان فأنما يعطى واحدا منها وبعبارة ع و آله حرب يحتاجها وهو شامل للعدد وغيره من نوع كسيفين أو أنواع وفيه استخراج الاحتياج اليه وينبغي الاكتفاء في الحاجة بالتوقع فكل ما توقع الاحتياج اليه كان من السلب سم وعش على مر (قوله) وسركوب) ولو بالقوة كان قاتل راجلا وعنانه يده أو يد غلامه مثلا مر (قوله) لجام) وهو ما يجعل في فم الفرس والمقود الذي يجعل في الحلقة ويمسكه الزاكب والمهاز هو الركاب لكن قال في المختار هو حديدة تكون في مؤخر الرأف عرش على مر والرأف من يروض الدابة أي يعلها لكن على هذا لا يناسب جعله من أمثلة آلة المركوب لانه ليس آلة قلل المراد به الركاب بطريق التمييز (قوله) لاحقية) وهي الوعاء الذي يجعل فيه الامتعة كالنصر مثلا قال مر نعم لوجعلها وقاية لغيره وادخلها أو بدل لتلك قول الشارع ولا مشدودة على يده فانه يقتضى أنه لو جعلها خاف ظهرو وقاية له وشدها كانت من السلب (قوله) واختار السبكى الخ) ضيف (قوله) مؤن نحو واللطف) أي قدر أجرة مثل ذلك لا يزيد (قوله) ثم تحسن الباقي) والتولى لتلك الامام أو نائبه ولو غزت طائفة ولأمر فيهم من جهة الامام فحكوا في القسمة واحدا أهلا صحت والا فلا شرح مر

(٢٩) - (بحرى) - نالت تكسب التي في) فيقسم بين أهله كما في التي لأية وأعمالها غنم من نين فيجعل ذلك خمسة أقسام متساوية ويؤخذ

خس رقاع ويكتب على واحدة نداء أو صلح وعلى أربع للفاين ثم تدرج بنادق متساوية ويخرج لكل خس رقعة خارج مقدراً للصلح عمل بين أهل الجنس على خسة وهي التي تقدمت في التي. ويقسم بالفاين قبل قسمة هذا الجنس السكن بعد افرازه بقرعة كما عرف (والنقل) بفتح الفاء أشهر من (٣٠٦) اسكانها (وهو زينة بدفعها الامام باجتهاده) في قدرها بقدر الفصل المقابل

لها (من نظر منه) في الحرب (أمر محمود) كبار تزوج من إعدام (أو بشرطها) باجتهاده (من يفضل ما ينسب إلى الحر بين) كهجوم على قلعة ودلالة عليها وحفظ مكن ونجس حال يكون (من مال الصالح الذي يستغرق هذا القتال أو الحاصل عند) في بيت المال فان كان مما يغني فيذكر في النوع الثاني جزاً كرم وثق وتحمل في الجلالة للحاجة وإن كان من الحاصل عنده شرط كونه معلوماً والنوع الأول من الفصل من زباني (والاخماس الاربعه) عفاها ومتوطا (الفاين) أخذنا من الآية حيث اقتصر فيها بعد الاضافة اليهم على استخراج الجنس (وهم من حضر القتال ولو في أثناءه) أو كان ممن لا يسبها (بنسبة) أي القتال (وأن لم يقاتل أو) حضر (لا ينسب) وقال كاتب خبر لحفاة متعوتج وعزف (لشهود القتال في الأولى وقتاله في الثانية وأقبح بها جليوس ويكن ومن

(قوله خس رقاع) ذكر انقصة هنا بخلاف ما تقدم في التي. لان الفاين حاضر من فهم كالسكر الحقيقه بخلاف التي. لان أهله غائبون برماوى وشورى أى فلا فرق فيه بل الرأى فيه للامام كافي الرشيدى وعبارته سببه أن الفاين هنا مالكون للاخماس الأربعة معصرون ويجب دفعها لهم حالا كما رأى فوجب القاطعة للزاع كافي سائر الاملاك وأما التي. فأمسره موكول الى الامام لا مالكا فيه معين لإمكان للفرقة فيه معنى اه (قوله ويقسم بالفاين قبل الخ) أى بدأ ويستحب أن تكون هذه القسمة في دار الحرب كما فعل النبي ﷺ وتأخيرها بلا غفران العود الى دار الاسلام مكروه بل يحرم ان طلبوا تنجيلها ولو بلسان الحال كما بعثه الامام (قوله والنقل الخ) وهو لزيادة وشرعاً مذكوره واتخاذ كره قبل الاخماس الأربعة لانه من مال الصالح الذي هو من جهة الجنس المتقدم في قوله وخس مكن. والنقل مبتدأ خبره من مال الصالح وما بينهما اعتراض وهذه الجمله اعتراضها معترضة بين المعطوف وهو قوله والاخماس الاربعه للفاين والمعطوف عليه وهو قوله وخس مكنس. التي. (قوله باجتهاده في قدرها) وان زاد على السهم لانه موكول الى نظر الامام عن (قوله ينسب) من باب رى كالى الصالح والممكن يفتح الميسر كافي المصباح أيضاً (قوله من مال الصالح) وقيل من أصل الغنيمة وقيل من الاخماس الاربعه مر (قوله أو الحاصل) بلجر عطف على الذي سيف (قوله في النوع الثاني) أى قوله أو بشرطها الخ عن (قوله كرم) أى ربع خس الجنس الذي للصلح (قوله كونه معلوماً) وهذا واضح في النوع الثاني لانه الذي شرط فيه ازالة ٧ قبل دفع (قوله عفاها ومتوطا) فان قلت ما للفرق بين الغنيمة والتي. حيث جعلتم العاق في الغنيمة كالنقل وفي التي. يتخبر فيه الامام بين قسمه ووقفه أو يبعه وقسمه منه أو غلظه قلت أجيب فافاً للرمي بأن الغنيمة حصلت بكسبهم ونظام فلنكونها بخلاف التي. فانه احسان جاء اليهم من خارج فكانت للعبة فيه الى رأى الامام سم ملخصاً (قوله للفاين) فيه تلويح بمخالفة أئبي حقيق من تخيير الامام بين قسمتها على الفاين ووقفها زى (قوله بعد الاضافة) أى النسبة اليهم في قوله تعالى ما غنمتم من شئ وفيما هذا لا يقتضى كون الاخماس الاربعه ماسكاهم الا أن يقال النسبة اليهم تقتضى الملك (قوله من حضر) ولو مكربها على الحضور (قوله ينسب الخ) هذا القيد ظاهر في غير من رضى لما يأتى من أن الزمن والاعمى والاقطع رضى لهم وان لم ينووا ولم يقاتلوا كما يؤخذ من شرح هر (قوله كأجبر) أى اذا قاتل وكذا بعده وعبارته المنهاج والاظهر أن الاجبر لسياسة الدواب وحفظ الامتعة والتاجر والمخترع يسبهم اذا قاتلوا وعبارته برماوى كأجبر أى اجارة عين ما أجبر للذمة فعطى وان لم يقاتل لانه كان التزامه من يسب عنه يتفرع للجهاد وأما السلم اذا استؤجر للجهاد فلا أجبر له لفساد اجارته ولا رضى له وان قاتل لاعتراضه عنه لاجارة الاقرب اليه يعطى السلب لعموم حديث اه ملخصاً واعطأ أجبر الذمة مع عدم قتاله وعدم يته له كاهو الفرض مشكل فليحذر وانما فسد اجارة السلم للجهاد لانه محصور الصفين عليه ومثل اجارة الذمة لاجارة الواردة على عمل كياطة ثوب فيعطى وان لم يقاتل كافي شرح هر لانه يمكن أن يكتدى من يعمل ما يوجب محضر (قوله وانهم) خرج بقيد ملحوظ تقديره ولو لم ينهم (قوله غير منحرف)

وأخبرهم ليس المسكر من هجوم العدو ولا تنج لمن حضر بعد اقتضائه ولو قيل حيازة المال والال من حضوره وانهم غير منحرف لقتالاً ومتعزى الى فقهه ولم يعدد قبل اقتضائه فان عاذاستحق من المبرز بعده وضا وشملهم من حضر في الاثناء

حضارية القتال (ولومات بعد اقتضائه ولو قبل الحياة) للمال (خلفه لوارثه) لان النعمة تستحق بالانتفاء وان لم تكن حياة بخلاف من مات قبل انتفائه لاشئ له الممرفارق موت فرسه بان الفارس متبوع والفارس تابع (وارجل سهم وفارس ثلاثة) سهمان للفارس وسهم له لاتباع رواه الشيخان (ولا يعطى) وان كان معه فرسان (الا لفرس واحد فيه فتح) لما روى الشافعي وغيره ان النبي ﷺ لم يعط الا سبعة الفرس وكان معه يوم حنين افراس عريبا كان أو غيره كبرذون وهو من ابواه بحمان وهجين وهو من ابوه عربي وأمه عجمية ومقرع بضم الميم وسكون القاف وكسر الراء وهو من ابوه عجمي وأمه عربية فلا يعطى لغير فرس كبير وقيل وبغل وحمار لانها لا تصلح للحرب صلاحية الخيل بل بالكرم والفارس الذين يحصلهما النصر ثم يرضخ لما روى عن النبي ﷺ ان الفيل أكثر من رضى البغل ورضخ البغل أكثر من رضى الحمار ولا يعطى فرس لانفع فيه كفهول وكبير وهرم وفارق

الشيخ الهجران بن الشيخ ينتفع برأيه ودعائه فمررضه له (ورضى منها) أى من الاخماس الاربعة

ويصدق جينه اذا ادعى التحرف أو التحيز اه ح ل (قوله) ولا تخذل ومرجف) لانه لانية لها مصححة فلا يردان شرح م لان قول المصنف وهم من حضرا لم شامل لما فقتضاه انهما يعطيان والمخذل من يحث الناس على ترك القتال والمرجف من يرجف الناس ويخونهم ح ل وفي ع ش على هر أن العطف للتصريح ولو المصباح خذلك ترك نصرته وانعاشه اه وفي تقضى التناير ويشهد للمصباح قوله تعالى وان يتخذلكم فخذلكم من بعده الآية لكن م ل فرس الخذل بالذى يكثر الخوف والمرجف بالذى يحصل منه الخوف ولومر كقوله لا طاعة لنا بهم فيكون أهم (قوله) وان حضرا) أى المرجف والمخذل ينتهى أى القتال بل وان قاتلا شيخنا عز بى (قوله) خلفه) أى حق تملكه لما يذكر النعمة لان ذلك الا بالقيمة واختيار المالك شرح م قال ع ش قوله أى حق تملكه أى لنفس المالك فلا يورث المال عنه بمجرد ذلك بل الامر موقوف لرأيه أى الوارثان ثاملكه وان شاء أعرض (قوله) قبل انتفائه) أى وقبل الحياة أما بعده لم يفتقر لوارثه م ل وم خلاط ل حيث قال لاشئ له ولو بعد حياة المال (قوله) المامر) أى من أن النعمة تستحق (قوله) وفارق موت فرسه) أى قبل انتفاء الحرب فانه يعطى لها وألومات الفرس قبل القتال فانه لاحقه ح ف وبارة م وفارق استحقاقه لسهم فرسه الذى مات أخرج عن ملكه فى الانتاء ولو قبل الحياة بأنه أصل والفارس تابع بخلاف سهمه لاتباع وجرحه ومرمضه فى الانتاء غير مانع له من الاستحقاق وان لم يكن مرجواً والجنون والاعماء كالوت ولومامعا احتدل أن لا يستحق واحد منهم لم يحتل أن يستحق الفرس ويكون للوارث لانه تابع فيفتقر فيه ولا يقال اذا سقط استحقاق التابع سقط استحقاق التابع كما فى الروض (قوله) والفارس تابع) أى فيفتقر فى التابع ما لا يفتقر فى التسويج (قوله) وللفارس) أى وان غصب الفرس لكن من غير حاضر والا فرب كالأوضاع فرسه فى الحرب فوجد آخو قاتل عليه فبسم المالك م وقوله سهمان للفارس وان لم يقاتل عليه بأن كان معه أو بغيره منها فذلك ولكنه قاتل رجلا أو قسيفته بقرب الساحل واحتمل أن يخرج ويركب لانه قد يحتاج اليها شرح م (قوله) فرسان) بضم الفاء وكسرها مع سكون الراء لأن فرسا يجمع عليها (قوله) الا لفرس واحد) ولوممارا أو مستأجرا أى ان بلغ سنة ولو فى أثناء القتال وأمكن ركوبه برأى ولو حضرا بفرس مشترك أعطيا سهميه شركة بينهما يحب ملكها بهذا ان لم يركبا معا فان ركباهما وكان فيه قوة الكسر والفارس أعطيا أربعة أسهم سهمان لهما وسهمان للفارس والا فسهمان لم يملك لانه لا وجه أن يرضخ لما شرح م والروض (قوله) فلا يعطى لغير فرس) أى لا يسهم له فلا يقال أن يرضخ له كسابق (قوله) لانها لا تصلح الخ) واستأنسوا بذلك أيضا بقوله تعالى ومن رباط الخيل الآية حيث اقتصر عليها برأى (قوله) بالكرم) أى الجرعى الصدق والفارس أى الفارمنه ولو لم يجران بين ماسهم له وما يرضخ له كان تولد بين آنان وفرس يرضخ له ولا يسهم عن (قوله) يرضخ له) أى أنه كوراء وورضى البعير فوق رضى البغل كما فى شرح الروض وهذا محمول على بغير لا يرضخ لكروا الفرس كالنقاعى والا كالهراوى يسهم له على كونه يرضخ له ببنى أن يكون رضى خا كثر من رضى القيل ح ل والمتمدانه يرضخ له مطلقا والحاصل أن رضى القيل أكثر من رضى البعير الذى لا يصلح لكروا الفرس وورضى البعير الصالح لذلك كثر من رضى القيل وورضى القيل أكثر من رضى الخيل وورضى الخيل أكثر من رضى الحمار كثر من رضى الحمار (قوله) وفارق الشيخ الحرم) أى حيث يسهم له (قوله) ثم يرضخه) كفى ذلك مع أنه لا نفع فيه فوجوده كالعدم وما للفرق بينه وبين المبدالآقى وما عطف عليه

(المبدئي ومجنون امرأة وخشي خسروا) القتال وفيهم تقع وان لم يأتين السيد والولي والزوج (ولسافر مصوم) هو أهم من قوله
وقد (مصرف بلا أجره وبأن) (٣٠٨) الامام) للاتباع في غير المجنون والحنث وقياسا فيها فان خسروا الكافر

حيث لا يرضح لهم اذا كان لا تقع فيهم ثم رأيت عن الشيخ العزيز أن الفرس الذي لا تقع فيه يكفر
جيش المسلمين فلذا يرضح له اه اقول وهذا باق أيضا على العبد وما عطف عليه الا أن يقال لما كان
الفرس تابعا توسعوا فيه فرضخوه أو يقال لا تقع فيه أي تام وفيه أصل النفع فليحرق (قوله) لعبد
وصي) والمعض كالعبد على الوجه كما عتده الوالد الرقيق ليس من أهل فرض المجنون والمعض
كذلك فيكون الرضخ بينه وبين سيده ما لم تكن مهابة أو يحضريه أو به فيكون الرضخ له وكون
الغنيمة كسبا لا يقتضي إلحاقه بالأحرار في أنه يسهل له لان السهم إنما يكون للكاملين ولو غزا هؤلاء
قسم بينهم ماسوي الجنس بحسب ما يقتضيه الرأي من تساوي وتفضيل ما لم يحضر كامل والأفهم الرضخ
وله الباقي ومن كل منهم في الحرب أسهمه كما في شرح حر (قوله) وفيهم نفع) بخلاف ما لا تقع فيه فلا
يرضخ له حل (قوله) والكافر مصوم) ان يكفره الامام على الخروج فان أكره ما سئق أجرة
مثل فقط قاله الماوردي سم (قوله) وزمن) ولا يشك الزمان بالشيخ الحرم حيث يسهل له لان
شأن الزمان نقص ربه بخلاف الحرم الكامل العقل شرح حر (قوله) خسروا) أي لا ينفية القتال ولا
أسهم لها أخذنا مما سم (قوله) وان كانوا) أي الذين يرضخ لهم فرسانا ولعل الأولى تقدم هذه الغاية
بعد قوله لمبدئي ومجنون الخ ثم ظهر أنه غايه في قوله دون سهم كما يؤخذ من شرح حر وبعبارة ولو
كان الرضخ لفارس كاجر عليه ابن المقرئ وهو المعتقد الاصح انه لا بد أن ينقص مجموع ما مع فرس
عن سهم راجل خلافا لما فيهم من حج أن لفارس رضا نفسه دون سهم الرجل ورضخ لفرس
دون سهمي الفرس سل وكلام حج وجبه

(كتاب قسم الزكاة)

ذكره أكثر الأصحاب هنا كالتخصر لانه أي مال الزكاة كما بقية أي التي والغنيمة بجميعه الامام
وبقرة وأفهم كالأمر كانه لتعلقه بها ومن ثم كان أنسب بوجوبه عليه في الرضوخ شرح حر (قوله)
آية إنما الصدقات) سميت بذلك لاشعارها بصدق نية بذلها وبدأ في الآية بالفقر لشدته حاجتهم (قوله)
بلا الملك) وعطف بالواو دون أولادة التثريك بينهم فيها فلا يجوز تخصيص بعض الاصناف
للموجودين بها وقال الأئمة الثلاثة وكثيرون يجوز صرفها الى صنف واحد مولى اليه الفقر الرازي وقالوا
معنى الآية إنما الصدقات لمؤلا الثمانية لافيرهم فلا يجب استيعابهم والشافعي يقول لافيرهم ولابغيرهم
وحده و بسطوا الكلام في الاستدلال بما رددته عليهم في شرح المشكاة ايعاب شوري قال بن محجل
الجبني ثلاث مسائل في الزكاة بقى فيها على خلاف المذهب نقل الزكاة ودفع زكاة واحدا ليوحدونها
الى صنف واحد اج على التحرير (قوله) والى الاربعه الاخيرة في الظرفية) فان قلت الحكمه
في ذكر في بعض الافراد دون بعض قلت الحكمه في ذكرها في الأول طاهره لان المأخوذ بصرف
تخليص الرقاب وعطف العارفين عليه بدونها لمشاركته له في الاختلايف لغيره ماعليه فكأنها عار
واحد وكان سبيل الله نوعا آخر لا أخذه مخالف للاختلاف قبله أعادها فيه إشارة لذلك وعطف عليه
ما بعده لمشاركته في الأخذ للصرف لمجاوبه لا لوفاء ماعليه فكانت معه كالنوع الواحد في حج لا بد
في معه شوري (قوله) حتى اذا لم يحصل الصرف في مصارفها) بان عتق المكاتب بغير ما أخذه أو
برى الفارم أو دفع غير ما أخذه أو تخلف الفارز عن الفروا بن السبيل عن السفر وقوله على ما يأتي في

بغير ان الامام لم يرضح
له لانه منهم ولا أهل دينه
بل يضره ان رأى ذلك
أو يأنه باجره في الأجرة
فقط والتصرح بحكم
المجنون والحنث من زياد
ورضخ أيضا لعمى وزمن
وفقد أطراف وتاجر
وعجز عن خسروا لم يقلنا
(والرضخ دون سهم) وان
كافرا فسا (بجهد الامام
في قدره) بقدر ما يرى
ويغوث بين أهله بقدر
تعميمه فربح لقاتل ومن
قله أكثر الفارس على
الرجل والمرأة التي تغادر
الجرحى وتفق العطاش
على التي تحفظ الرجال وانما
كان الرضخ من الاخماس
الاربعة لانه من الغنيمة
مستحق بالحضور الا أنه
ناقص فكان من الاخماس
الاربعة الخمسة من العامين
الذين خسروا الرقعة
(درس)

(كتاب قسم الزكاة)

مع بيان حكم صدقة
الطوع والاصل في الاثر
أبقانا الصدقات للفقر
وأضاف فيها الصدقات الى
الاصناف الاربعة الأولى
بلا الملك والى الاربعة
الاخيرة في الظرفية
للاشغال بالمال للملك في

الاربعة الأولى وتقيده في الاخيرة حتى اذا لم يحصل الصرف في مصارفها استرجع بخلافه
في الأولى على ما يأتي (أي الزكاة)

في الفصل الآتي قوله فان تخلفا عما أخذنا لاجله استرد الخ **(قوله ثمانية)** وقد جمعها بعضهم في قوله صرثت زكاة الحنن لم لا بدأت في • فاني لما احتاج لو كنت تعرف قعر ومسكين وغار وعامل • ورق سبيل غار ومؤلف

لثمانية (فقير) وهو من (لا ماله ولا كسب) لاتي به (يقع) جميعا أو مجموعهما (موقعا من كفايته) مطعما وما يمسكنا وغيرهما لا يلد له منه على ما يليق بماله وحال بموته كمن يحتاج إلى عشرة ولا يملك أولا يكسب الا درهمين أو ثلاثة وسواء أكل ما يملكه نصيبا أم أقل أم أكثر (ولو غير زمن ومتعفف) عن المسئلة لقوله تعالى وفي أموالهم حتى معلوم السائل والمحرم أي غير السائل ولظاهر الاخبار (ولسكين) وهو من (له) ذلك أي مال أو كسب لاتي به يقع موقعا من كفايته (ولا يكتفيه) كمن يملك أو يكسب سبعة أو ثمانية ولا يكتفيه الا عشرة والمراد أنه لا يكتفيه العمر الغالب وقيل سنة وخرج بلائق به كسب لا يليق به فهو كمن لا كسب له (و يمنع قعر الشخص ومسكته) والنصرع بها من ياتي كفايته بنفقة قريب أو زوج (لانه غير محتاج كسكسب كل يوم قدر كفايته) واشتغاله بنوافل) والكسب بمنه منها (لا)

أرأع ما يجب فيه ثمانية أو ضابطا بل وقصره ذهب وفضة وزرع ونخل وعنب وهذا في زكاة العين فلا ترد التجارة بل هي راجعة إلى الذهب والفضة قول علي الحلبي **(قوله من لماله الخ)** أي ولم يكتف بنفقة من تزومه نفقته أخذ ما بعده فالدفع ما قبل ان التصر يفسد ما قبله لكنني بنفقة من تزومه نفقته فلا يكون ماله وكلام المصنف شامل للثلاث صور **(قوله يقع الخ)** ظاهر اللفظ انه وصف لكل بانفراده فيكون الشيء وقوع كل بانفراده وذلك صادق بوقوع المجموع وليس مرادا فلذا بين الشارح المراد بكون جميعها أو مجموعهما والمراد بجمعهما اكل واحد منهما على حدته بأن لم يوجد الا ذلك ومجموعهما أن يوجد لهما على خلاف المشهور وفيه المشهور أنه يصدق بالبعض كقول الشيخ خالد الذي يترك من مجموعهما لا من جميعها فان المراد بالمجموع في كلامه ما يشمل البعض والكسب فله كسب يكلفه الكسب حيث حل وكان لا يتأمله لا شقة ولو كان من ذوى البيوت الذين لم يجز عاداتهم بالكسب لم يكلفه كافي حل وفي شرح مر ماضه وقضية الحدان الكسب غير فقير وان لم يكتسب وهو كذلك هنا ان وجد من يستعمله وقدر عليه أي من غيره شقة لا تحتل عادة فيأظهاره وحل له تعاطيه ولا يقدره الا أعطى اه باختصار فاشروط أربعة **(قوله وحال مونه)** ولو كان عنده ما يكتفيه ومونه لكن عليه ديون قدر ماعنه ولو حلة على المئبد لم يعط حتى يصره فيها كافي مر ثم يبق النظر فيما لو كان عنده صغار ومما يليك وجوابك فعمل تعزيرهم بالمرء الغالب لان الاصل بقاؤهم وبقاء نفقتهم عليه أو بقدر ما يحتاجه بالنظر إلى الاطفال بل يوقعهم وإلى الارقاء بما ياتي من أمهاتهم الغالبة وكذا الحيوانات للنظر في ذلك مجال وكلامهم برأي الأول لكن الثاني أقوى مدركا فان تعذر العمل به تبين الأول حجج شري **(قوله)** أربعة أو أربعة مر فان زاد عليها فهو مسكين قول وبرماوى لان ضابط الفقير أن يملك أو يكتسب أقل من نصف ما يحتاجه وضابط المسكين أن يملك أو يكتسب نصف ما يحتاجه فأكثر ولم يصل إلى قدر كفايته منه **(قوله)** وسواء أكل ما يملكه ضابطا ولا مانع من كون الزكاة تجب عليه وبأخذ منها **(قوله)** ولو غير زمن ومتعفف) للرد على القديم القائل بأن غير الزمن وغير المتعفف عن السؤال لا يعطيان **(قوله سبعة)** وكذا ستة وخمسة كاسر عن مر وخالفه زى في خمسة برماوى **(قوله والمراد الخ)** فبوزع ما عنده على العمر الغالب فاذا كان يخص كل يوم نحو ثلاثة فهو فقير أو نحو ستة فهو مسكين وقوله العمر الغالب أي بقيته وهذا بالنسبة لالاخذ لنفسه ما مونه فلاحاجة إلى تقدير ذلك فيه بل يلاحظ فيه كفايته ما يحتاجه الآن من زوجة وعبد ودابة مثلا بتقدير بقائها أو بدلها لو عدت بقية عمره الغالب على مر فاذا كان الباقي من عمره الغالب ثلاثين والباقي من عمر مونه الواجبة نفقتهم أر بعين وزع ما عنده على ثلاثين لاعلى أر بعين **(قوله كفايته بنفقة قريب)** أي أصل أو فرع فإلم تكفه فلما أخذت كفايته ولومن زكاة النفق عليه من زوج أو قريب ومنهم دفع زكاته لمن تزومه نفقته جعل على من تكفيه النفقة ولما استعق قريبه من الاتفاق واستحيامن رفعه إلى الحاكم كان له الاخذ لانه غير مسكين ومثله لو أعرس الزوج عن النفقة أو غاب وإن قدرت على الفسخ اذا كان الغائب لماله ولم قدر على التوصل إليه ومجرت عن الاقتراض ويسن للزوج أن تعطي زوجها من زكاتها وإن اشغها عليها شرح مر وبرماوى **(قوله أوزوج)** ولو في عدة طلاق رجعي أو بأن وهي حامل كإتاله الماوردى لو سئلت نفقتها بنسوز لم تعط لقدرتها على النفقة حالها بالطاعة ومن لم يوافقها بلاد أن أومعه ومنعها

استفاله (علم شرعي) يتأني منه بحصوله (والكسب بمنه) منه لانه فرض كفاية وقولي شرعي من زيادتي (ولما كنته وخدمه وثياب وكتب) له (محتاجا) وذكر الخادم (٣١٠) والكتب مع التقييد بالاحتياج من زيادتي (و) لا (والله غائب بمرسلين

أرسل) فاعطى ما يكفيه
 إلى أن يصل إلى ماله أو يصل
 الأجل لانه الآن فقير أو
 مسكين (لعامل) على الزكاة
 (كساع) بجيبها (وكتب)
 يكتب ما أعطاه أرباب
 الاموال (وقام وحاشر)
 بجمعهم أو يجمع ذوى
 السهمان والامل اقتصر
 على أولها وقولي كساع
 أول من قوله ساع إلى آخره
 لأن العامل لا ينحصر فيها
 ذكره إذ منه العريف
 والمحب وأما أجره والمحافظة
 للاموال والراعي بصدق
 الامام في جلة السهمان
 لا فيهم العامل والكيال
 والوزان والعدادان ميزوا
 الزكاة من الاموال فالخير
 على المالك لامن سهم
 العامل أوميزوا بين انصاف
 المستحقين ففي من سهم
 العامل وما ذكرنا ولا عمل اذا
 فرق الامام الزكاة لم يجعل
 للعامل جعل من بيت المال
 فان فرقها للمالك أوجعل
 الامام للعامل ذلك سقط
 سهم العامل كما سيأتي
 (لا قاض ووال) فلا حق
 لها في الزكاة بل زرقها في
 خسر الخس المراد للمالك
 العامة ان لم يتطوعا بالعمل
 لان عملها عام (ولوئفة)
 ان قسم الامام واحتج بهم
 وهو امر بضعف الاسلام واشرف
 (شر من يله من كفار أو مانعي زكاة) وهذا في مؤلفة المسلمين كما يعلم

زكاة

لنا (باعتنا) (سلام غيره أو كلف) لنا

ص

مباني في كلامي هنا إشارة إلى أهلية الكفار وهم من ربحي إسلامه أو بخلاف شره فلا يعطون من زكاة ولا غيرها لأن الله تعالى أجاز
الإسلام وأهله وأغني عن التأييد وقول إلى أوكاف إلى آخره من زيادي (٣١١) (ولراقب) وهم (مكتوبون) كتابة

زكاة (قوله عياشي) أي قوله بشرط أن لا يشرط أن لا يشرط (قوله إشارة إليه) أي إلى الإسلام أي إلى اشتراطه
حيث يطفئ الشريف والكافي بأوقافتي أن كلامن الشريف والكافي قوى إسلام حل (قوله
ولراقب) أي لتخليصها من الرق جمع رقبته عبر بهامن الشخص لأن الرق الخليل في عنقه ثم غلب استمهاله
في الكافين وقال الامام أحمد ومالك ثم أرقاء يشترون ويعتقون وقوله كتابة صحبة أي ملكه أو
معه وباقية سر ولو لكافر وبخروها شمي برموى وبغارة مر وإذا صححتنا كتابة بعض فن كان
أرضي بكتابه عبيد فجزا التثنية عن كاهم بسط ولا ينافي كلام البرموى لأنه قال وباقية سر (قوله أو
قبل حلول النجوم) وإنما لم يشترط الحلول كما اشترط في الفارم لأن الحاجة إلى التخلص من الرق
أقرب للفارم بمنظره البصار فإن لم يوسر فلا حيس ولا ملازمة وقوله إن لم يكن معهم الخ علم مناهم
يعطون ولو قد عيروا على الكسب كما في الفارم وبغارق المسكين والفقير بأن حاجتهما إنما تتحقق
بالدرج والكسب يحصلها بل يوم حل وحاجة من ذكرنا جازة لثبوت الدين في ذمتهم والكسب
لا ينفصل إلا بالشرع غالباً بشرح البهجة (قوله مع كونه ملكه) وبغارق صاحب الدين فإنه يجوز أن
يسطى لغيره مع كونه ملكه مع عود الفائدة إليه بأن يأخذها منه عن دينه كما في شرح مر والضمر في كونه
رابع للكتاب (قوله وهو ثلاثة) الأول منها، يستعمل على ثلاثة أقسام (قوله من تدان لنفسه)
وله من استدان لعمارة مسجد أو قري ضيف وبغارة تصحيح مائه وحكم من استدان لصلحة
مسجد أو قري ضيف كالتي تدان لصلحة نفسه على ماله السرسي عن (قوله وقد عرف قصد
الاذن) ولو بالرتبة مر برموى وبغارة مر لكن لا تصدق فيه الإيمنة وبسلك ذلك بقرآن
تقديداً ذكر (قوله أو صرفه) معطوف على قوله وتاب (قوله بأن يجعل الدين الخ) عبارة شرح مر
أن يكون بحيث يكون لوفى دينه معامه تحسب فترك له معامه ما يكفيه العمر الغالب ثم إن فضل شيء
صرفه في دينه ونعمه من الزكاة بآية والاقصى عنه الكل ولا يكلف كسب الكسب هنا (قوله
أو تدان لصلح الخ) مقتضاه أنه لا يعطى إلا أن تدان ديناً ودفعه في اليد التي يحملها والظاهر أنه يعطى
بجرد تحمل الدين وإنما قال أو تدان ليكون غارماً وكذا الضامن يعطى بمجرد الضمان وإن لم تدان
فيظهر فيلحصر (قوله أي الحال) تفسير لذات وقوله بين القوم تفسير للبين زى (قوله في قتل)
أنما أو نحوه كالواختصاص لزم بسبب ثلاثة فتن يمكن تكييفها بديل دراهم مر حل (قوله لم يظهر
قام) ليس قيماً (قوله فيعطى) أي ولو غنيا إن حل الدين على الممتد من (قوله أو تدان الخ)
خرج ما ودفع من ماله وأدى منه ما استدان فلا يعطى حل (قوله إن أعسر مع الأصل) أي فيعطى
ما يغني به الدين قال في شرح الرض وإذا قضى به دينه لم يرجع على الأصل وإن ضمن يادنه وإنما يرجع
لأنه فرم من عهده وخرج ما عسر ما إذا كان مومسرين أو الضامن فقط فلا يعطى ولو به برالأذن في الأول
على الوجه كما في شرح الرض سم (قوله وكان متبرعاً) بأن ضمن يلاذن (قوله ولسبيل الله)
مستل للعرضا الطريق إلى الموصلة تعالى ثم كثر استعماله في الجهاد لأن نسب الشهادة للموصلة إلى الله تعالى
يضع على هؤلاء لأنهم جاهدوا في مقابلة شيء فكانوا أفضل من غيرهم شرح مر وبغارة زى
فسر بسبيل الله للفرقة لأن استعماله في الجهاد غلب عرفاً وشرعاً قال الله تعالى يقتلون في سبيل الله

أعسر مع الأصل) وإن لم يكن متبرعاً بالضمان (أو) أعسر (وحد وكان متبرعاً) بالضمان بخلاف ما إذا ضمن بالأذن والثالث من زيادي
(ولسبيل الله) وهو (غزير مطوع) بالجهاد فيعطى (ولو غنيا) أعانته على الغزو بخلاف المرتزق الذي له حق في النفي فلا يعطى من الزكوات
لوجود ما يصرفه من النفي على أغنياء المسلمين أعانته حيث

وسى القز سبيل الله لان الجهاد طريق الشهادة الموصلة لله تعالى فذلك كان القزواحق بطلاق اسم سبيل الله عليه **(قوله ولان السبل)** شامل للذكر والانثى فيه تغليب وسى بذلك للازمنة السبل وهو الطريق وأورد فى الآية دون غيره لان السفر عمل الوحدة والانفراد أى شأنه ذلك شرح **مر** **(قوله مننى سفر)** قدم اهتماما به لوقوع الخلاف القوي فيه اذ اطلاقه عليه مجازا لدليل هوعدنا القياس على الثاني بجامع احتياج كل لأهبة السفر شرح **مر** فيكون استعارة مصرحة أو هو من مجاز الاول **(قوله من بدمال)** وان لم تكن وطنه **(قوله ان احتاج)** بان يجتمع ما يقوم به واحتج سفره وان كان له مال بغيره ولودون مسافة القصر شرح **مر** **(قوله ورتة)** عبارة **مر** قبيل الثلاثين من صفتنا استحقاق ما منه وشمل الملاطين السبل ما لو كان سفره فرتة لكن بحث الزركشى منع صرف الزكاة فيها لضرورة اليه اه والاوجه حله على ما اذا كان الحامل له على السفر فرتة **(قوله ولو بوجدان مريض)** المستدانه يعطى ولو وجد مريضا **مر** **(قوله لمسط)** لان القصد إعطائه امانته ولايمان على المعصية فان تاب أعطي ليقضه سفره شرح **مر** وجعل بعضهم من سفر المعصية سفره بدمال مع أن له ما يبلده فيحرم لانه مع غناه يجعل نفسه كالأعلى غيره ايعاب شو برى **(قوله وأخفى سفره لالترض صحيح)** جعله **مر** من سفر المعصية لالمحاسبة لان إتيان النفس والهداية بلا غرض صحيح حرام **(قوله غير مكاتب)** دليل ذلك ما قدمه فى قوله ولرقاب الخ **(قوله الكيال)** أى ان ميز بين نساء المستحقين كإمام **(قوله من سهم العامل)** هذا محمول على ما اذا كان ذلك بعد القبض من المال وقبل قبض الامامها فتكون أجرة ذلك من سهم العامل فلا ينافى ما تقدم أن أجرة الحافظ من جلة السهمان اه خضر **(قوله لان ذلك أجرة لزانكة)** وعليه يكون الاستدراك صوريا لان الكلام فى شرط الأخذ لزانكة **(قوله وان لا يكون هاشما الخ)** كالصريح على انه لا يعطى الهاشمي أو المطلبى ولو غزا يا أو غارما يؤيده تعميم الشارح أولا **(قوله فلا تعمل لهما)** ومثل الزكاة كل واجب من نذر أو كفارة أو أمانة أو نكح حل **مر** **(قوله أهل البيت)** أى بأهل البيت وقوله ولا غسالة الأيدي يحتمل نصه عطفها على شىء عطف خاص على عام أو على مقدر أى لا كثيرا ولا غسالة الأيدي أو على الصدقات عطف تفسير وهذا الأخير أولى لان الصدقات مطهرة كالغسالة شو برى وقال عن عطف هلة على معلول أى لانها غسالة الأيدي وأتمم نزهاون عنها فالمراد التفسير عنها قال عن ويحتمل أن المراد به حقيقة الغسالة أى غسالة الأيدي حقيقة فيكون للفقير لأجل لك من الصدقات وفى لا قدر غسالة الأيدي فالقصد المبالغة فى القسلة وقوله ان لك من خسر الخس ما يكفيكم أى وان منمنتم **مر** فان قلت قضية الظرف في عدم استحقاقهم خسر الخس جماعة وهو خلاف صريح كلامهم قلت يمكن أن تكون الظرفية باعتبار كل واحد أى لكل واحد منكم فى خسر الخس ما ذكر فلا ينافى استحقاق جلتهم تمام خسر الخس وأن يراد بخسر الخس الفهم العام الصادق بكل خسر من أخس الخس وحينئذ تصدق الظرفية مع استحقاقهم تمام خسر الخس لصحة ظرفية المفهوم العام لفرد فى الجملة شو برى **(قوله ولاولى لهما)** فلا يعطى من خسر الخس لثلاثا سوى سادانه فى جميع شرفهم شرح **مر** **(فصل فى بيان ما يقتضى صرف الزكاة الخ)** أى فى بيان أسباب تقتضى ذلك كصلى الدافع أو يمين المستحق أو بيته وهو من أول الفضل الى قوله ويعطى الخ وقوله وما يأخذ أى المستحق وهو قوله ويعطى فقبح الخ **(قوله من علم)** أراد بالعلم يشمل الظن شو برى **(قوله عمل بعله)** وان قاست بئنه

دوس

(فصل فى بيان ما يقتضى

بخلافه

صرف الزكاة لانه مستحقا لما يأخذ منها (من علم الدافع) لهما من امام وعليه اقتصر الامل (أو غيره) حاله من استحقاق الزكاة لعدمه (عمل بعله) فيصرف لمن علم استحقاقه دون غيره

وان لم يطلبها منه وان افهم كلام الاصل اشتراط طلبها منه (ومن لا يعلم الدافع حاله فان ادعى ضعف اسلام صدق) بلايين ولايته وان اتهم
لرسالة انها (أو) ادعى (قروا أو سكنته فكذا) يصدق بلايين ولايته (٣١٣) وان اتهم بذلك (الان ادعى عيالا

أو) ادعى (نفس مال عرف) بخلاف حل وعبرة عرش على مر قوله لم يعلمه أى ما لم تعارضه بينه فان عارضته عمل بها دون علمه لان معناه ياتى بعلم (قوله وان لم يطلبها) غاية فى الصرف له وأقضى المصنف فى بالغ تارك للسداد بانه لا يقضهاه الاولية كسبي ومجنون فلا يسلط له وان غاب بوله بخلاف ما لو طرأ تبذره ولم يعجز عليه فانه يقضها ويجوز دفعها لقاسق الان علم انه يمتنع به على معصية فيجرم وان اجزأ ولا يعصى دفعها انذها كما يؤد به قوله يجوز دفعها بوطء من غير علم بمنس ولا قدر ولا صفة ثم الاولى توكيله خوفا من الخلاف عرش على مر (قوله فكذا يصدق الخ) ومثل الزكاة فباذكر الوقت على التقراء والوصية لم يشرح مر (قوله لذلك) مع أن الاصل الفقر (قوله ادعى عيالا) زادنى الرضة وان كسبه لايى بنفقة عياله والمراد بالعيال من تازمه مؤتمن شرعا لا غيرهم عمن تقضى المرأة بالاتفاق عليهم خلافا للسكى زى ويعطى لعياله وان لم يكونوا من أهل الاستحقاق كأن تكون زوجته هاشمية أو كافرة حل (قوله أو لنفس مال) أى قدر يمنع صرف الزكاة وقوله عرف انه له فيحدثان واسمها من اللان وهل يجوز قياسا على كان الظاهر نعم وقوله فيسكت بينه أى على تفصيل الدوية على المتمد حل وظاهر كلام الشارح انه يكفل البينة فى جميع الصور مع انه لا يكفلها الا ان ادعى ثلثه بسبب ظاهرها يعرف هو ولا مجموع وتكفى البينة وان تجبر بطلنه كفى حل (قوله كمال) به ان العالم يعلم به الامام لانه الذى يبعثه وأجيب بأن من مورد ذلك أن يموت الامام الذى استعمله وينوب غيره حل وقال زى قوله فانهم يكفلون بينه بالعمل استشكل تصوير دعواه أى العادل بان الامام يعلم حاله اذ هو الذى يبعثه ويحجب بتصوير ذلك بما اذا طلب من الامام حصته من الزكاة لاني وصلت اليه من تانيه بمحل كذا لكون ذلك النائب استعمله عليها حتى وصله اليه أو قال له الامام نسب أنك العادل أو مات مستعمله فطلب عن تولى محله حصته (قوله لذلك) أى لما ذكر من السهولة (قوله فان تخلفا) بان لم ينز الغازى ولا سافر ابن السبيل فلا اشتراط به سلاحا أو فرسا لم يستر حل وهو ظاهر فى الغازى دون ابن السبيل سر وعبرة مر فان لم يخرج با ن ممت ثلاثة أيام تقرىا ولم يترصدوا للفرس ولا انتظرا أهبة ولا رفقة استرد منها ما أخذاه وكذا لو خرج الغازى ولم يفر ثم رجع وقال للوردى لو وصل بلادهم ولم يقاتل لبعده العذر لم يسترده لان القصد الاستيلاء على بلادهم وقبوجه خرج بربع مونه فى أثناء الطريق أو المقتصد فلا يسترده منه الا ما بقى والحق الرافى المتلعب من الفزو بالمرشدة ابن الرضة بانه مخالف لما تقرره اه وقال فى ع وب اذا أخذ ابن السبيل لماسقة فترك السفر فى أثناءها وقد أنفق السكك فان كان لقله السر لم يفرم والاغرم قسط المسافة سم (قوله استرد) ان بقى أو بدله ان نفق حل قال الرواى هذا اذا انقضى علم الزكاة بالنسبة للغازى فان كان باقيا لم يطلب بالرد عتابل تجبر بينه وبين الفزو ولو رجع الغازى قبل لقاء العذر فان كان قبل دخول دار الحرب أو بعده وقاتل غيره دونه استرد سم (قوله ورجعا) أى بعد الفزو أو السفر (قوله أو كان يبرأ) وهو الاقضى وقعا من صاحبه لوضاع فيما يظهر لى باب شورى (قوله والاسترد) لتبين انه أعطى فوق حاجته مر (قوله ويستر من ابن السبيل) ويقرق بينه وبين الغازى بان ما دفعناه للغازى طابقتا وقد صدقت بالفزو وابن السبيل انما يدفع اليه حاجته وقد زالت اه خضر وأيضا لما خرج الغازى للسلطة عامة وسمه (قوله والغارم) أى لغير اصلاح ذات البين لانه يعطى ولو غنيا كان قسم

(٤٠) - (بجبرى) - ناك
ذكر ومفهومه أنه لم يلزمه بعنم الاخراج حل وصح
الاخراج وان تكررت ذلك منه انتهى مر

أوعدل وإمرأتين) فلا يحتاج إلى دعوى عند قاض وأنكار واستنهاذ ذكر العدل والمرأتين من زباني (ويبقى عنها) أي البينة (استفانة) بين الناس لحصول الظن به (وتمسدين) دائن في القام (وسيد) في المكاتب (ويعطى فقير ومكين) إذا لم يحسن الكسب بحرفة ولا تجارة (كفاية عشر غالب فيشران به) أي بما أعطاه (عقارا يستلانه) بأن يشتري كل منهما عقارا يستغله ويستغني عن الزكاة وظاهر أن للإمام أن يشتري له ذلك كافي الغازي ومن عجز الكسب بحرفة يعطى ما يشتري به آلافا أو بشجارة يعطى ما يشتري به مما يحسن التجارة فيه ما يريحه بكفايته غالبا فالغنى يكتفي بخمسة دراهم والباقي بشرية والفاكهة بشرية والخبز بخمسين والبقول بمائة والبطار بالف والجزر بالدين والصبغ بخمسة آلاف والجوهرى بشرية آلاف والبطيخ بمائة من بيع القبول والباقي من بيع الفواكه وهو من بيع الحبوب قيل أن الزايت قال الزركسي ومن جله بالنون قد محض فلا ذلك يسمى الثقل لا الثقال (و) يعطى (مكاتب وغارم)

وقوله بذلك أي بفرا منه أخذه (قوله أوعدل وإمرأتين) أي أو أوعدل واحد على الأربعين في الأعيان ولا يشترط في الواحد الحرية والذكورة بل ولا العدالة حيث غلب على الظن صدقه ولا فرق في جميع ذلك على الأوجه بين من يفرقه ماله ومال غيره بوكالة أو ولاية شوري (قوله فلا يحتاج) نفي عن تعبير المتن بالأخبار المفيدة أنه ليس شهادة (قوله استفانة) أي بمن يؤمن نواظروهم على الكذب قال الزايني وقد يحصل ذلك بثلاثة حل وشرح هر (قوله وتمسدين دائن وسيد) ولا نظر لاحتمال التواطؤ لأنه خلاف الغالب فتم بحث الزركسي أن محل اكتفائه بتدقيقهما إذا وفق بقوله ما وعاد على الظن الصدق ولا يقدح في شرح هر ويؤخذ من اكتفائهم بأخبار الدائن متواحدة مع نهمة لا اكتفائه بحرفة ولو عدل رواية ظن صدقه يدل عليه قول الشارع لحصول الظن. مهابيل القياس لا اكتفائه وقع في القلب صدقه ولو فاسقا (قوله يعطى فقير الخ) شرع في قدر ما يعطاه المستحق وقال الزركسي اعلم أن الكلام من أول الفصل إلى هنا في الصفة المقتضية للاستحقاق ومن هنا إلى آخره في كيفية الصرف وقدره (قوله كفاية عشر غالب) هو ستون سنة أي ما بقي منه ولو دون سنة فإن جازوا أعطى سنة سنة وليس المراد إعطاه نفعا يكفيه تلك المدة لتعذره بل نعم ما يكفيه دخله كافي شرح هر وهذا بيان لا كثر ما يعطى لثاني جواز إعطائه أقل منه ولا كثر ما هو مدرج فيها يأتي شوري وقال زى هذا بالنسبة للإمام أم بالنسبة للمالك فيجوز له أن يعطى أقل شيء أه وأما الزوجية إذ لم يكفها نفقة زوجها ومن له قريب يجب عليه نفقة فيبني أن يعطى كفاية يوم بيوم لا نعمات وتوقل كل وقت ما دفع حاجتها من نوعة زوج المرأة عليها ومن كفاية قريبه عرش على هر (قوله بان يشتري) أن أنزله الإمام سهل (قوله عقارا) وعلمه وبورث عنه شرح هر فان اشتريه بغير عقار لم يحل ولم يصح كذا نقل عن شيخنا هر كسح حل (قوله أن يشتري) وأن لم يقبض المستحق الزكاة ويكون الإمام نائباً عنه في القبض وتبرأ به ذمة المالك وأما المالك فليس له أن يشتري به قبل أن يقبضه المستحق أه حل وقوله له ذلك أي لكل منهما العقار المذكور فان قلت إذا تفرأ أنه يشتريه عقارا فكيف دخله يطل اعتبار العمر الغالب لأن الغالب في العقار بقاؤه أكثر منه قلت ممنوع لأن العقارات مختلفة البقاء عادة عند أهل الخبرة فيعطى إن بقي من عمره الغالب عشرة مثلاً عقاراً يقي عشرة على أنه ليس المراد منع إعطاه عقار يز بدقاؤه على العمر العمر الغالب بل منع إعطاه ما ينقص عمره وأما ما يوايه أو يز بدعته فلا فإن وجدنا تعين الأول أو وجدنا الثاني اشتريه ولا أثر لزيادة الضرورة وبظهر أيضاً لو عرض الهدم عقاره المطلق أثناء المدة أنه يعطى ما يعمر به عمارة تبقى بقية المدة لم أن فرض وجود مبنى أخف من عمارة ذلك لم يعد أن يقال يتعين شرائه ولو باع ذلك أه حجج سهل (قوله ومن عجز الكسب بحرفة الخ) فلأحسن أكثر من حرفة السكك يكفيه أعطى رأس مال الدنانير وان كفاه بعضها فقط أعطى له وإن لم تكفه واحدة منها أعطى لواحدة وزيد له شراء عقار بمقدار بقية كفايته فيها يظهر شرح هر (قوله ما يشتري به) هو الفلوق الثاني يعطى الأول ضمير مستأنب فاعل وقوله ما يريحه بمجموعه مفعول يشتري وقوله مما يحسن بيان ما بقي أه شيخنا (قوله فالغنى يكتفي الخ) وظاهره ما قال شيخنا أن ذلك على التفريل ببولو زاد على كفايتهم أو نقص عنها تعاضد أو يعلو بالخال سهل وعبارة البرماوى قوله بكفايته غالباً أي بحسب عادة بلده ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأماكن والأزمنة فبراع ذلك على الأوجه وما ذكره الأئمة إنما هو بالنظر للغالب زمامهم أو أنها على التفريل (قوله والجزر) هو من بيع البرأى الأقتة (قوله البقول) أي غزارها

لغير اصلاح ذات البين بقرينهما (ما يجوز عنه) من وفاء بينهما (و) يعطى (ابن سبيل ما يوصله مقصده) بكسر الصاد (أوماله) ان كان له في طر يقماله فلا يعطى مؤنياه ان لم يقصده وهو ظاهر ولا يؤمنه ان كانت الزائدة على مدة الباق (و) يعطى (فان حاجته) في غزوه تنقو كونه له واماله وقيمه سلاح وقيمه فرس ان كان يقابل فارسا (٣١٥) (نحو ما يواليها وقامه) وان طالت ان اسمه لازول بذلك بخلاف

الارض وقوله بالايقال بالتشديد مع القصر والمسمع التخفيف كما في الاصباح أى القول بعليه فيكون البلاقي بالتشديد والتخفيف (قوله لغير اصلاح ذات البين) وأما اذا كان لاصلاحا فيعطى ولو غنيا كما تقدم وهو المراد بقوله بقرينهما (قوله الزائدة على مدة السفر) هو شامل لما لو اقام حاجة يتوقعها كما وقت فيعطى لثمانية عشر يوما وهو المتمدن كما أفتى به الواجد رحمه الله تعالى شرح مر (قوله وايلا) ان لم يقصده علم الاباب حل (قوله بواقمة وان طالت) وينبى أن يعطى أولا تقصده يغلب على الظن انها فان زاد زبد له ويغتر النقلة للحاجة كما في حل وشرح مر وفيه أن الامان ينقله الاصلاحا لقوله ويفتر الخ (قوله يملكه) كان مقتضى ملكه أن يسترد منه شئ الا ان يقال لا يجب الا ما يحتاج اليه فلا يحتاج اليه بئين عدم ملكه ويكتفى بكونه ملكه لوقرأه وكان يسيرا لا يسترد ذلك من حل (قوله على مامر) أى في قوله فان خرجا ورجع الخ أى بان لم يقتر و كان مافى له وقع والا فلا عش (قوله وان يعبر ماله) نسبة ذلك عارية مجازا لان الامان لا يملكه والآخذ لا يضمنه وان تقبل القول لقوله فيه بينه كالوديع لكن لما وجب رد ماله عند قضاء الحاجة منهما اشبهت العارية شرح مر بحرفه (قوله فانه أن يشير بهما) لعله برضا الفراق يكون وكلا عنهم حل (قوله من هذا السهم) أى سهم الفزاة (قوله وبيهاه مركوب الخ) ابو فرس له الحرب الزكرو بنى الطريق يصفه شرح مر (قوله أو طال سفره) أى بحيث يتألم منه شقة شديدة فيبيع التيمم على ما عثر في الاعباب ولعل الوجه الاكتمال بما لا يحتمل في العاد وان لم يبيع التيمم تأمل شوري (قوله ويسترد ما في له) عبارة مر وأفهم التعبير بيها استرداد المركوب ما ينقل عليه الزاد والناقل اذا رجعا وهو كذلك ومحل في الفازي اذا لم يملكه الامان رآه لانه لا احتياجا اليه أقوى استحقا فان ابن البيل فلذا استردته واول ما ملكه اياه (قوله بشرطه) وهو قوله ان لم يطق المشي الخ (قوله ويسترد منه) هنا قيد جواز تركه مذكرا لان السبل وأنه يستردته اذا رجع فينقض الملك فلو حصل منه زوائد منفعة فالوجه أنه يجوز بها شوري (قوله وان نقص) أى سهمه عن الاجرة (قوله بأخذ باحداهما) أى من زكاة واحدة أو امان زكاةين فيجوز أخذ من واحدة صفة من الاخرى صفة أخرى كغاز هاشى بأخذها من التي كما مر شرح مر وسج (قوله لا بالآخرى أيضا) نعم ان أخذ فقير غارم مثلا بالتمر فاعطى غر يباع على بالفقر لانه الآن محتاج فالمراد امتناع الاخذ بها دفعة أخرى ولم ينصرف فأن أخذ اولاهل في هذه الحالة يقوم مقام الثالث في الصنفين جميعا حتى يكتفى اعطائه اثنين غيره فقط من الثميين واثنين فقط من الفقراء في هذا المثال ابن شوري والظاهر أنه يقوم مقامه فيها (قوله فيعطى بها) يرد عليه أن التعليل السابق وهو قول الشارح لان عطف بعض المستحقين الخ يأتي هنا واجب مع ذلك لان الفرض أن احدى الصنفين الغزو فالعازي بأخذ في التي يكونه من زكاة وليس مذكورا في الآية وبدل ذلك قول الشارح أى واحداهما الغزو وأما اذا كان احداهما غير الغزويكتم وسكت فانه بأخذ بئيم كما تقدم لان التعليل المنقسم يأتي فيه

(فصل في حكم استيعاب الاصناف الخ) (قوله وما بينهما) فيبع الاول استيعاب الاحاد أو ثلاثة فعلى الآية يقتضى التناثر وتعميرى بيا أخذ أولى من تعبيرة يعطى لان الجار في ذلك لا عدل لادام والمالك كجزءه في الروض أو أصلها ألان ليس مقتضا استحقاق التي ماى واحداهما الغزو كغاز هاشى فيعطى بهما (فصل) في حكم استيعاب الاصناف والنسبة بينهم وما بينهما (يجب تعميم الاصناف) الثمانية في القسم (ان أسكن)

بأن قسم الامام ولو بناه يوجب موالظها الآية سواء في ذلك زكاة الفطر وزكاة المال (والا) أي وإن لم يكن بان قسم المالك اذ لا عمل أو الامام يوجد بعضهم كأن يجعل (٣١٦) عاملا يجره من بيت المال (٢) تعميم (من وجد) منهم لأن المعدم لاسم له

فإن لم يوجد أحد منهم حفظت الزكاة حتى يوجدوا أو بعضهم (وعلى الامام تعميم الآحاد) أي أحدا كل صف من الصفات الحاصلة عنده اذ لا يمتنع عليه ذلك (وكذا المالك) عليه التعميم (إن انحصروا) أي الآحاد (بالبلد) بأن سهل عادة بطهم ومعرفة عدمهم (روى) بهم (المال) فإن أخذ أحدهما يصف ضمن لكن الامام إنما يضمن من مال الصدقات لا من ماله والتسريح يوجب تعميم الآحاد من زائد (والا) إن لم ينحصروا أو انحصروا ولو فيهم المال (وجب إعطاء ثلاثة) فأكثر من كل صف قد ذكره في الآية صيغة الجمع وهو للراد في مبدل وإن السبل قدى هو للجنس ولا عمل في قسم المال الذي الكلام فيعجز حيث كان أن يكون واحدا إن حصلت به الكفاية كما يستثنى عنه فيما (ويجب التسوية بين الاصناف) غير العامل ولو زادت حاجة بعضهم ولم يفضل شيء عن كفاية بعض آخر كما يعلم

بأن قسم الامام ولو بناه يوجب موالظها الآية سواء في ذلك زكاة الفطر وزكاة المال (والا) أي وإن لم يكن بان قسم المالك اذ لا عمل أو الامام يوجد بعضهم كأن يجعل عاملا يجره من بيت المال (٢) تعميم (من وجد) منهم لأن المعدم لاسم له

منهم ويقع الثاني التسوية بين الآحاد وعدمها وبثبهما معاقوله ولا يجوز للمالك نقل الزكاة إلى آخر الفصل (قوله) بأن قسم الامام ولو قسم المالك كان الحكم كذلك فيزيل حقو يقسم الباقي على السبعة اه عن (قوله) سواء في ذلك زكاة الفطر وزكاة المال) ونقل الرواية عن الآية الثلاثة وآخرين جواز دفع زكاة المال إلى ثلاثة قال وهو الاختيار لتعذر العمل بعذبتها ولو كان الثاني حيا فثبته اه حج وجوز الآية الثلاثة وبعض من أثم ذهبنا إعطاء زكاة الفطر لواحد كما في شرح مر (قوله) تعميم الآحاد) على وجوب الاستيعاب كما قال الزركشي إذا لم يقل المالك قال بل بأن كان قادر الزرع عليهم لم يد مدام يلزمه الاستيعاب للضرورة بل يقدم الاحوج فالأصح شرح مر وحل (قوله) اذ لا يمتنع عليه ذلك) ولا يجب عليه استيعاب جميع الاصناف زكاة كل مالك بل له إعطاء زكاة شخص بكامله الواحد وتخصيص واحد بنوع وآخر بغيره لأن الزكوات كلها في يده كزكاة الواحدة شرح مر (قوله) وكذا المالك الخ) والحاصل أنه يجب على الامام أربعة أمور تعميم الاصناف والتسوية بينهم وتعميم الآحاد والتسوية بينهم عند تساوى الحاجات والراد تعميم آحاد الاثام الذي يوجب فيه تفرقة زكاة كما تقدم في الثاني لا تعميم جميع آحاد الناس للمستحقين لتعذره ويجب على المالك أيضا أربعة أمور تعميم الاصناف سوى العامل لا لأعمال عند قسم المالك والتسوية بينهم واستيعاب آحاد الاصناف إن انحصروا وبالبلد وروى بهم المال والتسوية بين آحاد كل صف إن انحصروا وروى بهم المال أيضا أما إذا لم ينحصروا أو انحصروا ولو لم يوف بهم المال فالواجب عليه شيان تعميم الاصناف والتسوية بينهم اه زى وخضر (قوله) وروى بهم) أي بحاجاتهم النازجة كما في شرح مر وانظر مال الراد بالنزجة اه سم على حج ويحتمل أن الراد بها مؤتمرا وبسبب وكسوة فصل أخذاعا سائيا في صدقة التطوع ع ش عليه (قوله) ضمن) أي ما كان يدفعه ذلك الصف حل (قوله) من مال الصدقات) قال الشاشي ينبغي أن يضمن من ماله إذا فذت الصدقات من يده ولم يبق منها شيء اه سم (قوله) فكره) أي كل صف وقوله وهو أي الجع المراد في سبل الله وإن السبل قال مر على أن اضافته للفرقة أوجب عمومها فكان في معنى الجمع (قوله) ولا عمل الخ) بين بهذا أن الراد بالاصناف في قول المتن يجب تعميم الاصناف السبعة اذ قسم المالك والحاجية اذ قسم الامام وهذا عمل من قوله والا بأن قسم للمالك وانما ذكره توطئة لقوله ويجوز الخ (قوله) ويجوز حيث كان الخ) بين بأن الراد بالاصناف من قول المتن وعلى الامام تعميم الآحاد معاد العامل اذ لا يلزم منعنا أن يكونه آحادا ولو كان واحدا (قوله) فيما سم) أي اذ قسم للمالك (قوله) ويجب التسوية) لأن الله تعالى جمع بينهم برأوا التشريك فاقتضى أن يكونوا سواء برأوى (قوله) ولم يفضل) جلة حاله بخلاف ما إذا فضل فلا يجب التسوية اه سم أي بل يرد ما فضل عن هذا الصف على الصف الذي لم يفضل فيه فيكون أحسن الثمن وزيادة فلا يحصل التسوية بغيره فثبت أن قوله ولم يفضل قيد في التسوية وبعبارة شرح مر ولو نقص سهم صنف عن كفايته وزاد صنف آخر ففاضل هذا على أولئك كما يعلم بما في روى في تصحيح التنبيه فصحيح نقله إلى بلد آخر لأن ذلك الصف والمعتد بخلافه (قوله) لا يبين آحادا (الصف) أي إذا لم ينحصروا ولم يوف بهم المال أخذ من كلامه الآتي (قوله) وهذا) أي بوجوب التسوية

بأن قسم الامام ولو بناه يوجب موالظها الآية سواء في ذلك زكاة الفطر وزكاة المال (والا) أي وإن لم يكن بان قسم المالك اذ لا عمل أو الامام يوجد بعضهم كأن يجعل عاملا يجره من بيت المال (٢) تعميم (من وجد) منهم لأن المعدم لاسم له

بأن قسم الامام ولو بناه يوجب موالظها الآية سواء في ذلك زكاة الفطر وزكاة المال (والا) أي وإن لم يكن بان قسم المالك اذ لا عمل أو الامام يوجد بعضهم كأن يجعل عاملا يجره من بيت المال (٢) تعميم (من وجد) منهم لأن المعدم لاسم له

بأن قسم الامام ولو بناه يوجب موالظها الآية سواء في ذلك زكاة الفطر وزكاة المال (والا) أي وإن لم يكن بان قسم المالك اذ لا عمل أو الامام يوجد بعضهم كأن يجعل عاملا يجره من بيت المال (٢) تعميم (من وجد) منهم لأن المعدم لاسم له

بأن قسم الامام ولو بناه يوجب موالظها الآية سواء في ذلك زكاة الفطر وزكاة المال (والا) أي وإن لم يكن بان قسم المالك اذ لا عمل أو الامام يوجد بعضهم كأن يجعل عاملا يجره من بيت المال (٢) تعميم (من وجد) منهم لأن المعدم لاسم له

فيه المستحقون ليصرفها
 إليهم لما في خبر الصحيحين
 صدقة تؤخذ من أغنيائهم
 فتدفع على فقرائهم ثم لو وقع
 تنقص كعشرين شاة
 بلد وعشرين بأخر فله
 إخراج شاة بأحد همام
 الكراهة ولو حال الحول
 والمال بادية فرقت الزكاة
 بأقرب البلاد إليه (فان
 عدمت) في بلد وجوبها
 (الاستفاضة أو ضل عنهم
 شيء وجب نقلها إلى أفضل
 إليهم بأقرب بلد إليه
 وإن عدم بعضهم أو فضل
 عنه شيء) بأن وجوبها عليهم
 وفضل عن كفاية بعضهم
 شيء وكذا إن وجد بعضهم
 وفضل عن كفاية بعضه
 شيء (رد نصيب البعض) أو
 الغاضل عنه أو عن
 (على الباقي) إن نقص
 نصيبهم عن كفايتهم فلا
 ينتقل إلى غيرهم لانحصار
 الاستحقاق فيهم فان لم
 ينقص نصيبهم نقل ذلك
 إلى ذلك الصف بأقرب
 بلد ومثنتا الفضل مع
 تنبيه الباقيين بنقص
 نصيبهم من زيادته وخرج
 بزيادته للمالك الامام فله
 ولو بئانه نقلها

(قوله) رحمه الله ولا يجوز
 للمالك هل منه الامام
 فيخرج عليه هل زكاة ماله
 الاخير وبعض الاول تأمل

بمن الاصل وهو المعتقد (قوله) ولا يجوز للمالك نقل زكاة) خرج بالزكاة غيرها كالصكافرة
 والوصية والتدبير انتهى حل وجهه: امله مع شرح حر والظاهر منع نقل الزكاة والثاني الجواز
 لاطلاق الآية ونقل عن أكثر العلماء انتهى وفي قول على الجلال قال شيخنا تباعا لم ويجوز للشخص
 المولى به حتى نفسه وكذا يجوز العدل في جميع الاحكام بقول من يؤتى به من الأئمة كالاندرج
 والسبكي والاسنوي على المعتقد (قوله) مع وجود المستحقين فيه (الخ) المراد بقية البلد الذي تصرف
 إليه الزكاة من كان ببلد المال عند وجوب مخرج به الامام وغيره سم على حج عن السبكي
 وقال عن فلو خرج الفقراء إلى بلد الزكاة أعطوا إن لم ينحصر فقراء البلد والا فلا لهم ملكوها
 يجوز لان الحول فلا تدفع لغيرهم (قوله) إلى بلد آخر) أي إلى محل تنصرف فيه الصلاة فليس للبلد الآخر
 فيه فاذا خرج مصري إلى خارج باب السور كباب النصر حاجة أخرى من رمضان ففر بتعليقه
 النفس هناك ثم دخل وجب إخراج فطرته لفقراء خارج باب النصر حل (قوله) لما في خبر الصحيحين
 لم يقل خبر لان الحديث يدل على ذلك بمفهومه وفي الاستدلال به نظر لان الظاهر أن الضمير لمعوم
 السبلين ومن ثم استدله ببقية الأئمة على جواز النقل لكن الشارح نظر لكون الإضافة في فقرائهم
 للمعديكون الضمير راجعا للأغنياء على حذف مضاف أي فقراء بلدهم بقرينة أنه غاب بذلك
 معاذين بعنه إلى الذين كفاة للشيخنا العزيز ومثله عن وأخذ ع ش على حر من هذا الحديث
 عدم إيراد بعضها للجن لان الإضافة في فقرائهم للمعهد والمعهود فقراء الأديين قال حر في شرحه
 ولاننداد أطباع أضاف كل بلدة إلى زكاة ما فيها من المال والنقل بوشهم وبه فارقت الزكاة الكفارة
 والندوة والوصية للفقراء والمساكين اذا لم ينقص الموصى ونحوه على نقل وغيره انتهى ولو كان المال دينيا
 نقل المعرب بدينهم عليه الذين أولا في الأصل خلاف قيل لا يمكن اعتبارا وان لم يكن مالا حقيقة فهو مثل منزلة
 للمال للمعتمد أنه يتخير بين الاماكن كلها زى لان ما في القيمة لا بوضوئان بل محل محصور حاله
 أنه تقدرى لاحس فاستوت الاماكن كلها إليه شرح حر (قوله) مع الكراهة) والمخلص منها أن
 يدفعها لادام أو الساعي أو يخرج شاتين في البلدين ويصكون متبرعا بأية وقياس ما تقدم في بيع
 الزكاة فان بقي الجميع واجبا لعدم تأني التجزئة ع ش ويجوز إخراج شاة لمستحق في البلدين لكل
 نصفها شاة اه شوري (قوله) ولو حال الحول) معطوف على لو وقع فهو استدراك أيضا لكن
 برده لانه غير داخل فيها قبله لانه قال مع وجود المستحقين والقرض أن البادية ليس فيها مستحق
 فلاولى جعله استثناء (قوله) والمال بادية) وكالبادية البحر لسافر فيه فتصرف الزكاة لأقرب بلد إلى
 محل حولان الحول ولو كان المال التجارة ولم يكن له قيمة في البحر أو قيمة قليلة بالنسبة لغير البحر فينبغي
 اعتبار أقرب محل من البر يرغب فيه بمن مثله وحله اذا لم يكن في السفينة من يصرفه ع ش على حر
 (قوله) بأقرب البلاد إليه) أي إلى المالك ففيه نقل الزكاة قال حر واذا جاز النقل فؤنه على المالك
 فلو نقص الساعي وبعده في الزكاة فيباع منها ما بقي بذلك (قوله) أو فضل عنهم شيء) أي أولم يعدوا بأن
 وجدوا عليهم وفضل الخ فهو معطوف على مقدار وقوله أو فضل عنه أي ولم يعدم بعضهم بأن وجوبها عليهم
 كإثرائه أي فهو عطف على مقدار أيضا (قوله) بأقرب بلد إليه) فان جاوز حرموا منع كان نقل ابتداء
 وأما وجب حفظ دار الحرم الى وجود مساكنه وامتنع نقله مطلقا لا بموجب بل بالنسبة فهو كنز قصدا
 على نقله بل كذا افتقدوا حيث تحتفظ الى وجودهم والزكاة ليس فيها نص صريح بتخصيصها بالبلد
 شرح حر بحروفه (قوله) وكذا ان وجد بعضهم الخ) فالصواب خس اثنان فيها نقل وثلاثة فيأرد
 أخذها بلاقتهم أو لا يحرم أخذها من قولهم أنه يزوج بناءه بالولاية العامة استوجبه ع ش

معلقوا ولم يتبع المستحقون من أخذها قوتلوا (وشرط العامل أهلية الشهادات) أي مسلم مكلف عدل كزالي غير ذلك مما ذكر في بابها (وقصة زكاة) بأن يعرف (٣١٨) ما يؤخذ ومن يأخذ لأن ذلك ولاية شرعية فاقتصر هذه الأمور

على الباقي وقوله نقل ذلك أي في الصور الثلاث فتكون صور النقل خمسة (قوله ملطفا) أي سواء عدمو أو وجد بعضهم لأن الزكوات كلها في بدء زكاة واحدة من وقراءه الإسلام حتى كسفتها بلدة واحدة شيخنا عزري (قوله قوتلوا) ليعطيه هذا الشارع العظيم كسقطيل الجعالة بل أولى شرح من تكون الزكاة فرض عين وبعبارة حل قوتلوا أي قاتله الإمام أو نائبه لأن قبول الزكاة فرض كفاية وله بالانظر لاسكن صنف (قوله وشرط العامل الخ) نعم مراعاة تركه من هذه الشروط في بعض أنواع العامل لأن عمله لا ولاية فيه بوجه فكان ما يؤخذ بمحض أجره شرح من (قوله أهلية الشهادات) جمعها لإخراج الأتي وهو شامل لعدم ارتكاب ما سئل بالمراد قوتلوا قد على الجلال قال شيخنا ومقتضاه اشتراط السمع والخلق وعدم النية وليس كذلك (قوله هذا) أي قوله وشرط العامل الخ (قوله ومن يأخذ) لأنه يجمع ذوى السهمين كالقادم (قوله وقدم ما يؤخذ منه) أي تقدم شرط عام متعلق بجميع الأصناف يؤخذ منه خصوص هذا الشرط لأنه قال وشرط أخذ الزكاة الخ فظهر وجه تعميمه يؤخذ دون أن يقول وتقدم شرط أن لا يكون الخ (قوله ولا مرزقا) هذا غير مما ذكره في قوله وفي سبيل الله حيث قال وهو غار متعلق ففهم منه شرط أن لا يكون مرزقا وصرح به أيضا في الشرح ففهم أنه الكلام في العازي لأن العامل ثم ظهر أنه علم من قول الشرح ثم بخلاف المرزق الذي له حق في الشيء فلا يعطى من الزكاة شيئا فإنه شامل لما إذا كان عادلا كما يصرح به قول شرح الروض وإن استعمل الإمام هاشميا أو مطليا أو مرزقا لم يعط من الزكاة بل من سهم الصالح كقوله منه سم (قوله ومن أن يكون المحرم) أي في حق من تم حوله عنه أي عند الحرم ولا قصد تمام حوله وبعبارة شرح من معلوم عامر أن من تم حوله ووجد المستحقين ولا عدله يلزمه الإداء فورا ولا يجوز التأخير للحرم وغيره (قوله وأوجب على الإمام) حل ولو علم أنهم يخرجون الزكاة أو علمه بالمرء أو شك تردد فيه سم والأقرب الثاني بشقيه لأنه مع علمه بالخراج لا فائدة للبعث إلا أن يقال فأنه نقلها للحياتين وإمكان التعميم والنظر فيها هو الأصلح اه ع ش على من (قوله وإن يسم نعم زكاة) الوسم السكى في النعم ونحوها زى وأما السكى فلا دعى غيره جازر حاجة بقول أهل الخبرة ويجوز خصه صفرا لما كقول دون غيره حل قال من أما وسم وجه الأذى لحرام الإجماع وكذا ضرب وجهه كما يأتي في الأشرة قال ع ش وإن كان خفيا ولو قصد للزاح والتقية به أي الأذى لذكر الإجماع فيه وأما وجه غيره ففيه الخلاف في وسمه والراجح منه التعميم اه (قوله وفيه فائدة) أي ولأن فيه أي الوسم فهو دليل آخر وبعبارة من وتتميز ليردها واجدها (قوله إن شرت) أي بدخل اه عتار (قوله بقيد زنتها) وهما الأولان وأما الثالث فذكر كور في الأصل قال في شرح الإرشاد سلب بضم الصاد وسكون الادم ع ش على من (قوله ليسكون أظهر للرائي) راجع لقوله ظاهر وما بعده وقوله وأهون راجع لقوله سلب (قوله فوسمه مباح) منه ما جرت به العادة في زنتها من وسم للزمتين وإبهم بكتابة أسماهم على ما يسمون بولو اشتملت أسماهم على اسم معظم كعبادة ومجدواحد لكن ينبغي أن لا يرد في الوسم على قدر الحاجة فإذا حلت بالوسم في موضع لا يسون في موضع آخر لما فيه من التعذيب للحيوان بلا حاجة وظاهر كلامه أن الوسم لما ذكر كجائز وإن كان

كالاقتصاد هذا (إن لم يعينه له ما يؤخذ ومن يأخذ) والا فلا يشترط فقه ولا حربة وكذا ذكره في ظاهر وقول أهلية الشهادات أول من اقتصر على الحربة والعدالة وتقدم ما يؤخذ منه شرط أن لا يكون هاشميا أو مطليا ولا مولى لها ولا مرزقا (ومن) للإمام (أن يعمل شهرا لا خندا) أي الزكاة ليتها أرباب الأموال لدها أو المستحقون لأخذها ومن أن يكون المحرم لأنه أول السنة الشرعية وذلك ما يتبع فيه الحلول المختلف في حق الناس بخلاف مالا يعتبر فيه كالزعم والخمار فلا يرس فيه ذلك بل يبيت العامل وقت الوجوب ووقته في التالين استنادا إلى أدراك النجار وذلك لا يخفى في الناحية الواحدة كغير اختلاف ثم بحث العامل لأخذ الزكاة وأوجب على الإمام والتعريض بالسكن من زباني (و) أن (يسم) زكاة وفيه (للاطلاع في بعضها رواء الشيخان وقياس الباقي عليه وفيه فائدة تميزها عن غيرها وأن يرد بها واجدها إن شردت أو نزلت (في محل) بقيد زنتها بقول (سلب) ظاهر الناس (لا يكثر شره) ليسكون أظهر للرائي وأهون على النعم والآتي في الغنم آذناها وفي الإبل والبقر أنغذاها ويكون دم الغنم أظف وفوقه البقر وفوقه الإبل أمالم غير الزكاة والتي فوسمه مباح لاندوب ولا مكروه في المجموع

بشر
بشر

ينزل الوسم اه ع ش على هر وقال عن قوله فوسمه مباح أى اذا كان حاجة والاحرم **(قوله)** راجل الخ أى اذا كانت هذه الملة كورات في النى . **(قوله)** كالتم في الوسم أى فهو فيه استة وقوله في محله هو أخذها **(قوله)** وبيتي النظر الخ لم نقل وقد ثبت ذلك في شرح الروض فقد قال فيه والظاهر أن وسم الجبر أو القلم من وسم الخليل ووسم الخليل من وسم البغال ووسم البغال ألف من وسم الغلبة اه حل **(قوله)** في أيا ألف (الطف) أى في جواب هذا الاستفهام **(قوله)** فقال لمن الله الخ ووزلته لا يغير معين وإنما يحرم لعين وغير حيوان كالجماد من يجوز لمن كافع من بعد موته **(فائدة)** من خالف **(قوله)** أن من شتمه النبي ﷺ أولعته جعل الله له ذلك قرينة من شرح هر من أول كتاب النكاح **(قوله)** وأولعته بأن قال لمن الله فلانا اه ع ش على هر وفي الجامع الصغير ما لله اللهم اني اتخذت عندك عهدا لم تخلفه فانما أنا بشر فأبغضت من آذيت أو شتمته وأجلته أولعته فأجعل له صلاة وزكاة وقرية تقدر به يوم القيامة رواه الشيخان عن أبي هريرة **(قوله)** زكاة الخ أى لفظ من هذه الانماط بأن يسميه **(قوله)** وهو أرك (ولانظر الى تمكها في النجاسة حل وبارة شرح هر وانما جازع أنها قد تنزع على النجاسة لان الغرض التمييز لا الذكر وقدم أن قصد غير الغرض بالقرآن أخرجه عن حوته المقضية لحرمة مبه بالظهر اه وفيه أن كون الغرض التمييز لا يوجب حفظ الجلالة عن كونه محترما تأمل **(قوله)** من النى . من تبعه لان الجزية

بعض النى .
(فصل في صدقة التطوع) استشكل اضافة الصدقة للتطوع في عبارة الاصل المراد بالصدقة والاحبار عابته بأنه يصير التقدير صدقة السنة ولهذا عدل الصنف الى قوله الصدقة سنة وأجيب عن الاشكال بأن المراد بالتطوع معناه القوى بالسنة معناه الشرعى زى والمعنى القوى هنا زاد على الواجب فكانه قال صدقة غير الواجب وبارة البرماوى في معبر المعنى التقدير الزائد على الواجب من **(قوله)** لما ورد فيها من الكتاب والسنة وورد أن الشخص في ظل صدقة يوم القيامة حتى يغسل بين الناس اه **(قوله)** وتحل لنى بمال أى يكفيه الصبر الغالب هر خلافا لمن قال هو من ملك ما ينزل عن كفاية يومه وليته ولمونه وهو حج حل والمراد بخلها له سنها أو المراد بخل له أخذها ثلثي كل كبدربة أجزأه شيخنا **(قوله)** تصدق الليلة) والتصدق أبو بكر رضى الله تعالى عنه بر فله كفى هر فله أن يعترف فيبقى بما آناه الله **(قوله)** ويكره له التعرض لأخذها وان لم يكفه له أركبه الا يوم وليلة والوجه عدم الاعتبار بكسب حرام أو غير لائق شرح هر **(قوله)** بل يحرم عليه أخذها) ومع سومة الاخذ حيث ذلك المدفوع اليه كآتي به شيخنا الشهاب هر سم على حج وقول سم بذلك المدفوع اليه أى فيما لو سأل أموالا ظهر الفاقة وظنه الدافع متصفا بها لم يملك ما أخذه لانه قبضه من غير صاحبها اذ لم يسمح له الاعلى ظن الفاقة اه ع ش على هر وبارة البرماوى ومن أعطى على ظن صفة وهو الباطن بخلافها ولو لم يطمع بالملك ما يأخذ هو يجزى ذلك لسانه غير التبرع اه وكذا لو أعطى حياء أو لحوف لا يملكه الأخذ ومثله هر **(قوله)** ان أظهر **(قوله)** كان يقول ليس عندى شئ أنقوت به أول أكل الليلة شياً لعدم وجود شئ عندى حل وأفهم **(قوله)** ان أظهر الفاقة أنه لا يحرم عليه السؤال لمن يعرف حاله ع ش على هر **(قوله)** أو سأل ولو بلسان **(قوله)** بل يحرم سؤاله واستثنى في الاحياء من يحرم سؤال القادر على الكسب ولو كان

عليه علم غنى سأل أو مظهر لفاقته الإزم اليه فيما يظهر خلافا لما ذكره لان الحرمة إنما تقدر بظاهرها الفاقة من لا يطمع لو لم يغناه فن علمه أعطاه لم يحصل له تقرير وورده عليه بتصریح شرح مسلم بعدم الحرمة تأمل

(قوله) رجعته أو يستحب **(قوله)** لا تزني الا اذا حصل بالرد نازة أو قطعية رسم أو نحوها اه حج كرخي على الخليل **(قوله)** وأفهم **(قوله)** ان أظهر الخ فلا يحرم

عليه علم غنى سأل أو مظهر لفاقته الإزم اليه فيما يظهر خلافا لما ذكره لان الحرمة إنما تقدر بظاهرها الفاقة من لا يطمع لو لم يغناه فن علمه أعطاه لم يحصل له تقرير وورده عليه بتصریح شرح مسلم بعدم الحرمة تأمل

(وكافر) ففي الصحيحين في كل كبر ربطة أحر (ودفعها سرا) وفي رمضان ولنحوه (قرب) كروحة وصديق (خار) أقرب فأقرب (أفضل) من دفعها لغيره أو في غير رمضان ولغيره فهو خير بسبب غير جازل ما ورد في ذلك من الكتاب والسنة وبحسب من يأتى وتفسيره في الجار بالمعنى الأول من تعبيره فيه الراوي (٣٢٠) ليفيد أن الصدقة على نحو القريب وإن بسدت داره أى بعد الإتيان نقل الإكراه

أفضل من الصدقة على الجار الأجني وسواء في القريب أكرمت للدفع مؤتملا كما هو مرجح في المجموع عن الأنحاب أما الزكاة فظاهرها أفضل بالاجتماع كما في المجموع وخسه الماردي بللال الظاهر أما الباطن فظاهر زكاته أفضل ويسر الاكثار من الصدقة في رمضان وأمام الحاجات وعند كسوف ومرض وسفر وحج وجهاد وفي أزمته أرا مكنة فاضلة كمن شري الحجة وأيام العيد وسكة للدين (وغيره) الصدقة (بما يحتاجه) من نفقة وغيرها (لمونه) من نفسه وغيره هو أحسن قوله لنفقة من نفقه (أولدين) لظاهر له وقاه لو صدق به لأن الواجب مقدم على المسنون فإن ظن وقاه من جهة أخرى فلا بأس بالتصدق به قال في المجموع وقد يستحب وشرح بالصدقة الضيقة فلا يستلزم في جوازها كونها فاضلة عن مؤتمونه كما في المجموع خلافا لما في شرح مسلم إذا كرهه الفلاس إذا كان الدين دينارا مثلا اهـ حل (قوله فلا يستلزم في جوازها) الخ ضعيف والضمندان الضيقة هنا كالصدقة في التفصيل المذكور يردى (قوله لما في شرح مسلم) أشار إلى تصحيحه وكتب أيضا قوله لما في شرح مسلم قال في الإيباب وهو الذي يتجه ترجيعه وإن لم يجمع متأخرون على الأول ثم ينبغي أن للمؤمن أن كان يحث لأخذ طعامه غدا وأعطاه لا يحصل له منه ضرر أئتمه وكان الضيف محتاجا فينتدب يتجه ترجيعه الأول وهو تقديم الضيف على المومن وبهذا ظهر كونه لا خلاف بين المجموع وشرح مسلم فاشترط الفضل في تقديم الضيف يعمل على ما إذا كانوا يتضررون بإثارة عليهم وعدم اشتراطه يعمل على ما إذا لم يتضرروا بتقديمه عليهم اهـ هو يرى (قوله) بما يحتاجه لنفسه الأولى لمونه لأنه الذي ذكره في المتن وفي حل قوله لنفسه وسكت عنه غير من نازمه مؤتمه لأنه لا بد من إذهنه زيادة على صبره على الإضافة وفيه أن أولاد الأنصاري لم يأذوا نواعم عدم صبرهم على الإضافة اهـ ويحب بانهم كانوا شعبانين وأمرؤا بنوهم لان عادة الصبيان أنهم وإن كانوا شبانين وراوا الأكل يأكلون كما في الشريحي (قوله فيمن لم يصر) أى على الإضافة (قوله) أخذ من جواب المجموع عن حديث الخ أى حيث تصدق بما يحتاج له وجوابه أنهم صاروا على الإضافة اهـ والحديث المذكور يرواه مسلم وغيره عن أبي هريرة وهو أن رجلا من ضيف ولم يكن عند الأفون وقوت صبيانه فقال لأمرأته توى الصبيان وأظنى السراج وقر في الضيف ما عندك فقلت الآية اهـ يردى وحيث كانت الآية نازلة في شأن الضيف فلا يظهر هذا الأخذ على طريقة الشارح المجوز للضيقة بما يحتاجه وأما يظهر على ما في شرح مسلم للموسى بين الصدقة والضيقة تأمل (قوله وعلى الأذل) وهو من

شرح مسلم إذا كره من يحرر الصدقة بما يحتاجه لنفسه وهو ما صحه في المجموع ونقله في الروضة عن كثيرين عمله فيمن لم يصر أخذ من جواب المجموع عن حديث الأنصاري وأمرأته الذين نزل فيها قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم الآية فما صحه في الروضة من أنها لا تهم عمله فيمن صبر وعلى الأول يعمل ما في التيمم من حوة إيتار عشتان عطشان آخر لما

حاجته) لنفسه ومعه يومه
ولبثه فصل كونه ووفاء
دينه (ان صبر) على الاضافة
(والا كره) كافي المذهب
وغيره والصريح الكراهة
من زيادتي وعلى هذا
التفصيل حلت الاخبار
المتخلفة الظاهر بخبر خبر
الصدق كما كان عن ظهر غنى
أي غنى النفس وصبرها على
الفقر رواه أبو داود وصححه
الحاكم وخبرنا أبو بكر
تصدق بجميع ماله رواه
الترمذي وصححه أما الصدقة
بعض ما مضى عن حاجته
فمنون مطلقا لأن يكون
قدرا بإقرار الجميع فالوجه
جواب التفصيل السابق فيه
درس
(كتاب النكاح)
هو لغة الضم والوطء وشرعا
عقد من ضمن بائنة وطء بلفظ
انكاح أو نحوه وهو حقيقة
في العقد مجاز في الوطء على
الصحيح وإنما جعل على
الوطء في قوله تعالى حتى
تنكح زوج غيره لخبر غنى
تذوق عيشته والاصل فيه
قبل الإجماع آيت كقوله
تعالى فانكحوا ما طاب
لكم من النساء وأخبار
تخيرتنا كقولنا تقرأ رواه
الثاني بلاغا (سن) أي
النكاح بمعنى الزوج (ثاني)
(له) بوقائه للوطء (ان وجد
أهبت من مهر وكسوة فصل النكاحين

لمصر على الاضافة والثاني من يصير وهذا المجلد والجمع هو المعتمد حل (قوله وفصل كونه) بالصاد
الهامة وفي العبارة قلب أي عن كسوة فصله وعبارة الشورى قوله وفصل كونه ووفاء دينه هما الجبر
عقلا على نفسه أي تسن بما مضى من حاجته لنفسه ولمونه وفصل كونه ووفاء دينه (قوله ان صبر
على الاضافة) أي بعد فراغ ما عنده فاندفع ما يقابل ان الفرض أنها تسن بما مضى من حاجته وإذا كان
عنده ما يحتاجه فلا معنى لصبره على الاضافة (قوله وعلى هذا التفصيل) أي المذكور في قوله وتسني بما
ضل الخ مع قوله وتحرم الخ (قوله خبر الصدقة ما كان عن ظهر غنى) فان ظاهر الحديث أنها لا تسن
الا لما مضى عما يحتاجه موصدا في بكر جميع ما يخالفه فيحمل التي في الاول على غنى النفس وصبرها
وأبو بكر كان كذلك أي غنى النفس (قوله عن ظهر غنى) لفظة ظهر زائدة أو من اضافة المشبه للشيء
أي ما كان عن غنى الذي هو كالمظهر في القوة اه شيخنا عزري (قوله تصدق أبو بكر بجميع ماله)
فيه ان الكلام في التصديق بالفاعل عما يحتاجه لا بجميع المال وأجيب بأن التفصيل في قوله وعلى هذا
التفصيل شامل لما قبل هذا وهو قوله وتحرم الخ (قوله مطلقا) صبرا ولا

(كتاب النكاح)

درس
وهل هو عقد تملك أو بائنة وجهان يظهر أثرهما في الوطء بالملك شيأ له زوجة والاصح لاحتمال
لاية وعلى غير الاصح فهو مالك لأن يستغنى باللفظة فلو طئت بشبهة ظاهر لما انفقا فشرح مر (قوله عقد
يضمن) أي يستلزم قال في جواهر المعقود عليه حل الاستمتاع اللازم لما لوقت موت أحد
الزوجين ويجوز دفعه بالطلاق وغيره وقبل المعقود عليه عين المرأة وقيل منافع البضع شوري (قوله
بلفظ انكاح) أي بلفظ مشتق انكاح أو مستق نحوه وهو التزوج ويخرج به بيع الأمة قاله عقد يضمن
لأمة وطء لكن لا بلفظ انكاح أو نحوه شيخنا (قوله وهو حقيقة في العقد) أتى به مع علمه
بما قبله لقوله مجاز في الوطء حل فكان الاول التفرع بأن يقول فهو حقيقة الخ فلو حلف بالنكاح
حسب العقد عندنا وبالوطء عندنا الحنفية لأنه حقيقة فيهم عندهم وبنيت على الخلاف أيضا ما لورني
بأمر أنها تحرم على الدوم وله عندنا ما كان له عن عن الماوردى والروايات ونقل التعالي
عن بعضهم أنه قال النكاح فرح وشهر وغم دهر ووزن مهر ودق طهر ولله فيه حفظ النسل وتقرى
ما يضر حسبه واستيفاء اللذة والتمتع وهذه هي التي في الجنة شرح مر (قوله مجاز في الوطء) والظاهر أنه
مجاز مرسل من إطلاق السبب على المسبب لأن الوطء مسبب عن النكاح (قوله على الصحيح)
ومقابلته عكس وقيل مشترك بينهما مشوري (قوله وإنما جعل على الوطء) أي جاز مجازيا وقوله خبر
أي خبر ينتهي خبر الخ وليس هذا الجمل يمتنع بل يصح أن يكون محولا على المعقود يكون اشتراط الوطء
ما أخذ من الحديث كإسائي في المحلل شيخنا وسم (قوله ما طاب لكم) أي حل لكم واستعمال
ما في العاقل قليل لأنها لغوية وقال بعضهم إنها مستعملة في صفات من يعقل (قوله سن) الثاني ان وجد
(أهبت) الضابط الثلاث في كلامه راجعة كلها للمقد المراد به أحد طرفيه وهو الزوج أي قبول الزوج ولا
مغفوريه وما يراه قوله له من رجوعه للوطء يرد قولنا بوقائه للوطء وهذا مجاز مشهور لا تراش
عليه فاندفع ما يقابل ان الفرض أنها تسن بما مضى من حاجته لنفسه ولمونه وفصل كونه ووفاء دينه (قوله ان صبر
على الاضافة) أي بعد فراغ ما عنده فاندفع ما يقابل ان الفرض أنها تسن بما مضى من حاجته وإذا كان
عنده ما يحتاجه فلا معنى لصبره على الاضافة (قوله وعلى هذا التفصيل) أي المذكور في قوله وتسني بما
ضل الخ مع قوله وتحرم الخ (قوله خبر الصدقة ما كان عن ظهر غنى) فان ظاهر الحديث أنها لا تسن
الا لما مضى عما يحتاجه موصدا في بكر جميع ما يخالفه فيحمل التي في الاول على غنى النفس وصبرها
وأبو بكر كان كذلك أي غنى النفس (قوله عن ظهر غنى) لفظة ظهر زائدة أو من اضافة المشبه للشيء
أي ما كان عن غنى الذي هو كالمظهر في القوة اه شيخنا عزري (قوله تصدق أبو بكر بجميع ماله)
فيه ان الكلام في التصديق بالفاعل عما يحتاجه لا بجميع المال وأجيب بأن التفصيل في قوله وعلى هذا
التفصيل شامل لما قبل هذا وهو قوله وتحرم الخ (قوله مطلقا) صبرا ولا

عليه وإنما يقدر على القبول ولا يجب النكاح إلا إذا طلق مطالبة في القسم ليوفيها من ثوبة الظالم لها
(قوله ونفقة يومه) أي مع ليلته **(قوله وكسر لرشاد)** وياب عليه حيث قصد بذلك العفة وظاهر كلام
 مجمع أنه يثاب وإن لم قصد العفة لأنه يرجع الباحر اهـ حل وفي شرح حر في باب المياد بعد قول
 المنصور يذكره المسمى مائه قال السيكي والتحقيق أن فاعل الإرشاد إن فعله لم يرغرضه لا يثاب
 بمجرد الاستئثار يثاب ولما يثاب ثواباً نقص من ثواب من يحض قصد الاستئثار اهـ مجرؤه **(قوله)**
 يا منشر الشباب خضعهم بالذكور لأنهم على ثوقته غالبوا والافتقار منهم اهـ ع وهذا التعاد لا يشل
 إلا ما تنقيل لأن الصوم لا يكسر ثوقان المرأة حل والمشرط العفة التي ينشملهم وصف واحد فلا يثاب
 معشر والشيوخ معشر والشباب جمع شاب وهو من بلغ ولم يجاوز ثلاثين سنة اهـ شوري **(قوله)**
 في تزوج الأمر للثب **(قوله فله الصوم)** هذا اغراء الغائب وقول النجاة فيه معروف قال
 بهنهم ليس اغراء الغائب لأن الهادي عليه من خضع من الحاضرين بسلام الاستطاعة لتعذر
 خطابه بكاف الخطاب شوري والياء زائدة والصوم مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم ويصح أن
 يكون عليه اسم فعل ضمن معنى ليمسك فعدها بالياء **(قوله فانه)** أي الصوم فانه أي لم ينقطع
 على تقدير مضاف أشاره الشارح بقوله ثوقته فيكون له متعلقا بوجاه **(قوله أي قاطع)** وكون
 الصوم يبر الحرارة والشهوة التامه في ابتدائه شرح حر **(قوله لا يكسره بالكافور)** أي يبرم
 ذلك أن قطع الشهوة بالكسرة ويكره أن تضعها حل **(قوله بل يتزوج)** ويكلف اقتراض
 المهران لم يرض بتمتع عرش **(قوله لعله أو غيرها)** بأن كان لا يشتهيه خلقه حل **(قوله وتبين)**
 أي دأبهم بخلاف من يعين وقتا دون وقت حل **(قوله وخطر القيام)** أي الخوف من عدم القيام
 بواجبه وهو الوطء وفيه بأن هذا التعليل لا يأتي الأعلل القول بوجوب الوطء في العسر والرجح
 عدم وجوبه فلا يحسن التعليل بذلك ومما يدل على أن مراده بواجب النكاح الوطء قول شيخنا
 كسح لعدم حاجته مع عدم تحصيل المرأة المؤدى غالبا لفسادها اهـ لأن التحصين بالوطء الأول أن
 يراد بواجب نحو النقة لأنه ربما منعها ذلك ولم تسمح به نفسه لعدم انتفاعه بها هذا غاية ما يقال اهـ حل
(قوله بأن وجدها) أي غير التائق **(قوله فتخلل عيادة)** وفي معناه الاشتغال بالعلم شوري **(قوله)**
 أن كان متعبدا أشار به إلى أن قول ابن قنبر لم يشهد مقابل المحنوف وهو ما قدره الشارح **(قوله)**
 أفضل من تركه أفضل التفضيل ليس على باب فانه التارك لأفضل فيه شيخنا **(قوله البطالة)** قال ابن
 اسحق الأصغر نتج الباب برأوى **(قوله إلى النواحيش)** أي الزنا لان غ. براتنق لا لعله بما حصل له
 الزوان به. بذلك بالفتكر بخلاف غير التائق لعله لا يحصل لذلك إذ لو أراد به الفواحش ما ينش
 مقدمات الوطء لم يحسن التقييد به وله ولا علة به لأن هذا لما أتت من به علة تأمل حل **(قوله لانه)** أي
 اتخلل وأنت مراعاة لتخبر **(قوله للخلافية)** أي الذي يتعرضون للخلاف بيننا وبين الحنفية لأنهم
 يقولون والحالة هذه أن النكاح أفضل من اتخلل للعبادة شيخنا وقوله من المعلوم اهـ لمخروف
 والتقدير وبعبارة الأصل لا تصلح الخلافية بيننا وبين الحنفية دأله وفيه تصریح بأن النكاح ليس
 عبادة وهو كذلك باعتبار وضعه ومن ثم لا يصح بذره ولو لم يكن له لأن الأصل فيه الإباحة فلا يصلح
 حيث قال بسجته نذرته وإن نذرته من الكافر لا تأنى كونه عبادة كالوقوف لعدم توقفه على التمسك
 وفي فتاوى النووي أن قصده طاعة من وله صالح أو اعتناقه فهو من عمل الآخر وفي باب علمه والافتقار
 اهـ حل حر **(قوله بن لها انكاح)** أي طلبه من وأبواه إن علمت قدرتها على القيام بواجب

سواء كان اشتغالا بالعبادة أم لا (والا) بأن قد أغتبه (فتركه أولى وكسر لرشاد) (ثوقته يومه) خبر يا منشر الشباب من استطاع منك الباءة فليتزج فانه أغض ليصروا من فترج ومن لم ينقطع فله الصوم فانه لو جاء أي قاطع ثوقته والياء بالمعنى النكاح فان لم ينكس بالصوم لا يكسره بالكافور ويحرم بل يتزوج (وكره) النكاح (غيره) أي غير التائق له لعله أو غيرها (ان قصده) أي أهبط (أو) يجدها (كان) به علة (كسره) (وتبين) لانها حاجته ليعم التزام فانه الأهمية لا يقدر عليه وخطر القيام بواجب فيمن عده (والا) بأن وجدها ولا علة به (فتخلل) لعبادة أفضل من النكاح أن كان متعبدا عنها بما (فان لم يتعبد فالتكاح أفضل من تركه ثلاث نفى به البطالة إلى الفواحش وتعبيرى بالتخلل للعبادة أولى من تعبيرة بالعبادة لانها عبارة الجهور ولانها التي تصلح للخلافية بيننا وبين الحنفية انتم للمعلوم أن العبادة أفضل من النكاح فلهذا (فرع) نص في الام وغيره على أن للزنا ثلثة من لها النكاح في معناها المتجانسة إلى النقة

والطائفة من اقتحام الفجرة ورافقه ما في التنبه من أن من جازمها النكاح ان كانت محتاجة اليه تسحب لها النكاح والا كره فاقبل
 به تسحب لها ذلك مطلقا مرد (وسن بكر) خبر الصحيح (٣٢٣) عن جابر له بكر لاعلمها وتلاعبك

(الاصغر) من زيادتي
 كغفرت آتته عن
 الاقتصار أرواحها لجن
 يقوم على عياله وسما تاتي
 لجابر فله لما قاله النبي
 ﷺ ما تقدم اعترضه
 فقال ان أني تولى بول أحد
 وترك تسع بنات فكرهت
 أن أجمع البن جارية
 خرقا مثلن ولكن
 امرأة تمنطقن وتقوم
 عليهن قال ﷺ أميت
 (دينه) لاخفة (جيلة
 ولود) من زيادتي وذلك
 خبر الصحيح تنكح
 للمرأة لارباع لما لها
 ولها ولحبها ولغيرها
 فاطفر بذات الدين تربت
 يدك أي افتقرنا ان لم
 تعمل وشهر تزوجوا للودود
 الودود فاني مكابر بسكم
 الام يوم القياسه رواء
 أبو داود والحاكم وصح
 اسناده ويعرف كون
 البكر ولودا بأقاربها
 (نسبة) أي طيبة الاصل
 خبر تخبروا لتفككم رواء
 الحاكم وصح بل نكره
 بنت الزاوية الفاسق قال
 الادريجي وشبهه أن يلحق
 بها اللقطة ومن لا يعرف
 لها ب (غير ذات قرابة
 قريبة) بأن تكون أجنبية
 قربة

حق الزوج حل وقدر لولأن الله أرعى عليهم الجبابر لكن تحت الرجال في الاسواق شيخنا
 عزري (قوله) والطائفة من اقتحام الفجرة أي النجور بها فان علمت انهم لا يندفون عنها
 الا بذلك وجب كافي حل (قوله) وسن بكر أي نكاح بكر عرش وفي معناها من زلات بكارتها
 بنحو حيض وفي معنى التيب من لمزل بكارتها مع وجود دخول الزوج بها كالفجور وبن لمرأتان
 تزوج بكرا الا لغير جيل ولودا الى آخر الصفات المعتبرة في المرأة وبن لأن لا زوج بقتله امن بكر
 حل (قوله) هلا بكرا هي أداة تنسب ان دخلت على فعل ماض وأداة تخفض ان دخلت على
 مستقبل وبكر معمول مخفوف قدره هلا تزوجت بكرا اه شيخنا (قوله) خرقا هي للبداء
 لا تحسن منه شو برى (قوله) ولكن امرأة أي ولكن أحببت أن أجمع البن امرأة الخ
 وقوله تمنطقن ضم الشين وكسرهما ببر (قوله) دينه بحيث توجد فيها صفة العدالة هر (قوله
 جيلة) أي اعتبار طبعه وتكرهه راحة الجلال اه حل لانها اما تزوجت أي تشكر بجبالها أو تشد
 اليها اليها اه زى ومن قال أحدا مسلت ذات جال قط شرح هر أي من فتنة أو تقول عليها
 برادوى (قوله) ولود قال القمى لفي وجد بكرا غير ولود ونيابا ولودا فالبكر أولى شو برى (قوله
 تنكح المرأة لرب أي أي الهامى لنكاحها أحامور أربعة بيان لما يرغب به الناس وعبرة
 التورى قال التوروى الصحيح أنه ﷺ أخبر بما يفعله الناس في العادة فاهم يقصدون
 هذا لخص الاربع وأخبرها عندهم ذات الدين فاطفر أنت أيها الشرسه بذات الدين لأنه امر بذلك
 له أي لأنه منهي عن زواج المرأة لها وان أمر بزواجها الدنيا جالها وحسبها فقصوده من تأويل
 الحديث دفع ما يترتب من أنه يطلب نكاح المرأة لها وان كان باقيا على ظاهره بالنسبة للثلاثة لآخر
 فاه يطلب نكاح المرأة لواحد منها (قوله) ولحبها وهو ما يمتد الانسان من مفاخره بأنه وقيل التخلق
 بالخلق الطيبة وما كرم الاخلاق شو برى ونقل ضبطه بالنون حرر حل لكن يغني عنه الجلال
 (قوله) فاطفر جواب شرط محذوف أي اذا تحققت أمرها وفضيلاتها فاطفر بها ترشد فانك تنكس
 منافع الدارين شو برى (قوله) تربت يدك معناه في الأصل التصقت بالتراب ومن لازمه الفقر
 فسر هذا بالازم شيخنا والقصد منه اليوم لا الدعاء الحقيقي ع ش (قوله) أي طيبة الأصل) كان
 تنكون منسوبة لآسرافه والامام والمصلحاه وقد ورد اياكم وخضره الدين المرأة الحسنة في الميث
 السوسية المرأة التي أصلها ردىء باقطة الزرع المرتفعة على غير هالتي منبتها موضع روث الهائم
 اه شيخنا (قوله) بل نكره بنت الزنا اضراب ابطال لما يقتضيه ما قبله من خلاف الاولى اه شيخنا
 (قوله) وبنت الفاسق) لانه يعبر به بالدانة أصلها وربما اكتسبت من طباع أيها ع ش على هر
 (قوله) غير ذات قرابة ينة وهي التي تكون في أول درجات الخولة والعمومة كبنات الخال والخاله
 وبنت الم والعمة فلا يرد تزوج على كرم الله تعالى وجهه بغاطمة لانه ثبت ابن عم فهو بمسدة
 ونكاحها أولى من الأجنبية لانتفاء ذلك المعنى مع حذو الرجم وتزوجه ﷺ بزيب بنت جحش
 مع كونها بنت عمته لصلحته هي حل نكاح زوجة اللحن وهو ز بدوزو بمنز بنته أبي العاص
 مع أنها بنت عمته لصلحته أي أي العاص يتقدير وقوعه بعد النيق وواقعة حال فعليه فاحتمل كونه لصلحته يستقلها
 اه شرح هر قال شيخنا ولو تعارضت تلك الصفات فالوجه تقديم ذات الدين مطلقا ثم العقل وحسن

أولئك قرابة أجنبية لا يترتب من غيرته لان الغالب حينئذ على الولد الحق فليحمل ضمعه على غيره الذين
 نص على انهم ليس من غيرته لان الغالب حينئذ على الولد الحق فليحمل ضمعه على غيره الذين

(و) سن (نظرلك) من الرجل والمرأة (للاخر سد قصده نكاحها قبل خطبة غير عورة) في الصلاة وان لم يؤذن له فيه أو خيف منه الفتنة لل حاجة اليه فينظر الرجل من (٣٢٤) الحرة الوجه والكفين وعن يهناق ماعدا ما بين سره

وركنه كما صرح به ابن الزمعة في الامنة وقال انه مفهوم كلامهم وهما ينظرانه منه فتعبري بمذاكر أخذنا من كلام الرافعي وغيره أولى من تمييز الاصل كغيره بالوجه والكفين واحتج لذلك بقوله **تطالع** للغيرة وقد خطب امرأه انظر اليها فانه أسرى أن يؤدم بينكما أي أن عدم بينكما المودة والائتلاف رواه الترمذي وحسنه الحاكم ومعهه وقيس بما فيه عكسه وانما اعتبر ذلك بعد الصد لانه لا حاجة اليه قبله مراده بخطبتي الخبر عزم على خطبتها لغير أبي داود وغيره ماذا أتى في قلب امرئ خطبة امرأة فلا بأس أن ينظر اليها وانما اعتبره قبل الخطبة لانه لو كان يدها لا بما تعرض عن منظوره فيؤذبه وانما لم يشترط الاذن في النظر اكتفاء بإذن الشارع وثلا يترين المنظور اليه فيفوت غرض الناظر فان قلت لم فرقم بين الحر والامة هنا مع التسوية بينهما في النظر الفعل الاجنبية عن قول النووي قلت لان النظر هنا مأمور به وان خيف الفتنة فأنظر بغير العورة وهناك منهي عنه خوف الفتنة فتدعي منه انه

والخلف تم القلب ثم البسكرة ثم الولادة ثم الجبال ثم المصلحة فيه أظهر بحسب استنباده وهذا أولى من تقديم حجج الولادة على القلب والبسكرة اه شويرو وقوله لاثنين أصله الاذنين لانه من الدنيا فتحركت الواو وانفتح ما قبلها قبلت ألقام حذفت لانتفاء السا كين قال في الخلاصة واحذف من القصور في جمع على • حدثتني ما به نكحها

(قوله وسن نظرلك) ان غلب على ظنه الاجابة فخرج به الس فيحرم حل وخروج بالآخر نحو ولدها الأسر فلا يجوز له نظره وان بلغه استواؤها في الحسن خلافا لما فهمه حجج ع ش على حر وعبارة تشرح حر في بحيث نظر الأمر بشرط الحرمة أن لا تدعو الى نظره حاجة فان دعت كالوكنا للحظيرة نحو ولداً مرد وتعتبر عليه رؤيتها وسباع وصفها جاز له نظره ان بلغه استواؤها في الحسن والاقلا كما يحتمل الاذرى وظاهر ان عمله عند انتفاء الشهوة وعدم خوف الفتنة اه وينبغي أن يجوز نظر نحو أختها لكن ان كانت متزوجة فينبغي امتناع نظرها بغير رضاي زوجها أو بغير رضاه وكذا رضاه ان كانت عز بالان مصلحتها ومصلحة زوجها مقدمة على مصلحة الخطاب سم على حج قال ع ش وينبغي تفصيل ذلك بأمن الفتنة وعدم الشهوة (قوله بعد قصده نكاحها) وبعدم غلظها من نكاح وعدة تحرم التعريض لان النظر مع علمها به كالنكر يض (قوله قبل خطبة) فلا يسن بعدها على ظاهر كلامهم لكن الأوجه كما قال شيخنا استحبابه وقوله في النظر وقد خطب بدل عليه والتأويل خلاف الظاهر ثم الأولى كونه قبل الخطبة (تنبيه) لورأي امرأتين معاً من نحرهم جميعاً في النكاح لتجنب واحدة منهما بغير زوجها جائز ولا بد لما قل عن بعض أهل العصر من الحرمة ويؤيد ما قلناه ما قاله في الوخطب ختامه الى تزوج أر بها منهن حيث يحل نظره لمن وتحرم الخطبة حتى يختار شيئاً كذا بخط شيخنا حر ومنه نقلت شويرو (قوله وان لم يؤذن) أي الآخر المتصور (قوله أر خيف منه الفتنة) ولو كان بشهوة حر (قوله والكفين) أي من رؤس الاصابع الى الكوع وظهرا وبينا من ل لان الوجه يدل على الجبال والكفين على خصب البدن فان لم ينجبه سك ولا يقول لأر يدها ولا يترتب عليه منع خطبتها لان السكوت اذلالها وأشعر بالإعراض جازت كباقي وضرب الطول دون ضرر لأر يدها فاحتصل حر (قوله وهما ينظرانه منه) أي ماعدا ما بين السرة والركبة وهو المستند حر اه سم وقيل الحرة تنظر منه مثل ما ينظر منها وهو الوجه والكفان كاذكره ع ش وهو ضعيف (قوله وقد خطب امرأه) أي عزم على خطبتها كباقي وقوله فانه أي النظر أسرى أي حتى بأن يؤدم بالبناء للجهول بعد أوله همزة فافله يدمم قمت الواو على الدال وهزمت فهوس للروام وقيل لا تقدم وانما هو من الادام مأخوذة من ادام الطعام لانه لا يطيب الاب يرباوي أي هو اذا نظر اليها أو أعجبه طاب عينه بها وقوله والالفة بضم الهمزة أي الحب والانس (قوله في قلب امرئ خطبة) أي قصد خطبة الخ (قوله مع التسوية في نظر الفعل) حيث يحرم نظره لئلا من جسدها ولو وجهها وكفيها وان كانت رقيقة حل وقوله على قول النووي أي بخلافه على قول الرافعي فانه يقول بجواز نظر الفعل لما عدا ما بين سره وركبة الامة ان أمن الفتنة وقال أيضاً يجوز أن نظره الوجه الحرة وكفيها عند أمن الفتنة فسوى بين الحر والامة في المحلين وبهذا يدل أن قول الشارع الآتي ولوامة للرد على الرافعي شيخنا وفيه أنه مخالف في الحرمة يضاف لكان عليه الرد فيها أشار يمكن أن

يقال

هنا مأمور به وان خيف الفتنة فأنظر بغير العورة وهناك منهي عنه خوف الفتنة فتدعي منه انه

مباخف من الفتنة

يقال إنما تعرض للخلاف في الأمة دون الحرمة لقوة الخلاف في الأمة أكثر من الحرمة لأن مقابل المعتمد في الأمة صحيح لا ضعيف ومقابل المعتمد في الحرمة ضعيف كما يعبر من المنهاج **(قوله)** وإن لم يكن عورة (قوله) أي الصلاة **(قوله)** بدليل حرمة النظر إلخ فيه مصادرة كالإيضاح **(قوله)** وإن لم يكن عورة (قوله) ولو فوق بئس مرات وإذا تعرض عليه أولاً يريده بنفسه أرسل من يحل له نظرها من امرأة أو محرّم حل **(قوله)** وحرم نظر نحو حل إلخ والمراد بالفعل من بقيت آتاء مع تمكن من الوطء بخلاف الجبوب والخصى والعاجز عن الوطء فلا يقال له حل لكنه ملحق به عن وذكر للشيئة حصة فيكون الناظر خلافاً نحوه وذكر كبيراً واختلاف الجنس وكون المنظورة كبيرة وكونها أجنبية وذكر مفهوم الأول بقوله فبايد ونظر بمسوح الخ وترك مفهوم الثاني فذكره الشارح بقوله بخلاف طفل الخ وذكر مفهوم الثالث بقوله رجل لرجل وامرأة لامرأة الخ وذكر مفهوم الرابع بقوله وحل بلا شهوة الخ وذكر مفهوم الخامس بقوله ومحرمه الخ **(قوله)** كجبوب) السكاف إستوائية حل وفي الشورى ما نصه قال في التصحيح وفي الشرحين والروضة عن الأكرين إلحاق الجبوب والخصى والمئين والخنى والمهمل في النظر بالفعل اه وعلى هذا فالسكاف التمثيل **(قوله)** ولو مراهما) للرد على من قال له مع الأجنبية كالحرم كما في شرح مرام أغبر المراهق فقال الإمام أن لم يبلغ حداً يحكى فيه ما يراه فكما لعدم أوله من غير شهوة فكما يحرم أو بشهوة فكما بالغ خط على المنهاج وشرح مرام **(قوله)** (شأ) أي لا تشا من نحو امرأة حج ورم وبعبارة مرام خرج مثالا فلا يحرم نظره نحو امرأة كما أفق يجم لأنه لم يرها وليس الصوت منها فلا يحرم سماعه ما لم يتخف منه فتنة وكذا لو التذبه على ما جمته الزكشى ومثالي ذلك الأمر اه وقال عرش قوله وكذا لو التذبه به أي فيجوز لأن اللذة ليست باختيار منه اه وفي شرح الروض خلافة وبعبارة أما النظر والإصغاء لصوتها عند خوف الفتنة أي إلهام إلى الجماع أو خلوة أو نحوهما غرام وإن لم يكن عورة بالإجماع ثم قال الزكشى ويطعن بالإصغاء لصوتها عند خوف الفتنة التلذذ به وإن لم يخفها اه واعتمد شيخنا العزري وشيخنا حن والظاهر أن كلام عرش سهو منه أو أنه فهم أن التشبيه في كلام مرام راجع للنفق مع أنه راجع لثني لأن الزكشى مصرح بالحرمة عند التلذذ كما يؤخذ من سياق كلامه فكيف يقول عرش أي فيجوز **(قوله)** (وإن أئين) والعبرة في المبان من الشعر ونحوه بوقت النظر وفي شرح الروض ما يليق به بوقت الإتيان والاتصال حرم اه حل فلا انفصل منها نحو شعر قبل نكاحها حل لزوجها نظره على الأول اعتباراً بوقت النظر لأنه يتعذر اتصاله كان يجوز له النظر وحرم على الثاني اعتباراً بوقت الانفصال ويؤخذ من كلام عرش اعتبار الأول لأنه بعدما نقل كلام شرح الروض قال وفيه وقف وكذا لو انفصل حال الزوجين عمل يجوز نظره بعد الطلاق اعتباراً بوقت الانفصال أولاً اعتباراً بوقت النظر ولا يبعدان العبرة في ذلك بوقت النظر ويجب موارد ذلك الشعر ونحوه كجبوب مواراة شعر عانة الرجل اه حل وعلى الخلاف إذا علم الناظر أن المبان من امرأة أجنبية فإن جهل حاله جاز ومواراة إذا الأصل عدم التحريم ذكره ابن أبي المم اه سم **(قوله)** (من امرأة) والذي يظهر أن نحو الرقيق والمم لا يحرم نظره لأنه ليس مظنة للفتنة برؤيته عند أحد اه امداد اه شوري **(قوله)** (ولو أمة) لارد كاتلم وتزمت المبعة فانها كالحرمة قطعاً شرح مرام **(قوله)** (وأمن فتنة) بحسب ما يظهر له من حل شبهه ولا فأن الفتنة حقيقة لا يكون إلا من المعصوم حل **(قوله)** (والاعراض إلخ) عطف نصير **(قوله)** (الظهور على العورات) أي لأنه يحكمها **(قوله)** (لم يظهر عليها) أي كظهور الميزب عليها فانه كان يحكمها على ما هي عليه كان كالحرم والافسك لعدم حل والمراد بظهوره عليها قدرته على حكايتها كما

وإن لم يكن عورة بدليل حرمة الطرائق وجه الحرمة وبها على ما يأتي (وله) أي لسكان منها (نكر روم) أي النظر عند حاجته إليه ليتبين هيئة منظوره فلا ينتم بعد نكاحه عليه وذكر حكم نظرها إليه من زباني (ورم) نظر نحو خل كبير كجبوب وخصى (ولو مراهما شيئاً) وإن أبين كسهر (من) امرأة (كبيرة أجنبية ولو أمة) وأمن فتنة لأن النظر مظنة الفتنة ومحرك للشهوة فالائق بحاسن الشرع سد الباب والاعراض عن تفاصيل الأحوال كالخلوة بها ومعنى حرمة في المراهق أنه يحرم على وليه تمكينه منه كالجحيم عليها أن تكشفه لظهوره على العورات بخلاف طفل لم يظهر عليها قال تعالى أو عورات النساء والمراد بالكبيرة غير صغيرة لانتهى

(وله بلاشهوة) ولو كانا على النصف (نظر سيدته وهما عفيفان) وعمرهما مالا بين سرور كريمة) قال تعالى ولا يبدن ز بنهن الا لعولن
 أو يأتين الأيوأنا بنفسه بما (٣٢٦) عدا ذلك (كمكة) أي ما ذكر في هذه والتي قبلها فيحرم على المرأة

الكبيرة ولوراهاقة نظر
 شيء من نحو ذلك أجنبي
 كبير ولو بعدا قال تعالى
 وكل للؤؤنات بضمن من
 أصدارهن ولما بلا شهوة
 أن تنظر من عريها وما
 عفيفان ومن عريها خلا
 ما بين سرور كريمة لماعرف
 وقول نحو بلا شهوة مع
 التشبه بالغة وذ كرم
 نظر سيدة العبد له من
 زليق وما نذكره من
 تحريم نظر الفحل إلى وجه
 المرأة وكثيرا وعكس عند
 أمن الفتنة هو ما صححه
 الأصل وقضى في الروضة
 كأصلها عن أكثر الأصحاب
 حله (رحل بلا شهوة نظر
 لصغيرة) لا تشهي (خلا
 فرج) لأنها ليست في مظنة
 شهوة أما الفرج فيحرم
 نظره وقطع القاضي عليه
 عملا بالعرف وعلى الأول
 استثنى ابن القطن الأم
 زمن الرضاع والثرية
 للضرورة أما فرج الصغير
 فيحل النظر إليه ما لم يركب
 صحيحه لتولي ولا يجره غيره
 وقطع الشيخ عن الاحتجاب
 (ونظر لمسوح) وهو
 ذاهب الفكر والاشتياء
 بحيث لم يبق له شهوة
 (لاجنبية وعكس) أي

ونظر أجنبية لمسوح (و) نظر (رجل لرجل) نظر (امرأة لمرأة) كمنظر الحرم
 فيحل بلا شهوة ما بين سرور كريمة لماعرف (وحرم نظر كافر تلمسة) قوله تعالى أو أتوا نهن والكافرة ليست من نساء المؤمنات

فيها

ولا يبار بما تحكيها للكافر

فلا تدخل الحمام معها ثم يجوز أن ترى منها ما يبدو عند الهيئة على الأنثى في الروضة كأحد لها لكن الأوجه ما صرح به القاضي وغيره أنها معها كالاجني كأوتحت في شرح الروض وتعيير بكافرة أعم من تعبيره بذمته وهذا كله في كافرة غير موكلة للسلطة ولا يحرم لها ما لها فيجوز لها النظر إليها كاعلم من عموم مامر - وأما نظر المسكنة للكافر فتقتضي كلامهم جواز قال الزركشي وفي توقف درس

(و) حرم (نظر أمرد جيل) ولا محرمة ولا ملك ولو بلا شهوة (أو) غير جيل (شهوة) بأن ينظر إليه فيلتنبه وتعيير بذلك أولى مما عبره (لا نظر لاجبة كعامة) بيع أو غيره (وشهادة) تحملا أو أداء (وتدليم) لما يجب أو ينظر في العامة إلى لوجه فقط وفي الشهادة أي ما يحتاج إليه من وجهه وغمر في إرادة شرا موقف ماعدا ما بين السرة والركبة كإبر في محله هذا كله إن لم يفت فتنة أو إلفان لم يشين ذلك. لم ينظر ولا انظر وضبط نفسه والحلوة في جمع ذلك كالطاهر

فلما احتجاب عنها من شرح م (قوله) ثم يجوز لها الخ معتمد الهيئة بثلاث المم الخدمة وما يبدو منها الرأس والعنق واليدان إلى المصدين والرجلان إلى الركبتين كافي شرح م (قوله) من عموم مامر وهو قوله ونظر امرأة لامرأة (قوله) جوازته معتمد (قوله) وفيه توقف لأنها ليست من ناسهم حل (قوله) وحرم نظر أمرد أي جليص بدنه وإن كان من أسرد مثله حج والطاهر أن شعر الأمرد كافي بدنه فيحرم النظر إلى شعره المتصل كأنه متصل سم عرش على م ر والأمرد من لم تنبت لحية ولم يصل إلى وأن أنابتها غالباً أي وكان بحيث لو كانت صغيرة اشتهت وقوله جيل أي يحب طبع الناظر حل وقال م نقل عن والده عند قول المتن جيلة الجبل ذو الوصف المشجن عرفاً عند ذوي الطباع السليمة (قوله) ولا محرمة ولو برضاع أو مصاهرة حل وقوله ولا ملك أي مع العفة عن كل نفس من كل منها كإبر أو إفساء المرأة مع مملوكها حل وهذا للقياد بالنظر للفاية فقط أعني ولو بلا شهوة على كلام الشارع والألفاظ بشهوة يحرم للمجذبات فضلاً عن المملوك والمحرم للأزوجة وأنت كقوله عرش (قوله) ولو بلا شهوة المتعداته لا يحرم الإبتهوة أو خوف فتنة حل وخرج المس فيحرم وإن حل النظر لأنه أخش وغير محتاج إليه شرح م (قوله) أو غير جيل بشهوة قال م عند قول الأصل بشهوة وكذلك منظور إليه وفائدة ذكرها في الأمرد تمييز طريقة الرافض وضبط في الأحياء الشهوة بأن يتأثر بجمال صورته بحيث يدرك من نفسه فرقاً بينه وبين المتتحي وهو يوجب لقول الشارع بأن ينظر إليه فيلتنه وليس للمعني أنه بمجرد الفرق يحرم النظر لأن ذلك يوجد في الهرم الذي لا حجة له فيقتضي أنه بمجرد نظره يحرم ولينقل بمأخذ بل المراهنة يعرف الفرق مع تأخر ذهنه وقابله بجمال صورته كإبر أو خدام م شيخنا (قوله) لا نظر لاجبة أي لا نظر لامرأة وأمرد لا للأمرد خاصة حل فهو راجع لقوله وحرم نظر أمرد وله وحرم نظركم على الخ وخرج بالنظر المس فيحرم م (قوله) وتعليم أي لا أمرد مطلقاً لاجنية فقد فيها الجنس والهرم الصالح ولم يمكن من وراء حجاب ولا خلوة محرمة وفي كلام حج وطاهر أنها أي هذه الشروط لا اعتبار إلا المرأة كاعليه الإجماع الصلي حل وينتج اشتراط العدالة في الأمرد والمرأة ومعلمها كالمملوك بل أولى شرح م فشروط جواز النظر للمرأة خسة (قوله) أو يسن معتمد (قوله) وفي الشهادة أي تحملا وأداء قال حج كشيخنا وإن تيسر وجود نساء أو محارم يشهدون على الأوجه لهم نوسوا عنها بخلاف التعالم ولو عرفها الشاهد من النقاب حرم الكشف حل (قوله) من وجهه (وغيره) كالفرج لشهادة بزنا أو ولادة أو عبالة أو التحام أفضاء والتدلي لأرضاع ولا يجوز أن يجاوز ما يحتاج إليه لأن ما حل الضرورة يقدر بقدرها ومن ثم قال المالودي ولو عرفها الشاهد بنظره لم يجز ثمانية أو رؤية بعض وجهها لم يجز له رؤية كله اه ع ن ويكرر النظر إن احتاج إليه حل (قوله) وفي لؤدة شراء رقيق قبل هذه زائدة على المتن وقد يقال هل من أفراد الحاجة (قوله) أن لم يخف فتنة الفتنة أعني من الشهوة لأنها المحو من محرم كتفصيل ومعاقة والشهوة أعم (قوله) ولا انظر وضبط فيه) قال السبكي ومع ذلك يأثم بالشهوة وإن أنيب على التحمل لأنه فعل ذنوبيين لكن خالفه غيره فيبحث الممل مطلقاً لأن الشهوة أمر طبيعي لا يفتك عن النظر فلا يكلف الشاهد بازائها ولا يؤاخذ بالوجه حل الأول في ما هو باختياره والثاني على خلافه شرح م (قوله) والحلوة في جمع ذلك أي لفعل الاستثناء من عند قوله وحرم نظركم على كماله أي متى حرم النظر حرمت الخلوة ومضى جاز جلت وأما الاستثناء وهو قوله لا انظر الخ فلا يرجع إليه إذ لا يجوز الخلوة إلا في تعالم الأمرد لا للمرأة يقول الشارع كالنظر أي الأصل في خلاف المأرض لنحو تعالم وشهادة فيحل النظر ويحرم الخلوة

(وحيث) أولى من قوله ومنى (حرم) (٣٢٨) نظر حرم من) لأنه أبغى منه في الذلة بدليل أنه لو لم يأتزل بطل صومه ولو

شخبنا فكان الأولى تقديمه على الاستثناء تأمل وصايا الخلوة أجمعاً لا تؤمن معه الرية عادم بخلاف
ما لو قطع بانتفاء عادة فلا يصد خلوة ع ش على مر ٠ ن كتاب العدد (قوله) وحيث سار فحرم
(من) قال مر فيحرم من الأصرد كما يحرم نظره وذلك الرجل غداً الرجل من غير سائل ويجوز به أن
لم تخف فنته ولم تكن شهوة وقد يحرم النظر دون المس كان أمكن الطبيب معرفة العلة بالس فقط
وكهنا أجنبية ميان فيحرم نظره فقط على ما ذكره في الخادم والاصح حرمه منه أيضاً وأنه
كالم الصنف من أنه حيث حل النظر حل المس أعني أيضاً فلا يحل لرجل من وجه أجنبية وإن حل نظره
لنحو خطبة أو شهادة أو تعليم والليدة من شيء من بدن عبد أو عكس وإن حل النظر وكذا مسح
كامة (قوله) أولى من قوله ومنى وجه الأول بقاء حيث للسكان وهو المراد هنا أي أن كل حرم حرم نظره
حرم منه وليس المراد أن كل وقت حرم فيه النظر حرم فيه المس ع ش ورد بمنع عدم إرادته بل قد يكون
مراداً إذا أجنبية يحرم مسها أو يحل بدن نكاحها يحرم بعد بطلانها وقبل نحو زمن معاملة يحرم ومنه
يحل شرح مر (قوله) حرم من) أي بلا حائل وكذا منه ان خاف فنته حج شوري (قوله) لأنه
أبغى) علة لترتيب حرمه للمس على حرمه النظر ولقد مر أي حرم من الأولى لأنه الخ (قوله) وقد يحرم
(من) هذا لرد على المفهوم وسكت عما يدعى المتطوق وهو أنه قد يحرم النظر دون المس في ذلك
إذا أمكن الطبيب معرفة العلة بالس فقط جازل مس دون النظر ح ل (قوله) كغمز الرجل) الغمز
المس ببالغة والمراد هنا أعم وبعبارة مر وقد يحرم من ماحل نظره من الحرم كغمز الرجل أو جملتها
بلا حائل لغرض الحاجة ولا شفقة بل وكيداً على مقتضى عبارة الروضة لكن قال الأنسوي أنه خلاف أجمع
الامة وفي شرح مسلم يحل من رأس الحرم وغيره مما ليس بمورة بمحائل ولو يئونه أجمعاً أي حيث
لا شهوة ولا خوف فنته بوجه سواء أمس حاجة أم شفقة ومقتضى ذلك عدم حوازه عن عدم القصد
أي قصد الحاجة والشفقة مع انتفاءهما ويحتمل جوازه حيث أه وقى قل على الجلال واعتد
شخبنا مر أنه لا يحرم ولو بلا حاجة ولا شفقة الا مع شهوة أو خوف فنته وبعبارة عن رسول قوله
وقد يحرم للمس الخ كذافي خط وغيره وهو مخالف لما في شرح مسلم للنسوي من الإجماع على جواز
مس المحرم وجع بينهما يجعل الأول على مس بشهوة والثاني على مس لحاجة أو شفقة وهو جع من
ومن ثم قيد بعضهم حرمه للمس في كلام الشارح بما إذا كان بشهوة وإعترض بأنه يصير كالنظر فلا معنى
للاستثناء تأمل (قوله) فيحرم) هذا علم من قوله وقد يحرم المس إلا أنه أتى به توطئة لما بعده (قوله)
وبياحان) أي النظر والمس ويتبرق الوجه والكف أدنى حاجة وفباعداً مما يصح تيمم الفرج وقربه
فيعتبر زيادة على ذلك وهو اشتداد الضرورة حتى لا يعد الكشف ذلك هنكاً للروء شرح مر (قوله)
وهو اتحاد الجنس الخ) حاصله أنه ذكر شرطين أولهما مرددين أمرين هما اتحاد الجنس أو فنته
ولثاني قوله وقد سار فرغ ثلاثة تفاريع عليها الأول على اتحاد الجنس والثاني على قوله أو فنته الخ
والثالث على قوله أو فنته مسلم الخ (قوله) أو فنته مع - ضرور نحو حرم - واللاق بالترتيب أن يقال كانت
اللة في الوجه سوح بذلك كافي للمعادة وإن كانت في غيره فإن كانت امرأة فيعتبر وجودها مسألة
فان تعذر نصي مس غير مراهق فان تعذر فراق فان تعذر نصي غير مراهق فان كان فراقاً تعذر فراق
كافران تعذر فحرمها الكافران تعذر فراقاً كافراً فان تعذر فاقبتي مسلم فان تعذر فاقبتي كافر
شوري ويغنى أن يقدم في العلاج للمسوح على المراهق والحرم المسلم على الحرم الكافر خلافاً لما بين

نظر فأزل لم يبطل صومه
فحرم على الرجل ذلك
نقد رجل بلا حائل وقد
يحرم المس دون النظر
كغمز الرجل ساق حرمه
أورجلها وعكس بلا حاجة
فيحرم مع جوار النظر الخ
ذلك (و بياحان) علاج
كفصدو حجهم بشرطه) وهو
اتحاد الجنس أو فنته مع
- ضرور نحو حرمه وقد سار
في حق مسلم والعلاج كافر
فلا تعالج امرأة رجلاً مع
وجود رجل صالح ولا عكس
ولا رجل امرأة ولا عكس
عند القصد الإجماع

(قوله) ورد بمنع علم الخ
أقول لا يخفى أن المسك
ذكر أولاً كحكمة تفسر
الأجنبية باعتبار كونها
أجنبية ولو تعرض لا تعالما
من صفة الأجنبية إلى
غيرها هكذا وحكم نظر
الصغيرة باعتبار كونها صغيرة
ولم تعرض لا تعالما من
صفة الصغر إلى غيرها
وهكذا حيث ذكر بعد
ذلك حكم المس وأنه تابع
لنظره إلى الحكم لا يفهم من
ذلك إلا أن المقصود بيان
حكم من بين حكم نظره
لابان حكم الأجنبية بعد
زوال كونها الأجنبية والصغيرة
بعد زوال صغرها فقول

السبي وليس مقصوداً كلام صحيح عندنا تأمل الصحيح وقول الراد بل قال إن أراد في نفسه مسلم ولا يردوا عن فتاوى هذا الرد غير ملاق للردود اه سم على حجر

من هذا الحاصل اه شيخنا وان كانت الخلقة في امر قد قدم من محل نظره اليه فغير مراعى فراقه في علم
بالفكر ممر وقوله اوقد مع حضور الخ الظاهر ان الدائرة مقلوبة أى وحضور نحو محرم مع مقدمه
أى عند قدس الجلس كابدل عليه قول الشارح عن: ما للقدح والافاق قدس بشرط تأمل شيخنا
(قوله بخو محرم) من زوح أو امرأة فتفعل خلوة رجل بامرأتين **(قوله ولا كافر أو كافر الخ)**
من هذا أخذ أن المرأة الكافرة مقدمة على الرجل المسلم في المصلحة المسلمة وظاهره ولو كان الرجل المسلم
محرمًا قال شيخنا كحج وفيه نظر ظاهر والذى يشبهه تقديم نحو محرم مطلقاً أى مسلماً كان أو كافراً
كافراً للنظر ما لم ينظره قال شيخنا ووجود من لا يرى الأبا أكثر من أسرة المثل كالعدم فيها يظهر
حل **(قوله فلها النظر ما ينه)** فان منعها حرم النظر لما بين سرته وركبته هذا ما حرم بمسند التوقف
زى أى فى غير الحاشية وأما فيما قال قوله فلها النظر إلى كل بدنه حيث لم ينعمها له والاحرام اه أى نظرها
الى عورته فقط كما يعتمد ممر وبعبارة حج ولها أن تنظر الى جميع بدنه وإن منعها كما اقتضاه
الملائكة وان بحث الزكشى منعها اذا منعها اه حل بخلاف ما اذا منعت فانه محل له النظر لأن تسلطه عليها
أنهى من تسلطه عليه **(قوله عن يحرم الفتوح بها)** كالشركة والمبصرة زى **(قوله فيحرم نظر الخ)**
أى يحرم عن كل منها الآخر وهذا في حال الحياة وأما بعد الموت فالليل كالحرم اه حل **(قوله فيجعل)**
مع انتهاء رجلا فيحرم نظره اليهن ونظرهن اليه ومع الرجال امرأة فيحرم عليهم النظره ويحرم
عليه النظرهم ومع مشكلة مثلها حرمة من كل الآخر بتقديره مخالفاً له احتياطاً وانما غسله بعد الموت
لا قطع الشهوة بأول فربح للاحتياط معنى حل
(فصل في الخطبة) من الخطب وهو البيان وكسر الخاء لتدل على المحبة مبرى **(قوله وهى التفاس)**
أى لغة وشرعا عن **(قوله)** محل خطبة خلية عن نكاح أى خلية عما يمنع نكاحها لكن في كلام
الزكشى ما يفيد الجواز حيث يذيق العز ويجوز ازال المانع وذلك كصغيرة نيب أو بكر لا يجبرها وفى
كلامه بضم ولا كراهة أن يقول الم الم للجوسية ونحوها إذا ألفت تزوجتك لأن الحل على الاسلام
مطلوب اه حل قال الزكشى قضيت جواز خطبة السرية وأم الولد المستفرشة وإن لم يعرض السيد
عنها والظاهر المنع لما فيه من إبدائه بل هو فى معنى المنكحة نعم متى وجب الاستبراء ولم يرد صد القسرى
بأنه يعرض كالبائن إلا أن خيف افسادها على مالها **(قوله واعدة)** وخاية أبضاع من أوانع النكاح
الآن فى باب ما يحرم من النكاح وعن خطبة سابقة معتبرة زى وأورد عليه المعتبرة عن وطء الشبهة فان
الاصح جواز خطبتها مع رضاع عدم الخلوع العدد لأن من له العدة ليس له عليها حق النكاح **(وأقول)**
إبراهيمه فان الكلام فى الخلية وأما المعتبرة فقد كورة بعد تأمل شو برى وبعبارة شرح ممر وسيم
من كلامه اشتراط خلوع أبضاع بقية موانع النكاح ومن خطبة الغير ومأورد على مفهومه من
للعدة عن وطء الشبهة حيث تحمل خطبتها مع عدم خلوعها عن العدة المانعة للنكاح لأن العدة لاحق
لحق نكاحها ودان الجائز انما هو التعريض فقط خلافاً لهن وهم جواز التصريح لها وهو مفهوم من
كلامه الآن فى فوات غيرها وعلى ما نقلوه من المطلقة ثلاثا حث يحرم على طلقها خطبتها حتى تسكح
زوجاً غيره ونعتد نرداً أيضاً بما أقامه مانع وأشبهت خلية عرمله فكذلك لارد المحرم لارد هذه لأن
الراد الخلية من سائر الموانع كالكفر وبهذا يدفع قول من قال أنه يرد عليه إيهامه حل خطبة الامه
للمنفرة وإن لم يعرض السيد عنها وفيه نظر لما فيه من إبدائه اذى فى معنى الزوجة اه والوجه
حرمها مطلقاً ما تقدم قرينة ظاهرة على اعراض السيد عنها وحبته تزويجها ووجه ادفعه أن هناك
ما هو مطلقاً ادها عليه بل مجرد دعاه بابتداء نظر غيره لمع سؤاله فى ذلك إبدائه اه وكتب

نحو محرم ولا كافر أو كافرة
مسلم أو مسلمة مع وجود
مسلم أو مسلمة بالجلان
وقولى بشرطه من زيادى
(ولليل امرأة) من زوج
أوسيد (نظر كل بدنها)
حتى يرها خلافاً للدارى
فى الدبر (بلامانع له) أى
للنظر لكل بدنها لانه محل
يتمه لكن يكره نظر الفرج
(كحك) فلها النظر الى
كل بدنه بلامانع لكن
يكرهه نظر الفرج وقولى بلا
الى آخره من زيادى
وخرج بعدم المانع ما لو
اعتقدت عن شبهة أو زوجت
الامة أو كويت أو كانت
وثنية أو نحوها ممن يحرم
التمتع بها فيحرم نظرا بين
سرة وركبة وتعتبرى
بالليل أعم من تبصيره
بالزوج (فرع) الشكل
يحتاج فى نظره والظاهر له
فيجعل مع النساء رجلا
ومع الرجال امرأة كما صححه
فى الروضة كاصلاها
(فصل فى الخطبة)
بكره انتهاء وهى التفاس
الخطب النكاح من جهة
الخطوبة (محل خطبة خلية
عن نكاح واعدة)

فهرضا ونصر بحرم خطبة المكروه كذلك اجابا فيها (د) يحل (نريض لمعدة غير رجعية) بأن تكون معدة عن وفاء أو شبهة أو فرق بأن يطلق أو فسح (٣٣٠) أو فسح لعدم سلطة الزوج عليها قال تعالى ولا جناح

عليكم فيها عرضن بهن خطبة النساء وهي الواردة في عدة الوفاة أما التصريح لها فإم اجابا أو أما رجعية فلا يحل التعريض لها كالنصرح لأنها في حكم الزوجات والنصرح ما يقطع بالرغبة في النكاح كأي يد أن أنكحتك أو إذا اعتقت ذلك نكحتك والتعريض ما يعتدل للرغبة في النكاح وغيرها نحو من يعتدل وأدأحت قاذئين (كجواب) من ز يادى أى يجل جواب الخطبة المذكورة من المرأة ومن يلى نكاحها جواب الخطبة كالخطبة لا حرمها وهذا كقبي غير صاحب العدة أما هو فحل له التصريح والتعريض إن حل له نكاحها والأفلا (ويحرم على عالم خطبة على خطبة جائزة من صرح بابائه بالإعراض) بإذن أو غيره من المخاطب أو الجيب خبر الشيخين واللفظ للبخارى لا يخطب الرجل على خطبة أئنيه حتى يترك المخاطب قبله أو يأذن له المخاطب والمخفي فيه ما فيه من الإذناء سواء كان الأول مسلما أو كافرا عزماؤا كرا لاخ في الخبر جرى على الغالب ولا بأس مع استئذان البكر غير المجبرة ما عفى بالصريح وقول على عالم

المعول

أى بالخطبة والإجابة

الزبدى على قوله هو فسادها مانصه فلا كان المانع عدم استبراء الذى هو من موانع النكاح (قوله تعريضاً أو نصرحاً) والراجع استحبابه لمن يستحل النكاح وكراهته لمن يكرهه وكذلك لمن يحرم عليه فيكفره للحلال خطبة المحرمة وحديث كانت وسيلة كان لها حكم مقصدها أن توجب وجبت وأن حرم حرم حل (قوله وإفساح) بنحو دونه أو رضاء شوى (قوله لعدم سلطة الزوج عليها) أى مع ضعف التعريض وقدمه على الآية لأنه عام بخلاف الآية فإنها في عدة الوفاة وانظر ما للمانع من تقديم الآية وقاس غير ما فيها على ما فيها يكون الجامع عدم السلطة (قوله لأنها في حكم الزوجة) قضيت بحرم التعريض وإن أذن الزوج ويجوز للرجل خطبة غامسة وأخت الزوجة إذا عزم على إزلة المانع عند الإجابة كما صرح به البلقنى وهو المتقدم وشوى ورى وقسئل مر عن خطب امرأة وأئنف عليها ولم يترجحها فهل له الرجوع بما أنفقه أم لا فأجاب بأن له الرجوع بما أنفقه على من دفعه سواء كان مسلماً كلاً أم مشركاً أم ملبساً لم حلياً أو سواء رجع هو أم يجبهه أم مات أحدهما لأنه إنما أنفق لأجل تزوجه ف يرجع به إن بقى و يبدله إن تلف (قوله من يجد ملك) وأما راعب فيك وأما الكتابة وهي الدلالة على الشيء بد كرا لا زعمه فقد تقدم ما يفيد التصريح بتحريم تحوُّر أى بد أن أنفق عليك نفقة الزوجات وأنفذ بك فإن حذف وأنفذ بك لم يكن نصرحاً ولا تعريضاً حل (قوله رضاء) أى قوله ويحل تعريض مع قوله أما التصريح لها فإم (قوله إن حل له نكاحها) أى في العدة تفرج به المعلقة ثلاثاً لأنه لا يحل الآن نكاحها التوقف على التحليل أى حتى تنكح زوجا غيره وتعد منه حل أى فلا يحل خطبتها حينئذ وكذلك لو توافق معها على أن تنكح غيره لتحل له فغير تزوجه بعده فيحرم عليها هذا التوافق ع ش على مر (قوله والأفلا) أى إن كانت بائناً أو جميعاً فوطئها أجنبي شبهة في العدة خلعت منه فإن عدها الحل تقدم ولا يحل صاحب عدة الشبهة أن يخطبها لأنه لا يجوز له العقد عليها حل عليها ببقية عدة الطلاق (قوله ويحرم على عالم) جلة القيود المذكورة تسعة لأن قوله على عالم تحته أر بسة كما ساقى وقوله خطبة قيد وقوله جائزة قيد أكثر وصرح بقيدو بابائه قيد أكثر وقوله بالإعراض قيدان معناه عند عدم الأعراض تدبر (قوله جائزة) وإن كانت مكروهة والظاهر أن الخطبة ليست بعقد شرعى وإن تخيل كونها عقد الفليس بالزمن بل جائز من الجانبين قطعاً مبطوط شوى (قوله من صرح) صفة لخطبة أى واقعة من صرح وعبرة الأصل على خطبة من صرح الخ (قوله بإذن) أى لم ينشأ عن خوف ولا إيجاب اه حل (قوله أو غيره) كان بطول الزمن بعد إيجابته حتى تشهد قرائن الأحوال بالإعراض ومنه أن يترج من يحرم الجمع بينها وبين المخطوبة أو تطلأ أردنه الزدة قبل الوطء تنسخ العقد فخطبة أولى أو يعقد على أر بع من خس خطبهن معا أو مرتباً حل (قوله لا يخطب الرجل) يضم الطاء اه مختار وهو مسمى أو خبر بمعنى النسي (قوله أو يأذن له المخاطب) الظاهر على الاختيار (قوله والمعنى فيه) أى فى النسي ما فيه أى فى النسي بمعنى النسي عنه وهو الخطبة على الخطبة من ذكر (قوله مسلماً) ولو زانياً محتملاً قاطع طريق و تارك صلاة لأن كلاً لا يجوز إيفاءه وإن كان مهادماً حل (قوله ولا بد) أى لا بأس أسرع استئذاناً أى أسرع فى أن يتنسل لإجله (قوله وسكوت البكر الخ) المتن أنه لا بد من التصريح بمخالف استئذانها فى النكاح لأن الجواب هناك أقوى شوى ورى وعش (قوله وقول) مبتدأ خبره أى الخطبة لأنه فى تأويل مناه عالم الخطبة اه شيخنا والمعمود أخف من حذف

وبعير أختها وبجحر من الخيطه على خيطه من ذكر ما اذا لم تكن خيطه أو بجحر الخاطب الاول أو أوجب تعريضه مطلقا أو تعريضه على بعض
 الثاني الخاطبه أو على بعضها على الإباحه أو على بعضها على كون الصريح أو عدمه أو بها الصريح أو على بعضها وحصل العرض من ذكر
 أو كانت الخاطبه محرمة كان غطبي في عدة غيره فافهم خيطه ادخل الاول
 (٣٣١) في الاخره ولسقوط حقه

المعول **(قوله)** بصراحته) أى الإجابة كما هو فى النسخ الصحيحة وتصرحه به عبارة ورماى بعض النسخ من قوله وبصراحته غير صواب فاحذر لأن الخطبة لا يشترط صراحته **(قوله)** وأكانت الخطبة محرمة) جملة الصور الحاصلة من نكاحه لم يربب فى المفاهيم قصد الاقتدار **(قوله)** والاصل الإباحة فى النية) غير ظاهر فى الأول لأن أصليه الإباحة لا يحتاج إلى الاقتدار والدليل هنا موجود وهو الإجماع القديم فى قوله أجباعا فيها لأن الإباحة لإدخاله فى قول الخطبة خلية **(قوله)** أى وليا الجير) لو أجب الجير من مات قبل نيل أول الألقاب الأول شورى **(قوله)** أن كانت غير مجربة) أى وكان المخطب كفاً رل بدليل ما بعده **(قوله)** ومنه مع الولى) أى ولو غير مجربة حل **(قوله)** أن كانت مكاتبه) أى كتابة صهيحة **(قوله)** ومن السلطان الخ) فالصور ثمانية **(قوله)** ذكر عيوب) من نفسه أو غيره وإن ثبت الخيار والمراد العيوب الشرعية والعرفية كالقتل والتعزير بدليل ما فى الحديث وأما ما به فعلوك أى فقير لا مال له حل وسبب ذلك أن فاطمة بنت قيس استأثرت النى عليه الصلاة والسلام فى تزويج أبى جهم وأمواله فقال لها أما بوجه فأتبع الصانع عاقبة كناية عن كثرة ضربه وأما ما به الخ وهذا أحد أنواع الغيبة الجائزة رل **(قوله)** ليحذر) متعلق بذكر اللدم لتقبل وكذا قوله لم يرد به متعلق به ولا ملة لتدبى وقوله بذلك لصيغة متعلق يجب شيئا من الظاهر أن ليحذر ملة ليجب وقوله بدلالة للعلل مع لته **(قوله)** أولى وأعم الخ) وجه الأولوية أن التعبير بالاستثناء يوهّم أنه يدونها لا يجب ذكر العيوب وأيضاً هو ذكر لإبدل على الوجوب وجهه العموم شئو غير المخطب **(قوله)** يصدق) إشارة إلى أنه لا بد من قصد النسخة لا الربعة حل أى الغرض فى عرضه وبشروط ذكر عيوب ما يستبر لأجله فإذا استبر فى نكاح ذكر العيوب المتعلقة به لا للتعليق بالبع فلا **(قوله)** بل محج) كأن يكتفى بقوله هو لا يصلح حل **(قوله)** أو أجنب الخ) إلى ذكر ضناه ولوما فيه جرح كرنا والظاهر أنه لا بد فافذ فالاخذ وأما إذا أخبر بذلك عن نفسه فالظاهر أنه محذره عنه مندوخة وهى الترك وإذ اتين ذكر ذلك فيه قالوا لا يذ كر ذلك بل يستر على نفسه حل **(قوله)** وشئ من البيض الآخر) وبذكر الاخف فالأخف وبحت حج كسبنا أنه إذا استبر فى شئ لم يكتفوا منه بقوله الآخر لا يصلح بذكر كل منوم فيشرا أو عرفا حل **(قوله)** ومن خطبة) وهى كالمفتتح بحجته بعداء وعظا زى كأن يقول ماروى عن ابن مسعود موقوفاً على مرفوعاً أى كما عى ش على من إن الحمد لله وحده وسنته ونفتقر منه بؤنة من شرور أنفسنا وبات أعمالنا من يده الله فلا ملل له ومن يضل فلا يداى له وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله **(قوله)** وعلى آله وأصحابه يأبى الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون يأبى الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة إلى قوله وبقيا ونسب هذه الخطبة خطبة الحاجة شرح للجهة للشارح **(قوله)** قبل خطبة) أى قبل تمامها من حيث جوابها فيتمحل الصادر من الزوج ومن الولى فاندفع ما يقابل أن خطبة الولى ليست قبل الخطبة بل بعدها * وحاصل الدفع أنها لما اشتملت على إجابة الخطبة كانت قبل تمامها **(قوله)** فيحده الله المخطب الخ) أى الزوج

أوفئناكم ونخطب الولي كذلك ثم يقول استمر غوب عنك أو نحو ذلك ويحصل السنة بالخطبة قبل العقد من الولي أو الزوج أو أجنبي (ولو أجنبي) العقد (خطب) (زوج) خطبة (صبرة) عرفا (قبل صبح) المقدم الخطبة الفاصلة بين

أوليه أو ثانية وقوله خاطبكم بنسبكم إلى أولادكم مثل حل (قوله أوفئناكم) هي الثانية عرض (قوله قبل العقد) أي عند ارادة التلقف به حل (قوله خطب زوج) ليس بقيد بل منه الاجنبي حل (قوله كالأقانة) أي الصلاة وقوله بين صلاتي الجوارح الثلاثة وينبغي بما إذا طل الفصل شيخنا (قوله أما إذا طالت الخطبة) وضبط القفال الطول بأن يكون زمنه لو سكت فيه خرج الجواب عن كونه جوابا حل والاولى ضبطه بالعرف كما في شرح مدر والطاهر أنه يضرب الفصل بقول الولي قل قبلت قياسا على البيع بالولي لأن النكاح يحتاج له اه شيخنا (قوله أو فصل كلام الخ) مفهوم الفاق قوله خطب وقوله قبل (قوله ولو يسيرا) منه قول اللوجب استوص بها اه حل

(فصل في أركان النكاح وغيرها) وهو قوله وبقي بطلانه الخ (قوله وشاهدان) جعلهما شرطا كافي للزوال أولى من جعلهما ركنا لخرجهما عن المباحية شرح مدر وجعلهما المصنف ركنا واحدا دون الزوجين لانحدارهما في الشروط بخلاف الزوجين فإن لكل منهما شروطا تخصه (قوله وشرط فيها) بدأ بالصيغة أطول الكلام عليها ولا يضربان كثيرا ما يعلون تقديم الشيء بقوله الكلام عليه لأن النكاح لا تترجم حل وينعقد نكاح الآخرس بإشارته التي لا يختص بفهمها الفطن وكذا بكتابه على ما في المجموع وهو محمول على ما إذا لم تكن له إشارة مهمة وتعد تركه لا يضطراره حينئذ ويلحق بكتابه بذلك إشارته التي يختص بفهمها الفطن اه شرح مدر (قوله ومنه عدم التعليق) نص عليها كذا الأصل لما لا يفرع عليها ما بعده (قوله ولم يفتن صدق البشر) هو ملحق ليس بخط الشارح ولا حظ ولده فهو ضرر لأن مفهومه أنه إذا ثبت صدق البشر بالولد يصبح وليس كذلك وانما هو لا بشر بين عرض وعبارة حل قوله ولم يفتن صدق وكذا ان يفتن ويخرج برهنا لا بشر بأشئ وظن صدق البشر فانه يصح لأنه لا تعليق ونكون ان بمعنى إذ (قوله أو نكح في الشهر) وكذا ان لا يفتن كل منهما إليه كآفة سنة خلافا للبقيني حيث قال إذا أفت عدة عمره أو عمرها صح لأنه تصرح بقتضي الواقع ورد بأن التعليق بذلك يقتضي رفع آثار النكاح بالوت وهي لا ترفع به بدليل أن أن يفسلها فرفعها بخلاف تفتتها حل (قوله كالبيع) قدمه لأنه يشمل الصورتين وقوله لا خصامه يزيد احتياط أي بدليل اشتراط الأَشهاد فيه اه حل وقوله وللهي دليل على الثانية (قوله واللهي عن نكاح النعمة) وهو النكاح لاجل وجاز أو لأرضعة للضطر ثم حرم عام غير ثم جاز عام للفتح وقبل بجة الوداع ثم حرم إبداء النكاح الصريح الذي لو بلغ ابن عباس لم يستمر على حله مخالفا كافة العلماء زى وهو أحد أمور أربعة تكرر النسخ لما نالها بعضهم في قوله

الاجتماع والقبول لأنها مقدمة القبول فلا تقطع الولاء كالإقانة وطلب الماء والتميم بين صلاتي الجمع (لكنها لا تسن) بل يسن تركها كما صرح به بن يونس لكن النووي في الروضة تابع الزايفي في أنها تسن وجعل في النكاح أربع خطب خطبة من الخاطب وأخرى من المجبب للخطبة وخطبتان للعقد واحدة قبل الإيجاب وأخرى قبل القبول أما إذا طالت الخطبة التي قبل القبول أو فصل كلام أجنبي عن العقد بأن لم يفتن به ولو يسيرا فلا يصح العقد لاشعاره بالاعراض (درس) (فصل في أركان النكاح وغيرها) (أركانه) حنة (زوج وزوجة دوى وشاهدان وصيغة وشرط فيها) أي في صيته (ما) شرط (في) صفة (البيع) وقد مر يانه ومنه عدم التعليق والتأفت فلا بشر بولم يفتن صدق البشر فقال ان كان أي فقد زوجتها قبل أو نكح الخ شهر لم يصح كالبيع بل أولى لا خصامه يزيد احتياط واللهي عن نكاح

وأربع تكرر النسخ لها • جاءت بها النصوص والآثار فقبلة ومتنوعة وخبرة • كذا الوضو مما تحس النار زاد بعضهم خامسا وهي الجرا الحلية وادعى أنها التي في النظم بدل الحبرة (قوله أولى من اقتصاره الخ) وجهه الاول بأنه أن تصير بذلك يومه أنه لا يصير غير عدم التعليق والتأفت من الشروط (قوله ولما ما ينشئ من تزويج أو نكاح) كزوجتك أو أنكحتك وأطلق البلقيني عنهم عدم الصحفة منازعتها ثم بحث الصحفة إذ النسخ عن معنى الوعد بأن قال أزوجك الآن وكأنا من زوجك وإن لم يفتل

التعقيد خبر الصحيحين سعى بذلك لأن الفرض منه مجرد التمتع دون التوالة وغيره من أغراض النكاح وتعبيري بما ذكر أولى من اقتصاره على عدم التعليق والتأفت (ولما) ما يفتن من (تزوجها أو نكحها)

ولو بهجمة) يفهم معناها
 العاقدان والشاهدان
 وان أحسن العاقدان
 العربية اعتبارا بالمعنى
 فلا يصح بغير ذلك كلفظ
 بيع وتعليق وبعبه تخير
 مسلم اتقوا الله في النساء
 فانكم أخذتموهن بامانة
 الله واشتجلم فروجهن
 بكلمة الله (وصح) النكاح
 (بتقديم قبول) على
 ايجاب حصول القصد
 (و تزوجت) من قبل الزوج
 (و تزوجها) من قبل الولي
 (مع) قول الآخر عقبه
 (زوجك) في الاول (أو
 تزوجها) في الثاني لوجود
 الاستدعاء الجازم للدال على
 الرضا (لا بكتابة) بقصد
 زده بقول (في صيغة)
 كأحلتك بنى فلا يصح بها
 النكاح بخلاف اليوم اذ لا بد
 فيها من الشئ والشهود ركن
 في صحة النكاح كاسم ولا
 الملاحم على النية أما
 الكتابة في العقود عليه
 كالأول لزوجتك بنى قبل
 ونو بامانة فصيح النكاح
 بها (و) لا (قبلت) في
 قبول لانتفاء التصريح
 فيه بأحد اللفظين وبنته
 لاتيفد فلا بد أن يقول قبلت
 نكاحها أو تزوجها أو
 النكاح أو التزويج أو رضيت
 نكاحها على محاكمه ابن
 هيرة عن اجماع الأئمة
 الار بمتوابعه

الآن خلافاً للينقي في هذا لأن اسم الفاعل حقيقة في حال التكلم على الراجح فلا يروم الوعد حتى يحترز
 عنه بخلاف المضارع (فرع) لوقال جوزتك بالجمع بدل الزاي أو أنا حثك بالمدح بدل الكاف
 صح وان لم تكن لفته على المتعد شوبرى وح (قوله ولو بهجمة) للردوكذا قوله وان أحسن
 العاقدان العربي والمراد ما يكون صريحاً في تلك اللغة كافي حل (قوله يفهم معناها العاقدان)
 ولو بأخبار متعارف حل أى أخبر بمعناها قبل اثباتها كما في شرح مر (قوله بأمانة الله) أى
 جعلكم الله تعالى أمناً عليهن عى وصح أن يراد بالأمانة الشريعة أى شريعة الله ويكون قوله
 واستحلفكم الخ من عطف الخاص على العام وكلفته ما ورد في كتابه من النكاح والتزويج لانهما
 الولدان فيه والقباس يمنع لان في النكاح ضرباً من التعد حل خلافاً للحنفية حيث قالوا صلحاً
 وهنك ومالكك (قوله بتقديم قبول) كأن يقول قبلت نكاح ثلاثة أو تزوجها أو رضيت نكاح
 ثلاثة أو أرحبته أو أردته لأن هذه الصيغ كافية في القبول كما يأتي لأفعل ولا يضر من عاى فتح التاء
 وكذا من العالم على المتعد عند شيخنا لان الخطأ في الصيغة اذا لم يخل بالمعنى يبنى أن يكون كالخطأ في
 الاعراب والتاء كبروات ثبت اه حل وبعبارة مر ولا يضر فتح تاء التكلم ولوم عارف ولا ينافي ذلك
 نعم ألمعت بضم التاء وكسرهما على المعنى لان المدار في الصيغة على المتعارف في محاورات الناس
 ولا كنفك القراءة (قوله أو تزوجها) أشار بتقدير الضمير الى أنه لا بد من الاتيان بدال عليها من نحو
 اسم أو ضمير أو اسم إشارة مر (قوله بوجود الاستدعاء الجازم) بخلاف ما لو قال الزوج تزوجتني
 أو زوجتني أو زوجها منى وما لو قال الولي تزوجها أو تزوجتها لم يصح لعدم الجزم ولو قال الولي للزوج قل
 تزوجها لم يصح لانه استدعاء للفظ لا للتزويج حل (قوله لا بكتابة) أى لانها لا تأتي في لفظ التزويج
 والنكاح النكاح لا ينقصد إلا بهما ومن الكتابة زوجك الله بنى كما نقله النووي عن الغزالي (قوله
 كحلتك) فيها هذا لبس من الفاظ النكاح اه حل فكان الاولى أن يمثل بقوله أو زوجك بنى
 ولم يخل الآن ويستثنى من عدم الصحة بالكتابة كتابة الأخرس وكذا اشارته الى اختنص فهمها
 القطر فانها ككتابتين وينقصد بهما النكاح منه تزويجاً وتزوجاً اه من شرح مر وعش عليه
 من مواقع ولاية النكاح وبعض منع انعقاده بالكتابة مطلقاً حتى في هاتين الصورتين قال ولا ينقصد
 نكاح الأخرس بالاشارة الا اذا كان يفهم كل أحد قال مر فبأي أنى فان لم يفهم اشارته أحد وزوجه
 لا بد بالمدح كما (قوله ولا يصح بها النكاح) ولو توفرت القرائن على النكاح ولو قال نويت بها
 النكاح ولا يبنى أن جوزتك بخل بالمعنى حر اه حل (قوله بخلاف اليوم) ولا يشترط أن يتوافقا
 فظاً فلا يقال تزوجتك فقال قبلت النكاح صح اه حج (قوله في العقود عليه) من زوج أو زوجة
 كالأول تزوجتك بنى أو زوج بنتك ابني وهذه يشملها لكن أى مفهومه ولا يشملها قوله في العقود عليه
 بناء على أن الزوج غير معقود عليه بل حكمه الآن يقال هذه أولى بالحكم عى (قوله ونو بامانة)
 يؤخذ منها أنهم لم يوافقوا في النية بطل العقد وهو ظاهر عى عى مر فلو طالب الزوج احدى البنات
 بصورت الاب فقال أنت ابنة وشهدت الشهود بذلك قالت لست ابنة صدقت بيمينى لان الشهود
 لا الملاحم على التيق كذا لو قال لها الشهود أنت المقصودة وسوى الولي غيرك غلطاً فانقول قولها يبينها
 لان الأصل عدم الفاظ كقوله عى عى مر فانظروا أن نكاح الثانية لا يصح أيضاً لعدم شهادة
 الشهود عليه تدبر (قوله ولا يثبت) أو قبلته حل (قوله نكاحها) المراد بالنكاح الانكاح
 وهو التزويج ليطابق ايجاب ولا يستلحق معنى النكاح لذهو المركب من الايجاب والقبول كما في شرح

هو أهم من قوله وهو زوجتها أي بنتي (على أن تزوجني ببتك وضع كل) منها (مصدق الأثرى) فيقول ذلك وهذا التفسير مأخوذ من آخر الخبر المختل لأن يكون من تفسير النبي ﷺ وأن يكون من تفسير ابن عمر الراوي أو من تفسير تابع الراوي عنه وهو ماصح به البخاري فيرجع إليه والمعنى في البطلان بأن شرريك البضع حيث جعل مورد النكاح امرأة ومصدقاً لآخر في شبهة تزوج واحدة من اثنين وقيل غير ذلك (كذا) لا يصح (أو) سببا معه أي مع البضع (ملا) كأن قيل وضع كل واحدة وألف صدقات الأخرى (فإن لم يجعل البضع صدقا) بأن كنت عن ذلك (مع) نكاح قل منها لا تنفاد الشرط المذكور ولأنه ليس فيه الاشرط عقد في عقد وهو لا ينفذ النكاح لسلك واحدة مهر للثل لفساد المسمى (د) شرط (في الزوج حل) واختيار وتعيين وعمل على المأثله فلا يصح نكاح عمرد بولي له طهر مسلم لا ينكح المحرم والمسلم ولا مكره وغيره معين كاليع ولا من جهل

هر (قوله نكاح شغار) عطف على العامل المقدور قبل قوله لا بكتابة إلا للمني لا يصح بكتابة وسى شغار من قولهم شغار البلد عن السلطان إذا علمه غلوا من بعض شرائطه أو من قولهم شغار الكلب إذا رفع رجله ليولف كذا كلامه يقول للآخر لا تزوج رجل ابنتي حتى أرفع رجله لا بكتابة وسى الروض (قوله وقيل ذلك) بأن يقول تزوجني وزوجتك. أي قال الشيخ في سم ظاهره البطلان وأن يقبل أي القابل ذلك أي وضع كل صدق الأخرى وقيد بالعدم لأن ذلك سقط جعل البضع صدقا لما تقدم أنه إذا سكت القابل عن ذكر المهر الذي ذكره الموجب يرجع إلى مهر المثل ويقطع أثر ذلك الموجب للبطلان فيبني الصحة حيث لا ذكر البضع حيث لا ينفذ لعدم كونه تأمل شوري وقوله لا نذكر البضع أي من الموجب وقوله حيث شأني حين لا يذكره القابل تأمل (قوله مأخوذ) لوقال مذكور لكان أولى اه برماوى لأن التفسير مذكور في آخره صريحاً تكون من بمعنى في (قوله المختل) صفة للآخر لا يفسر (قوله ويرجع إليه) أي إلى التفسير وإن كان من تفسير الراوي لأنه أعلم بتفسير غيره اه شرح التحرير زى (قوله والمسمى في البطلان به) الأولي سلطاناً لأن جعل البضع أي من الموجب حيث جعل مورد النكاح امرأة وهي صاحبة أي البضع فقد جعل مقوداً عليه فليست صحة الزوج وقوله صدقا لآخرى أي فتستحقه الأخرى لأن صدقات المرأة لها فينتلصم في المثال المذكور صارت مشتركة بين المحاطب باعتبار كونها زوجتو بين بنته باعتبار كونها صدقا لها وكذا يقال في بنت المحاطب فظهر قوله أشبهه تزوج الخ بجماع الاشتراك في كل حرف (قوله وقيل) أي في بيان المعنى في البطلان حل وقوله غير ذلك وهو التعليق (قوله بأن سكت عن ذلك) أي عن جعل البضع صدقا أي مع تسمية المال لقوله لا في لفساد المسمى زى كان يقول زواجك بنتي على أن تزوجني ببتك وصدقات كل واحدة ألف وانما فسد المسمى الذي هو الألف بالتمسك بالأول لأنه جعل الألف ورفق المقد الثاني صدقات الرق غيره معلوم فيكون الصدقات كما يجوز لا يرجع إلى مهر المثل وانما فسد بالنسبة للمقد الثاني لأنه مبني على الأول والمسمى على الفاسد فاسد فلو عاين الأول فالظاهر صحة الثاني تقرير شيخنا وبعضه في حل وقال حجج بأن قال زوجتك بنتي على أن تزوجني ببتك ولم يرد فيقول كاذ كره وفيه أن وجوب مهر المثل في ذلك لعدم ذكر المهر لفساد المسمى حل اللهم إلا أن يقال مراده بفساد المسمى ولو بالقوة لأن قوله على أن تزوجني كانه قائم مقام المسمى (قوله ولأنه ليس فيه الخ) أن قلت شرط عقد في عقد بطل في نظيره من البيع ونحوه فلم يبطل هنا قلنا النكاح لا يتأثر بالشروط الفاسدة لأنه معارضة غير محضة حل (قوله وعمل على المأثله) يرد عليه من بينه وبينها رضاع وشك هل هو خسر أو أقل فانه يجعله نكاحاً مع أنه ليس علما بعمله إلا أن يقال المراد بالعمل بعمل المرأة له عدم العلم بحرمها عليه مع عدم معارضة للحل فلا يرد عليه من شك في انقضاء عدتها حيث لم يصح نكاحها ما لم يفسد خلافه لأن الأصل بقا المانع وهو العدة أو يقال أنه شرط لجواز الاقدام فلا ينافيه إذا ظن محرميتها أو عدم غلوا من العدة أو الزوج فتبين خلافه بعد المقد أنه يصح اعتبار إباحته في نفس الأمر فتقوله ولا من جهل حلها أي لا يصح نكاحها ما لم يظن المانع فتبين خلافه والاصح على التمسك بما يؤخذ من شرح هر وصرح به حل خلافاً للشوري (قوله ولا مكره) أي بغيره في ما إذا كان يحق كأن كره على نكاح الظالمه في القسم فيصح حل بأن ظلمها هو فتبين عليه نكاحها ليبت عندها ما فاتها (قوله وفي الزوجة حل وتعيين) ويشترط في انقضاء النكاح على المرأة المتبقية أن يراها الشاهدان قبل العقد وقد عليها حلها لا احتياطاً للعقد النكاح (وفي الزوجة حل وتعيين

منها (ع) أي من نكاح وعدة فلا يصح نكاح محرمة للخبر السابق ولا إحدى المراتين للإيهام ولا منكم وحدها لاعتداله من غيره يتعلق
حق الغير بها واشتراط غير الخلل فيها والفرج من زيادتي (وفي الولي) (٣٣٥) اختيار (وهو من زيادتي) (وقد

منع) من عدم ذكرورة
ومن إصرار ورق وصبا
وغيرها مما يأتي في موانع
الولاية فلا يصح النكاح من
مكره أو امرأ أو غشي ومحرم
وصي ومجنون وغيرهم
مما يأتي مع بعضهم (وفي
الشاهدين ما) يأتي (في
الشهادات) هو أعم مما
ذكره (وعدم تعين) لهما
أولادهما (الولاية) وهو
من زيادتي فلا يصح النكاح
بعضرة من اتفق فيه شرط
من ذلك كان عقد بعضرة
عبدن أو امرأتين أو
فاسقين أو أمسين أو
أعجين أو غشيين ثم إن
بأن ذكرين صح ولا
بعضرة متعين للولاية فلو
وكل الأب والأخ المنفرد
في النكاح وحضر مع آخر
لم يصح وإن اجتمع فيه
شرط الشهادة لانه ولي
عاقد فلا يكون شاهدا
كالزوج ووكيله نائبه ولا
يعتبر إصرار الشاهدين
بل يكفي حضورهما كما
شبهه إطلاق المتن ودليل
اعتبارهما مع الولي خبر
ابن حبان لا نكاح
الأبوي وشاهدني عندك
وما كان من نكاح
غير ذلك فهو باطل

وهي منتقاة ولم يصرها الشاهدان لم يصح لأن استماع الشاهد العقد كاستماع الحاكم الشهادة قال
الزركشي محله إذا كانت مجهولة والأصح وهي مستهينة والقصة لأن لا يعلمون بها فأنهم يزوجون
التيقة المحاضرة من غير معرفة الشهود لها كنفاء بمضورها أو إياها أو عمرة وعبارة مـ في
الشهادات قال جمع لا ينعقد نكاح منتقاة إلا أن عرفها الشاهدان إصاها أو صورة وقال حج
وقل على الجلال المحلى لا يشترط رؤية المجهولة بل تكفي الشهادة على جريان العقد بينها وبين الزوج
إله وفيه أنه إذا حصل منها انكسار للعقد فلا يصح شهادتهما بأنها زوجة لعدم علمهما بها لكن يؤيد
كلامهما صحة النكاح بآني الزوجين أو عدوهم مع عدم صحة شهادتهما بثبوت عند لا انكسار (قوله)
وخلو عاصم) فلو ادعت أنها خالته من نكاح أودة جاز تزويجها ما لم يعرف لها نكاح سابق فان
عرف لها رادعت أن زوجها طلقها أو مات وانقضت عتدها جاز لوليها الخاص تزويجها ولا تزويجها الولي
العام وهو الحاكم لا يثبت ذلك عنده كما قال زي (قوله) من عدم ذكرورة) عنه من المانع
باعتباره دليله وهو الأثرة والخشوة إذا وجدوا بيان فلا يرد ما يقال إن المانع أمر وجودي فلا يصح
على عدمه كورة (قوله) مما يأتي في الموانع وهو الرقيق والفاقد ومجنون والسف وخطأ النظر
وختلف الدين في خمسة وقوله مع بعضهم وهي الثلاثة الأخيرة أي المحرم والسي والجنون (قوله)
بآني في الشهادات) ومنه إصرار الشاهد العاقدين حالة العقد كذكره مـ هناك وقالها ومثل
العقد بعضرة الأعمى في البطلان العقد بظامة شديدة أي لعدم علمهما بالموجب والقابل والاعتداء على
الموت لا نظره فلو سمعوا الإيجاب والقبول من غير رؤية الموجب والقابل ولكن جزأ في أنفسهما
بأنهما فلان وفلان لم يكف للعلل المذكورة عـ على مـ ويعزم على الشخص العالم بنقص نفسه
فرض الشهادة (قوله) وعدم تعين لهما) مثال تعينهما معا للولاية أخوان أذنت لهما معا أن يزوجاها
(قوله) ثم إن بأن ذكرين صح) كالأب والولي ذكرنا بخلاف المعقود عليه أوله كان عقد على
ختمه أوه فبأنه أتى أود ذكرنا والفرق أن الشهادة والولاية مقصودان لغيرهما بخلاف الزوجين
فانضما لهما شوري ويقاس على الخنثيين غيرهما إذا تبين وجود الأهلية في نفس الأمر
ونشترط هذه الشروط حال التحمل بخلاف شاهد غير النكاح فانها تعتبر فيه حال الأداء زي
(قوله) المنفرد) قضيت أن الأخ لو تعين كواحد من ثلاثة أخوة إذا وكل أجنبيا صح أن يحضر مع
آخر وفيه نظر والمصرح به في الروض وشرحه عدم الصحة أي بصورة المسئلة أنها أذنت لكل
أن يزوجها بخلاف ما للزوج أحدهم وحضر الآخران فانه يصح له حل أي وقد أذنته فقط
فيؤخذ من أن مفهوم المنفرد فيه تفصيل (قوله) كالزوج) أي فلا يجوز أن يوكل في القبول ويحضر مع
شاهد آخر فهو نظير ذلك لأن الوكيل سبر محض فكان الوكيل هو العاقد (قوله) ووكيله نائبه) أي
والطمان ووكيله نائبه حل (قوله) والمعنى في اشتراطهما) هذا لا يناسب ما تقدم من عده لهما كمالا
أن يقال جرى هنا على طريقة الفزالي أو مراده بالشرط ما لا بد منه (قوله) أي ابني كل منهما) بأن كانا
أخوين شقيقين وسكت عن ابني أحدهما وهو كما ينبغي كل منهما حل (قوله) هما) أي الابنين
والهردوين وقوله في الجملة أي في غير هذه الصور وقال القياس أن لا يصح نكاح الابن بثبوت ذلك

والص في اشتراطهما الاحتياط للإيضاغ وصيانة للأنتحة عن الجمود (وصح) النكاح ظاهرا وباطنا (بآني الزوجين) أي
أيكل منهما أو ابن أئدهما وإن الآخر (وعدو هما) أي كذلك الثبوت النكاح هو في الجملة (و) صح (ظاهرا) التقيد بهما
لكن وغيره من زيادتي

(بمستوى عدالة) وهما المعروفان بهما ظاهرا لا باطنا لانه يجري بين واسط الناس والموام ولو اعتبر فيه العدالة الباطنة لاحتاجوا الى معرفتها بالحضرة وان هو متصف (٣٣٦) بها فقول الامم عليهم ينش (لا بمستوى اسلام حرة) وهم ان

لا يعرف اسلامها وحرتهما ولو مع ظهورهما بالدار وذلك بان يكونا يتوضع تحتها فيهما المسلمون بالكمال والاحرار بالاراء ولا غالب أو يكونا ظاهري الاسلام والحرية بالدار بل لا بد من معرفة حالهما فيها بالسهولة والوقوف على ذلك بخلاف العدالة والسقوك مستورى الاسلام مستورا البالغ (وبين بطلانه) أى النكاح (محبته) أى فى النكاح من بينه أو علم حاكم فهو أعم وأولى من قوله ينس (أو بالقرار الزوجين فى حقهما) بما يمنع حجة كسفى الشاهد ووقوعه فى الردة لوجود المانع وخروج زبانيه فى حقهما حتى انه على كان طلقها بالانقضاء على عدم شرط فلا يقبل اقرارها للثمة فلا يحل الا يحل كما فى الكافي للقول لزي قال ولو اقام عليه ينس تمع قال السبكي وهو صحيح اذا أراد ان كاسجدها كما لرضه فلما أراد التخلص من المهر أو ارات بعد السقوله مهر التلى أى وكان أكثر من السمسى فينبى

النكاح كما كسفو يكون الشاهد يثبت النكاح فى الجلة أى فى بعض الصور وكتب أى فى غير نكاحهما فلا يثبت النكاح بن ذكر فلو ادعت عليه زوجية وأنكر وأقامت ابنيهما أو عودهما شهداء عليه بذلك لم تقبل شهادتهما لوجود المانع وهو الصدأ وشهادة الابن لألهم أو أرحمهما ولو ادعى عليها زوجية وأنكرت وأقام من ذكر شهداء عليها بذلك لم تقبل أفعال لوجود المانع فى كلام حج وقد ينصور قول شهادة الابن أو الصدأ فى هذا النكاح بعينه فى صورتها شهادة الحبة حل (قوله بمستوى عدالة) أى عند الزوجين شورى (قوله لانه يجري بين واسط الناس) لعل المراد بالواسط ما عدا الولاية والموام كطيلة العلم والموام أدنى مرتبة قال حل وأخذته أنما أراد أن يعقدها كما اعتبر العدالة الباطنة لسهولة معرفتها عليه بمراجعة المزين وقال المتولى لافرقلان ما طرقة المعانية يتوى فيه الحالكه وغيره واعتمد شيخنا (قوله بمستوى اسلام حرة) فان بان الاسلام والحرية أو البيلوغ صحو برى أى بان انعقاد (قوله ولوع ظهورهما) أى ظهور اسلامهما وحرتهما أى ولو كانا مسلمين وحرين يجب الظاهر من الدار بان كما اقليمين فى دار مسلمين أسوار (قوله وذلك بان يكونا موضع الخ) بيان لما قبل الغاية وقوله أو يكونا بيان لما بعدها (قوله ولا غالب) ليس بقيد عى (قوله فيهما) أى الاسلام والحرية (قوله في) متعلق بمعدون صفة ليجتو التقدير بحجة مقبولة فيه (قوله فهو أعم وأولى) وجهه الاولوية أن التبعيد بالبيئة يشمل الرجل مع المرأة وهو غير مراد لان النكاح ليس بمال ولا يرجع اليه حتى يثبت بهم عى وجه العموم وشموله الحالكه (قوله فى حقهما) متعلق ببطلانه وقوله بما يمنع تنازع قوله بحجة وقوله أو بالقرار وأخذته من قول المتن بعد الشاهدين بما يمنع حجة فهو راجع للكل (قوله فلا يقبل اقرارهما) ثم ان علما الفساد جاز لهما العمل بقضيه باطنا لكن اذا علم الحاكم بهما فرق بينهما شرح مر وحف (قوله ولو اقام الخ) خرج بما لو قامت بينة تشهد بحبة فلها تسمع زى ومحل ساعها عند الحاجة اليها كان طلق شخص زوجة ثلاثا وهو يماشرها ولم تعلم البينة بالطلاق ثلاثا وطلقاته يماشرها بحكم الزوجية فتشهد بمطل النكاح عند القاضي ما اذا لم تدع اليها حاجة فلا تسمع به عليه والود شرح مر وعى عليه وعبرة حل وأما بينة الحبة فلا تسمع لانه لا حاجة اليها حيث لان شهادتها بنسق الشاهدين موافق لدعواهما وقد يصور ذلك بما اذا عاشر أم الزوجة بعد طلاقها ثلاثا قبل الدخول حتى تكون معاشرته لامها لمان أن الملوطة بشبهة تجوز معاشرتها معاشرتها بالحرمان اذا يحرم نكاحها فتشهدت بينة الحبة أن هذا الرجل لا يجوز له معاشرته من ذكر لان نكاحه لبنتها كان فاسدا لان شهود القدفة وسيتذ يلزم عدم حجة النكاح ويسقط التحليل لوقوعه تبعا (قوله من المهر) أى من نفسه لان الفرض انه قبل الدخول بدليل ما يسهه كان طلقها قبل الدخول ثلاثا ثم أقام بينة على ما يمنع حجة العقد وأراد بذلك التخلص من اصفه فلها تقبل ويسقط التحليل حيث لا وقوعه تعاشر برى (قوله فلا يؤثر) أى الاقرار وقوله كالأبوتر أى الاقرار وقوله فى أى ابنته شيخنا واعترض بان المتن شامل لما اذا كان الاقرار بعد الحكم بشهادتها فالتقيس شامل للقيس عليه فلا حاجة للقياس ومن ثم لم يذ كره مر ولا حج ويمكن أن يخص المقيس بما اذا كان قبل الحكم بشهادتها ويرد عليه حينئذ أنه قياس مع الفارق لان النكاح تقوى بعد الحكم بشهادتها فلا يلزم

من

قبولها قلت وهو داخل قوله فى حقهما (لا) باقرار (الشاهدين بما يمنع حجة) أى النكاح فلا يؤثر فى ابنته كالأبوتر فيه بعد الحكم بشهادتها ولان الحق ليس لهما فلا يقبل قولها

على الزوجين فان أقر (الزوج) دون الزوجة (بفسخ) النكاح لا عترافه بما يدين به بطلان نكاحه (وعليه المهر إن دخل) بها (والا نصفه) اذا قبل قوله عليها في المهر وقول فسخ هو المارد قاله (٣٣٧) فرق بينهما فهي فرق فسخ لا مطلق فلا

من عدم تأثير الاقرار في ابطاله حينئذ عدم تأثيره في ابطاله قبل الحكم بشهادتهما الآن يقال انه قياس
أذن تأمل (قوله على الزوجين) أماني قهها فيقبل وبشارة شرح هر نعمه أترقى فمهما فلو
حضر اعدا ختمها ثلاثمائة وورثها سقط المهر قبل الدخول وقد المسمى بعد وجب بهر المثل
أي ان كان دون المسمى أو مثله لأكثر التلازم أنهما أوجبنا باقرارهما ختمها على غيرها (قوله
أقر الزوج) أي بما يمنع محته (قوله هو المارد بقوله فرق) أوله السك بالهك بالطلان وظاهره أنه
لا بد من الحكم بالطلان ولا يكفي قوله فرق بينكما لكن تعبيره هنا يفسخ بقتضى أنه لا بد من
الفسخ وإن العقد الأول صحيح وليس كذلك حل أي بل يفسخ العقد من غير فسخ بمجرد الاقرار
فقال انفسخ النكاح لكان أولى برماوى (قوله كالأقر بالرضاع) التشبيه في الفسخ لا في عدم
نقص الطلاق لأنه لا يثبت في الرضاع الا بحمل له بعد ذلك (قوله وتعتبرى بما يمنع محته) أي العاقل عليه
الضمير في (قوله بخلل في قول أو شاهد) حلاله به أي بما يمنع محته كالأقل وأمع أنه أخصر ثم ظهر أنه
لوقال ما ذكر كمثل ما لو قالت وقع العقد بغير ولاي ولاشهود وقال الزوج بل بما يقتضى أنه يحلف
بما يمنع هي التي تحلف على كلامه كسبائي نعم على الاعتماد الآتي من أن الزوج يحلف في هذه أيضا
يكون قوله به صوابا تأمل (قوله والاصل بقاها) لكن لو مات لم ترثه شرح هر (قوله فان طلقت)
أرأت هر (قوله فلامهر) قال ابن الرفعة الا اذا كانت محجورة سفة فان ذلك لم يسقط لفساد
اقرارها في المال والامة كذلك قال في المصالح وسقوط المهر قبل الدخول ينبغي تقييده بما اذا لم يقبض
فان قبضته فليس له استرداده أي لا ياترقله به وهو يشترط (قوله فتحلف مني) المعتدان
القول قول الزوج شو يرى فيحلف لان الراجع أن القول قول مدعى الصحة زى (قوله من يعتبر
رضاه) ليس قيدا كما لم يرد كلامه بعد (قوله وانما لم يشترط الخ) نعم ألقى البلقيني كابن عبد السلام
بأنه لو كان الزوج هو الحاكم لم يباشره الا ان ثبت اذنها عنده وألقى البغوي بان الشرط أن يقع في قلبه
صدق القبره بانها أذنته وكلام القفال والقاضي يؤيده وعليه يحمل ما في البحر عن الأصحاب أنه
يجوز ان ينادى أرسله الولي اغيره ليزوج مولته والذي سجد أنه يأتي هنا ما في عقده بمسئورين
لالتلاف انما هو في جواز مباشرته في الصحة لما لم أن مدارها على ما في نفس الامر شرح حج
وذلك هر (قوله السك في العقد) أي في جواز الاقدام عليه (قوله أو بينة) ينبغي وأخبار من يثق
به ولو اضا أوصيا بميزا حل (قوله وليا) أي أو وكيله (قوله أنه يسن أيضا) معتمد (درس)
(فصل في عاقد النكاح) أي ثبوتها ونفيها (قوله وما يذ كرمه) أي كالوقوف على الاذن وكيفية الاذن
من تلقا وغيرها عى على هر أي مع تزويج السلطان في حال غيبة الولي وعظه (قوله لا انعقاد امرأة
نكاحا) أي لا يكون لها دخل فيه والمراد بالنكاح أحد شقيه أي الإيجاب والقبول قال حل الاذوليت
الذنة العظمى فانها أن تزوج غيرها الانفسا كأن السلطان لا يعقد نكاحه وانما يعقله ما أذونه من
لولة فلهذا أولى وكذا نفي الموانع أي من الرق وغيره الا لغير فقد كرو في الامانة العظمى أنه لو
زولها كافر ليزوج بها سبعة (قوله لانفسها) أي إيجابا ولا لغيرها قبل ولا إيجابا حل فلو خالفت وزوجت
نفسها أو كان محشرة شاهدين أم لا أو وكلت من زوجها وليس من أولياها وجب على الزوج مهر للثل

(٢٣) - (يجزى) - ثالث
المدعى ينبغي أن يبين خروجه من خلاف من يعتبر رضاها (فصل في عاقد النكاح وما يذ كرمه) (لا انعقاد امرأة نكاحا) ولو اذن
إيجابا كان أو قبولا لانفسها ولا لغيرها

اذلايلق بمحاسن العادات دخولها فيه لما قصد منها من الحياء وعدم ذكره أصلاً وتقدم خبر لانكاح الابولى دروى ابن ماجه خبر لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها أخرجه (٢٣٨) الفاروقى بإسناد على شرط الشيخين ومنها الحديث اكن لزوج اخته

بالوجه ولوى الدوران كان رشيداً وجب أيضاً أرض بكارة ان كانت بكرة ولا يجب عليه الحد وان اعتقد التحريم سواء قلنا لا لشيءه اختلاف العلماء في صحة النكاح ولكنه بمنزلة اعتقاد التحريم وهو على هذا حكمه بالحكم كما يجب صحتة والواجب السمي ولا تميزر ومحلها ضماناً بحكم كما يجب طهارة والواجب الحد من شرح مر وحواشيه اهـ (قوله اذلايلق) قدم الدليل العقل لانه شامل للواجب والقبول بخلاف النقل فانه خاص بالاجاب وقوله وعدم ذكره عطف مسبق على سابق حل أى عدم ذكره فى العقد فلا ينافى ما بأتى فى التوكيل فى النكاح منها ولها (قوله وتقدم خبر) أى فيستدلى به على كون المرأة لا تعد نكاحاً عـ وصرح الأدلة على ذلك قوله تعالى فلا تضاهون أن ينكحهن أزواجهن بناء على كون الضمير فى تضاهون للأولياء لما روى أن معقل بن يسار كان له أخت طهقة تزوجها وانقضت عنتها وأراد أن تعود به فغضب فماتت فماتت ذلك لأنها لو كانت تتولى العقد بنكحها لم يكن للشيء عن العمل فائدة كذا قيل لكن يكره على كونه أصرح الأدلة قوله أن ينكحهن بناء على أن النكاح حقيقة فى العقد (قوله لانكاح الابولى) وفى تزويجها نفسها خالفه فهدى قال بغيره (قوله دروى ابن ماجه) أتى به مع ما قبله لدفع ما يترتب من أن الولي فى قوله لانكاح الابولى فغير يتولى فيه المذكور ولما ثبت لمعمومه لانه فى تزويجها نفسها والبره ولا نه أصرح فى المراد لانه على شرط الشيخين وقال حل خبر ابن ماجه بغير عقابه اهـ شيخنا (قوله فوكلت) لانه نفسه وهل المراد فقط أو ولومعه حر اهـ حل وقضية كلام المصنف البطان فى الأخيرة شوى روى وهى قوله ولومعه (قوله وقيل اقرار مكنته) وكذا عكس أى اقرار مكنته بغيره كذا يؤخذ من زى وقوله مكنته أى حرة ولومعه وان كتبته هو دعيتهم لاحتمال نسيانهم مر وكذا لو أنكر الولي الأذن بدون الكف لاحتمال نسيانه حل (قوله لصدها) ولو غير كف وقوله وان كذبها ولها أى ما لقرته لرجل وهو لآخر والاعمل بالاسبق كإتاني (قوله فثبت تضادهما) فلو يؤثر أنكار القبر له إذا كذبها الزوج ليس لمان تزوج حالا بل لا بد من تطابق الزوج لما إذا كذب الزوج نفسه فى التكذيب لم يثبت اليه وظاهره وان ادعى أنه كان ناسياً عنه التكذيب فلو كذبه وقد أقر بنكاحها لم يرجع عن تكذيبها قبل نكاحها نفسها لأنها أقرت بحق له عليها بعد انكاره ولا كذلك هو فى الأولى وبعبارة غيره قبل رجوعها اهـ حل (قوله من أنه يكفى اقرارها المطلق) لأنه يستغنى عن تفصيلها بالتفصيل الواقع فى الدعوى وبأى ما ذكر فى اقرار الرجل المبدأ والواقع فى جواب الدعوى فلا بد من التفصيل فى الأول ويكفى الاطلاق فى الثانى خلافاً لفرق بين الرجل وغيره زى وحل (قوله تصديق سيده) هل المراد تصديق فى النكاح أو فى الأذن لانه الذى يملك به إنشاءه براجع وكذا يقال فى الولي السفية اهـ رشيدى على مر وقد بدى ارادة الاول بالنسبة للرقبة لتوقب عقد النكاح على ما يشرته له وارادة الثانى فى الرقبة لانه بمجرد الأذن ارتفع عنه المانع وصار يصح منه العقد باستقلاله ومشله يقال فى السفية تأمل (قوله ولأقرت لرجل) (ولها) أى الجبر والمناصب تأخير عن قوله وقيل اقرار بحجره (قوله عمل بالاسبق) أى فى الأتيان لمجلس الحكم وإن أسند الآخر التزج الى تاريخ متقدم وذلك لانه يسبقه واقراءه بحكم به حتمه لهم المعارض الآن فاحضر الثانى وادعى خلافه كان مرده الرفع الاقرار الاول وما حكم بشيئيه لا يرفع الايبنة عـ على مر لكن تعبير الشارح بقوله فان أقرا ماعدون أن يقول ذهباً أو يتعامل بما يجده

حلا

قوله وكذا لو أنكر الولي الأذن) ومنها انكار النكاح اهـ
سم على حج

قوله وعمل هذا حكمه مالم يحكم كما حل مثل حكم الحاكم بصحته تقليد الزوج من يقول بصحته حتى يترده المسمى بغيره ثم اهـ سم على حج (قوله رجه الله ما لو كره الرجل) أى ولم يقل لمعان نفسه كما هو ظاهر بما بأتى بل أوله اهـ سم على حج

فان أقرا معا فلانكاح
ذكره البايني في صحيحه
وقولي لصدقهان زي أدنى
وكالمكفة السكرانة (د)
يقبل اقرار (مجهز)
من أب أوجد أوسيد

على موليته (هـ) أى
بالنكاح لقدرته على إنشائه
غلاف غيره لتوقفه على
رضاه (ولاب) وان علا
(زويج بكر بلاذن) منها
(بشرطه) بان يزوجه
وليس بينهما عداوة ظاهرة
بمهر مثلها من تقابل المدن
كف. لما موسر به كبيرة
كانت أوصفيرة عاقلة أو
مجنونة لكال شفقتهم

(قوله ولعتمد أنه يصل
باقرارها) توقف في قتال
انظر اذا قدسنا اقرارها
ومات من أقرته وأطلقها
هل ترجع للأخر أولا
اه والظاهر عدمه (قوله
يقبل اقرارها) هذا هو
المعول عليه وان نقل عن
حل فباين ما يخالفه اه
شيخنا وقديقال ان ما يأتي
الحلعي دعوى وهذا اقرار
أى وه لا يشترط فيها
القصدرة على الانشاء دون
الافرار في ذلك اه مرضي

خلافة الآن يقال أقرا أى عند الحاكم (قوله فان أقرا) أو على السبق دون عين السابق ولو جهل
الحال وفقدان رضى معرفته والإبطال في كلام حج أن ذلك كالعية يقبل اقرارها بناء على قبول
اقرارها في العية وكالية ما عوى السبق ثم نسي اه حل (قوله فلانكاح) ضعيف والمعتمد انه يعمل
باقراره دون اقرار ولها التعلق ذلك بينها وحفا ولو قال هذا زويج فكت وماتت ورثتها مؤاخذه لها
باقرارها ولو ماتت لم توثمه ولو قال هذا زويج فكتت وماتت ورثته. واخذته باقراره وان ماتت لم تراث على
النس (قوله السكرانة) هي لغة بني أسد لانهم يصرفون سكران ونظم ذلك بعضهم فقال
وباب سكران لدى بني أسد • مصروف اذ ابتلاه عنهم الطرد

زى (قوله ويقبل اقراره) لم يقل هنالدة كاتى قبلها وم كالشارح فظاهرهما وان كذب الزوج
قل وهو بعيد فلا بد من تصديق الزوج كاتى قبلها والعبارة في كونه مجبرا بحالة الاقرار فلا يمكن مجبرا
حالة كان ادعى وهى تب المزوج حين كانت بكر لم يقبل اقراره لهجزة عن الانشاء حينئذ اه شرح
هر (قوله على موليته) وان تصدقه كاتى شرح هر (قوله قدرته على إنشائه) يعلم منه أنها لا بد أن
تكون بكر وان يكون الزوج كذا لأنه لا يكون مجبرا الا حينئذ (قوله ولاب) أى وان لم يل ما لها الطرقة
منه برشد يراوى أى ويحرم عليها القاضى وهو لى ما لها كاتدم حل (قوله ظاهرة) بحيث
لا تخفى على أهل محتشاي روى (قوله من تقابل المدن) المراد ما جرت العادة فيها ولو عروضا براموى
(قوله موسر) أى بحال صداقه على المعتد عند هر خلافا لما زى حيث قال موسر بقاء بهر
مثلها على المعتد فنزع المصير ومنعما لزوج الى محجوره المصير بننا جبار ولها ما لم تدفع أو بالزوج
الصداق عنه بعد العقد فلا يصح لأنه كان حال العقد معاصر فالطريق أن يهب الاب ابنة قبل العقد مقدار
الصداق ويقض له ثم يزوجه ويبقى أن يكون مثل الهبة للولد ما يقع كثيرا من أن الاب يدفع عن
الآن يقدم الصداق قبل العقد فانه وان لم يكن هبة لأنه يزل منزلها بل قديده أنه هبة ضمنية للولد
فان دفعه لولى الزوجة في قوة أن يقول لمسكت هذا لاني ودفعته لك عن صداق بنتك الذى قدرها
عنى على هر في باب الكفاءة وفيه أيضا وبقى ما قاله لولى المراد لولى الزوج وبنتى ابك بماتة
فرض مثلا في ذلك فلا يصح وطريق الصدقة أن يهب الصداق لولده ويقضه له وهل استحقاق الجهات
كالدانة ونحوها كاف في اليسار لأنه متمكن من الفراغ عنها وتحصيل حال الصداق أم لا فيه نظر
والاقرب الأول أخذنا مما قالوه في باب التفليس من أنه يكلف التزول عنها ومثل ذلك ما لو نجده أى
تحصل له في جهة الوفاء والدين أى ديوان المرتزة ما يفي بذلك وان لم يقضه لأنه كالوديعة عند الناظر
والحاصل أن الشرط بسيط بة لصحة وهى لا يكون بينهما وبين وليها عداوة ظاهرة ولا بينهما وبين
الزوج عداوة وان لم تكن ظاهرة وان يزوجه من كفه وان يكون موسرا بحال الصداق ففى فقد شرط
من هذه الاربعة كان النكاح باطلان لم تأذن وثلاثة لجواز المباشرة وهى كونه بمهر مثلها ومن قدس
الدين كونه حلا وسياق في مهر المثل ما يمل منه أن عمل ذلك فيمن لم يعتد الاجل أو غير عقد البلد
والإيل بالزويل وبغير تقابل كالمصر في شرح هر والشارح رحمه الله تعالى أسقط شرطا من شروط
الهبة وشرطا من شروط جواز المباشرة ونظم ذلك بعضهم فقال

الشرط في جواز أقرا قدام ورد • حلول مهر المثل من تقابل المدن
ككفاءة تزويج يساره بحال • صداقه ولا عداوة بحال
وقدسهما من لولى ظاهرا • شروط محصة كاتفرا
أنا لشرط في الزوج عدم العداوة الظاهرة والباطنة لشارته له وخروج بالعداوة السكرانة من نخل أو

الدارقطني اللب أحق بنفسه من ولها والسكر يزوجها أبوها وقولي بشرطه من زبادي (وسنله استثنائها مكثفة) تطيبها لغلطها
وعليه حل خبر مسلم والسكر (٣٤٠) يستأمرها أبوها بخلاف غيره فإنه يعتبر في تزويجها لغلطها استثنائها

كسبائي وقولي مكثفة من زبادي ومنها السكران (سكوتها) بقيد زنده بقولي (بعد) أي بعد استثنائها (إن) للاب وغيره ما لم تكن قرينة ظاهرة في النسخ كصباح وضرب خنجره سلم وأنها سكوتها وهذا بالنسبة لتزويجها لا قدر المهر وكونه من غير قد البالد ولا زوج (ولي) من أب أو غيره عاقلة (نبا) وهي من زالت بكارتها (بوته) بقيد زنده بقولي (في قبلها) ولو حراماً أو نائمة (ولا غريب) وسيد من ذي ولا سلطان ومن بحاشية نسب أبا وخ وعم (بكرها) عالة (الا) بآلفها ولو لفظ الكالة (بالفتن) خبر الدارقطني السابق وشبر لا تنكحوا الشامي حتى تستأمر ومن رواه الترمذي وقال حسن صحيح أما من خلقت بلا بكارة وأزالت بكارتها بنبر ما ذكر كسفة وأصع وحده حيف ووط في برها فهي في ذلك كالسكر لا ينالها تمارس الرجل بالوط في عمل البكرة وهي على غياوتها وحياها وبما قرعها أنه لا تزوج صغيرة عاقلة نيب إلا إذا ن طاروان غير الاب والجد لا يزوج صغيرة بحال لأنه أنما يزوج بالاذن ولا إذن

لصغيرة (وأحق الأولياء) بالزوج (أب فأبوه) وإن علاناً لكل منهم ولادة وعصوبة تقدم على من ليس لهم إلا عصوبة فهو يقدم الأقرب منهم فالأقرب (فما سائر العصبه لجمع على أرهم) من نسب وولاه (بكرتهم) أي كرتيب أرهم فيقدم أبو بن ثم ثم لأب ثم أخ

تتوهم خلقه فلا تزول لكن يكوم تزويجها له شرح حر (قوله أحق بنفسه) أي في اختيار الزوج أوفى الاذن وليس المراد أنها أحق بنفسها بالعقد كما يقول الخائف كالخفية شيخنا نزي لسن قوله من ولها بعد قوله والسكر بزوجه أبوها يشهد الحنفية القائلين بأنها تزوج نفسها (قوله اذن للاب وغيره) وإن لم تلح الزوج حر (قوله وضرب خنجره) الوو يعني أو (قوله لا ينكحها) اذن خبره مقدم وسكوتها مبتدأ مؤخر أي سكوتها اذن أي كاذنها لحذف الكاف مبالغة في التقية وقدم المشبه به لتلك هكذا يتعين والافالسكوت ليس اذنا حتى يجعل خبرا عنه وإنما هو كاذن شيخنا (قوله وهذا بالنسبة لتزويج) أي ولو غير كفه شرح حر وقيل لا بد من اذنها انطفا بالنسبة لغير الكف وكذا بالنسبة لكونه عدوا أو غير موصر بحال الصداق (قوله لا قدر المهر) أي وهو دون مهر المثل فلا يفي بالسكوت حل (قوله من زالت بكارتها) وإن عادت وقوله بوته ولومن يحقر في قبلها الاصل وإن تعددت فلو انشبه بغيره فلا بد من زوال البكرة منهما حل وبعبارة زى قول في قبلها ولو كان لها فرجان ألسان فوطقت أحدهما وزالت بكارتها صارت نبا بخلاف ما لو كان أحدهما أصليا الآخر زاد امرأته الأصل بل زائد فلا يصير نبا بزول بكر أحدهما لاحتمال أن يكون الوط في الزائد أ (قوله وسيد) فلزوجه أمته وباعها وشك هل وقع التزويج قبل زوال ملكه حكم صحة النكاح لان الظاهر وقوعه في ملكه حل (قوله من ذي ولا إلح) بيان للغير (قوله الا بآلفها) أي سر محاربا في الكسب ويكنى السكوت من السكر لغير الجبر على الأرجح كما صرح به حر في الشرح لأنه كاذن حكما (قوله ولو لفظ الكالة) أي للاب وغيره أو بقولها اذنت له في أن يعقل وإن أئذ كرسكا أو يؤذ بقوله يكنى قولها رضيت بمن رضاه أبي وأمي أو بما يفعله أبي وأمي وهم في ذلك النكاح شرح حر ولو عزل نفسه حينئذ لم ينزل ولو رجعت عن الاذن قبل كمال العقد كان كرجوع الموكل لكن لا يقبل قولها في ذلك الا بيبين قولها وهي التي أنه كانت زوجها حال بكارتها صادق حل (قوله فهي في ذلك) انظر مرجع اسم الإشارة فان ظاهره رجوعه للنكاح ومنه الوصية للاب بكر وأما بالنسبة لوطا الشبهة بعد ذلك فيجب لها مهر نيب ولعل وجه التقييد باسم الإشارة وكذا لشرط بكارتها في قبيلتها الخياشور يرى وقوله أنه الوصية للاب بكارتها عليه البيوطي عدم دخولها في الوصية للاب بكر لان المدار عنه في الشيو بعلى زوال العشرة وبعبارة البرماوى قوله كالسكر أي من حيث وجوب الاجبار والافالواجب بوطنها مهريب والغوراء كالسكر مطلقا (قوله لم تمارس الرجل) هذا جرى على الغالب والافنحو القرند لا أدى جعلها نبا بزواج البكرة شورى (قوله وحياها) تفسيره أعرى والظاهر أنه عطف مغاير (قوله وما تقرر) أي في قوله ولا يزوج ولإلح (قوله صغيرة عاقلة) أي حرة وأما المجنونة فتزويج كسبائي والفتنة بزوجه سيدها ومثل العاقلة السكرانة كاسر أ برماوى (قوله وأحق الأولياء بالتزويج) قال البرماوى أفصل التفضيل على بله بالنظر لاطق الولاية لا بالنظر لتلك العقد وأما بالنظر لتلك العقد فهو بمعنى مستحق أو أسباب الولاية بية الابوة والصوبة والولاء والسالطة وقد ذكرها المصنف في هذا الترتيب حل (قوله لكل منهم) أي الأب والأم للمولد عليهم بقوله فأبوه لأنه مفرغ من صفاتهم الآباء (قوله لجمع على أرهم) بالرفع ليس في خط المصنف وإنما هو مزيد على الحاشية

انا لأوم لو كان معقنا واستويا

نحو ولده لا حاجة له لانه لا يحضر له اذ ليس للعمة غير غم على ابن عمها لا يقال للسلطان عمة غير غم على ابن عمه لان قول الكلام في العمة من النسب والولاء كما قاله الشارح وأيضا قال بعد ذلك فالسلطان حل وبجواب بأن التقييد لا يخرج ذوى الارحام على القول بانهم يسمون عمة وهو قول مرجوح **(قوله ثم لو كان)** استدراك على قوله كآثرهم **(قوله واستويا عصة)** ابن يقيده بل مثله ما ذالم بنويا كأن كان أحدهما لأب والآخر شقيقا وكان الذي لأب أخلافاً فانه يقدم لادله بالأب والجدة والد له الآخر بالجدة والجدة كما في شرح مردولو كان أحداً بنى الم أنا لأوم والآخر بنا قدم الابن لان البنة عصة فاجتمع فيه عصة وبنان بخلاف الاخوة لادم فليست عصة حل **(قوله ثم يقدم بيانه في ابه)** ومنه ان يقدم ابن الممتق على أبيه وأخوه وابن أخيه على جده وعمه على أبي جده **(قوله فالسلطان)** ثم لو كان الحاكم لا يزوج الابدرام لها وقع لا تحتدل مثلها عادة كافي كثيرين البلاد فزمننا ايج جوز تزوية امرها لعدل مع وجوده شرح مر **(قوله من في محل ولايته)** عبارة شرح مر من هي حالة العقد بمحل ولايته وبحاجة وأذنت له رضى خارجيه ثم زوجها بعد عودها اليه لأبيل وموالمه **(فرع)** اذا عدم السلطان يحمل لزوم أهل النوبة الذين هم أهل الحل والعقد ان ينجوا القضاة ونفذ حكمه بالضرورة للمجتهدين ذلك شرح ابن حجر ولو قالت القاضى أبى غائب وأنا خليفة عن السكاح والعدة فله تزويجها والحوط اثبات ذلك وأولقنى زوجي أومات لم يزوجها حتى ثبت ذلك اه ع وب هذا اذا عينت الزوج والازوجها سم **(قوله ولا يزوج ابن أمه)** خلافاً للزنى مع الأئمة الثلاثة حل **(قوله لانه لا يشترك الخ)** أى ابن عمه هناك رجل بنى ابن اليه بل هو لايه وهي لايها اه شيخنا **(قوله ثم)** أى من النسب شورى أو عن نفسه **(قوله ورضاها)** أى وما لك أن كان مكاتباً لك أمه فله تزويجها باذن سيده حل **(قوله لانها غير مقضية)** أى فهو من باب المقضى وغير المقضى يقدم القضى وليس من باب المقضى والمانع لانه لو كان كذلك لقدم المانع فلا يزوج حيث لا يزوج شيخنا وانما كانت البنة غير مانعة لانه لا يصدق عليها مفهوم المانع وهو وصف وجودى ظاهر منضبط معرف قضي الحكم ع من لان البنة أمر اعتبارى لا وجودى **(قوله وان لم ترض المعلقة)** وأما المعلقة فلا بد من رضاها ويكفى سكوت البكر وأما المرأة فيزوجها من ذكر لكن مع اذن السيدة الكاتبة ولو بكر أو كانت السيدة عاقلة صغيرة تبيا امتنع على أبيها تزويجها منها وعتيقة الحنن تزوجها من تزوج الحنن يفرض أنوته لكن مع اذن الحنن والمبعدة تزوجها مالك بعضها مع قريبها والافع متق معها والمكاتبه تزوجها سيدها باذنها وكذا أمها لانه امامك الأولى وزوج الحاكم كافر أسلم فإنه اه حل وقوله باذنه متعلق بزوج والصبر للكافر والموقوفة لا تزوجها الا السلطان بلان الموقوف عليهم ان انحصروا والافان الناظر فيها يظهر كما فتنى به والدرجة الله تعالى شرح مر بخلاف السيد الموقوف لا يزوج بحال اذا لمصلحة في تزويجها فظاهر وان انحصر الموقوف عليهم به مر صريح شيخنا كحل **(قوله زائدة على ماسر)** أى من قد والى الخاص **(قوله اذا غلب)** أى ولم يملك وكذا لا يزوج في غيبته والا قدم على السلطان حل وفي فتاوى البغوى ان لو تزوج السلطان من غاب ولها ثم حضر بعد العقد بحيث يعلم انه لو كان قريباً من البلد عند العقد تبين أن العقد لم يصح وفي فتاوى القفال نحوه ولو تزوج الحاكم في غيبته ثم حضر والى وقال كنت تزوجتها في الغيبة قال الاصح يقدم الحاكم كحيث لا يبين ولو باع عبد الغائب في دينه تقدم وقال كنت بتمته في الغيبة فمن الشائى أن يبيع المالك معقماً والفرق أن السلطان في السكاح كولى آخر ولو كان لها وليان تزوجها أدهمها في غيبته

نبا أو ولاء (مرحلتين أو سوم

او غسل) أي منع دون ثلاث مرات (مكففة دعت إلى الكف) ولو بدون مهر المثل من تزويجها نيابة عنه لبقائه على الولاية ولان
التزويج الأخير حق عليه فادنا: امتنع منه وفادها كما بخلاف ما دعت إلى غير كف لان له حق في الكفافة: (٢٤٢)

الآخر فقدم الغائب وقال كنت زوجتها لم يقبل الابينة له زى ونظم بعضهم الصور التي تزوج فيها
الحاكم بقوله

ويزوج الحاكم في ورأنت • منظومة تحكي عقود جواهر
عدم الولي وقدمه ونكاحه • وكذلك غيبته مسافة قاصر
وكذلك انما وجس مانع • أمة لمجور توارى القادر
اسوامه وتمزج مع عضله • اسلام أم القرع وهي لكافر

والمعتد ان الانعاض لا يكون ما عاين ينظر (قوله أو غسل) ولولقص المهر شرح مر والمضطر
صفحة وأخى النووي بأنه كبيرة باجتماع المسلمين قال ابن حجر ولا يأنم المثل باعتدال لان منع بغير الكفافة علمه
منه باطنا ولا يمكنه انائه حل وعبارة مر واقفاء الصنفه كبيرة باجتماع المسلمين مراده انفي
حكمه بالتصريح هو وغيره بأنه مفسرة (قوله من تزويجها) متعلق بمنع (قوله نيابة عنه) فالسلطان
يزوج بالنيابة لا بالولاية وعليه لو ثبت العزل بالنيابة فزوج ثم قامت بنية الرجوع الولي عن العزل فصل
تزوج لسلطان كانه زال الوكيل لان نيابته لاستمر الاحتمال على الولي العزل فان رجع عنه كان
التزوج بالولي الظاهر ثم حل (قوله لبقائه) أي الولي الغائب أو المحرم أو العاضل شرح مر وهو
علة للعلة (قوله فامتنع الولي) أظهر في محل الاضمار لثلاثتهم منه عود الضمير على المحبوب أو الضمير
شيخنا (قوله من كفأته) أي لم يكن موجودا ثلاثا بنفس ما يأتي أنها لو طلبت التزوج من
كفء وهو من أسر قدم طلبه هو سم (قوله أو لموغل ثلاث مرات فأكثر) أي لم تغلب طاعته على
معاصيه أي التي هي المضلات لان الولي يشترط فيه المدلوم في كان سابقا بغير العزل لا تزوج ثم ان
فقده العزل هل ينع شهادته أو لا تقل عن شيخ والذي ناصر الملة طلب أنه فاسق بالنسبة للتزويج مطلقا
وفيه نظر وعلى منعه من التزوج لو تاب، منه عند العقدة كفتي بشو بتعويل يجب اختياره فو غلبت طاعته
على معاصيه كان الزوج السلطان حل وقبول حل التي هي المضلات فيه نظر بل تعتبر معاصيه كلها
(قوله تعيين كفء آخر) وإن كان معنيها ببدل أكثر من مهر المثل كما صرح به الامام وقوله أولى من
تعبيره بالاب لان عبارة الاصل توهم ان الجسد لا تزوج وأن الاب يزوج الكلب لكفء غير من عبته
وليس مراد غش درس

(فصل في موانع ولاية النكاح) أي وغيرها من قوله والمجبر الخ (قوله يمنع الولاية) أي الشاملة
للسببية بدليل قوله ثم لو ملك الخ أي الولاية الخاصة لما قرر أنه لو تغلب على الولاية العظمى رقيق
أو محجور عليه بسفه أو وصي غير لا كافر كان له أن يزوجها كالمرأة وحيث بدالولاية الخاصة لا يحسن
استثناء الامام الاعظم من الفسق وكان يتعين استدلاله مخرج الولاية الركالة فيجوز أن يكون الرقيق
توكيلا في القبول دون الإيجاب حل ومثله السفيه مر (قوله لنقصه) أي الرق أي صاحبه (قوله
المبعض) ومثله المكاتب بل أولى لتمام ملكه لكن بإذن سيده شرح مر (قوله من أنه) أي
المبعض وعبارة مر بناء على أن السيد يزوج أمته بالملك الخ وقوله لا بالولاية يقتضي أن الولاية غير
شاملة للكل وحديثه يكون الاستدراك صوريا وعبارة حل فالولاية تطلق في مقابلة الملك والسببية
كانها وانطقت على ما يشمل السببية كافي للرجعة فالاستدراك في الجملة كما قدمناه وقوله في الجملة

ويؤخذ من التعليل أنها
لودعته إلى محجوب أو عين
فامتنع الولي كان عاضلا
وهو كذلك اذ لا حق له في
المنع وكذا لو دعت إلى
كفء فقال لا تزوجك لا
من هو أ كفاءته ولا بد
من ثبوت العزل عند
الحاكم لا يزوج كافي في سائر
الحقوق ومن خطبة
الكفء، لها ومن تعيينه
ولو بالنسوع بان خطبها
أ كفاءه ودعت إلى أحدهم
وتخرج بالمرتبتين من
غاب دونهما فلا يزوج
السلطان إلا بآذنه ثم ان
تعذر الوصول إليه تخوف
جزله أن يزوج بغير إذنه
قاله الرواني أو لموغل
ثلاث مرات فأكثر فقد
فسق فيزوج الأبعد
لا السلطان كسائي (ولو)
عنت كفؤا فاجبر تعين
كفء (آخر) لانها كل
نظرا منها أو غير المجبر ولو
أبا أو جدا بأن كانت ثيبا
فليس له تزويجها من غير
من عبته فتعيرى بالمجبر
أولى من تعيرى بالاب
(درس)
(فصل في موانع ولاية
النكاح)
(يمنع الولاية رق) ولو لي

صوريا

بعض نقصه خبر بذلك أهم من قوله ولا ولاية لرقيق نعم لو ملك المبيض أمه تزوجها كما قاله البقيني
بتاعلى الأصح من أنه يزوج بالملك لا بالولاية

مرد يا وهذا على الاحتياط الاول **(قوله)** خلا لما أفتى به البغوى أى من أنه لا يزوج أصلا حل
 وعن **(قوله)** لسبب العبارة أى عبارته كالعمود الواقعة منه وأقواله وأفعاله الأماستنى شيخنا
(قوله) وتقليبا زمن الجنون أى على زمن الافاقة فكان السك جنون وهو لغة للغاية قال سم
 قديمهم من هذا التعليل انقلب ولا يشه حال افاقته وليس مرادافا المراد بالانقلاب أنه لا تنتظر افاقته
 قال في شرح الروض واذا قصر زمن الجنون جدا كيوم في سنة فظاهر أنها لا تنتقل الولاية بل تنتظر
 الافاقة كظنهم في الحضانة شو برى **(قوله)** فيزوج الابعد من زمن جنون الاقرب هذا يعني عنه
 قوله الآتى وينقل كل لا بعد ان ياتيه عليه هنا لأجل قوله دون افاقته ولحكاية مقابله ونسب عليه يضاق
 الناس لحكاية المقابل تأمل **(قوله)** دون افاقته فلا يزوج فيها وان قلت جدا فلو وكل الاقرب في
 زمن الافاقة اشترط أن يوقع الوكيل المقدم قبل عود الجنون لأن يعود به ينزل الوكيل حل **(قوله)**
 لا يزول الولاية) لانه يغاب زمن الافاقة على زمن الجنون فكان زمن الجنون افاقه شيخنا عزى
 فلا يزوج الابعد من زمن جنون الاقرب على هذا وموضيف **(قوله)** ولو قصر الخ أشار به الى أن
 عمل الخلاف بين الشرح الصغير وغيره ما لم يقل زمن الافاقة جدا كيوم في سنة والالم تنتظر قطعا فيزوج
 الابعد من زمن الجنون قولوا واحدا بانفاق الشرح الصغير وغيره ومحل الخلاف أيضا ما لم يقل زمن
 الجنون جدا كيوم في سنة والافتتظر الافاقة قولوا واحدا كقوله الشورى **(قوله)** فهو كالمدم فلا
 تنتظر زما بل لا بعد أن يزوج في زمن الجنون فعمل أنه لو زوج الابعد في زمن تلك الافاقة لم يصح
 تزويجه حل وفي شرح مر فهو كالمدم أى من حيث عدم انتظاره لامن حيث عدم صحة انعكاسه
 قبل وقوعه بشرط بعد افاقته صفاته من أن تدخل بعمل على حد الخلق اه وهذا فهم من قوله الآتى
 واختار نظرا ولو زوج الابعد ثم اختلف هو والاقرب فقال اقرب أنت زوجت من افاقته فتزوج بك
 بالحل وقال الابعد بل في زمن جنونك فهو صحيح لم يعمل قول واحد منهما بل يرجع للزوجين و يعدل
 بانتيان عليه فان اختلفا فقول قول مدعى الصحة وهو واضح اذا كان هو الزوج وقال به فهم يبنى
 أن يكون قول قول الزوج مطلقا لان العصمة بيده اه عن **(قوله)** ونفى غير الامام ولوناب
 الناس زوج في الحال وان كان فسق بالمحل شورى لان الشرط عدم الفسق لا العدالة وبينهما
 رابطة مر كالمصداق اذا بلغ ولم تحصل له ملكة تمنعه من ارتكاب الكبائر فلا يقال له عدل ولا فاسق لانه
 لم يرتكب فسقا وعبرة حل قوله فيمنع الولاية كالحق فيزوج الابعد وعليه لو تاب زوج حالا
 ولو كان نسقه بالمحل لان الشرط عدم الفسق لا العدالة ويدل على ذلك قوله **(قوله)** لا نسكح
 الاول وشاعى عدل حيث لم يقيد الولي بالعدالة بخلاف الشاهد فان الشرط فيه العدالة فلا بد فيه من
 الاستبراء سنة بعد التوبة فلا تلزم بين الولاية والشهادة فيجوز أن يلى ولا يشهد ذلك فيما اذا تاب الولي
 الفاسق فان له أن يزوج حالا لا يجوز أن يشهد كذا لو بلغ الصبي أو أمم الكافر ولم يوجد منهما فسق
 فيزويج ولا يشهدان لعدم عدلتهما لعدم وجود الملكة في ذلك اثبات الواسطة بين الفسق والعدالة
 والظهور من كلام الاستاذ البكري انهما يتصفان بالعدالة فتصح شهادتهما قال سم على حجب ومافاه
 الاستاذ لا ينفى المدلول عنه قال ع ش ومن الغير القضاة ما لم يلم ذنوبه ويعلم بفسقه اه وعبرة
 اه عند قول المصنف في الفصل قبل هذا فالسلطان والمراد بالسلطان هنا قياسا وفيه أى الامام ونوابه
 لا الظاهر أن هذا من جهة قوله وفيه أى بل هو عينه فيكون مخالفا لكلام ع ش **(قوله)** لانه نقص
 يفسد في الشهادة فيمنع الولاية) يقتضى أن كل ما يفسد في الشهادة يمنع الولاية وليس كذلك لان
 ارتكاب عارم المروءة نقص يفسد في الشهادة ولا يمنع الولاية ومن لم يسل مر ولا حج بهذا

خلا لما أفتى به البغوى
 (وصيا) لسبب العبارة
 (وجنون) ولو مقطعا
 لتلك وتقليبا زمن الجنون
 للمتعلق فيزوج الابعد في
 زمن جنون الاقرب دون
 افاقته وخالف في الشرح
 الصغير فقال الاشبه أن
 المتعلق لا يزول الولاية
 كالأهمل ولو قصر زمن
 الافاقة جدا فهو كالمدم كما
 قاله الامام (ونفى غير
 الامام) الاعظم ولو بصل
 ثلاث مرات أو أسره لانه
 نقص يفسد في الشهادة
 فيمنع الولاية

كافق فيزوج الاصح قبل لا يمنعه عليه جماعت لان الفسقة لم يمنعو من التزويج في عصر الاولين وخرج يز يادي غير الامام الاعظم هو فلا يتبع فسقه ولا يته على (٣٤٤) الصبح من أنه لا ينزل بالفسق فيزوج بناته وبنات غيره بالولاية

التمليل ولان انتفاء الدلالة يقدح في الشهادة ولا يمنع الولاية لان الشرط في الولى عدم الفسق كاسم (قوله) وقيل لا يمنعه) ولو كان لوليتها الولاية انتقلت الى حاكم فاسق ابقائه على ولايته قال ابن عبد السلام ولا سبيل الى الفتوى بغيره قال الامام النووي وهو حسن وينبغي العمل به ولعمدة المتألف له أى لحاكم الفاسق زى وحل وشرح هر (قوله) فيزوج بناته بالولاية العامة) يقتضى هذا أنه لا يكون مجرا فلا يزوج بنته الصغيرة ولا الكبيرة البكر الا بذنها ونقل عن شيخنا أنه مال الى انه يكون مجبرا له وكتب أيضا أى حيث لاولى غيره لبناته وبنات غيره لان الولاية الخاصة مقدمة على العامة فاذا كان فاسقها له أب غير فاسق زوجهم أبوه ومع ذلك لو كن أى بناته أباكرا لاجتياز لذهن فانه أبوعليه فليس بالولاية العامة المحضة والظاهر أن الامم لولت الامامة العظمى لأزوج من ذكره الا بالذن لانها لا تكون مجبرة حل (قوله) بان بلغ غير رشيد) أى فى ماله أمانم بلغ غير رشيد بالفق فهو داخل فى الفاسق وتقدم حكمه ع ع وفيه على هر والمراد ببلوغه رشيدا أن ينفى بعد بلوغه زمن لم يحصل فيه ما ينافى الرشد بحيث تنقض العادة يرشد من مفعلى عليه ذلك من غير تعليل ما حصله الفسق لا مجرد كونه لم يتعاطى منافي ارق البلوغ مخصوصه (قوله) ثم حمله) فان لم يحجر عليه صح تزويجه كيفية نصر فانه حل (قوله) أنه لا يمتنع الجهر) ضعيف وقال عن فخر الدارسة يمنع من الولاية وان لم يحجر عليه وهذا ضيف بالنسبة لمن يذر بعد رشده ولم يحجر عليه (قوله) تكبر) يكون للوحدة الجنون وشبهه كالوج والبله وفتحها الجنون فقط كإيفيه كلام المصباح فكيف ذكره بعد الجنون على الاول من ذكر العام بعد الخاص وقال عن الخيل فساد فى العقل والمشهور فتح الباء (قوله) وكثرة أسقام) استشكل الرافعى عدم انتظار زوال الاسقام حيث قال لا بعد أن يقال سكوت الام ليس بأبعد من افاقة الملقى عليه فاذا انتظرت الافاقة فى الاعمال وجب أن ينظر الكون هنا بتقدير عدم الانتظار يجوز أن يقال يزوج السلطان لا الا بعد كفى العائب وأجاب ابن الرقة عن الاول بان الاعماله أمد ينظر بعينه الأطباء لجل مراد بخلاف سكوت الام وعن الثاني منع بقاء الاهلية مع الام اذا أهلية مع دوام الام بخلاف الغيبة حل وزى (قوله) كاسم) أى فى قوله وما استثنى الخ حل (قوله) لولى السيد) سواء كان السيد الذكر مسلما أو كافرا لان السيد وإن كان كافرا يزوج أمته الكافرة فقام ولب مقامه أو كان السيد أنثى مسلحة بخلاف الكافرة فليس لولها المسلم أن يزوجها أى أمته الكافرة لانه لا يزوج مولية الكافرة حل (قوله) ولا ضاعى) معطوف على قوله لولى السيد (قوله) معاصر) أى قوله فالسلطان فانه شامل لتزويج المسلمة والكافرة حل (قوله) وبلى كافر) مستأنف وقوله محظورا أى مفسقا قال هر وأما الرد فلا يلى بحال ولا يزوج أمتك كما لا يزوج (قوله) فى اليهودى النصرانية) صورتها أن يزوج نصرانى يهودية أو عتكة فقدمه بنتا فتخير بالملت بين دين أبيها وأمهات اختارها أو تختار حل (قوله) كالارث) منه وخذناه لا يزوج الحر فى ذمبة ولا عتكة ومن الذى المعاهد حل (قوله) وينقل كل) فغيره بالنقل بالنسبة للعبا والجنون واختلاف الدين الاصل فيه مساعة لان النقل فرع البتوى لانه لا تثبت لمطو لا الأنا قال ضمن ينقلها معنى شيئا فالنقل المزموم وأراد الا لازم تأمل أو هو مستعمل فى حقيقة وجمازه (قوله) ولو

الامامة تنقض بانته (و حمر) (سفه) بأن بلغ غير رشيد أو بذر بعد رشده ثم حمر عليه لانه لنفسه لا يلى أمر نفسه فلا يلى أمر غيره وقضية كلام الشيخ أى حامد وغيره أنه لا يمتنع الجهر وحزم به ابن أبى هريرة ورجحه القاضي بجى وابن الرقصة واختاره السبكي أما حصر الفسق فلا يتبع الولاية لكامل نظره والجهر عليه حق الفرم لا تنص فيه (واختلاف نظره) بهم أوعيه تكبر وكثرة أسقام لخصه عن البيت عن أموال الأزواج ومعرفة الكف منهم واقتضارى على ما ذكرولى من تنقيده بهم أو قبل (واختلاف دين) لا انتفاء المولاة فلا يلى كافر مسلمة ولو كانت عتيقة كافر كاسم ولا مسلم كافرة نم لولى السيد تزويج أمته الكافرة كالسيد الا فى بيان حكمه للقاضى تزويج الكافرة عند تنزول الولى الخاص كإعلم عامرولى كافر لم يرتكب محظورا فى دينه كافرة ولو كانت عتيقة مسلمة كاسم واختلف اعتقادها فى اليهودى النصرانية والصراى اليهودية كالارث وقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض (و ينقلها) أى الولاية (كل)

قال أنها للحاكم وذكر
انتقالها بالنسب واختلف
الذين من زياتي (لاعمى)
فلا ينقلها لحصول المصود
مع من البحث عن
الاكفاء ومعرفتهم بالسباع
(و) لا (انقضاء) بل ينظر
زواله وان دام ألبما تقرب
مدته (و) لا (اسلم) بنك
لكنه يمنع الصحة كما مر فلا
يزوج الأبد بل السلطان
كاسر (ولا يعقد وكيل
محرم) من ولي أو زوج
(ولو) كان الوكيل (حلالا)
لانه سفير محض فكان
العائد الموكل والوكيل
لا ينزل بأحوام موكة فيعقد
بعد التحلل ولو أسرم
السلطان أو القاضي فليخفاه
أن يعقدوا الانكحة كما
جزم به الخلفاء ومصححه
الروايات وغيره لان تصرفهم
بالولاية لا بالوكالة (وليجبر
توكيل بزواج سولته وان
لم تأذن ولم يعين) في التوكيل
(زوج) أو اختلفت الاغراض
باختلاف الزوج لان
شفقة الولي تدعو الى أن لا
يوكل الا من يشق بحسن
نظره واختاره (وعلى
الوكيل) حيث يمكن له الزوج
(احتياط) فلا يصح تزويجه
غير كفه ولا كفا مع
طلب أهله (كغيره)
أي غير المجبر بأن يركن أبا

باب الولاء أي ولو كان النقل للابعد في باب الولاء شيخنا (قوله لا عمى) معطوف على كل وكان
الولي أن يجعله معطوفا على رقب أي عني الولاية رقب لا عمى الآن يقال لها أي للنع والنقل متلازمان
ولا يجوز للقاضي أن يفوض اليه أي لا عمى ولاية عقد من العقود بأن يقوله وليتأمر هذا العقد
بغلاف توكيله بأن يقوله ولكن في هذا العقد فإنه صحيح كإسدي كره وإذا عقد وكل في قبض المهر وإذا
عقد مع مهر معين انعقد بمهر التل في ذمته عن وينقلها الحرس حيث لا إشارة مفهومة ولا كتابة
ليوكلها والا فلا حل وانظر ما الفرق بين زوج أعمر حيث يصح وبين بيعه مشلوع أن التعليل
الذكر هنا يأتي في البيع ونحوه وأيضا السكاح يحاط له ويمكن الفرق بأن البيع يحتاج لزوية المبيع
(قوله لا انقضاء) ولا سكر بامتداد حل (قوله وان دام ألبما) أي ثلاثة فادونها وان دعت حاجتها الى
السكاح في ذلك تزوج السلطان فان زاد على ثلاث تزوج الابعد ولو أخبر أهل الحجرة بأن مدته تزيد
على ثلاث تزوج الابعد من أول المدته حل ومثله سم على حج قال عثم لم يزوج الابعد اعتبارا
على قول أهل الحجرة فزال المناع قبل مضي الثلاثة بان بطلانه قياسا على ما تزوج الحاكم لتبعية الاقرب
فان عدلها والظاهر أن المراد بأهل الحجرة واحد منهم اه وقول حل فان دعت حاجتها الى السكاح
في ذلك تزوج السلطان مخالف لما في شرح مبر ونص عبارته فان دعت حاجتها الى السكاح في زمن
الأغاء والسكر فظاهر كلامه مع تزوج الحاكم لها هو كذلك خلافا للتولي اه وقول حل ثلاثة
أبطل منه مخر خلافا لزي حيث قال المتعمد انه اذا كان دون الثلاث انتظر والا انتقل للابعد وعزاء
بأي غير الشرح والمعمد الاول (قوله ولا يعقد وكيل محرم) لان موكة لا يملكه فهو أولى (قوله
لا عمى) أي رسول بين الزوج والولي وقوله محض أي غير مشوب بكونه داخل في العقد وكتب أيضا
قوله محض أي لم يمس عليه فائدة من عقد الزوج بخلاف غيره فانه قد يقع للعقد في بعض الصور كاسر
الوكالة ولو كره حال الاسراء لم يقبله بعد التحلل أو أطلق وعقد بعد التحلل جاز شيخنا (قوله
وكيل لا ينزل بأحوام موكة) هذا الجلة كالتعليل لقوله لم يقبل بعد التحلل وعبارة شرح مبر هي فقد
بعد التحلل لانه لا ينزل به (قوله بعد التحلل) أي الثاني ولو عقد الوكيل واختلف الزوجان حل وقع
قبول الاسراء أو بعده صدق مدعي الصحة بحينه لان الظاهر في العقود الصحة حل (قوله وليجبر توكيل
بزوج سولته) ولزوال اجباره بعد الوكالة بان زالت بكارتها بوطه في قبيلها حل تبطل الوكالة أوتنق
والزوج الاباذن الولي الاوجه الاول وهو واضح عند عدم الاذن للولي وأما لو أذنت له فيستصحب
أزوجه حل وقوله تزوج في ثلاثة من أيها فانت الاب وانتقلت الولاية للأخ فهل تبطل الوكالة أو تقبل
من الأغاء قال الركني الظاهر للنع حل (قوله وان لم تأذن) أي في التوكيل وهو شامل لما اذنته
عند مضي ميعته حل وعش (قوله الاغراض) أي أغراض الاولياء والزوجات (قوله فلا يصح
تزويجه غير كفه) أي ولا يزوج بمهر المثل ومن يبذل أكثر منه أي فيحرم عليه ذلك وان صح
العقد بخلاف البيع فانه يأتى بنقد المسمى ولا كذلك السكاح وقوله ولا كفا الخ لان تصرفه
بالبلعة وهي منحصرة في ذلك وانما يلزم الولي الاكفاء لان نظره أوسع من نظر الوكيل ففوض
الامر الى بارأه اصح شرح مبر وقوله فلا يصح تزويجه غير كفه فيه أن هذا ليس احتياطا لانه يكون
أنه كفا وتزوج مع الكف شرط صحة الآن يقال المراد بالا احتياط فعل الامر المطلوب سواء كان شرط
منه أو كفا وقوله مع طاب أكفا أي مع كون شخص أكفا نه طابا لها فهو مصدر مصاف لقائه مع
خلفه ليعمل أي مع طلب الاكفاء ألبما (قوله كغيره) دخل فيه القاضي فله التوكيل ولو لا عمى حل

وعين من عيئته (ان عيئت والقيداخير من زبادي فان نهت عن التوكيل أول تأذنه في الزوج أول يعين في التوكيل من عيئته لم يصح التوكيل أماني الأولى فلانها إنما تزوج بالاذن ولم تأذن في تزويج الوكيل بل نهت عن أماني الثانية فلانه لا يملك التزويج بنفسه حينئذ فكيف يوكل غيره فيوأماني الثالثة فلان الاذن المطلق عن المطلوب معين فاصح علم من الأولى أنه إنما يوكل فيها اذا قلنا له زوجي ووكلي يتر ويجي أزواجي أو ووكلي يتر ويجي وله تزويجها في هذه بنفسه اذا يعدم عنه الموكيل فيه فان نهت عن التزويج فيها بنفسه لم يصح الاذن لانها منعت الولي وردت الزوج الى الوكيل الاجنبي فاقبى الاذن له ابتداء (وليل وكيول) (زوج) (زوجك) بنت فلان فيقبل (و) ليل (ولي لوكل زوج زوجت بنتي فلانا فيقول وكيه (قبل نكاحها) فان ترك لفتة لم يصح النكاح وان نوى موكله ان الشهود لا يخلط على البني وعل الاكتفاء بما ذكر في الأولى اذا علم الشهود والزوج الكاوفي الثالثة اذا علمها الشهود والولي والا فيحتاج الوكيل الى التصريح بهما معا (على أب) وان علم (زوج ذي جنون مطبق) من ذكر أو أنثى (يكبر حاجته) اليه يظهر أمارات الجنون أو شوق الشفاء

(قوله ولم يعين زوج) لانها ولاه (قوله ان لم تنه) أي غير المجبرة (قوله وأذنت له) أي قبل التوكيل فاندفع ما يقال ان الاذن شرط في صحة تزويجه كيف يعمل شرطا في صحة التوكيل (قوله أول يعين في التوكيل من عيئته) أي بان يعين أصلا أو عين خلاف من عيئته لكن لتعليه الآتي بقوله فان الاذن المطلق فاصح على الصورة الأولى الآن يقال المراد منه الاذن المطلق عن عيئته وهذا شامل لما (قوله لم يصح التوكيل) و يلزم منه عدم صحة النكاح وان تزوجها لمن عيئته من حل ونقل عن مر الصحة اعتبارا بما في الواقع علم ما لم يكن الموكل احكام بان لم يكن ولي الاطحا كهم أمر رجلا بترجيها قبل استئذنها أي ثم أذنت بعد التوكيل فانه يصح حل (قوله فلان الاذن) أي من الولي وقوله المطلق أي عن تعيين من عيئته وقوله مع أن المطلوب أي لها (قوله فاعلم من الأولى) مرادها ما قيد الأول من القيد الثلاث وهو قوله إن نهت لان عدم النهي صادق بالصورة الثلاث المذكورة وأنشأ الأولى نظرا لكون القيد كذا أو جلة ولا يصح أن يراد بالأولى قوله في الشرح فان نهت لان ما ذكره لا يسل منها تأمل (قوله لم يصح الاذن) ثم ان ذلك قد ينشأ عنه على أنها انما قصدت اجلا له صح كاجته الاذني شوري (قوله بنت فلان) وان لم يقل موكل أي قال من حل وقصته يجوز الاقتصار على اسم الاب وعلمه ان كانت عيئة بذكر الاب والافلا بد أن ذكر صفتها ويرفع نسبها الى ان ينتهي الاشتراك كما هو مذهب كلام الجرجاني (قوله لوكلين قال وكيول) زوجت بنت فلان ابن فلان وقال وكيول الزوج ما ذكر اه حج من حل (قوله فيقول وكيه الخ) قد يفهم من قوله فيقول أنه لا يجوز تقديم القبول على الإيجاب كقول وكيول الزوج قبلت نكاح فلانة بنتك فلان فيقول الوكيل زوجتها وليس مرادها فان الذي يجزئ به في الرضا الجواز من حل (قوله قبلت نكاحها) المراد بالنكاح هنا الانكاح وهو التزويج لانه هو الذي يقبله الزوج لان النكاح المركب من الإيجاب والقبول يستحيل قبوله كاتقدم عن مر (قوله بما ذكر في الأولى) وهو قوله زوجتك بنت فلان (قوله اذاع الشهود والزوج والكافة) ولو باختيار الوكيل كما يعلم من كلامه وانما لم يكتف باخبار الرقيق أن سيده أذنت له التجارة لانه منهم بابات الولاية لنفسه لا يملك هذا بعينه جار في الوكيل لانا نقول الوكيل لم يثبت وكاله بقوله بل هي ثابتة بغير قوله بخلاف الرقيق حل ومثله شرح مر وكتب الرشيدى عليه قوله لان الوكيل لم يثبت الخ أي لانه لم يقع منه الا العقد المذكور ومضمونه ما ذكر ولم يقع منه قاله قبل ذلك أنا وكيول فلان كما قال الرقيق قد أذن لي سيدي (قوله والا فيحتاج الوكيل) أي لجواز المباشرة والايصم المتضمن الجهل بالكافة وبالحرم لان العبرة في العقود بما في نفس الامر كما قاله من قوله فيها أي في صورتين (قوله وعلى أب) وان لم يكن مجبرا كإسائي ومثل الاب السلطان عند فقداه أو كمنع الوصول له واستناعه دون بقية الاقارب ولو وصيا (قوله تزويج ذي جنون) أي واحدة فقط وقبولهم على الحاجة يقتضي اعتبار التعدد وبه قال الاسنوي ورد بان الاحتياج الى ما زاد على الواحدة لا يدخل بلفظ اليه وسأني عن شيخنا أن هذا بالنسبة للوطء وأما بالنسبة للخدمة فيزاد بقدرها حل (قوله من ذكر أو أنثى) وهو أن النكاح في تزويج الذكر من ماله لا من مال الاب عشي فان لم يكن له مال فليكون في مال الاب وعلى ما ييسر المسلمين أو في بيت المال حرة الظاهر أنها في مال الاب فان لم يكن في مال فعل في بيت المال فان لم يكن فعلى ما ييسر المسلمين (قوله بكبر) أي مع كبره بلوغه كبر أو بغيره حل (قوله حاجته) وان لم تكن ظاهرة حل (قوله بظهور) البلاء للسببية والبلاء بعدها في الواسع

الثلاثة للتصور **(قوله عند إشارة عدلين)** عبارة شيخنا عدل والظاهر أن المراد عدل الرواية حل وقال خط وغيره على شهادة وكذا عدل واحد على المعتد **(قوله وأباحتها)** أي ذى الجنون لخدمة لأن من وجسد زوجته ولو عمر امرأة بخدمة يخدمها ولا ينقيد عن يجب أخذها وكتب أيضا لان الزوجة وإن لم يلزمها خدمة الزوج وأنها لو عدت بذلك قد لا تفي به إلا أن داعية طبعها تقتضي ذلك فاكنت به حل **(قوله وليس في محارمه)** أي والحال أنه ليس في محارم ذى الجنون حل **(قوله روية النكاح أمثاله)** أي والحال أن مونة النكاح حل وهذا راجع إلى جيع الصور أي التوقان والنفار الحاجة للخدمة فإن كانت زائدة أو مساوية سقط الوجوب وغير في المساواة حل والمراد بمونة النكاح المهر وكسوة فصل المتكئين ونفقة يوم وليلة عز يزي **(قوله فإن تقطع الحل)** الأنسب تأخير بعد قوله يخرج ولعله قد علمه لأن حكمه مخالف لحكم المفاهيم المذكورة بعد **(قوله لم يزجج)** مفهومه أنها لا يزوجان مادام عجنونين وإن أضرهما عدم الزوج ولعله غير مراد بل المدار على الضرر وعدمه كما في حج اه ع ش باختصار وقوله حتى يفيقا ظاهره وإن قل زمن الافاقة جدا أي حيث كان يسع الإعجاب والقبول حل والظاهر أن تزويجهما واجب للحاجة مع الكبر فيكون قوله مطبق قيادي تزويجه حال الجنون حر وقوله وبأذن المراد بآذن الذكر تركيها أو تزويجه بنفسه **(قوله أن ذلك)** أي قوله لم يزجج **(قوله ويشترط)** راجع لكل من الذكر والأنثى هر ولا بد أن تستمر افاقتهما إلى تمام العقد وقوله حال الافاقة أي التي أذنت فيها لان طرزا الجنون يبطل الأذن وهو في الذكر واضح وأما في الأنثى فتدبر وفيه ولأذنت للولي بخن ثم أفاق حل يبطل الأذن أو تعود الولاية بالصفة التي كانت عليها أي الأذن حر حل أي فلا يحتاج إلى إذن جديد اه **(قوله والصغير)** أي الشامل للصغيرة **(قوله وإن احتاج للخدمة)** أي أن يوجد من يقوم بها غير الزوجة والأوجب تزويجه اه حرف **(قوله فلا يلزم تزويجه)** وإن ظهرت الفطية في ذلك لعدم الحاجة مع ما في النكاح من الاخطار أو المأونة به فأف وجوب بيع حاله عند الفطية حج س ل وكتب ع ش قوله فلا يلزم تزويجه بل لا يجوز في الجنون الصغير **(قوله وإن جاز في بعض ذلك)** من ذلك تزويج الصغيرة المجنونة ولو ثبنا اصلحه حل وشزوج العاقل الصغير لمصلحة ويمتنع في الصغير الجنون والكبير الجنون لغير حاجة وكذلك في المجنونة والكبيرة إذا فقدت الحاجة والمصلحة اه من خط شيخنا حرف **(قوله في الفصل الأخير)** أي من الفصول التي ذكرها في كتاب النكاح وهي سبعة اه شيخنا **(قوله وعدم التقيد بالح)** هذه لإذنت في بعض النسخ وفي بعضها اسقاطها وهو أولى لأن عدم التقيد لا يعد زيادة فهي زيادة عدم أو عجز يذنبو يرى وأوجب بأن مراده ما أفاده عدم التقيد وهو التصيم من زيادته **(قوله وعلى ذلك)** وبالاختراع صبراً تحاول ليس للسلطان أن يزوج الآن حل وهذا يخالف ما تقدم أنه تزوج عند عقل الولي دون ثلاث **(قوله من سألته)** أي إذا عرفت زواجا كفاً وأخطأ كفاً فمطلبت الزوج من واحد منهم أما إذا لم يخطأ أحده فلا يلزم اه س ل **(قوله ولثلاث يتواكلوا)** كاشدين معهما غير مطالب منهما إلا إذا شرع هر **(قوله أولياء)** أي من النسب بدليل ما يأتي **(قوله وأذنت لكل منهم)** أي بانفراد أو قالت أذنت في فلان فن شاء منكم فليزوجني منه شرح هر وقال حل وكذلك قالت رضى بفلان زوجاً وأذنت لاحدهم أي منهما ولو عرفت بذلك واحداً منه للزوج لم ينزل الباقون **(قوله يرضاهم)** أي معه فإن امتنع الكل زوج السلطان بالفضل شرح هر **(قوله أي رضائهم)** ندبان كان الزوج كفاً ووجوب بالان كان غير كفاً حل **(قوله ولا ينشئ)** أي لتجتمع الآراء ولا ينشئ بعضهم باقتضائهم البعض

لتجتمع الآراء ولا ينشئ بعضهم باقتضائهم البعض

عصبة الباقى وخرج يأذنها لكل مالو أذنت لاحدهم فلا يزوجه غيره ومالو قالت لهم زوجهي فينشرط اجتناعهم وذكر الادورع والترتيب من زباني (فان تشاوروا) بأن قال كل منهم أنا الذى أزوج (واحد) غائب أفرع بينهم زوجا قطعاً للزواج فن خرجت فرقت زوج ولا تنتقل الولاية للسلطان وأما خبر فان تشاوروا للسلطان ولّى من لاو له فمحمول على الصل بأن قال لا أزوج (فلوزوجه) (مفضول) صفة أفرعة فهو أعم من قول الأصل غير من خرجت فرقت (صح) تزويجه للاذن فيه وفائدة القرعة قطع النزاع بينهم لاني لاية من لم يخرج له وخرج بزباني واخذ مخاطب ما اذا تعدد فانما تزوج من رضاه فان رضتها أمر الحاكم بتزويج أصلحهما كافي الروضة وأصلها عن الجوى وغيره جزم به في الشرح الصغير (أو تزويجهما) (أحدهم زيدا وأخر عمر) وكانا كفتين أو أسقطوا الكفاءة (وعرف سابق الكفاءة) وليس هو الصحيح وإن دخلها المسبوق (أونس) وجب توقف حتى يشين) الخال فلا يلزم لاحدهما وطؤها

ولا ينشئ فهو بالنصب (قوله ومعلوم الخ) قيد بقول اللحن سن أفقههم الخ (قوله عصبتهم) أى من لحق الولاء منهم وقوله يجب اجتناعهم أى لانهم كولى واحد (قوله ولو بوكالة) قيد بمقابل الغائب جواز اجتناعهم على تزويجها وقوله أن كان منهم لا يستقل بتزويج حصته فلا يملك المقدع عليها وليس لأن يضم الهاسعة غير لانه فيها فضولى لأن يكون المراد بمقابل الغاية أن تزوجهما أحدهم باذن الباقيين وبما بعدهما نكحهم أنبياء لما مل شوري والمصوره التى بحث فيها الباقيين رذ كرها عى على مر وقررها شيخنا ح ف قال أو تزوجهما السكك بأن يقولوا وذاك فسلانة والظاهر أنه بشرط فراغهم من الحرف الاخير معا وانظر لوامتنع أحدهم من التزويج هل تنتقل الولاية للخال كان الشرط اجتناعهم تردد فيه سم والظاهر أن الخا كم يقوم مقام العاضل فيزوج مع البقية (قوله من عصبتهم تعددت عصبتهم الخ) كان أعنتها اثنان واحدهما اخوة والاخر أخ فقط فيكفى حضور واحد من الاخوة مع هذا الاخ اه شيخنا (قوله فلا يزوجهما غيره) لكن باذن الباقيين وجوب بان كان الزوج غير كفء، ونشان كان كفواً مثل مامر (قوله ومالو قالت لهم زوجوني) لا يغال عنه عيين قول المصنف وأذنت لكل لانا نقول صورة اللحن انها أذنت لكل على انفراد كالتقدم عن مر (قوله فينشرط اجتناعهم) ويحصل ذلك باتفاقهم على واحد منهم فيكون تزويجهما بوليها عن نفسه ولو وكالة عن باقهم أو باجتناعهم على الإيجاب عى على مر وانظر لما عطل واحد منهم دون ثلاث هل يقوم مقامه الحاكم قياساً على مقدم قرر شيخنا في درسه أنه لا بد من اجتناع السلطان مع الباقي س (قوله أفرع بينهم) أى أفرع السلطان أو غيره لكن الاول أولى حل (قوله خبرنا تشاوروا) رواية أبى داود فان تشاوروا عى (قوله فمحمول على الصل) ان كان مراده بالصل دون ثلاث زوج السلطان بطريق النيابة عنهم وان كان ثلاث مرات اتقلت الولاية للا بعد ان كان والزوجها السلطان بطريق الولاية العامة (قوله بأن قال كل لا أزوج) أو زوج أنت كذا صوبه الزكسى قال الشهاب عميرة وهو واضح ليلاً معنى الحديث حل (قوله فلا يزوجهما مفضول) مفرع على قوله من أفقههم وعلى قوله أفرع بدليل ما بعده (قوله صح تزويجه) وكذا لو بادر أحدهم قبل القرعة فزوج فانه يصح قطعاً شرح مر (قوله فانما تزوج الخ) هذا لا يناسب مفهوم اللحن لان النسابة أن يقول فان تعدد الخاطب لا يقرع وقوله من رضاه والظاهر أن الزوج لها هو الذى خطبها الزوج منه وكذا قوله أمر الحاكم الخ فان كان قد خطبها من السكك أومن نفسها فن يزوجهما منهم والظاهر أنه يقرع فيكون المفهوم فيه تفصيل (قوله بتزويج أصلحهما) قضيته أنه لو استقل واحد بتزويجها من أحدهما من غير أمر الحاكم لم يصح وان كان هو الأصلح عى (قوله أو أحدهم زيدا وأخر عمر) أى وقد أذنت لكل منهما فان أذنت لاحدهما فقط كان تزويجهما صحيحاً والاخر هو الباطل وقوله وكانا كفتين فان كان أحدهما غير كفء، ولم يقطوا الكفاءة فهو الباطل وقوله أو أسقطوا الكفاءة أى الزوج والاولى او يحصل إسقاطها برضاها مع رضا الولي غير كفء، كسأنى في قوله تزوجهما غير كفء برضاها ولّى الخ وقوله وعرف سابق أى بيته أو نفاذ مقبوع الاطلا مطلقاً الا ان كان أحدهما كفتاً أو معتناً في أذنها فنسكاه الصحيح وان تأخر شرح مر وحج (قوله فلا يصلح لواحد الخ) وان طال عليه الأمر كزوجة المفقود قاله حج لم بحث الزكسى كالبقينى أنها عند الباقى من التبين تطلب النسخ من الحاكم وبجيبها اليه للضرورة كالنسخ باليب وأولى اه شرح مر وعجزة حل قال في الوسيط ولا يبالى بضرر ما طول العمر قال الزكسى وهو مشكل فاتحقيق أن عمله انما

ويحذر وال الاشكال والا فيجب الفسخ أي اذا طلبته دفعا للضرر لان النكاح يفسخ بالعيب وضرره
 دون هذا اه ولا يطالب واحد منهما بمهر أو النفقة عليهما نصفين بحسب حالهما ويرجع الميسوق على
 السابق ان نوى الرجوع أو أنفق باذن الحاكم ان وجد أو بأشهادان فقد الحاكم ونقل شيخنا عن والده
 ما يفيد أن من أزمه الحاكم بالانفاق لا يرجع بما أنفق له لان الا لازم للشخص لا يرجع به على غيره أي
 ما يرى الا لازم لذلك فان كان لا يرى الزامه بالرجوع وقوله ويرجع الميسوق على السابق فيرجع عليه
 بما فرمه وهذا ظاهر اذا كانا فقيرين أو غنيين فان كان أحدهما فقيرا والآخر غنيا فان ثبت للفقير
 رجوع عليه النبي بما يكمل نفقة الميسرين ورجع عليهما بالباقي وان ثبت للفقير رجوع عليه بما فرمه
 ورجعت هي بما يكمل نفقة الميسرين كما يؤخذ من عرش على حر **(قوله)** ولا ثلاث نكاحها
 فلو كان أحدهما قهارا ث رجة أو هي فارتزوج **(قوله)** وتنقض عدتها الخ راجع لصوري الموت
 خلاف صوري الطلاق لعدة فيها لانه قبل الدخول **(قوله)** ولم يتعين سابق وأيس من تعيينه كما أشار
 إليه بعد عن **(قوله)** أو جهل السبق والمعية بأن لم يعلم هل سبق أحدهما أو قعا معا قال حج
 وينحب في الصورة الثالثة أن يقول القاضي فسخت نكاح السابق منها أو يأمرهما أو أحدهما
 بالطلاق ليكون نكاحا على يقين الصحة وثبت للقاضي هذه الولاية في هذه الصورة للضرورة قاله
 التولي وغيره وكذا يستحب في الصورة الثانية كما في حج اه سئل **(قوله)** أي ظاهرا
 وباطنا للمعية المحققة وظاهرا فقط في غيرها وعبارة شرح حر وحج والحكم بطلانها إنما هو
 في الظاهر حتى لو تبين السابق بعد فهو الزوج وعمله ان لم يجز من الحاكم فسخه والافسخ بالمناخ حتى لو تبين
 السابق فلا زوجية **(قوله)** لعدم تعين السابق علة للعلة وقوله في السابق المحقق أي في الصورة الثانية وقوله
 أو الخلف أي في الأخيرة وقوله ولتدفعهما في المعية المحققة أي في الصورة الأولى وقوله والمحملة أي في
 الأخيرة اه شيخنا **(قوله)** يجب التوفيق معتمد **(قوله)** فلا داعي كل أي في جميع الصور الا في
 صورة المعية المحققة في السابق اذا ثبت بينة اه حل فهو مفرع على الصورة الثانية عما قبل الاربع
 الأخيرة بما بعدها **(قوله)** وتسمع أيضا على الولي كأن وكل اثنين ليعقد فزوجها أحدهما زيدا
 والآخر هرا ثم ادعى أحدهما أنه يعلم سبق نكاحه وهذا نظير لثلاثتنا لان مسئلتنا أن الولي تعدد ومثل
 تعدد ما لو كان واحدا وتعدد وكيفية حر فاندفع ما يقال ان المجرى لا يكون متعددا والكلام في تعدد
 الولي وقال عن قوله وتسمع أيضا الدعوى على الولي المجرى صغيرة كانت الزوجة أو كبيرة فان أقر
 الولي ذلك وإن أنكر حلف فان نكل حلف الزوج وأخذها وله بعد حلف الولي تخليف الكبيرة ان
 أنكرت ولا تسمع دعواه على ثيب صغيرة وان قال الولي نكحتني بكرة الا ان كان له بيعة بما ادعاه
 هذا حاصل على حج اه **(قوله)** لا تسمع لان الزوج من حيث هي زوجة ولو أمة لا تدخل تحت اليد
 ويستند ليس في يد واحد منهما ما يدعيه الآخر حل لكن في هذا التوجيه نظر لانه لو كانت علة عدم
 السماع لعدم الدخول تحت اليد لا تسمع دعوى كل عليهما ولا على الولي لعدم دخوله بنفسه تحت يدها
 تأمل ولو نظر لتعليل الشارع السماع بقول الاقرار في الأوليين لسمع في هذه أيضا لان اقرار الزوج
 بالزوجية قبيل كافتارها كاتقدم تأمل العلة الصحيحة **(قوله)** فان أنكرت حلفت حيث كانت أهلا
 والأب أن كانت خرسا أو معتوه فصح القصد اه حل **(قوله)** لكل منهما بيتا ولا يكتفي ببيت
 واحدة لهما وان رضيا اه وإذا حلفت بطل النكاحان وقيل بقاء التداخي والتعالف بينهما فن حلف
 بالنكاح له وان تخلفا بطل النكاحان بخلفهما وجرى على هذا القيل الشيخ في شرح الهجة حل
(قوله) تأمل على الخ الأولى تأخيرها عن قوله فيفرمها مهر المثل لانه مبني عليه لاجل الحلف **(قوله)**

وثلاث نكاحها قبل أن
 يطلقها أو يموت أو يطلق
 أحدهما ويموت الآخر
 وتنقض عدتها (والا) بان
 وقعا معا أو عرف سبق ولم
 يتعين سابق أو جعل
 السبق والمعية (بطلا) لتعذر
 امضاء واحد منهما لعدم
 تعين السابق في السابق
 المحقق أو المحتمل ولتدفعهما
 في المعية المحققة أو المحملة
 اذ ليس أحدهما أولى من
 الآخر مع امتناع الجمع بينهما
 وعمله في الثانية اذ لم ترج
 معرفته والا ففي التناحر
 يجب التوفيق (فلا داعي
 كل) من الزوجين عليها
 (علمها يسبق نكاحه
 سمعت) دعواه بناء على
 الجديد وهو قبول اقرارها
 بالنكاح وتسمع أيضا على
 الولي المجرى لصحة اقراره به
 بخلاف دعوى أحد
 الزوجين على الآخر ذلك
 لا يسمع (فان أنكرت
 حلفت) لكل منهما بيتا
 انهما لم يسبق نكاحه (أو)
 أقسرت لاحدهما ثبت
 نكاحه والاخر تخليفها
 بناء على أنه لو قال هذا لزيد
 بل لعمرو ويفرم لعمرو

فسمع دعواه أي دعوى الآخر الذي لم تقوله **(قوله وله تخليفها)** أي مع التصريح به في المتن فوطئة
 لتوليهما الخ ولو ذكر هذا التعليل عقب المتن لكان أخسر **(قوله فيغيرها مهر المثل)** لأنها حالت بينه
 وبين بيعها بأقرارها للأول حل **(قوله وإن لم تحصل له الزوجة)** أي مادام الأول حيًّا والا صارت
 زوجة الثاني واعتدت للأول عقد وفاة إن لم يظاهرها واعتدت بكثرة الأمرين بها ومن ثلثة أقر واحدة
 الرطب حيث لم تكن حاملاً حينئذ يمتنع أن يجمع معها أختها أو أربعا غيرها ح وحل وقوله
 والا صارت زوجة الثاني أي بلا عقد قل وفي كونها تميز زوجة الثاني بلا عقد وقفة لأنه يستدل أن
 يكون مسبوقاً لم يوجد منها إقراره لاسيما وقد أقرت للأول سبق نكاحه هكذا قيل وقد يقال لا فرق
 أصلاً إذ قول المحنى والا صارت زوجة الثاني بلا عقدهم تب على إقرارها الثاني ولأن الثاني عمل
 هو ظاهر من كلام الشارع قال المزبني ولا ترث من الأول عملاً بإقرارها الثاني ولا من الثاني عملاً
 بإقرارها للأول **(قوله تولى طرفي عقد)** ولا بد أن يقول قبلت نكاحها له كما تقدم في الوكيل وأوجب
 صاحب الاستقصاء أن يقول وقبلت بالوفاة تركها لم يصح وضعفه شيخنا نعيم الوالد حل **(قوله بنت)**
 (ابنة) أي الجيرة بأن كانت بكراً أو مجنونة فإن كانت ثيباً بالغة امتنع ولو بالاذن لئلا يغير مجبره وغير المجبر
 لا يزوج بغير الإذن والاذن صير بمثابة الوكيل ونسبة من يزوج الثيب المجنونة البالغة مجبراً خلاف
 ما تقدم عن الشيخ أنه لا يقال له مجبر وإن المجبر خاص بمن يزوج البكر حل **(قوله ابن ابنة الآخر)**
 أي المحجور عليه بضعاً وجنونا أو صغراً حل **(قوله أذليس له قوة الجوددة)** بخلاف الجد فإنه
 ذلك وليس لأن يكره ويكره تولى الطرفين فتولى الطرفين من خصائص الجد حتى لو تزوج السلطان
 مجنوناً عتاجاً بمجنونة لم يتولى الطرفين حل **(قوله زوجه قاض)** أي قضى بدلها مرد وإن كان
 هناك ولو أبعد منه لأن إرادة تزويج الولي مولى نفسه من الصور التي تزوج فيها القاضي كإذ كره
(قوله يزوج قضياً) أي من لا ولي لها غيره لنفسه أو لمحجوره شرح مر وهذا من جملة أفراد
 ماض أي أن أراد القاضي أن يزوج من هو وليها فقد تولى الخاص فلا يتولى الطرفين كأمير **(قوله)**
 قاض آخر أي أن كانت الزوجة في عمل ذلك القاضي الآخر حل **(قوله جاز للقاضي تزويجها)**
 أي بهذا الإذن إذ معناه قوض أمرى إلى من يزوجك أي أي شرح مر بخلاف ما قاله الزوجي من
 شئت لا يزوجه القاضي هذا الإذن لأن المفهوم منه التزويج بأجنبي وهذا واضح حيث لم تغم القرينة
 على أنه المراد بأن خطبها فقالت هذا اللفظ حل **(قوله بما ذكر)** من قوله قاض آخر اه
(فصل في الكفارة المعتبرة في النكاح) وهي لغة التعادل والتساوي واصطلاحاً أمر بوجوب عده
 على أوضاع بطعام أو إزار أو زوجة في كمال أو خضعة ما عدا السلامة من عيوب النكاح **(قوله لا لصحة)**
 أي دائماً وبعبارة شرح مر وهي معتبرة في النكاح دفعا للدار للصحة مطلقاً والالما سقطت
 بالإسقاط كبقية الشروط بل حيث لا رضامن المرأة وحدها فيجب وعندنا ومعها الأقرب فيها سواها
 على ما يأتي • والحاصل أن الكفارة شرط لصحة النكاح حيث لا رضا **(قوله فلها إسقاطها)** ولو كانت
 شرطاً للصحة لما صح العقد حينئذ والمراد بالسقوط الرضا بغير كفه كما يؤخذ من قوله برضاها **(قوله)**
 برضاها) لتطابق غير المجبرة ويكفي السكوت من المجبرة وبعبارة شرح مر برضاها ولو سفيهة كما صرح
 به في الوسيط وإن سكنت البكر بعد استئذانها فيه معينا أو بوصف كونه غير كفه اه وقول مر
 وإن سكنت البكر ظاهراً وإن كانت غير مجبرة بأن زوجها غير الأب والجد فيلحقه روى عبارة البربادي
 وسكوته كافان صرح بها بأنه غير كفه أو عيبه لها أو عيبه له والافلا بد من التمسك بها إسقاطها
 لتطابقها من كلامه أن عقد الولي كاف عن نصره إسقاطها **(قوله كتاب وأن)** جعلها مر مثاليين

للنفرد

فسمع دعواه عليها وله
 تخليفها رضاء إن تفرق غيرها
 مهر المثل وإن لم تحصل له
 الزوجة (وبعد تولى طرفي
 عقد) (تزوج بنت ابنة
 ابن ابنة الآخر) (لنفق تولايت
 ولا يزوج نحو ابن عم)
 كمتنى وعصبة (نفسه ولو
 بوكالة) بأن يتولى هو أو
 وكيله الطرفين أو هو
 أسدهما ووكيله الآخر
 ليس له قوة الجوددة حتى
 يتولى الطرفين (فيزوج
 مساو به) بأن قدس من
 فدرجته تزوجه (قاض)
 بولائه العامة (و يزوج
 قضياً قاض آخر) ولو
 خليفته لأن خليفته يزوج
 بالولاية بخلاف الوكيل ولو
 قالت لابن عمها زوجي من
 نفسك جاز لقاضي تزويجها
 منه وتعبري بما ذكر أع
 من قولهم من فوقعه الولاء
 أو خليفته تشبهه من مائه
(فصل في الكفارة)
 للمعتبرة في النكاح لا لصحة
 بل للاحاق للرضا والولي
 فلها إسقاطها •
 (لنزوجها بغير كف) برضاها
 ولي منفرد أو أقرب كآب
 وأن (أو بعض) أولياء
 (مستوين)

فرد لكون المتاح ليدكر الاقرب هنا ويصح جعلهما مثاليين لكل من المنفرد والاقرب وهو
 الظاهر **(قوله رضى باقروهم)** أى صريحاً وقوله صح أى مع الكراهة واحتج له فى الام بأنه **ع**
 زنج بنانه ولم يكافئين أحد وان جازاً أن يكون ذلك لاجل ضرورة بقاء نسله ع ن وقال ابن
 عبد السلام بكرة كراهة شديدة من فاسق الاربعة تنشأ من عدم تزويجها له كأن خيف زناه بها ولم
 ينكحها أو يسلط فاجرا عليها اه مر وعش عليه وعبارة شرح مر وسيأتى فى باب الخيارات ما يع
 منه أنه حيث كان هناك اذن فى معين منها أو من الاولياء كفى ذلك فى صحة النكاح وان كان غيركف
 ثم يفتى بالخيار وقد لا • والحاصل انها متى ظنت كفاهه فلا خيار الا ان بان معيباً أو رقيقاً وهذا محل قول
 البوى لو اطلقت الاذن لوليا أى فى معين فبان الزوج غيركف بخيرت ولو زوجها المجر غيركف ثم
 لوى صفرها الممكن صدق بيمينه وبان بطلان النكاح وانما يمكن القول قول الزوج لانه مدع للصحة
 لان الامل لصاحب الصفر حتى ثبت خلافه ولانه لا بد من تحقق انتفاء المانع ولا تؤثر مباشرة الولي
 فقد القاسد فى تصديقه لان الحق لغيره مع عدم انزاله عن الولاية بذلك لانه صغيرة وكذلك
 صدق الزوجية اذا باغت وادعت صفرها حال عقد المجر عليها بغير الكف اه أى فيستنى هذا من
 صدق مدعى الصحة **(قوله عدم رضاه)** أى الابد **(قوله الا ان زوجها له)** أى لغير الكف حاكم
 أى رضاهما كاهو القرض **(قوله فلا يصح لمافيه الخ)** الاحتمال لوجود من يكافئها أو لم يوجد من
 يرغب فيها من الاكفاء والاجازة أن زوجها حيثئذ فى جميع صورته التى تزوج فيها حيث خافت الفت
 ولم يوجد من يرى تزويجها من غيركف ولم يجد عدلاً يحكمه فى تزويجها من غير الكف والاقدماعلى
 لما كماله كالتائب **(قوله كالتائب)** أى عن الولي الخاص بل وعن المسلمين لان لم حظا
 الكفاءة شرح مر **(قوله المعتبرة فيها)** أى فى الكفاءة ليعتبرن فيها أى تلك الصفات فى الزوج من
 حيث أنه لأمس حيث أبوه حيث كانت الزوجة موصوفة بتلك الصفات ويؤيد هذا الاحتمال قوله
 الآتى فمأنه لا يعتبر فى خصال الكفاءة يسار لكن يرد على ما مقتضى ذلك أن عيوب النكاح
 لا يشترط سلامة الزوج منها الا اذا كانت الزوجة سائمة منها وليس كذلك ويجوز رجوع الضمير للزوجة
 ويراد بالمعتبرة الموجودة بالمشترطة ويراد بقوله ليعتبر أى يشترط وفيه ما لا يخفى اه حل وعبارة
 الشورى فيها أى الكفاءة والزوجة ولعل هذا أولى للملاءمة قوله ليعتبرن فيها فى الزوج **(قوله خسة)**
 نظماً بينهم فى قوله

كأخوة وأهمام (رضى
 باقروهم صح) لتركهم خفهم
 بخلاف ما اذا لم يرضوا
 وخرج بالاقرب والمستوين
 الأبعد فلا يصح تزويجه ولا
 ينفع عدم رضاه صحة تزويج
 من ذكر فلا يعتبر رضاه
 اذا قل له الآن فى الزوج
 (لا) ان زوجها له (حاكم)
 فلا يصح لمافيه من ترك
 الاحتياط عن هو كالتائب
 (وخصال الكفاءة) أى
 الصفات المعتبرة فيها ليعتبر
 مثلها فى الزوج خسة
 (سلامة من عيب نكاح)
 يكونون وجهاً وبرص

شرط الكفاءة خمسة قدر حوت • ينبغي عنها بيت شعر مفرد
 نسب ودين حرفة حرمية • فقد العيوب وفى اليسار رودة

وقال الشيخ رحمه الله تعالى

قالوا الكفاءة ستة فأجبتهم • فذلكان هذا فى الزمان الاقدم

أشابهو هذا الزمان فانهم • لا يعرفون سوى يسار الدرهم

• والحاصل أنها أن كلام من الدين المعبر عنه بالغة والحرفة وقد العيوب معتبر فى الشخص وآبائه وأمهاته
 وأن الحرية والتب معتبران فى الآباء فقط قل على الخلى وعبارة حل قوله سلامة الخ هذه الخصلة
 معتبر فى الزوجين وفى آبيهما وأمهما والحرية معتبر فى الزوجين وفى آبيهما دون أمهما اه قال
 مر فى شرحه والعبرة فى الكفاءة بحالة القدر ثم ترك الحرمة الدينية قبله لا يؤثر الا ان مضت سنة
 كالمطعم وهو واضح ان تلبس بغيرها بحيث زال عنه اسمها ولم ينسب اليها أصلاً ولا فلا بد من معنى
 زين تنقطع فيه نسبها عنه بحيث صار لا يعبر بها وبما تقر من أن العبرة بحالة القدر على أن طرقاً وطرقاً

وسأ في بابيه فغير السليم منه ليس كفؤا للسليمة منه لان النفس تعاف محبة من به ذلك ولو كان بها عيباً يضاف لكفاؤه وان اتفقوا بها
 ١ كثر لان الانسان يعاف من غيره مالا يعاف على نفسه والكلام على عومه بالنسبة للمرأة أما بالنسبة للولي فيعتبر في حقه الجنون
 والجذام والبرص والحب والعدنة (وجوه من سه أو) مس (أنا) له (أقرب برق ليس كفء سليمة)

من ذلك لانها تعبر به
 وتضرر فيها اذا كان به رق
 بأنه لا ينفق عليها الاثقة
 المشرين فالزريق ليس
 كفء عتيقة ولا مبعنة
 وخرج بالآباء الامهات فلا
 يؤرقين من الرق قاضي
 الروضة وهو للمهموم من
 كلام الاصحاب به صرح
 صاحب البيان فقال ومن
 ولده رقيقة كفء لمن
 ولده عريبة لا تتبع الاب
 في النسب وقولي أرباً أقرب
 من زياتي (ونسب وولي
 الهم) لانه من الفلاح كان
 ينسب الشخص الى من
 يشرفه بالنظر الى مقابل
 من نسب المرأة اليه
 كالعرب فان الله فضله على
 غيره (فمعجمي) أبوان
 كانت أمه عريبة (ليس
 كفء عريبة) أبا وان
 كانت أمها بحيمة (ولا غير
 قرشي) من العرب كفؤا
 (لقرشي) فخر قدموا
 قريشا ولا تدمعوا رواه
 الشافعي بلاغا (ولا غير
 هاشمي ومطلي) كفؤا
 (لهما) فخرهم سلم الله
 اسطى كنهته من ولد
 اسيل واسطى قريشا

الدينه لا يثبت الخيار (قوله فغير السليم منه) أي من عيب النكاح الذي هو الجنون والجذام
 والبرص هو أربوه وأمه ليس كفؤا للسليمة منه حل وقوله ليس كفؤا للسليمة ليس يقيد كما يؤخذ من
 كلامه بعد (قوله ولو كان بها عيب) مستأنف وقوله وان اتفقا إلخ أي سواء اتفقا في ذلك أم لا وهذه
 لاشتمالها كلامه بل يقتضي خلاف ذلك حل لان قوله أي الصفات المعتبرة فيها إلخ يقتضي أن
 الخصال لا تعتبر في الزوج الا اذا كانت في الزوجة واذ اقدت فيها لا تعتبر فيه وليس كذلك الا أن يقال
 قوله المعتبرة فيها أي غالباً شيئا (قوله والكلام) أي في السلامة من عيب النكاح وقوله على عومه
 أي الاستغناء من الاضافة أي اضافة عيب الى نكاح فهي للاستغناء بالنظر اليها يعني أن السلامة من
 عيب النكاح تعتبر في حق المرأة بالنظر لجميع عيوب النكاح وقوله أما بالنسبة للولي إلخ الاضافة بالنظر
 إليه للجنس والمراد منه الثلاثة التي ذكرها (قوله فيعتبر في حقه الجنون إلخ) أي سلامة الزوج منها
 وقوله والاب والعمة أي لا يعتبر سلامة الزوج منهما بالنسبة للولي فاذا تزوجها ببعض الاولياء بمن يجب
 أوصته برضاها دون رضا الباقي صح وهذا هو المتمد (قوله أقرب) أي من أبها (قوله سليمة)
 بأن ليس أحد آياتها أصلاً أو من أبها الخامس ومن أبها الرابع حل (قوله فالزريق) مفرع على
 التعليل (قوله ولا مبعنة) ولو كان هو مبعنا وقد تنقص حرته بخلاف ما اذا زادت أو سوت كافي
 البحر وقوله م ر ٨ ع ٥ أي فالبعض كفء للبعنة ان زادت حرته عليها أو سوت (قوله ومن
 ولده رقيقة) أي كان أبوه حراً بأن غير عريتها أي أو وطناً يشبهه ليكون حراً (قوله عريبة) أي
 حرة ولو عبر بها لكان أولى الا أن يقال انه جاء على أصل أن الرق لا يدخل في العرب والرابع خلاف
 كما يؤخذ من البرماوى (قوله وولي الهم) للرد فالقرى أفضل من النبط وبنو اسرائيل أفضل من
 النبط كما قاله الماوردي وقبل لا يعتبر فيهم أي لا يعتبر النسب في الهم لانهم لا يعتنون بحفظ الانساب
 ولا يبرزونها بخلاف العرب ولا عبرة بالانساب للظلمة م ر (قوله كان ينسب الشخص إلخ) فيه أن
 الكفاءة معتبرة في حق الزوجة ليعتبر منها في الزوج كما مر فكان الانساب أن يقول كان ينسب
 الى من تشرفه به بالنظر الى مقابل من ينسب الزوج اليه أوجب بأن العبارة مقولة وعبارة شرح م
 فن اقتبست الى من تشرفه به لا يكافئهم لم يكن كذلك ثم ظهر أنه لا قلب لانه جعلها أصلاً بالنظر
 للزوج (قوله الى من) أي الى عرب مثلاً بدليل قوله كالعرب وقوله الى مقابل من أي عرب أيضاً
 والمقابل هم الهم أي أنها يجتمعان في نسب واحد شريف بالنظر الى مقابلة الذين هم الهم (قوله وان
 كانت أمه عريبة) فالنسب معتبر بالآباء الا أولاد بناته $\frac{1}{2}$ فاهم ينسبون اليه فلا يكافئهم
 غيرهم حل (قوله واصطفاي من بني هاشم) فيه دلالة على بعض اللدعي وهو قوله ولا غير هاشمي
 ومطلي كقوله (قوله كفاء) نعم أولاد فاطمة منهم لا يكافئهم غيرهم من بقية بني هاشم لان من
 خصاه $\frac{1}{2}$ ان أولاد بناته ينسبون اليه في الكفاءة وغيرها شرح م ر (قوله من الثلث)
 أي من قوله ولا غير هاشمي إلخ ووجه استفادته أنه لما نفي الكفاءة عن غير هاشم اقتضى مفهومه
 نبوتها لها لا غير صفة معنوية ومفهوم الصفقة معتبر (قوله نعم للزوج) استدراك على قول المنصف

ولا

من كفاءة واصطى من قرشي بني هاشم واصطفاي من بني هاشم وبنو هاشم وبنو مطلب كفاء كما
 استفيد من القرآن الخبر البخاري محن وبنو مطلب بن واحد نعم للزوج هاشمي أو مطلي رقيقة بالشرط فأوله ما يهاتفني هاشمية أو
 مطلبية رقيقة ممالك أمهار له زوجهما من رقيق

وغيرها من الجنوفه أن الكلام في الزوج بالولاية والتزوج من مال ملك **(قوله ودنى النيب)** لانه
 لا نسب لها كما أي دون دنى، الحرة فلا زوجها منه كما في حل **(قوله عدم تزويجها لها)** أي
 بل تزوج عز شرف النيب فيه موهن **(قوله من أن بعض الحاصل لا يقابل بعض)** أي تزوج
 من ذكرته عرفت. النيب فيه مقابلة الحرة بما فيها من الشرف وإذا لم يصح ذلك فنكاح الرقيق أولى
 وأجل حجج بأن الرق غايه النقص فتضمحل الفضائل معه فكانها معدومة فلا مقابلة حل وصحابة
 عرش وجب على أشكال الانسوى بان ما ذكر من أن بعض الحاصل لا يقابل بعض محله في تزويج الولي
 بوليته والذي نحن فيه تزويج السيد أمته **(قوله بعضهم أكفاء بعض)** ضيف عرش والزاجح
 أن بعضهم يقدم على بعض فتقدم مضر على بعضه عدنان ثم قحطان وهكذا **(قوله يذبح وصلاح)**
 به وفي بانه حل وقوله وصلاح تفسير عرش وهو غير ظاهر **(قوله فليس فاسق كف عفيفة)**
 وإن تاب وحسن تو بتجبت كان فسخه لا بتأخلف ما إذا كان بغيره قالوا لان التوب من الزنا لا تنفي
 عنه بخلاف غيره ذكره حجج والذي أفتى به والشيعتنا أن الفاسق إذا تاب لا يكافئ العفيفة وإن
 كان الفسق بغير نحو الزنا والفسقة يكافئها فاسق إذا اعتد فسقهما نوعا وقدرها فان زاد فسقه أو اختلف
 نوعهما نوعا لم يكافئها والمجوز عليه بالفقه ليس كف رشدة حل **(قوله والمتدع لمج)** لا يفي
 عنه الفاسق لان البدعة فلا تقتضي الفسق وقوله سنية وأما البدعة فيكافئها ان اعتد في البدعة شيئا
(قوله بغير اسلام الآباء) وكذا الامهات وهذا غير محتاج اليه مع قوله الآتي ويعتبر في العفة الآباء أيضا
 ونظر الحرة في الزوجين والآباء والامهات وظاهر كلامه أنه لا يعتبر الاسلام في الامهات فيكون ابن
 الكاتبة اليهودية أو النصرانية كفوا لبنت المسلم وليس كذلك والظاهر أن من أسلم تبعا كف لمن
 أسلمه حل ويؤخذ منه أن قوله ويعتبر حل من جهة العفة لان فيه عفة عن الكفر كما يؤخذ من
 قوله معتدين لان المراد به دين الاسلام فيكون قوله وصلاح من عطف الغاير **(قوله ومن له أبوان)**
 فيالحق ويلزم أن يكون الصحابي ليس كفوا لبنت التابعي والترم خلافا للأدعي حيث قال ان القول
 بأن الصحابي ليس كفوا لبنت التابعي زلل أي لان الشرف لم يحصل للتابعي الا بواسطة من شرح هر
 قالان بعض الحاصل لا يقابل بعض **(قوله يرتزق منها)** قد يؤخذ منه أن من باشر صنعة دينية لأعلى
 وصاحرة بل نفع المسلمين من غير مقابل لا يؤثر ذلك فيه وهو محتمل ويؤيده ما يأتي أن من باشر نحو
 ذلك اقتداء بالسلف لا يخرج مروءته شرح هر **(قوله دينية)** بالبد والمزوى مادل ملائمتها
 على إعطاء المرأة وسقوط النفس قال التتولي وليس منها تجارة بالنون وتجارة بالتاء وقال الروابي
 يراه فيها عادة البدل أي لبد الزوجة بالبد القعدلان المدار على عاها وعدم ذلك انما يعرف بالنسبة
 عرف بلدها أي التي بها حالة القدر شرح هر **(قوله فتنحو كناس لمج)** ولولسجد عرش قال خط
 ان مؤلا أكفاء بعضهم لبعض **(قوله ويراع)** ولا يضر كون الرعاة طريقة الانبياء عليهم الصلاة
 والسلام لانها صفة مدح لم تقص لغيرهم كلامية حل أولان الكلام فيمن أخذ الرعي حرفة يكتب
 بها على الانبياء لم يشكروا لذلك شوري **(قوله وقبهم جام)** أي البلان حل وهو بالنون من يابس
 الناس يستل **(قوله بنت خياط)** المثلث أن يقول لخياطة لان الآباء لا تعتبر ابعدا اتحاد الزوجين في
 الحرة حل قال شيخنا العزيزي ويقل ليس كف عفيفة خياطة مع أنه الملام لما قبله للفتنة على أن
 الحرة تعتبر في الأصول كما تعتبر في الزوجين اه وظاهر قوله ليس كف بنت خياط أنه لا يكافئها ولو
 كان أبو خياط لو كانت هي كسنة أو راعية أو حارسه أو قبة حمام وفيه نظر لأنه لا نظر للآباء
 لان اتحاد الزوجان ونقل عن شيخنا أنه كان أبو خياط هو هي كسنة فهم استكفان وفيه نظر

ولا هو) أي خياط (بنت تاجرو) بنت (برازولاها) أي تاجرو براز (بنت عالم) بنت (قاض) نظر العرف في ذلك فلم أنه لا يعتبر
 خصال الكفاءة يسار لان المال غادر وأخ لا يفترخ به أهل المروك والبائر ولا سلامة من عيوب أخرى منفرة كصبي وقطع
 وتنقو مودة وان اعتبرها (٣٥٤) الروائي ويعتبر في العفة والحرة بالأب أيضا كأي فتاوى الفتوى خلافا

ولكان له حرقان دينية ورفيعة نظر للدينية أي لانه بعير بهاولورك الحرة الدينية لا بد أن تنقطع
 نسبت عنها حل (قوله ولا هو بنت الخ) فيه العطف على معمولي عاملين مختلفين (قوله بنت عالم
 وقاض) المراد بالمالحنا من يسي عالما في العرف وهو الفقيه والمحدث والمفسر لا غير أستاذنا مرقى
 الوصية ع ش على مر وظاهر كلامهم أن المراد بنت القاضي والعالم من في آبائها للنسب إليهم
 أحدهما وإن علا لانها مع ذلك تنتخر به وعن الأذرى أن العلم مع الفسق لا أثر له اذ لا يفترخ حيث يفتن
 العرف فضلا عن الشرع ومثله القضاء مع عدم الأهلية والاقراب أن العلم مع الفسق بمنزلة الحرة
 الشريفة فيعتبر من تلك الحبيبة شرح مر (قوله فلم) أي من سكوتهم عنه أودن قولهم خسة (قوله
 غادوراخ) أي يأتي في أول النهار ويذهب في آخره (قوله ولا هو بنت عالم) أي حيث
 اقتصر على عيوب النكاح حل (قوله ويعتبر في العفة) يعني عنه قوله فيما تقدم يعتبر اسلام الآباء
 حل (قوله الآباء) أي وكذا الأمهات على العتد ع ش وقوله أيضا كاعتبر في الزوجين وفيما
 هذا واضح في المفقودين الحرة لانه لم يذكرها في الزوجين وكعب أيضا قوله أي كاعتبر في الزوج
 نفسه ولا يخفى أننا في العفة قائلنا بين الزوجة والزوج وبين أي الزوج وأبي الزوجة وفي الحرة قائلنا
 بين الزوج وأبي الزوجة حل (قوله أو غيرهما) كالعفة أي عدهما (قوله فلا يصح) وكذا للزوج
 يجوز اشواها أو عياها أو قطعا لانه كروان لم تكن تلك من عيوب النكاح اه حل
 (فصل في تزويج المحجور عليه) يجنون أو صغر أو فليس أو صغر أو رق حل (قوله مجنون) أي
 ألقين جنونه حل (قوله الحاجة) أي حالاً أو مالا لا قوله كان نظار حال الاول وقوله أو يتوقع مثل
 للثاني كاستع مر (قوله أو يحوز ذلك) كان محتاج إليه للخدمة حل (قوله عدلين) أو عدل ع ش
 (قوله بحث للاسنوي) وهو اتفاقه لا تفقه فيستحيله الزا. ذالي أن ينتهي إلى المقدار يحصل به
 الاعتفاف شرح مر قال حل وهو مردود بان فرض احتياجه إلى الزيادة عن الواحدة فلم
 فلم ينظروا إليه واعتمد شيخنا أنه بالنسبة للوط لا يزاد على واحدة بخلاف الخدمة فإنه يرد بحسب
 حاجته ولو جذمت موطنه أو مرضت أوجنت بحيث يتخلى عنه منها كان له أن تزوجه غيرها وبيع
 مريته إن لم تكن أمه ولد (قوله كولاية المال) فيه أن الوصي ولي المال فيفرض هذا أن الوصي أن
 يزوجه وليس كذلك الآن يقال المراد الولاية الشرعية وولاية الوصي جعلية حل (قوله وتقدم أنه
 يلزم الأب الخ) وأما أعيد هنا لاجل تقيم أقسام المحجور عليه شيخنا وفي كلام الشارح إشارة لتفصيل
 قوله في تزويج واحدة بالوجوب لانه يعمثل أن يكون على سبيل الوجوب أو على سبيل الجواز فين
 الشارح أن المراد أنه على سبيل الوجوب بقوله وتقدم أنه يلزم الخ فانه قيد بمقتضى قوله على أب
 تزويج ذي جنون الخ كما أن ما تقدم مقيد بمجانة الأب فيه التيبيد بواحدة كاهناني صانع الصف
 من أنواع البع الاحتياك حيث حذف من كل ما ثبت نظري في الآخرة تدبر (قوله فلم) أي من قوله
 لا يزوجه مجنون الخ لانه لا يزوجه مجنون كبر الخ أي لا يجوز ولا يصح وهذا لا بد من قوله وعلى أب لا يمل
 منه اذ إذا انتفى شرط من ذلك لا يجب حل (قوله اذا اظهر حاجته إليه بعد البلوغ) فيزوجه حيث

لما تفقه الزكسي عنها (ولا
 يقابل بعضها) أي خصال
 الكفاءة (بعض) فلا تزويج
 سليمة من العيب دينية
 معينة نسباً ولا حرة فاقفة
 رفيقا غنيا ولا عريية
 فاقفة مجعافا عينا بالزوج
 في ذلك من الفص المانع
 من الكفاءة ولا ينبغي بما
 فيمن الضيلة الزائدة عليها
 (وله) أي الأب (لا تزوجه) انه
 الصغير لا نكاح
 بنسب أو حرة أو غيرهما لان
 الزوج لا يجب باستفراش
 من لا تكافؤ نعم ثبت له
 الخيارات اذ (لا يجب) لانه
 خلاف النطق فلا يصح
 (ولا أمة) لانتفاء خوف
 الزنا للغير جواز نكاحها
 (فصل في تزويج المحجور
 عليه) لا يزوجه مجنون الا
 كبر الحاجة كان نظهر
 رغبته في النساء بمرأته
 حولن وتعلقه به ونحو
 ذلك أو يتوقع الشفاء به
 بقول عدلين من الاطباء
 (في تزويج واحدة) لا تدفع
 الحاجة بها وفي التقيد
 بالواحدة بحث للاسنوي
 ويزوجه أب من جدم حاكم
 دون سائر العبات كولاية

المال وتقدم أنه يلزم الأب تزويج مجنون محتاج للنكاح فلم أنه لا يزوجه مجنون
 كبير غير محتاج ولا صغير لانه غير محتاج إليه في الحال وبعد البلوغ لا بد من كيف يكون الامر بخلاف الصغير العاقل اذا اظهر حاجته
 إليه بعد البلوغ

كانت

كان مصلحة وكون الظاهر من حال العاقل الاحتياج اليه بعد البلوغ دون الجنون قد يتوقف فيه
 حل **(قوله ولا مجال)** أى لا مدخل للمصلحة منه أى الجنون الصغير أى لا تكون مقتضية تزويجه حل
(قوله فان الاجنبيات الخ) فان لم توجد أجنبية تقوم بذلك فهل يزوج للضرورة أولا لدرة قدس
 في نظر قضية المصالحهم الثاني وتقدم أنه يزوج عرض على هر **(قوله وقضية هذا)** أى قوله فان
 لاجنبيات الخ وقوله ان ذلك أى قوله ولا مجال للمصلحة منه الخ **(قوله في صغير)** وان لم يكن مرادها
 بأن بلغ سالو كان عاقلا في حل حكمي عورات النساء وقوله أما غيره أى فانه ليس للاجنبيات أن يقمن بها لانه
 يجب على وليه أن يتعمه مردؤيهن وبجرم عليهن أن ينكسفن له اه حل **(قوله قاله الزركشي)**
 مثبت **(قوله لا غيره)** من حاكم أو غيره فلا يزوج أصلا ككتاب أيضا قوله لا غيره يفيد أن الممتنع
 على غير الأب إنما هو تزويج الاكثر فلهذا يزوج واحدة وليس كذلك حل **(قوله تزويج صغير)**
 أى غير مسموح شرح هر وهذا أولى من صنع الشارع بقوله فلا يزوج مسموح لانه لا يظهر
 ترعى عليه ما قبله وقد يقال هو مفرغ على قوله المصلحة **(قوله لمصلحة)** كالإتفاق عليه واشتراط
 للمصلحة كان المهر من مال الصغير والا فلا يشترط **(قوله ان قد يكون في ذلك مصلحة)** تعبره بقدر
 بشر بعدم اشتراط وجود المصلحة مع أى صريح المتن اشتراطها فان قوله لمصلحة راجع لكل من
 الشئين قبله الآن يقال عبر بقصد الإشارة الى أن المصلحة ان ظهرت للولي وزوجه والا فلا اه وعال
 بينهم ذلك بأنه من الشفقة ما يحمله على أن لا يفعل ذلك الا لعرض صحيح وأخذ منه أنه لو كان بينه
 وبين الاب عداء وظاهرة لا يتجاوز واحدة وأعطى كلام حج على أن للاب أن يفعل ذلك مطلقا
 ورفق بين هذا وبين الولي الجبر حيث اشترطوا فيه أن لا يكون بينه وبين موليته عداء وظاهرة لانه
 يكاد الفرق بالطلاق اذا باع بخلاف الجبرية حل مع زيادة **(قوله وغبطة)** أى مصلحة ظاهرة فهو
 عطف خاص على عام شيخنا عز يزى **(قوله فلا يزوج عسوح)** ظاهر اقتضاه عليه أنه يزوج الجبوب
 والصم عرض **(قوله ولو صغيرة ونيا)** لكن لو كانت الصغيرة الثيب منقطعة الجنون يوقف
 تزويجها على بلوغها واذنها زمن الافاقه شيخنا عز يزى **(قوله وتقدم أنه يلزم الأب تزويج مجنونة)**
 أى كبيرة محتاجة للنكاح أو المهر أو النفقة فالجواب مقيد بالمحاجة والجواز يكفى فيه المصلحة
 حل أى فلا تكرار في كلامه وقال بعضهم أشار بقوله وقد تقدم الخ أن الجواز المستفاد من اللام
 لقوله والأب الخ المراد به ما قبل ذلك لان قوله لمصلحة راجع للشئتين **(قوله مع التصريح فيها بالمصلحة)**
 فتبين أن المصلحة شرط في تزويج الصغيرة كمن من واحدة فيقتضى أنه يجوز تزويجه واحدة لصغير
 مصلحة لكن صرح في ع ب بأنه لا بد من المصلحة في تزويجه الواحدة أيضا ومثله شرح
 هر وقوله فيها أى الأولى وذلك لان قوله لمصلحة راجع للشئتين **(قوله فان فقد)** هل المراد
 فقد أو شرعا فيشمل ما عدا ذلك ومن عطل حل والظاهر أنه كذلك فيشمل
 ذكر **(قوله تزويجها)** أى المجنونة وجوبا زى **(قوله كالأبى المأله)** مقتضاه أن الوصى يزوج وليس
 كذلك كاعتكس حل **(قوله بمراجعة أقاربها)** وان لم تكن لهم ولاية لم تكن مجنونة حل وعبرة
 لبقارى قوله بمراجعة أقاربها أى الذين لهم الولاية كالآخ والم والأقرب فالأقرب **(قوله واحتاجت)**
 علم أن تزويج المأله كالأب في الاحتياج الى النكاح بخلاف تزويج الأب فانه يكفى فيه المصلحة
(قوله ثلاث) أى جنبها فتسكى واحدة **(قوله بقول عدلين)** أو عدل حل **(قوله من كفاية)**
 فقد ظاهر وان لم يكن لها منفق لكن في كلام شيخنا كحج أنها محتاجة حيث قال القرض

ولا مجال للمصلحة منه
 وخدمته فان للاجنبيات أن
 يقمن بهما وقضية هذا أن
 ذلك في صغير لم يظهر على
 عورات النساء أما غيره
 فيلحق بالبالغ في جواز
 تزويجه حاجة الخدمة قاله
 الزركشي (ولأب) وان علا
 لا غيره لكامل شفقة (تزويج
 صغير أقل كثر) منها ولو
 أر بها مصلحة قد يكون
 في ذلك مصلحة غبطة تظهر
 للولي فلا يزوج مسموح (د)
 تزويج (مجنونة) ولو صغيرة
 ونيا (مصلحة) في تزويجها
 ولو بلا حاجة اليه بخلاف
 الجنون كاملان الزويج
 يفيد المهر والنفقة ويغرم
 الجنون وتقدم أنه يلزم الأب
 تزويج مجنونة محتاجة
 والتقييد بالأب في الأولى
 مع التصريح فيها بالمصلحة
 من زباني (فان فقد) أى
 الأب (زوجها ك) كما
 يلى ما لها لكن بمراجعة
 أقاربها نيا بطيب القلوب
 ولأنهم أعرف بمصلحتها
 (ان بلغت واحتاجت)
 للنكاح كأن تظهر علامات
 غلب شهوتها أو يتوقع الشفاء
 بقول عدلين أو الأطباء فم
 أنه لا يزوجه في صغرها
 لعدم حاجتها ولا بعد بلوغها
 لمصلحة من كفاية نفقة

وغيرها وقد يقال قد يحتاج إلى الخدمة ولم تندفع حاجتها بغير الزوج فيزوجها بذلك (ومن حجر عليه فليس صحيح نكاحه) لأنه صحيح العبارة وله ذمة (ومؤنة) أي مؤن نكاحه (في) (٣٥٦) كسبه) لأنه ما يتعلق حق الفراء بما قبله من كسبه في ذمته

(أو) حجر عليه لفسه
 فبين لما منق أومال بينهما عن الزوج والا كان الاضاق حاجة أي حاجة حل (قوله وغيرهما)
 كالخدمة (قوله وقد يقال قد يحتاج إلى) هذه الصورة هي التي بقيت للكاف في قوله كان تظهر الخ في
 هذا التعبير تسمح اذ مقتضاه أنها غير داخلة فيما سبق ولعلمه يدخلها في الحاجة لعدم ذكر غيرها لها أي
 حاجة للخدمة فلذا أتى بها على سبيل البحث (قوله فيزوجها لذلك) معتمد (قوله أي مؤن نكاحه)
 أي المتجدد بعد الطرح أما النكاح السابق على الحجر فمؤنه فيما عه إلى قسمة ماله واستغنائه بكسبه شرح
 حر (قوله في كسبه) إن قلت كسبه يتعدى الحجر إليه كاقدم في التفسير وعبارته ثم يتعدى الحجر
 لما حدث بعده بكسبه كاصطلاح قلت يستثنى هذا من قوله إن الحجر يتعدى إلى ما حدث بعده تأمل
 سم بالحق (قوله في ذمته) ولما الفسخ بإعساره بشرطه شرح حر وهو بالنسبة للهر عدم الوطء
 وبالنسبة للنفقة معنى ثلاثة أيام بلا اتفاق فتفسخ مبيحة الزايع على ما يأتي عش على حر (قوله)
 بأن وليه) أي لا يبرأ منه وإن غابت لعنت زى (قوله بإذنه) أي اذن السفه لكن بعد اذن الولي
 في النكاح حل أي وقد عين له المرأة ولم يعين له قدرا أخذ من كلامه بعده والحاصل أنها ما يعين له
 المرأة قطعا أو القدر فقط أو يعينها أو يطلق بأن لا يعين امرأة ولا مهرًا وسبأ في جميع ذلك (قوله)
 صحيح العبارة والاذن) هو على التوزيع أي صح أن يتزوج بإذنه لأنه صحيح العبارة وصح قبول
 وليه بإذنه لأنه صحيح الاذن حل (قوله هنا) احتز به عن ولي المال فإنه الأب ثم الجدة ثم الوصي
 ثم الأم ثم أوصيه (قوله والا) بأن بلغ رشيدًا ثم بذر فوليها السلطان لا غيره (قوله ولغا الزائد) لأنه لا يبرع
 من السفه حل (قوله وقال ابن الصباغ) ضيف (قوله أي في الذمة) ومن تقدل بك وصور
 المثلية في شرح الروض بأن يعين له نوعًا يتزوج منه فيزوج بقدر من زائد على مهر المثل حل (قوله)
 نكاح الولي) أي بأز يدمن مهر المثل حيث يصح النكاح بمهر المثل ويلغو المسمى حل (قوله)
 ويرق بينهما) هذا الفرق للفرق لا الشارح (قوله بخلاف الولي) فإنه يتصرف في مال الغير مع كونه
 مخالفًا للشرع والمصلحة فيطو تصرفه من أصله حل (قوله ولو نكح غير من عينها) منه نحل أن
 الصور السابقة فيا إذا عين له الولي المرأة وهذا مفهوم ذاك حل (قوله بخلافه الاذن) وقال ابن أبي
 السم كان قوله الزركشي ينبغي حله على ما إذا لحقه معارف فيها أمالو كانت خيرًا من المعينة نسبا وجالا ودنيا
 ودنياهما هو نصفه فيبقى الصحة قطعًا وهذا هو المعتد به زى وقوله ودونها مهران نفقة قضيت
 أنها لساوت المعينة في ذلك أركان خير أمها نسبا وجالا ومثلها نفقة يصح نكاحها وهو قرين
 الأول وهو قوله لساوت الخ لأنه لم يظهر فيه المخالفة وجه دون الثاني لأنه يمكن في مسوغ السدود مزية
 من وجوب يأتي مثله في لساوتها في صفة أو صفتين من ذلك وزادت المعدول إليها عن المعدول عنها بصفة
 عش على حر (قوله فان نكح امرأة بالان) فيه ثلاث صور (قوله صح بمهر المثل) أي من
 المسمى (قوله ولغا الزائد) وإن كانت الزوجة سفهة لأنه منوع من الزائد فربح لرد الشرع
 وإن لم يرض به المرأة حل (قوله بطلان كان الاث الخ) كان نكح مهر مثلها ألفًا ومائة ونكحها
 بألف مائتين وأبطل لعدم صحته بالمسمى وبمهر المثل لأن كلامها آثر بدمن المأذون فيه حر وقال
 بعضهم قوله بطل أي سواء كان ماسيا مساو بالمهر المثل أو أقل أو أزر بدين يكون في نكاحها بالأكثر
 خس صور كالتى بعده (قوله والا) بأن كان الاث مهر مثلها أو أكثر وقوله صح أي لا تأقل من

مكلف صحيح العبارة والاذن
 وقولي واحدة لحاجة من
 زباني ولا يعتد بقوله في
 الحاجة حتى تظهر أمارات
 الشهوة لأنه قد يقعد أن لا
 ماله والمراد بولي هنا الأب
 وإن علم السلطان أن بلغ
 سنها والا فالسلطان فقط
 (فلزاد) على مهر المثل
 (صح) النكاح (بمهر مثل)
 أي بقدره من المسمى
 ولغا الزائد وقال ابن الصباغ
 القياس إلغاء المسمى وثبوت
 مهر المثل أي في الذمة وأرد
 بالقياس عليه نكاح الولي
 له وقد ذكره الأصل هنا
 وسيأتي في الصادق بشرق
 بينهما بأن السفه تصرف
 في ماله فقصر الاثاء على
 الزائد بخلاف الولي (ولو)
 نكح غير من عينها)
 وليه (لم يصح) النكاح
 لخالفته الاذن (وإن عين)
 له (فقد) كالتى لا امرأة
 نكح بالاقل منه ومن مهر
 مثل) فان نكح امرأة
 بالاث وهو مهر مثلها أو أقل

المأذون

كفرته صح بمهر المثل ولغا الزائد أو نكحها بأكثر من ألف بطلان كان
 الألف أقل من مهر مثلها والأصح بمهر المثل أو بأقل من ألف والألف مهر مثلها أو أقل بالمسمى أو أكثر

بأنه وهو مهر مثلها أو أقل منه فنكحها

بأنه أو بأقل منه مع النكاح بالمسمى أو بأكثر منه لها الزائد في الأولى وبطل النكاح في الثانية أو هو أكثر منه فلاذن باطل (أو أطلق) قال تزوج (نكح) بمهر مثل (لاقته) فان نكحها بمهر مثلها أو بأقل مع النكاح بالمسمى أو بأكثر لها الزائد وان نكح شريفة يستغرق مهر مثلها ماله ليربح النكاح كما اختاره الامام وقطع به الفرساني لاتنفا المصلحة فيه والاذن للسفيه لا يفيد جواز التوكيل ولو قال له انكح من شئت بما شئت ليربح لانه رفع للحجر بالكلية ولو كان مطلقا سرى أمته فان تبهر بها أبدلت (ولو نكح بلاذن لم يصح) فيفرق بينهما (فان وطئ فلائش) عليه (ظاهرا لرشدة) مخنثة وان لم تعلم سفهه للتفریط بترك البعث عنه وخرج بالظاهر الباطن وبالرشدة وغيرها فيلزم فيها مهر المثل كإص عليه الثاني في الأولى وأبقي به النوى في الثانية في السفهة ومثلها الصغيرة وإلجئونة والقيدان من زباني أمان بذر بعد رشده ولم يحجر عليه الحاكم فتصرفه نافذ وقد يقال

لما ذن فيه أو مساو به (قوله ان نكح بأكثرته) كان نكح بشعاعة وكان مهر مثلها ثمانية (قوله والاف) بأن نكح به أو بأقل (قوله ولو قال انكح فلانة بأقل) بأن جعله القصر والمرأة فهو مفهوم قوله لاف لاف وفيه سبع صور تأمل (قوله لاف الزائد في الأولى) لزائده على مهر المثل فانفذ به بلاذن فيه والضابط لاف الزائد ولانفا العقد أنه يبقى الزائد ان لم يزدها على المهر المثل والاف العقد حل (قوله في الأولى) وهي ما اذا كان الالف مهر مثلها والثانية ما اذا كان الالف أقل منه (قوله وبطل النكاح) تنصده بالمسمى وبمهر المثل لان كلامها في زيد من المأذون فيه حل (قوله فلاذن باطل) فيبطل النكاح وان تزوجها بمهر المثل أو أقل أخذت ما في شرح الروض وان قال الزركشي القياس محتمة بمهر المثل (قوله لاقته) أي من حيث الصرف المالي وان استغرق ماله (قوله يستغرق مهر مثلها) لو قال مهرها كان أولى وأعم لينسمل المسمى فانه كذلك كافي الروض ومنه الاستغراق ما يرب منه كافي (قوله لم يصح) يذني أن محل ذلك حيث كان ماله يزيد على مهر الافة عرفا أما لو كان ماله قدر مهر الافة أو دونه فلا مانع من تزويجه من يستغرق مهر مثلها ماله ان تزويجه به ضروري في تحصيل النكاح اذ الغالب أن ما دون ذلك لا يوافق عليه ع ش على (قوله والاذن للسفيه الخ) المناسب أن يزوجه عن قوله ولو قال الخ وهو راجع لقوله سابقا بآن وليه فالأولى ذكره عقبه تأمل (قوله لا يفيد جواز التوكيل) والولى ليس وكلا حل (قوله ولو كان مطلقا) بأن طلق ثلاث مرات ولومن زوجتين أو زوجة واحدة لغيره ولو قبل الحجر عليه (قوله لا يكتفي بحصول الثلاث في مرة واحدة) شيخنا عزى وعبارة شرح (قوله فان كان مطلقا بأن طلق بعد الحجر أو قبله كما هو ظاهر ثلاث زوجات أو اثنتين وكذا ثلاث مرات ولو في زوجة واحدة فيباظهر وقوله لاتزوجات ظاهره ولو طلقهن معا في آن واحد وكذا قوله أو زوجتين بأن قال أنتن طوأت أو أنتما طالقتان وهو بعيد لانه لا يسمى مطلقا لان لفظا مطلق يفيد الكثرة بأن يكون طلق ثلاث طلاق في ثلاث مرات (قوله ولو نكح بلاذن) مفهوم قوله باذن وليه فالتناسب التفرع (قوله فلائش عليه) عبارة شرح (قوله لم يلزم شئ) أي حد قطعا للشبهة من ثم لحقه الولد ولا مهر ولو بعد ذلك الحجر عنه كإص عليه في الامسواء. في ذلك الظاهر والباطن وما نقل عن النص من لزوم ذمتي في الباطن ضيف (قوله ظاهرا) بمعنى أنه لا يباطل به حال الحجر ومعنى الباطن أنه يلزم ذمته ويطلب به بعد ذلك الحجر عنه شيخنا (قوله فيلزم فيها) أي بعد ذلك الحجر حل (قوله في الأولى) وهي مسألة الزوم في الباطن وهذا ضعيف وقوله في الثانية أي صورة غير الرشيدة معتمد (قوله في السفهة) أي حال الوطء ولا نظر لكون اذن السفهة في الاتلاف البدني معتد به ومن ثم لو قالت لاخر اقطع بدني قطعها فهو عدل ان البضع منقوض مفهوم اذن في الاتلاف المالي انتهى حل وانما قلنا انه لا يزوج . ولنه لالتوبة الغير محتاط لهما لا محتاط لتصرف النفس (قوله أمان بذراخ) مفهوم قوله أو حجر عليه لسه (قوله تنصرفه نافذ) أي ومنه نكاحه (قوله وقد يقال الخ) ضعيف (قوله بأن في حبيبتك) أي حين لا لم يحجر عليه الحاكم وقوله ما سأل في فصل موانع ولابة النكاح بعد قول المتن وحجر سفه وهو قوله ثم ونسبه كلام الشيخ أنه لا يعتبر الحجر عليه أي فيقال هنا بعدم استقلاله بنكاح نفسه وان لم يحجر عليه الحاكم أي بل لا بد من اذنه ولنه أيضا تقدم أن هذا ضعيف اه شيخنا (قوله والسيد) ولو مكاتب أو مبعتا (قوله باذن) فلما ولو بكر حل (قوله سيده) أي الرشيد غير المحرم اه (قوله ولو أنتي) أي ولو كان السيد أنتي ع ش والسيد ذكر بدليل بأنه يفسد كتمان صبي سلب ولانته (والعبد ينكح باذن سيده) ولأن أنتي لانه محجوره مطلقا كان الاذن أو مقيدا بأمره أو قلية أو بلد

أبو حذاف (عنه) أي عجب الله فلا يعدل عما ذكره له سيد فيه مراعاة لحقه فان عدل عنه لم يصح النكاح لموله قدره، هـ، رافدا عليه
 أو أطلق فزاد على مورثي فالأشقي ذمته يطالب به اذا عتق كإسباني ولونكح امرأة باذن ثم طلقها لم ينكح ثانيا إلا باذن جديد (ولا
 يجزعه عليه) سيد مولود صغير الأنة (٣٥٨) لأنه لم يقع النكاح بالطلاق فلا يملك إتيانه (كسكك) أي لا يجزعه العبد بعد

على تزويجه فلا يزعم إتيانه
 من تشويش مقاصد الملك
 وفوائده (وله إيجاب أمته)
 على نكاحها صغيرة كانت
 أو كبيرة بكرة أو ثنية
 عاقلة أو مجنونة لان
 النكاح يرد على منافع
 البضع وهي مملوكة ولو جهذا
 فارقت العبد لكن
 لا يزوجه أبجر كف، عيب
 أو غيره الإبرضاها بخلاف
 البيع لانه لا يقصد به التمتع
 وله تزويجهما بريق ودق
 النسب لانه لا نسب لها
 (لا إيجاب مكاتبه
 وسبعة) لانه لا حق
 كالاجنبيات وهذا من
 زباني (ولا إيجاب أمته)
 سيدها) وان حرمت عليه
 فلو طلب منه تزويجها لم
 يلزمه لانه ينقص قبيلتها
 وينقض التمتع عليه فممن
 تحل له (وتزويجه لها)
 كائ (بملك) لا يوليه لانه
 بملك التمتع بها في الجلة
 (فبزوج مسلم أمته
 الكافرة) ولو غير مكاتبه
 كاهو ظاهر نص التافقي
 وصححه الشيخ أبو علي
 وجزم به شراح الحاروي
 لان له بيعها وإجبارا لعدم
 جواز التمتع بها لا ينعقد ذلك كإسباني أمته الحرم كاخته أم الكافر فلا يزوج أمته المسلمة لانه لا يملك التمتع بضع
 مسلمة أصلا (د) بزوج (فاسق) أمته (ومكاتب) أمته باذن سيده (ولوى) نكاح (رمال) من أبيوان ولا سلطان (تزوج أمته موليه) من
 ذي صفو جنتون وسفه ولواش باذن ذي السفه إكسابا لله والنفقة بخلاف عبده لما فيه من انقطاع إكسابه عنه فلا يزوجه

قوله (وله إيجاب أمته) متعلق بـ ينكح بعد تعاقب قوله باذن به فاختلف العامل
 بالاطلاق والتقييد فلا يلزم معنى جري بمعنى واحد وعامل واحد (قوله لا يصح النكاح) وان كانت
 المعدول لها دونها مهر أو خير منها جالا ونسبا ودنيا وأقل مؤنة يفرق بين العبد والسيه على ما تقدم
 عن ابن أبي السهمان الحاروي العبد أقوى بدليل أن السيد لو امتنع من الإذن له في النكاح لم يجزعه على
 الإذن وان خاف العبد أن يخلف على السيد إذا امتنع من الإذن وخاف السيد أن يخلف الزنا فان ولية يجز
 على الإذن له في النكاح عى على مهر (قوله نعم لو قدر له مهر) أي ولم يهره عن الزيادة والا
 بطل النكاح حل (قوله فالزائد في ذمته) انظر ما لفرق بينه وبين السيد حيث لا غلزالا فيه كإسباني
 ومنه يفرق بأن العبد له ذمة صحيحة بخلاف السيد (قوله يطالب به اذا عتق) لان له ذمة صحيحة
 ومنه يعلم أن الكلام في عبد رشيد هذا اذا كانت المرأة كبيرة فان كانت صغيرة فلتأق المهر بريقته
 حل (قوله لا ينكح ثانيا) ولولا ذلك المطلقة أم الكونكح فاسد لانه أن ينكح جميعا لانه إذا كان
 الفاسد لم يقوله الإذن الأول ورجوعه عن الإذن كرجوع الموكل حل (قوله لانه لا يملك رفع النكاح)
 أبجر ويؤجره برماوى وقول المصنف وله إيجاب أمته يناسب الأول (قوله لانه لا يملك رفع النكاح)
 وانما أجبر الأب الابن الصغير عليه لانه قدرى معين المصلحة له فيه والواجب عليه حيث جرت عايتها
 (قوله أيضا لانه لا يملك رفع النكاح الخ) يرد على هذا التعليل تزويج الاب الابن الصغير فانه يحل
 مع أن التعليل يجري فيه وأجيب بأن التعليل ناقص والتقدير لا يرفع النكاح مع دوام الحجر على العبد
 أي بخلاف الصبي فان الحجر عليه ينتهى بالبلوغ (قوله وله إيجاب أمته) أي التي يملك جيهها ولم يتناق
 بها حل لازم كالمهر ونحو الجانية للتعاقب بريقته مال وهو ومعر والاصح وكان اختيار الفداء اه حل
 (قوله صغيرة كانت أو كبيرة) يستثنى المرتدة فليس له تزويجها شورى (قوله أو غيره) كالحرقة
 البدنية والفسق شورى (قوله لا نسب لها) أي معتبر وان كانت شريفة لان الرق يضلحل معه
 جميع الفضائل كإسباني (قوله وان حرمت عليه) غاية للرد (قوله فيزوج مسلم) مفرغ على قوله بملك
 لانه لو كان بالولاء لم يصح ذلك كإسباني (قوله ولو غير مكاتبه) كجوسية ووثنية لجوسى ووثنية وهذا
 تصريح منه بجواز ذلك وبه صرح شيخنا في شرحه لكن في نكاح المشرى تصرع بالحرمة
 والصحة وقد يدعى أن كلام المصنف لا ينافي ذلك بان يقال قوله فيزوج أي يصح تزويجه ولا يحل حر
 اه حل (قوله وجزم به شراح الحاروي) اعتمد زى تبعا لمهر (قوله وعدم جواز التمتع بها)
 أي الكافر غير المكاتبه حل (قوله ومكاتب) أي كتابة صحيحة وانظر من يزوج أمته المكاتبه
 وله سيدها باذنها راجعه ويزوج أمته البعض من ملكها بعضها الحر على التعمد خلافا للقبوى قال
 حج ويبحث أن أمته المبيضة بزوجه من يزوج المبيضة باذنها أي من يزوج المبيضة لو كانت حرة وهو
 الولي لانه يزوجه الآن وهو مالك البعض والولى عى (قوله أمته موليه) أي التي تزوجه بالولى
 بتقدير كاله ولا يجزعه على ذلك حل (قوله بخلاف عبده) أي المولى (قوله فلا يزوجه) أي أمته
 موليه وهذا بيان لما في المتن من الاجال لان قوله لا إن كان موليه الخ يفيد انه لا بد أن يكون بحيث يجوز

لان كان موله صغيرة نيبا

عاقلة وللسلطان تزويجها

لان كان صغيرا أو صغيرة

وليس لغيرها ذلك مطلقا

وتبصر بولية أمهم من

تغيره بسبب التقيد بولي

النكاح والمال من زياتي

(باب ما يحرم من النكاح)

عبرته في الرضعة كأصلها

بباب موافق النكاح ومنها

وان لم يذكره الشيخان

اختلاف الجنس فلا يجوز

الآدمي نكاح جنينة

كأفهي بن بوسن وابن

عبد السلام لكن جوزه

القمولي والاصل في

التحريم مع ما يأتي آية

حرمت عليكم أمهاتكم

(نحرم أم) أي نكاحها

وكذا البقي (وهي من

ولدتك أو) ولست (من

ولدتك) ذكرنا كان أو

أشئ بواسطة أو بغيرها وان

شئت قلت كل أشئ يشبه

البيهابك بالولادة بواسطة

أو بغيرها (أو بنت وهي من

ولدتها أو) ولست (من

ولدها) ذكرنا كان أو أثنى

بواسطة أو بغيرها وان شئت

قلت كل أشئ يشبه اليك

نسب بالولادة بواسطة

أو بغيرها (لا مخلوقة من)

ماء (زناه) فلا تحرم عليه

اذ هو مثل الزنا ما يكره

خروجها من خلاف من

حرماها عليه كالجنينة

خلاف ولدها من زناها

لنزوح المولى فيقيد بالثمن • أقول هذا خارج بقوله نكاح لانه حينئذ غير ولي نكاح وكذا قول بعد
لان كان صغيرا أو صغيرة خارج بنكاح أيضا هذا اذا أريد بولي النكاح الولي في الحال فان رآه
مطلق الولي ولو في المستقبل كان مذكرا متقيدا بالثمن (قوله لان كان) أي المولى الذي هو المالك

(باب ما يحرم من النكاح)

موافقة على الانكحة التي تحرم وان كان المذكور ذوا لان المراد تحريم نكاحها لاذاتها فن يائية
لكنها مشوبة بقبض وعبرة حل وقوله من النكاح قال حج بيان لما فيه لزوم نقصان البيان لانه
لم يذكر جميع أفراد النكاح المحرم في هذا الباب فالأولى أن تكون للقبض أي باب بيان الأفراد
المحرمين فجعل أفراد النكاح المحرم أي لا تعرض كالأحرام بل قلناه الأولى أن تكون يائية مشوبة
بقبض قيل لا يلزم من الحرمة عدم الصحة فالأولى التعبير بالموانع وبباب بان الاصل فيما يحرم من
المفرد عدم صحة المانع كما يكون للصحة يكون للجواز اه • وأعلم أن المحرمات في النكاح اما على
التأنيذ وغيرها والمحرمات على التأنيذ اما من نسب أو رضاع أو مصاهرة رى (قوله فلا يجوز للآدمي
نكاح جنينة) أي وعكس اعتمد حج قال لان الله تعالى امتن علينا بجعل الأزواج من أنفسنا ليم
التأنيذ بها أي في قوله تعالى ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا وجواز ذلك بفوت الامتنان
وفي حديث نهي رسول الله ﷺ عن نكاح الجن وأجيب بأنه يجوز أن يكون الامتنان باعظم
الامرين والنهي للكرهة لا للتحريم حل وعلى كلام القمولى الذي هو المعتمد لوجبات امرأة
جنينة للقاضي وقالته لأولى لخاص وأريد بان أزواج بهذا جازله العقد عليها ومنها الانسية
لأزواج الزوج بجنى اه شيخنا عزيرى قال عرض على مر ويجوز وطؤها ان غلب على
فته أنهار ربه ولوعى صورة جارة وثبت أحكام النكاح للانسي فينتقض وضوءه بمسهاو يجب
عليه الفسل بوطئها وأما الجني فلا يقضى عليه باحكامنا (قوله أي نكاحها) لان الاعيان لا توصف
بجل ولا حرمة شرح مر والمراد بالنكاح العقد عليها ووطؤها وقيل الوطء حرام بالعقد أو أخضر ضابط
لقربة أن يقال كل قرينة تحرم ما عدا ذلك العمومة وولد الخولة اه حل (قوله وهي من ولدك
الخ) وسرمة أزواجه ﷺ لكونهن أمهات المؤمنين في الاحترام فهي أمومة غير ما نحن
فيشرح مر قال البرماوى وأزواجه أمهاتهم أي في الاحترام والاكرام وتحريم نكاحهن (قوله
ذكرنا الخ) تعميم في من الثانية وقوله بواسطة أو غيرها تعميم في صلتها وليس تعميما في الام لانه يفهم
من قوله أو ولدك من ولدك وكتبنا أيضا قوله بواسطة أو بغيرها وهي الجدة من جهة الأب والأمام فهي
أم حقة حيث لا واسطة بينك وبينها وبما جاز حيث توجد واسطة حل (قوله ينتهي) أي يصل وليس
المراد بالإنهاء حقيقته لانه لا يكون إلا مباحثا ولا ينادى آدموكذا قال فيباهه وقوله نسبك المراد به
النسب القوي والألفا للاب الذي لا يكون إلا بالآباء وكذا يقال في كل ما يهه شيخنا (قوله وبنت)
ولولها كالجنينة بالامان ومن ثم كذب نفسه لحقته ومع التي ثبت لها جميع أحكام النسب الا
جواز النظر اليها والخولة وبها يفرح من سول ولارت منه كالتقدم في موانع الارث وقال عن ومع
التي ثبت لها جميع أحكام النسب حتى النظر والخولة خلافا لحج (قوله من ماء زناه) قدر الشارح
لفظه ما لان الخلق من الماء لان الزنا الذي هو الفعل لانه قد يقع بلاماء والمراد بماء الزنا ما كان حال
نزوحه فقط على وجه محرم في ثلثه والواقع معارضة ما خرج من وطء المكروه أومن وطء حليته في
دبرها أومن الاستمناء بغير يد حليته ولو بيده وان خاف العنت وقتلنا بجمه حينئذ نظر الأصل وهو
التحريم اه قل على الجلال (قوله كالجنينة) أي والخنا بة رادعي ابن القاص أنه مذهب الشافعي

أحدها (وبنت أخ) (قوله يحرم عليها) وعلى سائر عمارها لانه ينعزل منها انسانا ولا كذلك التي حل
 (قوله وأخت) ولواحدة لا كالمتعلقة ثم لو كانت تحت قبيل استلحاقها ولم يصدق (أب) استلحاقها
 أو كان مفيرا لم ينسخ نكاحها ولا تنقص وضوءه وأذا مات ورثت منه بزوجية لانها أقوى من
 الاختبة فلوطلقها امتنع عليه المقعد عليها إذا ماتت منه قالوا ليس لنا من بطن أخته في الإسلام غير هذا
 من فان صدق أباء وأقارب الابنة انفسخوا لشيء لها ان كان قبل الدخول ولها بعد مهر المثل اه
 عن (قوله من ولدها أو بواحدة) ليرسل بواسطة أو غيرها لعدم تأني ذلك حل (قوله وبنت أخ
 وبنت أخت) الا نسب تأخيرها عن العمة والخالة تأسي بالقرآن اه برادى وأجاب عن بأنه
 انما قلنهما محالفا للقرآن لاجل أن يجمع بين الاخت وبنتها وذكر كم ذلك في الاخ تحتها لما يتعلق
 بالاخته تأمل (قوله الآية) فانه قال فيها وأما تكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة فانه
 حكاهم من أين يستفاد منها بنية الهرمات السبع قلت قيل ان الله تعالى نبه على تحريمهن كهن بالذكورين
 كهن البقي في العرة عن الشافعي ووجهه بان السبع انما حرم لمعنى الولادة أو الاخته فالأم والبنت
 بالولادة والباقي بالاخته أمه أولادهم وتحريم بنات الاخ والاخت بالولادة الاخته شوري
 وعبارة حل قوله الآية أي نضاي الأم والاخت وقياسا في الباقي (قوله يحرم من الرضاع) من هذه
 وما بعدها تعليل (قوله وفي رواية من النسب) ذكرها لان النسب أعظم من الولادة التي في الرواية
 الأولى وأني رواية حرموا أي اعتقدوا حرم لانها بصيغة الامر والامر بالشيء ينهي عن منعه والنهي
 في مثل هذا المقام يقتضي الفساد فأثبت الرواية الثالثة أن التحريم مصحوب بفساد المقد أو هو غير
 مستفاد عما قبله شيخنا عز بزي (قوله فرضتكم) أي التي بلغت كسب سنين (قوله وهو الفحل) أي
 الذي هو جليل الرضعة الذي له البين حل (قوله بواسطة أو غيرها) راجع لماعدا الأولى فاشتملت
 عبارة على إحدى عشرة صورة للأُم (قوله وقس بذلك الباقي) أي من حيث التعريف لا الحكم
 (قوله فالرضعة بلبنك الخ) اشتملت هذا العبارة على عشرة أفراد للبنت لان قوله فالرضعة بلبنك
 صورة وقوله أو بلبن فروعك فبشرع مع صور لان الفروع ذكور وأناث ويرجع لها قوله نسباً أو
 رضاعاً وقوله بنتها كذلك فيه خمس صور لان الضمير في بنتها يرجع للرضعة بلبنك والرضعة بلبن
 فروعك وتقدم أن في الأولى واحدة وفي الثانية أربعة وقوله كذلك الأولى قصره على النسب لان بنت
 الرضعة علمت من قوله أو بلبن فروعك فالأولى حذف قوله كذلك (قوله أحد أبويك نسباً أو رضاعاً)
 فيه أربع صور وقوله وكذا مولودة أحد أبويك رضاعاً فيه صورتان وقوله عما قبله لاجل قوله رضاعاً
 فأفراد الأخت ستة (قوله وبنت والرضعة أو الفحل نسباً أو رضاعاً) متعلق بكل من بنت ولده
 وليس كما راعى قولهم وبنت ولده أُرِضَتْ أمك لان المراد بالأم ما قبل الرضعة فهي أم النسب وكذلك
 الأخت والأخ حل وعبارة الشوري قوله نسباً أو رضاعاً متعلق ببنت الولد لا بالولده لقوله يبدو بنت
 ولها أرضت أمك الخ اه والظاهر أن كلا العبارتين صحيح والغرض منهما دفع التكرار وقداشغل
 قوله وبنت ولده الرضعة الخ على أحد وعشرين من أفراد بنت الاخ وأحد وعشرين من أفراد بنت
 الاخت فجعل ذلك ثقتان وأربعون أخبرتها بقوله بنت أخى أو أخت رضاع وذلك لان قوله بنت له
 الرضعة فيه ثمان صور لان الولد يشمل الذكر والأنثى وعلى كل ام ولد نسب أو رضاع فهذا أربع
 يضرب فيها صورتان البنت وثمان نسب أو رضاع فتبلغ ثمانية وقوله أو الفحل فيه ثمان أيضاً متعلق باليان
 أن أرضت أمك أو الرضعة بلبنك نسباً أو رضاعاً وان سفلت بنت أخى أو أخت رضاع وأخت الفحل أو

السابق فضع للثانية السابقة ستة عشر نصفها البنت الأخ ونصفها البنت الأخت لماءعت من كون الولد صادقا باله كروالتي وقوله من أرضعتها أختك فيه ثلاث صور لبنت الأخت لأن الاخت إما لأوين أو لأب أو لأم وقوله وأرضعت لبن أخيك فيه ثلاث صور لبنت الأخت فضع لكل واحدة من الثلاثين اسكلم من الثمانين بان فضع ثلاث بنت الأخ لثمانيتها وثلاث بنت الأخت لثمانيتها فيتحصل لكل قيل أحد عشر وقوله وبها الخ فيه ثنتا عشرة صورة لأن قوله وبها يرجع لمن أرضعتها أختك بإسقاط الثلاث ويرجع الثلاثة التعميم بقوله نسباً أرضاعاً بستة كاه البنت الأخت ويرجع لمن أرضعت لبن أخيك بصوره الثلاث التعميم المذكور بستة كاه البنت الأخ فضع الستة الأولى للحدى عشرة اثني لبنت الأخت والستة الثانية للثاني لبنت الأخ بصير لكل قبيل سعة عشر وقوله وبنت ولد أرضعته أمك الخ اشتمل على ثمان صور وذلك لأن قوله وبنت ولد أرضعته أمك فيه أربع صور لأن البنت قد عم فيها قوله نسباً أرضاعاً والولد يصدق باله كروالتي واثنتان في اثنين باربعة وفي قوله وأرضعت لبن أخيك أربع صور أيضاً كالثاني قبلها فهذه ثمانية نصفها البنت الأخ ونصفها البنت الأخت فضع لكل أربعة نسك سبعة عشر فيحصل لكل قبيل أحد وعشرون والمراد بالأخ في قوله بلبن أخيك الأخ من النسب وكذا الأخت حل لأن بنت الأخت والأخ من الرضاع تقدمت في قوله وبنت ولد الرضعة تأمل وقوله وبنت ولد أرضعته أمك أي من نسب وقوله وأرضعت لبن أخيك أي من النسب أيضاً وقوله نسباً أرضاعاً تعميم في البنت حل وقوله وأخت الفحل الخ اشتمل على عشرة أفراد للعمة أخبر عنها بقوله عمرضاع وذلك لأن قوله وأخت الفحل يرجع إليه قوله الآتي نسباً أرضاعاً ففيه صورتان وقوله وأخت أي أوى الرضعة صورتان يرجع إليهما قوله بواسطة أو بغيرها باربعة يرجع لهما قوله نسباً أرضاعاً ثمانية فضع للثنتين المتقدمتين عشرة وقال بهنهم قوله بواسطة أو بغيرها تعميم في الأب بقسميه وقوله نسباً أرضاعاً تعميم في أخت الفحل وفي الأب بقسميه فتحصل العشرة من ضرب اثنين في خمسة وقوله وأخت الرضعة الخ فيه عشر صور أيضاً للخاله أخبر عنها بقوله خالرضاع يعلم بيانها من بيان صور العمة فجعله ذكر من محارم الرضاع سمعتم ثمانون فافهم **(قوله وأمها)** بالجر وكذا ما بعده وقوله بواسطة التعميم في الأم قسمياً وقوله نسباً أرضاعاً راجع لاخت الرضعة وللأم قسمياً فافهم إذا خالة عشر كاقسم **(قوله لها أمك)** أي أن كان الأخ والأخت شقيقين لك وقوله وأموطوأة أيك أن كانا لأب **(قوله وأرضعت نافلتك)** أي وأرضعت نافلتك فأر بمعنى الواو كابدل عليه قوله ولأمهم مرضعة الخ وانظر أعاد التي في هذا دون ما قبله ويمكن أنه أعاده لاختلاف الجنس لأن هذه أم مرضعة وما قبلها مرضعة **(قوله وهو ولد الولد)** ذكرنا كان الولد أو أنثى **(قوله لها بنتك)** أن كان ولدك أنثى وقوله وأموطوأة أيك أن كان الولد ذكرنا **(قوله ولا أم مرضعة ولدك)** وكذا نفس الرضعة كجاءه ظاهر بئر **(قوله فهذه الأربع)** جعلها أربعاً لأن قوله ولا أم الخ جعلها بصورة واحدة **(قوله فاستنأها بهنهم)** أي لاستنأ المعنى الذي اشتد عليه اه حل **(قوله لهنن انحارمن الخ)** عبارة الزكشي لأن الأم الأخ يحرم لكونها أم أخ وأما حرم لكونها أمأ أو حليلة أب ولم يوجد ذلك في الصورة الأولى وكذا القول في اثنين اه سم **(قوله لمي لم يوجد فيهن في الرضاع)** وهو الأمومة والبنية والاختلا أي أن سببا تنفاه التحريم رضاعاً انتفاء جهة الحرمة ليسبباً أي لأنها لم تكن أمأولاً بنتاً ولا أختاً ولا بنتاً وقوله كما نرثه أي قوله ولو كانت الخ اه حل **(قوله كاللاصل)** أي كالم يستنأ الأصل **(قوله وزيد عليها أمهم والعمة الخ)** أي فانهن يحرم بالنسب بخلاف الرضاع سم أي وفرض المسئلة أن الأم من النسب وكذا المعقولات والخالة فافهم من الرضاع لا يحرم ولو كانت أم نسب لك كانت في

أولمها أو أم الفحل بواسطة
أو بغيرها نسباً أرضاعاً خالة
رضاع (ولا يحرم) عليك
(مرضعة أخيك أو أختك)
ولو كانت أم نسب حرم
عليك لأنها أمك وأموطوأة
أبيك وقول أو أختك من
زيداني (أو) مرضعة
(نافلتك) وهو ولد الولد
كانت أم نسب حرم عليك
لأنها بنتك أو موطوأة بنتك
(ولا أم مرضعة ولدك) ولا
(بنتها) أي بنت الرضعة
ولو كانت الرضعة أم نسب
كانت موطوأة لك فتحرم
عليك أمها وبنتها فهذه
الأربع يحرم من النسب
لا في الرضاع فاستنأها
بعضهم قاعدة يحرم من
الرضاع ما يحرم من النسب
والحققون كافي الروضة
على أنها لا تستثنى لعدم
دخولها في القاعدة لانهن
انحارمن في النسب لمي
لم يوجد فيهن في الرضاع كما
قررت ولمنأ لم استنأها
كالأصل وزيد عليها أمهم
والعمة وأم الخالة

امراً نعلم ابن الرضع على
امراً تأخيه لها ابن فان
الثانية أخو الإبن الأول ولا يحرم
عليه نكاحها (ولا) يحرم
عليك (اختاً أخيك) سواء
كانت من نسب كان كان
لزيد أخ لابن وأخت لأم فلاخيه
لا يبه نكاحها أمهم رضاع
كان ترضع امرأة زيدا وصغيرة
أجنبية منه فلاخيه لا يبه
نكاحها سواء كانت الاخت
أخت أخيك لأمه كما
مثلاً أم أخت أخيك لأمك
لا يمتثل في النسب أن يكون
لا في أخيك بنت من غير أمك
فك نكاحها في الرضاع أن
ترضع صغيرة بلبن في أخيك
لأمك فلك نكاحها (و يحرم)
عليك بالمصاهرة (زوجة)
ابنك وأبيك وأم زوجك
ولو قبل الدخول من (وبنت)
مدخولك في الحياة ولو في
البر بنسب أو رضاع بواسطة
أو غيرها قال تعالى وحلائل
أبنائكم وقوله الذين من
أصلاك لبيان أن زوجة
من تبناه لا تحرم عليه وقال
تعالى ولا تاتك حواشيكم
أبؤكم من النساء وقالوا هات
نساءكم وربائكم الذي
في حوزكم من نسائكم
اللاتي دخلتم بهن وذكر
الطهور جرى على الغالب
فان لم يدخل بالزوجة لم تحرم
بها

بعضهم التسمية فقال

أمهم وعمة وأخ ابن • وحفيد وخالة ثم خال

جدة ابن وأخته أم أخ • فرضاع أهلها وذو الحلال

وقوله وحفيد أي وأم حفيد والمراد به هنا ولد الولد وهو المراد بقول المتن ونافلتك وقوله جدته ابن
واخته وهو المذكور في قول المتن ولأم مرضعة ولذك ولابنتها لان بنتها أخت الولد والمراد بالإبن
ما يشمل البنت وقوله وابن أخ (١) بنشد بدالحاء والمراد به ما يشمل الاخت وهو المذكور في قول
المتن ولا يحرم عليك مرضعة أخيك واختك (قوله وأخ الإبن) بالجرأى وأم أخ الإبن والأولى
حذف الإبن كاصنع مر حيث قال وأم الأخ لانه يؤهم أن المراد بالابن ابن النكح فيفيدان النكح
أبوه مع هوأنا كح كابدل عليه التصور الآن يجب بان إضافة أخ فلان بيانية (قوله امرأة)
أجنبية لها ابن الخ) يعني أن مع كل من للرأيتين انما ترضع أحدا لابن عى أم الآخر دون الآخر فان
الاخوة لأم من الرضاع ثبت بينهما وللإبن الذي لم ترضع على الأخرى أن يتزوج بأم أخيه الذي ارضع
على أمه (قوله فلاخيه لا يبه نكاحها) وأولادها بينهما أولاد فز بدعونه خاله لانه أخو أبيه وأخو أمه
وعليه الفز المشهور وقوله لا يبه لعل التقييد بالابن لساكنة ما قبله وكان الأسن اسقاطه ليشل
الأخ الشقيق ولاب لأم على أن في التقييد به مع قوله بعد وسواء الخ ما لا يخفى تأمل شورى (قوله)
أم أخت أخيك لأمك لا يبه) اللام بمعنى من وصورتها في النسب أن يتزوج رجل بامرأة ويلدنها
زيداً ثم يطلقها ويتزوجها آخر ويلدنها عمر فبين زيد وعمر وأخوة لأم ثم بعد ذلك يتزوج أبوزيد
بامرأة أخرى ويلدنها بنتا فتثبت الاخوة للاب بين زيد وهذه البنت فلاخيز يد من أبيه الذي هو
عمر وأن يتزوج بهذه البنت وصورتها في الرضاع أن يتزوج رجل بامرأة ويلدنها زيدا ثم يطلقها
ويتزوجها آخر ويلدنها عمر فتثبت الاخوة للام بين زيد وعمر ثم يتزوج أبوزيد بامرأة أخرى
ورضع عليها بنت صغيرة فتثبت الاخوة للاب بين زيد وهذه البنت فلاخيز يد الذي هو عمر وأن
يتزوج بهذه البنت التي ارضعت على أبيه فافهم (قوله لا يبه أخيك) أي من أمك (قوله بلبن
أي أخيك) أي لبنة الحاصل له في زوجة أخرى غير أمك كاهو ظاهر شورى (قوله بالمصاهرة) وهي
وصف شبهة القرابة وهي أربعة فزوجة الإبن أشبهت بنته وبنت الزوجة كذلك وزوجة الاب أشبهت
الأم وأم الزوجة كذلك وفي عرش على المواهب المصاهرة الناكحة ويقال صاهرت اليهم اذا تزوجت
منهم والاصهار أهل بيت المرأة وأما أهل بيت الرجل فأخاء ومن العرب من يجعل الإخاء والاختان
جميعاً مصاهرة أي فيطلق الصهر على كل من أقارب الرجل والمرأة (قوله زوجة ابنك) أي بواسطة أو
غيرها فهو شامل لزوجة ابن البنت فتحرم على جده لانها زوجته من ولده بواسطة الولد يشمل الذكر
والأنثى فتنبه فانما تدقيق اه عرش على مر (قوله وبنت مدخولك) مثل الدخول استدخاله
الغتم شورى أي حال الأزال بالانفراج مع على زوجة الانزال لا يدخل فلان في زوجة فاسحت
بنته خلعت منه لحقه الولد سل (قوله بنسب أو رضاع) يعني رجوعه للجمع شورى فتضرب
الأربعين هذين ثمانية تضرب في قوله بواسطة وغيرها يكون المجموع ستة عشر (قوله لبيان أن الزوجة
الخ) أي لا لا اختراعن وللولد ولا عن وللمرضاع شورى (قوله الذي دخلتم بهن) لم بعد اللان

دخام نسائك من قوله وأمهات نسائك أيضا وان اقتضت قاعدة الشافعي رجالة تعالى من رجوع
 الوصف نحووه لاسرائيل فقدمه لان عمله ان اتحد العامل وهو هنا مختلف اذا عمل نسائك الاولى الاضافة
 والثانية حرف الجر ولا ينظم ذلك لاتحاد عملهما خلافا لائركشي لان اختلاف العامل يدل على
 استقلال كل حكم وبمجرد الاتفاق في العمل لا يدل على ذلك كالاختلاف في شرح حر **(قوله)** الا ان تكون
 منفية بلهانه) وصورتها ان يتعدى امرأة ثم يغنى بهامن غير وطء ولا استدخال ماء ثم تلك بنتا يمكن
 كونها منه فينفيها بالهانه اذ هو واجب حيث دللناه انها ليست منه وانما حقه بالفرش مع امكان كونها
 منه ولذلك حرمت عليه لان النفيه بالهانه لماسمك النسب بدليل أنه لو استلحقها لحقه ولا تنقض بمعا
 لا لا تنقض بالشك على الممتنع بحرم نظرها واغلاقها باقتل بقتلها ولا قبل شهادته لها
 ولا يقطع بسرعة ما لها من استلحق زوجه ابنة صارت بنته اوزوج ابنته صارت ابنة ولا يفسخ النكاح ان
 كذب الزوج واذا مات ورثته من الزوجة لانها اقوى من الاختية فاذا طلق باننا اتممت التجديد حر
 زى **(قوله)** والفرق) أى بين البنت حيث لا تحرم الا بال دخول على الام وبين الام حيث تحرم بالعقد على
 البنت **(قوله)** بمكة لها أي هو بالخلو بها والافلاسكة فقط لا تقتضي نحر بها بالعقد **(قوله)** ومن وطئ
 ولوى البرأوى القبر ولم تزل البكارة اوستدخلت ماءه أي ماء السيد المحترم حال خروجه أو الاجنبى بشبهة
 حل **(قوله)** وهو واضح بخلاف الخفي فانه لا تزلوطه لا تهازل باقتضائه به اوفيه حل **(قوله)**
 امرأة بلكه بين) ولو كانت محرمة عليه ابتداء حل **(قوله)** أو شبهة منه) كان نظرها زوجته أو أمته أو
 وطئ الامة المشتركة بينه وبين غيره أو أمته فرعه وكذلك وطئ محبة قال بها لم يعد بخلافه حيث يصح
 تقليده والقسم الا من الشبهة المذكورة يقال له شبهة الفاعل وهو لا يصف بحل ولا حرمة لان فاعله
 غافل وهو غير مكلف واذا اتفق تكليفه اتفق وصف فعله بالحلل والحرمة وهذا محل قولهم وطء الشبهة
 لا ينفى بحل ولا حرمة والقسم الثاني شبهة المحل وهي حرم والقسم الثالث شبهة الطريق فان قلدا القائل
 بالحل لا حرمة والا حرم حل **(قوله)** أو وطئ بفساد نكاح) هل من فساد النكاح العقد على خمسة
 أو الا ان هذا معلوم لا يكاد أخذ بمجمله فلا يعد شبهة حر حرل الظاهر الثاني **(قوله)** حرم عليه أمها وبنتها
 أي وثبتت الحرمة في صورة المملوكه ولا تثبت في صورة وطء الشبهة شرح حر ويشير اليه صنيع
 الشارع في التعليل بقوله لان الوطء بلكه العين نازل الخ وأيضا بسبب التحريم في بلكه العين وهو الوطء
 مباح بخلاف وطء الشبهة وقد عرفوا الحرمة بأنهم من حرم نكاحها على التأييد بسبب مباح حرمتها
(قوله) منزلة عقد النكاح) أي منزلة الوطء في عقد النكاح فلا يراد أن التشبيه بالعقد يقتضي حل بنتها لان
 البنت لا تحرم بالعقد على الام حل **(قوله)** يثبت النسب الخ) والحاصل أن شبهته وحده توجب ما عدا
 الحر من نسب وعدة اذ لا مهر لى وشبهتها وحدها توجب المهر فقط أي دون النسب والعدة وشبهتهما
 توجب الجميع ولا يثبت بها حرمة مطلقا أي لا لاوطئ ولا لآية وابنه فلا يحل نحو طء ولا من ولا خلو
 كذا ذكره زكى وغيره **(قوله)** محرمة عليه) ولو متعددة واختلط الرجل المحرم رجال غير محرم ككعبه
 وقوله كائن أي أو أقل أو أول السنته برماوى **(قوله)** بان يسرعدهن) أي بمجرد النظر أى الفكر
 بأن يحكم الفكر بيسرعدهن اه شيخنا وعبارة ثم ماعسرعه بمجرد النظر غير محصور وما
 سهل كما عصور وما بينهما أوساط تلحق باحدهما بلطف وما شكه في يستغنى فيه القلب باله الغزالي
 وهى رجة الاذرى الحرص عند الشك لان من الشروط العلم بمحلها واعترض بمالوزوج أمة موثره
 فانما ينافيه فيا مبتا أو تزوجت زوجه المتقود فان متافاهه يصح ومراميه في فصل الصفة وأوجب
 بلان العمل المرأة له شرط لجواز الاقدام للصحة **(قوله)** نكح منهن جوارا) وان سهل عليه نكاح

الا ان تكون منفية بلهانه
 بخلاف أمها والفرق أن
 الرجل يبتلى عادة بمكة أمها
 عقب العقد ترتيب أموره
 لحرمته بالعقد ليسهل
 ذلك بخلاف بنتها • واعلم
 أنه يفسد برفي زوجتي
 الابن والابن في أم الزوجة
 عند عدم البخل بين
 أن يكون العقد صحيحا
 ومن وطئ في الحياة وهو
 واضح امرأة بمكة أو شبهة
 منه) كان نظرها زوجته أو
 أمته أو وطئ بفساد نكاح
 حرم عليه أمها وبنتها
 حرمت على أبيه وابنه
 لان الوطء بلكه العين نازل
 منزلة عقد النكاح وبشبهة
 يثبت النسب والعدة فيثبت
 التحريم سواء أوجدتها
 شبهة أيضا أم لا يخرج بما
 ذكر من وطئها بزنا أو
 باسرها بلاوطه فلا تحرم
 عليه أمها ولا بنتها ولا تحرم
 هي على أبيه وابنه لان ذلك
 لا يثبت نسبا واعدة ولو
 اختلطت امرأة (محرمة)
 عليه (بنوسة) غير
 محصورات) بان يسر
 عدهن على الاتحاد كالف
 امرأة (نكح منهن)
 جوارا

المبتنى جلهارضة خلافا للسبكي بلاجنهادوكذا باجنهادولا نقض بهس كل منهما لاخرى وحل
اذلاقت مع الشك كاقدم **(قوله)** لا ندع عليه باب النكاح فيه أنه لا ينداد إذا كان قادرا على مبتنية
الحل وأجيب بأن المراد بانسداد باب النكاح لا ينداد بقرينة السهولة وعبارة شرح هر لم يندع عليه الخ
وهو أولى **(قوله)** فانه الخ فيه أن مقتضى ذلك أنه لو انتفى هذا الاحتمال بأن جمع ذلك المختلط بمحل
واحد لا يجوز أن ينسك منه وليس كذلك ولعلمهم نظروا في ذلك إلى ما سنه حل **(قوله)** فلهم
من قوله منهن **(قوله)** فيه أي جواب هذا الاستفهام **(قوله)** لا أقبس أي لا الحسن من قبالة على
الزواني الآتي وأراد المقتبس عليه ما واختلفت بالمحصور ابتداء فلحقنا بالدوام بالابتداء **(قوله)** لكن
رجع الخ ضيق وقوله الأول أي نظير الأول وهو أن يظهر من الزواني إلى أن تبقى واحدة فعل قبالة
يرجع الأول هنا وانما قلنا أي نظير الأول لان الأول وهو جواز نكاحه منهن إلى أن تبقى واحدة ليرجع
في نظيره من الزواني وقوله في نظيره من الزواني أي فيها إذا اشبهنا بها. نجس وأوان طاهرة غير محصورة
وعبارة عن بأواني بل هو في نسخة كقاي نظيره وعليها فلا إشكال **(قوله)** وبقرق أي بين النكاح
والزواني من حيث أنه ينسك إلى أن يبقى عدد محصور ويجنس إلى أن يبقى من الزواني واحد وقوله بأن
ذلك يعني فيه الظن ليس فرقا صحيحا لأن النكاح أيضا في هذه الحالة بمقتضى الحل بقوله بخلاف النكاح
فيه شئ والزواني الفرق بالاحتياط لا بإشباع دون غيرها اه شيخنا وحل وعبارة م ر وبقرق
بأن النكاح محتاط له فوق غيره **(قوله)** وحل تناوله أي مظنون الطهارة ومعنى تناوله التطهير به **(قوله)**
وخرج بماد كرمالواختلط الخ قال حج وبحت الانزهي كالسبكي في عشرين مثلا من محارمه
اختلطت بغير محصورات كآقين مثلا لكنه لو قسم عليهم صار ما يخص كالمحصور احرمه النكاح منهن
نظر لهذا التوزيع وشأنهما ابن العمدان نظر للجملة وقال ان الحل ظاهر يكلام الاحصاء وهو كما قال خلافا
لمن زعم أن كل كلمة لوجه له حل **(قوله)** كعشرين أي ومائة ومائتين وغير المحصورات كالفردية مائة
ومائة مائة وسبائة ومائتين السبائة والمائتين يستثنى فيه القلب أي الفكر فان حكم بأنه يسر
عده كان غير محصور والا كان محصورا اه شيخنا وفي الزيادة ان غير المحصور حراما في حقها وان
المحصور مائتان فإدنون وأما الثلثمائة والاربعمائة فيستثنى فيه القلب قال والقلب إلى التحريم
أميل **(قوله)** فلا ينسك منهن شيئا نعم لو تيقن صفة محرمه كسواد نكح غير ذلك السواد مطلقا
شرح م ر **(قوله)** تغليبا للتحريم أي مع انتفاء المشقة في اجتنابه فلا يراد أن التغليب يمكن مع
غير المحصور ولو اختلط بغير محصور بغير محصور كآلث بالنكاح منهن إلى أن يبقى قدر المختلط
ح ل **(قوله)** ولو اختلط الخ هذا خارج بقوله محرمه **(قوله)** مطلقا أي سواء كن محصورات
أم لا **(قوله)** اذ لا دخل للاجنهاد في ذلك لأن من شرط المجتهد فيه أن يكون للعلامة فيه مجال أي
مدخل ح ل **(قوله)** ولأن الوطء عطف علة على معلول **(قوله)** وغيرها كالمفتدة ح ل
(قوله) ويقطع النكاح بحرم مؤبد أي على الزوج بدليل التمثيل وأما الواطء فالمرمة عليه ثابتة
قبل الوطء لا يقال كيف هذا مع قولهم الحرام لا يحرم الحلال لا نقول المراد الفعل الحرام والفعل ليس
سواء وانما يشأنه التحريم يخرج بالنكاح ما لو طرأ ذلك على العاين كان وطئ الاب لا يبر به أنه
لأنها وان حرمت بذلك على الابن أبا لكن لا ينقطع به ملكه حيث لا إيجاب ولا شيء عليه بمجرد
تحريمها لبقاء المالية ومجرد الحل غير متعمد حل وزى **(قوله)** كوطء زوجة ابنه بلون أولاد
الثناء وفيه أن الوطء ليس محرما حتى يجعل مثالا له ويجب بأنه على حذف صلافة أي كسب وطء
وهو التحريم اه شيخنا اه عزیزی وقال بعضهم أي كارتوطء وهو ما يشأنه وهو التحريم

والا لانسد عليه باب
النكاح فانه وان سافر إلى
محل آخر أو بمن سافرها
إلى ذلك المحل أضاعف أنه
لا ينسك الجميع وهل ينسك
إلى أن تبقى واحدة أو إلى
أن يبقى عدد محصور حتى
الروايات عن والده فيه
احتمالين وقال الأقبس
عندى الثاني لكن يرجع
في الرخصة الأول في نظيره
من الزواني وبقرق بأن
ذلك يعني فيه الظن بدليل
صحة الظهور والصلابة بمقتضى
الطهارة وحل تناوله مع
القدرة على مبتنية بخلاف
النكاح وخرج بماد كرم
ما واختلفت بمحصورات
كعشرين فلا ينسك منهن
شيئا تغليبا للتحريم ولو
اختلطت زوجة بأجنبيات
لم يحزله وطء واحدة منهن
مطلقا ولو باجنهاد اذ لا دخل
للاجنهاد في ذلك ولأن الوطء
انما يباح بالعدلا لا باجنهاد
وتعمير بغير محرمه أعم من
تعميره كغيره بمحرمه لشموله
للمحرمة بنسب ورضاع
ومصادرة ولعان ونكاح
وغيرها وبقطع النكاح
تحريم مؤبد كوطء زوجة
ابنه ووطء زوج أم
زوجته

أو بنتها (بشبهة) فيفسخ به نكاحها كما يمنع انعاده ابتداء سواء آ كانت الموطوءة محرما للمواطئ قبل العقد عليها كبت أخيه
أولا ولا يغتفر بما قل من بعضهم من تعقيد ذلك بالشق الثاني (وحرم) (٣٦٥) ابتداء ودواما (جمع إسرائيلين)

الزائد ويجب على الواطئ مهر المثل للزوجة وآثر للزوج أن كان بعد الدخول لتفويته البضع عليه
فإن كان قبله فهو للزوجة ونصف للزوج س ل ومثل الوطء استدخال منبه الحريم اه بدر (قوله)
أو بنتها) الظاهر ولو كانت منبأ أيضا كأن وطئ بنته بشبهة فحرم عليه أمها وشيخنا كاطيل من قول
الشارح سواء كانت محرما للمواطئ قبل وطئه كبت أخيه أم لا وقوله بشبهة راجع للجميع (قوله)
فيفسخ به) أي بالوطء نكاحها أي زوجته في الأولى وزوجته في الثانية (قوله كبت أخيه) أي
فإن كان تزوجا لابنه حل (قوله وحرم جمع إسرائيلين الخ) أي في الدنيا لا في الآخرة لأن الحكم
بدرهم المأثورة وجودا وعدلان العلة التباغض وقطعية الرسم وهذا المعنى منتف في الجنف فذكر القرطبي
أنه لا مانع من الاتفاق والام والبت برموى وفي ع ش على مر الجزم بجواز نكاح المحرم في الجنف
ماعدة الأصول والفروع (قوله حرمتنا كنهما) أي على التأييد ولو قال وفرض أيها ما ذكرنا
تنا كنهما على التأييد لاستثنى عن قوله بينهما بن أوضاع لأن الحرمة بين الأمة وسيدتها ليست على
التأييد والمرأة وأم زوجها الخ لا تحرم لو فرضت أيها ما ذكرنا حل (قوله أو خالتها) بخلاف امرأة
وبنت خالها أو بنت عمها حل (قوله لا الكبرى على الصغرى) تأكيد وفيه دفع نوح تعقيد المنع
بكون العمة أو الخالة على الكبرى كما هو الغالب برموى (قوله فيجوز جمعها) بأن يتزوج الأمة بشرطه
ثم يتزوج سيدتها أو يكون فتاشر مر (قوله وإن حرمتنا كنهما الخ) لأن السيد لا ينكح أنه
أي لا ينفق عليها وكذا العبد لا ينكح سيده اه (قوله والمهاجرة) معطوف على المرأة ولوقدم
للمهاجرة لكان أنسب (قوله فيجوز الجمع بين الخ) إذ لو فرضت الأم ذكرنا كانت المرأة منكوبة
أبها ولو فرضت البنت في الثانية ذكرنا كانت المرأة منكوبة أيها فحرم والظاهر أن العكس لا يأتي
تأمل شوري وعبارته الخي قوله لو فرضت أحدهما ذكرنا أي وه أم الزوج في المسئلة الأولى وبنت
الزوج في المسئلة الثانية بخلاف المرأة إذا فرضت ذكرنا فإن أم الزوج أجنبية منه تأمل أي فيحل له
نكاحها (قوله فإن عرفت السابقة) أي بقينا (قوله بطل الثاني) أي أن صح الأول فإن فسد الثاني
هو الصحيح سواء علم بذلك أم لا خلافا لما وردى س ل (قوله أو نسبت) أي ورثي إليان (قوله)
وجب التوقف) وفي جواب المؤنة حال التوقف ما ر في تزويجها من اثنين برموى (قوله حتى يتبين)
أي اندرجي إليان والافسخ المقد كقديم التقييد به عن الزركشى ولو أراد العقد على أحدهما امتنع
حتى يطلع الأخرى بإثنا أو يرجعوا تنقضي العدة لأخبال أنها الزوجة فتحل الأخرى بقينا حل (قوله)
أو فاعلمنا) بأن وكل في العقد فلا ينافي كون الفرض وقوع عقدين (قوله ولم يرجع معرفتها) فإن
رجعوا فقام اه حل (قوله وبذلك) أي بهذا التفصيل المذكور في الصور الختمة وقوله أولى
من نوله أي بطل قول المصنف أو يعقد الخ قال ع ش ووجه الأولوية أن من صور الترتيب أن يعلم
السبق ولم يتبين السابق والحكم فيها بطلانها إذ ليس ثم ثان بخصوصه بحكم عليه بالطلان (قوله وبذلك)
نكحها) لأن الملك قد يقسمه غير الوطء ولهذا جازله ملك أخته حل (قوله فإن وطئ أحدهما)
وأباحتها أو نكحها بخلاف الاستدخال حل وعبارة البرموى فإن وطئ أحدهما أي حل كونها
راضعة لا ماهرة بوطء الخشبي الآن تصح بالانونة (قوله حرمت الأخرى) لأنه إذا حرم الجمع بالقد
قوله أولى لأنه أقوى وهل المراد حرم وطئها أو الاستدخال بها الثاني قرب لكنه يشمل النظر
ولو فرضنا ما أورد فسبق ولم تعين سابقه ولم يرجع معرفتها أو وهل سبق والمية بطلا وبذلك علم أن تعبيره بذلك أولى من قوله أو مر بها
فقال (وله نكحها) أي من حرم جمعها (فان وطئ أحدهما) ولو في دبرها (حرمت الأخرى حتى يحرم الأولى)

بشهوة وفيه بعد ثم رأيت عن الروضة التقيد بالوطء ومشي عليه في الأنوار والعباب حل
(فرع) لو ادعت أمثان أن بينهما ما يمنع معالج كخوض فزاع مثلاً قبل قولها أن كان قبل
التيكين أو بعده وادعتا عند الجماع فكذلك بر (قوله بازالة الملك) كبيع بث أو بشرط الخيار
للتنزيه مر وقوله أو نسكاح الأولى أو بانسكاح (قوله أو كناية) أي صحبة ومن هذا يؤخذ أنها
لا يحرم بوطء الثانية حل لأن وطأها حرام قبل تحريم الأولى والحرام لا يحرم المحلل (قوله ولا
الاستحقاق) أي استحقاق الفتح (قوله كحرم) كأن كانت احداً ما أخيه لاهيه والأخرى أخنتها
لأهيا (قوله جازله وطء الأخرى) يشك على ما مر من قوله لو كانت الموطوءة محرماً لا والله قبل
الفتدخال زى قال شيخنا ولا إشكال لأن وطأه فيها تقدم لزوجة ابنه بشبهة إذا كانت بنتاً أخيه ووطء
الشبهة محرم فخرمها على زوجها وإن كانت محرماً بخلافه فتأى بالملك لأن وطءه محرم المملوكة لغير
محرم فلا يحرم عليه الأخرى (قوله نعم لو ملك) استدراك على قوله حتى يحرم الأولى شيخنا (قوله
لأن الإباحة بالنسكاح) أي بخلاف نفس الملك فإنه أقوى من النسكاح ومن ثم بطل النسكاح بشراء
زوجته كسبا في الفصل الذي يلي هذا حل لأن ما هناك كون الملك أقوى من النسكاح وما هنا كون
فرائض النسكاح أقوى من فرائض الملك فلا تنافي مر (قوله إذ يتعلق به الطلاق إلخ) أي وما أثار ما كثر
أقوى من غيره حل لأن كثرة الآثار تدل على القوة في ماوى أي لاعتناء الشارع به (قوله وبغيرها)
من جملة ذلك حقوق الولد فيه بما لا يمكن وإيجامه الحل للغير بخلاف ذلك العين حل (قوله فلا يدفع)
أي النسكاح بمعنى إباحته لا ضعف وهي إباحة الملك وقوله بل يدفعه أي يدفع النسكاح أي لإباحته لا ضعف
وهو الإباحة بالملك لا الملك لما علمت أنه أقوى وأيضاً الملك باق (قوله ويحل لمر أربع) وكان حكمه
هذا الصمد موافقة لاختلاف البدن الأربعة للتولد عنها أنواع الشهوة المستوفاة غالباً بين وكانت
شرعية موسى عليه السلام محل النساء بلا حصر مراعاة لمصلحة الرجال وشرعية عيسى بن مريم عليه السلام
مراعاة لمصلحة النساء فاعتشرت بهتنا مصلحة النوعين فإن قيل ما الحكمة في رعاية شرعية سيدنا
موسى عليه السلام للرجال وشرعية سيدنا عيسى عليه السلام للنساء قلت بمقتضى الله أعلم أن فرعون
لما ذبح الأبناء واستخف الرجال ناسب أن يعاملهم سيدنا موسى عليه السلام بالرعاية على خلاف فعل
ذلك الجبار ولما لم يكن سيدنا عيسى في الرجال أب وكان أصله امرأة ناسب أن يراعى جنس أصله بالرعاية
له فلي تأمل اه شو برى وقوله وكان حكمه هذا العدد الجرد بعضهم بعدم اعتبارها في الرقيق مع تخلف
الاختلاف فيه قل وأجب بأن الحكمة لا يلزم اطرادها وقال بعضهم حكمة ذلك أن التثنية اعتبره
الشارع في مواضع كثيرة كالظهار ونوالخيار وهو وجوده هناك لا من كلام الأرباب بغيرها بعد كل ثلاث ليل
ليلة لأن المقصود من النسكاح الإقعة والمؤانسة وذلك يفوت مع الزيادة على الأربع والمراد بالحر من لم يجب
الاقتصار في تزويجه على واحدة كأفاده الشارح وقد تبيين الواحدة للحر وذلك في كل نسكاح توقف
على الحاجة كالسفيه والمجنون والمراة كحل للموتوق ولا ينحصر كسب النبوة فالأحوال ثلاثة (قوله
أسكنأر بما وفارق سائرهن) وإذا امتنع ذلك في الدولم فلا ينبغي في الإلتداء الأولى وهذا الحديث
مبين للفرام والآية وهو أن ينسكح اثنين أو ثلاثاً وأربعة ولا يجمع وقد انعقد الإجماع على عدم الزيادة
على الأربع حل وقوله أسكنأر بما وفارق إلخ الواجب أحدهما لا يجمع فإذا اختار أنه ما يدفع نسكاح
الباقى من غير صفة وإذا فارق سابقى لأرباب من غير صفة كما بأتى (قوله ونحوه) كالمجنون (قوله

بازالة الملك) ولوليه منها (أو نسكاح) (٣٦٦) أو كناية) إذ لا جمع حيث يختلف غيرها كخيش ورهن وإحرام ورد لانها
فلو عادت الأولى كان ردوت
ببب قبل وطء الأخرى
فهو وطء أيهما شاء بعد
استبراء العائدة أو بعد
وطئها وصحت العائدة حتى
يحرم الأخرى بشرط أن
تكون كل منهما مباحة
على انفرداها فلو كانت
احداهما محرمة أو نحوها
كحرم فوطئها جازله وطء
الأخرى لم يملك ما بينهما
فوطئ أحدهما وصحت
الأخرى مؤبداً كعالمسار
(ولو ملكها) ونسكح
الأخرى معاً أمر بانها فهو
أعزم قوله ولو ملكها ثم
نسكح أختها أو عكس
(حلت الأخرى دونها) أي
دون المملوكة ولو موطوءة
لأن الإباحة بالنسكاح أقوى
منها بالملك إذ يتعلق به الطلاق
والظهار والإيلاء وغيرها
فلا يدفعه بالضعف بل
يدفعه (د) بحل (لخر
أربع) فقط لأية فأنسكحوا
ما طاب لكم من النساء
حتى ثلاث ورابع وقوله
فليحلان وقد
أسلم ونحته عشر نوة
أسكنأر بما وفارق سائرهن
رواه ابن حبان والحاكم
 وغيرهما صحيح (ولغيره)
عبدل كان أربعاً فأنسكحوا

أعزم قوله ولعبد (ثنتان) فقط لا لاجتماع الصحابة على أن العبد لا ينسكح أكثر منها ومنه البعض
ولا معنى للتعسف من الحر وتقدم أنه قد تبيين الواحدة للحر وذلك في سفيه ونحوه مما يشوق نسكاحه على الحاجة (فلو زاده) من ذكر

في الجمع اذا لم يكن الجمع ولا أولوية

لا حدان على الباقيات نم

ان كان بين من يحرم جمعه

كاثنين ومن خمس أو ست

في حر أو ثلاث أو أربع

غيره اخص بالطلاق بهما

(أو) في عقد بين كفارهما

في الجمع بين الاثنين ونحوهما

فتعبري بذلك ويزاد أولى

من قوله فان نكح خسا

معايطن أمرتا بالحلقة

(وتحل نحو أخت) كخالة

والصريح بنحو من زاد في

(زائدة) هي أعم من قوله

ورخاسة (في عدة ثلث) لأنها

أجبية لا في عدة رجعية

لأنها في حكم الزوجة (واذا

طلق حرتا أو غيره) هو

أعم من قوله والعبد ننتين

لم تحل له حتى ينجب بقباها

مع انقضاء (لكن) خشفة

يمكن وطؤه أو قدورها من

فانقضاء (في نكاح صحيح

مع انقضاء) للذكر وان

ضف انقضاءه أول ينزل أو

كان الوطء بمحائل أولى

حيض أو احرام أو نحوه

لقوله تعالى فان طلقها أي

الثالثة فلا تحل له من بعد

حتى تنكح زوجا غيره مع

خبر الصحيحين عن عائشة

رضي الله عنها ما تمت امرأة

رفاعة القرظي الى النبي

ﷺ فقلت كنت عند

رفاعة فطلقني فبث طلاق

فزوجت بعده عبد الرحمن

أولى من قوله فان نكح الخ) لصدقه بما إذا تزمتين السابقة مع أنه بطل فيها وفيه أيضا تصور على الحر
والجس مع أن الحكم في الرقيق والزائد عن الجس في الحر كذلك وكتب أيضا قوله أولى أي أولوية عموم
بالنظر لقوله خسا بالنظر لكونه قاصرا على الحر وأولوية إيهام بالنظر لقوله أمرتا فالثاني لأنه يصدق
بما إذا تزمتين عين السابقة (قوله) وزائدة) سها زائدة باعتبار ما كان قبل الطلاق (قوله) وإذا طلق
حرتا (أو) ولو زوجته الامنة واشترها حل (قوله حتى ينجب) أي بفعلها كأن تزنت عليه أو بفعله أو من
غير قصد منهما حل كأن كانا ثمانين فيجب بفتح أوله إذا لوضم وبني للفاعل فان كان ثاء أو هم اشتراط
فعلها أو كان باد أو هم اشتراط فله مر وحج (قوله بقبها) حاصل ما ذكره سبعة شروط وسيأتي
في التشرح شرطان في قوله ويشترط عدم اختلال النكاح مع قوله وسيأتي في الصدق الخ فانه يؤخذ
من شرط تاسع وهو أن لا يشترط عليه أنه إذا وطئ طلق أو بانت منه لكن قد يقال بغيره عن هذا قوله

صحيح (قوله يمكن وطؤه) أي بتصور منه ذوق اللذة بأن ينهي طبعه بحيث ينقض له فيها يظهر فتح
المورد ظاهره وان كانت الزوجة من لا يمكن وطؤها عادة وهو الرجاء شو برى في حل وانما تحللت
لفظ لا يمكن جماعا لان التمييز المنع لاجل التحليل يحصل بدون عكسه كما هو واضح والحاصل
أن ما أوجب الفصل أجزأ في التحليل هنا أي في غير الفورا فلوزالت البكارة ولومن نحو الفورا بنحو
أصبحه في دخول الحشفة وان كانت لا تصل الى محل البكارة فياظهر ولو كان صبيحا أو عاقلا أو عبدا
بالقابلة أو كان محجونا بالنون أو خصيا أو ذميا في ذميمة شرح مر (قوله في نكاح صحيح) يعلم منه
أن الصبي لا يحصل التحليل به الا ان كان الزوج له أب أو جد أو كان عدلا في تزوجه مصلحة للحي و كان
الزوج لمزنا أو بالعدل محضرة عدلين ففي اختل شرط من ذلك لم يحصل به التحليل لفساد النكاح
ومنه يعلم أن ما يقع في زمان من طاعى ذلك والاكتفاء به غير صحيح ع ش على مر (قوله) وان
شفتا انتشاره) بأن يكون بحيث يقوى على الدخول ولو باعانة بنحو أصبع وليس لناوطه يتوقف
تأثيره على انتشار سوى هذا حل (قوله أو نحوه) كصوم وحنون (قوله أي الثالثة) ليس تفسيرها
لتعبريل الضمير راجع للنكحة والمعنى فان طلق الزوج النكحة الطلقة الثالثة فقوله أي الثالثة
منه تحذف معمول مطلق أي مفصول مطلق (قوله ابن الزبير) بفتح الراي وكسر الباء زى (قوله)
وانما مع مثل هبة الثوب) أي طرفه وضم الدال للاتباع لغة شئت ذكره في الاسترخاء وعدم الانتشار
عند الانقضاء هبة الثوب والجمع هذب مثل غرفة وغرف اه مصباح أي لا ينشر كانتشار رفاعة
وهذا يدفع ما يقال الذي لا انتشاره كتب ذوق عبيته وذوق عبيتها أو بأن يطلقها وتزوج من
فزوج عبيته حل فيكون الضمير عاد على الزوج من حيث هو ومزاده هذا الكلام أثبت
كونه عينها وهي اثباتت بقرارة ورود العين عليها اه شيخنا عز بزي وقدرى أن زوجها عبد الرحمن
قال لقوله انها الكاذبة وانما كنت أندفها نفد الادب أي الجلد فلبث ما شاء الله ثم رجعت الى
النبي ﷺ فقلت ان زوجي قد مضى فقال لها النبي ﷺ كذبت بقولك الأول فلا تصدقك
في الآخر فلبث حتى قبض النبي ﷺ فانت أبابكر فقاتله بإخليفه رسول الله أرجع الى
زوجي الأول فان زوجي الثاني قد مضى فقلت فقال له قد شهدت رسول الله حين أنبته وقالك
ما قل فأتزجي اليه فمأقبض أبو بكر أنت عمر وقاله مثل ذلك فقال لها عمر لئن رجعت اليه
لا أزوجك فنفعت ولم ترجع اه مل (قوله عبيته) تصغير علة لعق العمل كاتقلى عن الفضلاني

لما ذكره يروى عنه من هبة الثوب فقال أوليدين أن تزجي الى رفاعة لاحت ذوق عبيته وذوق عبيتك والمراد به العفو بين اللذة
المحلية بالوطء وعند الشافعي

استيفاء ما يملكه من الطلاق خرج بقبولها ديورها والافتراض وهو من زبادى عمه وان غابت الحشفة كما فى الفوراء وبالحشفة مادونها وادخال التي ويمكن وطؤه الطلق وبالنكاح الصحيح النكاح القاسد والوطء بملك العين والشيء والزنا فلا يكتفى بذلك الا يحصل به التصديق ولانه تعالى علق الحل بالنكاح وهو انما يتناول الصحيح وبانتشار الذكر ما اذا ينشتر للثلى وغيره لاتقاء حصول ذوق العيلة المذكورة فى الخبر ويشترط عدم اختلال النكاح فلا يكتفى بوطء رجبى ولا ووطء فى حال ردة أحدهما وان راجعها أوجع الى الاسلام وذلك وطئاً في البر بقل الطلاق أو الردة والحكمة فى اشتراط الصلح التفتيح من استيفاء ما يملكه من الطلاق وسبأنى فى الصداق أملى نكح بشرط أنه اذا وطئ طلق أو بآثمنه أو فلا نكاح بينهما بطل النكاح ولو نكح بلا شرط وفى عزمه أن يطلق اذا وطئ كرموصح المستوفحات

بروطه (فصل) فيما يمنع النكاح من الرق (لا ينكح) أو بغيره (لا يزوج) ولا ينكح ما يأتى (فلوطر أملاك)

وفى الشورى فان قيل هل ذكرى وقال حتى تنطق عسيلة قلت أنت لان العسل فيه لسان الذكر والثاني أو باعتبار أنه واقع على النطفة (قوله سمي بها) أى بالعيلة وقوله ذلك أى الوطء (قوله وان غابت الحشفة) خلافا لما فى شرح البهجة لقولهم من الاكتفاء بذلك وهذا بما يفيد أنه لو دخل الذكر فى غير الفوراء ولم تزل البكرة لفتة جدا لا يحصل به التحليل وسرى حج على حصوله بذلك تباعا فى شرح الروض أى بخلاف نكح بر المهر فى الفوراء وان لم تزل البكرة حل (قوله الطفل) أى الذى لم يبلغ حد الشهوة وان انتشر ذكره شرح مر (قوله ولانه تعالى علق الحل بالنكاح الخ) فيه أن هذا يخالف ما قدمه فى أول النكاح من أن النكاح فى هذه الآية محمول على الوطء ويجاب بأن حله على الوطء فيما سطر بطريق المجاز وجهه على العقد هنا بطريق الحقيقة فهما قولان جرى فى كل عمل على قول عزى (قوله ما اذا ينشتر) أصلا وان أدخله بأصبعه حل (قوله عدم اختلال النكاح) أى نكاح المحلل (قوله فلا يكتفى بوطء رجبى) بأن طلقها المحلل قبل الدخول طلقته وطئها قبل مراجعتها وقوله وان راجعها أى بعد الوطء وقوله وأرجع الى الاسلام أى بعد الوطء فى الردة بوطئاً نائوا والحاصل به التحليل (قوله وذلك) أى وتصوير ووطء الرجبى والوطء حال ردة أحدهما فهو جواب عما يقال كيف يطل قبل الدخول وتكون رجبى مع أن الطلاق قبل الدخول يكون باننا وبعبارة عرض على مر قوله بأن استدلت ما عتصم بر لكون الزوج الثانى طلق رجبى قبل الوطء ثم وطئ بعد أول ردة ثم وطئ بعد ما عتصم أن الردة قبل الدخول تنجز الفرق (قوله والحكمة فى اشتراط التحليل الخ) وإيضاح ذلك ما ذكره الفقهاء وهو أن الله تعالى شرع النكاح للاحتماد وشرع الطلاق الذى يملك فيه الرجعة فمن طلع النكاح بما لا يقبل الرجعة كان مستحقا للعقوبة وهو نكاح الثانى الذى فيه غشاة أى صكره عليه ولهذا المنى حرمت أزواجه **عليه السلام** على غيره أه حل (قوله بطل النكاح) وعلى ذلك حل الحديث الصحيح لعن الله المحلل والمحلل له حل ولم يذكر المرأة فى ذلك لان الغالب جهلها بذلك فان عانت لعنت دمرى وتصدق بيمينها فى ووطء المحلل وان كذبها لعن ابنائهما ولوادعى الثانى الوطء فانكرته لم يحل للاول كالأول كذبها الثانى والولى والشهود فى العقد خلافا للبتنى زى باختصار (قوله وفى عزمه أن يطلق) أى اذا وطئ أو توطأ على ذلك قبل العقد أه حل (فصل فيما يمنع النكاح من الرق) أى المملوك له مطلقا والمملوك لغيره عند اتعا واحد من الشروط الثلاثة لآنية والامة الموصى بأولادها اذا أعفها الوارث لا ينكحها الحرة الا بشروط التى فى الامتوى فلنر بها فىقال ناسرة لا تنكح الا بشروط الامة ويقال فى أولادها أرقاء بين حرين كما قاله زى (قوله لا ينكح) أى اريد ما دود وما يبدل التفرع بقوله فلوطر الخ وقوله أى الشخص حران أو مكاتب (قوله لمن يملكه) حله أوصفة حر على غير من هو لفق مقام البس فكان عليه الا براز وأوجب بأن الا براز لا يجب الا فى الوصف والظاهر ولوملكا ضعيفا كالامة الشترارة فى زمن الخيار فيمنع على نكاحهما برأيتنى مر التثنية بقوله ملكا ما رده حج قال سم مفهوم التثنية به أنها تنكح من يملكه ملكا غير تام كأن اشترته بشرط الخيار لها وحدها ونكحته ثم نكحت الشراء فيكون نكاحا صحيحا فليراجع أه ويقاس بعنكه وهو أن ينكح من يملكها ملكا غير تام الخ كما يؤخذ من كلامه أيضا تأمل (قوله أه وبغض) بالنصب عطفا على الضمير النحل (قوله فلوطر أملاك) أى لشكه أو لبعضه وله ملكا بغيره لان تلقى السيد بمالكه أقوى من تلقه بغيره (قوله

فيما

(من يملكه)

أه وبغض (لا يزوج) ولا ينكح ما يأتى (فلوطر أملاك)

فيهما) أي في الرجل والمرأة (قوله) انسخ النكاح) أي لان ما منع في الابتداء اذا طرأ ضر فالنزع راضح اه حل وفارق صحة بيع العين المؤجرة من المتأجر مع بقاء الاجارة بأن ملك الرقبة هنا يوجب ملك النفع اذ السيد لا يوجب عليه تسليم أمته لزوجة وان قبض الصداق وفي الاجارة بالعكس أي يجب على المؤجر تسليم العين المؤجرة اه صح (قوله أماني الاولى) أي اذا كان المالك الرجل (قوله) فلان نفقة الزوجية) الاولى أن يقول فلان الزوجة تقضي التملك لان المفتى للتمليك انما هو الزوجة لان النفقة كافي مر وقوله تقضي التملك يرد عليه الزوجة الامة الا أن يراد تملكها وهو تملك سيدها وقوله ولو ملكها الخ من مطلق الملة على الملول أي لانه الخ (قوله) عليك الرقية) أي أو بضها وقوله والنفقة لوار بمعنى اذا يتوفى الحاكم على ملكهما معا (قوله) والنكاح لا يملك به الا ضرب من النفقة) أي نوع منها وهو التمتع بالوطء وغيره وهذا ظاهر في الصورة الاولى أي فيها اذا كان الرجل هو الذي ملك زوجته لانه كان قبل الملك لا يباح له الا الانتفاع بالبيع والتمتع فملكها صارت جميع النافع والرقبة وأماني الصورة الثانية أي فيها اذا كانت المرأة هي التي ملكت زوجها فلا يقال لها كانت قبل الملك تستحق ضربا من النفقة لانه لا تستحق عليه شيئا فقوله والنكاح الخ خاص بالصورة الاولى وأماني الثانية فلا ملك أصلا فتستأجر كون الملك أقوى في الصور تين لانه اذا كان أقوى في الاولى مع كون النكاح يستحق به فيها ضرب من النفقة في الثانية أقوى في الاولى لانه لا يستحق بالنكاح فيها شيء أصلا وهذا التعليل سرى لمن الحل وهو لم يذكره الا في الاولى ليكون للنكاح لم يذكر الثانية (قوله) بشرط الخيار له) وحيدته لانه يملك بالوطء والوطء بالملك لان به يلزم البيع لانه اجازة حل وانما بذلك ليكون مما نحن فيه وهو طرأ الملك على النكاح لانه اذا كان الخيار لها كان الملك موروثا وان كان البايع فالملك بمرأى والا فالنكاح لا ينسخ مطلقا سواء كان الخيار لها والبايع أو لها (قوله) وكذا لو ابتاعته كذلك) أي بشرط الخيار لها ثم فسخت لم ينسخ نكاحها لضعف الملك المتكسر من زلاته بالخيار وتقدم في باب الخيار أنه لو اشترى زوجته بشرط الخيار لها امتنع وطؤها لانه لا يدري الجهة التي تبسح له الوطء وان كان وطؤها اجازة بخلاف ما اذا كان الخيار للبايع وحده أو للزوجة كذلك له الوطء الاول بالزوجة والثاني بالملك وأما اذا كان الخيار لها وحدها فليس له أن يطأها وقبضها بجوارحه ويرق بينه وبين ما اذا كان الخيار لها بان ذلك لا يدري الجهة التي يطأها بخلاف هذا فانه يملك بالزوجة اه حل وفي عرش على مر امتناع وطأها لانها قد ملكته فيمتنع عليه وله سيدته (قوله) أو أي كاله ولو عاقبا أيس من الولد زى بخلاف الرقيق أو من فيه رق فانه يجوز لنكاح من يهارق بلا شرط وهذا يندرج في نكاح المبعوض لانه مع تبسّر المبعوضة حل (قوله) من يهارق ولو صغيرة وآيسة يهارق أي ولم تستحق منفعة بغير نحو اجارة قل فخرت الموقوفة عليه والوصلى بمنفعها ولو عاقبا سيدا لامة عنها على تزويجها من زبدجاء تزويجها ممن غير شرط لان المهرية تقارن العقد أو تقبض فلا تزق أو لادها هم رأيت ذلك منقولاً عن شيخنا حل (قوله) ولو مبعوضة) تبسّر (قوله) بهزجه) أي يتصور بهزج وكذا بقدر فها بعد قالها للتصور على كلام الشارح وفي المتن يضع النظر عما قدره الشارح تكون للسبيبة أو بمعنى مع (قوله) عن تصلي) وهل المراد صلاحيتها لا غير بل طبعه أو يرجع للعرف والثاني لا يرجع شرح مر (قوله) ولو كسبية) أي زوجة حرة ذمة لا يملك لشم نكاح الامة الكتابية لقوله تعالى من فتيانكم للزومات وقوله أو أمة أي عموكم (قوله) فتيان من ذلك) أي من أنسلح بأن لا يكون تحت شيء أصلا أو كان ولا يملك للتمتع ولو فعل الشارح هكذا كان أحب قالوا أن يقول الشارح بدل قوله كأن يكون تحت الخ أو يكون تحت لان الهزج بمعنى التي

فيهما) أي في الرجل والمرأة (قوله) انسخ النكاح) أي لان ما منع في الابتداء اذا طرأ ضر فالنزع راضح اه حل وفارق صحة بيع العين المؤجرة من المتأجر مع بقاء الاجارة بأن ملك الرقبة هنا يوجب ملك النفع اذ السيد لا يوجب عليه تسليم أمته لزوجة وان قبض الصداق وفي الاجارة بالعكس أي يجب على المؤجر تسليم العين المؤجرة اه صح (قوله أماني الاولى) أي اذا كان المالك الرجل (قوله) فلان نفقة الزوجية) الاولى أن يقول فلان الزوجة تقضي التملك لان المفتى للتمليك انما هو الزوجة لان النفقة كافي مر وقوله تقضي التملك يرد عليه الزوجة الامة الا أن يراد تملكها وهو تملك سيدها وقوله ولو ملكها الخ من مطلق الملة على الملول أي لانه الخ (قوله) عليك الرقية) أي أو بضها وقوله والنفقة لوار بمعنى اذا يتوفى الحاكم على ملكهما معا (قوله) والنكاح لا يملك به الا ضرب من النفقة) أي نوع منها وهو التمتع بالوطء وغيره وهذا ظاهر في الصورة الاولى أي فيها اذا كان الرجل هو الذي ملك زوجته لانه كان قبل الملك لا يباح له الا الانتفاع بالبيع والتمتع فملكها صارت جميع النافع والرقبة وأماني الصورة الثانية أي فيها اذا كانت المرأة هي التي ملكت زوجها فلا يقال لها كانت قبل الملك تستحق ضربا من النفقة لانه لا تستحق عليه شيئا فقوله والنكاح الخ خاص بالصورة الاولى وأماني الثانية فلا ملك أصلا فتستأجر كون الملك أقوى في الصور تين لانه اذا كان أقوى في الاولى مع كون النكاح يستحق به فيها ضرب من النفقة في الثانية أقوى في الاولى لانه لا يستحق بالنكاح فيها شيء أصلا وهذا التعليل سرى لمن الحل وهو لم يذكره الا في الاولى ليكون للنكاح لم يذكر الثانية (قوله) بشرط الخيار له) وحيدته لانه يملك بالوطء والوطء بالملك لان به يلزم البيع لانه اجازة حل وانما بذلك ليكون مما نحن فيه وهو طرأ الملك على النكاح لانه اذا كان الخيار لها كان الملك موروثا وان كان البايع فالملك بمرأى والا فالنكاح لا ينسخ مطلقا سواء كان الخيار لها والبايع أو لها (قوله) وكذا لو ابتاعته كذلك) أي بشرط الخيار لها ثم فسخت لم ينسخ نكاحها لضعف الملك المتكسر من زلاته بالخيار وتقدم في باب الخيار أنه لو اشترى زوجته بشرط الخيار لها امتنع وطؤها لانه لا يدري الجهة التي تبسح له الوطء وان كان وطؤها اجازة بخلاف ما اذا كان الخيار للبايع وحده أو للزوجة كذلك له الوطء الاول بالزوجة والثاني بالملك وأما اذا كان الخيار لها وحدها فليس له أن يطأها وقبضها بجوارحه ويرق بينه وبين ما اذا كان الخيار لها بان ذلك لا يدري الجهة التي يطأها بخلاف هذا فانه يملك بالزوجة اه حل وفي عرش على مر امتناع وطأها لانها قد ملكته فيمتنع عليه وله سيدته (قوله) أو أي كاله ولو عاقبا أيس من الولد زى بخلاف الرقيق أو من فيه رق فانه يجوز لنكاح من يهارق بلا شرط وهذا يندرج في نكاح المبعوض لانه مع تبسّر المبعوضة حل (قوله) من يهارق ولو صغيرة وآيسة يهارق أي ولم تستحق منفعة بغير نحو اجارة قل فخرت الموقوفة عليه والوصلى بمنفعها ولو عاقبا سيدا لامة عنها على تزويجها من زبدجاء تزويجها ممن غير شرط لان المهرية تقارن العقد أو تقبض فلا تزق أو لادها هم رأيت ذلك منقولاً عن شيخنا حل (قوله) ولو مبعوضة) تبسّر (قوله) بهزجه) أي يتصور بهزج وكذا بقدر فها بعد قالها للتصور على كلام الشارح وفي المتن يضع النظر عما قدره الشارح تكون للسبيبة أو بمعنى مع (قوله) عن تصلي) وهل المراد صلاحيتها لا غير بل طبعه أو يرجع للعرف والثاني لا يرجع شرح مر (قوله) ولو كسبية) أي زوجة حرة ذمة لا يملك لشم نكاح الامة الكتابية لقوله تعالى من فتيانكم للزومات وقوله أو أمة أي عموكم (قوله) فتيان من ذلك) أي من أنسلح بأن لا يكون تحت شيء أصلا أو كان ولا يملك للتمتع ولو فعل الشارح هكذا كان أحب قالوا أن يقول الشارح بدل قوله كأن يكون تحت الخ أو يكون تحت لان الهزج بمعنى التي

وقد أوردنا، أو برصا، أو هرة أو
 مجنونة لها لا تنبئ فهي
 كالجمومة وآية ومن لم
 يستطع منك طولاً أن
 ينكح المحصنات بخلاف
 ما إذا كان تحت من تصلح
 للتزوج أو قادراً عليها
 لاستفادته حينئذ عن إرفاق
 الولد أو بطنه ونفوسهم
 الآية والمراد بالمحصنات
 الحريرات وقوله للمؤمنات
 جرى على الغالب من أن
 المؤمن إنما يرغب في المؤنة
 وتعبير عن تصلح أعم
 من تعبير بمحرمه وسواء
 أكان البكر حسيباً وهو
 ظاهر ثم رعيماً (كان
 ظهرت) عليه (مشقة في
 سفره لغاية أو خاف زنا
 مدته) أي مدة سفره إليها
 وضبط الامام للشفقة بأن
 ينسب متحملها في طلب
 الزوجة إلى الاسراف
 ومجاوزة الحد (أو وجد
 حرة بمؤجل) وهو فاقده
 للهرلة قد يهجز عنه عند
 حلوله (أو بلا مهر)
 كذلك لوجوب مهرها
 عليه بالوطء (أو بما كثر
 من مهر مثل) وإن قدر
 عليه كالإتيان شراراً
 الطهر بأكثر من نكح
 مثله وعنده والقبلى منها

يصح بنى المقيم قبده وبنى القيد مع قبده (قوله أو مجنونة) أرواية أو غائبة على ما سأل في كلامه
 أومعنة عن غيره وأمانته فإن كانت رجعية فلا بد من انقضاء عنها وإن كانت بائناً فلا يشترط انقضاءها
 وكالتجربة لأنها الآن غير سالحة وتوقع شفافها لا ينظر إليه أهـ حل وفي شرح مر والمتجربة
 سالحة تمنع الأمة لتوقع شفافها وبحله أن آمن من المعتز من توقع الشفاف بخلاف ما إذا لم آمن فلا
 تمنع ولا يحل له ابتداء نكاحها لو كانت أمة للحالة الراغبة أهـ ملخصاً (قوله لها لا تنبئ) أي
 تعجز للنكاح الثاني والآية لا لاؤل (قوله ومن لم يستطع منك طولاً الآية) طولاً مفقولة بأن ينكح
 على تقدير اللام صفة لطول الأي طولاً كاتنا لنكاح المحصنات أومعنة يستطع أي من لم يستطع
 لنكاح المحصنات طولاً أي مهرها (قوله أو قادراً عليها) أي بنى إقرار مر وغيره تأجيل المهر فادفع
 اعتراض سم بأن كلامه شامل لها والمقدرة عليها بأن وجدها ووجد صداقها فاضلاً عما يحتاج في
 الفطرة عنده أو عند فرعه الذي يلزمه إعفافه لا ينحو هبة فلا يلزمه قبول هبة مهر أو أمة لما فيمن المنة
 حل فالمراد قادر حقيقة أو حكماً بأن يكون له ابن موسر فيجب عليه إعفافه حل (قوله عن إرفاق
 الولد) أن كانت رقيقاً ويضنه أن كانت مبعدة (قوله جرى على الغالب) أي فلا مفعول به (قوله كان
 ظهرت) مثال لسبب الهجز وقوله عليه مشقة أي مع قدرته على منع نفسه من الزنا مع خوف الزنا عليه
 في تلك المدة فالفرض أنه خاف الزنا فلخالف الزنا حالاً ثمة بقدره على منع نفسه منه مدة سفره
 وثمة لا يقره على منعه منه مدة سفره وكتب أيضاً أنه لم يظهر عليه مشقة لكن لا يمكن انتقامها منه
 إلى وطنه لما في تكليفه المقام مع هناك من التفرغ الذي لا تحتمله النفوس بخلاف ما إذا أمكن انتقامها
 معه فيجب عليه السرحل وقوله الفرض أنه خاف الزنا الخ غرضه بذلك حصة عطف قول المفسر أن
 خاف زنا الخ على ما قبله لأنه يقتضي أن المخطوف عليه أعتى ظهرت أي ليس معه خوف الزنا مع أن
 خوف الزنا لا بد من صحة نكاح الأمة و حاصل ما أشار إليه من الجواب أن المخطوف عليه خوف
 الزنا أيضاً إلا أنه قادر على منع نفسه وقوله أنه لا فائدة حينئذ لقوله أو خاف زنا لأنه مذكور فيها بعد في قوله
 وخوفه زنا إلا أن يقال ذكره هنا لبيان كون بعض أفراد خوف الزنا من أسباب الهجز عـ على
 مر فالمراد منها خوف زنا مخصوص وهو خوف مدة السفر مع عدم قدرته على منع نفسه فنبه على
 أن هذا النوع من أسباب الهجز والمراد بخوف الزنا الآتي أعني من ذلك (قوله لغاية) سواء كانت
 زوجة أم لأجل المعتد عند سم وعـ على مر ومنها حل خلافاً لمن قال أن الزوجة الغائبة
 لا تمنع نكاح الأمة مطلقاً وبه صرح مر في الشارح حيث قال واطلاقهم إثـ غيبة الزوجة أو
 المال يبيح نكاح الأمة صحيح أهـ قال حل وفي مجموعهم نظر واستوجبه عـ عليه تباً
 لم على حج القسوة بينهما في التفصيل المذكور وقال أنه متجه جداً فلا ينبغي العدول عنه
 (قوله بأن ينسب متحملها الخ) وإن لم يكن في ذلك غرم مال (قوله في طلب الزوجة) التي أتى بها زناً
 يجعلها زوجة كما تقدم عن شيخنا كـ أهـ حل والمراد من الاسراف ومجاوزة الحد واحد وهو
 أن يجعله لوم وتعبير من الناس بقصد ما قول على الجلال (قوله أنه قد يهجز عنه عند حلوله) ما إذا
 علم قدرته عليه عند الحل فلا محل له لأمة أخذ ما قالوه في التيسر لوجود المأبوع من مؤجل وكان
 قادراً عليه عند الحلول لزمه الشرأ والمتعمد عليه تحريم الأمة في هذا الحال لأن في الزوجة كفة أخرى
 وهي النفقة والكسوة والفرض أنه مصير في الحال بخلاف ثمن الماء أهـ زى (قوله أو بلا مهر
 كذلك) أي وهو فاقده للمهر حل (قوله أو بأكثر من مهر مثل) قبده الامام والفراي بما إذا كان
 الزائد قدراً يعد بذلك اسرافاً والاحتمال الأمة ويترك بينه وبين ماء الطهر حيث لا يجب شراؤه بأكثر

زادى (لا) ان وجدها (بدونه) أى بدون مهر المثل وهو واجده فلا تلحقه من ذكرت لقدرته على نكاح حرة (و) ثانيا (بحق زنا) بأن تغلب شهوته وتضعف تقواه بخلاف من ضعف شهوته أو قوى (٣٧١) تقواه قال تعالى ذلك لمن خشى العنت

من بين مثله وان قل الزائد بأن الحاجة الى الماء تنكر ويرى عليه النووي في تنقيحه وهو المتمد حل في شرح حرمانه لو وجد سدة أو أمة لم يرض سديها بنكاحها إلا بأكثر من مهر مثل الحر المازجودة لم يرض الحر إلا بما سأل سبب الامة لم يحل الامة في هذه الحالة لقدرته على أن ينكح بعد اتمامه وان كان أكثر من مهر مثل الحر قاله الاذرى (قوله) لان وجدها بدونه وكذا به (قوله) فلا تلحق لمن ذكرت لقدرته (الح) أى ولا تلحقه لضعفها وهذا وجه ذكره لمذه ولم يقل لان وجدها به أى بمهر المثل وكانت تضعف هذه بالأول وأيضا في رد على الضعيف الم يجوز نكاح الامة حينئذ لئلا واجب بأنه لا تلحق لان العادة جارية بالساعة في المهور (قوله) بحق زنا أى بشوقه لاعتلى بدور والوجه أنها لا تلحق لمحبوب الله كموطأ اذا بغى الزنا وتحل للمسوح مطلقا اذا بغى ريق الولد لانه لا يلحقه شوبرى قال حرر مخطأ فاحش مخالفت لنص الآية لانها من العنت ولا ينقض ما ذكره بالي قاله لا يلحقه الولد ومع ذلك لا ينكح الامة قطعا ولا تلحق بالوطء وتوقع الحمل في المستقبل انتهى بخلاف الحمى والعنين فيحل لهما نكاحها بالشرط اه زى (قوله) أو قوى تقواه أى أقوى ثبوت شهوته وقوى تقواه (قوله) سعى به أى بالعتى وقوله لانه سببها أى فهو من الطلاق السبب وهو العنت وارادة السبب هو الزنا وقوله بالحد في الدنيا أى ان سدد وقوله والعقوبة في الآخرة أى ان لم يجد حل فالواو بمعنى أو وقال الشوبرى أى عقوبة الاقدام فالواو مجاهلا (قوله) والمراد بالعتى أى الفنى والآية ولفظ والمراد بالنال لكان أولى ليكون تفسير الكلامه لأن ما يجب بان المراد بالعتى أن كلامه الزنا عازما (قوله) عمومى ليس المراد عموم كل امرأة حتى الرديئة ونحوها بل لا يلحق بواحدة لم تقدم من أن من تحتها غير سالمة للعتى بغشى العنت تأمل حل (قوله) من نكاحها أى لامة مطلقا (قوله) لا ينكح أمتين أى الحلتين فيها يظهر خلافا لحل حيث قال ولو كانت احداهما غير سالمة (قوله) فلا تلحق لامة كتابية ويجوز له التمسى بها ويفرق بين النكاح والتسرى بأن الولد رقيق في النكاح حر في التسرى لكونها تصير أم ولد (قوله) كفراها أى مع نقصها بالرق فلا يقل العلم بوجوده في الكفارة الحرة (قوله) لان ارقاق بعض الولد علة لم تحذف تقديره والراجح منه للعلم لان الحل كابدل علمها بعده (قوله) ولا بدالعلم معتمد وعموم كلام المصنف يشهد أى حيث توافوا البنا والام تعرض لهم والعرض من ذلك عزم والسبب والرد على البلقنى صريحا والافتقار تقدم ذلك في كلامه حيث قال وان علم الثالث الحراج لانه فهم منه أن الشرطين الاولين يجرى بان في الكافر أيضا وناعى بذلك البلقنى حيث ذهب إلى أن الشروط انما تعتبر في حق المؤمنين الاحرار اه حل يزاد (قوله) الحر الكتابى ومثله المجوسى ونحوه في حل الامة المجوسية لا بد من وجود القيدين أيضا لانكما سئل نكاح المجوسى للمجوسية حل حر (قوله) واعلم الخ غرض بهذا افادة شروط زائدة على ما يشترط أن لا تنكح الامة واحدة من هذه الاربع ووجه المنع من هؤلاء ماله ماله الولد وكذا من شبهة الملك وتزويلا لا يستحق منفعتها منزلة من يستحق عنها ع ش على حر وقوله مطلقا أى وجدت هذه الشروط أم لا وقوله نكاح أمة قوله أى حيث وجب عليه الاعفاف كذا قيده حج كتبنا اه حل وتقل سم ان حر ضرب على القيد المذكور قاله شيخنا العزبى واعتمد معمم للمل مطلقا وعمل الحل ابتداء لادواما انكسار الولد ووجه انه لم ينفسخ نكاحها كسباى وقوله لا يلحق حل نكاح الحر الكتابى الامة الكتابية من أن يخاف زنا ولا يفقد الحرة كافتهم السبب من كلامهم واعلم أنه لا يحل للحر مطلقا نكاح أمة ولده

سعى به لانها لا تنسبها بالحد في الدنيا والعقوبة في الآخرة أى بشوقه لاعتلى بدور والوجه أنها لا تلحق لمحبوب الله كموطأ اذا بغى الزنا وتحل للمسوح مطلقا اذا بغى ريق الولد لانه لا يلحقه شوبرى قال حرر مخطأ فاحش مخالفت لنص الآية لانها من العنت ولا ينقض ما ذكره بالي قاله لا يلحقه الولد ومع ذلك لا ينكح الامة قطعا ولا تلحق بالوطء وتوقع الحمل في المستقبل انتهى بخلاف الحمى والعنين فيحل لهما نكاحها بالشرط اه زى (قوله) أو قوى تقواه أى أقوى ثبوت شهوته وقوى تقواه (قوله) سعى به أى بالعتى وقوله لانه سببها أى فهو من الطلاق السبب وهو العنت وارادة السبب هو الزنا وقوله بالحد في الدنيا أى ان سدد وقوله والعقوبة في الآخرة أى ان لم يجد حل فالواو بمعنى أو وقال الشوبرى أى عقوبة الاقدام فالواو مجاهلا (قوله) والمراد بالعتى أى الفنى والآية ولفظ والمراد بالنال لكان أولى ليكون تفسير الكلامه لأن ما يجب بان المراد بالعتى أن كلامه الزنا عازما (قوله) عمومى ليس المراد عموم كل امرأة حتى الرديئة ونحوها بل لا يلحق بواحدة لم تقدم من أن من تحتها غير سالمة للعتى بغشى العنت تأمل حل (قوله) من نكاحها أى لامة مطلقا (قوله) لا ينكح أمتين أى الحلتين فيها يظهر خلافا لحل حيث قال ولو كانت احداهما غير سالمة (قوله) فلا تلحق لامة كتابية ويجوز له التمسى بها ويفرق بين النكاح والتسرى بأن الولد رقيق في النكاح حر في التسرى لكونها تصير أم ولد (قوله) كفراها أى مع نقصها بالرق فلا يقل العلم بوجوده في الكفارة الحرة (قوله) لان ارقاق بعض الولد علة لم تحذف تقديره والراجح منه للعلم لان الحل كابدل علمها بعده (قوله) ولا بدالعلم معتمد وعموم كلام المصنف يشهد أى حيث توافوا البنا والام تعرض لهم والعرض من ذلك عزم والسبب والرد على البلقنى صريحا والافتقار تقدم ذلك في كلامه حيث قال وان علم الثالث الحراج لانه فهم منه أن الشرطين الاولين يجرى بان في الكافر أيضا وناعى بذلك البلقنى حيث ذهب إلى أن الشروط انما تعتبر في حق المؤمنين الاحرار اه حل يزاد (قوله) الحر الكتابى ومثله المجوسى ونحوه في حل الامة المجوسية لا بد من وجود القيدين أيضا لانكما سئل نكاح المجوسى للمجوسية حل حر (قوله) واعلم الخ غرض بهذا افادة شروط زائدة على ما يشترط أن لا تنكح الامة واحدة من هذه الاربع ووجه المنع من هؤلاء ماله ماله الولد وكذا من شبهة الملك وتزويلا لا يستحق منفعتها منزلة من يستحق عنها ع ش على حر وقوله مطلقا أى وجدت هذه الشروط أم لا وقوله نكاح أمة قوله أى حيث وجب عليه الاعفاف كذا قيده حج كتبنا اه حل وتقل سم ان حر ضرب على القيد المذكور قاله شيخنا العزبى واعتمد معمم للمل مطلقا وعمل الحل ابتداء لادواما انكسار الولد ووجه انه لم ينفسخ نكاحها كسباى وقوله لا يلحق حل نكاح الحر الكتابى الامة الكتابية من أن يخاف زنا ولا يفقد الحرة كافتهم السبب من كلامهم واعلم أنه لا يحل للحر مطلقا نكاح أمة ولده

ولأنه كناية أي ابتداء ودواما **(قوله ولائمة موقوفة)** انظر هل ابتداء ودواما أو ابتداء فقط واستمر
ع ش الاول وانما سمر نكاحها لشيئها بالملوكه وكذا ما بعدها **(قوله موسى له بمخدتها)** أي دائما
أم لا موسى بمخدتها مدامة معلومة فانها محل له حج أي لانها كانت جرت الزواج لها لوارث لانها ملكه
وفي أن هذا يقتضي أنها لو وقفت عليه زوجته أو موسى له بمخدتها أبدا انفسخ نكاحه والقول بذلك
قد تنوق فيه فليحذر اه حل في أول الفصل واستقر ع ش على هر الانفساخ قال لانها كالمملوكه
له **(قوله ولو جمعها سراخ)** أي ولو كانت الحرة غير صالحة لخلاف مال أو لم عليها وكانت الحرة غير صالحة
فانها كالعلم اه ب ش **(قوله حات)** أي الامة بأن لم تكن عنده من صلح حل **(قوله كأن يقول)**
الح) مقتضاه أن لو قدم الامة لا يصح فيها وعبارة شيخنا كحج وقدم الحرة أي على الامة الأول لم يقدم
الحرة فانه على الخلاف وبه يعلم أن تقدم الحرة انما هو لبطان نكاح الامة قطعا وأما اذا قدم الامة
فيكون بطلان غير مقطوع به بل على الخلاف اه حل **(قوله صح في الحرة)** وإن كانت غير صالحة
للتنعق وإن كان التعليل الآتي بانه س ر وقباس ماصر من جواز نكاح الامة على غير الصالحة صح
نكاحها هاتحت كانت الحرة غير صالحة فليراجع ع ش على هر فالصواب تقييد الحرة بكونها ماله
للتعليل للذكور **(قوله ولو لانها كالاندخل الح)** لتعليل قاصر لانها تناسب تعميمه بقوله حات له الامة أم لا
لان محل امتناع دخولها على الحرة اذا كانت الحرة صالحة حل **(قوله وليس هذا كمنكاح الاختين)**
أي حتى يطل نكاحهما **(قوله كاعلم)** أي من صدر البحث حيث اشترط لنكاح الامة شروط دون
الحرة فحل من غير شرط فاستفيد من هذا قوة نكاحها على نكاح الامة **(قوله فكالمكر)** أي فيصح
في الحرة فقط

(فصل في نكاح من محل ومن لا محل له) وهي ثلاث الأولى من لا كتاب لها ولأشبه كتاب الثانية
من لها كتاب يحقق الثالثة من لها شبه كتاب **(قوله وما يدكره)** أي من قوله وهي كلمة مع قوله
ومن اتقل الح **(قوله لا محل)** أي ولا يصح بالنسبة للسلم ولا محل ويصح بالنسبة للكافر ع ش **(قوله)**
السلم) أي ولا كافر بأنواعه حل فشمع الوثن والجوسى ونحوهم بناء على أنهم مخاطبون بفروع
الشريعة هر **(قوله نكاح كافرة)** وكذا وطؤها بملك العين شرح هر فالوطء بملك العين مثل النكاح
في المحل والحرمه **(قوله ولو بجوسية)** أخذها غايبة لتوهم حلها بسبب من لها شبه كتاب بخلاف الوثنية
إذا لم يكن لها ذلك فهي أولى بعدم حل نكاحها **(قوله وان كان لها شبه كتاب)** أي والمحال ان لها
ذلك لما قيل انه كان لم يني أنزل عليه كتاب فقتلوه فرفع الكتاب فغنى شبه الكتاب ان لم يكن كتابا
بأيا عجب زعمهم في الواقع ليس كذلك لرفعه وفي شرح هر والمشهور أن الجوسى كتابا منسوبا
الذي رادشت فلما بدلودرفع اه قال ع ش قتلان بعضهم وزرادشت وهو الذي تدعى الجوسى
نبوته فتفتح الزاوى بإراء المهمله بعدها أفهم دال مهمله مضمومة وسكون الشين المهجمة ثم ثناء
(قوله لا كناية) نعم الاصح سمرتها عليه **(قوله)** نكاحا لا تسريا لان المقصود من النكاح اصاله
التزاد فاحتيط لمولاه يلزم أن تكون الزوجة الكناية أم المؤمنين قوله تعالى وأزواجه أمهاتهم
بخلاف الملك فيما واستدل الفقهاء لجواز التسرى له بالكناية بأنه **(قوله)** وطئ صفيقور عانة
قبل اسلامها قال الزركشى وكلام أهل السير بخلاف هر واعتمد ع ش كلام أهل السير فليكون
كلام هر كغيره في الجواز لا الوقوع لكن الدليل الذي استدل به الفقهاء بدل على الوقوع فحل أهل
السير يعمون وطأ لم قبل اسلامها ويقولون ان الوطء بدلا لاسلام والجواز مستفاد من أول عبارة
هر **(قوله فيحل نكاحها)** أي والتسرى بها حل **(قوله وقال والمحسنات)** أي فهي خصمة

ولأنه ملكته كإسباني في
الاعفاء لولامة موقوفة
عليه ولا موسى له بمخدتها
(وطريرار أو نكاح موه
لا يفسخ الأنة) أي نكاحها
تقوة الولام (ولو جمعها سرا
حلته الامة لا (سعد)
كأن يقول إن قال له زوجته
بني وأمي قلت نكاحهما
(صح في الحرة) تفريفا
للتصقة دون الامة لا تنفاه
شروط نكاحها ولانها كما
لا تدخل على الحرة لا تقارنها
وليس هذا كمنكاح الاختين
لان نكاح الحرة أقوى من
نكاح الامة كما علم الاختان
ليس في نكاحهما أقوى
فبطل نكاحهما معا أمالو
جمعهما من به رق في عقد
فيصح فيها إلا أن تكون
الامة كناية وهو مسلم
فكالمكر
درس

(فصل في نكاح من محل ومن لا محل له)
ومن لا محل له من الكافرات
وما يدكره **(قوله لا محل)** (سلم)
(نكاح كافرة) ولو بجوسية
وان كان لها شبه كتاب
(الا كناية خالصة) ذميه
كانت أموسية فيحل
نكاحها قال تعالى ولا
تنكحوا المشركات حتى
يؤمن وقال والمحسنات من
الذين أتوا الكتاب من

ان جعلت الكتابات من المشركات لقوله تعالى اتخذوا أحياءهم ورهبانهم أو بابائهم دون الله أو غيرهم صفة من تقل بذلك وتكون الآية الأولى دليل التحريم والثانية دليل الحل حل وكذلك
 حر (قوله بكرة) أى مع كراهة أن يزوج أسلامها ووجد مسلمة تصلح ولم يرضى العنت والافلا
 كراهة بل يسن يرمأى وحل فهو متعلق بمحذوف كقصد الشارح بقوله فيحل نكاح (قوله
 لها ليست تحت قهرنا) انظر ما معنى هذه الالة حل وبإشارة شرح حر لانها ليست تحت قهرنا أى
 فيحتاج الزوج إلى أن يرضى بالاجلها بداد الحرب وفي قائمته هناك نكح برسواد لكفار (قوله والخوف
 الخ) هذه الالة تقتضى كراهة نكاح المسلمة المقيمة في دار الحرب حل (قوله حين لم يلج) أى لانها
 لا تصدق في أنها زوجة مسلم فلا يتنافى هذا ما تقرر في السيران زوجة المسلم لا يجوز ازارقائها حل (قوله
 كهك) كما هو نكاح المتولدة ولتزوجين آدمى وغيره وهى أو هو على صورة الآدمية أو الأدهم
 يظنوا التحريم في المتولدة بين مسلم وكافرة لان الاسلام يعلو ويغلب سائر الأديان لحديث الاسلام يعلو
 ولا يل عليه حل (قوله تغليب التحريم) ظاهره وان بلغت واختارت دين الكتابى وهو كنكك وهو
 الشتم عند حر خلافا لمعنى كناية لا تحمل وفيه أنها كناية بان لم تختار دين الكتابى لانها تتبع
 أشرف أبيها في الدين إلا بعد تخصيص ذلك بالمسلم بل لا يصح حل والوثنية عابدة اللون وهو الصنم سواء
 كان مسورا أو غيره والمجوسية عابدة النار (قوله يهودية) متمسكة بالثورة والثانية متمسكة بالإنجيل
 حل (قوله لا تمسك بزور داود) ينفي إسقاطه لان داود كان بين موسى وعيسى وسياق أن من كان
 كذلك حل كان حكمهم بالثورة حل إلا أن يعمل كلام الشارح على من تمسك بالزور وترك
 الثورة (قوله شيث) بالثقة أو المشاة القوية أج وهو ولد آدم لصلبه وكان أجل أولاده وأفضلهم
 وأشبههم بابيه وأسمهم اليهو وصي وخليفته وولده أم في بطن وحده وعمره سبعة أشهر وهو الذى انتهى
 إليه الأنساب كما قاله البصيرى اه ومعه خمسون ومهف ادر يس ثلاثون وإبراهيم عشرة على الاصح
 والعشرة الباقية من المائة أنزلت على موسى قبل التوراة وقيل أنزلت على آدم اه ويرد عليه قوله
 تعالى هذا إبراهيم وموسى إلا أن يجعل الصعف شاملة للكتب قل على الجلال وشورى لكن
 هذا يد (قوله لان ذلك) أى الزور وهو شيث ومهف ادر يس ومهف إبراهيم لم ينزل بنظم يدرس
 أى لم يكن للتمسك بها صفة كرامة من عندهم كتاب ووجه هذا التحريم واضح حل ولعله أن
 علم أنزال ألقاظه لا ينتج حرمه نكاح التمسك بها أو أنه يقتضى أنها ليست كلام الله مع أنها كلامه
 لأنها مسدودة من الكتب المنزلة ولو كانت المعاني تسمى كتابا منزلة لم يسميت الاحاديث النبوية كتابا
 لان معانيها أنزلت فالحق أن الزور والصفحة أنزلت ألقاظها وفهموا معانيها بالهام من الله كما قاله قل
 على الجلال (قوله وانما أوحى اليهم معانيه) أى فهموها بالهام من لغة فتكون ليست من كلام الله على
 هذا خلاف ما بعده (قوله لانه حكم) جمع حكمته وقوله ومواعظ الظاهر أنه تفسير للحكم لانه لو أراد بها
 كل ما وافق الحق لسمت الاحكام التى نفاها بقوله لأحكام وشرايع إلا أن تخصص بغير الاحكام
 فيكون عطف مواعظ عطف خاص على عام لان المواعظ لا بد من اشتغالها على وعظ (قوله لأحكام
 وشرايع) عطف تفسيرى فالتفك بها كلام تمسك حل (قوله فيها قصان) راعى معنى غير فأت
 التفسير (قوله فساد الدين) يعنى أنهم لما تمسكوا بما لم ينزل بنظم يدرس كان بمثابة الدين الفاسد فالتعجب
 في مسامحة حل أو يقال المراد بالدين التفك أى وفساد التفك أو يقال شدة فساد الدين أو يقال
 وفساد الدين أى اعتبار الأصل كفى حر بخلاف الكتابية فان دينها باعتبار الأصل صحيح (قوله في
 اسرائيلية) أى بقينا فان شك في كونها اسرائيلية فهى داخله في قوله وفي غيرها عر على حر

فبلكم أى حل لكم
 (بكره) لانه يخاف من
 الميل اليها الفتنة في الدين
 والحري يفتأ كراهة لانها
 ليست تحت قهرنا والخوف
 من ارقاق الوليعة لم يعلم
 أنه لم يعلم وخرج بخالصة
 المتولدة من كتابى ونحو
 وثنية فتحرر كهك تغليا
 والتحريم (والكتابية
 يهودية أو صرائية)
 لانتمسكة بزور داود
 ونحوه كصفت شيث
 وادريس وإبراهيم عليهم
 الصلاة والسلام فلا
 تحمل لم قبل لان ذلك لم
 ينزل بنظم يدرس وثنى
 وانما أوحى اليهم معانيه
 وقيل لانه حكم ومواعظ
 لأحكام وشرايع وفرق
 الفعال بين الكتابية غيرها
 بأن فيها قصا واحدا وهو
 كقرها وغيرها فيها قصان
 الصكفر وفساد الدين
 (وشرطه) أى حل نكاح
 الكتابية الخالصة (في
 اسرائيلية) نسبة

آبئها في ذلك الدين بعد
بسة ناسخه وهي بسة
عيسى أو نبينا وذلك بأن
علم دخوله فيه قبلها وأوشك
وان علم دخوله فيه بعد
تحريفه أو بعد بسة
لاتنسخه كمنه من بين
موسى وعيسى لشرف
نسبهم بخلاف ما ذاع
دخوله فيه بعد السقوط
فضيلة بها (و) في غيرها
أي غير الاسرائيلية (أن
يعلم ذلك) أي دخول أول
آبئها في ذلك الدين (قبلها)
أي قبل بسة ناسخه (ولو
بعد تحريفه ان تجدوا
الحرف) وأن أنتم كلام
الاصل للمع بعد التحريف
مطلقا فكيف ذلك الدين
حين كان حقا بخلاف ما ذاع
علم دخوله فيه بعدها بعد
تحريفه أو بعدها وقبل
تحريفه أو بعكسه ولم
يجنبوا الحرف أو شك
لسقوط فضيلة بالنسخ
أو بالتحريف المذكور
في غير الآخرة وأخذوا
بالاغلط فيها (وهي) أي
الكتانية الخالصة كلمة
في محو نقتة ككسوة
وقم وطاق بجامع
الزوجة للقتبة فذلك
(فه) ايجارها) كالسلة
(على غسل من حدث
أكبر) كحيض وجنابة
ويغتفر علم النية منها لضرورة كافي المسألة المجنونة (و) على (تنظف)

بصل وسخن من بحس ونحوه
وباستحداد ونحوه (د)
على (ترك تنازل خبيث)
كخزير وبصل وسكر
لتوقف التبع أو كماله على
ذلك وتعبيره بنحو نفقة
وتنظف وتناول خبيث أهم
من تعبيره بنفقة وقسم
وطلاق وبصل ما بحس
من أعضائها وبأكل
خزير (وتحرم ساسرية
خالص اليهود وصايبته
خالص النصارى في أصل
دينهم وشك) في مخالفتها
لهم فيه وإن وافقوا في
الفروع بخلاف ما إذا
خالفتهم في الفروع فقط
لأنها مبتدعة فهي كبتدعة
أهل الإسلام نعم كفرتها
اليهود والنصارى حوت
كإفلقه في الروضة كاسلها
عن الامام والسامرة طائفة
من اليهود والصابئة طائفة
من النصارى وقول وشك
من يادى والملاق الصابئة
على من قلنا هو المراد وتطابق
أيضا في قومهم أقدم
من النصارى يبيدون
الكواكب السبعة
ويضيئون الآثار البيا
وينفون الصانع المختار
وهؤلاء لأهل منا كنههم
ولا ذبحهم ولا يقرّون
بالزينة ولا ينادي ذلك قول
الرافعي في صابئة النصارى
الخافعة لهم في الأصول أنها
تعبد الكواكب السبعة

أى أو امتنع أى التبعة الحقيقية لأن نيتها كإلانة وفي غير الممتنة لابد أن تنوى عى أى للتمييز
ولو غلبا مكرها بأن باشره وجب عليه أن ينوى عنها شيئا وعبارة عى قوله منها يقتضى
أنه ينوى منها عند الامتناع هو كذلك قال سى فى نوى استباحة التمتع وكذا فى الجنونة (قوله من
بحس) ولو معفو عنه وقوله ونحوه شامل للثوب والبدن وإن لم يكن للثوب راحة كرهته وهو واضح لأن
ذلك يفر الشهوة ويقطع الرغبة حل (قوله وباستحداد) أى حلق العانة (قوله ونحوه) ككتف
الأيام (قوله وتوصى التمتع) أى فى الفسل وقوله أو كماله أى فى التنظف وما بعده وسئل حج عما إذا
استمتع الزوج من تمسك الزوج لشعته وكفرتها أو ساسه هل تكون ناشرة فأجاب بقوله لا تكون
ناشرة بذلك ومثله كل ما يجبر المرأة عليه بجبره إزالته أخذها بما فى البيان أن كل ما يتأذى به الإنسان
يجب على الزوج إزالته حيث تأذى بذلك تأذى لا يحتمل عادة ويعمل ذلك بقرائن الاحوال من جبران
الرجل المذكور أو من هو معاشره يؤخذ من ذلك جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن رجلا ظهر
يدنه المبارك المعروف هو أنما أخبر طبيبان أنه مما يعصى أو لم يخبر بذلك لكن تأذى المرأة تأذى
لا يحتمل عادة لا يمتنع مع ذلك على عدم تعاطي ما ينقلب به بدنه فلا تكون ناشرة باستناعها وإن لم يخبر
الطبيبان المذكوران بمآذ كره كان ملازما على النظافة بحيث لم يبق بيده من العفونات ما تأذى به
وجعلها تمسكه ولا عبرة بمجرد نكرتها ومثل ذلك فى هذا التفصيل القروح السائلة ونحوها من كل
ملا يشك الخبار ولا يعمل بقولها فى ذلك بل يشاهد من يعرف حاله لكثرة عشرته له عى على مر
(قوله ونحوه) بنحو نفقة الخ) لشهوة الكسوة وغير النجس وغير الأعضاء أى بالنجس فى كلام
الأصل ليس يقيد كذا الأعضاء (قوله وتحرم ساسرية الخ) أى لأنهما ليسا من أهل الكتاب يرمأوى
(قوله وما يابى) من صابئ إلى معتقده ماله إليه وقوله خالفت النصارى فى أصل دينهم وأصل دين اليهود
الإنسان موسى والتوراة وأصل دين النصارى الإيمان بيسى والإنجيل حل وأصل ديننا الإيمان
ببى ﷺ والقرآن قال قل على التحرير أصل دين كل أمة كتابها ونبيها وفسر
الوردى الخافعة بأن تكذب الصابئة بيسى والإنجيل والسامرة بموسى والتوراة زى وكذلك
لزموا الصانع أو عبدوا كوكبا كما فى شرح مر (قوله بخلاف ما إذا خالفتهم فى الفروع) أى فيحلون
لأنهم كفروهم اليهود والنصارى كبتدعة مثلنا سى (قوله لأنها مبتدعة) بخلاف التى خالفت فى
الأصول فإنها تخرجها عن عقيدة أهل الكتاب ليست من أهلها اه عميرة فاشبهت المرتدة عن
الإسلام سى (قوله إن كفرتها اليهود) أى فى الأولى والنصارى أى فى الثانية فالواضح معنى أو
وأن قيل من أن الاستدراك صورى لأنها تسمى كفرتها لم تكن موافقة لهم فى أصل دينهم غير ظاهر فقد
نكروها بانكار كفرهم عندهم أو بفعل يقتضى كل منهما الكفر كالقائم مصحف فى قاذورة تدبر
(قوله والسامرة) أصلهم السامري عابد الجبل حل (قوله على قومهم أقدم من النصارى) كانوا
لذين أبراهيم منسوبا لصابئ عم نوح زى (قوله يبيدون الكواكب السبعة) وهى المجموعة
فوقه
زحل شرى صرخ من شمس • فتراهت له طاردا لا قار
وهى مرتبة على هذا النظم من السماء العليا إلى السفلى يرمأوى (قوله وينفون الصانع المختار)
ويعزبون الله الحق بناطق زى وحل (قوله ولا ينادي ذلك) أى قوله وتطلق الخ (قوله أنها تعبد
الكواكب الخ) أى فسكلام الرافعي يقتضى أنها من النصارى وما تقدم فى قوله ويطلق الخ يقتضى أنها
قرون أقدم من النصارى لأنهم منهم • وحاصل نفع التناقى أن الذين يعبدون الكواكب السبعة فرقان
فرقة أقدم من النصارى وهى المتقدمه وفرقة من النصارى وافقت النصارى فى الفروع ووافقت تلك

الى آخر ما مر لجواز موافقتهم في ذلك للاقدمين مع موافقتهم في الفروع لقصارى وهم مع الموجودين زمينهم من الاقدمين سبب في استفادة
القاهر الفقهاء على عباد الكواكب فأنفي الاصطخري يقتلهم (ومن انتقل من دين لآخر تعين) عليه (الاسلم) وان كان كل
منها يقر أهله عليه لانه أقر (٣٧٦) بطلان ما انتقل عنه وكان مقرأ بطلان ما انتقل اليه فان في الاسلام الحق

الفرقة التي هي أقدم في كونهم يبعدون الكواكب فهي ملفقة وهذه مراد الرافعي وباجللة يقول
الرافعي اطلاق ثالث لها بشة شيخنا (قوله في ذلك) أي عبادة الكواكب السبعة (قوله فأنفي
الاصطخري يقتلهم) وبذلك القاهر ما لا كثيرا فمقتلهم هر وهذا من غباوته اذ كان يمكن ان
يقتلهم بأخذ جيع أموالهم (قوله ومن انتقل) ذكر هذا مع ان المناسب ذكره في باب الردة نوتة
لقوله فلو كان الانتقال (قوله لا أول) قضيت أن من انتقل عقب بلوغة الى ما يرغبه يقر ليس
مراداً كما هو ظاهر لانا لانفسه باعتقاده بل الواقع وهو الانتقال الى الباطل والتعليل المذكور كما هو
لقاب فلا مفهوم له شورى من مثله هر (قوله ما انتقل اليه) أي مع كونه باطلا في الواقع فلا يقال ان هذا
التصديق يأتي فياذا أسلم الكافر (قوله قتلناه) أي يجوز لنا قتله ويجوز ضرب الرق عليه ويجوز الزان
عليه كذا قيل وفيه نظر لانه لا يرغى غير الاسلام فلا بد من قتله وان ضرر بتابعه الرق أو موتاً حل
(قوله حلت له) أي استمر حلاله (قوله ولا من الكفار) ولو صار مثله لانه لا يسلطون لها (قوله
ورد من الزوجين) ومن رده ما لو قال لزوجته يا كافرة صر يدابقة الكفر لانا أراد الشراء اطلاق
برمولى (قوله قبل دخول) أي وطء ولو في الدبر (قوله وبعده نوقها) وليس له في زمن النوق
نكاح نحو أختها شرح هر ويوقف ظاهره وأبلاؤه وطلاقه فيها هر ولا تعلق لها وأنكحت
في العدة وقوله فان جمعها اسلام بان اتفق عدم قتلها حتى أسلم ع ش وليس المراد أنها يؤخران
الى انقضاء العدة لينظر هل يعود المرتد للإسلام أولا وقوله اسلام في العدة أي ولو بقوله كأن غاب ثم عاد
بعد انقضاء العدة وقال أسلمت قبل انقضائها لم تكذب فان كذبه قبل قولها (قوله والاول) بان أسلم بعد
انقضائها وقارنه الاسلام كما قضاء اطلاقهم تطبيقاً للمانع حل وقوله وحرم وطء ويجب به مهر برمولى
أي ان لم يجمعهما الاسلام في العدة (قوله لا تزل ملك النكاح) أي ملك انتفاعه أي الانتفاع به كالمهر
(باب نكاح الشرك)

أي الحكم بصحة أو فساد أو رداه أو رفعه قل (قوله وهو الكافر على أي ملة كان) فينشد
الكتاني وغيره ان أر يديه من جعل لله تعالى شريكاً لقوله تعالى اتخذوا أجباهم ورهبانهم أر لبيان
دون الله وبعبارة حج وقد يستعمل أي الشرك معه أي الكتاني كالفقير والمسيكين حل (قوله وقد
يطابق على مقابل الكتاني) وحينئذ يكون للراية من يعبد غير الله من الاصنام ونحوها كالشمس
حل (قوله كافي قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين) فيه الشاهد لان عطفه
على أهل الكتاب يقتضي المغايرة ع ش (قوله منكمين) أي زائلين عما هم عليه (قوله لو أسلم)
ولو تبعاً لأحد أبويه كيا باني (قوله على حرة) مثله الامة اذا عتقت في العدة أو أسلمت وكان محل
نكاح الامة هر (قوله محل ابتداء) أي قبل الاسلام بان وجد فيها الشرط المار وهذا يفيد ما قدم
أن الرابع عند شيخنا كان حجر حل الكتانية للجوسى والثوبى فاقال لروضة وخلفا للشيخ كج
كانت محل لسل حل وقد تقدمت حرمة الوثنية والجوسية على الوثني والجوسى كما قال هر فخرتها

وتجب العدة منه كالوطى في زوجته رجعيها وطئها في العدة (باب نكاح الشرك) وهو الكافر عليها
على أي ملة كان وقد يطلق على مقابل الكتاني كافي قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منكمين لو (أسلم) أي
الشرك ولو غير كتاني كوثني وجوسى (على حرة) كتانية فيدزده بقول (محل له ابتداء) دام نكاحه لجواز نكاح المسلم لها (أو)
على حرة (غيرها) كونية وكتانية لا محل لها ابتداء (وتخلقت) عنه بان لم تسلم معه ليعبرى بغيرها أع من لم يعبره نوبة أو مجموعية

بأمنان كانه لسان ثم هو
حري ان نظرها به قتلناه
(فلو كان) المتقل (امرأة)
كان تنصرت يهودية (لم
محل لم) كالمرتدة (فان
صكات) أي للنتقة
(منسكوته فمكرمة)
تحت فيا باني خروج للمسلم
الكافر فانه ان كان يرى
نكاح المنتقة حلت له
والا فكالمسلم (لا يصلح
مرتدة) لأحد لامن
المسلمين لانهما كافرة لآخر
ولامن الكفار لبقاء علقه
الاسلام فيها (وردة) من
الزوجين أو أحدهما (قبل
دخول) وماني معناه من
استدخل حتى تنجز فرقة
بينهما معداً كذا النكاح
بالجسور أو ما في معناه
(و بعده) نوقها (فان
جمعها اسلام في العدة دام
نكاح) بينهما لانهما
بما ذكر (والا فالمرتدة)
بينهما حاملة (من حين
الردة) منهما أو من أحدهما
(درج وطء) في مدة
التوقف لا تزل ذلك النكاح
بالردة (واحد) فيه لشبهة
بقا النكاح بل في غير

وتجب العدة منه كالوطى في زوجته رجعيها وطئها في العدة (باب نكاح الشرك) وهو الكافر عليها
على أي ملة كان وقد يطلق على مقابل الكتاني كافي قوله تعالى لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منكمين لو (أسلم) أي
الشرك ولو غير كتاني كوثني وجوسى (على حرة) كتانية فيدزده بقول (محل له ابتداء) دام نكاحه لجواز نكاح المسلم لها (أو)
على حرة (غيرها) كونية وكتانية لا محل لها ابتداء (وتخلقت) عنه بان لم تسلم معه ليعبرى بغيرها أع من لم يعبره نوبة أو مجموعية

(أو أسلمت) زوجته (وتخلف
فكره) وتقدم حكمها
قبل الباب أى فان كان
ذلك قبل الدخول وما في
معناه تنجزت الفرفة أو
بعد وأسلم الآخر في العدة
دام نكاحه والا فالفرفة
من الاسلام والفرفة فيها
ذكر فرفة فسخ لافرفة
طلاق لانها مفلوبان
عليها (أو أسلمها) قبل
الدخول أو بعده (دام)
نكاحهما لم يبرأ صحيح فيه
ولقائهما في الاسلام
النائب للفرير بخلاف
ما لو ارتدا معا كعاصر
(والعينة) في الاسلام
(أو تخلف) لان به يحصل
الاسلام لا بأوله ولا بأثانته
وسواء فبذلك كان
الاسلام استقلالاً أم تبعية
لكن لو أسلمت المرأة مع
أبي الطفل أو عقبه قبل
الدخول بطل النكاح كما
قاله البيهقي لتقدم اسلامها
في الاول لان اسلام الطفل
عقب اسلام أبيه واسلامها
في الثانية متأخر عنه قولي

عليها مع حل الكتابة لها مشكل لانها أشرف منهما الآن يقال قيام المانع بالونية والجوسية وهو
التون والتجس حرمها عليهما وخرج بقوله بحله حرمة ومطلقة ثلاثا قبل التحليل وكتابه غير
اسرائيلية لم يدخلوا أول آياتها في ذلك الذين قبل نسخه وتحريمه برماوى (قوله أو أسلمت زوجته)
سواء كانت كتابة أم لا رده حكمة الاظهار حيث لم يدل أسلمتى (قوله قبل الدخول) أى الوط
ولوى الدبر وقوله وما في معناه أى من استدخال المني في القبل (قوله والا فالفرفة من الاسلام) وكذا
لو أسلم مع انقضاء العدة تنبأ المانع حل (قوله لانها مفلوبان) أى مفهوران عليها فان قلت الفرفة
لا يختار من أسلم منهما لان الزوج ان أسلم فقد وجدت الفرفة باختياره وكذا ان أسلمت هي قلت هما
مفلوبان عليهما باعتبار ان الشرع طلب منهما الاسلام وقهرهما عليه فهما بهذا الاعتبار متفهوران ويرد
على التعليل فرفة الزدة فانها فرفة فسخ مع أنها غير مغلوبين عليها فتأمل وأجيب بأن بالردة تحصل
الفرفة بينهما فغيرها لا يجرى ذلك في اسلام أحدهما (قوله أو أسلمها) ولو شك في المعية فقتضى
تزليم الاسلام منزلة الازدراء الحكم بعدم دوام النكاح والذي في الروض دوام النكاح اه حل
وعبارة حل أو أسلمها أى يقينا فلا يسكنى الشك في المعية تنبأ المانع (قوله ولقائهما) اه الاول
أن يقول ولقائهما لان المساواة تصدق مع تخلف أحدهما عن الآخر الآن يقال المعنى ولقائهما في
زمن النطق بكلمة الاسلام وقوله المناسب الخ أى به ليخرج ما اذا اردنا ما عايناه الا بقران (قوله لان
به بحل الاسلام) ان أراد أنه يحصل به رسده ولا مدخل لاقبله فمنوع كما هو ظاهر والازم حصول
الاسلام اذا أتى بأخر هادون أو هادون أراد التوقف عليه مع دخوله ما قبله فظاهر شربى واسم
ان مثل هذا التركيب ضمير الشأن محذوف كما قاله البوسى على الكبرى وفيه أنه لم يعمد حذف ضمير
الشأن الا اذا اخفت ان وقوله يحصل أى يوجد ويتحقق فلا يقال ان النكاح يبين دخوله في الاسلام
من حين النطق بالحزمة كآية لومات موثره أى المسلم بعد شروعه في الهزمة وقبل تمام كلتي الشهادة
لا يرد بخلاف الصلاة يبين بإزاء دخوله فيها بالحزمة ويفرق بين الصلاة بان كلتي الشهادة
خارجة عن مباحة الاسلام بخلاف التكبير فانه ركن من الصلاة حل وشرح م ر أى فهمين
أولها فكان ذلك التبيين ضرورياً لانه لا يصلح بل يحصل للاسلام تمامها ويمكن أن يفرق أيضاً
بلان الدخول في الصلاة بالنية وهي تتحقق مع أول التكبير وفي الاسلام بالاعتراف بمعنى الشهادة
ولا يتحقق ذلك الاعتراف الا بإتمام اذ قبله لم يوجد الاعتراف بجميع معانها على ملخصها وقوله لا بأوله
لرد على المخالف (قوله) اكن لو أسلمت المرأة استمرالك على قوله أو أسلمها معادام وقوله مع أى
الطفل لوقال مع أى الزوج الطفل أو الجنون كان أظهر وقوله بطل النكاح مثله في البطلان عكسه
(قوله عقب اسلام أبيه) فهو عقب اسلامها ولا نظار الى العلة الشرعية مع معلولها لان الحكم
لتابع متأخر عن الحكم للتبوع فلا يحكم لولده باسلام حتى يصير الأب مسلماً شرح م ر وعبارة
حل قوله لان اسلام الطفل الخ أى لا يحكم باسلامه الا بعد اسلام أبيه واسلامها مقارن لاسلام الأب
فانما عقب اسلامها لان الحكم للتابع متأخر عن الحكم للتبوع فتدبر حكم باسلامه بعد اسلامها
وهذا رده به باليقين خلافاً لجميع حيث قال بدوام النكاح بناء على ما صححه من أن العلة
الشرعية تفارن معلولها فتب اسلامه على اسلام أبيه لا يقتضى تقدماً وتأخراً بل زمان اه وما قاله
البيهقي مبنى على أن العلة الشرعية تقدم على معلولها بالزمان ورد حجج مانقده عن البيهقي بأن
التأخر نزل نطق التبوع بالاسلام منزلة نطق التابع فكان نطقه ما وقع في زمن واحد فاسلامه مقارن
لاسلامها وكون الحكم للتابع متأخر عن الحكم للتبوع لا يفيد لان المدار هنا على التقدم والتأخر

بازمان بالارثة لأنه أمر عقل لا يقول عليه هنا اه **(قوله)** وإسلام الطفل حكمي أي فهو أسرع فيكون إسلامه متقدماً على إسلامه ما يأتي ذلك في إسلام أبيهما مع شرح مر **(قوله)** لا تضمرقارته أنهم كلامه أن المفسد الطاريء بعد العقد كأن أراد أحدهما ثم يرجع في العدة لا يضر وهو كذلك إلا في رضاع أو في جوارع رافعين للنكاح حل **(قوله)** لمفسد أي عندنا فقط فإن كان مفسداً عندنا وعندهم مطلقاً أو عندهم فقط لم يضر مطلقاً والمراد بالمفسد عندنا ما اتفق عليه علماءنا أي علماء ملتنا كما قاله الجرجاني بدليل قوله فيقر على الخ فيفقدان غيره لا يشترط زواله عند الإسلام وهو ظاهر أن رافعين المني لا يراه مفسداً اه عباد الحق **(قوله)** زائل عندنا إسلام وانما اعتبر زوال المفسدين الإسلام لأن شرط الصحة للمني اعتبار في حال الكفر فلا أقل من اعتبار حال الإسلام للإلحاق بالمفسدين بشرط الصحة في الحالين • والحاصل أنهم زلوا حال العقد في حال الإسلام منزلة الابتداء لا منزلة الدوام **(قوله)** بشرط هلا قال بقيد كدانه وما للفرق بين القيد والشرط ولعله نغى في التعبير **(قوله)** ولم يعتقدوا فساداً والعبارة بأنه غدا أهل ملة الزوج بعد **(قوله)** ومن الأول الخ فيه أن الخروج فرع للشؤل وهذه الصورة لم تدخل في كلام المتن حتى يحتاج إلى إخراجها لأن فرض المسئلة أن النكاح دام بعد الإسلام لأنه قال وحيث دام الخ وهذه انقطع فيها النكاح بالإسلام فلم يدخل في قول المتن ولا تضمرقارته الخ وحذف الحينية صح قوله ومن الأول **(قوله)** لا نكح حرة أي صالحة للتمتع وأما سواء نكحهما معاً أو مرتباً أمام الغيبة أو تقدم نكاح الحرة فلا إشكال في إندفاع الأمانة للمفسدين لأن العقد والإسلام وأما عند تقدم نكاح الأمانة فهو جديف ذلك وانما أفسدوا فيه نكاح الأمانة ناظرين في ذلك إلى أنه أي الإسلام كابداه النكاح دون الدوام بخلاف نحو العدة الطارئة بعد العقد قال الرافعي لأن نكاح الأمانة بدل بصل إليه عند تعذر الحرة والابداً أصح حكماً من الأصول فلها غلب هنا شائبة الابتداء زى وعبارة شرح مر وانما غلبوا هنا شائبة الابتداء لأن المفسدين ورافق الولد هو دائر فاشبهه المحرمية بخلاف العدة أي عدة الشبهة الطارئة والأحرار زواها معاً من قرب • فلحاصل أن الإسلام ينزل منزلة الابتداء إلا في الأحرار وعدة الشبهة الطارئة كما قاله سم **(قوله)** كما يسل عباياني في قوله وتقرهم فبأنه رافعوا فيه إليها على ما تقرهم عليه الخ كذا قيل والاولى أن يراد بما ياتي أي في الفصل الآتي حيث قال هناك أو أسلم على حرة وأما وأسلمن كما مر تعيّن أي الحرة للنكاح لأنه يمنع نكاح الأمانة لمن تحت حرة تصلح فيتم اختيارها **(قوله)** نكح له الآن أي حين الإسلام وقال ابن قاسم كلام الأصل يحتاج إليه لإخراج ما إذا طراه مانع بعد العقد كطرق رضاع محرم ووطء أم زوجته أو بناتها لإخراج ما إذا تقدم نكاح الأمانة على الحرة ووجدت شروط نكاح الأمانة فإن العقد لم يقترن بمفسد في المذ كورات مع أن الزوجة في الأولين والأمة في الثالث لا تحل عند الإسلام اه **(قوله)** فيقر على نكاح الخ هو والذنان بعده مفرغة على المنطوق وقوله لا على نكاح محرم مفرغ على مفهوم زائل عند الإسلام **(قوله)** تنقضى عبارة التلج متعنية وهي أظهر **(قوله)** عندنا إسلام أي قبله وكلامه يقتضي أنه لو اتفق آتوا العدة على أن تكون الشهادة أثر على ذلك لأنه يصدق عليه أن العدة متعنية عندنا إسلام وتقل عن شيخنا أنه لا يفرغ ذلك لتقارئة المانع وهو العدة للإسلام حل وهذا هو المتعمد **(قوله)** لا تنقضاء المفسد عندنا لأنه في الأولى لإفساد لأن النكاح بلاولى ولا شهود لم يجمع أئمتنا على بطلانه بدليل أن ذارد الظاهري يرى صحة النكاح بغير الولي والشهود وفي الثانية المفسد زائل ولم يستقدوا فساداً حل يوضح أن لا ينزل المتن لا تضمرقارته الخ سائلة تصدق بنى الموضوع فتشمل ما إذا تنقضى المفسد بالكتابة كالنكاح بلاولى وشهود لكن يسكر عليه قوله مقارنته بأنه لا يصح أن يقال لا تضمرقارته المفسد لعدم المفسد

وإسلام الطفل حكمي
(وحيث دام) النكاح
(لا تضمرقارته) لمفسد
زائل عندنا إسلام) بشرط
زده بقولي (ولم يعتقدوا
فساده) تخفيفاً بسبب
الإسلام بخلاف ما إذا زل
المفسد عندنا إسلام أو زل
عنده واعتقدوا فساداً
ومن الأول ما لو نكح حرة
وأمتراً أسلموا أو أفسدوا وهو
عدم الحاجة لنكاح الأمانة
يزل عند الإسلام المنزل
منزلة الابتداء كما يسل عباياني
فلا حاجة إلى الاحتراز
عنه بقوله كانت بحيث تحل
له الآن (فيقر على نكاح
بلاولى وشهود في عدة)
للتغير (تنقضى عندنا إسلام)
لا تنقضاء المفسد عندنا
بخلاف غير المتعنية فلا يفرق
على النكاح فيها البقاء للمفسد

(و) يقر على نكاح (مؤقت)

ان (اعتقدوه مؤبداً)

كصحيح اعتقدوا فساد

ويكون ذكر الوقت لغواً

بخلاف ما إذا اعتقدوه مؤقتاً

فانه اذا وجد الاسلام وقد بقي

من الوقت شيء لا يقر على

نكاحه (كنكاح طرأت

عليه عدة شبهة وأسلم فيها)

فيقر عليه لانها لا ترفع

النكاح (أو) نكاح (أسلم

فيه أحد هاتين أحرم) بنك

(ثم أسلم الآخر) في العدة

(والاول محرم) فيقر عليه

لان الاحرام لا يؤثر في دوام

النكاح فلا يختص الحكم

بما اقتصر عليه الأصل من

التصور بما إذا أسلم الزوج

ثم أحرم ثم أسلمت الزوجة

(لا) على (نكاح محرم)

كبنته وأمه وزوجة أبيه أو

ابنه لزوم الفساد (ونكاح

الكفار صحيح) أي محكوم

بصحته وان لم يسلموا رخصة

والطوبى وقوله تعالى وقالت

امراء فرعون ولأنهم لو

ترافعوا اليانم بنطه قطعاً

(فلو طلق ثلاثاً ثم أسلموا

تحللوا) (لا بمحلل) كافى

أنكسكتنا (ولمردة) على

نكاح (مسي صحيح و)

للمسي (القائد) تكمر

للقارة لابد فيها من المقدور التي انما هو منصب على نضر كالمقارة فكونها تصدق بنى الموضوع فيه
شي وفيه أن موضوع السالبة نفس القارة ولا يرد شيء مما ذكرنا يصح أن يقال لا تضر مقارنته لفسد
لعدم وجود المقارة له عبارة عن قوله لا تنفاد المسد أي فهو مثال لفسد الزائل عند الاسلام أي بناء
على أن الخلو مما ذكر مفسد وهو خلاف ما مر من أنه غير مفسد ذلك أن قول الخلو عن الولي والشهود
منحقق عند الاسلام فأين الانتفاء ولعل الجواب أن يقال المسد دخال العقد عما ذكر حين صدوره وهذا
غير متحقق عند الاسلام والمتحقق عنده هو كون العقد السابق خاليا عما ذكر حين صدوره وذلك
ليس هو المسد (قوله على نكاح مؤقت) فيه أن هذا هو نكاح المتعة وقد قال به ابن عباس واستمر
عليه وان كان مخالفاً فيه لكافة العلماء من الصحابة والتابعين حل أي فهو غير مفسد فيصح سواء
اعتدوه مؤبداً أم لا إلا أن يقال لم يبعد بخلاف ابن عباس للإجماع على خلافه فيكون مفسد لكن
يرد عليه خلاف داود الظاهري فيما مر (قوله ان اعتقدوه مؤبداً) والعبرة باعتقاد أهل ملّة الزوج
يرادى (قوله وقد بقي من الوقت الخ) لان المسد ليس زائلاً عند الاسلام فان لم يبق من الوقت شيء
فعلما بان لنكاح لا اعتقاد ذلك حل (قوله كنكاح طرأت عليه عدة شبهة) كان أسلم فوطئت
شبهة ثم أسلمت أو عكسه أو وطئت شبهة ثم أسلم في عدها على الذهب وان كان لا يجوز نكاح العدة
لأن عدة الشبهة لا تقطع نكاح المسد فيها أولى لكونه يحتمل في أنكحة الكفار ما لا يحتمل في
أنكحة المسلمين فقتلنا على حكم الاستدانة هناك ونفاؤه شرح مر واستشكل القفال عروض
الشبهة بين الاسلامين بأن أحد الزوجين إذا أسلم شرعت الزوجة في عدة النكاح وهي مقدمة على عدة
الشبهة كسأيت في قرباني كتاب العدد فاسلام الآخر يكون في عدة النكاح لا في عدة الشبهة وأوجب
بأمية منها قاله الامام وغيره ان لا تقطع بكونها عدة نكاح لجواز أن يسلم الشخص فيقين أن النكاح
منه ليس عدة نكاح بل عدة شبهة زى ومن الاجوبة ما إذا كانت حاملاً فانه تقدم عدة الشبهة
على عدة النكاح وهذا الاشكال لا يرد على كلام المصنف لان كلامه فيها إذا ما أسلم على الشبهة
والاشكال فيها إذا عرضت الشبهة بين الاسلامين كافي عبارة مر فاشكال القفال وارد عليه تأمل
(قوله ثم أحرم) أو قرأ حرامه اسلامهما س (قوله ونكاح الكفار صحيح) والوجه أنه ليس
لنا البحث عن اشتغال أنكحتهم على مفسد أو لا لان الأصل في أنكحتهم الصحة كأنكحتنا شرح
بر أي ليس لنا البحث بعد الترافع اليان والمراد أن لا يبحث عن اشتغاله على مفسد ثم ينظر هل هذا
السابق فيفيض المقدور زائل بقبضه فاسم من أنانقص عقدهم المشتمل على مفسد غير زائل محله
لظهورنا ذلك من غير بحث والا فالبحث متنع علينا اه ريشدى (قوله أي محكوم بصحته) والا
فصحة موافقة الفعل ذى الوجهين الشرع فهي تستدعى تحقق الشروط بخلاف الحكم بها فانه
رضو تخفيف قال الشيخ ولعل المراد أنه يعنى حكم الصحيح والافجد انه محكوم بصحة لا يخلص
فأمر بترى وكتب أيضا قوله أي محكوم بصحة أي حيث لم يوافق الشرع وأما إذا وافق الشرع
كأنزوها القاضي فصحيح لانطابق تعريف الصحة عليه حل (قوله ولأنهم لو ترافعوا أسلموا
فه تليل الشئ) نفسه لأن معنى قوله لم يطله أنانكح بصحة تأمل (قوله فلو طلق ثلاثاً ثم أسلموا
تحللوا) لأنهم لو ترافعوا اليانكح بصحة تأمل (قوله فلو طلق ثلاثاً ثم أسلموا) أي أو أسلموا ولم يتحلل
في الكفر وما ذكرناه في الصورة الثانية ظاهر وان أوهم اطباقهم على التعبيرنا ثم أسلموا خلافه أمالو
نظف في الكفر كفي في الحل اه شرح مر (قوله لا بمحلل) ولو في الكفر سواء اعتدوا وقوع
الطلاق أو لا لاننا نعتبر بحكم الاسلام س (قوله تكمر) والظاهر أن مثل الخبر الدم لورأوه متقوماً

(ان قسمة سهمه قبل اسلامه ثلاثين) لما لا انفصال الاًمر بينهما وما انفصل حالة الكفر لا يبيع ثم لم يهاجر المسلم ان كان المسمى مسلماً أسروه لأن القسمة على المسلم وفي نحو الخمر حتى الله تعالى لا تفرهم حالة الكفر على نحو الخمر دون الشر والحق بالمسلم في ذلك عبده ومكاتبه وأمواله بل ويعلق بهما (٣٨٠) ما يختص به المسلم والكافر للمصوم (أو) قبضت قبل الاسلام (بعضها)

ح (قوله ان قبضته) أي الرشد أي أوقفته على غير ما لو باجبار من قبضهم فان لم يقبضه أحد من ذكر ان قبضته سببه يرجع الى اعتقادهم فيه فيما يظهر شرح حر (قوله لا يبيع) أي بالقبض كما في شرح الرض (قوله عبده) ومكاتبه وأمواله وان كانوا كفار بدليل الحاقهم بالذوق قبضوا بالاسلام كانوا داخلين في المسلم شيخنا (قوله فانما قسط ما بقى) والاعتبار في تقسيت ذلك في صورة مثلي تكسر تعدد ظروفها واختلف قدرها أم لا بالكيل وفي صورة متقوم تكسر بن زادت احداً ما يوصف بقضى زيادة قيمتها وتكثر برين بالقيمة عند من يراها نعم لو تعدد الجلس وكان مثلي كزق خر وزق بول وقبضت بعض كل منهما على السواء فينبغي اعتبار الكيل ولا ينافي ما قرره هانما في الوصية أن يولم يكن له الاكلا ب وأوصى ب من كلابه باعتباره للعدداً للقيمة لان ذلك محض تجميع فاغفر ثم لا يفتقر في الماوضات شرح حر (قوله أي وان لم يقبض شيئاً قبل الاسلام) بان لم يقبض أملاً أو قبضت بعد الاسلام سواء كان بعد اسلامه أم أحدهما كانص عليه في المشرح حر (قوله وعمل استحقيقاً له الخ) محله أيضاً في غير الموصية أمالونكح موقوفة ثلاثين لهما وان وطأها بعد الاسلام زى أي لا مهر حالاً لا مستحق وطأ به ولو لا نفاذ فيه مالى الصداق أنه لو نكح ذي ذمة نفقاً وينا وأرضا التي حكمتها لهما بالمهر لان ما هنا في الحر وبين وفيها إذا اعتدوا أن لا مهر بحال بخلافه ثم فيما حر (قوله فبالو كانت سريته) أي الزوج سلم أوسر في كاهو ظاهر وهو ظاهر ان كان مهر مثل أو المسمى مينا أمالون كان في الذمة فهل بأتى ذلك فيه أيضاً بان يقصد عدم صرف ما ذمتو به بذلك أم لا انظر عن الظاهر أنه بأتى فيه أيضاً بدليل قول الشارح والاسقط لان السقوط لا يكون الا على الذمة شيخنا (قوله ولو ترفع اليها) مراده رفع الأمر اليها ولو من أحدهما قطع جاءه لآخرها يطلب خصمه بدليل بقية الكلام شورى (قوله بلا خلاف) الاولى أن يقول للاجماع (قوله وهذا ناسخ الخ) الاولى جعلها في الثانية على المعاهدتين والاولى على التبيين كما قال بعضهم اذا صار الى النسخ الا ان تصرف الراجع والجمع ممكن ويقال عليها اذا كانت الثانية منسوخة بالاولى وقد سلف ان الثانية في المعاهدتين يلزم من ذلك لزوم الحكم بين المعاهدتين وقد ذهب الشافعي الى المنع ويجاب بان النسخ في الحقيقة قياس أهل الذمة على المعاهدتين الذين وردت فيهم الآية ولو كانت الآية أصل القياس جعلت الآية الاخرى ناسخة لهما من حيث المنع من محلة القياس فليتا ممل اه عميرة وزي لانهم قالوا الذين على المعاهدتين لعدم وجوب الحكم بينهم قبل نزول قوله تعالى وأن احكم بينهم فلما نزل كان ناسخاً لهذا القياس وعبارة شرح حر أو عمل الآية الاولى على أهل الذمة والثانية على المعاهدتين اذ لا يجب الحكم بينهم على الذهب لعدم التزامهم أحكاماً ولم يلزم دفع بعضهم عن بعض وهو أولى من النسخ (قوله لانهم لا يستفتون بحرمه) ولا تفرهم على شربه حيث لم يتجاره واوله لانه أسهل من الزنا لان الخمر أكلت وان أشكرت ابتداء ملتزداً ذلك لم يحل في حله قط قال حج فان قلت هم مكلفون بالفروع فلم نؤاخذهم بهامطلقاً قلت ذلك انما هو بالنظر لمقاييس عليها في الآخرة وما نحن فيه انما هو بالنسبة الى أحكام الدنيا على أن

أوسر وذى وأمعاد وهو (أي معاهد) وذى (وجب) علينا (الحكم) التحقيق
 بينهم بلا خلاف في غير الاولى ولاخيرة وأما فيما فقره تعالى وأن احكم بينهم ما أنزل الله وهذا ناسخ لقوله فان جازوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم كما قال ابن عباس رضي الله عنهما ثم انهم لو افعلوا الباقي شرب خمر لم يحددهم وان رضوا بمحكم لانهم لا يستفتون بحرمه فيه قاله الرازي فباب حد الزنا والاخر بيان من يزادنى

(وتقرهم) أي الكفار فيها
 ترافعو فيه البنا (على ما
 تقرهم) عليه (لأسماءوا
 ونطل ما لا تقرهم) عليه لو
 أسماوا فلو ترافعو اليانقي
 نكاح بلاولي وشهود أوفى
 عدته منقضية عند الترافع
 أفرز نام بخلاف ما إذا كانت
 باقية بخلاف نكاح محرم
 (أصل) في حكم من زاد
 على العدد الشرعي من
 زوجات الكافر بعد اسلامه
 لو (أسلم) كافر (على أكثر
 من مباح له) كان أسلم حر
 على أكثر من أربع حرائر
 أو غيره على أكثر من ثنتين
 (أسلمن معه) قبل الدخول
 أو بعده (أو) أسلمن بعد
 اسلامه (في عدة) وهي من
 حين اسلامه أو أسلم بعد
 اسلامهن فيها (أو كن
 كتابيات لزمه) حاله كونه
 (أهلا) للاختيار ولو سكران
 (اختيار مباحه) (وأن دفع)
 نكاح (من زاد) منهن عليه
 والأصل في ذلك أن غيلان
 أسلم ومعه عشرين نسوة فقال
 النبي ﷺ له أسأرك بها
 وطرق سائرهن صححه ابن
 حبان والحاكم وسواء
 أنسكحن معاً أم ربنا وله
 أسأرك الاختيرات اذا
 نكحهن مرتباً

التحقيق عندي أنهم ليسوا مكفبين إلا بالفروع المجمع عليها دون المختلف فيها إذ لا عقاب فيها إلا على
 معتقد التحريم اهـ حل فإن قلت بشكل على التحيل بعدم اعتقاد محرهم حداً لحنفي شرب مالا
 بكر من البيت إذ لا رفع لحاكم شافعي قلت يفرق بين من عقيدة الحنفي أن العبرة بمذهب الحاكم للترافع
 البمع التزامه فلو ادعاه لثأده بغيره أبه فيه ولا كذلك هم اهـ حققة (قوله) تقرهم (الح) ختم
 بهذا مع تقدم كثير من صوره كقوله فيترن على نكاح بلا ولي وشهود الخ لأنه ضابط صحيح يجمعها
 وبغيرها اهـ
 (فصل في حكم من زاد على العدد الشرعي) أي وما يذكره من قوله أو أسلم على أم وبنتها أو على
 أمه الخ والأولى أن يقول في حكم من زاد تزواجه وفي حكم من زاد من الزوجات لأنه ذكر حكم كل
 منهما وقد يقال مراده بحكم من زاد بالنسبة لا بنصفه أول من هن في عصمت حل وحكم ذلك أنه يلزمه
 اختيار مباحه ويندفع نكاح الزائد وقوله من زوجات الكافر بيان لمن وقوله بعد اسلامه متعلق
 بقوله حكم (قوله) أو أسلم (الح) ولو أسلمت على أكثر من زوج لم يكن لها اختيار على الأصح أسماوا معاً
 أمر قبان ترنبت النكاحان في اللول وكذا لو أسماودنها أو الأولى وحده وهي كتابية شرح اهـ
 فإن مات الأول ثم أسلمت مع الثاني أفرت معه أن اعتقدوا صحته وإن وقع ما لم يقرهم واحداً منهما مطلقاً
 اهـ حج وخط وانما لم يكن لها الاختيار كالرجل لأنها لا تلك ابتداء نكاحاً أكثر من رجل بخلافه
 (قوله) من مباح له) هلال كالأق مباحه لأفادته الاختصار ويمكن أنه صرح هنا ببيان أن
 الإضافة بعد على معنى ذلك الحرف لا على معنى في أو من ولم يصرح به فيها بأي للاختصار ولعله من
 هنا وقع ما بعده عن الإضافة لعمل المناف اليه فيه ولم يقطعه هنا لعدم تقدم منافع قبله بين المناف
 البه فيه تأمل شو برى (قوله) بعد اسلامهن فيها) أي العدة وهي من حين اسلامهن حل (قوله)
 انه اختيار مباحه) ولا يشترط فيه الأشهاد ع ش ويكني الاختيار الضمني بأن يختار الفسخ فيأزاد
 على مباحه اهـ والحاصل كما يأتي أنه إذا أتى بصيغة أسأرك لم يحتج لصيغة فراق للفارقات كابدل عليه
 فوله وأن دفع نكاح من زاد أو أن في صيغة فراق لم يحتج لصيغة أسأرك في المسكات (قوله) وأن دفع
 نكاح من زاد) أي من حين الاسلام أن أسماوا معاً والأقن اسلام السابق من الزوج أو أئندفة فتعجب
 العادة من حيث أنه أي الاسلام السبب في الفرقة لا من الاختيار وفرقته فرقة فسخ لا فرقة طلاق
 شرح اهـ (قوله) أن غيلان) ولعله انما خص على غيلان مع أنه من جملة أسلم كل منهم على عشر
 نسوة كما قاله ابن الجوزي لصحة الحديث في شأن غيلان دون غيره فمراد به وقال البرماوى لأنه
 الذي وقع منه الخطأ مع النبي ﷺ (قوله) أسأرك أربعا) أي اختار اختار الأذرى أن أسأرك
 للزوج وطرق للأزاحة واعتمده اهـ واختار السبكي عكسه واعتمده غير واحد واختار بعض
 مشايخنا وجوب أحدهما إذ بوجوده ينعين الآخر وفي جميع ذلك نظر إذ لا معنى لتعين إفظ أحدهما
 مبناً أو مبها وإباحة الآخر كذلك قالوه أن الواجب هو القدر المشترك بينهما الموجود في ضمن أيها
 وهو هو يميز مباحه من غيره والجمع بينهما تائيد بمرادى ومثله قل على الجلال وانظر ما للفرق بين
 ما اختاره وبين ما قبله وهو وجوب واحد لا تميز مباحه يحصل بأحدهما فالحق أن الواجب واحد
 لا يميز لأنه يلزم من أحدهما الآخر كما يدل عليه قول المتن لزمه اختيار مباحه وأن دفع من زاد مع تول
 التراجع فيأتي ولو اختار الفسخ فيأزاد على المباح تعين المباح للنكاح وإن لم يأت فيه بصيغة اختيار
 وقوله بأمر صريح في أنه لا يجوز اختيار واحدة لأن نكاح الكفار صحيح فيستمر بعد الاسلام في أربع
 طلوزى سم على حج ع ش على اهـ (قوله) إذا نسكحن مرتباً) هلال في الثانية مع أنه أخصر ولعل

واذامات بسنهون فله اختيارا لذات و برث منهون وذلك لترك الاستفصال في الخبر وتعبيري بمذاكر شامل لتبرالحر كاترور بخلاف
عبارته ونخرج ز يادى أهله غيرة (٣٨٢)
كان أسلم تبعافلا يلزمه ولاوليها اختيار قبل أهليه بل ولايصح منهامذاك

وجه العدول عنه توهم أن المراد الثانية في المتن وهي قوله أوفى عده فتمثل (قوله) واذا مات بسنهون أى
بعد اسلامه أمالومات قبل اسلامه فهو بمنزلة انقضاء عدهن قبل اسلامه فيختار من الباقيات أثر بما
(قوله) اختيار الميتات) فلا ضرر وقد قبل أظهر للإصلاح (قوله) ذلك أى التعيم الذى ذكرناه لترك
الاستفصال أى والقاعدة أن ترك الاستفصال في وقائع الأحوال ينزل منزلة الصوم في القتال ومعها معارضة
قاعدة أخرى وهي وقائع الأحوال اذا نظر في اليها الاحتمال كسأها ثوب الأجال وسقط بها الاستدلال
وخست الأولى بالأقوال والثانية بالأفعال حل ومثال الثانية لمس عائشة لرجل النبي ﷺ وهو
يمضى مع استمراره فيها الذى استدله أبو حنيفة على عدم النقص بمس الأجنبية فانه يحتمل أن يكون
لها محائل فلا يستدل به (قوله) شامل لغير الحر) فالحل بل عليه أن يختار أو يعاول لغيره بل عليه أن يختار
اثنين وظاهر كلامه ولوسفيا ونحوه من كل من يسكن للحاجة فيجب عليه أن يختار أو يعاول واحدة
كافرة وشيخنا زى أى لانه يقتصر في أنسكة الكفار وفي الدوام مالا يتغير في أنسكة المسلمين
أصالة وفي الابتداء حقيقة حل وتفتن في مالهون كن ألفا لانهم مجبوسات عنه م (قوله)
فلا يقوم مقامه في ذلك غيره حل وتفتن في مالهون كن ألفا لانهم مجبوسات عنه م (قوله)
أو بعد اسلامه في عده) فيه قصور وعبارة م (قوله) أو أسلم بعده أو قبله بعد الدخول في العدة فهي شامة
القبيلة وقد كررها الشارح فها بعد في قوله وكذا لو أسلم المباح الخ فانظر مل فضاء عن المتن وهلا دخلها
فيه تأمل (قوله) ولم يكن تحته كتابية) لم يذكر محترمه والظاهر أن يقال محترمه على قياس ما تقدم
انه ان كان تحته كتابية لم يتعين المباح بل يختار به ويكمل العدد الشرعي بالكتابية (قوله)
وان أسلم) أى من زاد بعد العدة فانه لا عبرة به لاسلامه وهذا التعميم يناسب الصورة الثانية وكان عليه
أن يذكر تعميما يناسب الصورة الأولى بان يقول وان أسلم أى من زاد بعد الزوج في الأولى وبعد العدة
في الثانية لطابق التعليق الذى ذكره بقوله تأخر اسلامه الخ تأمل (قوله) فلا يتعين أن أسلم من زاد
الخ) فيه أن الفرض أن الذى أسلم هو المباح فقط كآقيد الشارح بذلك فذكره للتفصيل المذكور في
المفهوم خلاف فرض المسئلة تأمل (قوله) والامتين) أى المباح (قوله) وكذا لو أسلم المباح) أى فان
المباح يتعين (قوله) في العدة) وهي من حين اسلام المباح اه حل (قوله) وأسأمت) أى معه أوفى
العدة كاسر (قوله) فان دخل بها) أوشك في عين المدخول بها شرح م (قوله) أو بالام ولها مهر
الثلث ان كان المسمى فاسدا والا فالشمى م (قوله) حرمتا أبدا) وقلنا بفساد انكحيتهم لأن
وطه كل شبهة يحرم الأخرى ولكل المسمى ان صح والا فغير المثل شرح م (قوله) وبه يعلم ماني قول
الشارح بناء على ههنا أنسكحيتهم وأجيب بان قوله بناء راجع للتحريم بالعقد لا مطلقا وقول م (قوله) ولكل
المسمى الخ أى ان دخل بها كافر وههنا أنسكحيتهم وأجيب بان قوله بناء راجع للتحريم بالعقد لا مطلقا وقول م (قوله) ولكل
بواحد منهما) وتستحق الأم نصف المسمى ان كان صحيحا والا فنصف مهر المثل وقوله أو دخل بالثب
والأم نصف المسمى ان كان صحيحا والا فنصف مهر المثل وقوله أو دخل بالثب
بواحدة منهما مالهون كحل دخل باحدهما أو بالاولى لأنه دخل باحدهما وشك في غيرها حرمتا وطال
نكاحهما أى والاحتياط أن يعطى كل واحدة نصف المهر وبوقت النصف حتى يقين الحال م (قوله)
(قوله) ودون البت) فانها تتعين ولا يفسخ نكاحها حل (قوله) على مامر) أى من ههنا أنسكحيتهم

(أو أسلم) منهون (معه قبل
دخول أو) بعد اسلامه في
عدة مباح فقط ولم يكن
تحته كتابية (يعين) النكاح
والدفع نكاح من زاد أو ان
أسلم بعد العدة تأخر اسلامه
عن اسلام الزوج قبل الدخول
مع بعد الدخول فلا يتعين
أن أسلم من زاد أو بسنه في
العدة أو كان كتابية والا
فيعين وكذا لو أسلم المباح ثم
أسلم الزوج في العدة (أو)
أسلم (على أم أو بنتها) حلة
كونها (كتابيتين أو غير
كتابيتين و أسأمتا فان
دخل بها أو بالام) فقط
(حرمتا أبدا) البت
بالدخول على الأم والام
بالعقد على البت بناء على
ههنا أنسكحيتهم (والا) بأن لم
يدخل بواحدة منهما ودخل
بالبت فقط (فالام) دون
البت تحرم أبدا بالقدع على
البت بناء على مامر (أو)
أسلم على (أمة أسلمت معه)
قبل الدخول أو بعده أو
أسلمت بعد اسلامه (في عدة)
(أقر) النكاح (ان حلت
له ميتة) أى حين اجتماع
الاسلامين كان كان عبدا
أو ممرضا خاف العنت لانه
اذا حل له نكاح الأمة أقر
على نكاحها فان تخلف عن
أسلم حرولى (الام) أسلم كاسر
أى مع قبل دخوله أو بعدها وأسلم بعد اسلامه في

حل

على نكاحها فان تخلف عن اسلامه أو هو عن اسلامه فابا ذكر أولم تحل له اندفعت (أو)
أسلم حرولى (الام) أسلم كاسر) أى مع قبل دخوله أو بعدها وأسلم بعد اسلامه في

عدة أو أسلم بعد اسلامهن فيها (اختار) منهن (أمة) ان (حلت حين اجتماع اسلامهما) لانه اذا حل له نكاح الامه حل له اختيارها فان لم
 يحل له حينئذ اندفعت فلأولس على ثلاث ايام فاسلمت واحدة وهي تحمل ثم الثانية وهي لا تحل ثم الثالثة وهي تحل له اندفعت الثانية
 ويغير بين الاولى والثالثة فغيري بما ذكر اولي من قوله عند اجتماع اسلامه واسلامهن وظهر أنه لم يوجد الحل الا في واحدة تعينت
 بأنها غير الحرة لاختيار تنهين (أو) أسلمت على (حرة) تصلح للتمتع وإيماء (٣٨٣) أسلمت أي الحرة والاماء (كاسم)
 أي مع قبل دخول أو بعده

حل (قوله حين اجتماع اسلامهما) ولا يقدر في ذلك صدور الاختيار عند عروض اليسار فيها يظهر
 برلى سم (قوله وهي تحل) بان كان مصراعين صادق حرة وقوله وهي لا تحل لبان كان مصرايه
 (قوله اولي من قوله عند اجتماع الخ) لان كلام الاصل يقتضي حل الثانية لانها حال اسلام الثالثة تحل له
 تأمل حل أي يفيد أن الثانية تحل له عند اجتماع اسلامهن واسلامه لان الفرض انه حال اسلام
 الثالثة كان مصراها (قوله وظهر الخ) تقييد لقوله اختار منهن أمة (قوله تصلح للتمتع) هذا
 بخلاف ما سمر من أن الامه لا تقارن الحرة وأن لم تصالح للتمتع وتزويجها الاسلام منزلة ابتداء النكاح
 يقتضي أن يكون الحكم هنا كذلك لأن يقال انه لا يلزم أن يعطى حكم الابتداء من كل وجه فيلتأمل
 شوري (قوله تعينت) أي مالم يعتن أخذ من قوله بعد ولولأسدت وعقن الخ (قوله حتى انقضت
 عنها) أما لو اختار أمة قبل انقضاء عدة الحرة فهو باطل وان بان اندفاع الحرة لوقوعه في غير وقت
 فيجده بعد انقضاء عنها شرح مر (قوله وعقن) أي الاماء ثم أسلمت ولا يختص الحكم بمذكر
 الصف في هذه الصورة بل الضابط الشامل لها ولغيرها أن بطر العتق قبل اجتماع اسلامهن واسلام
 الزوج يفيد ذلك بما إذا أسلمت عتقن ثم أسلمت أو عتقن ثم أسلمت ثم أسلمت ثم أسلمت ثم أسلمت
 زى (قوله بشرطه) أي شرط حالها له (قوله أي الفاطمة) ولو ضمنا أو لزوما فن الضمى لفظ الطلاق
 ومن الروم فسخ ما زاد على المباح حل (قوله وكررت اشارة) فيه أن غاية ما يستفاد من تكرير
 الكفا ان الثاني غير الاول حل (قوله ولو اختار الفسخ صريحا) كفسخت ورفعت وأزأت أو كناية
 كسرت وأبعدت حل (قوله تعين المباح) أي فهو اختيار لزوي (قوله كطلاق) أي فانه من
 ألقا الاختيار فهو معطوف أي مع حذف حرف العطف على كاخترتك وهل هو صريح في الاختيار
 أو كناية فيه أو صريحا صريح فيه وكنايته كناية فيه الظاهر الثاني لانه لا يفيد الاختيار الا ضمنيا حل
 وبارة حل قبل ان أراد لفظ الطلاق اقتضى أن لا يصح بمعناه وليس كذلك اذ فسخت نكاحك
 بنية الطلاق اختيارا لنكاح وان أراد الاعم ورد عليه أن الفرقان من صراح الطلاق وهو هنا فسخ
 وبجواب اختيار الثاني ولا يرد الفرقان لانه لفظ مشترك وهو هنا بفسخ أولى منه بالطلاق لانه المتبادر
 من قوله قالوا انه صريح فيه كناية في الطلاق اه حج (قوله فانه اختيار للطلقة) أي ضمنا كانه
 قال اخترتك لنكاح وطلقتك حل (قوله لافراق) انظر هذا العطف فانه لا يحسن أن يكون معطوفا
 على طلاق فانه من ألقاؤه فهو هنا كناية في الطلاق وان كان صريحا في الزوجة المحقة لانها لم تنزل
 الزوجة احتمل غير معنى الطلاق حل وبجواب بان لا يعني غير صفة الطلاق (قوله لانه اختيار
 للفسخ) ويكون اختيار النكاح في غير المقارنات فان قلت ما الفرق بين الفرقان والطلاق من حيث
 ان الاول اختيار للفسخ والثاني اختيار للطلقة مع اشتراكهما في حل عصة الزوجة قلت الفرق أن
 الفرق مشترك بين الطلاق وبين الفسخ فلا بد لدلالته على الاختيار من نية الطلاق بخلاف لفظ الطلاق

بين الصريح والكناية ولواختار الفسخ فها زاد على المباح تعين المباح للنكاح وان لم يأت به بصيغة اختيار (كطلاق) صريحا وكناية
 ولو سلمنا ما اختار للطلقة لانه لما احتجنا به المنكحة فاذا طلق الحرار بما انقطع نكاحهن بالطلاق اندفعت الباقيات بالنسح (لافراق
 غير ينطلق) الاماء اختيار للفسخ فلا يكون اختيار النكاح (و) لا (وطه) لان الاختيار اما كابتداء النكاح وكاستدائه وكل منهما لا يحصل
 الا بالرد كمدن من زواني (و) لا (ظواهر ولام) فلا يباح اختيار

فالمراقب حق من أسأل على أكثر من العدد الشرعي صريح في الفسخ وحق غيره صريح في الطلاق
 شرح مر وقوله فلا يكون اختيار النكاح فيه أن الفسخ لما زاد بلمه الاختيار للنكاح في الباقي
 الآن يفرق بينه وبين الطلاق لأن الطلاق يتضمن اختيار المخاطبة له بالنكاح والفسخ لا يميزه الاختيار
 للباقي لأنه متضمن له حل **(قوله لأن الظهار محرم)** فيه أنه محرم للجلال ولا يكون حينئذ إلا في
 الزوج وقوله من الوطء أي الاختيار وحل **(قوله ولكل منهما)** أي التحريم والامتناع وعبارته مر
 صريح في كون التمييز راجعاً للظهار والإبلاؤه لا لغيره لأن كلا من الظهار والإبلاؤه عليه فتنى كونهما
 أثيق بالاجنية أن المقصود منهما التباعد عن الوطء وهو فيها أثيق اهـ شيخنا **(قوله أثيق منه)**
 بالنكوة الذي أثيق بالاجنية إنما هو مطلق التحريم ومطلق الامتناع لا يحرم الحلال ولا الامتناع
 من الحلال تأمل فلو اختار المولى منها أو المظاهر منها للنكاح حسب مدة الإبلاؤه والمظاهر من الاختيار
 فيصبر في الظهار عما حدث لم يفارقها بعد الاختيار حالاً حل وم وقول المجنى إنما هو مطلق
 التحريم أي الغير الناشئ عن ظهار وقوله ومطلق الامتناع أي الغير الناشئ عن الإبلاؤه يعني وهذا ليس
 مراداً هنا بل المقصود التحريم والامتناع الناشئان عما ذكر من الظهار والإبلاؤه لا أن يقال المراد
 التحريم والامتناع المحرمان عما ذكر وعبارته مر السابقة لا رد عليها ذلك **(قوله ولا يفسخ)** أي
 ما ينوبه الطلاق بدليل وقوله فان نوى بالفسخ الخ وذكر الفسخ مع الاختيار لأن المراد الفسخ في
 غير المختار اهـ شيخنا **(قوله لأنه مأمور بالتعيين)** انظر ما مراد بالتعيين من أع الاختيار
 على التراضي فان قيل المراد التعيين حالا قلنا يتأني كونه على التراضي فان قيل المراد التعيين التام
 كما في مر قلنا تانيه قوله فيما بعد وله حصر اختباره في أكثر من مباح فهذا تعيين غير تام
 فكيف يكون مأموراً بالتعيين التام ويدل أيضاً على أنه على التراضي ثم رأيت حل يؤخذ منه
 أن المراد بالتعيين حالا وعبارته قوله وله حصر اختيار الخ هذا يدل على أن الاختيار لا يجب فوراً
 إلا أن يقال هو واجب فوراً لأنه يقتضيه أنه يحصر الاختيار في أكثر وقتاً يقال بالتعيين فوراً
 فهو لا يقتضيه إذا طلب الإمهال أن يجهل ثلاثة أيام حر اهـ أي فالتعيين غير الاختيار **(قوله لأنه)**
 حينئذ مطلق أي ويحصل به الاختيار فهو كتابة طلاق وفيه أن هذا صريح في بانه أي في الزوجة المحقة
 إذا كان بجايب ووجد نفاذاً في موضوعه فكيف يسكون كتابة في غيره وأجيب بأنه مستثنى من
 القاعدة رعاية لفرض من رغب في الإسلام ووجهه شيخنا بأنه لما لم تزل الزوجة احتمل معنى الطلاق
 حل **(قوله في أكثر من مباح)** كأن يقول اختارت أربعة في هذه السنة أو في هذه الخـ شيخنا
 وعبارته التهاج ولو حصر الاختيار في خمس أو أكثر اندفع من زاد وعليه تعيين المباح منها لأن
 بالإسلام يزول نكاح من زاد فالاختيار تعيين لا مرس سابق لانشاء إزالة ومن ثم كانت العدة من
 إسلامها إن أسلم أو من إسلام السابق منهما إن أسلماً مرتباً حل أي فالتعيين بالتعيين إشارة
 لما ذكر من أنه بمجرد الإسلام يزول نكاح من زاد وقول المصنف وعليه تعيين رابع لقوله وحصر
 اختيار في أكثر من مباح كاندل عليه عبارة شرح مر ونهاؤه عليه التعيين التام وقوله وعليه خمسة
 راجع له أيضاً وإن كان يصح أن يرجع الأصل المسئلة أيضاً وعبارته شرح مر ونفتن أي الخـ
 وكذا من أسلم عليهن إذا لم يخترن شيئاً **(قوله فان تركه)** أي امتنع مصلحاً أو بعد اختياره أكثر
 من مباح فان استعمل أمهل ثلاثة أيام لهما مدة التروي شرعاً **(قوله حبس)** ولا يتوقف على طلب
 خلافاً للسكوت ومن تيممه ولا يوجب إلحاقه كمن امتنع لأنه اختار شهوة به فارق تعلقه على المولى الآتي
 وقوله يضرب فإذا برئ من الضرب الأول كرموه كذلك إلى أن يختار اهـ حل **(قوله عز)** أي

لأن الظهار محرم والإبلاؤه
 حلف على الامتناع من الوطء
 وكل منهما بالاجنية أثيق منه
 بالنكوة (والإبلاؤه اختيار
 ولا فسخ) كقوله ان
 دخلت الدار فقد اختارت
 نكاحك أو فسخت نكاحك
 لأنه مأمور بالتعيين والمعلق
 من ذلك ليس بتعيين بخلاف
 تعليق الطلاق وإن كان
 اختياراً كما مر لأن الاختيار
 به ضمني والضمي يقتصر
 فيه ما لا يقتصر في المقتل
 فان نوى بالفسخ الطلاق
 صح تعلقه لأنه حينئذ
 مطلق والطلاق يصح تعلقه
 كما مر (وله أي الزوج حراً
 كان أو غيره (حصر اختيار
 في أكثر من مباح) له إذا
 يخف به الإبهام ويندفع
 نكاح من زاد وتعيير بذلك
 أعمن قوله في خمس (وعليه
 تعيين) المباح منها (و)
 عليه (مؤنة) للوقوفات (حتى
 يختار) منها مباحة لاهن
 محسومات بسبب النكاح
 وتعيير بالمؤنة أعمن من
 تعييره بالنفقة (فان تركه)
 أي الاختيار أو التعيين
 (حبس) إلى أن يأتي به
 (فان أمر عز ر) بضرب
 أو غيره مما يراه الإمام وهذا
 من زباني (فان مات
 قبله) أي قبل الاتيان به
 (اختصت حامل بوض)
 وإن كانت ذات أقرار

(وغيرها باربعين وعشر) احتياطاً (الاموطاة ذات أفراء فيلا كثر منها) أي من أربعة أشهر وعشر ومن الأقراء لان كلا
 مني يحتمل أن تكون زوجة بان يختار ويمتد عدة الوفاة وأن لا تكون زوجة بأن تفارق فلا تمتد عدة الوفاة فاحتيط بمجاز كرفان
 مضى الأقراء الثلاثة قبل تمام أربعة أشهر وعشر أتمها وابتدؤها من الموت وإن مضت الاربعة أشهر والعشر قبل تمام الأقراء
 أتمت الأقراء ابتداءً من اسلامها ان اسلامها والا فمن اسلام

(٣٨٥)

زيادة على الحبس لان الحبس تعزير كافي حر (قوله وعشر) ذكر العشر تغليبا للبالى كفى الآية
 وغلت للبالى لسبقها على الایام حر (قوله ومن الأقراء) أي ومن الباقي من الأقراء ان كان بقي منها
 شيء لان ابتداء الأقراء من الاسلام وهو سابق على الموت الذي ابتداء الأشهر منه فان لم يبق من الأقراء
 شيء كان حاضت ثلاث حضات بعد الاسلام قبل الموت فانه امتد عدة الوفاة قطعاً كما يؤخذ من حر
 (قوله ارب زوجات) للراد بالارب الموروث بدليل بيانه بقوله من ربع أو ثمن الخ وعبارة المنهاج
 ويوقف على زوجات الخ (قوله صلح) أي الصلح بان تقول لكل منهن صاحبها انتهى الزوجة
 يكون الصلح على اقرار كذا قال الصمري والراجح عدم جوب ذلك وهذا من الاماكن التي يجوز
 فيها الصلح على الانكار حل ومنها لوطان احدى امرأتين مات قبل البيان ومالوا على انثان
 ودية يعيد رجل وقال لا أعرف لأكيها وأقام كل بينة وفي هذه كلها لا يجوز الصلح على غير المدي به لانه
 بيع وشربه بتحقيق الاك حل وقوله صلح أي اتفاق وتسميته صلحاً مجازية والافقدهم في الصلح
 آثاراً عدة أنواع وهذا ليس منها لا يقال انهم قسم المعاملات والذين لا نقول في هذه المسألة لاسماء
 بين ولادين لاحداهن على الاخرى اذا علمت هذا علمت أن قول بعضهم لا يشترط تقسم الاقرار
 ويكون ههنا في الموضع التي يصح فيها الصلح من غير اقرار في تساهل للمعاملات (قوله من عددهن)
 أي الوجود لا الصدق الشرعي الذي هو أر فان كن ثمانية فلها الثمن حر أي الاربع لانها ليست
 زوجة محقة حل (قوله يدفع البين ربع الموقوف) وما بقي يوقف الى صلح الحسبة مع الباقيات وكذا
 قال فيا بعده (قوله ولا يقطع به تمام حقهن) بل يصلحن مع الباقيات اللاتي لم يأخذن في بقية
 الموقوف بنسأوا أو قاتوا

(فصل في حكم مؤنة الزوجة) (قوله أسلمها الخ) حاصله أن الصور منطوقاً ومنهوما ثمانية أو ربع
 أشهر فيها المؤنة وهي صور المنطوق وأربعه لا تستمر فيها وهي صور المفهوم (قوله بخلاف مالو أسلم
 فلها) ولا مؤنة لها مدة التخلف وبني استثناء ما اذا كان التخلف لعذر من صغر ونحوه يكون اه
 بر عشم وشرح الروض بخلاف مالو أسلم فلها وان كان تخلفها لصغر أو جنون أو اغشاء ثم زال
 الباع وأسلمت في العدة ومثله حج ووجهه بان استخلف كالشوز والنشوز يجعل من المكلف وغيرها
 لانه لا يوقف على الاثم كسابق في بابها ولوادى الزوج اسلامه قبلها لم يقبل لانه يريد اسقاط المؤنة
 اوجبة عليه ولوادى الزوج تأخر اسلامها وهي تقدمه صدق لان الاصل استمرار كفرها وبراءة ذمته
 من مؤنتها حل ولوارثتها فتاب ثم أسامت وهو غائب استحقت من حين اسلامها وفارقت الشوز
 بنسقوط الثقة بالردة زال بالاسلام وسقطها بالشوز للعدم من الاستمتاع والخروج عن قبضته
 وذلك لا يزيل مع الغيبة كما ذكره البغوي في تهذيبه اه شرح حر

(٤٩ - (بحر) - ثالث) زوجتين أو سبع فتلاهن أربعاً منهن قسمتها أخذهما بالتصرف فيه ولا يقطع به تمام حقهن
 (صل) في حكم مؤنة الزوجة ان أسامت أو ارتدت مع زوجها وتخلف أحدهما عن الآخر (أسلمها) قبل دخول أو بعده
 (أر) أسلمت (هي بعد دخول قبله أو دونه استمرت المؤنة) لاستمرار النكاح في الأولين ولاتيان الزوجة في الثالث بالواجب
 عليها فلا تسقط بمؤنتها وان حدث منها مانع الفتن كالوفقات الواجب عليها من صلاة وصوم بخلاف مالو أسلم قبلها أو دونها وكانت غير
 كاشية فنشوزها بالتخلف (كان ارتد دونها) فان مؤنتها مستمرة لانها لم تحدد شيئاً وهو الذي أحدث الردة بخلاف

(باب الخيار في النكاح والاعفاف ونكاح الرقيق)

وأساب الخيار حنة الأول عيب النكاح الثاني خلف الشرط الثالث إصراره بالنفقة الرابع اعتقاها تحت عبد الخامس خلف الظن وصورته مالوته حرا بان عبد لوهي حرة على المعتد الآتي شيخنا (قوله ومايد كرمها) أي مع كل منها فايد كرم الأول قوله فإن فسح قبل وطءه ومايد كرم الثاني قوله وحرم وطء أمة فرعه ومايد كرم الثالث قوله لا يضمن سيد بانته في نكاح عبده مهما ألح وقوله بضالو قتل الأمانة تسفها (قوله بما وجد بالآخر) هذا يفيد أنه لو علم أعضاها ما بان لا خيار له برأى من الثلاثة المذكورة في قوله الآتي يجنون وجذام وبرص وكذا بقية العيوب وهو كذلك إلا العنة فلها الخيار وإن علمت بهائم نكحت وفيه أن العنة أمانة تحقق به بالعقد فكيف يتصور ردم عليها بها على العقد أو مقارنتها له وأجيب بتصور ذلك بان تزوجها أو بعن عنها ثم يطلقها بربدان بجدة. كما كان الأصل استمرارها حل وعياره زى وبشكل تصور رفضها بالعب المقارن بانها علمت به فلا خيار والأبطل النكاح لاتقاء الكفاءة وأجاب ابن الرقة بان صورته أن تأذن في معين أو من غير كفه ويزوجها الولي ثم يبناء على أنه سليم فإن المذهب يهتكم النكاح كما صرح به الأمام وبنت الخيار وقوله أو من غير كفه مشكل فإن الفرض أنها أدت في غير كفه وهو مثال لغير الكف باختيار العيب وهذا يضمن رضاها بالعيب فكيف مع ذلك تنخير وبجواب ابن الغالب في الناس السلامة من هذه العيوب لحمل الأذن في التزويج من غير الكف على ما إذا كان الحمل الموت للكفاءة فدانة النسب ونحوها حل على الغالب سم على ابن حجر (قوله بما ذكره) بدل من قوله بما وجد (قوله يجنون) ومثله الصرع والخبل وكذا الأغصاء الميؤس من إفاقته حر (قوله ولو متفقاً) ثم إن قل جدا كيوم في سنة فلا خيار به برأى قول ابن حجر إن قل محمول على غيمة ذكر كقوله عث على حر (قوله ومستحكم جذام وبرص) من إضافة الصفة للوصف أي جذام وبرص مستحكمين واشتراط الاستحكام فيها ضعيف والعمد أنه لا يشترط فيها استحكام بل يكفي حكم أهل الخبرة بأنه جذام أو برص كأي حر وزى وعش قال الشوري قوله ومستحكم بكسر الكاف يعني حكيم يقال أحكم واستحكم أي صار حكما قال الحلل استعمل بمعنى أفضل لأنها لما بلغا مبلغا لا يقبل العلاج أو يمسر لهما معلما فصح وصفهما بانهما مستحكان أي مثبان (قوله وهو) أي الجذام المستحكم حل وقوله وينأر عطف مفاعيل لأنه قد يتقطع ولا ينصل فلا استحكام في الجذام بان يتقطع وينأر وفي البرص بان يصل إلى العظم بحيث إذا فرك فركا شديدا لا يحمر ولا يفسد الجنون إلى الجنابة والبطن لم يشترط استحكامه كقوله المارودي أي دواب (قوله وبرص) وإن قل سل (قوله يتعنر الخيار لها) منها أو من وليها ونقل شيخنا أن لوليها أن يختار واستشكل بان الولي إنما يتخير بالمقارن ومع المقارن لا يصح النكاح لعدم الكفاءة لانه لا يزوج المجنونة لغير كفه حل وأجيب بان يظن سلامة وتكون قد أدت قبل الجنون في معين فإن معيا (قوله لاتقاء الاختيار) أي التخيير بينهما (قوله لوليها) أي الخاص ولومن غير النسب كالسيد على المعتد ما العام فلا يثبت له أخذ من التعاليل شو برى ولم ينصوا على حكمه والظاهر أنه لا خيار له كما يؤخذ من قوله سابقا وله تزويج ابنه الصغير من لانتكافه لأمعية ولأنه فتروجه المعية غير صحيح من أصله وأما الظاهر العيب عليها بعد العقد فيكون حادنا والولي لا يتنخ بالحد شيخنا (قوله وبنت خيار لوليها) ولو كانت المرأة بالغت رشيدة كابدل عليه قوله وإن رعت انرضا غير حال أنه له عث على حر وقال حل أي رعت بعد التقدم أو رعت به قبل العقد

معاوان أسلت في العدة فلا يؤخذ على التزويج بالردة وتضيير بالزينة أعم من تضيير بالنفقة (باب الخيار) في النكاح (والاعفاف ونكاح الرقيق) ومايد كرمها (ثبت خيار لكل) من الزوجين بما وجده بالآخر وإن حدث بعد العقد والفقول بما ذكره بقولي (يجنون) ولو متفقاً وهو مرض يزيل الشعور القلب مع بقاء القوة والحركة في الأضواء (ومستحكم جذام) وهو علة يحرم منها المصون يسوة ثم يتقطع وينأر (د) مستحكم (برص) وهو يبيض شديد مبع وذلك لقول كمال التبع (إن تماثل) أي الزوجان في العيب لان الإنسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه ثم المجنون يتعنر الخيار لها لاتقاء الاختيار وذكر الاستحكام من زيادي (د) يثبت خيار (وليها) أي الزوجة (بكلها) أي من الثلاثة (إن قارن عقدا) وإن رعت لانه يعير بذلك بخلاف ماذا حدث بعد العقد لانه لا يعير به بخلاف الحب والعنة الآتين لذلك ولا تخصص الضرر بها

وهي غير مجبرة لا يثبت له الخيار سر **(قوله ولزوج الخ)** أي ولو كان مجبوا أو عن بائع المتعد خلافا
 لمج اه حل **(قوله وبقها الخ)** ولا يجبر على شئ الموضع فان فعلته وأمكن الوطء فلا خيار وليس
 لا تنفذ ذلك قطعا إلا بان سببها شرع حر وقوله ولا يجبر على شئ أي حيث كانت العنة ولو سببه
 أما الصغيرة فتبين أن أولها بذلك حيث رأى فيه الصلحة ولا خطر أخذها بأي شيء قطع السلعة اه
 عن علي **(قوله وبقها)** أعاد الباء دفع توهيم عدم الاكتفاء باحدهما ان قلنا بإمكان اجتماعهما
 كالإعداد بهما معا وأولها إشارة إلى امتناع الاجتماع بناء على عدم إمكانه تأمل شوري **(قوله)** وقيل
 بلحم) وعليه فهو والرقي متساويان حل **(قوله ولها عجب وبعث)** أي ولو كانت رقعا أو قرنا
 عن **(قوله وبعثه)** أعاد الباء ليفيد أن قوله قبل وطء قيد في العنة فقط شوري بالمعنى **(قوله)** عن
 الوطء في القبل ولو عن امرأة دون أخرى أو عن البكر دون الثيب تخيرت لغوات التمتع وما قالوه
 من تخير البكر بدلى عنه لا يجوز إزالة بكارتها بنحو أصبهه اذ لو جاز لم يكن يحجزه عن إزالتها مبتنا
 الخيار للقدرة على الوطء بعد إزالتها بذلك وهو متجه وكلامهم في الجنائز كالصرح فيه ذكره في
 شرح الإرشاد اه عن **(قوله أيضا وبعث)** أي إذا تزوج المرأة بشرط فلا تسمع دعواها
 أي العنة لزوم الدوران بها يستلزم بطلان خوف العنت وبطلان خوف العنت يستلزم بطلان
 النكاح وبطلان النكاح يستلزم بطلان سماع دعواها ولا ينبغي أن هذا مبنى على أن العنتين لا يخاف
 العنت تقدم خلافه وشيخنا نقل هذا عن الجرجاني ولم ينبه على ذلك ونبه عليه ابن حجر حل - فلي
 هذا على كون العنتين بخاف العنت يصح نكاحه لامة وصح دعواها عليه في العنة **(قوله)** وهو غير
 مبرحونج) بخلاف عنتها إذا لا اقتراما ولا نكول فلا تصور ثبوتها في حقها زى أي وهي
 لا يثبت الإقراره أو نكحها مع حلها في الرد **(قوله على المكثري)** مجامع أن كلاله الانتفاع **(قوله)**
 انما خرب الدار) أي تخريبا يمكن معه الانتفاع والاقتسخت **(قوله)** لأنه قابض لحقه هذا لا يظهر الا
 في اتلاف المبيع كما تقدم في قوله واتلاف شتر قبض **(قوله)** أما بعد الوطء أي في ذلك النكاح وأما وطؤه
 في نكاح سابق فلا يمنع خيارها حل **(قوله)** عرفت قدرته على الوطء ووصات الخ) ان فات هذا
 التعليل رآى في المجهوب إذا كان الملب بعد الوطء لانها حينئذ عرفت قدرته على الوطء ووصات الى حقها
 فقتضاؤه لا يثبت لها الخيار في المجهوب الا اذا جوب قبل الوطء مع أن لها الخيار مطلقا لجواب ما أشار
 اليه الشارح بقوله مع رجاء زوالها أي العلة في العنتين بخلاف المجهوب فلا ترجو زوال علة شيخنا **(قوله)**
 الى هنا) أي الأولى لها وهو تحصيلها وتقرير مهرها حل وكتب أيضا بناء على وجوب تحصيلها
 وتقرير مهرها إذا نال الحشفة أما الوطء فخفه فلا يجبر عليه شوري وعبارة مر ووصلت الى حقها
 من كثر المهر ووجود الاحسان مع رجاء زوالها ولا ينافي ما تقرره قولهم الوطء حق الزوج فله تركه
 أبدا لانه عليه ولا خيار لانه محمول على بقاء نوقمها الوطء اكتفاء بداعية الزوج فحقه ثبوت منه ثبت
 لها الخيار لتضررها **(قوله ولا خيار لهم)** أي في باقي الميوس **(قوله واستحاضة)** ولو مع تحريم وان حكم
 أهل الخبرة باستحاضتها خلافا للزركشي والاذهي عش وتوطء عند الجماع وإزالها قبله وهين
 وبغير منحكم وأما للمرض الدائم الذي لا يمكن معه الجماع وقد أسس من زواله فهو من طرف العنة
 ويستند بفضل فيه بين كونه قبل الوطء أو بعده حل **(قوله وقروح سيالة)** ومنها المرض للمسي
 طيلرك والدمسي بالحكمة فلا خيار بذلك عش على مر ولو اختلفا في شئ هل هو عيب كيباض
 طهره برص أو صدق المسكر وعلى المدعي البينة حل **(قوله)** على كلام ذكره الخ) وهو أن
 كان عجب بنفسها كل أحد فله الخيار كأن لها الخيار إذا كان بحيث ينفى كل أحد من النساء كذا

(ولزوج بقرتها وبقها)
 بفتح راء أو جمع من اسكنها
 وهما اسنداد على الجماع منها
 في الاول بلحم وفي الثاني
 بعظم وقيل بلحم وذلك
 لغوت التمتع المقصود من
 النكاح (ولها عجب) أي قطع
 ذكره أو بعضه بحيث لم
 يبق منه قدر حشفة ولو بفعلها
 أو بعدوط (وبعته) أي يحجزه
 عن الوطء في القبل وهو غير
 صبي ويحجون (قبل وطء)
 لحصول الضرر بهما وقياسا
 فيها إذا جبت ذكره على
 المكثري إذا خرب الدار
 المكثرة بخلاف المشتري
 اذ عيب المبيع قبل القبض
 لانه قابض لحقه أما بعد
 الوطء فلا خيار لها في العنة
 لانها مع رجاء زوالها عرفت
 قدرته على الوطء ووصلت
 الى حقها منه بخلاف الحب
 (ولا خيار لهم بغير ذلك)
 كخوثة وانحاضة واستحاضة
 وقروح سيالة وضييق منفذ
 على كلام ذكره فيه في شرح
 البهجة وغيره لانها ليست
 في معنى ما ذكرتم نقل
 الشيخان عن الماوردي

عبره وبالافضاء في كلام حج كشيخنا انه ليس شرط بل الشرط أي ثبوت الخيار أن يتعذر دخول ذلك من يده كبذلها بخافة وضدها فزاد حج سواء أدى لافضاء أم لا فليحذر ذلك وليظنر ما معنى التعذر حل والافضاء رفع ما بين قبلها ووبرها أو رفع ما بين مدخل الذكر ومخرج البول على الخلاف فيه ولاخير بمبالغة الزوج أي كبر آله إلا أن يجز عن المطاوعة كل النساء واعتبر حج أمثالها بخافة وضدها ومثله العلامة هر **(قوله)** ثبوتها إذا وجدها **(الحج)** ضعيف ولا تنفع لها مدة الاجارة ولا قسم كما أفاده هر **(قوله)** قبل الوط أي دخول الحنفية **(قوله)** فلامهر **(الحج)** أي ولا تنفع حل **(قوله)** لا ارتفاع النكاح **(الحج)** عبارة هر لانها إن كانت فاسخة فظاهر أو هو فببها فكأنها الفاسخة **(قوله)** بعده وإن نزل البكارة لأنه لا يشترط في تقرر المهر زوال البكارة حل **(قوله)** لمفسى يجب ولا تنفع لها في العدة سواء كانت حائلا أو حاملا لا تقطاع أثر النكاح ولها استسكى لانها معتدة عن نكاح صحيح تحميها له خط س **(قوله)** أو معه انظره مع ما يأتي من أنه لا بد للفسخ من الثبوت عند الحل كما الآن يصور بما إذا كان القاضي عنده وقت الوط على ما فيه من البعد تأمل شو برى والاولى أن يصور بما إذا لم يوجد كما ولا يحكم فانه في هذه الحالة لا ينتقض الفسخ لرفع القاضي بل لكل منهما الاستقلال بالفسخ في هذه الحالة كما في شرح هر **(قوله)** بين العقد والوط والحاصل أن الصور ثمانية يسقط المهر في صورتين ويجب المسمى في صورة ومهر المثل في خمس وعلى كل من الثانية إما أن يكون الفسخ بعبه أو بعبها ويزاد صورتان وهما الفسخ معه بمحدث معه بعبه أو بعبها وولوق الشارح والابان فسخ بعده أو معه بمقارن أو بمحدث بين العقد والوط أو بمحدث معه أو بالمراد مع الاختصار وكان يستغنى عن قوله بعده أو فسخ بعدهو يكون شالاست صور **(قوله)** لانه يتبع بعبه هو قاصر على ما إذا كان العيب بها رشدي على هر فلذا أتى الشارح بالتعليل الثاني لانه عام **(قوله)** ولان قضية الفسخ **(الحج)** هذا التعليل يأتي أيضا في العيب الحادث بعد الوط مع أنه تقدم أن فيه المسمى الآن يقال عارض هذا ما من تقرر المسمى بالوط قبل وجود مقتضى الفسخ والقرار لا يرفع قوله ولان قضية الفسخ **(الحج)** أي مع عدم تقرر المسمى بالوط قبل وجود الدب الموجب للفسخ تأمل **(قوله)** بدل حقها وهو منفعة بضعها التي استوفاه **(قوله)** حكم المعينين أي الداخلين تحت قوله ولا **(قوله)** ولو انفسخ **(الحج)** ذكر هذا هنا استطراد الان الكلام في عيوب النكاح وكان الاولى تأخيرها عما بعده وقوله برده أي منه أو منها أو منها وقوله بعده أو ما لو انفسخ برده **(قوله)** فان كانت منها وحدها فلا تنفع لها وان كانت منه أو منها وجب لها النصف كما يعلم أي يأتي في كتاب الصداق **(قوله)** ولا يرجع زوج على من غره يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهو أن رجلا عنده جلة من العسل فوقت فيه غرله فاستغنى مفتيا فافتاءه بالنجاسة فأراقه هل ضمنه الفتى أو لا وهو أنه لا ضمان على الفتى المذكور أخذنا ذكره ويعز رقنا ان نعم بذلك ع ش على هر **(قوله)** بفرمه أي مفرومه وقوله من مسمى بيان للمفرومه مداعلي القول المروج وقوله ومهر مثل أي على القول الرابع شيخنا وعبارته التي يرى قوله من مسمى نفع في الحلى لذا كره له بناء على وجوب المسمى مطلقا وهو الرأى المروج فقلن الشارح أنه مفرع على الصحيح في بعبه والوداب اسقاطها لما علمت أنه لا يجب الا للعيب الحادث بعد الوط ولا تفرير اذ ذلك **(قوله)** من ولي وزوجة وعبارة غيره وعلم من كلامه أن الغرور في عيب النكاح إجماعية وتضمن الولي أو وكيله أو منا بأن سكت عن العيب وقدا ظهر له أن الزوج عرفه أو عقدت بنفسها **(الحج)** شو برى فقول الشارح بأن سكت عن العيب **(الحج)** فهو يرتفع بالزوجة ولكن بواسطة الولي وقيل مثال لغيرهما

لتعبر

سكت عن العيب وكانت أظهرته أن الزوج عرفه أو عقدت

ثبوته فيما إذا وجدها مستأجرة العين وأقره وتبصر عاذا كراؤل من اقتضاه على نسي الخيار بالخونة الواضحة أما الخونة للشك فلا يصح معها نكاح كاسر ولو علم العيب بعد زواله أو بعد الموت فلا خيار **(فان فسخ)** بعبه أو بعبها **(قبل الوط فلامهر)** لا ارتفاع النكاح الخالي عن الوط بالفسخ سواء قارن العيب للعقد أم حدث بعده أو فسخ **(بعبه)** بمحدث بعده **(فمفسى)** يجب لتفره بالوط **(والا)** بأن فسخ بعده أو معه بمقارن العقد أو حادث بين العقد والوط أو فسخ بعده بمحدث معه **(فمهر مثل)** يجب لانه يتبع بعبه على خلاف ما منه من السادة فكان العقد جرى بلا تسمية ولان قضية الفسخ رجوع كل منهما الى عين حقه الاولى بدل ان تلف تبرع الزوج الى عين حق وهو المسمى والزوجة الى بدل حقها وهو مهر ما لها لقوات حقها بدخول رد كحكم للمعين من يزايد **(ولو انفسخ برده)** أي بعد وطه بان لم يتبعها اسلام في العدة **(فمفسى)** لتفره بالوط **(ولا يرجع زوج)** بفرمه من مسمى ومهر مثل **(على من غره)** من ولي وزوجة بأن

(رفع لقاض) لانه يجتهد فيه كالفسخ بالاعصار (وتبنت عتته) أى الزوج (بإقراره) عند القاضى أو عند شاهدين وشهادته عنده (ويجوز رد عتلهما) لا مكان اطلاقها عليها بالقرائن ولا يشترط ثبوتها بالبينة لانه لا اطلاع للشهود عليها (م) بعد ثبوتها (ضرب له قاض سنة) كما فعله عمر رضى الله عنه رواه الشافى وغيره وتابعه العلماء عليه وقالوا تعذر الجاع قد يكون لعارض حاررة فيزول في الشتاء أو برودة فيزول في الصيف أو ببوسة فيزول في الربيع أو رطوبة فيزول في الخريف فإذا مضت السنة ولم يأت عاين الله يحجز خافى حوا كان الزوج أو بعدا ساما أو كافرا (بطلبها) أى الزوجة لان الحق لها فلا يكتسب لجهل أو دهنه فلا بأس بتبنيها ويكفي في طلبها قولها انى طالبة حتى على موجب الشرع وان جهلت الحكم على التفصيل (وبعددها) أى السنة (رفعه) أى القاضى (فان قال وطئت) فى السنة أو بعدها (وهى ثيب) ولم تصدق (حاش) أنه وطئ

تفصيل الولي بعدم التثبت وقوله أو عقدت بنفسها تصوير تغيرها بلا واسطة شيخنا وسكت الشارح عن تصوير تغيره بالولي لوضوحه (قوله رفع لقاض) أى واقامة البينة على ثبوت ما ذكر من الميوس والحكم بشرطه كالقاضى شرح مـ وشرطه أن يكون مجتهدا ولا قاضى ثم ولو قاضى ضرورة عـ ش على مـ وأفهم قوله رفع لقاض أنهم لو تراضوا بالفسخ بما يجوز به الفسخ لم يصح وبه صرح في المحرر اه مـ عـ ش (قوله سنة) وابتهلوا من وقت الضرب لالتبوت بخلاف مدة الأيلاء فانها من وقت الحلف للنص وتعتبر السنة بالأهله مـ (قوله وقالوا تاذر الجاع) تذرأمنه لانه تعليل الحكماء (قوله أزدعته) أى يحجر يقال دهنش أى يحجر عـ ش (قوله على موجب الشرع) من ضرب المدة كفى حل أو التحجير كفى عـ ش وعبارته على مـ موجب بفتح الجيم أى مأوجه الشرع وهو ثبوت الخيار (قوله رفعه) أى فوراعى للمعتد فلو ادعت جهل القورية عذرت لانه مما يخفى حل (قوله حلف) (بالأداة) للامانة لا يشيطى فلما

إذا اختاف الزوجان في وطئها • فن منها ما ينفيها فالتقول قوله سوى صور ست فبنته • هو الصدق فاحفظ ما تبين نقله إذا اختلفا في الوطء قبل طلاقها • وجاء له منها على الفرش بجمله فأنكره فالتقول في ذلك قولها • وبلزمته شرعا لها للمهر كنه كذلك عتبن يقول وطئتها • زمان انهنال حيث يمكن فعله كذلك مول قال انى وطئتها • وفئت فلا تطليق ياتى ومثله إذا طاهرأ كانت وقال لسنة • سمأ أنت فيها طالق صح عقله فقال بهذا الطهرأنى وطئتها • وما طلقت لم ينقطع منه حبله ومن طلقت منه ثلاثا وزوجت • بغير وفيها قال ما غاب قبله قتلت بلى قد غاب فالتقول قولها • وأدرك ذلك الزوج الاوّل حلّه وان زوجت عرس بشرط بكرة • قتالت لنا ان الثبوتة فعله وأنكره فالتقول في ذلك قولها • وأليس له منها خيار ينسبه لخصها جميعا انها قد تكملت • ففي مثلها الانسان يشدد درجته اه

استنى أيضا مالوا عسر بالهر وادعى الوطء وأنكرته فيمنع فسخها به كفى شرح مـ وقوله في النظر فأنكره فالتقول في ذلك قولها أى لترجميع جانبها بالولفان فناء عنه صدق بمينه لانتفاء المرجح وكذا ان لم يكن ولو عليها العدة وأخذة لها بقولها ولا تنفقه لها ولا سكى شرح الروض ملخصا وقوله فالتطاهرأ كانت الخ أى إذا قال أنت طالق للسنة فقال وطئت في هذا الطهرأ فالتطاهرأ حاله قال لم تنفقه فوقع المصدق إذا الأصل بقاء العصة كفى سـ ل دم وقوله فتقات بلى قد غاب فالتقول قولها أى بالنسبة للاول لا لتغير برها مهرها مـ وقوله وأنكره فالتقول في ذلك قولها أى بالنسبة لرفع الفسخ وأما بالنسبة لرفع كمال المهر فالتقول قوله كفى سـ ل ونظيره افتاء القاضى فيما إذا قال ان لم تنفقه عليك اليوم فأنت طالق وادعى الاتفاق فيصدق دفع وقوع الطلاق عليه وهى لبقاء النفقة عليه عملا بأصل بقاء العصة بقاء النفقة (قوله كاذر) أى فى السنة أو بعدها (قوله مالوا كانت بكرة) بأن شهد أربع نسوة بقاء بكرتها أى غير غوراء والاحلف حل (قوله فتجانب) لان الظاهر معها قال حل وان

ذكر ولا يطلب بوطء وخروج زباني وهى ثيب مالوا كانت بكرة افتحاف أنه لم يطل (فان نسكل) عن العيين (حلفت) كعبرها (فان حلفت) أنه لم يطل (أو أقر) هو بذلك

البيع لا يفسد بخلف
الشرط مع تأثره بالشرط
الفاقد فالنكاح أولى
(ولكل) من الزوجين
(خيار) فله فسخ ولو
بلا قاض (ان بان) أى
الموصوف (دون مباشر)
كان شرط أنها حرة فبانت
أمة وهو شرط له نكاح
الامة وقد أذن سيدها في
نكاحها أو أنه حر فإن
عبداً وهى حرة وقد أذن
له سيده في نكاحه تخلف
الشرط وللغير (لان
بان) في غير العيب بقرينة
ماسر (شمله) أى مثل
الواصف أو فوقه المفهوم
بالاولى لتكاثفها في الاولى
ولأفضليته في الثانية وهذا
من زيادتي وهو حسن وإن
اقتضى كلام الأصل خلافه
وكلام الروضة خلاف بعضه
أما إذا بان فوق مباشر
فلا خيار (أولته) أى كل
منها الآخر (بوصف) غير
السلامة من العيب (فم
يكن) كأن ظاهراً أو
سرة فبانت كتابة أو أمة
تحل أولته وكذا فاذنت
فيه فإن فسقاً أو زوراً أو
دناً ونسباً أو حرفة للتصغير
بترك البحث والشرط

قلته فروجاً ختماً فيبطل أيضاً **(قوله بخلف الشرط)** أى العيب الفاسد ككون العبد كاتياً أو العالمة حاملاً
أو ذات لبن وكان الأولى أن يقول ولان البيع الخ لانه تعليل ثان أم أجمله علة للتعليل فلم يظهر وجهه حل
(قوله مع تأثره بالشرط الفاسد) أى بكل واحد منها كعنى هذه البيعة مثلاً بشرط أن يحلها الخ
لأن هذا النوع بشرط أن يحلها أو الزرع بشرط أن يتحصده فان البيع يفسد بخلاف النكاح فإنه
لا يتأثر بكل فاسد بل بما يغفل بمقصوده الأصلي منها كما سيأتى حل أى بشرط محتملة وطه عدمه
أما إذا طلق أو بانت منه أو فلتان نكاح بينهما فان نخل بمقصوده الأصلي بخلاف الشرط الفاسد
الذى لا يغفل بمقصوده الأصلي كان نكاح بألف على أن لا يبيها أو على أن يعطيه ألفاً أو شرط في مهر خياري
فان النكاح يصح بغير الشل كما سيأتى **(قوله ولكل خيار)** محله في تخلف البكرات بان التوبة قبل
الوطء فان بانت بعده فلا خيار لامكان الاطلاع على التوبة بدون وطء ويجب عليه مهر مثلها نيبا
عبد البروتقدم انه اذا ادعى التوبة فادعت أنها بوطئه وقال لها صدقت بميبتها بالنظر لئلا يفسخ
للتراجع المهر **(قوله ولو بلا قاض)** أى في غير عيوب النكاح حيث جعل كلامه شاملاً لها
حل **(قوله دون مباشر)** أى ودون الشرط أخذاً من قوله لان بان مثله **(قوله أنها حرة)** أحوه
الأصل فبانت عتقه حل **(قوله وهى حرة)** بل ولو كانت رقيقة كما اعتمده شيخنا فالحرة ليست بقيد
وحينئذ يغير سيدها لانه لا يجبرها على أن يزوجه للعبد وهو لا قبل بفساد النكاح اذا كانت حرة لعدم
الكفاءة وأوجب بان الصورة أنها أذنت في معين واذا في المعين مقتضى لاسقاط الكفاءة منها ومن
ولها حل **(قوله بخلف الشرط وللغير)** علة قوله ولكل خيار **(قوله لان بان)** أى الذى هو
دون مباشر مثله وهو مخصوص بالحرة والعفة والنسب وكذا بالحرة بالنسبة للزوج كما هو مذهب من شرح
در بان كان عبداً بشرط حره فبانت أمة فلا خياره على المتمدن لتكاثفها مع تحمكه من الفرق
بالطلاق **(قوله في غير العيب)** لو شرط السلامة من أحد العيوب السابقة فبان غيره منها تخير سواء بان
مثل مباشر أو أدون أو أعلى لانه يقتضى الخيار بوضعها حل **(قوله بقرينة ماسر)** من أن لكل
الخيار وان ساء في ذلك أو زاد عليه وانما يحتاج لذلك لان كلامه هنا شامل لما اذا كان للشرط انتفاء
العيب وقد علمت ما فيه أى من أن الخيار بالعيب ثابت وإن لم بشرط وغير العيب من خصال الكفاءة
العفة والنسب والحرة وأما بقية ما ذكره التى هى نحو الجلال فيثبت فيه الخيار وان كان مثله أو أعلى والى
ونحو البياض فلو شرط كونها بياض فاذا هى سوداء وهو أسود ثبت لها الخيار وكلام المصنف يقتضى
عدم ثبوته حل **(قوله مثل الواصف أو فوقه)** أى والفرض أنه دون مباشر **(قوله لتكاثفها في
الاولى)** أى مع امكان تخلفه بالطلاق فلا يراد ما اذا كانت أمة وبان عدا فاتها تخير على المتمدن **(قوله
ولأفضليته)** أى الموصوف وقوله وهذا أى قوله لان بان مثله **(قوله أما إذا بان)** مفهوم قوله لان بان
دون مباشر فليس مكرراً مع قوله أو فوقه لان ضميره راجع للواصف وكان الاولى تقديمه على قوله لان
بان مثله **(قوله أولته)** عطف على بان واغترض بأن لم يدخل في أصل المسئلة لانه امرورة فاذن الشرط
فالذى أن يكون معطوفاً على شرط من قوله ولو شرط الخ وفيه أنه يعده عدم ذكر جواب لمساكن
الذين أن يذكروا يمكن أن يقال انها مستثناة استثناء لقوا بمتقطعا وتكون معطوفة على بان تأمل
وعبارة حل قوله أولته أى ولان ظنه فهو معطوف على بان فلا خيار **(قوله فاذنت فيه)** أى حتى
يجمع النكاح فانه دفع ما يقال ان الاخل بالكفاءة مبطل للنكاح **(قوله أو زوراً)** ضعيف كما يطر ما بعده
(قوله للتصغير بترك البحث والشرط) مقتضاه أنه لو بحث ثم تبين ذلك ثبت الخيار وهذا الذى في
زوال الروضة عمن ثبوت الخيار وجزءه في الانوار وهو المتمدن وقوله والشرط في كلام شيخنا كحج

بِخِلَافِ مَا يُؤَيِّنُ عَلَيْهِ
لَا الْغَالِبُ ثُمَّ السَّلَامَةُ
وَلَيْسَ الْغَالِبُ هَذَا الْكَلَامُ
وَتَعْبِيرِي بِمَا ذَكَرْتُ أَعْمُ
مِنْ تَعْبِيرِهِ بِمَا ذَكَرْتُ
ذَكَرْتُ مِنْ أَنَّ لَهَا خِيَارًا
فِي الْوَلَاءِ عِيْدًا نَبَعَ فِيهِ
الْمُلُودِي وَالتَّصَوُّفُ فِي
الْأَمِّ وَغَيْرِهَا خِلَافُهُ
الْبَلْقِيْسِيُّ وَهُوَ الْمُتَعَدِّ
وَالصَّوَابُ (وَحَكْمٌ مَسْرُوعٌ)
وَرَجُوعُهُ عَلَى غَيْرِ عَدَدٍ
الْفَتْخُ بِخِلَافِ الشَّرْطِ
(كَيْفِيٌّ أَيْ كَيْفِيَّةً)
فِي بَابِ النَّسْخِ بِالْعَبْدِ
فَإِنْ كَانَ الْفَتْخُ قَبْلَ
وَلَوْ فَلَاحِرٌ أَوْ بَعْدَهُ
أَوْ مَعَهُ فَهِيَ مِثْلُ الْوَلَاءِ
بِغَيْرِهِ عَلَى الْغَالِبِ وَكَالْغَالِبِ
هَذَا وَثُمَّ الْفَتْخُ وَالْكُسُودُ
وَالْكَيْفِيَّةُ فِي الْعَدَدِ (د)
التَّغْيِيرُ (الْمُؤَثِّرُ فِي)
الْفَتْخُ بِخِلَافِ الشَّرْطِ
(تَغْيِيرٌ) (وَأَقْبَعُ فِي عَدَدٍ)
كَتَبْتُ لَكَ رَجْعًا هَذَا الْكَلَامُ
أَوَّلًا وَخِلَافُهُ لَانِ الشَّرْطِ
أَتَمَّا بِمُؤَثِّرٍ الْعَدَدُ أَذْكَرُ
فِيهِ بَخِلَافِ مَا ذَكَرْتُ
الْعَدَدُ أَمَّا الْمُؤَثِّرُ فِي الرَّجُوعِ
بِقِيَمَةِ الْوَلَاءِ فَيَكُونُ فِيهِ
تَقْدِيمُهُ عَلَى الْعَدَدِ مطلقًا
أَخْذًا مِنْ كَلَامِ الْغَزَالِيِّ
الرَّجُوعُ بِالْمُهْرِ عَلَى قَوْلِ
أَوْصَالِهِ مَعَ قَوْلِ
التَّغْيِيرِ فِي النَّسَاجِ أَخْذًا
مِنْ كَلَامِ الْإِسْلَامِ فِي ذَلِكَ
وَقَدْ بَطُلَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي شَرْحِ الرُّوسِ وَتَوْهُمٍ بِهِمْ

التَّعْبِيرُ بِأَوْ هَذَا حَلْ (قَوْلُهُ بَخِلَافِ مَا يُؤَيِّنُ عَلَيْهِ) أَيْ بَخِلَافِ مَا وَلَّيْتُ سَلَامَتَهُ مِنَ الْعَبْدِ فَإِنَّ عِيْدَهُ
فِي شَرْطِ الْخِيَارِ لَهَا (قَوْلُهُ لَانِ الْغَالِبُ ثُمَّ) أَيْ فِي الْعَبْدِ بِالسَّلَامَةِ أَيْ قَوْلِي جَانِبًا لِنَبَاتِهَا عَلَى الْغَالِبِ
تَغْيِيرُ وَقَوْلُهُ لَيْسَ الْغَالِبُ هَذَا أَيْ فِي خِلَافِ الْكَلَامِ غَيْرِ السَّلَامَةِ مِنَ الْعَبْدِ فَلَوْ يَقُولُ جَانِبًا فَخِيَارٌ (قَوْلُهُ
مِنْ أَنَّ لَهَا) أَيْ الْحُرَّةُ بَخِلَافِ مَا كَانَتْ أَمَةً فَلَا يَشْتَرُ لَهَا الْخِيَارَ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّرْطِ أَنَّهُ أَوْفَى مِنْ
الْفَتْخِ وَقَوْلُهُ فِي الْوَلَاءِ عِيْدًا أَيْ وَقَدْ ظَنَنْتُهُ حُرًّا وَقَوْلُهُ نَبَعَ فِيهِ الْمُلُودِي مُعْتَمِدًا وَمَا بَعْدَهُ ضَعِيفٌ (قَوْلُهُ
وَرَجُوعٌ) الْأَوَّلُ وَالْأَوْضَحُ وَعَدَمُ رَجُوعٍ كَمَا يَلْحَظُ الْأَنْ يَقَالُ لِلْمُرَادِمِ الرُّجُوعُ مِنْ حَيْثُ تَقِيَهُ
(قَوْلُهُ فَهِيَ مِثْلُ) لَمْ يَذْكُرْ رَجُوعَ الْمَسِي لَعَدَمُ صُورِهِ هَذَا لَانِ شَرْطُهُ حَدِثُ سَبَبِ الْفَتْخِ بَعْدَ الْوَلَاءِ
وَالسَّبَبُ هَذَا لَا يَكُونُ الْأَمَقَارِنَا وَالْإِمْتِنَانُ وَخِلَافُ الشَّرْطِ شَوْبَرِي (قَوْلُهُ وَكَالْغَالِبِ) أَيْ فِي الْوَلَاءِ
وَعَدَمُ الرُّجُوعِ وَقَوْلُهُ فِي الْعَدَدِ مَعَ مَا قَالَهُ فِيهِ تَصَرُّعٌ بِوَجُوبِ الْفَتْخِ الْفَتْخُ نَكَا حِجَابًا فِي الْعَدَدِ وَلَوْ خَالَ
وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَقَوْلُهُ وَالْكُسُودُ وَالْكَيْفِيَّةُ أَيْ لِلثَّانِ نَبَاتًا قَبْلَ الْفَتْخِ فَلَا يَجُوزُ بِهِمَا كَالْمُهْرِ سَلْ وَبِثَّ
السَّبَبِ وَجُوبُهُ بِالْحَامِلِ فِي بَابِ التَّفَقُّاتِ ضَعِيفٌ وَفِيهِ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ وَكَالْغَالِبِ أَيْ فِي عَدَمِ
الرُّجُوعِ لَانِ الْوَلَاءُ أَيْضًا وَإِنْ لَمْ تَكُنِ التَّفَقُّاتُ وَاجِبَةً فَلَا رَدَّ لَهُ لَارْجِعْ فِي حَالِ الْعَدَدِ وَبَعْدَ فَخْهِ
وَيَكُونُ قَوْلُهُ فِي الْعَدَدِ وَاجِعًا لَكَيْفِيَّةً وَحَيْثُ لَا عَارِضَ فَيَحْجِرُ وَبِعَارَةِ حَجٍّ وَحِكْمُؤُهُ لَزِيْجَةً فِي
الْعَدَدِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ هَذَا وَثُمَّ كَيْفِيَّةً مَسْخُوحَةً نَكَا حِجَابًا حَلْ وَمِثْلُهُ مَرَّ وَبِعَارَةُ الشَّوْبَرِي وَقَوْلُهُ وَكَالْغَالِبِ
يُغْنِي رَجُوعُهُ لِأَخِيرِهِ فِي كَلَامِهِ وَهُوَ عَدَمُ الرُّجُوعِ لِلثَّانِي لَانِ لَمْ يَنْتَوِ لَهَا لَمْ يَنْتَوِ لَهَا فِي الْعَدَدِ وَثُمَّ كَيْفِيَّةً
مَسْخُوحَةً بِخِلَافِ لَانِ الْعَدَدِ الْأَصَحُّ وَجُوبُ سَكَنِ الْحَامِلِ أَيْ فِي عَشْرٍ وَسَلْ وَجُوبُ سَكَنِ الْحَامِلِ
أَيْضًا لَانَّهُ مُعْتَمِدٌ عَلَى نَكَا حِجَابِ فَقَوْلُ الشَّارِحِ فِي الْعَدَدِ رَاجِعٌ لَكَيْفِيَّةً فَقَطَّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ سَلْ (قَوْلُهُ
وَالْتَّغْيِيرُ) أَيْ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِهِ سَابِقًا فَأَخْلَفَ أَيْ الْمَشْرُوعُ وَقَوْلُهُ لَمْ يَنْتَوِ فِي الْفَتْخِ أَيْ الَّذِي يَكُونُ سَبَبًا
فِيهِ وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ الشَّرْطِ أَيْ بِالشَّرْطِ الْخُلُوفِ لَانَّهُ هُوَ الْمُؤَثِّرُ فِي الْفَتْخِ (قَوْلُهُ هَذَا السَّلَامَةُ) فَلَا يَجِبُ
فِي كَوْنِهِ شَرْطًا لِلتَّصَرُّعِ بِالشَّرْطِيَّةِ حَلْ (قَوْلُهُ أَوَّلًا الْبَكْرُ) أَيْ هَذِهِ الْبَكْرُ بَخِلَافِ ابْنِ الْبَكْرِ شَوْبَرِي
وَانْفِرَ الْفَرْقُ (قَوْلُهُ فِي الرَّجُوعِ بِقِيَمَةِ الْوَلَاءِ) أَيْ الْآيَةُ فَيَكُونُ فِيهِ تَقْدِيمُهُ لَانَّهُ تَعْلِقُ الْفَضْلَانِ أَوْ سَعْدَانِ
الْفَتْخُ لِمَا كَانَ وَافِعًا لِلْعَدَدِ شَرْطًا فِي مَوْجِبِهِ أَنْ يَقَعُ فِيهِ لِيَقْوَى عَلَى رَفْعِهِ بَخِلَافِ الرَّجُوعِ بِقِيَمَةِ الْوَلَاءِ
قَالَ حَلْ وَأَمَّا إِذَا كَانَ بَعْدَ الْعَدَدِ وَقَبْلَ الْوَلَاءِ فَذَكَرْتُ شَيْخَنَا أَنَّهُ وَجَدَ بَعْضُهُمْ مَقْرَأَةً عَلَى وَجْهِهِ أَنَّهُ
مِثْلُ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْعَدَدِ لَانَّهُ كَانَ بِسَبِيلِ مَنْ أَنْ لَا يَبْطَأَ هَذَا لِقَوْلِهِ أَيْ حُرَّتُهُ وَوَاضِحٌ لَانَّهُ قَوْلُ الرَّقِّ وَانْ
كَانَ الْعَدَدُ قَدَّمَ أَمْ حَلْ وَمِثْلُهُ سَمَ (قَوْلُهُ مطلقًا) أَيْ مُتَصِلًا بِالْعَدَدِ لِقَوْلِهِ التَّغْيِيرُ أَوَّلًا حَلْ
(قَوْلُهُ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ الْغَزَالِيِّ) حَيْثُ قَالَ يَكُونُ فِي الرَّجُوعِ بِالْمُهْرِ تَقْدِيمُ التَّغْيِيرِ عَلَى الْعَدَدِ مطلقًا فَاسْ
التَّغْيِيرُ بِالْمُؤَثِّرِ فِي الرَّجُوعِ بِقِيَمَةِ الْوَلَاءِ عَلَى التَّغْيِيرِ بِالْمُؤَثِّرِ فِي الرَّجُوعِ بِالْمُهْرِ عَلَى قَوْلِ الْقَيْسِ مَسْلُودُونَ
الْقَيْسُ عَلَيْهِ (قَوْلُهُ أَوْ مُتَصَلَاةً) أَيْ عَرَفَا مَرَّ وَهُوَ مَطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ مطلقًا فَهُوَ عَلَى قَوْلِ أَتْرَافِ الْإِسْلَامِ
مِثْلُ الْأَمَلِ لَانِ شَيْخَانَا عَزَّ وَجَلَّ (قَوْلُهُ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ الْإِسْلَامِ فِي ذَلِكَ) أَيْ فِي الرَّجُوعِ بِالْمُهْرِ عَلَى قَوْلِ
وَحَاصِلِ هَذَا الْبَحْثِ كَيْفِيَّةً مَعْلُومٌ مِنْ شَرْحِ الرُّوسِ وَغَيْرِهِ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ التَّغْيِيرِ وَالتَّقْدِيمِ عَلَى الْعَدَدِ
مطلقًا بِالنِّسْبَةِ لِقِيَمَةِ الْوَلَاءِ وَانْ الْإِسْلَامُ يَشْتَرُ فِيهِ شَرْطَيْنِ أَنْ يَتَّصِلَ بِالْعَدَدِ عَرَفَا وَأَنْ يَذْكُرَ عَلَى وَجْهِهِ
التَّغْيِيرَ فِي النَّسَاجِ فَلَوْ اتَّيَّ شَرْطُ مَعْنَاهُ فَنَحْنُ تَرَدُّدُهُ لَشَارِحِ لِهَبْنِهِ عَلَى أَنَّهُمَا مَقَالَتَانِ فَلَمْ يَبْقَ لَمْ تَكُنْ
الْثَّانِي بَعْدَ الْأَوَّلِ مَوْقِعٌ فِي كَلَامِهِ لَانَّهُ يَهْرَمُ أَنَّهُمَا مَقَالَةٌ وَاحِدَةٌ رَشِيدِي عَلَى مَرَّ أَيْ لَانَّهُ مَفْهُومٌ مَعْنَاهُ
بِالْوَلَاءِ وَاتِّمَادُ كَرِيمَانَ الْخِلَافِ (قَوْلُهُ وَتَوْهُمُ بَعْضُهُمْ) هُوَ شَيْخُ الْفَلْجِيِّ فِي شَرْحِ الْأَمَلِ قَالَ الْفَهَامَةُ

اتحاد التفريرين قبل التصل بالمدقوله كالمذكور في أنه مؤثر في النسخ فاحذره (ولو غر - بحرية) لامة (المنقوله) منها (قبل علمه) بانها (سرا) لفته سر يباحن علوقها محررا كان أو عبدا فسخ العقد أو أجازته اذا ثبت الخيار (وعليه قيمته لسيدها) لانه قوت عليه بقره التتابع لقرها بلفظه سر بها فستقر في ذمته وتعتبر قيمته وقت (٣٩٣)

تقويه وخرج قبل علمه الولد الحادث بعده فهو رقيق وظاهر أن المفقور ولو كان عبدا لسيدها لاشئ عليه لا السيد لا يثبت له على عبده مال (لا ان غره) سيدها كأن كان اسمها سرة أو كان راعيا لها وهو معسر وأذن له المهرن في تزويجها أو محجورا عليه بفلس وأذنه لغيره فلا شئ له لأما التالف لمقهور هذا من زيادتي قدوله أنه لا يتصور منه تفرير رأى لأنه اذا قال زوجتك هذه الحرة أو نحوه عتقت ممنوع (أو افضل) الولد (ميتا بلجانية) فلا شئ فيه لان حياته غير متيقنة بخلاف ما لو انفصل ميتا بجنابة فبقي لانقاده سزا غرة لورثته على عاقلة الجاني أجنبيا كان أو سيد الأمة أو المفقور فان كان عبدا تعلقت القره برقبته وبضمنه المفقور وليد الأمة لتفويته رقه بشرقيتها لانه الذي يضمن به الجاني الرقيق وليس للسيد الاما يضمن به الرقيق والقره عبدا أو أمة ولا يتصور أن يرت من العرة في مستلثا مع الاب المهر غير الجاني الأم

وفي كونه تهما من المولى نظر بل هو نابع لغيره قال الزركشي ما قاله الاصحاب من اشتراط ذلك في العقد خالف فيه الامام مستدلين بصل الشافعي ان التفرير من الامة يثبت هذه الاحكام فانقضت أن التفرير لا يبره في ذكر في العقد الا لما صح التفرير بالامن ماعد شورى (قوله) اتحاد التفريرين أي التفرير المؤثر في النسخ بخلاف الشرط والتفرير المؤثر بالرجوع بقيمة الولد فجعل التفرير الاول كالثاني في أنه يؤزسوا كان قبل العقد متصلا به مع قصد التفرير أم لا مع أن المؤثر في الاول انما هو التفرير في العقد شيخنا (قوله قبل علمه) أومعه كما يدل عليه اخراج الشارع البديعية فقط قررره شيخنا السجيني (قوله) اوعيدا) قاله شيخنا حريين رقيقين (قوله) اذا ثبت الخيار) بأن كان التفرير في العقد شورى وقال عشي بأن كان المفقور سرا (قوله) وعليه قيمته لسيدها) أي ان لم يكن عبدا لسيدها كما سياتي والاولى أن يقول لسيده اذ قد يكون موصى به وله جرى على الغالب ذلك (قوله) فستقر في ذمته) سرا كان أو عبدا ولكن المهرن ذمته من حاله يرى (قوله) وتعتبر قيمته وقت الولادة) أي ان انفصل حيا فان انفصل ميتا بجنابة فضمنه عليه عشر قيمة ما كايأتى (قوله) أو كان راعيا لها) أوجانية وقوله وأذن له المهرن أي أومستحق الجنابة مهر (قوله) في تزويجها) أي الزوج زوجتك هذه الحرة فلا تنقض بقوله هذه الحرة صراحة الحق للمهرن مع كونه أي الراهن معسرا (قوله) بفلس) أوسفه أو كان مكاتباً أو مريضا وعليه دين مستقر أو يريد بالحرية الفقة عن الزنا لظهور القرينة شرح مهر (قوله) لانه التالف) أي السبب في التالفه (قوله) قدوله) أي الاصل (قوله) منه) أي السيد وقوله أو نحو كان يقول على أنجاه (قوله) بلجانية) أي مضمونة بان لم توجد بجنابة أصلا أو وجدت بجنابة غير مضمونة كجنابة المهرن (قوله) لان حياته غير متيقنة) أي مع عدم ما يحال عليه زوالها حتى يفارق ما بهد قال الشوري وانظر لوثيق حياته (قوله) بجنابة) أي مضمونة (قوله) أجنبيا كان) أي الجاني (قوله) وبضمنه) أي المفقور وهو الزوج لسيده الأمة سواء كان هوالجاني أم لا وقوله بشرقيتها وان زاد على قيمة القره شرح مهر وعبارة الملقن في الجنابات وفي جنين رقيق عشر أقصى قيمته من جنابة الى القاء لسيده وتقوم سليمة ويرجع بالعشر المذكور على الغار فقد توجه على المفقور اذا كان جانيا فنان على عاقلة لورثته الجنين وضمان عليه لسيده الأمة شيخنا وقوله ويرجع الخ قدسّمه قوله الآتي ويرجع بقيته حل بان يراد بقيته ولو حكما (قوله) في مستلثا) وهي ما لو انفصل ميتا بجنابة (قوله) مع الاب الخ) احذره به هم لولم يرتشاع فانه يرت غيرة كاشوة للجنين واعماه طيلادى (قوله) الام الام المهرن) لان الجنين لا وله وأصوله وحواشي محجوبون بالاب حل فلو كان الاب رقيقا ولا عاصب أشفت أم الام الجميع فزاوردا (قوله) ورجع على غار) ان لم يكن سيدها ولا عبده ولم يفسل الولد ميتا بجنابة أخذها بيهده (قوله) فان كان الخ) فنيحه يقتضى أن الغار يكون غير الأمة وذلك سيدها بأن يكون أجنبيا والذي في النجاشي أن التفرير لا يكون الأمنا وعبارته والتفرير بالمهر لا يتصور من سيدها بل من وكيله أو متهاه قال مهر ولا عبدة بقول من ليس به عاقد ولا مستوف عليه فلو قال المصنف بعد قوله ورجع على غار ان غره ما ان كان التفرير منها أو من وكيل سيدها

(٥٥ - (بحري) - ثالث) الام المهر (ورجع) بقيته (على غار) له (ان غره) لان التفرير في غره انما هو بطلان في العقد على ان غره ما بالولد بغيره اما الرجوع له كالغاسم (فان كان) أي التفرير

ويعلق يدها كان أظهر فيكون تقييد الماقبله فكان الأولى حذف الغاء من قوله فان كان والابيان
بالو قبل قوله تلقى ولو قال بعد قوله وعليه فيتمه لسيدها ان كان التفرير من وكيله الخ لاستغنى عن
قوله لان أغره سيدها **(قوله من وكيل سيدها)** أي ولم يكن المرفور عبدا للسد حل **(قوله)**
والقوات) أي قوات الرق قال عوض عن المضاف إليه **(قوله بخلف الشرط نارة)** كان شرط أنها
حرق صلب القعد فتبين أنها نمة فان القوات في هذه بخلف الشرط وبخلف الظن أيضا وأما وأخبرت
الزوج قبل عقد الوكيل بانها حرة أو أخبر الوكيل الزوج قبل العقد بانها حرة كأن قال عذرة عروسي أزوجها
لك ثم عقد من غير شرط فتبين أنها نمة فان القوات بخلف الظن فقط **(قوله)** والقوات فيه بخلف الظن
فقط ظاهره أنه لا يكون بخلف الشرط بأن تزوج نفسها وبحكمه من يراه كاسم نظيره في الحرة
ولهذا لا مخالفة لا يجوز ذلك وان أذن سيدها فراجع مذهب فان صح جاء نظيره ما تأمل شو يرى
وعبارة من قوله خلف الظن فقط لانها لا تباشر القعد على مذهبنا والشرط انما يكون في العقد
ولا يتصور منها ما على مذهب الحنفى فيصور أن تباشر القعد بنفسها بان أذن لها سيدها أن تزوج
اه وفرره بلا شرط (وان كان التفرير منها) بان يذكر كسر يدها من حل وعرض وعبارة حل
بان يوجد منها ما يعنى أن لا يكون تفرير الوكيل ناشئا عن تفريرها وأن لا يكون تفريرها ناشئا
عن تفرير الوكيل بان أخبرها بأن سيدها أعفها فان كان يرجع عليها وهي ترجع على الوكيل مالم يشاف
الزوج بذلك والارجع عليه وحده وعبارة عرض على هر وصورة الرجوع عليها أن يذكر
حرتها للزوج معان لا يستند تفريره لتفريرها ولو استند تفريرها لتفرير الوكيل كان أخبرها أن
سيدها أعفها قتياس ما تقرر بان يرجع عليها ثم يرجع عليه مالم يشاف الزوج أيضا فراجع عليه وحده
حجج أي لانه لما شافه الزوج بذلك خرجت عن الوسط وكذا لو كان تفرير الوكيل ناشئا عن تفريرها
وقد شافته الزوج بذلك فانه يرجع عليها وحدها لانها لما شافته بذلك خرج الوكيل عن الوسط كما في
هر **(قوله غير المكاتبه)** وأما المكاتبه فينتلق بكسبه ان كان والا فمذهبنا تطالب به اذا عتقت حل
(قوله ومن عتقت) أي كلها أو باقية ولو بقول زوجها هر وهذا شروع في خيار العتق **(قوله ان)**
بريرة) هي جارية لما عتق رضى الله عنها **(قوله عبدا)** واسمه مغيث ولما ساق عليها النبي ﷺ
فقال لا يرسلو الله أشافع أنت أم أسر فقال بل شافع فلم يرض برجوعها له **(قوله)** فاختارت
نفسها) هو كتابة عن الفسخ **(قوله)** وخرج بذلك من عتق بعضها الخ) الثلاثة الاول وكذا الأخيرة
خارجة بقوله عتقت والرابعة خرجت بقوله تحت والخامسة خرجت بقوله من به رق فاقبض ثلاثة والصور
الخارجة بهاست حل **(قوله)** فلا خيار لها) أي في الخصة الاولى وقوله ولاه أي في الأخيرة **(قوله في)**
غير الثلاثة الأخيرة) وهي الثلاثة الاول ولم يصبر بهامهم أنه أخصر اربع الضمير في أوليها الى الثلاثة
الأخيرة ادلائبان في الاختصار الا بذلك **(قوله)** لان عتق) أي أومات **(قوله)** وهي لا تخرج من الثلث
الا بالصدق) بأن كانت قيمتها مائة وباق المال مائة وثمانين وكان الصدق عشرين قال حل وهو
سواء كان الصدق ديناً أو عيناً بيد الزوج أو بيد السيد قياً أو تافاً وبيان الدور أنها لو فختت سقط
مهرها وهو من جملة المال فيثبت الثلث من الوفاء بها فلا تنق كسها فلا يثبت الخيار **(قوله)** وخيار ماس
في الباب فوري) الذي مر في الباب شيان أن الرفع للحاكم في اثبات عيوب النكاح المشتركة وفي اثبات
العتق والرفع له والفسخ بعد ثبوت ذلك فهل كلامه شامل للقسمين أو خاص بالكافي الظاهر الاول ويكون

بخلف الظن فقط (تلقى
الغرم مذهب) للوكيل أولها
فيقال الوكيل به حالا
والامة غير المكاتبه بعد
عتقها فلا يتعلق الغرم
بكسبه ولا برقبته وان كان
التفرير منها لم ينعكس على
لصف الغرم والتصرع
بتملقه بدمه الوكيل من
زبادى (ومن عتقت تحت
من به رق) ولو مبعضا
(تخبرت) هي لاسيدها في
الفسخ ولو بلا قض قبل
وطو بعده لانها تفرير
فيبقى • والاصل في ذلك أن
بريرة رضى الله عنها عتقت
غيرها رسول الله ﷺ
وكان زوجها عبدا فاختارت
نفسها رواد مسلم وخرج
بذلك من عتق بعضها أو
كونت أو علق عتقها بصفة
أو عتقت معه أو عتق حر
ومن عتق وتحت من يهارق
فلا خيار له ولا له لان معد
الخيار المحرر وليس شيء من
من ذلك في معنى ما قبله
النقص في غير الثلاث
الأخيرة وللشورى في
أولها ولانه اذا عتق لا يعبر
باستفراش الناقصة ويكنه
الخصلص باطلاق الأخيرة
(لان عتق) قبل فسحها
أومعه (أو تزودور) كمن
أعفها مريض قبل الوفاء
وهي لا تخرج من الثلث الا

قوله

بالصدق فلا تخبر بفساها وان من زيادى (وخيار مامرفى) الباب (فوري)

كثير الميب في المبيع ولا يذيق ضرب المدنى لانها انما تنحق بعد المدقن آخر بعد نبوت حقه

سما خبارهم ان كان أحدهما صديداً أو مجنوناً أخرخبره الى كماله أو طلقها زوجها رجماً وتحلف اسلام فلها التأخير وعلم من اعتبار
 القدر به أن الروجة لورثت بنته أو أبلت حقها بعد مضي المدة سقط حقها وهذا بخلاف النفقة إذا أعسر بها الزوج ورثت به فان
 لها الفسخ لتجديد الضرر وكذا في الأيلاء ذكر فروة في خيار الخلف (٣٩٥) غير العيب من زيادتي (وتحلف)

العقبة فتصدق حينها اذا
 أرادت الفسخ بعد تأخيرها
 (في جهل عتق) لها ان
 (أسكن) لنحو غيبة
 متعتها عنها والاحلف الزوج
 (أو) جهل (خيار به)
 أي بعقها (أو) جيسل
 (فور) لان ثبوت الخيار
 به وكونه فوراً خفيان
 لا يعرفهما الا انحصار وما
 ذكر في الأخيرة وهي من
 زيادتي نظير ما في العيب
 والاخذ بالنفقة ونفي الوله
 وغيرها وقيل لا تصدق
 فيها لان الغالب أن من علم
 أصل ثبوت الخيار علم أنه
 على الفور وقيل تصدق
 حينها ان كانت قريبته بعد
 بالاسلام أو وثأت بعيدة
 عن العامة والافساد ورد
 ذلك بان كون الخيار على
 الفور مما أشكل على
 العامة فعلى هذه المرأة أولى
 (وحكم مهر) بعد الفسخ
 بعقها (كعيب) أي حكمه
 فيها سر في الفسخ بالعيب
 فان فسخت قبل الوط
 فلا مهر لان الفسخ من
 جهتها وليس لبيدها متاعها
 منه لتضررها بتركه أو

فوفله أنقصا حل (قوله سقط خياره) وكذا من أخر الرفع للحاكم حل (قوله أو طلقها
 زوجها رجماً) قبل عتقها أو بعده فلها التأخير انتظار البيزوتها فسترج من تب الفسخ حل
 (قوله أو تحلف اسلام) أي اسلام أحد الزوجين فإذا كانا كافرين رقيقين وأسلم أحدهما أي بعد
 الفسخ ثم عتقت وتأخر اسلام الآخر فلها التأخير الى الرجعة فيما وطلقها رجماً والاسلام فيها لو كانا
 كافرين رقيقين لانها يسد البيزوت وقد لا يرجع ولا يسلم التحلف فيحصل الفراق من غير أن يظهر
 من جهتها الرغبة في قتله هذا التصور زى وفيه قصور لعدم شموله للعيب فيها أو لاسلمت ثم ظهر عيبها
 (قوله وكذا في الأيلاء) بخلاف الفته فانها اذا رثيت بها سقط حقها لعدم تجديد ضررها لانها ليست
 من حصول الوط عادة بخلاف المولى حل (قوله في جهل عتق) وكذا في جهل العيوب حل فلو
 قالو يحلف من ادعى جهلاً بسبب الفسخ أو الخيار الخ لكان أعم (قوله مما أشكل على العلماء)
 المراد بشكك عليهم أنهم اختلفوا فيه أي قال به بعضهم ونفاه بعضهم كما يؤخذ من عرض على مر وعبارته
 قوله مما أشكل على العلماء أي حيث اختلفوا فيه

(فصل في الاعفاف) أي وما يتعلق بذلك من حرمة وطء أمته فرعه (قوله لزم فرعا) ولو مبنا ولو غير
 وارث كان بنت وابن ابن ابن ولو غير مكلف وكافرا حل وس (قوله ومورا) بما يأتي في النفقات وهو
 أن تلك ما يدفعه زادة على كفاية يوم وليلة حل وعبارته العناي بأن يفضل للمهر والنعم عن كفاية
 نفه وعياله يوم وليلة (قوله اتحدوا تعدد) كاي بنت مع بنت بنت فان استووا فر باورثا وزع عليهم
 بحسب أرثهم على التعمد خلافا لحج حيث استوجبه أنه عليهم بالسوية حل (قوله ان استووا قرا) با
 ما لا يضره بين الغنا والواو في قوله فوارثان يقول فان استووا قرا باورثا كما هو عادته في مثل ذلك (قوله
 ان استووا) أي الفروع (قوله اعفاف أصل) وان تعدد ان قدرا أخذ من قوله بعد من له أصلان الخ
 (قوله ذكر) وانما يجب اعفاف الام لو لم يرض زوجها الا لانفاق عليه لان الزام الفرع بالانفاق على
 زوجها معها فيه غاية العسر فلم يكلفه حل (قوله أو كافرا) أي معصوما (قوله سو) أي كلا (قوله
 أظهر حاجته) أي مع قدرته على الوط والا بان كان عتيبا واحتاج الى الاستمتاع فغيره بوط لزم الفرع
 تلك وظاهره وان خاف الزنا وهو بعيد حل (قوله له) أي للاعفاف أو لألقرب وحاجته على الاول
 يعني احتياجه لكن قول الشارع بعد وعرف حاجته يدل على رجوع الضمير للاعفاف (قوله
 أو يجوز شوها) لان نفقه وهل مثل ذلك كل من لا نفقه كالمتحاضة وذات القروح السائلة الظاهر من
 وعبارته بل الشوهاة ولو شاة كعياها وجذما كالعمد اه فالجوز في كلام الشارع ليس بقيد
 وعبارته مر ولا تنافي شوها اه ولورق يجوز بالرجل معنى أو يجوز لشم المتحاضة وغيرها
 لكن لا يزمه الانفقة واحدة يدفعه للاب بوزعها عليها ولكل منهما الفسخ فان فسخت واحدة
 تمت الاخرى لكان قل ابن الرفعة هنا يتعين الجديدة جيهما لثلاث نسخ بنقص ما يتحصن عن الله اه
 نرى واعتمد مر الاول والخطيب الثاني واعتمد الادري أنه يدفعها للاب وهو يدفعها لمن شاء (قوله

فسخت بعده يعنى بعد فاسمى لقرمه بالوط أو يعنى قبله أو ممة كأن لم تعلم به الا بعد الوط أو فسخت معه يعنى قبله فمشر للامسى
 لتسبب الفسخ على الوط أو مقارنته له وذكر حكم العيتين من زيادتي (فصل في الاعفاف) • (لزم) فرعا (مورا) ولواتي
 (الزب) اتحدوا تعدد (فوارثا) ان استووا قرا با (اعفاف أصل ذكر) ولو لأم أو كافرا (حرع معصوم عاجز عنه أظهر حاجته) وان لم
 يخرزنا أو كان تحت محو صغيرة أو مجوز شوها

وذلك لأنه من حاجته المهمة) مع عدم قصده فلا
يرد على ذلك الرقيق وبعض جعل الدليل هو القياس على النفقة وجعل قوله لا نال جماعا بينهما فلا
يرد الرقيق أيضا ويرد على ذلك الأصل إذا كان بعضا لوجوب نفقته وكونه بقدر ما فيه من الحرية
ويجب بانه لا كان الزوج لا يمكن باعتبار ما فيه من الحرية لم يجب اعفائه حل (قوله) وان تركه
المعرض فزنا (الح) فيه ان هذا يأتي في الرقيق فكان مقتضى ذلك وجوب اعفائه حل (قوله) وان تركه
بها) أي في قوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا (قوله اعفائه) أصل أظهر الفاعل في موضع الاختيار
لأنه لو أضررتهم أن قوله اعفائه غير أصل هو الفاعل لأنه كان يقول حينئذ فلا يلزم معصرا ولا موسرا
اعفائه غير أصل فله دره (قوله ولا غير معصوم) كبري وزان محسن ومرئد (قوله ومن كسبه) المراد
أنه قادر بكسب عمله في زمن قصير عرفا بحيث لا يحصل لمن التعزب فيه مستشفة لا لمحصل عادة غالبها
يظهر من سأل قال الشو برى بخلاف النفقة فتلزم الفرع وان قدر الأصل عليها بالكسب ولعل الفرق
تكررها بخلاف الاعفائه (قوله أولى من تعبيره بقا قدمه) لان تعبيره بوجه ان لو قدر على الترسى
أو الزوج من كسبه وجب اعفائه على الفرع وليس مرادا اه ع (قوله) وتعرف حاجته) أي
للاعفائه وانظر وجه تقدير هذا فان في غنية عنه بتعلق الجار والجرور بقوله أظهر اه شيخنا وأجيب
بأنه قد مر إذا كرر لفظ الفصل وبانه حل معنى لاجل اعراب (قوله يقول) متعلق بأظهر وحينئذ يفيد أنه
لا بد أن يكون الاظهار بالقول لا يكتبني بالقرآن الحالية وهو خلاف كلامهم فأنهم قالوا ترجع عبارة
المرح على عبارة الأصل ان عبارة الأصل تقتضي أنه لا يكتبني اظهارها بالقول فكان حق المصنف أن
يقول ولو بالقول اه حل أي بمجرد دعوان لم توجد قرآن ومثله في مد (قوله) ويثنى عليه الصبر) عطف
لأنه على المزموم (قوله قال الأذري) هو تقييد لقول المتن بالإيمان بالنظر لقله أو يقال يحلف (قوله) فيه
أي في وجوب اعفائه وقوله يشبه أي يبنى (قوله) وتعبير بأظهر حاجته (الح) الفرق بين العبارتين
أن ظهورها بالتوقف على قرآن تظهر لنا واظهارها بكتي فيه قوله وان لم يرجع لاصدقه زى وعبارة
حل قوله بخلاف تعبير الأصل والروضة يظهر حاجته أي بان ظهرت لنا بقرآن تدل على ذلك فاقتضت
عبارة الأصل والروضة غير منظور اليه بل يكتبني بمجرد قوله بدون قرينة (قوله مستمتعا) هو يضم
الميم الأولى وسكون الثانية وفتح التابين اسم مفعول من استمتع بكذا بمعنى جمع به أي تلذذ به زمانا
طويلا يقال منع الله بك ستاعا وأمنع أدلم بقاءك والاتناع بك حكاية ابن القطان وهو وصف لموصوف
محذوف منصوب على المفعولية لقوله يهي أي امرأة مستمتعا بها سوا كانت حرة أم أمه مسلعة أم كافرة
بشره خذف الجار وأوصل الضمير فاستقر في قوله مستمتعا وهو شائع ما عالا قيا ومثله مشترك
وأصله مشترك فيه والمراد بالمرأة المستمتع بها ما من شأنها أن تستمتع بها فيما يجوز أي مجاز الأول
اذ لا يصدق هذا الوصف حقيقة الاحالة وجود الاستمتاع بها بالآن ليس بوجوده وقصد ذلك الاحتراز
عن الشوهاء ونحوها يؤخذ من لفظ المستمتع باعتبار معنى مادته المخدوفية الدوام المراد به الزمان
الطويل أنه لا يكتبني أن يهي له امرأة قرينة العجز مثلا بحيث لا يستمتع بها زمانا طويلا وهو ظاهر
قضا ولم أر من تعرض له وسيأتي أن لو كان تحت عجزه أن القياس وجوب اعفائه حينئذ فلا كتبنا
بتهتمن قارت العجز لأوجبا عليه عند العجز الاعفائه فيثنى عليه فراشان فيمتنع الا كسبا به
ابتداء ويندفع الضرر عن الولد على شو برى (قوله وأنتها) وان استنجد لا كثر من واحدة لأنها نادر
والغالب كفاية واحدة وإذا أعطاه الأمانة وألتمز والمهر ملكه وإذا استغنى عن ذلك لم يزل ملكه عنه
كالوديع إليه النفقة فاستغنى عنها بضيافته ونحوها لا يزول ملكه عنها فلا تنذر ولا ينافي ذلك قولهم ان نفقة

الفرق

وذلك لأنه من حاجته المهمة
كالنفقة والكسوة ولان
تركه المعرض للزنا ليس من
الصاحبة المعروف المأمور
بها فلا يلزم معصرا اعفائه
أصل ولا موسرا اعفائه
غير أصل ولا أصل غرض ذكر
ولا غيرس ولا غير معصوم
ولا قادر على اعفائه نفسه
ولو بسرية ومن كسبه ولا
من لم يظهر حاجته وذكر
الموسر والترتيب بين
الأقرب والوارث مع قول
حر معصوم من زيادتي
وتعبير بالعجز عن اعفائه
أولى من تعبيره بقا قدمه
وتصرف حاجته له (يقوله)
بلايين) لان تخلفه في هذا
انقضاء لا يلزم محرمته لكن
لا لاجل طلب الاعفائه الا
إذا صدقت شهوته بان
يضر به التعزب ويثنى
عليه الصبر قال الأذري
وبغيره فلا يرى ظاهره
يكذب كذا في ظلي شديد أو
استرخا فيه نظر ويشبه
أن لا يجب اجابته أو يقال
يحلف هنا لخالفه على دعواه
وتعبير بأظهر حاجته موافق
لعبارة الحر والشرحين
بخلاف تعبير الأصل
والروضة ظهرت حاجته
واعفائه (بان يهي) له
مستمتعا بفتح التاء كان
يسقطا منها وأنتها

أومهر حرة أو يقول له
انكح وأعطيكه أو

ينكحها باذنه ويهر
عنه (وعليه مؤنتها) أى
المستع بها لانها من ثمة
الاعفاف (والتعين بغير
اتفاق على مهر أو ثمن له)
للاصل (لكن لا يعين)
له (من لانته) كقبضة
فليس للأصل تعيين نكاح
أو تسردن أو لأورافعة
بجمال أو ثرى أو نحوه
لان القرض دفع الحاجة
وهى تسدع بغير ذلك
فان اتفق على مهر أو ثمن
فالتعين للأصل لانه عرف
بقرضه في قضاء شهرته ولا
ضرر فيه على الفرع وقول
أو ثمن الى آخره من زيادى
(وعليه تجديد) لا عفاؤه
(ان مات) أى المستع
بها (أو انسخ) النكاح
ولو بفسخه هو أعم مما
ذكره (أو طلق) زوجته
(أو أعنت) أمته (يعنر)
كنشوزور بة لبقاء صفه
وعدم قصيره كالودفع
الى نفقة فسردت منه
بخلاف الما طلق أو أعنت
بلاعنر ولا يجب تجديد
رجعى الإعداء العدة
وظاهر أن التجديد
بالانسخ برده خاص
بردتها فان كان مطلقا
سرا له وسأل القاضى
المهر عليه في الاعتاق
وقول أو أعنت من زيادى

القريب استاع لان المراد منه أنها تسقط بمضى الزمن اذ لم يقبض أفاده شيخنا اه حل وليس لأن
يزوجه أمته مستغن بحال فرعه نعم لو بقدر الفرع الاعلى مهر أمته بوجه بها أى اذا خالفنا
شرح هر (قوله أو مهر حرة) ولو كانت محل حل (قوله أو يقول له انكح وأعطيكه) أى مهر
الحرة وهو شامل للحرية ولا يقال له معسر بحال الصداق حين العقد لانه موسر حكما بما لفرعه كما تقدم
أو بقوله واشتر وأعطيك الثمن ولا يلزم من الثمن والمهر الا قدر اللائق بدون مازاد فان زاد يكون
الزائد ذمة الأصل برماوى قال زى وما ذكره من التخبر هو في مطلق التصرف أم غيره فلا يبدل
وله الاقل ما تدفع به الحاجة الا ان يلزمه الحاك بغير الاقل (قوله وعليه مؤنتها) أى ما يفسخ النكاح
بعدمها ولا يجب الاדם ما تكن أم الفرع والاوجب الاדם ولا يجب نفقة الخادم لان قدعها لا يثبت
النسخ ولا تسقط بمضى الزمن ولو كانت أم الفرع لانه قائم مقام الأصل في ذلك فليست من نفقة القريب
حل فراعين الامومة فوجب لها الاדם والكفاية ان لم يكفها المهر واعتناقياه مقام الاب والذى
يفسخ النكاح بعدمها هى أقل النفقة وهو المدوأل الكسوة وهو لا بد منه بخلاف نحو السراويل
والكعب فانه لا يفسخ بذلك كما يأتى في التفقات وكذا الفراش وآلة الطبخ والاكل (قوله والتعين)
بمبدأ خبره قوله له أى تعيين النكحة والسر بأمر تعيين النكاح أو التسرى بدليل قوله قلب الأصل
الحق قوله لكن لا يعين الخ (قوله من لانته) بضم التاء من أعف ومصدر الاعفاف ويقال عفا عن
الشيء بعت من باب ضرب عفا بالكسر وعفا فالفتح امتنع عنه فهو عفا واستغف عن المسئلة مثل
عفا رجل عفا وامرأة عفا فتح العين فيهما وتعفف كذلك وجع العفيا عفا وأعفا ذكره عرض
(قوله ودون الآخر) أى ليس له تعيين نكاح دون تسرى ولا تعيين تسردن نكاح كما يفهم من الأصل
(قوله الى آخره من زيادى) لايحتمل أن من جلته خبر المبتدا الذى هو لفظة فيقتضى أن المبتدا
الذى هو قوله والتعين وقع في الأصل أى المتأخر وليس مراد امرأت بعبارة الأصل مركبة
تركبا آخر لا مبتدأ فيه ولا خبر ونصها وليس للأصل تعيين النكاح دون التسرى ولا رفعة فظهر
ان لفظة لم تكن في كلام الأصل فكانت من زيادته وان كان مخالفا لغيره تأمل (قوله ان مات)
ولو يقتل من غيره مطلقا أو منه نحو صال برماوى كرده وقود وعبارة حل ان مات أى بغير فعله
العمد العلوان (قوله ولو بفسخه) أى يعنر حل (قوله أو أعنت يعنر) فان قلت هلا بعاها واشترى
بغيرها فكيف يكون التسرى بغيرها مع امكان البيع أوجب بفسخه بذلك بما اذا كانت أم
ولها غيرها ولم يجد من يشترى بها كفى هر (قوله در بة) راجع لكل من الطلاق والعنق (قوله)
فسردت منه) أى من غير تعبير اه حل (قوله بلاعنر) فلو مات فينبى وجوب التجديد كالمو
مات قبل الطلاق من سر عرض (قوله بردتها) أى وحدها لان ردته ولو مع ردتها أولى من طلاقه
بغير عفا اه حل (قوله فان كان مطلقا) أى ثبت له هذا الوصف قبل اعفائه سرا أم لا يزوجه
لان الطلاق صار عاقلة حل وأما اذا ثبت له بعد اعفائه فقد سبق أنه اذا طلق بغير عفا سقط وجوب
الاعفاف اه بايى بخلاف الطلاق مع العزوان كثر وتكرر فلا يسقط الوجوب (قوله وسأل
القاضى المهر عليه) فاذا حجرجه عليه لا ينفذ اعتاقه وينفك عنه الحجر اذا قدر على اعفاف نفسه من غير
فأس قال شيخنا كن قولهم في الفس ان الحجر متى توقف على ضرب الحاكم لا ينفك الا بشك بنزع
فب حل (قوله ومن له أصلان الخ) عبارة شرح هر ولو قدر على اعفاف أصوله لزومه فان ضاق الخ
(قوله فم عصب الخ) فلو أعفاه من وجب تقديمه بالربة أو القرعة ثم وصح العقد كما قاله عرض على

(ومن له أصلان وضاق به) عن اعفائها (قدم عصبه) وان بعد

هر **(قوله)** فيقدم أبو أي (أب) يقتضى أن قول المصنف قدم عصبة من الجهل لكونه يزنم عليه خلو
 الجملة عن العائد لأن بقدر أي له **(قوله)** وأبو أم على أيه) مثال لقوله أو عدما **(قوله)** فان استوى يقر (أب)
 أي أو عصوبة حل **(قوله)** يفرع أي وجوباً ولو بلا حكم **(قوله)** لتعذر التوزيع) بأن يسطى كلا
 نصف ما يحتاجه وفي تعذر التوزيع نظر لامكانه لأن يقال المراد تعذر التوزيع للمحصل للاعفاف **(قوله)**
 وحرم على أصل وطء أمة فرعه) وهومن الكباثر وعمل قولهم وطء الشبهة لا يوصف بحل ولا حرم
 شبهة الفاعل وهذه شبهة عمل والكلام عليها أي على أمة الفرع من ثمانية وجوه حرمه الوطء فالمر
 فقدم الحد فاعتقاد الولد حرام فيه ورثناه وله فقيمتها فقدم قيمة وله حاشية من نكاحها وزكركم كل
 على هذا الترتيب **(قوله)** وثبت به مهر أي مهر ثبت ع ش وان كانت بكرا وتلقى بركة الأصل ان
 كان رقيقاً ولا يسكر وان تكرر الوطء والمجلس يماوى لاتحاد النسبة ويجب أرض بكارة ان كانت
 بكر أو اقنتها أي أزالها وتحرم عليهما ان كانت موطوءة الفرع والأفعلى الفرع فقط ولا يجب قيمتها
 ان لم تصر أم ولد لان الفاتن على الفرع مجرد داخل وهو غير متفق وقصود المصنف فهايتاني في فصل
 التفويض أنه لا يجب أرض البكارة على الأب حل وصرح الشورى بوجوبه ولو تزوج رجل أمة
 أنجب فوطئها أبوها لم يهران مهرها ملكها ومهر زوجها شرح الرض سم **(قوله)** وان وطئ
 بطوعها) لوجود الشبهة فهي كالشركة فطاعتها لا عبرة به الوجود شبهة الحمل بخلاف شبهة الفاعل فها
 لو انقضت أمة بامه غيره ووطئ أمة الغير بظنها أمة فطاعتها حيث لا يجب المهر حل **(قوله)** ان لم تصر
 به أم ولد) بان كان الأصل رقيقاً أو كانت أم ولد للفرع أو لم تحل منه **(قوله)** والا) أي وان لم يتأخر الزوال
 بان تقدم على تغيب الحشفة أو قارنه شيخنا **(قوله)** فلا يجب) مهر أي ولا أرض بكارة حل وقوله تقدم
 الزوال أي المستزمل لا تتقاهما الملك الأصل قبيل الملقوق فالتغيب الحاصل بعده ليس في ملك الغير بل في
 ملكه فلم يوجب المهر وقوله على موجه أي المهر والموجب بكسر الجيم هو تغيب الحشفة في ملك الغير
 وبعبارة شرح هر لان وطأها وقع بعد ملكها أو مع انتقالها اليه كإثباتي لانه يملكها قبيل الاجال ثم
 قال ومضى حكمنا بالاتقال أي انتقال ملكها للأب وجب الاستبراء قال حل ولو ادعى الأصل تقدم
 الزوال على تغيب الحشفة وأنكر الفرع فالظاهر قبول قول الفرع لان الأصل وجوب المهر بالوطء
 ما لم يوجد مسقط والأصل عدمه ولان الغالب تأخر الزوال ثم رأيت مجمع قال ويظهر أن القول بقول
 الأب جينه لأن الأصل العام براءة القصة **(قوله)** لا حد) أي لا عليه ولا عليها وان كان التعليل قاصراً حل
(قوله) لان له في مال فرعه شبهة الاعفاف) مقتضاه وجوب الحد على الرقيق وغير المصوم لعدم وجوب
 الاعفاف لها ثم رأيت الشهاب همزة كتب على قوله لا حد أي ولو كان الأب رقيقاً وان كان التعليل
 قاصراً عن افادة ذلك حل ومثل الرقيق غير المصوم وأجيب عنه بان المراد شأنه ذلك وبان الشبهة
 مدارها على الاصله وهي موجودة **(قوله)** الهى) أي تحرره وهي الوطء **(قوله)** فوجب عليه المهر)
 نقر به على ما قبله غير ظاهر لأن التعليل انما ينتج انتفاء الحد ولا ينتج وجوب المهر بل ربما ينتج
 عدم وجوبه **(قوله)** مطلقاً) أي سواء كان الأصل حراً أو رقيقاً لأن وطء الولد لا يكون الا بشبهة وله
 الشبهة حرمه سواء كانت أم ولد لفرعه أم لا حل **(قوله)** ولو معسر) ولو كافراً وهي والابن مسلمان وغير
 مسئلة كافر وتدخل في ملكه فمهر حل **(قوله)** ان كان حراً) أي كره حل **(قوله)** ويقدّر انتقال
 الملك الخ) صريحه أنه لا ينتقل بالفضل وهو خلاف ما في هر وبعبارة ويحصل ملكها قبيل الملقوق كما
 جرى عليه ابن القزى وهو المتعذر اه ويدل له قول الشارح بقوله لا يتقال الملك **(قوله)** فان كان غير
 حراً لم يزل فان كان رقيقاً قبل المبعوض **(قوله)** لان غير الحار) أي الرقيق كره غير الملك **(قوله)**

فيقدم أبو أي (أب على أم (فان استوى ياعصوبة
 أو عدما فاهم (أقرب)
 فيقدم أبو أي على أبيه
 وأبو أم على أبيه (فان)
 استوى يقر بان كانا من
 جهة الام كفى أي أم أبي
 أم أم (يقرع) بينهما لتعذر
 التوزيع وقول ومن الى
 آخره من ياذى (وحرم)
 على أصل (وطء أمة فرعه)
 لانه ليست زوجته ولا
 عاوكته (وثبت به مهر)
 لرفع عوان وطئ جوعها
 بقيد زنده بقول (ان لم
 تصر به أم ولد) صارت
 و) تأخر الزوال عن تغيب
 للحشفة كما هو الغالب
 والافلا يجب لتقدم
 الزوال على موجه أو
 اقترانه (لاحد) لانه
 في مال فرعه شبهة الاعفاف
 الذى هو من جنس ما قبله
 فوجب عليه المهر وانفى
 عنه الحد وان كانت أم ولد
 للفرع ويلزمه التميز
 لارتكابه محرماً لا حقيقه
 ولا كفارة (ويده) منها
 (حرم نسب) مطلة للشبهة
 (وتصر أم ولد) ولو معسراً
 (ان كان حراً) ولو تكن أم
 ولد لفرعه) لذلك بقدر
 انتقال الملك فيها قبل
 الملقوق ليستط ما زنى
 ملكه صيانة لحرمته فان
 كان غير حراً وكانت أم ولد
 لفرعه لم تصر أم ولد لان
 غير الحار

المهر (قيمتها) لفرعه
 لصيرورته أم ولده (لا قيمة
 ولد) لا انتقال الملك في أمة
 (نكاحها) أي أمة فرعه
 بقيد زده بقولي (ان كان
 حرام) لانها لله في مال فرعه
 من شبهة الاعفاف والتفقه
 وغيرها كالتزكية بخلاف
 غير الحر (لكن لو ملك)
 فرعه (زوجة صلح لم ينسخ)
 نكاحه وان لم يحل له الأمانة
 حين الملك لأنه يفتقر في
 الدوام لقوته مالا يفتقر في
 الابتداء (وحرم) على
 الشخص (نكاح أمة مكاتبه)
 لما في ماله ورقيته من شبهة
 الملك بتجيزه نفسه (فان)
 ملك مكاتب زوجة سيده
 انسخ (النكاح كالمولك ما
 سيده بخلاف نظيره في
 الفرع فان تعلق السيد بمالك
 مكاتبه أشد من تعلق الأصل
 بمال فرعه وبخلاف ماله
 ملك مكاتب بعض سيده
 حيث لا يمتنع عليه لان الملك
 قد يجتمع مع البعية بخلاف
 النكاح والملك لا يجتمعان
 (فصل) في نكاح الرقيق
 لا يضمن سيده بانه في
 نكاح عبده مهران لا
 مؤنة وان شرط في اذنه
 ضمانا لأمنه يلزمه وضمان
 ما يجب بالملء وتعييره هنا
 وفيما يأتي بالمؤنة أعم من
 تعبيره بالتفقه (وما مع أنه ما في ذمته (في كسبه)

وكذا البعض لا ينفذ ابلادة لأمة فرعه على المعتمد وان نفذ ابلادة لأمة
 نفسه كإياها في التصريح بمن المصنف في أمهات الأولاد وبفرق بان الأصل للبعض لا يثبت له شبهة
 الاعفاف بالنسبة لبعض الرقيق فلا يلزم فرعه اعفائه وأما أنه فملكه تام عليها أفاده حل (قوله مع
 المهر) أي ان وجب وقوله قيمتها أي يوم الاحبال شرح مر ويصدق في قدرها لانه العارم برماوى
 (قوله لا انتقال الملك إلخ) مقتضاة لزوم قيمة الولد فيها اذا كانت أمه للفرع أو كان الأب رقيقا لعدم
 الانتقال في المهر وما عداه حل وهذا واضح في الحر لان الكلام فيه وأما الرقيق فعليه قيمة الولد
 في ذمته بناء على ما تقدم من أنه يتقصدوا وهو المعتمد فان لم تصر أم ولده بأن كانت مستولدة للابن
 وجب قيمة الولد لعدم الانتقال المذكور اه وعبارة سول لا انتقال الملك قضيت أنه يلزم القيمة اذا
 كانت أم ولد للفرع أو كان الأب رقيقا وحيث حكمنا بالانتقال وجب الاستبراء وعبارة مر لا التزم
 قيمته وهو جزء منها فاندرج فيها وان قيمته انما يجب بعد انفصاله وذلك واقع في ملكه (قوله أي
 أم فرعه) ولو بعسر الشبهة الاعفاف في اللغة شيئا (قوله لماله إلخ) على مقدمة على المعلوم وهو قوله
 كالتزكية الواقع خبر ان (قوله لم ينسخ نكاحه) وينعقد ولده مارقا ولا نظر للشبهة لانه يوطأها بجمعة
 النكاح فلا يصير مستولدة ولا يعتق الولد لانه ملك لآخيه حل (قوله وان لم يحل له الأمانة) بان كان
 الأصل حين ملك الفرع زوجته موسرا أو محتجرة شيئا عز يزى وي الرد على من قال اذا لم يحل له
 ينسخ نكاحها (قوله بعض سيده) أي أصله أو فرعه حل (قوله لا يعتق عليه) أي على السيد
 أي فلا يقال ان ملكه المكاتب كان السيد ملكه فيعتق عليه (قوله قد يجتمع مع البعية) كما اذا ملك
 المكاتب أباه فانه لا يعتق عليه مر (قوله لا يجتمعان) أي فباذا اشترى المكاتب زوجة سيده فان
 النكاح ينسخ لا يعلو في لا يجتمع الملك والنكاح لان السيد كانه مالك الملك مكاتبه
 (فصل في نكاح الرقيق) أي متعلقات نكاحه ومنها التخليص لكسب المؤن عى والا
 فالكلام على نكاحه تقدم في تزويج المجهور عليه وسواء كان الرقيق ذكرا أم أنثى فهو من اضافة
 المصير الى فاعله أو مفعوله (قوله لا يضمن سيده إلخ) المراد به هنا مالك الرقبة والمنفعة معا فان
 اختلاف كومي له يجمعهما اعتبر اذن مالك الرقبة في الاكساب النادرة واذن الموصى في الاكساب
 العادة ولا يدخل باذن أحدهما مالا آخر وظاهر هذا صحة نكاحه باذن أحدهما فراجع له وقوله
 بانه الباء للبيعية متعلقة ببعض المنى والنفي متوجه للقدح فقط على خلاف الغالب أي لا يكون
 انه في النكاح سببا في ضمانه ما يجب به وليست الباء متعلقة بالنفي كاقيل لانه لا يضمن أن يقال
 اتق الضمان بسبب الاذن ويصدق السيد في عدم الاذن ان أنكره اه قول على الجليل (قوله
 لانه لم يلزمهما) علة لما قبل الغاية وقوله وضمان ما لم يجب باطل علة لما قال في التحفة بخلافه
 أي الضمان بعد العقد فانه يصح في المهر ان علمه لا التفقة الا فبا وجب منها قبل الضمان وعلمه
 (قوله لو لمع أمه ما في ذمته في كسبه) أي لان أمه لها ما يكسبه فرعه تعلقها بذمته يصرف منه لما
 يشاء من المهر والتفقه لانها مدين في كسبه فيصرفه عما شاء منها كما اعتمده مر وعش وقيل
 تقدم التفقة لان الحاجة اليها تارة فان فضل عنها حتى يفرغ فان لم يكن مهر حال
 كالسيد لا يدسر لما يحل في المستقبل ومنه لا التفقة المستقبل وقيل يقدم المهر الحال وحل على ما اذا
 استعتم من تسليمها نفسها حتى تقبض جميع المهر حل وشرح مر والراجع من هذا كنه تقديم
 التفقة على المهر المار تحبس نفسها حتى تقبض المهر الحال كله كما اعتمده ان يادى في درس وعبارة شرح

مر وكيفية تعلقهما بالكسبان ينظر في كسبه كل يوم فيؤدي منه النفقة لان الحاجة اليها باجزة ثم ان فضل منبائى صرف للهر الخال حتى يفرغ ثم يصر للسيد (قوله) لانهما من لوازم النكاح) على الدعي في الحقيقة هي المقدمة الأخيرة كما سيقتصر عليها في قوله بعد أما أصل الزوم فلما صر من أن ذاته له في النكاح اذ أنه في صرف مؤنه من كسبه واقتصر عليها هر أيضا والاولى عطف أى الأخيرة والتوسطة على لمبة الاولى للأخيرة فكان المناسب تقديمها على الأخيرة ويحتمل أن قوله لانهما من لوازم النكاح على كونهما في ذاته وقوله وكسب العبد أقرب الخ لعلنا لكونهما في كسبه وأخر الثاني مع كونهما أظهر في المقصود للدخول على المتن بقوله من كسبه الحادث تأمل الظاهر أن قوله وكسب العبد المعطى لهما بعده أى لان كسب العبد الخ والاقتصر على المقدمة الأخيرة فيما يأتي لابد على أنهاي الدلها هنا لان ماسا في علة الزوم على السيد وما هنا علة لكونها في كسب العبد فبارت شرح هر وهما في كسبه كذا لانه بالاذن يرضى بصرف كسبه فيهما (قوله الحادث) صفة لكسبه الاول والثاني وحله على ذلك الاختصار والافا يكسبه قبل السيد فلا بد من اذنه له في صرفه حل (قوله بعد وجوب دفعهما) حيث كان غير مأذون له في التجارة أما هو فيتمتعان بكسبه بغير أموال التجارة كالاختطاب والموالحا قبل الاذن في النكاح كسباني حل وس ل عبارة ش ب بعد وجوب دفعهما بخلاف قبله وانظر حكم المبة (قوله الخال بالنكاح) فلما أن تطالب به وان لم تمكن خلافا لما شرح الروض حل (قوله) بخلاف كسبه قبله أى ولو بعد الاذن وكان الاظهر أن يعم هكذا لظهر الابرار الذي أجاب عنه (قوله لعدم اللوجب) أى حال حصول الكسب والا فوجب حاصل كل هو الفرض (قوله) مع أن الاذن أى الاذن في صرفه للمؤمن من كسبه اللازم للاذن في النكاح لما تقدم أن الاذن في النكاح اذ أنه في صرف مؤنه من كسبه وقوله لم يتأوله أى لانه في ذلك الوقت لم يكن هناك مؤن حتى يصر كسبه اليها أتى بقوله مع أن الخ للابرار دعي للمأذون له في التجارة فأن ذاته له في النكاح اذ أنه في صرف مؤنه مع ما هو ولو قبل وجوب الدفع (قوله أولى من قوله بعد النكاح) لانه رد عليه المفوضة فانه لا يجب فيها بعد النكاح وانما يجب بالفرض أو الوطو وأيضاً المؤمن لا يجب الا بالمتكبر اه شيخنا (قوله) وفي مال التجارة ولا ترتيب بينه وبين الكسب فان لم يف أحدهما مكلن الآخر وقوله سواء أصل أى مال التجارة والربح قبل وجوب الدفع لم بعده لان للمبدى ذلك نوع استقلال حيث يجوز له التصرف فيه بالبيع والشراء بخلاف كسبه ومثل ربح مال التجارة كسبه التي اكتسبها بغير أموال التجارة كالاختطاب والاحتشاش فيتعلق بها للهر والمؤنة وان اكتسبها قبل الاذن له في التجارة فيكون ما تقدم في قوله وهما في كسبه الحادث بعد وجوب دفعهما مخصوصا بغير المأذون له في التجارة لغت جانب وقوة جانب المأذون له أما هو فيكون في كسبه ولو المالحا قبل الاذن له في النكاح كما علمت وصرح في شرح الروض حيث قال كسبه على الربح والربح لا فرق فيه بين الحادث وغيره حل والنفق ع ش على هر أن كسبه المالحا قبل الاذن في النكاح للسيد فلا يصر في المؤمن وفي شرح هر التعم في ربح التجارة بكونه قبل الاذن في النكاح أو بعده فيستفاد من مجموع صنيعه وصنع ع ش عليه أن قياس الكسب على الربح الذي ارتكبه في شرح الروض انما هو في أن كلاهما لا يتفق بكونه بعد وجوب الدفع كما يتقيد به كسب غير المأذون وهذا لا يأتي أن بينهما فرقان حيث أن الربح لا فرق فيه بين كونه قبل الاذن أو بعده وأن الكسب لا بد أن يكون بعده الاذن ولو قبل النكاح فانه من القسوة بينهما من كل وجه أخذنا بظاهر القياس الذي في شرح الروض غير ظاهر (قوله قبل وجوب الدفع) أى ولو قبل الاذن في النكاح شرح هر (قوله) لا مأذون له أى في التجارة (قوله)

المعاد كاختطاب والتأذر كسبه لانها من لوازم النكاح وكسب العبد أقرب شى يصر فيهما والاذن له في النكاح اذ أنه له في صرف مؤنه من كسبه الحادث (قوله بعد وجوب دفعهما) وهو في مهر المفوضة بوطه أو فرض صحيح وفي مهر غير الحال بالنكاح والمؤجل بالحلوف وفي غير المبالى بالمتكبر كما يأتي في علة بخلاف كسبه قبله لعدم اللوجب مع أن الاذن لم يتأوله ولفارق ضلته حيث اعتبر فيه كسبه الحادث بعد الاذن فيه وان لم يوجد المأذون فيه وهو الضمان لان الضمون ثم ثابت حل الاذن بخلافهنا وتعبيرى بذلك أولى من قوله بعد النكاح (وقال) في مال تجارة اذ أنه فيهما) رجحا ورأس مال لان ذلك دين لزمه ببقه مأذون فيه كدين التجارة سواء أصل قبل وجوب الدفع أم بعده (ثم) ان لم يكن مكتسبا ولا مأذون له فيهما

(في ذمته) فقط (كراهه)
 على مقدر له (ومهر)
 وجب (بوطن) منه (برضا)
 مالكة أمرها في نكاح
 فاسد لم يأن فيه) سده
 فانها يكونان ذمته فقط
 كالفرض لزوم ذلك برضا
 مستحقة وقولي كراثة على
 مقدر وبرضا مالكة
 أمرها ولم يأن فيه من
 زبادي وخرج بالقيد الثاني
 المكروه والثامنة الصغيرة
 والمجنونة والامو المجنونة
 بسنه فيتعلق لهر فيها
 برقبته وبالثالث مالو أذن
 له سده في نكاح فاسد
 فيتعلق بكسب ومال تجارته
 كما لو نكح باذنه نكاحا
 صحيحا يسمى فاسدا
 وظاهر أن رضا الامة
 كرضا مالكة أمرها (وعليه
 تخلت) حضرا وعليه
 اقتصر الاصل وسفرا
 (للا) من وقت العادة
 (لتنسج) لانه محله
 (ويستخدم نهارا ان
 محلهما) أي المهر وللؤنة
 (والاخلاء لكسبهما) أو
 دفع الاقل منهما لموازنة
 مثل لمدة عدم التخلية
 أصل لزوم فلما مر من
 أن اذنه في النكاح اذن
 له في صرف مؤنه من كسبه

في ذمته) فيطالبهما بعد عقته سول وله الفسخ ان جهل حاله يرماوى (قوله) لزوم ذلك برضا
 مستحقة) أي مع عدم الاذن فيه فالمصلحة فلا يرد ما قدم من أنه يتعلق بذمته وكسبه لوجود اذن
 السيد وهو بيان جامع القياس الذي ذكره بقوله كالقرض فان دفع ما يباقل الاولى أن يقول ولزوم
 ذلك لانه علة ثانية وقوله فيتعلق برقبته وقوله فيتعلق بكسب ومال تجارته مع قوله قبل فانها يكونان في
 ذمته فقط أشار بهذه العبارات الثلاث الى القاعدة السابقة اب معاملة الرقيق وعبرة حل هناك
 القاعدة أن مالو برضا مستحقة ولم يأن فيه السيد يتعلق بذمته فقط وان أذن فيه السيد يتعلق بذمته
 وكسبه وما يده من المال أصلا ورعا فان لم يرض مستحقة كسب برقبته فقط أذن فيه السيد
 أم لا (قوله) القيد الثاني) هو قوله برضا مالكة أمرها في نكاح فاسد وقوله وبالثالث وهو قوله لم يأن
 فيه اه شورى لجعل قوله في نكاح فاسد جزأ من القيد الثاني لاستغناء بدل عليه عدم الاخراج به
 لكن قول الشارح وبالثالث مالو أذن الخ يقتضي أنه جزء من الثالث وأما القيد الاول وهو قوله بوطن
 منه فم يحترز عنه لانه لا يجعله جنسا لوجوب المهر اه شيخنا عزى وقرر مرة أخرى أنه خرج بما اذا
 علق عليه ثم جزم بأن قوله منه لبيان الواقع ذكرنا كيدا كقوله تعالى ولا طهر يطهر بجناحه (قوله)
 (الامة) أي بغير رضا سدا كابدل عليه قوله وظاهر الخ (قوله) مالو أذن له سيد في نكاح فاسد) أي
 بموجبه بخلاف مالو أطلق لانصرافه للصحيح شرح مر أي لم يتناول الفاسد فاذا نكح نكاحا
 فاسدا كان غير مأذن فيه فيتعلق واجبه بالذمة وحدها (قوله) بمعنى فاسد) ليس بقيد وإنما قيده
 لبحسب التنية (قوله) ويستخدمه) مستأنف أو معطوف على قوله وعليه تخلية وليس معطوفا على
 تخلية بأن يكون منصوبا بتقدير أنت على حد • وليس عبادة وتقرعني • لانه يقتضي أن
 استخدمتهارا واجب على السيد (قوله) ان محلهما) أي وكان موسرا وان لم يعلم قدرهما سول
 أولهما ولو مصررا مر وفي شرح التلحاح لم قال بعضهم وجب ما سبق في عبد كسب أما العاجز
 عن الكسب جلة فاذا ظاهرا أن للسيد السفر به واستخدمه حضرا من غير التزام شيء وأقره الشهاب
 به عري وفي حاشية سم لعل هذا كسبه في غير القسم الاخير وهو من ليس مأذونا ولا مكسبا
 أمامو فكل من المرافعة به ومن استخدامه لا يفتو شيئا فكيف بشرط التحمل ويلزم الاقل
 الا كروان بل لعله أيضا في غير المأذون الذي معه من مال التجارة ورعجه ما يورق بالمهر والنفقة
 لهما يمتلئان بذلك وقبه واه بهما فلا داعي الى اشتراط التحمل ولا الى لزوم الاقل للمدكورين
 في تأمل (قوله) والاختلاء) لاحالته حقوق النكاح على كسبه مر فوجبت التخلية له وحينئذ هل
 فان لم يرض نفسه بغير اذن سده أولا لانه قد يرد السفر به نقل عن شيخنا انه ذلك لكن يوما يوم
 والسلفاني من الرضى أن لاهن يؤجر نفسه وظهره ولو مدة طو بل وجهها في شرح الروض مقبلة على
 صحيح المؤجر ولا يخفى صحة بيع المؤجر مطلقا قلته أو طالت حرة اه حل حرة فوجدنا في شرح
 البهجة الجواز مطلقا ويمنع السيد عنه مدة الاجارة قل على الجلال (قوله) الاقل منها) أي من
 كل المهر والمال والنفقة فان لم يكن مهر أو كان للمهر وهو مؤجل فالأقل من الاجرة والنفقة شرح مر
 أي بمدة عدم التخلية فإذا استخدمه شهرا مثلا وكانت اجرة مثله ذلك الشهر عشرين قرشا
 وكان المهر عشرين أيضا وكانت نفقة كل يوم عشرة أصداف فجمعوهما أكثر من ثلثه أجرة المثل فان
 لم يكن مهر أو كان مؤجلا ونظرنا بين النفقة فقط وأجرة الليل شيخنا (قوله) لمدة عدم التخلية)
 أي لمدة التي حققها يستخدم فيها لاجع المدة التي استخدم فيها أو بعبء نهال فلما استخدمه
 ليل ونهار لم يرض في مقابلة الليل شيء مر (قوله) أصل لزوم الخ) أفاد به أن قوله أو دفع الاقل الخ

فإذا قوته طوب بها من سائر أمواله كافي بيع الجاني حيث صحته وأولى وأما لزوم الأقل فمكافي فداء الجاني بأقل الأسرين من قيمته وأرض الجناية ولأن أجره ان زادت كان له أخذ الزيادة أو هت لم يلزم الاتام وقيل يلزمه وإن زاد على أجره المثل بخلاف ما لو استخدمه أو حبسه أجنبي ليلزمه الأجر المثل اتفاقاً إذ لم يوجد منه إلا قوت منفعة والسيد سبق منه الأذن المقتضى لالتزام ما وجب في الكسب وما ذكر من التخلية ليل والاستخدام نهراً جرى على الغالب فلا كان معاش السيد ليل كرامة كان الأمر بالعكس قاله الماوردي وقولاً أودع أعماه ذكره لتقيده له بالاستخدام (وله سفر به بأمنه للزوجة) وإن قوت التمتع لأم مالك الرقية فيقسم حقه ثم إن كان أحدهما مريضاً أو مستجراً أو مكاتباً ليسافر به (ولزوجها محبب) في السفر ليشتمع باليرليس ليلها منه من السفر ولا لزمه به لينفق عليها (ولسيد غير مكاتبه) ولو بنائه (نهاراً) لو يسلمها لزوجها (ليل)

تضمن دعوى أصل لزوم الدفوع والاقول ففعل الأولى بقوله ما أصل الخ وعلل الثانية بقوله وأما لزوم الخ وقوله دعوى بين بالياء لان مفردة دعوى لادعوى قلبت ألفه يافى التثنية كقالت يا مالاً • أتوم قصورتنى اجعله يا • (قوله فاذا قوته) أى الكسب (قوله كافي بيع الجاني) مجامع للنفع مما يستحقه (قوله حيث صحته) أى على قول ضعيف بان باععه سيده قبل اختيار الفداء فلما قوته على الجاني عليه طوبى لبارش الجناية من سائر أمواله وهذا أولى من قول سى حيث صحته بان اختار السيد الفداء (قوله وأولى) أى لحصول إذن السيد هنا فإذا لزمه أرض الجناية مع عدم الأذن فيها فهو ممنون السكاح مع الأذن فيه أولى وقوله فكافي فداء الجاني كان عليه أن يقول وأولى أيضاً للتعليل المذكور ويمكن أن يكون حذف من الثاني دلالة الاول سى (قوله وقيل يلزمه) ضعيف وهو مقابل لقوله أودع الأقل الخ وقوله بخلاف ما لو استخدمه الخ راجع للقول أى فهذا القول الضعيف يرد عليه ما لو استخدمه الخ أوجبه أجنبي فانه لا يلزمه إلا الأجرة سواء كانت قدر مهره للمثل والمؤنة أقل منهما أم أراد بينهما فيحتاج للفرق بين استخدام السيد له حيث يلزمه بسببه المهر والمؤنة وإن زاد على أجره بين استخدام الأجنبي له حيث لا يلزمه إلا الأجرة وإن نقصت عن المهر والمؤنة وقوله الا نفوت منفعة أى فيلزمه قيمتها وهى الأجرة وإن كانت أقل من المهر والمؤنة (قوله اتفاقاً) أى لا مازاد عليها فقوله ما وجب في الكسب أى ولو زاد على أجره المثل فهذا الفرق على هذا القيل حل (قوله في الكسب) متعلق بقوله لالتزام وقوله ما وجب أى الذى وجب وهو المهر والمؤنة فلما قوت الكسب لم يؤولد منه وهو المهر والمؤنة اهـ (قوله لتقيده له بالاستخدام) لان حبسه عن كسبهما بغير استخدام كاستخدامه ولو كان لا يحسن صنعة ولا يقدر على اكتساب كزمن وجبه لا يلزمه شئ لانه لا منفعة حل (قوله وله) أى للسيد سفر به أى ان تحمل مامس سى (قوله وبأمنه) أى أمه السيد وإن لم عليه الخلوة بها لأنها لا تحرم هر خلافاً لما فى شرح الروض حل بخلاف الزوج لا يجوز له المسافرة بها مفرداً بغير إذن السيد لما فيه من الخيلولة القوية بينها وبين سيدها شرح هر (قوله لانه مالك الرقية) الأولى أن يقول لان الزوج لا يملك المنفعة ليحصل الفرق بينه وبين المستأجر حيث يقدم على ملك العين حل (قوله ليسافر به) أى بغير رضا المكنتى والمرتمن والمكاتب شرح هر (قوله ولزوجها محببها في السفر) فلو سلمها له ليل ونهاراً وجبت نفقتها عليه وإن لم يسافر الزوج فله استرداد مهره إن لم يكن دخل بها إن سلمه طائناً وجوب تسليمه عليه قبل الدخول حل فان تبرع به لم يتردد كما في نظائره شرح هر (قوله لينفق عليها) ينفق اسقاطه لانه يشعر بان لها عليه النفقة اذا سافر وليس كذلك سى وعبارة حج وللزوج تركها ومحببتها ليستمتع بها وقت فراغها ولا نفقة عليه لعدم التحسين التام وإيهام كلام الشارح وجوبها بحمل على ما إذا سلت له تسليمها (قوله غير مكاتبه) أى كتابة محببة أمأى فليس لها استخدامها لانها مالكة لاسرها هر وبسما للزوج ليل ونهاراً إلا اذا فوت عليها تحصيل النجوم والا فلا يبد منه هاهن النهار أى ومنها من ذلك طريق لتحصيل النجوم فلا يقال هى لا يجب عليها أن تحصيل النجوم حتى يمنعه من لزوم نهاراً لتكسب النجوم • وحامل الجواب أنه لا يكتفى بالاكسب إلا أن النعم من تسليمها نهاراً عما يؤدى إلى ذلك اهـ حل وشمل كلام السلف المبحثه فهى كالنقطة أى اذا لم يكن مهاباً أو ألهى فى نوبة نفسها كالطرفة ونوبة السيد كالنقطة اهـ نرى (قوله ولو بنائه) عبارة شرح هر بنفسه أو بنائه أو موهو فانه يحل نظر ما عدا ما بين السرة والركبة والخلوة بها وأما نانبه الأجنبي فلا لزم من الاستخدام نظر ولا خلوة اهـ على أنه لا يلزم أن يكون النائب ذكر كراش (قوله وبسما للزوجها) مستأنف وليس معطوفاً على استخدامها

فإذا قوته طوب بها من سائر أمواله كافي بيع الجاني حيث صحته وأولى وأما لزوم الأقل فمكافي فداء الجاني بأقل الأسرين من قيمته وأرض الجناية ولأن أجره ان زادت كان له أخذ الزيادة أو هتص لم يلزم الاتام وقيل يلزمه وإن زاد على أجره المثل بخلاف ما لو استخدمه أو حبسه أجنبي ليلزمه الأجر المثل اتفاقاً إذ لم يوجد منه إلا قوت منفعة والسيد سبق منه الأذن المقتضى لالتزام ما وجب في الكسب وما ذكر من التخلية ليل والاستخدام نهراً جرى على الغالب فلا كان معاش السيد ليل كرامة كان الأمر بالعكس قاله الماوردي وقولاً أودع أعماه ذكره لتقيده له بالاستخدام (وله سفر به بأمنه للزوجة) وإن قوت التمتع لأم مالك الرقية فيقسم حقه ثم إن كان أحدهما مريضاً أو مستجراً أو مكاتباً ليسافر به (ولزوجها محبب) في السفر ليشتمع باليرليس ليلها منه من السفر ولا لزمه به لينفق عليها (ولسيد غير مكاتبه) ولو بنائه (نهاراً) لو يسلمها لزوجها (ليل)

المفسد وقوله كإرضاع أى إرضاع الكبرى من زوجته الصغرى أو إرضاع أمه زوجته الصغرى وقوله فقسراً أى على الزوج ويجب له نصف المهر على المراجعة للمفوضة للصغيرة عليه وقوله سابقاً ماوجب أى كلاً أو بعضاً بخلاف ماإذا كان بإمراض الزوج فلائى له على المراجعة كسابقى فى قوله وله على المراجعة أن لم يأذن فى إرضاعها نصف مهر المثل (قوله ويرجع شهود الخ) ظاهرة أنه مثال للتفويت وفيه نظائر لأن المفوت البضع إنما هو والشهادة فالتظاهر أن اللوا بمعنى أو فيكون معطوفاً على ثبوت بضع تأمل والمراد شهود الطلاق حل أى وحكم الحاكم فى الرقعة ثم رجعا عن الشهادة فإن الزوج يرجع عليهم بالمهر شيخنا (قوله سعى) أى ماوجب بذلك أى بالصداق وقوله لاشعاره أى الصداق (قوله الذى هو) أى النكاح (قوله ويقال له أيضاً مهر وغيره) ونظم بعضهم أصبا. ه فقال

صداق ومهر تحلة وفريضة • حياء وأجرهم عقر علائق
أى والعلائق جمع علقه بفتح العين وكسر اللام وهو أحداً صدق وزاد بعضهم
وطول نكاح ثم خرس تمامها • ففرد وعشر عذاك موافق
والخرس بضم الخاء المجعولة وسكون الراء قال تعالى وليستغف الذين لا يجدون نكاحاً اه شرح
الروض وقال تعالى ومن لم يستطع منكم طولاً ويقال فيه صدقة بفتح أوله وثلاثمائة وبضموه
أوفتجه مع اسكان ثابته فيهما بضمهما وجه صدقات قال تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أى عطية
من الله تعالى من غير مقابل لانهما تستمتع به أكثر من استمتاعه بها لكون شهرتها أكثر من شهرته
اه شوبرى (قوله بفيره) أى بفيرماز كمن التسمية (قوله وآتوا النساء) الضمير للزوج وقيل
للزواجر لانهم كانوا يملكون الصداق فى الجاهلية شوبرى (قوله لم ير بد الزوج النفس الخ) سببه كان
البخارى عن سهل قال جاءت امرأة الى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله اى وجهت نفسى اليه
فكفك فقال رجل يا رسول الله زوجته ان لم يكن لك بها حاجة فقال هل عندك شيء تصدقها به
فقال ما عندى الا ازرى فقال ان أعطيتها إياه جلست ولا ازارك فانتس شيئاً قال لا أجد شيئاً قال النفس
ولو خاتمنا من جديد أى اطلب شيئاً من الناس يجعله صداقاً ولو كان ما انتس خاتمنا من جديد قال لأجد
قال فهل مكثت من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا قال قد زوجنا كما يأمرك من القرآن
برمادى فظهر أن مريد الزوج هو الزوج فكان الأولى للشارح أن يقول لم ير بد الزوج أى مريد
الزوج هو الولي لأن قال المعنى لم ير بد الزوج التيه كاندل عليه القصة المذكورة (قوله من ذكره
فى العقد) ومن أن لا ينقص عن عشرة دراهم خالصة لانها حنفية لا يجوز أقل منها وترك الغلظة فيه
وأن لا يزيد على خمسين درهم فضة أو صدقة بنائه وأزواجه ﷺ سوى أم حبيبة شرح
مر لان صداقها كان أربع مائة دينار وكانت من عند النجاشى اكروماله ﷺ حين
تزوجها (قوله لم يخل نكاحه) دليل لسن الله كرو وأما الواهية نفسها فترى وقع لما نكحها فاضل عن
كونه سعى المهر اه رشيدى على مر أو يقال لم يخل نكاحاً أى لفيرة فلا ينفى عنه إخلاله اه تأمل
(قوله ولثلاثين) دليل للكرهه أى وذلك بنافى المحصورة حل (قوله قد يوجب) ولا يبطل النكاح
عند ترك التسمية اه سم (قوله غير جائزة التصرف) أى أو عولوكه لفيرة جائز التصرف أى وقضى
لها أكثر من مهر المثل أو كان محجوراً عليه ورضيت رشيدة بدون مهر المثل فانه يجب التسمية
حينئذ حل (قوله كونه ثمتا) فيه حذف الكون مع ماسمه وهو جائز وفيه عمل المصدرة فانه الآن
يقال حذف بعد عمله (قوله صح كونه صداقاً) أى فى الجملة فلا يرد ما جعل رتبة المصدرة لزوج

مهر كإرضاع ودجوع
شهود سعى ذلك لاشعاره
صدور غيرة فى النكاح
الذى هو الأصل فى إرضاعه
ويقال له أيضاً مهر وغيره
كأينته فى شرح الروض
وغيره وقبل الصداق
ماوجب بقسمته فى العقد
والمهر ماوجب بفيره •
والأصل فيه قبل الإجماع قوله
تعالى وآتوا النساء صدقاتهن
نحلة وقوله ﷺ لم ير بد
الزوج النفس ولو خاتمنا من
جديد رواء الشيخان
(من ذكره فى العقد وكه
اخلاؤه عنه) أى عن ذكره
لانه لم يخل نكاحاً
عنه ولثلاثين نكاح
الواهية نفسها له ﷺ
نم لو زوج عبده أمته
ولا كتابة لم يسن ذكره
لذا فائدة فيه وقد يجب
لعارض كان كانت المرأة
غير جائزة التصرف وذكر
كرهه الإخلاؤه من زيادى
(وماصح) كونه مختاص
كونه (صداقاً)

المرءة حيث لا يصح بل يبطل النكاح لما بينهما من التضاد ولا جعل الالب أم الولد صداقة بان يبطأ أمة
 بنسبه فيأتي منها الولد ثم يشرها فلا يصح أن يجعلها صداقة لهذا الولد للدور لاقتضائه دخولها في ملكه
 فإذا دخلت في ملكه عتقت عليه وإذا عتقت عليه لم يصح جعلها صداقا وما أدى وجوده إلى عدمه باطل
 من أصله فليس المراد بالام الولد من تعتق بوجوب سيدها فيجب مهر الل ولا عتق وكذلك لا يصح جعل
 أحد ابوي الصغرة صداقا لما لعقته عليها فليس فيه مصلحة لها فيجب لها مهر المثل لسداد السمي
 وكذلك لا يصح جعل ثوب لأمك غيره صداقا مع أن لا يصح جعله ثمنا لأن هذه يصح صداقا في الجملة
 وللمت ذلك لعارض وهو أنه يلزم من ثبوت الصداقة حق الله تعالى به من وجوب ستر العورة به غير صحيح
 واستثناء ما للرجل ثوب بالأمك غيره صداقا لتعلق حق الله تعالى به من وجوب ستر العورة به غير صحيح
 لأن اثنين المتر به امتنع بيعه وصادقه والاصح كل منهما وعلى اعتبار المفهوم صحة صداقا ما لزمها
 أن يمتنع فبان من قودم عدم صحة بيعه قول بعضهم أن هذا لا يرد إلا لولا ما لا يصح جعله ثمنا لا يصح جعله
 صداقا فيه نظر ولو تزوج أمة مشتركة لا بد أن يكون ما يصح كل واحد من صداقا أقل متممولا فكثر
 فان خص كل واحد أقل من أقل متممولا لم يصح النكاح كذا ذكره حج وهل اثنين مثله في البيع سور
 حل وزى (قوله وان قل) فلو قل قبل النكاح وكان الصداق أقل متممولا وجب لها نصف مهر الل
 حل (قوله لكونه) أي الصداق فهو علة لقوله صح الخ (قوله بما لا يتجول) أي لا يبدد مالا عرافا وان
 عديضته إلى غيره وعبارة الشو يرى قوله بما لا يتجول أي من المال كأشار إلى الشارع بقوله كناية
 ويحذف فلا بد من قوله لا يتجول يبدد ولا يخرج نحو ما يستحقه من القصاص فإنه يصح جعله صداقا لكونه
 قابلا يتممولا وهو الديق وأشار إليه بقوله وترك شفعة بان اشترت حصة شريكه في الدار فجعل ترك الشفعة
 صداقا له به نعم لماني الحاشية انتهى فالثلاثان الأولان لما لا يتجول والاخيران لما لا يتجول فليتممولا
 (قوله فسدت النسبة) أي ووجب مهر المثل (قوله ضمان عقد) أي ضمن بالتقابل وهو مهر المثل هنا
 بر وفي أن المقابل البضع الآن يقال ضمن بالمقابل أو بدله لعدم ضمان البضع بان يرد مداهم للزوم
 عقد النكاح والانفصاح إنما يرد على عقد الصداق (قوله لضمان يد) وهو ضمان المثل بالمثل والمتقوم
 بالنسبة (قوله وان طالبه بالتسليم) غاية في قوله لضمان يد دفع ما يثوبهم انما ان طالبه بالتسليم
 فانتصير غامبا فيضمن ضمان يد (قوله كالبيع يد البائع) المناسب كائن يد المشتري لأن الزوج
 بمنزلة المشتري والزوجة بمنزلة البائع كإباني في كلامه عند قوله ولها حيس نفسها الخ (قوله فليس
 لزوجة الخ) انظر وجه نفي بيعه على ضمان العقد أقول وجه دخوله في قول المصنف ولا يصح تصرفها
 في بضع وضمن بعقد المصنف الملك حينئذ (قوله ولا غيره) مما هو في معناه كالرهن والهبة والكتابة
 والأجرة ويصح هنا التصرف الذي يصح في المبيع قبل قبضه كالوصية والتقابل في العدين التي جعلها
 صداقا والأبدا والتدبير والتزويج والوقف والقسمه وإباحة الطعام للفقراء اذا كان اصداقه جزافا
 له وأشار ليعنه حل هنا وبعضه مأخوذ من قول الشارع في باب المبيع قبل قبضه من ضمان
 بانه (قوله بيعه) أي للعين (قوله ولونلت الخ) حاصله أن الصور ثمانية أربعة في التلف وهي تلفها
 بأية أو تلف الزوج وتلاف الزوج وتلاف أجنبي ومثلها في التعيب فيفسخ في صورتين
 وتكون قاضية لحقها في صورة وتخير في أربعة صور في التلف وهي تلاف الأجنبي وتلافه في
 التعيب وتلافها في صورة وتخير في أربعة صور في التلف وهي تلاف الأجنبي وتلافه في
 ضمان عقد قال حل وهل المراد مهر مثلها عند العقد أو الآن الظاهر الاول (فرع) لو عقد
 بنقد باطله السلطان أو قصت العاملة به أو زادت وجب ما وقع العقد به زاد سعره أو نقص ولو

وان قل لكونه عوضا فان
 عقد بما لا يتجول ولا يتقابل
 يتممولا كناية وحاشا
 وترك شفعة وحسد قذف
 فسدت النسبة لخروجه
 عن الوضعية (ولو أصدق
 عينا فهي من ضمانه قبل
 قبضها ضمان عقد) لضمان
 يد وان طالبته بالتسليم
 فانتصير كالبيع يد البائع
 (فليس لزوجة) قبل قبضها
 (تصرف فيها) يبيع ولا
 غيره ونعم يبرى بذلك أولى
 من قوله بيعه (ولونلت
 بيده) بأية مما هو به (أو
 أنفقها هو وجب مهر مثل)

لأنه قد عقد الصداق بالتلف (أو) أنفلقها (هي) وهي رشيدة (فقاينة) لحقها (أو) أنفلقها (أجنبي) ضمن بالانفلاق (أو تعيب لها) أي لا تعيبها كعبدى أونسى حرفه (٤٠٦) (تخبرت) بين فسخ الصداق وإجازته كإني البيع في جميع ذلك (فان فسخته

عز وجوده فان فقد فان كان له مثل وجب والا فقيمته ببلد العقد وقت المطالبة حل ومرو
وقوله والا فقيمته ببلد العقد ينبغي أن يبين معنى هذا الكلام فإنه إن كان الصداق معينا في العقد فلا
معنى لفقهه الانفلق والمعين إذا تلف لا يجب مثله ولا قيمته بل مهر التل كإني في قوله ولو تلف في يده
وجب مهر مثل وان كان في الدمة لم يمتدور فقده الا بانقطاع نوعه اذا التلف لا يتصور الا لعين ولذا
انقطع نوعه لم يتصور له مثل سم على حج ويمكن الجواب باختصار الشق الثاني براد مثله من جنه
ووجب معه قيمة الصعة مثلا اذا كان المسمى فلوسا فقدت يجب مثله بما حاصرو قيمة صعتها أو اختيار
الاول لكن بناء على أن الصداق مضمون ضمان يد عرش عليه (قوله) لا انفلق عقد الصداق بالتلف
وبقدر انتقاله الى ذلك الزوج قبل التلف حتى لو كان عبد الزم معون تخميره زى (قوله) وهي رشيدة
بخلاف الضحية فانها لا تكون قابلة لحقها لكن تضمنها بالبدل حل ويؤمها لها مهر للثل عرش
وقد يتصاقل (قوله) فقاينة لحقها حيث لم يكن انفلقها لما نشأ عن حبال والا فلا تكون قايضة
وبخلاف القتل قصاصا فانه كالنفس باقة حل (قوله) أو أجنبي أي ضمن بالانفلاق فخرج الحرفي
والقاتل قودا فانه كالنفس باقة كقوله الشورى (قوله) تخبرت أي فورا عرش (قوله) البدل أي كلا
فيا اذا أنفلقها أو بعثا وهو الارض اذا عيبها (قوله) في تعيبها الانسب بقوله أو تعيب أن تقول تعيبها
فلتحرق النسخة الصحيحة وعلى ما هنا فهو مصدر صاف لمفعول بعد حذف الفاعل أي تعيب أحد
الماهاشورى (قوله) بغيره أي بغير الاجني أمابه فلما عليه الارض شورى (قوله) وخرج يزيداني
الاولى بتقديمه عند قوله تخبرت (قوله) وتخبرت وسكت عن صور التعيب الاربعة وقاس باتساق
أن يقال انها تخبر في ثلاثة تعيبها بنفسها وتعيب الزوج وتعيب الاجني فان فسخته فذاك وان
أجازت أخذت العينين من غير أرض في تعيب الزوج والتعيب بالنفس ومع أرض الناقصة في صورة
تعيب الاجني أي تأخذ الارض منه وأما الصورة الرابعة وهي ما اذا كان التعيب من الزوجة نفسها
فلا خيار لها ولا أرض فلو قال وأنفلقها أجنبي أو تعيب لها تخبرت لوفى بالمراد (قوله) أي من مهر التل
أي باعتبار القيمة وأنظر له التوقيم معتبر يوم التلف أو وقت العقد شورى واعتبار القيمة واضح
في المصدق ونحوهما أما التل كقفيزي برتلف أحدهما فالقياس اعتبار المقدار لا القيمة عرش (قوله)
ولا يضمن منافع) مثل ذلك ما لو أصدفها مائة ووطئها بشبهة قبل قبض الزوجة لم افلح لا يضمن مهرها
ولا أرض بكارة اه شيخنا عزيرى وقال حل وأما زوائد الصداق فهي في يده أماته فان استوفى
منفعتا ضمن أو طبلت منه فامتنع ضمانها ومن النافع وطء الامة فلا يجب به مهر ولا جلد ولا صبر أم ورو
(قوله) ولو بلسفانه للرد واستشكل بعضهم على ضمان العقد عدم الضمان في المشتلن للعدى
بالسيفاء في الاولى والامتناع في الثانية ويجاب بان ملكها ضعيف لطرقة للانفلاق بالتلف فله
على إيجاب شئ على من هو في قوة المالك رقب عوده اليه بفرقة قبل الدخول فقرأ عليها اه حج
زى (قوله) كنظرة في البيع صريح في أن البالغ لا يضمن منافع البيع أي قبل القبض وهو كذلك
شيخنا (قوله) وما حجب نفسها الخ) واذا عيبت نفسها أو حبسها الى بسبب عدم تسليم الصداق
استحقت النفقة وغيرها وجوب دة الحبس لان التصريح به زى (قوله) لرضاها بالانجيل قال
شيخنا ولو أصدفها تعلم يجوز قرآن وطلب كل القسم فالنبي أفتبه ولم أر فيه شيا أنهما ان انتقالا لثن

فذاك

مهر معين أو حال (ملكته بكناح) كإني البالغ فخرج ما لو كان مؤجلا فلا حبس لها وان
حل قبل تسليمها نفسها له لوجب تسليمها نفسها قبل الحل لرضاها بالانجيل كإني البيع

(قوله) مهر مثل على الزوج ويرجع هو على الاجني في صورة البذل (والا) أي وان لم يتفسخه (عرش) (الاجني) في صورة البذل وليس لها مطالبة الزوج (ولا تثنى لها في تعيبها) يقيد بذكره بقوله (بغيره) أي بغير الاجني كما ان الرضى المشتري يجب المبيع وخرج يزيداني لها ما لو تعيبت بها فلا تخبر كما في البيع (أو) أصدق (عينين) هو أعين من قوله عيدين (تلفت واحدة) منها بما قد أو انفلق الزوج (قبل قبضها) انسخ عقد الصداق (فيها) لاقى الباقية عملا بتفريق الصفقة (وتخبرت فان فسخته) (قوله) مهر مثل (والا) مع الباقية (حصة الثالثة من) أي من مهر التل وان أنفلقها الزوجة قايضة لقصها أو أجنبي تخبرت كما علما بمسار (ولا يضمن) الزوج (منافع) فاقته بسده ولو بالقبض فانه لما بر كروب أو غيره (أو امتناع من تسليم) الصداق (بطلب) له من قبل الطلب كظفر في المبيع (وما حجب نفسها لتعيب غير مؤجل) من

(وتحمل) وجوبا (لحوتنظف) كاستجداد (يطلب) منها أمن ولها (مأراء قاض من ثلاثة أيام فأقل) لأن الترض من ذلك يحصل فيها فلا يجوز مجازتها وخرج بنحو التنظيف (٤٠٨) الجهاز والسمن ونحوهما فلا تحمل لما وكذا انقطاع حيض ونفاس لأن مدتهما

قد طول وبنأى الفتش
معهما بغير الوطء كما في الزنا
(ولا طاعة وطء) في صغيرة
ومرصة وذات زال عارض
لتضره من والصرح
بهذا من زيادتي (وذكره)
للولي أو زوجته (تسليم)
أي تسليم الزوج (فلهما)
أي لا طاعة في الصور الثلاث
لما مر وإن قال الزوج
لأقربها حتى يزول المانع
لأنه لا في ذلك وذكر
الكره في ذات المهر الموعود
الصرح به في الأخيرين
من زيادتي وصرح في
الروضة كاصحابها في الصغيرة
ومثلها الآخر (يان) (وتقرر)
المهر على الزوج (وطء)
وإن حرم كوقوعه في
حيض أو در لا شفاء مقابله
(وبعث) لاحدهما قبل وطء
ولو بقتل في نكاح صحيح
لأنها العقد به تقدم أن
قتل السيد أمته وقتلها
نفسا يقطعان المهر ولو
أعتق مريض أملا بملك
غيرها وتزوجها وأجازت
الورثة لعق أسير النكاح
ولامهر والمراد بقرار المهر
الأمن من سقوطه كله
بالفسخ أو شرطه بالطلاق
وخرج بالوطء والوطء غيرهما
كاستبدال ماله وخلوة

وبما شرع في غير الفرج حتى لو طلقها بعد ذلك فلا يجب إلا الشرط لأنه وإن طلقته وهن من قبل أن تمسوهن
أي يجامعوهن
(فصل في الصدقات القاسدة) وأسبابه ستة كما قال بعضهم عدم المالية ونقص بق الصفة والشرط القاسد
ونقص بها

ونقص بها

وقرط الولي والمخالفة والهوركان جعل أمة صداقة كاسر قل على الجلال ومنها الجهل كأي في قوله للجهل بما يخص كلا الخ بعد قول المصنف ولو نكح نسوة الخ اه **(قوله وما يذكره)** أي من قوله وفي زوجتك بنتي الخ وقوله ولو ذكر وامهرا سرا الخ **(قوله ودم)** ويفرق بينه وبين الخلع حيث يقع رجعا ولما لم يأن العقد أقوى من الحل فتوى هنا على إيجاب مهر المثل كأي في شرح مر وبعبارة زي ويفرق بين الخلع على دم حيث يقع رجعا وبين ما لو أصدفها ما حيث يجب مهر المثل بأن المثل يجب ثم من جانب المرأة المعوضة فاعتبر كون العوض مقصودا بخلاف ما هنا وإن مقصود النكاح الوطء وهو موجب للهر غالبا بخلاف الخلع فإن مقصوده الفرقة وهي تحصل غالبا بدون عوض وما ذكره المصنف أن نكحتنا أم أنكحت الكفار فقد مر حكمها بتفصيلها اه وفرق شيخنا مر بأن الزوج لما كان متكثرا من إيقاع الطلاق مجانا وبموضع كان ذكره لفه المقتصد كعدم وقوع مجانا ولما كان الولي لا يمكنه إسقاط مهر الزوجة مطلقا والزوجة لا يمكنها إسقاط مهرها قبل وجوبه إلا بتفويض صحيح ولم يكن هذا تفويضاً وجب مهر المثل لنساقط العوض اه سم قال ع ش على مر وقد يقال لاداعي للفرق لأننا لم أن غير المقصود هنا أيضا كعدم فسكانه لم يسم والنكاح إذا خلا عن التسبب وجب مهر المثل كأي الطلاق إذا خلا عن العوض وقهر رجعا ثم رأيت حج ما يصرح به وبعبارة مزل قوله ودم أشار إلى أنه لا فرق بين ما يقصد وغيره وكان قياس ما في الخلع من أنه إذا خالها على دم يقع رجعا أنها تكون كالنفسوة وفرق بأن العقد أقوى من الحل فتوى على إيجاب مهر المثل وأيضا التسبب بشرط إيجاب المسمى أو مهر المثل وغاية ذكر الدم أنه كالسكوت عنه فيهما وهو موجب هنا لا م **(قوله)** سواء كان جاهلا بذلك أم عا لما به ومثله للزوجة فتوى أر بع صور لانه امان يكون علما هو والزوجه أو جاهلين أو عا وهي جاهلة أو بالعكس وقوله تكمر فيه أر بع صور أيضا فالخلاص ست عشرة مزل من ضرب أر بعني مثلها **(قوله أي بما يملكه)** أي وهو مقصود والا فتعقد بالملوك ومن غير الملوك ما يستعير الزوج من المصاغ اه شيخنا **(قوله وبغيره)** أي وهي جاهلة بذلك كاهو ظاهر حل والظاهر أن هذا قيد في التخيير فقط هو والصواب كأي حج وغيره وبعبارة حج وتخيران جهلت بالخلع والابن كانت عالة فلا خيار لها ويثبت لها ما يقابلها من مهر المثل اه بالمعنى **(قوله بطل فيه)** سواء قدمه أم أخره على المتمد خلافا لحج في قوله إذا قدمه بطل المسمى بماله ووجب مهر المثل ع ش **(قوله)** وتخخير أي فوراً **(قوله بحسب قيمتها)** أي حيث كان غير الملوك مقصودا والابن كان دافعا لمهر الملوك فقط ولا خيار لها على قياس ما سبق في البيع وقد ينسك بإطلاقهم هنا ويفرق بين البيع والنكاح بأن النكاح أوسع في الجلة لانه لا يجب فيه ذكر الما قبل ولا يفسد بفساده مزل وبعبارة ع ش على مر قوله بحسب قيمتها لكن م في البيع أن شرط التوزيع أن يكون الحرام معلوما والأبطل قطعاً وأن يكون مقصودا والا فيتعقد البيع بالملوك وحده ولا شئ في متالبة غير المقصود فيأتي مثل ذلك هنا فتعجب في الأول مهر مثل ولا شئ بدل غير المقصود في الثاني اه واعتبار القيمة طاهر في القومات والثلثات المختلفة القيمة أمال الثلثات المتحدة كأردى فحق أحدها نصوب وقيمتها مساوية فترجع بنصف مهر المثل من غير نظر للقيمة اه شيخنا عزى ويقدر الخمر على المثل عدا حتى يكون لها قيمة فإن كان الخمر لو فرض خلا ل المثل المصاحب له بحيث لا تزيد قيمته على قيمة المثل اعتبر التقسيط فيه بالمثل وزنا أو كلاً والا اعتبر التقسيط باعتبار القيمة ع ش ملخصاً **(قوله وفي قوله الخ)** متعلق بقوله صحيح كل زي وقوله زوجتك بنتي أي وكان ولي ماله أيضاً وكذا عني في شرح مر **(قوله فقلت العبد عن الثوب)** فإن لم يساو ثمن مثله أبطل البيع إن لم تكن

وما يذكر معه

(لو نكحها بما يملكه)

تكمر وحردم ونصوب

(وجب مهر مثل) لنساقط

الصدقات بانتهاء كونه مالا

أو ملكه كالزوج سواء كان

جاهلاً بذلك أم عا لما به (أو)

نكحها (به) أي بما يملكه

(وبغيره بطل فيه) أي فبالأ

ملكه (قط) أي دون غيره

علا يفرق بين العقدة (وتخيير)

هي بين فتح الصدقات

واقبانه (فان فسخته فخر

مثل) يجب لها (والأ) أي

وان لم يفسخه فلها مع

الملوك حصته غير م) أي

من مهر مثل (بحسب

قيمتها) فإذا كانت مائة

مثلاً بالسوية بينهما فلها عن

غير الملوك نصف مهر المثل

وتصيرى بما يملكه ع م

ذكره (وفي) قوله (زوجتك

بنتي) وبذلك نوبها بهذا

العبد صحيح كل من النكاح

ولمهر والبيع ع م لا يجمع

الصفقة بين تخلفي الحكم

أد بعض العبد صدقو بعضه

ثمن مبيع (وزع العبد على)

قيمة (الثوب ومهر المثل)

فإذا كان مهر المثل أثناء قيمة

الثوب خصماته فقلت العبد

عن الثوب وثلاثه

أذنت فيه بدونه وقوله وتلك صدق أي أن كان قدر مهر المثل والباطل أن لم تأذن فيه ورجع لمهر المثل
يرادى **(قوله رجع الزوج في نصفه)** وهولت العبد في هذا المثل وإذا رد الثوب بعباسه رد الثمن
ولأرد المرأة بآية تطلب مهر المثل وخرج بثوبها ما لوقال وبعثت ثوب في فائه لا يصح بالنسبة للبيع
والصدق أما النكاح فصحيح كافي زى فلا بد أن يكون الصدق مع ما بيع به للزوجة وخرج الثوب
ما لكان نقدا كان قال زوجتك بنتي وملكتك هذه المائة بها تين المائتين التي تملك فان البيع والصدق
باطل لأن من قاعدة مدحجوة ودرهم كافي حل ومهر **(قوله يلقى به)** فلا كانت شريفة يسترق
مهرها ماله أو يقرب من الاسترقاق فالنكاح باطل كإس في تزويج المحجور عليه شيئا من حل
(قوله لا رشيدة) اعترض بأنه تركب فاسد لأن لا إذا دخلت على مفرد صفة سابق وجب نكاحها
نحو الفاض ولا بكرة لشرقية ولا غريبة وأجيب بأنها بمعنى غير ظاهر أعراها فبها بعدا لكونها على
صورة الحرف ولا التي يجب تكرارها مخصوصة بما إذا كانت ثم صفتان متضادتان وكونها بمعنى غير
صرح به الصدق قوله تعالى لا ذلول حل وقوله ظهر أعراها الخ فلا فيه صفة بلست منصوب بالفتحة
الظاهرة على رشيدة ولا مضاف ورشيدة مضاف إليه محجور بكسرة مقفدة منع من ظهورها اشتغال
الحمل بحركة النقل فافهم **(قوله بكرة)** ليس بقيد **(قوله بلاذن)** الأولى تأخير عن قوله بدونه لأن
المعنى بلاذن في البون ورد بان تأخير به يوم رجوعه للاتين مع أنه خاص بالثانية لأن الاذن الأول
لا يعتبر **(قوله أوعيت)** أي الرشيدة بكرة أو ثيبا عرش وهو معطوف على قوله بلاذن وفي المعنى
على مقدر تقديره ولم تعين قدرا **(قوله فنقص عنه)** وإن كان ما عقده أكثر من مهر المثل ولوى
سنية على المعتمد مر وبحت الباقين أنها لو كانت سفية فسمى دون ما دونها لكنه زائد على مهر
مثلا انعقد بالمسمى للتأريض الزائد عليها وطرد في الرشيدة وهو متجه فيهما معنى لاقتلا زى لأن
القول أنه متى خالف ما سئلته القسمة وجب مهر المثل وهذا هو المعتمد كإقراره زى في درسه
(قوله وأطلقت) أي الرشيدة غير المجبرة بأن سكت عن قدره وانما قيد بانغير المجبرة للتأشير مع قوله
أورشيدة لأن تلك مقيدة بالمجبرة **(قوله فنقص عن مهر مثل)** ومثل النقص فيها الزيادة مع تعيين
الزوج وأنهى عن الزيادة على الأوجه كالوكيل في البيع شوىرى **(قوله على أن لا يها)** أو غيره كوله
حل **(قوله على أن يعطيه)** بالحنينة والقولية شوىرى أي على أن يعطى الزوج الأب أو يعطى الزوجة
الأب وأما على أن يعطى الزوج أمنا أخرى فيصح بأن يمين والظاهر أن ماله كة الزوجة مثله في ذلك حل
وقوله أمنا الأولى أن يكون اسم إن لأنه عمدة لإعحف ومفعول يعطى الثاني محذوف لدلالة ما قبله
عليه وليس من التنازع لأنه لا يجري في الحروف **(قوله أو شرط في مهر خيار)** أي في العقد لا بعده
ولوى مجلسه وقرق بينه وبين البيع حيث اعتد بالواقع في مجلس العقد بأن البيع لمادخله خيار المجلس
كان زمنه بمثابة صلب العقد بجامع عدم الزوم ولا كذلك هنا حل وصورة شرط الخيار في المهر أن
يقول زوجتكها بكذا على أن لك أولى الخيار في المهر فان شئت أو شئت أقيت العقدية والافسخ
الصدق ورجع لمهر المثل مثلا عرش على مر **(قوله بمقصوده الأصلي)** أي وهو الاستمتاع حل
(قوله كان لا يتزوج) فيه أن هذا يقتضى أن الزوج على المقود عليها من مقتضيات العقد وب
خفاء كذا قال الشباب محيرة قال نليده سم قد يوجه بأن العقد على امرأة يقتضى إلحاح غيرها أي
عدم الحجر عليه فيأدون أربع نسوة والافهم أنه ليس طالبا للعقد حتى قال أنه مقتضاه ولا بد أن
ذلك ثبوت هذا المقتضى عند عدم العقد أيضا ثم أرت حج قال قد يتشكل كون الزوج عليان
مقتضى النكاح بأن التبادر أنه لا يقتضى منه ولا عدمه وبجواب منع ذلك وادعاء أن نكاح ما دون

صدق رجع الزوج في نصفه
إذا طلق قبل الدخول (ولو
نكح لمولى) هو أعم من
قوله لطلق (ينوق مهر مثل
من ماله) أي مال مولى ومهر
مثلهما يلقى به (أو أنكح بنتا
لارشيده) كصغيرة ومجنونة
(أو رشيدة بكرة بلا إذن
بدونه) أي بدون مهر المثل
(أو عيت) قدر انقص عنه
أو أطلقت فنقص عن مهر
مثل أو نكح بأف على أن
لا يبا (أو أن يعطيه
أمنا أو شرط في مهر خيار
أولى نكاحها بما حال مقتضاه
ولم يخل بمقصوده الأصلي
كان لا يتزوج

عليها) أولافقة لها

(صح النكاح) لأنه

يتأثر بفساد العوض ولا

فساد شرط مثل ذلك

(بمهر مثل) لفساد المسمى

بالشرط في صورته وبانتفاء

الحظ والمصلحة في الثلاثة

الأول وبالحاقته في صورة

النقص ووجهها في ثابتهما

أن النكاح بالاذن المطلق

محمول على مهر المثل وقد

قص عنه وجه فساد

في الأخير مخالفة الشرط

لمقتضى النكاح وفي التي

قلها أن المهر لم يمتنع

عوضاً بل فيه معنى الصلة

فلا يليق به التحار وفي

السادسة والسابعة أن

الإنسان لم تكن من المهر

فهو شرط عقد في عقولنا

قد جعل بعض المالزمة

في مقابلة البضع لغير الزوجة

فيفسد كما في البيع ولا

يسرى فساداً إلى النكاح

لاستغلاء وخرج بزيادتي

في الأولى من ماله مالوكان

ذلك من مال الولي فيصح

بالمسمى على أحد احتمالي

الامام وبزعم الحاروي الصغير

تبع الجماعة وصححه البقيني

واختاره الأذني حذراً

من أضرار موليه بلزوم مهر

المثل في ماله وبفسد على

احتماله الآخر لأنه يتضمن

دخوله في ملك موليه (أو

أخل به) أي بمقصوده

الأصلي (كشرط محتملة

وطه

الرابعة مقتضى علمي أن الشارع جعله علامة عليه حل وفيه مافيه وكتب عليه سم ماله
 قد يوضح بأن نكاح الواحدة مثلاً ما كان مظنة الخمر ومنع غيرها أثبت الشارع حل غيرها بعد
 نكاحها قد لا لزوم عموم تلك الظنة لمنع غيرها فصار نكاح غيرها من آثار نكاحها وبناها له في الثبوت
 فليأتمل فيه ذكره سم وعش على غير فهم من هذا أن المراد يكون مقتضياً لزوج غيرها أنه ليس
 بما يمنع منه وإن كان عدم المنع ثابتاً بقل (قوله) أولافقة لها) أي بالكلية بخلاف ما لو شرط أن يتفق
 عليها غيره فهناك ما يغفل بمقصود النكاح الأصلي فيبطل النكاح وإن صحح البقيني الصحة و بطلان
 الشرط شرح م ر قال حج كيف يعقل فرق بين شرط عدم النفقة من أصلها وشرط كونها على الغير
 وما يعقل من فرق بين ذلك خيال لأنه لا فرق من شأنه عهد سقوط النفقة عن الزوج ولم يعهد
 وجوبها على الأجنبية وأما وجوب النفقة على الولد في الاعفاف فالمراد إيجاب أدلها عن الوالد أي قالوه
 بنزلة الولد (قوله) صح النكاح) أي في التسع صور أم (قوله) لأنه لا يتأثر) أي لا يفسد وهو راجع
 بلجع الصور وقوله ولا بفساد شرط أي في صورته وهي الأربع الأخيرة (قوله) لفساد المسمى) علة
 لصحة بمهر المثل وما قبله لصحة فقط فلهذا في شيان (قوله) في صورته) وهي الأربع الأخيرة
 (قوله) في صورة النفس) هما قوله أو عينته قد راع قوله وأطلقت الخ (قوله) محمول على مهر المثل
 فكأنها قيدت به (قوله) ووجه فساد في الأخيرة الخ) هذا التعليق غير ظاهر لأنه إذا لم يفسد على
 النكاح بالطلاق فكيف عوده على المهر بالطلاق وأيضاً فيه مصادرة فالأولى في التعليق أن يبطل
 بما عطل م ر وهو أن مفسد المهر لأن شرطه لم يرض بالمسمى إلا مع سلامة شرطه ولم يسل فوجب
 مهر المثل (قوله) بل فيه معنى النحلة) لأنها تستمع به كما يستمع بها فكان الاستمتاع في مقابلة
 الاستمتاع والمهر النحلة وهبة شورية (قوله) فهو شرط عقد في عقد) شامل لما إذا كان الاعطاء
 منها (قوله) والا) بأن كان الاتساق من المهر (قوله) لغير الزوجة) مفعول ثان لجعل (قوله) ولا يسرى
 دفع به ما يتوهم من تشبيهه بالبيع أنه يفسد أيضاً كالبيع وقوله لاستغلاء أي عدم افتقاره أبداً إلى
 ذكر المهر بخلاف البيع فإن محنته تنوق على ذكر الثمن فهو غير مستقل (قوله) ما لو كان ذلك) أي
 جع المال من مال الولي وأما لو كان القسي من ماله هو والد الزائدة فقط فلا يأتي فيه تعليل الاحتمال الأول
 وبأن فيه تعليل الاحتمال الثاني حل (قوله) وصححه) أي أحد احتمالي الامام (قوله) حذراً) علة
 لصحة بالمسمى وقوله من أضرار موليه أي لو أبطلنا المسمى الزائدة الذي ساء الولي لأنه حينئذ يجب
 مهر المثل في مال المولى فيتضرر قال م وظهور هذه المصلحة لم ينظر إلى تضمن دخوله في ملكه الذي
 علل به الاحتمال الآخر وقال حل هذا بناء على أن المهر يرجع للأب لو قلنا بالفساد للابن لأن صفة
 التملك وقعت فاسدة وهو كذلك بخلاف الفسخ الآتي فانه يرجع للمولى عليه اه ومقتضى التعليق
 أنه لو انفرد الولي بمزاد من ماله أنه يبطل لا تنفاد ذلك فليحذر رشو برى والاقرب الصحة عش (قوله)
 لأنه) أي الامام لم يتضمن دخوله في ملكه صريحاً في أنه لا يحتاج لصيغة تملك لكن ذكر عش أنه لا بدخل
 الصيغة تملك كأن يجهله ويقبله له فيجوز الافتاء بكلام شيخ الاسلام للأخذ من الاحتمال والاتقاء
 بكلام عش وهو أحوط لأجل أن يكون موسراً محال الصداق الذي هو شرط في صحة النكاح شيخنا
 عززني وصرح عش مرة أخرى بأنه يكفي الهبة الضمنية ولا يحتاج لصيغة تملك إلا في الولد البالغ
 فيوافق ما هنا (قوله) وأخل) المناسب فإن أخل لأنه مفهوم قوله ولم يغفل بمقصوده الأصلي وبما يغفل
 بمقصوده الأصلي شرط أن لا يترها أو لا تره فلو كانت أمة أو كاتبة فإن أرمادامت كذلك صح والافلا
 شورية قال حل وفي كون نفي الارث يغفل بمقصود النكاح نظر ظاهر (قوله) كشرط محتملة وطه

طلق أو بآت منها أو فلا
 نكاح بينهما (أو شرط فيه
 خيار بطل النكاح)
 للإخلال بما ذكره وشافعة
 الخيار زوم النكاح وخرج
 بتقيدي شرط عدم الوطء
 بكونه منها أو بائنها للوطء
 ما لشرط الزوج أن لا يطأ
 فلا يبطل النكاح لأن الوطء
 حقه لله تركه بخلافه منها
 كإرجائه في الرضعة كاصلها
 تبع المهور وقال في البصر
 أنه مذهب الشافعي ومصححه
 النووي في صحيحه يزوم
 به في الحواشي وغيره وما
 لو لم تحتل الوطء أبداً أو
 حالا إذا شرطت أن لا يطأ
 أبداً أو حتى تحتل فإنه
 يصح لأنه قضية القدر صرح
 به بغوي في فتاويه (أو)
 شرط فيه (ما يوافق)
 مقتضاه كان ينفي عليها
 أو يسم لها (أو مالا)
 بخلاف مقتضاه (لا) بواقعة
 بأن لم يتعلق به غرض
 كان تأنا كل الأكد (أو)
 يؤثر في نكاح ولا مهر
 لا تنفذ فأنه (ولو نكح
 نسوة بمهر) واحد
 (فلكل) منهن (مهر)
 مثل لقاد المهر للجهل
 بما يخص كل منهن في الحال
 كالو باع عبيد جمع بمن
 واحداً لم لو زوج أمته بمهر
 صح للمسي لا اتحاد مال ك
 (ولو ذكرها)

عنده) أي كشرط ولي محتملة وطء الخ فالشارط هو الولي لأن الزوجة لا يؤثر إلا إذا كان
 في صلب العقد لأن محله ولا يكون كذلك إلا إذا كان الشارع هو الولي فإن الشارع منها لا يؤثر بتقرير
 شيخنا عائشواوي ويجوز أن يبيى الكلام على ظاهره من أن الشارع هو الزوجة ويجعل على ما إذا
 عقدت بنفسها على مذهب أبي حنيفة لكنه بعيد لأن الكلام في منعها تأمل وبغري بينه وبين شرط
 عدم النفقة بأن المقصود من النكاح التماسل المتوقف على الوطء دون النفقة فكان قصده أصلياً
 وقصد غيره تابعاً له وقوله عنده أي مطلقاً أو لا وقت كذا مع إباحته فيه فلو شرطه في المنع
 فان أراد مطلقاً بطل العقد والاصح شوري (قوله) أو شرط فيه خيار) أي في صلب العقد لأن
 محله ح ل وشمل ما لشرطه على تقدير وجود عيب مثبت للخيار وهو الوجه خلافه لا لزكشي
 شرحه قال عن قال في شرح الإرشاد ولا يضر شرط الخيار على تقدير وجود عيب كإباحته لأنه
 تصريح بمقتضى العقد ولا يحصى عن ذلك للتأمل وإن خالفه م ر سم على حج وهو الحق الذي
 لا يحصى عنه (قوله) وخرج بتقيدي الخ ولم ينزل موافقة أي الزوج في الأول منزلة شرطه حتى يصح
 ولا موافقتها في الثاني منزلة شرطها حتى يبطل تعقيب الجانب البتدي فأبطل الحكم به دون المساعدة على
 شرطه دفعا لتعارض ح ل ومراده بالاول قوله المصنف كشرط محتملة وطء الخ وبالكافي قوله
 ما لشرط الزوج أن لا يطأ قوله ولا موافقتها أي موافقة وليها تدبر (قوله) منها) أي إذا عقدت بنفسها
 على مذهب أبي حنيفة أو من وليها ان عقدوه والاول بعيد لأن الكلام في مذهبنا (قوله) بخلافه منها)
 ذكره مع أنه عين ما تقدم في المتن توطئة لما بعده أي بخلاف ما لشرط عليه عدم الوطء فلا يصح
 قال عن ش على م ر وظاهره ولو كان الزوج غير منتهى للوطء لصغر أوصحوه وفيه نظر بل الأقرب
 الصحة فيه مدام الزوج غير منتهى النكاح لأنه موافق لمقتضى النكاح (قوله) كإرجائه في الرضعة)
 معتمد (قوله) وما لو لم تحتل الوطء) أي وخرج ما لو الخ وقوله شرطت أي شرط وليها (قوله) فأنه
 يصح) ولو أخلقت في الصورة الأولى بأن لم تقيد بأبداً فالظاهر الصحة وكذلك أطلق ولي المنعيرة إشتراط
 أن لا يطأ لأن الأصل عدم الفساد حتى يتحقق موجب وقد يفرق بين هذه وبين الصغيرة بأن التحريم
 علة منزلة فالظاهر دوماً بخلاف الصغرة اه ح ل (قوله) لأنه قضية العقد) أي على هذه المرأة
 لا مطلق عقود عبارة شرح م لأنه تصريح بما يقتضيه الشرع أي لأن الشرع يقتضي أن هذه لا توطأ
 (قوله) أو ما يوافق مقتضاه) مفهوم قوله ما يخالف مقتضاه فيه مع قوله السابق أو أخل شرعاً على غير
 ترتيب اللب م ر (قوله) ولو نكح نسوة بمهر) بأن زوجهن جدهن أو عمن أو متعتن ولو كان
 يخص كل واحدة غير متمول وإن قلنا بقول حج أنه لا بد أن يخص كل واحد من المتزكن في الأمة
 متمول ح ل (قوله) للجهل) علة للعلة (قوله) كالو باع عبيد جمع) أي فأنه يفيد البيع فالظاهر
 راجع للعلة للأصل للسئلة شيخنا (قوله) لو زوج أمته) أي لزوجي فان الحر لا تزوج أمتهن معافاة
 انسخ نكاح أحدهما قبل الدخول أو طلق وزع المسمى عليها باعتبار مهر المثل فلو كان مهر
 الباقية عشرين والتي انسخ نكاحها عشرة سقط عن الزوج ثلث المسمى وجوباً للباقية ثلاثاً
 ع ش على م ر أي إذا كان الفراق بسببها قال الشوري وانظر لو كان تزوجها من اثنين
 بوليها بمهر واحد وقضية قوله لا اتحاد مال ك الصحة فيها بمسمى الوكيل والوجه خلافه فليحذر
 ومن ذلك بنته وأنها من عبيد ساق واحد فليحذر وأوجب بان قوله لا اتحاد مال ك أي مع إحصاء
 الزوج فلا رد ما قاله (قوله) ولو ذكرها) أي الولي والزوج والشهود عبارة م ر أي الزوج والولي
 والزوجة الرشيدة فالجمع باعتبارها وإن كانت موافقة الولي حيث لا مدخل لمالي للزوم أو باعتبارها

ما ينضم للفر يقين غالبا اه بالحرف **(قوله مهراسرا)** أى يعقدوا باتفاق أخذ ما بعده **(قوله ما عقد به)** أى أولا مهر اذ هو الحق والى الثانى ضرورى وقوله اعتبار بالمعنى فلا نظر لما بعده

(فصل فى التفويض) مع ما يذكركم من مهر المثل وما يوجب حل ومناسبة ذكر هذا الفصل فى كتاب الصداق أن الصداق نازلة يجب بالمعنى كما تقدم وتارة يجب بالوطء سواء استند للعقد كالإقرار فى التفويض أم لا كوطء الشبهة **(قوله رد الامر)** أى القول أو الفعل **(قوله رد امر المهر)** لعل المراد باسمه قلته وكثرته وسببته وقوله أو البضع المراد باسمه العقد عليه بالنظر للولى والمهر بالنظر للزوج شيخنا **(قوله الى الولي)** أى فى مسألة الحرة وقوله أو الزوج أى فى مسألة السيد اذ الزوج أمته زى أو أن المراد على اللعين فى موقوفة فالقول على كسر الواو والثانى على فتحها مولى **(قوله وأغريه)** كالوكيل وعبارة حل قوله أو البضع الى الولي وذلك من المرأة وقوله أو الزوج وذلك من سيد الامت اه أى لانها مالقات لوليها زوجي بلامهر فقد ردت أمر البضع اليه شيخنا عزرى **(قوله وتفويض بضع)** أى من المرأة أو من سيد الامت بان قالت لولى زوجي بلامهر أو قال سيد الامت زوجتك بلامهر حل قال رد تفويض البضع اخلاء النكاح عن المهر كقوله مهر أى على الوجه الآتى أو قال الولي زوجتك بلامهر لم يسبق إذن منهم لم يكن تفويض البضع الى الوجه المراد هنا بل يجب فيه مهر المثل بنفس العقد عى عليه **(قوله وهو المراد هنا)** وأما تفويض المهر فقد عمل بماسر من أنها ان عبت مهرات اتبع وان لم تعين زوجها بمهر المثل عى على مهر وفى كون هذا تفويضا نظرا لانها عبت فى الاول قدرا وفى الثانى أغلقت والاطلاق يعمل على مهر المثل **(قوله تفويض امرها)** أى أمر بضعها وهو العقد عليه **(قوله فوض امرها)** أى أمر مهرها أى جعل له دخلا فى إيجابه بفرضه وكان عليه أن يزيد أو الى الحاكم حل لان الولي فوض أمر مهرها للحاكم أيضا لانه يفرضه عند التنازع كما يأتى وأجاب مهر بان الحاكم لما كان كاتب الزوج لم يحجج له ذكره **(قوله والفتح أضح)** لعل المراد أنه أكثر استعمالا ولا يفنى الكسر عما قبله لفتح حل **(قوله رشيدة)** أى غير محجور عليها تندخل السبقة التى لم يحجر عليها اذ هى رشيدة حكما حل **(قوله بقولها)** الباء للتصوير ووجه كون هذا تفويض بضع أمتهالما قالت لوليها زوجي بلامهر فقد ردت أمر البضع اليه وقوله بلامهر وان زادت لافى الحال ولا بد بالوطء كما فى الزبدي وغيره وقوله فزوج لأمهر مثل مسمى تمام التصوير كما يدل عليه ذكر مفهومه بعد قال مهر فان زوجها بمهر المثل من تقابل الصالح ماساها وقوله فزوج لأمهر مثل أى من تعد البلد بدليل ما بعده **(قوله أو زوج بدون مهر مثل الخ)** لان تسميته ملغاة من أصلها لانها لم توافق الاذن ولا التصرع فلا يقال هذه تسمية فاسدة فيجب مهر المثل بالعقد على أن القسمة الفاسدة انما توجب مهر المثل اذ لم يؤذن في ترك المهر فكان هذا مستثنى من القسمة الفاسدة أى محل كون القسمة الفاسدة توجب مهر المثل بالقد مالم يكن هناك تفويض من المرأة حل **(قوله أو بغير تعد البلد)** مطوف على قوله بالامهر مسمى أى وان زاد على مهر المثل فتقابل البلد ليس من مسمى مهر المثل حتى يخالف ماسيا فى فى قوله ففرض قرض مهر مثل حال من تقابل البلد المصرح بذلك بأن تقابل البلد ليس من مسمى مهر المثل وكذا تقدم فى شروط الاجبار الآن يقال مهر المثل بالاطلاق فتارة يراد به القدر فقط وتارة يراد به ما يشمله وكونه من تقابل البلد ومراوده هنا الاغم من ذلك وحججه يصح أن يكون مطوفا على دون حل والصواب أن يراد بمهر المثل القدر فقط وأن قوله أو بغير تقابل البلد مطوف على قوله بدون مهر مثل لدخوله فى قول الصنف لأمهر مثل أى من تقابل البلد كما تقدم فخر يره **(قوله أو بغير تعد البلد)** أى أو بمؤجل **(قوله غير للكتابة)** أى كتابة صحيحة يرادوى أمال الكتابة فهى مع سيدها كالطهر مع وليها فيصح تفويضها

مهراسرا وأ كثر منه
 جهرا لزم ما عقده
 اعتبارا بالعقد فلو عقد
 سرا بآلف لم أعيد جهرا
 بأنفسين بحال لزم ألف
 أو اتفقوا على ألف سرا ثم
 عقد جهرا بأنفسين لزم ألفان
 وعلى هاتين الحالتين حل
 نص الشافى فى موضع
 على أن المهر المهر السروق
 آخره على مهر العلانية
 (درس)

(فصل فى التفويض)
 مع ما يذكركم وهو لغة
 رد الامر الى الغير وشرعا
 رد أمر المهر الى الولي أو غيره
 أو البضع الى الولي أو الزوج
 فهو قسبان تفويض مهر
 كقولها لولى زوجي بما
 شئت أو شاء فلان
 وتفويض بضع وهو المراد
 هنا وسيت المرأ موقوفة
 بكسر الواو وتفويض أمره
 الى الولي بلامهر وبفتحها
 لان الولي فوض أمرها
 الى الزوج قال فى البحر
 والفتح أضح (صح)
 تفويض رشيدة بقولها
 لوليها زوجي بلامهر
 فزوج لأمهر مثل (بأن نفي
 المهر أو كست أو زوج
 بدون مهر مثل أو بغير تعد
 البلد كفى الحاوى) كسيد
 زوج) أمته غير المكاتبه
 (بلامهر) بأن نفي للمهر

أوسكت بخلاف غير الرشيدة لان النوى يض تبرع لكن يستفديه الولي من السفهة الاذن في تزويجها بخلاف ما لو سكت عنه الرشيدة لان النكاح يقد غالبا بمهر فيحمل (٤١٤) الاذن على العادة فكأنما قالت زوجتي بمهر وبصرح في النكاح الصغير

وبخلاف ما لو زوج بمهر
الثلث من نقد البلد بخلاف
ما لو زوج السيد أمته
المذكورة بمهر ولو دون مهر
مثلها فيجب للمسي
فيهما وتعييرى بما
ذكر أعظم مذكوره
(ووجب بوطه أو موت)
لأحدهما (مهر مثل لان
الوطه لأبواب بالإباحة
فيمس حق الله تعالى ثم
لنكح في الكفر مقوضة
ثم أسما واعتقادهم أن
للمهر مقوضة بحال موقوف
فلاشئ لما لا يستحق وطأها
بلا مهر فأشبه ما لو زوج
أمنه عبده ثم اعتقها أو
أحدهما أو بأبوابها وطأها
الزوج والموت كالوطه في
تقرير للمسي فكذا في
إيجاب مهر المثل في
الوطه وفي نقد روى أبو
داود وغيره أن بروع بنت
واشئ سكحت بلامهر
فأت زوجها قبل أن
يفرض لها قضى لها
رسول الله ﷺ بمهر
نسائها وبالميراث وقال
الترمذي حسن صحيح
وبما ذكره عن أبي المهر
لا يجب بالعقد ولو وجب به
لتسقط بالطلاق قبل
الدخول كالسي وقد دل

القرآن على أنه لا يجب إلا بالنتمو يعتبر بمهر المثل (حال عقد) لأنه المتقضى للوجوب بالوطه أو بالوطه بشرائه
وعداني مسئلة الوطه ما صححت في الأصل والشرح الصغير ونقله الرافعي في سرائره العنق عن اعتبار الأكثرين إن كان صح في أصل الرقة
أن المشرع في أكثر مهر من العقد إلى الوطه لأن البضع دخل العقد في ضمانه واقرن به إلا نكاحا فوجب الأكثر كالقبوض

حل (قوله أوسكت) لم يقل أو زوج بدون مهر المثل أو بفقر البالد إذا عقد بمهر المثل المهرقة شيخنا (قوله تبرع)
قوله يضاحض فيصح بدون مهر المثل أو بفقر البالد إذا عقد بمهر المثل المهرقة شيخنا (قوله تبرع)
أي ظاهره أو الإيجاب بمهر المثل مع كونه تبرعا (قوله غالبا) خرج به ما لو زوج أمته لعبده وما لو نكح
في الكفر مقوضة إلى آخر ما يأتي (قوله يديه) أي يكون سكوت الرشيدة عن المهر ليس قو وضافا لظن
كان سكوت السيد فهو يصادون سكوت الرشيدة وأوجب بأن السيد لما كان مباشرا كان سكوت
نحوها (قوله فيهما) أي في الأخيرتين وأما الأوليان فإن سكوت الولي أو زوج بدون مهر المثل صح
النكاح بمهر المثل وإن زوج بأكثر من مهر المثل صح بالمسي أه شيخنا (قوله لان الوطه لأبواب
بالإباحة) أي فيصان عن التصور بصورة المباح وبعبارة ابن الرفعة لان البضع لا يجنح حلالا بل فيه
حق الله تعالى الأثرى أنه لأبواب بالإباحة فيصان عن التصور بصورة المباح أه حل فأنفذ
ما يقال إن الوطه في هذه الصورة ليس مستندة للإباحة وليست هي التي أحلتها وإنما الذي أحله العقد
وحاصل الدفع أن النوى يض فيه صورة الإباحة والوطه معونة عن التصور بصورة المباح فلا يجب مهر
بالوطه والموت لأنهم أن يكون الوطه متصورا بصورة المباح أه شيخنا (قوله لما فيه) أي في الوطه من
حيث التمتع منه سم عش (قوله من حق الله تعالى) وهو أنه لا يجوز أي الوطه على غير الزنا وفسر
بضمهم حتى الله تعالى بقوله بمعنى أن إباحته متروكة على اذن الشارع وهو أظهر (قوله ثم لو نكح في
الكفر) أي ومهاجر بيان شو يرى ومهر فلا يخالف ما قاله الرافعي عن التمتع وجزم به في الرقة أنه
لنكح ذي مذمة على أن لا مهر لها ورضاها لنا فنحكم بينهما حكم المسلمين أه سم أي لآثارهم
أحكاما بخلاف الحريين (قوله ثم اعتقها الخ) قديمه مع أنه لا مهر مطلقا على عمل توه أمه لها
أو بالباطح لأنه يجب في ملكه (قوله أن بروع) قال الجوهري بروع بنت واشئ بفتح الباء وأصل
الحديث يقولون بكسرهما والصواب الفتح لأنه ليس في كلام العرب قول بالكسر الآخر وعنه
إسحاق لبيت وما زى وقيل إن عتودا اسم لولد كان في البرماوى وقد جاء فعول أيضا في عتور بالراء اسم
لواحد من درود اسم لجبل معروف ذكرهما في الباب وفي القاموس بروع كجدول ولا يكسر بنت
واشئ الصحابية شويرى (قوله فأت زوجها) وهو جلال بن مرهوان بمرأى (قوله قضى لها رسول
الله ﷺ) إن قلت لم يقدم القياس على النص قلت على تسليم أن يكون ما تقدم من أفراد
القياس فهذا الحديث ليس نصا لانه على حد قضى بالشفقة فلا يلزم به احتمال الخصومة أي بالنسبة
الحرة لم يبطأ قبل الموت تأمل أه حل (قوله حسن) أي من طريق صحيح من طريق أخرى (قوله
وقد دل القرآن) أي في قوله تعالى لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن الخ وهذا في المعنى تعليل
لمحذوف والتقدير وللأزواج باطل لانه قد دل القرآن الخ (قوله بالوطه) متعلق بالوجوب وهو متعلق
بالمقتضى (قوله في سرائره العنق) اسم كتاب (قوله لكن صحيح في أصل الرقة) معتمد ومثله اللوث
على ما اعتمد شيخنا خلافا لحج حيث استوره اعتبار يوم العقد ورد بأنه لم يحصل معه انكاح البضع
حل (قوله واقرن به) أي بالضم أو بال دخول المفهوم من دخل كقوله العناني (قوله كالقبوض

بشرافه فاسد واعتبار حال العقد في الموت من زباني (وله) أي المفوضة (قبل وطه طلب فرض مهر و ليس نفسها) أي الفرض
 لتكون على صيرة من نساء نفسها (و) حبس نفسها (لتسليم مفروض) غير مؤجل كالسبي ابتداء (وهو) أي الفروض (مارضاه)
 ولم يؤجل أو فوق مهر أو جاهلين بقدره كالسبي ابتداء ولان المفروض ليس (٢١٥) بدلا عن مهر التل بشرط العلم
 به بل الواجب أحدهما (قلو)

بشرافه فاسد) أي فان للمعتد في وجوبه الا كثيرا يشا ويرى (قوله واعتبار حال العقد الخ) وقد
 علمت أن الاعتبار أكثر الأمرين من العقد إلى الموت حل (قوله ولها قبل وطه طلب فرض)
 استشكل بأنه اذا كان المهر لا يجب الا لوطه وألوت كيف تطالب بالفرض وتحبس نفسها قبل لوطه
 وأوجب بأن العقد سبب وجوبه بنحو الفرض حل فمأجى سبب وجوبه مجازها الطلب وبعبارة
 شرح مر واستشكله الامام بأننا قلنا يجب مهر المثل بالمقد فامضى المفوضة وان قلنا لم يجب شيء
 فكيف تطالب ما لا يجب قالون طمع أن يلحق ما وضع على الاشكال بما هو بين طلب مستحيلا اه
 وأوجب بما تقدم (قوله أو جاهلين بقدره) أي مهر التل شو برى ويدل عليه قوله بشرط العلم به ولان
 غرضه الرعي القائل بشرط العلم به وقوله كالسبي ابتداء أي قياسا عليه فإنه أيضا مريض به ولو مؤجلا
 أو فوق مهر المثل فهو راجع جميع ما قبله (قوله ولان المفروض الخ) راجع قوله أو جاهلين بقدره فقط
 (قوله فلا يمنع) راجع قوله ولها قبل وطه الخ وقوله أو تنازع راجع قوله وهو مريض به (قوله أي في
 قدر ما يفرض) أشار الشارح إلى أن في التلق استخدما وحذف متنافي تدبر (قوله فرض قض) أي
 بعد دعوى (قوله ان علمه) فان قلت ينبغي أن يكون هذا شرطاً لجواز تصرفه لانتفوذه لو صادف في
 نفس الامر قلت لا بل الذي دل عليه كلامهم أنه شرط لما لان قضاء القاضي مع الجهل لا ينفذ وان
 صادف الخ تحفة شو برى ومثله مر (قوله لا يز بدعليه ولا ينقص) لانه متصرف عن الغير اه
 (قوله من قبله) المتعمدان المعبر بلد الفرض يوم الفرض وتقد ذلك اليوم وفي كلام صحيح بلد
 الفرض فيما يظهر قال بدعليه فهل يعتبر يوم العقد أو الترش كل محتمل قال ولا ينافي قولنا بلد الفرض
 من غير بلد المرأة لاستزام الفرض حضورها أو حضور وكيلها فالتعدير بلد الفرض لتدخل هذه
 الصورة أولى حل ومثله شرح مر (قوله كافي قيم المتلفات) أي فانه بشرط أن تكون حاله من نقد
 البلد وقوله خلاف ذلك أي خلاف فرضه حاله من نقد البلد (قوله فانه حكمته) أي وحكمه لا يتوقف
 لزومه على رضا الخصمين به (قوله ولا يصح فرض أجني) يعني أنه لا يلزمهما الرضا به والالرضاه به
 (قوله أجني) وهو من ليس وحكيلا عن أحدهما ولا ليا له ولا مال كاله ولا من يلزمه المهر كالأول في
 الاعفاف قل على الجلال وانما جازأءا دين غيره بغيره لانه لم يسبق ثم عقد مانع منه وهذا الفرض
 تغير لما يقتضيه العقد تصرف فيه فلم يلحق بغير العاقد وأذنه شرح مر (قوله فلا ينظر) أي
 للمهر قوله تعالى وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة ولهن التمتع كما سيأتي
 شرح مر (قوله وبخلاف الفروض الفاسد) وانما اقتضى الفاسد في ابتداء العقد مهر التل لانه
 أقوى بكونه في مقابلة عوض وهذا دوام سبقه الخلو عن العوض فلم ينظر للفاسد شرح مر (قوله
 بخلاف التامد للمسي في العقد) أي فانه بشرط قيمه المثل بالطلاق قبل لوطه (قوله ما يرغب) أي
 ما يرغب فيه العمل بدليل ما سيأتي في قوله أو لم ينسكن شيئا (قوله عادة) خرج ما لو شئ واحد لفرط
 سنه وسار فرغب بزيادة شو برى (قوله من نساء عصباتها) أي لو فرض ذكر أو شين خنا عز برى
 (قوله بأن فقدن) أي لم يوجدن والا فالحليات يعتبرن كاعلمت من كلام المصنف حل وم (قوله)

الأخ والمعتوبت الم دون الاموال جدة والحالة وتعتبر (القر في فاقري) منهن فتقدم أخت لا بويرن فلا بد فبت (أخ) فبت ابنة
 والمثل (فمعة كذلك) أي لا بويرن فلا بد فبت هم كذلك (فان تعدد معرفته) أي معرفة ما يرغب به في مثلها من نساء العصبات
 بأن فقدن ولم ينسكن

أوجهل مهرهن) أو كانت مفوضة ولم يفرض لها مهر مثل حل (قوله قرابات الام) وكذا الام نفسها
 مر (قوله لالذكورات في القرانض) فمن هنا نعلم من المذكورات في القرانض لشموله للجدات
 الوارثات وأخص من حيث عدم شموله لبنات العمات وبنات الاخوات للاب حل (قوله كبدنة)
 أي من قبل الام أماً التي من قبل الاب فليست هناك من الرحم ولان العصبية لعدم دخولها في تعريف
 كل كايعلم من عبارة ع ش على مر (قوله وقدم القرني) بجهة الامومة مقدمة على جهة الاخوة
 من الام حل وبعبارة شرح مر فأرغام أي قرابات للام من جهة الاب أو الام فهي أعم من أرغام
 القرانض من حيث شمولها للجدات الوارثات وأخص من حيث عدم شمولها لبنات العمات
 والاخوات ونحوهما وقضية كلاهما عدم اعتبار الام وليس كذلك إذ كيف لا تعتبر وتعتبر أمها وهذا
 قال الماوردي تقدم الام الخ (قوله واعتبر الماوردي الخ) أي أن قوله قرابات الام لا تدخل فيه الام
 وكلاهما يقتضي أن الاخت للام تكون بعد الجدة وبعبارة الماوردي يقسم من نساء الارحام الام ثم
 الاخت للام ثم الجدات ثم الاخوات ثم بنات الاخوات أي لأم ثم بنات الاخوال وعلى هذا قال لواجتمع
 ثم أبواؤهم فأوجه تالها التسوية واعتمد هذا شيخنا وقوله وعلى هذا يفيد أن أم الأب من ذوات
 الارحام هو بخلاف قوله والمراد بهن قرابات الام فأمل حل قال ع ش على مر قوله لواجتمع أم أب
 أي لأم لان الكلام في قراباتها أم أماً أي في التسوية فلا تدخل في الارحام فالناتبة الذي ذكره وبنى
 أنهن نساء العصبية فتقدم على ذوات الارحام لان المراد بنساء العصبية هنا من لو فرضت ذكر
 كانت في محل العصبية وأم الأب لو فرضت كذلك كانت أم الأب لكن فيه انها لا يشملها قوله ومن
 المنسوبات إلى من تنسب هي اليه فانها قد تكون من غير قبيلة أو أهل بلدها بل قضية ذلك أنها ليست
 من نساء العصبية ولان ذوات الارحام كبت العمة ومقتضى ذلك أن تكون من الاجنبيات اه ع ش
 عليه (قوله فلاختها) أي أخت الفوضة لهما وإنما أختها الثقة أو اب في محل العصبية كما
 تقدم شو برى (قوله فان تعلفت الخ) عبارة شرح مر فان تعلفت أرحامها فانساء بلدها ثم أقرب بلد
 الهائم أقرب النساء بهايتها وخنة وكونها قروية وبلدية وبدوية حل (قوله اعتبر نساء بلدها)
 ظاهره وان كن أبوهن كونك قاله شيخنا تقريراً منى في القبض على خلافتشو برى ونقل سم
 على مر مرأعتهن في بلدها ان استويا حل (قوله وفصاحة) وفي الكافي اعتبار حال الزوج أيضاً
 من اليسار والعلم والعفة والنسب يعني أنهم لو خففن لدى يسار أو علم أو عفة أو علم أو عفة أو علم أو عفة
 المال والجمال في الكفاءة لان مدارها على دفع العار ومدار المهر على ما يختص به الرغبات اه حل
 وبعبارة البرملاوى قوله ويعتبر الخ أي في الزوجة وكذا في الزوج أيضاً لان ذلك أمر يختلف به الفرض من
 زيادة المهر وقسمه وان لم يكن ففده عاروا بذلك فارق عدم اختياره في الكفاءة (قوله أو تنص بما
 ذكر) أي من أضرار ما ذكر ويمكن رجوعه لأنه قل قطع وبعبارة شرح مر ولو اختلفت عن
 قصه والسن قد يكون قصاً في الجوز فتأمل (قوله لا تنق بالخال) أي بحسب باراض قاض بإجتهله
 شرح مر (قوله نقص نسب) كأن كان من أهل المانصب كأن كان قاضياً وعزل لان المراد هنا
 بالنسب ما يعمل به الشريف ولو لا النبوة حل وبعبارة س ل مثله أن يتزوج أحد ثلاثة اخوة بنت
 شريف والاخر ابن بنتي خبيس فيولد لكل منهم بنت فهن بنات عم فزوجت بنت الشريفة بأب
 وبنت احدى الحبستين بمائة فلذا زوجنا الاخرى فهو ايضا ووطئت أو أردنا أن نرضي لها فتعتبر
 بالحسبة دون الشريفة اه وقال شيخنا عشاوى صورته ثلاثة اخوة قواحه منهم عالم والاخران غير

أوجهل مهرهن (فرضه)
 لها يعتبر مهرها بين والمراد
 بهن هنا قرابات الام
 لالذكورات في القرانض
 لان أمهات الام يستين لها
 (كبدنة) وبالله
 القرني من بنى غيرها
 وقدم القرني من الجهة
 الواحدة كالجدا على
 غيرها واعتبر الماوردي الام
 فلاختها قبل الجدة فان
 تعلفت اعتبرتها مثلها من
 الاجنبيات وتعتبر العريرة
 بجهة نسلها والامة بأمة
 مثلها والعقبة بتقريبها
 وينظر إلى شرف عصبها
 وخنة ولو كانت نساء
 العصبية يلدن هي في
 أحدها اعتبر نساء بلدها
 (ويعتبر ما يخلف به فرض
 كن وعقل) ويسار
 وبكارة وثبوة وجمال
 وعفة وعلم وفصاحة فان
 اختصت عنبن فضل
 أو نقص) مما ذكر (فرض)
 مهر (لا تنق بالخال) وتعتبر
 مساعتهن واحدة لنفس
 نسب يفرضية هذان
 زباني أماً عصبها لالذك
 فلا تعتبر اعتباراً بالغالب
 وعليه يحمل قوله ولو
 ساحت واحسدة لم يجب
 مواقتها (ويعتبر مساعته

بما عمن ذكر دون غيره خفنا

مهر هذه في حقدون غيره
و يحومن زيادي (دوقوط)
شبهه كسكاح فاسد ووطه
أب أمه ولده أو شريك
الامة المشتركة أو سيد
مكانته (مهر مثل) دون
حد وأر ش بكارة (وقته)
أي وقت وطه الشبهة نظرا
الى وقت الانلاف لاوقت
لقد في السكاح القاسد
الاف لاجرة لعقد القاسد
(ولا يتعد) أي المهر
(يتعده) أي الوطه (ان)
اتحدت) أي الشبهة (ولم
يؤد) أي المهر (قبل تعدد
وطه) (كان تعدد في سكا
فاسد لشمول الشبهة لجمع
الوطات (بل يعتبر أعلى
أحوال) للوطه فيجب مهر
تلك الحالة لانه لو يقع الا
الوطاة فيها لوجب ذلك المهر
فالوطات الزائدة اذا لم
تقتض زيادة لاوجب قصا
وخرج بالشبهة تعدد الوطه
بدونها كوطه مكره لاجرة
أو نحو كوطه نائمة بلاشبهة
وبما حداها تعددا فيتعدد
المهر بهما اذ الواجب له
الانلاف وقد تعدد بلاشبهة
في الاول وبدون اتحادها
في الثاني كأن وطى امرأة
مرة بشكاح فاسد و فرق
بينهما ممرتاخرى بشكاح
آخر فاسد أو وطىها نظها
زوجه ثم علم الواقع ثم نظها
ممرتاخرى زوجه فوطىها
ويزيداني ولم يؤد قبل تعدد

عالمين فرزوج العالم بتمتة وواحد من ذلك بتسعين فاذا تزوج الآخر بنته فتو يضافانها ليعتبر بثلث
غير العالم فمهرها من مهورها شيئا العزري بان تزوج ابنته وادعى أنه من زمانم استلحقه
فانه وان استلحقه بنقص نسب فاذا لهذا الولد بنت حصل في نسبها ما يفر أي يقال رغبة بسبب في
أيها فاذا ساحت لنقص نسبها كان لها بنت عم أو هامة في أيضا وزوجها هامة ويضام بعتر في مهرها، هر
عصابتها من لم يكن في نسبه من نقص كان يكون لا يباح غير منى بل مان وناه بنت فلا تعتبر بهن بل تعتبر
بالبني أو هامة في وقال شيئا حرف كلات أخوات لأم أبو واحدة شريف وأبو اثنتين غير شريف
فزوجت بنت الشرف بمائة وواحدة من اثنتين بتسعين فاذا تزوجت الثالثة فتو ايضا اعتبرت بالني
مهرها نسوة دون الأخرى (قوله كاهن أو غاليهن) انظروا وجه اعتبار الكل أو الغالب هادنون ما قبله
وقد يوجب ان النقص لما دخل على النسب في الاول فقرار رغبة قبل النظر الى مهرها الاول وعلم بما عا
هذه ان هذا القدر هو غايته ما يرغب به في الآل فماد مهر مثاله اليه فكان سكا على أمثاله بما علم
ولا كذلك هذه بل أمرهن على حاله لم يعتبر فلانظر لما عا بعضهن فأنيط بالكل أو
الغالب شو برى (قوله لنحو عشيرة) يؤخذ من ذلك جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن
شخصا بالرف له بنت تزوج بعضهن بمهر عال جريا على عادتھن وبهذهن بمصر بدون ذلك لما
رأى فيهم من المصلحة لها من الراحة التي تحصل لها بالنسبة لاهل القرى ولما جرت به العادة من
الساعة للزوج الذي هو من مصر وهوان ذلك صحيح لامانع منه لجر بان العادة بالساعة لشل ذلك
وان لو أريد تزويج واحدة من أقارب تلك النسوة بعد ذلك نظري حال الزوج أهوم من مصر فيساج
لأهمن القرى فيشدد عليه ومثل الاب غيره من بقية الاولياء كاهو ظاهر اه عس على هر (قوله
وفي دسبه) أي منها بان لا تكون زانية والاولى أن يقدمه على قوله ومهر المثل لانه يوجب ايضا
(قوله كسكاح فاسد) فله شبهة طريق وما بعد شبهة محل (قوله وأشريك الامة المشتركة) فيلزمه
مهر مثل حصة شريك فقط لكن لو استولدها لزمه أيضا نصف قيمتها كما نص عليه الشافعي عن
(قوله وأسيد كاهن) في الناشري أمالو وطى مكانته ممرارا فاهامهر واحدا لأن يحمل منه فان جلت
تغيرت بين أخذا لمهر وتكون على الكتابين بين أن تجهز نفسها وتكون أمولم ولا مهر لها لانفاسج
الكتابة واذا اختارت الصدق فوطىها تانيا تغيرت فان اختارت المهر وجب لها مهر آخر وكذا سائر
الوطات نص عليه في الأم شو برى (قوله مهر مثل) أي بكران كانت بكرا الا اذا وطى العبد أمه سيده
أوسيدنه شبهة فلا يجب عليه مهر وكذا لو كانت الموطوءة حرة بية كالأبوان بالانلاف مالما أمرتة
وماتت على ربتها حل وسم (قوله ودون حد وأر ش بكارة) فلا يجب على المعتد كقأله هر وغيره
خلافا لرى القائل بوجوب أرش البكارة تعالجح ونقل عنه في غير الحاشية أن يرجع عنه وعلى المعتد
بقرأ أرش بلطر وعلى غيره بالرف معطوف على مهر (قوله ولا يتعدد بتعده) أراد بالتعدد أن يحصل
بكل مرة قضاء الوطرمع تعدد الائمة ولو تزوج وعاد والانفعال متواصلة ولم يقص وطره الا آخر مرة
فوطى واحد جزا ما اذا التواصل الانفعال فتتعدد الوطات وان لم ينقض وطره حل ومهر والماصل
أنه متى تزوج قاصدا للترك أو بعد قضاء الوطرمع عاد تعدد والا فلا شرح هر وبعبارة حل ولا يتعدد
ما لم ينزع قاصدا للترك ثم يعود ولا كان متعدا ومثله هر (قوله ان اتحدت) أي شخصها لاجسها
كأبائي (قوله وخرج بالشبهة) أي التي في قوله ان اتحدت (قوله أو نحو) أي ونحو وطه المكره (قوله
كوطه نائمة) لانه لم يوطئها زوجها حل (قوله أو وطىها بانها زوجه) وهذه شبهة فاعل قال

الشورى انظر هل هو معطوف على قوله وقرق أو ينكح آخر والظاهر الثاني وانظر حكم الاول (قوله) وبما تقر (أى من التثنية) بقوله على امرأة الخ فان جنس الشبهة واحد وهي شبهة الطريق في شبهة الاول والفاعل في الثاني ومع ذلك يتعدد المهر لتعدد شخصها قال حل وعلم أن شأن العبرة في الشبهة الموجبة للمهر ينظر لها كذا بغیر نظر بالنسبة لتعدد ما حيث كان زانياً بأن نكحها والافلاعة بظنه (فصل في باسقاط المهر وما ينصف وما يكرههما) أى من قوله فلماذا بعد ما الخ ع ش (قوله) الحيات خرج فرقة الموت فيستقر كل المهر كما تقدم وكلفت عدة ومهرًا وإرثًا مسخ أحدهما جحران مسخ الزوج حيواناً فكذلك مهر الأعداء على الواجب نظر الحيات اه حجج والمتمدان نصف المهر لا يردوا له لانه ليس أهلاً للقبض ولا لملك بل يبق في يدها ومع ذلك لا تملكه فلو ملك لم يعد لورثته وإن لم يقبض كان لها المطالبة بالجميع زى باختصار ولو مسخ نصفه جاداً ونصفه حيواناً فاهبة بالنصف الأعلى لانه محل العقل ونحوه وإن مسخ بالطول أحد الشقين جحرًا والآخر حيواناً فكلوا مسخ كله حيواناً وإذا مسخت رجلاً وهو امرأة تنجزت الفرقة وإن عاد كما كان اه سم وقول حجج فكذلك أى كالفرقة في الحياة بقوله مهرًا أى فينصف المهر لأن الفرقة بسببه وقول زى كان لها المطالبة بالجميع مشكل لأن لها النصف فقط وبإعادة قل على الجلال ومسحها حيواناً ولو بعد الدخول تنجز الفرقة ويسقط المهر قبله أيضاً ولا تعود الزوجية بعودها آدمية ولو في العدة كملك الآتي وفارق الردة بقاء الجسدية فيها ومسحها حيواناً ينجز الفرقة أيضاً ولا يدنو المهر وقيل الدخول لتعذر عودها إليه نظراً عن أهلية ذلك أو لورثته لبقاء حياته وقال الدبائلى بفسطه قبل الدخول ولا يرد نصف العائد إلى المرأة كقوله (قوله) بلوط) أى قبل أو دبر ولو بعد استعماله من حل (قوله) متناقض فسخ أو بيع وجعل الفسخ منها سبباً فيه سائغة لأن الفرق يحصل لأنه سببه لأنه سببه لافراد السبب ما يشمل المباشرة وأجيب بأن الفسخ مثال للفرق لانه عبارة التنازع الفرقة قبل وطءها أو بعدها كفسخه بغيرها فقط المهر قال مر لانفسخه الناشئ عنها كفسخها وانما يلزم أباها للمهر ما ع أنه قوت بدل بضعها بناء على أن تبعيتها فيه كانت قلها بخلاف الرضعة يلزمها المهر وإن زعمها الرضاع لتبعيتها لأن لها حصة في ماله من المهر والمسل لاشئ له ولو غرم لغيره من الاسلام ولا يخففنا به وجعل غيرها كفسخها ولم يجعل غيره كفسخه لانه بذل العوض في مقابلة منافع سليمة ولم تسلم بخلافها فانها لم تبدل شيئاً في مقابلة منافع الزوج والعوض الذى ملكته سلم فكان مقتضاً أن لا يفسخ لها إلا لأن الشارع أثبت لها الفسخ دفعا للضرر عنها فإذا اختارته لم يرد بدل كالوارث اه شرح الرض (قوله) وكاسلامها) أعاد العامل لأن النوع الاول لا يختص به بل ولو كان فيه العيب كما عفى الشارع بخلاف هذا النوع فإنه خاص بأن يكون من جانبها شورى (قوله) ولو بقية أحد أبويها) للرد على حجج قال لان المسألة تعالفاً من قبل بل هي بالانتماء طرأ على عمل أرضه أنها لان اسلام الأم كارضاعها فكأن ينظر والارضاع لها لم ينظروا لان اسلامها مع أم الحاصل من قبل طرأ الفرقة فثبتت من اسلامها وتختلف فيطلب سببه أيضاً وبإعادة الشورى قوله ولو بقية أحد أبويها واستشكل بما أتى من ارضاع أمهاله ويوجب بأن الاسلام وصف قامها فتره الشارع من الاصل منة فعلها بخلاف ذلك فإنه فعل الأم وهو أجنبي عنها بالكلية حيث لم ينزل الشارع منزلة فعلها أو يقال الاسلام في مسئلة التبعية قام بها وحدها فكان المانع من جهتها فقط بخلاف الأخوة في مسئلة الرضاع قامت بكل من الزوجين فليست نسبتها إليها بأولى من نسبتها إليه تأمل وقوله وورثتها أى وحدها (قوله) وارضاعها

وطء ما لو أدى قبل تعدده المهر فيعدله الماوردى وبما تقر علم أن العبرة في عدم تعدد المهر باتحاد الشبهة لا باتحاد جنسها المفهوم من كلام الاصل (فصل) في باسقاط المهر وما ينصف وما يكره معها (الفرق) في الحياة (قبل) وطء سببها كفسخ بسببها منها أو منه وكاسلامها ولو بقية أحد أبويها وورثتها وارضاعها

زوجة لصغيرة) مثله ارتضاعها بنفسها من أم الزوج أو من زوجته الكبيرة فانه يسقط المهر كافي شرح
 حر وينسخ نكاحهما ما لانه لا يجوز الجمع بين الام وبنتها ولومن الرضاع ويسقط مهر الكبيرة
 ويجب الصغيرة نصف المهر ويرجع الزوج على الكبيرة بنصف مهر المثل وان كانت قوتت عليه البيع
 بجماله اعتبارا بالمصلحة بما وجب عليه اه شيخنا وتحرم الكبيرة عليه مؤبد وكذا الصغيرة فان
 كان دخل بالكبيرة اه حل **(قوله والمفروض بعد)** أى فى المفوضة وقوله وم بالمثل أى فيها لو نكحت
 بفاسد كمرورها اذ كانت عن ذكر المهر **(قوله لان الفراق الخ)** فيه مصادرة **(قوله وما لا يكون**
بسيها) بان كان بسببه أو بسببهما أو بلاسبب كان فطاريين الكبيرة للصغيرة حل وعبرة للمهاج
 وما لا يكون منها ولا بسببهما الخ **(قوله كطلاق بائن)** وكذا رجعى بان استدخلت ماله كما هو ظاهر لان
 الفرض أنه قبل الدخول وهو لا يكون رجعي الا بما ذكر من ثم قبل انما قيد الطلاق بالبائن لانه قبل
 الدخول لا يكون الا بائنا وعلى هذا لو راجعها هل تعود على ما بقى عليه من نصف الصداق أو يتيقن
 بالرجعة بقاء جميعه وعدم سقوط شئ منه يظهر الاول واذا وطع ثمر بالوطء النصف ويحتمل
 الثاني فيلحرج شوري وقوله النصف أى الآخر فينقرر جميع المهر وعبرة حل كطلاق بائن ولو
 خلفا ومثله الرجعى بان استدخلت ماله لكن ينبغي أن لا يستحق الشطر الا ان انقضت العدة وفيه
 أن هذا بان الآن والباين راجع فينبغي عدم التشطير واذا وطع بعد المراجعة استقر المهر **(قوله)**
فرض الطلاق البائ) أى وحدها **(قوله واسلامه)** ولوتبعها وقد تخلفت الى انقضاء العدة فاباذا
 استدخلت ماله فتخلط المذكر شرط لتأخير سبب الفرة الذى هو الاسلام حل **(قوله وارضاع**
أنه حل) وتقرم له النصف قال الشوري يخرج مالمودبت الصغيرة فانرضعت فان المهر يسقط وهو
 كذلك فالارضاع قيد معتبر في هذه المسئلة دون الثانية وهى قوله أو أمهاله ففعل أمها ليس قيدابل
 مثله مالموضع هو بنفسه من أمها كأن دب عليها وهى تائمه **(قوله أو أمهاله)** وتقرم النصف
 للزوج والارضاع في هذه الثانية ليس بقيد في نصف المهر بل مثله مالمودب على أمها وارفع
 بلبتها **(قوله وملكه حل)** فيكون نصف المهر ليسدها وقوله وتصيفه يعود الخ هذا التقدير ليس
 ضرور بابل يصح تعلق قوله يعود بنصفه والباء في يعود للتصوير **(قوله يعود نصفه اليه)** فلو
 كان الصداق وبنات واعتاضت عنه عينا أو منفعتها وحصل ما يوجب التشطير رجع اليه نصف الدين
 لا الدين كما فى الثمن فيسقط عنه ذلك النصف حل وله نصف الدين أو نصف منفعتها بالطلان
 الاعتراض عن نصف الدين فيبقى لها نصف الدين أو نصف منفعتها **(قوله من أب أوجد)** أى من مال
 قس حيث قصد التبرع أو أطلق فان ادعى صداقراضه صدق ولو متولى الطرفين خلافا للزكسى
 حيث قال فى ذلك لا يرجع للجد ولا وجه له حل **(قوله والا)** بان كان أجنبيا أو أبيا أو جدا غير دولى
 بان كان الولد غير دولى عليه لكسالة **(قوله فيعود الى المؤدى)** والمتمتع فى نظيره من الثمن رجوعه الى
 المؤدى عنه مطلقا شوري لانه لا معاوضة محضة وعبرة حل فيعود الى المؤدى أى وقد تبرع بذلك الى
 الزوج وان كان الزوج عبدا وأدى المهر من كسبه ثم اعتقه سيده ثم فارق قبل الدخول عاد النصف اليه
 لال الثمن فلو بيع ثم فارق عاد النصف للشترى لا للبيد **(قوله بذلك الفراق الخ)** لاحاجة اليه لانه
 فرض المسئلة تأمل **(قوله وان لم يخرجه)** أى وان لم توجد منه صيغة اختيار للعود فهو للردعى من
 لشترى فى العود صيغة اختيار فيعود للملك قهر عليه كفى شرح حر **(قوله فلماذا المهر بعده الخ)**
 شروع فى أحكام الصداق وحاصله أنه اما أن يزيد أو ينقص أو يزيد وينقص أو يتلف وفى الزيادة
 غلظ من رولها اما متصلة أو منفصلة قبل الفراق أو بعده قبل القبض أو بعده وقد استوفى الثانية

زوجه له صغيرة وملكه اه
(يسقط المهر) المسمى
 ابتداء والمفروض بعد
 ومهر المثل لان الفراق من
 جنبها **(وما لا)** يكون
 بسبها **(كطلاق بائن ولو**
 باختيارها كأن فوض
 الطلاق اليها فطلقت نفسها
 أو علقه بفعلها ففعلت
(واسلامه وردته) وحده
 أو ماله **(ولعانه)** وارضاع
 أمه لها وهى صغيرة أو
 أمهاله وهو صغير وملكه
 لها **(بنصفه)** أى المهر أما
 فى الطلاق فلاية وان
 طلقتموه من قبل
 أن تمسوهن أو أما فى الباقى
 فبالقياس عليه وتصيفه
(يعود نصفه اليه) أى الى
 الزوج ان كان المؤدى للمهر
 الزوج أو وليه من أب أو
 جدوا لا فيعود الى المؤدى
 بذلك الفراق الذى ليس
 بسبها **(وان لم يخرجه)** أى
 عوده لظاهر الآية السابقة
(فلماذا المهر بعده)

متنا أولاً بقوله فلوزاد بعده فلو ثانياً بقوله أو بعد زيادة منفصلة الخ في قوله فلوزاد بعده له أر مع صور
 لان الزيادة لامتصاة أو منفصلة كما قاله الشارح وعلى كل ما قبل القبض أو بعد مو في قوله أو بعد زيادة
 منفصلة الخ أر مع صور بانها كما سبق وفي النقص ستة عشر لانه اما قبل الفراق أو بعد مو على كل ما
 قبل القبض أو بعده وعلى كل ما فعلها أو بفعله أو بفعل أجني أو لا بفعل أو أحد بدليل تفصيله بقوله ان
 نقصه أجني أو الزوجة وقد استوفاهما الشارح أولاً بقوله ولو نقص بعد الفراق الخ وثانياً ما بقوله أو تعيبه
 بعد قبضه الخ في قول الشارح ولو نقص بعد الفراق الخ ثمانية أر بعة في قوله وكان بعد قبضه الخ أى
 سواء كان بفعله أو بفعله أو بفعل أجني أو لا بفعل أحد وثلاثان في قوله أو قبل قبضه فكذلك الخ وثمان
 في قوله ولا فلا أرض وفي قول المتن أو بعد تعيبه الخ ثمانية أيضاً يعلم بانها مما سبق وفي التلف ستة عشر
 أيضاً يعلم بانها من بيان صور النقص لكن كلامه فيها متناوثر كما صرح شمولها كلها فانه ظاهر في
 أر بعة منها فقط لانه قيد الفراق يكون بعد التلف وقيد التلف يكون بعد القبض فلا يجزى ان التعداد لامن
 حيث ان التلف شامل لما هو فعلها أو بفعله أو بفعل أجني أو لا بفعل أحد وفي اجتماع الزيادة والنقص
 أر بعة وعشرون صور تعللنا من أن صور الزيادة ثمانية وصور النقص ستة عشر وقد أشار إليها
 بقوله أو بعد زيادة ونقص الخ لكن كلامه فيها مجمل كل الاجال ثم ان مفهوم الزيادة في قول المصنف فلو
 زاد بعده ذكره الشارح بقوله ولو نقص الخ ومفهوم البعدي ذكره المتن فيما يأتي بقوله أر بعة منفصلة
 الخ وقول الشارح ولو نقص بعد الفراق الخ مفهوم البعدي سياتي في المتن في قوله أو تعيبه بعد قبضه الخ
 فان النقص شامل للتعيب بدليل تعمله التعيب الآتي بقوله لانه قص وهو من ضمانه الخ فسي التعيب
 قصاً وقوله ولو فارق الخ شروع في مسائل التلف الستة عشر فذكر منها أر بعة وبقى اثنا عشر ثمانية
 مفهوم التبادل الاول وأربعة مفهوم القيد الثاني فانظر حكمها **(قوله أنه لكل الزيادة)** ان كان الفراق
 منها أو بسببها وقوله أو نقصها ان لم يكن منها ولا بسببها حل **(قوله لحدوه)** أى السك والصف قال
 حر وليس من الزيادة ارتفاع الاسواق **(قوله ولو نقص بعد الفراق)** ولو بفعل الزوج كذا يقتضى
 صنيعة حيث فصل فيما قبل القبض وأطلق في هذا وفيه ان هذا انتقص المسك الظاهر عدم الارش له كما
 جزه قبل على الجلال واعترض قوله ولو نقص الخ بأنه يفتى عنه قول المتن أو بعد تعيبه الخ فان
 التعيب قص كما تقدم ولا فرق بينهما فيما يظهر وأوجب بشمول هذا لما اذا كان الفراق بسببها أولاً بسببها
 وخصوص ذلك يكون الفراق لا بسببها وأيضاً فمعرض في النقص الذى بعد الفراق وذلك فى
 قبله كما هو مرجه الشارح هنا المتن هناك وأيضاً أتى به رعاية لمفهوم قوله زاد **(قوله وكان بعد قبضه)**
 مصدر صنف لمفعوله والفعل محذوف أى قبضها ايام مفهومه أنه اذا كان التلف قبل القبض لم يأخذ
 نصف البذل وهذا ظاهر في التلف الذى يوجب الاضاح وهو ما اذا كان من الزوج أو بة فلها نصف
 مهر المثل وما اذا كان التلف منها تقدم أنها قابضة لحقها فقتضاه أنه يجبه نصف بده وأما اذا كان من
 أجني فتقدم أنها يثبت لها به اختيار فيقال ان فسخت عقد الصداق فلها نصف مهر المثل وان جازته
 فلتزوج نصف البذل الذى يفرمه الاجني تأمل **(قوله لا بسببها)** أخذ من قوله أنه نصف بده قال
 حل ولو أسقطه وقال نصف بده أو كنه لكان أولى **(قوله بعد تلفه)** أى حاساً للتاكيد مع قوله
 الآتى ولو فارق وتزال ملكها عنه كأن يوهب له الخ **(قوله بعد قبضه)** أخذ من قوله الآتى أو بعد
 تعيبه بعد قبضه لانه راجع للاسرين **(قوله وهي أقل)** لانه يقوم فيها منفرداً عن الآخر وذلك يوم
 منضاه بالآخر شيخيها وانما كانت قيمة النصف أقل لان التشقيص ينقص القيمة ولا يرد عليه ان شراً

اي بعد الفراق **(فله)** كل
 الزيادة أو نصفها لحدوه في
 ملكه متصلة كانت أو
 منفصلة ولو نقص بعد
 الفراق وكان بعد قبضه فله
 كل الارش أو نصفه أو قبل
 قبضه فكذلك ان قصه
 أجني أو الزوجة والا فلا
 أرض وتعيرى فيما ذكر
 وفيما يأتي بالفراق أعين من
 تعيره بالطلاق **(ولو فارق)**
 لا بسببها **(بعد تلفه)** أى
 المهر بعد قبضه **(فله)**
(نصف بده) من مثل
 في مثل وفيه في متقوم
 والتعير بنصف القيمة في
 المتقوم قال الامام فيه
 تاهل وانما هو قيمة
 النصف وهي أقل من ذلك
 وقد نكحت في شرح
 الروض على ذلك وذكر
 أن الشافعي والجمهور

نصف قيمة الآن يزبد على نصف قيمتها لان ذلك في مقابلة وضعها تحت يده واستيفائه معناها **(قوله)** بكل من العبارتين أي نصف القيمة وقيمة النصف **(قوله)** ان مؤداهما عندهم واحد أي بالتأويل بل ورود أحدهما لا الآخر لا متشددان بالذات واللام يعتمدوا إحداهما دون الأخرى **(قوله)** بأن يراد نصف القيمة] مقتضى هذه العبارة أن الواجب نصف كل من النصفين فيجب ربع كل وليس مراداً بل المراد قيمة كل من النصفين حل أي فالاول حذف قوله نصف من قوله نصف قيمة كل الخ والتأثير أنه يصح إرادة كل قوله وليس مراداً غير ظاهر وقول حل فيجب ربع كل أي بحسب الربع أي ربع الكل من كل من النصفين وليس مراداً ربع النصف كما قد يتوهم **(قوله)** فربيع قيمة النصف أي فربيع نصف القيمة إلى قيمة النصف فينفرع عليه أنه ربع بقيمة النصف هذا مراده وكذا يقال فيها بعد ذلك يكون قوله فربيع الخ متفرعاً على مقدمة محنوقة **(قوله)** بأن يراد أي فكلامهم محتمل لأربع قيمة النصف إلى نصف القيمة أو بالعكس وقوله وهو ماصو به في الروضة فقد ردنا قيمة النصف إلى نصف القيمة ولم يرد نصف القيمة إلى قيمة النصف حل **(قوله)** فبإني أي في الزيادة المتصلة **(قوله)** أو بعد تعييه بعد قسمة محترز الظرف الاول من هذين الظرفين قدر في قول الشارح ولو نقص بعد الفراق الخ ومحترز الثاني هو قول المتن أو قبله الخ وهذا شروع في بقية مسائل النقص **(قوله)** أو بعد تعييه أي وكان الفراق لا يسببها بدليل ما بعده وهو معطوف على قوله بعد تلفه فيكون قوله لا يسببها قد أفيها أيضاً والتعيب امامتها ومنه أو من أجني أو بنفسه وقوله أخذه بلا أرض أي للنقص محله اذا كان التعيب من غير الاجنبي والا يأخذ نصفه مع نصف الأرض فقول المتن و بنصفه راجع لاشتتت كما ذكره سم وصل أي قوله فان قطع الخ وقوله قبله فهو معطوف على بلا أرض الذي في الشارح والذي في المتن **(قوله)** ورضيت به فان لم ترش به أخذت منه نصف مهر المثل وبأخذ العين تمامها ومحل اشتراط رضاها اذا تعيب بغير تمسيها والا فلا يشترط رضاها **(قوله)** و بنصفه الباع بمعنى مع **(قوله)** أجني أو الزوجة حل **(قوله)** وان لم تأخذنه أي الزوجة للرذيل على ما قال لا يأخذ لان أخذت **(قوله)** ولو بسببها محله في السبب الغير المقارن للعقد والافلاش لها لان مقارنة السبب للعقد تلغى السمي اذا حصل فسح بعده ويجب مهر المثل لانها غير مالكة لسمي كما تقدم شيخنا **(قوله)** بعد زيادة منفصلة فهي لها ظاهره ولو كانت المفارقة بسبب مقارن للعقد حيث أطلق هنا وصل فيما بعده بين المقارن وغيره وفيه نظر حل ويمكن أن يكون قوله الآتي لا يسبب مقارن راجعاً للمنفصلة فلا اعتراض اه شيخنا **(قوله)** لا يسبب مقارن مثله في هر قال الشريدي لم أره لغيره بالنسبة لما اذا كان الرابع النصف وانما ذكرنا هذا التفصيل فيما اذا كان الرابع السكك كافي الروضة لانه لا يتصور العود في النصف فقط في العيب المقارن لان الفسخ فيه اما منها أو بسببها فلا يتصور فيه الرجوع في السكك تأمل اه بحرفه فالاولى اسقاط هذا القيد ويجب بأنه تصرع بمعامل للإيضاح قال شيخنا العززي ولما كان حكاكاً يات المتصلة ههنا من امتناع الرجوع القهري فيها مختلفاً لسائر الأبواب اعتبرنا فيه أن لا يكون سبب الفسخ مقارناً لانه اذا كان مقارناً كان له وقع عقداً احتياطاً للزوج فربيع فيه بلزايمة المتصلة بخلاف المنفصلة فانها ليست بهذا المأثر والذي رجحه حل التسوية بينهما **(قوله)** خيرت فيها ظاهره وان كان العيب حادثاً بعد الزيادة لئلا تكون كونه فان كان مقارن كعب أحدهما أي وكان الآخر جاهلاً به حاله المقدأخذ كعبه بزيادة المتصلة ولا حاجة لرضاها لان الفراق بالمقارن قبل الدخول كاعتلت بسقوط المهر فربيع فيه كعبه مع زيادته للتسوية وتغير وينبغي أن تكون المنفصلة كذلك حل **(قوله)** وكان الفراق لا يسببها أحوجه إليه

قيمة كل من النصفين مفترداً لا ضمناً إلى الآخر فربيع بقيمة النصف أو بأن يراد قيمة النصف قيمته منضملاً لا مفترداً فربيع بنصف القيمة وهو ماصو به في الروضة رعاية للزوج كما رويت الزوجة في ثبوت الخيار لها بإني (أو) بعد تعييه بعد قسمة فان قطع به الزوج أخذه بالأرض (والانقص بدله) وهو أعم من قوله بنصف قيمته دفعاً للضرر عنه (أو) بعد تعييه (قبله) أي قبل قبضه ورضيت به (قله) نفسه) ناقصاً (بلا أرض) لانه نقص وهو من ضمانه (و بنصفه) أي الأرض (ان عيبه أجني) لانه بدل الغائب وان لم تأخذنه الزوجة بل عفت عنه وان أوهم كلام الاصل خلافه (أو) فارق ولو بسببها بعد (زيادة منفصلة) ككوله ولين وكسب (فهى لها) سواء أحصلت في يدها أم في يدهم فربيع في الاصل أو نصفه دونها وظاهر أنه ان كانت الزيادة وله أمة لم يميز عدل عن الأمة أو نصفها إلى القيمة حرمة التفرق (أو) فارق لا يسبب مقارن بعد زيادة (منفصلة) كسمن وكلم منعة (خبرت) فيها (فان شئت) فيها وكان الفراق لا يسببها (لهم) (بلا زيادة) بأن يقوم بغيرها

(وان سمعت بها) (الامه قول) لمساوئيل لمطلب قيمة (و) فاروق لا يسبها جد (ز يادوق نقص كسبر عبدو) كبر (مخلفه وحل) من امة
 أو هيمية (وتعلم منتمع روص) والنقص في العبد الكبير قيمة بانه لا يدخل على النساء ويعرف الفوائل ولا يتقبل التأديب والرايضة وفي
 النخلتان نمرتها نقل وفي الامه (٤٢٢) والهيمة يصفها حالا وخطر الولادة في الامه ورواده اللحم في الماء كرولة

والز يادوق العبدية أقوى
 على الشدايد والاسفار
 وأخط لما يستحفظه وفي
 النخلة بكثرة الحطب وفي
 الامه والهيمة بتوقع الولد
 (فان رضيا بنصف العين
 فذاك (والانقص قيمتها)
 خالية عن الزيادة والنقص
 ولا يجبر على دفع نصف
 العين للز يادوق ولا هو على
 قبوله لنفس (وزرع أرض
 نقص) لانه يستوفى قوتها
 (وسرهماز يادوق) لانه يهيؤها
 للزروع المعدلة (وطلع نخل)
 لمؤبرعته الفراق (ز يادوق
 متصلة) فتتسع الزوج
 الرجوع القهرى فان رضى
 الزوجة بأخذ الزوج نصف
 النخل مع الطلع أجبر عليه
 (وان فاروق عليه غرمو بر)
 بان تشق طلع (لزمها
 قطعه) ليرجع هو الى نصف
 النخل لان حدث في ملكها
 فتدكن من اقباله الى الجذاز
 (فان قطع) ثمره وثقات له
 لرجوع وانما قطعه من النخل
 (لنصف النخل) ان لم يتد
 زمن القطع ولم يحدث به
 نقص في النخل بانكسار
 سفن أو غصان ولو رضى
 بنصف ثبقة الفتر الى جذاز
 أجبرت) لانه لا ضرر عليها فيه (ويصبر النخل يدها) كسائر الاملاك المشتركة (ولو رضى به) أى بما
 ذكر من أخذه نصف النخل وثبقة الفتر الى جذاز (فهو امتناع) منه (وقيمة) أى طلبها لثقة اجزى العين أو القيمة فلا يؤخر الا برخلة
 (وسى ثبخت خيار) لاحداهما النقص أو ز يادوقها لا يتجاع الامر ين

لأحدهما

لاحدهما **(قوله)** ملك نصفه اختيار الخ) يتأمل هل هذا يخالف ما سبق أول البحث حيث قال يعود نصفه اليه بذلك وان لم يختره فهناك لم يشترط الاختيار وهذا قد شرطه تأمل ثم رأيت في بعض المباحث ما حصل أن ما تقدم محمول على ما إذا لم يحصل في الصدق نقص ولا زيادة وما هنا محمول على ما إذا حصل فيه ذلك كما ذكره البرمائي أو أن الاختيار هنا معناه الرضا بالمختار كما أشار له الشارح بقوله بأن يتفق هذا تصور لاختيارهما وقوله أو من أحدهما معناه بأن يرضى بما اختاره فالحادث في الصدق نقص فلا يملك نصف العيين ولا نصف قيمتها إذا رضى بأحدهما وأما قبل الرضا فلا يحكم به ذلك أحدهما تأمل وقوله سابقا أن لم يختره معناه وان لم يأت بصيغة اختيار **(قوله)** منهما بيان للخبر وقوله بأن يتفق على أن نصف العيين أو القيمة وهو تصور للخيار منهما **(قوله)** كفت الاختيار فان أبت نزاع القاضي العيين منها ويمنع تصرفها فان أصررت باع القاضي منها بقدر الواجب فان تعذر باعها كلها وأعطاهما الزائد حل **(قوله)** أو زوال ملك كان تلف وهو التلف قبل الفراق ومثله التلف مع الفراق كما في شرح الهبة بخلاف التلف بعده فانها تضمنت بقيته يوم التلف كالبيع التالف تحت يد المشتري بدال الفسخ ومحل اعتباره يوم التلف ما لم يطلها بالتمام فتنتزع والاضمنه بقاضى قيمه من حين الانتفاع الى التلف حل **(قوله)** من وقت اصداق عبارة شرح الهبة من وقت وجوبه بسميته وغيرها حل **(قوله)** هو ماقى التنبية معتمد وقوله وهو للوافق للتعلييل أى قوله لان الزيادة الخ وقوله ولما رضى المبيع والخم أى اذا تلقا أو أحدهما بعد فسخ البيع فإنه يعتبر الاقل من وقت بيع الى وقت قبض وعبارته في باب الخيار يعتبر أقل قيمتهما من بيع الى قبض **(قوله)** من يوى الاصداق والتبض أى لم يعتبر ما بين اليمينين مع أنه معتبر **(قوله)** ولو اصدق تعليمها الخ مفعول اصدق الاول محذوف تقديره اصدقها وتعلم مفعوله الثاني وهو ما يستدعى لفعله وين ذكر في المتن أولها وهو ضمير الزوجة وفي الشارح ثانيهما بقوله قرأنا وغيره والاضافة الى ضميرها قيد وقوله بنفسه قيد وقوله قبله قيد يؤخذ من كلام الشارح فيدان أن يكون القدر المذكور فيه كلفة بحيث يستغرق زمانا كثيرا وإن تكون محرمه عليه عند التعليم فقيود المسئلة خمسة وعبارة شرح حر تعذر تعليمها ان لم تصر زوجته بكاح جديد أو محرله بمحدث رضاع أو بكاح بنتها ولا كانت صغيرة لانتهى ولا بد أيضا أن تكون رشيدة وقد أدلت في ذلك كما أفاده عرض أؤامة زوجها سيدها بذلك فاندفع قول حل وكلامهم شامل للجمرة مع أنه لا بد في الخبر أن زوجها بما يتعامل به في البلد ولو غير نقد وفي كون التعليم بما يتعامل به نظر **(قوله)** قرأنا أى قدرته في تعليمه كلفة عرفا ولودون ثلاث آيات فيما يظهر شرح حر ولا بد من تعيين قدره أو بقدر الزمان فلو جمع بين القدر والزمان يطل ولا يشترط تعيين نوع القراءة كقراءة نافع أو خضص حيث غلب على أهل البلد فان لم يطل بوجوب تعيينه وإذا عين قدر الابد أن يكون قادرا على تعليمه وقت العقد كذا قالوا وأى ولو كانت كتابية حيث رضى اسلامها لان الكفاية لا يجوز تعليمه شيئا من القرآن الا ان رضى اسلامه ولا يمنع من قراءته أى تلاوته مطلقا حل وقوله كذا قالوا أى لا جليل أن يكون موسرا به وتبرا منه لان الشرط عمل الزوج والولى بالقدر كما قاله حر قال عرض ويكنى في علمها بما عهدها عن بقروء عليها ولمرة واحدة **(قوله)** أو غيرهما معاهم مباح كسفر في تعليمه كلفة **(قوله)** تعذر أى شرعا وان وجب كالفاتحة شرح حر ومراده بالتعذر ما يشل التصرف أخذنا مما يأتي والافعال تعليم من وراء حجاب بحضرة من تزول معه الخلوة يمكن من قول **(قوله)** لانها صارت محرمه عليه فهذا يخص ما تقدم من جواز النظر للأجنبية للتعليم بغير المراقبة والسبب لحل كلامهم السابق على التعليم الواجب وهذا على المستحب كما ذكره الشارح

(الملك) الزوج (نصفه اختيار)

من الخبر منهما بان يتفق أو من أحدهما وهذا الخيار على التراخي تكبار الرجوع في الهبة لكن اذا طالها الزوج كانت الاختيار ولا يعين الزوج في طلبه عتقولا قيمة لان التعيين يناقض تفويض الامر اليها بل يطلها بحقه عندها ذكره في الرضة كاصلها (وبنى رجع بقيمة) الزيادة أو خص أولها أو زوال ملك (اعتبر الاقل من) وقت (اصدق الى) وقت (قبض) لان الزيادة على قيمة وقت الاصداق حادثة في ملكها لانعلق للزوجها والنقص عنها قبل القبض من ضمانه فلا رجوع به عليها وما عبرت به هو ماقى التنبية وغيره وهو الموافق للتعلييل ولما رضى المبيع والخم والذى عبر به الاصل كالرخصة وأصلها الاقل من يوى الاصداق والقبض (ولو اصدق تعليمها) قرأنا أو غير نفسه (وفارق قبله تعذر) تعليمها قال الرافعي وغيره لانها صارت محرمه عليه

وهو ضيف **(قوله ولا يؤمن الخ)** غرضه الرد على الضعيف القائل بأنه لا يتعذر بل يهمله من وراء حجاب من وراء حجاب من غير خلوة كافي شرح **مر (قوله الخلوة الحرمية)** أي للعبية من تمتنع مع الخلوة في بعض الاوقات حل فان لم يفرق وتنازع في البسداء بالقسم في هذه المسئلة انسخ عقد الصادق ويؤمر بدفع مهر المثل اعدل ثم يؤمر بالسكنى ونقل شيخنا عن زكي أنه كالقول في تجسير على التسليم وقال ع ش يمكن الفرق بين المؤجل وبين تعليم القرآن ونحوه لان المؤجل له أمديت نظر بخلاف القراءة ونحوها يراوى **(قوله وليس سماع الحديث كذلك)** أي متعذرا فيالأوصافها سماع البخاري مثلا فان لم يجوز من وراء حجاب مع عدم الخلوة الحرمية لناعطف فضع السند جوزنا السماع مع وجود المعنى للملأ به في التسليم وهو عدم الامن من الوقوع في التهمة وكون الصادق بدل فلو أصدقها تعليم الحديث كان كسليم غيره حل وخصمه بعضهم بما إذا كان منفردا بالحديث لانه لا يصح الاحتشاد وبعضهم عم وهو المتمد وفرق بين الحديث والقرآن بان من شأن القرآن كثرة من يتعلمه ومن شأن الحديث عزة من يؤخذ عنه ولتعدد فرض انفردا وادبه فنادر لا يلتفت اليه لا قال سماع الحديث يمكن اضمأن غيره لانا نقوله بتحصيل هذا السند بخصوصا لا يمكن من غيره بخلاف القرآن وعلى هذا قول الشارح وللتعليم الخ معطوف على قوله لانهما صارت محرمة عليه **(قوله نوعه)** الودمك الواو في نقل وهو الحلب **(قوله وجل السبك الخ)** أي في الواجب لا يتعذر التعليم هنا ولا ينظر لرب القننة التي لا يؤمن معها الوقوع في التهمة والخلوة الحرمية وقد عادت ضعفه حل أي فلا فرق هنا وهناك بين الواجب والمندوب فهنا يتعذر التعليم مطلقا ويجوز التعلم للاجنية هناك والنظر اليها فيه سواء كان واجبا أو مندوبا **(قوله الذي يبيع النظر)** أي للاجنية لان التعليم مظنة للنظر **(قوله فاعنا)** أي في المقارنة وقوله تعليمهم السابق وهو لانها صارت محرمة عليه **(قوله صغيرة لا تشهى)** بان كانت أمة وزوجها سيدها لان الجبر لا يزوج عاذا حل أي لانه لا يزوج الا بالصلح فهو يصور أيضا بان تكون في بلد يتزوجون فيها بذلك شيخنا **(قوله أو صارت محرمة برضاع)** كان أرضعتها أمه أي وصارت تشهى ليغاير ما قبله **(قوله ولو أصدقها الخ)** مفهوم قديمه لاحظ في كلامه وهو تعليم قدر فيه كلفة تعرفان يحتاج لزمن كثير كانه عليه **مر** وغيره ويمكن جعله معطوفا على لولم الخ في قوله انها لم تحرم الخ فيكون هذا منه هو ما اضمأن تعليمهم السابق كما يؤخذ من عبارته في شرح الروض ومثله **مر** لكن المراد بالتعطيل قوله ولا نه لا يؤمن الخ **(قوله في مجلس)** أي في زمن يسير ولو في مجلس **(قوله لم يتعذر التعام)** لانه يؤمن من الوقوع في التهمة والخلوة الحرمية لبعديغية الحرم مثلا في هذا الزمن اليسير حل **(قوله من وراء حجاب)** انما اعتبر مع الحرم لمنع النظر **(قوله الواجب عليها تعليمه)** قيد في تعليم الولد ولهذا أعاد العامل ولم يكتب بمجرد العطف ووجوب تعليمه عليها لانه لكونه لأب له وهي وصية عليه أوقية واما لكون الاب مفسرا ومفهوما أنه لو لم يجب تعليمه عليها لكونه غنيا أو كون نفعه على أبيه لم يصح لاصداق كافي الروض امدد عود نفعه اليها بخلاف الواجب عليها تعليمه فانه يعود نفعه اليها بدفع الام عنها وليس مفهومه أنه يتعذر التعليم كما قد تشبههم لفساده قال الشوبري أما البعد في يجوز اصدافها تعليمه مطلقا أي وجب عليها تعليمه كالباقي أو لا فانها يجب عليها تعلم البالغ الواجب كالفاتحة ثم ختانه مشروط بالوجوب عليها وامل الفرق بين وبين تعليمه عود نفعه غالبا عليها بخلاف الختان وزيادة التهمة غير مقصودة فليأمل **(قوله ولو افرق بعد التعليم)** مفهوم قوله وافرقت قبله وقوله أمالوا صدق التعليم في ذمته مفهوم قول الشارح فلو ذك كرها غيب

امرأة أو محرم يعلمها
السكن إن فارق بعد الوطء
والنصف إن فارق قبله
(ولو فارق) لا يبيها قبل
وطء. وبعد قبض صدق
(وقد زال ملكها عنه
كان رهبة) وأقيضته (له)
فله نصف بطل من مثل أو
قيمة لأنه إذا تعذر الرجوع
إلى المستحق قبله ولأنه
في المثل ملكه قبل الفراق
من غير جهته (فإن عاد)
قبل الفراق إلى ملكها
(تلق) الزوج (بالبين)
لوجودها في ملك الزوجة
وفارق عدم تعلق والديه
في نظير من الهبة لولدها
حق الوالد انقطع بزوال
ملك الولد وحق الزوج لم
ينقطع بدليل رجوعه إلى
البدل (ولو وهبته)
وأقيضته (النصف فله)
نصف الباقي وربع بدل
كله) لأن الهبة وردت على
مطلق النصف فبشع فيها
أخرجته وما أبقته (ولو
كان) الصدق (دينًا فأبرأته)
منه ولو بهبته له ثم فارق
قبل وطء (لم يرجع) عليها
بشيء بخلاف هبة العين
والفراق أنها في الدين لم
تأخذ منه مالا ولم تنحل
على شيء بخلافها في هبة
الدين (وليس لولي عفو
عن مهر) لمولته كاشتر
ديونها وحقوقها

قوله وخرج بتدليلها كان أولى (قوله بنصف أجرة التعلم) هل اعتبر الأجرة وقت التعلم أو الفقرة
أو الأول وهو القياس على قيمة العين الثالثة وإن كان قياس مهر المثل في وطء الشبهة اعتباراً لا أكثر
باعتبار الأحوال شو برى (قوله بنحو امرأة) كمنسوح أو رجل أجنبي لأن تعليم الأجنبية والنظر إليها
لذلك جائز كاتقدم قال زى وكلامه مبني على أن جواز النظر للتعليم خاص بالامرد وليس كذلك
(قوله والنصف إن فارق قبله) وهل العبرة فيه بالآيات أو بالحروف وهل الخيرة في تعيينه أو لمّا استظهر
حجج النصف المتخارب عرفاً بالآيات والحروف وإن الخيرة إليه لا إليها كما اعتبروا في الدين المدافع دون
نية الدائن المدفوع إليه قالو يشبه أنه لا يجب لنصف ما دفع من سور وآيات لا على ترتيب المصحف لأنه
لا يفهم من المطلق النصف عرفاً ثم ذكر أنه رأى بعضهم أي وهو والشيخنا قال إن النصف الحقيقي
منفرد وأجابه أحداهم تحكم فيجب نصف مهر المثل أم ثم رأيت شيخنا ذكر فيما إذا انشطر بينهما
أن انشطاراً شيئاً فذاك والاتعين المير إلى نصف مهر المثل كما أفتى به الولد حل لأن استحقاق نصف
شائع مستحيل ونصف معين تحكمه كثرة الاختلاف بصورة الآيات وسهولتها شرح مر (قوله
لا يبيها) فإن كان بسبب راجع عليها يبدل كله شيخنا (قوله وقد زال ملكها عنه) أو تعلق به حتى
لازم كره من مقبوض واجل وقوزو يجزى ولم يصبر لزوال ذلك التعلق ولم يرض بالرجوع مع تعلقه به شرح مر
(قوله فله نصف بطله) وليس له نقض تصرفها أي فيما ذابها به أو باعتها غيره بخلاف الشفع لوجود
حقه عند تصرف المشتري وحق الزوج إنما يحدث بعده شرح مر (قوله عن غير جهته) أي غير جهة
الفراق وهذا هو الراجح في المذهب وقيل لا شيء له لأنها لم تجلج له ما يستحقه بالطلاق وهو مذهب الأئمة
الثلاثة واختاره المازني من أئمتنا وكذا البغوي والتولي وفي السكافي أنه المذهب وبه قال عامة العلماء
كأن تهيكل الزكوة للدين برماوى وزى (قوله فإن عاد إلى) تنبيه لقوله نصف بطله سواء كان العود
قبل الفراق أو بعده وقولنا أخذ البطل خلافاً لما تشرع في تنبيهه شيخنا وبعبارة الشورى قوله قبل
الفراق وأمعناه وبعده وقبل أخذ بطله قاله في شرح الروض (قوله تعلق بالدين) لأن الزائل المأخذ كالنسي
لم يزل هنا قال بعضهم

• وعائد كرائل لم يعد • في قلن مع هبة للولد

في البيع والقرض وفي الصدق • بعكس ذلك الحكم باتفاق

الحكم مبتدأ وفي البيع متعلق بهو بعكس ذلك خبره (قوله ويرى بدل كله) فيقوم كله ويؤخذ ربح
القيمة في قول يؤخذ النصف الباقي لأنه استحق النصف بالطلاق وقد وجبه ما فحصر حقه فيه ومن ثم
سمى هذا قول المصنف وما ذكره المصنف قول الأشاعة (قوله لان الهبة إلى) هذا لا ينتج أن له ربح على بدل
الكل بل بما ينتج نصف بدل الموهوب وأجيب بأنه ينتج مع قوله فيشيع إلى (قوله فيشيع) أي
النصف الواجب له بالفراق وليس الضمير عائداً على النصف الموهوب كما قد يتوهم من ظاهر العبارة
(قوله ولو كان الصدق ديناً إلى) هل ثل ذلك ماله أو غلته على البراءة منه كان قال ابن أرنؤني من
صدائقه فأنشطاني فأبرأته منه فيقع باننا فلا يرجع عليها بشيء لأنهم تأخذ منه شيئاً قال حجج ثم ورد
على المفسري في فتواه بأنه يرجع عليها بنصف مهر المثل وعلى ابن عجيل في قوله بعدم وقوع الطلاق
بالكتابة حل (قوله ولو بهبة) ولا يشترط قبوله لهذه الهبة لأنها براء شو برى (قوله لم يرجع) عليها
بشيء لأنه لم يفرم شيئاً كالشهود بالدين وحكم به ثم أبرأته المالك لكونه لم يفرم شيئاً للحكم عليه شيئاً
شورى (قوله وليس لولي إلى) أي على الجد بدو القديمه لذلك له شروط أن يكون الولي أباً وجداً وأن

والذي يده عقد النكاح

في قوله تعالى الآن يعفون

أو يعفو الذي يده عقد

النكاح هو الزوج لئلا

من رفعها بالفرقة فيضعون

حقه ليس لما كل المهر لا

الولي إنما يبق بيده بعد

العقد

(فصل في النكحة وهي

مال يجب على الزوج دفعه

لامرأته لمنازعتها إياها

بشروط كما يجب عليه

(الزوجة) أن يجب لها نصف

مهر فقط) بأن وجب لها

جميع المهر أو كانت مفوضة

لم يوطأ ولم يرض لها شيء

صح (شعة بفراق) أماني

الأولى فلعوم والطلاق

متاع بالعرف وخصوص

فتمالين أو استكن ولان المهر

في مقابلة منفعة بهما وقد

استوفاهما الزوج فتجب

للإباحة منعة وأما في

الثانية فقلوه تعالى

لا جناح عليكم إن طلقتم

النساء ما لم تمسوهن أو

تفرضوا لهن فرجة

وتمسوهن ولان المفوضة

يحصل لها شيء فيجب لها

منعة للإباحة بخلاف من

وجب لها النصف فلا منعة

لها لانه لم يتوف منفعة

بمنها فيكن نصف مهرها

للإباحة ولانه تعالى لم

يجعل لها ما وبه نصف

ما فرضه هذا إن كان

الفراق (لا بسببها) وبسببها

يكون قبل الدخول وأن تكون بكر صغيرة عاقلة وأن يكون بعد الطلاق وأن يكون الصداق ديني
 ذمة الزوج لم يقض شرح حر (قوله والذي يده الخ) غرضه أن يجب من دليل القديم القائل بأن
 الولي الفاعل للمهر واستدل بهذه الآية كما يؤخذ من شرح حر (قوله الآن يعفون) استحشاء متصل
 من عموم الأحوال لان قوله نصف ما فرضه معناه فالواجب عليكم نصف ما فرضه في كل حال إلا في حال
 عفونها فإنه لا يجب له أبو البقاء اهـ سمين (قوله والزوج) يرشد إلى ذلك قوله تعالى وأن تعفوا
 أقرب للتقوى فإنه لو أراد الولي أن يعفو الزوج أن يعفو الزوج أن يعفو الزوج أن يعفو الزوج أن يعفو الزوج
 حينئذ من جهة واحدة بخلاف حله على الزوج برأوى ويرد عليه أنه لو كان المراد به الزوج لقبل أو
 تعفو بالنسب الخطاب التي في قوله نصف ما فرضه فتغير الأسلوب بهذه القديم وبحاج بان فيه التفتان
 من الخطاب إلى الغيبة كأن قوله أن تعفوا فيه التفتان من الغيبة إلى الخطاب وذلك من الحسنات
 الدينية (قوله) إنما يبق بيده بعد العقد (قوله) بخلاف الزوج فإن بيده العقد من حين العقد إلى الفرقة
 إن شاء أسكنها وإن شاء حلها بالفرقة وأما كونه لم يبق بيده بعد الفراق عقد فشيء آخر لا يبرر دفعه
 ما للحل حيث قال وفيه أن الزوج لم يبق بيده بعد الفراق عقد اهـ

(فصل في النكحة) وهي بضم الميم وكسر الهاء التمتع أو ما يتبع به كالتام وهو ما يتبع به من الخواص حر وفي
 المتار تمتع بكذا واستمتع بمعنى والاسم المنعة ومنه منعة النكاح والطلاق والحج لانه التمتع وأتمه
 الله بكذا ومنعة متعيا بمعنى (قوله لامرأته) أي أن كانت حرة ولو ذمة وليدها أن كانت رقيقة كما في حر
 (قوله بشروط) المراد بها ما فوق الواحد لان المذكور شرطان وهما كونها لم يجب لها نصف مهر فقط
 وكونها مفوضة لشيخنا وقد يقال قوله لا بسبب الخ شروط أخر فالج على حقيقة وشيخنا نظر لكون
 هذه قبود في الشرط الثاني (قوله يجب عليه) هذافيه تغيير أعراب المتن لان متعته مبتدأ وعلى هذا
 يكون فاعلا وقد يقال هو متعلق بالجار والجور الواقع خبرا (قوله صحيح) لان فرض الفاسد لا يفرض
 حل (قوله بفراق) شمل كلامهم الطلاق الربيع وهو كذلك إن راجع شو برى وتذكره بشكراره
 كما في به والله شرح حر (قوله أماني الأولى) وهي من وجب لها جميع المهر والثانية المفوضة التي لم يوطأ
 الخ لان السالبة تصدق بنى الموضوع فتصدق بعدم وجوب شيء (قوله وخصوص فتمالين) لان من
 العلم أنه مدخول بين نفص محرم المطلقات فهو هذا الخاص حل وفيه نظر لما علم من أن المفهوم
 والمنطوق من عوارض اللفظ ولا لفظ هنا يدل على أن غير المدخول بها لا منعة لها وكونهن في الواقع
 مدخول بهن لا يفيد ذلك وما مانع من كون الشارح مراده الاستدلال بكل من الآيتين العامة والخاصة
 وليس مراده التخصيص على أن التخصيص لا يصبح لان ذكر فرد من أفراد العام بحكم العام لا يخصه
 الآية الأولى وإن كانت عامة خصتها السن بالمدخول بهن والمفوضة وهذا أولى من قياس المدخول بها
 على المفوضة (قوله ولان المهر الخ) على تحذوف أي ولانظر للمهر لان المهر الخ حل وصرح بهذا القدر
 حر في شرحه (قوله وتمعوهن) ولا ينافي أي الوجوب قوله تعالى حق على المحسنين لان فاعل الواجب
 محسن حر والضمير للنساء المذكورات أي المطلقات من غير من ولا فرض وذلك يفهم عدم إعجابي
 في غيرهن وهو معارض بعموم المطلقات فالأولى الاستدلال على إيجاب المنعة المطلقات غير المفوضة
 بالقياس على المفوضة لان القياس مقدم على المفهوم ومن ثم قال البضاوي مفهوم الآية يقتضي
 تخصيص إيجاب المنعة بالمفوضة التي لم يمسها الزوج أي ولم يرض لها أو ألحق بها التام في المسوقة كما
 (قوله ولان المفوضة) للناسب الاشتهار بان يقول لانه أي الثانية (قوله أو بسببها) هو متى وكذا

أولئك) لما كونه إسلامه ولعانه وتعليقه طلاقها ففعلها ففعلت ووطأ به أو أبان لها بشبهة (أبوت) لها أو لأحدهما فان كان
بسيما كلكهما أو ردتا وإسلامها وفسخها بغيره وفسخه بغيرها أو

(٤٢٧)

ما عطف عليه أو لا بسيما الخ وكان الأنسب تأخير الامثلة عن الموت لانه من في أيضا (قوله) أو لم يسهل
لها) أو لو وجبت لها الزوج لم يسهل عليها اه حل (قوله) وكذا لو سبها ما) أي فلا تمتع لها والناسب
ذكر هذا عقب قوله أو بسيما كردتها ما كما صنع هر لان سبها معا فارق بسيما (قوله)
والزوج صغير) أمالو كان كبيرا فلا يكون بسيما بل بسيما فقط لانها ترق بالاسر فلا تمتع لها أيضا
وانما قيد بذلك ليكون مثالا لما إذا كان بسيما تأمل عرش ما خصا وكون الذي بسيما المتعلقة
بها (قوله) وفي كسب العبد) مالم يزوج امتعه بده والا فلا تمتع عليه لو فارق كالإيجب عليه هر حل
(قوله) ومن أن لا تنقص الخ) هذا ان زاد نصف المملوك عليها فلو كان النصف ينقص عن ثلاثين درهما
فينبغي اعتباره وان فاتته السنة الاولى لانه قبل اشتناع الزادة على نصف المهر عرش على هر وعبرة
زي قوله وأن لا تبلغ نصف المهر أي مهر المثل كذا جعوا بينهما وقد يعارضان بان يكون الثلاثون
أضاف المهر أي مهر المثل والذي يتجه رعاية الاقل من نصف المهر والثلاثين قال جمع وهذا أدنى
النسب اه حج (قوله) على خادم) أي قيمته وفيما ان الخادم يتفاوت حل (قوله) قدرها فاض
ويجب أن لا تبلغ مهر المثل على ما عتمد هر خلافا لحج حيث قال وان زادت على مهر المثل على
الواجب (قوله) بشر حالهما) أي وقت الفراق عرش

(فصل في التحالف اذا وقع اختلاف في المهر للمسي) أي في أصله بان ادعى أحدهماسمية وأنكرها
الاخر أو في قدره أو في قسمته حل وقال بعضهم قوله في المهر المسي أي ولو في زعم أحدهما يشمل قوله
أو في تسمية (قوله) أي في الزوجان الخ) الحاصل أن الاختلاف واقع من الزوج أو وارثه أو وليه أو وكيله مع
الزوجة أو وارثها أو وليها أو وكيلها والحاصل من ضرب أو ربعه في أربعة عشر صورة ولومئذ
البيد والحاكم كذا حرى كانت ستا وثلاثين صورة وزادت الصور على كل ما أن يكون الاختلاف في
قدر للمسي أو في جنسه أو صفته أو حله أو تأجيله أو قدر الاجل أو تسميته فهذه ستة عشر في السبعة
عشر يحصل ستة وتسعون وعلى كل امان لاينة لواحد منهما أو لكل بينة وتعارضتا فيحصل مائة
واثنا وتسعون وان اعترضت أن الاختلاف اما قبل الدخول أو بعده وبعد الفراق أو قبله وبلغت الصور
خمسائة وستا وسبعين صورة (قوله) أو وارثها) معطوف على الضمير المتصل بالفاصل وهو ضعيف قال
ابن مالك وان على ضمير رفع متصل * عطف فافصل بالضمير المتصل الخ
(قوله) في قدره (مسي) أي وكان ما يدعيه أقل هر عرش وخروج يسمى ما لوجب مهر المثل لنحو
فاد تسمية ولم يعرف لها مهر مثل واختلفا فيه فيصدق بينه لانه غارم والاصل براءة ذمته كما زاد اه
شرح هر (قوله) خمسائة) أفاد به أن محل التحالف أيضا ان كان الزوج يدعي الاقل فلو ادعى
الاكثر فلا تحالف فيعطى ما يدعيه ويبقى الباقي بيده لانه مقر لها به وهي تنكره كمن أقر لشخص
بشيء فأنكره اه برماوى (قوله) أو في قسمته) أو في الحلول أو قدر الاجل حل (قوله) الشاة
لجنه) جعل الصفه شاملة للجنس وقسم في باب الحوالة أنه مفهوم منها الاولى فانظر أي الصنعين
أولى ولعل ما قدمه وسأني قبيل الطلاق ما يؤيده اه شورى (قوله) فانكرها) أي ولم يدع نقوضا
شرح هر (قوله) أو ادعى تسمية) أي لقدر (قوله) والمسي أكثر من مهر المثل في الاولى) لتظهر

(والاختلاف) أي الزوجان أو وارثاهما أو وارث أحدهما أو الآخر في قدره (مسي) كان قالت تنكحتني بالف فقال غمسائة (أو) في (قسمته)
الشاملة لجنه كان قالت بالف دينار فقال بالف درهم أو قالت بالف صحبة فقال بالف مكسرة (أو) في (تسمية) كان ادعت تسمية قدر
فانكرها الزوج ليكون الواجب مهر المثل أو ادعى تسمية فانكرتها والمسي أكثر من مهر المثل في الاولى وأقل منه في الثانية ولا يثبت

(فصل في التحالف اذا وقع اختلاف في المهر للمسي)

الغائب قولاً فلا تحلف بل يسلط المهر ويبقى الزائد يدهان كلاً وكذا يتحالفان لو كان المسمى من غير
 نقد البالد ومعينا ولو أنقص من مهرائنا لتعاق الغرض بالعين ذكره حل **(قوله)** وتعارضنا بان
 أطلقنا وأرختنا بتاريخ واحد وأرخت أحدهما وأطلقت الأخرى كما فعلوا هناك في البيع فيحجر حل
(قوله) لكن يبدأ هنا الخ في تعبيره بالاستدراك نظر لأن قوله من يبدأ به ليس عاماً حتى يدرك
 عليه لأن من عبارة عن الزوجة لانهما غيلة البائع الذي يبدأ به بل بالاستدراك ينال المستدرك عليه
 فاعل الأولى والأخسر أن يقول كما في البيع فيها مرفقه لكن يبدأ الخ كما في حج اه شيخنا وبعبارة
 الرشيدى قوله من يبدأ به ينبغي حذفه لأن الاستدراك وليس هو في عبارة التحفة **(قوله)** بالزوج
 مع أن الزوجة بمثابة البائع حل **(قوله)** ببقاء البضع له أى في الجلة والألفا لتحالف يأتي بعد انحلال
 العصمة ومع ذلك يحلف الزوج أولاً حل **(قوله)** أم بعده ولو بعد انحلال العصمة **(قوله)**
 فيحلفان أى وجوباً وحل **(قوله)** إلا الوارث فيقول وارث الزوج والقة لأعلم أن مورثي
 نكحها بأب بل بمحسنة ويقول وارث الزوجة والقة لأعلم أن مورثي نكحت بمحسنة بل
 بأب يلى ولا يلزم من القطع بالثاني القطع بالأول لاحتمال جريان عقد من علم أحدهما دون
 الآخر شرح مر فاندفع قول بعضهم أنه يحلف على البت لأنه يلزم من القطع بالثاني القطع بالأول
(قوله) كزوج أى أو وليه أو وكيله وكيلى كذا فيشمل ما لو اختلف الوليان أو الوكيلان
 أو أحدهما مع الآخر أو مع الزوج برماوى **(قوله)** ادعى قسراً ومهرائنا
 في الواقع وهذا القيد لأصل التحالف كما يعلم من كلامه في بيان المهر ومهره وولى صغيرة وأرجو أن يقد
 لحلف الولى لأصل التحالف كما يعلم أيضاً من كلامه في بيان المهر ومهره وولى صغيرة فيه العطف على
 معمولى عاملين مختلفين لكن أحدهما مجرور وقد تقدم وهو جائز اتفاقاً كقولك في الدار زيد والمجرة
 عمر ولكن تقدير الشارح لفظ ادعى يقتضى أنه ليس من ذلك الآن يكون بياناً للحنى للأعراب
 تدبر **(قوله)** فانهما يتحالفان فيحلف الولى أن قد وقع هكذا وهو حلف على فعل نفسه ويثبت المهر
 ضمناً فلا ينافى ما في الدعوى أن الشخص لا يستحق شيئاً غير ذلك الآن يكون بياناً للحنى للأعراب
 وولى كذا اه حل ومثله مهر فلونسل الولى فهل يقضى بمين صاحبه أو ينظر بلوغ الصبية فاعلمها
 تحلف وجهان رجح منهما الامام والروايات الثانية شرح الرض **(قوله)** حلفت دونه أى على البت
 ولا يجزئها الحلف على نفى العلم بفعل الولى وفيه كيف تحلف الزوجة على البت اذا كانت صغيرة لم تشهد
 الحال ولم تسأذن فكان المناسب أن هذه تحلف على نفى العلم بزواج ولها بالتقدم للمدعى به الزوج والى
 ذهب جمع متقدمون حل **(قوله)** وولى البكر أو الثيب كما في شرح الرض **(قوله)** حلفت دونه
 الولى أى على البت وانما حلفت عليه مع أنه فعل غيرها لانه لما كان فعل الولى مقيداً بما تأن له
 فيه فكانها العاقبة وأنه نفى محصور يسهل الاطلاع عليه قل على الجلال **(قوله)** أو يجب مهرائنا
 أو نصفه لأن التحالف يوجب رد البضع وهو متعترف فوجب قيته وهو مهرائنا فمهرائنا سببه التحالف
 والفسخ وهو غير المهر الذى ادعاه الزوج لانه فسخ وصار له وادعى الولى الزيادة فاندفع ما قبله مهر
 المثل ثابت بإقرار الزوج لمعين الولى **(قوله)** وان زاد على ما دعت الزوجة أى في صورة الاختلاف في
 القسر **(قوله)** أما إذا ادعى الزوج مفهوم قوله ادعى مهرائنا **(قوله)** أو فوفقه أى ودون مدعى الولى
 حل وبعبارة شرح الرض سواء كان ما ادعاه الزوج دون ما ادعاه الولى أو أزيد فلا تحلف في الصورتين
 بل يدقق الزوج فيما **(قوله)** من ذكرت أى الصغيرة أو المجنونة وقوله تنفيه أى ورثته قال حل
 والولى تحلف الزوج على نفى الزيادة على مهر المثل لانه بما نسل فيحلف الولى ويثبت مدناه **(قوله)**

لو أحدهما أو لكل منهما
 يتعوارضنا (تحالفاً) كما
 في البيع في كيفية الميمين
 ومن يبدأ به لكن يبدأ هنا
 بالزوج لقوة جانبه بسد
 التحالف ببقاء البضع له
 سواء اختلفا قبل لوطأم
 بعده فيحلفان على البت
 على نفى العلم على القاعدة في
 الحلف على فعل الغير
 (كزوج ادعى مهر مثل
 وولى صغيرة أو مجنونة)
 ادعى (زبانية) عليه فانها
 يتحالفان كما مر فلو كلفت
 الصغيرة أو المجنونة قبل
 حلف الولى حلفت دونه ولو
 انتاب الزوج وولى البكر
 البالغة العاقلة حلفت دون
 الولى (م) بعد التحالف
 (يفسخ المسمى) على ما مر
 في البيع من أنها بافسخانه
 أو أحدهما أو الحاكم ولا
 يفسخ بالتحالف (ويجب
 مهر مثل) وان زاد على
 مادعته الزوجة أمالفا
 ادعى الزوج دون مهر
 المثل أو فوفقه فلا تحلف
 ويرجع في الأولى إلى مهر
 المثل لأن نكاح من ذكرت
 بدون مهر المثل يقتضيه

لان التحالف فيها يقتضي

الرجوع الى مهر المثل

ومعبري باختلافهما في

النسبة اهم من قوله ولو

ادعت تسمية فانكرها

تحالفا وتقييدى دعوى

الزوج بمهر المثل والولى

بزيادة من زيادى (ولو

ادعت نكاحا ومهر مثل)

بأن لم يجز تسمية صحيحة

(فاقر بالنكاح فقط) أى

دون المهر بان أنكره أو

سكت عنه وذلك بان نفى

في العقد أول يذكر فيه

(كلم يانا) لمهر لان

النكاح يقتضى (فان ذكر

قدرا وزادت) عليه

(تحالفا) وهو اختلاف

في قدر مهر المثل (أو أقر)

على أنكره (حلفت) بين

الرد أنها تستحق عليه مهر

مثلا (وقضى لها) به (ولو

أثبتت) بإقراره أو بينة

أو يمينها بعد نكوله (أنه

نكحها أمس بالقبول اليوم

(بأف) وطالبته بألفين

(إزها) لا يمكن صحة العقدين

كان يستحلها خلع ولا

حاجة الى التعرض له ولا

للوطن في الدعوى (فان

قال لم أطأ) فيها أو في

أحدهما (صدق بينه)

(لما وقعت للإصل وتشرط)

ما ذكر من الألفين أو من

أحدهما لان ذلك فاشة

تصديقه (أو) قال (كان

الثاني بمجدها) للادك

لاعتقاد ثانيا (لمصدق)

لانه خلاف الظاهر ثم له

لحظنا على نفى ذلك لا مكاله

وفي الثانية الى قول الزوج قال البايتى كذا قالوه والتحقيق انه بحلف الزوج لعله ينسكل فيحلف
 والى و ثبت مدعاء وان حلف الزوج ثبت ما قاله وهذا معلوم من كلامهم لانهم ائتمنوا التحالف لالحلف
 حل ومنه زى لكن هذا التماسيح اذا كان مدعى الزوج فوق مهر المثل ودون مدعى الولى أو مالو كان
 فوق مدعى الولى أيضا فلا معنى لتحليفه بل يصدق من غير بين ويدفع للولى قدر ما ادعاء ويبقى الزائد
 بيده كاتقدم (قوله) أعمن قوله ولواذعت الخ لانه لا يشمل ما اذا ادعى تسمية فانكرها (فرع)
 لو خطب امرأة ثم أرسل أو دفع باللفظ الى الما قبل العقد ولم يصد التبرع ثم وقع الاعراض منها أو منه
 رجع بما هو له من كذا فادعاه كلام النبوى واعتمده لا ذرى لانه اتماما له البائنا على نكاحه وبالحصول
 حج زى أى ان كان المدفوع اليه رشيد فان كان سفيا فالرجوع له عليه اذا تلف كاتقدم في قول
 المتن ولا يضمن ما قبضه من رشيد وتلف ولو بآلافه في غير أمانة (قوله) بأن لم يجز تسمية بيان لمستند
 مهر المثل وقوله بأن أنكره أى قال لا تستحق على شئ ببر (قوله) أوسكت بان قال نكحنا
 ولم يردى ولم يدفع فبعضوا لاخلاد النكاح عن ذكر المهر شرح م (قوله) وذلك بأن نفى هذا
 بيان لمستنده في أنكره في نفس الأمر بحسب زعمه معنى أن مستند أنكره بحسب زعمه نفيه في العقد
 وقوله أولي ذكر فيه بيان لمستند سكوتة بحسب زعمه فهو لو نفى وشرب م ب حل وفيه أن نفى المهر في
 العقد والسكوت عنه فيه بوجان مهر المثل بالعقد فلا يظهر قوله كلف بيان مع وجوب مهر المثل حينئذ
 تأمل وأجاب قل على الجلال بأنه زعم وجود نفى أوسكت وظن أنها يقطعان المهر لجله وفي الواقع
 جرت تسمية صحيحة فلها كلف البيان واعترض قوله بأن نفى في العقد بأنه مكررم قوله السابق
 بأن لم يجز تسمية صحيحة لان هذا من أفراد ذلك لان عدم جريان التسمية الصحيحة اما بسبب نفى المهر
 أو عدم ذكره أو تسمية فاسدة وأجيب بان قوله بأن لم يجز الخ بيان لمستند وجوب مهر المثل لها وقوله
 بأن نفى بيان لمستند أنكره أوسكوته مراضاح (قوله) كلف يانا أى ذكر قدر (قوله) وهو
 اختلاف الخ أى بول ذلك اه وبعبارة م رجح وهو اختلاف في قدر مهر وقول غير واحد
 في قدر مهر المثل يحتاج لتأمل لانه ادعى وجوب مهر المثل ابتداء وهو ينكر ذلك ويدهى تسمية قدر
 دونه وليس اختلاف في قدر مهر المثل سماع قولها انها تستحق عليه مهر المثل لان الاختلاف في قدر
 مهر المثل يصدق فيه الزوج لانه غارم فان أراد أن هذا قد ينشأ عنه الاختلاف في قدر مهر مثلهان بان
 تدعى عدم التسمية وان مهر مثلهان أكره ما بينه صح ذلك على ما فيه وعلى كل فهذه غير ما من أن
 القول قوله في قدر مهر المثل لانها لم اتفاقا على أنه الواجب وان العقد خلعا عن التسمية بخلاف هنا اه
 وأجاب قل على الحق ان المعنى وهو اختلاف في تسمية صحيحة وقت حال العقد هل تداوى مهر
 للكل أو لا فالزوجة تدعى مسعى قدر مهر المثل وهو يدعى مسعى دونه (قوله) بين الرد اعترض تسمية
 هذه الجين بين الرد لانه لم يزوج عليه بين وردت عليها وأجيب بأنها بين رد بين المهر أى لانه بحلف
 حينئذ أو قبل نزل اصراره على الانكاح نكحته نكوله عن الجين شيئا لان سكوت المدعى عليه عن
 جواب الدعوى لا ينحو دونه منزل منزلة السكول كما يأتى (قوله) كان يستحلها ماخلع وكان يفسخ
 النكاح الاول لموجب بم عقد عليها (قوله) ولا حاجة للتعرض فاذا تعرضت هل يحتاج الى بينة أولا
 الظاهر الاول (قوله) الى التعرض قال م في شرعه ولو أعطاهما الا وادعت انه هدية وقال
 بل صدق صدق بينه وان لم يكن المدفوع من جنس الصادق لانه أعرف بكيفية ازالة ملكه فان أعطى

لانه خلاف الظاهر ثم له

لحظنا على نفى ذلك لا مكاله

من لادين عليه شيأ قال الدافع بعوض وأنكر الآخذ صدق الآخذ جيبته ويفارق ما قبله بان الزوج مستقل بأداء الدين وبقصده وبأنه يريد براءة ذمته اه

(فصل في الوليمة) **(قوله وهو)** أى لغة الإبتناع سميت بذلك لما فيها من إبتناع الزوجين اه زى أولما فيها من الإبتناع على الطعام **(قوله وهي تنق)** أى تطلق شرعاً عن مع أن عبارة المختار للوليمة طعام العرس اه فهى تنقضى أن قول الشارح وهي تقع الخ لقوى أبناً **(قوله يتخذ لسرور)** كالختان والقدم من السران طالع عرفاً غير بعض النواحي القريبة وخرج السرور ما يتخذ للعبية فليس من أفراد الوليمة وفي شرح الرض للشارح ان ما يتخذ للعبية من أفراد الوليمة وان التعبير بالسرور جرى على الغالب وعليه جرى شيخنا ومن ثم قال الوليمة اسم لكل دعوة لطعام يتخذها ثات سرور أو غيره حل وقد نظم بعضهم أساء الولائم فقال

وليمة عرس ثم خرس ولادة • عقيقة مولود وكبرة ذى بنا

وضيمة موت ثم عذار خان • نقيمت سفر والمآكب للثنا اه

ابن المقرئ وقوله تيمية سراً للقادم من سفره وقوله والمآكب الخ أى يقال لها مأدبة بكون المهرمة وضمة الدال اذ لم يكن لها سبب الالتئام الناس عليه اه زى وقيل هى أن يستنع طعاماً لما يأتى الناس عليه كقصة قرآن وختم كتاب **(قوله من عرس واملأك)** عطفت خاص على عام أن أريد بالاملاك العقد والعرس يطلق على العقد وعلى الدخول حل **(قوله استعمالها مطلقة في العرس أشهر)** قال ر ولم يتعرض الوقت للوليمة واستنبط السبكي من كلام البغوى أن وقفها ومع من حين العقد ولو أنزلتها فيدخل وقفها به والافضل فعلها بعد الدخول أى عقبه لانه **(قوله)** لم يزل على نسائه الا بعد الدخول فتجب الاجابة اليها من حين العقد وان خالف الافضل فلا تجب الاجابة قبل العقد وان قل بها ولا تغتور بطلاق ولا موت ولا بطول الزمن فيها يظهر كالعقيقة اه ونقل الصلاح أن الافضل فعلها لئلا لانها الانتهاء مقابلبة نعمة ليلية شرح هر أى وهى الدخول **(قوله الوليمة)** أى فعلها لعرس اه لعقد حل **(قوله على بعض نسائه)** وهى أم سلمة شورى **(قوله بعد من من شير)** قال عرش على هر ولم يعلم كيف فعل فيها أى هل جعلها مخبزاً أو فطيرة أو ظاهرة أنه لم يضم اليها شيئاً آخر قال البرماوى رأيت في بعض الموماش أنه قلاهما جعلها سوفاً أو أماً السمن وماعه فوضع كل واحد منهما وأكاه بالخبز والظاهر أن التمر والسمن لم يضاف اليها خبز بل أكوا التمر بالسمن من غير شيء آخر اه شيخنا عززى **(قوله وعلى صفة)** أى بعد أن أعتقها وعقد عليها وجعل عتقها صداقاً وهو من خصوصياته **(قوله)** بخر الخ عبارة الخلى أولم على صفة مجبى قال قل الحليس يقتضى الخاء وسبب مهمة التمر والسمن والاقط الخلوة **(قوله ولو بشاة)** قال في الفتن ليست لهذه الامتناعية وانما هى التى للتقليل بالتلف (تنبيه) يتجه تعددها بتعدد الزوجات والألام وان عقد عليهن معاً كالأجالة أولاد ينسب اليه أن يلقى عن كل واحد من كتي وليمة واحدة بعد تزوج الجميع بقصدهن شورى **(قوله)** رواها البخارى أى الثلاثة **(قوله)** لتتمكن) وهومن تلك زيادة على يوم وليلة باقية بها وقيل كناية العرس الغالب شيخنا عززى **(قوله شاة)** أى صفة الانحية قال س ول صرح المجراني بنسب عدم كسر عظمها كالعقيقة **(قوله لوليمة الدخول)** أى فالمراد بالعرس الدخول ولكن الاجابة اليها من حين العقد وان خالف الافضل خلافاً لما عني السبكي في التوشيح حل وانظر لى دافع الدكر هذا المراد يقتضى أنها لتجب الإبدخول مع أنها تجب بالعقد **(قوله)** يدعى لها الاغنياء) فيه أن هذا يقتضى أن التخصيص للاغنياء تجب الاجابة معه وهو يخالف ما سمرح به المصنف ثم رأيت حج

(فصل في الوليمة)

من الولد وهو الإبتناع وحى تقع على كل طعام يتخذ لسرور وحدث من عرس واملأك أو غيرها لكن استعمالها مطلقة في العرس أشهر وفي غيره فتدقيق قال وليمة ختان أو غيره (الوليمة) لعرس أو غيره (سنة) كيو نها عنه **(قوله)** قولاً وفعلاً فقد أوم على بعض نسائه بمدين من شعير وعلى صنية خمر وسمن وأقط وقال لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج أولم ولو بشاة رواها البخارى والامرى في الخبر للتعبد قياساً على الأنحية وصائر الولائم وأقلها المتكسر شاة ولصيرة عاقدر عليه والمراد أقل السكال شاة لقول التنبيه ويا نبي أولم من الطعام جاز (والاجابة لعرس) يضم الدين مع ضم الاراء واسكنها والمراد الاجابة للوليمة الدخول (فرض عين والفيرة سنة) خبر الصحيحين اذ ادعى أحدكم الى الوليمة فلينأى وغيره شر الطعام طعام الوليمة يدعى لها الاغنياء

أجاب بأن الكلام في مقامين بيان ما جيل عليه الناس في طعام الوليمة وهو الرأى أى شأنها ذلك وليس من لازم ذلك وجوده بالفعل وبيان ما جيلوا عليه في أجايتها وهو التواصل والتحاب وهو ما يحصل حيث لم يظهر منه قصد أو غرأ منفرد المصدر ومن شأن التخصيص ذلك حل وجبة تدعى حال من الوليمة فيقتضى كونها شرا كما قاله البرماوى وقيل إنها على ما قبلها أى لأنها تدعى إليها الأغنياء. **(قوله)** ومن لم يحب الدعوة أى الذى لا تخصيص فيها لا مطلقا خلافاً لمن فهمه على عمومه لأن القول بوجوب الاجابة مع وصف الوليمة بكونها من التشرع من أبعاد العبادات التشرعاً يطلب البعد عنه فكيف يتوهم أن الذى **عليه** يأمر أو يجوز الحضور إليه فضلاً عن الوجوب برماوى وليس هذا من الحديث وإنما هو مدرج من كلامه فى حريرة عى عى مر وعليه فلا يصح الاستدلال بالحديث لأن محل الاستدلال ليس من كلام الذى **عليه** الآن يقال بلغ النبى **عليه** وأقرءوا وأطلع عليه الصحابة وسكنوا عليه فصار اجاباً سكنوا **(قوله)** قالوا والمراد الخ وجه التبرى واضح وهو أن هذا التخصيص يحتاج إلى دليل مع محيى التعميم فى الحديث الذى ساقه الشارح بعده حل **(قوله)** لأنها المعهودة عندهم فهى المرادة عند الإطلاق **(قوله)** على التنب فى وليمة غير العرس) فيكون من استعمال الأمر فى حقيقته وبجازه **(قوله)** منها السلام دواعى ومنها كون المدعو حار شديداً أو بعيداً أو ذنباً لم يسده أو مكاتباً لم يضر حضوره بكسبه أو بضره وأذن له السيد على الأوجه وأن يكون المدعو على طلاله ولا فاسق ولا شرير الخالبا للباهات والافتخار كفى الأحياء شورى وأن لا يشتر للداعى فيه ذمة أى من طيب نفس لا عن حياء بحسب القران ولا تكون كرامة الزينة عنرا ان وجد سمعاً فله وجب له وأمن على نحو هرشه والاعذر اه مر ملخصاً **(قوله)** دعاه ذى أى أن يرحى اسلامه أو كان رجلاً أو جارا ولا ينس بل نكره حل **(قوله)** لكن سنهاله أى فى العرس وأما لغير وليمة العرس فهل تسن الاجابة أيضاً حل وقوله فى دعوة مسلم أى فى غير العرس إذ الاجابة فيه واجبة **(قوله)** بان لا يخص بها الأغنياء أى من حيث كونهم أغنياء بخلاف ما لو خصهم لكونهم جيرانه أو أهل حرفته أو نحو ذلك فتجب الاجابة عليهم وكذلك لو خص واحد الكون طعامه لا يكتفى أكثر من واحد فانه يجب عليه الحضور حل والمراد بالفتى هنا منية صد التجميل بحضوره ونحو واجهة أو باء كاتى عى عى مر **(قوله)** ولا غيرهم) فإذا خص أى للمتمكن بدعائه شخصاً لم يجب الاجابة لأعلى ولا على غيره ونقل عن شيخنا زى أنه لو خص الفقراء وجبت الاجابة عليهم حل وهذا هو الهند فالشرط أن لا يخص الأغنياء لغناهم كما يفهم من كلام الاصل **(قوله)** أو جيرانه) المراد بهم هنا أهل محله ومسجده ودوناً ر بين دار من كل جانب شرح مر **(قوله)** فالشرط جواب شرط مقدّم تقديره فان لم يمكن من التعميم لفقره أو قللة الطعام فالشرط الحائى فيشترط لوجوب الاجابة أحد أمرين التعميم لغيره وعشرين مثلاً عند التمكن وكثرة الطعام وأن لا يظهر منه قصد التخصيص عند عدم تمكنه لفقره وقلة الطعام هكذا يؤخذ من شرح الروض شيخنا وعبارة شرح الروض وليس المراد أن يجمع الناس لتضرع بل وكثرت عشرته أو نحوها وخرجت عن النبط وكان فقيراً لا يمكنه امتناعها فالوجه كما قال الأذرعى عدم اشتراط عموم الدعوى بل الشرط أن لا يظهر منه قصد التخصيص **(قوله)** قصد التخصيص) أى لغيره دون غيره زى **(قوله)** أو نائيه) بأن شافه بالدعوة أو أماً لعم بدعونه من غير النائب فالظاهر عدم الوجوب أى لو كان الداعى أو نائيه مدياً لم يعد عليه كذب ويشترط أن تكون الدعوة بلفظ صريح كما يجب أن يحضر لا يكفى أن كان شئت أن يحضر فافعل أو إذا أردت أن تحملى فافعل وإن كان ذلك على سبيل

ويرك الفقراء ومن لم يحب

الدعوة فقد عصى الله

ورسوله قالوا والمراد لوليمة

العرس لأنها المعهودة عندهم

وحل خبرى فى داود إذا دعا

أحدكم نأه فليجب عرساً

كان أو غيره على التنب فى

وليمة غير العرس وأخذ

جاءه بظاهره وذ كر حكم

وليمة غير العرس من زياتى

وإنما يجب الاجابة أو تسن

(بشرط منها اسلام داع

ومدعو) فيبقى مطلب

الاجابة مع الكافر لا قضاء

المودة معه تسن لمسل دعاه

ذى لكن سنهاله دون

سها له فى دعوة مسلم (وعوم)

للدعوة بأن لا يخص بها

الأغنياء ولا غيرهم بل يعم عند

تمكنه عشيرته أو جيرانه أو

أهل حرفته وإن كانوا كلهم

أغنياء خبير شر الطعام

فالشرط أن لا يظهر منه قصد

التخصيص (وان يدعو

ممنياً) بنفسه أو نائبه بخلاف

ما لو قال ليحضر من شاء أو

نحوه (ر) أن بدعوه

(العرس فى اليوم)

التأديب والاستعفاف مع ظهور الرغبة في حضور المدعو لأن الوجوب يحتاط له فلا يترك في بلفظ يحمل
والمر بلفظ المذكور غلبة ما تقتضيه ندب الحضور كذا قال بعضهم في كلام شيخنا وجوب الإجابة حينئذ
حل (قوله ثلاثة أيام) والوجه أن تعدد الأوقات كتعدد الأيام شرح (قوله لمحب الإجابة الأولى
الأول) ما يمكن فعل ذلك لصيق منزله وكثرة الناس والا كانت كونه يوم واحدة دعا الناس إليها أو اجابا
فتجب على من لم يحضر في اليوم الأول الإجابة في اليوم الثاني أو الثالث حل (قوله ويسن لهما في
الثاني) ومن ذلك ما يقع أن الشخص يدعوا جماعة وبعدهم به كذلك هوى مطعما ويدعو الناس
ثانياً فالحب الإجابة عـش (قوله أنه عليه السلام) قال (الح) يتأمل دلالة هذا الحديث على المدعى
فانه لادلالة في لاعلى وجوب الاستعفاف لا كراهة الآن يقال دلالة على المدعى بالازم وقوله حتى أي
مطلوب شرعا عـش وقوله في الثاني معروف أي إحسان ومواساة اه عزى وقوله وسعة تقبـر
عـش (قوله لم تلزمه الإجابة) المناسب لتطلب منه الإجابة (قوله كأن لا يدعوه آخر) عبارة شرح
مر وأن لا يدعى قبل وتلزمه الإجابة أما عند عدم لزومها فيظهر أنها كالمقدم وعندل ومما يجب الاسبق
فان جاء أبا الأقرب رحا فان استوبا أقرع بينهما وظاهر قولهم أجاب الأقرب وقولهم أقرع
وجوب ذلك عليه وقد ينظر فيه اذ لو قيل بالندب فقط لتعارض السقط للوجوب لم يبعد اه (قوله قدم
الاسبق) أي أن وجبت اجابته والافهى كالمقدم شرح مر فخاف حل غير ظاهر وقال بعضهم قسم
الاسبق أي أن استوبا إلى الندب أو الوجوب فان سبق من تسن اجابته وتأخر من تحب اجابته قدم الثاني
عند مر (قوله ثم الأقرب رحا) أي أن دعيا معا (قوله وأن لا يكون من ثم يتأذى به) أي لمدارة
أو لرحمة ولم يجده بأمن فيها على نحو عرضه أو هناك من يضحك الناس بالفحش والكذب أو كأنهم
نسا. ينظرن للرجل أو أولاهو يسمعون أو يعلم بأنها تضرب في ذلك الوقت وإن لم تكن بمحل حضوره
بأن كانت بيت من بيوت الدار بخلاف ما إذا كانت بجواره اه حل ومن العذر كونه أرمدا جلي غشى
عليه من ربة أو نومة وإن أذن وليه كإعنته اذ رمى شوري (قوله أو تقيح) أي وإن لم يتأذى وقوله
كل اذ اذل يصح أن يكون مثالا لسكن من الامرين وقوله اتقى عنه طلب الإجابة أي الشامل للواجب
والندوب (قوله أو الضائقة) أي المقتضة مختار عـش (قوله ولا تمسك) أي بمحل الحضور
ولو عند المدعو فقط كـشرب النبيذ عند الحنفى والمدعو شافى ففسد ط الإجابة عن الثاني
فقط اه ولا ينافيه ما يأتي في السير أن العيرة في الذي ينكر باعتقاد الماعل تحجر به لأن ما هناك
وجوب الحضور ووجوبه مع وجود محرم في اعتقاده فيه مشقة عليه فيسقط الحضور لذلك وأنا
الانكار فيه اضرار الماعل ولا يجوز اضراره الا اذا اعتقد تحجر به بخلاف ما اذا اعتقد المنكر
فقط لانه لا يعامل أحد بقضية اعتقاد غيره حجـ سل (قوله وصور حيوان) أي مشبهة على
ما لا يمكن بقاؤه بدونه دون غيره هذا ان كانت بمحل حضوره ونحو باب وجر شرح مر وقال حل
وإن لم يكن لها أي الصور نظيرة كبقرة بأجنحة (قوله أو ثياب ملبوسة) أي شأنها ذلك فتدخل
للموضوع على الأرض شرح مر وبعبارة حجـ ملبوسة ولو بالقدرة (قوله والا وجبت) أي في
العرس أو سفت أي في غيره ومنه وجوب من حيث ازالة المنكر اه سم (قوله قطع رأسها) أي أو نصفه الاصل
لانه لا يكاد يشال له حيوان قال الرشيدى بخلاف ما لو خرق بطنها فاحتجرت لوجودها كذا اذ يقال لها

لكن دون سنه في اليوم
الأول في غير العرس (ثم
نكره) فيها بعده ففي أي
داود وغيره أنه عليه السلام قال
الولي في اليوم الأول حتى وفي
الثاني معروف وفي الثالث
ر يادوسعة (أن لا يدعوه
لصخورف) منه كلعلى في
جاءه فان دعاه لنـش من
ذلك لم تلزمه الإجابة (أن
لا ينعى كأن لا يدعوه آخر)
فان دعاه ثم قدم الاسبق
ثم الأقرب رحا ثم اذ رآه
يقـر (د) كأن لا يكون
من يتأذى به أو تقيح
مجالست) كالاراذل فان كان
ثم شئ من ذلك اتقى عنه
طلب الإجابة لما فيه من
التأذي أو الضائقة (ولا) ثم
(منكر) ولو عند المدعو فقط
(كغرض حرمة) لكونها
سورا والولية للرجال أو
كونها منصوبة أو نحو ذلك
(وصور حيوان مرفوعة)
كأن كانت على سقف أو
جدار أو ثياب ملبوسة أو
وسادة منصوبة هذا (إن لم
يزل) أي المنكر (به) أي
بالدعو والأوجب أو سفت
اجابته لاجابة للدعوة وإزالة
للمسك وخرج بمذاكر
صور حيوان مبسطة
كانت على ساط يداس
أو مخاد يشكها عليها أو
مرفوعة لكن قطع رأسها
وصور شجر وشمس وقر
فلانتم طلب الإجابة فان ما يداس منها أو يطرح منها

وبنقل وغيره لا يشبه حيوانا في روح بخلاف صور الحيوان المرفوعة فانها تنبئ الاصنام وقول مناهم ذكر الشرط الاول والثالث ومن الاجابة في اليوم الثاني من زبادي وتيسري بصوموم بمجر متعام اول من (٤٣٣) تعبيره بان لا يخص الاغنياء وبمجرير

حيوان فتعني طلب المحصور وقيل انها لا تحرم لانها لا تمسح مع ذلك فعلى هذا لا تمنع طلب المحصور حرر
(قوله) مبتذل مقتضاه انه لا تحرم استئمانها والنظر اليها حل **(قوله)** اعم وأولى الظاهر انها راجعان للسكل لان قول الاصل ان لا يخص الاغنياء لا يشمل ما اذا خص غيرهم ويومهم انه اذا خص غيرهم بحجب الاجابة وليس كذلك على ما فيه والتمسدها بها اذا خص الفقراء كقوله زى فكلام الاصل هو الصواب وقوله ايضا حرر لا يشمل ما اذا كان الفرائض منصوبا ويومهم انه اذا كان الفرائض حررا والوليمة للنساء لا لحجب الاجابة وليس مراد بخلاف قول المصنف محرمه اه شيخنا عزى **(قوله)** اكثر مالهم حرام اوفيه شبهة قوية بان علم ان فيسوما وان لم يكن اكثر خلافا للفتن وان كان تكريمه معاملته ومؤاكلة الا حيث كان اكثر مالهم الا لا يحاط بالوجوب بالاحتياط للكرامة حل **(قوله)** ويستثنى أى من حرمه التصور يرمو يربل النبات فلا يحرم تصويرها وهي جمع لعبة كرفة وغرف اسم للشكل الذي تسميه النبات عروسة وقوله كانت تلعب بهاعنده أى في بيت أبيها بعزوره **(قوله)** قبل تزويجها كقوله شيخنا العزى ولو كان حراما لكسر الصور وقال حل في بيته **(قوله)** ولا تسقط اجابة بصوم أشار بهذا الى أن الصوم ليس من الاعذار قال به واستثنى منه البلقنى ما دعاه في نهار رمضان وللدعوى كلهم مكفون صائمون فلا يجب الاجابة اذا فائدة فيها لا بمجرد نظر الطعام والجلوس من أول النهار الى آخره مشى ويؤخذ منه انه اذا دعاهم آخر النهار تجب الاجابة **(قوله)** فليدع بالبركة أى والمغفرة وتحذرك لاهل المنزل كما هو ظاهر السباق لكن الدعاء لهم لاجبا بالاثور سنة لفطر أيضا فذكر الصائم هنا لعل كونه اكد منه جبراه لم لا فاهم من بركة اكله ويحتمل أن المراد هنا الدعاء للأكلين جبراه لم لا فاهم من بركة صومه اه حج قال الشورى وقيل المراد الصلاة الشرعية بالركوع والسجود ليحصل فيها وتبرك اهل المكان والحاضرون **(قوله)** فلا يكره الخ ما ينشئ الزيادة الا كره وفائدة هذا القول رجا أن يعذر الداعي فيترك تسقط عنها اجابة **(قوله)** فالفطر أفضل ويندب كإتي الاحياء أن ينوي فطره ادخال السرور عليه **(قوله)** ولفظ المراد به هاتين حضرة طعام غيره بدعوة روعة أو مع علمه بضارب الطعام قل وحقيقته الغريب ومن ثم تأكدت ضابطته وأكرامه من غير تكلف خروج من خلاف من أوجبها والضيف يسمى باسم ملك يأتي رزقه لاهل المنزل قبل مجيء بأر بعين يوما وينادى فيهم هذا رزق فلان كاور في الحدير ، أخوذ من الضيافة وهي الاكرام فلو دعا عالما أو صوفيا فخر بجماعته حرم حضور من لم يعرض المالك به منهم اه قل على الجلال **(تنبيه)** الراجح أنه تلك الطعام بوضعه في فيه لكن ملك مراعاة وقياس ملكه بذلك أنه لو مات قبل ابتلاعه ملكه وأنه أى ملكه طلاقا حتى يجوز له التصرف فيه بنحو بيعه ولو خرج من فيه فقرا أو اختارا فهل يزول ملكه عنه فيلظر ولا يبعد عدم الزوال لان الاصل بقاء ملكه بعد الحكيمة لكن لا يتصرف فيه بغير الاكل وهل ماذ كرم من ملكه بوضعه في فيه خاص بالحر أو شامل للرقيق ونخص قوله انه لا يملك ولو ملك سيده بالملك غير المراهي كما هنا شورى وفي قل على الجلال وملكه بوضعه فيه فله على المتدبرين ملكه بالازدراء فلو دعا قبله رجعا لملكه **(قوله)** مما قدم أفاد التعبير بين أنه لا يأكل جميعه وهو كذلك حيث لم تقم قرينة عريضة على أكل جميعه كأن كان قليلا اه حج

بالقرينة العريضة كإتي الشرب من القنانيات في الطرق
 (الان ينظر) الداعي (غيره) فالأكل

حتى يحضر أو يأذن الخفيف لفظاً وهذا من يادق وخرج بالا كل مما قدمه غيره فلا يكمل من غير ما قدمه ولا يصرف فيما قدمه بغيره كل
لأنه المأثور فيه عراً فلا يطعم منه سائلاً ولا هريرة أن يلقم منه غيره من الأضياف إلا أن يفاضل الخفيف طعامه ما قبل من خص به نوع أن
يطعم غيره منه (لا يأخذ ما لم ير) (٤٣٤) رضاه) لأن شك قال الغزالي وأذا علم رضاه ينبغي له مراعاة النصف مع

(قوله لفظاً) لا ينبغي أن مثله الإشارة حل (قوله فلا يطعم منه سائلاً) بخلاف الضيافة المشتركة على
الذي أمه حل (قوله فليس لمن خص بشيء) بأن قامت القرينة على ذلك وظاهره وإن خص
بالنوع السافل فلا يطعم من خص بالنوع العالي حل وعبرة شرح در فيحرم على ذي النفس تأقيم
ذي الحسب دون عكس ما لم تقم قرينة على خلاف ذلك والمقاومة بينهم مكرهه أي أن خشي منها حصول
ضغينة (قوله وله أخفا بعرضه) أي أو يظه بقرينة قوبة بحيث لا يتخلف الرضا عنها عادة شرح
در وظاهر صنيع الصنف أن هذا خاص بالضيعة إنعام (قوله ينبغي له) هل المراد يتنب ولا يتكبر
اللقمة ولا يسرع مضغها بحيث يستوفى أكثر ما قدمه حل (قوله على قدر الشبع) بأن يصير بحيث
لا يتنهي ذلك لما كره حل (قوله حرام) بل ينسحب به أن تكرر للخبر المشهور أنه يدخل سارقاً
ويخرج صغيراً وإنعام فسق بأول مرة للشبهة در (قوله ولا يضمن) أي إذا علم رضاه بالطعام أمه
شوري (قوله لا يهاؤذنية للزجاج) وحديثه يحرم سواء كانت تلك الزيادة من ماله أو من غير ماله ومقتضاه
أنها بحث لم تؤذ لا تحرم ولا ضمان وإن لم يبرضا الخفيف ولا بعد الضمان والحرمه حيث لم يبرضا به ذلك
واستأنكه حيث عرض له أن ينفذ تؤذي حل (قوله وحل نثر) هو أي مفرقاً شرح در (قوله
في أملاك) أي بسبب أملاك قال في المختار الأملاك أتزوج وقد أمكننا فلا تباذلة أي زوجنا بها أمه
لكن الظاهر أن المراد بالأملاك هنا الدخول كإيدل عليه قوله للنكاح وعبرة شرح در في أملاك
أي عقد النكاح وعليها فالمراد بالنكاح في عبارة الشارع الوطء (قوله عملاً بالعرف) علاقة قوله وحل
الحل (قوله شبه البهي) أي التيب (قوله ثم إن عرف) أي أوطنه بقرينة معتبرة وهو استدراك على
قوله وتركهما أولى بالنسبة للالتقاط فقط كأي شرسى در وحج وشرح الروض فقوله لم يكن الترك
أولى ترك الالتقاط (قوله لم يملكه) لأنه في الأصل مملوك وقد وقع مع من هو أولى به وبه فارق ما لو
عشش طائر بملك غيره أو دخل مملوك مع الماء بركة غيره حيث يملكه بأخذه على المتمد كأي حل
واسأله أي الحاي لبقائه على ملك النائر ولم ياذن في أخذه لغير من هو أولى به فقيه نظر لزوال ملك النائر
عنه بالنثر وقال زى قوله لم يملكه بخلاف ما سرفي التحجر لأن ذلك غير مملوك بخلاف مذاقنا في ذلك
النائر لم ياذن في أخذه من هو أولى به (قوله بطل اختصاصه به) فأخذه غيره ملكه وقوله هو كالأوقع
على الأرض أي فيبطل اختصاصه به فلو غطف قوله ولو نفعه على ما قبله وأخر قوله بطل اختصاصه عن الثلاثة
كان أولى وأوضح تأمل

(كتاب القسم والنشور)

ذكر القسم عقب الوصية نظراً إلى المتعارفين فعلها قبل الدخول فهو عقبا وإن كان الأفضل تأخيرها
عنه كما مر وعقب بالنشور لأنه يقع بعده غالباً وجهه ماله لا يترتب في أحد ما وجود الآخر وعكس
والقسم يفتح القاف وسكون السين وبكسر القاف الصبب ويفتحهما الجين والنشور من نشروا
ارتفع لأن فيه ارتفاعاً عن أداء الحق وعبرة شرح الروض في عشرة النساء والقسم والشقاق سمي
بذلك لأن الإنسان إذا أبغض شخصاً يعطيه شقاً وعلى هذا قيل كان ينبغي له أن يزدبني الرجل عشرة

النساء

(كتاب القسم)

هو أولى به من غيره ولو أخذه غيره ملكه ولو سقط من حجره قبل أن يتقدم
أخذه أو قام فسقط بطل اختصاصه به ولو نفعه فهو كالأوقع على الأرض
يفتح القاف (والنشور)

الرفقة فلا يأخذ ما يخصصه ولو
يرضون به عن طوع لا عن
سياء وأما التطفل وهو
حضور الدعوة بغير إذن
فحرام الآن بغير رضاب
الطعام لصدقة أو مودة
ومصرح جماعة منهم المأوردى
على الحرمان الزيادة على قدر
الشبع ولا تضمن قال ابن
عبد السلام وإنما حوت
لأنها مؤذنية للزجاج (وحل نثر
نحو سكر) كذا تباير دراهم
ولو زوجوا غيره في أملاك
على المرأة للنكاح (و في
ختان) وفي سائر الولايم فيها
يظهر عملاً بالعرف وذكر
الختان من ز يادق (و حل
التقاط) ذلك (وتركه) أي
أي تركه والتقاط (أولى)
لأن الثاني شبه البهي والأول
تسبب إلى ما يشبهه إنعام
عريف أن النائر لا يؤثر
بضمه على بعض ولم يفسح
الالتقاط في مراءاة الالتقاط
يكن الترك أولى وذكر
أولى ترك النشور من ز يادق
ويكره أخذ النائم الهواء
بأثر أو غيره فإن أخذته
أو التقط أو بسط حجره
فوقه يملكه وإن لم يسط
حجره لم يملكه لأنه لا يوجد
من قصد ملكه ولا فعل ثم

وهو الخروج عن الطاعة (يجب قسم الزوجات) ولو كن اماء فلا تدخل لاماؤه

النساء لانه مقصود الباب واجب بان من لازم بيان احكام القسم والنشوز بيان بقية احكام عشرة النساء أى بعض تلك الاحكام لا كما يفنى القسم والنشوز عن عشرة النساء حل **(قوله وهو)** أى شرعا ومعناه لانه لا ارتفاع وفى الخروج عن الطاعة ارتفاع عن اداء الحق **(قوله يجب قسم)** حتى على التى **عليها** على الراجح لانه كان يقسم بين نسائه ويقول ان هذا قسمي فيها املك فلاننى فيها لأمك ام روض **(قوله زوجات)** أى حقيقة فلا تدخل الرجعية **(قوله ولو كن اماء)** بأن كان زوجهن رقيقا أو حرا وترزق واحدة بعد واحدة فى بلاد **(قوله فيه)** أى فى القسم قاله الشورى والأحسن رجوع الضمير لوجوب القسم اذ رجوعه لقسم يومه أنه لا تدخل لمن لا وجوب لولا تدبايعه أنه يتدب لمن يكاتب **(قوله أن لا تعدلوا)** أى فى الواجب فلا تعارض مع آي دون تعطيلها أن تعدلوا لانه فى المنسوب أو الولاية الأولى فى القسم الحسى الآتى فى كلام المصنف الثانية فى المعنوى المتعلق بالقلب كالمحبة وعليه حديث اللهم هذا قسمي فيها املك فلا تواخذني فيها املك ولأمك اهـ قل على الجلال **(قوله أشعر ذلك)** كان مراده بالاشعار عدم التصريح والافالة مفيدة لذلك بلا نزاع شورى **(قوله ملك اليمين)** متعلق فلا يجب **(قوله فلا يجب القسم)** أى به وان لم توطئه لما بعده **(قوله كإلحاقه)** الحقد البغض والجمع أسقاده عرش **(قوله هذا)** أى وجوب القسم ان بات بالقلع وبات جرى على الغالب فلو كنت نهارا عند بعض لزمه أن يكتم مثل ذلك الزمن عند البقيات حل أو أن بات بمعنى صار لياؤنها **(قوله وجوبها)** أى القرعة وقوله لذلك أى لبيت عند بعض **(قوله فيلزمه قسم)** فلو تركه كان كبيرة عرش على مر الخبير الصحيح اذا كان عند الرجل امرأان فلم يعدل بينهما جاء يوم القبالة وشقه مائل أو ساقط اهـ شرح مر وأنى للصف بذلك وان كان مفهوما مما تقسم تركه لقوله ولو لم يغير **(قوله فى التمتع)** أى ولا فى الكسوة شيخنا عزى **(قوله بوطه أو غيره)** أى من بقية الاستمتاعات لتعلقه بالليل الفهرى شرح مر **(قوله لكتها سن)** أى يستحب أن ينام مع كل واحدة فى فراش واحد حديث لا غفر يرموى **(قوله كجنونة)** أى كمنشوزها عزى **(قوله كأن خرجت)** لانه حواض الطلب حتى أولفت حيث لم يكفها الزوج عن ذلك أولنحوها ككتاب النفقة اذا أعسر بها حل **(قوله أولم تفتح له الباب)** خرج بذلك ضربا له وشنها فلا يعد نشوزا عرش على مر وفيه أن فتح الباب ليس واجبا عليها حتى تكون ناشرة بتركه ويمكن أن يقال تمكيناها واجب ولا يمكن الابتغى الباب فهو واجب حينئذ من باب المآلثم الواجب الابه فهو واجب ومن ثم قال مر بدل هذه العبارة أو أغلقت الباب فى وجهه ويجاب أيضا بأن المعنى لم تمكنه من فتحه وهو محمول على ما إذا كان الاغلاق بفعلها اهـ شيخنا **(قوله أولم تمكنه من نفسها)** أى ولو بنحو قبلة وان مكنته من الجماع حيث لا غفر فى استمتاعها فان غفرت كأن كان به صان أو يجر مستحكما وتأذبه تأذيا لا يحتمل عادة لانه ناشرة وتصدق فى ذلك ان لم تدل برنة على كذبها عرش على مر **(قوله لا تستحق قسما)** وهل له أن يبيت عندها أولا لظاهر لا حيث لزم على ذلك تأخير حتى غيرها حل **(قوله وإذا عادت الخ)** ولوعادت فى انهاء اليوم لم تستحق بقبته على الاوجه كالنفقة لا يعود وجوبها لثبته اليوم شورى لكن نقل سم عن مر أنها تستحق بقبته بخلاف النفقة واعتمده عرش **(قوله ولو مراها)** المراد به هنا من يقدر على الوطء وان لم يقارب منه سن البلوغ حل وعبارة مر التقييد بالبلوغ جرى على الغالب فالذي لمسكن وطؤه كذلك **(قوله فالأثم على وليه)** أى أن عليه وقصر كما هو واضح ولا يجب عليه القضاء والقياس وجوبه فلو جن الزوج بعد قسمه لبعض نسائه أو سكران ولو مراها أو سفيها فان جار المراهق فالأثم على وليه وفى معنى الناشئة

زوجات وهن وإن كن متولدات
قال تعالى فان ختم ان
لا تعدلوا فواحدة أو ما
ملكتم يا نبيكم أشعر ذلك
بأنه لا يجب العدل الذى هو
قائد القسم فى ملك اليمين
فلا يجب القسم فيه لكن
يسن كالأخذ ببعض الاماء
على بعض هذا ان بات
عند بعضهن بقرعة أو
غيرها وسيأتى وجوبها
لذلك (فيلزمه قسم) (ان
بقي) منهن (ولو قام بين
عشر كرض وحيف)
ورق وقرن وإحرام لان
القصد الأئس لا الوطء
وذلك بان يبيت عند من بقي
منهن تسوية بينهما ولا
يجب التسوية بينهما فى
الفتح بوطء وغيره لكنها
تسن لستى من استحقاق
المربعة القسم ما لو سافر
بنسائه فتخلفت واحدة
لمرض فلاقسم لها وان
استحققت النفقة صرح به
الموردى (لا) ان قام بين
(النشوز) وان لم يحصل به الأثم
كجنونة فمن خرجت عن
طاعة زوجها كان خرجت
من مسكنه بضربا منه أولم
تفتح له الباب ليدخل أولم
تمكنه من نفسها
لا تستحق قسما كما لا تستحق
نفقة وإذا عادت فطاعة
لا تستحق قسما ولا على عليه
القسم كل زوج غافل

المعدة والصخرة التي لا تطلق الرطوب (وله إعراض نهين) بان لا يبيت عندهن لان البيت حقه فله تركه (ومن أن لا يطلهن) بان يبيت عندهن ويحسهن (كواحدة) ليس تحت غيرهما فله الإعراض عنها وبس أن لا يطلها وأنى درجتها أن لا يحلها كل أر بع ليل عن ليلة اعتبارا بمن لأمر مع زوجات والتصرح بالنسب في الواحدة من زباني (والأولى) له (أن يدور عليهن) اقتداء به **عالم** وصونان عن الخروج فم أن له (٤٣٦) أن يدعوهن لمكته ان افرد يمكن (وليس لأن يدعوهن لمكته احداهن)

الارضاهن كما زده بعد في هذه لما فيه من الشقة عليهن وتضيها عليهن ومن لبع بين ضرات يمكن واحد بغير رضاهن (ولا) أن (يجمعهن) ولا زوجة وسرية كما في البحر وغيره (يمكن) ألا رضاهن لان جعهن فيه مع تباغضهن بوله كثرة الخاصة وتوش العشرة فان رشتين به جاز لكن يكروه واحداهن بحضرة البقية لانه لا يدعن للزوة ولا يلزمها الإجابة إليه ولو كان فداره حجر أوسفل وعلا جاز اسكنهن من غير رضاهن ان تميزت المرافق واقت الساكنين (ولا) أن (يدعو بعضا لمكته) ويحس بعض آخر لانه من التخصيص الموحش (الاية) أي رضاهن (أو) جرة بوجه من زباني (أو) غرض كقرب مكته من يحس إليها دون الأخرى أو خوف عليها دون الأخرى كان تكون شاقرا الأخرى يجوز فله ذلك لشفقة عليه من ضيق البعده ولو خوفه على الثانية يلزم من دعاها الأجابة

طاف به الولي على الباقيات حل (قوله المعدة) أي عن شبهة حر تحريم الخلو بها والجوطة التي يخاف منها المحرم طامعا وأدين وإن أدنى فيه الزوج وقتل عن شيخنا زى ولو كان الحابس لها الزوج لاعتدين وفيه نظر حل والحاصل أنه ان حبسها الزوج بغير حق لا تسقط نفقتها ولا قسمها وان حبسها بحق سقط كالحبسها أجنبي مطلقا بحق ولا وجبها للزوج ان كان بحق لم يسقط والاستقلال المانع من جبتها تقرير شيشري (قوله وله إعراض) ذكره التلوي حر (قوله بأن لا يبيت عندهن) أي ابتداء أو بعد تمام دورهن لأنى أضافه لقوات حق من دق منهن حتى لو طلق واحد من بني وجب عليه تجديد نسكها ليوفها حقها حل (قوله أن لا يطلهن) أي عن البيت والجمع حج عرش (قوله ويحسهن) أي بالوطء لا يؤدى ذلك إلى فسادهن وإضرارهن حل (قوله فعل) أي من قوله والأولى الخ (قوله ولا أن يجمعهن يمكن) ويجوز تخيعة في الفرسقة الاقراء وكذا يحل واحد من سنية وقال حج حيث تضرافراد كل بمحل اه حل (قوله الارضاهن) أي رضاغير السرية أمانى فلا يشترط رضاها ولغير السرية الرجوع عن الرضا حل (قوله وتوش العشرة) لعل المراد بتوش العشرة علم الافة بينهما فهو عطف مسبق على سبب اه شيخنا (قوله) لكن يكروه (الخ) للدار على علمه يعلم إحدى ضررتها بذلك من غير تحبس منها وإن لم يكن ذلك بخبرها وعلى الكراهة حيث لم يقصد أذية غيرها والاحرم وعلى هذا يعمل القول بالتحريم وعلى الحالة الأولى يعمل القول بالكراهة زى وحل (قوله ولو كان في دارها) تفيد لأن (قوله الموحش) أي المفتر (قوله يلزم من دعاها الخ) واستثنى لما وردى ما إذا كانت ذات قدوم فم لم تعدل يجوز فلا يلزمها اجابتها عليه أن قسم لها في بيتها قال الأندلسي وهو حسن وان استغر به الماوردى فلوركت بأجرة فالأجرة عليها لا عليه لانها من ثمة التسليم لواجب عليها كاسرع وأصله في شرح حر وهذا اذا لم تكن معذورة فان كانت معذورة فالأجرة عليه لانه لا يلزمها الحضور اه قل على الجلال ونقل عن عرش أنها عليه ذهابا وإيابا ومثله الشورى عن سم انها عليها أول مرة فليراجع (قوله وهو أولى) لان الذى دلت عليه التواريخ بالسرعة أن الليالى أول الشهر حل قال الزركشى كالاندرى والوجه في دخوله ذات النوبة ليلا اعتبارا بالعرف لا طلوع الشمس وأغروها زى (قوله وهو الذى الخ) التلاوة ليس فيها الوار وقوله النهار مبصر المقل لتبصر واهى كفى جانب الليل قال القاضى تفرقة بين الطرف المجرد والظرف الذى هو سبب أن الليالى ليس سببا للكون والنهار سبب للإبصار أى جعلكم مبصرين فيه حل والمراد بكونه مجرد أنه لا يخرج عن السببية اذا لا يلزم من الليل الكون تدبر وبعبارة البرماوى والنهار مبصرا استنادا للإبصار اليه مجاز لانه مقتضى للإبصار بذاته فكأنه مبصر فلهذا المقل لتبصر واهى وقوله لباسا سارا كاللباس وقوله معاشا أى يتعش فيه (قوله ولما فرقت نزوله) وان تفاوت وحل

واحدة

فان أثبت طلقها (والاصل) في القسم لمن عملتها نارا (الليل) لانه وقت السكون (والنهار) قبله أو بعده وهو أولى (نعم) لانه وقت المعاش قال تعالى وهو الذى جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصرا وقال وجعلنا الليل لباسا وجعلنا النهار معاشا (د) الاصل في القسم (من عملها ليلا) كالحارس (النهار) لانه وقت سكونه والليل تبع لانه وقت معاشه (ولما فرقت نزوله) ليل كان أو نهارا لانه وقت خلوته وهما من زباني

(وله) أي الزوج (دخول
في أصل) لواحدة (على)
زوجة (أخرى لضرورة)
لا لغيرها (كرضا المخوف)
ولو ظنا قال الغزالي وأختلا
فيجوز دخوله لبنتين
الحال لغيره (و) له دخول
(في غيره) أي غير الأصل
وهو التبع (لحاجة) ولو غير
ضرورية (كوض) أو
أخذ (متاع) وتسليم نفقة
(وله تمتع بغير وطء) أي
في دخوله في غير الأصل أما
بو طء فيجرم لقول عائشة
كان النبي ﷺ يطوف
علينا جميعا فيدون من كل
أمر أقمن غير ميسر أي
وطء وأه أو بداد والحاكم
وصحح استنده (ولا يطيل)
حيث دخل (مكة) فإن أطاله
قضى) كافي المذهب وغيره
وقهنية كدام الأصل كالروضة
وأصلها خلافه في إذا دخل
في غير الأصل وقد يجعل
الأول على ما إذا أطال فوق
الحاجة والثاني على خلافه
فيهما فإن لم يطل مكة فلا
قضاء وقع وطء لم يقضه
وان طال المكث لتعلقه
بالنشاط (كدخوله بلا سبب)
أي تعديا فإنه يقضى ان
طال مكة وبعض

لواحدة نصف يوم لا لأخرى يومين مثلا سمع ع. ش. ما لم تكن خلوة في سيرة. ونزوله والأفلاصل
في حق وقت سيرة وان تفاوت (قوله) له دخول في أصل) ونجيب التسوية بينهما في الخروج لنحو
جاءه كاجابة دعوة فان خص به واحدة عصى حل (قوله) كرضها المخوف) أو خوفا على عبته
من الحرق أو السرقة حل قال مر. وان طالت مدته قال في التهذيب لو مرضت أو ولدت ولا
متهد لها طالق الرافعي أو طأ متهدا كحرم إذ لا يلزمه أسكاته أنه أن يديم البتة عندها ويقضى
وقيامه أن يسكن أحداهن لو اختص بمخوف ولأن أمن على نفسها الإبه جازله البتة عندها مادام
الخوف موجودا ولا يلزم القضاء. ثم إن سهل نقلها لمنزل لا خوف فيه لم يرد تعينه عليه (قوله) لبنتين
الحال) أي يعرف هل هو مخوف أو غير مخوف رشدي وقوله لغيره علة للعلل مع علة (قوله)
تمتع بغير وطء) وبحت حرمته أن أفضى إليه إفضاء قويا كما في قبلة الصائم ويفرق بأن ذلك
الجماع محرمة ثم إجماعا لأنها لا مآذا وقع وقع جازا وإنما الحرمة لامر خارج وهو حق التفسير فاحتيط
لذلك ولو كونه مفسدا للعبادة ما لم يحط هنا (قوله) فيه) وكذا في الأصل على المعتدوان
كان ذكرهم في غير الأصل وسكونهم عنه في الأصل بما يدل على امتناع ذلك حل وعش على مر
(قوله) من غير ميسر) تمتع حتى يبلغ إلى التي هي نوبتها فيبيت عندها أي كأن يدخل في اليوم
على نسائه ثم إذا انتهى إلى صاحبة اليوم واليلة بات عندها تلك الليلة فدل ذلك على أن طوافه ﷺ
كان في التبع لاقى الأصل حل (قوله) ولا يطيل مكثه) أي لا يجوز ذلك وقوله حيث دخل أي
في الأصل أو في التبع بدليل ما في شيخنا (قوله) قضى) أي الجميع في الأصل والزائد في غيره خلافا
لظاهر كلام الشارع وعبرة زى والحاصل أنه إذا دخل في الأصل لضرورة وطال زمن الضرورة أو أطاله
فانه يقضى الجميع وان دخل في التبع حاجة وطال زمن الحاجة فلا قضاء وأن أطاله قضى الزائد فقط خلافا لظاهر
كلام الشارع اه. وذلك لأن قوله وان أطاله قضى ظاهر أنه يقضى الجميع في الأصل والتابع وقوله وان لم
يطل فلا قضاء وان طال فيهما وهو ضعيف في الأصل أما حكم الدخول فان كان في الأصل لضرورة جاز
والاحرم وفي التبع ان كان ثم أدنى حاجة جاز والاحرم وحكم الإطالة في الأصل حرام وفي التبع مكروه فقد
علمت أن المقامات ثلاثة اه. ح. فظم بعضهم المعتدمن هذه المسئلة فقال
للزوج أن يدخل للضرورة • لضرورة ليست بذات النوبة
في الأصل مع قضاء كل الزمن • ان طال أو أطاله فأنتقم
وان يكن في تابع لحاجة • وقد أطاله لتلك الحاجة
قضى الذي زيد فقط ولا يجب • قضاء في الطول هذا ما انتخب
وان يكن دخوله لا لغرض • عصى ويقضى لاجتماع عرض
(قوله) خلافه) وهو أنه لا يقضى (قوله) وقد يجعل الأول) وهو كونه يقضى فيها إذا دخل في التبع
(قوله) الثاني على خلافه) وهو ما إذا طال زمن الحاجة بنفسه (قوله) فيهما) كذا في أكثر النسخ
وعليه ينظر ما مر مع الضمير لانه لا يجب أن يرجع للأصل والتابع لان الكلام في التابع الأول اسقاط
قوله فيهما وفي بعض النسخ وقد يجعل الأول على ما إذا طال أو أطال فوق الحاجة والثاني على خلافه
فيما وعلى هذا فرجع الضمير واضح عن أي وهو طال أو أطال فلعل الشارع نظر لهذه النسخة
(قوله) بالنشاط) أي الشهوة فكانه فهرى فانتج للمدعى فاندفع ما يقال ان التعليل غير منتج للمدعى
(قوله) فانه يقضى) وكذا يجب القضاء عند طول زمن الخروج ليل أو لغير بيت الضرورة وان ذكره
لكنه هنا يقضى عند فراغ النوبة لا من نوبة واحدة وان عند فراغ زمن القضاء يلزم الخروج ان

بذلك وهذا الشرط من زبادى (ولا يجب تسوية) في إقامة (في غير أصل) تبعيته للأصل وتعميرى بالأصل وغيره أعمن ثم يبره بالليل والهاجر (وأقل) نوب (قسم) (٤٣٨) وأفضل من هله نارا (ليلة) فلا يجوز بعضها ولاهاو ببعض أخرى لما

أمن لنحوسجد اه حج اه حل (قوله بذلك) أى بالدخول بلاجب (قوله وهذا الشرط) أى قوله ان أمال سكنه لأنه مفهوم من الكفا لانه شبه بالحكم الذى قبله حل (قوله في غير أصل) أما الأصل فتجب التسوية في قرا إقامة فيه شرح مر (قوله ولاهاو) وبعضه أخرى هذا يخرج بقوله وأقل نوب الخ الا ان يقال أشار بذلك الى مفهوم قوله وأقل فيه تفصيل أى ان غير الأقل ان لم عليه تبعض لم يجز والاجاز وأما ماورد أنه يتلف كان يدور على نسائه في ليلة واحدة فحصول على رضاهن بذلك حل (قوله وأما أن الخ) مقابل لحذف تقديره أمأان أقل نوب ليلة فلما تقدم وأما أن الخ (قوله به) أى بزوج (قوله ولا يجاوز ثلاثا) أى يحرم ذلك وان تفرق في البلاد فان رضين جازتاز زيادة ولوشهرا وشهرا أو سنة سنة حل فإذا كان له زوجة بمصر بيت عندها ثلاث لال وبهدها بيت في الجامع الا زهر ثلاثا وذهب الى البلدة الاخرى بمكة عندها ثلاثا وبهدها بمكة في محل معتزل عنهما مدة فاقته لكن قال البرماوى قال امام الحرمين لا يجب القسم لمن ليست في بلد الزوج وبهدها قال الامام مالك (قوله وليقرع للابتداء) سواء عقد عليهن معا أم مرتبا ولا يقبل الخ للسابقة فالسابقة حل (قوله وبمستدام نوبها يقرع) ليس بقيد فلا قرع قبل تمام النوبة بأن والى الاقرع بعدهن لتغيرهن من أول الامر فلان ما شوى (قوله فلا يحتاج الى اعادة القرعة) بل يجرى على ترتيب الدور الذى أخرجه القرعة عش وبهدها منه أنه يجوز له اعادة القرعة وليس كذلك كقوله شحينا العزى ومنع الشيخ حل اعادة ناحت قال فلا يحتاج الى اعادة القرعة بل ولا يمكن من ذلك لانه بما خرجت النوبة لتغير الاولى فيوقت حقا (قوله أقرع للابتداء) وكذا لباقي كآى شرح الروض وعبارته فاذا تمت النوبة أعاد القرعة للجميع (قوله لمثلا غيرها) لو قال قرع لثلاثان وتغيره هالة كان أولى لانه يومه جواز ثلاث لال للحررة وليلة ونصف لغيره وأربع للحررة وليلتين لغيره وليس كذلك كباقي (قوله من فيها قرع) ومن عتقت قبل تمام نوبها التحقت بالحرث فان لم تعلم الا بعد أدول لم تستحق الامن حين العلم ان جهل الزوج أضوا الا فالوجوب وجوب القضاء حل (قوله ولا يجوز لها أربع) أى بغير رضاهن أو ثلاث كذلك كإعام علمس ولما في الثانية من التبعض على الاخرى شوى (قوله ولجديدة بكر الخ) أى اذا كان في عصمة غيرها يريد الميث عندها اه شوى والا فلا يجب (قوله بكر) ولوامة مر (قوله بمنعها المتقسم) وممن لم تزل بكرها بوطه في قبلها حل (قوله سبع) لان السبع أيام الدنيا والثلث أقل الجمع شوى (قوله من السنة) أى الطريقة الواجبة (قوله على الثيب) أى اذا كان بيت عندها والا أقرع بينهما للابتداء حل والثيب ليست يقيد بل مثلها البكر فان كان بات عندها البكر السابقة يسعها فذلك والأبأن لم يثبت عندها كان الخ لم يثبت عندها ساعا ثم عندها الاخرى سباعا فلو عقد على امرأتين معا وجب الاقرع للزفاف أى لثيب عندها ثلاثا أو سباعا حل مع زيادة توضيح ومثله شرح مر وكيف هذا مع أن الزفاف لا يجب الا على من كان معه غير الجديدة وكان بيت عندها وحيدة فلا يتصور وجوب الزفاف مع الجديدةتين سواء نكحهما معا أم مرتبا ولم يثبت عندها السابقة بل الواجب حينئذ الاقرع للابتداء كما قال حل فيها مر ويمكن قصوره فإذا أراد الزوج فانه يحتلها

في التبعض من تنويش العتي وأمان أضاه ليلة فلقرب العهد من كلهن (ولا يجاوز ثلاثا) بتفسير رضاهن لما في زيادة عليها من طول العهد بين (وليقرع) وجو باعتد علم لثنتين (الابتداء) بواحدة منهن فاذا خرجت القرعة لواحدة منهن بدأهاو بعد تمام نوبها يقرع بين الباقيات ثم بين الاخيرتين فاذا تمت النوب راعى الترتيب فلا يحتاج الى اعادة القرعة ولو بدأ بواحدة بالقرعة فخطرو يقرع بين الثلاث فاذا تمت أقرع للابتداء (وليست) بين وجوبا في قدر نوبتين حتى بين المسلمة والقبيلة لكن طرفة مثلا غيرها ممن فيها رق كما رواء الدارطسنى عن علي في الامت لا يعرف له مخالف سوى بقاس بها للجنة فله حررة لثلاثان ولغيره هالة ولا يجوز لها أربع أو ثلاث ولغيره لثلاثان أو ليلة ونصف وانما تستحق غير الحررة القسم اذا استحق التفتة بأن كانت مسلمة للزوج لئلا يوارى كالطرفة وتعميرى بغيره أعمن

السابقة

نصره بالامة (ولجديدة بكر) بمنعها المتقدم في استثنائها (سبع) لجديدة (ثيب)

ثلاث ولاه بالقتل لا لاخرتها فيما الخبران جبان في محبة مسيح للبكر وثلاث لثيب وفي الصحيحين عن أنس من السنة اذا تزوج البكر على الثيب أقدم عندها مسيح قسم

الباقي يفرع في اللمبة كافي الروض **(قوله)** واذ تزوج التيب على البكر ليس بقيد بل مثلها التيب
 وحيداً ثانياً ما تقدم في البكرين **(قوله)** لتزول الحنطة جرى على الغالب اذ لو كانت مستغرقة
 لسيدها قبل ذلك فاعتقها وتزوج بها كان له ثلاث حيث حل **(قوله)** وسبع به لانها لما طمعت
 في الحق للمشروع لغيرها بطل حقها بخلاف البكر اذ اطلبته عشرة واثبت عندها بقض الامار اذ لانها
 لم تطمع في الحق للمشروع انبهرها من ملخصاً **(قوله)** أي بضاه لمن أي يقضي لكل واحدة سبعاً
 سم على حج أي فاذا كان قبل الجديبة ثلاث بات عندهن واحدة بعد واحدة احدى وعشرين
 ليلة هذا تقر به كلامنا نزع فيه من وعش فقال يشترط أن يكون السبع من نوبها فقط كما يفيد
 التعبير بالقضاء قال عرش وكيفية القضاء أن يفرع بينهما وبذور فاليلة التي تخصها بينهما عند واحدة
 منهن بالقرعة أيضاً وفي السور التي بيت ليلتها عند واحدة من الباقيتين بالقرعة أيضاً وفي الدور الثالث
 بيت ليلتها عند الثالثة وهكذا يفعل في بقية الدورات إلى أن يتم السبع وتعلمهما من أربعة وثمانين ليلة
 وذلك لانه يحصل لكل واحدة من اثني عشر ليلة ليلة فيحصل السبع مما ذكر لانك اذا ضربت السبع في اثني
 عشر وهي أقل ما يحصل به القضاء لسكن واحدة تبلغ أربعة وثمانين به بحروفه **(قوله)** وان شئت ثلثت
 عندك فاخترت التثليث هر **(قوله)** والا أي لو كان المراد درت عليهن مع القضاء أي لكل واحدة
 ثلاثاً لقال الخ أي شيخنا **(قوله)** ولا قسم لان سافرت لامة بلاذنه أي ما لم تضطر كأن جلا أي ذهب
 جيع أهل البلد أو بقي من لآثان مع زى وقال هر نم لو سافر بها السيد وقديت عند الحرة
 ليلتين قضى لها الدور ارجعت كإفلا وهو المعتمد وان بالغ ابن الرقة في رده وكذا لو ارتحل
 لحراب البلد وارتحل أهلها وانصرفت على قدر الضرورة كما لو خرجت من البيت لاشرافه على التهادم
 كأنفاده السبي وقوله لامة معطوف على مقدر تقديره وحدها أومع أجني واشتملت هذه العبارة
 منطوقاً ومفهوماً على تثنيتين وسبعين صورة لانها ما ن سافر وحدها أو مع الزوج أومع أجني وعلى كل
 اما أن يأن مل أو يسكن أو ينها ففهمه تسع على كل اما أن يكون لغرضها أو غرض أجني وأغرض
 الزوج أو غرضها أو غرض أجني أو غرضها أو غرض الزوج أو غرض الاجني والزوج أو لغرض الثلاثة
 أو لغرض ففهمه ثمانية تضرب في القسمة المذكورة تبلغ ما ذكره قوله لامة بلاذن يشمل اثنتين
 وثلاثين لان قوله لامة صادق بكونها وحدها أومع أجني وقوله بلاذنه شامل لما اذا سكنت أو نها ففهمه
 أربعة تضرب في ثمانية الغرض السابقة تبلغ ما ذكره قوله أو بلاذنه لغرضه يشمل ثمانية اصدقه بكونها
 وحدها أومع أجني وصدق قوله لا لغرضه بأن يكون لغرضها أو غرض أجني أو غرضها أو غرض
 الاجني أو لا لغرض وسأني في مفهوم قوله ان لم ينها وهو ما اذا نها ثمانية أيضاً حاكمة من ضربها في
 أحوال الغرض الثمانية تضم الستة عشر لاثنتين والثلاثين تبلغ ثمانية وأربعين لاقسم فيها أربعون
 منها صور منطوق المتن وثمانية من صور مفهومه وقوله بخلاف من سافرت معه ولو بلاذن يشمل ست
 عشرة صورة تصدق بالاذن وعدمه فيضربان في ثمانية الغرض تبلغ ما ذكره وقوله لامة الخ يشمل
 ثمانية لامة بأن تكون وحدها أومع أجني وصدق غرضه بكونه وحده أومع غرض أجني أو مع
 غرضها أو لغرض الثلاثة تضم هذه الثمانية إلى الستة عشر تكون الجمل أربع وعشرين يقضي فيها
 ويصير ثمانية فيالو سافرت معه بأن يصحبه بعض زوجها ولو ساكنين ويتركها ويخرج يقول
 العصف سافرت مالو خرجت لحاضتها في البلد باذنه كأن تكون ثلاثاً ومانشة أو مائة أو دابة تولد
 النساء فانه لا يسقط حقها من القسم ولامن النفقة زى وأقضي هر ومثل اذنه عليها رضاه **(قوله)**
 ولو بلاذن ولو لغرضها من **(قوله)** ان لم ينها فان نهاها فلا قسم لها ما لم يستمتع بها شرع هر

وإذا تزوج التيب على
 البكر فقام عندها ثلاثاً
 قسم والعقد المالك واجب
 على الزوج لتزول الحنطة
 بينهما ولهذا سوى بين
 الحر وغيره لان ما يتعلق
 بالطمع لا يختلف بالرق
 والحرية كدعة العنة والايلة
 وزيد البكر لان حيائها
 أكثر وقولي ولا من
 زبادي واعتبر لان الحنطة
 لا تزول بل يفرق (ومن تخير
 التيب بين ثلاث بلا قضاء)
 لا خيرات **(وسبع به)** أي
 بضاه لمن كافل **(قوله)**
 بالمشترضى الله عنها حيث
 قال لها ان شئت سبت عندك
 وسبت عندهن وان شئت
 ثلثت عندك ودوت أي
 بالقسم الاول بلا قضاء والا
 لقال وثالثت عندهن كما قال
 وسبت عندهن رواه مالك
 وكذا مسلم عنه **(ولا قسم)**
 لمن سافرت لامة بلاذن
 منه ولو لغرضه **(أوبه)** أي
 باذنه **(لا لغرض)** هو أعم
 مما ذكره كج وعمة
 وبخارة بخلاف سفرها معه
 ولو بلاذن ان لم ينها أو لامة

لكن بائنه لغرضه فيبقى لها مااتها (ومن سافر لنقله لا يصحب بعضهن) ولو بقرعة (ولا يحلفن) حضرا من الاضرار بل ينقلن أو يطلعن أو ينقل بعضا (٤٤٠) و يطلق الباقي فان سافر ببعضهن ولو بقرعة قضى للخلفاء حقولي ولا

و ظاهره أن الاستمتاع بهاي جزء من السفر يوجب نفقةا والقسم لها في جميعه وهو ظاهر فبا بعد الاستمتاع لان استمتاعها بها رضامحابتها له وأما الوجوب فبا قبله ففيه نظر ظاهر عى قال مر واستمتاعا من السفر مع الزوج تنوز مالم تكن معذورة بمرض أو نحوه قال عى كسندة حرأورد لاطين السفر معه ولو كان سفره معصية لانه لم يدعها لمعصية بل لاستيفاء حقه زى (قوله لغرضه) أى ولوع غرض أجنى أوع غرضها أوع غرضها وغرض أجنى فاللدرا على أن يكون لغرضه مدخل وذهب حج الى أن غرضها أى الزوج والزوجة كغرضها فقط قال تغلبا للانع حل ولو سافرت لغرضه ثم أناء السفر قلبه لغرضها تغير الحكم كالسجدة الشورى (قوله قضى للخلفاء) بان رجع أو سافرنه بعد (قوله ولو سافر أقصرا) للرد على من قال لا يستصحب بعضهن في القصر فان فعل قضى لانه كالقائمة اه شرح مر (قوله لكن بقرعة) أى وإن خرجت لغرضه صاحبة النوبة قال البلقيني فلخرجت القرعة لصاحبة النوبة لم تدخل نويتها بل اذا رجع وفاها ايها فان استصحب واحدة بلاقرعة أتم وقضى للباقيات من نوته اذا عادت وإن لم يبت عندها الان رضى فلا تم ولا فسادا ولو قبل سفرها الرجوع شرح مر (قوله فى الاولى) وهى الموصى به بعضهن (قوله مدة الاقامة) أى القاطعة للسفر كسببها عليه حل ويؤخسه أنه لاقضاء مادام بترخص ولو لمدة ثمانية عشر يوما كاشمله كلامهم بل جزء به فى الانوار شرح مر (قوله فلا يحل له الخ) وحجته لاجب اجابته حل وقوله مطلقا أى بقرعة أولا وظاهر أن موضوع للسئلة أن السفر لغرضه لقلة فلا يثنى ما مر عى أن استمتاعا من السفر مع الزوج ولو كان معصية تنوز لان ذاك فى سفره لنقله وهذا فى سفره لغرضها (قوله لزومه القضاء) أى مدة السفر ذهابا وإيابا حل (قوله بفيتها عنده) هذه الدورة ذكرها للشرح فيها سبق بعد قول المتن وبقائه وعلم أن أربا لا ينقض فيها وذكر أن شرطها أن يكون ما كذا مستغلا وقوله أو قبله هذه ذكرها المتن هناك بقوله أو موضع نوى قبل وهو مستقل ولم يشترط فيها المكث فقوله بشرطه راجع للسائلين لكنه فى الاولى المكث والاستقلال وفى الثانية الاستقلال فقط وقال حل قوله بشرطه وهو كونه ما كذا مستغلا كان غير وطنه وكونه مستغلا قطع كان وطنه اه وبعبارة المتن فبا تقدم وينتهى سفره ببلوغه مبدأ سفره من وطنه أو موضع آخر نوى قبل وهو مستقل اقامته مطلقا أو أربعة أيام صحاح فلم يشترط فى الوطن استقلاله فكلام حل غير ظاهر (قوله فان أقام بقصد الخ) عتجز قوله بفيتها عنده أو قبله (قوله على مدة للمسافرين) وهى ما دون أربعة أيام صحاح أى غير يومى الدخول والخروج (قوله قضى الزائد) أى على دون أربعة أيام والردون يتحقق بنقص جزءا من الاربعة فانظر ماذا يقضى اذا أقام الاربعة ثم ظهر أنه يقضى آخر لحظة من الارابعه فالحاصل أن ما يترخص فيه لا يقضيه وما لا يترخص فيه يقضيه حل (قوله ومن وهبت حقها) وإن لم يكن واجبا بان وهبت قبل أن يبيت عند بعضهن لأن الحق ثابت بالجله شورى (قوله بانى) أى لهيتها أو للجميع أو للزوج (قوله ليليتها) وحل بيانه عند الموهوب لها ليلتين مادامت الواجبة تستحق القسم فان خرجت عن طاعته لم يبت عند الموهوب لها الا ليلتها حل (قوله لما وهبت سوده) بفتح السين وذلك لما استعشرت منه ﷺ بالرغبة عنها لكبرها خاف أن يظلمها فاسترضته وقالت والله يارسول الله لت أرى يدما غرب النساء فى الرجال وانما أرى بدان أحمر فى زوجانك الطاهرات وفى

ينقلن من زياتى (أو) سافر ولو سافرا قصيرا (لغيرها) أى غير نفقة سفر (سباحا) له (ذلك) أى أن يصحب بعضهن وأن ينقلن لكن (بقرعة فى الاولى) للاتباع رواه الشيخان (وقضى مدة الاقامة) بقيد زنده بقولى (ان ساكن) فيها (محبوته) بخلاف ماذا لمسا كنها وهو ظاهر وبخلاف مدة سفره ذهابا وإيابا اذ لم ينقله ﷺ قضى بعد عوده فصار سقوط القضاء من رخص السفر ولان المصحب معه وان قامت بصحة فقد تعبت بالسفر ومشاقه وخرج بزيادى مباحا غيره فلا يحل له أن يسافر بواحدة منهن فيه مطلقا فان سافر بها لزمه القضاء للخلفاء والمراد بالاقامة ما مر فى باب القصر فحمل عند وصوله مقصده بفيتها عنده أو قبله بشرطه فان أقام بقصد آخر وغيره بلاية وزاد على مدة المسافرين قضى الزائد (ومن وهبت حقها) من القسم بانى (فلان رجع) بان لارضى بذلك لان التمتع بها حقه

وهبت

فلا يلزم تركه (فانرضى) به (وربته لمعينة) منهن (بان عندها) وإن لم ترض بذلك (ليليتها) كل ليلة فربها متعنتين كانتا أو متعنتين كافلا ﷺ لما وهبت سوده

فلا يوالى التفتلين
 للابتأخر حتى الى بينها
 ولان الواهبه قد ترجع
 بين البليتين والولاء يموت
 حق الرجوع عليها لكن قديمه
 ابن الرفعه أخذامن التعليل
 بما اذا تأخرت ليله الواهبه
 فان قدمت وأرادت أخيرها
 جاز قال ابن النقيب وكذلك
 تأخرت فأخر ليله الواهبه
 اليها برضاها تمسكا بهذا
 التعليل وهذه الهبة ليست
 على قواعد الهبات ولهذا
 ينشترضا الموهوب لها
 بل يكتفي رضا الزوج لان الحق
 مشترك بينهما وبين الواهبه
 (أو) وهبت (لمن) أو استقلت
 والثانية من زيادتي (سوى)
 بين البليات فيه ولا يخصص
 به بعضهن فتعجل الواهبه
 كالمدبومه (أو) وهبت (له) فله
 تخصيص لواحدة بنوبه
 الواهبه ولا يجوز للواهبه أن
 تأخذ بحقه عوضا فان أخفته
 لزمه رد واستحققت القضاء
 والواهبه الرجوع متى شئت
 وماتت قبل علم الزوج به
 لا يقضى
 (فصل في حكم الشقاق
 بالعدى بين الزوجين) وهو
 امان أحدهما أو منهما فلو
 (ظهرت أماره نشوزها) قولا
 كان يحجبه بكلامه حتى يبد
 أن كان بلين أو فعلا كان
 يجذمنها اعراضا عوجا بعد
 لفتق وطلاقة وجه (وعظها)

وهبت حق لائنه كافي البخري (قوله المائنه) ولم يزوج بكرا الامي (قوله لئلا تأخر الخ) صورة
 المستلزوج معتدأ مع نسوة عائته ولها ليله الجمعة يذب ولها ليله السبت وخديجته ولها ليله الاحد وفاطمة
 ولها ليله الاثنين فوهبت فاطمة ليلتها المائنه فلا يبت عند عائته ليله الجمعة وليله السبت ويؤخر يذب الى
 ليله الاحد وخديجته الى ليله الاثنين لما يزوج عليه من تأخير حتى يذب وخديجته ومن تنصيع حتى الرجوع
 على فاطمة لانها بعد ليله السبت لا يمكنها الرجوع بخلاف ما لو باتت ليله الواهبه في وقتها فيمكنها الرجوع ليله
 السبت وليله الاحد لان ليلتها حينئذ تستوف (قوله يموت حق الرجوع) لان لها الرجوع متى شئت
 كما يأتى لان المستقبل هبة لم يقبض واذا رجعت وجب عليه أن يخرج من عند الموهوب لها حالا ولولا
 حيث أمكن حل (قوله قديمه ابن الرفعه) أي قديم عدم جوار الولاء (قوله أخذامن التعليل) أي
 جنسه فيشمل التعليل الاول والثاني كافي ع (قوله الموهوبه) أي الموهوب لها فلاحذف الجار
 انفصل الضمير واستقر الموهوبه وقوله اليها أي الى ليله الواهبه وهو متعلق بأخر (قوله وهذه الهبة
 ليست الخ) اذ ليس لئاجه يقبل فيها غير الموهوب له مع تأمله للقول الا هذه شرح مر لان القابل
 هو الزوج والمراد بقبوله عدمه (قوله أو وهبت لمن) وفي من أحوال المستملو وهبت نوبهاله
 ولمن يقبض التوزع على عدد الرؤس ويكون هو كواحدة منهن كالموهوب شخص عينا لجامعة والتقديم
 بالفرقة زى وحل وفكوك أو ما كان له الرابع فاذا جاءت ليله الواهبه كان له أن يبيت عنده كل
 واحدة وبها بالفرقة فاذا بقي معه كان له أن يخص به من شاء منهن وان صبر حتى كملت له ليله كان له أن
 يخص بذلك الليلة من شاء منهن حل وفي قول على الجلال أنها توزع عليهن بحسب البالي لا بحسب
 الاجزاء فيخص كل واحدة من البالي الواهبه ليله بالفرقة في الدور الاول ويخص بليته من شاء منهن ورد
 القول بالتوزع بحسب الاجزاء لم يظهر فيه فاذا وهبت ليله واحدة فقط ولم للزوج (قوله بحقها) أي
 بدل حقها ع (قوله لزمه رد) لانه ليس عينا ولا منقصة حتى يقابل بمال شرح مر (قوله
 واستحققت القضاء) لانها لم تسقط بحماها مر وان علمت بالفساد حل (قوله وللواهبه الرجوع) ولو
 في أثناء الليل وحينئذ يجب عليه أن يخرج فوراً من عند الموهوب لها في أثناء الليل ان أمن فان لم يخرج قضى
 من حين الرجوع حل (قوله قبل علم الزوج) بخلاف ما فات بعد علمه وكذا بعد علم الضرة المستوفيه
 دون الزوج كما قاله بعضهم وارضاء مر سم (قوله لا يقضى) بخلاف ما لو أباح مالك بستان فمره لانسان
 ثم رجع عن اباحته ولم يعلم المباح له بالرجوع فان مات قبل العلم بالرجوع عليه ضمانه على المعتمد لان ضمان
 الفرمان لا يفرق فيها بين العلم والجهل زى

(فصل في حكم الشقاق في المختار الشقاق الخلاف والعداوة اه وقوله بالعدى متعلق بالشقاق أي
 بسببه وكذا بين (قوله بعد ان كان بلين) قديم معتبر فلو كان ذلك عادتهما من أول الامر لم يكن نشوزا
 وكذا قوله بعد لطف الخ شينخافى قيل على الجلال خرج بالمدينة من م دائما كذلك فليس
 نشوزا لان الزاد وقوله اعراضا عوجا لانه لا يكون الا عن كراهة وبذلك تفرق السب والشتم لانه قد
 يكون لسوء الخلق لكن له تأديبها عليه ولولا ما حكم (قائلة) حكى أن رجلا جاء الى عمر يشكو اليه
 خلق زوجته فوق بابه ينتظره فسمع امرأته تستطيل عليه لسانها وهو ساكت لا يرد عليها فانصرف
 الرجل قال اذا كان هذا حال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب فكيف حالى عمر فرأه موليا فناداه
 ما حاجتك يا أخى فقال يا أمير المؤمنين جئت أشكو اليك خلق زوجتي واستطالها على فسمعت زوجتك
 كذلك فرجعت وقلت اذا كان هذا حال أمير المؤمنين مع زوجته فكيف حالى فقال له عمر انما حملتها

بلاهجر وضرب فلعلها تبدي عنرا أوتوب عما وقع منها بغير عنر والوعظ كأن يقول لها أنتي آفة في الحق الواجب عليك وأحترى
 الموقوف بغير طأن الشوز بسقط (٤٤٢) النفقة والقسم (أوعلم) لشوزها (وعظها) (ومعبر) (ها) في مضجع

حقوقها على - أنها طليخة لطعامي خياري نظري غسالة ثيابي وضاعت لولدي وليس ذلك أبواب عليها
 ويسكن قايها عن الحرام فانا أنحمله الله قال الرجل يأمر المؤمنين وكذلك زوجتي قالت حملها
 يأتي فأما مده بيرة عبد البر (قوله بلاهجر) المراد في هجر بنفوسهم من نحو قسم طرته
 حيث بخلاف هجرها في المضجع فلا يحرم لأنه حقه شرح مر بأن بنام في محلها بعدا عن فراشها
 (قوله كأن يقول لها) وينبغي أن يذكر لها ما في الصحيحين إذا باتت المرأة حائرة فرائض زوجها عنها
 للأنكح حتى تصبح أي سبت حتى ترجع إلى طاعته (قوله في الحق الواجب عليك) والحق الواجب
 للزوج على الزوجة بأربعة طاعته ومعاشرته بالمعروف وتسلم نفسها إليه وملازمة المسكن والحق الواجب
 على الزوج للزوجة أربعة أضعاف ما شرحتها بالمعروف وموتها والمهر والقسم اهـ بر (قوله وعظها)
 أي تدبأ حل (قوله في مضجع) بفتح الجيم ويجوز كسرهما أي الوطء أو الفراش مر بقول ضجع
 الرجل وضع جنبه على الأرض وباهضع اهـ مختار وقول مر أي الوطء أو الفراش أي وأنا أرى
 إلى نفوسهم من ذلك القسم كما هو معلوم أن الشوز يسقط عنهم ذلك وهذا فرق ماص في
 المرتبة الأولى اهـ رشدي (قوله وضربها) أي ينحو يده لا بسوط وعما ولا يبلغ ضرب الحرة
 أربعين وغيرها عشرين اهـ حل لكن في شرح مر أنه يضرب بنحو العما والسوط وليس
 لتاموضع يضرب فيه المستحق من منعه حقه إلا هذا والعبد شو يرى إذا امتنع من أداء حق سيده
 قال قل على الحلال واعتمد شيخنا زي كحج والخطيب أنه لا ينتقل للثانية إلا إذا لم تعد
 الأولى اهـ فكان الأولى للصف الثاني التعير بالقاء بأن يقول فهجها فضر بها لكنه عبر بالواو اقتداء
 بالآية الكريمة وأجيب عن الآية بأن الواو فيها بمعنى أو التي للتويع (قوله إن أفاد) أي أن علمه يفيد
 شرح مر (قوله جنفا) أي سلا عن الحق خطأ وقوله أو أيمان بأن تعدد ذلك بإزالة في الثالث أو
 تخصيص غنى مثلا اهـ جلالين (قوله فلا يضرب إذا لم ينفذ) أي يحرم لأنه عقوبة بلا فائدة حل
 (قوله مبرحا) وهو ما يعظم ألمه عرفا حل وقوله ومع ذلك أي مع جواز الضرب إن أفاد فالأولى العفو
 بخلاف ولي الصبي فالأولى له عدم العفو لأن ضربه للأدب وملحقته وضرب الزوج زوجته مصلحة
 لنفسه شرح الروض (قوله فوق ثلاث) محله في غير الأبوين والابناء أما هؤلاء فلا يجوز هجرهم
 طرقة عين لضعفهم على غيرهم كما لا يخفى شو يرى (قوله لحظ نفسه) أول الأمرين معا حل ومر
 (قوله وأصلح دينها) أي قط (قوله ولعل هذا) أي التفصيل مرادهم وهو الماعتمد (قوله كعبين
 مالك وصاحبيه) وهما مرارة بن الربيع وحلال بن أمية اهـ زى وهم الثلاثة الذين تخلفوا عن
 غزوة تبوك المذكورون في قوله تعالى وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى إذا شافت عليهم الأرض بمارحمت
 الآية وأوائل أسبأهم جمعت في لفظ مكة وأواخر أسبأهم آباؤهم جمعت في لفظ عكة شو يرى ومرارة
 بضم الميم يرموا (قوله أن القول قوله) فقوله مقبول في شوزها جنبه بالنسبة لجواز الضرب
 لاسقوط النفقة والصكوة قال حج ومحله فيها لم تعد لجرائه واشتهاره والام يصدق حل
 (قوله أكرمه قاض) أي إن كان أهلا فلا بد أن تأهل لكونه محجورا عليه أكرم ولده بذلك شرح مر
 (قوله أو أذاها بلا سب) ولو كان لا يتعدى عليها وإنما يكره صحبتها المرض أو كبر أو نحوه ويرض عنها

وضربها وإن لم يشكر
 الشوز (إن أفاد) الضرب
 قال آفة تعالى والآتي تخافون
 نوزهن ففطوهم
 وأهجر وهن في المضجع
 وأضربوهن واخوف فيه
 معنى العلم كأي قوله تعالى
 فمن خان من موصل جنفا
 أو أتاها وتقيده الضرب بالإفادة
 من زيادة في فلا يضرب إذا لم
 يضرك فلا يضرب ضربا مبرحا
 ولأولها ومالك ومع ذلك
 قالوا السفو وخرج
 بالمضجع المخرج من الكلام
 فلا يجوز فوق ثلاثة أيام
 ويجوز فيها الضرب الصحيح
 لا محل لسم أن تهجر أمه
 فوق ثلاث لكن هذا كما
 قال جمع محمول على ما إذا قصد
 بهجرها رد حال طاعتها فان
 قصد به ردها عن المعصية
 وأصلح دينها فلا يحرم ولعل
 هذا مرادهم إذ الشوز
 حينئذ عن شرعي والمخرج
 في الكلام له جاز مطلقا
 ومنه هجره بفتح كعبين
 مالك وصاحبيه ونهيه
 الصحابة عن كلامهم ولو
 ضربها وادعى أنه بسبب
 شوزها وادعت عدمه ففيه
 احتلال في الطلب قال
 والذي بقوى في ظن أن

القول قوله لا إن الشرع جعله وإياي ذلك (فلا ومنه ما حقا قسم) ونفقة (أرسمه قاض وفاءه) كسائر المتعينين
 من أداء الحقوق (وأذاها) بضم أو نحوه (بلا سببها) عن ذلك وأما ما يورد أن أساءة الخلق تكفي بين الزوجين والتعزير على ما يورد
 وحسن بينهما فيقتصر أو لأعلى التمسك لعل الحال يلتم

بينهما (ثم إن عاد اليه عزرة) بما راد ان طلبت (أو ادعى كل) منهما (تعدى صاحبه) عليه (منع) القاضي (الظالم) منهما (مخبرقة) خيرهما من
عود مال ظلمه فان لم يتنح حال بينهما إلى أن يرجعا عن حالهما (فان اشتد شقاق) بينهما بأن دام على القساقب والتضارب (بث) القاضي وجوب
أمرهما بعد اختلاف حكمه به
(الكل) منها (حكماء رضاهن) كونهما (من أهلها) لينظر في (٤٤٣)

فلاشع عليه بسن لها استطاعه بما يجب كأن استرضيه بترك بعض حقها كما أنه يسر له إذا كرهت
معه لما ذكر أن يستعطفها بما تحت من زيادة النفقة ونحوها شرح (قوله مخبرقة) متعلق
بالظالم والمراد بالثقة عدل الرواية كإلى شرح (قوله) واكتفى به لصراقة البيئة على ذلك وقوله من
عوده متعلق بمنع (قوله) حال بينهما) أى في المسكن والظاهر أن الحيلولة لا يتأتى معها قوله فان اشتد
شقاق الخ ولذلك ذكر (قوله) الحيلولة في تعدى الزوج فقط وقد يقال يمكن اشتداد الشقاق مع الحيلولة
بعود حائطا أو بخروج أحدهما إلى الآخر تأمل (قوله شقاق) أى خلاف وقوله لينظر متعلق بقوله
بث (قوله وكيلان) فينزلان بما ينزل به الوكيل شيخنا (قوله لان الحال الخ) علة لقوله لاحا كان
(قوله) وهما رشيدان) وهما هم في الزوجة لثباتي بهذا العوض لاق الزوج لانه يجوز خلع الشفيع فيصح
توكيله سر (قوله) وأخلع) منه يعلم مناسبة ذكر الخلع عقب هذا الباب وأيضا الغالب حصول
الخلع عقب الشقاق اه شو برى (قوله) وقبول) الواو في الموضعين بمعنى أو شو برى وفيه أن الموضع
الأول في أول الواو والواو في الثاني متعينة فلا وجه لسكلام الحاشي

(كتاب الخلع)

بضم الخاء اسم مصدر من الخلع بفتحها الذي هو المصدر وأصل وضع الكراة وقد يستحب كأن كانت
تسمى عشرتها معهما وظاهر كلامهم أنه لا يكون واجبا ولا حراما ولا مباحا حل وعش وهو نوع من
الطلاق وقدم عليه لثبته غالبا على الشقاق يماوى وقوله اسم مصدر في نظر لان اسم المصدر ناقص
عن حرف فعله وهذا ساسا للفظ وهو خلع فهو مصدر سماعي الآن يقال انه اسم مصدر طالع الخلع
(قوله) لباس لسم) أى كاللباس ووجه الشبه بين اللباس والرجل والمرأ أن كلامها بلاصق صاحبه
ويشتمل على عند المالقة والمضاغة كإبلاصق اللباس صاحبه ويشتمل عليه وقيل كون كل منهما يستر
صاحبه عما يكره من الفواحش كإستر الثوب العورة اه ابن يعقوب على المختصر (قوله) فكانه بمفارقة
الآخر نزع لباسه) أى الحسى لاجل قوله فكانه والافتقار نزع المنوى حقيقة وهذا يأتي في كل فرقة كالطلاق
والفسخ فقتضاه أن كل فرقة تسمى خلعاً وأجيب بأن علة التسمية لا توجب التسمية (قوله) فان طين
لسم عن شئ منه) أى ولو في مقابلة فكان المصمة فهي شاة لا لادعى وز يادون كانت الآية الاخرى أصرح
من هذا وهي قوله تعالى فإلحاج عليهما فيها افتدته حل وسأني الاستدلال بها على أن لفظ المفادة
من صراح الخلع وهو المتمد وفيه أن الآية الأولى والحديث قاصران على ما إذا كان عوض الخلع من
الصدق والدمي أعم لأن يقال بقاس غير الصدق على الصداق اه شيخنا قال السبكي والذي تحرر
أن الصبي ثلاثة أن لا فضل وإن لم يفلن ولا فضل كذا في هذا الشهر فالاولان ينفع فيما الخلع لانها
نطقان بالعدم ولا يتحقق إلا بالآخر وقد صادفهما الآخر بان تأفل وتطلق وليس لليمين هنا الاجهة حث
فقط لانها تعلقت بسلب كل شيء هو العلم في جميع الوقت بخلاف الثالث أعني لافلن كذا في هذا الشهر
وسئل لادان بفعل كذا في هذا الشهر وأنها تطه بدنه في شهر كذا أو يقضي بدنه في شهر كذا ثم يخالف

(كتاب الخلع)

أبيه ويس كونهما ذكرين
النزع لان كلام الزوجين لباس الآخرة قال الله تعالى من لباس لسم أو تم لباس لمن فكانه بمفارقة الآخر نزع لباسه والاصل قبل الاجماع
أنه كان طين لسم عن شئ منه نفسا والأمر به خبر البخاري في امرأة ثابت بن قيس بقوله له اقبل الحديقتو طلقها انطلقه

قبل انقضاء الشهر وبدء نكته من القهل أو نكحتها مما ذكرتم تزويها ومضى الشهر ولم توجد الصمة
فانه لا يتخلص كما صرح به ابن الرفعة ووافقها الباجي وأفتى به شيخنا حر وتبين بطلان الخلع أمالوعلى
الطلاق الثلاث بدخول مطلق فان الخلع يتخلص فيه وصوب البلقيني وتبعه الزركشي التخلص مطلقا
أعني لافرق بين الابتناء والني اه زى ملخصا وقوله فقط راجع لجهة أي وأما البرقة جهات فهو الفعل
في أي وقت وعبارة البرماوى وهو ملخص من الطلاق الثلاث في الخلف على النتي مطلقا أو مقيدا وعلى
الابتناء المطلق وكذا المقيد وقال العلامة حر لا يتخلص في الاثبات المقيد نحو قوله لأفعلن كذا في هذا
الشهر اه لمافيه من نفوت بالبر باختياره أي أن وقع الخلع بعد التحكك من فعل المحلوف عليه والا
بأن وقع قبل التحكك فينتجه أنه يتخلص سم على حج وقيل وهو يتخلص من الطلاق الثلاث مطلقا
كما ذكره الباجي وشيخ الاسلام والحطيب وغيرهم اه لكن في صورة الاثبات المقيد لا بد أن يتخلع
وقد بين من الزمن يزعم فعل المحلوف عليه حتى ينفع الخلع والافلا ينفعه اه وفي جميع صور الخلع
لا بد أن يكون العقد الثاني على مذهب الامام الشافعي اذا عقدوا قبل انقضاء العدة وفعل المحلوف عليه
فان عقدا بالتوكيل أى توكيل اجنبي كايهم الآن على مذهب الحنفى فلا يصح بل يلحقه الطلاق في
الصمة الثانية اذا وجد المحلوف عليه لان شرط صحة الخلع أى شرط كونه ملخصا من وقوع الطلاق
الثلاث عند الحنفى الصبر الى انقضاء العدة وفعل المحلوف عليه بعد انقضائها ثم يعقد فليحذر عما يقع
الآمن الحلق اه شيخنا السجيني الكبير لانه اذا فعل المحلوف عليه قبل انقضاء العدة يقع الطلاق
الثلاث عنده كاهوند كورفي كتبهم **(قوله هورقة)** أى لفظ يحصل للفرقة حل **(قوله)** ولو بلفظ
مفادته) للتعميم للتعهد أنه صريح ان ذكر كمال أو نوى خلافا لحل **(قوله)** بعوض) وان يذكر
لفظا كايأتى في قوله فلو جرى بلاذ كعوض الخ لانه مذكور تقديرا كايأتى قال الشو برى أضافه بلا
عوض أو بعوض غير مقصود كدم أو بمقصود راجع لفهم من ذكر فانه لا يكون خلعا بل رجعيا **(قوله)**
راجع لجهة زوج) أى وحده أى يصح بالمسمى فلو خالها على عشرة ختمته وخسة لا يها مثلا
فالظاهر أنها تبين بمهر المثل كالتزويجها بألف على أن ألفا حيث يفسد الصداق ويجب مهر المثل
عش وقول عش راجع لجهة زوج أى وحده الخ مخالف لكلام الشو برى الآتى الناقل له عن
التحفة الآن يفرق بين التعليق بالبراءة وتوغره اه فلو رجع لجهة الزوج كالتزويج فلو خالها على البراءة
مخالفا على غيره فانه رجعى وهل يرى الاجنبى أولا قال البرماوى يبرأ فلو خالها على إبرائه وإبراء غيره
فأبرأتهما براءة صحيحة أن كانت بالغة عاقلة رشيدة متعالة بالقدر المبرأ منه هل يقع باننا ننظر الرجوع
بعضه لزوج أو لرجعيان نظرا لرجوع البعض الآخر لغيره قال حج الاقرب الاقول وعليه هل يبرأ كل
من الاجنبى والزوج أو لآخر قال البرماوى يبرأ أن يوجد صيغة البراءة وقوله والاقرب الاول لان
رجوعه لغير الزوج محتمل أنه مانع للبينونة أو غير مقتضى لها فعلى الثاني البينونة واضحة وكذا على
الاول اذا كونه مانعا لما يتبعه ان انفرد لان انضم اليه مقتضى لها كذا في التحفة شو برى وفيه
أنه مخالف لقاعدة أن اذا وجد مقتضى مانع فغلب المانع ولذا يبرأ منه بقوله كذا في التحفة ويمكن أن
يقال انه من اجتماع مقتضى وغير مقتضى فيغلب مقتضى **(قوله)** وليده) أى الزوج وهذا يشهد انه
اشترط ابتداء السيد يمكن راجعا لجهة الزوج فيقع رجعا شو برى **(قوله)** من قود أو غيره) حلما
يصح جعله صداقا أو وان لم يصح جعله صداقا كذا قدنف والتزويج لان الكلام في العوض الاعمال
فالسواء كان ذلك الفاسد مقصودا أم لم يكن كان ذلك الماسد مقصودا وقع بمهر المثل وان كان غير
مقصود وقع رجعا والظاهر أن هذا قدنف والتزويج من المقصود يجب في الخلع عليها مهر المثل لان

(هورقة) ولو بلفظ مفادة
(بعوض) مقصود راجع
(لجهة زوج) هذا التقيد
من زيادتي فيمثل ذلك
رجوع العوض للزوج
ولسببه وما لو خالمت بما
ثبت لها عليه من قود أو
غيره

الظاهر أن المقصود لا يخص بما يقابل به مال بدليل الحر والميتة ولا يسقط الحد والتعزير عنه إفساد
عوضهما وقيل يسقطان لأن العقد عليهما يتضمن الطوعتهما ورد بأن إيجاب مهر المثل يمنع ذلك
والمراد بالعوض ولو تقدير أريد دخل مالها على ما في كنهها على أنه لا شيء فيه أو على البراءة من
صداقتها أو بضعة مع عوضها بأنه لا شيء لها عليه حيث يجب مهر المثل حل قال مدرلان قوله في كنهها
صلة لها أو صفة لها غاية أنه وصفه كاذبه فتلغو فيصير كأنه خالها على شيء مجهول (قوله فهو أعم
من قول الروضة الخ) ان قلت ان كتاب المصنف إنما يتعلق بالنواج فلم تعرض للروضة هنا قلت لما
أطلق في النواج ولم يقيد كان إطلاقه مقيداً بما ذكره في كتابه الآخر وهو قوله بأخذه الزوج أي بعمل
الطلق في أحد التاكين وهو النواج على قيد الآخر فكان هذا القيد كور في النواج فتعرض
لوجه الأهلية ويحتمل أنه تعرض لذلك إشارة للجواب عن شيخه المحلى في عدم تقييده كلام النواج
بكلام الروضة كما هو عادته لأن عبارتها مدخولة اه شو برى أي معيبة فإن الأخذ ليس بقيد بل مثله
إسقاط نحو القصاص وكذلك الزوج ليس قيداً فتدبر (قوله ويضع) لم يقبل وزوجة ثلاثي كسر جمع
للزيم (قوله مالك أمرها) هذا بالنسبة للعباد إذا كان غير مأذون له في الخلع أم هو فيسأل له العوض
في أوجه الوجهين شرح هر (قوله ليرأ الدافع) ويضمن الولي ما سلم للسفيه بإذنه إذا تلف في
بدالسفيه حيث تمكن من أخذه ولم يأخذه سأل (قوله الإبداف له) أي وقد دلت قرينة
على إرادة التملك كأن قال لأصرفه في حوائجي والإدفع رجعيًا ولأمال ولولست المختلعة العوض
للسفيه بغير إذن وليه وكان يتراجع وليه عليها وهي على السفيه بما قبضه فان تلف في يده فلا شيء
لها ولا تطالبه بغير رده وان كان عيناً أخذها الولي منه فان تلفت في بدالسفيه وكان الولي عالمًا بما
الضمان وجهان أحدهما الضمان اه هر أوجها لاربع عليها بغير التسل وفي قول يبدل العوض
والدفع للعبد كالدفع للسفيه لأن المختلعة تطالبه بما تلف في يده بعد عتقه اه سم زى (قوله
وتبرأه) وعلى وليه المبادرة إلى أخذه منه فان لم يأخذه من حتى تلف فلا غرم على الزوجة شو برى
(قوله وخرج بمالك أمرها) الأولى أن يقول وخرج بالعبد والمهجور عليه بسفه (قوله إذا
خالع في نوبته) أي العوان للزوم لمن وقع الخلع في نوبته فيقبض جميع العوض ان وقع الخلع في نوبته
وان وقع القبض في نوبته السيد لا يأخذ منه شيئاً ان وقع في نوبته السيد وان وقع القبض في نوبته
هو فان لم يكن مهياًة فهو بينهما بالانقسط وحينئذ قبض ما يخصه لا جميع العوض حل (قوله قابلاً)
كلطفنك على ألفى في ذمتك تقبل وقوله أو ملتصا كأن قالت طلقني على ألفى ذمتي فيقول طلقنك
على ذلك (قوله فهو أعم من تعبيره بالقابل) فيه أن الملتصا علم من القابل بطريق الأولى والمساواة
لأن المراد بالقابل ما كان بمنزلة المشتري كما أن الزوج كالبايع فيشمل الملتصا وعلى كل لاهوم
شو برى (قوله إطلاق تصرف) أي ليصح التزامه المال ويجب دفعه حالاً وهذا أمر ادخل في بقوله ليصح
خلعه فخرجت السفيه لأنها لا يصح التزامها المال فيقع خلعهما رجعيًا وخرجت الامة لأنه لا يجب عليها
دفع المال حالاً هذا أمراده والافتقار أن خلع الامة بغير إذن سيدها غير صحيح لأنها ليست مطلقة
تصرف المال ولو كان غير صحيح لما تربع عليه البيذونة مع لزوم العوض في ذمتها في مسألة الدين
على الأمر أنها لا تطالب به حالاً وأما الجواب عن الامة بأنه يمكن أن يقال هي مطلقة التصرف
النالى في ذمتها فخالف لآكلهم إذ مطلق التصرف من يصح بيعه وشراؤه حل وبعبارة قل
وزى وشرط في الملتزم أن يقع الخلع بمال التزم لأصحته فانه صحيح مطلقاً وقد يقال هو شرط لصحة
الخلع بالنسبة للسفيه لأن عدم صحته يصدق بعدم وقوع الطلاق أصلاً بوقوعه رجعيًا كما يصدق

فهو أعم من قول
الروضة كاصلها بأخذه
الزوج (وأركانها) خسة
(ملتزم) لعوض (و يضع
وعوض وصيغة وزوج
وشرط فيه صحة طلاقه فيصح
من عبد ومهجور) عليه
(بسفه) ولو بلا إذن ومن
سكران لا من صبي ومجنون
وسكره كاسياني (ويدفع
عوض مالك أمرها)
من سيد دولي أولها بذنه
ليبرأ الدافع منه ثم ان قيد
أحدهما الطلاق بالدفع له
كان قال ان دفعتلى كذا
لم تطلقى إلا بالدفع اليه وتبرأ
به وخرج بمالك أمرها
المسكاتب فيدفع العوض له
ولو بلا إذن لانه مستقل
ومثله البعض المها بأذا خالع
في نوبته (و شرط في)
الملتزم) قال لا كان أو ملتصا
فهو أعم من تعبيره بالقابل
(الإطلاق تصرف مالى)

(قوله) بأن يكون غير محجور عليه) دخل السفيه المهرل حل (قوله) فلا واختمت) مفرع على مفهوم قوله اخلاق تصرف (قوله أمة) أي رشيدة خلافاً لما في شرح البهجة من قوله ولو سفيهة إذا لافرق بين الحرمة والأمة اه زى وبعبارة مر أمالة السفيهة فكالحرة السفيهة أي فيقع رجعيها ولأمال وظاهره وان عين لها السيد عينان مالهما مع أنها تبين بها لان العوض ليس منها كإفائه عى على مر وقديقال ان أطلق أو عين لها قدر أو الواجب يكون في نحو كسها بمهرل كسها للسيف فقتضاه أنها تبين به (قوله ولو مكاتب) حل ولو فاسدة حل وهذا ضعيف بالنسبة لما إذا كان بدين في ذمتها فان المعتمد أن الخلع لا يقيم بالسبي الذي في القيمة بل يهر المثل خلافاً لما في شرح كايؤخذ من كلام زى وقرره شيخنا قال عى ولعل الفرق بين المكاتب وغيرها أن المكاتب لما كانت مع السيد كالسقطلة ولكونها ممنوعة من التبرع نزل التزامها للعوض الذي لا تخس من دفعه حال منزلة العوض الفاسد (قوله أو غيره) كالاختصاص عى (قوله) بانتفاء الأذن فيه) التضمن له عدم الأذن لما في الخلع حل قال النووي لا يقال فيه قصور لانه لا يشمل ما إذا كان فساد العوض بسبب عدم صلاحه للعوض كالتفريط لاقول الفرض عدم الأذن وهو كاف في التعديل وان عاى بعض الأفراد بشئ آخر وهو عدم صلاحه للعوضية شوبرى (قوله) انما تطالب به) شامل للسكاتبه وان كانت تلك لان ملكها ضعيف حل وعى على مر قال حل كايصح التزام الرقيق الدين بطريق الضمان ويطلب به بعد العتق واليسار لا يقال جهالة الوقت تؤدى الى جهالة العوض لاننا نقول هذا تأجيل ثبت بالسرعة لا بالجعل ومنه يؤخذ انه لو ثبت الجعل بأن قال عتقتك على كذا ولا أمالك إلا بعد العتق واليسار لم يصح وهو كذلك ولا يقال انه تصرع بمتضى العقد لان مقتضى عقد الخلع وجوب العوض حالا (قوله بعد العتق) أى عتقت الكل مر (قوله) فان أطلقه) أى الأذن أى لم يقدر لها قدر أو لم يعين لها يميناً والحال أنها سمت قدر في عقد الجعل سواء كان ذلك القدر مساوياً للمهر المثل أو أكثر منه أو أقل فان كان ذلك القدر الذى سمته مساوياً للمهر المثل أو أقل تعلق جميعه بنحو كسها فيؤخذ منه وان كان أكثر من مهر المثل وجب منه قدر مهر المثل في نحو كسها لحادث بعد الخلع والزائد عليه تنجم به بدعتها شيئا يؤخذ أيضاً من زى (قوله) وجب مهر المثل) أى وجب ما كان لها عليه وجب مهر المثل الخ فكان الأولى أن يقول فان أطلقه وسمت قدر اصاح الخلع بما كان عليه وتعلق مهر المثل بأقل بنحو كسها تخفف جواب الشرط وبعض الشرط والحاصل أن السيد ما إن يأذن لها أولاً وإذا أذن فأما أن يطلق أو يقدر قدر أو أ يعين عينا أو يأذن فأما أن تخلع بعين أو بدين (قوله) بمافى يدها) أى وقت الخلع لا وقت الأذن ولأما بعده قبل الخلع حر اه حل (قوله) فيأذ كر) أى في مسألة الاخلاق والتقدير وقد علمت أن كلامه شامل للسفيهة وفي جهة الخلع إذا كانت سفيهة ولم يكن لها كسب فنظر حل (قوله) عتاله) أى للخلع عن (قوله) محجورة) أى سرة حل (قوله) وأما ذكر المال) وان كان جاهلاً بالخال (قوله) فيه) أى المال وقوله لانها ليست الخ راجع لقوله ولغاذ كر المال وقوله وليس لولها راجع لقوله وان الذى فيه مرعها لم يخش على مالها من الزوج ولم يكن دفعه الا بالمعول والا فلا وجه جوازه بل وجوبه كبايشده شرح مر قال عى فلا عى من عمل حج ومع ذلك لا يكال الزوج المدفوع له فيقع رجعيها اعدم محمة المقابل (قوله) بعده (الدخول) أو مافى معناه كاستعمال الخى حل (قوله) بانها بالمال) لانه طلاق قبل الدخول حل (قوله) لم يشع طلاق) سواء نواه وأضرع القياس قبولها أو لم ينوه وأضرع القياس قبولها أو لا أخذ من قوله إلا أن يتوهم الخ لانه مستثنى من أمر عام والتقدير لم يقع طلاق في جميع الأحوال إلا في هذه الحالة فالمراد أن

سيد لها (بعين) من مال أو غيره سيد أو غيره فهو أهم من قوله عى مالاً بانت بمهر المثل في ذمتها) لقساد العوض بانتفاء الأذن فيه (أو بدين) في ذمتها (فيه) أى بالدين (تبين) ثم ما تبين في ذمتها انما تطالب به بعد العتق واليسار (أو) اختلفت بإذنه (فان أطلقه) أى الأذن (وجب مهر المثل في نحو كسها) بمافى يدها من مال تجارة مأذون لها فيها (وان قدر) لها (ديناً) في ذمتها كدينار (معلق) للقدر (بذلك) أى بما ذكر من كسها ونحوه فان لم يكن لها فيأذ كر كسب ولا نحوه فيماثل في ذمتها ونحو من ز يادى (أو عين) عى له) أى من ماله (تبين) للعوض فلا زادت على ما قدره أو عينه أو عى مهر المثل في صورة الاطلاق طولت بلائذ بعد العتق واليسار (أو) اختلفت (محجورة بسفه) طلقت رجعيها) ولغاذ كر المال (وان أذن الولي فيه) لانها ليست من أهل التزامه وليس لولها صرف مالها الى مثل ذلك وظاهره أن ذلك بعد الدخول والاذن يقع بانها بلا مال مصرح به التوى في نكته ولو خالها فلم تقبل لم يقع طلاق كافهم

عما ذكر وصرح به الأمل إلا أن بنو يولم يضر القياس قبولها فيقع رجعيًا كما سيأتي والتقييد بالحجر من زباني (أو) اختلعت
(مربضة مرض وموت) لأن لها التصرف في مالها (وحسب من التلك) (١٤٧) زائد على مهر مثل بخلاف مهر التل
أو أقل منه فن رأس المال

استثنى منها صورة هذه ثلاث صور لا يقع فيها طلاق أصلا وعبارة البرماوى سواء ذكر مالا أو لا وليس لنا
طلاق رجعى يتوقف على قبول الأعدا (قوله عاذ كر) أى من قوله اختلعت لأنه لا يقال اختلعت إلا
أن قبلت حل (قوله إلا أن بنو) أى الطلاق بالغ (قوله يولم يضر) أى لم يضر القياس أى طاب
والظاهر أنه لا حاجة إلى الالتباس لأنه لا يلزم من نية قبوله طلبة وقوله أيضا لم يضر فإن أضمر لم يقع
لأنه في المعنى معاق على قبولها ولم يتقبل وقوله فيقع رجعيًا أى في الدخول بها حل والافيقع بالتأنيص
هذه لقوله فيما تقدم والافيقع بالتأنيص يضم قوله فيقع رجعيًا الصورة التي فيكون صور المحجور عليه بسفه
سبعة اثنتان يقع فيها الطلاق بالتأنيص اثنتان يقع فيهما رجعيًا وثلاث لا يقع فيها طلاق أصلا حل بنوع
تصرف وظاهر كلامهم هناك أنه لا بد من نية الطلاق هنا ولو بلفظ حر اه برماوى (قوله فيقع رجعيًا)
أى أنه لا طلاق مستقل بلا عوض (قوله زائد على مهر التل) فإن لم يرد الزائد التل ولم يتجزأ الوتر فسخ
المسمى ورجع بمهر التل قل على الجلال وقال في شرح الرضفان قالت بعد قبضته مائة ومهر مثلها
خسوف فالحلابة بنصفه فإن احتله التل أخذوه والأفله الخيار بين أن يأخذ النصف وما احتله التل
من النصف الثاني وبين أن يفسخ ويأخذ مهر التل من تركتها (قوله لأن التبرع إنما هو بالزائد)
ومهر التل في غير ذلك العصة لا يقال أن الزمومية لورث وهو الزوج لخروجها عن الخلع عن الارتقم
أنور من جهة أخرى كأن كان ابن عم فالزائد وصيغ لورث (قوله ملك زوج له) أى من جهة
الانتفاع به اه (قوله لا في يان) ولو باقتضاعة الرجعية وإن كان معاشرًا لها معاشرته الزوج لأنها
بصد انتضاء عذتها كإبائى إلا في حقوق الطلاق تليظا عليه فلا عصة يملكها حتى يأخذ في مقابلها مالا
وهل تطاق بذلك الظاهر أنم حل (قوله وشرط في العوض) أى يقع به الخلع (قوله صفة اصدقه)
فلما علمها بما لا يصح اصدقه نظران ظاهرا بفساد قصد الخ فهو قسبان وبنفى أن يكون منه حد
التعزير والقذف كما تقدم ويرد عليه ما لو اصدقه تعلم سورة بنفسه فإن اصدقه صحيح ولا يصح أن
يغالها على ذلك أى على تعليمه سورة بنفسها لتعذر التعليم فهذا يختلف للعذر حل (قوله وخرومينة)
كان قالت خالتي على هذا الخمر أوهذه المنة أو على هذا وهو في الواقع خرومينة حل (قوله كدم)
علمه وجهه كما هو ظاهر إطلاقهم حل (قوله وحشرات) أى لا يصح بيعهما حل ونظم بعضهم ضابطا
ذلك فقال فساد بقصد أذى جهل • الخلع واقع بمهر التل
رجعى ولما لا يفتر ما قصد • وبالمسمى إن لم يصح عقد

(قوله فسد) أى العوض (قوله ولم يكن فيه شئ) أى إن كان عالما به وكذا إن كان في كفه شئ
فأصدقه صدقه أو أوفان كان في كفه ما معلوم صحيح وعلمه وقع الطلاق في مقابلته وإن كان في كفه ما غير
مقصود علم به أو أوقع رجعيًا اه حل (قوله بابت بمهر التل) وإن علم خلو كفه ما هو يرى (قوله إذا لم
يعاق الخ) كقولها خالتي على ثوب في ذلك فانتهاين بمهر التل وأما على مجهول فإن كان يمكن
اعطاء الماعى عليه كان أعطيت ثوبًا فانت طالق بابت بمهر التل باعطاء ثوبه كما أشار إليه بقوله وأعلى الخ
وإن كان لا يمكن اعطاء المعلق عليه كان على خلعها على اعطاء ما في كفه ولم يكن فيه شئ لم يطلق
شيخنا (قوله فلو قال) أى لشيء من هذه محترز قوله إذا لم يعلق ومحترز قوله وأعلى الخ لما قال الملقن على
أن تعطيت ما في كنفك ولا شئ في كنفها فانه مجهول لا يمكن اعطائه وهو في الحقيقة أى قوله إن أبرأني من

من مهر التل ولولم يعاق كفه ولم يكن فيه شئ بابت بمهر التل وإنما أطلق في الخلع بمجهول إذا لم يعلق أو على باعطائه وأمكن مع
الجلل فلو قال إن أبرأني من دينك فانت طالق فإبرأته منه وهو مجهول

لم تطلق لعدم وجود الصفة. انتهى من وجوب مهر المثل بالخلع الكفاري به اذ اوقع الاسلام بدينه كافي للمهر وخرج يراى
ضمير خالها خامع مع الاجنبى بذلك فيقع رجعا (ولهذا) أى الزوجين (توكيل) فى الخلع (فلوقدر) الزوج (توكيله) ما لا ينقص عنه
أو خالع بغير الجنس (لم تطلق) للبخافة كفى البيع بخلاف ما لو اقصر أو زاد عليه ولمن غير جنسه لأنه أنى بالماذن من فيوز أنى الثانية خيرا
(أو أطلق) التوكيل (فنفص) الوكيل (عن مهر مثل ياتيه) أى بمهر المثل كالو خالع بفاسد وفارق ما قبلها

دينك الم مفهوم قوله أو سكن مع الجهل وقال بعضهم انه مفهوم قوله أو علق بعباطئه لان معنى الاراء
لأبلا عطاء (قوله لم تطلق) محله اذ لم يقل بعد البراءة طلقك فان قاله بعد ما نظر ان ظن صحته أو فسد الأخبار
عما رفق وطابق الك فى الأول فى عدد الطلاق لم يقع والأوقع أمالو قالت ان طلقته فأنت تبرى من صدق
وهى جاهله به فطلقها فنظر ان ظن الصحة وجب مهر المثل له عليها وإن علم الفساد كان رجعا بهذا مجمع
بين المتناقض فى هذه المسئلة رى ويقع كثيرا أن تحصل شارة بين الرجل وزوجته فتقول له أرى أنك
تقول لى ان محترما لك فأنت طالق والذى يظهر أنها ان برأت من معلوم وهى رشيده وقع الطلاق
رجعا لتعلقه على مجرد صحة البراءة وقد وجدت بقوله أرى أنك قبل أن يعلق لانا لأنه لم يأخذ عوضا
مقابلة الطلاق لصحة البراءة قبل اه عى حل (قوله بذلك) أى بفاسد بقصد (قوله فيقع رجعا)
حيث صرح بسبب الفساد كقوله على هذا المقصوب أو الخرج بخلاف ما لو قال على هذا العبد وهو فى الواقع
مقصوب فيقع بآنا بمهر المثل اه عى حل مر عند قوله فى باب أى أو صرح باستقلال بخلع مقصوب
وقوله فيقع رجعا والفرق أن الزوجة غير متبرعة بما نزل له لانها تبذل المال لتبرئة من البيع لها
والزوج لم يبدل لها ذلك مما ينافى بها المال بخلاف غيرها فانه تبرع بما يبدله فاذا صرح بالخبر بقصد
صرح بترك التبرع حل (قوله فلوقدر الخ) فى هذا التبرع نظرا ليقال هو تبرع على عا ماعل من
أن الوكيل يجب عليه مراعاة المصلحة لانا تقول لو كان مفرعا على ذلك لاقتضى البطلان بالخالفة مطلقا
حل وهذا غير ظاهر بل هو مفرع على ماعل من أن الوكيل يجب عليه مراعاة المصلحة (قوله فنقص
عنه) ولو نافها يناسج به حل (قوله فنقص الوكيل) أى نقصا فاحت لا يناسج به وفارقت ما قبلها بأن
القدر يخرج عنه أى نقص بخلاف المحمول عليه الاطلاق لا يخرج عنه الا بالنقص الفاضى ومثل
النقص ما لو خالع بمؤجل أو بغير نقد البلد أو بغير الجنس أو بالصفة كما أفاده مر وحل (قوله كالم
خالع) أى لزوج (قوله فيصح) أى ما لم ينه عن الزيادة والا فلا تطلق برامى (قوله لفساد للمسمى)
فان قيل ما الفرق بين وكيلها ووكيله فان قص وكيه عن مقعده يلفيه فكأنه مقدم بأن البيع مقوم
عليه لم يسمح الا بمقتد به بخلافها فان قصدها التخلص وهو حاصل بالفاء سبهاها ووجوب مهر المثل
حج (قوله لزوم سبها) ولا رجوع له عليها بشئ وقوله بعد ما ذكره رجع عليها الخ خاص بسوة
الاطلاق كما أفاده عى (قوله لانه خلع أجنبى) عبارة تشرح مر لان اضافته لنفسه اعراض عن
التوكيل واستناد أى استقلال بالخلع مع الزوج (قوله رجع عليها بماسمت) أى ان نواها والاطلع
أجنبى فلا رجوع له مر عى (قوله فقول الاصل الخ) فقتضا أنه لا يطالب بالسك بل بالزيادة
وليست كذلك وقوله نظريه أى الخ لا ينافى أنه يطالب بالسك أى بماسمت وعما رادى هو احتساب
بماسمت حل (قوله وان أطلق التوكيل) مقابل قوله أوقدرت الخ وقوله فكالم لوزاد على القدر
أى يفضل بين كونه يضيف الخلع لها ولها أو يطلق (قوله توكيل كافر) أى ذى أحرى أو مرءى لان

بصرح بحالة الزوج فى
تلا تدون هذه ماضا نص
عليه الشافى وصححه فى
أصل الروضة وتصحیح
التنبیه ونقله الرافى عن
العراقیین والروبانى وفى
اللمعات ان الفتوى عليه
والذى صححه الاصل وقال
الرافى كأنه أقوى توجيها
أنها لا تطلق كفى البيع بدون
نمن المثل اماذا خالع بمهر
المثل أو أكثر فيصح لانه
أنى يقتضى مطلق الخلع
وزاد فى الثانية خيرا كما
يجعل الطلاق التوكيل فى
البيع على نمن المثل (أو)
قدست أى الزوجة
لو وكيلها ما لا يزداد عليه
وأضاف الخلع لها) بأن
قال من مالها بوكالتها
(بانت بمهر مثل عليها)
لفساد للمسمى (أو) أضافه
(له) بأن قال من مال
(لزمه سبها) لانه خلع
أجنبى (أو أطلق) الخلع
أى لم ينسفه لها ولها
(فكسدا) لزمه سبها لان
صرف اللفظ الطلاق اليه
يمكن فكأنه اقتضاها بما

سمعه وزاد من عنده (و) اذا غرم (رجع) عليها (بماسمت) هذا
ملى الروضة كالم يقول الاصل فعلمها بماسمت وعليه الزيادة نظرية الى استقرار الضمان أما اذا اقصر على ما قدرته أو تنصت
فينفذ به وان أطلقت التوكيل لم يزد الوكيل على مهر المثل فان زاد عليه فكالم لوزاد على القدر (وصح) من كل من الزوجين (توكيل
كافر) ولو فى خلع مسامحة كالم

نفسها وله المطلق لنفسك وذلك ما عليك للطلاق أو توكيل به فان كان توكيلا فذاك أو عليك فان جازت عليه الشئ جاز توكيلا به (وعبد) وان لم يأذن السيد كما لو خالع نفسه وأتبعه برى يصح الى آخره أعم بماعبر به (و) صح (من) زوج توكيل محجور عليه (سفه) وان لم يأذن الولي اذ لا يتعاقب توكيل الزوج في الخلع عهدة بخلاف وتكيل الزوجة فلا يصح أن يكون سفيها وان أذن له الولي الا اذا أضاف المال اليها بين ويخرجها اذا ضرر عليه في ذلك فان أطلق وقبح الطلاق رجما كاختلاع السفهة واذنك عبدا فاضاف المال اليها فهي المطالبة وان أطلق ولم يأذن السيد له في الوكالة طوبى للمال بعد المتق واذا غرمه رجعه عليه بان فسد الرجوع وان أذن له فيها تعاقب المال بكسبه ونحوه فاذا أدى من ذلك رجعه به عليها (ولا يركه) الزوج (قبض) لعوض لعدم أهليته لذلك فان ركبه وقبض ففي التهمة أن الماتزم ببراءة والموكل مضاعف له وأقره الشبان

المرتبص خلع لاسمائه في الجلة وذلك اذا طلبت منه أن يطلقها على كذا فاجابها فارتد ثم أسلم في العدة كما سألني في كلامه حل (قوله ولمعة خلع) ضمن معنى تخلصه فعداه بن والافهو يتعدى بنفسه (قوله لاستقلالها الخ) التعليل على التوزيع فالاول تلليل لمعة توكيلا عن الزوجة في الاختلاع والثاني تلليل لمعة توكيلا عن الزوج في الخلع (قوله وذلك) أى قوله طلق نفسك (قوله فذاك) أى ظاهر لا ثم اذا جاز توكيلا في طلاق نفسها جاز توكيلا في طلاق غيرها (قوله وان لم يأذن السيد) أى في الوكالة (قوله لا اذا أضاف المال اليها الخ) أشار بهذا الشأن في مفهومه للثمن تفصيلا وليس مفهومه أنه لا يصح من الزوجة توكيل السفهة مطلقا (قوله فان أطلق) أى لم يفسد المال اليها ولا هو كذا ان أضاف المال اليه كان قال في ذمتي أو مالى فانه يقع رجما كما في شرح الروض وحل (قوله واذا ركبت عبدا) هذا من فروع مسألة العبد فكان الاولى تقديمه قبل قوله من زوج توكيل الخ خصوصا والكلام على مسألة السفهة لم يرد أن في منها قوله ولا يركبه قبض وأجب بأنه ذكره هنا لمناسبة قوله الا اذا أضيف للمال اليها (قوله وان أطلق ولم يأذن السيد الخ) والفرق بين العبد والسفهة في صورة الاطلاق أن العبد ذمته تقبل الالتزام بخلاف السفهة فانه لا يصح بيعه ولا غيره وأما ثبت أرض الخبانية ذمته فهو من باب ربط الاحكام بالاسباب شيخنا عن يري (قوله طوبى للمال الخ) وأما الزوجة فتطالب به مالا برماوى وقوله بعد المتق أى لكه مر (قوله ان قصد الرجوع) ويفرق بين هذا وما مر في توكيل الخ في قوله رجوع عليها بما ستحدث لم يشترط قصد الرجوع بان المال هنا للمال يتأهل مستحقه للطالبة به ابتداء وانما نظرا لمطالبته بعد التعلق بالمهر وقوعه فضلا عن زمنه ولو وقع كان كالاداء المبتدأ فاشترط صارف عن التبرع بخلاف الخرفان التعلق بعقب الوكالة قرينة ظاهرة على أن اداءه انما هو من جهتها فليشترط الرجوع قصد اه شرح مر وقوله ان قصد الرجوع بأن نواها باختلاعه وكذا ان أطلق برماوى ومهر وزى قال شيخنا العزيز ان كان المراد بقصد الرجوع انه نواها حال الخلع فصحيح ويكون معنى قوله أطلق أى في الظاهر وهو نواها في الباطن والا فلا يصح الاعلى قول النزالى القائل بان الوكيل اذا أطلق يكون الخلع لما ركلام مر بواقفه وقال امام الحرمين كون خلع اجنبى واعتمده بعضهم اه فالراد بقصد الرجوع أن لا ينوى نفسه وقول البرماوى بأن نواها بيان لحل قصد الرجوع لا تصوره (قوله وان أذن له فيها) أى في الوكالة وقوله تعاقب المال بكسبه أى الحاصل بعد الخلع (قوله رجوع) أى سببه ع ش ما يقصد التبرع برماوى وعبارة سل قوله رجوع أى وان لم يقصد رجوعا لوجود القرينة الصارفة عن التبرع هنا لجواز مطابقة القن عقب الخلع (قوله وحله السبكي) أى المذكور من براءة الماتزم الا لا يزم لها جهة القبض اعتمده مر واعتمد حج الاطلاق وأجاب عن قوله لان مافى التهمة الخ بان السكلام في قامين عدم صحة القبض للسفهة وبراءة التهمة للذن فيه قياسا على اذن الولي في قمار والتليل المذكور لا ينتج في البراءة لانه وجود قبضه منها بان وليه في قمار ومع ذلك فالبراءة أفاده سل (قوله وعاق الطلاق بدفتمه) أى يقع رجما للوجود الصفة مع عدم صحة القبض فابرارع رشيدى على مر وهو غير ظاهر لمختلفة كلام الشارح وصور شيخنا العزيز قوله وعاق الخ بأن يقول له الزوج وكذلك في طلاقه وعاق الطلاق بدفع المال اليك فيعلم هو عند التطبيق اه وهذا مخالف لما في الوكالة من أن التوكيل في تعاقب الطلاق لا يصح فمن ثم صوره بعضهم بأن يقول الزوج لا تحران دفعت زوجتي اليك دينار الى فهي طالق ووكلتك في قبضه منها وهذا بناء على أن ضمير علق راجع للزوج فان كان راجعا للوكيل كان صوره ان دفعتلى ديناراه

فانت طالق عن وكي **(قوله)** فان كان في الدمة أي ولم يعاق الطلاق يدفعه ليخالف ما قبله شيخنا
وعبارة شرح حر أو غير معين وعلق الطلاق بدفعه والامسح القبض الخ وقوله لا أي وان لم يعاق
الطلاق بدفعه وهي أحسن من عبارة الشارح للمهمة خلاف المراد لان قوله فان كان في الدمة يؤهم أن
ما قبله ليس في الدمة **(قوله)** لم يصح القبض المناسب أن يقول لم يبرأ الملتزم لان الكلام في براءة لكنه
عبر باللازم وقوله لم يصح القبض صحح فيما قبل هذه وان كان لا يصح التوكيل فيه
وهو كذلك بدليل براءة الملتزم بالقبض ولاذن فيه **(قوله)** ما سرفها برده على الخلع قد يكون بدون
قبول كما يأتي في قوله أو بدأ بصيغة تعليق الخوانه قد يصح التعليق كما في قوله الخ كروا له قد يصح مع
عدم توافق الإيجاب والقبول معنى كما يأتي في قوله ولو اختلف الخ أي النسبة للصورة الاربعة دفع ذلك
كهدم قوله على ما يأتي أي من قوله ولكن لا يضر الخ **(قوله)** وتقدم الفرق بينهما عبارة ثم بخلاف
البير في الخلع والفرق أن في الخلع من جانب الزوج شائعة تعليق ومن جانب الزوجة شائعة جعل التوكيل
منها بمحتل الجاهلة **(قوله)** عن طلب منه الجواب تقدم تضعيف نظيره هذا في البيع وهذا كذلك فلا
فرق بين من يطلب منه الجواب وغيره حل **(قوله)** وصرح خلع الخ كان الأولى عكس ذلك كأن
يقول وصرح طلاق الخ فائز ككتابات الطلاق ككتابات الخلع مع ذكر المال فلا بد أن ينوي بها
الطلاق حل ويجاب بان العبارة مقابلة لان صيغ الطلاق معلومة والعلوم يجعل مبتدأ وأقال شيخنا
العزيز ما صنعته الشارح أولى لان المحدث عنه هو الخلع لكن يرد أن الخبر هو المجهول **(قوله)** ومنها
فسخ وبيع نبه عليه لانه لم يذكر في كتابات الطلاق وفيه إشارة الى ان الفسخ ان ذكر مخرج المال
يكون خلعا فنقص عدد الطلاق **(قوله)** من كتابته أي الخلع **(قوله)** الى النية أي وفوريه القبول
شوري وهل يحتاج الى النية من الزوج أو منها **(قوله)** ومن صريحه أي زيادة على صريح الطلاق
الآتي مشتق مفاداة أي مفاداة وما اشتق منها كما ذكره الشيخان خلافا لظاهر كلام المفسرين
أن نفس المفاداة كلها الخلع ليس من الصريح بل من الكتابات وهو قياس ما سألني في الطلاق وكان
الناسب أن يقول ومشتق افتداء لانه الذي ورد في القرآن حل وقوله بل من الكتابات مسلم في الخلع
(قوله) مع ورود معناه في القرآن الذي هو الافتداء ومقتضى هذا أن كلا من لفظ المفاداة وما اشتق
منه ولفظ الخلع وما اشتق منه صريح مطلقا أي سواء ذكر عوض ونوى التماس قبولها أم لا وليس
كذلك بل على تفصيل أشار اليه بقوله فلو جرى الخ حل **(قوله)** فلو جرى الخ حاصله أنه اما أن
يذكر المال أو ينويه أو يسكت عنه أو ينفيه فان ذكر وجب بشرطه وهو كونه معلوما وكذا ان نوى
ووافقته على ما نوى والاوجب مهر مثل والخلع في هذين صريح وان لم يذكر مهر لم ينو ان أضمر التماس
قبولها وقيات وجب مهر مثل وهو الذي ذكره المصنف وان لم يضمر التماس قبولها وقع رجعا قبلت
أولم تقبل وان أضمر ولم تقبل لم يقع شيء والخلع في هذه أي فيها اذا لم يذكر العوض ولم ينو كتابة على
العمد حل وان نفي العوض وقع رجعا أيضا كما قاله الشارح فالاحوال أر بعته عبارة حر حاصل
المعتمد في هذه المسئلة أن هان ذكر مالا أو نواه كان صريحا ووجب في الأولى ما ذكره وفي الثانية مهر
المثل وان لم يذكر مالا ولا نواه كان كتابة في الطلاق فان نوى الطلاق نظر فان أضمر التماس قبولها
قبلت وكانت أهلا للتراب وتقع بانها بمهر المثل والواقع رجعا قبلت أم لا بالأن لم ينو بيع شيء **(قوله)**
بلا ذكر عوض أي اثباتا أو نفيان سكنت عنه حل وقال عشي بلا ذكر عوض أي ولو بلائيه
قل قال فان نواه ما وقع على قدر المتوى وجب ما نواه ومنه في حل **(قوله)** معها متعلق بقوله
جرى **(قوله)** بنية التماس قبول أي مع نية الطلاق حر فالقبول دخنا ثنائ في القن واثنائ في الشرح

القبض لان ما في القصة
لا يتعين الا قبض صحيح
فانذا نكح كان على الملتزم
ونفي حق الزوج في دمه
(ولو وكلا) أي الزوجان
(واحد نوى طرفا) مع
أحد الزوجين أو وكيله
(فقط) أي دون الطرف
الآخر فلا ينوي الطرفين
كافي البيع وغيره (و)
شرط (في الصيغة ما) صر
فيها (في البيع) على ما يأتي
(و) لكن (لا يضر)
هنا (تحلل كلام يسير)
وتقدم الفرق بينهما ثم
بخلاف الكثير ممن
يطلب منه الجواب لاعتباره
بالاعراض (وصرح خلع
وكتابت) صريح طلاق
وكتابت) وسيا بيان في بابه
وهذا أعجم به (ومنها)
أي من كتابته (فسخ)
(بيع) كان يقول فسخ
نكاحك بأف أو يتك
نفسك بالف تقبل فيحتاج
في وقوعه الى النية (ومن)
صريحه مشتق مفاداة
لورود القرآن به قال تعالى
فلا جناح عليهما فيها اتعت
به (و) مشتق (خلع)
لشيوعه عرفا واستعمالا
للطلاق مع ورود معناه
في القرآن (فلو جرى)
أحدهما (بلا ذكر) (عوض)
معها بقيد زنه بقولي
(بنية التماس قبول)
كان قال خالعتك

أوفاديتك أوافدنتك ونوى الناس قبولها قبلت (فهرست) يجب لأمراء العرف بحر بان ذلك بعض فريج عند الاخلاق الى مهر
 للث لانه المراء كاخلع بمجول فان جرى مع اجني طلقت مجانا كالوكان معه (٤٥١)
 والعوض فائد كاسر ولوني
 العوض يقال لها خالعتك

وهما وله معها وقوله قبلت والخامس نية الطلاق (قوله ونوى الناس قبولها) قبل قوله فخر المثل
 وليس قبلها في الصراحة حل (قوله فان جرى) أى الخلع مع عدم ذكر العوض ونوى الناس
 قبول وهذا محترز قوله في التنازع معها حل قال شيب الحاصل أن المعتد من ذلك أنه اذا صرح
 بالعوض أو نواه وقبلت بانته وان عرى عن ذلك ونوى الطلاق فان أضمر الناس قبولها وقبلت
 وهي رشيدة باتت بهر المثل وان لم يضمر أولئك رشيدة وقهر رجعا ان قبلت في الثاني والا يقع فيه
 شئ كالو لم ينو الطلاق فصر أنه عند ذلك كمال المال أو نيته صريح وعند عدم ذلك كناية وان أضمر الناس
 جوابا وقبلت ولا فرق في هذا التفصيل بين الزوجة والاجني وفاقا لشيخنا كالشيخ فبا كسبه وفي
 شرحه ما يوافق الناصر في الفرق بينهما بين الاجني فليراجع (قوله كالوكان معه) أى الاجني
 والعوض فاسد كان خالعه على خر وصفه بذلك كأن قال خالعتك على هذا الخبر والواقع باننا بهر المثل
 حل (قوله ولوني العوض) أى جرى معها ونوى العوض فقال لها خالعتك بلا عوض أى قوله بلا
 ذكر عوض المراد منه أن سكنت عنه وحينئذ فهذا محترز حل (قوله وكذا لو أطلق) أى ينف
 العوض بقرينة جعله مقابلا لقوله ولوني العوض الخ براموى (قوله وان قبلت) أى يقع رجعا
 وهذا محترز قوله بنية الناس قبولها حل (قوله ان محل ذلك) أى وقوعه رجعا أى في مسألة
 الاجني وما بعدها كما هو جلى اه شورى (قوله فحل صراحت الخ) أى فعل من قوله وظهر ان
 محل ذلك الخ حيث فصل في هذا بين النية وعندها وأطلق في الأول ومعلوم أنه لا يحتاج الى النية الا
 الكناية هذا المراد منه حيث يذكر المال ولا نواه يكون كناية فلا يقع الا ان نوى به الطلاق وبعبارة
 عن قوله فحل صراحت ضعيف أو محمول على ماذا أضمر الناس قبولها بمال اه فلا بد للرجوع من
 ذكر المال أو نيته (قوله صراحت) أى أحد الظن المتقدمين وهما متنتي المقادة والخلع (قوله
 اذ قبلت) هذا يفيد أن قبولها شرط في الصراحة وفي كلام سم ينبغي أن يكون مدار الصراحة في
 الخالعة المذكورة على نية الناس قبولها وأما قبولها فشرط للوقوع وان أفهم قوله فحل الخ خلافه حل
 (قوله بدأ) بالمعنى ابتداء وهو المراد هنا وبتركة بمعنى ظهر بر (قوله معاوضة) أى عقد
 معاوضة (قوله ان توقف وقوع الطلاق فيه على القبول) مع كونه يستقل بايقاع الطلاق أى لذلك
 غلاف البيع فانه وان توقف على القبول لا يقال فيه شوب تعليق لذلك لان البائع ليس له الاستقلال
 به حتى يكون عدله عن الاستقلال تعليفا على قبول الغير تأمل شورى (قوله فله رجوع) مع قوله
 ولواختلاف كل منهما ناظر لجهة المعاوضة (قوله نظرا لجهة المعاوضة) فهذا ما غلب فيه جهة المعاوضة
 اذ لو نظر للتعليق لماساغ الرجوع اه حل أى لان التعاليق لا يصح الرجوع عنها بالفظ وان كان
 يصح بالفعل (قوله ولواختلاف الخ) أى في العوض فقط بزيادة أو نقص أو فيه وفي عدد الطلاق أما في
 عدد الطلاق فقط فلا يضطر فلذلك ذكر أربعة أمثلة (قوله فلفو) أى فلا طلاق ولا مال مر (قوله
 لان الزوج يستقل الخ) بهذا يندفع ما قيل قديكون لها غرض في عدم الثلاث لترجع له من غير محل
 ويغار ما لو اعين عدين بألف قبل أحدهما بألف بحيث لا يصح لان البائع لا يستقل بتجليك الزائد
 شرح مر (قوله في اثبات) أما التي كتبت لم تعطني ألفا فانت طالق فلفور فادامضى من يمكن فيه
 الاعطاء ولم تعط طلقت براموى (قوله فتعلقين) وفيه شوب معاوضة لكن لا نظرا ليهان غلب الصراحة
 لفظ التعليق شورى (قوله لفظا) أسمعني وهو الاعطاء فبشرط (قوله لذلك) أى لان صيغته

طالق (تعلقين) انقضاء الصيغة (فلا رجوع له) قبل الاعطاء كالتعليق الخالى عن العوض (ولا يشترط) فيه (قبول لفظا لان صيغته
 لا تقتضيه (وكذا) لا يشترط (اعطاء فوراً) لذلك

طالق (تعلقين) انقضاء الصيغة (فلا رجوع له) قبل الاعطاء كالتعليق الخالى عن العوض (ولا يشترط) فيه (قبول لفظا لان صيغته
 لا تقتضيه (وكذا) لا يشترط (اعطاء فوراً) لذلك

(أى بحوان إذا) بما يقتضى الدورى الأثبات مع عوض أمافى ذلك بحوان أو إذا أعطيتى ألعافات طالق فيشترط الفور لانه مقتضى اللفظ مع العوض باعتبارك هذا الاقتضاء فى تخومى لصراحتى فى جواز التأخير فاذماضى زمن يمكن فيه الاعطاء ولم تعط لم تطلق وقيد التولّى الفور به بالجره فلا يشترط فى الامة لانه لا يدلها (٤٥٢) ولا لك وقد بسطت الكلام على ذلك فى شرح الروض وقضية

لانتقبة (قوله بحوان) بكسر الهمزة وأما أن الفتوة وإذا طلق باحدهما يقع بانحلال وظاهر كلامهم أنه لا مال عليها وبذى تقيده بالبحوى وبه صرح بعضهم شورى وبوجه بان مقتضى لفظه أنها بذلت له ألعافى الطلاق وأنه قبضه لكن القياس أنه لم تحلفها بأنها أعطته تأمل والتحو هو ولو لا ولوما فبذلة حجة تقتضى الفور فى الأثبات لكن مع قوله ان شئت أو ان أعطيتى أو ان ضمنيتى وأما بدون واحد من الثلاثة فالتراخي كغيرها هنا وأما فى التثنية فجميعها الفور إلا ان اه شيخنا ونظم بعضهم ذلك بقوله

أدوات التعليق فى التثنية لفق • روى ان فى الثبوت أوهما
للتراخي إلا إذا ان مع الما • لو شئت وكما كروها

(قوله لصراحتى فى جواز التأخير) لانها للتعميم فى الزمان المستقبل بخلاف إذا فانها مطلق الزمان المستقبل (قوله فاذا مضى الخ) مفرع على قوله فيشترط الفور (قوله يمكن فيه الاعطاء) هل المراد مجرد التأمل أو اعطاء كل شئ بحسبه فيعتبر من الكيل والوزن وأحصاره من محل قرىب عرفا وإذعان باعطاء غائب عن المحل يكون من التعليق على محال أو ينفرد أحضاره حرج حل وعبارة شرح هر والمراد بالفور فى هذا الباب مجلس التواجد السابق بان لا يتخلل كلام أو سكوت طويل عرفا وقيل ما ينفردا بحاضر فى خيار المجلس (قوله فاجابها الزوج) فلا بد من الفور لان التغلب فى جانبها المعاوضة وإن أت بصيغة تعليق أو أتت بأداة لانتقضى الفور به كنى فقوله منى لا تقتضى الفور به أى إذا بدأ الزوج دون الزوجة ويفرق بان جانبها تغلب فيه المعاوضة بخلاف شرح هر (قوله فاجابها) أى على الفور وقيل قوله ردت ابتداء طلاق لأجواب التماسها وله الرجعة وتلقاها بحلفه شورى فان طلق متراخيا كان مبتدأ بالطلاق فلا يستحق عوضا ويقع رجعيا سول (قوله لان ذلك) أى جواز الرجوع (قوله فوجها) أى أو أطلق ولو طلق تثنين استحق ثلثي ألف أو واحدة ونصفا استحق نصفه على أربع الوجوه شورى (قوله فثله بلزم) وفارق عدم الوقوع فى نظره من جانبه لانه تعليق فيه معاوضة وشرط التعاقب وجود الصفه وشرط المعاوضة التوافق ولم يوجد (قوله فيأتى) أى فى قول المتن ولو طابت بألف ثلاثا وهو ما يملك دونها فطلق ما يملكه فله ألف (قوله راجع فى خلع) سببا خلعنا نظرا لفظ والا فهو مع شرط الرجعة لا يقاله خلع شرعى كما يؤخذ مما بعده ووقال وقد خلع بشرط رجعة كان أولى اذ هو الذى يتجبه التعليق المذكور ولا ينتج جواز الرجعة الذى هو المدعى بالالزام لانه يلزم من فساد الخلع جواز الرجعة (قوله بخلاف ما لو خالها الخ) مقابل قوله قال طلقك الخ وهو فى الحقيقة تقييد للثمن فكأنه قال محل كون شرط الرجعة بنفس الخلع الذى هو المراد اذا شرطها فى صلب العقد أم لا لو كان بعده فالخلع صحيح ولا رجعة وغاية ما يفيد هذا الشرط فساد العوض فقط فيرجع لغير النسل لان الشرط راجع للعوض فأفسده وفيما سبق راجع لاصل العقد فأفسده (قوله لرضاها بقولها هنا) أى فى هذه الصورة والاولى أن يقول لرضاها بقولها الآن وقت الطلاق (قوله طلقته) يقال طلق للراة بفتح اللام أفصح من ضمها تطلق بضمها فهى طالق أفصح من طاعة شورى فهو من

التعليل بل إلقاء الجمعة والمكاتب بالجره وهو ظاهر وبحون من زيادى (أو بدات) أى الزوجة (عطل طلاق) كطلقتى بكذا أو ان طلقته فلك على كذا (فاجابها) الزوج (فعاوضة) من جانبها للمكاتب البضع بعوض (ينوب جملة) لأن مقابل ما بذلت وهو الطلاق يستقل به الزوج كالعامل فى الجملة (فلها رجوع قبله) أى قبل جوابه لان ذلك حكم للمواضات والجماعات (ولو طابت ثلاثا) يملكها عليها (بألف فوجها) أى فطلق طقة واحدة فسد أو قال ثلثه وهو ما تقرر عليه الأصل أو سكت عنه (ثله) يلزم تعليل لئلا يجمعا فانه لو قال ثلث لربى عيى الثلاثة لكان ألف فردا واحدا استحق ثلث الألف أما اذا كان لا يملك الثلاث فيأتى (وراجع) فى خلع (ان شرط رجعة) لانها تخلف مقصوده فلو قال طلقك بدينار على أن لا عليك الرجعة فرجى ولا مال لأن شرطى المال الرجعة يتنافى فيها لطلاق وبقى مجرد الطلاق وقتته ثبوت

الرجعة بخلاف ما لو خالها بدينار على أنه شارب دوله الرجعة فانه لا رجعة له ويقع بانها بغير النسل لرضاها بقولها هنا حتى سقطت لانهود (ولو قال طلقته بكذا فارتدت أو أحدهما فاجابها) الزوج نظر (ان كان) الارتداد (قبل طار) بعدد (أمر) المرتضى لردته (حتى انتقضت عدة) بانت بالردة والامال) ولا طلاق لا تنقطع النكاح بالردة (والا) بأن أسلم المرتضى للعدة (طلقته) أى بالمال للمسمى وتحب

وعلم من التعبير بالفاء
اعتبار التعقيب فلو تراخت
الردة أو الجواب اختلت
الصيغة أو أجاب قبل الردة
أو معها طلقت وجب المال
وذكر ارتدادها معا
وارتداد الزوج وحده من

زيادتي

(فصل في الالفاظ المزمة للعوض)

العوض هو (أو قال طلقك

بكذا) كأنك (أو على أن لي

عليك كذا قبلت بآتيه)

لدخول بآء العوض عليه في

الاول وعلى في الثاني للشرط

بجعل كونه عليها شرطا

وقولي قبلت بفيد تعقيب

القبول بخلاف قوله فاذا

قبلت بآتيه (كما) يبين به

(في) قوله (ملطقك) عليك

أو ولي عليك كذا وسبق

طلبها (لطلاق) (به)

لتوافقهما عليه ولأنه لو

اقتصر على طلقك كان

كذلك فآزاد عليه أن لم

يكن مؤكدا لم يكن مانعا

فان تصدأ ابتداء الكلام لا

الجواب وقع رجعا والقول

قوله فيه يجيء قاله الامام

(أو) لم يسبق طلبها فله

و (قال) أردت به (الازام

وصدقته وقبلت) ويكون

المعنى وعليسك لي كذا

عوضا فان لم تصدق قبلت

وقم باننا وحلفت أنها لا تعلم

أنه أراد ذلك ولا مال وان

لم تقبل لم يقع شيء ان صدقته

باب نصر وعظم (قوله من التعبير بالفاء) أى في الموضعين (قوله اعتبار التعقيب) أى فيها
واعتماد الترتيب أيضا لكن في الثاني فقط بدليل صنيعي المهور فانه ذكر بحتمز التعقيب فيها بقوله
فلو تراخت الردة أو الجواب الخ وذكر بحتمز الترتيب في الثاني بقوله أو أجاب قبل الردة أو معها الخ
ولم يذكر بحتمز الترتيب في الاول فلو صدق قولها المذكور بعد الردة وصدر الجواب منه بعده وعقبه
ختم كما ذكر في المتن اه شيخنا (قوله اختلت الصيغة) أى بطل الخلع ووقع الطلاق رجعا
(قوله أو معها) المتضمن ان المعية كالعدة بتبين بالردة ان لم يقع اسلام ولا مال لان المنع أقوى من المنقضى
حل وشرح مر

(فصل في الالفاظ المزمة للعوض) أى وما يتبعها من قوله ولو قبلها الخ (قوله المزمة للعوض) أى
من حيث كونها مزمة فلا تكرار مع قوله بها مرواذا بدأ معاوضة الخ لان تلك وان كانت مزمة لكن
تكلم عليها هناك من حيث أنها معاوضة مشوبة بتعلق أو بمعالة (قوله قبلت) أى فورا في مجلس
التواجب بنحو قبلت أو ضمنت شرح مر (قوله وقولي الخ) هلال قال أولى من قوله كما هو عادته
وماسب العدول وقد تقدم لهذا نظرا أيضا في مبحث الفصل من كتاب الجنائز قال الشارح وقولي
كذلك أوضح من عبارته في إعادة العرض فليتمل شو برى (قوله وعلى في الثاني) أى ولان على
الخ (قوله كآتيه به) أى بكذا (قوله وسبق طلبها للطلاق) بخلاف ما ذاب سبق طلبها للطلاق من غير
عرض للعوض فانه كآل لم يسبق وما اذا سبق طلبها بعوض أمهت وعينه موافاة كآ ابتداء كملقتك
على ألف بعد قوله ملطق بعوض فان قبلت بآتيه بالالف والافطلاق فان أبهم أيضا أو اقتصرت على
ملطقك بآتيه بمر المثل حل (قوله عليه) أى على كذا قوله كان كذلك أى تبين به لسبق طلب
الطلاق سم (قوله فآزاد) وهو قوله وعليك الخ (قوله فان تصدأ ابتداء الكلام) أى بقوله طلقك
وهو تعقيب لأن أى فعل ما تقدم ان قصد الجواب أو أطلق لان سبق طلبها قرينة على أنه جواب
طلبها فان قصد ابتداء فرجعى وكان الاولى أن يقول هذا ان لم يقصد ابتداء الكلام لما علمت ان
الاطلاق قصد الجواب وهو راجع لقوله ولأنه لو اقتصرت على عبارة حل قوله لا الجواب كان الاولى
اسقاطه ليشمل الكسوت أى عن قصد الابتداء أو الجواب وانظر لو قصد الابتداء والجواب معا أو
قصد احدا منهما لا يعتد به حل وفيه أن قصد الابتداء والجواب معا غير معقول (قوله والقول قوله
فيه يجيء) أى أنه أراد ابتداء الكلام أو الجواب (قوله وصدقته وقبلت) أى فورا حاصلة أن
الصورة ستة مفروضة فيها اذا لم يسبق طلبها به وفي الحقيقة هي ثمانية بضميمة قول المتن وان لم يقبل
فرجعى وفيه صورتان كما قال الشارح فيكون صور وقوعه رجعا ثلاثة وصور وقوعه بالمسعى ثنتين
وصور عدم وقوعه شئ أصلا ثنتين والثامنة وقوعه باننا ولا مال فخلص هذا أن قول المتن أو قال أردت
الازام الخ اشتمل على قيود ثلاثة فخطوة صورة واحدة ويزاد عليها أخرى مأخوذة من قول الشارح
وكشدها الخ وقد أخذ بحتمز التثنية الاول بقوله وان لم يقبل الخ وفيه صورتان كما علمت وأخذ
الشارح مفهوم التثنية الثاني بقوله فان لم تصدق وقبلت وقم باننا وفيه صورة واحدة وأخذ مفهوم
الثالث بقوله وان لم تقبل لم يقع شيء الخ وفيه ثلاث صور لان قوله ان صدقته فيه صورة بزيادة عليها صورة
أخرى تؤخذ من قوله وكشدها الخ والثالثة هي قوله ولا وقم رجعا (قوله وقع باننا) مؤاخذه
لما قرأه قال حل وحشتم تصدق فاقول قوله فيه يجيء (قوله أراد ذلك) أى الازام (قوله والا
وقع رجعا) بأن كذبته أو سكنت ويحتمل في الكسوت أن يوقف الامر وتطالب بالتصديق أو
الكذب وقوله وقع رجعا لاننا لم تقبل قوله في هذه الإرادة كان كأنه ملطقا ولم يرد وقوع رجعا

والاوقع رجعا ولا تحلف وقول (٤٥٤) وقبلت من زباني وكصد بقلها لتكذيبها مع حلفي بين الرد (وان بقوله) أي اردت

الالزام (فرجى) قبلت أم لا
ولامال لانه لم يذكر عوصا
ولاشرا بل جملته مطوقة
على الطلاق فلا يتأثر بها
الطلاق وتلقو في نفسها
وهذا بخلاف ما اذا قلت
طلقت وعلى أولئك على
أنف فانها تبين بالانف
والفرق أن الزوجة تعلق
بها التزام المال فيحمل
اللفظ منها على الالتزام
والزوج يفرد الطلاق فاذا
ليأت بصيغة معاوضة حل
اللفظ منه على ما يفرد به
وفي تقييد التولي ما هنا
لأنه لم يقع عرفا استعمال
ذلك في الالتزام كما ذكره
في شرح الروض (أو) قال
(أن أوتيت ضمت في ألفا
فأنت طالق ضمنت) أي
الانصر (أو) كقولهم بترأخ
في معنى بانت بآف) وتقدم
الفرق بين أن وتي ولا
يكنى قبل ولا شئت
ولا ضاهتا أقل مما ذكره
لأن الملق عليه الضمان
بشرط ولا يوجد وأما ضمان
الاكفر فوجد في ضمان
في طلاقك بأنف فزادت
فالمعول لأنها صيغة معاوضة
بشرط فيوافق الإيجاب
والقبول ثم الزائد يلقو
ضمانه وإذا قضى فهو أمانة
عنده (كطاني نفسك ان ضمت لي ألفا طلقك وضمت) فانها تبين بالفسوأة أقدست الطلاق على
الضمان أم لا فترد عنه بخلاف ما لو اقصررت على أحدهما فلا يبنونه ولا مال لا تنفاه الموافقة

يوم

يوم
الضمان أم لا فترد عنه بخلاف ما لو اقصررت على أحدهما فلا يبنونه ولا مال لا تنفاه الموافقة

يوهم وقوعه رجعيا وليس مرادا فلو قال فلاطلاق كقوله **مر** كان أولى قال **عش** وقد يقال اتحاد **كر**
البنوثة لكون الكلام في السلاق بمال وهو اذ وقع لا يكون الابانة **(قوله)** وليس المراد الخ قال
الزركشي كذا جزموه ولم يفرجوه على أن العبرة بصيغ العقود بمعانيها **عش** فلو ضمنت له ألقاعى
شخص فلاطلاق لعدم حصول الصفة به مع أن هذا هو حقيقة الضمان هذا أن لم يرد حقيقة الضمان فان
أراد ذلك وأصرح به بأن قال ان ضمنت لى الالف التى على ذلك الشخص كان كالتعلق على صفة
فيخرج رجعيا وتقل عن شيخنا أنه يقع باننا بهر المثل لانه عوض لا يقابل بمال وهو نفعه بضاها وإذا
أخذ بهر المثل هل له مطالبة بالالف بل يفتى بعدم المطالبة وإن لم يأخذ بهر المثل لانه أى مهر المثل واجب
بالضمان **حل** فيكون الضمان عوضا فاسدا فلا يزعمه الالف تأمل وقال **قل** على الجلال يقع باننا بهر
المثل كالحلوى وقال **سم** يقع باننا بالالف المضمون لانه يصير دينا عليها له فالاقوال ثلاثة وانظر لو أراد
الانزاع المبتدأ أى النذر وأصرح به بأن قال طلق نفسك ان نذرت لى الفاء واعتمد شيخنا **ع** ب وقوع
الطلاق باننا بهر المثل انفساد العوض وهذا النذر لانه ليس بمال كالضمان ولان الالف واجب بالنذر لافى
نظر الطلاق اه **وهارة** **عش** على مرقه وذلك لعدم استقلال الخ بى ما لو أراد كذا قال ان ضمنت
لى الالف التى على فلان فانت طالق فضمنته انجع وقوع الطلاق باننا بهر المثل لانه بعوض راجع للزوج
ولا يتغير الحكم بغيرها من الالف بإراده أو أداء الاصل كقولها أنت طالق على الالف فقلت ثم
أبرأه معا أو أداعتها أحد فاقا لم **سم** على حج وهذا بخلاف ما لو قالها ان ضمنت زيد على
عمر وفانت طالق فضمنته وهو حجر وتعلق فان ضمنت ولو على السراخى طلقت رجعيا لعدم رجوع
العوض للزوج وإن لم تضمن فلا وقوع وقول **سم** لانه بعوض أى هو نفعه بضاها وإنما كان عوضا
لصبره فاضمنت بدنى فضمنته يستحق المطالبة به اه **وبما** كثيرا أن يقول لها عند الختام أبرىئى
وأطلقك أو تقول لى أرى الله يقول لها بعد ذلك أنت طالق والذى يتبادر فيه وقوع الطلاق رجعيا
وأبهين فيها لو قال أردت انصح براءتك **عش** على **مر** **(قوله)** أو على باعطا مال أى مشمول معلوم
والواقع باننا بهر المثل **(قوله)** فوضعت بين يديه أى فورافى غير نحو مئى زى **عش** **(قوله)** بنية الدفع
فان قال لم أقصد ذلك لم تطلق وكذا لو نذر عليه الأخذ لجنون أو نحوه **شرح** **مر** **(نفيه)** قال الشيخ
عز الدين ما ذكره من أنها تطلق بالاعطاء ان حل الاعطاء على الاقباض المجرد فينبغى أن تطلق رجعيا
ولا يستحق شيئا وإن زبر به التحليل فكيف يصح بمجرد الفعل فان قيل قد قام تعليقه الطلاق على
الاقباض مقام الإيجاب قلت فكيف يصح أن يكون الإيجاب بالفعل والعقد لا تنعقد بالافعال اه **أقول**
وفى مطابقة الجواب للسؤال خفاء واشكال فليتأمل ثم لنا أن نقول إنما كان الاعطاء هنا تحليلا لوجود
اللفظ من جانب الزوج فانغتر ذلك هنا بخلاف نظاره في البيع لان الخلع لما كان يصدر عن شقاق غالبا
نسوح فيه بمال يتساق به فى المواضات المحضة بدليل أنهم ما لو اختلعا بألف ونوى نوى من البراهم وصل
يصح نظيره في البيع كسأنى اه **سم** **(قوله)** -سأله- وه مثل وضعها ووضع وكيلها وأنه يكون تسأله
واعطافى كلام شيخنا كسج نعم **حل** **(قوله)** بحضورها فانه قائم مقام إعطائها بخلافه فى غيبتها فانها
لم تسأله لاحقيقة ولا تزلزل **لا** **حل** **وهارة** الشورى قوله بحضورها كأن وجه اشتراط ذلك أن العلق
عليه اعطاؤها ولا يتحقق اعطاؤها اذا أعطى وكيلها الا اذا كان بحضرتها فليراجع **(قوله)** وكلا اعطاء
الائتام أى مطلقا وأما الجبى فلا بد فيه من قرينة التحليل لان الائتاء جاء فى القرآن بمعنى الاعطاء قال
نعال وآتهم من مال الله الذى آتاكم كأن قال ان آيتنى بالمال آتأى أعطيتنى بخلاف ما اذا قال ان
آيتنى بالقمصر بألف لا بد من قرينة التحليل لانه بمعنى الجبى **حل** والجبى كأن قال ان جئتني بألف

وليس المراد بالضمان هنا
الضمان المحتاج الى أصيل
فذلك عقد مستقل مذكور
فى باب ولا الالتزام المبتدأ
لان ذلك لا يصح بالانزاع
بل المراد التزام بقول على
سبيل العوض فلذلك ازم
لانه فى ضمن عقد (أو على
باعطا مال فوضعت بين
يديه) بنية الدفع عن جهة
التعليق ويمكن من قبضه
وان امتنع منه (بأن) لان
تمسكها اياه من القبض
اعطاء منها وهو بالاتساع
من القبض مفوت لحقه
(فيملكه) أى ما وضعت
بين يديه وان لم ينفذ بشئ
ولم يقبضه لان التعلق
بشئ وقوع الطلاق عند
الاعطاء ولا يمكن إيقاعه
مجامع قصد العوض وقد
ملك زوجته بضعها
فيه فكأن الآخر العوض عنه
وكوضعه بين يديه ما لو قالت
لو وكيلها سألته الى ففعل
بحضورها وكلا اعطاء الائتاء
والجبى (كان على نحو
اقباض) كقوله ان آيتنى
أردت على كذا (واقترن
به ما يدل على الاعطاء)
كقوله وجعلته لى ولا صرفه
فى حاجتى فاقبضته له

ولو بالوضع بين يديه فان حكمه كذلك لانه حينئذ بقصد به ما يقصد بالاعطاء وخرج بالتقديم بما اذا لم يقترن بما ذكر كذلك فكسائر التعليلات فلا يشترط فور ولا

الاعطاء ألا ترى انه اذا قيل اعطاء عطية فهم من التملك ولو اقل افضله لم يفهم منه ذلك وعلى هذا الخارج اقتصر الاصل (وأخذه بيده منها ولو مكرهه عليه شرط في) قوله (ان قبضت منك كذا فلا يكتفي بالوضع بين يديه) (وبقي) الطلاق (رجعا) وهذا ماقضى الروضة وأصلها فذكر الاصل في مسألة الاقباض سبق قولنا يمنع الاخذ كرها فيها من وقوع الطلاق لوجود الصفة بخلافه في التعليق بالاعطاء يقتضي التملك لانها لم تعط (ولو علق) الطلاق (بالاعطاء) وعده (باعتبار) (بأنه) يستوفى (فأعطته لها) أي بالصفة التي وصفها (فطلق) لعدم وجود الصفة (أو بها طلق به في الاولى) وبهر التل في الثانية) لفساد العوض فيها بعدم استيفائه صفة السلم والثانية من زبادي (فان بان معيها في الاولى فله رد) للعيب (ودهر مثل) وليس له أن يطالب بعد ذلك السلم بغيره لوقوع الطلاق بالمعطي بخلاف غير التعليق كالو قال طهناك على عدمه

كذا قبلت واعطته عبدا بملك المعطى معياله رد والمطالبة بعد تسليم لان الطلاق وقع قبل الاعطاء بالتبلي

وعبارة الشو برى قوله والحي ينفى حله على وجوده بنية ندم بالملك (قوله ولو بالوضع بين يديه) ضعيف والمعمد انه لا يكتفي (قوله ما اذا لم يقترن بما ذكر) أي بحصول الاقباض ذلك أي الذي يدل على الاعطاء فكسائر التعليلات مالم يسبق منها التماس البدل نحو طلقني على ألف فقال ان أفضنتي ألفا فأنطقتي ولا كان كذا ما يكتفي على الاعطاء وينبغي أن يكون هذا من القرائن حل (قوله لا يقتضي التملك) أي فلو جدد عوض (قوله وعلى هذا الخارج) هو قوله ما اذا لم يقترن بالخ (قوله ان قبضت منك) وكذا ان أفضنتي لانه متضمن للقبض وبعبارة المتقي ولو قال ان أقبضتني أو ان قبضت منك ثم قال والمعتبر فيه الاخذ باليد ولا يكتفي بالوضع الا لا يسمى قبضوا ولا البعث لانه لم يقبض منها ولو قبض منها مكرهه كفي للصفة بخلاف الاعطاء اذ لم تعطه وجب مع ما اعتبره معمد شو برى (قوله وهذا) أي قوله وأخذ بيده أي اشتراط الاخذ منها بيده ولو مكرهه في القبض ماقضى الروضة وأصلها والمعمد أن القبض والاقباض على حدسوا قال الشو برى والمعمد في الاقباض الا كسواء بقبضه منها مكرهه كما جزمه الاصل وصاحب الانوار لانه تعليق محض لا يختلف بالا كرامه عده لانه لا يقصد به حث ولا منع ككلام النمس وقدم السلطان ومجيء الخبيج هر (قوله فذكر الاصل له الخ) فبان كادام الاصل مفروض فيها اذا علق على الاقباض ولم تقم قرينة تدل على التملك كما اعترف به الشارح بقوله وعلى هذا الخارج اقتصر الاصل فلا كسواء بالوضع من غير ما أخذ على طريقة الشارح وعدم الا كسواء به على طريقة المناهج انما هو في الاقباض بدون القرينة المذكورة التي أشار لها هنا بالمفهوم بقوله وخرج بالتقديم بهذا الخ والشارح انما اصاب الخلاف في مسألة الاقباض فيها اذا وجدت القرينة المذكورة التي هو منطوق المتن وقد راجعت شرح هر وحواشيه وحج وحواشيه وشرح الروض فأنزل نضالي السوي في جريان الخلاف بين وجود القرينة وعدمه بل الذي في كلام هؤلاء جميعهم نصب الخلاف في حاشية عدم القرينة المذكورة لا غير تأمل وقوله فذكر الاصل له أي لا لاخذ ولو بالا كرامه بعض الناس فهم أن الضمير في له ارجع لعدم الا كسواء بالوضع بين يديه حل وبعبارة الاصل ويشترط لتحقق الصفة أي التي هي الاقباض أخذه بيده منها ولو مكرهه اه بأن كرها على دفعه فيكون اقباضا منها وليس المراد انه فك بعدها قهرانها وأخذ منها لان هذا لا يسمى اقباضا بل هو قبض اه عمدة والشارح صرح فيها بقدم بأن الاخذ ليس شرطا وأنه يكتفي بالوضع بين يديه لانه قال في مسألة الاقباض ولو بالوضع بين يديه وبعبارة الاصل تقتضي أن الوضع لا يكتفي وهو المعمد شيخنا (قوله سبق قل) المعمد أن الاقباض كاقبض فيشترط فيه أخذه بيده منها ولو مكرهه لان الاقباض يتضمن القبض زي وعم ملخصا (قوله ولا يمنع الاخذ الخ) أي اذا عرفت أن مسألة الاقباض لا يشترط فيها تناول بل يكتفي فيها بالوضع بين يديه فاذا وقع فيها قبض باليد مقرر بأن كرها لم يمنع من وقوع الطلاق وقوله لوجود الصفة وهي الاقباض منها ولو مكرهه لان فعل المكره هنا كعمل المختار تأمل (قوله طلق) بفتح اللام أجود من ضمها شرح هر (قوله في الاولى) ولو كان أصلا فأنه فرع ولا نظر لما يلحقه من الضرر بخلاف من أخر بحر بنية لانه لا يدخل في ملكه فلا يقع الطلاق حل (قوله لفساد العوض) أي شرعا (قوله بعدم احياء صفة السلم) أي لان ماقضى للتمه لا بد أن يوصف بصفات السلم لان الفرض أنه غير معين حل (قوله ومهر مثل) أي لانه مضمون عليها من عقد

بدل للمطلى لتضر ملكه
له لانه مجهول عند التطبيق
والجهول لا يصلح عوضا فان
لم يصح بيعه له كمكسوب
ومكاسبه ومنه ومنه ومنه
لم تطلق باعطائه لانه
الاعطاء يقتضى التملك
كالمير ولا يمكن تملك
مالا يصح بيعه وتميرى
بذلك اعسم من قوله الا
منصوبا ولعلنى باعطاء
هذا العبد المنصوب أو هذا
الحر أو غيره فأعطته بآنت
بهر المثل كالوعلق بخمر
(ولو طلبت بألف ثلاثا وهو
انما ملك دونها) من طلبة
أو طلقين (طلق ما يملكه
فله ألف) وان جهلت
الحال لانه حصل بما أتى به
مقصود الثلاث وهو الحرمة
الكبرى وشمول الحكم
الملك طلقين من ز يادى
(أو) طلبة به (ملقة
تطلق) ملقة فأكثر (به)
أى بألف (أو مطلقا) وقع
(به) كالجعالة وهذا من
ز يادى (أو) طلق (بعمارة
وقع بها) رضاه بهام أنه
يستقل بإيقاعه محققا بعض
العوض أولى والفرق
بينهما وبين ما لو قال أنت
طالق بألف فقبلت بما أتى
ظاهر (أو) طلبة به (ملقة
غدا فطلق غدا وقبله بآنت)
لانه حصل مقصودها وزاد

حل (قوله على عبدى النمة) أى لان ما فى النمة لا يتعين الاقبض صحيح وقبض المبيع غير صحيح
(قوله طلق بعبد) واستشكل بأن هذا التعليق ان كان تملكيا لم يقع لان الملك لم يوجد أو اقباضا وقع
رجعيا وكان فيه بدالة قال شيخنا الولدى يجب باختيار الشئ الاول ولكن لما تضمن ملكه لجهله
فسد العوض وجب مهر المثل كالقول ان أعطيتنى هذا المنصوب زى (قوله بأى صفة) لان النكرة
فى سياق الشرط للعدم (قوله ان صح بيعه له) قد يقتضى تقييده هذه دون ما قبلها انها تطلق
بالوصف مطلقا ومنصوبا وقد يقال انما خص هذه لانها على الابهام لانه لما كان مبيعا له أنه لا يمكن
تملكه فربما يؤخذ منه أن المنصوب كذلك شورى (قوله كمكسوب) لا يقال محله اذ لم يتقدم له وهو
على ان نزاعه لا ياتى قول هذا غلط لان المراد الذى غصبه ما عدها المنصوب فلا يتصور دفعه مع كونه
منصوبا شورى وبعبارة شرح مر وأعطته عبداه المنصوب بالملقة به لانه بالفتح خرج عن كونه
منصوبا (قوله لم تطلق) والفرق بين هذا وقوله الآتى وأعطى باعطاء هذا العبد المنصوب حيث تطلق
بهر المثل واضح لانهم راعوا فى ذلك الإشارة والاعطاء فأوجبوا مهر المثل نظرا للاعطاء المقتضى
للتعليق ولما تضمن التملك وجب مهر المثل وهنا لا إشارة فأوقفوا الأمر على اعطائه حل والاعطاء
يقتضى التملك ولا يمكن تملكه مالا يصح بيعه كالمال الشارح فكأنه لم يوجد اعطاء فلم يقع الطلاق
(قوله أهم) أى من جهة مفهومه (قوله هذا العبد المنصوب) وان لم يصرح بهذا الوصف بان قال بهذا
العبد وهذا كان فى نفس الأمر منصوبا وهذا وان كان لا يصح اعطائه أى تملكه لكن نظرية للإشارة
فلا بد من اعطائه وتطلق بهر المثل نظرا للاعطاء المقتضى لتعليق حل أى وان لم يوجد التملك
لان التملك يفهم من ظاهر اللفظ ولا يأتى هذا قوله سابقا كمكسوب لان ذاك كان فيه التعلق على
اعطاء عبيدهم وما هنا على اعطاء هذا العبد المنصوب وهو معين فلا حاجة لقول بعضهم فى دفع النافذة
عند قوله كمكسوب أى ولم يشر اليه أخذ ما يصد به بل لا يظهر فلا يظهر كون هذا تقييدا لذلك كاتيل تدبر
(قوله كالوعلق بخمر) هذا فى الحرمة أما الامة فوقع بآنتا بهر المثل سواء عينه أم لا حل (قوله تطلق
ما يملكه) فلو طلق نصف الطلقة التى يملكها أو طلقة ونصفا من طلقين يملكها استحق الانفصال ذكره
من التعليل وقولهم لو أجابها ببعض مأسأته وزع على المولى وقيل يجب الكل محله اذ لم يحصل
منصودها بما أوقفه حل وقوله استحق الانفصال اعتمد مر وبعبارة حج ولو طلقها نصف الطلقة
التي يملكها أعطاها فهل سمس الانفصال أخذ من قولهم لو أجابها ببعض مأسأته وزع على المولى والكل
لأنه مقصودها من البيونة الكبرى حصل هنا أيضا كالمكسوب وقولهم فى التعليل نظرا لما أوقفه
لما وقع يؤيد الاول وينبى بناء ذلك على ما بآنى أن قوله نصف طلقة هل هو من باب التعمير بالبهض
غن الكل أو من باب السراية فعلى الاول يستحق الانفصال لانه عليه أوقف الطلقة وعلى الثانى لانه لم يقع
الانصاف والباقي وقع سراية فهو اقل استحق شيأ فى مقابلته اه وللعمد استحقاق الانفصال مطلقا
وعلى التوزع اذ لا ينفذها البيونة الكبرى زى فلو حصل البيونة الكبرى فليس له الانفصال مما
طلق به وهو العوض وان كان المطلوب أكثر من الثلاث فلو ملك عليها الثلاث فقلت طلقنى خسا
بألف تطلق واحدة فله خس الانفصال هكذا بر (قوله وان جهلت الحال) للرد على من قال ان عدلت
الحال استحق الانفصال والافذ لك أو تركه كما بألفه (قوله أو مطلقا) أى لم يدم الانف (قوله فقبلت بآمنة)
أى حيث لا يتم شئ (قوله ظاهر) لان القلب فى جانب الزوج اذا بدأ المعاوضة وهى بشرط فيها الاتفاق
والقلب فى جانب الزوجة اذا بدأت المعاملة وهى بشرط فيها الاتفاق كما شرح ل (قوله وهو) أى

فيه الى مهر المثل ولو قصد
ابتداء الطلاق وقع رجعيًا
فاذا انتهت حلف بكاهلها
الرفعة ولو طلقها بعد الغد
وقع رجعيًا لانه خالف قولها
فكان مبنيًا فان ذكر
مالا فلابد من القبول
(ولو قال ان دخلت الدار
فانت طالق بألف قبلت
ودخلت طلقت) لوجود
الصفة مع القبول (به) أي
بألف كأي الطلاق المبني
ولا يتوقف وجوبه على
الطلاق بل يجب تسليمه
في الحال لان الاعراض
المطلقة يلزم تسليمها في
الحال والعوض تأخر
بالتراضي وقوعه في التعليق
بخلاف المنجز يجب فيه
تفانر العوضين في الملك
(واختلاع أجنبي) من
ولها وبغيره وان كرهه
(اختلاعها) فيأمر لفظا
وحكما على ما مر فهو من
جانب الزوج ابتداء بصيغة
معاوضة معاوضة بشوب
تعليق ومن جانب الأجنبي
ابتداء معاوضة بشوب
جملة فإذا قال الزوج
لأجنبي طلقت امرأتى
على ألف في ذمتك قبل
أوقال الأجنبي للزوج
طلق امرأتك على ألفي
دنتي فأجابته بأن بلسمي وانزله المال فداء لها كالتزام المال لعق السيد عبده
وقد يكون له في ذلك غرض صحيح كتخليصها من يسيء العشرة بها وبمنها حقها

هذا

شرط التأخير فسد لان فيه حرجا عليه فيما يملكه كافي عن وقوله فيسقط ما يقابله أي ما يقابل شرط
التأخير لانه جعل الألف في مقابلة طلاقها المشروط بكونه في الغد فيقابل الشرط جزء من العوض (قوله)
ولو قصد ابتداء الطلاق) تنقيح قوله بأن ما إذا لم يقصد ابتداء الطلاق شيئا والظاهر أنه لا يختص
بهذه الصورة بل يصلح قبله ما قبلها بل يلجج مسائل الباب تدبر (قوله قبلت) أي فوراً مـ (قوله)
ودخلت) أي وان لم يكن فوراً مـ كاهو المتبادر من صنيته حيث أتى بإلغاء في الاول وبالوقوف الثاني
وبعث فيه الشهاب عمرة بان الذي في حيز الفاء القبول والدخول ما فيكون التعقيب في حيزه المعلوم
والمعطوف عليه لاقى القبول فقط كأي قال من يقول بوجوب الموالاة بمثل ذلك في قوله تعالى اذا قم
الى الصلاة فاعسلوا وجوهكم الخ رداعلى من يقول الفاء تغديس بقى غسل الوجه على غيره وقيس عليه
بقية الاعضاء حل وعبرة مـ ودخلت وان لم يكن فوراً ولا يشترط الترتيب بين القبول والدخول
كاستوجه حج فلودخلت قبل القبول ووقع القبول فوراً طلقت (قوله) ولا يتوقف وجوبه على
الطلاق لان الطلاق لا يحصل الا بالدخول وقوله في الحال أي فلا يتوقف وجوب تسليمه على الدخول
وله التصرف فيه لانه كالصرف في العين قبل قبض المبيع وهو جائز ان دخلت فواضح وان تعذر
رجعت عليه به أو يملكه ان تلف سم على حج وببر فلو سلمته ولم تدخل الى ان ماتت فاقبض
استرداده منه ويكون تركه عس على مـ (قوله المطلقة) أي عن الحلول والتأجيل وقوله والعوض
وهو الطلاق وقوله في التعليق أي ضمن التعليق كما عبر به مـ (قوله وان كرهته) أي الاختلاع
لان الطلاق يستغلبه الزوج والالتزام يتأتى من أجنبي شرح مـ (قوله لفظا وحكما) المراد باللفظ
الصبيح المتقدم بين الزوج والزوجة وبالحكم ما يترتب على ذلك الصبيح من وجوب المسمى تارة ووجوب
مهر المثل تارة ووقوعه رجعيًا تارة أخرى اهـ شيئا (تنبيه) يستثنى من قوله وحكما صور اعادة
ماله وكان له امرأتان فخلع الأجنبي عنهما بألف متل من ماله صح قطعاً وان لم يفصل حصه كل منهما لان
الألف يجب للزوج على الأجنبي وحده بخلاف الزوجين اذا اختلعتا به فانه يجب أن يفصل الماتر من كل
منهما فان لم يفصل وجب على كل مهر المثل • الثانية ما لو اختلعت المرأة بمرض الموت بماز يد على
مهر المثل فالزائد من الثلث والمهر من رأس المال وفي الأجنبي أي المر يرض مرض الموت بماز يد على
الثالث • الثالثة لو قال الأجنبي طلقها على هذا المصوب أو على هذا الخراء أو نحو ذلك وطلق وقع رجعيًا
بخلاف المرأة اذا التفت الخلع على المصوب ونحوه فانه يقع بانها مهر المثل • الرابعة لو سأله الخلع على
في الحيش فلا يحرم بخلاف الأجنبي شرح خط وأخذ بعضهم من صحة خلع الأجنبي جواز بذل المال
لأنه يدعوظيفة يستزله عنها نفسه أو غيره قال ويجعل أخذ العوض ويسقط حقه منها وبقي الأمر به
ذلك لتأخر الوظيفة بفعل ما تقتضيه المصلحة شرعاً زى وإذا قرر غيره لارجوعه على الأخذ لان شرط
الرجوع اهـ سم ومن خلع الأجنبي قول أمهاتنا لما على مؤخر صدقها في ذنتي فيجبها فبمع
بانتاجل المؤخر في ذمة السائلة لان لفظه مثل مقدرة في تحوذا وان لم ينو فلو طالت وهو كذلك
ماسمته زاد أو نقص لان الثلثة المقدرة تكون مثلاً من حيث الجملة شرح مـ (قوله) على
ما مر لما كان قوله اختلاعها يقتضى أن الخلع لوبرى مع أجنبي بغايد بقصد وجب مهر المثل
مع أنه ليس كذلك بل يقع رجعيًا دفع هذا بقوله على ما مر أي من تخصيص وقوعه في الفاسد بمـ
المثل بما أجازى منها فلا حاجة الى استثناء هذا اهـ حل (قوله فهو من جانب الزوج ابتداء)

(ان يختلع له) كاله ان
 يختلع لها بان يصرح
 بالاستقلال أو الوكالة أو
 ينوي ذلك فان لم يصرح
 ولم ينو قال الغزالي وقع لها
 لعود منفعته اليها
 (ولأجنبي تركيها)
 لتختلع عنه (فتتخير)
 هي أيضا بين اختلاعه
 واختلاعها لها بان يصرح
 أو تنوي كأمير فان اطلقت
 وقع لها على قياس ما صرح
 الغزالي وحيث تصرح
 بالوكالة عنها أو عن الأجنبي
 فالزوج يطالب الموكل والا
 طالب المباشر ثم يرجع هو
 على الموكل حيث نوى
 الخلع له أو أطلق وكيلها
 (فان اختلع الأجنبي)
 (بماله فذلك) واضح (أو)
 بماله وصرح بوكالتها
 (ككاذبا أو بولاية)
 عليها (لم تطلق) لانه
 ليس بولي في ذلك ولا
 وكيف فيه والطلاق
 مربوط بالمال ولم يلزمه
 أحد (أو) صرح (باستقلال)
 فخلع بنفسه (لانه بالتصرف)
 المذكور في مالها غاصبه
 فيقع الطلاق بانها ويلزمه
 مهر المثل وان أطلق بان لم
 يصرح بشئ من ذلك بان
 لم يصرح بأنه من مالها فخلع
 بنفسه فذلك والا فرجعي
 اذ ليس له التصرف في مالها
 بما ذكر وان كان وليها
 فاشبهه خلع السبيحة

هذا من حكم اللفظ وأما الحكم من جهة المعنى فقولوه فإذا قال الزوج للأجنبي الخ شيخنا (قوله)
 ولو كيهما الخ) متعلق بقوله فيما مر ولهما توكل فكان الأنسب تقديمه هناك وقوله أن يختلع له
 كقوله للرج طلق زوجتك على ألف ذمى من مالي أو بنوي وقوله كاله أن يختلع لها كأن يقول
 طلق زوجتك على ألف ذمى من مالها بوكاتي عنها فيطالب الوكيل بالمال في الأولى ولا يرجع
 له عليها ولطالبي في الثانية اهـ شيخنا (قوله أو بنوي ذلك) أي ما ذكر من الاستقلال أو الوكالة
 فتكون صور اختلاعه وكيلها خمسة بصورة الاطلاق المشار اليها بقوله فان لم يصرح الخ وقوله بعد بان
 تصرح أو تنوي أي تصرح بالوكالة أو الاستقلال أو تنو هما فهذه أربعة مع قولها انطلقت فاجمع
 ختم مع الخمسة السابقة وقوله وحيث صرح الخ يرجع لكل من المشتكين في التصريح صورتان
 وقوله والاعتها الثمانية بقية العشرة وقوله حيث نوى الخلع أي للوكيل الذي هو الزوج في الأولى
 والأجنبي في الثانية فهاتان صورتان مع قوله أو أطلق وكيلها فالرجوع في ثلاثه وعدمه في خمسة وعدم
 مطالبته أصلا في التنتين الأولين (قوله لتختلع عنه) أي من زوجها وقوله وحيث صرح البناء
 للجهول أي صرح الأجنبي بالوكالة عن الزوجة أو صرحت الزوجة بالوكالة عن الأجنبي (قوله فالزوج
 يطالب الموكل) فيطالب الزوجة في الصورة الأولى وهي توكلها أجنبيا في اختلاعه ويطالب الأجنبي
 في الصورة الثانية وهي توكل الأجنبي لها ولا يطالب الوكيل و يفرق بينه وبين وكيل المشتري بأنه أقوى
 إذ العقد يمكن وقوعه لهم لانه كما صرح ما تقدم من أنه يطالب الوكيل دونها مفروض فيها اذا خلعها
 وهما لم يخلفا اهـ حل (قوله أو أطلق وكيلها) بخلاف ما إذا أطلق وكيلها أي الأجنبي وهو الزوج
 فلا يرجع لعود الفائدة اليها (قوله فان اختلع) تبرع على قوله واختلع أجنبي كاختلاعها فكان
 الأنسب ذكره عقبه (قوله وصرح الخ) حاصلة أنه ان صرح بأنه من مالها فله أحوال أربع لا يقع في
 تنتين ويقع في اثنتين واحدة وفي الثالثة صورة الاطلاق تفصيل أشار له بقوله فان لم يصرح بأنه من
 مالها الخ والفرق بين التصريح بأنه من مالها وبين عدمه حيث يقع في الأول رجعيا وفي الثاني بانها
 للثل مع أن الفرض أن للمسي من مالها في كل أن الزوج في الأول غير طامع لعلمه بأنه من مالها فهو غير
 مملوك للأجنبي وفي الثاني طامع لطئه أنه مملكه (قوله أو بولاية) ولو صادق حل (قوله لانه ليس
 بولي الخ) اذ ليس له التصرف في مالها بما ذكر كإباني (قوله أو صرح باستقلال) بان قال اختلعت
 لنفسى بهذا العبد ولم يذكر أنه من مالها ولا أنه مضروب وهو لها في نفس الامر كافي الرض وكذا
 اذا صرح بأنه من مالها كافي البهجة وشرحها ويدل عليه اطلاقها وتفصيله فيما بعد اهـ حل
 وبقوله ولم يذكر أنه مالها الخ اندفع التاني بينه وبين ما صرح من أن خلع الأجنبي يفسد بقصده بقهر رجعي
 لان عمله اذا صرح بسبب الفساد كأن قال بهذا العبد المضروب أو بهذا الحر كقوله عرش وحل على أنه
 لا يلزم من قوله من مالها أن يكون مضروبا حتى يكون فيه تصرف بسبب الفساد وأجاب عرش على
 هر أيضا بأن محل كون خلع الأجنبي يفسد بقصد رجعي اذ لم يصرح بالاستقلال ولا وقع بانها مطلقا
 كاهنا ومعنى عدم التصريح بالاستقلال أنه لا يفسد الخلع لنفسه سواء أضاف المال لها أم لا (قوله بشئ
 من ذلك) أي الوكالة والولاية والاستقلال (قوله ولا فرجعي) ومثله لو اختلع أبوها بصدقها أو على
 أن الزوج يرى ما أو قال لطلقها أنت ترى منه أو على أنك ترى منه فانه رجعي على النص ولا يشئ
 على الأب ولو اختلعت بالبراءة من الصداق وضمن للترك أو قال الأجنبي والأب طلقها على عبدها
 هذا وعلى ضابطه وقع بانها بمهر المثل اهـ تصحيح اهـ زى وحرف

(فصل في الاختلاف في الخلع أو في عوضه • لو (ادعت خلعاً فأنكسر حلف) فيصدق إذا الأصل عدمه فإن أقامت به بنترجلين عمل بها لزال لأنه ينكره إلا أن يعود (٤٦٠) • ويعترف بالخلع فيستحقه قاله الماوردي (أو ادعاء) أي الخلع (فانكرت) إن

(فصل في الاختلاف في الخلع أو في عوضه) أي وما يقع ذلك كالإختلاف في عدد الطلاق (قوله) ادعت خلعاً (الح) ولو نالها ثم أدعت أنه أبانها قبل الخلع أو أنه أقر بفساد النكاح صدق بينه ولو قال ان فلتك كذا فانت طالق ثلاثاً وفل الخلو فليدعى أنه خالها قبل فله إن قبل وإن أفتته المرأة وتسمع بينه بذلك ولا يشك عليه عدم سماعها فيها لو طلقت ثلاثاً ثم أقامها على فساد النكاح لأن فله يكتب بينه ثم لا هنا تأمل شوري (قوله رجلين) أي لرجل وامرأتين ولا رجلاً وبيناً لأن دعواه الخلع ليست بمال ولا يقصد به مال وبه فارق ماسياً حيث يكفي فيه شاهد وبين لأن مقصوده المال تدبر (قوله) لو طلقته (العدة) لأنها رجعية فيزعمها في الصورة الثانية ويغير مطلقاً أصلاً في الأولى وإنما وجبت العدة مؤاخذه له بأقراره ودعواه الخلع ومثل نفقة العدة سكنها فتجب لها ولا يرثها قال الزركشي بل الظاهر أنها ترثه (نبيه) علم بما مضى مسائل الباب بأن الطلاق إما أن يقع بانها بلسمى أن سمحت للصفة والموض أو يهر المثلان قد العوض فقط أو رجعيان قدت للصفة وقد تميز الزوج الطلاق أولاً يقع أصلاً بان تعاقب ما يوجد فممن إن علق طلاق زوجته بإبرائها باليمن صدقها ليرقع عليه إلا أن وجدت برادة مبيحة من جميعه فبفتح اثباتان تكون رشيده وكل منهما يملك قدره ولم يتعلق به زكاة خلافاً لما أطال به الرجب أنه لا فرق بين تعلها وعدمه حج وزى ومير وقرره حف (قوله) قال الماوردي ولا يشك على هذا ما تقدم في كتاب الاقرار من أنه لو أقر بمال وكبته القرله فإنه يبطل ولو رجع المقرله وصدقه فإنه لا يستحق الا بأقرار جديد لأن هذا الاقرار في ضمن معاوضة بخلاف ذلك ويتفرق الضمن ما لا يتفرق غيره زى (قوله) ولو اختلف أي الزوجان أو وكلهما أو أحدهما وكيل الآخر مير (قوله) كدراهم ودنانير فبأن هذا من اختلاف الجنس لا لصفة لأن يقال مراده بالصفة ما يشمل الجنس (قوله) ومن يبدأ به وهو الزوج لأنه بمثابة البائع حل قال سول والذي ينبغي أن يبدأ بالزوجة لأن البائع يبقا لها وهو أن يقاد البائع لها ليس من الفسخ لأن الفسخ يوض الخلع فقط وأما الطلاق فهو ثابت باعترافها كاهو ظاهر (قوله) في عدد الطلاق أي فيها إذا قالت سألتك ثلاث طلاقات بألف فأجبتني فقال واحدة بألف فأجبتك كاقسم (قوله) أولى من تعبيره بالجنس لأن الاختلاف في الجنس يعلم من الصفة بالاولى بخلاف الجنس لا يعلم منه الاختلاف في الصفة شوري (قوله) في مسئلته أي العدد (قوله) يمينه أي يمين أخرى غير التي في التحالف فتأخذ التحالف الرجوع لهر المثل وأما كونه واحدة مثلاً فلا بد من يمين على ذلك هكذا ظاهر كلامه وإذا حلف هل لها أن تأذن لوليها في تزويجها منه لأنه ضعف جانبها بتصدق الزوج أولاً لأنها زعم أنه طلقها ثلاثاً فلا يحل إلا بمحلل انظره اه حل الظاهر لاعلام رجوعها فان قلت فرض المسئلة أنها بان من مبر للمثل لها فأئدة حلف الزوج بعد البيونة قلت فأئدة تظهر فيها إذا أدت بعد بيونتها لوليها تزويجها ولم تعين له زوجاً فزوجها للذي اختلفت منه فبعد العقد عطلت بأنه الزوج الاول فادعت أنه طلقها ثلاثاً في الخلع السابق لتصدقته الثاني لإدخاله في الايمح على دعواها فأنكر الزوج ما دعت وادعى أنه طلقها طلقه فقط فانه محلف ويستمر العقد ولا عبرة بدعواها اه شيخنا

(تم الجزء الثالث من حاشية البحري على التهج وبليه الجزء الرابع أوله كتاب الطلاق)

قالت تطلقني أو طلقتنى
جما (بانت) بقوله (ولا
عوض عليها إذا الأصل
عدمه تحلف على تقي
ولها نفقة العدة فإن أقام
بينه به أو شاهد أو حلفه
ثبت المال كقائه في البين
وكذا لو اعترفت بعينها
بما ادعاء قاله الماوردي
وقول فأنكرت أعم من
قوله وقالت جما ما حاور
(ولو اختلفا في عدد طلاق)
كقولها سألتك ثلاث
طلقات بألف فأجبتني فقال
واحدة بألف فأجبتك
(أو) في صفة عوضه
كدراهم ودنانير أو صحاح
ومكسرة سواء اختلفا في
التلفظ بذلك أم في إرادته
كان نال بألف وقال أدنا
دنانير فقلت دراهم
(أو قدره) كقوله نالتك
بماتين فقلت بمائة ولا
بينه لواحد منهما أو لكل
منهما بينة وتعارضتا
(تحالفا) كالتيابعين في
كيفية الحلف ومن يبدأ به
(ويجب) البيونتها (يفسخ)
للعوض منهما أو من
أحدهما أو الحاكم (مهر)
مثل وإن كان أكثر
مما ادعاء لأنه المراد فان كان
لاحد منهما بينة عمل بها وذكر

حكم الاختلاف في عدد الطلاق مع قول فسخ من مز يادى وتعبري بالصفة أولى من تعبيره بالجنس والقول في عدد الطلاق الواقع في مسئلته قول الزوج يمينه (ولو نالها) مثلاً (ولو نالها) من نوعين بالبدل (لزم) الحاقها بالولى بالمطووظ فان إبنو بأشباح حل الغالب إن كان والزم مهر المثل

﴿ فهرست الجزء الثالث من حاشية البجيرى على شرح التلويح ﴾

مصحفة

٢	باب الصلح
٨	فصل في التزامم على الحقوق للشركة
١٩	باب الحوالة
٢٥	باب الضمان
٣٨	كتاب الشركة
٤٦	كتاب الوكالة
٥٥	فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة المطلقة الخ
٦٠	فصل فيما يجب على الوكيل في الوكالة المقيدة بغير أجل وما ينبعها
٦٤	فصل في حكم الوكالة وارتفاعها وغيرها
٧١	كتاب الاقرار
٨٤	فصل في بيان أنواع من الاقرار مع بيان محمة الاستثناء
٩١	فصل في الاقرار بالنسب
٩٥	كتاب العارية
١٠٢	فصل في بيان أن العارية لازمة الخ
١٠٩	كتاب القرض
١١٥	فصل في بيان حكم القرض وما يضمن به المصوب وغيره
١٢٢	فصل في اختلاف المالك والغائب الخ
١٢٧	فصل فيما يطرأ على المصوب من زيادة وغيرها
١٣٣	كتاب الشفعة
١٣٩	فصل فيما يؤخذ به التقص المشفوع الخ
١٤٥	كتاب القراض
١٤٩	فصل في أحكام القراض
١٥٤	فصل في بيان أن القراض جائز الخ
١٥٦	كتاب المساقاة
١٦٠	فصل في بيان أن المساقاة لازمة الخ
١٦٤	كتاب الاجارة
١٧٧	فصل فيما يجب بالمعنى الآتي على المكسرى الخ
١٨٠	فصل في بيان غاية الزمن لدى تقدر المنتمبه الخ
١٨٤	فصل فيما يقتضى الانتفاخ الخ
١٨٨	كتاب إحياء الموات
١٩٤	فصل في بيان حكم المنافع المشتركة
١٩٧	فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة

- ٢٠١ كتاب الوقت
 ٢٠٨ فصل في أحكام الوقت للفظية
 ٢١٠ فصل في أحكام الوقت المعنوية
 ٢١٣ فصل في بيان النظر على الوقت وشرط الناظر ووظيفته
 ٢١٥ كتاب الحبة
 ٢٢١ كتاب اللقطة
 ٢٢٥ فصل في بيان حكم قسط الحيوان الخ
 ٢٣١ كتاب اللقيط
 ٢٣٤ فصل في الحكم بإسلام اللقيط الخ
 ٢٣٦ فصل في بيان حرية اللقيط وروقه واستباحته
 ٢٣٨ كتاب الجمالة
 ٢٤٣ كتاب الفرائض
 ٢٤٩ فصل في الفروض وذو بها
 ٢٥١ فصل في الحجب
 ٢٥٣ فصل في كيفية ارث الاولاد وأولاد الابن انفرادا واجتماعا
 فصل في كيفية ارث الاب والجدوارث الام في حالة
 ٢٥٤ فصل في ارث الموأثني
 ٢٥٥ فصل في الارث بالولاء
 ٢٥٦ فصل في بيان ميراث الجدة والاخوة
 ٢٥٨ فصل في موانع الارث وما يذكى معها
 ٢٦٢ فصل في أصول المسائل وبيان ما يعول منها
 ٢٦٤ فرع في تصحيح المسائل ومعرفة أنصاء الورثة من المصحح
 ٢٦٥ فرع في المناسخت
 ٢٦٦ كتاب الوصية
 ٢٧٣ فصل في الوصية بزيادة على الثلث الخ
 ٢٧٦ فصل في بيان المرض الفحوف والملاحق به الخ
 ٢٧٨ فصل في أحكام لفظية للوصي به وللوصي له
 ٢٨٣ فصل في أحكام معنوية للوصي به الخ
 ٢٨٦ فصل في الرجوع عن الوصية
 ٢٨٧ فصل في الايصاء
 ٢٩٠ كتاب الوديعة
 ٢٩٨ كتاب قسم النوى والفتنة
 ٣٠٤ فصل في الفتنة وما يتبعها

- ٣٠٧ كتاب قسم الزكاة الخ
 ٣١٢ فصل في بيان ما يقتضى صرف الزكاة الخ
 ٣١٥ فصل في حكم استيعاب الاصناف الخ
 ٣١٩ فصل في صدقة التطوع
 ٣٢١ كتاب النكاح
 ٣٢٩ فصل في الخطبة
 ٣٣٢ فصل في أركان النكاح وغيرها
 ٣٣٧ فصل في عاقد النكاح
 ٣٤٢ فصل في موانع ولاية النكاح
 ٣٥٠ فصل في الكفاءة المتبعة في النكاح
 ٣٥٤ فصل في تزويج المجبور عليه
 ٣٥٩ باب ما يحرم من النكاح
 ٣٦٨ فصل فيما يمنع النكاح من الرق
 ٣٧٢ فصل في نكاح من يحل ومن لا يحل
 ٣٧٦ باب نكاح المترك
 ٣٨١ فصل في حكم من زاد على العدد الشرعي الخ
 ٣٨٥ فصل في حكم مؤنة الزوجة
 ٣٨٦ باب الخيار في النكاح والاعفاف ونكاح الرقيق
 ٣٩٥ فصل في الاعفاف
 ٣٩٩ فصل في نكاح الرقيق
 ٤٠٣ كتاب الصداق
 ٤٠٨ فصل في الصداق المأسد
 ٤١٣ فصل في التخييص
 ٤١٨ فصل فيما يسقط المهر وما ينصفه وما يذكر معها
 ٤٢٦ فصل في المنة
 ٤٢٧ فصل في التحالف اذا وقع الاختلاف في المهر المسمى
 ٤٣٠ فصل في الوليمة
 ٤٣٤ كتاب القسم والشوز
 ٤٤١ فصل في حكم الشقاق
 ٤٤٣ كتاب الخلع
 ٤٥٣ فصل في الألفاظ اللازمة للعوض
 ٤٦٠ فصل في الاختلاف في الخلع أو في عوضه